



















الجزء الرابع من

# شيخ الإسلام

المنزوع من النيث المدرار المفتاح لسكائن الأزهار في قبه الأئمة الأطهار \* أنزعه من هو لكل منهم مفتاح العلامة أبو الحسن عبدالله بن مفتاح رحمه الله

للإمام المهدي صاحب النث الأزهار وشرحه بالنيث قال الشوكاني في ترجمته في البدر الطالع الإمام الكبير المصنف في جميع العلوم ولد في رجب سنة ٧٧٥ هـ استوفى ترجمته ومؤلفاته وقد اشتهرت فضائله وكثرت مناقبه ثم توفي في شهر القعدة سنة ٨٤٠ هـ بظهير حجة ابن مفتاح الذي أنزع هذا الكتاب من النيث ترجم له الشوكاني وقال كان محققاً للفقهاء ومشهوراً بالصالح وقرأ على الإمام المهدي وتوفي سنة ٨٧٧ هـ وقبره بمانى صنعاء معروف

( تنبيه ) طبع هذا الكتاب على نسخة مصححة نسخت بحواشيها على نسخة شيخ

الإسلام القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني سنة ١٢٠٧ هـ وقرئت عليه وذلك

بخط القاضي علي بن عبد الله سهل

( تنبيه آخر ) : جميع الحواشي الموجودة بالأصل والتعليق التي بين الأسطر في النسخ الخطية جعلناها جميعاً تحت الأصل بمررة متصلة مفصولة بمجدول \* وإذا كانت الحاشية مكررة من موضع واحد فقد جعلناها علامة نجمة بين قوسين هكذا ( \* ) وإذا كان على الحاشية حاشية أخرى فقد جعلناها في موضعها قوساً أعزياً وداخله نجمة ثلاثية بغيرها هكذا ( ١ ) وبعد تمام الحاشية الأصلية تكون الحاشية المذكورة بنمرتها على الترتيب \* وما كان من تذهيب فوق لفظ الشرح أو في أول الحاشية فهو معتذر وضعها وكذا الحواشي الصغيرة بين الأسطر في الأصل معتذر كتابتها ووضعها بين الأسطر في طبع الحروف بخلاف طبع الحجر فلماذا جعلناها مع الحواشي \* والتذهيب في آخر الحاشية جعلناه تقريراً وجعل أهل المذهب فوق الرأفة نقطة علامة للصحة وهو علامة للكلام المختار لديهم وهو بهذا اللفظ قرز لأنه يوجد تقرير بلاقط \* وأما تبين رموز الحروف التي في الأصل أو في الحواشي من أسماء العلماء وأسماء الفرق وأسماء الكتب فقد ذكرنا جميع ذلك في مقدمة مستقلة مع ترجمة المؤلف وتراجم الرجال المذكورين

في هذا الكتاب وهي موضوعة مع هذا الكتاب في أول الجزء الأول

( الطبعة الثانية مع زيادة في بعض الحواشي وطبعة ممتازة )

( طبع هذا الكتاب على نفقة بعض سادات أهل الدين )

( حقوق الطبع محفوظة للمزمل المذكور فكل من تجاسر على طبعه يلزم بالعرض قانوناً )

طبع بمطبعة حجازي بالقاهرة في شهر صفر سنة ١٣٥٨ هـ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## کتاب الایمان

اعلم أن اليمين معنيين لغوي واصطلاحي أما اللغوي فلفظ اليمين على ما ذكره أصحابنا <sup>(١)</sup> مشترك بين معان خمسة وهي الجارحة <sup>(٢)</sup> والجانب <sup>(٣)</sup> والقوة <sup>(٤)</sup> والرابع الشيء السهل <sup>(٥)</sup> وخامسها القسم هكذا في الانتصار <sup>(٦)</sup> قال مولانا علي بن أبي طالب هو الأقرب عندي أنها حقيقة في الجارحة <sup>(٧)</sup> مجاز في سائرهما وأما الاصطلاح فاليمين قول <sup>(٨)</sup> أو ما في معناه يتقوى به قائله على فعل أمر <sup>(٩)</sup> أو تركه <sup>(١٠)</sup> أو أنه كان أو لم يكن <sup>(١١)</sup> وهذا الحديم ما يجب فيه الكفارة وما لا يجب فيه والماضي والمستقبل والذي في معنى القول هو الكتابة والأصل في الأيمان الكتاب والسنة والاجماع <sup>(١٢)</sup> أما الكتاب فقوله تعالى واحفظوا <sup>(١٣)</sup> إيمانكم وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على شيء فرأى غيره خيراً منه فليأت الذي هو خير <sup>(١٤)</sup> وأما الاجماع فظاهر <sup>(١٥)</sup> فصل أئما

(١) مشكل عليه في أكثر النسخ ولعله الصواب لأنه لا يختص بذلك أصحابنا بل في أصل اللغة (٢) قال تعالى وما تلك يمينك يا موسى (٣) قال تعالى وناديتاه من جانب الطور الأيمن (٤) قال تعالى والسموات معلويات بيمينه أي بقوة اه صغيري (٥) قال الشاعر

ان المقادير في الأوقات نازلة • فلا يمين على دفع المقادير

أي لا قوة وصحيت أحد الدين باليمين لزيادة قوتها بالنسبة إلى الأخرى وسمى الحلف يميناً لأداة القوة على المحلوف عليه اه حاشية هداية (٥) قال تعالى يأتوننا عن اليمين أي يسهلون الأمر في الدين ويقربون لنا الضلالات اه زهور وفي بعض الحواشي ما لفظه ينظر في قوله اليمين بمعنى الشيء فليطالع في كتاب اللغة والتفسير في قوله يأتوننا عن اليمين (٦) يعني اليمين اليمنى واليد اليمنى والرجل اليمنى والأذن اليمنى ومنه قوله وما تلك يمينك يا موسى (٥) والقسم (٧) مخصوص (٨) في المعقودة (٩) في اللغو (١٠) الغموس (١١) قيل المراد عن الإكثار من الحلف وقيل من الخنث عن أبي علي إذا لم يكن البقاء على اليمين معصية قال حلف لا فعل مباحا فهل يلزمه حفظ اليمين هنا فلا يجوز الخنث أم يجوز قلنا في ذلك خلاف قيل يجوز وقيل لا يجوز وفي الأحكام قال ما مئاه معنى الحفظ التكثير بما إذا خنث فيكون المعنى أن لا تهمل وقد ذكر معنى هذا في الشرح أن الحفظ أن لا يبحث وإذا خنث لا يترك الكفارة اه من الثمرات (١٢) وليكفر اه شرح أئما وقوله في خير آخر وهو كفارته

يوجب الكفارة من الأيمان ما جمع شروطاً غائية الأولى (الحلف من مكلف) فلا تنعقد اليمين من صغير ولو حنث بعد البلوغ ولا من مجنون وفي السكران<sup>(١)</sup> الخلاف ولا تشتط الحرة<sup>(٢)</sup> عقداً ولا حلاً<sup>(٣)</sup> الثاني أن يكون من (مختار) فلو حلف مكرها لم تنعقد<sup>(٤)</sup> اليمين عندنا<sup>(٥)</sup> خلاف أئح<sup>(٦)</sup> الثالث أن يكون من (مسلم) فلو حلف في حال كفر لم تنعقد<sup>(٧)</sup> يمينه بمعنى لا تجب عليه الكفارة<sup>(٨)</sup> الرابع أن يكون الحالف (غير أخرس<sup>(٩)</sup>) فلو كان أخرس لم تنعقد يمينه لأن من شرطها التلفظ باللسان قال عليه السلام والأقرب أنها لا تنعقد من الأخرس بالكتابة لأن الكتابة كناية عن التلفظ فهي فرع واللفظ أصل ولا يثبت للفرع مع بطلان أصله الخامس أن يكون الحلف (بالله<sup>(١٠)</sup>) أو بصفته<sup>(١١)</sup> لذاته أو لفعله<sup>(١٢)</sup> لا يكون على ضدّها<sup>(١٣)</sup> فلو حلف بنير ذلك لم تجب كفارة وصفاته<sup>(١٤)</sup> كالقدرة والعلم والعظمة والكبرياء والجلال<sup>(١٥)</sup> ونحو وحق الله<sup>(١٦)</sup> ومعناه والله الحق وصفة أفعاله التي لا يكون على ضدّها (كالعهد<sup>(١٧)</sup> والأمانة

معناه كفارة الأثم وغيرها أولى لأنه يقتضي الحظر اه مشارق أوار قال التقي والأولى أن الأصل البرادة وتعمل أخيار التفكير على التنبه جماع بين الأدلة لأنه الواجب مهما أمكن (١) تنعقد قرز (٢) أي حال الحلف (٣) أي حال الحنث (٤) ألا يوه (٥) أما لو أكرهه إمام أو حاكم انعقدت للنا تبطل قائمة ولا يتهما اه ثمرات (٦) إلا للموجبة فتعقد والدافعة اه سحوى قرز ولا كفارة قرز (٧) بل يجب ولا يصح منه إخراجها يقال ما انعقدت (٨) وهذا في غير المركبة وأما هي فتعقد منه ومعناه في حلى في فعل المركبة (٩) طارئ أو أصلي اه سحوى لفظاً قرز (٩) وتصح من الصحيح بالكتابة اه سحوى لفظاً قرز (١٠) (مسئلة) من قال لله لا فعلت كذا لم يكن يميناً لأن المدحرف من الجلالة فإذا حذفه لم يصح وكذا من قال والله ورقها ولم يضمنها فليس يمين لأن التضخم كالخرف منها ذكره التزائي اه يان ما لم يكن عرفه أو قصده اه وفق وقرره إلا أن يكون عرفه أو قصده قرز (١١) نحو والله (١٢) كالرحمن (١٣) والفرق بين صفات الذات وصفات الأفعال أن كل اسم دخله التضاد فهو من صفات الأفعال نحو يرزق ولا يرزق ويعطي ولا يعطى ويرحم ولا يرحم ونحو ذلك وصفات الذات لا تضاد فيها نحو مبيع وعليم وحى وموجود ولا يجوز أن يكون باضداد هذه الصفات ذكر ذلك المرتضى عن من الهادي عن الكواكب من شرح الأئمان الكبير (١٣) وأما التي يجوز عليها ضدّها مثل النعمة والرضاء والسخط والإرادة والكرامة فليست يمين اه يان (١٤) يمين التقادير والبالية لأن الله تعالى لا قدرته ولا علم بوجان كونه فاذن أفعالاً بل هو قادر عالم لذاته عند أهل البدل لكن جرى عليه السلام عبري الأصحاب لأن القدرة والعلم لا يخلان إلا في الأجسام والله تعالى ليس بجسم اه يقال قد تطلق القدرة بمعنى القادر والعلم بمعنى البالية لأنها لفظية مشتركة وقد ذكره في الخلاصة وغيرها فلاحظوا (١٥) مع الإضافة إلى الله تعالى اه يان يلفظه أو نية قرز (١٦) إلا أن يريد حقاً من حقوق الله تعالى فليس يمين كالصلوة والزكاة ونحوها لأنه من الصرف اه شامى (١٧) (مسئلة) من حلف بصفة الله تعالى ذاتية

والذمة ( وكذلك الميثاق <sup>(١)</sup> والعدل وفي الوسيط للنزالي <sup>(٢)</sup> انما لا يطلق من أسماء الله تعالى إلا عليه كآله والخالق والرازق والرحمن فهذا صريح وما يطلق عليه وعلى غيره فكنية <sup>(٣)</sup> كالرحيم والجبار والعليم والحكيم والحق وما كان لا تمطيم فيه فليس يمين ولو نوى كقولہ والشئ <sup>(٤)</sup> والموجود <sup>(٥)</sup> ونعم <sup>(٦)</sup> ولا تنمقد اليمين إلا أن يحلف بما تقدم (أو) يحلف (بالتحريم <sup>(٧)</sup>) فانه بمنزلة الحلف بالله في ايجاب الكفارة حتى ذلك أبو مضر عن القاسم والمهادي وم بالله وحكي أيضا عن الناصر والشافعي وفي الكافي عن السادة <sup>(٨)</sup> أنه ليس يمين وقال أبو حنيفة كناية في اليمين ولا بد في الحلف بالله تعالى أو بالتحريم من أن يكون الحالف (مصرحاً بذلك) أى بلفظ الحلف والتحريم أو كانياً <sup>(٩)</sup> وكيفية التصريح بالحلف بالله أو بصفاته هو أن يأتي بأى

كاقدره والعلم والحياة والوجه ونحو ذلك أو صفة فعل كالمهد والميثاق والامانة ونحو ذلك فان أضافها إلى اسم الله فقط أنية نحو وقدره الله وعهد الله فصرح بين وإن لم يضيفها فكنية فتحتاج إلى التية ذكره الصعيرى وابن مظهر اه مقصد حسن ومناه في البيان ونقطه (فرع) من حلف بأى صفات ذاته كاقدره والسلم والحياة والعظمة والكبرياء والجلال والمالك والوجه وهو الذات والمراد في هذه الصفات حيث أضافها إلى الله أو نواه وكذا بأى صفات أفعاله التي لا يوصف بتقيضها كالمهد والميثاق والذمة والامانة والعدل والكرم اه بيان (١) فان قلت ما معنى كون العهد والامانة والذمة من صفات أفعال الله تعالى قال عليه السلام العهد من الله وعده بالآية الطيع والامانة الوفاء بالوعد والذمة الضمانة والالتزام وكلها راجعة إلى القسم بصدق الله وهو لا يكون على ضد الصدق اه غيث (٢) وكذا الصفة التي لا يوصف بها على الاطلاق إلا الله تعالى كالكرم والخالق والرازق والعدل والحكيم والرموف والرحيم فان هذه صفات أفعال لا يوصف بها على الاطلاق إلا البارئ عز وجل (٣) وهذا خلاف ما ذكره النزالي اه غيث ومنه الحلف بالايان للآئرة اه هداية الاربع عن النبي ﷺ اتقان وهما والذي نفس عد يده ولا مقبل القلوب وعن علي عليه منها اتقن والذي نفس ابن أبي طالب يده والذي فلق الحبة وبرأ النسمة اه هامش هداية (٤) فانه بحث إلا أن يريد غير الله اه بيان قرز (٥) مع الاضافة إلى الجلالة اه بيان (٦) قلت وهذا غير موافق للذهب كما ترى اه غيث وفي البيان تمثيل آخر (٧) المختار أنه صريح ما لم ينو غير الله قرز (٨) لان الشئ لا يجوز على الله تعالى إلا مع تهديد نحو لا كالأشياء ليقيد المدح عند القسم والمهادي عليهما السلام اه أساس (٩) المختار أنه يمين إذا نواه يعنى الله تعالى اه ينظر فكنيات الايمان محصورة لان التية ترفع الاشتراك اه بحر معنى في الوجود لافى الشئ فتنظيم الكتاب قرز (١٠) (مسئلة) إذا قال رجل حرام عليه كذا كل ما حل حرم فانه إذا حث أول مرة لم يزل يحن لان كلما بحث مرة وقت بين آخر إلا أن كلما التكرار اه تعليق ولفظ البيان فلو قال حرام على الصم كلما حل حرم فلا قرب أنه متى حث مرة انتقضت يمين ثانية وكذلك كلما حث اه بلفظه من أول الايمان بقدر ورقة (١١) قال الامير الحسنين والمراد هنا جميع أهل البيت عليهم السلام (١٢) يعنى



حروف القسم المعروفة مع الاسم وأمهات حروف القسم هي الباء <sup>(١)</sup> والتاء واللام والواو نحو بالله لأفعلن أو يحق ربي لأفعلن والتاء نحو تالله لأفعلن والواو ونحو والله لأفعلن واللام فيما يتضمن معنى التعجب <sup>(٢)</sup> نحو قولهم لله لا يؤخر الأجل أي والله لا يؤخر الأجل وكذلك لو قال وأبهمهم <sup>(٣)</sup> الله فهو صريح عندنا وأما صريح التحريم فذكر القتيبي أن حى أنه لا فرق بين قولك حرام على أو حرام مني <sup>(٤)</sup> في أن ذلك صريح عين قيل ي ذكر الميرم والسيدح والفقيل أن الصريح حرام على <sup>(٥)</sup> أو حرمة على نفسى وأما قوله حرام منى فكناية <sup>(٦)</sup> قال عليه السلام وذكر بعض أصحابنا للتأخرين <sup>(٧)</sup> أن قول القائل حرام جواباً <sup>(٨)</sup> لمن قال افعل <sup>(٩)</sup> يكون عيناً وهو محمول قيل ع فان قال حرام بالحرام فمن المذاكرين من قال يكون عيناً ومنهم من قال لا يكون عيناً <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> تنبيهه إذا أتى بالقسم ملحقاً غير مربوب فليلح لا تنقذ وقيل ع بل تنقذ إن كان عرفاً <sup>(١٢)</sup> لم يقل مولانا عليه السلام وهذا أصح لأنهم قد ذكروا أن العين بالفارسية تنقذ ولا بد في الصريح من الايمان من أن يكون قد قصد إيقاع اللفظ ولو كان ذلك <sup>(١٣)</sup> أعجباً <sup>(١٤)</sup> وإن لم يقصد معناه فلو سبقه لسانه إلى اللفظ ولم يقصد إيقاعه لا يكن

في عين القسم لا في التحريم لأن التحريم لا كناية له <sup>(١٥)</sup> فلو قال رجل لا خير بالله لياكل أو ليقعد كذا كما يتبادر كثير من الناس عند الأكل وغيره غير قاصد للعين فاما قصد المساعدة على الأكل أو نحوه فانها لا تكون عيناً إلا مع النية فقط مع أنه قد أتى بحرف القسم <sup>(١٦)</sup> فان لم يأت بشيء منها بل قال الله لأفعلن كذا أو ما أشبه كان عيناً وإعرابه بالفتح أو الضم أو الجر ذكره في البحر قال فيه وهو كناية وقال الامام ي بل صرح اه يان قرز قوله <sup>(١٧)</sup> كان عيناً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لركاة اقتسأ ردت إلا واحدة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لابن مسعود الله أذك قتلته <sup>(١٨)</sup> قائدة <sup>(١٩)</sup> قال من بالله عليه السلام من قال استغفر الله عقيب يمينه نادماً انحلت يمينه مالم يكن في حق آدمي ظاهرة ولا كفارة عليه اه دياج <sup>(٢٠)</sup> قيل وكذا في غيره يكون عيناً والذي صرح به أهل العربية كابن الحاجب وغيره أن ذلك مقصور على ما يتضمن معنى التعجب فقط قرز <sup>(٢١)</sup> أيم عطف من أيم وأيم جمع بين وهم أصله مع أيم تبدلت من الهزئة هاء قلبت هيم والمعنى قسمي يا من الله القادرة عنه تبارك وتعالى فكأنما قال أقسم يا إيمان الله حين قال وأيم الله أو هيم الله <sup>(٢٢)</sup> أو منى حرام قرز <sup>(٢٣)</sup> أو علي حرام اه يان <sup>(٢٤)</sup> بل صرح قرز <sup>(٢٥)</sup> القتيبي وغيره <sup>(٢٦)</sup> وكذا ابداء <sup>(٢٧)</sup> وقيل لا يكون عيناً وقوله وقيل إنه يكون عيناً إذا نواه وقواه التقي <sup>(٢٨)</sup> قيل إلا أن يويه اه ينظر إذ لا كناية في التحريم قرز <sup>(٢٩)</sup> أو يريد جميعها أو كان لا يعرف العربية غير قاصد للصرف صححت العين اه يان قرز <sup>(٣٠)</sup> ولو أتى بالقسم ملحقاً عارفاً لذلك قاصداً لاخر اخرج من القسم بالعين فلا كفارة واجهلاً للأعراب انقذت اه سحولي إلا أن تكون العين حقاً للعين انقذت يمينه وفي الكواكب بما عليه القسم مراراً <sup>(٣١)</sup> ولفظها خدائي يار والمعنى في خدائي الله ومعنى يار لا فعلت كذا اه بحر

عينا وعن الناصر والصادق والباقر أن الصريح يحتاج إلى التنية (أو كانيا<sup>(٣)</sup>) قصدوه والمعنى<sup>(٣)</sup> أي قصد اللفظ والمعنى (بالكتابة) هو صورتها أن يكتب بالله لافضل كذا أو نحو ذلك من الصرائع وأما لو كتب الكتابة نحو أن يكتب أقسم لافضل كذا \* قال عليه السلام فالأقرب أنه يكون عينا مع التنية كالنطق قيل ف والتنية تكون عند ابتداء الكتابة<sup>(٤)</sup> (أو حلف) مثال ذلك أن يقول أحلف لافضل كذا فإنه يكون عينا إذا نواه فأما لو قال أحلف بالله كان صريحا لا يفتر إلى التنية (أو أعزم أو أقسم<sup>(٥)</sup> أو أشهد) فإنها مثل<sup>(٥)</sup> أحلف فيما تقدم (أو يقول الحالف (علي عيين<sup>(٦)</sup>) فإن هذه عين إذا نواه (أو) قال على (أو) كبر الايمان<sup>(٧)</sup> غير مرید للطلاق<sup>(٨)</sup>) فإن أراد الطلاق لم يكن قميا \* الشرط السادس أن يحلف (على أمر مستقبل<sup>(٩)</sup>) ممكن (فإن حلف على أمر ماض أو على فعل مالا يمكن لم يوجب كفارة بل يكون نوا أو غموا فلو حلف ليزين الفيل وهو مطن أنه يمكن وزنه فأنكشف تضرده كانت لغوا أو أن كان يعلم<sup>(١٠)</sup> أنه لا يمكنه كانت غموا \* الشرط السابع أن يكون الحالف حلف (ثم حنث بالخالفه<sup>(١١)</sup>) فأما مجرد الحلف فلا

(١) في غير الصريح لأنه لا كتابة فيه قرز (٢) وهو اليمين التي توجب الكفارة اهـ ذوق (٣) ولا يشترط الاصطحاب إلى آخرها قرز وقيل يشترط (٤) وكذا أنا حالف ومقسم وكذا حلفت وعزمت وأقسمت وهذا حيث لم يقل في الجميع بالله قلن قال صريح اهـ سحولى لفظاً قرز أما قوله أشهد الله لا فقلت أولقد قلت فهل هو صريح اهـ يابض (٥) يعني كتابة ما لم يضم الجلالة اهـ ومناه في البيان (٦) وقد ذكر عليه السلام من قال يمين على يمينك هو مثل عن يمين ويكون يميناً ذكره الامام يوقال في التذكرة لا يكون يميناً اهـ بيان قال في البستان إن لم يجز به عرف وإلا كان يميناً (٧) منشاء (٨) نعم فصارت كتابات الايمان محصورة عندنا في هذه الصور السبع فان قلت هل هي متحصرة لفظاً ومنا أو على المعنى فقط بحيث لو قال التزمت يميناً أو حنثت على نفسي يميناً كان مثل قوله على يمين في لزوم الكفارة قلت الذي يظهر لنا والله أعلم أنها متحصرة في هذه المعاني السبعة وإن اختلف اللفظ بدليل أنها تنفذ من المعنى إذا جاء بها بلفظه كما تقدم (٩) وإذا انقضت من المعنى إذا جاء بلفظه كما تقدم فكفى بذلك دليلاً على أن المعنى هذه المعاني السبعة ولا عبرة باللفظ وإن اختلف اهـ غيث (١٠) أعلم أن كتابات الايمان محصورة في المعنى لا في اللفظ فاذ وافق معنى أى هذه الإلفاظ للتذكيرة غيرها من الإلفاظ ومناه مناصها انقضت اليمين اهـ شرح آثار قرز (١١) وكتابات الطلاق والعتاق غير محصورة قرز (١٢) وهو القسم إلا أن يريد الطلاق وهو في عرف العوام أكثر اهـ نجري (١٣) منشاء قرز اهـ هداية لا إذا كان إقراراً فلا يكون يميناً (١٤) منشاء (١٥) العبارة توم أنه لو لم يرد الطلاق كان صريحاً وليس كذلك بل لا بد من قصد وإلا فلا كاعزم ونحوه كما في الصحيح والذي ينفذ غير مرید للطلاق (١٦) وإن نواه مباحاً وقها اليمين والطلاق اهـ بحر وقيل لا يقع الطلاق ولو أراه (١٧) عازماً عليه كما كل وشرب (١٨) صوابه وإن لم يظن صدقها (١٩) أو عزم فيها هو ترك

یوجب الکفارة (ولو) حنث (ناسیاً أو مکرها) <sup>(١)</sup> له فعل) فان الکفارة تترجموذکر فی زوائد  
 ألا بانه عن الناصر والباقر والصادق <sup>(٢)</sup> وكشوش أن من حنث ناسیاً أو مکرها فلا كفارة <sup>(٣)</sup>  
 علیه فاما لو لم یبق له فعل نحو أن یحتمل حتی یدخل الدار التي حلف من دخولها أو نحو ذلك  
 فانه لا یحنث <sup>(٤)</sup> مهمالم یکن منه اختیار <sup>(٥)</sup> لما فصل به • الشرط الثامن أن یستمر إسلامه من وقت  
 الیمین إلى وقت الحنث فلا یجب إلا أن یحلف ویحنث (ولم یرتد بینهما) فلو حلف وهو مسلم  
 ثم أرتد ثم أسلم ثم حنث <sup>(٦)</sup> فانه لا كفارة علیه لأن الیمین تبطل بالرد <sup>(٧)</sup> (وتنقذ الیمین علی  
 النیر) <sup>(٨)</sup> فلو حلف علی غیره لیفعلن کذا أو لا فعل کذا تخالفه ذلك النیر فانه یحنث ویلزم الحالف  
 الکفارة (فی الأصح) من القولین قبل ی ذکر علی خلیل وأبو مضر لمذهبهم بالله أن الیمین  
 علی النیر لا تنقذ وکذا عن الناصر <sup>(٩)</sup> وأحمد بن الحسین وبعض اصحابه لا تعلقه بما لا یقدر علیه <sup>(١٠)</sup>  
 (ولا یأثم) الحالف (بمجرد الحنث <sup>(١١)</sup>) إذا کان الفعل الذي حنث به غیر محظور وهذا قول

(١) أو یجوز أن یحرأ أو زائل العقل اه آثار قرز (٢) ویرجع الکفارة علی المکرها کوا کبیر یان (٣)  
 فان قبل ما لفرق ان المکره اذا حلف مکرها لم تنقذ یمینه واذا حنث مکرها وقع الحنث الجواب ان الیمین  
 عقد وعقد المکره لا یعتقد مع الاکراه والحنث ضمان والضمان یعتقد مع الاکراه اه من بعض تعالیک المبع  
 والحلف سبب والحنث شرط اه حاصر (٧) حجتهم قوله صلی الله علیه وآله وسلم رفع عن أمتی الخطأ والنسیان  
 ونحوه قلنا أراد رفع الائم والأثم والألزام مثله فی الجنایات اه بحر (٣) قال أبو مضر وتصل یمینه عنهم وقیل لا تصل  
 لان یمینه لم تتناول حالة الاکراه والنسیان ومثله فی التمیید (٤) ولا تصل الیمین قرز (٥) الاولی مهما لم یبق له  
 فعل کما هو ظاهر الازهار کلو رکب علی المکره حنث وکلو رکب علی حماره ولا أثر للاختیار بمجرد معناه عن  
 الشای ولقد حل فی أن لم یبق له فعل فلا حنث (٩) أو حنث حال الرد (٧) ولو بکذا (٨) قال الامام القاسم امام  
 زماننا صلوات الله علیه یقال ان قصد الحالف أنه یجیر النیر علی ما حلف به وهو یقدر علی ذلك ویمینه تخالف  
 لزومه الکفارة وان علم أن النیر یخالفه ولا قدرة له علی إجباره فتمسک لا كفارة إلا للثوبه فان علم أن لا یخالفه  
 تخالف فلتنول كفارة علیه حیث لا یقدر علی إجباره ونحوه وهو ان یعالجه بما أمکن معالجته ولو بال قرز (٥) أما  
 لو قال حرام علینا ثم خالفوه لم یلزمه الحنث بأكملهم ولا یحنث بحق یأکل هو قرز وقد ذکر مثل ذلك فی البحر  
 (٥) فاما الحرام فلا یعتقد علی النیر بالاجماع سواء قال حرام علیک لا فعلت أو قال حرام علی لا فعلت هذا اه  
 بحر المختار أنه ان قال حرام علی أو منی لا فعلت انقذت لا حرام علیک فلا یعتقد علیه یعمل کلام البحر اه  
 الثامی ومثله فی حلی (٩) والآثار وقوله تعالى واحفظوا ایمانکم وهو لا یکن حفظاً علی النیر لانه غیر مقدور  
 اه شرح فصح (١٠) قلنا أشبه المقدور لا مکان علاجه (١١) بل الحكم لا تعلقت به اه بحر فان تعلقت بفعل  
 واجب أو ترک محظور فالحنث محظور وان تعلقت بترک واجب أو فعل محظور فان الحنث واجب وان تعلقت  
 بفعل مندوب أو ترک مکروه فالحنث مکروه وان تعلقت بترک مندوب أو فعل مکروه فالحنث مندوب

ش وذكره الفقيه للذهب واطلقه الفقيه في التذكرة حيث قال اليمين تستعظم من حلف به فيجوز الحنث والكفارة تعبد وقال الناصر وأبو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز الحنث<sup>(١)</sup> وهذا الخلاف حيث حلف من أمر مباح فأما إذا كان المحلوف منه فعله أولى من تركه فلا خلاف في جواز الحنث وإن اختلف في الكفارة فالذهب أنها واجبة وعند الناصر أنها لا تجب قيل ح وهذا<sup>(٢)</sup> أولى ﴿فصل﴾ في بيان الأيمان التي لا توجب الكفارة وما يجوز الحلف به وما لا يجوز (واعلم أن الكفارة لا تنظم في) اليمين (الغو)<sup>(٣)</sup> وهي ما ظن صدقها<sup>(٤)</sup> فانكشف خلافه<sup>(٥)</sup> بوجهنا يدخل<sup>(٦)</sup> فيه الماضي والحال<sup>(٧)</sup> والاستقبال<sup>(٨)</sup> ﴿قال عليه السلام﴾ ولا يقال أن المقودة تدخل في هذا التقييد وذلك حيث يحلف على أمر مستقبل عازماً على أن

وان حلفت بفعل مباح محض لما ذكره في الكتاب اه شرح بحر قرز وأما الحنث فلا يتم في جميع الصور وأما يتم حيث كان المحلوف منه ياتمه من غير يمين اه ح لى لفظاً قرز (١) لقوله تعالى وكانوا يصرخون على الحنث العظيم (٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم قليات الذي هو خير وهو كفارته (٣) واختاره المؤلف والقاضي عبد الله الدواري واختاره النجاشي في مياره (٤) وحقيقة الغو كل يمين لا توقف الحنث واليمينها على اختيار الحالف فهي لقولنا انكشف فقط والمقودة يوقفتان مما لانها اختيار فعل أمر أو تركه والتمسوس عكس ذلك كله ذكر معناه في البحر قرز والفرق بين المقودة والغو أن المقودة حلف على إيقاع أمر والغو حلف على وقوعه أو على إيقاعه فانكشف ان الفعل غير ممكن كالفعل كان يكون قد مات قبل الحلف أو التمكن (٥) إذ الغو هو الكلام الباطل بدليل قوله تعالى وإذا سمعوا الغو لا تسمع فيها لأهية ويدخل في الماضي مطلقاً غياً وأحياناً وفي الحال كحلفه إن هذا زيد والمستقبل كن يريد الفعل ظاناً إمكانية اه نجاشي (٦) قلت ومن غلب في ظنه ثبوت حق له بقرينة أو شهادة أو نحو ذلك جاز له أن يحلف عليه رداً أو حتماً على القطع استناداً إلى الظن وإن كان متهماً بثبوت حقه نعمة لا تبلغ إلى الظن كن يجوز له أن يحلف إذا ردت عليه اليمين أو طلب منه التميم ولو سقط والله أعلم اه من المقصد الحسن (٧) وظاهر المذهب خلاف ما ذكره وأنه لا يجوز الحلف (٨) فلو شك في صدقها كانت غموساً في الأصل له فلما فيها أصل نحو أن يحلف أن الوديعة بآقية وهو شاك في ذلك لم يحسن غموساً وظاهر المذهب أنه لا يجوز وأنها غموس مع الشك (٩) ومعناه في هامش البيان على قوله (مسئلة) من كان في يده تيمم شيء مضمون الخ في الثالثة عشر من قبيل الاقرار (١٠) ومتاعه عن ضم طاهر (١١) ولم يكن متعماً لفعل المحلوف عليه بنفس اليمين لصخرج المقودة نحو أن يحلف ليدخلن زيد دار الحالف أو حلف ليقضين زيداً دينه غموساً فبغير عليه فلا يقال هذه داخلة في حد الغو لخرجها بقولنا ولم يمت الفعل بنفس اليمين سواء كان فاعلاً أو فعل غيره والله أعلم اه سحولي لفظاً قوله فتنذر عليه يعني بعد التمكن ذكره في البيان وهو ظاهر لا ينافي بقوله والثبوت الخ (١٢) قيد فعل أو ماضٍ (١٣) ان هذا كذا (١٤) نحو ليفعلن كذا

يفعله ثم ترجع لأن لا يفعله فهذه قد نلن صدقها فانكشف خلافه لا نقول إن المقودة قد خرجت بالقيود الثمانية<sup>(١)</sup> التي قدمناها فكأننا قلنا اللغو هي ما نلن صدقها فانكشف خلافه بما عدى المقودة التي قدمنا شروطها ومثال اللغو أن يحلف ليقتن زيدا فيتكشف أن زيدا قد مات أو تملطرن السحابة أو وليجنن زيد غداً فلا يجيء<sup>(٢)</sup> وقال ش اللغو هو ما يصدر حال الغضب والخصام من لا والله وبلى والله من غير قصد وقال الناصر والمطهر<sup>(٣)</sup> بن يحيى ومحمد<sup>(٤)</sup> ابن المطهر اللغو هو ما قلنا وما قاله ش جيما (و) لا تجب الكفارة<sup>(٥)</sup> في (النموس)<sup>(٦)</sup> أيضا (وهي ما لم يعلم أو يظن صدقها) وإنما سميت غموساً لأنها تغمس الحالف بها في الأثم وقال ش بل تجب فيها الكفارة (ولا) تلزم كفارة (بالركبة) من شرط وجزاء وهي أن يحلف بطلاق امرأته أو بسدقة ماله أو بحج أو بصيام أو عتق أو نحو ذلك وسميت مركبة لأنها تركبت من شرط وجزاء وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى (ولا) تجب الكفارة (بالحلف)<sup>(٧)</sup> بغير الله سواء حلف بما عظمه الله تعالى كالملك والرسول والقرآن ونحو ذلك<sup>(٨)</sup> أو بما أقسم الله به كالسما والليل والمصر والنجم ونحو ذلك<sup>(٩)</sup> فإنها ليست يمينين<sup>(١٠)</sup> عندنا وقال الناصر إذا أقسم بما عظمه الله تعالى ففيه الكفارة قال في شرح الإبانة وله قول آخر أنه لا كفارة فيه وقال الناصر أيضا وأبوح إنها تجب الكفارة إذا أقسم بما أقسم الله به (و) كالألزم من حلف بغير الله كفارة (لا) يلزمه (الأثم ما لم<sup>(١١)</sup> يسو) بين من حلف به وبين الله تعالى (في التظيم) فإن اعتقد تظيم

(١) بل خرجت بقوله ممكن (٢) وفي الثمرات أن قوله ليحجنن زيد غداً مبني على أن اليمين لا تتم على الشيء أو كانت المسافة بعيدة لا يمكن وصوله اه مفتي (هـ) وأما رتبة ذلك حاصلة (٣) مقبور في مقبرة تميز (٤) مقبور في حجة (هـ) ووجه قولنا ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال عس لا كفارة فيمن الشرك بالله تعالى وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق والبيت على المؤمن واليمين الفاجرة اه مذاكرة (٦) قال المؤلف ومنها حيث كان عازماً على الحث عند اليمين فإنها غموس لا مقودة ولو كلت تلك الشروط وإن كان ظاهر كلامهم خلاف ذلك وقد تكون مع الشك غموساً كما في الأجزاء وشرحه وقرره المؤلف كما في البيان (٧) وكفارته التهليل اه هداية قوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فكفارته لا إله إلا الله اه هامش هداية (٨) كالكمبة (٩) كالشمس (١٠) لكن يستحب له لو قال كالأثم أو عد ما لم تكن الحاقلة خير اه تذكرة (١١) ويسكره الحلف بغير الله للغير قيل إلا أن قصد القرائن من الكفارة اه بيان قال في البحر ولم يحرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أطيعواي به إن صدق ونحوه قوله بغير الله إن قال قائل ولم يسكره الحلف بغير الله وقد أقسم الله تعالى بغير ذاته قد أوجب بوجهين أحدهما أنه أقسم تعالى بها تنبيهاً على عظم قدرته بخلاف الثاني إن أقسم بها على حذف مضاف بالقصد ورب النماء أنه كذلك وحسن ذلك منه

ما حلف به كعظيم الله تعالى أم حينئذ بل يكفر مع اعتقاد التسوية<sup>(١)</sup> (أو) كانت يمينته (تضمن كفراً أو فسقاً<sup>(٢)</sup>) ثمه الأثم نحو أن يقول هو بري من الإسلام ان فعل كذا أو هو يهودي ان فعل كذا أو هو زان إن فعل كذا أو عليه لعنة الله<sup>(٣)</sup> ان فعل كذا فإذا قال هو بري من الإسلام أو هو يهودي ان فعل كذا أو نحو ذلك • قال عليه السلام فلا أحفظ في ذلك خلافاً في أنه يآثم بذلك وهل يكفر بذلك أم لا في ذلك مذهبان • أحدهما أنه لا يكفر<sup>(٤)</sup> بذلك وقواه الفقيه ح والمذهب الثاني أنه يكفر واختلف هو لا فقال أبو جعفر يكفر في الحال برأى أم حنث وقال من بالله والاستاذ إنما يكفر إذا حنث ﴿فصل﴾ في حكم النية في اليمين وحكم اللفظ مع عدمها (وللمحلف على حق<sup>(٥)</sup> بماله التحليف<sup>(٦)</sup> به نيته) ولا تأمير لنية المحلف في اليمين إلا بشرطين أحدهما أن يكون استحلانته على حق<sup>(٧)</sup> يستحقه على الخالف فلو لم يكن يستحقه كانت النية نية الخالف الثاني أن يستحلف بماله أن يحلف به وهو الحلف بالله<sup>(٨)</sup> وأما لو استحلف بالطلاق أو التناق أو النذر كانت النية نية<sup>(٩)</sup> الخالف قيل ع فإن كان رأى الحاكم جواز التحليف بذلك<sup>(١٠)</sup> فله أن يأم بالخصم والنية للمحلف وفائدة المحلف بالله أنها

ولم يحسن من الخفاء وجه الحكمة عليا والوجه الأول هو الذي اختاره الهادي وجده القاسم عليها السلام اه شرح هداية (١) قوله صل الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك ولم يكفر المشركون إلا لعظيمهم الأثران كعظيم الله اه بحر (٢) لم يذكر في البيع والحفيظ النسق اه شرح ابن قمر على الأزهار واختاره المؤلف أنه لا يقطع بآثم فآله واستقره وقرره واستضعف كون هذا المذهب وانما يكره كراهة ضدا للاستصحاب (٣) لأن اسم جهنم لعنة الله وهو يضمن النسق (٤) والظاهر من المذهب أنه لا يجوز التحليف بالكفر اه (١) ولفظ البيان في الدواوي ولا يجوز الضليط بكلمة الكفر والبراءة من الله أو من الإسلام وروى عن علي عليه السلام وبعض المتقدمين جواز (١) قيل ف وفيه نظر لان الروي عن أبيه أنه حلف بذلك في يمين أ كدها على من حلف بأن قال فلان نويت غير هذا برىء من الله وعليك الحج وكذلك يميني بن عبد الله حلف الزيري (٢) باليمين المشهورة وهي أن قال قد برئت من حول الله وقوته واعتصمت بحولي وقوتي ابتكاراً على الله واستضاء عنه ما حلفت كذا فلما حلفه يميني عليه السلام هذا اليمين موجب قيل في يومين أوفي ثلاثة أيام أو قطع بالجماد وماتت له قصة طويلة أصبحت (٢) عبد الله بن مصعب (هـ) وهذا في اليمين وأما في غير اليمين فيكفروا إنما الخلل في اليمين اه رياض أو كانت لو ما في كفر (هـ) لأنه لم يشرح بالكفر صدر (هـ) أو تهنة قرز (٦) ووجه ان يمين الله هي عليه موضوعة في الشرع ليتزجر الظالم عن جحود الحق فوجب أن يكون الاعتبار بنية المحلف حتى يحصل هذا المعنى ويلزم الحنث متى حلف على ما طلق اه تطبيق الفقيه ع (هـ) لا نا لوجوب نية النية الخالف مطلقاً ثم لا يحنث كل جاحد إذا حلف اه بحري (٧) ولو مجرد القبض كالوصي والوكيل قرز (٨) أو بصفته لذاته (٩) ما لم يرضوا بنية المحلف اه فتح كامر في الطلاق (١٠) أو برضاء قرز

ان كانت على ماضى أتم الحالف ان لم توافق نيته نية الحلف وكانت اليمين غموساً وإن كانت على أمر مستقبل نحو أن يحلفه الحاكم ليقضين زيداً حقّه <sup>(١)</sup> عداً فإن النية نية <sup>(٢)</sup> الحلف ولا حكم لنية الحالف فتلزم الكفارة إذا لم يقضه عداً <sup>(٣)</sup> ولو نوى الحالف نية تصرفه عن الحنث فلا حكم لها قبل ي إنما تكون النية نية الحلف إذا كان التحليف بأمر الحاكم والالقانية الحالف <sup>(٤)</sup> قال وقولنا تكون النية نية الحلف فيه تسامح والمعنى أن اليمين تكون على الظاهر لا على ما نوى الحالف قال وأما لو نوى المحلف غير ما ظهره فإن ذلك لا يصح <sup>(٥)</sup> قال مولانا عليه السلام لا وكلام الفقيه يبيد لا غبار <sup>(٦)</sup> عليه (ولا) (لا) تكن اليمين على حق يستحقه الحلف أو كانت على حق لكن حلفه بما ليس له التحليف به من طلاق أو نحوه (فالحالف) نيته (ان كانت) له نية (واحتملها اللفظ) بمحيقته <sup>(٧)</sup> أو مجازه <sup>(٨)</sup> مثاله أن يحلف أن لا ركب ظهر حمار وينوى به الرجل البليد <sup>(٩)</sup> فانه يقبل قوله <sup>(١٠)</sup> في ذلك فإن قال أردت بالحمار الثور فإنه لا يقبل قوله ولا تؤثر نيته لأن لفظ الحمار لم يطلق على الثور لا حقيقة ولا مجازاً (ولا) (لا) تكن للحالف نية أو كانت له نية لكن نسباً أو لم ينسبها لكن اللفظ لا يحتملها بمحيقته ولا مجازه <sup>(١١)</sup> (انبع) معناه في عرفه أى معنى اللفظ في عرف الحالف <sup>(١٢)</sup> (ثم) إذا لم يكن له عرف في ذلك اللفظ حمل

(١) قال الهادى عليه السلام يجب على الترميم هذه اليمين إذا طلبها من له الحق وقال المؤيد بالله لا يجب لأنه مقر بالحق ولا يمين لإلزامه الانتكار اه تكيل وصميرى لفظاً وينظر على قول الهادى عليه السلام ما وجه وجوب اليمين مع اقراره بالدين سل (٢) وتكون غموساً إذا عزم أن لا يقضيه اه وظاهر كلامهم خلافه قرزوه هو انها مقبولة (٣) بعد التمكن قرزوه (٤) مع التشاجر قرزوه (٥) وقد يقال عليه بعض غباري الطرف الأول إذا رضي الخصم باليمين وقطع الحق في غير محضر الحاكم فانه إذا نوى خلاف الظاهر فقد قطع حق التبر بظاهر اليمين هذا أعظم الخطر فقيه النظر إلا أن يحمل كلام الفقيه على أن أحدهما غير راض ولا فاع باليمين في غير محضر الحاكم فذلك هو اللائق لأنه صاحب التحقيق والنظر الدقيق اه تجري (٦) ليس هذا مطلق بما قبله بل هو اجزاء كلام والمعنى أن الحالف إذا كانت له نية في حلف عليه وكان لفظه يحتمل ما هو حقيقة أو مجازاً صحت نيته كما هو كذلك في التذكرة والبيان (٧) أو حقيقة فيهما جميعاً نحو أن يحلف أن لا وطى زوجته في قرها والقره هو حقيقة في اظهار وفي الخوض وكذلك لا رأى الشفق فهو حقيقة في الاحمر والابيض اه وأب (٨) ومن المجاز الاسد للشجاع والبحر للكرم والكعب للخسيس والحمار للبليد كأن يحلف للبعين الاسد والحمار ونوى الرجل الشجاع أو البليد وإن احتملها مجازاً بعيداً صحت نيته كأن يحلف لا اشترى لأهله خبزاً أو نوى لا أكله وإن لم يحتملها لا حقيقة ولا مجازاً لم تصح كأن يحلف لا أكل الخبز ونوى لا أغرب الله اه يان معنى (٩) أو العالم الذي لا يعمل به اه غيث (١٠) في الباطن قرزوه (١١) ولو صدق اه معنى قرزوه (١٢) نحو أن

على (عرف بلده<sup>(١)</sup>) التي هو مقيم فيها<sup>(٢)</sup> إذا كان قد لبث فيها مدة يحتمل تغير لقمته فيها <sup>(٣)</sup> قال عليه السلام: وهذا لم يذكره الأصحاب لكنهم وافقوا لأصولهم (ثم) إذا لم يكن بلده عرف في ذلك اللفظ رجع إلى عرف (منشأه<sup>(٤)</sup>) وهي الجهة التي نشأ فيها والتقط لقمته ومثال ذلك لو حلف لأمك دابة فإن العرف مختلف هل يطلق على الأتان أم على الفرس (ثم) إذا لم يكن له في ذلك اللفظ عرف ولا بلده ولا منشأه رجع إلى عرف (الشرع) في ذلك اللفظ كالصلاة فانها في اللغة الدعاء وفي عرف الشرع للمباداة للمخصوصة (ثم) إذا لم يكن للشرع عرف ذلك اللفظ رجع إلى عرف (اللغة) كالدابة إذا لم يجر عرف بأنها للأتان أو للفرس فانها في عرف أهل اللغة<sup>(٥)</sup> لغوات الأربع فيحمل عليه لأعلى أصل اللغة فانها فيه لكل مادب (ثم) إذا لم يكن في ذلك اللفظ عرف رجع إلى (حقيقتها<sup>(٦)</sup>) في أصل اللغة<sup>(٧)</sup> (ثم) إذا لم يكن لهذا اللفظ في اللغة حقيقة<sup>(٨)</sup> رجع إلى معناه في (مجازها<sup>(٩)</sup>) فان قلت وأي لفظيكون أم مجازي

يخلف من العيش وعرفه أنه يطلق على الصعيد دون غيرها ونحو ذلك اه وابل ونحو اللبن والخبز يختلف في العرف ففي بعض الجهات يطلق على الخيض وبعضها يطلق على الحليب والخبز في بعض الجهات يطلق على البز والخشيرة كالذي لم وغيره وفي بعضها للأرز كالجيل وفي بعضها للذرة كتهامة اه بستان (١) كأن يقيق من الجنون المطبق عليهم من صفره ثم يخلف قاته يحمل على عرف قومه اه زهور ومعناه في الصميرى (٢) فان حلف المسكين من القحطة حنث بالنسب لا بالقر إذ هو قوتهم والنجى يحنث بالقر قلته اه بحر بلفظه (٣) وفي البيان قدم المنشأ على عرف البلد فينظر المختار مالى الازهار اه لم يذكر في البيان منشأه وانما ذكر بلد منشأه فقط فلا تناقض بتقديم ولا تأخير (٤) وأما موضع ولادته فلا عبرة به اه يان قرز (٥) مما تركب عليه وكانت تستعمل في السير اه كواكب ورياض وظاهر الكتاب لا فرق قرز (٥) فرع وان حطفاً لبرح من المسجد ولا دخله فهو على ظاهره موان نوى به مسجد آمن مساجد اليوت صبح لأنه يسمى مسجداً مجازاً وان حلف من الماء حمل على الماء وان نوى ماء الكرم صبح لأنه يطلق عليه مجازاً اه يان معنى (٦) نحو لائق الأسد ولا نية له فيحمل على الأسد المعروف اه تجرى وأما لو كانت له نية فقد مر قوله واحتملها اللفظ (٧) هذه (السئلة) خلافة بين الأصوليين هل لابد لكل مجاز من حقيقة أو توجد مجاز لا حقيقة له ذهب بعض العلماء إلى الأول وبعض العلماء إلى الثاني وهو ظاهر الازهار ويانه ان الرحمن مجاز لا حقيقة له منذ وضع فهو حقيقة فيمن تلحقه الرقة لكن لم يطلق على أحد من البشر على وجه الوصف وانما أطلق على الله تعالى قال في حاشية على شرح الآثار ينقطع بؤفه عند من يحيى بهران معنى قوله فيمن تلحقه الرقة أي لو استعمل فيمن تلحقه الرقة لكان حقيقة فيه والا فاللفظ قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز كما هو معروف اه شرح بهران (٨) معنى فعل ماضى في أصل وضعها وهي الانشاء الزجى في الحال فصارت مستعملة غير مألوفة على اللغويين وسبغ انها قد استعملت في غير الانشاء فهو مجاز



اللغة ولا يكون له حقيقة \* قال عليه السلام ذلك موجود كلفظ الرحمن<sup>(١)</sup> فانه مجاز لا حقيقة له لأنه لم يطلق إلا على الله وهو في حقه مجاز لأن الرحمة تستلزم الرقة وذلك لا يجوز عليه فلو حلف ليطيعن الرحمن لم يحمل إلا على طاعة الله بخلاف ما لو حلف ليطيعن الرحيم فانه يبر بطاعة الله تعالى أو رجل عُرِف بالرحمة<sup>(٢)</sup> للناس (فالبيع والشراء<sup>(٣)</sup>) اسم (لها<sup>(٤)</sup>) و (اسم) (لصرف) (والسلم) فلو حلف ليعين كذا أو ليشترينه فانه يبر ببيعه أو بشرائه ولو كان فضة أو ذهباً فصرفها<sup>(٥)</sup> بر في يمينه لأن الصرف بيع وكذا لو أسلمهما في شيء أو استسلم فانه يبر بذلك لأنه يسمى بائناً ومشترياً في هذه الصور كلها وسواء كان المقدم صحيحاً أو فاسداً<sup>(٦)</sup> بشرط أن يكون التعامل بالفاسد معتاداً في تلك الناحية<sup>(٧)</sup> فأما الباطل فلا يدخل في ذلك<sup>(٨)</sup> قال عليه السلام والتولية<sup>(٩)</sup> تدخل في لفظ البيع كالصرف ودخولها أظهر من دخول الصرف والسلم ولهذا لم نخصص بالذكر (و) إذا حلف ليعين أو ليشترين أو لابع أو لاشري كانت يمينه متناولة (لما لا مطلقاً) أي سواء كان يعتاد توليه بنفسه أو يستنقب غيره هذا الذي صححه أبو مضر المذهب قيل ف وسواء كان الشراء لنفسه أم لغيره<sup>(١٠)</sup> حيث حلف لا اشتري كذا أو أجازره أو أمر به<sup>(١١)</sup> إن لم يمتد<sup>(١٢)</sup> توليه يعني وكذا لو أمر من يبيع أو يشتري أو باعه عنه فضولي

لا حقيقة له منهاج (١) قال المؤلف أما في عرف الشرع فقد صار العكس وهو أن لفظ الرحمن والرحيم حقيقة في الله تعالى فلا يبر في لفظ الرحمن إلا بطاعة الله تعالى إذ لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازاً وكذا في الرحيم إذ هو حقيقة في الله مجاز في الواحد منا فلا يطلق على الواحد من بني آدم إلا حيث نواه الخالف اهـ وابل (٢) قلنا صار اسماً له في الشرع (٣) وأما في شرح الفتح فروى عن الإمام شرف الدين أنه لا يبر إلا بطاعة الله إلا أن ينوي غير الله تعالى بر بطاعته قرز (٣) ولا يحنث أحدهما إن حلف من الآخر للصرف اهـ سحولي لفظاً قرز ومثله عن سيدنا عامر (٤) شرعاً لا عرفاً (٥) يعني القضة والذهب (٦) أمما للصرف نقاسده باطل وأما السلم فمحل الخلاف باطل على المختار قرز (٥) قال في البحر فيبحث بنسب القصد الفاسد وقال في السكافي والفقيه لا يحنث فيه إلا أن يقبض البيع بأذن البائع ولعله يأتي فيه قول الحاذق عليه السلام هل يصير الاسم أو بالحكم كما تقدم في الحق اهـ كواكب (٧) وعرف الخالف مقدم قرز (٨) قيل إلا أن يكون تائيه باطل بكل حال كالمغر ونحوه فلو حلف لا باعه تعلقت يمينه بالاسم إذ لا يمكن تعلقه بالحكم اهـ ج ولفظ البيان ولا يحنث بالباطل إلا حيث عين مالا يصح بيعه نحو أن يحلف لا باع أغراً وألمية ثم باعه فانه يحنث ذكره في البحر والالتصارع للزني لأن التصريح به قرينة كون مراده الخلف عن اللفظ بالبيع بخلاف الخلف من البيع جملة فلا يحنث ببيع أغراً إذ لا قصد للمنى حيث اهـ يستأن بالقطعة (٩) والمرامضة قرز (١٠) لأن الحقوقي تعلقه به اهـ مفتي قال شيخنا ويلزم إذا أضاف ولم يقبض أن لا يحنث لعله في الجملة قرز (١١) ولو تقدم الأمر اهـ دوزي ومثله عن من زيد وعن عامر أنه لا يحنث حيث تدم الأمر على اليمين (١٢) والعبادة كتبت بمرتين كالخمس قرز

أو اشتراه وأجاز هذا الخالف فإن الأمر والاجازة يجريان مجرى توليه بنفسه بشرط أن يكون ممن لم يعتد توليه بنفسه بل عاداته الاستنابة فأما لو كان يعتاد توليه بنفسه لم يبر ولا يحنث بالأمر ولا بالاجازة وحاصل الكلام في هذه المسألة أنه لا يخلو أما أن تكون له نية أولا أن كانت له نية عملت بنية<sup>(١)</sup> بكل حال<sup>(٢)</sup> وإن لم تكن له نية فأما أن يكون يعتاد تولي العقد بنفسه أو يستنيب أو تختلف عاداته أولا عادة له أن كانت عاداته تولي العقد بنفسه فأما أن يفعل بنفسه أو يتولاه غيره إن تولاه بنفسه<sup>(٣)</sup> حنث قيل ف ولو كان الشراء للغير<sup>(٤)</sup> وإن تولاه غيره بأمره أو بغير أمره وأجاز لم يحنث وأما إذا كانت عاداته أن يستنيب فأما أن يشتريه بنفسه أو يشتريه غيره إن تولاه بنفسه فقال أبو مضر يحنث<sup>(٥)</sup> وقال للمذاكرون لا يحنث<sup>(٦)</sup> وإن اشتراه غيره بأمره حنث وإن اشتراه بغير أمره وأجاز حنث وإن لم يميز ولم يحنث على الصحيح<sup>(٧)</sup> وأما إذا اختلفت عاداته فأما أن يكون فيها غالب أولا أن كان فيها غالب<sup>(٨)</sup> فالحكم له وإن لم تكن حنث بأى الأمرين<sup>(٩)</sup> وإن كان ثم أغلب والتبس<sup>(١٠)</sup> لم يحنث حتى يحصل مجموع الشراء بنفسه أو الشراء بأمره أو أجاز ته وإن لم تكن له عادة فاليمين تناول فعله فأما إذا أمره لم يحنث<sup>(١١)</sup> (ويحنث بالعتق ونحوه فيما حلف ليمينه<sup>(١٢)</sup>) فلو حلف ليمين عبده فاعتقه أو وقفه أو وهبه حنث بذلك لا بالتدبير مالم يعت أيهما ولا بالكتابة مالم يوف<sup>(١٣)</sup> ذكر ذلك الفقيهس في تذكرته قال مولانا عليه السلام وهو قول أصحابنا قالوا لقياس أنه لا يحنث بالهبة إذا كانت

(١) إن أحملها قرز (٢) في الباطن لا في الظاهر ما لم تصدقه الزوجة أو البعد وفي حق الغير باطنا (٣) حنث أو بر (٤) ولو أضاف قرز (٥) وعليه الأزهار (٦) لأنه ينصرف إلى معاد (٧) لأن فيه احتياجا ط أنه يحنث وحل على أنه أجاز بغير القفل اه رياض وهذا قريب من مخالفة الإجماع وقد ذكر هذا الإحتكال في شرح الضرر في كتاب الايمان اللهم إلا أن يحمل أنه حلف لا اشترى أو لا اشترى به كان من الخلف الغير (٨) إذا تولاه غيره وإن تولاه بنفسه حنث بل لا فرق قال سيدنا زيد بن عبد الله الأكوح رحمه الله المحفوظ في شرح الأزهار وإن كان مخالفا للأزهار وقياس قول أبي مضر أنه لا يحنث إلا بفعله لا بأمره وأجازوه لأنه قد اعتاد توليه بنفسه (٩) بل بفعله فقط إلا أنه قد اعتاد توليه والمخار ما في الشرح (١٠) وفي البحر إن التبس عمل بالحقيقة وهو العمل بنفسه إذ الأصل البراءة اه بحر (١١) بل يحنث لأن مفهوم الأزهار إذا لم يعتد توليه فلولاه الغير بأمره أو أجازوه حنث والله أعلم (١٢) لا بالبيع فيما حلف ليفعله لأنه يمكنه أن يشتريه ثم يفعله اه بيان معنى وقفل البيان (فرع) فإن حلف ليفعله أو قدر يفعله ثم باعه لم يحنث لأنه يمكنه شرائه ثم يفعله (١٣) هذا على قول الامام عليه السلام في الهبة والصحيح أنه يحنث لأنه لا يعود اليه إلا يعتد بجديده عند تغير زوجة بما هو قرض العقد من أصله (١) لأنه حيث عزم على شراء بعد البيع قرز (١٣) وأما

مما يصح الرجوع فيها حتى يتعذر الرجوع بأى الوجوه التى <sup>(١)</sup> قد منها (و) من حلف من  
 (النكاح <sup>(٢)</sup> ووابه) كالرجعة والطلاق <sup>(٣)</sup> كانت عينه متواترة (لما تواتر <sup>(٤)</sup> من ذلك) أو أمر به  
<sup>(٥)</sup> مطلقاً أى سواء كان يتباد توليه بنفسه أم لا وكذا لو حلف أن لا وهب أو عتق أو نحو  
 ذلك وعلى الجملة فكل عقد تعلقت حقوقه بالموكل <sup>(٦)</sup> لا بالوكيل كالنكاح فإنه إذا حلف منه  
 حنث بالأمر به سواء كان يتباد توليه بنفسه أم لا وما كانت حقوقه تعلق بالوكيل لم يحنث  
 إذا أمر به إلا إذا كان لا يتباد توليه بنفسه (لأبناء ونحوه <sup>(٧)</sup> فكالبيع) فلو حلف لا بناء الدار  
 أو لا هدمها أو لا خا ط هذا الثوب أو نحو ذلك <sup>(٨)</sup> فإن حكمه حكم البيع فإن كان يتباد توليه  
 بنفسه لم يحنث إذا أمر غيره وإن كان يتباد الاستتابة <sup>(٩)</sup> حنث بأمر غيره (والنكاح اسم (المقد)  
 فلو حلف لا نكح فلانة فقد بها حنث بذلك وأحلف ليتزوج على زوجته بر بالمقد ولو كانت  
 دونها <sup>(١٠)</sup> قال عليه السلام وظهر كلام الهادى عليه السلام أن المقد الفاسد ليس كالصحيح هنا <sup>(١١)</sup>  
 وهو قول صاحب التفرعات <sup>(١٢)</sup> ولهذا لم نذكر ذلك فى الأزهار وصرحنا به فى البيع وقال

الاستيلاد والثقله فيحنث بنفس المقد والبيع اه شامى (١) لا فرق بل يحنث مطلقاً لأن هذا ملك آخر وهو  
 أراد أن يبيع من ملكه الحاصل الآن هلا قيل إذا در أو كاتب أو وهب حنث لأنه قد عزم على الحنث  
 والزم على الحنث حنث فيها هو تركه مطلقاً وسلامى يقال يحمل أنه قله ناسياً ليمينته وإلا لزمه ترك  
 (٢) فلو حلف رجل ليتزوج هذه المرأة ثم حلف آخر ليتزوجها فالحلية فى رهما أن يوكل أحدهما  
 الآخر والقياس أنه لا ير إلا للوكل دون الوكيل واختاره الشامى (٣) لا لو ملك الغير الطلاق فإنه لا يحنث بفعل  
 الغير والفرق بأن الوكيل نائب عن الموكل لا الملك فليس بنائب وقد ذكر معنى ذلك فى البيان اه ولفظ  
 حاشية (مسئلة) لو حلف لأطلق زوجته فقال أمرك إيك قطعت نفسها طلقت ولا حنث إذا تطلق اه بخر  
 قلنا إلا أن ينوى به طلاقها حنث بجهه أمرك إيك وكذا إذا قال أمرك إيك إن شئت ونوى به طلاقاً كانت  
 شئت طلقت وحنث ذكره فى البحر اه بيان (٤) لنفسه اه وابل قرز لا للغير فلا ير ولا يحنث إذا تعلق به  
 الحقوق بل بالوكل كاقدم اه شرح فتح (٥) أو أجزه اه فتع فيها يصح (٦) بالأصالة لا بالاضافة قرز (٧)  
 والفرق بين البيع والشراء وبين النكاح والطلاق ففى البيع والشراء العرف وأن يكون بولاهما بخلاف  
 النكاح لأن الأم يعلق الأمر فيه والأحكام تعلق به وهو قول ح اه تذكرة (٨) ولا تلحقه الأجزاء  
 لأنه لا منها فى البناء والهدم (٩) من سائر المعامات (٩) أو لأعادة له (١٠) فى الحسن والنسب إشارة  
 إلى خلاف مالك فقال لا ير إلا إذا تزوج من يساويها أو فوقها فى المنصب اه بران (١١) على أحد قوليه  
 (١٢) قال فى التفرعات النكاح والصلاة والصوم والحج والمعززة والزكاة والبركة يحنث فيها بالصحيح دون  
 القاصد إلا أن يعلق على ماضى فهو أن يكون قد صلى أو صام فعيده حنث قيل (لأن العين فى المستقبل  
 تعلق بالتمسية الشرعية وفى الماضى بنفس الفعل وهذا الفرق ليس بالجلل بل منكم القاصد يحنث

الأميرح وأشار إليه في شمس الشريعة أن العبرة بالمادة فلو كان من قبيل العوام<sup>(١)</sup> بحثت بالفساد لا إن لم يكن منهم (وسره) أي سر النكاح (لما حضره شاهدان<sup>(٢)</sup>) فلو حلف لينكحن سر الم بحث<sup>(٣)</sup> ولو أحضر شاهدين لأن النكاح لا يتم إلا بهما فإن أحضر أكثر بحث<sup>(٤)</sup> (والتسرى للحجبة<sup>(٥)</sup>) والوطء وإن عزل (فلو حلف لا يتسرى أمته بحث بأن يحجبها ويطأها ولو عزل منها فلو وطئها ولم يحجبها لم يحنث وكذا لو حجبها من دون وطء وقال ش أن ذلك إنما يقع بالوطء والاتزال والحجبة واختاره الامامي وقال أحمد بن حنبل يحنث بالوطء وحده وكذا عن ك قال مولانا عليه السلام والمعتمد العرف في بعض الجهات يسمى متسرياً<sup>(٦)</sup> وإن لم تحجب وذلك حيث لا يلزمون النساء الحجاب (والهبة ونحوها للإيجاب بلا عوض<sup>(٧)</sup>) فلو حلف لا وهب أو لأقرض أو لأعار<sup>(٨)</sup> بحث بالإيجاب وإن لم يقبل<sup>(٩)</sup> للوهوب له نص عليه في الفنون وهذا بناء على أن اليمين متعلقة بالتسمية اذ لو علقها<sup>(١٠)</sup> بالحكم لم يحنث إلا بالقبول<sup>(١١)</sup> فأما لو وهب بموض أو أعار بموض لم يحنث (لا الصدقة<sup>(١٢)</sup>) والنذر (فلو حلف لا وهب لفلان شيئاً فتصدق عليه أو نذر لم يحنث وعند ش أنه يحنث وكذا لو أتى بسائر الفاظ<sup>(١٣)</sup> التملك غير الهبة فإنه لا يحنث عندنا (والكفالة) اسم (النذر كالمال<sup>(١٤)</sup>) أو الزوجة) فلو حلف لا ضمن على زيد بشيء<sup>(١٥)</sup>

الوقت كالصحيح واثقه أعلم (١) فإن جرى عرف بالفساد فلا فرق بين عامي وغيره إذا دخل فيه ناهل وهو مراد الكتاب وقد تقدم في قوله وهو كالصحيح إلا في سبعة أحكام وقد ذكر معنى ذلك في البيان والقياس (٢) قلت إن كان مذهباً له أو جرى عرف اه مفتي قرز (٣) صوابه بريل يحنث بالزينة عليهم إذا كان يسمى مجاهراً إلا أن يستكتهم ولو كفروا اه بستان (٤) صوابه لم ير لأنه يمكن أن يعقد بخبرها (٥) قال في التبرعات التسرى إعداد الأمة أن تكون موطوءة (٦) لأن التسرى مشتق من السرة وهي الرئاسة فاعتبر الحجاب اه وإن وقال ش لا يحنث حتى يزول لأنه مشتق من المسرة واختاره عليه السلام فكانه أراد أن يجعلها رأساً من جواربه وأعلاماً من قدر أقال تعالى (قد جعل ربك تحكماً سريراً) أي سيداً أعطيها ذلك لا يحصل إلا بالحجبة وهي سترها عن الإعيان اه شرح بحر والحجبة عدم خروجها من مسكنها وقيل أن لا يخرج لخواجتها اه شافى قرز (٦) مع الوطء قرز (٧) مظهر الآ مضمر أ (٨) ولا تصدق (٩) والصحيح أنه لا بد من القبول (١٠) أو علقته من دون تعليق قرز (١١) في الهبة والقبض في العارية والقرض والصدقة ذكره في الأحكام قرز (١٢) فيما يحتاج إلى القبول (١٣) والوجه أن الهبة مقارفة للصدقة في الاسم والحكم فلا سم ظاهره والمحكم أن القبض يعمل بعمل القبول في الصدقة وفقاً لا في الهبة اه غيث (١٤) قد تقدم في الهبة أن أفاظ التملك تهيد الهبة فيلججه حكماً يعني فيحنث اه مفتي معنى هذا في البيان ونقطة الثالث التبرعات فمن حلف لا وهب ثم ملك غيره شيئاً بخير عوض حثت (١٤) أو الحق كالسنة قرز وفي ح لي خلافة (١٥) ينظر في قوله بشيء

حنت إن ضمن بوجهه أو بمال عليه (والخبز<sup>(۱)</sup> له ولافتيت كبارا<sup>(۲)</sup>) فلو حلف لا آكل خبزاً حنت بأكل رغيف كامل أو كسرة منه كبيرة لا الفتيت الصغار<sup>(۳)</sup> ولا بالمعيدة والسويق قال في الانتصار وفي أكله الكمك احتمالان المختار أنه لا يحنت (والإدام) اسم (لكل ما يؤكل به الطعام غالباً) أى في غالب الأحوال فلو حلف أن لا يتنم فأكل الخبز يشوى أو دهن<sup>(۴)</sup> أو مصل<sup>(۵)</sup> أو يرض أو نحو ذلك<sup>(۶)</sup> حنت (إلا الماء<sup>(۷)</sup> والملح) فاداً أكل الخبز بهما لم يحنت (للعرف<sup>(۸)</sup>) أنهما ليس بإدام فإن جرى عرف بأنهما إدام في بعض الجهات حنت بهما في تلك الجهة وقال أبو حنيفة<sup>(۹)</sup> الآدام ما يصطنع به كالخل والمرق دون اللحم<sup>(۱۰)</sup> وقال أبو حنيفة واختاره الإمامي أن الملح من جلة الآدام (واللحم) اسم<sup>(۱۱)</sup> لجسد الغنم والبقر والأبل<sup>(۱۲)</sup> وشحم ظهورها) فلو حلف لا آكل لحماً فأكل من جسد هذه المذكورات أو من شحم ظهورها حنت فأما لو أكل من لحم بطونها أو شحم بطونها أو من لحم رؤوسها أو من لحم سمك أو

هل يحنت في ضامة الوجه يحقق فالعرف فاض في أنه لا يحنت بكفالة الوجه وفي الرياض أما المال فظاهر وأما في الوجه فإنه يطلق عليه شيء اه بلفظه (۱) (مسئلة) من حلف من القوت لم يحنت باللحم والزيب والتمر في أرض اليمن بل في الحجاز وإن حلف من المظموه لم يحنت بالدواء ومن حلف من الدواء حنت بالسكر والصل اه بيان لفظاً (۲) وفي عرفنا الآن أنه لا فرق بين الفتيت الصغار والكبار في انه يسمى خبزاً اه نجرى (۳) الذى يسمى خبزاً اه بيان قرز (۴) لاهال (۵) حتى ماء لا قط اه ضياء والا قسطاً يحسد من اللبن (۶) كالصل ونحوه (۷) (مسئلة) فلو حلف لا شرب ماء لم يحنت بقاء البحر والورد والكرم وفي ماء الورد والتلج قولان الأرجح منهما عدم الحنت اه بيان وفي البحر يحنت بماء التلج والورد ومن حلف لا أشرب ممتاً ولا بصل لم يحنت بالإتخدام اه بحر (مسئلة) من حلف من العنب حنت بالحصرم وهو الذى لم يطيب لا يسمى عنباً وإن حلف من التمر حنت بالرطب والزهو الذى لم يطيب (مسئلة) من حلف لا آكل البيض ثم حلف لياكل ما فى هذا الااء فوجده أيضاً فاحيلة أن يسجن به الخبز ثم يأكله اه بيان فاما ماء دجلة والفرات ففيه احتمالان رجح الإمامي أنه لا يحنت لأنه كالبحار اه برهان (۸) والمختار أنه يحنت بها لأنها أنهار جارئة وإن عظمت اه بستان (۹) وفي عرفنا أن للملح إدام فيحنت وكل جهة يعرفها اه بحر وعرف الخالف مقدم قرز (۱۰) قوى للعرف لأن الإدام اسم للمايعات (۱۱) قال ابن مظفر وهو القوي والاثم في البقل إذا أكل به طعاماً أنه يحنت قال التدويد وهو العرف وفي شرح البحرى وهو عرفنا اليوم اه تكيل لفظاً (۱۲) فلو حلف لا آكل اللحم ثم أكل لحم ميتة غنم أو بقره قولان للشافعية يحنت كاللحم المنصوب بحر الثانى لا يحنت قرز لأنه يتباد وهو أولى اه بيان الآن لا يكون مباحلة في هذه الحالة حنت بل وإن حلت مالم يستمر في أكل الميتة فيحنت لأنه معتاد اه مفتى قرز (۱۳) والرقيق من البنز قرز (۱۴) لمن يتباد أكل لحم الأبل اه ومنه في البيان في قوله (مسئلة) من حلف من اللحم حنت بلحم ما

دجاج<sup>(١)</sup> لم يحنت (والشحم) اسم (لشحم الآية<sup>(٢)</sup> والبطن) فلو حلف لا كل شعفاً كل من شحم الآية أو البطن حنت فأما لو أكل من لحم الجسد أو من شحم الظهر لم يحنت وقال كان اللحم والشحم جنس واحد يحنت بأحدهما ان حلف من أكل الآخر وقال في الانتصار<sup>(٣)</sup> المختار أنه يحنت ان حلف من اللحم فأكل من شحم الظهر متصلاً باللحم لا منفصلاً وان حلف من الشحم لم يحنت بأكل شحم الظهر متصلاً ويحنت بأكله منفصلاً لأن اسم الشحم يطلق عليه منفصلاً<sup>(٤)</sup> (والرؤوس) اسم (لرؤوس النعم وغيرها إلا لعرف) فلو حلف لا كل الرؤوس فأكل رؤوس<sup>(٥)</sup> الطير وما أشبهها<sup>(٦)</sup> لم يحنت<sup>(٧)</sup> وقد اختلف العلماء في الرؤوس اذا أطلقت ففند أبي حنيفة قلع على رؤوس النعم والبقر وعند صاحبيه على رؤوس النعم فقط وعند ش على رؤوس النعم والبقر والابل قال الاخوان يجب أن تعتبر عادة البلدان<sup>(٨)</sup> في وقوعه على رؤوس البقر والابل فأما وقوعه على رؤوس النعم فلا خلاف فيه (قال مولانا عليه السلام) وقد أشرنا الى كلام الاخوين بقولنا والرؤوس<sup>(٩)</sup> لرؤوس النعم وغيرها إلا لعرف قيل ح لا خلاف في الحقيقة لكن بناء كل على عرفه (والفاكهة) اسم (لكل ثمرة<sup>(١٠)</sup> تأكل وليست قوتاً<sup>(١١)</sup>) ولا ادما ولا دواء فلو حلف لا بكل الفاكهة فأكل عنباً أو رماناً أو قثاء<sup>(١٢)</sup> أو خياراً أو بطيخاً<sup>(١٣)</sup> أو مشمشاً<sup>(١٤)</sup> أو غوخاً<sup>(١٥)</sup> أو لوبياً<sup>(١٦)</sup> أو عنباً<sup>(١٧)</sup> أو غير ما عرّفنا لا يوجدان في جهاتنا

يصاد لا بما لا يصاد من المبيد والسبك والطير والابل (١) وفي عرفنا الآن ان جميع ذلك يسمى لما لا شحم البطن والسبك إلا ان يكون من أهل السواحل (٢) وقيل ليست بشحم ولا لحم وهو العرف لأن عرفهم الآن الترب قرز (٣) قوى (٤) قلت وهو قوى عندنا اه نجري (٥) وذلك لان الرؤوس في العرف لا يطلق عليها اه بستان وقال مالك يحنت بكل رأس من جهة اللغة قلنا العرف للمحمد عليه في الإيمان اه بستان وانما يدخل رؤوس الطير وان كان اللفظ يعمه لانه لا يصاد كل ذلك والإيمان عرف ما يصاد اكلاً بما يسمى اه تكميل (٦) وهو ما لا يباع منفرداً عادة (٧) وظاهر الاشارة انه يحنت بها إلا لعرف (٨) والبيرة عادة نفسه أولاً (٩) كلام الاخوين غير كلام الاز فينظر إذا اذهار اختار دخوله في الاطلاق إلا ان يقتضي العرف بخلافه (١٠) اعتبر في الفاكهة ان تكون ثمرة وعليه أكثر أهل البيت حتى أخرج في التذكرة السكر من الفاكهة لا قصبه وهكذا أخرج القانيد (١١) من الفاكهة وهو حلوى ويكون فيه السكر ودقيق البر وظاهر كلام اللعق انها فاكهة وان لم يكونا ثمرة قال الدوازي وهو ظاهر كلام المادى عليه السلام إن لم يذكر قيد الثمرة وانما ذكره ما لا يباع في الكواكب البيرة في ذلك بالعرف اه تكميل لفظاً (١٢) وأما الاقشام (٢٠) كالبقل ونحوه فليست فاكهة اه بحر معنى (١١) ولو كانت هتات في بعض الاوقات كالتب في وقت كثرة فلا يخرج عن تسميته فاكهة وعليه البر والارز فانهما ليسا بفاكهة ولو كان يخل أكلهما في بعض البلاد لان الاغلب انهما قوت اه يان (١٢) والجزر ثناء يشبه القثاء (١٣) يشبه القثاء (١٤) البرقوق في عرف اليمن غير برقوق مصر فهو غير موجود في اليمن (١٥) ينضج الخمام الاول اه صبيتي (١٦) الدرجة الخضراء (١٧) والمساب

فانه يحنث بذلك \* قال عليه السلام وقد ضبطنا الفاكة بما ذكرنا فقولنا كل ثمرة يخرج اللحم واللبن ونحوهما <sup>(١)</sup> وقولنا تؤكل ليخرج الورد ونحوه وقولنا وليست قوتاً احتراز من البر ونحوه <sup>(٢)</sup> وقولنا ولا إداماً احتراز من المدس والذرة <sup>(٣)</sup> في بعض النواحي فانهم يستعملونها إداماً مستمرة أو قولنا ولا دواء احتراز من الهليلج ونحوه <sup>(٤)</sup> فاجمع هذه القيود في فاكة وما خرج عنها لم يسم فاكة (والمشاء) بفتح العين اسم (لما يتاد) <sup>(٥)</sup> تمشيه) فلو حلف لا تمشاه فانه لا يحنث إلا إذا أكل ما يتاد تمشيه أو ما يقوم مقامه قدراً <sup>(٦)</sup> أو صفة <sup>(٧)</sup> فلو أكل جنساً <sup>(٨)</sup> آخر أو دون ما يتاد بكثير <sup>(٩)</sup> لم يحنث (والتمشي) اسم (لما) أكل من (بعد العصر) <sup>(١٠)</sup> إلى نصف الليل) فلو حلف لا تمشي لم يحنث إلا بالاكل من بعد العصر إلى نصف الليل لولو أكل بعد ذلك أو قبله إلا أن يكون ثم عرف بخلافه وهذا الشيء لاجزاء المثار <sup>(١١)</sup> اليه على أي صفة كانت) فلو حلف لا أكل هذا التمر أو لا أكل منه فأكل <sup>(١٢)</sup> من خلّه أو دبسه <sup>(١٣)</sup> حنث وكذا لو حلف من هذا اللبن فأكل

كصغار التمر قيل انه يشبه الدوم وهو النبق ويكون أحمر قال في الصبح النبيراء من نبات الارض تشبه الأصابع والنبيراء مسكر يخذ من الذرة اه كواكب وقيل النبيراء هي العنبروداه لمة وفي تعليق الفقيه (س) النبيراء التفاح (١) البيض (٢) الارز (٣) اليا بسقوهي اللويا (٤) السباق وهو شجرة لها عقيد حبها أحمر تسمي باليمن الشرز تأتي وقت الغيب اه ذويد قيل ان فيه دواء لوجع البطن وقيل الغوب والله أعلم وقيل التالب (٥) الشرز يوجب حبوب صغار مثل الدوم أحمر ويؤكل وطعمه الى حلاوة وقيل أن يحمر طعمه يكون حامضاً قرز (٥) الا حيث حلف لا ذاق المشاء فيحنث بالقليل منه اه يان (٦) لعل المراد ولو قضم عما يتادوه كان يجزى به في بعض الاحوال اه كواكب قرز (٧) المراد بالصفة صفة التمشي لا الجلوس قرز وذلك كايبر حيث كان يضاد الشعر أو المكس فاجمعا أكل حنثاه تعليقاً بان فمضاه قرز (٨) غير الطعام كالزبيب واللحم واللبن إلا أن يضاد ذلك كالبدو وكذا إذا كان يضاد كل العيش الياس اه يجزى قرز (٩) غير متاد (٩) النصف لما دون (١٠) ووقت الضاء من التجير إلى الظهر ووقت السحور من نصف الليل إلى التجير إلا أن يجزى عرف بخلافه اتبع اه يان قرز (١١) قال في البرهان لو حلف لا آكل شيئاً ميثاً ثم صار ذلك البيض فراخاً ثم دجلاً أو طيراً ثم حدث منه شيئاً لم يحنث أكل منها أو حلف من حب معين ثم بذره فبطلت وسلب ثم أكل منه فانه لا يحنث على الاظهر لأن ذلك كان معدوماً حين حلف لكن وجد الله فرأى على ذلك الأصل وقيل إنه يحنث بذلك كله اه بستان وهو ظاهر الآذ (١٢) فع التني يحنث بالبيض وفي الاثبات لا يبر إلا بالجميع كما في منتهى المتعصر قرز (١٣) فان قيل ان يمينه تعلق بالاكل والخل مشروب غير ما كول فاجيب بأن للمني من يمينه لا صار اليه منه شيء ومن حلف من الخلل أو السكر ثم طبخ خلماً بخل أو سكر لم يحنث إلا حيث عينها اه يان قرز (١٣) بكسر الدال وهو

من أقطه <sup>(١)</sup> أو شيرازه <sup>(٢)</sup> أوجبته حنث لأن ذلك من أجزائه ولو تغيرت المين عن صفتها الأولى فان قال لا آكل الحمرا ولا أشرب لبنا ولم يمين لم يحنث بالخل والدبس ولا بالزبد ونحوه لأن ذلك لا يسمى حمرا ولا لبنا وكذلك لو حلف لا أكلم هذا الشاب <sup>(٣)</sup> أو هذه المعلمة أو زوج فلانة فكله وقد شاخ أو نزع العمامة أو طلق فانه يحنث لاولي قال شبابا ومعلمة وزوجا فلانة وهكذا لو حلف لا لبس هذا الثوب فأتخذه سراويل فلبسه أو تعمم <sup>(٤)</sup> بقطعة منه فانه يحنث لا لو قال لبس ثوبا <sup>(٥)</sup> قال عليه السلام <sup>(٦)</sup> هو قد حنثنا ذلك في قولنا وهذا الشيء إلى آخره وقال أبو ح <sup>(٧)</sup> أن المحلوف منه مشارا إليه لم يحنث إذا تغيرت تلك المين <sup>(٨)</sup> ومثله خرّج أبو مضر للمذهب الهادي عليه السلام <sup>(٩)</sup> تنبيه لو حلف من حليب بقره <sup>(١٠)</sup> قيل س ع حنث بسمها <sup>(١١)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(١٢)</sup> هو فيه نظر لأن الحليب غير مشار إليه والاشارة إلى البقرة ليست باشارة إليه فلاوجه لحنثه بالسمن <sup>(١٣)</sup> (إلا الدار <sup>(١٤)</sup> فما بقيت) أي لو حلف من دخول هذه الدار لم يحنث بدخولها إلا مهما بقيت دارا فلوانه مدت <sup>(١٥)</sup> أو اتخفت مسجدا أو حانوتا لم يحنث بدخولها وقال أبو ح يحنث إذا دخلها مرصة (فان التبس المين المحلوف منه بغيره لم يحنث ما بقي قدره) <sup>(١٦)</sup> فلو

عصرة الرطب ذكره في الضياء والزهور أو عصير الزبيب هو أجود وأحسنه الشامي <sup>(١)</sup> قطعة لبن وقيل هو الرائب الذي استخرج مائه فادس <sup>(٢)</sup> البليط وقيل الزوم <sup>(٣)</sup> حال كونه شياها ونحوه <sup>(٤)</sup> مما يسمى عمامة وتلف حاشية مما يلبس في العادة اه هذا كرتو واري وقيل لا فرق لاجل الاشارة اه حمر <sup>(٥)</sup> سياقي لاني ح ما يخالف هذا في الدار اه حجته في الدار ان العرب تسمى العراص دارا كقول ليبي عفت الديار عليها ومقامها <sup>(٦)</sup> قلنا مجازا والائتم فيمن حلف لا تعد تحت سقف أن يحنث بالسقاء لتسميتها سقفا اه بحر <sup>(٧)</sup> لان التغيير إذا أخرجه من ملك وكان استهلا كآفته يخرج عن الحنث اه غيث <sup>(٨)</sup> معينة <sup>(٩)</sup> ومثله للقيح في اه يسان <sup>(١٠)</sup> والوجه فيه ان اسم الدار يشمل على العرصه والحيطان والسقف بخلاف مسئلة اللبن ونحوه فان اسم بعضه اسم لكله يعني قبل التغيير وهذا هو الفرق بينهما اه زهور وفي الفرق نظر إذ يزوم لا يحنث بالسمن والدبس ونحوه وقيل الفرق بأن اليمين هنا تعلق بالصفة وقد زالت اه غيث <sup>(١١)</sup> أما لو ذهب سقف البيت وبقي الحيطان حنث <sup>(١٢)</sup> بدخوله ذكره في شرح الابانة وكذا لو جله مسجدا من دون أن يهدم بل بقي على عمارته حنث بدخوله أيضا ذكره بعض أصحابنا اه نجري <sup>(١٣)</sup> وان خرب كله ثم عمر بغيره لا يولى ودخله لم يحنث وان عمر به له الاولى ثم دخله قال ض زيد يحنث لان الاكل اخذ حق قال في التذكرة والحليف لا يحنث اه يان لان الصفة قد تغيرت اه بستان <sup>(١٤)</sup> ولو كانت مشارا إليها فهي مخالفة لتلك الصورة فان الحكم هنا للتسمية لا للاشارة هذا مذهبا وهو قول الشافعي لان اليمين هنا تعلق بالصفة وقد زالت اه غيث بلفظه <sup>(١٥)</sup> قيل المراد اذا جفت مسجدا أو حماما يهدم آخرت وقيل لا فرق فأما سبكت مسجدا على ما هي عليه من العمارة فانه يحنث قرزاه تعليق <sup>(١٦)</sup> وفي الفصح لم يحنث ما بقي بقية



حلف لا آكل هذه الرمانة المينة فاختلطت بمحسورات<sup>(۱)</sup> فأكلهن الا واحدة<sup>(۲)</sup> لم يحث  
لاحتمال أن تكون هي الباقية والأصل براءة التهمة (و) من حلف لا آكل (الحرام) كانت  
يمينه متناولة (لما لا يحل حال فعله) فإذا أكل من الميتة<sup>(۳)</sup> وهو مضطر لم يحث لأنها ليست  
حرما عليه في تلك الحال وكذلك لو أكل مال النير<sup>(۴)</sup> في هذا الحال وكذلك لو أكل مال غيره<sup>(۵)</sup>  
وهو يظن أنه له (و) من حلف لا لبس (الحلی)<sup>(۶)</sup> كانت يمينه متناولة (الذهب والفضة)<sup>(۷)</sup>  
ونحوهما كالدر والؤلؤ والزبرجد والياقوت وخاتم الذهب فحث بلبس أي ذلك (الاخاتم  
الفضة)<sup>(۸)</sup> فإنه لا يسمى حليا (ويستبرح حال الحالف) فإن كان من أهل البادية والسواد<sup>(۹)</sup> حث  
بما يعمل من الزجاج والحجارة كالجزع<sup>(۱۰)</sup> وان كان من أهل المدن لم يحث بذلك (والسكون لللبس  
مخصوص يمد به ساكننا) فلو حلف لا سكن دارا لم يحث بمجرد الدخول ما لم يدخلها وأهله<sup>(۱۱)</sup>

(۱) لا فرق (۲) فلو أكل بعضها حث لأنه مشار إليها وهو يحث بأجزائها لشار إليه والفرق بين هذا والحق  
أنه في الحق لا يفتى بكل البعض بل بالجميع لأنه في الحق شروط بالجميع بخلاف هذا (۳) فلو أكل مال نفسه  
وهو يظن أنه لنيره لم يحث لأن البيرة لا انتهاء (۴) بنية الضمان (۵) حيث أكل ما يسد رمقه وأمن على صاحبه  
من التلف أو الضرر قرز (۶) طه التقيي حسن وفيه نظر لأنه حرام في الحقيقة وإنما سقط عنه الإثم للجهل  
أه كب فيحث عند أهل الحقيقة وهو المذهب (۷) الحلی يفتح الحاء وسكون اللام اسم للفرد وبضم الحاء  
وكسر اللام اسم للجمع اه زهور وصيوى (۸) قائمة كان لميل عليه السلام خواتم أربعة فحصرها منقوشة فهل  
فصل الضيق خاتم الصلاة لا إله إلا الله عدة للقاء الله وعلى نص التير وزج وهو للعرب نصر من الله وفتح  
قريب وعلى نص الياقوت وهو لفضائه الله الملك وعلى عبده وعلى فص الحديد الصبغ وهو لضعفه  
لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان همس الخاتم الذي تصدق به سبحانه من  
فخرى بأقرب عبده (۹) والخاتم ستة وموضعه المختصر من اليمن ويجوز في خنصر الشمال لكنه تركه الأفضل  
ويستحب أن يكون وزنه درم ونصف وأن يكون القص إلى باطن الكف من الذكور ولا يجوز الجمع بين  
خاتمين في يد واحدة فلو كان أحدهما يحفظ الآخر فيه زيادة حظر من وجه آخر وهو استعمال القضية  
وأما في كل يد خاتم فذلك لا يجوز قرز وروى عن الحسين وعبد بن الحنفية فعله وأما الجمع بين خاتم  
فضة وخاتم عقيق فيجوز لورود الدليل بجواز كل واحد منهما قيل فإلا أن يكون فيه تشبها (۱۰)  
بالنساء فلا يجوز قرز اه فان لم يحصل التشبه جاز قرز (۱۱) قلنا تشبه بالنساء وفطم اجتهاد اه بحر (۱۲)  
الاجماع اه كواكب أنه ليس محل خلاف الشافعي قلنا لا نسلم أنه حلية بل زينة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
اليمين أحق بالزينة اه بستان (۱۳) والعقيق الاجماع على لسانه (۱۴) قلطان مترادفان وقيل النبواذ ما قرب من  
الدين والبادية الجهة الكافية عنها (۱۵) الودع (۱۶) لم للراد إذا أمر أهله وأبناء دخوله من غير دخول أهله  
تقد جعله التقيي من يحث بذلك قال سيدنا وهو محتمل للنظر لأنهم قد نصوا أنه إذا حلف لا سكن دارا أو هو  
ساكن فيها فأكل بنفسه دون أهله وماله فإنه يحث ذلك في الشرح لأنه لا يسمى ساكننا إلا إذا كان فيه أهله

بنية السكنى فان كان فيها وحلف من سكنها لم يبر حتى يخرج<sup>(١)</sup> أهله وماله قيل ع  
المبرة بالأهل<sup>(٢)</sup> بالمال وعن ش أنه إذا خرج بنفسه بر وان لم يخرج أهله وماله وقال  
أبو جعفر عن أصحابنا والخفية أنه إذا ترك ما يصلح للمساكنة حنت لا ما لا يصلح لها (و) من  
حلف من (دخول الدار) كانت يمينه متأولة (لتوارى حائطها<sup>(٣)</sup>) فيحنت بتوارى حائطها (ولو)  
دخلها (تسلفا الى سطحها<sup>(٤)</sup>) ذكره صاحب الوافي وذكره أيضا في شرح الابانة للناصر  
والخفية وقال كوش لا يحنت قيل ح وما ذكره صاحب الوافي فيه نظر لأنه لا يسمى  
داخلا إذا قام على سطحها<sup>(٥)</sup> وإن كانت طلوعه عليه من الحائط (ومع اللبس والمساكنة والخروج  
والدخول على الشخص والمفارقة بحسب مقتضى الحال) اعلم أنه قد دخل في هذا الكلام خمس  
مسائل \* المسئلة الأولى منع اللبس فن حلف لا لبس ثوبه غير حنت بلبس<sup>(٦)</sup> السارق والمأذون  
فان نوى باختياره حنت بالمأذون لا بالسارق واذا نوى الاختياره<sup>(٧)</sup> فمكسه وان نوى لا كان  
الحنت لا باختياره لم يحنت بلبس السارق<sup>(٨)</sup> \* المسئلة الثانية منع المساكنة فن حلف لا ساكن زيدا  
في هذه الدار فيزها بحائط وبابين<sup>(٩)</sup> بر<sup>(١٠)</sup> إلا أن ينوى لاجتماعها فانه يحنت<sup>(١١)</sup> قال الهادي عليه  
ومن حلف لا ساكن أهله في هذه الدار فدخلها ليلا أو نهارا أو أكل فيها وشرب وجامع وعمل غير  
ذلك مما يعدل الزائر لم يحنت وان نام فيها بالليل أو بالنهار حنت قال أهل المذهب يعني نوما  
لا يقعله الزائر هذا يختلف بقرب الزائر وبعده فان جاء من بعد فهو لا يسمى ساكنا وان

وعياه فلو خرج وترك أهله وعياه سمي ساكنا بذلك اه رياض (١) عند الامكان (١) فلو تراخي  
حنت ويعني له قدر ما ينزل متاعه قرز (١) يعني في أول أحوال الامكان قرز (٧) وما يحتاج اليه  
من المال عرفا (٣) بكية بدنه اه هداية وقيل ولو أكثر اه عامر (٤) والعرف خلاف هذا اذا لم  
ينزل منازل الدار (٥) حيث له باب وطريق لا كسطح المسجد قرز (٦) ثم رجع من السطح اه مفتي  
(٧) ولا يحنت بالأمر الغالب كما مر في شروط المقودة في قوله يمكن اه غشم وقيل ولو بأمر غالب  
كن حنت معكرا (٨) والغائب (٨) وفي أثبات الألف نظر والأولى ما ذكره على خليل في  
شمس الشريعة من حذفها وقد قال السكنى لا يستقيم الكلام إلا بحذفها (٩) قيل هذا تكرار من  
جهة المعنى وقيل لا لتكرار لأن المطلق يختلف وان اخفا في المعنى فيكون تقدير الكلام لا لبس ثوبه أخذ  
لبسا يوجب عليه الكفارة إلا باختياره اه تطبيق الفقيه وصعير في هذه موجب الحنت وفي الأولى  
موجب اللبس (١٠) حيث لانية له أو نوى الاجتماع اه ومناه في البيان (١١) صوابه لم يحنت (١٢) ومثل  
هذا لو حلف لا اجتماعا جنة لأن المعنى لا أشتركا فيما يجمع فيها فلا يحنت باجتماعها على ما لم يشتركان

نام ليلة أو ليلتين فيبيع العرف \* المسئلة الثالثة منع الخروج فمن حلف لا خرجت زوجته وقد أرادت الخروج <sup>(١)</sup> فوقت ثم خرجت بعد ساعة فانه يحنث أن كان عادته <sup>(٢)</sup> أنها لا تخرج فان كانت عاداتها الخروج <sup>(٣)</sup> لم يحنث <sup>(٤)</sup> إلا إذا قصد امرأته فاما إذا حلف لا يخرج ضيفه <sup>(٥)</sup> بر بأكلهم الطعام المعتاد قال ضيفه ولا يحنث بمزاج بعضهم <sup>(٦)</sup> إلا للعرف أو قصد المسئلة الرابعة منع الدخول على الشخص فلو حلف لا يدخل على زيد <sup>(٧)</sup> فدخل عليه المسجد أو السوق <sup>(٨)</sup> أو بيت الحالف لم يحنث إلا بالقصد والمواقفة فان دخل <sup>(٩)</sup> بيت زيد وهو مسواهاً والحالف أعلى حنث ولولم يوافق <sup>(١٠)</sup> فان كان الحالف أدنى لم يحنث إلا بالقصد والمواقفة كدخول السقاء بيت الأمير \* المسئلة الخامسة منع المفارقة <sup>(١١)</sup> فلو حلف أن لا يفارق غريمه حتى يأخذ منه حقه ففقر الغريم أو قام هو لحاجة حنث أن نوى أن يرأسه ففقرط هذا تحصيل ط <sup>(١٢)</sup> وقال لم يأنه لو لم ينو المراسدة (والوفا <sup>(١٣)</sup> يم الحوالة والبراء) فمن لا يفارق غريمه حتى يوفيه حقه فأحاله <sup>(١٤)</sup> به

فيه عليها إلا أن يقصد أو عرف من شاهد الحال كان يقع الحلف بعد التمايز بينهما أو كان لانية له رأساً أو الحبس الحال فانه يصير تصريح بقظه قرز واختاره الشافعي (١) قيل فلو لم يرد الخروج بل حلف عليها إهداء لا خرجت حنث متى خرجت مطلقاً اه كواكب وهو مفهوم الشرح (٢) وفي نسخة عاداتها (٣) أو لاعادة (٤) أو استوى (٥) فلو لم يكن قد نيت لها مادة في الخروج وعنده فانه يحنث بخروجها وإن كان قد اعتادت الخروج يعني أنه يأذن لها بالخروج تارة ويمتها آخره فان تم غالب فالعبرة به وإن لم يكن غالب لم يحنث لأن الأصل براءة الذمة ذكره الفقيه ع (٥) وكذا لو رفع الضيف يده عن الأكل ثم حلف المضيف لا يرفع ثم عاد إلى الأكل ورفع فانه لا يحنث الحالف اه بستان (٦) اذ هو حلف عليه كما يأتي اه مفتي (٧) ولم يسم الوضع اه لم (٨) أو الحمام (٩) الحالف (١٠) لا بد من المواقفة في جميع الصور اه ومثله في الرياض (١١) صوابه وان لم يقصد (١٢) فان مات غريمه لم يحنث وانحلت يمينه (١٣) فخرج ويصير في حد المفارقة وعندها بالعادة والعرف وير قبض ما يطرد في الحاملات من الدرهم الزنفة والزروق ونحوها لا بما لا يتبادر فيها كالجدب ونحوه وقال في البحر اذا قبض ردى المين جاهله لا كان كمن حنث ناسياً اه بيان بقظه (١٤) (مسئلة) واذا حلف من عليه دين ليعطينه حقه اليوم معين ثم غاب صاحب الدين في ذلك اليوم لم يحنث عند ط وأما عند م بالله فيحتمل أن يحنث كالمكروه عنده لأن القاضي يقوم مقام الغائب ويحتمل ألا يحنث لأنه مضى وقت الحنث وهو لا يمكنه البر ذكر ذلك الفقيه س قلنا هو متمكن مع وجود الحاكم ولو من جهة الصلاحية اه مفتي (٥) وهو كقول القاسم والمصادق وش والتاصر من حنث مكرها فلا شيء عليه وقال م بالله هذه النية للتأكيد فقط والا فلا فائدة لها لأن المفارقة متى حصلت وقع الحنث سواء كان المفارق هو الحالف أو الغريم باختيار أو اكراه اه قال في الكواكب وهو الظاهر من المذهب قال الامام عي وهكذا اذا أفلس الغريم فأجره الحاكم على المفارقة (١٣) فان أعطاه دراهم فاشككت نخاساً لا يصالح بها فكان لئامى والمكروه قرز اه بحر (٤) أو أحيل به عليه قرز

أو أبرأه منه لم يحنث وكذا إن أخذ بحقه<sup>(١)</sup> غرضاً فإن أخذ به<sup>(٢)</sup> ضميناً أو رهنًا فظاهر قول الهادي وأبي ط أنه لا يحنث وقال م بالله لا يبر<sup>(٣)</sup> وقال ش يحنث في الغرض والحوال والقوال الإبراء واختاره في الانتصار (ورأس الشهر) اسم (الأول<sup>(٤)</sup> ليلة منه) فلو حلف ليأتينه رأس الشهر لم يبر إلا أن يأتيه من غروب شمس آخر يوم من الشهر الأول إلى فجر تلك الليلة<sup>(٥)</sup> (والشهر) اسم لجميعه (إلى آخر جزء منه) فمن خلف ليأتينه في شهر رجب فإن أتاه قبل غروب شمس آخر يوم منه بر وإلا حنث (والمشاء) متمدن وقت المغرب (إلى ثلث الليل<sup>(٦)</sup>) فلو حلف ليأتينه وقت المشاء فاتاه تلك الليلة ما بين غروب الشفق إلى ثلث الليل بر وإلا حنث (إلا لمرف في آخره) أي إلا أن يجري عرف أن وقت المشاء يطلق على الليل كله فانه يبر إذا أتاه قبل طلوع الفجر<sup>(٧)</sup> (والظهر) متمدن الزوال (إلى بقية تسع خسا<sup>(٨)</sup>) فلو حلف ليأتينه وقت الظهر فاتاه في بقية من النهار تسع خمس<sup>(٩)</sup> ركعات قبل الغروب بر وإلا حنث ذكر ذلك الفقيه س وغيره من أصحابنا ويقال ما الفرق بين الظهر والمشاء حتى جعل وقت الظهر يطلق على الاختياري والاضطراري ووقت المشاء على الاختياري فقط قال وهو لانا عليه السلام وهو الجوابان الفارق المرف<sup>(١٠)</sup> فإن وقت الظهر عرفاً يطلق على اختياريه واضطراريه وما بهد

(١) حيث حصل لفظ القضاء والاقضاء وعبارة البيان فرع فإن قضى عرضاً ألغ وقيل لافرق وإذا استحق العرض هل يحنث هل يحنث هل يحنث كن حنث تاسياً (٢) إذا نوى حقه أو ما يقوم مقامه ورجحه في التفرير (٣) إلا أن يشترط براءة الأصل فهي حوالته مسحولي (٤) بل يحنث إن فارق قرز (٥) وهذا حيث علقه بمستقبل وأما لو علقه بشهره فو فيه كان لاخره اه كواكب وعليه الاذهار في السلم والطلاق والعتاق برؤية هلاله (٦) وبموال الفرق قرز وقواه الملقى والشامى (٧) وإن جعل الليل كله وقتاً للرضبط وأوله وإلا فالحقيقة ان ذلك الأول جزء من الليل (٨) وعرفنا حتى يتقطع الناس وينام للمصل اه نجرى (٩) بما يسع ركعة (١٠) هذا فيه نظراً لأن البقية إذا كانت تسع خمس ركعات فهي اضطرار للظهر والمصر والى اللاتجاه ولا يدخل ما بعدها فيها قبلها بل تكون إلى هنا بمعنى مع أى مع بقية تسع خساً ولا قائمة للاعتراض على الازمان (١١) قال م بالله بل الاختياري المعروف قلت وهو قوي اه بحر ومنه في البيان بل أول وقت فقط اه مامر وقرز هذا حيث جرى عرف بأول الوقت وإن لم يجر فالقرز الازهار وشرحه (١٢) وهذا موافق للقمر الكثير وهو للامير على بن الحسين أن اضطرار الظهر من آخر اختياره إلى قبل الغروب بما يسع خمس ركعات ولكن الأصح خلافه وهو أنه إلى بقية لا تسع خمس ركعات لأن البقية قبل الغروب إذا كانت تسع خمس ركعات الظهر أربع والعصر يقيد بركعة اه صميرى (١٣) أو ثلاثاً في السفر قرز (١٤) هذا يحتاج للمختصر فأمل وكلام الشرح هو القوي (١٥) الظاهر في العرف خلاف هذا أو أنه وقت اختياره كما حققه المايجرى وصاحب الكواكب وإنما حمل على الشرعى

ثالث الليل لا يسمى وقتا للمشاعرة (١) والكلام (٢) لما عدى الله كرم (٣) المحض منه (٤) أي من الكلام فن حلف لا تكلم حث بقراءة الكتب (٥) والشعر والشيم (٦) لا بقراءة وصلاة وتهليل وتكبير وتسبيح ولو خارج الصلاة وقال ح إن قرأ خارج الصلاة حث ومثله في الكافي ولو حلف لا كلم زيد لم يحث بأشارة ولا بكتابة ولا برسالة اليه كذا إن كلمه (٧) ولم يسمع لبعده أوصم (٨) لم يحث ويحث بالسلام عليه (٩) أو على قوم هو فيهم ولم يستثنه بالنية (١٠) والقراءة للتلفظ (١١) فلو حلف لا قرأ كتابا قضيه بقلبه وعينه من دون تلفظ لم يحث قال في الكافي إجماعا أما لو حلف لا قرأ كتاب فلان فتدبره وعرف ما فيه فحكي على بن العباس إجماعهم (١٢) أنه لا يحث وهو قول أبي ح وقال محمد إنه يحث فإن حلف لا قرأ القرآن فقرأه بالفارسية أو لحن فيه (١٣) لم يحث إن كان عربيا ويحث إن كان عجميا (١٤) (والصوم ليوم والصلاة) (١٥) لو كمتين

حيث اختلف العرف فيرجع إلى وقته الشرعي (١) قال الامام ع عليه السلام يحرم على المسلم حر أخيه مع القصد فوق ثلاثة أيام للغير الوارد فيه فإذا كاتبه أو راسله أو بدأه بالسلام خرج عن المحجر اه يان إلا أن يكون لا يؤمن بواقعه اه وروي في الشهاب الصنعاني أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم من حر فوق ثلاث فقد خسر العشرة إلا أن يهجره لنفسه أو حقه قال الحسن هجران الاحق قرينة إلى الله تعالى اه منتزع وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يميل للرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام والسابق منها ما سبقها إلى الجنة اه شرح بحر (٢) (مسئلة) قال الامام ع عليه السلام من حلف لينثني على الله أحسن الثناء بر بقوله أنت كما أثبتت على نفسك لا أحصي ثناء عليك وإن حلف ليحمدنه بجميع الحامد بر بقوله الحمد لله حمداً يكفي نعمه وبنوافي مزیده وإن حلف ليسبحه أعظم التسبيح بر بقوله سبحان من لا يعلم قدره إلا هو ولا يصفه الواصفون روى ذلك في البحراء يارب بلفظه (٣) الخالص من الكلام ليخرج ما لو قال سبحان الله يا فلان فيحث إذ ليس بذلك كعرض اه حيث (٤) الهداية (٥) وهي الحصى (٦) وأما التائم قيل انه يحث وقيل لا يحث بحكمه قرز (٧) وعن بعض أصحابه يشح كذا لو كان مشتتلا اه يان ولأنه لا يرجي له حالة يبلغ من هذه (٨) حيث سمع قرز (٩) باللفظ (١٠) ولله يقال ما كان المقصود فيه التلفظ والمعنى كما قرآن لم يحث بالتأمل وما كان المقصود التأمل والمعنى كالكتب والشيم حث بالتأمل وأما كتب الهداية فان حلف لا درس في الكتاب الفلاني حث بالتأمل فيه إذ هو العرف فيه وإن حلف لأقرأ فيه إن لم يحث بالتأمل فيه بل بالقراءة فان أمر من يقرأه عليه وهو يقرأ لم يحث كالإغماء وإن كان لا يقرأ حث فلو سمع الغير يقرأ أو لم يقرأه لم يحث اه تعليق القميص من قرز (٥) وأقله خرقة ولو لم يسمع نفسه (١١) ان لم يقصد السراية لا فيه وإلا حث (١٢) إلا أن يكون العرف قرأت حث أو لحن جاهلا اه بحر قرز أو كان عرفا له يقال اذا كان كذلك فليس يلحن (١٣) وقرأه بلفظه (١٤) قلت وصلاة الجنائز بتسليمها اه مفتي وقيل لا يحث ولا يراه ح لئلا تعرف أنها تسبيح صلاة

والحج للوقوف) فلو حلف ليصومن أو ليصلين أو ليحجن لم يبر الا بصوم يوم لا دونه وصلاة ركعتين لادونهما ولا يبر بأعمال الحج حتى يقف (وتركها<sup>(١)</sup> ترك الاحرام بها) فلو حلف لاصام ولاصلى أو لا حيج فانه يحث في الصوم بطولع الفجر ممسكاً بالنية<sup>(٢)</sup> وفي الصلاة بتكبيره الاحرام بالنية وفي الحج بعقد الاحرام أو بالخروج من داره للصبح<sup>(٣)</sup> حيث ثم عرف فان قال لاصليت صلاة لم يحث حتى يسلم على ركعتين<sup>(٤)</sup> (والمشي<sup>(٥)</sup> الى ناحية لوصولها) فلو حلف ليمشي الى بلد كذا لم يبر إلا بوصوله<sup>(٦)</sup> فلو مشى اليه<sup>(٧)</sup> ولم يصله لم يبر (والخروج والتهاب<sup>(٨)</sup> للابتداء يتيه<sup>(٩)</sup>) فاذا حلف ليخرجن الى بلد كذا وليذهبن اليه فابتدأ الخروج والتهاب بنية الوصول اليه<sup>(١٠)</sup> بر بذلك وإن لم يصله<sup>(١١)</sup> (و) من قال لامرأتها والله لا خرجت (الا باذني<sup>(١٢)</sup>) كان ذلك (للتكرار<sup>(١٣)</sup>) فاذا لم يكرر الاستئذان في كل خروج

حث (٥) صلاة صحيحة والحج ولو قد بدأ وفي بعض الحواشي لا بد أن يكون صحيحاً وهو كلام الضمرات في تعليق العين في التكاح والصلاة والصوم والحج والعمرة والزكاة والكفارة لا يحث إلا بالصحيح منها دون الفاسد اه يان لأن فاسد العبادة باطل اه خرجات (١) والفرق بين الحلف على فعل هذه الاشياء وبين الحلف لا تفعلها لانه محلف منه والمحلف منه يحث بمضيه لان كل جزء محلف منه بخلاف ما إذا حلف ليفعلها فانه لا يبر إلا بفعلها لان مجيئه متعلقاً بالفعل كله اه صيرت وفيه تأمل إذ قد تبين بطلان ذلك الجزء الذي فعله بخلاف المحلف منه في غيرها قد فعل وما يليق هذا بقول القنوني في اعتبار التسمية فآمل اه من شرح الشامي (٧) أو بالنية بعد الفجر حيث يصبح الانشاء اه سحولى قرز (٣) يعني فيحث بالخروج مع قصده الحج وهذا فيه بعد لانه حلف لاحق وليس من خرج للصبح يسمى قد حج بل خرج للصبح كما يخرج للعبادة كواكب لفظاً (٤) أو أكثر لا أقل اه يان قرز (٥) والوصول والوقوف والحصول والسير اه كواكب والاستقرار والسكون والانتقال والمضي إذا لم يقصد العبر وروى وقد صار (٥) ولو راكباً لأن المشي عبارة عن الوصول في لغة العرب والخروج والذهاب عبارة عن مفارقة المنزل (٦) أو ميله وقيل لا يكفي بدخول الليل قرز (٧) أى قصده (٨) والشخص والسفر (٩) مالم يكن جيلة (٥) والرجوع الى محل الوصول اليه لعرف قرز (١٠) مع الخروج من الليل اه وقيل وإن لم يخرج قرز (١١) مالم يكن عازماً على الوصول قرز فلا بد من الوصول (١٢) فلو حلف لا يخرج إلا باذن فلان فأت فلان فانه لا يحث بخروجه بعد موته اه بلقة وكذا إذا حلفه الوالى لا يخرج إلا باذن أو يرفع اليه من عرف من الدعار ثم عزل الوالى لم يحث بالخالفة بعد عزله اه يان وأما إذا لم يكن قد غالف ثم عاد الوالى وخالفه حث اه تذكرة معنى (١٣) ولفظ حاشية والوجه أن الباء تختصى بالعاق الفعل بالمفعول فالفعل الاذن والمفعول الخروج فلو خرجت بخير اذنه حث طلقت وانحلت مجيئه ذكره شيخنا (٥) هذا إذا كان عادته المنع من الخروج وان كان عادته الخروج كفى الاستئذان مرة واحدة اه يان معنى وظاهر الأزاره خلافه ولفظ

حذث<sup>(١)</sup> بخلاف ما لو قال إلا أن اذن لك فانها لا تقتضي التكرار وتنحل اليين بمحنت مرة فبهما جميعا (وليس) الاذن مشتقا من (الايان<sup>(٢)</sup>) الذي هو الاعلام وإنما هو بمعنى الرضى فلورضى بقلبه ولم ينطق بالاذن وخرجت لم يحنت هذا هو الذي صحح وهو قول شوف واليه<sup>(٣)</sup> ذهب م باقه وقال أبو ح ومحمد وك ورواه في شرح الابانة للهادي عليه السلام والناصريل هو من الايذان فيحنت مالم ينطق باذن وتعلم المرأة أيضا قيل لولا خلاف أنه إذا قال إلا برضائي<sup>(٤)</sup> لو رضى ولم تعلم أنه لا يحنت ولا خلاف أنها إذا علمت بالاذن ثم نسبت أنه لا يحنت (والبرم) اسم (لما يتعامل به من الفضول) كان (زائفا)<sup>(٥)</sup> فلو حلف لمطين فلانا عشرة دراهم فأعطاه دراهم مغشوشة فانه لا يحنت<sup>(٦)</sup> إذا كان يتعامل بها في تلك الناحية<sup>(٧)</sup> ولو كانت لا يتعامل بها في غيرها قال عليه السلام والعبرة بما يسمى درهما في تلك الناحية<sup>(٨)</sup> (ورطل من كذا لقد مر منه) فلو حلف لا برح حتى يشتري رطلا سكرًا فاشترى بر (ولو) اشتراه (مشاعا)<sup>(٩)</sup> من جملة ولولم يقبض<sup>(١٠)</sup> أو قبض فيه قندين<sup>(١١)</sup> إلا أن يعينه<sup>(١٢)</sup> فيحنت<sup>(١٣)</sup> فصل ويحنت المطلق لا يقبلان (بتقدر الفعل بعد إمكانه<sup>(١٤)</sup>) فلو حلف ليقبلن كذا فترأخى حتى

البيان قال في الكافي هذا إذا كان حادثه منها من الخروج فإن كان حادثه عدم منها اعتبره اذنه لها ما فاه بلفظه من قوله في الطلاق فصل والحلف الخ وقيل لا فرق مالم يأت بالحيلة وهو ظاهر الآثار (٥) العبرة بأذنه (١) والحيلة في حصول الاذن أن يقول كلما أردت الخروج فقد أدت لك قلها لا تطلق اه له (٧) ووجه ان المنع حجر والاذن اباحة والاباحة لا يشترط فيها علم للباح اه صيغرى (٣) أى تأييد (٤) أو برضاء أبوك أو نحوه اه سحولى (٥) يريد رضىه جلس لا عين لا تسمى زيوفا اه زهور كان تكون نخاسا وعن الهيل ولو فوسا فاقه اه يستقيم حيث جرى عرف بأنها تسمى دراهم (٦) بل ير (٧) ناحية انعقاد اليين لا ناحية التسليم اه شامى ومامر (٨) البلد وميلها (٩) عبارة الفصح ولو اشتراه غير معين كان يشتري من مالك السكر رطلا سكرًا في الذمة فانه ير بذلك لكنه يشترط في بيع ما يثبت في الذمة مالم يضمن أن يكون موجودا في ملكه وكذا ما يشترط في البيع فإن كان ثما لما يشترط في الثمن كان يحمل عوض الرطل ثوبا معينًا فانه يكون هنا الثوب فيها والرطل متناوذة قدمت شروط ذلك اه بلفظه (١٠) صوابه غير معين لانه لا يقال مشاعا الا لجزء كالكلف والريح ونحوه اه (١٠) في الصحيح (١١) عصابة السكر قيل أن يجمد (١٢) أى يمتد بالشرء (١٣) نحو أن يقول بت معنى هذا الرطل السكر فأنكشف قندين آخر وأما لو اشتراه من معمله من السكر وبجرد الثرى في الصحيح والفساد حيث هو عرفه ولو تلف للبيع قبل قبضه أو طرأ السخ قد بر وقوله أو قبض فيه قندين المعنى انه قد حصل اليه ولأنه يصح التصرف في البيع قبل قبضه حيث أخذ عوضه قندين اه حامر قرز (١٤) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في الطلاق أن هذا حلف على ثلثه وهو حاصل بخلاف الطلاق فهو في الحقيقة مشروط بأن لا يدخل في الدار

تتعد عليه الفصل بعد امكانه نحو أن يحلف ليقتلن زيداً أو لبشرن الماء الذي في هذا الكوز فيموت زيد بعد أن يتمكن من قتله ويهراق<sup>(١)</sup> الماء بعد أن تمكن من شربه فانه يحنث بذلك (والوقت)<sup>(٢)</sup> في عينه للفعل بوقت يحنث (بمخرج)<sup>(٣)</sup> أخره متمكناً من البر والحنث ولم ير (فاذا حلف لبشرن الماء غدا)<sup>(٤)</sup> فغى الندوهو متمكن من البر والحنث بأن يكون الماء باقياً<sup>(٥)</sup> ولا مانع له<sup>(٦)</sup> منه فانه يحنث بمضى الوقت فأما لو أهرق<sup>(٧)</sup> الماء قبل مضي الند لم يحنث لأنه حضر آخر الوقت وهو غير متمكن من بر ولا حنث أما لو كان الوقت الذي بقي يسيراً لا يمكن البر فيه فحكمه حكم خروج<sup>(٨)</sup> الوقت (والحالف من الجنس) يحنث (ببعضه ولو) كان المحلوف منه (منحصراً) فلو حلف لا كلم<sup>(٩)</sup> الناس أو لا شرب<sup>(١٠)</sup> الماء أو اللين فهذا قد حلف من جنس غير منحصر وإن حلف لا لبس ثياباً أو لا<sup>(١١)</sup> وطء جواربه أو لا لبست الخطنائين<sup>(١٢)</sup> فهذا قد حلف من جنس منحصر وهو في الطرفين أعنى في المنحصر وغير المنحصر يحنث ببعض ذلك الجنس فلو كلم واحداً من الناس أو لبس ثوباً من ثيابه حنث مالم ينو الجميع<sup>(١٣)</sup> وقال أبو حنيفة وأبو حنيفة لا يحنث في المنحصر إلا بالجميع (إلا) أن يكون ذلك الجنس محصوراً (في عدد مخصوص) فانه لا يحنث بالبعض<sup>(١٤)</sup> بل

وقد وقع الشرط ولأنه منعته ان الكفارة تكفر الذنب كإهدم والذنب إنما هو مع التمكّن والكفارة إنما شرعت في القسم لا في المركبة وقد ذكره التجري في معياره اه شرح أعمار وقيل انهما سواء وقد حرم في الهامش عن البحر أبى الامكان شرط في مطلق الطلاق كما هو في وقته (١) جميعه أو بعضه لانه من ثبت المنحصر (٢) فقطاً أو نية أو عرفاً (٣) اما لو خرج الوقت وهو زائل العقل يحنون أو انحاء فلا حنث إذ هو عند خروجه غير متمكن منها وفي السكران الخلاف يحنث وهل يحل التائم كالمحنون فلا حنث أو كالمساهي اه سحولي فقطاً في بعض الحواشي إذا خرج الوقت وهو قائم فلا حنث (٤) وظاهر الاظهار في اللوقت انه اذا تعدر العقل آخر الوقت لم يحنث ولو كان قد تمكن من قتله اه زهور واختار المؤلف انه اذا خرج الوقت وهو متعدر عليه بعد أن تمكن من فعله في الوقت فانه يحنث اه بهران (٥) فلو قال والله لأشربن هذا الماء غدا فشربه اليوم هل يبرأ أم لا سئل الجواب انه لا يحنث لانه أتى غدا وهو غير متمكن من البر والحنث اه الاولى انه يحنث لانه قد عزم على الحنث ومثله في البيان عن ش (٥) جميعه (٦) فان تجسس الماء لم يحنث لأن التجسس مانعة من استعماله وان خلط بغيره لم يبرأ إلا يشرب الجميع اه شامي قرز (٧) بغير سبب متناولاً لو أراقه حامداً طالما حنث أو امره بغيره طالما بأنه الماء المحلوف منه لانه قد عزم على الحنث قرز (٨) ولم يكن قد تقدم منه عزم على الترك لم يحنث اه سحولي فقطاً (٩) أو بعضه لانه من ثبت المنحصر (٨) أي فيحنث (٩) أو ليكلم (١٠) أو لبشرن (١١) فلو حلف لا لبس ثياباً ولا وطء جواراً حنث بأقل الجمع وهو ثلاث اه بيان (١٢) بالجميع وهو الذي يوضح على الساق اه كشاف (١٣) ولو مترقاً قرز مالم ينو الجميع (١٤) الا ان يشربها حنث بالبعض



بالجميع مثال ذلك أن يحلف لأبليس<sup>(١١)</sup> عشرة ثياب أو نحو ذلك فإنه لا يحنت إلا بالمشرة<sup>(١٢)</sup> لا دونها قال عليه السلام وإنما قلنا منصوص احترازاً من أن يفيد العدد من غير لفظ للعدد نحو أن يحلف لا لبست امرأته الخلفائين<sup>(١٣)</sup> فإنه يحنت بلبسها أحدهما وإن كانت الثانية تفيد العدد لما لم يكن ثم لفظ عدد منصوص نحو ثلاثة وأربعة (وما لا يسمى كله يعضه) لا يحنت إلا بجميعه<sup>(١٤)</sup> (كالرغيف<sup>(١٥)</sup>) فلو حلف لا آكل رغيفاً فأكل بعضه لم يحنت لأنه لا يسمى رغيفاً وكذا لو حلف لا أكل رمانة<sup>(١٦)</sup> (والأثبت المنحصر والمحلف<sup>(١٧)</sup> عليه والمطوف<sup>(١٨)</sup> بالواو فمجموعه) فلو حلف ليلبس ثيابه أو ليطأ ثجاريه لم يبر إلا بمجموع الثياب والجواري وهذا هو مثبت المنحصر ولو حلف على جماعة لا فعلوا كذا نحو أن يقول لنسائه والله لا دخلتن<sup>(١٩)</sup> الدار لم يحنت إلا بدخول مجموعهن وهذا هو المحلف عليه ولو حلف لأبليس هذا الثوب<sup>(٢٠)</sup> وهذا الثوب وهذا الثوب أو ليلبس هذا الثوب وهذا الثوب وهذا الثوب لم يحنت في النفي إلا بالجميع ولا يبر في الإثبات<sup>(٢١)</sup> إلا به وهذا هو المطوف بالواو وهذه الصور كلها استثناء وهي خمس المحلف منه وله عدد منصوص وما لا يسمى كله يعضه ومثبت المنحصر والمحلف عليه والمطوف بالواو فإنه لا يحنت<sup>(٢٢)</sup> في هذه كلها إلا بالجميع إلا أن تكون له نية<sup>(٢٣)</sup> (لا) و

(١) أو ليلبس عشرة ثياب أه سحولي لفظاً (٢) في غير المعين وأما المعين فقد قدم في أجزاء للمشار إليه فيحنت بواحد أه سحولي معنى إذ قدره لا تركن أس هذه فإذا لبس بعضها قد خالف أه سحولي (٣) مجمعة أو متفرقة وله نية قرز (٤) ولعله حيث لم يقل إلا اثنين وإلا لم يحنت إلا بالكل (٥) وأما ما يسمى بعضه بكاه كالماء واللبن حنت بعضه (٥) غير المعين وأما المعين فيحنت بالبيض قرز (٦) غير معينة (٧) والقرز بين المحلف منه والمحلف عليه هو أن كان جزء من المحلف منه قد تناوله النجس نحو لا لبست ثيابي والمحلف عليه نحو لا خرجت لأن المحلف عليه ممنوع من الفعل ولا يكون للمنع إلا بجميعه فلو حلف لا أدخل هذه الدار فدخل بأحدى رجله لم يحنت أه صبرتي وقيل الفرق أن المحلف منه قد استغرق الخالف جميع فعله بلبس الثوب أو وطئ الجارية بخلاف المحلف عليه فلم يحصل استغراق فعل جميعه بدخول بعض أه وشلى (٨) غير معين أي مشار إليه وهو ظاهر الأزهاري في قوله وهذا الشيء للأجزاء المشار إليه قرز وقيل لا فرق (٨) فإن كان المطوف به أو بالقام أو بيل فاعلم كما في الطلاق أه سحولي معنا (٩) وكذا لتدخل الدار لم يبر إلا بالجميع أه بيان معنى (١٠) وعبرة التجري في المطوف بالواو لفعل كذا أو كذا ولم يبين بالاشارة كما في الشرح ولعل ما قاله التجري أولى إذ يلزم مما عر به في الشرح أنه إذا قطع من كل ثوب بعضه ثم لبسه فانه يبر أو يحنت إذ قد تقدم ما ينضده في قوله وهذا الشيء لأجزاء المشار إليه الخ وليس المراد هنا والا كان فيه مناقضة كما لا يخفى والله أعلم (١١) والفرق بين الأيات والنفي أن الأيات كالأمر لا تفعلين الامتناع فيه إلا بالكل والنفي كالنهى تفعلين الخاطئة فيه بالبيض أه كواكب يستأن (١٢) ولا يبر (١٣) والنحو

عطف بالواو (مع لا) نحو أن يقول والله لا كلت ولا شربت ولا ركبت (أو) كان العطف (بأو) نحو والله لا كلت أو شربت أو ركبت (فواحد) أي يحثت بأحدها (وتنحل<sup>(١)</sup>) اليمين ولم بالله قول أنها لا تنحل وهو قول من بالله وقال أبو جعفر في الصورة الأولى وهي حيث عطف بالواو مع لانه لا يحث إلا بالجمل (ويصح الاستثناء<sup>(٢)</sup>) من المحلوف منه أو عليه بشرط أن يكون (متصلا) وأن يكون (غير مستغرق<sup>(٣)</sup>) للمستثنى منه فإن كان مستغرقا بطل الاستثناء وبقي المستثنى منه ثابتا (و) يصح أن يستثنى (بالنية دينا فقط وإن لم يلفظ بعموم المخصوص) أي سواء لفظ بالعموم نحو لا أكل الطعام ونحوي إلا البر<sup>(٤)</sup> أو لا كلم الناس ونحوي إلا عمر أو لم يلفظ بعموم نحو أن يحلف لا كلم<sup>(٥)</sup> زيدا أو لا أكل ونحوي مدة الزمان فاجناس<sup>(٦)</sup> الكلام ومدة الزمان غير ملفوظ بعمومهما فيصح الاستثناء منهما بالنية عندنا وقال أبو جعفر وأحد قولي م بالله لا يصح الاستثناء بالنية إلا ما لفظ بعمومه قوله دينا فقط يعني أن الاستثناء بالنية إنما يؤثر بين الحالف وبين الله تعالى لاقى ظاهر الحكم لكنه في القسم بالله يقبل قوله لاقى الطلاق والعتاق إذا لم تصادقه الزوجة<sup>(٧)</sup> والعبد<sup>(٨)</sup> (إلا) أن يكون الاستثناء (من عدد منصوص) فإنه لا يصح الاستثناء بالنية نحو أن يحلف لا أكل عشر<sup>(٩)</sup> رمانا ونحو ذلك

(١) إذ لم يقسم المرأة واحدة فهي عين واحدة أم بحر وحرف العطف لا يتوب منها به إذ كتابة الأمان محصورة (٢) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من استثناء فله ثناء التلبي بالضم كالرجعي والبهري وقول ابن عباس يصح إلى سنة لا أن القصد التحديد ولكن غرضه أن طول المدة لا يضره متزج يحق (٣) والشرط (٤) قال في شرح الآثار في حكم المستغرق عندنا وش وكل عبد لي حر إلا هذا ولا عبد له سواء وكل زوجة لي طاعة إلا هذه ولا زوجة له سواها خلافا للحنفية فلا يجمع عتق ولا طلاق فأما لو قال هذا إلا هذا أو سعد وغائم حران إلا سعد فلا يصح هذا الاستثناء اتفاقا أو يرجح عما لفظ به بخصوصه أنه تكيل لفظا ولا يصح أنه يصح الاستثناء في هذه الصور كما تقدم في الطلاق (٥) فالبر مخصوص بالعموم الطعام (٦) وعمومها أن يقول في الأول لا كلت زيدا شيء من الكلام وعموم الزمان أن يقول أبدا والعموم في المأكول أن يقول لا أكل شيئا فيصح أن يستثنى بالنية ما شاء أم مصابيح (٧) ونوى إلا ما يكره أو إلا ما كان وعظا (٨) أي أنواعه (٩) فيما يحتمل (١٠) المراد عدم المنازعة قرز (١١) أما العبد فبقي نظر لأن الحق لله وقيل أنه يصح منه أن يعادق في عدم حصول شرط العتق لا في العتق نفسه وفيما ساقى في الإقرار في نفس العتق (١٢) ميعات في النفي (١٣) وأما في الإثبات فلا فرق بين الميعات وغير الميعات فلا يبر إلا بالجميع حيث لم يستثنى وبالبعض الباقي مع الاستثناء من غير فرق بين التمين وعدمه قرز (١٤) إذ القائمة لا تظهر إلا مع التمين أو سحولي ولفظ السحولي وله لا يكون للاستثناء من البلد المنصوص فاقية في النفي والإثبات إلا مع تعيين المحلوف نحو لا كلت هذه العشر الرمان

وينوي بقلبه إلا واحدة فإن النية لا تكفي هنا بل لابد <sup>(١)</sup> من اللفظ وإلا لم يصح الاستثناء (ولا تكرر الكفارة <sup>(٢)</sup> بتكرر اليمين) نحو والله لا كلمت زيدا والله لا كلمت زيدا فكلهما لم تلزمه إلا كفارة واحدة <sup>(٣)</sup> سواء تكررت اليمين في مجلس أو مجالس هذا مذهب الهادي عليه السلام وهو قولك وذكره أبو مضر والكني لم بالله وقال أبو حنيفة وشأنهما آيمان من غير فرق بين المجلس والمجالس إلا أن ينوي التأكيد وعن زيد بن علي إن كان في مجلس فكفارة وإن كان في مجالس فكفارات (أو) كرر لفظ (القسَم) وحده فقال والله والله لا كلمت زيدا فكلهما فالكفارة <sup>(٤)</sup> واحدة قيل ح ولا خلاف في <sup>(٥)</sup> ذلك نعم <sup>(٦)</sup> وإنما تكون الكفارة واحدة مع تكرار اليمين (مالم يتمدد اجزاء) فأما لو تمدد نحو والله لا كلمت زيدا والله لا كلمت صرا فإن الكفارة تكررها هنا إذا <sup>(٧)</sup> كلمهما قيل ح ولا خلاف في ذلك (ولو) كان الحالف (مخاطبا) <sup>(٨)</sup> بنحو لا كلمتك) فالقول والله لا كلمتك ثم قال والله

إلا واحدة أو لا أكلتها إلا واحدة أو ما قولك لا أكلت عشر رمان إلا واحدة أو لا أكلت عشر رمان إلا واحدة يباح أم سحوى لفظا في ح المبرسي وأما إذا كن غير ميقاتاته لا يبحث إلا بأكل سبع رمان كلمة غير المستثناة المعينة بجيمتها لما حاله أي حال الأكل وإلا فبأكل كل العشر جمعا لا يتبع قطع فلا لأن واحدة مستثناة وذلك ظاهره أم يحرم لفظا <sup>(١)</sup> ووجهه أن الاستثناء بانية بعد النطق بأبواب العدد المحظوف منه فيه إبطال لوجه ذكره فاشبه استثناء الكل من الكل أم غيث وهذا بناء من الفقيه س على أن مانص عليه باللفظ لا يصح الاستثناء منه بانية لأن النية لا تدم اللفظ كاذ كره الكرخي للمذهب والذي ذكره السيد ح في الباقية وم بالله أنه يصح الاستثناء بانية بما نص عليه باللفظ وقد تقدم لم بالله نظيره في الاعتكاف وهو القوي ولأن النية لا تدم اللفظ في العدد الصريح المنصوص أم شرح آثار <sup>(٢)</sup> فلو حلف لا كلم رجلا مالا ولا طولا ولا مائة فكل رجلا جامعا هذه الصفات حلت وتعدت الكفارة لتعدد الصفات على المختار أم <sup>(٣)</sup> (مسئلة) من قال والله لا كلمتك يوم أو الله لا كلمتك يومين والله لا كلمتك ثلاثا يومين واحدة على ثلاثة أيام <sup>(٤)</sup> لكنه كررها في الأول ثلاثا وفي الثاني مرتين وفي الثالث مرة واحدة تذكروا فتي حلت في أحدها لزمه كفارة واحدة وأملت يمينته قلنا وتدخل البالي في الأيام مالم يستثناه بيان <sup>(٥)</sup> وذلك لأن اليوم الأول يدخل في الثاني واليوم الثاني يدخلان في الثالث ويؤيده قوله تعالى قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ثم قال وقد قدر فيها أوقاتها في أربعة أيام فادخل اليومين في اليومين الآخرين ثم قال ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات في يومين فكملت ستة أيام وكانت مطابقا لقوله تعالى ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام أم يستأن (م) لأن المحظوف منه شيء واحد (ع) يعني القسم به وهو الله تعالى (هـ) ولو اختلف لفظ القسم بعدنا نحو قوله والله والرحمن لا نفط كذا وروي أبو جعفر حن الفقهاء أنها يمينان أم بيان <sup>(٦)</sup> بل فيه خلاف ح أن نوي أنها آيمان أم ذكره في البحر <sup>(٧)</sup> ولو بلفظ واحد قرئ (أ) وهذا إذا اتصل الخطاب وأما إذا انفصل أو خاطبه يمين في مجلس آخر تعدت الكفارة لأن اليمين

لا كلمتك فانه لا يحنث بتكرار اليمين ولو كانت كلاما لكونها تكريرا لليمين وقال الأستاذ  
يحنث لأنه في اليمين الثانية صار مكملا له

**فصل** في اليمين المركبة وما يتعلق بها (و) أعلم أن اليمين (المركبة<sup>(١)</sup>) من شرط<sup>(٢)</sup>  
وجزاء إن تضمنت حثا<sup>(٣)</sup> أو منعا<sup>(٤)</sup> أو تصديقا<sup>(٥)</sup> أو براءة<sup>(٦)</sup> فيمين مطلقا<sup>(٧)</sup> أي  
سواء تقدم الشرط أم تأخر فلو تضمنت منع النهر أو حثه هل تكون المركبة يميناً أولاً قال  
عليه السلام من قال إن اليمين تنمقد على النهر جعلها يميناً والا فتق أو طلاق أو نذر مشروط

الثانية عقد وحنث والله أعلم اهـ سحوى ولا يحنث ان أشار اليه أو واسله أو كانيه على الاصح اهـ شرح بهران  
(١) ويقل لافرق لان المراد لا كلمتك كلاما غير اليمين الاولى (٢) فلو قال ان اجدك بكلام فانت  
طالق قالت جارية حرة ان اجدك قال لاجزائك الله خيراً لم قلت كذا انحلت يمينته ويمينها ولا حنث  
بعد ذلك لان يمينه قد انحلت بكلامها وانحلت يمينها بقوله لاجزائك الله خيراً اهـ تجزى إذ لم يتبدى  
أحدهما وهو جلي اهـ الهادي والامامى فان لم تخاطبه بقولها ان اجدك بكلام بل قالت ان اجدت  
زوجي بكلام وهي غير مقبلة عليه فقال لاجزيت خيراً طلقت إذ قد اجدت ما لم تكن مخاطبة له به  
(٣) مسئلة لو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق وان حلفت بطلاقك فانت طالق طلقت باللفظ الثاني  
لانه قد صار حالاً بطلاقها وتبعد بالتالي (قاعدة) قال في النيث لو حلف لأقرب في هذه الارض أولاً ككن  
في هذا الثوب ثم مات وقبر في تلك الارض أو كفن في ذلك الثوب بطلاقك عليه السلام لا شيء إذ لا حنث بعد  
الموت فلو قال لا مت في هذه البلد فانه يحنث إذا وقف وقتاً يمكثه الخروج من تلك البلد ولم  
يخرج إذ مئنه لا وقف فيها إن مكثه الله تعالى اهـ غيث قرز (١) وقاعدة كون ذلك يميناً أنه لو قال ان  
حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق فانه يحنث (١) في يمينه المتقدمة مع العرف في الحال  
وطلقت بدخولها الدار ومثله في البيان ونظيره (فرع) فمن حلف لا حلف يميناً أو لا حلف بطلاق امرأته  
النخ (١) وقال أبو مضر لا يحنث قرز إلا إذا كان عرفهم أن الشرط والجزاء يمين لان العرف مقدم على الشرع  
اهـ كواكب (٧) مسئلة إذا كانت اليمين معلقة على شرط لم تنفذ حتى يحصل الشرط فلو قال كلما دخلت الدار  
فوق الله لا قنعت فيها تكررت اليمين بكل دخول ولم تحصل اليمين بمرقة لانها لم تحضت للشرط فلو قال والله  
لا قنعت فيها كلما دخلت كانت يمين واحدة فلو حنث مرة انحلت يمينته ولو تكررت لانها عرفت تأخرت  
على الجزاء اهـ شرح آثار وكذلك ما أشبه ذلك (٣) امرته كذا ليصلن كذا أو فان لم أقبل كذا فامرأتى  
كذا (٤) نحو امرأته كذا لا يصل كذا وان فعل كذا فامرأته كذا (٥) نحو امرأته كذا فقد فعل كذا  
وان لم يكن فعلت كذا فامرأتى كذا (٦) امرأته كذا ما فعل كذا وان كنت فعلت كذا فامرأتى كذا (٧)  
غالب احتراز من ثلاث صور الاولى أنه يصح التوكيل بها (١) الثانية انها تصح من الاخرس الثالثة انها لا  
يشترط فيها التمسك غايتها لتقسم من هذه الوجوه اهـ شرح آثار وتصح من الكافر ولا تبطل بالردة ولا يتمد بها  
الا يلاءه ولا لا توفيها ولا غموس (١) واختار لا يصح قرز كأي في الوكالة على قوله ويمين اهـ املاء سيدنا حسن

ولیس یمین (و) ان (لا) تضمن حشا ولا منما ولا تصدقا ولا براعة (فحیث یقدم<sup>(۱)</sup> الشرط)  
 على الجزاء یكون یمینا<sup>(۲)</sup> عندنا خلاف شی نحو إذا جاور رأس الشهر فانت طالق (لا غیر) ذلك یمنی  
 لا إذا تقدم الجزاء فانها لا تكون یمینا<sup>(۳)</sup> نحو أنت طالق إذا جاور رأس الشهر (و) الیمین للركبة  
 لا لتوفیها<sup>(۴)</sup> ) أي لا یدخلها اللغو كما یدخلها القسم مثال ذلك أن یحلف بطلاق امرأته أو  
 عتی عبده ما فی منزله طعام وهو یظن عدمه فانكشف فی طعام فانه یقع الطلاق والمعتق  
 ولو بأقل ما یطحن<sup>(۵)</sup> وعن ص بالله انه یدخلها اللغو<sup>(۶)</sup> كالقسم ولا یحنت (وإذا تملقت)  
 المركبة (أو القسم بالدخول ونحوه<sup>(۷)</sup> فعلا أو تركا فلا استثناف لهما فی الحال) فلو قال لامرأته  
 إذا دخلت هذه الدار فانت طالق وهی فیها فأقامت فیها لم یحنت فإذا خرجت ودخلت حنت  
 هذا حیث عقلها بالدخول فعلا وأما حیث عقلها به تركا فمثاله إن لم تدخل الدار فانت طالق  
 فانها إذا كانت فی الدار حال الحلف لم یکف ذلك فی بریمینه بل لابد أن یمخرج وتدخل فان  
 لم تدخل فانه یحنت بالموت<sup>(۸)</sup> لأن إن لم للتراخی علی الأصح<sup>(۹)</sup> ونحو الدخول والخروج والأكل  
 والشرب فان حکهما حکم الدخول فی أن الاستمرار علیها لیس کالابتداء والاستمرار علی  
 الأكل أن یتلغ ما قد لا کما لو ابتداء المضغ فانه استئناف وكذا لو جرح جرحا آخرى  
 فانه یحنت وقیل ف لعل الاستمرار علی الشرب أن یمکن الانباء فی فیہ فیستمر وعلی  
 الأكل أن یمتنع ما فی فیہ<sup>(۱۰)</sup> والله أعلم • ویحتمل فی الشرب أن الاستمرار فیہ لما فی القسم فقط  
 (لا بالسكون ونحوه فلا استمرار بحسب<sup>(۱۱)</sup> الحال) فلو قال لامرأته أنت طالق ان سكنت  
 هذه الدار ونحوه إن ركبیت هذه الدابة أو لبست هذا الثوب أو إن قدمت أو إن قمت

رحم الله تعالى (۱) ووجهه ان الشرط إذا تقدم فهو يشبه القسم ويكون الجزاء بعده كجواب القسم اه  
 بحر قسمی فمما وكذا لو كان المحلوف به نذرا بالآ أو بنهر مائة یمینا وإذا تأخر فكقوله لا دخلت  
 الدار والله لیس یمین وقد أشار علی خلیل فی المسئلة الرابعة من الموضع الثالث من كتاب الطلاق ان الشرط  
 بمنزلة إعادة تامة الله اه من جاشیة فی الزهود (۲) ظاهره ولو بوض قرز (۳) بل طلاق (۴) حجتنا ان اللغو والتمسوس  
 فی الطلاق والحق تنفذ لأنها مشروطة ففی حصل الشرط حصل المشروطة اه غیت (۵) عادة وما یزول من  
 الرخاء فانها تطلق اه صیغری معنی ویتنق به اه من خط حیث (۶) لعموم الدلیل وهو قوله تعالى  
 لا یؤاخذكم الله باللغو فی أیمانكم قلنا خصصه القیاس علی سائر الشروط اه بحر یعنی إذا حصل الشرط حصل  
 للشروط اه شرح بهران (۷) لا تزوج أولا تطیب أو لا قوضی (۸) الأولى أن یقال قیل الموت  
 وذلك حال الزواج لأنه قد تضمن الدخول قرز (۹) یعنی موت أحدهما كما تقدم (۱۰) لعله یشیر إلى خلاف أحد  
 قول أي طی الطلاق (۱۱) ولوا جدد المضغ (۱۲) والفرق بین هذا بین ما تقدم العرف لأنها فی السكون ونحوه

فإنها إذا كانت حال الحلف ساكنة أو رابكة أو لابسنة أو قاعدة أو واقعة واستمرت على تلك الحال طلقت لأن خرجت في الحال <sup>(١)</sup> ونصت عن الدابة وزعت الثوب وقامت من العقود وقدمت من القيام أو تأهبت <sup>(٢)</sup> لذلك فإنه لا يحنث (ومن حلف لا طلق <sup>(٣)</sup> لم يحنث بقيل <sup>(٤)</sup> شرط ما تقدم إيقاعه <sup>(٥)</sup>) فلو قال رجل لا مرأته إن دخلت النار فانت طالق ثم حلف عينا لا طلق امرأته ثم إن دخلت النار فطلقت بالطلاق المتقدم على اليمين فإنه لا يحنث بوقوع هذا الطلاق الذي تقدم إيقاعه على اليمين فأما لو قدم اليمين على الشرط فدخلت طلقت المرأة وحنث الزوج

باب والكفارة <sup>(٦)</sup> تجب من رأس المال على من حنث في الصحة

فأما لو حنث وهو مرض <sup>(٧)</sup> كانت من الثلث <sup>(٨)</sup> وأما تزم الكفارة من حلف وحنث (مسألة) فأما لو ارتد ثم <sup>(٩)</sup> حنث ثم أسلم <sup>(١٠)</sup> سقطت <sup>(١١)</sup> الكفارة (ولا يجزي <sup>(١٢)</sup> التمسيل) في الكفارة وهو أن يكفر قبل أن يحنث تسجيلا وقال ش يجوز التكفير قبل الحنث إذا كفر <sup>(١٣)</sup> بالأصل لا بالصوم

تسمى به لافي الأول فلا تسمى به أصميري (١) ويعني لها قدر ما تنقل متاعها (٢) وفعلت اه حيث (٣) أولا أعتق (٤) عيار التصحيح بوقوع (٥) وقد تقدم في قوله واجازة كلامي في الحاشية للقاضي زيدا أنه إذا تقدم الأمر على اليمين حنث فينظر في الفرق الفرق أن هناك تقدم الأمر فقط ثم شراء الوكيل من بعد اليمين كشراء الأصل بعدها فيحنث بخلاف هذا وقد وقع الطلاق قبل اليمين ولذا لا يحتاج في توفذه إلى إعادته لفظا بعد اليمين فصار كالنافذ بخلاف ما تقدم فهو لا يقع بمجرد الأمر بل بإنشاء جديد من الوكيل فكان كأنشاء الأصل والله أعلم وعن القاضي عامر أنه لا يحنث بتقديم الأمر على اليمين فالمراد به سواء (٦) قال في التمهيد الكفارة مشقة من التضعية لأنها تنطلي الإثم ومنه سمى الكافر كافرا لتضعيته نعم الله تعالى وكذا البحر يسمى كافرا لتضعية الماء على الأرض اه صميري ينظر في الأصل لأنه لا يأتى بمجرد الحنث كما تقدم (٧) أو في حكمة قرز (٨) ينظر لو قص الثلث عن الكفارة هل يخرج الموجود ويقتل الزائد في ذمته أو يسقط عنه الباقي كالمقطوعة ينظر يقال الحسم في ذلك على سواء ونهض حاشية وإن في الثلث أخرج والباقي في ذمته ويدفع إلى عشره إذ هو كالدين يسطر بين الترملة (٩) ووجهه أن اليمين تحل بالردة فلا يحتاج إلى الحنث (١٠) لا فرق (١١) أو حنث بعد الإسلام قرز (١٢) قال قيل لم جازت كفارة القتل بعد الجراحة قبل الموت بخلاف كفارة اليمين قلنا لأن كفارة اليمين والحنث كلاهما ليس من فعل الله بل موقوف على اختيار الخالف بخلاف القتل فالمرتبة فيه يحصل من فعل الله لا باختيار القاتل وفي هذه الملة نظر لأنه يلزم فيها أن اليمين على التبرع بالكفارة فيها قبل الحنث لأن الحنث فيها غير موقوف على اختيار الخالف أو أن اليمين على التبرع لا تنفذ ولأن اليمين ليس هي المؤثرة في الحنث والجراحة هي التي أوجبت القتل اه شرح حفيظ لفظا (١٣) وهو للكسوة والإطعام والعتق

ولم يكن الحنث ممصية على أحد الوجهين<sup>(١)</sup> (و) الكفارة أحد الثلاثة<sup>(٢)</sup> الأنواع التي ذكرها الله تعالى (وهي إما عتق<sup>(٣)</sup>) وللمعزى منه شرطان \* الأول أن يتناول كل الرقة) فلو لم يتناول إلا بعضها كالعبد الموقوف بعضه لم يجوز \* الثاني أن يكون (على سعي<sup>(٤)</sup>) يأنم العبد فلو كان عبداً يئن شريكين فاعتق أحدهما نصيبه<sup>(٥)</sup> عن كفارته وهو معسر<sup>(٦)</sup> لم يجوز لأنه يأنم العبد السعي فإن كان مؤسراً أجزاء<sup>(٧)</sup> لأن العبد لا يسعى<sup>(٨)</sup> من مؤسراً فلو نوى عتق نصيبه فحسب وعتق الباقي بالسراية \* قال عليه السلام فالظاهر من كلام أصحابنا أنه لا يجوز به وإن عتق جميعه بل لا بد أن يتناول العتق كل الرقة بلفظ<sup>(٩)</sup> أوية وقد صرح به الفقيهس في تذكرته وأشرنا إليه بقولنا يتناول كل الرقة (ويجزى) إعتاق (كل

(١) فيه وجهان للحنث حيث يكون الحنث ممصية قوهوم متاغير ممصية فعجزى قبل الحنث (هـ) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن شيء خيراً منه فليكن عن يمينه ثم يأت الذي هو خير قلنا تمها مناجولة على الجواز إذ لو بقيت على ظاهرها وجبت الكفارة قبل الحنث (٧) ويجوز أن يختار غير ما اختاره كالدية بدخيرة القصاص لاعتكافه اه تذكره ومثله عن القاضي طاهر (٣) واعلم أنه عليه السلام لم يربط الكفارة كذا ذكره الله تعالى بل عكسها وكان الأولى ترتيبها الاطعام ثم الكسوة ثم العتق لأن القرآن نزل بالحكمة والحكمة تقتضى الترتيب وربما إن الامام عليه السلام أراد بعدم الترتيب الاخبار بعدم وجوب الترتيب أو من الآية الأخرى وهي قوله تعالى فك رقية فأراد الأفضلية اه تجزى (٤) غالباً احتراز من أن يعتق أحد عبده عن كفارة ويلبس أي ما هو قانه يأنم كل واحد منهما نصف قيمته يسمى بها وكذا من اشترى عبداً ثم أعطه عن كفارة ثم أعسر معتقه عن الثمن لزمه أن يسمى له والله أعلم ومثله معناه في البيان في الظاهر وقد تقدم في شرح الازهار في البيع في قوله ويرجع على الحق (هـ) ولو سقط السعي ببراء أو نحوه فلاحكم له في الأجزاء اه سحولى لفظاً (هـ) صوابه الكل قرز (٦) إلا أن يكون باذن شريكه أجزاء مطلقاً سواء كان مؤسراً أو معسراً وعليه قيمة نصيب شريكه متى وجدها اه بستان قل شرط قدر معلوماً لزم اه بيان (٧) ضامناً وهو أن يكون بغير إذن شريكه فان كان باذنه لم يجوز للزوم السعاية قلت أسقط حق من السعاية بالاذن عن الكفار اه مفتى إذا علم بضعه عن كفارة اه شامي (هـ) ويصح عتق المشترك عن الكفارة حيث اعتق الكل وكان مؤسراً وضمن لشريكه فان كان معسراً لم يجوز لأنه يأنم العبد السعاية وللأسر كعتق الكل والمعسر كعتق البعض يسمى به العبد (هـ) حيث تناول العتق جميعه قرز (٨) فان قيل لم يجوز وهو ما يصح باعناق نصيب شريكه والطاعة والمصية لا يجتمعان الجواب انه لا علم ان الشرع يحضه عليه أباح له التنية في الكل والبعض وقد تقدم قال سيدنا وكذا إذا لفظ بعتق الكل فانه يجوز لأنه لا حكم لفظ في نصيب اثنين وإذا لم يكن له حكم لم يكن حاصياً اه تعليق الفقيهس (٩) مع اللفظ قرز (١٠) متى مع عموم التفيظ لكل الرقة إذ مجرد التنية لا تسكنى وإنما أجزأه التنية في ملك الغير لأن الشرع لما ألزمه القيمة أجزأه التنية وقيل لأنه يصح عليه ضمان القيمة لشريكه فكانه اشترىها وأعطاها اه تعليق وفي البيان ما قلناه (مسألة) من اعتق نصف عبده عن كفارته وقصد عتق الكل أجزاء اه يفتله

مملوك<sup>(١)</sup> سواء كان فاسقاً أم مذبذباً أم مكاتباً أم قاتلاً أم من زنا<sup>(٢)</sup> صغير أم كبير أم مأبوقاً بنحو عرج أو خرس أو شلل أو جنون أو جذام أو زمانة أو غير ذلك فان ذلك كله يجزى في كفارة البمين وقال ش لا يجزى للفاسق ولا من به علة تضعفه عن العمل ولا الصغير<sup>(٣)</sup> وقال أبو حنيفة لا يجزى للأعمى والأخرس والمجنون ومقطوع اليدين أو الرجلين (إلا أربعة وم الحمل<sup>(٤)</sup> والكافر<sup>(٥)</sup> وأم الولد<sup>(٦)</sup> ومكاتباً<sup>(٧)</sup> كره الفسوخ) فلا يجزى اعتاقهم وقال أبو حنيفة يجزى عتق الكافر ومن أجاز بيع أم الولد أجاز عتقها في الكفارة وأما المكاتب (فان رضيه) أي رضي ففسخ الكتابة أجزأ<sup>(٨)</sup> و (استرجع ما قد أسلم) إلى سيده (من بيت المال) وإن كره الفسوخ لم يجز به قال عليه السلام ولا نأخذ من بيت المال لأنه إذا كان من كسبه ملكه السيد ففسخ الكتابة وأما إذا كان من بيت المال لم يملكه لأنه أعايسته بغير عوض عن عقد الكتابة ففادى الفسوخ المقدر بطل ذلك الاستحقاق النوع الثاني قوله (أو كسوة عشرة مساكين<sup>(٩)</sup>)

(١) يعني أي مملوك ولو غلاماً أو أكل كلب أو مزدياً من شاقق ومدقاً أو سحوى لفظاً قرئ (ه) فرح فلو كان البدر رحماً لمن أعطته عنه بذنه فلفه لا يجزى به ويلزمه العوض كما إذا اشترى بنية عتقه عن كفارته اه يان (ه) ولو غلاماً أو بقي إذا عتقت حياته ومع التباس حاله وجهان رجح الامام ي عدم الاجزاء ولعل الظن هنا كالم اه يان وقيل لابد من العلم اه من يان حيث قال عليه السلام لأن الكفارة واجبة عليه يقين وهو لي غير يقين من حياته (٢) خلاف عطاء والشهي اه يان وابراهيم النخعي قال إن عتقه لا يجوز لأنه ناقص وكذا عن الزهري والأوزاعي اه زهري (٣) الذي يحتاج إلى الحضانة (٤) إلا أن يقول أو ولدت حياً فهو حر عن كفارتي اه غيث فان ولدت اثنين سل يقال بين أحدهما كما إذا قال أعنت أحدكما عن كفارتي اه املاء مفتي وقيل بل يعتقت جميعاً ولا سبابة ولا يضر اختلاط الفرض بالنفل اه شامى (ه) لأنه لا قيمة له (ه) والممول به وفي الامتار وقيل ح يجزى قرز (ه) لأنه لا قرية (٦) لاستحقاقها العتق (٧) وكذا الملحق عتقه على خدمة الاولاد في الضبعة بعد موته إذ قد صار عتقه مستحقاً فلا يجزى عتقه عن الكفارة اه وظاهر المنهك الاجزاء (٨) قيل ع. ويحتمر أن لا يكون منه الوفاء بمال الكتابة فان كان منه ما وفى لم يصح الفسخ اه كواكب وظاهر الكتاب المطلق لأن فيه تعجيل عتق ولأنه يفتى ولو كان منه الوفاء بخلاف ما تقدم فهو يرجع إلى الرق وقرره الشامي ولا يجزى عتقه إلا بعد فسخ عقد الكتابة برضاه اه يان (وهذا) في الصحيحة لاقى الفاسدة ولا يصح رضاه فيفسخ السيد الكتابة ويصحه (وفي البيان) في باب الكتابة ما قلناه فرح فلو أعطته المشتري عن كفارة قيل س يجزى الخ ولفظ البيان في باب الكفارة ولا يجزى عتق المكاتب إلا بعد فسخ كتابته برضاه اه يان بلفظه وعليه في الهامش ما قلناه ألا يحتاج إلى فسخ كما أخير في الكتابة كلام القتيبي س (٩) والمسكنة غير شرط ولكن على طريق الأولى ولا إلزام أيجز له الزكاة حلت له الكفارة وفي كلام ع إشارة إلى اشتراط المسكنة كظواهر



مصرف للزكاة<sup>(١)</sup> فلا يكفي كونهم مساكين بل لابد مع ذلك من أن يكونوا مصرفا للزكاة فلا تجزى في مساكين الهاشميين ولا في فساق المساكين<sup>(٢)</sup> أيضا قال عليه السلام ولعل من يخالف<sup>(٣)</sup> في أجزاء الزكاة إلى الفاسق يخالف هنا والله أعلم ~~بأنهم~~ ومن حق الكسوة للمتبرة في الكفارة أن تكون (ما يعم البدن)<sup>(٤)</sup> أو أكثره إلى الجديد أقرب<sup>(٥)</sup> فلا تكون أقرب إلى البلى ولا يلزم أن تكون جديدة وقال صاحب المزمذ<sup>(٦)</sup> لابد أن تكون جديدة قال ط ولا يضر كونه رقيقا<sup>(٧)</sup> وقال الناصر لابد أن تكون مما تجزى فيه الصلاة والمذهب أنه لا يضر كونه حريرا إذا كان المكسوي يجوز له لبسه كالمرأة أو المحارب<sup>(٨)</sup> والمادم وكذا ذكر الامامى وقال ص بالله تجزى الحرير مطلقا وهو أفضل فإن كان القابل رجلا باعه<sup>(٩)</sup> وإن كانت امرأة فملت ماشاوت ولا بد أن يكونا (موبا أو قيصا) فلا تجزى حمامة ولا سراويل وحده ولا الفرو<sup>(١٠)</sup> وحده وقال صاحب المرشد لا يكفي ثوب واحد بل أقل كسوة الرجل مثزر ورواء جديدان وللرأة قبض ومقنعة وقال ش تجزى السراويل وحده وكذا العمامة وحدها قال مولانا عليه السلام أما لو كانت العمامة كبيرة بحيث تقوم مقام الثوب فنحن نوافق الشافعى في أجزاءها النوع الثالث قوله (أو اعطاهم)<sup>(١١)</sup>

الآية (١) وإنما يحرم على الهاشمى ومن تزم فقته حيث كانت غير الحق إذ لا خلاف في صحة عقيق الهاشمى عنها وذلك لما بالملوك من شدة الضرورة إلى فك رقبته من الرق فأغفر لذلك فأما لو صرف إليه حصة أو جزء منها عن صراح منها حق ولم يجز إلا إذا أجزأ صرفها في المصالح كاجوزة بعضهم كما يصح أن يصرف إليه نفسه عن الزكاة إذ هو حق في المعنى اه معيار نجري اه عبارة الهداية مصرف لذكره لتخرج الأصول والفصول (٢) وقال أبو حنيفة في قراءة أهل القدمة اه تجزى (٣) م بالله وخ وش (٤) والبدن من الرقبة إلى الساق قرز وقيل الأثر مساحة في أكثر البدن (٥) فرح ويجزى درج الحديد قوله تعالى صنته لبوس لكم ليحمتكم لا بما يملك من الشجر كالخشب إذ لابد لباسا بل فرشا قلت والحديد لا يجزى إذ لابد كسوة فلا يسمى لباسا اه بحر (٦) هو أبو الحسين يحيى ابن الامام الموفق بالله أفي عبد الله بن الحسن بن اسماعيل الجرجاني الحنفى (٧) وإن لم يستر الصلاة وهو ظاهر الكتاب والذكر اه واحتج به في البحر حيث قال قلنا البصرة بما يسمى كسوة عرفا (٨) عبارة السكاك والماجد وهو اوى (٩) المراد لا يلبسه قرز (١٠) يعنى الملوذ حيث لا يعتاد لبسها إلا الشعر والوبر فيجزى في حق البدن اه بيان متى قرز فان اعتاد لبسها كالبدوى أو جعل على وجه القيمة أجزاء ذكره في البحر والبيان ولا تجزى الحصى ونحوها بما يفترش إلا أن يحمل قيمة وكذا الشعر والوبر فلا تجزى إلا في حق من يعتادها قرز (١١) وقيل يحتاج أن العباد تجزى (١٢) وبطهم أنها كفارة ليشعروا فمن لم يشع ضمن ما أكله اه بيان إلا أن يعلم أنهم يشعرون

أي أطعم عشرة مساكين<sup>(١)</sup> أو قراء واستحب أن يجمعهم<sup>(٢)</sup> ويطعمهم في منزلة أو منازلهم (و) يجوز (و) أطعمهم مفترقين وسواء أطعم كل يوم مسكينا أو كل وعد<sup>(٣)</sup> أو كل شهر لكن الجمع أفضل وقال شي لا تجزئ الإباحة بل لا بد من التملك نعم<sup>(٤)</sup> والأطعام هو أن يطعم كل واحد منهم<sup>(٥)</sup> عوتين<sup>(٦)</sup> إما غداءين أو عشاءين أو غداء وعشاء أو عشاء وسحورا<sup>(٧)</sup> (إدام) حتما حيث أطعم على وجه الإباحة بلا خلاف ذكره أبو مضر يعني عند من أجاز الإباحة<sup>(٨)</sup> وأعلى الإدام اللحم<sup>(٩)</sup> وأوسطه الزيت وأدناه الملح<sup>(١٠)</sup> روى ذلك عن علي بن أبي طالب عليه السلام وأما إذا أخرج الطعام تملك فلا كثر أن الإدام غير شرط وظاهر قول الهادي عليه السلام أنه شرط قليل وحيث يجب الإدام لا تبطل الكفارة بتركه بل يخرج مقدار قيمته<sup>(١١)</sup> إلى القابض ويجزئ ذلك (ولو) كان الموتان (مفترقين) أجزاء ذلك إذا كان الأكل واحداً فإن أطعم شخصا عونة وأخر عونة لم تجزه (فان فاتوا بمد) العونة (الأولى<sup>(١٢)</sup>) بموت أو غيبة<sup>(١٣)</sup> فلم يتمكن من اطعامهم العونة الأخرى (استأنف<sup>(١٤)</sup>) الموتين ولا يمتد بتلك التي فات أهلها ذكر ذلك بعض المذاكرين وهو أحد احتماليين لأبي مضر وقال السيد علي خليل يجوز البناء ولا يلزم الاستئناف (و) إذا أكل المساكين

من غير إعلام لم يشرط إعلامهم قرز أو يطعمه الزائد مرة أخرى على قولنا يجوز التفريق اه يسان ولذهب عبد جوارزه في غير الصغير ونحوه وأجاز ذلك التقيدان س ف (ه) فان أعطاه الخبز على جهة التملك كان كإخراج القيمة اه كواكب (١) أحراراً وفي البحر ولو غديداً ومثله في النسي (٢) لما روى عن علي عليه السلام أنه قال لأن أخرج إلى السوق فأشتري صاعاً من الطعام وذراعاً من اللحم ثم أدعو عليه قرأ من إخواني أحب إلي من أن أشتري رقبة وإذا كان هذا في المأدبة ففي الكفارة أولى اه زهور (٣) وهو الأسبرج (٤) والعونة الأكل مرة (ه) ولوا كل في كل عونة صاعاً إذ المصير عند المرات دون التقدير اه بحر (و) وجه اعتبار الموتين قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم والأوسط الموتان اه بحر (ه) سحورين حيث أكل للعاد أو كان في يومين اه دمازي أو غداء وسحور اه بيان بقتله قرز ولو في يوم واحد (٦) وم أهل المذهب (٧) والسمن والصل (ه) أو مرقة (ه) قد تقدم للإمام خلافة ولعل هذا حيث جرى به العرف اه نجري (ه) والمحل (٩) أي الإدام (ه) على قول الهادي عليه السلام أو إلى الأكل على قولنا فان غلب بقي في ذمته ولا تجزئ الكفارة من دونه (ه) فان مات القابض قليل يسلم إلى الورقة وقيل يستأنف الإطعام اه سحولي (١٠) فان أسلم الكافر وقرق النبي وعاد الغائب وتاب الفاسق لم يمنع ذلك من إطعامهم العونة الثانية قرز (١١) أما التوبة فيستأنف إن أحب الاستئناف وإلا كان عذراً في التأخير وظاهر الأثر وشرحه وجوب الاستئناف وهو المختار لأن الواجبات على الفور قرز (ه) مقطعة وقيل الذي لا يمكنه الإطعام معها وإن قلت قرز (ه) أو كقرأ أو فسقا أو غنا (١٢) إن ماتوا لم يضمنوا وإن

أو أحدم عونة وامتنع من أكل العونة الأخرى وجب أن (يضمن الممتنع ونحوه) العونة التي أكلها (أو) لم يكن الاطعام على وجه الاباحة أجزاً (تملك) أكل منهم صاعاً<sup>(١)</sup> ويكون ذلك الصاع (من أى حب<sup>(٢)</sup>) كان من ذرة أو شعير (أو عر<sup>(٣)</sup>) بما (يقتات) كالتمر والزبيب قليل وليس من شرط الكفارة أن يكون من جنس واحد بل يجوز من أجناس مختلفة (أو نصفه برأ أو دقيقاً<sup>(٤)</sup>) فان البر يختص من بين الحبوب بأنه يجزى منه نصف صاع وكذا دقيق البر ولا يجزى من غيره إلا صاعاً وقال شاذل من الطعام وفي الزوائد ذكر علي بن أصفهان للناصر نصف صاع من كل حب قال في الانتصار وتكره من غير ما يأكله المكفر الا أن يدل إلى الأفضل (و) يجوز دفع الكفارة كسوة أو طعاماً تليكاً أو اباحة إلى الصغير وقد أوضح ذلك عليه السلام بقوله (والصغير كالكبير فيها) أى في الكسوة والاطعام فاذا كسا صغيراً أو مقعداً<sup>(٥)</sup> كساه ما يسترا أكثر بدن الكبير (و) إذا أطعم الصغير على وجه الاباحة فانه (يقسط عليه) ذلك حتى يفرغه وحكم الضعيف<sup>(٦)</sup>

امتنعوا ضمنوا وان غابوا فان كانت الثيبة باذنهم يضمنوا وان غابوا الا باذنه فان كانوا عاقلين بما كفاة ضمنوا وان كانوا جاهلين لم يضمنوا وان أسروا فان كان اليسار دخل باختيارهم ضمنوا وان كان لا باختيارهم يضمنوا أما الحالف فيضمن في جميع الصور اذ راض (وقيل) يضمنون مطلقاً في جميع هذه الاطراف قرز (هـ) ينظر لو أسر ثم أعسر فله يمكن أن يقال ان تمكن من الاخراج استأنف ولا يبي اده شاعى وقيل إذا تلف قبل التمكن استأنف وهو ظاهر الازهار والخطار وان لم يتمكن كما تقدم نظيره في الممتنع إذا وجد الهدي وهو صائم فانه يطل الصوم مطلقاً وقد ذكره ابن بهران والخطار الأول بن يمين كما تقدم نظيره في الظهار قرز (١) ثانياً الكفارة في وقتنا هذا خمسة أمان قدح قدح اصطلاح أهل اليمن لأن الصاع أى نصف ثمن قدح اده سيدنا حسن قرز (٢) ويجزىء اليمن حيث يتعاد اقبانية اده صحولى قرز (هـ) ويجزىء حريق الصاع في التليك إذا كان إلى قدير واحد اده بر قرز (٣) قال في الفتح من أى قوت يقتات في المادة غالباً يبنى في غالب الأحوال لا تانداً فلا عبرة به اده اويل بل لافرق (٤) قيل في الناحية وقيل يعتبر بما يقتات في الحلة ولو بعد عن موضع المكفر اده حيث ولقط حاشية ولقطح الفتح بما هو متاد في عرف تلك الناحية لما متاد أهلها غالباً أجزىء كاللبن في عرف بدو المواشي والعب عند اده اده قال في البحر فيخرج منه ما إذا جف كان صاعاً فيجزىء قليل بل صاع من ضروره وفي ذلك خرج وهش وشير فالأولى أن يخرج منه ما يقدره صاعاً عتياً لو فعل فان التمس العرب أو اختلف رجع إلى التالاب منه بذلك حال المؤلف والميرة بما يسمى قوتاً في عرف المؤمنين لأن الخطاب لم في قوله تعالى من أوسط ما ملطعوناً عليكم وقيل بل للمكفرين اده منه لفظاً (هـ) وفي الكواكب أو دقيق وكذا في غيره (٦) حيث هو غلارى لا أصلى كالصغير وقيل لافرق (٧) يبرأ لزمته وأما بالزمانة فكالصحيح (هـ) للموت نفسه قلة الأكل

والمرضى<sup>(١)</sup> حكم الصغير<sup>(٢)</sup> في ذلك (ولا يعتبر إذن<sup>(٣)</sup> الولي<sup>(٤)</sup> في التملك) فأما إذا أطعم الصغير على وجه الإباحة لم يحتج إلى إذن الولي وإن ملكه كسوة أو طعاما كان ذلك إلى الولي وعن أبي جعفر يعتبر إذن الولي في الإباحة والتمليك (قال مولانا عليه السلام) من أجاز لأم<sup>(٥)</sup> أن تقبض الزكاة لطفلها لزم مثله في الكفارة (ويصح التردد<sup>(٦)</sup> في العشرة) وهو أن يصرف اليهم كفارات متعددة قوله (مطلقا) أى سواء اختلفت أسبابها أم اتفقت وسواء كان المخرج جنسا أو جنسين<sup>(٧)</sup> وسواء وجد غير العشرة من المساكين أم لا لكن يكره التردد فيهم إذا وجد غيرهم من المساكين فإن لم يوجد لم يكره هذا هو الصحيح للذهب (لأدوهم) فلا يصح بصرف كفارة اليدين في أقل من عشرة بل<sup>(٨)</sup> ينتظر إلى أن يكمل المشرك نص على ذلك الهادى عليه السلام وقال أبو جرح يجوز إلى واحد في عشرة أيام قيل وهو أحد قولي زيد والناصر وص بالله وقولهم الثاني مع الهادى عليه السلام وقال ص بالله في قوله الثالث<sup>(٩)</sup> يجوز إلى واحد<sup>(١٠)</sup> في وقت واحد (و) يجزيه (اعطام بعض) من العشرة على وجه الإباحة (وعليك بعض كالموتين) فإنه يصح أن يجعل أحد الموتين

(١) قيل أما المريض فتصير عقته في حال الصحة اه متفق قرز (٢) في الضميف (٣) وكذا المرأض ولعله حيث لم قد ينتهي إلى رياضة وإلا فينفسه وكذلك من خلقه الله قصير أو القامة لما يستره أو أكثره ولا يرجع إلى الكبير اه عامر وشامى وفي بعض حواشي البيان والقصير ما يستر بدن الكبير (٤) وقيل ان المرأض ان استقرت حالته جاز شبه وان كان قبل الاستقرار فالأولى عدم الاجزاء لأنه يشترط الشيع وهو لا يشيع اه عامر وهو المختار (٥) قال في البحر وتجزيه في عهد فقير قلت والاباحه كالتملك ولا يصح ان فيها اه بحر والمذهب كون سيده مصرفا في التملك ولا عيرة بالمهد واما الاطعام فيعتبر باليد بنفسه ولا عيرة سيده اه غاية معنى (٦) فلو كان عبدا بين عشرة مساكين سل اأجاب سيد تاسيد العلم رحمه الله تعالى انه يجزيه مصرف الكفارة قاله لأن الصرف اليه صرف إلى أسياده وقرز ويستقيم في التملك لاقى الاطعام بل لا فرق على كلام البحر الذي ساقى اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٧) وم صاحب الوافي وأبو جرح وبالله قدما اه زهور وأبناء الهادى وأبو جرح بيان من الزكاة (٨) معنى دفنها لأنه ترديد حقيقة والمراد فيها دون التصاب فقط فأما قدر التصاب فلا يجوز في الواجبات كلها إلا في المظالم ونحوها إذا صرفت إلى من فيه مصلحة المسلمين فيجوز مع الضام ولو كثر اه كواكب قرز (٩) يؤخذ من هذا ان اعتبار المسكنة غير شرط بل يكفي الفقر اه سحولى فقط (١٠) نحو كسوة واطعام اه رياض وتطبيق (١١) ان عدموا في الناحية والإيجاب الإيصال اه في الليل كسائر الواجبات كما قرز في التطرة قرز (١٢) بالباقي فقط قرز (١٣) وهو الأخير (١٤) وأما الكسوة فلا بد من عشرة عنه ذكره في باب الاحكام

إباحة والأخرى تملكها (لا الكسوة والاطعام) فلا يجوز أن يخرج بعض الكفارة كسوة وبعضها إطعاماً<sup>(١)</sup> (إلا أن يجعل أحدهما<sup>(٢)</sup> تمة الأخرى) فحينئذ يجوز (فالقيمة تجزي<sup>(٣)</sup> عنهما في الأصح)<sup>(٤)</sup> فلو أخرج قيمة الطعام إلى الفقراء أو قيمة الكسوة جاز ذلك ذكره القاسم عليه السلام وقال ش لا يجوز إخراج القيمة (إلا) أن يخرج (دون المنصوص<sup>(٥)</sup> عن غيره)<sup>(٦)</sup> فإنه لا يجزئه نحو أن يخرج دون صاع<sup>(٧)</sup> مما قد نص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على أن الواجب منه قدر صاع كالتمر<sup>(٨)</sup> فإنه لا يجوز إخراج دون صاع من تمر جيد من صاع ردي من تمر أو طعام ولكن يجوز نصف صاع من الأرز عوضاً عن صاع من التمر لكونه لم يرد النص في الأرز<sup>(٩)</sup> تنبيه إذا اختلف مذهب الصارف والمصرف إليه فمن الأمير محمد بن جعفر بن وهاس المبرة بمذهب الصارف<sup>(١٠)</sup> فيجوز

(١) قيل لا أن يوفي أحداً الجلسين ذكره في الكواكب ومثله في البيان كما أن الفطرة إذا خرج بعضها ثم وفي عليها من بعد أجزاء قرز (٢) أما لو جعل الكسوة قيمة تمام الإطعام فظاهر وأما إذا جعل الإطعام قيمة تمام الكسوة فإن أخرج من غير منصوص عليه جاز وإن أخرج من المنصوص عليه قل أو كثير هل يمنع ذلك كما لو كان قيمة المجلس آخر من الطعام يحصل أن لا يجزئ اه تعليق دوازي وقال القاضي مامر بل يجزئ ومثله عن المبل (٣) قل لم أجزأ إخراج القيمة هاهنا ولم يجز في الزكاة مع التمكن من العين والجواب أنه هاهنا يسمى مطعماً وإن أخرج القيمة كما يقال فلان أغنى على فلان وإن أخرج إليه القيمة اه تعليق الفقيه ع (٤) ولا تجزئ القيمة عن العتيق إجماعاً والمقصود فك الرقبة اه بحر (٥) ووجه والله أعلم أن القيمة بدل فلا يجوز أن يحصل الأصل المنصوص بدلا بل حين تسليمه لاصالته لا لكونه بدلا ومن هنا يعرف قوة كلام صاحب الوافي أنه لا يجزئ إخراج الكسوة قيمة عن بعض الإطعام فإن الكسوة أصل بنفسها منصوبة في ذلك التسليم لها والجعل لها قيمة إخراج لها عن الأصلية إلى القرعة وهي البدل لأن الكسوة منصوبة عليها وقد قوي كلام صاحب الوافي جماعات وهو قوي لهذا الوجه والله أعلم اه من خط القاضي أحمد بن صالح بن محمد بن أبي الرحال (٦) للمنصوص البر وديقته وسوقه والشعر والتمر قال التجري وأظن أن الزبيب اه موصول وغيث وكذا الذرة في رواية أنس ذكر مئة في الشفاء (٧) أو عن نفسه (٧) قيل فوكذا لا يجزئ إخراج دون عشرة أصواع من الترقية عن الكسوة لأنه خلاف ما ورد به النص اه بيان وقيل يجزئ اه مامر وكواكب (٨) قال مولانا عليه السلام لم يرد النص في التمر في كفارة الأيمان بل في كفارة الظهار في حديث أنس بن الصامت حيث أمانه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهرق من تمر وزوجه يهرق وهو ثلاثون سلماً (٩) المبرة بمذهب الصارف خلاصاً من مذهب المنصرف إليه ليحل ما قبضه بحيث كان يحمل القبض كصرف المنصوب في كفارة في الهدوي الواحد فيحل له ما قبضه وكذا في زكاة دون الضارب والخمر وانه يحمل له قبض ذلك ولو كان مذهبه خلاصاً عما حيث كان مذهبه لا يحل له كان ملك الضارب أو يكون شيئاً

للمنصوري دفع كفارة واحدة إلى الواحد الهدوي <sup>(١)</sup> وقيل بمنه المصروف إليه وقيل لابد من اتفاق مذهبهما قال مولانا عليه السلام وهو المختار ما ذكره الأمير وقد تقدم نظيره في الزكاة <sup>(٢)</sup> (ومن) تندر عليه التقى والكسوة والاطعام بالفقر بحيث (لا يملك إلا ما يستتي) على ماسيائي <sup>(٣)</sup> تحية (أو) لبعده ماله بحيث يكون <sup>(٤)</sup> (بينه وبين ماله مسافة ثلاثة) <sup>(٥)</sup> أو كان عبداً <sup>(٦)</sup> إذ لا يملك شيئاً فمن كان كذلك (صام) <sup>(٧)</sup> ثلاثاً متواليه (فلو فرقها) <sup>(٨)</sup> استأنف كما تقدم في الظهار فإن أطعم السيد عن عبده أو كسا أو أعتق لم يجز <sup>(٩)</sup> وحاصل الخلاف في حد الفقر الذي يجزئ معه الصوم أن الناس <sup>(١٠)</sup> في ذلك على أربعة أقوال الأول ظاهر قول طائفة العبدة بالوجز كما ذكره الله تعالى في كتابه الكريم من التقى والكسوة والاطعام فمن وجدنا لزمه إخراجها على كل حال <sup>(١١)</sup> سواء كان محتاجاً أم لا ولا يستثنى له شيء سوى

أو هاتئناً ومذهب الصارف الجواز فلا يحل له قبض ذلك وإذا قبضه وجب عليه الرد ولا يقبضه الصارف إلا بما يحل لأنه قد أجزأه على مذهبه وخرج من ملكه هذا القر في هذه المسئلة اه أم لا القاضي سعيد الأبل رحمه الله وقد ذكر معنى هذا في التثيت هكذا قرر وهو المعمول عليه والذي يجري على القواعد اه شامى وظاهر للمذهب الإحلاق وعدم التصجيل قرز (٥) وقد تقدم في قوله ومن أعطى غير مستحق إجماعاً أو في مذهبه علماً أجاد فالحكم هنا وهناك واحد فيكون هذا على ما تقدم (٥) هنا وفي الزكاة ونحوها قرز (١) ويحل له (٢) في التثيت (٣) في الحاصل وقيل في القلس وهو الصحيح (٤) وكذا لو كان ديناً لا يمكن استيفاءه قبل الثلاث إذ هو غير واجد كمتنع لم يجد الهدى مع إمكانه في بلده اه بحر بل هو واجد فلا يجزئ الصوم وهو ظاهر الأزهاري (٥) أليم اه يان قرز (٦) فرع وليس لسيدته منه من الصوم عن كفارته إذا كان أذن له في الحنث أو الحلف وحنث ناسياً أو مكرها لا يختاراً فله منه ما قال في البحر فإن صام بنهر أذنه ولا منه سيده أجزأه كما إذا جلى الجملة اه بيان (٥) فلو أذن له سيده بعتق نفسه عن كفارته فلا يجزئ له لأنه لا يملك شيء وقد عتق (٧) قال في التفرعات أن من عجز عن الثلاث وعن الصوم بقى الأصل (١) في ذمته حتى يقدر ولا يقال يكفر بالصوم لأنهم يجب عليه وظاهره أنه لو طرأ العجز بعد إمكان الصوم كفره اه شرح آيات قال في المعيار فإن طرأ العجز عنه بعد العجز عن الأصل تمتت كفارة والصوم لاستقرار وجوبه اه منه لفظاً (١) وفي التقى والكسوة والاطعام (٥) قراءة ابن مسعود فعليه ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة كالغير الإحدى في وجوب العمل بها إذ هي إما قراءة أو خبراً اه بران (٨) تندر تندر منه الوصال اه شامى ومثل في البيان وقوله فان فرقها لم تجزء الا اذا كان لغيره كما تقدم في التندر المحتاج (٩) الا أن يلزم الكفارة صح اه يحقق إذ العبد لا يملك بخلاف الحر اه سيدنا حسن قرز (١٠) أي العلماء (١١) الا في الخادم اذا كان يضطر بإخراجه فإنه لا يلزمه إخراجها والا يكفر بالصوم أو كان معه عشرة ثياب والمشر بمشاجه يستر به عورته أو كان يملك ثوب عشرة

المنزّل<sup>(١)</sup> فلي هذا القول من وجد كسوة العشرة أو اطعامهم أو رقية<sup>(٢)</sup> كاملة يعتقها لزمه  
 الإخراج فإن وجد من ذلك دون ما يكفي في الكفارة لم يلزمه<sup>(٣)</sup> وانتقل إلى الصوم لأنه  
 غير واجد القول الثاني للوفاي<sup>(٤)</sup> أن العبرة باليسار والاعصار فمن سمي مؤسرا<sup>(٥)</sup> لم يجزه الصوم  
 ومن سمي معسرا<sup>(٦)</sup> أجزأ الصوم وإن وجد ما يطعم العشرة أو يكسوه أو رقية يحتاجها القول  
 الثالث للمعنى باقائه إذا كان يملك ثوب عشرة أيام وزيادة تكفيه حتى يجد شيئا يصلح حاله لم  
 يجزه الصوم وإن كان يسمى فقيرا وإن لم يكن مع زيادة أجزاء الصوم القول الرابع للم بالله  
 أنه إذا كان يجدها<sup>(٧)</sup> وقوت يومه<sup>(٨)</sup> ولم يمول لم يجزه الصوم ولا أجزاءه ولا يلزمه إخراج قوت  
 اليوم مع الحاجة إليه ويلزمه إخراج الخادم وإن احتاج إليه وعن من بالله وش والوفاي لا  
 يلزمه إخراج الخادم إذا كان يحتاج إلى خدمته ويجزه الصوم<sup>(٩)</sup> قال مولا ناعليه السلام<sup>(١٠)</sup> وكلام  
 الأزهار مجمل متردد بين الأقوال الأربعة لأنه قال إلا ما استثنى ولم يفصل قال والمختار  
 قول أبي ط لظاهر<sup>(١١)</sup> الآية (فإن) كفر الفقير أو العبد بالصوم ثم (وجد) الفقير<sup>(١٢)</sup> مبالا (أو)  
 أعتق (العبد) (ووجد خلاها) أي قبل الفراغ من الصوم<sup>(١٣)</sup> استأنف الكفارة بالمال وعن  
 من بالله لا يستأنف لأنه قد تلبس بالعدل وهو قول مالك وش (ومن وجد لا خدي كفارتين)<sup>(١٤)</sup>  
 قدم غير الصوم أي فإنه يبدأ بإخراج المال ثم يصوم للكفارة الأخرى فإن قدم الصوم لم يجزه  
 ﴿باب التنذر﴾ التنذر (له معنيان) لغة واصطلاحا ما في اللفظة فهو الإيجاب<sup>(١٥)</sup> وإما في

مساكين وهو يحتاجه لفتقه وثقته عوله في يومه لم يجزه الصوم ولا يجب عليه التكبير بل تبقى الكفارة  
 في ذمته اه عامر ما ذكره مستقيم مع الضرر بإخراجه والله أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله قرز (١) وأما  
 وثياب بدنه المعتادة وقوت يوم له ولطفله وزوجته وأبويه العاجزين والمقرر قول أبي ط من غير تفصيل  
 في المستثنى قرز (٢) فمن وجد نصف عيدين لم يجب عليه الحق فيطعم ثم يصوم (٣) ولو أمكن البيع  
 بشراء طعام لم يلزمه إخراج قرز (٤) علي بن بلال (٥) يعني اليسار الشرعي (٦) وهو الذي تحمل له  
 الزكاة (٧) يعني قوت المشران نقص عن قوت العشرة كقوله بالصوم اه زهور (٨) ومنزله أو أهله (٩) والمستثنى  
 على قول أبي ط إنما هو المنزل قطعون الخادم والكسوة لا حقا فاما أهله غيب إلا ما ستر عورته من  
 الكسوة المعتادة (١٠) أو دخل في مسافلات اه زهور (١١) وهو قبل الترويب بلحظة (١٢) فرح فو  
 كان عليه كفارة بين وظهار وقتل وهو لا يغدر إلا على رقية فلا قرب أنه يضطر (١٣) عن الظهار لأن فيه حق  
 لأدنى وهي الزوجة اه يان قلن كان عليه كفارة بين وقتل فقط أعتق عن أيها شاء إن كان العبد مؤمنا  
 وإن كان فاسقا أعتقه عن البين اه يان (١٤) والمذهب خلافه استحبابا لا وجوبا وهذا بناء على تقديم بين  
 الأدمي قرز (١٥) يعني الزام النفس أمر أو منعه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا من الله فاستمعوا له

الشرع فهو أن يوجب العبد<sup>(١)</sup> على نفسه أمراً من الأمور بالقول فعلاً<sup>(٢)</sup> أو تركاً<sup>(٣)</sup> والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وفون بالنذر<sup>(٤)</sup> وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم من نذر نذراً سمياً فليعه الوفاء به من لم يسم فعليه كفارة يمين والاجماع ظاهر **(فصل في شروطه)** اعلم أن شروط النذر على ثلاثة أضرب ضرب يرجع إلى الناذر وضرب يرجع إلى المال وضرب يرجع إلى الفعل<sup>(٥)</sup> أما الذي يرجع إلى الناذر فأربعة قد فصلها عليه السلام بقوله (يشترط في لزومه<sup>(٦)</sup>) أربعة الأول (التكليف<sup>(٧)</sup>) فلا يصح من الصبي والمجنون (و) الثاني (الاختيار حال اللفظ<sup>(٨)</sup>) فلا يصح نذر المكروه<sup>(٩)</sup> (و) الثالث (استمرار الإسلام إلى الحنث) فلو ارتد بين النذر والحنث<sup>(١٠)</sup> انحل النذر (و) الرابع

أى أوجبت لك بوجه في خدمة بيت المقدس قال في الفيت ومثله يت عشرة الشامي عرضي ولم أشتبهما • وللناظرين إذ لم ألقهما دعى • أى الموجبين اه تكميل وقيله ولقد خشيت بأن أموت ولم تدبر • للحرب دائرة على ابني ضمضم (١) قال تعالى حاكياً بقولي إني نذرت للرحمن صوماً أى أوجبت (٢) لو حذف قوله فعلاً أو تركاً كان أولى لأنه يستلزم عليه في المال لكن يقال نذره متعلق بإخراج المال وهو فعل (٣) أو مالا (٤) والأولى في الاحتجاج قوله تعالى وليوفوا نذورهم (٥) واردة في أهل البيت عليهم السلام (٥) وضرب يرجع إلى المصرف وهو الضرب الرابع (٦) قيل فلا تلحقه الاجازة إلا إذا كان عقداً إذ هو قرينة قال عليه السلام تلحقه الاجازة إذا كان على معين كالبيع وعلى غير معين لا تلحقه كالوقوف (٧) ومن نذر على نفسه قال المذاكرون لا يزمه لأن الإنسان لا يجب عليه واجب لنفسه وقال الدوايري يجب عليه واجب لنفسه بل النفس أبلغ ما يجب لها من الواجبات وهو قوى (٨) ولو عبداً قرز بماله أو صوم فيكون نذر في ذمته أو يؤذن له بالصوم لا بماله اه تذكرة وكذا بالصلاة والاعتكاف والوضوء والحج فيكون ذلك كله في ذمته وعليه الإثراء في الاعتكاف بقوله فيق مائة أوجب في الذمة الخ متى حقق أو أذن له سيده ولو تبرع عن سيده أو غيره بدفع المال فإن كان لادمي صبح التبرع به وإن كان قد لم يصح التبرع به ولو أذن لأنه لا يملك ولا يلزم سيده ما لزمه لو أذن له بخلاف الحج والقرن بينهما أن الحج لا يجوز فله إلا باذن سيده فإن أذن له لزمه ما لزمه زهاهنا يجوز للعبد من غير إذن سيده فلم يكن الأذن محجراً فلا يلزم منه اه كواكب اللقى أن الاحرام في الحج لا يجوز إلا باذن والتبرع يجوز له فعله من غير إذن اه يسان معنى قرز ولفظه بخلاف الحر إذا أخرج عنه التبرع باذنه فانه يجزئه لأنه يملك عند الإخراج والعبد لا يملك ما يخرج عنه فلا يجزئه اه يسان بلفظه وكأنه لا يريد بهذا أنه من الضمى (٩) وأن يكون مسلماً فلا يصح من الكافر لأنه قرينة لكافر (١٠) فيصح من السكران ولو غير مخمّر في الأصح إلا حيث يكون النذر عند إسحوى لفظاً وقيل ولو عقداً إنعوا إنشاء (٨) لا حال الحنث حيث بقى له فعل اه وقيل جاشية إلا إذا حنث فيه مسكرها إلا فانه يكون عليه إثم في فعله لكنه يرجع إلى المكروه ذكره القتيبيان (ع) (٩) إلا أن ينويه قرز (١٠) وكذا هذا الحنث فيما كان لله تعالى



(لفظه <sup>(١)</sup>) فلا يصح بالنية وحدها ولفظ النذر لا بد أن يكون صريحاً كما وجبت أو تصدقت <sup>(٢)</sup> أو على أو مالى كذا أو نحوها) كالزمت <sup>(٣)</sup> وفرضت ونذرت وعلى نذر أو على لله كذا أو جعلت على نفسى أو جعلت هذا للفقراء <sup>(٤)</sup> أو نم في جواب إن حصل لك كذا فإلك كذا هذه كلها صريح في النذر لا تقتصر إلى النية إلا عند الناصر فلا بد في النذر من لفظ صريح كما تقدم (أو كناية <sup>(٥)</sup>) وهى على ثلاثة أضرب الأول قوله (كالمدة) ولها صورتان مطلقة ومقيدة فالمطلقة نحو أن يقول أتصدق بكذا <sup>(٦)</sup> أو أحج أو أصوم والمقيدة صورتها أن يقول عند <sup>(٧)</sup> أن يحصل كذا أتصدق بكذا أو أصوم كذا أو يقول أتصدق أو أحج أن حصل كذا <sup>(٨)</sup> (و) الضرب الثانى (الكتابة) فانه إذا كتب لفظاً صريحاً <sup>(٩)</sup> من الفاظ النذر كان كناية إن قارته نية انقضاء فلا (و) الضرب الثالث (الشرط) إذا كان (غير مقترن بصريح نافذ) مثاله أن يقول إن شفى الله مريضى أتصدق <sup>(١٠)</sup> بكذا أو صمت كذا أو حجبت أو صليت يوم كذا فان هذا كناية <sup>(١١)</sup> فان نوى به النذر كان نذراً وإلا فلا وأما إذا اقترن بصريح نافذ فانه يكون صريحاً مثاله أن يقول إن شفى الله مريضى فقد

أه يان من السيد (١) ويصح من الأخرس بالإشارة قرز ومظف في البيان والائتمار والصح (٢) فرع من قال على ثم سكت ثم قال نذر سكت ثم قال كذا فان كان مكو به سراً قدر ما يحل للمستثنى صح نذره وإن كان أكثر لم يصح نذره ذكره م بالله أه يان (٣) قال في الإتمار قوله تصدقت كناية في النذر إذا لا يكون اللفظ صريح في بابين مختلفين الصدقة والنذرا ه شرح فتح قيل هذا في الممين وأملأ في الذمة فصريح في النذر أه لأنه يقبل الجهالة وفي البيان قلنا وكذا تصدقت صريح في النذرا ه لفظه (٤) مع الإضافة إلى النفس في قوله أئزمت وفرضت وأجبر وكذا في أوجب أه كواكب قرز (٥) ينظر في قوله جعلت هذا للفقراء وقد قلنا إنه صريح في الوقف إذا كان للفقراء كان وقفاً وإذا كان لممين كان نذراً وهذا جملة صريحاً فينظر (٦) وأما على المسجد ونحوه فيكون وقفاً أه وكذا على الفقراء ذكره أو مضر للعرف (٧) فيجوز فيه قصد الممن كما في الطلاق (٨) ونظر هذه الصورة الامام عليه السلام في البحر قال والأولى أنها لا تكون صريحاً ولا كناية لوجه للتقدير لأن هذه عدة مطلقة فهي كناية أه مفتي وشامى وكنايات النذر غير منحصرة (٩) ذكره الامام عليه السلام وأرداه بالانشاء (١٠) لأن عند ظرفية لا شرطية (١١) صوابه عند أن يحصل كذا لأن عند ظرفية لا شرطية بخلاف إن فعلى شرطية فيكون من الضرب الثالث يعنى الشرط غير مقترن بصريح نافذ (١٢) فيلزم الوفاء إن أراد الانشاء لا الوعد فلا يلزمه شيء أه شرح بحر (١٣) أو كناية كما تقدم في الأيمان (١٤) ولعل الفرق بين تصدقت وبين صمت وحجبت ونحوهم إن تصدقت قد تستعمل في انشاء الصدقة بخلاف صمت وحجبت ولهذا مثل غير المقترن بالصريح النافذ بالتصدق في الصدقة لا بصدقت وفي الحجج والصوم صمت وحجبت والله أعلم (١٥) هذه عدة فتأمل

تصدقت بكذا<sup>(١)</sup> أو فليكن كذا فان قال تصدقت<sup>(٢)</sup> بكذا فقال ض زيد فيه قولان لم بالله  
 كالاستقبال<sup>(٣)</sup> وقيل ح صريح<sup>(٤)</sup> عندم بالله قولاً واحداً (و) أما التي يشرط في (المال)  
 المنذور به فشرطان الأول (كون مصرفه<sup>(٥)</sup> أما قرية) كالساجد والعلماء والفقراء والزهاد  
 (أو مباح يملك) فان كان عتقوا كالنذر على عبدة الأوثان أو على الفساق<sup>(٦)</sup> أو كان مما  
 لا يصح ملكه بالنذر على دار زيد أو على دابته<sup>(٧)</sup> لم يصح فعل هذا القيد يصح النذر على التي<sup>(٨)</sup>  
 ونحوه<sup>(٩)</sup> مما لا قرية فيه ولا معصية إذا كان ممن يصح ملكه فان كان مما لا يصح ملكه  
 فن شرطه القرية كالسجد والمنهل<sup>(١٠)</sup> ونحوهما أو لا لم يصح (و) اختلف في لزوم الوفاء بالنذرو في  
 كونه ينفذ من رأس المال أم من الثلث أما لزوم الوفاء به فمند القاسم وأحمد بن يحيى والخنفية  
 وأخبر قولي الأخوين أنه يلزمه الوفاء به ولا تجزئ الكفارة<sup>(١١)</sup> وأما نفوذه فانه (أما ينفذ)  
 النذر (من الثلث<sup>(١٢)</sup>) في الصحة والمرض بخلاف سائر التملكيات فانها من رأس المال في

(١) لا لوقال قد صبت أو قد حجبت أو نحوه فكانت كصمت وحجبت هذا على ظاهر كلام الكتاب  
 أن تصدقت من صريح النذر والأولى في التثنية بنحو إن شئ الله مريض فليكن كذا اه سحوى فقط (٢) هذا  
 مثال الصريح غير النافذ (٣) فيكون كتابة قرز (٤) قوى ومثله في الهداية والآثار والتذكرة  
 قلت وهو الأثر في صدر المسئلة ولا يحتاج الى تكلف في الفرق بينه وبين صمت (٥) وإذا لم يذكر  
 مصرفاً كان للفقراء اه ح آثار (٦) هذا شرط في المصروف لاق المال فينظر (٧) عموماً ولا على  
 قترالهم لأنه يكون اغراء في الفسق اه ياب (٨) قال في البحر ولا يصح على سائر الحيوانات لأنه  
 تملك وهي لا تملك قال الامام على والفقهاء حميد وكذا على حمام مكة وقال من بالله يصح النذر والوصية  
 والوقف على حمام مكة قال من بالله ولا يصح النذر على السكاب ولعل المراد فيها وفي سائر الحيوانات  
 حيث يطلق النذر عليها فلا يصح لأنها لا تملك وأما حيث يقصد بالنذر عليها أنها تطعم منه فذلك قرية  
 فيصح والله أعلم اه يان من أول النذر فان مات هل يكون لبيت المال أو لمن يكون لا يبعد أن يكون لبيت المال  
 اه ح لي والقياس أن يكون للناذر اه ح سحوى (٨) لا على الأغنياء عموماً لأنه لا قرية فيهم ولا هو على من  
 يملك حقيقة فلا يصح اه يان وفي البحر يصح اذا لا معصية فيه وكذا على أهل الذمة فيه نظر اه لا  
 قرية (٩) الذي للمين والفايق للمين (١٠) وقد دخل في ذلك النذر على الأموات فان قصد به تملك الميت  
 فالنذر باطل فيعود لمصاحبه وان قصد به فيما يحتاج اليه ضريحه أو من يخدمه أو من يقيم عنده أو نحو ذلك  
 فيكون لذلك الأمر وكذا اذا طرد العرف على شيء من ذلك حمل عليه والا فالظاهر تملك المدفوع له  
 سباً اذا كان من خدام الضريح اه فتاوى محمودى قرز (١١) والحجة على تعوذ النذر من الثلث خبر الذي  
 جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلث بيضة من ذهب وقال إنها صدقة وهو لا يملك سواها فردعا  
 عليه وحذفه بها صلى الله عليه وآله وسلم وقال آياتي أحدكم بما يملك ثم يقول هو صدقة ثم يقصد بتكليف

الصحة هذا هو المذهب وهو الصحيح من روايتين عن القاسم والهادي وهو قولك أنه إنما  
ينفذ من الثلث (مطلقاً ومقيداً عيناً أولاً) وفي أحد الروايتين عن القاسم والهادي وهو قول  
م بالله أنه يلزم من جميع المال مطلقاً<sup>(١)</sup> وقال الصادق والباقر والناسر وأحد قولي زيد بن علي  
وأحد قولي ص بالله أنه إن كان مطلقاً أو مشروطاً بشرط يستجلب به نفعاً<sup>(٢)</sup> أو يستدفع به  
ضرراً نحو إن وصل غائب أو إن شفى مريض فإنه يلزم الوفاء به وكل على أصله<sup>(٣)</sup> هل من  
الثلث أم من الجميع وإن خرج مخرج اليمين نحو إن فعلت كذا أو إن لم أفعل كذا ففعل كذا  
فإنه إن شاء وفي وإن شاء كفر كفارة يمين<sup>(٤)</sup> ومثله عن الهادي وقال الامام المطهر بن يحيى  
وعلي بن محمد أنه إن كان مطلقاً أو مقيداً لأعلى وجه اليمين<sup>(٥)</sup> لزمه الوفاء به وكل على أصله  
وإن خرج مخرج اليمين<sup>(٦)</sup> فلا شيء عليه ولا يكفر كفارة يمين وهذا الخلاف حيث

الناس إنما الصدقة ما كان على ظهر غناه يلزم من هذا الحديث أن لا يصح شيء من التنذر بجميع المال لكنهم  
يأخذون بجواز الثلث من باب القياس على الوصية اهـ صبيري (فرج) على قولنا أن التنذر إنما ينفذ من الثلث  
فإن تنذر بما له مراراً مرة بعد مرة قيل يخرج ثلثه للتنذر الأول وثلث الثلثين للثاني وثلث الباقي للثالث ثم  
كذلك حتى لا يبقى ماله قيمة وكذلك لو قال نذرت بما لي نذراً مكرراً في كل وقت أو جزء بعد جزء أبداً  
ونحو ذلك فنذريه في الصحة اهـ بقرآن قرز لا في المرض فمن الثلث قرز (هـ) وهذا إذا نذر بشيء معين  
من ماله أو لو نذر بشيء في ذمته فإنه يصح ولو كفر ولو كان في حال المرض لأن الذمة تسع اهـ كواكب فلو  
نذر بألف مثقال مشروطاً أو مطلقاً وهو لا يملك شيئاً في الحال فإنه يلزمه ذلك فلو لم يملك إلا الألف أخرجه  
قال عليه السلام لكن الأقرب إنما يملكه لزمه إخراج ثلثه ثم كذلك حتى تبرأ ذمته فإن مات قبل ذلك فلا  
شيء عليه إذ قد فعل بما يجب عليه وهو إخراج ثلث ما يملك إلى وقت الموت هذا معنى ما ذكره عليم اهـ غيث  
معنى ولفظ السعوى وهذا حيث التنذر به معيناً أم لا ولو نذر به إلى الذمة لزمه الوفاء به جميعه سواء كان في  
الصحة أو في المرض (هـ) والعبرة بالثبوت حيث كان مشروطاً بما يملكه حال الحنث وفي التثبوت حال يمينه اهـ  
والخاتران العبر بالانقضاء كإسقاط في الوصية ذكره الدواري ولفظ البيان (مسئلة) من نذر بما له نذراً مشروطاً  
فلا يدخل في التنذر إلا ما كان يملكه حال التنذر ويستمر على ملكه إلى وقت حصول الشرط وما ملكه من  
بعد التنذر وقبل الحنث فلا يدخل اهـ بيان ومن حلف بما له أن لا يفعل كذا أو كان ماله في وقت حنثه زائماً  
فالعبرة بوقت التنذر اهـ والخاتران العبر بالانقضاء كالوصية (١) أي في الصحة أو في المرض (٢) يعني خارج مخرج  
اليمين (٣) لم يتقدم خلافه ولم وله باعتبار أصولهم (٤) وروى عن الامام الهادي أحمد بن الحسين وللهدى على بن  
ابراهيم عليه السلام قوله صلى الله عليه وآله وسلم لن نذر نذراً مشروطاً إن شاء الله وفي وإن شاء كفر الغبر (٥)  
رواه في الشرح قلت وهو قوي اهـ بقرآن وإخباره ما يتوكل على الله ولا ما شرف الدين عليهم بالسلام (٦) قال في مخرج  
ابن جرير لم أقف على أصله وهو غريب (هـ) وقد أتى به القيس والقبيص (هـ) أن شفى مريض (٦) أن دخل الخلاء

يكون النذر مطلقاً أو مشروطاً بشرط غير معصية فأما إذا كان مشروطاً بمعصية والمنذور به  
قربة نحو أن يقول إن قتلت فلاناً عدواناً فعلي لله كذا فیه نوع آخر من الخلاف قال في  
الكافي عن القاسمية والحنفية يجب الوفاء <sup>(١)</sup> وعند الناصر والصادق والباقر وكه وش <sup>(٢)</sup>  
إن نذر باطل \* والشرط الثاني أن يكون المال المنذور به (مملوكاً) <sup>(٣)</sup> للنذر (في الحال) <sup>(٤)</sup>  
وذلك واضح (أو يكون سببه) مملوكاً له وذلك نحو أن ينذر بما تملكه دابته أو أمته أو  
ثقله أرضه <sup>(٥)</sup> (أو يستملكه) (في المال) <sup>(٦)</sup> لكن هذا القيد الثالث لا يكفي إلا بشرط ثلاثة  
وهي قوله (إن قيده بشرط) <sup>(٧)</sup> وأضاف إلى ملكه وحث بعده ومثال ذلك قوله (كما أراه) <sup>(٨)</sup>  
من فلان <sup>(٩)</sup> وتحقيق ذلك أن الإنسان إذا نذر بما لا يملك لم ينقذ النذر إلا بهذه الشروط  
وهي أن يقيده بشرط فلو أطلق فقال نذرت بالدار <sup>(١٠)</sup> الفلانية وهو لا يملكها لم ينقذ وإن

(١) أن قل (٢) ولا كفارة عندم لأنه سيأتي لم أنه لا كفارة في المحذور سواء بر أم حنت اه شرح  
(٣) قوله تعالى وقالت امرأة عمران رب اني نذرت لك ما في بطني محرراً قال في الترات ما قلناه ان قيل قد  
جرت عادة كثير من عوام الناس أن ينذروا بجزء من أولادهم للائمة بقصدون بذلك سلامة المولود لما  
حكم هذا قلنا هذا لغو ولو قصد تملكه كان عاصياً ومما لا يقصدون ذلك ولا يعلق بذمتهم شيء بهذا النذر  
وماسلم للائمة فعلى سبيل التبرك فلو اعتقد الناذر أن ذلك واجب عليه لم يملكه بضم الهمزة الجواب اه ثمرات  
لفظاً وما روى أن امرأة أتت إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقالت اني نذرت أن أنحر ابني فقال  
لا تصعري وكفري عن بيتك اه شفاء (٤) غالباً احتراز من أن ينذر بشيء في ذمته فانه يصح وان لم يكن مملوكاً  
في الحال (٥) أو حقاً (٦) وبما يملكه اه صبح هبته صبح النذر به ولا يصح عكسه ويصح النذر بالقرع الشجر  
(٧) بما ينضج به في الحال أو في المال وأن يكون جائز البيع هذا بناء على قول الامام الذي تقدمت في التفقات  
وهو المذهب (قرز) (قائدة) لو نذر مقدوراً كخبرة نحو أن يقول عليه ثلاثون نذراً ثم ثلاثون كفارة إلا  
أن يتوي النذر مشروطاً فعليه كفارة واحدة عند الفقيه والمختار خلافه وهو أن الشروط كالطلاق  
اه بيان (٥) وتأيد حيث لم يكن شيء محل ولا غلة ولا فوجود فقط قرض ومناه في البيان ولفظ البيان (١)  
حيث نذر على غيره بالمنافع فلا يرب انها تملك وتورث كما في منفعة الوقف اه أعلم اه بيان (١) في قوله  
مسئلة من نذر على أحد بجهة داره أو نحوها الخ (٦) فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الوقف والطلاق  
فان الطلاق قبل النكاح لا يصح والوقف قبل الملك أيضاً لا يصح فالجواب أن النذر يعلق على الذمة فإذا  
أضافه إلى ملكه صح دليل أنه لو نذر بجهة داره أو بألف أو نحو ذلك فهو لا يملك شيئاً فان ذلك يلزمه  
في ذمته بخلاف الطلاق والوقف ذكره الفقيه اه تطبيق وشمل (٧) ولو نذر بما يملكه فانه لا يصح إلا أن  
يعلقه بشرط ويحصل الشرط بعد حصول الكسب ذكره في الزهور (٨) إلا أن يكون أكثر من ثلث جميع  
ما يملك لم يجب الزيادة على قول الهادي عليم اه بيان (٩) أو أتمه أو اشتري به قرض (١٠) صوابه بأمره قرض

يضيف الى ملكه نحو أن يقول ما ورثته من فلان أو ملكته<sup>(١)</sup> من جهة ما ونحو ذلك فلو لم يضيف الى نفسه بل قال الدار القلاية أو نحو ذلك لم ينقد وهو الشرط الثالث أن يحث بمملك هذا الشيء نحو أن يقول إن دخلت هذه الدار فأرثمن فلان صدقة فحث بعد أن ورث فلانا<sup>(٢)</sup> فإنه ينقد النذر<sup>(٣)</sup> وإن حث قبل أن يرث لم يلزمه شيء<sup>(٤)</sup> وقيل هذا ليس بشرط بل لافرق بين أن يحث قبل الملك أو بعده (ومتى تطلق) النذر (بالعين للملكة اعتبر بقاؤها)<sup>(٥)</sup> واستمرار الملك إلى الحث) نحو أن يقول ان شفا الله مريضى فدايتى<sup>(٦)</sup> هذه صدقة أو نحو ذلك فإذا تلفت<sup>(٧)</sup> أو أخرجها عن ملكه قبل أن يحصل الشرط بطل النذر بها ولو عادت<sup>(٨)</sup> إلى ملكه ثم غشى مريضه لم يلزمه شيء وقال أبو حنيفة وصياقه قول لم بالله إذا عادت إلى ملكه ثم حثت لزمه الوفاء بالنذر (ولا تدخل فروعها المتصلة أو المتفصلة الحادثة قبل الحث غالباً) فإذا نذر هذه الشاة مثلاً ان دخل الدار فإنه لا يدخل صوفها ولا ولدها التى يحدث قبل الحث وسواء جاء الحث وهو متصلة أم منفصلة وهذا لا خلاف<sup>(٩)</sup> فيه بين السادة وإنما اختلفوا فى الحادثة بعد الحث فعند الهدوية أنه يستحقها المذخور عليه لأن العين المذخورة عند ملك الحث وهكذا عاؤها وعندم بالله أنها باقية على ملك الناذر حتى يخرجها فيستحق ما حدث من التباء قبل الإخراج قال أبو مبشر (إلا إذا كان النذر لآدمى معين فإنم بالله<sup>(١٠)</sup> يوافق قوله غالباً<sup>(١١)</sup> احترازاً من اللين الموجود فى الضرع

(١) وينظر هل يشترط تعيين الموروث منه والمتهب منه أو المشتري منه قيل لا يشترط قرز (٢) يقال لو اتيس هل حث قبل الملك أو بعده بل يقال الأصل عدم الملك له شامي (٣) ويلزمه الثلث (٤) وقد انحلت بينه (٥) ولو قدأ (٦) لا يحتاج إلى لفظ هذه إذ هو يصبح ولو لم يمين (٧) حسا ولفظ ح ينظر هل حسا أو حكما كافى الخروج عن الملك قيل وقد ينظر على الحكمي ويقال المراد إذا استهلك حسا لا حكما بنحو طعن أو ذبح أو نحو ذلك لم يطل النذر بها بل يخرجها على صفتها قرز (٨) ما لم يعد بها هو تقضى العقد من أصله ولا فرق بين أن يكون حثه قبل عودها أو بعدها أى أنه يستحقها المذخور عليه أه سحولى (٩) قائمة (١٠) إذا نذر رجل بماله للشيخ ونحوه نذراً مشروطاً بالخيلة فى ذلك أن يخرج ماله عن ملكه ويحث بما حلف عليه ثم يسترجع ماله فإن هذه الخيلة صهيحة متصلة ذكر ذلك عن أحمد بن مظهر وسواء احتال بالخيلة أو بالنذر ولا يقال إذا احتال بالنذر فإن شرطه القرية والاحتال غير متربط بخبره أن القرية حاصلة بوصوله إلى النذور عليه وإن لم يقصد ما قرز (١١) قيل لا ولا خلاف أن الحمل (١٢) الموجود حالة النذر يدخل ولا خلاف أنه لا يدخل ما حدث بعد التبيين وقيل الحث والخلاف فيما حصل بعد الحث وقبل الإخراج أه غيث (١٣) ونحوه مما يدخل كالصوف لا القرز ونحوه كافى البيع قرز (١٤) مع القول على أصله (١٥) لا وجه لعلنا لا يلزم أنه لو صدقة على محضه قبل

حال الحنث فانه يدخل <sup>(١)</sup> (وتضمن) العين <sup>(٢)</sup> (بعده) أي بعد الحنث <sup>(٣)</sup> والضمان للنذور عليه  
 لكن ضمانها (ضمان أمانة تقتضت <sup>(٤)</sup> لا باختيار الملك) نحو ما تلقىه الريح أو الطير في دار انسان  
 من مال غيره فانه يصير أمانة <sup>(٥)</sup> عنده ويضمنه بأحد ثلاثة أشياء إما بأن ينقله لنفسه  
 لا ليرده لصاحبه أو بأن يحنى عليه أو بأن يتمكن من الردم يتراخى عنه <sup>(٦)</sup> وإن لم يطلب  
 فالعين المنذورة تضمن بعد الحنث بأحد هذه الثلاثة الأشياء كذلك الأمانة <sup>(٧)</sup> (و) لو نذر  
 بعين من ماله نذراً مطلقاً أو مشروطاً وحصل شرطه وجب عليه إخراج تلك العين (ولا تجزئ  
 القيمة <sup>(٨)</sup> عن العين <sup>(٩)</sup>) وعندم بالله أن القيمة تجزئ <sup>(١٠)</sup> عن العين قولاً واحداً فإن مات  
 الناذر فلم بالله في الوارث قولان هل تجزئ القيمة عن العين أم لا قيل ح مبناهما على  
 الخلاف في كون الوارث خليفة أم لا وقيل ح مبناهما على الخلاف في كون الولاية <sup>(١١)</sup> تورث  
 أم لا (ويصح تطبيق تعيينها في الذمة <sup>(١٢)</sup>) نحو أن يقول نذرت بأحدى دايتي هاتين <sup>(١٣)</sup> على

الحنث أن لا يدخل وأنه أعلم اه مفتي (هـ) مع عدم التصديق (١) والأصح أن لا يدخل بل يقسم إذ لا  
 فرق بينه وبين العين (هـ) إذ الظاهر أنه حدث بعد الحنث ولو قدر أن تم شيئاً موجوداً بالطائفة له  
 حكم الظروف والأصل للحدث فإن قيل فأنكم في ابن المصراة وأوجبتم إرجاعه كما ورد ذلك لا يني لا أنه  
 كان موجوداً من قبل أجيب بأن المصراة وارد فيها الدليل فقررت ولا قد علم كونه أو غايلاً بوجوده قبل البيع  
 ولذا اختلف في وجوب رد هاهنا خلاف القياس كما مر ثم إن الحق أنه قد صفة وكذا لو حب لبني المصراة  
 قبل البيع ثم انه في المستقبل لم يحنى مثل ما وصفناها فتسحق (ح فتح) (٢) وفروعهما تجري (٣) في المشروط  
 وبعد التنذر في المطلق اه سحولي لفظاً (٤) أو وضمت (٥) وحيث تلفت العين المنذورة بها في المطلق أو بعده  
 حصول الشرط على وجه لا يضمن هل تزم الكفارة لقوات التنذر اه على قيل تزم كفارة بين لقوات  
 تنذره واختار لا شيء بحيث لم يمكن من الإخراج (٦) فانه يضمن (٧) وحكم مؤنث وفوقها قبل التسليم  
 حكم للمبيع قبله وحكم مؤنث للمهر وفوقها اه على لفظاً (٨) الأولى أن يقال ولا تجزئ العوض عن المنذور  
 فيدخل البرام ومثل للثلى ونحو ذلك اه آثار (٩) فإن تنذرت فالجنس لعله حيث تضمن العين ثم  
 القيمة كالمشتر اه بحر قرز قيل وقت انقضاء التنذر وقيل وقت الإخراج اه هامش هداية (١٠) إذا كان  
 المنذور عليه غير معين فلو كان معيناً لم يميز إلا برضاه إذا قبل التنذر على أصل م بالله اه زهور ومثله في  
 البيان (١١) وله قولان في السلتين المختار عنده أن الولاية لا تورث (١٢) وقبح حين التعيين والقواعد قبله  
 للناذر اه قرز (هـ) واليه الصين ولله يأتي الخلاف هنا هل يخرج من ملكية الصين أو بالتذرع كافي الحق  
 يأتي فاعمة الخلاف إذا كان المنذور به له فواء قد حصلت بعد التنذر وقبل التعيين اه كواكب والله أعلم (١٣)  
 أما إذا تلف أحداهما عينين التاني للتنذر فإن تلفاً بغير جناية ولا تهريب فلا شيء مؤلفه كفارة بين لقوات  
 تنذره المختار لا شيء قرز وإن تلفاً بجناية أو تهريب لزم قيمة الأدنى منها ومثله في السكاكب وقيل إنها تسمى

الفقراء فإنه يصح النذر إليه التمين وهو متعلق بذمته فإن مات قبل أن يمين<sup>(١)</sup> كان التمين إلى الورثة<sup>(٢)</sup> فإن تردوا فالجاءكم<sup>(٣)</sup> (وإذا عين) الناذر لنذره (مصرفاً) من مسجد معين أو فقير معين أو نحو ذلك (تمين<sup>(٤)</sup>) ولم يكن له المدلول إلى غيره (ولا يستبر القبول<sup>(٥)</sup>) من المنذور عليه (باللفظ<sup>(٦)</sup>) إذا كان آدمياً معينا بل يملكه بدمم الرد (وتبطل بالرد<sup>(٧)</sup>) وقال م بالله في أحد قولي بل يقتصر إلى القبول في النذر للآدمي المدين (والفقراء<sup>(٨)</sup>) لنذر

كاختلاط الأملاك بشيء خالط (١) فإن عين ثم التمس فإن لم يكن قد تمكن لزمه الأدنى وإن كان قد تمكن لزمه قيمة الأدنى منها أبعبر معنى لأنه قد استهلكه (٢) وينظر ما الفرق بين العتق حيث قال فإن مات قبله عمو سداً بخلاف النذرة يصح التمين يقال الفرق أن العتق وقع على الجميع باليس بخلاف هنا إذ اللبس لا يخرج عن ملكه والله أعلم (٣) فإن اتفقوا على التمين فظاهر وإن اختلفوا فالجاءكم إن تقدم بالتمين ولو عين أعلى لكون له ولاية وإن عينوا في حالة واحدة واختلفوا بطل التمين وقيل إنه يصح الأدنى فيستجد لهم تعيين آخر. وفي البيان في العتق ما قلناه فرع وإذا عين بعض الورثة فلهما يقال يصح تعيينه في العتق لأنه استهلك لكن إن عين الأدنى لم يضمن وإن عين فوق الأدنى ضمن لشركائه نصيبهم من الزيادة وفي غير العتق لا يصح التمين إلا ما تراضوا به الكل لأنه حتى لهم أنه بلفظه فإن اختلفوا في التمين بطل التمين ويرجع إلى الحاكم أه شامي قرز (٤) يعني حيث لا وصى قرز (٥) ويعين الأدنى لأن الأصل رامة الذمة قرز (٥) وإذا بطل الصرف صار للمصالح أثماناً (٥) ما لم يكن معقوداً ويقبل في المجلس لافي مجلس بلوغ الخمر قرز نحو نذرت عليك بكذا على كذا فلا بد من القبول أو يسلم ما عقد عليه أه جهران (٥) ويصح النذر على عوض كالمبة كما مر إلا أنه يصح النذر مع جهالة المنذور به أه فتح بلفظه (٦) قال في الأثمار وحكم النذر على عوض مظهر أو مضمر حكم المبة فيما تقدم في بابها من الأحكام إلا أنه يصح النذر مع الجهالة بالمنذور به ويمكن في قبوله عدم الرد كما ذكرنا ويتقيد بالمستقبل من الشروط بخلاف المبة في الوجوه الثلاثة أه وفي حاشية أما إذا كان النذر على مال مظهر فانه لا يخالف المبة في شيء أه أثمار قرز (٧) غالباً احتراز من الحقوق المحضة فإن النذر بها لا يبطل بالرد أه جهران (٥) وظاهر عموم الإظهار بطلان النذر بالرد ولو بعد قبول وفي حاشية على الفيت أن هذا ما لم يكن قد قبل أو تصرف والإلم يصح الرد أه حتى لفظاً قرز (٥) لفظاً في مجلس النذر أو يجلس بلوغ الخمر لا غير أه حتى لفظاً (٥) بخلاف السيد إذا نذر على عبده بنفسه كانه لا يبطل بالرد كما إذا أوصى به أو نذر به لذي رحم محرم فظاهر أنه يصح الرد من ذي الرحم المحرم ذكره الإمام الهندي عليه السلام وهو المقرر (٨) م بالله إذ هو واجب كالزكاة والخلاف واحد قلت بل المعروف في أن الناذر للفقراء لا يريد من يلزمه إقامته من ولد أو غيره لا لكونه واجباً إذ لم يجب عليه إلا باللفظ الذي يقتضي خروج ملكه فاشبه التملك وإذا يلزم أن لا يصح النذر بدمم ونحو ذلك أه بحر بلفظه (٥) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في الوقف أن هاهنا قد صار واجباً على المالك فاشبه الزكاة بخلاف الوقف فانه لم يكن على الواقف شيء فلم يخرج إلى نفسه وولاه في النذر (٩) وإذا نذر على أولاده

ولده <sup>(١)</sup> ومنفقته) فإذا نذر على الفقراء وأطلق صرفه إلى كل فقير إلا ولده ومن يلزمه نفقته فلا يجزىء صرفه فيه ويجزىء من عداه من الملوية وغيرهم وقال الامام ي بل يجوز الصرف في من تلزمه نفقته كقوله في الزكاة وقال م بأنه لا يجوز الصرف في الملوية <sup>(٢)</sup> (و) إذا جعل مصرف النذر <sup>(٣)</sup> (المسجد <sup>(٤)</sup>) وهم مساجد كثيرة كان (المشهور <sup>(٥)</sup>) أي لو نذر للمسجد وأطلق ولم يبين بالنية أو نوى والتبست عليه <sup>(٦)</sup> نيته وجب أن يصرف في المسجد المشهور في جهته <sup>(٧)</sup> (ثم) إذا استوت مساجد بلده في الشهرة فإنه يصرفه في (معتاد صلاته ثم) إذا استوت في اعتياد الصلاة فيها صرفه (حيث يشاء) من مساجد جهته <sup>(٨)</sup> قال عليه السلام: هذا هو الصحيح وقد ذكره بعض المحققين <sup>(٩)</sup> من أصحابنا وقيل من في تذكرته أنه يصرفه في معتاد صلاته ثم في المشهور (و) أما الشروط المتبرة (في) صحة النذر التي تختص (الفضل) المذكورة فهي ثلاثة الأول (كونه <sup>(١٠)</sup> مقدوراً) فلا كان غير مقدور لم يلزمه الوفاء به بل يجب عليه الكفارة <sup>(١١)</sup> نحو أن يقول عليه الله أن يصعد السماء أو أن يشرب ماء البحر أو نحو ذلك ومن هذا الجنس أن يوجب على نفسه أنف حجة فإن ذلك لا يدخل في مقدوره <sup>(١٢)</sup> لتعسر

كان الوجود منهم على سواء المذكور الاثنا ولا يدخل من ولده ومن مات منهم كان لورثته دون شركائه قرز <sup>(١٣)</sup> (فائدة) إذا نذر رجل ماله على أولاده ثم اتهم بانه وقبض أولاده التمن مع حضورهم في العقد وسلم المشتري التمن ثم ادعى بعد ذلك ان آباءهم كان ناذراً عليهم بالمال وينبأ عنه مزية كان قبض التمن أو بعضه إجازة مبطله لدعواه على المشتري ذكره المقي <sup>(١٤)</sup> والأولى أن يقال تغير أصوله وقصوبه مطلقاً ومنفقته اهرج لفظاً <sup>(١٥)</sup> ونفسه اهرج <sup>(١٦)</sup> إن هو واجب كالزكاة <sup>(١٧)</sup> وكذا الهبة والوقف والصدقة والوصية ذكره في الآثار قرز <sup>(١٨)</sup> والتبيل والمشهد <sup>(١٩)</sup> وولاية صرف المال في مصالح المسجد إلى من له الولاية وذلك لانه صار المسجد ولا ولاية للنذر عليه إلا حيث المراد إطعامه في المسجد لمن يصل إليه من الفقراء أو الضيف فلا ية إطعامه إلى الناذر أو الواقف لا لمن له الولاية عليه لانه ليس للمسجد اه كواكب وبيان <sup>(٢٠)</sup> اما مع التباس المصرف بد تعيينه بالنية فالقياس قسمته بينهما كما تقدم في الوقف حيث كانت متحصرة وإلا فليت للمال أهقيث وقيل في الجنس <sup>(٢١)</sup> في البلد وميله قرز <sup>(٢٢)</sup> في البلد وقيل الناحية <sup>(٢٣)</sup> ف وقيل ح ي <sup>(٢٤)</sup> حال الوفاة عقلاً لا شرعاً ماله مقي <sup>(٢٥)</sup> فأما من نذر يصوم يومين في يوم لزموه يوم قط بخلاف النذر بحسين أو أكثر في عام واحد فيلزمه الكل لانه يمكنه فعل الكل لكن الشرع منع في جميع في كل عام حجة فلو مات ثم حجج عنه وصيه جماعة في عام واحد فلا قرب حصته اه بيان من الصوم <sup>(٢٦)</sup> لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نذر بنذر لا يطيقه فعليه كفارة بين اه شرح بهران فلا يقال إن شرب البحر وطولوع السماء باح فلا تجب كفارة بل يجب لاجل الخوف في المعيار ولعل لزوم الكفارة كونه محظوراً لتضمنه تكليف مالا يطلق وذكر معناه في الكواكب اما لو نذر العاصي



الأعمار قيل ل ولا قائل يقول انه يجب عليه ما أطاق ويسقط الباقي <sup>(١)</sup> كما ذكره أبو مضر  
 في كتاب الصوم <sup>(٢)</sup> الشرط الثاني أن يكون (معلوم الجنس <sup>(٣)</sup>) فلو لم يعلم جنسه لم يجب  
 عليه شيء إلا الكفارة مثاله أن يقول على الله نذر أو على الله أن أفعل فعلا <sup>(٤)</sup> أو نحو ذلك <sup>(٥)</sup>  
 الشرط الثالث أن ينذرا (جنسه واجب <sup>(٦)</sup>) كالصلاة <sup>(٧)</sup> والصوم والصدقة والحج والجهاد  
 وقراءة القرآن والتكبير والتهليل والصلاة على النبي وآله وكذلك الفسل <sup>(٨)</sup> والوضوء وغسل  
 الميت وتكفينه فلو لم يكن جنسه واجبا لم يلزمه الوفاء به ولو كان قربة نحو أن يوجب على  
 نفسه كنس المسجد أو سراجا <sup>(٩)</sup> أو عمارة القبور <sup>(١٠)</sup> أو أحداث السقايات <sup>(١١)</sup> أو زيارة العلماء  
 أو الأئمة أو الزهاد هذا قول الأفاذة وذكره الأزرقي للمذهب الهادي عليه السلام وهو قول

بقراءة خمسة من القرآن يقرأها هو بنفسه لزمه الصلح بما لا يحسف فإن لم يمكن لزمه كفارة بين لقوات  
 نذره اه مفتي وقيل يوصى بالاستئابة وعليه كفارة بين كمن نذر أن يمضي إلى بيت الله الحرام إذا نوى  
 أن يمضي في وقت معين اه شامي (١) وكذا لو نذر الذي يقرأ القرآن أو غيره بقراءة خمسة هو بنفسه  
 ثم مات لزمه كفارة بين لقوات نذره بهد تمكنه اه سيدنا على رحمه الله (١) ويكفر بما بقي عليه كفارة  
 بين اه بيان (٢) في التثنية (٣) حال الوفاء فلو جعل حال التنذر ثم علم حال الوفاء صح (٤) بل لا شيء  
 لأن الأصل براءة الذمة إلا أن ينوي مما جنسه واجب من الأفعال قرز لآن من الفعل ما يكون مباحا  
 (٥) ان أقول قولنا (٦) يعني واجبا أصليا لا خلقيا فلذا لم يصح التنذر بالتيمم والصلاة من تعود أو  
 بالإيحاء أو في متعصن وكل صلاة بدلية أو صوم كذلك كمصوم كفارة التيمم أو الفعل أو الظاهر  
 وكأخراج قيمة ما تلفت الزكاة بينه ونحوها كالتضيعة بالمعيب وغير ذلك مما ليس وجوبه أصليا  
 فلا يصح التنذر بشيء من ذلك وكذلك لا يصح التنذر بصلاة التيسيح وان كان التيسيح قد يجب على من  
 لا يحسن القراءة لكن وجوبه غير أصلي اه معيار من كتاب الصيام بالمعنى وأكثر اللفظ (٥) غالبا  
 يحترز من المضي إلى بيت الله فإن جلسه غير واجب لكن خصه الدليل فلا يصح القياس عليه (٧) ويلزم  
 ما لا يتم الواجب إلا به سواء كان شرطا كالطهارة للصلاة والصوم للاعتكاف أو جزء آخر لا يتم التنذر  
 إلا به كالتنذر بركة أو ركوع فيلزم ركعتين لاسجدة لأنها مشروعة كسجدة التلاوة فيصح من غير  
 زيادة إلا التكبير والطهارة اه معيار معنى وان نذر أن يصل بخير قراءة لزمته القراءة تبع لما ذكره في  
 التفرعات اه بيان (٥) (مسئلة) قلت ولو أوجب الوتر وأى الرواتب لم يعتقد وان كان جنسا واجبا  
 إذ المشروع فيها أن يأتي بها نافلة بعد الفريضة فيسجل الوفاء كل أوجب أن يكون مثقلا مفرضا  
 بخلاف غير الرواتب كمصلاة التيسيح والغائب فتعتقد إذ للتنذر فضلا قط لا فضلا نافلة اه بحر بلفظه  
 وظاهره الآخر انه يعتقد التنذر في الجميع لأن جنسه واجب (٨) إذا كان قربة كفصل الجمعة والعيدين  
 وبعد غسل الميت والحجامة لا ما كان مباحا لا قربة فيه كالنذر وقد أشار إليه في البيان وقيل ما واجبان  
 بالأصالة اه معيار (٩) يعني اعتلاق التثنية لا التسمية فكالتنذر بمال قرز (١٠) بنفسه لا بمال قرز (١١)  
 بنفسه لا بالاجرة فيلزمه لأن له أصل في الوجوب وهو الصرف إلى ذلك من الزكاة أو بيت المال اه بيان

ح وص وقال القاسم وصاحب الوافي وك وظاهر قول م بأنه في الزادات أنه يجب الوفاء بما كان جنسه <sup>(١)</sup> قربة وإن كان غير واجب (والا) يكون الفعل مقدوراً <sup>(٢)</sup> أو يكون غير معلوم الجنس أو يكون جنسه غير واجب (فا) تلتزم (الكفارة) فقط (إلا في المندوب <sup>(٣)</sup> والمباح <sup>(٤)</sup>) (إذا نذر بهما (فلا شيء) يلزمه الوفاء به ولا الكفارة بخلاف ما إذا كان واجباً أو محظوراً <sup>(٥)</sup>) فانه يلزمه الوفاء بالواجب وفي المحظور <sup>(٦)</sup> تلزمه الكفارة إذا حثت وعندم بالله أنه <sup>(٧)</sup> يكفر إذا لم يفعل المباح وقال الصادق والباقر والناصر وش لا تلزمه الكفارة سواء بر أم حث (ومتى) نذر بما جنسه واجب من صلاة وصيام أو غيرهما <sup>(٨)</sup> ثم (تعذر <sup>(٩)</sup>) عليه الوفاء بالنذر (أوصى <sup>(١٠)</sup>) عن نحو الحج <sup>(١١)</sup> والصوم كالفرض) الأصل من صلاة أو صيام

(١) واختاره الملقى وبني عليه في البيان (٢) مسألة من نذر أن يصوم ستين سنة وهو يجوز أن يقدر عليها وجعله نذراً معقلاً بشرط فحصل الشرط بعد أن قد صار ابن مائة سنة بحيث أنه يعلم أنه لا يقدر على ذلك الصيام هل يصح نذره أم لا سل الأتقرب أنه لا يصح ولا تلزمه كفارة يمين لأنه غير خاص بنذره اه يان (٣) والمستنون (٤) كزيارة العلماء والفضلاء (٥) كالأكل والشرب ولو كان يجب عند الضرورة فهي حالة نادرة اه يان (٥) فلو نذر بالنفل في الوقت المكروه قال عليه السلام الأقرب أنه لا يلزمه شيء وقيل يلزمه يصلي في غير الوقت المكروه وقيل يصليهما ولو في الوقت المكروه اه يان معنى لأن الصلاة قد صارت واجبة عليه اه يان (٥) والمكروه مثل المحظور كان ينذر لاستلهامية في الصلاة وقال في الهداية إنه كالباح فلا شيء والاوّل أولى اه ح لى لفظاً (٦) فان قيل لم أوجبتم الكفارة في المحظور لافي المندوب والمباح قلت لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين ان فعل فهذا وجه الفرق اه غيث وفي رواية فليعه كفارة يمين اه بستان (مسألة) من نذر أن يصلي مارياً أو عداً لم يصح نذره (١) ذكره في الكافي وإن نذر أن يصلي وهو جنب لزمه كفارة يمين لأنه نذر محظور اه يان (١) قيل ف تلزمه كفارة يمين إذ واجب محظور على المذهب كالصلاة جنباً أو عداً اه زهور (٧) بما يقضى وله بدل اه ولفظ البيان فاما ما يقضى فانه يجب قضاءه وإذا فاتت كالصلاة والصوم في يوم معين والحج في سنة معينة فان فاته ذلك أداء وقضاء بأن حضره الموت قبل أن يقضيه فانه يوصى بالحج عنه وبكفارة الصيام عنه عن كل يوم نصف صاع اه يان بلفظه (٨) بعد التمسك اه ح لى قرز (٩) قلن لم يوص فلا كفارة لقوات نذره لا الواجب الايصاء بافضل قرز (١٠) ومن نذر يصوم يوم معين أو شهر معين أو بالحج في سنة معينة ثم مات قبل مجيء ذلك الوقت فلا شيء عليه (١) ذكره الملقى وفي البحر والسيد ح والفتاوى وقال الاستاذ يلزمه الايصاء به اه يان هذا مع الصبي بأن يقول رجب هذا فلما إذا لم يمته صار في الذمة ويجب عليه الايصاء به لأنه قد وجب وقيل لا يجب إلا بعد التمسك ولو غير معين (مسألة) ومن لزمه الحج بالنذر لزمه فعله حتى تكمل الاستطاعة كافي حجة الاسلام فان لم تكمل حتى مات أوصى به حيث له مال اه يان وظاهر كلام البحر أنه يسقط حيث لم تكمل شروط الاستطاعة (١) وتلزمه كفارة يمين لقوات نذره ان أوصى وقيل لا كفارة عليه لعدم التمسك قرز (٥) ونحوه الاحتكاف

على الخلاف <sup>(١)</sup> في كفارة الصلاة أو الصوم فلي هذا لو نذر بصلاة ثم حضرته الوفاة لم يلزمه عندنا أن يوصي بشيء <sup>(٢)</sup> كما لو كان عليه أحد القروض ومن قال بوجوب الكفارة هناك <sup>(٣)</sup> قال بها هنا وإن كان النذر صوماً وجبت عليه الوصية بالكفارة <sup>(٤)</sup> عندنا ومن قال بصحة التصويم في الفرض قال به هنا <sup>(٥)</sup> وأما لو كان للنذور به حكا فانه يلزمه <sup>(٦)</sup> الوصية به كحجة الاسلام وكذا لو نذر باعتكاف لزمته الوصية <sup>(٧)</sup> به (و) أما اذا كان الفائت من غير جنس الحج والصوم ونحوهما <sup>(٨)</sup> وجب عليه أن يوصي (عن غيرها كغسل الميت بكفارة عين) مثاله أن ينذر بأن يغسل فلاناً ميتاً <sup>(٩)</sup> أو بأن يدفع زكاة ماله إلى زيد أو بأن يصل الظهر في أول وقته <sup>(١٠)</sup> فانه إذا فات عليه ذلك وتمذر عليه الوفاء به <sup>(١١)</sup> لزمه كفارة عين <sup>(١٢)</sup> وضابطه ما لم يشرع له قضاء <sup>(١٣)</sup> من الواجبات فانه إذا تمذر لزمته الكفارة (كن الزم ترك محظور أو واجب ثم فعله أو المكس) فان الكفارة تجب في ذلك مثاله أن يوجب على نفسه ترك شرب الخمر أو ترك صلاة الظهر <sup>(١٤)</sup> أو الجمعة فانها تلزمه الكفارة ان لم يترك ذلك لكن لا يجوز له تركه إذا كان واجباً ومثال المكس أن ينذر بفعل واجب <sup>(١٥)</sup> أو بفعل محظور ثم يتركه فانها تلزمه الكفارة (أو) نذر (نذراً <sup>(١٦)</sup> ولم يسم ذلك النذر ولا تية أو نسي <sup>(١٧)</sup> مأمراً <sup>(١٨)</sup> فانها تلزمه

(١) وهو الناصر والصادق والباقر وص باق (٢) وعليه كفارة عين لقوات نذره بعد التحسك قرز وقيل لا شيء مطلقاً (٣) وهو زيد بن علي وأبو يوسف ومحمد وم باق (٤) كفارة صيام اه يان (٥) مع التحسك اه تذكرة قرز (٥) م باق والسيد ح (٦) مع التحسك (٥) قيل وتلزمه كفارة عين وظاهر الأثرهار والبحر لا شيء قرز (٧) لأن له أصل في الوجوب وهو الوقوف بعرفة ومثله في الميار (٨) الاعتكاف (٩) أو تكفيتها (١٠) في يوم معين قل أطلق لم يحث لإلحاق الموت قرز أو عند حصره قرز (١١) حيث لا بد (١٢) مع التحسك في جميع المنذورات اه في قرز (١٣) ولا بد قرز (١٤) في يوم معين قل أطلق لم يحث لإلحاق الموت قرز (١٥) لم يشرع له القضاء كاتهم في الضابط فاما ما شرع له القضاء قد قدم ومتى تمذر أو وصي الخ (١٦) قال في التبيين فصارت الكفارة تجب في سبعة مواضع قد دخلت في كلام الأثرهار وهي لا يسمى أو مسمى ونسي ما مسمى أو يكون معصية أو حمل نفسه مالا يطيقه أو يكون مباحاً عند م باق أو قرية لأصلها في الوجوب عنده أيضاً أو تمذر غسل الميت اه ح يهران (٥) فاذا قال على الله نصف نذر لزمه كفارة عين كاملة ذكره الامام المهدي عليه السلام يان مسمى (١٧) بالكلية اه يان قرز (١٨) والمسألة على وجوه الأولى أن يتيسر عليه هل يسمى أملاً فانها الأصل عدم التسمية وهي الافادة مسئلة الثاني أن يحقق جنس ما مسمى ويتيسر قدره وجب الاصل لأن الاصل برادة الدمة الثالث أن يحقق التسمية وهي هل هي صلاة أو صوم أو صدقة أو مباح أو معصية فهذا يحتمل أن يقال لا يلزمه شيء لجواز أنه يسمى مباحاً

كفارة<sup>(١)</sup> بين (وإذعين للصلاة والصوم<sup>(٢)</sup> والحج زمانا) نحو أن يوجب على نفسه صلاة في يوم كذا أو صوم يوم كذا أو حج سنة كذا فإنه يتعين فاذا أخره (أتم<sup>(٣)</sup> بالتأخير) عن ذلك الوقت وأجزأه قضاؤه<sup>(٤)</sup> (و) إن تمه على ذلك الوقت (لم يجزه التقديم<sup>(٥)</sup>) عندنا وعند أبي حنيفة (إلا في الصدقة<sup>(٦)</sup>) فإنه إذا قال قد على أن تصدق يوم<sup>(٧)</sup> كذا بكذا (ونحوها<sup>(٨)</sup>) أن أخرج المظالم<sup>(٩)</sup> التي على يوم كذا (فيجزئه<sup>(١٠)</sup> التقديم) (و) من قال قد على أن أصوم أو أن أصلي (في المكان) القلاني ومين لنذرهما مكانا مخصوصا ففيه (تفصيل<sup>(١١)</sup>) وخلاف) أما التفصيل فاعلم أنه إذا عين

وإن تلزمه كفارة بين وأن يلزمه فعل طاعة لها أصل في الوجوب الرابع أن يحقق أنه سمي شيئا من واجبات متعصرة فهذا يحصل أنه يلزمه الجميع كمن فاته صلاة من خمس صلوات ويحتمل أن يصل الأقل (١) وهو أظهر لأنه قد يفتن لزوم الصلاة الخمس فلا تستطاع إلا يتعين بخلاف هذا المسألة اه رباح يقطعه (١) من كل جنس اه بستان قرز نظيره ما تقدم في الطلاق في (منعلة) الثراب حيث قال في البيان ما لفظ فرح فان قال فان لم يكن غرابا فهي عليه كظفر أمه لم تحمل له مداتها إلا أن يرفع أحدا الحكمين أما الظاهر بالكفارة بعد الود وإلا الطلاق بالرجعة فيصير الحكم الثاني مشكوكا فيه فتصل له ذكره الفقيه س اه يان بلفظه والصحيح خلافه وأنه إذا رفع أحدهما لم يرتفع الآخر (٢) بالكلية اه يان قرز (١) للغير الوارد فيه خلاف الناصر وش لا في سائر ألقاظ التنذر فلا تجب الكفارة اه يان وقيل بل تلزم في جميع ألقاظ التنذروا اختياره للفتي ذكر الفقيه أن ألقاظ التنذر مشتركة في ذلك واختاره الإمام شرف الدين وذكر معناه في التجري (٧) والذي ذكر قرز (٣) إلا لعنرفلا إتم قرز (٤) ولا كفارة قرز (٥) قياسا على تقديم الصلاة قبل دخول وقتها (٥) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في الحج أنه هناك قد وجب التقديم والتأخير صفة له بخلاف هذا فإنه ما قد وجب عليه اه كواكب (٦) قياسا على تقديم الزكاة قبل الحلول (٥) الصدقة الواجبة كالزكاة أو كان قد أوجب على نفسه أن يصدق بكذا ثم قال على أنه أن تصدق بكذا يوم كذا لا لو أوجب على نفسه ابتداء ونوي في يوم كذا لم يجزه التقديم اه ومعناه في ح لي والمذهب لا يجزئ قرز (٨) قال في الكواكب لله حيث يقول تصدقت بهذه على الفقراء أو يصرف في يوم كذا في زمان كذا فما إذا قال تصدقت بهذه على الفقراء يوم كذا فلا يصح حتى يأتي ذلك اليوم ثم يكون على الخلاف هل يجزئ عليه فيه الإخراج أم لا وفرده في الشرح وظاهر المذهب خلافه لأن قد جعلوا ذلك قياسا على جواز تعجيل الزكاة قبل تمام الحلول (٨) والفرق بين الصدقة ونحوها والصلاة ونحوها أن الصلاة إذا عين لها وقتا أشبهت الرخصة للوقت فلا يصح تعجيلها كما في الفروض الخمسة وكذلك الصوم والحج بخلاف الصدقة قد يصح تعجيلها قبل وجوبها فكذلك للتنذرويه اه أتمار (٩) وكذلك في الزكاة والخمس قرز قال في الفتح وضابطه كل واجب مالي اه تمثيل لفظا قرز (١٠) قال السيد الفتى في التنذر الذي يضمنه الناس بالتنذر بالدين في مكان معين إن للمكان لا يجزئ وأما الدين فيلزم لأنه أصل في الوجوب ويضمنه الناس للمناسك فتصرف في الفقراء كمن قال ومن نذر على مسجد معين أو صالح والتأخر يعلم أن المتولى لا يصرفه بل يستهلكه فلا يجزيه أن

للصلاة والصوم مكاناً فاما أن يفعل فيه أو في غيره أن فعل فيه أجزاً وإن فعل في غيره فإن كان لمدرجاً وفاقاً وإن كان لغيره فاما أن يمين المساجد الثلاثة وغيرها إن كان غيرها لم يمين وفاقاً إلا عن عين أحد المساجد الثلاثة فإن عدل إلى الأعلى<sup>(١)</sup> جاز وفاقاً وإن عدل إلى الأدنى<sup>(٢)</sup> جاز عندنا<sup>(٣)</sup> وأنيح لأنه لا يمين وقال زفروني وش واختاره في الانتصار أنه يمين وأما الصدقة<sup>(٤)</sup> فإذا عين لها مكاناً فقال أبو ط لا يمين كالزمان<sup>(٥)</sup> وحله من زيد على غير مكة<sup>(٦)</sup> ومني وعند من بالله أنه يمين إلا أن يدل إلى أفضل وكذا ذكر أبو مضر وأما إذا عين مكاناً للإحرام فإنه يمين<sup>(٧)</sup> (ومن نذر<sup>(٨)</sup> باعتاق عبده) نحو أن يقول

بسلمه إليه ويقي في ذمته حتى يمكنه أن يصيره إلى من يعرف منه أنه يصرفه في صرفة أو يصرفه هو أو يوصي ولا تجزئه القراءة على نية الصالح ويجزئه أن يصرفه في التفراء إذا كان المسجد مستكنياً أو يذمه إلى الامام وإن لم يكن في بلد ولا به وهذا نظر منه رحمه الله تعالى وقرره الشامي<sup>(٩)</sup> المذهب الأجزاء مطلقاً اه تجزي قرز<sup>(١٠)</sup> الأولى تفصيل فيه خلاف<sup>(١١)</sup> المسجد الحرام<sup>(١٢)</sup> بيت المقدس<sup>(١٣)</sup> وذلك لما روى جابر رضي الله عنه أن رجلاً قام يوم الفصح فقال يارسول الله إنني نذرت لله عز وجل إن فصح الله عليك مكة أن أصلي صلاة في بيت المقدس زاد في رواية ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلها هنا ثم عاد عليه فقال صلها هنا ثم عاد عليه فقال شئت إذا رواء أو داود ورواه من طريق أخرى وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له والذي بعثني بالحق نبياً لو صليتها هاهنا لأجزأك عنك صلاة في بيت المقدس اه شرح آثار<sup>(١٤)</sup> الواجبة كالزكاة وأما النفل فيصين للمكان على المختار لأن له أن يصح في ملكه والمختار لا فرق بين صدقة النفل وغيرها<sup>(١٥)</sup> (تليه) وأما الوقف فإنه يمين زمانه ومكانه إن كان فيه قرية<sup>(١٦)</sup> وإلا فلا وأما الإباحة فيصين الزمان والمكان مطلقاً وأما الوصية فإن كانت بواجب لم يمين<sup>(١٧)</sup> بزمان ولا مكان وإلا يمين اه حيث يلفظه ولفظ البيان على قوله في الوقف وإذا عين موضعاً للصرف الخ فرح فاما الوصية والإباحة البيع<sup>(١٨)</sup> على قول من بالله وابن الخليل الذي تقدم في الوقف والمذهب ما ذكره م بالله أنه يمين مطلقاً وهو ظاهر الاز في الوقف إلا أن يكون عليه عن ضمان حتى واجب لم يمين اه بيان معنى<sup>(١٩)</sup> هذا الإجزاء فيجزي سواء قدم أو أخر لأن ما أوجب المبد على نفسه فرح على ما أوجه الله عليه وأما الضمان من الوصي والوارث فإذا قدما أو أخرنا عن الوقف الذي عينه الميت ضمنتاً كإسباقي إن شاء الله تعالى في الوصايا في قوله وبما لله ما عين من مصرف ونحوه سواء كان واجباً أو تطوعاً كما سيأتي إن شاء الله في الوصايا على كلام الفقهاء ف والله أعلم قرز كلام التثبي على إطلاقه من غير تفصيل<sup>(٢٠)</sup> وأما الوصي والوارث فيصين عليهما مكان الصدقة وزمانها اه روضة والظاهر عدم الفرق فلا يمين قرز<sup>(٢١)</sup> والمختار لا يمين مطلقاً اه<sup>(٢٢)</sup> لأن له أصل في الوجوب<sup>(٢٣)</sup> دون زمانه لأن الله تعالى ضرب للإحرام أمكنة مخصوصة فيصين بخلاف زمان الإحرام اه غيث معنى وفي البيان أنه يمين زمان الإحرام ومكانه اه تحفظاً من المتن<sup>(٢٤)</sup> وأما لو نذر باعتاق رقبة غير معينة أعتق رقبة ونواها عن النذر وعن الكفارة فله أن يجزيه عن أبيهما

لله علي أن أعطي عبدي هذا (فاعتق) ذلك العبد (برّ ولو) أعقته (بموض أو) أعقته (عن كفارة) ذكره الفقيه س في تذكرته وقيل ع لا يجزئ المنذور بمقتضى الكفارة وقيل ح في كفارة القتل فقط

باب الضالة واللقطة<sup>(١)</sup> واللقيط \* اعلم أن الضوال اسم لما ضل من الحيوان غير بني آدم واللقطة للحيادات واللقيط واللقطة اسم للذكر والأنثى من بني آدم والاصل في هذا الباب الكتاب والسنة والاجماع \* أما الكتاب فقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والالتقاط من جملة التعاون \* وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعرف عفاصها<sup>(٢)</sup> ووكاها ثم عرّف بها حولا<sup>(٣)</sup> \* والاجماع ظاهر \* (فصل) في شروط الالتقاط وما يتعلق به من الأحكام أما شروط الالتقاط فالملتقط (إنما) يصح التقاطه بشروط خمسة الأول أن يلتقط (وهو) (مميز<sup>(٤)</sup>) (فلو كان غير مميز كالطفل والمجنون<sup>(٥)</sup>) لم تلحقه أحكامها<sup>(٦)</sup> \* الشرط الثاني ذكره صاحب الوافي وانتصف فأشار عليه السلام إلى منصفه بقوله (قيل)

لأنه قد وجب عليه عتق وعتق اه يان لفظاً من العتق قرز (هـ) فإن باع استقال فإن تمزب (١) أجزأه كفارة بين اه تذكرة (٢) يعني يموت العبد أو أعاقه المشتري (١) يقال اللقطة بفتح الهمزة وضم اللام وفتح القاف والطاء (٢) واختلف أهل العلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم اعرف عفاصها ووكاها فمنهم من قال أمر بذلك ليميزها من ماله لئلا تختلط به وهذا وفاق ومنهم من قال أمر بذلك لكن إذا جاءه من يصفها بصفاتها ففها إليه وإن لم يستحقها من طريق الحكم وهذا على قول م باله ومنهم من قال أنه إذا أمر بحفظ عفاصها ووكاها فحفظ ما فيها أولى اه تليق (هـ) قال في التهيد عفاصها بكسر الميم وفتح الفاء وهو وعاء المتاع من جلد أو غيره ذكره في المنق (قال) في الضيا الوكا الرباط والعفاص ما يضمن فيه يعني الخرق اه زهور وروى بالقاف عفاصها (٣) تمامه ان جاء صاحبها وإلا فعلى (٤) قولهم يصح التقاط للميز مع قولهم بمجرد نية الرد يدل على حصّة النية من المميز مع انهم يقولون نية الصغير لا تصح فينظر اه سحوى لفظاً في بعض الحواشي لعله في باب العبادات لا المعاملات ومثله عن الملق (هـ) ويصح التقاط الذي كاستبداعه قلت وهو الأقرب للذهب ولا تعتبر الولاية اه بحر ومثله في البستان إلا في اللقيط واللقطة فيشترط اسلام الملتقط إذ فيها ولاية فعلى هذا يشترط الإيمان اه سحوى لفظاً وقيل ولو فسقاً إذا كان أميناً يل يصح التقاط الكافر كما يأتي لكن يتزع من يده كما هو مطلق عموم الشرط إن لم يذكر الاسلام شرطاً وإنما قلنا يتزع منه لعدم الولاية اه سيدنا حسن لا الخري فلا يصح التقاطه ومثله في البيان (هـ) ويجوز التقاطها منهما (٦) قلوا أخذها ولي العبي من يده صارت لقطة في يد الولي لأنه أخذها من موضع ذهاب ولو كانت غضباً في يد العبي ويجب على الولي انتراعها من يد العبي إذ لا أمانة له ووجهه أن في حفظها حفظ لمال العبي ويجب على الولي انتراعها منه حفظاً لماله وإلا ضمن الولي من ماله مع العلم اه سماع وقيل لا وجه للزمان من مال الولي قبل النقل وفي الصميرى الضمان من مال العبي قرز (هـ) بل التقاطها جناية اه صميرى

ويشترط أن يلتقطه وهو (حر أو مكاتب<sup>(١)</sup>) ولو لم يكن قنأدى شيئاً فإن كان عبداً لم يجز له أن يلتقط وهو أحد قولي ش وقال الأزرقي بل لأن يلتقط<sup>(٢)</sup> وقال مولانا عليه السلام: وهو الصحيح للذهب قال في شرح الابانة وهو قول الناصر وعامة أهل البيت عليهم السلام وأحد قولي ش وقد ذكر الفقيه ع تحصيلاً على قول صاحب الوافي فقال لا يخلو السيد إما أن يعلم التقاط المبدأ أولى إن لم يسلم وتلفت بنير فعل المبد فلا ضمان على أيهما<sup>(٣)</sup> وإن تلفت بفعل المبد فإن كان مأذوناً في الالتقاط ضمن السيد ضمان الماملة وذلك بأن يسلمه أو يفديه بقدر قيمته<sup>(٤)</sup> وإن كان غير مأذون كان الضمان في ذمته<sup>(٥)</sup> إذا عتق وأما إذا علم السيد فاما أن يكون يستحفظ مع المبدأ أولى إن لم يكن فاما أن يتلف بالآلاف المبد أم بنير أتلافه إن كان ذلك بنير أتلافه ضمن<sup>(٦)</sup> السيد ضمان التمدى فيكون بالغاً ما بلغ وليس له أن يسلم المبد إلا برضاه<sup>(٧)</sup> المالك وإن كان يأتلاف المبد خير<sup>(٨)</sup> المالك بين أن يضمن ضمان التمدى وقد تقدم بياناه وبين أن يضمن ضمان الجنابة فيخير مالك المبد بين تسليمه وبين فداءه بالجنابة بالثمة ما بلغت<sup>(٩)</sup> وأما إذا كان يستحفظ ماله معه فإن تلفت اللقطة بنير فعل المبد فلا ضمان على أيهما وإن تلفت بفعل المبد خير السيد بين تسليمه وبين فداءه بالجنابة بالثمة ما بلغت<sup>(١٠)</sup> إن كان غير مأذون<sup>(١١)</sup> أو بقيتمته إن كان مأذوناً (و) الشرط الثالث أن يلتقط (ما خشي فوته<sup>(١٢)</sup>) إن لم يلتقطه فلو لم يخش فواته لم يجز<sup>(١٣)</sup> له الالتقاط ولو كانت في موضع ذهاب إذا كانت في تلك

(١) قيل لو منشأ الخلف أهل في اللقطة شائبة الإيداع أو شائبة التملك فرجع الأكثية شائبة الإيداع فذلك صححت التقاط المبد ورجع صاحب الوافي شائبة التملك فذلك لم يصح التقاطه لأنه لا يملكه اه زهري (٢) قال في البيان وإذا التقط المبد كانت الولاية إليه لا إلى سيده ولسيده أن ينزعها عنه اه عمر ومثله في ح الآثار (٣) وقال لأنه كالأذن من جهة المالك في التملك نظر على أصل الوافي اه من خط سيدي حسين بن القاسم رحمه الله تعالى (٤) وقال وما في يده اه وقيل جناية على قول صاحب الوافي (ه) أو التقياس على قوله انها دين جنابة إذ هو غير مأذون بالاتفاق فهو كالمعي اه سيدي الحسين بن القاسم واما عندنا فدين ذمة (و) وقال (٦) وعندنا لا ضمان لأنه مأذون له من جهة الشرع قرز (٧) مالك اللقطة (٨) والاختلاف لا ضمان قرز (٩) وعن الأزرقي يكون دين ذمة يطالب إذا عتق (١٠) وحاصل المذهب أن قول إن تلفت منه بنير تعريض فلا ضمان على السيد ولا على المبد وإن تلفت بفريط أو جناية وهو مأذون بالاتفاق ضمن السيد ضمان الماملة وإن لم يكن مأذوناً له فالضمان في ذمته حتى يعتق لأنه مأذون له من جهة الشرع اه رياض وكواكب (١١) ظاهر هذا أن الالتقاط لا يدخل في مطلق الأذن ولعله كالأستدعاء اه زهري فيكون السيد ضميراً بين تسليمه وبين فداءه إلى قدر قيمته فقط اه رياض والباقي في ذمته اه كواكب (١٢) أو التقياس (ه) ولو في بيت ملكه قرز (١٣) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسئل عن ضالة الأبل قال مالك ولا

الحال لا يفتى فوتها حتى يعود المالك إليها \* الشرط الرابع أن يأخذها (من موضع ذهاب جهله) (١) المالك فلو لم يكن كذلك لم يجز (٢) الالتقاط \* الشرط الخامس أن يأخذها بمجرد نية (٣) الرد فقط أو يعرف بها فلو أخذها من غير نية الرد أو للرد إن وجد المالك والا فلفس (٤) ضمن وزاد أبو حنيفة شرطا سادسا وهو الاشارة عندا أخذ عندنا وشوف ومحمد ليس بشرط (والا) تكمل هذه الشروط (ضمن) (٥) (اللتقط للمالك) إن كان (أو ليت المال) أن لم يكن لها مالك (ولا ضمان) عليه (إن ترك) اللقطة ولم يلتقطها وأخذها آخذ (ولا يلتقط لنفسه ما تردد في إباحته كما يجزه السيل) (٦) عما فيه ملك ولو مع مباح (٧) وحاصل المسئلة أن الشجرة التي يجزها السيل لا يخلو إما أن يكون فيها أثر الملك (٨) أولا إن كان فهي كاللقطة (٩) وإن لم ففي ذلك وجوه ثلاثة الأول أن لا يعلم هل ملك أم مباح (١٠) ولا يدري بالأشجار التي

مها سقاؤها وحذاؤها ترواها حتى يأتي مالكا اه شفاء معنى قوله سقاها يعني اجوافها لان فيه الماء الكثير وتصير عليه مدة اهستان وقوله حذاؤها أي أخفافها (١) أو علم (٢) لكنه غشى عليها التلف أو الاخذ قبل عوده لها اه بيان فلو التمس الحال هل المالك جاهل للقوات أو عالم فلو ارجع الإباحة والله أعلم اه برهان قرز (٣) وهو خلاف المذهب وقد تقدم وأخوف عليه (٤) والقول للمالك إذا يعرف الامن جهته (٥) قال في شرح التبع فان التمس على الانسان هل المالك يعود لها أم لا جازه لا يلتقط إذا كان الموضع غير حفيظ ولا يتعاد تركها هناك وإن كان يتعاد تركها فليس له التقاطها منه (٦) قال الاستاذ فان أخذها بغير نية على وجه الغفلة فانه يكون مضمونا عليه ضمان غصب (٧) الاول بمجرد نية الالتقاط الشرعي اه مفتى والازهار مستقيم اه ع سيدنا حسن يعني فلو التقطها بنية يعرف بها التصريف الواجب ثم يصرها لم يضمن على المقرر ومثله في سحولي قرز (٨) فان قال المالك بعد أن تفت أنت أخذت لا تحفظ يحتمل أن القول قوله لان ظاهر الاخذ التصدي فيه ان الأخذ أنه أخذ للحفاظ كالودج بين أنه أودع الحبوب يحتمل أن يقبل قوله انه لا يعرف قصد الامن من جهته وهو الأولى اه صميتي (٩) ولو نوى بعد ذلك الرد لم يخرج عن الضمان خلاف أبي مضر اه صميتي (١٠) يعني إذا كان بغير الصرف المتخير (١١) ضمان غصب (١٢) الحاصل في الوجه الثالث وهو حيث علم الموضع الذي جاءت منه الأشجار ملك ومباح وهو لا يعلم هل الأشجار من المباح أو من الملك فانه يجوز الأخذ إذا كان كما لا يثبت قرز ولا شيء عليه إذ الأصل براءة الذمة وإن علم ان في الأشجار ملك ومباح أخذ نصفه ونصفه الآخر لقطة وغير أحد الشجرتين لو أكل من الشجرة والتمس هل أكل من المملوكة أو من المباحة فلا ضمان لأن الأصل براءة الذمة وإن اخطأ بغير الملك والمباح وأكل منه وجب عليه نصف الضمان اه ع قرز وقيل انه لا يجوز له الأخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون وتافون عند الشبهات فان استهلكه فلا ضمان لأن الأصل براءة الذمة (١٣) وهو القطع والتهذيب (١٤) بل لقطة (١٥) المراد الموضع الذي جاءت منه وجوز الأمرين ما اه



جاءت منها ما يحكمها <sup>(١)</sup> والمستحب التوق <sup>(٢)</sup> والصرف <sup>(٣)</sup> ويجوز الأخذ <sup>(٤)</sup> والثاني أن يعلم  
 المباح <sup>(٥)</sup> ويشك <sup>(٦)</sup> هل ثم ملك فهذا يجوز فيه الأخذ ولكن التوق والصرف مستحب  
 استحباباً أخف <sup>(٧)</sup> من الأول والثالث أن يعلم أن الأشجار التي جاءت منها <sup>(٨)</sup> ملك ومباح <sup>(٩)</sup> أو  
 يعلم الملك ويجوز <sup>(١٠)</sup> المباح فها هنا يجب الصرف <sup>(١١)</sup> لاجتماع جانب الخطر وجانب الاباحة <sup>(١٢)</sup> .  
 قال عليه السلام وإلى هذا أشرنا بقولنا ولا يلتقط لنفسه ما ترد في اباحته وهذا <sup>(١٣)</sup> على أحد  
 قولهم بالله <sup>(١٤)</sup> ومن باقوا ما على قول الهدوية فإذا كان ثم ملك ومباح نُظر في الشجر فان  
 كان بما لا ينبت فهو للأخذ لانه كالأوان كان مما ينبت فنصفه للأخذ <sup>(١٥)</sup> بكل حال والنصف  
 لآخر إن عرف صاحب الملك <sup>(١٦)</sup> فله وإن لم يعرف صرف إلى مصرف المظالم <sup>(١٧)</sup> لأن سبيل  
 هذا سبيل ما قيل إذا أكل من ثمار أحد الشجرتين <sup>(١٨)</sup> والتبس عليه <sup>(١٩)</sup> فصل في  
 أحكام اللقطة <sup>(٢٠)</sup> (وهي في الحكم كالوديعة <sup>(٢١)</sup> إلا في أربعة <sup>(٢٢)</sup> أحكام الأول (جواز الوضع  
 في المربد <sup>(٢٣)</sup>) فإن اللقطة يجوز وضعها في المربد وهو موضع تخذه الإمام لضوال المسلمين فكل

(١) هل ثبت أم لا (٢) يعني الترك (٣) بد الأخذ (٤) ويكره (٥) بعد التصريف (٦) لنفسه وكلام الشرح هو  
 ظاهر إلا أنه في سياق ما ليس فيه أثر الملك وكذا أخرج البيان (٥) يعني الوضع (٦) في الوضع (٧) لقطع بالمباح  
 (٨) أي من المواضع (٩) هذه صورة التردد والصورتان الأولىان مفهوم الأثر (١٠) أما حيث علم الملك ويجوز  
 المباح فإن الأشجار تكون لقطة يعرف بها فإن لم يوجد مالها قسمت بين أهل الملك إذا كانوا متعصرون  
 وإلا فليت المال قرز (١١) يعني التصريف (١٢) قوله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يريك إلى ما لا يريك وقوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مثاهات وقوله المؤمنون وقانون عند الشبهات (١٣)  
 أي إطلاق الأثر (١٤) أن الثابت بحكم الميث وأما التمس بين المحصورين يصرف في بيت المال (١٥) لأن قد  
 حصل ملك ومباح والمباح قد صار للأخذ من الدماء الزيادة والبيت عليه (١٦) متحصراً قرز (١٧) بعد التصريف  
 أه سحولى قرز (١٨) لالسكين (١٩) يعني هل أكل من الشجرة المملوكة أو المباحة فإنه يجب عليه نصف  
 الضمان أه شرح أ ثمار وقيل الأصل عدم الضمان وقيل المراد شجرتين لا سكين قسم ما لزمه بين المال سكين بعد  
 البيان من المعرفة بيان (٢٠) له عبرة اللقطة عن الضالة وهذا هو المتعصرون عليه (٢١) فعل هذا لا يجب على  
 الملتقط الرد بل مالها الذي يأتي لها أه سحولى قرز (٢٢) والخامس إذا ضلت أقطع حقه سادس إذا  
 وطئ الحارية لحقه النسب ولا حدمع الجمل السابع فية الرد الثامن بين العلم التاسع وجوب التصريف العاشر  
 وجوب التصديق قرز (٢٣) قال في الشمس المربد الذي يحل فيه الثمر إذا صرماً ونحوه بئنه أهل الحجاز وهو  
 الجرين بلغتهم أيضاً وهو الدير بئنه أهل الشام والوراق والمربد أيضاً موضع الإبل اشتقاه من ريد أي أقام ومنه  
 مربد البلد يتقو من يد البصرة للوقوف بهما من هاتش البستان (٥) يكسر للم وسكون الزاد فصح الأية وسكون

من وجد ضالة وأخذها صيرها إليه وملف من يده<sup>(١)</sup> المال واتخاذ المردم مستحب وأما الحفظ فواجب<sup>(٢)</sup> وتصيرها إلى الامام غير واجب بل إذا أحب ذلك والا فالولاية إليه (و) الثاني أنه يجوز للملتقط<sup>(٣)</sup> (الايذاء<sup>(٤)</sup>) للقطعة (بالعذر) يقتضي الايداع بخلاف الوديعة فلا يجوز ايداعها إلا للمفكر كما تقدم (و) الثالث أنه لو غصبها غاصب فالتلفها أو تلفها متلف وهي في يده كان له<sup>(٥)</sup> (مطالبة<sup>(٦)</sup>) الناصب<sup>(٧)</sup> بالقيمة<sup>(٨)</sup> (ويبرأ الجاني بالرد إليه بخلاف الوديعة فالتلفها أو غصبها فالتلف لم يبرأ الناصب برد القيمة إليه ولا له المطالبة<sup>(٩)</sup> بها فاما المطالبة بالعين فمما يستويان في أن للملتقط والوديعة المطالبة بها وقال من زيد بل الوديعة كالملتقط في أن له الرجوع بالقيمة ويبرأ بالرد إليه (و) الرابع أنه إذا اتفق على القطعة كان له<sup>(١٠)</sup> أن (يرجع بما اتفق<sup>(١١)</sup>) نيته<sup>(١٢)</sup> فإن لم ينو الرجوع لم يكن له ذلك ولا يحتاج إلى أمر الامام ولا الحاكم عندنا وعندنا أبي ح وش إن كان اتفق عليها بأمر الحاكم رجع والا فلا (و) لا يجوز للملتقط أن يرد الضالة إلى من ادعاه إلا أن يحكم له الحاكم أنه يستحقها (ويجوز<sup>(١٣)</sup>) الحبس عن من لم يحكم له يبينته) فأما لو ثبت له باقرار الملتقط ثمة تسليمها في ظاهر الحكم وأما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجوز ما لم يتلب<sup>(١٤)</sup> في ظنه أنه يستحقها<sup>(١٥)</sup> هو حاصل الكلام في المسئلة أن مدعي القطعة لا يخلو إما أن يكون له يينة أولى إن كانت له يينة وحكم بها حاكم ثم الملتقط ردها فإن أقام غيره اليينة بأنها له لم يلزم الملتقط<sup>(١٦)</sup> له شيء لانضمام الحكم إلى يينة خصمه وأن لم يحكم له يينة قال

العدل وإذا وضع في المرد بدل تبطل ولا يه سل في الميار تبطل كما إذا ضلت وظاهر الاظهار خلافة (١) وإذا وجد ما لكما خير الامام بين أن يضمته عقبا وبين أن يحسبه له من ويت المال إذا كان قهرا أو غنيا فيه مصلحة اه بيان قرز (٢) حتى على الامام يحد مصيرها إليه قرز وقيل على الملتقط (٣) لأن الضالة عنده بالولاية والوديعة عنده بالأمر اه ثبت ولأن الوديعة وكيل الوكيل ليس له المخالفة اه شرح آثار معنى (٤) والسفر اه فص قرز (٥) وكذا الميراثين اه بيان معنى من الوديعة قرز (٦) وجوب قرز (٧) والجاني قرز (٨) والمثل والارش والابجرة اه ح لى وعبارة الآثار ما يجب (٩) لعدم الولاية في الضمينة (١٠) حتى مع وجود المال قبل الحكم له ولا فيما بين الوديعة والملتقط سواء إلا حسبما عتته حتى يسلمه ما اتفق اه بيان بطله ولا يصير ضامنا بالحبس بل كما كان عليه أولا لأنه غير متصد وقد ذكر ما للدوازي (١١) وكذا بأجرة الحفظ قرز (١٢) ولو للمالك حاضر قرز (١٣) لا فرق ما لم ينو التبرع (١٤) بل يجب قرز (١٥) على قول مائة (١٦) فيلزم التسليم ولا يقال انه عمل بالظن في حق الغير كما سيأتي ان شاعته تعالى في آخر الحاصل لأنه قد انضم إلى ذلك اقراره فلم يكن كالمسئلة الآتية اه هبل بل لا فرق بين هذا وبين ما يأتي (١٦) إلا أن يقر له واجدها استغداها بما أمكنه ولا ضمن له قيمتها فان لم يقر هل يجب عليه التبرع قيل س لا تلزمه وقيل ف تلزمه قرز لأنه إذا أقر صرح اقراره على نفسه اه بيان

الفتية ع<sup>(١)</sup> جاز الرد ولا يجب<sup>(٢)</sup> وهو ظاهر كلام أبي ط وأما إذا لم تكن له بيئة بل أتى بأمارتها وأوصافها ففي ذلك ثلاثة أقوال الأول المذهب أنه لا يجوز الرد قال عليه السلام وهو ظاهر كلام أصحابنا ولو غلب في ظننا صدقه لأن العمل بالظن في حق التبر لا يجوز الثاني ذكره في شرح الإبانة قال فيه يجوز الرد بالامانة<sup>(٣)</sup> ولا يجب في قول عامة أهل البيت وعلماء الفريقين الثالث لما لك وأحمد أنه يجب وقد ذكر هذا أبو مضر للهادي وم باقه أنه يجب فيما بينه وبين الله تعالى لأن العمل بالظن واجب وأجيب<sup>(٤)</sup> بأنه إنما يسئل بالظن إذا لم ينحس من عاقبته<sup>(٥)</sup> التضمين وأيضا فإنه عمل بالظن في حق التبر (و) إذا ادعاهما مدعي وأنكر الملتقط لزمه أن (يخلف له<sup>(٦)</sup>) ويعينه (على العلم) أي ما سلمها له لا على القطع ذكره الفتية س في تذكرته قال بعض<sup>(٧)</sup> المتأخرين هذا إذا ادعى أنه يعلم أنها له فأما لو ادعاهما لنفسه على القطع لزم الملتقط الحلف على القطع وجاز له استنادا إلى الظاهر<sup>(٨)</sup> ما لم يطلب في ظنه صدقه قال مولانا عليه السلام والأقرب بقاء كلام الفتية س على ظاهره وأنه لا يلزم الملتقط اليمين إلا على العلم<sup>(٩)</sup>

هذا إذا سلمها إلى المحكوم له باختياره لا مكرها من الحاكم فلا يجب الاستعداد على أصل الحدودية ولا ضمان عليه اه كواكب معنى ومفهوم الأثر ما في قوله لن يدعى ثم قال بل لمعرو يؤيد كلام البيان ويمكن الفرق بين هذا وبين ما ساقى في الإقرار بأن هناك أوجب فيها حكما للأول والثاني باختياره وهو الإقرار بخلاف هنا فانها ثبت عليه للأول بالبيئة والحكم وهو غير اختياره فتقول إن سلمها للأول ضمن الثاني كالوديعة وإن أخذها بحكم الحاكم ولم يسئل الملتقط فلا يشي عليه اه شامي قرز ولا يمين عليه لأنه لو أقر لم يصح إقراره لأن الملك قد صار للمستحق فلا يصح إقراره عليه وليس استهلاك قدما عليه القيمة لأن المدعى استحقها بالحكم لا بسبب من الملتقط اه دياج (٥) ولو حكم بها حكم لأن حكمه خطأ (١) وقيل ف لا يجوز الرد واختاره في السحولي قرز (٢) لأن الشهادة خصها بالإجماع (٣) وقراه ض عامر (٤) الفتية ع (٥) وقد يقال غاية ذلك أنه لا يجب عليه الدخول فيما يقبضه التضمين وأما الجواز فيجوز ويضمن يقال عمل بالظن في حق التبر فلا يجوز قرز (٦) فإن نكل عن التبر أمر بالتسليم كما لو أقر ولمل هذا في الظاهر وأما في الباطن فلا يجوز الإقرار والتسليم مع عدم المعرفة بالسكها اه بيان بلفظه قرز (٧) لعله الفتية ف وفي البيان الفتية ع (٨) وهو عدم استحقاق الطالب لها اه بيان بلفظه (٩) وهذا حيث أقر المدعى بأن المدعى عليه ملتقط بأن لم يقر حلف على القطع ما لم يثبت للحاكم الالتقاط اه ولفظ حاشية وإذا لم يصادقه المالك على الالتقاط حلف له على القطع فإن نكل لزمه تسليم ذلك كما لو أقر له بها اه كواكب (٥) كافي المشوى والتب والجامع بينهما أنها عين صارت إليه من نية التبر اه غيث شرح بجران ولأنه لا يلزم تسليمها لمن ادعاهما إلا أن يعلم أنها له اه كواكب (٥) ولا يلزم على الظن اه

(ويجب التعريف بما<sup>(١)</sup> لا يتسامح بمثله<sup>(٢)</sup>) والذى يتسامح به هو المأقمية<sup>(٣)</sup> له واعلم أن لوجوب التعريف شروطاً ثلاثة: الأول أن لا يخشى عليها<sup>(٤)</sup> من ظالم الثاني أن لا يتسارع إليها الفساد فإن خشي فسادها باعها وعرف لأجل الثمن الثالث أن تكون لها قيمة والتعريف بها إنما يكون (في مضان<sup>(٥)</sup> وجود المالك) كالأسواق أو القرب من المساجد<sup>(٦)</sup> وإن وجده في مكة عرف به فيها ومدة التعريف<sup>(٧)</sup> (سنة) عندنا والناصر وزيد بن علي وش من غير فرق بين الحفيرة والكثيرة وقال أبو حنيفة الكثيرة سنة والحفيرة ثلاثة أيام وقال مالك في الأفاة العبرة بالأياس مطلقاً من غير فرق بين الكثيرة والحفيرة وقال في الزيادات يعرف الكثيرة سنة ولا تصرف إلا بعد الأياس ويستبر في القليلة الأياس وتعريف ثلاثة أيام على ما أشار إليه مالك<sup>(٨)</sup> هو المفهوم من كلام المصنف قال يزيد أن التعريف بعد السنة لا يجب<sup>(٩)</sup> بالاجماع وحده

(١) «مسئلة» ويعرف بها بمجلة كن ضاعت له ضالة فإن فصل فوجان الإمامي عليه السلام أحصاها لا يضمن إذ لا يسلم له بالصفة وقيل يضمن إذ عرضها للأخذ بالحكم من الحاكم الذي يجب الرد بالصفة بعد معرفته بها أو بحر بقله أو كواكب (٥) بنفسه أو بتأب عنه أو يسان بقله قرز (٥) فإن ترك التعريف أم ولا يصرفها بعد السنة بل لا بد من التعريف سنة غير السنة الأولى قرز (٥) مادة قرز (٢) قائدة قال الشيخ عليه لا يجب التعريف بالدرهم إلا أن تمكن البيعة عليها كأن تكون في صرة (٥) حالة الإلفاظ قرز (٣) وهو الذي لا يظليه صاحبه لو ضاع كتمرة أو زينة تلحق بالمباح بخبر جابر رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا والسوط والحبل ونحوه الخبر أو بحر وروى أن عمر رضى الله عنه سمع رجلاً يعرف بجمرة فقال إن من الورع لما يخته الله وفي التمهيد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم وجد ثمرة في الطريق قال لولا أخشى أن تكون من تمر الصدقة لا كتبها أو دواى (٤) وعلى نفسه أو ماله أو كواكب (٥) فلم يظن بوجود المالك هل يسقط عليه وجوب التعريف حتى يظن وجوده فيعرف أم يجب التعريف عليه سنة مطلقاً لعل الاحتمال الأول أولى أو سحواً فظناً (٦) ويكره الانشاد فيها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن أنشد فيها لا وجدتها إنما بنيت المساجد لطاعة الله تعالى وقال صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم من يبيع ويشترى في المسجد فقولوا لا ربك الله وإذا رأيتم من يشهد فيها فقولوا لا ردها الله عليه أو يستان ولله يقال هذا فيمن طلبها فيها وأمان عرف بها فلا يكره لأنه فعل واجب لا مباح أو كواكب لكنه ليس موضع لكل على المقرر ذكره في الرياض قرز ويستحب فعل الصلاة للمأثورة في طلب ردها روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قام إليه رجل قال إنى ضالقت على فذلى على كلام إذا أنا قلته ردت على ضايق فقال عليه السلام صل ركعتين تقرأ فيهما يس وقول يا هادي رد على ضايق فعمل الرجل فرجعت عليه (٧) إلا أن يعرف في الحال أن المالك لا يعرف قطعاً فإنه لا يجب التعريف أو ح آثار وذلك حاصل في الأشياء الخفية كالدرهم ونحوها أو حاشية آثار قلت فهل له أن يصرفها حيلة أولاً ينظر قلت عين المظلمة يصرفها أو مفتي كالودعية إذا أيس من معرفة صاحبها قرز (٨) لعله مع الأياس

بعض الخفية المحترمون المشرة الدراهم قيل المحتر عندم بالله كالمحتر في البيع<sup>(١)</sup> توفي وجوب  
توالى السنة وجهاً لآخر في الاختار في الانتصار التوالي<sup>(٢)</sup> قال ولا يجب الإفراط في  
التعريف<sup>(٣)</sup> حتى يشغل أوقاته ولا يفرط قال الفقيه ع<sup>(٤)</sup> ويجب أجرة التعريف على  
الملتقط<sup>(٥)</sup> لأن ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجباً كوجوبه قال مولانا عليه السلام  
الأقرب عندي أنها تكون على المالك<sup>(٦)</sup> كالنفقة إذا لم تكن من بيت المال قال ش وإنا  
يجب التعريف إذا أراد أن يملك بدمه فإن لم يرد لم يجب بل صاحبها هو الذي يأتي لها ويطلبها  
(ثم) بعد التعريف بها سنة فلم يجد مالها (تصرف) أما (في فقير)<sup>(٧)</sup> من فقراء المسلمين  
(أو) في (مصلحة)<sup>(٨)</sup> كسجدة أو منهل أو طريق أو مقبرة أو مفت أو مدرس أو حاكم  
أو إمام وقال م بالله أنها تصرف في الفقراء لافي المصالح<sup>(٩)</sup> وله أن يصرفها في نفسه إذا كان

(١) ما اعتاده الناس (٢) إذ لا يصلح العلم إلى المالك مع عدم التوالى (٣) قيل وحسب التوالى ما جرى به  
العرف إذ المرجع في مطلق المعاملات إليه أه أملاء سيدنا حسن رحمه الله قرز (٤) فان لم يوال وجب  
الاستئناف (٥) وهو المختار حيث جرى به العرف قرز (٦) لظاهر الخبر ويحصل المقصود أنه يمر وهو وصول  
الخبر إلى المالك وذلك إما بتحصي بالتوالي دون التصريق وقيل إن فرق فلا استئناف قرز (٧) فلا يعرف الليل  
ويستوعب الأيام أيضاً على المتاد يعرف في الإهداء في كل يوم مرتين طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في  
كل أسبوع مرتين أو مرة ثم في كل شهر وفي وجوب المبادرة بالتعريف على الفور وجهاً لأصح الذي  
يقتضيه كلام الجمهور لا يجب بل المختار تعريف سنة متى كان أه روضة نواوى بل يجب البدار لأنه واجب  
والواجبات على الفور (٨) وقف البيان فرع وإذا اتفق على حفظها أو على التعريف بها لم يرجع به مطلقاً  
لأنه واجب عليه أه يفظله أما أجرة الحفظ فالتعريف الرجوع بها كما مر في شرح الألف في التفقات في شرح  
قوله وكذلك مؤن كل عين الخ (٩) قائدة وإما أخذ على الجملة فتوصفتها مرد ضا في فعل له كذا فيستحقها  
من يسمع النداء وفعل لاهن لا يسمع وظاهر كلام البحر أنه يستحق للشروط وذكر للذهب أنها إجابة فاسدة  
فيلزم أجرة للتل بالعمل وهو الرد لأنه لا يجب عليه إلا بالمسعى وصحة الامامية والثانية وكذا في الاسمار أه  
إذا طلب شيئاً من المالك جاز على التقاطها صار غاصياً قال في المنصب إلا أن يجري عرف بذلك لأن العرف  
طريق من طرق الشرح أه ومعناه في البيان (١٠) وهو ظاهر الألف وفي التفقات في قوله وكذلك مؤن كل عين  
نفيه في يده بأذن الشرع يقال ليس من المؤن إذ للمؤن ما يحتاج إليه العين في نفسها أه من خط القاضي  
حسين المجاهد رحمه الله تعالى (١١) لأنه محسن فلا شيء عليه (١٢) أن أحب والا بقيت عنده لأنه لا يجب  
الدخول فيها ما قبله التضمين أه متى وعامر قرز (١٣) إذا كانت دون تصاب قرز (١٤) ولو زادت  
على التصاب قرز (١٥) ويقال بالفرق بين كلامي م بالله هنا وفي المنصب حيث قال هناك للمصالح ومنع هنا  
الفرق أنه ما أخذ عليه التصديق والمصلحة لا تكون إلا على متصدق عليه وذلك لا يكون إلا على الفقراء أه زهور

فقيراً<sup>(١)</sup> وكذا عن الحنفية وقال ش إن بعضي المدة له ملكها غنياً كان أو فقيراً وإن شاء حفظها لصاحبها وقال ن وأحد أقوال ش أنه يملكها بعضي المدة غنياً كان أم فقيراً لكن بشرط الضمان إن جاء صاحبها وقال ل كان غنياً جاز<sup>(٢)</sup> له التملك لا إذا كان فقيراً<sup>(٣)</sup> ونم<sup>(٤)</sup> وإنما تصرف إذا مضت السنة (بمد اليأس) من وجود المالك فإن كان راجياً له لم يصرفها ولو قد عرف بها (و) ن (لا) يصرفها بمد التعريف واليأس بل قبل اليأس (صمن<sup>(٥)</sup>) قيل وإن أيس<sup>(٦)</sup> (بمد) أي بمد الصرف ذكر معنى ذلك بم الله<sup>(٧)</sup> قال مولانا عليه السلام<sup>(٨)</sup> والقياس على مذهب الهدوية أن العبرة بالانتهاء<sup>(٩)</sup> أنه لا يضمن لحصول اليأس من بعد قال وكلام بم الله مبني على مذهبه أن العبرة بالابتداء وقد أشرنا إلى ضعف المسئلة على أصل الهدوية بقولنا قيل وقد ذكره الفقيه ع أعنى أنه لا يضمن عند الهدوية اعتباراً بالانتهاء وأما الفقيه س فقد أطلقها<sup>(١٠)</sup> في تذكرته للمذهب أعنى أنه يضمن كما ذكر بم الله فظاهر إطلاقه يقتضي أن الهدوية يوافقون وهو ضيف أعنى زعمه أن الهدوية يوافقون وهو الذي قصدنا بالتضعيف لأننا قصدنا تضعيف قول بم الله فهو قوي على مذهبه (و) يعرف<sup>(١١)</sup> (بشن ما خشي فساد) كاللحم ولا يجب عليه التعريف به سنة بل يبيعه (إن ابتاع) ثم يعرف بالثمن سنة فإذا حصل اليأس تصدق به (و) ن (لا) يتناع وخشى عليه الفساد (تصدق<sup>(١٢)</sup>) به فلو لم يتصدق بما يتسارع إليه الفساد كاللحم والخضروات وما أشبهها حتى فسد وتلف قال عليه السلام يحتمل أن يضمن للفقراء أو للمصالح قيمته<sup>(١٣)</sup> (و) إذا تصدق بالقطعة لخشية

(١) أو مصلحة على قول الهدوية قرز (٢) لأجل الضمان إذا وجد المالك (٣) يعني ليست المال أو للمالك مع وجوده يقال أمانة ذلك فهو يضمن له إن باد ولو صرفها بعد أن آيس مقرر في كثير من الشروح (٤) وقد يقوى هذا القيل للمذهب لأنه لا يكون صاحباً بصرف قبل الإيأس (٥) قوي (٦) قيل في ضمن قيمة وعلى الفقراء قيمة على قولنا أن حقوق الله تتسرع رهن المذهب أنه لا يجب إلا القيمة لأن حق الله لا يكون إلا بعد اليأس والتصدق قبله يكون اتلاف لحق آدمي لا لحق الله تعالى (٧) وقد قال في شرح الآثار أن هذا ليس من باب الابتداء أو الانتهاء لأن ذلك إنما هو في البدايات ويكون المراد هنا أنها حقيقة الأمر حال الصرف فإذا كان حال الصرف ما يوسا حقيقة فلا ضمان وإن كان غير آيس ضمن وإن آيس بعده أح بهر ان (٨) يعني المسئلة (٩) يعني لأجل الثمن إذ لا يتصور التعريف بالثمن إذ ليس بقطعة أه صحتري ولقط حاشية وليس المراد يعرف بنفس الثمن إذ لا يميز ما لملكها وما المراد يذكرها على وجه يمكن معرفة ما لملكها كونها بالقطعة ما كيت وكيت وبين التعريف بتدليل على ما قدمنا قبل حتى يتم الحول له محو لقطا قرز (٨) أو صرفه في مصلحة قرز (٩) بل يقول إن تمكن من البيع فقط ولم يصب له قيمة للمالك وإن تمكن من التصديق فقط لزمه للفقراء قيمة (١٠) وإن تمكن من

فسادها<sup>(١)</sup> أو بعد التعريف بها أو تصدق بشئها وجب على الملتقط أن يهرم للمالك متى وجد المالك (لا الفقير) فلا غرامة عليه (إلا لشرط) من الملتقط عند الدفع إليه أنه يرد إن وجد المالك فانه يلزمه سواء صرف اليه العين أم الثمن<sup>(٢)</sup> (أو) صرف اليه (العين)<sup>(٣)</sup> لأنها<sup>(٤)</sup> فانه يلزمه ردها أن كانت باقية أو عوضها<sup>(٥)</sup> إن كانت تالفة<sup>(٦)</sup> وسواء شرط عليه الملتقط الرد أم بشرط **قال** مولا ناعليه السلام **والأقرب عندي أن حكم الثمن<sup>(٧)</sup> حكم العين في أنه يلزم الفقير رده إذا وجد المالك سواء شرط عليه الرد أم لا قال** والجامع بينهما أن الثمن يكون في ملك صاحب العين لا الملتقط فيكون حكمه حكمها بخلاف ما إذا صرف الملتقط القيمة<sup>(٨)</sup> من عنده فلا يلزم الفقير الرد إذا وجد المالك إلا مع الشرط (فإن ضلت) اللقطة من يد الملتقط (فالتقطت<sup>(٩)</sup> انقطع حقه) فلا يطالب الملتقط الأول الملتقط الثاني بردها اليه بل تعلق أحكام اللقطة بالثاني<sup>(١٠)</sup> **فصل** في حكم اللقيط<sup>(١١)</sup> واللقطة **اعلم أن اللقيط**

البيع ولم يبع وقت الشك وتمكن من التصديق أيضاً عند أن يجب التصديق ولم يصدق لزمه قبضان قيمة للمالك وقيمة للفقراء قرز (١) وقيمة للمالك متى وجد يستقيم هذا في المظلة لاهنا فلا يضمن إلا قيمة للمالك قطع كإودية اهـ وقد مر كلام البيان في الوديعه والبيع لما يفسد (١) لا يهرم للمالك إن تصدق خشية الفساد اهـ بيان معنى حيث تصادفا على الفساد وأقام الملتقط البيعة على ذلك اهـ كواكب معنى وعن المقق القول قوله لأنه أمين لفظ البيان وإذا خشي فسادهما باعهما وعرف بهشمتها فإن لم يمكن بيعهما تصدق بهما ولا يضمن للمالكهما إن عرفه من بعد خلاف أبي جعفر اهـ بلفظه وهو ظاهر الأزهار وصرح الشرح (٢) صوابه القيمة (٣) وللمالك طلب أيهما شاء وقرار الضمان على الفقير اهـ بيان ولا يكون قرار الضمان على الفقير إلا إن جنى أو فرط وإلا فلا (٤) صوابه قيمتها قرز (٥) مثل الثلث وقيمة القيمي (٦) بجناية أو تهريط وإن تلفت بغير جناية ولا تهريط فلا يضمن الفقير بل العارف (٧) وكذا القيمة من التهرير قرز (٨) وكذا للثلث قرز (٩) إذا كملت شروط الالتقاط في الثاني وإلا أخذها الأول من الثاني ولا يبطل حقه وقيل ولو لم تشكل شروط الالتقاط اهـ أثمار معنى (٥) من أحكام اللقطة لأن الضمان ولله حيث قامت بغيره فإن كان بغير تهريط فلا ضمان اهـ بيان معنى في الصحيح أنها إذا ضلت على الملتقط الأول ثم التقطها من هو جامع الشروط فقد قبضها باذن الشرع فكان المالك قد قبضها وإن قبضها من هو غير جامع الشروط فهنا مطالبان فالأول ضامن لأجل تهريطه والثاني غاصب قرز (٥) إذا ضلت على وجه لا يضمن وظاهر المذهب عدم التفرق أنه يقطع حقه مطلقاً قرز (٥) فإن لم تلتقط فهو ضامن لأن الضياع تهريط قرز (١٠) فلو كان قد عرف بها الأول بعض المدة لم يجب على الآخر إلا تمامها فإن لم يبق من المدة شيء لم يجب على الآخر التعريف اهـ شرح بحر وأثمار (١١) **مسئلة** ولا يصح أن يلقط جبد أو مدبر أو أم ولد لأشغالهم بالرق وأم الولد عن الحضانة ولا كافر إذا ولّاه له على مسلم وثلاث يفتته عن الدين اهـ بحر بلفظه وظاهر المذهب خلافه وهو أنه

واللقطة عبارة عما يلتقط من أطفال بني آدم<sup>(١)</sup> قال في الانتصار من لم يبلغ من الاستقلال  
صح<sup>(٢)</sup> التقاطه وبعد البلوغ الشرعى لا معنى للتقاط وبينهما عتق<sup>(٣)</sup> قيل ع ويجب على  
الملتقط النية<sup>(٤)</sup> في القبط قال مولانا علي<sup>(٥)</sup> وكذا سائر شروط اللقطة التي تقدمت يجب اعتبارها  
هنا وإلا لم يصح الالتقاط قيل لا نص في وجوب الانشاد<sup>(٦)</sup> قال ولا يمنع وجوبه<sup>(٧)</sup> قال  
مولانا علي السلام<sup>(٨)</sup> فيه نظر<sup>(٩)</sup> (والقبط<sup>(١٠)</sup> من دار الحرب عبد<sup>(١١)</sup>) يحكم عليه بالعبودية  
وتلحقه أحكام اللقطة من وجوب التعريف ونحوه وذلك حيث لا يباح له الأخذ من دار  
الحرب في تلك الحال لأجل أمانه ونحوه<sup>(١٢)</sup> فإن كان يباح له الأخذ فهو غنيمه<sup>(١٣)</sup> وليس  
بلقطة (و القبط إذا أخذ (من دارنا) فهو (حر<sup>(١٤)</sup> أمانة) في يد الملتقط (هو وما في  
يده)<sup>(١٥)</sup> لا يكون لقطة بل يحكم في الظاهر أنه له نحو أن يكون عليه ثياب أو معه أو تحته

يصح منهم الالتقاط واختاره للقي وينتزع الحاكم من يد الكافر ما لم يكن الكافر حراً قرز (٥)  
مسئلة والميد الآتي كالفضلة فيسحب ضبطه ويثقل عليه من كسبه إن كان وإلا فكالفضلة اه يان  
وهذا ذكره الامامى (٥) والالتقاط للقبط واللقطة فرض كفاية إذ هو اهاذ نفس محرمة وقد قال  
تعالى ومن أحياءهم فكانت أحياء الناس جميعاً وكاطعام المضطر قرز (١) وهل يصح أن يلتقط المجهنون  
قيل يصح لوجود العلة وهى الخشية عليه اه من خط حيث وفي البحر قلما البالغ فليس لقطة إذ لا يثنى  
عليه (٥) مسئلة من في يده صغيرة لم يقبل قوله انها زوجته إذ لا تثبت يد على الجرب ولا على المنافع ليجدها  
حالا غالاً بخلاف الأعيان اه بحر وثقتها عليه لا قراره اه زهور وبمنع منها قيل ما لم يكن المقرولى لها  
(٢) بل وجب اه يان قرز (٣) الصحيح الوجوب مع الخشية عليه اه ح أثار لأن فيه اهاذ نفس  
وكذا الحيوان لحرمته اه بحر (٤) وقاعدتها الضمان في العبد وفي الحر الخلاف اه لا يضمن اه ح (٥) لأن الانشاد  
انما هو لأجل الصرف بده (٥) أى التعريف (٦) قولي في العبد وقيل سواء كان حراً أو عبداً أحفظاً  
للسب (٧) لا وجه للنظر (٨) مسئلة ولا يقل القبط من بده لأن بقائه فيه أقرب إلى معرفة نسبه  
فإن كان الواجد له من أهل الحيام الذين يقتلون (١) فهل يبقى معه أو يقتل به وجهان رجح الامام  
يحيى عليه السلام أخذه وكذا حيث بلد الواجد له نازحة عن بلد القبط والله أعلم اه يان (١) وهكذا  
لفظ البيان في بقائه معه أو يقتل وجهان (٩) لأن الظاهر أن من في دار الحرب عبد أو حرى يسرق  
اه شرح فتح الكلام حيث لا يباح الأخذ قوله حربى يسرق لا يستقيم إلا أن يريد انه يمكن أن يكون  
قد ثبت عليه يد أحد منهم وهذا أقرب اه شامى (٥) فإن كان في يده شيء اتفق عليه منه كالحجر  
ويكون كالأذن من سيده وان لم يكن في يده شيء اتفق عليه ورجع على سيده ولو كان السيد حال اتفاقه  
معسراً اه دياج (١٠) كالرسول أو عند الصلح بين المسلمين والكفار (١١) ولا خمس عليه كالأخذ  
بالنقص اه ح أثار (١٢) لأن الأصل في الأدب الحرية والرق طارىء اه تعليق القبط على (١٣) فيثبت



أودنا نير أودرام في كه أو دابة يقودها أورا كب عليها قال أبو ط والأصل فيه أن كل ما جاز أن تثبت عليه يد الكبير فيد الصغير مثله وكلما لم يجز أن تثبت عليه يد الكبير فيد الصغير مثله كالتوب بالبدمنة قيل لى بأن لاتناله يده فإن كانت يده <sup>(١)</sup> تناله فيده ثابتة عليه فان كان دفين تحت الموضع الذى هو عليه لم يكن له لأن اليد لا تثبت على الدفين وذلك لأن المسلم لو دفن كنزاً في دار الحرب <sup>(٢)</sup> لم يملكه أهل الحرب (و) اللقيط يجب أن (ينفق) <sup>(٣)</sup> عليه بلا رجوع <sup>(٤)</sup> إن لم يكن لمال <sup>(٥)</sup> في الحال <sup>(٦)</sup> أى إن كان فقيراً حال الاتفاق حكى ذلك أبو ط عن أبي ح وهو قول أبي ح وش وقال م بالله إذا اتفق بنية الرجوع رجع عليه سواء كان له مال وقت الاتفاق أم لا (و) اللقيط <sup>(٧)</sup> (رد للوصف) <sup>(٨)</sup> وإذا وصفه بأمارات يخلب على الظن صدقه لأجلها وقبل قوله وإن لم يرقم البيعة على أنه ولده (لا اللقطة) <sup>(٩)</sup> فلا بد من البيعة والحكم كما تقدم ووجه الفرق أنه محتاط في ثبوت النسب لئلا يطل قبل فيه الوصف (قال مولانا عليه السلام) ويلزم على هذا التمهيل أنه لا يقبل الوصف حيث يحكم بأن

له حكم الأمانة وهو حكم الضالة واللقطة الذى تقدم من الاتفاق والرجوع به (١) بحيث لو فزع كان القول قوله (٧) والعكس (٣) لأنه من باب سد الرق في الحر وأما في العبد فيرجع على سيده لأنه ماله مع نية الرجوع كالضالة قرز (٤) والفرق بين اللقيط والضالة أن ثقة اللقيط واجبة على جماعة المسلمين فان ظم به بعضهم لم يرجع به على أحد لأنه فعل ما زعمه أه غيب (٥) إلا أن يكون الاتفاق باذن الحاكم فكأنه أقرضه المال أه يان بلفظه (٥) فهو أقرضه بشئ إن الحاكم أو استقرض له من الثمر فله يصح لأن له ولاية عليه كباقي الشريك واقه أعلم أه برهان (٥) فان انكشف له مال حال الاتفاق رجع إذا نوى الرجوع أه نجري بلفظه (٥) فيفتقه الملقط ما وجدته في يده ولا يحتاج إلى أمر الحاكم وإن كان المال في يد الغير للقيط فلا يفتقه عليه إلا بأمر الحاكم لأنه لا ولاية له على الذي لم يكن في يده أه كواكب معنى (٦) ولو غابا قرز (٧) من بنى آدم (٨) حيث لا واسطة وإلا فلا بد من البيعة والحكم ومع الواسطة تثبت الحقوق لالحضنة لأنها تابعة للنسب ولا تثبت أه معيار قرز (٥) وهذا إذا كانوا اثنين وأما إذا كان واحداً فإنه يردهم من غير وصف أه ح سحوتى كن أقر بمجهول النسب بل لافرق ولو واحداً فلا بد من الوصف كما هو ظاهر الاز (٥) يقال قول الوصف يمكن أنه لثمة فيكون قدأ بطلنا نسبه من الآخر وكان القياس الصحى والتشديد يقال إذا لم يرد للواصف قد لا يمين عليه فيبطل نسبه بخلاف اللقطة فتصير ليت المال مع عدم البيعة فطل هذا مرادهم بالفرق واقه أعلم أه شامى (٥) ويكون الوصف له وصفاً في يده فلا يحتاج إلى بيعة قرز (٥) وليس الوصف شرطاً بل من ادعاه أنه ولده فانه يقبل قوله إذا كان الولد حياً أه كواكب لفظاً وظاهر الاز لا بد من الوصف قرز فان كان يد موته ولا ولده فلا يقبل قوله من ادعاه الابنية أه كواكب قرز (٩) وحى الجهاديات كما تقدم

اللقيط عبد بل لابد من البينة والحكم لانه مال حينئذ قال ولا يبعد أن الأصحاب يلزمون ذلك قال وكلام الأزهري<sup>(١)</sup> يحتمله (وإن تمددوا<sup>(٢)</sup> واستوا) في كونهم جميعاً (ذكورا) أحراراً مسلمين<sup>(٣)</sup> (فإن لكل فرد) منهم يرث من كل واحد ميراث ابن كامل (ومجموعهم أب) بمعنى أنه إذا مات هو وورثه جميعاً ميراث أب واحد قوله واستوا يعني فإن كان لأحدهم مزية بحرية أو إسلام فانه يكون له ولبن شراكه في تلك المزية فيكون للحر دون العبد والمسلم دون الكافر فلو كان أحدهما مدعي حرًا وكافرًا والآخر عبدًا مسلمًا جاء الخلاف المتقدم<sup>(٤)</sup> فأما لو كان أحدهما يهوديًا والآخر نصرانيًا فانه يحتمل أن يقال ثبت النسب<sup>(٥)</sup> لهما لعدم المزية فيحتمل أن يقال لا يثبت لهما أحدهما لأن الأحكام تكون متنافية من حيث أنا تنبئه بحكم أبيه فأما لو كان أحدهما فاطميًا والآخر غير فاطمي فلا ترجيح بذلك لكن لا يصلح إماما<sup>(٦)</sup> فأما لو كان أحدهما صالحًا والآخر فاسقًا قبل ع فالصالح أولى به كالسليم مع الكافر ~~ع~~ قال مولانا عليه السلام<sup>(٧)</sup> فيه نظر<sup>(٨)</sup> فأما لو ادعى رجل وامرأة فانه يكون الرجل أبا كاملاً<sup>(٩)</sup> والمرأة أما كاملة<sup>(١٠)</sup> وأما إذا ادعى امرأتان فإن تفردت أحدهما بمنزلة ألحق بها وإن لم تقبل ح وغيره

(١) من قوله واللقيط من دار الحرب عبد الخ (٢) الواصفون (٣) وفي ادعاه وصفه في وقت واحد إذ سبق أحدهما استعفه دون الآخر اه بحر قرز (٤) بين الوافي ومباقة (٥) يلحق بالعبد المسلم اه يان لفظا قرز (٦) قال في شرح العباسي على الدرر إذا ادعى يهودي ونصراني فإن كان في دار الإسلام لحق بهما ويحكم بإسلامه للدار وعليهما نفقته وإن كان في دارهما فلهما وإن كان في دار أحدهما فله فإن بينا فلهما (٧) في النسب لافي الدين لأنه قد حكم بإسلامه اه قرز (٨) مالم يحكم لفاطمي فإن حكم به صلح لهما يقال هو غير مشهور النسب ولو حكم به اه شامي قرز (٩) ولا تحمل الزكاة قرز (١٠) بل يلحق بهما جميعاً اه بحر قرز (١١) ظاهره ولو كان رجلاً وابنته ويض في السحولي ولفظها اما لو ادعى رجل وابنته أو أخته يباح قيل يلحق بهما لجواز أن يغلبها كذا عن سيدنا بدر الدين ع بد من صلاح الفلكي رحمه الله تعالى (١٢) فرع فلو التقطه اثنان وتشاجرا في حضبته كان على رأى الحاكم إمامعين أحدهما ولا فرع بينهما وليس لهما أن يقتلاه لأنه لأن ذلك أضرار به لأجل الوحشة واختلاف النذاه وإن كان رجلاً وامرأة فهما على سواء فيه اه يان (١٣) ولا تكون المرأة أختي بالحضبة هنا إذ ليست أما بل لأجل الحق وهما شريكان اه بحر فهما قلم أن للمرأة هنا أختي بحضبة من الرجل لأن أهول الفرق بينهما ظاهر وهو أن الولد مخلوق من ماء الزوجين لكن للأهنية بمزجه عمله وأرضاعه وشفقتها عليه أكثر فلذلك أقدمت على الأبوهما هنا يثبت الحق لهما بالألفاظ وهما متساويان فلم يقدم أحدهما على الآخر اه حاشية بحر ومثله في البستان (١٤) لا فرق بين هذه الصورة وبين أول المسئلة اه تنهى قرز (١٥) فرع وإذا ادعته أمة فلا يلحق بها لئلا يملك سيداه وفي البحر يلحق بها ولا يرق وهو المختار مع عدم البينة وكلام الفقيه ع انه يرق ويملكه السيد هو المختار مع البينة اه سيدنا حسن قرز قيل ع إلا أن بين عليهما الحق بها وملكه سيدها لكن

من المذاكرين لا يلحق بأيها <sup>(١)</sup> سواء يتألم لا لأن كذب أحدهما معلوم بخلاف الرجلين فهو يمكن أن يكون منها وعن بعض أصح أنه يلحق <sup>(٢)</sup> بهما كالرجلين

﴿باب الصيد﴾ الأصل في هذا الباب الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وما علمتم من الجوارح <sup>(٣)</sup> مكليين <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه <sup>(٥)</sup> وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لكم ميتتان ودمان وقوله الطير في أوكارها <sup>(٦)</sup> أمنة بأمان الله فإذا طار فانصب له تفك <sup>(٧)</sup> وارمه بسهمك وأما الاجماع فظاهر

﴿ثم﴾ والليل والنهار سواء عندنا في جواز الاصطياد وحكى عن قوم كراهة <sup>(٨)</sup> صيد البحر ليلاً ﴿فصل﴾ في تفصيل ما يحل من الصيد وهو نوعان بحري وبري واعلم أنه

ينظر بما تكون ميتها هل بحدية كما إذا ادعت حرة مزروجة أو شهادة عدلين لأنها تقتضي ملك سيدها له وقد ثبت له الحرية في الظاهر سل قال سيدنا عماد الدين ولعل الثاني أقرب كما إذا ادعاه مدع أنه ملكه اه يان وصحة دعوى الأمة مع البينة والحكم لأجل السب وملك السيد له إنما دخل ضمننا فلا يقال دعواها لنفي مدعاه سبحانه <sup>(٩)</sup> فان كانت أحداهما عذراء أو رقاء والأخرى ليست كذلك ثبت نفي الرهانة سيأتي في الاقرار ما يخالفه على قوله ومن المرأة قرز <sup>(١٠)</sup> إلا أن يصدق أحدهما بعد بلوغه لحق بها اه يان <sup>(١١)</sup> لدم المخصص قلنا مسعيل إلحاقه بهما بخلاف الرجلين <sup>(١٢)</sup> أي وأحل لكم صيد ما علمتم والجوارح يعني الكواكب من سباع البهائم ومعنى مكليين أي حال كونكم مؤدبين لها واشتقاقه من السكب لأن التاديب أكثر ما يكون في السكاب وقوله تعالى بما علمكم الله أي من علم التكليب لأنه إلهام من الله تعالى اه كشاف <sup>(١٣)</sup> والتكليب التضيئة اه شرح آيات قوله الجوارح وجوارح الحيوان الفهد والكلب والثور والأسد والذئب وجوارح الطير الباز والشاهين والصقر والغاب وهو السجاء بالمد والقصر اه بحر <sup>(١٤)</sup> قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه الصيد ما صدناه بأيدينا وطعامه ملات بسبب الصائد اه بستان وقيل أراد بالصيد للصياد والطعام الأكل منه وقيل المراد بالطعام ما يؤكل من الصيد ما يؤكل وغيره ذكره الزمخشري اه شرح جملته <sup>(١٥)</sup> (قائمة) الطير في أوكارها أمنة لا يجوز أخذها ليلاً ولا نهاراً فإذا أخذت حل أكلها قيل ح وكذا أخذ بعضها من وكرها لا يجوز وقال السيد ح بل يجوز فلو أن الطير كانت في موضع يحصل فيه فيه الأذية كأن يكون في المساجد أو في الملك الذي يضر وقوفها فيه فهل يبق أمانها في وكرها أم يطل لكونها تضره قيل مرغم يجوز صيدها لأن الأمان قد بطل وهو ظاهر الأثر في قوله وما ضر من غير ذلك والفقهاء قال تغر بغير تصيد اه يان معنا ولعله يشبه قولهم ولا يخنش أن كفى الدين <sup>(١٦)</sup> قيل لو كذا غير الطير إذا كان له بيت فلا يجوز أخذه منه ذكره في الزوائد وأما البيض من الوكر قيل لا يجوز لأنه يحصل به الافزاع وبطلان الأمان وعند السيد ح جواز لان الغر إن غاوره في الطير اه زمر <sup>(١٧)</sup> شبكة الصيد <sup>(١٨)</sup> داود وعياهد اه وجه الكراهة أنه لا يأمن من أن يصيد ما لا يحل

(١) إنما يحل من البحري<sup>(١)</sup> ما أخذ حيا (إذ لم يكن من جنس ما يحرم (أو) أخذ (ميتا بسبب آدمي) نحو أن يبالغ تصيده فيموت بسبب ذلك فإنه يحل حيثنوا سواء كان مسلما أم كافرا<sup>(٢)</sup> وسواء كان حلالا أم محررا لا لأن المحرم يحل له صيد البحر كما تقدم وعن الناصر أنه لا يجوز أكل ما اصطاده الكافر فأما لو مات بسبب آدمي لاعتن تصيده نحو أن يصده أو يطأه غير قاصد لتصيده فإنه يحرم<sup>(٣)</sup> (أو) مات لأجل (جزر الماء وقذفه أو نضوبه) فالجزر هو أن ينحصر الماء من موضع إلى آخر فإذا مات ما جزر عنه الماء لأجل جزر حل والقذف هو أن يرمى به الماء إلى موضع جاف<sup>(٤)</sup> فإذا مات بقذفه حل والنضوب وهو أن تتشف الأرض للماء فيموت الصيد لأجله فتى مات لأجل هذه الأسباب (قطط) حل وأما إذا مات بغيرها نحو أن يموت ببحر الماء أو برده أو بأن يقتل بمضه بمض<sup>(٥)</sup> قال في الكافي فعند القاسم والهادي وأحد قولي م يأنه أنه لا يحل أكله وقال زبد بن علي والناصر وأحد قولي م يأنه بالله والقضاء أنه لا يحل وأما الطائي<sup>(٦)</sup> فلا يجوز أكله عند أصحابنا<sup>(٧)</sup> والخنفية وأجاز ش<sup>(٨)</sup> أكله (والأصل فيما التبس هل قذف حيا) أو ميتا<sup>(٩)</sup> (الحياة) فلو قذف الماء الصيد فوجده ميتا ولم يعلم هل قذفه الماء حيا أم ميتا فإنه يرجع إلى الأصل وهو الحياة فيحل أكله ذكره الفقيه<sup>(١٠)</sup> في تذكرته قال مولانا عليه السلام وهو صحيح وقال علي خليل لا يحل أكله<sup>(١١)</sup> ﴿تلييه﴾ لو أن رجلا حضر حضيرة على جانب من الماء فدخلها الحيتان وسد الحضيرة فاعلم أن الذي يموت فيها على ثلاثة وجوه

- (١) وحقيقة صيد البحر هو ما أغرخ في البحر ولو كان لا يعيش إلا في البر وحقيقة صيد البر ما أغرخ في البر وإن كان لا يعيش إلا في البحر كالثرائق وأكلها جائز اه غيث قرز ليعرج طير الماء فإنه يغرخ في البر ذكره الرضائي قرز (٢) وكذا الثغرات والأنهار والسواقي والآبار اهذاكرة وبيان فيكون المراد ما صيد من الماء ولو في البر (٣) ولا يحتاج إلى تذكير أجماع وفي الفتح ويذكر من البحري ما يذكر في شفه في البر وله استحبابا (٤) لأن ميتة البحر حلال إلا ما خصه دليل اه بحر ويشل من رطوبة الكافر (٥) بل يحل لأنه بسبب آدمي وإن لم يقصد القتل اه شامي وهو ظاهر الإجماع (٦) أو غير جاف (٧) أو دخل حلقه الماء فيموت فإنه لا يحل (٨) وهو الذي لا يعلم ما سبب موته (٩) وجه قولنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما اصطصموه حيا فات فكلوه وما أخذتموه طافيا فلا تأكلوه وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ما أتى البحر أن جزر عنه فكله وما قذفه طافيا فلا تأكله اه بحر وإيضاح (٨) وجهه قوله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لكم ميتتان ودمان ولم يفصل قلنا خبرنا خاص وأرجح (٩) أو جزر عنه الماء أو نضب اه لى قرز (١٠) بخلاف ما ساقى فيما التبس هل قطفه سهم المسلم أو سهم الكافر أو نحو ذلك فيجب جانب الخطر إذ لا أصل له يرجع إليه اه ح لى لفظا (١١) تخليا لجانب الخطر قلنا كشاة مذبوحة شككتنا هل ذبحت حية أو مية

الأول أن يموت وماؤها متصل<sup>(١)</sup> بماء البحر فهذا لا يجوز<sup>(٢)</sup> أكله لأنه طاف خلافا للش  
الثاني أن يموت بعد أن تنضب<sup>(٣)</sup> الماء من الحضيضة فهذا جائز أكله اتفاق الثالث أن يموت  
بعد أن انفصل ماء البحر عن ماء الحضيضة ولم ينضب ماء الحضيضة قتال الأميرح<sup>(٤)</sup> يجوز أكله  
وقيل له لا يجوز<sup>(٥)</sup> وفي كلام اللع إشارة إلى القولين قيل ف لكنه أظهر إلى كلام الأميرح  
(و) يحل (من غيره) أي من غير الصيد البحري ما كان برياً إلا أنه إنما يحل بشرط أن  
يصطاده (في غير الحرمين)<sup>(٦)</sup> حرمة مكة وللمدينة شرفها الله تعالى فأصطيد منها فهو حرام  
قيل ح فلو كان في الحرم نهر فصيده محرم تنظيراً<sup>(٧)</sup> لجانب الخطر ولأن قوله تعالى ومن دخله  
كان آمناً<sup>(٨)</sup> مخصص لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر \* واعلم أن صيد البر إنما يحل حيث وقع  
قتله باحدى صورتين إما بأن يقتله الحيوان للملأ أو بأن يقتله الصائد بنفسه ولكل واحدة  
من الصورتين شروط أما الصورة الأولى فلها شروط ستة الأول أن يكون من (ما  
انفرد<sup>(٩)</sup> بقتله بمفرق<sup>(١٠)</sup> لا صدم ذوات) وهذا اللفظ قد تضمن ثلاثاً شروط وهي أن يقتله  
ذو ناب فلو قتلته غير ذي ناب كالفرس ونحوها<sup>(١١)</sup> إذا قدرنا أنها قبلت التعليم فإنه يحرم وكذا  
لو قتله البازي<sup>(١٢)</sup> أو الصقراً والشاهين<sup>(١٣)</sup> ولو كانت من آلات الصيد فإنه لا يحل أكله هذا

وهذه وقاية إله رباح (١) يمكن الصيد الدخول والخروج منه (٢) ما لم يكن لضيق الحضيضة إذ هو  
بسبب آدمي قرز (٣) وللولت فيها بالازدحام لا يقتضي التحريم إذ هو سبب الصيد بخلاف البحر (٤)  
إذا عرف أنه مات بظهور الخطيرة (٥) لأنه طاف (٦) وأما الجراد إذا أخذت من الحرم قتال  
الأميرح يجوز أكلها وقال الحاكم لا يجوز وهو لا يفتي أه حاشية تذكرة حيث ومثله في البيان  
حيث قال مسئلة ولا يجوز للعلال أخذ الجراد من الحرم خلاف الأمير الحسين أه بيان من كتاب  
الحج (٥) فلو جلب لحم صيد إلى الحرم ولم يعرف ما هو هل صيد حرم أم لا لأن كان تمة قريبة أنه  
صيد حرم حرم والا فالأصل الحل قرز (٧) وهو ظاهر الأثر في قوله وصيدهما ميتة (٨) الأولى  
في الحجة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل صيدهما لأن من خطاب إن يحل لقوله تعالى وقه بسجد  
من في السموات ومن في الأرض ومثله للمنفق وح لى (٩) وهو يقال غالباً ليخرج الجراد والشفا فلا  
يعبر فيها ما ذكر من القيود أه سحوى لفظاً (١٠) قيل ح والميرة بمفرق اللحم لا الجلد أه بيان لأن  
بعض الحيوان بمفرق ولا يدمي كالجماموس لأن جلده يدخل في لحمه أه حاجزى وعن الشامي خرق اللحم  
والجلد جميعاً ليحصل الطيب ومثله في البحر والمغار ومثله عن السلمي وظاهر الأثر أه سواء كان  
بمفرق اللحم أو الجلد أو هما أما خرق الجلد فقط فيه نظره أه ولفظ البحر الزايع الخرق يشب أبو  
نظر عند التسمية وح وف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أهدم اللحم فكل أه بلفظه (١١)  
تصرح بالقيوم زيادة في البيان أه سحوى (١٢) القيل والبحر لأنه لم يند من جوارح الصيد وإن كان ذو  
ناب للملة للذ كورة (١٣) ما كبر من الصقرا (١٣) هي السجود لا توجد في بلادنا وقيل الشاه

رأي القاسم والهادي والناصر والصادق لأنها لا تأمر الاحال جوعها فدل على أنها لا تقبل<sup>(١)</sup> التعليم وقال أبوح وش أن هذا حد تعليمها وأنه يحل ما قتله • الشرط الثاني أن يقتله بخرق فلو قتله بمصادمة أو بسد نفسه لم يحل • الشرط الثالث أن ينفرد بقتله فلو شاركه غيره ذى ناب أو غير معلم أو ما أثر فيه بمصادمة أو سد نفس لم يحل أكله وكذا إذا أمسكه غير معلم حتى قتله المعلم لم يحل<sup>(٢)</sup> أكله عندنا وأبي ح وقال ش إذا قتله المعلم حل ولا عبرة بالعانة • الشرط الرابع أن يكون ذلك الحيوان القاتل للصيد بما (يقبل التعليم)<sup>(٣)</sup> كالكلب والفهد<sup>(٤)</sup> المعلمين فلو كان غير معلم ككلب الحلة والغنم لم يحل ما قتله قال أبوح حد التعليم أن يفرى فيقصد ويرجر فيقصد فيأمر في إقباله وأدباره وقصده وانزجاره<sup>(٥)</sup> قال في الانتصار إغنا يعتبر انزجاره قبل إرساله أما بعد إرساله على الصيد فذلك متمنع<sup>(٦)</sup> وهكذا عن السيدح وغيره من المذاكرين • نعم فتى قبل الكلب التعليم جاز أكل ما اصطاده على ما تقدم وسواء أكل من الصيد أم لم يأكل<sup>(٧)</sup> قال في الكافي هذا قول أصحابنا وكثير من قولي ش وقال أخيراً والخفية لا يؤكل ثم اختلفوا فقال أبوح وعبد هذا يكشف أنه لم يقبل التعليم فلا يؤكل ما أكل منه ولا ما صاده قبله وقال ش وف هذا تغيير في تعليمه فلا يحل مأكل منه ويحل ما صاده قبله • الشرط الخامس أن يكون الحيوان المعلم (أرسله مسلم<sup>(٨)</sup> مسم) عند الإرسال لأن<sup>(٩)</sup> حالة الإرسال كحالة التدبير فلو كان كافراً أو لم يسم لم يحل<sup>(١٠)</sup> ما قتله المرسل وكذا لو عدا الكلب على الصيد من دون إرسال لم يحل ما قتله<sup>(١١)</sup> وكذا لو اشترك مرسل وغير مرسل

(١) وكذا لو قبلت التعليم لأنها ليست ذواتاً اه بحر (٢) يقال لا مشاركة هنا فينظر والمصحيح أنه يحل كما هو ظاهر إلا أن قد اختلفوا في قتله قال بما لولاه لما اقبل (٣) وفارق هذا ما إذا أمسكه الكافر حتى ذبحه المسلم فإنه يحل لأنه هناك ذكاة محقة بخلاف هنا اه تعليق وشي (٤) ويثبت معلم مبرهن ويحل ما قتله في الثالثة اه هداية قرز وقيل كالقورح يحل في الثانية كما ثبت به العادة في الحيض اه شامى لا يقاس على القورح لأنه خاص فيه (٥) المراد معلم لا مصحة قبول التعليم كظاهر العبارة فلا يكتفى اه صحولى لفظاً (٦) والفهد كثير النوم يقال فلان أنوم من فهد قيل إنه إذا نوب على الصيد نام في الهوى (٧) وهو فوق الكلب دون الضبع (٨) جائداً وشامياً اه تذكرة (٩) وذلك لعظم العداوة بينهما فلا يكاد يترجر بغير وجه اه بستان (١٠) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لسلطان وقد سأله عن ذلك كل ولو لم يمدرك إلا البعض وفي رواية إلا نصفه اه بحر (١١) حلال قرز (١٢) ولو صلياً أو مجنوناً أو أعمى قرز ولفظ شامية وإذا أرسله صبي أو مجنون فوجبان أحصهما يحل كذا يرحه ولأن القصد قد وقع وقيل لا إذ ليس من أهل القصد فصار كالمرسل بنفسه اه بحر لفظاً ظاهر هذا أن القصد شرط وشكبه التقييد اه من هامش البحر (١٣) يعود إلى الطرفين قرز (١٤) إلا أن يحل أو ليسى وجوب التسمية حل اه يان (١٥) لقوله تعالى فكلوا مما أمسكن

على قتل الصيد لم يحل أكله • قال عليه السلام وقد أشرنا إلى ذلك بقولنا ما انفرد بقتله في أول الشروط (أو) لم يرسله الصائدي (زجره وقد) كان (استرسله) <sup>(١)</sup> فانزجر <sup>(٢)</sup> فانه يحل أكل ما قتله. أخرجه صاحب الوافي للمنهب وحكاه الطحاوي عن الحنفية وقال أضش يحرم أكله (و) الشرط السادس أن يكون (لحقه) الصائد <sup>(٣)</sup> عقيب أرسله (فوراً) <sup>(٤)</sup> ليعلم أن موته وقع بفعل الكلب إذ لو جوز أنه مات بشيء فله لم يحل • واعلم أنه إذا أرسل الكلب ثم تراخى عن لحوقه ولم يشاهد إصابته إياه ثم وجد الصيد قتيلًا وجوز أن قتله من جهة كلبه أو من جهة غيره فهذا لا يحل بلا خلاف وإن شاهد إصابته إياه وعرف أنه أصابه في المقتل إصابة قاتلة فهذا يحل بلا خلاف <sup>(٥)</sup> ولو تراخى عن لحوقه <sup>(٦)</sup> وكذا إن شاهد إصابته في المقتل ولم يعلم هل هي قاتلة أم لا ولحقه فوراً فوجده قتيلًا فانه يحل بلا خلاف وإن أرسله ولحقه فوراً من دون تراخ فوجده قتيلًا <sup>(٧)</sup> ولم يشاهد الإصابة فبهذه الصورة يختلف فيها فالمنهب على ما ذكره صاحب الوافي أنه يحل وهو الذي في الأزهار <sup>(٨)</sup> وقال أبو ط وأبوح لا يحل ففي كان الكلب جامعاً للشروط للمتقدمة حل ما قتله (وإن تمدد) <sup>(٩)</sup> أي ولو قتل صيداً كثيراً في ذلك الأرسال ولو لم يقصد المرسل إرساله إلا على واحد (مالم تضل اضراب) <sup>(١٠)</sup> ذي التاب) فأما لو تداخل من الكلب اضراب نحو أن يصطاد واحداً ثم يكف بأن يحمي <sup>(١١)</sup> على الأول أو يرعى أو يسره <sup>(١٢)</sup> ثم يمرض له صيد آخر فيقتله فانه لا يحل أكل الثاني (أو هلك)

عليكم وهذا يحكم لنفسه (١) يعني أن الزجر أثر في الكلب المسترسل بحيث زاد في عدوه فيحل ما قتله اه كب لأن قد جاء بمعنى السير في سوق الأبل وإن كان قد جاء في الأصل أن الزجر عبارة عن القعود اه فتح لانه قد أتى به على أحد المعنيين فلا اعتراض حينئذ (٢) فان زجره بالصوت وأراد به المنع فاسترسل حل يحل صيده أم لا فيه احتمالان اه مفتي ظاهر الآز في قوله أرسله لا يحل بالأولى والأخرى قرز (٣) صوابه حقه فانحث لأن الزجر عبارة عن القعود اه هداية (٤) الا أن يكون جاهلاً قرز (٥) وخذ القود ان لا يترأخى عقيب أرسله بمقدار التذكية (٦) اه تطبيق ابن مفتاح وقيل قدر التذكية وعكسه يحرم (٧) أي قد ير ما عوت فيها الذكاة (٨) قل في البيان عن أبي ط وأبي ح تحريره ونقل حاشية بل في خلاف أن طراً في ح وهو ظاهر الآز وقواء الامام شرف الدين عليه (٩) اذا عرف أنه لا يذكره وفيه رفق المقر بما في الشرح (١٠) مع وجود العضة ان قرز (١١) مالم يوجد فيه جراحة أخرى يجوز أنه منها اه كب قرز (١٢) يحتمل الصيد الذي قتله الكلب ويحتمل أن يشمل تعدد المرسل والمرسل عليه اه ح لي لفظ قرز (١٣) وتكون تسمية واحدة اه م الضرورة (١٤) وضع الظاهر موضع المضمر لتلاجه م ان عود الضمير إلى اللاحق التهميم من قوله ولحقه اه ح لي (١٥) قدراً زائداً على الذي يموت فيه قرز (١٦) غير طاب للصيد الآخر اه ح قرز

الصيد (فتك مسلم<sup>(١)</sup>) هذه هي الصورة الثانية وهي أن يهلك الصيد بفعل الصائد ولها ثلاثة الأول أن يكون الصائد مسلماً فلو كان كافراً لم يحل ما قتله • الشرط الثاني أن يقتله الصائد (بمجرد<sup>(٢)</sup> ذي حد كالسهم) والسيف والرمح فلو قتله بالبندق أو المراض لم يحل أكله والبندق هو ما يرى به من الطين<sup>(٣)</sup> والمراض<sup>(٤)</sup> سهم لا يرش له فان أصيب بسهم وبندق أو بسهم وحجر أو بسهم ومراض فأت منها<sup>(٥)</sup> جميعاً حرم أكله • قال عليه السلام وقد أشرنا إلى ذلك بقولنا بمجرد ذي حد احترازاً من هذه الصور وكذلك لو أصيب بذي حد تردى فأت لأجل التردى أو بمجموعهما لم يحل وحاصل ذلك أنه ان علم أو ظن أن موته من الرمية خل وان علم أو ظن أن موته من التردى حرم وان لم يحصل شيء من ذلك فان تردى على ما يقتل كالماء والنار والحجر<sup>(٦)</sup> الحاد أو مرتين حرم وإلا حل<sup>(٧)</sup> (و) لورى بسهم غير الصيد نحو أن يرى عود أو حجراً فيصيب صيداً فانه يحل ذلك الصيد الذي وقع فيه السهم و (إن قصد<sup>(٨)</sup> به غيره) سواء كان الذي قصده مما يؤكل أو من غيره كما لو أرسل كلباً على صيد

(١) حلال مسم ولحقه فوراً اه فتح (٧) قال في شرح القاضى زهير رحمه الله تعالى ومن رمى صيداً بما ينفس فيه ويخرقه ويديه وسمى قتله حل أكله سهماً كان أو غيره بما يعمل عمل السهم ولا خلاف فيه قال في فتح الآثار وما يحل أكله ما قتل بالبتق الذي في أيدي الناس الآن الذي ترى بالبارود والرصاص لا ينفق ويدى وغيري وهو ظاهر ويؤخذ من مفهوم كلام أصحابنا وروى أيضاً عن الإمام الحسن بن علي وللنصور بالله القاسم بن محمد عليهم السلام عن حيث وقعتي يحرم قرز قيل ان كان الرمي بالبتق قريباً فهو حرام وان كان بعيداً فهو صدم اه عن السيد صلاح الدين الاخفش رحمه الله تعالى وقد روى بعض الثقات عن م بالله ان والده المنصور بالله عليه السلام قد رجع عن حل ذلك وقال تفصيلاً ان كان الرمي به محدوداً حل والا فلا وعن ابن بيران يحل ذلك وهو ظاهر الاز ولأنها تعقل بالقوة ومثله عن التوكل على الله (٢) وهو ما يس من الطين بعد ان كان رطباً فكان كاللحجر إذا قتل به فله ذكره في البحر رمى بقوس ذات وتر يرى به الطيور (٣) بنى قوة الجلائق وهو قوس ذات وتر يرى به الطيور (٤) قال في القاموس المراض سهم لا يرش له دقيق الطرف غليظ الوسط بعيد برضه دون حده انما هو إذا أصاب برضه حرم وان خرق اه غيث وان أصاب برأسه وخرق فانه يحل ما قتله اه كواكب قرز (٥) أو التيس قرز (٦) بل يحل إذا خرق اللحم بالحجر الحاد اه دوايرى وله يؤخذ من الازهار حيث قال بمجرد ذي حد وقيل انه لا يحل لان التردى سبب تد كيتوهو لا يحل التردى (٧) ومثله في البيان والتيس أنه يحرم مع التيس من غير فرق اه لملة (٨) قيل ويكون حكمه في التسمية كالناسي اه مفتي قرز (٩) وأما حيث لم يقصد الرمي نحو أن يرى على وجه الثغلة أو حال دخول أو حال ما هو فوق قوسه من غير قصد إليه فانه لا يحل ما قتله كما في الاحياء إذا تبدت النار إلى غير ما قصد بها فانه لا يملكها ذكره الامام ي اه كواكب وهو ظاهر للذهب انه يحل اه وابل وهو ظاهر الا ترى



مبين فأخذ غيره فانه يحمل وقال صاحب الوافي ان قصد جنس ما يتصيد <sup>(١)</sup> كالذئب والأسد فأصاب صيداً حل <sup>(٢)</sup> وان قصد ما لا يتصيد جنسه كالكلب والرجل فأصاب صيداً حرم وقال أبو حنيفة انه لا بد في الذي قصده <sup>(٣)</sup> من أن يكون صيداً <sup>(٤)</sup> أو من جنس ما يتصيد في نفس الأمر. ولا عبرة بالقصد بل بما في نفس الأمر قالوا في اعتبار قصد الرامي فقط ولو خالف ما في نفس الأمر وأبوح اعتبر بما في نفس الأمر وإن خالف قصد الرامي واختار في الاتصاف قول أبي حنيفة (و) انما يحمل صيد المسلم بإرسال الكلب والرمي بالسهم حيث (لم يشاركه) <sup>(٥)</sup> كافر فيها <sup>(٦)</sup> فان شاركه في ذلك حرم وهذا هو الشرط الثالث (والأصل في اللتبس) هل مات بسهم الكافر أم بسهم المسلم أو التبس هل مات بالحدام بالثقل أو التبس هل قتله كلب المؤمن أم كلب الكافر (الخطر) ويُنْتَب على جنبه الاباحة (و) لو أن رجلين رميا صيداً فأصاباه وجب أن يقال (هو لمن أثر <sup>(٧)</sup> سهمه) فيه فيصير مستحقاً <sup>(٨)</sup> له (و) إذا استحقه ثم رماه غيره فالرامي (للتأخر جان) يلزمه الأرض <sup>(٩)</sup> للرامي الأول فان كانت جناية الثاني في غير موضع الذكاة <sup>(١٠)</sup> وجب الأرض أو القيمة <sup>(١١)</sup> إن كانت قاتلة وإن كانت في موضع الذكاة <sup>(١٢)</sup> كان

قوله يهلك مسلم وقواه كثير من العلماء (١) أي يغيل (٢) اعتباراً بالابتداء (٣) يعني أحسه فإذا أحس ذئباً أو صيداً أو ظنه رجلاً فرماه فأصاب صيداً حل عند أبي حنيفة اعتباراً بالخصوص وقال الوافي لا يحمل اعتباراً بالقصد فإذا أحس رجلاً أو ما هو من جنسه فظنه صيداً فرماه فأصاب صيداً حل عند الرائي خلاف أبي حنيفة وأهل المذهب لم يمتثلوا القصد ولا الخصوص (٤) اعتباراً بالانتهاء (٥) مشاركة مؤثرة (٦) ولعل الخلاف في مشاركة كلب الذمي كالحلاف في ذبيحته اه بحر (٧) أو يحرم أو تارك التسمية طائفة سحولي قرز (٨) في الارسل والرمي (٩) والصيد لمن أخذه وليس لمن أعراه اه هداية معنى (١٠) والتأثير أن يمكن أخذه من غير صيد فان أثرهما فبينهما قرز (١١) فلو التبس أيهما المؤثر أو أثرهما معاً أو أثرهما فيه بالانضمام فالمذهب في هذه الصور الثلاث أنه بينهما ذكر معناه في البيان (١٢) أو نحوه من آلات الصيد في قتل الصيد أو تحيطه حتى أنه لا يغوث على الصائد والرامي ونحوه اه سحولي لفظاً قرز (١٣) لما روي عن علم عظيم أن رجلين اختلفا إليه فقال أحدهما اني ائتمنت هذا الصيد إلى الشجرة فأخذه فقال علي بن عيسى ما رأيت وليد ما أخذت اذ هداه (١٤) أرضاً ما قص بالهم (١٥) وكذا إذا كانت في موضع الذكاة ما لا يذكي به كالبدنق ونحوها قرز (١٦) ويحرم لأن قدر صار تذكيته بالذبح بعد أن أئتمنته الأول ولعل المراد حيث كانت تذكيته بعد رمي الأول ممكنة فاما إذا لم يمكن فالرامي الأول قائم مقام الذكاة قرز (١٧) ولفظ الصيغتين قلنا ولا هو في موضع الذكاة وذلك لأننا لو كانت في موضع الذكاة كانت ذكاة اه بلفظه وقرز فأنهم أنها لا تكون ذكاة إلا الرمية لا جناية الحيوان فيذكي ما أدركه بحياءه أعلم أفسدنا

كما لو ذبح فيجب الأرض عندم بالقبو يخبر<sup>(١)</sup> عند الهدية بين قيمته وتركه وبين أخذهم ولا شيء له على الثاني<sup>(٢)</sup> قبل ف ويعتبر في وجوب الضمان على الثاني أن يخرج الرمية بمد اصابة<sup>(٣)</sup> الأول (و) إذا أخذ الصيد من السكب أو بمد الرمية وجب أن يذكر<sup>(٤)</sup> ما أدرك حيا<sup>(٥)</sup> فإن لم يذكره حتى مات<sup>(٦)</sup> حرم وسواء تمكن من تذكيره بوجود آلة التذكية أم لم يتمكن لعدمه وعندك وش أنه إذا لم يتمكن من تذكيره لعدم الآلة فأتجاز أكله (و) صيد البحر والبر (يحلان) ولو أخذنا (من ملك الغير مالم يمد) ذلك الغير (له حايضا<sup>(٧)</sup>) في مجرى

حسن رحمه الله تعالى قرز (١) وللنهب لا تخبر لأنها جناية من دون غصب فيلزم الأرض فقط وكلام الشرع مبنى على أنه قتل وإلا فالأرض فقط اه شامي قرز (٢) في الائتم لا في الضمان فلا فرق فيضمن حيث خرجت قبل اصابة الأول ووقت بعد اصابة الأول قرز (٣) يعني فاما لو خرجت قبل اصابة الأول ووقت في الصيد بعد اصابة الأول فلا شيء لعدم التصدي أو ما الصيد فهو الاول لبله وقولا قوله فلا شيء وقيل يسقط الائتم لا الضمان لأنه مباشر اهـ (٤) وهذا إذا كانت الاصابة في غير موضع الذبح وفيه ولم تقطع الأوداج الأرضية إذ لو قطعها كانت ذكاته صميتي وشرح فتح ومثله في شرح الاز حيث قال كان كالو ذبح (٥) وهو ما كان فيه حياة مستقرة يعيش أكثر ما يعيش به الذكاة وإلا قد حل من غير تذكية اه شامي وفي حى حيث قد أدرك وقد بقي وقت يسع الذكاة والإحلال اه لفظ لفظ البحر فرع والعبرة بالرمق أن يتغير ادراكه تذكيته لو حضر آلة (٥) ولو في غير موضع الذبح ومثله في حى حيث تعذر في قرز (٥) هل المراد بقوله حيا من جناية العلم أو ولو من جناية السهم في البحر ما قطعته فان أصابه الثاني في موضع التذكية حل وإلا فلا كذا ذبح في غير موضع الذبح اه فقول ان أدرك بعد اصابة الحيوان أى حيوان كان معلم أو غير فو ناب أم لا في موضع الذكاة أو في غيره وجب تذكيره وإلا حرم وما بعد اصابة السهم فان كانت في موضع التذكية فهي تذكية كما أفهمه البحر وشرح الاز والصميتي وإن كانت الجناية في غير موضع التذكية فلا بد من التذكية وإلا حرم قرز قال في البحر (مسئلة) وكل صيد أدرك وفيه رمق وجب تذكيره إجماعاً إذ يخرج عن كونه صيداً بالاستيلاء عليه حياً فيصير كالنعم وقد قال تعالى إلا ما ذكيتم اه ظاهر المسئلة العموم ولو من جناية السهم وهو مستقيم حيث كانت في غير موضع التذكية وأما لو كانت جناية السهم في موضع التذكية فهي تذكية كما أفهمته شرح الاز في شرح قوله ولتأخر جان والبحر أيضاً في هذا الموضع ولفظ حى في هاشم البحر لعل المراد إذا أدرك وفيه حياة مستقرة لم يحل إلا بالتذكية سواء كان كلب صيد أو غيره مما لا يحل صيده اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٦) إلا أن تكون الرمية تقتل بالباشرة حل لأن حكمه حكم البيت اهـ وقد مر نظيره في الحج عن القاضي عامر على قوله والعبرة بموضع الاصابة وقرر خلافه لأنهم قد ذكروا فيما قطع نصفين وأدرك وفيه رمق أنه ذكي وإلا حرم ونحو ذلك اه أملا سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٧) فائدة إذا وقع الطائر في ملك الغير بحيث لا يمكن الخروج منه وصاحب الموضع يتمكن من أخذه باليد إلا أنه يطير في خلال ذلك في جوارب الملك ولا يأخذه باليد إلا بمسقة

المادة<sup>(١)</sup> قال في الانتصار ولو سقى رجل<sup>(٢)</sup> أرضه فتوحل فيها ضيبي ونشبت أكارعه فانه  
 على ملكه صاحب<sup>(٣)</sup> الأرض قال مولانا عليه السلام لأنه يمد حائزاً له فاما لو كان النمر هو  
 الذي قتره وحازه اليها حتى نشب فيها فالأقرب أنه يكون لرب الأرض<sup>(٤)</sup> (و) يحل أن أيضاً  
 (بالآلة النصب<sup>(٥)</sup>) فلو غصب رجل كلباً أو سهماً فاصطاد بهما حل ذلك الصيد لمصطاده  
 وإن كان أصيباً بالنصب ﴿باب<sup>(٦)</sup> الذبيح﴾ الأصل في الذبيح الكتاب والسنة  
 والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلى قوله إلا ما ذكبتكم  
 وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهزت الدم<sup>(٧)</sup> وفريت الأوداج فكل والاجماع  
 ظاهر ﴿فصل﴾ في شرائط الذبيح اعلم أن شرائط الذبكية التي يحل معها المسذكة  
 خمس منها ما (يشترط في الذابح) وهو (الاسلام فقط<sup>(٨)</sup>) فإذا كان مسلماً فلا فرق بين أن  
 يكون رجلاً أم امرأة حائضاً كانت أم غيرها حرّاً كان أم عبداً بقا كان أم غير آبق تختين  
 كان أم أغلف إذا لم يتركه استخفافاً صغيراً كان أم كبيراً عدلاً كان أم فاسقاً ولا تجزى ذبيحته  
 الكافر<sup>(٩)</sup> ذمياً كان أم حرياً أما الحربي<sup>(١٠)</sup> فلا خلاف<sup>(١١)</sup> فيه وأما الذمي فذهب الهادي

كالو دخل الطير منزل رجل ونحو ذلك لا يأخذه إلا بمحاولة في ذلك الأقرب انه قد ملكه بذلك اه ديباج  
 (١) فان قلت الصيد من يدهم تخرج عن ملكه كالآبق وما وقع في الشبكة وقلت قبل ليشه قدراً يمكن امساكه  
 فهو لن أخذه إذ لا ملك إلا بما ذكرنا اه بحر قرز ولفظ ن فرع وما وقع من الصيد في الخطيرة والشبكة الخ  
 (٢) بحيث يأخذه بغير تصيد وتعب كالأقليل والبيت ونحوه كلو أطبق عليه قصبة وتوحل في أرضه إذ صارت  
 كشبكته اه بحر بلفظه (٣) أو سقاها المطر (٤) فلو كانت الأرض مستأجرة أو مستعارة فالصيد لتوحل فيها  
 والمستعير اه سحولي لفظا قرز (٥) فلو سقاها الغير ملكه السابق اه تجزى ومثله وجد في حيث وفي ح  
 الفتح أنه يكون للمالك لأن امساك الأرض كإمساك المالك (٦) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الميئنين  
 أمسكه وليس بن آثره (٧) في غير أخوية وهدي اه بحر (٨) والمذهب أنه يجزى ولو بالنصب اه ولفظ ن  
 (مسئلة) من ذبح أخوية بسكين مقصوبة الخ اه ح (٩) إذ هما نيكان فلا تجزى بالنصب (١٠) وتزى بالاجرة  
 فيما لئله أجرة لغير الكلب اه (١١) الذبيح بالكسر ما يذبح من الأنعام والفتح القتل اه نهاية (١٢) وليس  
 إنهار الدم بشرط اه كب ولله بناء على الأغلب وجعله في الذبكية شرط (١٣) قال في النهاية الأتجار الأساة والعصب  
 شبه خروج الدم من موضع الذبيح بجري الماء في النهر اه ن (١٤) فلو أكره الكافر المسلم فلا يحل لأنه آفة  
 عند المهادي عليهم وقيل يحل لأن الحكم للفاعل لأن ذلك معنى قولهم إنما هو في ضمان الأموال (١٥) وإنه لا حل لأن  
 كان الذبيح بغيره اه ح لى لفظا (١٦) ويجزى قصبة القتل اه مفتي وفي ح ولا يجزى قصبة القتل فلو نحت  
 الشاة قصبتها لم تحل (١٧) ولو صغيراً اه ن (١٨) أراد بالحربي الذي لا كتاب له والذمي الذي له كتاب  
 (١٩) غالباً احتراز من الاستيلاء على ذبائح الكفار فقطهر وتحل لحميات اه غيث وح في معنى (٢٠) إلا أن

والقاسم والناصر وأحد الروایتين عن زيد بن علي أنه كالخرفي في ذلك وقال زيد بن علي في أحد الروایتين والصادق وح وش تجوز ذبيحة أهل الكتاب ووجهه الاميرح وأما الحيرة<sup>(١)</sup> والمشبعة فنكفرهم حرم<sup>(٢)</sup> ذبايحهم إلا على رواية الامامى وبعض المتكلمين<sup>(٣)</sup> والخلاف أنما هو في المقاب دون سائر الأحكام<sup>(٤)</sup> نعم وقال صاحب الوافي والامام<sup>(٥)</sup> أحمد بن سليمان لا تحل ذبيحة الفاسق<sup>(٦)</sup> وعن بعضهم اشتراط أن يكون الصبي ممبزا<sup>(٧)</sup> قال مولانا عليه السلام<sup>(٨)</sup> وظاهر المذهب أنه لا يشترط (و) الشرط الثاني (فري<sup>(٩)</sup> كل من الاوداج) الأربعة وهى الخلقوم والمري والودجان<sup>(١٠)</sup> قال في الانتصار الخلقوم القصبة الجوفة المركبة من النظاريف وهو موضع يمرى النفس متصل بالرية والمري يمرى الطعام والشراب والودجان عرقان قبل متصلان بالخلقوم وقيل بالمري<sup>(١١)</sup> وقال أبو حنيفة اعتبار بقطع ثلاثة من أى جانب<sup>(١٢)</sup> وقال ش الاعتبار بقطع المري والخلقوم أما قطع الودجين فستحب<sup>(١٣)</sup> نعم في فري الاوداج (ذبحا أو نحرأ<sup>(١٤)</sup>) جاز ذلك فالذبح بالبقرو والنعم والنحر للابل والنحر هو أن يضرب بالحديدة

أبي حنيفة (١) وأعلم أنهم يقل عن أحد من أهل البيت عليهم السلام ولا من المعتزلة خلاف في كفرهم عن المشبعة وأما الحيرة قال جمهور المعتزلة البصريون والبنغاديعون وأكثر أهل البيت عليهم السلام أنهم كفار وروى عن م بالله والامامى أنهم ليسوا بكفار اه من شرح القلائد (٢) وفي مجموع الهادى عليهم السلام الذي يحرم من الذبايح ست وقد جمعها السيد صارم الدين في هامش الهداية فقال

ذبيحة مرج مجبر ومشبه • يهودهم ثم النصارى مجوسهم

اه شرح فتح (٣) أبو القاسم البلخي (٤) لم يحرم الامام أحمد بن سليمان عليه السلام ذبيحة كل فاسق بل من كان لا فرق بينه وبين الكافر وهو الذي لا يقيم الصلاة ولا يؤتي الزكاة ولا يصوم ولا يحج ويأتى كلما عرض له من التبايع وأجاز ذبيحة من يكون مقيا الصلاة ومؤديا الزكاة والغالب من حاله التمسك بالاسلام وإن ارتكب محرما في الأقل من أوقاته عند غلب شهوته أو حجة ماسة أو حدث غضب هذا كلامه عليهم السلام لا يصحح يمكن المناقشة فيها ذكر هذا في أصول الأحكام (٥) المجاهر اه من حقائق المعرفة (٦) موضع الذبح (٧) مستثله وموضع الذبح أسفل مجامع العينين وهو آخر السني والحق كلمه موضع الذكاة أعلاه وأسفله وأوسطه اه بحر لكن يستحب أن يكون في أعلاه وفي أسفل العينين (٨) يخرج هذا (٩) وقيل بهما وأكثر اتصالهما بالمري (١٠) فإن اختلف مذهب الذبايح والآكل قليل العرة بمذهب الذبايح وقيل العرة بمذهب الآكل فلا يحل له إذا لم يكن قد فعل ما هو مشروح عند الآكل اه وفي بعض الحواشي والبرية بمذهب الذبايح كالصارف والمصرف إليه فيعمل للمعائن التناول (١١) والفرق بينهما أن الذبح قطع الخلقوم والمري من أعلاهما فيقع مما على أسفل العينين قيل فلو أمر السكين لمصلحة العين فوق الخلقوم والمري وأبان الرأس فليس يذبح أعنى فلا يحل والنحر قطع الخلقوم والمري من أسفلهما فيقع في البية وثمرة النحر اه شرح بهران وهي الوعدة التي في أسفل الحلق فوق الصدر ويبنى الاسراع

في بلة<sup>(١)</sup> البدنة حتى يفرى أوداجها الأربعة ولو ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح جاز إذا فرى  
الأوداج الأربعة وقال له<sup>(٢)</sup> لا يجوز في الأبل إلا النحر ولا في النعم والطيور إلا الذبح  
وفي البقر يجوز الأمران والأولى الذبح (و) ليس من شرط التذكية أن يثبت كل واحد<sup>(٣)</sup>  
من الأوداج حتى لا يبقى شيء بل لو بقي اليسير لم يضر فيجوز أكله (و) (إن بقي من كل)  
واحد من الأوداج (دون ثلثه) وعن الناصر وك يجب أن لا يبقى شيء (أو) ذبح الحيوان  
(من القفا<sup>(٤)</sup>) جاز أكله (إن) علم<sup>(٥)</sup> أنه قطع الأوداج و(فراها قبل<sup>(٦)</sup> الموت) فإن لم يبلغ  
القطع الأوداج حتى مات لم يحمل أكله (و) الثالث أن يكون (الذبح بمحيد أو حجر حاد  
أو نحوهما<sup>(٧)</sup>) كصدف البحر فإنه يجوز به \* قال عليه السلام فأما الشظاظ<sup>(٨)</sup> فظاهر كلام  
أصحابنا أنه لا يجوز. قيل حرام إذا كان تودا<sup>(٩)</sup> فأما إذا كان قلقة من عصا جاز الذبح  
به قوله (غالب) احتراز من السن والظفر<sup>(١٠)</sup> فانهما لا يجوزان عندنا<sup>(١١)</sup>. والشافي وقال أبو ح  
لا يجوزان إذا كانا متصلين لا متفصلين فيجزيان مع الكراهة وقال له ما أبضع اللحم من  
عظم أو غيره وفري الأوداج جاز أكله (و) الرابع (التسمية<sup>(١٢)</sup>) عند الذبح (إن ذكرت)  
فان نسيها<sup>(١٣)</sup> أو جهل وجوبها حلت ذبيحته وقال ش أنها مستحبة (وإن قلت) فاليسير منها

في ذلك حسب الامكان وقيل يجب اه تكيل فقط (١) أي الثمرة (٢) فإن فعل حلت الذبيحة وحرم العمل  
في غير الأبل وأما هي فصحرم اه بحر معنى (٣) ويجوز إمانة الرأس ويكره قرز (٤) إلا أن يكون الذبح  
من القفا استحقاقا بالنسبة الشرعية حرمت ذبيحته لكفره اه غيث معنى (٥) أو ظن قرز (٦) هذا القفل  
يوم أن هذا خاص فيما ذبح من القفا وليس كذلك بل شرط في الجميع (٧) ويجزى الذبح بالشريم لكن  
أن سله اليه حرم لأن فريه يكون بقوة أسنانه وإن كان إلى مقدم حل لأنه يكون بمعد اه تطبيق وقرزه  
الشامي وقرره أنه يعل في الكل وهو إطلاق البيان (٨) ولو من ذهب أو فضة أو رصاص وإن كان ماصيا  
بالاستعمال (٩) وهو عود يحمل في أعلا الجواني ويسمى الآن خلال (١٠) لا بد له فإن كان حادا  
جاز الذبح قرز (١٠) والعظم اه تذكرة قرز (١١) والوجه في ذلك أن راعيا سئل النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال إن كنت راعيا في غنم أهل فمكون المارضة التي يعارضها للموت فأخاف أن توتق  
أفادع يسني قال لا قال أفبظم قال لا قال أفبظري قال لا قال فم يارسول الله قال بالروءة وبالجزين  
يضرب أحدهما على الأخرى فإن فري فكل وإن لم يفر فلا تأكل اه شرقية المروءة الطيف وقيل  
من الحجازة البيض (١٢) والمشروع هنا أن لا يزيد على قوله بسم الله والله أكبر قال في الكشف انما  
وإنما حذف وصفه تعالى بالرحمن الرحيم لأنه فري أوداج فم يناسب الرحمة وقد ذكر مناه في شرح  
الآيات (١٣) من الذابح لا من غيره ولا يصح التوكيل بها كالوضوء اه آثار (١٣) أو كان أخرا أو صغيرا

يجزى وقال محمد بن يحيى عليه السلام لو قال رجل على ذبيحته الله ولم يقل باسم الله جازت ذبيحته قال وكذا لو قال باسم الخالق <sup>(١)</sup> أو الرازق أو ما أشبه ذلك من أسماء الله <sup>(٢)</sup> تعالى (أو تقدمت يسير <sup>(٣)</sup>) فإنه لا يضر تقدمها على الذبح بالوقت اليسير فإذا قال بعد اضجاع الشاة بسم الله ثم صبر ساعة أو تكلم بكلام يسير ثم ذبحها حل أكلها فإن أمال الحديث أو اشتغل بعمل آخر ثم ذبح لم يحل أكلها (و) الخامس (تحرك شيء من شديد المرض بعده <sup>(٤)</sup>) يعني إذا ذبح البهيمة وهي مريضة <sup>(٥)</sup> أو متردية أو نطيحة فلا بد أن يتحرك منها بعد الذبح ذنب أو رأس أو عضو من أعضائها حركة يدل على أنها كانت حية أو تطرف بعينها

أو عجزاً فتصح ذبيحتهم من غير تسمية وفي الصيد حيث رى غرضاً فأصاب صيداً أو رمى صيداً فأصاب غيره وفي هذا محل الذبيحة من غير تسمية وأما السكران إذا ذبح من غير تسمية فكل ما مدوخل تجزى التسمية على ذبحه متعدد متصل بذبحها واحدة عقيب واحدة الأظهر أنها لا تكن أمار ذبح اثنين بفعل واحد كفى تسمية واحدة أو على وزن مي تكفي ما لم يغلل إعراض إذ يصح تقدمها يسير وهذا يأتى في الذبحين والثلاث (١) وكذا بالسبيح والتحميد أو الاستغفار إذا قصد به التسمية اه (٢) أن أفى بالمعاد جزأ ما لم يقصد غيره وإن أتى بغير المعاد فلا بد من قصد قرز (٣) وحد اليسير مقدار التوجان كما تقدم في تسمية الوضوء اه ونقح وحده مقدار تخدم التبة على التكبير أو معناه في الانتصار وفي البحر (٤) وفي الهداية حله ومثله في الآثار (٥) قال في البحر (مسئلة م بالله) ومن ذبح في ظلام ولم يعلم حياة المذبح قبل ذبحه حرم قلت وذلك حيث في مريضة أو مسبوحة أو نحو ذلك لمرض الخطر ولا حاجة إلا لأصل الحياة اه بمر نقلاً (٥) وأما الصحيحة فصل لأن الأصل الحياة ولا يشترط حركتها بعد الذبح قرز (قائمة) قال بعض أصحاب من ذبح شاة وقال اذبح هذه فقلان رضا حلت الذبيحة لأنه لا يقرب إليه بخلاف من يقرب بالذبح إلى اللحم وذكر النووي أن من ذبح للجن وقصد به التقرب إلى الله تعالى ليصرف عند شرم فهو حلال وإن قصد الذبح لهم فهو حرام وفي تعليق الشيخ إبراهيم للروزي إنما ذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه أفى أهل بخارى يحرجه لأنه أهل به تغير الله وكذا في روضة النواري أن من ذبح للكبكية تعظيها لآلها بيت الله تعالى أو لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأخيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذا لا يجوز أن يمنع حل الذبيحة بل تحمل ومن هذا القبيل الذبح الذي يذبح عند استقبال السلطان استبشاراً بقدمه فإل منزلة الذبح للقبيلة لولادة المولود ومثل هذا لا يوجب الكفر وكذا السجود للغير تذللاً وخضوعاً والذي صحح للذهب أن السجود لا دمي تذللاً وخضوعاً يكون كثيراً (ورد سؤال) على السيد أحمد الشامي رحمه الله في هذا المعنى ونقطة ما قولكم في عد من المسلمين يرضون بعضهم بعضاً بينهم وبينهم فهل تركه أم هي حرام لأنهم باق عليه طمأنينة إذا أطلع على شيء من ذلك أدب القائل فأجاب أن ذلك الرضاء إذا كان بالمرض أو طيباً لغواطر ولا يحتاج القلوب وإنزاله للشهداء فلا بأس بذلك والألا

فحينئذ يحل أكلها وإن لم تحرث منها شيء بعد ذبحها لم يحل أكلها<sup>(١)</sup> قيل هذا إذا لم يعلم حياتها وقت الذبح وقال الناصر ما أتت إلى أن يكيد<sup>(٢)</sup> بنفسه فلا يرى أكله وحمل على الكراهة (وندى الاستقبال<sup>(٣)</sup>) وهو أن يكون الذبح إلى القبلة ولو ذبح إلى غير هاجاز مالم يكن على وجه الاستخفاف بالقبلة قال في الانتصار يحتمل أن الاستحباب لأجل الموت فلو ذبح إلى غير القبلة ثم حرقها عند الموت فقد فعل المستحب ويحتمل أن الاستحباب لأجل الذبح<sup>(٤)</sup> فلو ذبح إلى القبلة ثم حرقها إلى غير ما قد فعل المستحب قال وهو المختار وقال ابن عباس يكره استقبال القبلة بالذبح لأن ذلك استقبال بالنجس<sup>(٥)</sup> (ولا تنفى<sup>(٦)</sup> تذكية السبع<sup>(٧)</sup>) فلو عدى السبع على البقرة أو الشاة فقطع أوداجها الأربعة لم يكف ذلك في تذكيته بل إن أدركت وفيها رمق ذكيت وحل أكلها وإن أدركت ميتة حرمت (ولا تنفى) تذكية (ذات الجنين عنه) فلو ذبحت شاة أو نحوها فيخرج من بطنها جنين فإن تذكيته لا تنفى عن تذكيته فإن خرج حيا ذكي وإن خرج<sup>(٨)</sup> ميتا حرم وقال زيد بن علي<sup>(٩)</sup> وك وشوف وعمد إذا خرج ميتا جاز أكله لكن زيد وك يشترطان أن يكون قد أشمر (وماتمذر<sup>(١٠)</sup> ذبحه) من الحيوانات التي تؤكل وتملأه يكون إما (لند) منه وهو فراره حتى لم يمكن أخذه (أو وقع) في

كان حراما اه شامي قرز (١) لجوزانه خرج روحا حال الذبح (٢) أو يظن وقيل لا يكفي الظن على كلام الفقيه ح (٣) ومثله في الأمار والفتح (٤) بالياء المثناة من أسفل بعد الكاف (٥) أى بلغ حد النزاع وقيل هو ما جرت نفسه في يومه اه ان (٦) بالفتح واختاره المؤلف ولو حرقت إلى غير القبلة اه ح قرز وقيل بكيفية بدنها (٧) والأولى الجمع بينهما قرز (٨) قلنا نسك مشروع كما شرع الترتيب بالنجس في إشعار البدنة (٩) قيل ح وإذا عدى السبع قطع أوداجها الأربعة ووجد فيها حياة فحكه حكه ما وقع في بئر ان لم يبق من الرقية شيء والأقطعا اه قرز ومثله ح لي يظن حتى يموت فإن لم يقطع الأوداج ولكنه قطعها نصفين فإنه يحل ما ذكاه ولا يحل ما أبان اه زهور ويان وفي حاشية فلو قطع السبع الشاة نصفين قيل يذكي النصف الذى فيه الرأس إذا أدرك حيا والله أعلم اه ح بهران وقرز أنه لا بد من تذكية الجميع قرز (١٠) ينظر لودع من لا تحمل ذبيحته هل يذبح كافى السبع ولو كان قد أبان رأسه وقطعه نصفين اه من خط حيث قلت لعله كذلك (١١) ولو علم غير مرسل قرز (١٢) وهذا إذا قد حلت الحياة والأقطعة كجزء من أمه ذكر معناه في شرح الجنس المائة في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة قرز ومما نفي ح لي (١٣) واحضروا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه قلنا الحديث المشهور فيذكاة أمه بالنصب لذكاة الأخيرة وهذا يقتضى ان تقديره كذكاة أمه وأما مع رواية الرق فالظاهر معهم لكن معارض رواية النصب فالجنان متافان وإذا تعارض الروايات أو تعارض الجنان عمل بالأشهر منهما والأشهر النصب ويضدده قوله تعالى حرمت عليكم الميتة اه غيث (١٤) وأما لو كان الحيوان على يدين الذبح وخشى فوته قبل وصوله إليه هل يحل بالرق ونحوه لا يبعد كذلك اه من شرح حيث

مكان ضيق نحو أن يقع (في بيوت) لا يمكن استخراجها منها حتى يموت (فبالرمح) ونحوه (٣) تجاوز تذكيتها (ولو وقع ذلك (في غير) موضع الذبح) أما لمن رمح أو رمى بسهم أو ضرب بسيف على ما يمكن لكن إن أمكن أن يحمل ذلك في موضع الذبح فهو الواجب وإن تمذر غيث أمكن حتى يموت (٤) هذا ما حصله أبو طه اللذهب وهو قول أبي حنيفة وقال كمال والليث وربيعة لا يحمل إلا بالتذكية في النحر (نم) وما وقع في المكان الضيق فتمزقته إلا بتقطيعه (٥) إربا إربا وهو حى جاز ذلك (٦) رواه في التقرير عن جعفر فإن كان قتله ممكن قبل التقطيع فهو الواجب ولا يجوز خلافه (بَابُ الْاضْحِيَةِ) (٧) (تسن لكل مكلف) (٨) سواء كان ذكرا أم أنثى فإن قلت هل احتزرت من الكافر فإنه مكلف وليست بسنة في حقه يعني لا يصح منه التسان مع كفره قال عليه السلام استغفينا بما ذكرناه في الذبح من اشتراط الاسلام فإن ذبيحة الكافر ميتة (٩) فكيف تكون أضحية وقال ح أنها

وظاهر الأثر خلافه وهو أنه لا يحمل وقواه ابن رافع اه ومثله عن الشامي إذ ذاك مخصوص بالتذكية لا روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قسم منها بذى الحليفة فندب فيه رجل من المسلمين فضربه بسيف أو طعنه برمح فقتله فقال صلى الله عليه وآله وسلم إن لهذه الأبل أو أباد كأباد الوحوش فادفأوا به هكذا اه مذاكرة (٧) من سائر الآلات للذبح فقط (٨) أو أرسل عليه كب الصيد ينظر (٩) فإن خرج بعد ذلك وبه رمق ذكى اه ح لى لفظا قرز (٤) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن سألته في الواقع في البئر حتى أريك لو طعنته في عنقه لا تجزأ اه بستان (٥) ويحرم ما قطع منه وهو غير قاتل إلا أن يكون متصلا كالذى أبين من الصيد على الخلاف فيه اه ن وفي التيف ما قطع وهو لا يموت منه فهو بائن من حى فلا يحمل سواء انصل الفصل أم لا وهو أولى وقرن وأما لو كانت الأولى قاتلة حط وما بعدها قرز (٦) فلو قطع بالسيف شطرين حلا ولو أحدهما أقل ولا رأسه اه تذكرة لفظا (مسئلة) من وجد حيوانا مذكى في دار الاسلام ولم تحلم تذكيته حل ما لم تكن فيه أثر جراحة تدل على أنه مات منها (٧) والارباب الكسرى يستعمل في الحاجق وفي العضو والجمع ارباب مثل حل وأحال اه معبراب (٨) إذا كانت الأولى قاتلة منها ذكره م بالله اه ن (٩) يدل عليها قوله تعالى فصل لربك وانحر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أفتتته من شيء أجب إلى الله تعالى الخبر من غير ينحر في يوم عيد إلى غير ذلك من الاخبار اه بستان قال فيه وللمستحب لمن كان قدر أكل الاضحية متمكنا منها ورأى هلال ذى الحجة أن لا يغمر أنفاره ولا يأخذ من شعره حتى يضحي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل من هلال ذى الحجة فلا يأخذ من شعره ولا من أنفاره شيء حتى يضحي اه بستان (٥) ويدل عليها قوله صلى الله عليه وآله وسلم استمتموا في ضحاياكم فانها على الصراط ما لا يكم استغر هواها أى اطلبوا الجيد وهو الفahre منها قيل إن مراده أن نواها هو المطية لأنه يجوز الصراط فكأنه استمطاه ويحتمل أن الله تعالى يحطها يوم القيامة حقيقة اه غيث (٨) حر مسلم اه شرح فتح فلا يصح من الصنبر والبذل لا يملك ولا يشرح في حق المكاتب اه ح لى لفظا قرز (٥) متمكن قرز (٩) لكن لا يلزم ولو وكل



واجبة<sup>(١)</sup> على المسلم النقي إذا كان مقيماً سواء كان من أهل الأمصار أم من أهل السواد قال ويجب على النقي أن يضحي عن كل واحد من أولاده الصغار إذا لم يكن لهم مال فإن كان لهم مال ضحى من مالهم فقال مولانا عليه السلام وينبئ أن يتكلم في ما يجزىءه عنها وفي وقت ذبحها أما ما يجزىء منها فيجزىء (بدنة عن عشرة<sup>(٢)</sup> وبقرة عن سبعة<sup>(٣)</sup> وشاة<sup>(٤)</sup> عن ثلاثة) وقال أبو حنيفة وش البدنة عن سبعة كالبقرة والشاة عن واحد ووافقهما الأخوان<sup>(٥)</sup> في الشاة (وأما يجزىء) في الأضحية (الأهلي) لا ما كان وحشياً كالطباء والوعول وبقر الوحش والعبرة بالأم عندنا وأبو حنيفة قال كانت أهلية أجزت وإن كانت وحشية لم تجز وقال ش لا تجزىء حتى يكون الابوان أهليين (و) إنما تجزىء (من الضأن الجذع فصاعداً ومن غيره التي فصاعداً) فلا يجزىء في الأضحية دون الجذع من الضأن ولا دون التي من غيره والجذع من الضأن<sup>(٦)</sup> ما قد تم له حول والتي من الضأن والمز والبقر مأم له حولان والجذع من الأبل مأم له أربع سنين والتي منها مأم له خمس<sup>(٧)</sup> سنين وقال أصح إن الجذع من الضأن مأم له خمسة أشهر ودخل في السادس وقال أصح أي ح مأم له ستة أشهر ودخل في السابع ومثله عن ص بالله قال مولانا عليه السلام ولا ذكرنا ما يجزىء من الأضحية أخذنا في تبين ما لا يجزىء منها وجملة ما لا يجزىء اثنتا عشرة وهي (الشرقاء<sup>(٨)</sup>) وهي

مسلماً أن يصح وليس كذلك قال لعل لكونها قرباناً وهي لا تصح منه أولى أم ح (١) لما روى عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة على فرض ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الفجر وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الأضحية أن قال أمرت أن اضحي ولم تومروا وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الأضحية هي كبنت علي ولم تكتب عليكم أكلها بلقتله (هـ) غير فرض (و) ويعرف في الشركاء في الأضحية أن يكونوا صابدين للقرية كلهم لا إن كان بعضهم فاصداً اللحم فقط فلا يتبعض الحيوان خلافاً للشافعي أنه ظاهر هذا ولو كان بعضهم مفترضاً وبعضهم متطوعاً وهو خلاف ما تقدم في الهدى والخيار خلاف ما تقدم أم من خط حيث ولقتح وعن الشافعي أما إذا اخطأوا وجوباً وسنة فالتباس ما تقدم في المأم أنه لا يجزىء وأما إذا اختلف وجه السنة كحقيقوا أضحية حيث قلنا يصح الاشتراك في الحقيقة فالتباس الاجزاء (و) ينظر لوضعي عن وعن ولد ينفو هما صغيران هل تجزىء مشاركتهم أم لا تجزىء الأولى أنها لا تجزىء ما حيث قرز (هـ) وإذا أراد الرجل أن يضحي عنه وعن أولاده المبككين ملكهم القدر المجزىء ثم يذبح بأذنهم وفي بعض الخواشي أنه يجزىء عنه وعنهم بمجرد الإذن مطلقاً كما لو اعتق عبده عن غيره بأذنه أنه يجزىء ويكون من التملك الضمى قرز (٤) وقواه الإمام شرف الدين في الآثار وأصح (هـ) والبقر والمز (٦) ودخل في السادسة (هـ) (٧) وسواء كانت هذه الأشياء تنقص القيمة أم لا وأما ما ينقص القيمة من غير هذه الأشياء فلا

مشقوفة<sup>(١)</sup> الأذن وقيل نصفين<sup>(٢)</sup> (والمثقوبة) وهى مثقوبة الأذن (والمثاقبة) وهى مقطوعة طرف الأذن<sup>(٣)</sup> وقيل مقدمه<sup>(٤)</sup> (والمدايرة) وهى مقطوعة جانب الأذن<sup>(٥)</sup> (والميماء والسجفاء<sup>(٦)</sup> والسجفاء هى التى لا تقي<sup>(٧)</sup> لها ولا سمن وقال النزالى هى التى لا يأكلها المتفون<sup>(٨)</sup> ومثلها شديدة المرض وإن لم تكن قد أعجفت<sup>(٩)</sup> (وينة المور) يئنه (المرج) وهى التى لا تبلغ المنح<sup>(١٠)</sup> على قوائمها الأربع وعن ش إذا تأخرت عن النعم لم تُعْزَ (ومسلوبة<sup>(١١)</sup> القرن والأذن<sup>(١٢)</sup> والذنب<sup>(١٣)</sup> والآية ويعنى عن اليسير<sup>(١٤)</sup> قال فى الكافى للهاذى وم واليسير دون الثلث<sup>(١٥)</sup> وهكذا عن

تجزىء وإن كان ما لم ينص الشرع عليه وذلك كشديدة المرض وكالجروحة جراحة تنقص القيمة ولو كانت سمينة فانها لا تجزىء واليسير فى الطرف الآخر نصف المشر كالأذن وغيره وهذا الطرف الثانى مزيد من المؤلف رحمه الله اهـ وابل (هـ) عبارة المتن أهلية غير معينة بمنصوص أو ناقص قيمة ويعنى عن اليسير فى ذلك كله اهـ بلفظه غير المثقوبة قرز وهو دون الثلث اهـ ح فتح لفظاً ويكون فى السجفاء بالقيمة قرز<sup>(١)</sup> طولاً (٢) عرضاً (٣) وأبين وإلا فعلى الشرفاء (٤) بما يلى الوجه (هـ) بما يلى الدبر من مؤخرهما بما يلى الرقبة قرز (٦) قال فى الكافى وتجزىء الجرباء إذا كانت سمينة قال فيه وتجزىء المعتما والتولاء وهما المجنونة والله تعالى أعلم وقيل هو داء يصيب الشاة يشبه الجنون وترخى معه الأعضاء اهـ وفى هامش ن ولا تجزىء عندنا خلاف الحنفية إذا كانت سمينة وقيل لا تجزىء الجرباء ولا التولاء وهو المقرر ولوسمينة حيث ذهبت لا لأجل كبرها أو لأجل كبر فلا تجزىء لا شأنها مرة اهـ (٧) فصم النون وفى القاموس بكسر النون وسكون القاف (هـ) الخ (٨) وهذا خصير مجهول والاولى ما يسمى فى العرب عصفاء (٩) فصم الجيم (١٠) فلو بلغت المنح عليها جرت ولو عرجت اهـ كواكب (هـ) يعنى من البيت إلى الجبانة اهـ (١١) خلقة أو كسر آه سحولى لفظاً قرز (هـ) لفظ شرح الفصح فلان هذه لا تجزىء وإن لم تنقص قيمتها وأما غيرها فما نقص القيمة كشديدة المرض والجروحة اهـ لفظاً (هـ) والاسفل الذى تحله الحياة قرز فيما كان معاداً كاللحم وأما إذا كانت الاضحية من الضأن فان كان قد نمت ثم سلب لم يميز كما قد يجزىء فى كثير من الكباش قرز وإن لم يكن له قرن من الاصل أجزأه لاختلاف ذلك هكذا قرز وفى ح لى لا يجزىء قرز القيرير موم أن وجود القرن شرط فيما يتناه وما لا يتناه وليس الأمر كذلك كما يفهمه الازرقى قوله وكونه كبشاً موجوباً أن قرن الفخا لعضا بطاً أنه لا يجزىء صلاً قرن له ما يتناه القرن مطلقاً وأما مالا يتناه كالكبش فيجزىء صلاً القرن له من الاصل لا ما سلب بعد النبات اهـ أقاده عدين على الشوكاتى رحمه الله تعالى (١٢) وأما الاشرج وهو ما كان له أحد الغصنين من أصل الحلقة فالقرز أنه يجزىء أضحية ويكون كالخصى اهـ سباح (١٣) ولا فرق فى الارسية الاخيرة بين أن تكون ذاهية من أصل الحلقة أو طراً عليها الذهاب ذكره فى كب اهـ تكييل لفظاً (١٤) يعود إلى الكل غير الأذن المثقوبة قرز وتكون فى السجفاء بالقيمة قرز (١٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم والثلث كثير (هـ) فعلى هذا إذا كان الشق بطول الأذن أكثر من الثلث وهو بجانب منها وذلك الجانب أقل من الثلث لم يضر لأنه لو قطع وأبين كان

الأمر ح والفقير ح وعن بعض المذاكرين اليسير الثلث قيل ع ويرف في العين بالمساحة في مد البصر<sup>(١)</sup> بأن يترك لها العلف لتنتظره بالصحيحة ثم بالمختلفة<sup>(٢)</sup> ﴿فصل﴾ في بيان وقت الأضحية (و) اعلم أن وقتها لمن لا تلزمه الصلاة من جحر النحر إلى آخر نائه<sup>(٣)</sup> أي يوم النحر ويومان بعده وإذا ذبح بالليل<sup>(٤)</sup> في اليومين الأخيرين جاز وقال ش وقتها يوم النحر وثلاثة أيام بعده ومثله عن ص باقة والذي لا تلزمه الصلاة الحائض والنفساء وكذا من يرى أنها سنة فحكمها حكم الحائض في الوقت (و) وقتها (لن تلزمه) الصلاة (وفل<sup>(٥)</sup> من عقبيها) فمن كان يرى وجوبها وأنها فرض عين أو فرض كفاية ولم يصلها غيره<sup>(٦)</sup> فاتها لا تجزيه إلا بعد أن يصلي (والا فمن الزوال<sup>(٧)</sup>) أي إذا كان يرى وجوب الصلاة ولم يصل لم تجزه الأضحية إلا من بعد خروج وقت الصلاة وهو الزوال (فان اختلف وقت الشريكتين<sup>(٨)</sup>) فكان وقت أحدهما من الفجر والثاني من بعد الصلاة أو من الزوال (فأخرهما<sup>(٩)</sup>) ولا تجزيه من وقته متأخر إن يقدمها في وقت شريكه فإن قدم لم تجز أيهما لأنها إذا بطلت على أحدهما بطلت على الآخر فلا يجزيه إلهما جميعا إلا مع التأخير.

﴿فصل﴾ في بيان ما تصير به أضحية (و) هي (تصير أضحية بالشراء ونحوه<sup>(١٠)</sup>) (بنيتها<sup>(١١)</sup>) وقال ش لا تصير أضحية حتى ينوي عقيب الشراء وفي قول حتى يلفظ وحق

أقل من الثلث مثله في الطول أن يشق طولاً وفي العرض عرضاً اه تعليق قرز (١) هذا إذا كان في أحد العينين قرز (٢) فإن حصل غالب الظن عمل عليه اه تكييل فقط قرز (٣) وتجييلها في اليوم الأول أفضل (٤) لكن تكروه الضحية والذبح بالليل مطلقاً اه روضة نواوي وفي البحر تجزيه من غير كراهة قرز (٥) أي صلى ولو قضاء للبس وقيل إن كانت أداء وإن كانت قضاء جاز قبلها قرز فقط حاشية فلترك الصلاة ليوم ثاني لبس ثم بان بعد الزوال أنه اليوم هل يجزيه الذبح في اليوم الأول أو لا بد أن يصلي ويذبح بذلك الأقرب أنه يجزيه ولا يقال تأخر الأيام في حقه كما تأخر في الحج لأن الحج مخالف للضرورة (٦) في الليل (٧) المراد دخول الوقت المكروه (٨) ومن شرط الاشتراك أن يكونوا مضعين جميعاً فلا يجزيه أن يكون لأحدهم دون الثلث في الشاة ولا دون السبع في البقرة ولا دون العشر في البدة ولا طالب اللحم ونحو ذلك اه آجاز معنى قرز (٩) فإن غلب أحدهما أو تمرد باع الحاكم نصيبه إلى من يضمحى اه شامى واللذهب للشريك ولاية في بيع مقدار حصته شريكه إلى منضج آخر كما ظفروا في المدبر وغيره لأن ولايته أخص وأقل علم فإن لم يمكن البيع شرهما من الحاكم فإن لم يكن حاكم فمن صلح لثلاثا يعول الطرفين واحد قرز ومثله عن الشامي (١٠) كلما دخلت في ملكه باختياره يوم مناه في ح (١١) الأضحية على ثلاثة أوجه الأول أن يوجها بميتة كأن يقول علي الله أن أضحي بهذه الشاة وثقلت لا يحنأ ولا تعريط لم يلزم معنى موأذا كانت يحنأ أو تعريطاً

تميت الاضحية (فلا يجوز أن ينتفع قبل) وقت<sup>(١)</sup> (النحر<sup>(٢)</sup> بها ولا بفوائدها) وقال ش والوفى يجوز أن ينتفع بلبنها إذا فضل عن ولعها كصوفها ولبنها حيث لا ولد وأما بعده بجائز (و) يجوز له أن (تصدق<sup>(٣)</sup> بما خشي فساد<sup>(٤)</sup>) من فوائدها<sup>(٥)</sup> قبل مجي يوم النحر\* قال عليه السلام ولعل هذا حيث يرى أنها واجبة وأما إذا كان يرى أنها سنة فله أن ينتفع بالفوائد<sup>(٦)</sup> سواء خشي فسادها أم لا<sup>(٧)</sup> تنبيه<sup>(٨)</sup> لو شرها بنية الاضحية ثم انها مضت أيام النحر ولم يذبحها فانه لا يسقط<sup>(٩)</sup> النحر عند الأزرقي<sup>(١٠)</sup> وشي قيل وهو الصحيح وقال أبو ح وأبو ط يسقط فتجزئ<sup>(١١)</sup> أن تصدق بها حية وان ذبحها بعد أيام النحر تصدق بها وبالتقصان<sup>(١٢)</sup> الحادث بالذبح (فان قامت) عنده بموت أو سرق (أو تميت<sup>(١٣)</sup>) بمرو أو

ضمن قيمتها يوم التلف ولا يوفى ان قصت عما يجزى موان أوجبها في ذمته فاما أن يشترها بنية كونها عن الذي في ذمته وتلفت بجناية أو تهرط لزمته القيمة ولو زادت على الواجب وحصلت بالزاد حيث لم يبلغ ثمن سخطه ويوفى ان قصت عما يجزى موان كان لا بجناية ولا تهرط لم يلزمه الا الواجب وسواء زادت قيمتها أو قصت وان عينها من غنمه وتلفت كان الواجب دينا وسواء تلفت بجناية أو تهرط أم لا ولا يلزمه ما زاد قيمتها لو كان ثم زادة اذا لا حكم للصين في ملكه اه طاهر وهبل قرز (١) هذا للقيف لأنه لا يجوز الانتفاع بها قبل دخول الوقت والصحيح أنه لا يجوز الا بعد الوقت والذبح وكلام القتيبي إنما هو في الفوائد فقط وأما في العين فالظاهر أنه لا يجزى صرفها الا بعد الوقت وبعد الذبح وقد أشار إلى هذا في الكواكب وأما الفوائد فيمكن الوقت وان لم يذبح (٢) ففهوم كلامه الا زوا ما بعد النحر فله الانتفاع وقد حل على أنه يرى أنها واجبة كما ذكره في شرح الازعن الامام عليم وأما حيث أوجبها فليس له الانتفاع ولفظ البيان وأما حيث أوجبها فلا يأكل منها شيئا كما في الهدي اذا أوجبها وظاهره سواء أوجبها معينة أو غير معينة فيفترق الحال بين أن يوجبها فلا يأكل شيئا كالهدي وبين أن يرى وجوبها لله الاكل كما تقدم والله أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٣) وظاهر هذا أنه لا يجب الترتيب الذي في الهدي اذا لا يختص صرفها بمكان ولا مصرف بخلاف الهدي كما مر اه خ في لفظا يقال الوقت كالسكان فينظر (٤) اذا لم يصح كما في فوائد الهدي اه زين وبيان (٥) وأصلها (٦) قلنا قد تلفت بها القرية فالصحيح أنه يلزمه التصديق بها مطلقا ولو قلنا إنها سنة وقوام حيث ومثله عن الامام شرف الدين وقوام المفق والشامي (٧) وبها (٨) كالومات صاحب الاضحية قائمهم يضحون ورحمه ذكره القاضي زيد وقال أبو ح ولك أنها تكون لورثته يملكون بها ماشاءوا ولو كان أبوم قد أوجبها رواه في الجمع اه من معنى ولعل هذا على القول بوجوبها لله بعد أن أوجبها لا لو كان مذهبه الوجوب لأنه مات قبل الوجوب لله يقال قد تلفت القرية بالشرابية الاضحية والله أعلم قرز (٨) هذا حيث أوجبها أو يرى وجوبها وعليه كفارة بين اذا كان قد تمكن (٩) بل يجب (١٠) ووجب الارش لما كان النحر ساقطا عنهم ولو كان الضيف الى غرض لصلى القرية اه مفتي (١١) قيل في غير حالة الذبح اه بمر معنى والمذهب أنها لا تجزى ولو تميت حالة

عجف أو غيرها (بلا تقریط لم يلزمه البدل<sup>(١)</sup>) قبل ح ولو شراها قبل بلوغ سن الأضحية كانت أضحية بشرط بلوغه فلو تميتت قبل ذلك<sup>(٢)</sup> لم يمنع من إجزائها<sup>(٣)</sup> (ولو أوجبها) على نفسه ثم فانتأ وحدث بها نقص قبل النحر لم يلزمه إبدالها وإعاسقط وجوب الإبدال (إن عين<sup>(٤)</sup>) الأضحية في هيمة يملكها فإن لم يمينها<sup>(٥)</sup> فهي في ذمته حتى يأتي بها (وإن لا) تفت من دون تقریط منه بل فانت أو تميت بتقریط منه أو تصد أو كان أوجبها من غير تمينين<sup>(٦)</sup> واشترى بنتها (غرم قيمتها يوم التلف<sup>(٧)</sup>) ولا يلزمه قيمتها<sup>(٨)</sup> يوم شرائها (و) إذا تلفت وقد كانت<sup>(٩)</sup> صارت عجنى لا بتقریط<sup>(١٠)</sup> منه ثم تلفت بتقریطه<sup>(١١)</sup> وكانت قيمتها لا تبلغ قيمة أضحية معززة وجب عليه أن (يوفي<sup>(١٢)</sup>) على قيمتها (إن نقصت

الذبح (١) والأصل في ذلك ما روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قلت لرسول الله أوجب على نفس أضحية ثم إنه أصابها عور قال ضح بها أه صيرى (ه) ويلزمه أن يضرها مع ذلك ولا شيء غير ذلك قرز (٢) قبل الذبح وقيل قبل بلوغ سن الأضحية (٣) ونظره في البحر ولعل وجه النظر أنها تصير أضحية عند بلوغ السن وعند بلوغه قد صارت معينة فلا تجزى أه عجنى يميني بهر إن فعل هذا لشيء يلزمه كالونذر للأضحية بالمعيب لم يلزمه شيء وإنما يلزم إذا تميت بعد بلوغ سن الأضحية فقد صح الإيجاب فيجب عليه الذبح ولو معينة لأنه غير تقریط أه شامى قرز (ه) بل يمنع من الإجزاء وأما الذبح فيجب عليه بل لشيء قرز (٤) وعليه كفارة بين قنات نذره وهو للأضحية بها والله أعلم أه كواكب إذا كان قد تمكن أه مقي • صوابه أن أوجبها معينة قرز (ه) فإن عين تم مات قبل أيام النحر لم الورثة نحرها واقتسموا على قدر حصصهم في الميراث أه بحر وشرح آثار قرز (ه) أو كان يرى وجوبها قرز (٩) بل في ذمته (٧) حيث أوجبها معينة قرز (٨) يقال ما أوجب من دون تمين فهو باق في ذمته حتى يضحى به ولا يقال تلزمه القيمة أه كواكب (ه) إذا أوجبها في الذمة واشترى بضعها ثم تلفت فإن كان بتقریط منه فالواجب للثلث ولو كانت زائدة على ما يجزى هو لا يقرط قيمتها يوم التلف كما ذكره في الكفائات بخلاف ما لو عين الأضحية في هيمة له فإن قرط غرم قيمتها يوم التلف وإن لم يقرط لم يلزمه شيء وقد ذكره في الكتاب أه بيان معنى وفى ن وإن تلفت بغير تقریط بئى عليه الواجب الأصل وهو الذى يجزى أه بالقطعة (٩) الأولى حذف قوله كانت وهى محدودة في كثير من النسخ (١٠) صوابه بتقریط وهى معينة إذ لو عجت في معينة بغير تقریط فلا شيء عليه إلا قيمتها عجناء ينظر لعل وجه النظر أن ظاهر الأضحية حيث كانت بتقریط أنه يلزمه أن يوفي أن نقصت عما يجزى مطلقا من غير فرق والله أعلم قرز (ه) وأما لو صارت عجنى بتقریطه ضمن قدر الثمن ولو كانت قيمتها يوم التلف بئى بما يجزى كافي الهدى (١١) لا فرق لأنها غير معينة قرز (١٢) يقال لا يخلو إما أن أوجبها معينة تلفت أو غير معينة إن أوجبها معينة لم يلزمه إلا قيمتها وعليه الاز بقوله ويصين الآخر لغير التناصب يوم التلف أن تلفت بتقریط ولو نقصت عن المجزى وإن تلفت بلا تقریط ولا جناية فلا ضمان كما مر في التذرع في قوله ويضمن بعده ضمان أمانة قبضت لا باختيار المالك وإن أوجبها غير معينة بل في الذمة ثم اشترى شاة بنية الأضحية

عما<sup>(١)</sup> يجزىء حتى يشتري ما يجزىء لأن ما أوجبه غير معين فهو في ذمته حتى يأتي به (وله البيع لابن<sup>(٢)</sup> مثل أو أفضل) ذكره صاحب الوافي قيل ح المراد اذا خشي عطبا كالهدي فانه لا يجوز يمه إلا اذا خشي عطبه<sup>(٣)</sup> وقال بعض المذاكرين بل هي بظاهرها<sup>(٤)</sup> انه يجوز البيع من غير خشية (وتصدق<sup>(٥)</sup> بفضلة الثمن) ذكره صاحب الوافي (ومالم يشتريه<sup>(٦)</sup> فبالنية حال الذبح) تصير أضحية ان كان هو الذابح بنفسه فان كان يذبح له غيره فالنية عند الأمر<sup>(٧)</sup> أو عند الذبح وان ذبحت من غير اذنه فقتل أبو ط والوافي انها لا تجزىء وعلى الذابح<sup>(٨)</sup> قيمتها قيل لعل المراد اذا كان قد استهلكها<sup>(٩)</sup> وقيل وانما وجبت القيمة هنا لافي النصب لأنه قد فوت على المالك<sup>(١٠)</sup> النية والتسمية<sup>(١١)</sup> وقال الأزرقي انها تجزىء عن صاحبها وعلى الذابح

لزمه التوفية ان قصت عما يجزىء لأن ما أوجبه غير معين فهو في ذمته حتى يأتي به سواء تلت بخریط أو بغير بخریط إلا أنه إن فات بخریط لزمه المثل كما قدم في الهدي بقوله فان فرط فالمثل ولفظ البيان (مسألة) من أوجب على نفسه أضحية في الذمة ثم اشترى شاة بنيتها ثم تلت عتده بخریطه لزمه أن يدها بمثلها ولو كانت زائلة على ما يجزىء في الأضحية وان تلت بغير بخریط بقي عليه الواجب الأصلي وهو الذي يجزىء اه بلفظه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١) ظاهر الكتاب ولو كانت معينة وقيل هذا إذا كانت غير معينة فاما معينة فلا يجب عليه أن يوفي على قيمتها اه شرح أمارو لفظ الوايل غالباً احتراز من أن تكون الأضحية معينة فانه لا يلزمه أن توفي ان قصت عن الجزىء اه بلفظه (٢) حيث كانت غير معينة وظاهر الاز خلافه (٣) وشكك الامام شرف الدين البيع لابن ابدال مثل وأما الأفضل فيجوز أو غشية الطيب لكن قد جاز الابدال للمثل في خبر حكيم بن حزام وعروة البارقي في يحمها الأضحية التي أمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحرره يحمها وترك الانكار ظاهر اه غيث (٣) أي تلت (٤) إلى هنا على القول بوجودها (٥) وهو ظاهر الاز (٥) في وقت التضحية وان اشترى به سغلة وذبحها فيه فأفضل اه يان بلفظه (٦) صوابه ولا يملك (٧) ان قرن الذبح وإلا كان مخالفاً للآثار لا لو قدم فلا يجزىء لأن الأضحية مبادىء بخلاف القياس اه رياض (٨) وهو الارش لأنه غيرها إلى غير غرض فاصح الارش لأنها لم تقرب لها قيمة بالنظر إلى فوات غرضه وكان الارش هو القيمة (٩) ولا يخلو ذلك من إشكال والأولى أن يقال ان لم تحسن أضحية فالحقها مطلق فكسائر الأموال المبنى عليها وان تعينت فان قلنا يشترط في الأضحية مباشرة المالك للذبح أو أمره ضمنها المثل فليوفيه الأضحية وان قلنا ان ذلك غير شرط فالقياس عدم الضمان وقد أجزت أضحية اه غاية (١٠) وتكون الشاة للذابح ويكون حكمها حكم ماله من وجه عطور ولما حبها أخذها لنفسه ان شاء ولا قيمة عندنا ويحتمل أن لا يكون لماحبها أخذها اه تليق لم حيث قد قلها الذابح لتكون غضبا ينظر في قوله وحكمها حكم ماله من وجه عطور بل تطيبه يمد المراضاة كافي القصب قرز (٩) يعني أكلها وإلا فلا شيء فقط حيث لم يلقها (١٠) والتسمن (١١) أي تسمية

ضمان ما نقص من القيمة بالذبح قال الفقيه ع ويطيب له الارش اذا لم يبلغ ثمن سخلته (قال مولانا عليه السلام) بل الاولى أن تصدق به وذكركم بالله في كتاب الوقف انه اذا ذبح الأضحية غير المالك لا باذنه فانها تجزى مودكر في كتاب الأضحية<sup>(١)</sup> أنها لا تجزى مخفل كلامه بعض المذاكرين على التفصيل<sup>(٢)</sup> وهو أنها ان كانت قد تعينت الأضحية بأن ينويها عند شرائها أجزت عن صاحبها وان لم تكن قد تعينت بأن ينوي شاة من غنمه لم تجز<sup>(٣)</sup> عن صاحبها وقيل بل هما قولان<sup>(٤)</sup> وليس بتفصيل (ونذب توليه وقطله في الجبابة<sup>(٥)</sup>) أي يندب للمضحي أن يتولى الذبح بنفسه ويندب أيضاً كون الذبح في الجبابة قيل ح الخروج إلى الجبابة لأجل المساكين فان كان يصل إلى المساكين اذا ذبح في باب بيته مثل ما يصل اليهم اذا ذبح في الجبابة كانت جبافته باب بيته<sup>(٦)</sup> (و) يندب في الأضحية (كونها كبشاً<sup>(٧)</sup> موجواً<sup>(٨)</sup> أقرن<sup>(٩)</sup> أملح<sup>(١٠)</sup>) هذا لمن أراد أن يضحي بالشاة والافالابل<sup>(١١)</sup> والبقرة أفضل<sup>(١٢)</sup> عندنا وقال ك الجعج من الضأن أفضل والموجود هو الغنم واستحب الأقرن قيل لأنه يندب عن متاعه<sup>(١٣)</sup> والأملح الذي فيه سواد<sup>(١٤)</sup> ويأض قيل ح وأراد هنا ما يأكل ويسمع ويعصر ويمشي في سواد<sup>(١٥)</sup> (و) يندب للمضحي (أن يثفغ) يعمضها<sup>(١٦)</sup> (و) يصدق) يعمض وهو غير مقدر قال في البحر ونذب

كونها أضحية (١) في الرذات (٢) قوي على أصل المؤيد بالله (٣) قوي اه مفتى وقرره في البحر للندب (٤) وقواه حيث (٥) قال في روضة النوادي والأفضل أن ينحر في بيته بمشهد أهله (٦) الخضر أن الإخراج إلى الجبابة تعبد (٧) والأصل فيه ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا مضى اشترى كبشين عظيمين أقرنين أملحين موجون حتى إذا خطب الناس وصلى أتى بأحدهما فذبحه بيده وقال اللهم إن هذا عن أمي جيعا من شهد لك بالوحدانية ولي بالبلاغ ثم يؤتى بالثاني فيذبحه ثم يقول اللهم إن هذا عن جد وآل جد اه تعليق ام (٨) قال في السكافي خصي الأدمي يحرم بالاجماع والخيل مكروه لأنه يذهب صهيلها الذي يحصل به إرهاب العدو وفي سائر الحيوانات جائز وحرمه بعضهم اه غيث ويان (٩) ينظر في كون جملة أقرن من قبيل المتدوب مع القول بعدم اجزاء مسلوقة القرن كما قدم فقل المراد بالأقرن ما كان في قرنه طول كما يفهمه قوله يذب عن حطاه والله أعلم قرز وهذا فيما يتباد القرن كما قدم تحقيقه (١٠) يحي للنفرد ولفظ البحر (مسئلة) والأفضل للنفرد الأبل ثم البقر ثم جذع ضمان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تصر عليكم الخير ونحوه اه بقطله (١١) بل التتم أفضل قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الذبح إلى الله تعالى المذبح من الضأن اه بحر تمامه ولو علم الله خيراً منه لقدى الله به إسماعيل اه وهو ظاهر الإظهار ومثله في شرح الآيات في تفسير قوله تعالى وقدتيه بذبح عظيم (١٢) بل لصله صلى الله عليه وآله وسلم (١٣) فيسمن (١٤) وقيل الأملح الأيض الذي كالمح اه بستان (١٥) مع ياض باليه (١٦) وهذا

التقدير فقيل النصف وقيل <sup>(١)</sup> يأكل ثلثا ويصرف ثلثا ويهدي <sup>(٢)</sup> ثلثا وفي جواز أكل جميعها وجهان قال الامام ي أحسبها لا يجوز فان فعل لم يضمن شيئا (ويكره البيع) ان قلنا إنها سنة ذكره أبو جعفر للمذهب قال فان فعل كان الثمن للبائع قيل فلو أوجبها لم يجز وقيل لا يجوز وإن قلنا إنها سنة وهكذا حكاه في تعليق الفقيه عن السيد <sup>(٣)</sup> أنه لا يجوز كهدي النفل ﴿فضل﴾ في المقيقة اعلم أن المقيقة في اشتقاقها ثلاثة أوجه الأول أن ذلك مشتق من المقيقة التي هي اسم الشعر <sup>(٤)</sup> لما كان محاق <sup>(٥)</sup> عن المولود الشعر عند <sup>(٦)</sup> الذبح الوجه الثاني ان الشاة إنما سميت بهذا الاسم أخذاً من العق الذي هو القطع لما كانت مذابحها تقطع وقيل لما كان الشعر <sup>(٧)</sup> يقطع الوجه الثالث ذكره في الشرح أنها مشتقة من العق الذي هو الجمع يقال عقت الشيء اذا جمعته لما كان شعر المولود يجمع ليتصدق بوزنه والدليل عليها قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله قوله كل مولد مرهين بمقيقته <sup>(٨)</sup> وأما فله فانه عق عن الحسين <sup>(٩)</sup> (والمقيقة) هي (ما يذبح في سابع) <sup>(١٠)</sup>

حيث لم يوجبها على نفسه فلا يأكل منها شيئا كما في الهدي إذا أوجه فان قيل ما الفرق بين هذا وبين القران والتمتع قلنا هناك الدليل الوارد فيه وهذا هو يشبه النذر والله أعلم اه يان بلفظه أو يرى وجوبها أما حيث لم يوجبها على نفسه بل يرى وجوبها في مذهبه فله الانتفاع لأنها لا تكون كالهدي حيث أوجبها وهو ظاهر الأظهار في قوله ولا يتنع قبل التحريم فافهمه فاما بعده فله الانتفاع والله أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز <sup>(١)</sup> الشافعي <sup>(٢)</sup> للأغنياء من باب اصطناع المعروف <sup>(٣)</sup> لقوله تعالى واطعموا القانع والمعتر والقانع الذي لا يسأل والمعتر الذي يسأل فجعلها أملائا اه بحر معنى <sup>(٤)</sup> لعله سهو من الناسخ لأن الفقيه المتقدم على السيد ح ولعله الفقيه ح كما في بعض النسخ وفي حاشية الهامش الفقيه ح عن السيد ح ومعه في الزهور <sup>(٥)</sup> والررب يسمون الشيء باسم سبه والذي يدل على أن المقيقة اسم الشعر قول امرئ القيس

أيا هند لا تنكحى بوهة ع ليه عقيقته أحسبا والأحسب الشعر الأحمر الذي يقرب إلى البياض ذكر هذا في لغة الفقه والانتصار اه زهور قوله البوهة بالياء الموحدة الأحمق الضعيف يزيد انه لحقه لم يخلق رأسه الذي ولد وهو عليه <sup>(٥)</sup> تسمية الشيء باسم سبه <sup>(٥)</sup> لأنه يتبدل خلق رأس المولود يوم السابع يوم المقيقة <sup>(٦)</sup> المراد بعد الذبح <sup>(٧)</sup> يعني شعر الشاة ويعلق في عتق الصبي <sup>(٨)</sup> تمامه فكاه أبواه أو تركاه اه زهور <sup>(٨)</sup> وعن نفسه بعد النبوة رواه أنس اه بحر <sup>(٩)</sup> ويستحب أن يقول عند الذبح اللهم منك واليك عقيقة فلان لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك أي ما تقرب به عنه اه شرح فتح <sup>(٩)</sup> (مسئلة) ويجزى عنها ما يجزىه أخيه من بدنة أو بقرة أو شاة وسنها وصفتها والجامع التقرب بأرقاة اللحم ولا يترك من شعر رأسه للقرع إذ هو جعل اه بحر القرع الصوف الذي يترك في رأس الصبي حتى يطول وهو من فعل الجاهلية اه هامش هداية <sup>(١٠)</sup> ولومات قبل السابع ولا يقوت التأخير فان بلغ



المولود<sup>(١)</sup> قال في الانتصار فان قدمت أو أخرت<sup>(٢)</sup> فهي مأدبة ولم يصب فاعلمها السنة بلا خلاف بين أئمة الفترة والفقهاء وفي جامع الأمهات<sup>(٣)</sup> إذا فات السابع الأول في الثاني والثالث فيه قولان ولا يعتد<sup>(٤)</sup> بما ولد فيه بعد الفجر على المشهور<sup>(٥)</sup> قال في الانتصار ويصير في سنه وسلامتها ما يعتبر في الاضحية (وهي) عندنا وش (سنة) وقال الحسن وداود أنها واجبة وقال ح ليست بسنة وظاهر المذهب ان أقل للمشروع شاة عن الذكر<sup>(٦)</sup> والاثني ولا نص لهم في الابل والبقر وقد حكى في جامع الأمهات قولين فيهما وقال ش أقل للمشروع في الذكر شاتان وفي الاثني شاة (وتوابها<sup>(٧)</sup>) مسنونة أيضاً وهي أن ينتف من منغرها ثلاث شعرات<sup>(٨)</sup> ويخصب بالزعفران ويعلق في عنق المولود ويستحب أن يحلق رأس المولود<sup>(٩)</sup> يوم السابع<sup>(١٠)</sup> ويتصدق بوزنه<sup>(١١)</sup> ذهب أو فضة قال في الوافي ولا يكسر عظمها<sup>(١٢)</sup> طلباً للسلامة وتقاؤلاً بها وقصْل الأعضاء من المفاصل وتدفن تحت الأرض كي لا تعزها السباع تقاؤلاً قال في الانتصار ويستحب أن يطبخ<sup>(١٣)</sup> بالحال لا بالحامض ﴿ وفي وجوب الخطان خلاف ﴾

سقط في حق الباقي (هـ) ويقع عن المولود كل من تلزمه نفقته وتكون من مال الولي لان مال الصبي اه روضة فان فعل من مال الصبي ضمن وقيل من مال الصبي لأنها شرعت لدفع الضرر عنه اه متى فعل هذا ان ولية الولادة من وليه لان ماله والله أعلم (١) وحده من الوقت إلى الوقت (٢) أما حيث أخرت فقيقة اه ومثله في البيان ولقظه وأما بعده فتجزى مو ان طال الزمان ذكره التقي ح بقظه (٣) لائن الحاجب من المالكية (٤) وفي شرح التتج ويحد بما ولد فيه ذكره التجري اه بقظه (هـ) متى عندهم هذا آخر كلامك (٦) وتجزى والشريك اه كما في الأضحية وفي شرح التتج لا تجزى مو هو المذهب وتعد بتعد المولود إذ ليس بأعظم من الواجب ومثله عن ابن بهران (٧) وتسميته باسم جميل والتأذين في أذنه اليمنى والاعانة في اليسرى لا روى الحسن بن علي عليهما السلام أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم من ولده مولود وأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان وروى لادنق ولادة فاطمة عليها السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة وزينب أن يأتيا فيقرءا آية الكرسي وان ربك الله لا اله الا هو وبودنها بالمؤذنين روى الحديثين النسائي وان يسمى يوم الولادة ومن سمي باسم قبيح استحب تغييره إلى اسم حسن لامره صلى الله عليه وآله وسلم فمن سميت طامية أن تسمى جيلة اه يان (٨) قبل الذبح وقيل بعد الذبح قرز (٩) ويخصب بخلف (١٠) وزعفران ولو ذكر فهو مخصوص بالخبر اه دوارى قرز (١١) وهو نوع من الطيب قيل ع والزعفران محرم على الرجال لكن هذا مخصوص بالغيرة بستان فقط (١٢) ان أمكن بشير ضرر والا تصدق بقدر وزنه ذهباً أو فضة اه دوارى (١٣) لامره صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بذلك في الحسن عليه (١٤) قال الدوارى إلا لعدم اتساع الجاهلان يقصد اطعامها فلا بأس بالسكسر لأن الثواب الذي يعود في ذلك أكثر من ثواب ما يقصد مع الثاقول اه تكيل لفظا قرز (١٥) كالفصل والسكسر

ولا خلاف في أنه مشروع وإنما الخلاف في وجوبه فروى الامام ي عن المترة والشافعي أنه واجب<sup>(١)</sup> في حق الرجال والنساء وقال أبو حنيفة وأبو مضر المذهب وروى عن المرتضى أنه سنة فيهما وقال الناصر والامام ي أنه واجب في حق الرجال للنساء قال الامام ي ويندب في سابع الولادة<sup>(٢)</sup> لهما ويكره في الثالث لفعل اليهود ويخير البالغ عليه<sup>(٣)</sup> ويعز إن عمد قال الامام ي والمروزي ويجب على الولي للمصلحة<sup>(٤)</sup> وقال أكثر اصحاب لا يجب للخطر والخطي المشكل تختار آتاه ليم<sup>(٥)</sup> الواجب ويختار الصغير غيره والكبير نفسه فان تمذره فتنه كالتطيب ﴿باب الأظمة<sup>(٦)</sup> والاشربة﴾

﴿فصل﴾ في بيان ما يحرم من الحيوانات واعلم أن جملة ما (يحرم) ثمانية أصناف (الاول كل ذي<sup>(٧)</sup> ناب من السبع<sup>(٨)</sup>) احتراز من الابل فانها ذات ناب لكن ليست من السبع

تفأولا بملاوة اخلق المني وحسنه ولا يطبخ بالحوامض كالحل تقاؤا لا يسوء خلقه (١) وان كان له ذكران ختن الاصل ان عرف وإلا اختار ما يفضي ويعرف الاصل بالبول اه زهور قرز (هـ) غالباً اه هداية احتراز من أسلم وهو كبير يخاف عليه التلف (هـ) وهذا لمن يحتاج اليه أما لو ولد ختيماً ونحو ذلك انحصار البشرية لم يشرع في حقه لمحمول الوجه المسقط لشرعية ختانه لوجود الفارق بينه وبين من لا يختن وهذا الوجه في شرعيته اه حاشية محرمي قرز (٢) قيل وهو أسهل وأستور وأيسر وأسلم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحسين عليهما السلام اه وابن (٣) إذا كان مذهبه الوجوب (٤) والاجرة من مال الصبي ان كان له مال وإلا فلي من تزمه فقتله اه كواكب ويسان من الصلاة وقيل يجب على منفق مطلقاً (فاقده) ذكر الماوردي في الحاوي أنه ولد أربعة عشر نبياً نختونين وم آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحنظلة بن صفوان وهو نبي من أصحاب الرس والرابع عشر نبياً صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمعهم من قال شعراً

جاءنا في البناء ان من الرسل \* عديداً لم يعرفوا ما لختان \* آدم شيث ثم هود ونوح  
ثم لوط وصالح قتياب \* وشعيب ويوسف ثم موسى \* وسليمان من له السلطان

زكريا وابن صفوان \* عيسى خاتم الرسل من له القربان (هـ) هلا قيل قطع العضو الذي هو غير الفرج محظور والختان واجب وترك الواجب أهون من فعل المحظور وأيضاً والقطع في موضع الشك لا يجوز اه سماح السيد علي بن احمد لطف الباري (٦) الاصل في هذا الباب قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى عمر ما على طامع يطعمه الآية لقوله تعالى قل إنما حرم في الفواحش وقول الشاعر شربت الأثم حتى ضل عقلي \* كذا لك الأثم يذهب بالقول \* وتبين صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السبع وغلب من الطير وروى مالاً كل الحب من الطير وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أسكر قطيله وكثيره حرام اه ح آثار (٧) مفترس يخرج الورب ونحوه الارنب لا تمذره ناب وغير مفترس قرز (٨) فاقده يحرم أكل السبع وهو سبع متولد بين الضبيع والذئب وإنما حرم أكله لا تمذره ناب ولولده بين كل واحد منهما محرماً كله (هـ) مسئلة

وقال شرجوز أكل الثعلب والضبع<sup>(١)</sup> (و) الثاني كل ذى (مخلب من الطير<sup>(٢)</sup>) واختلف في  
المخلب فقيل هو المتقار وقيل هو الظفر<sup>(٣)</sup> قيل وعموم كلام القاسم انه يجوز أكل غراب الزرع<sup>(٤)</sup>  
وظاهر قول الاخوين انه لا يجوز فأما الى<sup>(٥)</sup> فلاشكال في جواز موأأ الفداف<sup>(٦)</sup> والابقع<sup>(٧)</sup>  
فانهما عرمان لانهما لا يلتصقان الحب ويوذيان<sup>(٨)</sup> البعير (و) الثالث (الخيل) وقال ش وف  
ومحمد انها تحمل الخيل الأهلية (و) الرابع (البغال) وعن الحسن اباحة أكلها (و) الخامس  
(الحير الأهلية<sup>(٩)</sup>) وأما الوحشية فالذهب انه يحل أكلها وهو قول عامة الفقهاء<sup>(١٠)</sup> وقال  
الباقر والصادق وأبوع أنه يحرم أكلها أهليها ووحشيتها (و) السادس (ملا دم له من)  
الحيوان (البري<sup>(١١)</sup>) كالديان والذباب ونحوهما<sup>(١٢)</sup> (غالباً) احتراز من الجراد فانه بري لادم<sup>(١٣)</sup>

وأصول التحريم إما نص في الكتاب كما في الآية أو في السنة كنيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الحر  
الأهلية وكل ذى ناب من السبع ومخلب من الطير أو القياس كالجرى وللمار ما هي أو الأمر بقتله كالخنفسة وماض  
من غيرها فمقيس عليها أو انتهى عن قتله كالدبدب والخطاف والتملة والصر د أو استعجات الرب إليه كالخنفساء  
والضفدع والعضابة والفزغ والحرباء والجملان وكالدباب والبعوض والزبور والقمل والكنك والناموس والبق  
واليرغوث لقوله تعالى ويحرم عليهم الخيائث وهي مستغنية عن دم والقرآن نزل بفتحهم فكان استعجاتهم  
طريق تحريم وإن استغنية البعض اعتبر إلا كثر اه بحر بلفظه (١) والدبدب (٢) وكذلك ما كان منبها عن  
قتله كالدبدب اه بحر (٥) كالنسر والصقر والشاهين (٣) وقيل هما متلازمان (٥) وهي التي تفرس بها  
(٤) غراب بلادنا ذكر الفقيه ف (٥) النريان أربعة النداف والابقع والملي وغرابنا هذا اه مفتي (٥) بكسر  
الميم (٦) هو الغراب الأسود الكبير وقيل إنه غراب أسود لا يوجد إلا في الشام (٧) العجزاء (٨) قال المؤلف  
والمضى يجعل كونه يؤذى البعير علة هو أنه يجوز قتله على غير صفة الذبح للمبيح لا لكل فلو كان يجوز أكل  
لحمه لجاز أن يقتل على غير صفة وكان قتله كسائر ما يؤكل فعرفت صحة الاحتجاج بكتري اه فتح ورايل (٩)  
خلاف ابن عباس اه يان ولا وجهه اه شرح بهران (١٠) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن أهدى إليه  
ولكننا قوم حرم فطل امتناعه بالأحرام لا بالتحريم اه بحر (١١) مسئلة ويحرم دود الجبن واليا قلا دواقر  
ونحوه بدان فصالة وأما مع اتصاله بذلك فقيل ي كذا قال في التذكرة والالام ي يجوز وكذا يحرم قلة الماء  
ودود الحب وواقراه اه يان (مسئلة) ويجوز أكل النعامة لأنها ليست من ذوات الخالب اهد بياح وبن القطاء  
والمصاير والدراج إذ هي من طيبات الرزق اه بحر قرز وكذا الرخ قرز الدراج بضم الدال ضرب من  
الطير وهو من طير العراق ذكره في شمس العلوم (١٢) الخنافس وغيرها (١٣) وفي حديث كعب أن الجراد  
نزلت حوت أي عظمته وقيل إن نسل كل واحدة تسعة وتسعين ولولا الدعوة لكان ما به تطف الأرض  
(٥) ويجوز أكلها حية وميتة اه يان وقد أكلها صلى الله عليه وآله وسلم في سبع غزوات اه بحر (٥)  
الحناجر أبو منذر يان بلفظة اليمن نوع من الجراد فيحل أكلها وقيل نوع برأسها فحرم قرز ومثله في ح لي

له وهو حلال وأما أكل الشظا<sup>(١)</sup> ففي التقرير لا يجوز عند يحيى عليه السلام وفي شمس  
الشرية وكذا في الانتصار وكذا عن من بالله<sup>(٢)</sup> (و) كما يحرم ما لادم له من البري يحرم (ما  
وقعت فيه ميتة) نحو أن يقع في شيء من الطعام أو الشراب ذباب أو نحوه مما لادم له  
وكبرت ميتته فيه فانه يحرم ذلك الطعام (إن أتت بها) لأنه يصير مستخبثا<sup>(٣)</sup> (وما استوى  
طرفاه<sup>(٤)</sup> من البيض) أما طويلان جيما أو مدوران جميعا فانه يحرم لأن ذلك أمانة كونه من  
حيوان محرّم (و) السايح (ما حوته الآية) وهي قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم  
الغنزير<sup>(٥)</sup> (إلا الميتتين) وهما الجراد والسكك (والدبّين) وهما السكبد والطحل خرجا من الآية  
لأنه خصصهما الخبر المشهور (و) الثامن قوله ويحرم (من البحر ما يحرم<sup>(٦)</sup> شبهه في البر  
كالجرّي<sup>(٧)</sup>) وهو حنش الماء (والمار ماهي<sup>(٨)</sup>) وهي حية الماء (والسلحفاة<sup>(٩)</sup>) وهي طائر في  
البحر كالزرافة<sup>(١٠)</sup> وقيل هو أبو شطيف وقال ك وابن أبي ليلى والاوزاعي ومجاهد أنه يجوز  
أكل جميع حيوان البحر من الضفادع والبرطان<sup>(١١)</sup> وحية الماء وغير ذلك وقال ش انه يجوز

(١) قال في البحر وهو ذباب يخرج أيام الصيف يحمل أكله لقوله تعالى أحل لكم الطيبات قل لا أجد  
فيها أوحى إلى محر ما على طاعم يطعمه قل من حرمزينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق وكلوا من  
طيبات ما رزقناكم وما أخرجنا لكم من الأرض وطبعا سوداوى اه بحر (٢) لأنها من الطيبات (٣)  
مسئلة وإذا أتت للأكل الطاهر لم ينحس وحرم أكله وقيل بل ينحس اه بيان بقله من الطهارة (٤)  
والهبة باستغاثت الغالب من الناس فعل هذا يحرم المستخبث كذلك على من يستخبثه ونحو ذلك اه واهل  
بقله قرز وأما المستخبث فيحرم عليه مطلقا اه قرز (٥) هذا مع اللبس (٦) وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله  
وسلم يا علي كل من البيض ما خلف طرفة وأترك ما استوى طرفاه وكل من الطير مادف (٧) وأترك ما صنف  
وكل من السمك ماله فلوس وذنب مفروش (٨) أى حركة أحد جناحيه عند الطيران وكبر الآخر  
اه زهور (٩) وما أهل لغير الله به وإن ذبح على اسم غيره والمنخقة الميتة خنقا والموقوذة المقتولة  
ضربا والرزبة الساقطة من علو إلى سفلى فانت والطيعة المقتولة بطيح أخرى لها اه جلالين  
(١٠) ويحل ما يحل شبهه في البر ذكره أبو ط وبهاته وص بالله اه بيان (١١) ينظر لو كان الحيوان  
البحري شبهان في البر حلال وحرام سل فله يقال ينطب جانب الخطر اه مفتي (١٢) في التقييد بضم الجيم  
وفي الهداية لكسر (١٣) والياء للنسبة (١٤) هذا اسم بمعنى قالار اسم الحية وماهى الحوت اسم فكانه قال حية  
الحوت فهو اسم مركب (١٥) ملتوى شديد الجسم يشبه الرحا يصعد منه الزقور اه زهور وأما الزراف  
فطاهر لأن إن قلنا إنه مأكول فطاهر على كل حال وإن قلنا إنه مأكول فطاهر على كل حال كالغزير والظف  
والقرن وهو منها (١٦) والزرافة برية كالثعلب وهي تشبه البقر قلنا واجل شكلها والغزل (١٧) البرطان  
طائر يصطاد العصافير قال في النهاية هو طائر ضخم الرأس والمنقار نصفه أبيض ونصفه أسود لار يشله

أكل مالا يعيش إلا في الماء ككلب الماء والجري والرمهي ولا يجوز أكل الضفادع وأما  
السرطان فهو مما يعيش في غير الماء فلا يؤكل ذكره بعض اصحاب تنبيه **﴿﴾** اختلف فيما لم  
يرد فيه دليل حظر ولا اباحة من الحيوانات هل يعمل فيه الحظر أو الاباحة خرج مباحه  
لسادى عليه السلام إن الأصل الحظر <sup>(١)</sup> قيل وعندهم لك وبعض اصحاب الأصل الاباحة <sup>(٢)</sup>  
وهذا ذكره الاميرح في الشفاء <sup>(٣)</sup> **﴿فصل﴾** في حكم من اضطر إلى أكل  
شيء من هذه المحرمات (و) المباح من أكل الميتة عند الضرورة (لن خشى التلف) أعناه  
(سد <sup>(٤)</sup> الرمق منها) فقط دون الشيع ولا بأس أن يتزود منها إذا خشى أن لا يجدها <sup>(٥)</sup>  
وقال في آخر قوله أنه يجوز الشيع منها (ويقدم الأخف فالأخف <sup>(٦)</sup>) عند الاضطرار  
ولا يعدل إلى الاغلف تحريماً مع وجود الاخف فمن ايسر له الميتة قدم ميتة الماء كالميتة  
غيره ثم ميتة الكلب ثم ميتة الخنزير ثم الحربي حيا <sup>(٧)</sup> أو ميتاً ثم ميتة القمى ثم ميتة المسلم ثم  
مال الغير ثم دابة حية <sup>(٨)</sup> بمذبحها (إلى بضعة منه <sup>(٩)</sup>) أى من نفسه (وندى حبس الجلالة <sup>(١٠)</sup>)

وقيل هو أبو حنيفة له ثمان قوائم وله في عرضه وجلده كجلد الفم وله أغلاف كالأغلاف البقر تبارك الله  
أحسن الخالقين (١) وأما الأشجار فالأصل الاباحة قرز (٢) وهذا الخلاف إذ وجد عظم أو فروع طائر  
ولم يدبر بما هو فهذا الخلاف وعن مولانا المتوكل على الله عليم أعناه وقع على طيب طاهر أنه لا يجب غسله  
من ذلك لأنه لا يرضع بين الطهارة إلا يمين ولا يقين ولو قلنا أن الأصل في الحيوانات الحظر والله أعلم  
وقرره سيدنا حسن المجاهد (٣) وهو مذهب مباحه خلاف تحريمه اه بيان وقواء الشامي (٤) والمراد بسد  
الرمق أنه من خشى التلف جازله سد المجموعة دون الشيع هذا هو المراد لا كظاهر العبارة وقد أشار إليه الشارح  
بقوله دون الشيع اه ح لفظاً (٥) وفي وجوب التناول مع خشية التلف وجهان يجب (٦) لوجوب دفع الضرر اه  
بجر والمراد بالتلف ذهاب الروح ونحوه فساد عضون أعضاء أو حاسة من حواسه اه بيان (٧) ومثله  
في القصول الأولية اه حى وظاهر الكتاب الجواز قطع قرز (٨) قيل فإن لم يمكنه أن يتزود منها حل الشيع  
منها حيث لم يمكنه ترك السفر وظاهر البيان لا فرق فرع وكذا من اضطر إلى مال الغير قيل في الإلتزود  
منه فلا يجوز لأنه يمكنه ترك السفر متى حيث يمكنه اه بيان (٩) قيل ولعل هذا حيث يحتاج في حملها إلى  
ترطب وإلا جاز الحمل والعبارة في التناول بالإنهاء قرز (١٠) والركاة كمال الغير فيلزم فمن تحرم عليهم غن  
وهاشمي وقسق ولا وجه للاختصاص اه من خط المتي قرز (١١) للمكلف الذكر بعد الدبح بضرب العنق  
الشريعى وفيما لا يقتل من الحريين كالصبي والمجنون والمرأة والشيخ القاني وجهان أحدهما جواز قتله لأنه يدفع  
به ضرر المسلمين قلت وظاهر المذهب عدم جواز قطعهم لأن الشارع حبر قطعهم بصفهم كما حبر قتل  
الذمي لصفته التي هي الذمة اه غاية (١٢) له ثم دابة لغيره اه بيان (١٣) غير الماء كولة (١٤) حيث لا يخاف من  
قطعها ما يخاف من الجوع كقطع الماء كذا من السراية (١٥) فروع فإن ظهر في ثيابها وهي مباحة أو

من الذبيح) أي أيا ما حتى تطيب أجوافها فإن كانت لا تملف إلا من المنفرة كره أكلها  
 قيل إن كان الجمل أكثر واستوى هو والملف فترك الجبس مكروه وإن كان الملف  
 أكثر فتركه غير مكروه<sup>(١)</sup> وقال الناصر تحبس الناقة والبقرة أربعة عشر يوماً والشاة  
 سبعاً والدجاجة ثلاثاً وقال في الكافي للناحية والفقهاء يحبسها مدة على ما يرى ولم يوقتوا<sup>(٢)</sup>  
 وعن الثوري وأحمد بن حنبل أنه لا يحل أكل الجلالة<sup>(٣)</sup> (والا) تحبس الجلالة (وجب) على  
 النابح (غسل للماء<sup>(٤)</sup>) أن لم يستحل فيه ما جلست استحالة تامة (كبيضة الميتة<sup>(٥)</sup>) يعني فإنه  
 يجب غسلها وكذا يرض البط<sup>(٦)</sup> والدجاج وإن كان حياً على قول من حكم بنجاسة زبلها<sup>(٧)</sup>  
 (ويحرم شحم المنصوب<sup>(٨)</sup>) من المشومات مسكاً أو نحوه على غاصبه وغيره قيل يأنى أي  
 إذا قصد إلى شمه فإن لم يقصد لم يأثم ولا يجب سدائنه (ونحوه كالقَبَس<sup>(٩)</sup>) أي ونحو شحم المنصوب  
 أن يقتبس من نار منصوبة أو يصطلي بها<sup>(١٠)</sup> (لأنوره) وهو الاستضاء بنور النار التي حطبها  
 منصوب والمراج الذي سقاءه منصوب فهو غير ممصية لأنه لم ينتفع بشيء من المنصوب

شربت محرراً أو غيره حرمت ولا تطهر بالطبخ وإلقاء التوابل يعني الحوامج وإن زال البرج إذ ليس باستحالة  
 بل تطهية (هـ) بحر قطعاً والمذهب أنها تطهر بالتسل مع استعمال الحاد (١) وظاهر الأثر خلافه (و) وهو  
 ظاهر الأثر (ز) قبل الجبس (٤) وحل أكلها إلا أن يتي أثر النجاسة لأنه يصير مستخبأً (هـ) بيان معنى  
 ولقد البيان وأما طهارة كرشها وأما ثباتها فأمارة فيه بزوال النجاسة سواء حبست أم لم تحبس فلهما في أثر  
 النجاسة لم يحل أكلها ولو غسلت مادام الأثر لأنها مستخبئة (هـ) بلفظه وإن لم يكن مستخبأً غسل بالحاد كما  
 تقدم (هـ) بناء على أنها تؤكل بقرشها أو خشي التنجس (هـ) دوازي وقيل لا فرق لأنه لا يمكن خروجهما من  
 قرشها إلا بأخصالها من القشر (٩) وهو طائر من طيور الماء مأكول لا يرش له (٧) ماله قروح (٨) فلو غصب  
 رجل بخوراً وألقاه في النار وتبخر به غيره فضائه على الملقى قال في الغيث ولا يرجع على المتبخر شيء  
 لأن قرار الضئان على الملقى (٩) حرراً أو حباً والقبس هو الشعلة من النار ذكره في الصحاح أما لو لم  
 تكن النار حطبها منصوب ولا السقاء للسراج منصوب لكن امتنع المالك من أن يقتبس منها فلهذا يجوز  
 وإن كره. لظاهر الخبر الناس شركاء في ثلاث (هـ) حتى ينظر في ذلك ويجعل الحديث فيها كان مباحاً أو  
 مرغوباً عنه قوله الناس شركاء في ثلاث (هـ) في النهاية الماء والكلاء والنار أرد بالهاء ماء العيون والانتهاز الذي  
 لا مال له وأرد بالكلاء الباج الذي لا يخص بأحد وأرد بالنار الشجر الذي تحت طهية الناس من البياح  
 فيوقدونه (هـ) نهاية من خط الشاي (هـ) ومن نحوه النظر في المرأة المنصوبة والاستغلال تحت جدار وشجر  
 منصوبين (هـ) لي وفي البحر أنه يجوز الاستغلال في المنصوب أو نظر في المرأة المنصوبة إذ لا يفصل  
 منها شيء (هـ) بحر وهو الموافق لقوله لأنوره (هـ) وهو الأخذ من لُب النار المنصوبة (هـ) شرح نصي في  
 البيان هو الجمر وأما اللب فيجوز (١٠) وهو الاستدقاء ذكره في البيان تحميم القرآن (هـ) وكذا الخنزير

وأجزاء الهواء اكتسب من أجزاء النار اللون فقط وعن الحنفى يجوز الاصطلاء بنار النير  
وتجفيف الثوب وأخذ النار <sup>(١)</sup> دون القبس <sup>(٢)</sup> (ويكره) أكل خمسة أشياء كراهة تنزيه الأولى  
(التراب <sup>(٣)</sup>) والثاني (الطحال <sup>(٤)</sup>) لما روى عن أمير المؤمنين على عليه السلام الطحال لقمة  
الشيطان يسر يأكلها <sup>(٥)</sup> (و) الثالث (الضب <sup>(٦)</sup>) لأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا آكله  
ولا أحرمه (و) الرابع (القنفذ) وهو دابة تشبه الفار إلا أن شعره كالشوك وقال أبو طانه  
محرم (و) الخامس (الأرب <sup>(٧)</sup>) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندان أهديت إليه رأى  
في حياها <sup>(٨)</sup> دما فردها وكرهنا ما كرهه صلى الله عليه وآله وسلم وفي أحد قولي الناصر أنها  
محرمه تنبيه قال القاسم عليه السلام ويكره ما أكل الثوم <sup>(٩)</sup> لمن أراد حضور مساجد الجماعات <sup>(١٠)</sup>  
ولا يكره إذا لم يرد حضورها قيل ح الكراهة للحظر <sup>(١١)</sup> فلا يجوز صلاته في مسجد <sup>(١٢)</sup> ولا مع  
جماعة يتأذون <sup>(١٣)</sup> بذلك وعن الفقيه ل الكراهة <sup>(١٤)</sup> للتنزيه قيل ع ويأتى مثل هذا سائر ما يتأذى  
به كتغير القم والابط قال في الانتصار من أكل الثوم لمذرجاز له دخول المسجد <sup>(١٥)</sup> وقال مولانا  
عليه السلام يجوز ظاهر الآثار أن النهى إنما هو لأجل التأذى به بمن لم يأكله فلي هذا لو أكل

تور حطبة مضموب اه بيان (١) وهو الية (٢) وهو الحجر (٣) ويكره أكل للرارة والتدود طرف أذن القلب  
وطرف اللسان وطرف الأذن وشحم العين والمثانة والالتين والظلف والبولية والشم يكره وعنده طحرم  
والعينين وشحم الأذنين والظروف والدماغ وحفظ الهداية ويكره أعضاء مخصوصة من غيرها لا استحبابها وقد  
نظم بعضهم الأعضاء المكروهة في بيتين لكن جعل الكراهة على التحريم فقال جميع محرمات الشاء نظما •  
جمعت كياه الملبأ تناولوا • قدام ثم غاص ثم دال • وغين ثم ميان ثم ذال • فرج خصية دماغ غدة مثانة مرارة ذكر  
ذكر في الآثار أنه كره من الشاء سبعا اه ح هداية للتدولم بين الجلود والشم عن دماغ الغدة للبعير كالطاعون للسان  
اه مصباح (هـ) ويحرم أكل ما يضر من الأشياء الطاهرة كالسوم وما كثر من التراب وغير ذلك ما فيه ضرر على  
الأكل وقد يحرم على شخص دون شخص نحو أن يكون في شخص علة وكان أكل القول أو نحوها يضره حرمت  
عليه من عليه اه شرح آثار (هـ) إلا أن يضره فيحرم اه ح لي قرز (٤) ولا طحال للخيول لأنه يظهر اه  
شمس شريعة (هـ) قيل لا فعل الفاعل كفضله (٦) الروك (٧) والور مقبض عليها اه بيان وحل الروك وإن كان  
ذو ناب لشبهه بما يؤكل لكونه يستجر (٨) لكن يقال لو كان ذكرا هل يكره أم لا لعله يكره فيضعف  
العله (٩) ونحوه كالبعل والكراث قرز (١٠) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل ثوما أو بصلا  
فليزلنا وليزله مساجدنا وليقتد في وجهه اه تخريج يحر (١١) مع القصد قرز (١٢) ولا يجزي (١٣)  
ويتنقض وضوءه حيث قصد أذية أهل المسجد قرز (١٤) مع عدم القصد (هـ) حجة الفقيه لما روى عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلى عليم كل الثوم لولا أنى أغشى للملائكة لا كلبه (١٥) والمذهب خلافه

أهل المسجد كلهم ولم يظنوا أنه يبق من ريمها تأذي به من دخل من بعدهم يكره وكذا من كان في المسجد وحده لا يقال إن الملائكة تأذي<sup>(١)</sup> لانا نقول لو اعتبر ذلك لكره أكلها في المسجد وغيره إذ لا ينفك المكلف من الملائكة ﴿فصل﴾ في الأشرقة بما يحرم منها (و) اعلم أنه يحرم كل مائع<sup>(٢)</sup> وقست فيه نجاسة من سمن أو نحوه (لجامد<sup>(٣)</sup>) وقست فيه النجاسة فلا يحرم منه (الما باشرته) لانه لم ينجس جميعه بل يجب أن تلقى هي وما باشرها ويطهر<sup>(٤)</sup> الباقي (والمسكر) حرام (وانقل) وبلغ في القلة أى متبلغ والاعتبار بأن يكون جنسه مسكراً نيكاً كان أو مطبوخاً من عنب أم غيره من زبيب أو تمر أو زهو<sup>(٥)</sup> أو عسل أو حنطة أو غير ذلك (إلا لمطش متلف) أو نحوه فانه يجوز له منه ما يبد رmqه قال في الاتصا ولا خلاف بين أئمة العترة والفقهاء أن من غص بلقمة وخشى التلف فلم يجد ما يسوغها به إلا الخمر فانه يجوز<sup>(٦)</sup> له أن يسوغها بالخمر<sup>(٧)</sup> (أو أكره) على شربها فانه يجوز له (والتدواي<sup>(٨)</sup> بالنجس) محرم قال في شرح الابانة والكافي لا خلاف بين العلماء

فلا يجوز مع قصد الأذى دخول المسجد إذا علم أو ظن أنه يأذى برأبته (١) قيل إن الكراهة مطلقا لقول ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من هذا الخضر وات فلا يقربن مسجدا فان للملائكة تأذي بما يأذى منه بنو آدم وهذا ينصر ما أطلق في المسجد مطلقا ولعل الفرق بينه وبين غيره أن المساجد بيوت الله وضعت لشيء مخصوص وهو الطاعات والعبادات فيستوي فيه المسلمون والملائكة وغيرهم ممن هو أهل لذلك ولا يبعد أن المسجد ملائكة غير الحفظة يأذون بما لا يأذى به الحفظة اه شرح فص (٧) قليل مطلقا أو كثير غير لاء اه شرح في لفظا قرز (٥) وحدا لائق ما يسيل من مكانه (٥) وظاهر المذهب ولو علم أنها لم تباشر جميع أجزائه كقطرة دم في لبن رفعت في الحال وقال بعض المذاكرين اذا علم أنها لم تباشر إلا بعض الأجزاء أو علم أنها أزيلت بما باشرها بقيتنا كان الباقي طاهرا احتلا ولا هو قوى اه ح (٣) الجامد ما إذا أخذ قطعة من موضعه لم يسيل اليه على الفور اه شرح آثار من الطهارة (٤) المراد والباقي طاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتها وما حولها وكل الباقي (٥) وهو ما يمر ويصغر من الخمر (٦) بل يجب (٧) أو بالبول ويقدم الخمر على البول لأجل الخلاف في طهارته اه شامى وحلى وفي النهاية يقدم البول على الخمر لانهما اشتركا في الصبر ومن اخص بالخمر بالسكرو والحد (٨) قيل في النظر فيمن يستعمل القربط وهو الفيون دائما حتى عرف أنه اذا تركه مات ولم يعرف له دواء الا الخمر يشربها أيا ما قيل يجوز لشربها حتى يأمن على نفسه الهلاك أو يجوز له الاستمرار على القربط فطاعن نفسه الهلاك فليأمن أو على قول من يجوز التدواي بالخمر ونحوه ولعله يقال استعمله الخمر أيا ما أو لم يستعمله القربط دائما اه بيان (١) قال الامام المهدي عليه السلام الاقرب أنه إذا خشي التلف في الحال جاز له أن يدفع عنه الملائكة وان لم يخش في الحال بل يخشى أن يولد الهلاك في المستقبل فلا يقرب أن يأتي الخلاف في جواز التدواي بالخمر ونحوه اه معيار (١) لأنه



إنما أجمع على تحريمه فإنه لا يجوز التداوى به كالخمر<sup>(١)</sup> والبول والناتل والدم<sup>(٢)</sup> ونحوهما  
اختلف في تحريمه كقول الحلي ونحوه فمذهب الهادي والناصر وأبي عبيد وأبي حنيفة وأبي حنيفة  
لا يجوز التداوى به وعند الباقر والقاسم وف يجوز للتداوى به وحكي في المعنى هذا الخلاف  
في الحر وروى في الانتصار عن أبي حنيفة أنه يجوز للتداوى بالخمر (و) كما لا يجوز التداوى  
بالنفس يحرّم علينا (تمكينه غير<sup>(٣)</sup> المكلف) فلا يجوز أن تُسقى البهائم والطير متنجساً  
ولا نطعمها شيئاً نجساً كالخمر وهل تمكن الكلاب من الميتة قال عليه السلام ظاهر كلام  
أصحابنا المنع من ذلك<sup>(٤)</sup> وأجازه الامام<sup>(٥)</sup> (قال مولانا عليه السلام) وقوله أقرب أفلم يسمع  
عن السلف أنهم كانوا يمنونها من الميتات وإذا لم يجب منها جاز تمكينها قال عليه السلام  
وكذلك أقول في الهر ونحوه<sup>(٦)</sup> يجوز تمكينه من ميتة الحشرات<sup>(٧)</sup> كما أنه لا يجب علينا<sup>(٨)</sup>  
منه من اصطياها بل ربما أعدناه لذلك (و) كذلك لا يجوز (يعنه و) لا (الانتفاع به)

أه معيار لأنه مقطوع بنفسه فيكون من التداوى والأولى خلاف هذا وهو أنه يجب عليه ترك شرب  
الخمر مطلقاً متى خشي التلف من تركه القريب جاز له أكله في حال الضرورة قطع أه كواكب (٩)  
وهذا الخلاف في الشفع وأما تخشية التلف فهو جائز بالإجماع لجميع المهرمت أه صغيري وتظاهر للذهب  
خلافه (١٠) قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن يحمل الله شفاءكم فاحرم عليكم ذكره في أصول  
الأحكام أه شرح أمار إلا ما قطع بالشفاء جاز كالجوع والعطش في سد الرق والتسويغ والفرق  
بين التداوى والعطش أن الشفاء في العطش متيقن بخلاف التداوى أه يحيي حيد (١١) تنبيه لو كان  
بشخص علة يخشى منها التلف وذكر له طبيب حاذق أن بعض الحيوانات الذي لا يؤكل أنه ينضم  
من تلك العلة هل له أن يقتله وتدواى يلحمة كما يقتله لسد رمقه قيل في ذلك خلاف سيأتي إن شاء الله  
تعالى أه غيث بلفظه وحسن سئل أجاب بجوازه تخشية التلف قطع أه تجري إذ لا يجوز أن يدفع ضرره  
بضر الغير إلا مع خشية التلف فيجوز كالنفس أه شرح فتح قال الشامي فيه نظر لأنهم تصوا في  
الصلاة فيمن خشي على نفسه التلف إن صلى طارياً وهو يجزئ توب الغير أن يزعمه من الغير ولو كره مع  
أمان الضرر على الغير قرز وعليه بخط مولانا أمير المؤمنين للموكل على الله عليه السلام قال في زاد المعاد  
وسنن النسائي أن طيباً ذكر صفداً في دوى عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهاه عن قتلها  
(١) يعني بما لا يذهب ثلثاه بالطبخ وفيه خلاف المعنى ورواية الانتصار التي سيأتي في آخر المسئلة من  
الشرح (٢) يقال الخمر غير مجمع على نجاسته فهو من الطرف الثاني أي المخطئ فيه أه سيدنا إبراهيم  
عالمه رحمه الله تعالى (٣) يعني دم الحيض (٤) إلا تمكين ولد غير لما كوله من اللبن فيجوز بل يجب إذا  
خشى عليه (٥) يعني لا يجوز تمكينه ولا يجب المنع قرز (٦) ولعل مثل ذلك تمكين البهائم من الطعام ومثلها  
النجس إذ لا فرق أه سحولي لفظاً (٧) القند (٨) صوابه الحشرات (٩) قلت وفي القياس نظر لأن  
تمكينها فلتاً وليس أكلها من دون تمكين منسية حتى يجب إنكارها فأقرنا قال المعنى قلت ظاهر الأثر

وجه (الافى الاستهلاك<sup>(١)</sup>) لِعَلِّمَ البثروت سيجو التنور ووضعه فى المراز<sup>(٢)</sup> قيل فى ويجوز أن يسقى أرضه بماء متنجس كالتقاء الزبل<sup>(٣)</sup> فيها (و) يحرم (استعمال أنية الذهب<sup>(٤)</sup>) والفضة

إنما يحرم المتكهن ولم يتعرض للمنع (١) قيل فى والاستصباح بالدهن المتنجس من الاستهلاك اه صميرى ومثله فى الكواكب والهداية وحلى واختاره المؤلف والمخار أنه انضاح فلا يجوز لأنه مستهلك دفعة اه ما من لا روى عن علي عليه السلام يستصحب بالدهن المتنجس ويقال عمر وابن مسعود وخرج السيد الأزرقي نحوه على مذهب القاسم ونص م باق فى الأفادة على جواز بيعه مع يان عيه اه شفاء من الخبر الرابع والأربعين من البيوع (٢) الأرض التي تزرع فيها الأرض (٣) ويعنى عن مباشرة الأرض للتعجس من دون اتصال بعد وقوع المطر لأنه يؤدي إلى إتلاف مال ذكره الفقهاء ولا يشترط فى الصدر خشية التلف ولا الضرر إذا دعت الحاجة إلى ذلك كما يجوز له مباشرة التجاسة بيده عند الاستنجاء ولم يجب استعمال الحرقه أو غيرها على يده قرز (٤) ولفظ الآثار الاستهلاك لا يشتمل على أن يكون محوماً فيجوز لأنه مستهلك وكذلك يجوز كل ما كان مقطوعاً لا ينفع به فى غير ما هو فيه كأن يجهل فى الحقيقة والخطية شيئاً من الذهب ذكره المؤلف عليه السلام اه وابل بقلعه من باب الشرب ولفظ الصميرى وروى الأمير صلاح ابن أمير المؤمنين فى الشفاء لأنه صنف فيه من باب ما يصح من النكاح لما مات الأمير شرف الدين الحسين بن محمد رحمه الله وقد كان بلغ فيه إلى هذا الباب فتممه الأمير صلاح ينظر فى كلام الصميرى فان ظاهره يدل على أن المؤلف للجزء الآخر من الشفاء الأمير صلاح وليس كذلك كما هو المشهور بل المؤلف له الأمير الحسين لأنه بدأ بتأليف الجزء الآخر أيضاً قد صرح الأمير ح فى باب الرضوخ فذبايع الكفار بما يدفع قول الصميرى فاجتمع اه عن خط العلامة الشوكاني وروى فى كتاب اللباس عن الفقيه شرف الدين الحسن ابن أبي ألقاء بأستاده إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى الرجل عن لبس الذهب إلا ما كان مقطوعاً قال الأمير رحمه الله تعالى والمقطع هو جلس ما يجهل هذا الزمان فى لبس أهل الدول إذا كان يسيراً قال وقد دل على جواز لبس سائر الذهب وعلى جواز لبس ما يجهل مقطوعاً فى خاتم الرجل غير متصل بفضه بعض فاما للموه فلا خلاف فى جوازه قال الأمير وروى لى السيد العالم خفيف الدين المطهر بن يحيى أن فى كتاب من كتب العلماء المسموعة لغيره ولم يصح له سماعه ولا ينعى أنه أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باقية لما أزره من ذهب ففرقها فى أصحابه إلا واحداً منها فلبس عليه وقدم رجل من أصحابه وكان غائباً قال أين نصيبى فقال هو ذا خبأت لك خلعته وأعطاه ذلك الرجل فلبسها قال فانصح الخبر دل على جواز لبس ما كان فيه قليل الذهب كما جاز ذلك فى قليل الخبز وقد صرح سماعه للامام محمد بن المطهر عليه السلام اه صميرى بقلعه وقد ذكر فى البخارى مواضع منها ما نقله باب المداراة مع اللباس إلى قال حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال أخبرنا ابن عتبة أخبرنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهديت له أقية من دياج مزرة بالذهب قسمها فى ناس من أصحابه وعزل منها واحداً لغرفة فلما جاء قال خبأت لك هذا رواه حماد بن زيد عن أيوب اه من البخارى بقلعه وذكره أيضاً فى موضع آخر فى الجزء الأخير ما نقله باب المزرة بالذهب إلى آخره وذكره أيضاً فى الجزء الأخير ما نقله باب الثياب إلى آخره (هـ) للرجال والنساء

قال في شرح الإبانة لا خلاف في التحريم وقال في الاتصار قديم قولي ثم إن النهي للتنزيه وفي علة التحريم وجهان هل لمين الذهب والفضة أم للخلاء فائدة الخلاف تظهر حيث يكون ثم إناء من ذهب أو فضة فيطلى برصاص أو نحاس فيجعل العلة الخلاء فقد زال التحريم ومن علل بالمين<sup>(١)</sup> فهو باق (و) يحرم استعمال الآنية (المنبهة<sup>(٢)</sup> والمفضضة<sup>(٣)</sup>) وإعلم أنه إن كان الذهب والفضة في الإناء مستهلكا نحو أن يكون لا ينفصل كالموعد فذلك جائز إجماعاً وأما إذا كان ينفصل فالذهب<sup>(٤)</sup> التحريم وقال أبو خ لا بأس بالتفضيض إذا كان يضع فاده على المود (ونحوها) وهو ما أشبه الذهب والفضة في النفاسة كالجواهر والياقوت فإنه يجوز استعماله (وآلة الحرير) لا يجوز استعمالها (لأن النساء<sup>(٥)</sup>) فيجوز ذلك لمن كاي يجوز لبسه<sup>(٦)</sup> قال عليم فأما ما دون ثلاث<sup>(٧)</sup> أصابع منه كالسكاك والجديلة<sup>(٨)</sup> وما أشبهها<sup>(٩)</sup> فلا يبعد جوازها للرجال<sup>(١٠)</sup> والنساء كما يجوز لبسه (ويجوز) استعمال (ماعد ذلك) أي ماعد الذهب والفضة والمذهبة والمفضضة ونحوها وآلات الحرير وذلك كالرصاص والنحاس والشبه فانه يجوز استعمال آنيتهما (و) كذلك يجوز (التجمل بها) أي بالآنية التي يحرم استعمالها أي تترك في المنزل ونحوه<sup>(١١)</sup> ليتجمل بها عند من رآها **فصل** في الولاثم المنذوبة وما يندب في حال الأكل والشرب (و) أعلم أنه قد نُدب من الولاثم<sup>(١٢)</sup> النسم المأثورة قال عليه السلام وقد يجمعانها في قولنا \*

أه يان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب من آنية الذهب والفضة فكأنما يجر جر في جوفه نار جهنم أه أنوار والاستعمال مقيس على الشرب (٥) فرع فيحرم على المرأة الرق بمحك الذهب أو الفضة لأن ذلك استعمال له إلا إذا كانت شوكة حديداً أو نحاساً جاز ذلك وكذا إذا رقت بحمارها غيره ثم وضعته في موضع الرق للزينة جاز أه يان (١) الجنس (٢) وأما قص الياقوت ونحوه ففيه تردد قال عليه السلام الأقرب جواز له لغيره لقل أمير المؤمنين وكثير من الصحابة عليهم السلام أه بحر بلفظه (٣) ظاهره وإن قل أه بحر (٤) لفظ البيان وإن كان يمكن فصله فإن عم الإناء حرم وإن كان في بعضه قابليته يحمل كالفضة في السيف والشفرة والقصبة وما يجر به النكسر والتم وكذا قبضة السيف ونحوها وإن كان كثيراً لم يحمل (٥) ما عدا إلى الحرير فقط قرز (٦) قلت فيلزم في الذهب والفضة أه متى قال في الثيب لم يفارق النص بحرم استعمال آنية الذهب والفضة مطلقاً ولا قياس مع النص إن قيل النص في الشرب لا في غيره ولا يرد الدور والله أعلم أه سيدنا حسن الشيب ربه أه (٧) المراد ثلاث فلأدون قرز (٨) خيط الوشقة وقيل قلادة السيف (٩) خيط المسحة ووتر القوس ونحوه (١٠) استعمالاً وليساً قرز (١١) الخاقوت (١٢) وأقل ما يؤم بشاة إن أمكن وإلا فما يجسر لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم على صفية بسوق وتم أه يان وللمؤكد منها ثلاث المحرس والعرس والإعذار وما عداها مستحب أه متى (٥) فائدة نهي النبي صلى الله عليه وآله

عُرسٌ وُخُرسٌ واعذارٌ<sup>(١)</sup> ومأدبة وكبرة مأثمٌ عقيقة وقعت  
 نقيعة ثم إحدقاق فجعلتها<sup>(٢)</sup> ولأثمٌ هي في الاسلام قد شرعت  
 أما الأولى فهي وليمة عقد النكاح ووليمة<sup>(٣)</sup> الدخول بالزوجة \* والثانية الخرس بضم الخاء  
 وسكون الراء وهي وليمة الولادة \* والثالثة الاعذار وهي الختان<sup>(٤)</sup> \* والرابعة المأدبة وهي  
 التي لاجتماع الاخوان<sup>(٥)</sup> \* والخامسة الكبرة وهي الانتقال الى الدار<sup>(٦)</sup> \* والسادسة  
 المأعة وهي التي لأجل الموت<sup>(٧)</sup> \* والمستحب أن يصنع لأهل الميت طعاما لشغلهم ببيتهم \*  
 والسابعة المقيقة وهي يوم سابع المولود \* والثامنة النقيعة وهي التي للقادم من سفر<sup>(٨)</sup> \*  
 والتاسعة الاحدقاق وما يتخذ من الطعام عند أن يتحنق الصبي<sup>(٩)</sup> بالكلام فهذه الولاتم  
 كلها مندوبة قيل ي وأحد قول ش أن الوليمة واجبة في العرس وإجابة دعوتها واجبة فان  
 كان سائما فقولان أحدهما لا يجب والآخر يجب الحضور ويدعو<sup>(١٠)</sup> لصاحبها (و) يندب  
 في الولاتم المندوبة (حضورها<sup>(١١)</sup>) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم الى الوليمة  
 فليأتها<sup>(١٢)</sup> قال مولانا عليه السلام لا سيما موائد آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه القاسم  
 عليه السلام يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اذا وضعت موائد آل محمد صلى الله

عن طعام المقاجة وعلل بأن الأغلب عدم الرضاء وقد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أكل مفاجئا وعلل  
 بأنه عرف الرضاء لأنه لو امتنع صلى الله عليه وآله وسلم انجرح صدره من فاجأ ما تميرات (ه) فان اجتمعت في  
 ساعة واحدة وقيل في أسبوع كفى شاقوا واحدة اه مفتي إلى في النقيقة فكما تقدم قرز (١) يفتح الهجمة بعدها عين  
 مهملة وذلك معجمة اه غيث (ه) وبالكسرا ه كب وفي النيب بالقص (٢) إلا أن يمحلق وقت واحد وحده  
 أن يجمعهما الأسبوع قرز (٣) وهذه الثلاثة مستوية اه بحر (٤) لسبب أو لغير سبب (ه) عقيب شراد أو  
 بناء لا إجابة أو عارية قرز (ه) وقال في الرياض للفراغ من عمارة الدار وقيل إنها مشروعة مرتين للفراغ  
 من العمارة وللانتقال إلى الدار اه ح آثار (٦) وقيل ليس من الولاتم لأن الولاتم طعام المعزة ذكرها التقبيان  
 ي ل خلاف ما في التذكرة والأزهار (٧) وألفه يريد (٨) وقيل الاحدقاق ما يصخذ عنه ختم القرآن اه حلى  
 وهو الذي في القاموس اه وعن الامام شرف الدين عليه السلام والمباشرة عند ختم القرآن ومثلها العلم  
 ونقطة الزائر وقراء الغيبف (٩) يقول في الدعاء كل طعامكم الأبرار أطعمه عندكم ك الصائمون وصلت عليكم  
 الملائكة وذكركم الله في من عنده وسمي بدم محمد فراغه ويقرأ عند فراغه سورة قريش والصمد اه بيان  
 لما روى صلى الله عليه وآله وسلم أطعمه عند سعد بن معاذ فلما فرغ قال بهذا الدعاء (١٠) قرع ومن دخل  
 بعده غيره لم يحط الناس إلى للوضع الذي يقف فيه بل يقف حيث انتهى به المجلس إلا أن يأمره صاحب  
 البيت بالوقوف في موضع امثل أمره اه بيان إلا أن يكون فيه انحطاط مرتبه اه في قرز (١١) أمر إرشاد

عليه وآله وسلم حفت بهم <sup>(١)</sup> للملائكة يقدمون الله ويستشفون لهم ولمن أكل معهم  
ولمّا يستحب حضور الولايم بشرط ثلاثة الأول (حيث صمت) الضيف والنفى <sup>(٢)</sup> (و)  
الثاني حيث تكون في اليوم الاول والثاني و(لم تمد <sup>(٣)</sup> اليومين) ذكر ذلك في الاتصار وقال  
اجابتها في اليوم الأول أكد وأما في اليوم الثالث فكروه <sup>(٤)</sup> (و) الثالث ان (لا) يكون  
هناك (منكر) فلو صحب الولاية مُنكر لم يجوز حضورها إلا لازالته <sup>(٥)</sup> ان أمكت  
(و) نُدب أيضا (إجابة <sup>(٦)</sup> المسلم) إذا دعى إلى طعامه وإن لم يكن معه وليمة (و) إذا اتفق  
داعيان أو أكثر فانه يستحب له اجابتهما جميعا لكن يندب له (تقديم) اجابة (الاول <sup>(٧)</sup>)  
من الداعين (ثم) إذا استويا في وقت الدعاء لكن أحدهما أقرب إليه نسباً ندب له تقديم  
(الأقرب) إليه (نسباً ثم) إذا استويا قريبا بعداً قدم الأقرب إليه (بابا <sup>(٨)</sup>) قال عليه السلام  
ثم إذا استويا في قرب الجوار لكن أحدهما من آل <sup>(٩)</sup> محمد صلى الله عليه وآله وسلم كانت

(١) وفي الحديث الصحيح حفت بها للملائكة (٢) من براد حضورهم كالجيران وأهل الحلة على  
حسب العادة لا ما يحضرها الأغنياء والاقوياء فيكره حضورها إلا أن يحضر المؤمنون دون القساق  
فلا بأس لأنه يكره دعاؤهم معنى القساق واجابة دعائهم إلا إن كان لمصلحة دنية أو يكونوا جارين  
فلجرح حق أو بيان بقلبه فإن كان مؤمناً فله حقان وإن كان رجماً فله ثلاثة حقوق والجراح أربعين  
داراً من كل جانب ولعله يتبع العرف فيه وقد قال في التقرير أنه للملاصق إداره (٣) وهذا يختلف  
 باختلاف الجهات والاعراف ففي المدن الشارح والحافة وفي البادية جميع أهل البلد (٤) وفي الحقيقة  
يوماً (٥) ما لم يكن الداعي في اليوم الثاني غير الاول وكذا الثالث قرز (٦) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الولاية في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومهمة أو زهور (٧) وقيل سأنها إلى  
آخر اليوم الثالث كما في ضيافة الضيف (٨) أو أهليه أو سحولي (٩) يعني للمؤمن أو الفاسق لمصلحة كسباني  
في السر أو سحولي (١٠) ولو إلى قسمة ولا يحقر ما دعى إليه ومن دعاه أو بيان ويكره الاقتراد لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم ألا أخيركم بشر الناس قالوا من يرسل رسول الله قال من أكل وجده ومنع رفته وضرب عبده  
أو بستان رفته أي خيره (١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو دعيت إلى كراع لا جبت ولو أهدى إلي ذراع قبلت  
قيل أراد كراع الشاة وقيل موضع على مسافة من المدينة أو زهور وقيل على ثلاثة أميال من المدينة قيل أراد  
صلى الله عليه وآله وسلم الجمع بين السكر والكراع لأنهما أحقر ما في أعضائنا (١٢) فرح وبني للضيف  
اتباع السنة لا قضاء وطعمة من الطعام أو نواذ كان الحضور يؤدى إلى الاجتماع لا راذل فله أن يتنعم فلا يتعطل  
قدره أو بحر (١٣) وإذا قال الداعي أمرني فلان أن أدعوك تدب الاجابة لأن أدعوك من لقيت ونحوه أو بحر  
(١٤) مع اجابة الثاني بعده أو سحولي قرز (١٥) إلى باب لا إلى موضع الداعي مثل أن يصغاه إلى موضع منزله  
فانه يقدم أقرباها إلى باب بيته (١٦) أو من العلماء أو نحوهم أو زهور فان استورا قرع بينهم أيضاً

إجابته أولاً (و) ندب (في الأكل سنته العشر<sup>(١)</sup>) المأثورة عنه صلى الله عليه وآله وسلم الأولى  
غسل اليد قبل<sup>(٢)</sup> أكل الطعام وبمده قيل وهو بمده آكد \* الثانية أن يسمي الله في الابتداء قبل  
ويكون جهراً ليذكر من نبي قال النواوي في الأذكار أن ترك التسمية في أوله سئى في  
أثنته<sup>(٣)</sup> وقال بسم الله أوله وآخره ويفي أن يسمى كل واحد من الأكلين فأنسمى واحداً منهم  
أجزاً عن الباقي<sup>(٤)</sup> نص عليه الشافعي \* الثالثة أن يحمده الله<sup>(٥)</sup> سرّاً \* قال عليه السلام فإن

أه يان وقيل الأولى الترك لأنه أطيب لنفوسهم وهو عذر اه مفتي (١) ولعل المراد حياته المتدوبة اه  
سحولى قطعاً (٢) قال أبو هريرة ما تبشأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شبع قط وروى أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم مامدح طعاماً ولا ذمه إلا بالحرارة ولا أكل رغيفاً عوراً بل بصفاته وأنه صلى  
الله عليه وآله وسلم قال كل شر بين السماء والأرض من الشبع وكل خير بين السماء والأرض من الجوع وقال  
صلى الله عليه وآله وسلم أصل كل داء اللزوة يعني الشبع اه كواكب قوله ولا ذمه والمراد بذلك في الضيافات  
مخافة أن يغير قلب صاحب الضيافة وذلك أدب من جملة صلى الله عليه وآله وسلم ورحمة ورفق بالخلق  
وإحسان التضيعة والسياسة فأما في غير الضيافة فيجوز للمدح بما لا يؤدي إلى الكذب والذم بما  
لا يؤدي إلى الإساءة وقد جرت العادة من جهة السلف الصالح أن يقال هذا طعام جيد وهذا رديء  
وهذا متوسط وهذا فيه وهذا مطبوخ وهذا حلو وهذا حامض إلى غير ذلك من الصفات وقد قال  
سبحانه وتعالى في حديث اللاء هذا عذب فرائد وهذا ملح أجاج اه بستان (٣) وندب تهميد الطعام  
الشهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من لذي أخاه بما يشبهه الخبز تمامه كتب الله له ألف ألف حسنة ورفع  
له ألف ألف درجة وعفى عنه ألف ألف سيئة وأطعمه من ثلاث جنان الجنة المخلد وجنة القردوس وجنة  
المأوى اه بستان وما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أكرموا الخبز فإنه من طيبات الرزق ولولا الخبز  
ما عبد الله ومن أملك كسرة من الأذى كتب له خمسين ألف حسنة وعفى عنه خمسين ألف سيئة ورفع  
له خمسين ألف درجة فإن رغبنا إلى فيه فأكلها يني له بيتاً في الجنة طوله أربعة فراسخ وعرضه أربعة  
فراسخ وعمقه أربعة ذكراه في الشفاء اه صغيرى وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه إذا قدم إليكم الخبز  
فكلوا ولا تنتظروا غيره (٤) مسألة والرخصة التي جرت العادة بها بدعة وتركها أفضل لأنه أكثر تواضعاً  
له وموافقة لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم اه ن إلا لئلا يبرأ البراغيث اه مفتي (٥) ولعل المراد  
في الطعام المأدوم اه سحولى قطعاً وقيل لا فرق وهو ظاهر الأخبار اه قرز (٦) قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الوضوء قبل الطعام يني الفقر وبمده يني اللهم وهو الجنون ويصيح النظر قيل ع يكفى من الطعام المأدوم  
غسل الأصابع في الابتداء وبعد الفراغ إلى الكف يعني الرسخين ذكر مقام في الكواكب (٧) قال في الإلتصاف  
و يستحب أن لا يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الأكل (٨) لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
أن قال موطئان لا أذكر فيهما وإن ذكر الله فيهما عند الأكل والجامع اه ثمرات قلت أراد الترخيص في  
ترك ذكره في هذين الحالين إذ هما حالتا تركية وذكر الله تعالى آكد ولم يرضى قلن ذكره مع ذكر الله فأحسن  
اه بحر (٩) وفي نسخة في البحر قال ولم أقف له على أصل (١٠) وقيل لا يجزئ لأنه سئل عن الأعيان (١١) إلا أن

فرغوا جميعاً فلا بأس بالجهر<sup>(١)</sup> بالحد لارتفاع العلة المقتضية للأسرار \* الرابعة الدعاء من  
بعد لنفسه وللضيف \* الخامس البروك<sup>(٢)</sup> على الرجلين في حال القعود قال في الانتصار كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجلس على حالين الأول أن يجلس ظهره قدميه إلى الأرض  
ويجلس على بطونهما الثانية أن ينصب قدمه<sup>(٣)</sup> اليمنى ويفترش فخذه اليسرى<sup>(٤)</sup> \* السادسة الأكل  
يمينه وبثلاث<sup>(٥)</sup> منها لأن الأكل بالاربع حرص<sup>(٦)</sup> وبالحس شربة وبالثنتين كبير وبالواحدة  
مقت \* والسابعة أن يصغر اللقمة<sup>(٧)</sup> \* الثامنة أن يطيل المضغ<sup>(٨)</sup> \* التاسعة أن يلعق<sup>(٩)</sup> أصابعه \*  
العاشرة أن يأكل من تحته إلا الفاكة ونحوها<sup>(١٠)</sup> فله أن يتخير<sup>(١١)</sup> (و) ندب (المأثور في الشرب<sup>(١٢)</sup>)

يعرف أن قصد المغني ذلك اهـ من معنى (١) عن الناصر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان  
إذا رفع يده من الطعام قال الحمد لله الذي كفانا لقمة وأسبغ علينا الرزق الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا  
وجعلنا مسلمين الحمد لله الذي سوغه وجعل له مخرجاً اللهم بارك لنا فيما رزقنا واجبتنا شاكرين  
اهـ بستان (٢) وإن يزع نضله قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرب إلى أحدكم طعام فليزع عليه اهـ غيث  
(٣) معنى رجله (٤) الثالثة أن يخلط برجله مرقماً (٥) روى عن الصادق كراهة الأكل بالثلاث وكان يأكل  
بخمسة وقرره الإمام القاسم بن عدي ولله المتوكل على الله ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا عن  
علي عليه السلام أنه ثمرات وأما الحديث المروي أن الأكل بالاربع حرص وبالحس شربة وبالثنتين كبير وبالواحدة  
مقت فقال ابن بدران لا أصل له في الحديث اهـ ضياء ذوى الألبار (٦) وهو الشح اهـ قاموس بلفظه  
والشره بالصحرى أشد الحرص اهـ قاموس (٧) حيث لا يمتنع على صفرها اهـ صغيرى (٨) قيل كانت لقمة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوق بيضة الحمامة دون بيضة الدجاجة اهـ بستان (٩) وندب ألا يجمع التوى  
والتمر تشريفاً للتمر وبأكل ماسقط قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سقطت لقمة أحدكم فليضمها فيها  
وبأكلها ولا يدعها للشيطان (ومن آداب الأكل) الخلال يدهم ولا يأكل ما أخرجه الخلال إلا ما كان حول  
أسنانه فلا بأس بأكله ذكره في المنهاج اهـ بيان (٩) بعد كل فعل قال بعض أصحاب عند الفراغ إلا أن  
يكره الحاضرون فلا يندب قرز (١٠) إذا كان مما يطلق بالأصابع قرز (١٠) ان اختلف الطعام  
(١١) قال الدورى حيث لا يلحق الأكل على هذه الهيئة مذمة فإن لخصته مذمة في جولان يده كل ما  
يليه أو لخصته مذمة في الأكل مما يليه أكل من أى الجوانب شاء إذا كان منفرداً فإن كان معه غيره أكل  
مما تحت يده إلى وسط الأمان ولا يأكل من تحت صاحبه وعلى الجملة حيث يفضى الذمة بهيمة من الأكل  
تركها وإن كان سنة لأن الذم مضرة وهو يجوز ترك السنن المضرة اهـ غاية بل يجب اهـ تسهيل قرز  
(١٢) ولا يكره الشرب حال كونه قائماً والوجه في ذلك ما روينا عن زيد بن علي عن أمير المؤمنين عليه  
السلام أنه قال رجل يأمر المؤمنين ماترى في سواد الألبى ومضى الرجل في النمل الواحدة وشرب  
الرجل وهو قائم قال فدخل الرحبة ثم دعا بقاء وإياه معه والحسن قائم ودعى بقاءة فشقها من ذلك  
الماء ثم تناول ركوة فرف من فضلها فشرب وهو قائم ثم اتصل بأحد نعليه حتى خرج من الرحبة ثم قال للرجل

وهو أمور منها التسمية ومنها أخذ الاءاء يمينه ومنها أن يشرب ثلاثة <sup>(١)</sup> أنفاس ومنها أن يمسه مصاً ولا يبعه <sup>(٢)</sup> ومنها إذا شرب الانسان وأراد أن يستقى أصحابه فانه يبدأ <sup>(٣)</sup> عن عن يمينه ثم يدير الاءاء حتى ينتهي إلى من عن شماله (و) ننب في الأكل والشرب (ترك المكروهات فيها <sup>(٤)</sup>) أما المكروهات في الأكل فأمور منها الاكل باليسار ومنها الاكل مستلقياً أو منبطحاً أو متكئاً على يده ومنها أكل ذرورة <sup>(٥)</sup> الطعام ويكره <sup>(٦)</sup> نظراً للجلوس وكثرة الكلام وكثرة السكوت قال في الاذكار عن النزالي من آدابه أن يتحدثوا بالمرور فيكون بحكاية الصالحين ويكره استخدام العيش <sup>(٧)</sup> بأن يمسح يده أو شفتيه <sup>(٨)</sup> واستخدام الضيف <sup>(٩)</sup> وأما المكره في الشرب <sup>(١٠)</sup> فهو تقيض اللندوب  
 ﴿باب اللباس <sup>(١١)</sup>﴾ يدل عليه من الكتاب قوله تعالى يا بني آدم قد

قد رأيت فارت كنت بنا تحدى قد رأيت ما فعلناه منهاج (١) وقيل إن الأحاديث في هس واحد أكثر من الأحاديث في ثلاثة أخاس ورواه الحسين بن القاسم (٥) لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من شرب ومشي في أوله وتنفس ثلاثة أنفاس وحده الله في آخره لم يزل ذلك الماء يسبح في بطنه حتى يشرب ماء آخره تطيق مذاكرة (٢) والعكس في اللين (٣) لأن لا يكون عنده صبي قدومه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب وعنده صبي يريد أن يشرب قطع الله عنقه منهاج وفي بعض الأخبار أني يوم القيامة وعنته مقطوع (٥) وذلك لما روى يحيى بن سهل الساعدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى إليه بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره أشياخ فقال صلى الله عليه وآله وسلم للغلام أنا ذنبي أن أعطي هؤلاء الأشياخ فقال الصبي لا والله لا أوتربصصبي منك أحداً فثأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما في يده اهلع (٤) ويكره أكل الحار لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنه غير ذي بركة (٥) والذرة هي أعلا الجبل ذروة المرتفع أعلاه وذروة المستوى وسطه اه من شرح الثلاثين (المستلة) (٥) وهي وسطه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم البركة تزل وسط الطعام فكموا من جانبيه ولا تأكلوا من وسطه (٦) حال إدخال القمة اه يان (٧) غير اللحم والخضرة كالقفل ونحوه قرز (٨) أو لضع عليه شيئاً اه تذكرة (٩) ولوأدني من المضيف (١٠) ويكره للشرب من ثلثة الأنامون حد المسك (١١) قال في الشفام ما قلته خبر وعن موسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر الصادق عن أبيه عن جده عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله يحب من عبده إذا خرج إلى إخوانه أن يتزين لهم ويصجل ويضعه قول الله تعالى يا بني آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد وقوله عز قال وأما نعمة ربك فاحفظها الغير أنه يستحب للرجل والمرأة التجهيل بالجد من الثياب وليس ذلك سراف إنما العرف الاتفاق في العمية فاقضت الآية الأولى استحباب ذلك أيضاً لأن الاجتماع منقضي أن التزين غير واجب فدل على استحبابه ودلت الآية الثانية على أنه يجب اظهار نعمة الله على عبده وذلك بهم القول والفعل فيجب عليه



أُتِرنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يَوَارِي <sup>(١)</sup> سَوْآتِكُمْ <sup>(٢)</sup> وَمِنَ السَّنَةِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ لِبَاسِكُمُ الْبَيَاضُ  
وَالْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْمَوْرَةِ <sup>(٣)</sup> ظَاهِرٌ ﴿فَصَلِّ﴾ فِي بَيَانِ مَا يُحْرَمُ مِنَ اللَّبَاسِ وَمَا  
يَحِلُّ (يُحْرَمُ عَلَى الذَّكَرِ <sup>(٤)</sup> وَيُنْتَعَى الصَّغِيرُ مِنَ لِبَاسِ الْحُلِيِّ <sup>(٥)</sup>) لِاخْتِلَافِ أَنْ يُحْرَمَ عَلَى الذَّكَرِ الْمَكْتَفِ لِبَسَ  
الْحُلِيِّ وَهَلْ يَجِبُ مَنَعُ الصَّغِيرِ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لِاخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ فَالْمَذْهَبُ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَنَّهُ يَجِبُ  
مَنْعُهُ <sup>(٦)</sup> مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْمُعْبِيَانِ <sup>(٧)</sup> وَهَكَذَا عَنْ شَيْخِ وَقَوَاهُ الْفَقِيهَ  
(وَمَا فَوْقَ ثَلَاثِ <sup>(٨)</sup> أَصَابِعٍ مِنْ حَرِيرٍ <sup>(٩)</sup>) فَانَّهُ يُحْرَمُ عَلَى الذَّكَرِ وَيُنْتَعَى الصَّغِيرُ مِنْهُ (لَا) إِذَا  
لَمْ يَكُنْ حَرِيرًا خَالصًا بَلْ (مَشُوبٌ) يَقُطَنُ أَوْ صُوفٌ (فَا) الْحَرَمُ مِنْهُ (النِّصْفُ فَمَاعِدًا) هَذَا  
هُوَ الْمَذْهَبُ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادِي فِي الْأَحْكَامِ وَقَالَ فِي الْمُنْتَحَبِ لَا يُحْرَمُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ هُوَ  
الغَالِبُ فَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ جَازَ قَالَ الْأَخْوَانُ وَالصَّحِيحُ الْمَمُولُ عَلَيْهِ مَا فِي الْأَحْكَامِ ﴿نَمَّ﴾ لَكِنْ

أُظْهَرَا بِقَوْلِهِ وَلِبَاسُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مَا يَقَعُ بِهِ الظُّهُورُ أَهْ بِقَطْعِهِ (٥) ﴿مَسْئَلَةٌ﴾ فَيَأْتِي سَجْدَتُ الرَّجُلِ لِبَسُهُ  
وَيَسْتَحِبُّ لِلرَّجُلِ التَّجَمُّلُ فِي الْجَدِيدِ التَّظْفِيرِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْبَيَاضِ أَفْضَلُ قَالُوا وَيَكُونُ مِنَ الْوَسْطِ الَّذِي لَا يَلَامُ  
عَلَى لِبَاسِهِ لِحُودُهُ وَلِرَدَائِهِ فَرَعَ وَالسَّنَةِ فِي الْأَزَارِ وَالْقَمِيصِ أَنْ يَكُونَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ وَلَا يَأْسُ بِالرَّوَادَةِ  
إِلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ ذَكَرَهُ فِي الْأَحْكَامِ وَمَا نُزِلَ عَنْهُ فَهِيَ عَنْهُ إِلَّا فِي حَالِ الصَّلَاةِ فَيَجُوزُ وَيَكْرَهُ إِلَى الْأَرْضِ  
ذَكَرَهُ أَصْبَحُ أَهْ يَانُ (١) أَيُ سِتْرٍ (٢) قَوْلُهُ تَالِي قَدْ أُتِرْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يَوَارِي سَوْآتَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسًا  
التَّقْوَى الرِّيشُ لِبَاسُ الزَّيْنَةِ اسْتَعْمِرَ مِنْ رِيشِ الطَّائِرِ لِأَنَّهُ لِبَاسُهُ وَزِينَتُهُ أَيُ أُتِرْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسِينَ لِبَاسًا  
يَوَارِي سَوْآتَكُمْ وَلِبَاسًا زَيْنَتَكُمْ لِأَنَّ الزَّيْنَةَ غَرَضُ صَحِيحٍ كَمَا قَالَ تَالِي لَتَرَكِبُوهَا وَزِينَةً وَلَكِنْ فِيهَا جَمَالٌ  
أَهْ كَشَافٌ (٣) وَالسَّوَاءُ الْمَوْرَةُ وَتَسْمِيَّتُهَا سَوَاءً لِأَنَّهَا تَسَوُّهُ مِنْ رَاها (٤) فِي الصَّلَاةِ (٥) وَالْحُلِيِّ أَهْ  
سَحُولِي (٥) إِلَّا خَاتَمَ الْفِضَّةِ وَلَوْ بَذَلَ مَطْلَى أَهْ سَحُولِي قَرَزَ (٦) قِيَاسًا عَلَى مَنْعِهِ الْمَحْضُورِ أَهْ صَحِيحَتِي  
(٧) قَالَ الْأَمَامُ أَيُ قَامَا إِلَى لِبَاسِهِمْ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقًا أَهْ يَانُ وَفِي بَعْضِ التَّصَالِقِ عَنْ بَعْضِ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ  
أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَ الْحُلِيَّ وَالْحَرِيرَ الْأَوَّلَادُ الصِّغَارُ (٨) لَا الثَّلَاثُ لِمَا دُونَ فَيَحِلُّ لِهُسْمَا وَاسْتَعْمِلَهَا  
سِوَاهُ كَانَتْ مُتَفَرِّدَةً أَوْ مُلَصَّغَةً بِسَجٍّ أَوْ خِيَاطٍ أَهْ سَحُولِي لَقَطًا قَرَزَ (٩) قَائِمَةٌ ذَكَرَ سَيِّدُنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ  
الْمُهَلِّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ وَالِدِهِ أَنَّ الْعُذْبَ الَّذِي فِي الْبَهِائِمِ يَجُوزُ لِبَسَهَا لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْإِتِّصَالَ بِكُلِّ  
خَيْطٍ عَلَى اتِّفَادِهِ مَعْفُوعَةٌ . الثَّانِي أَنَّهَا كَالْمَوْضُوعِ غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ وَكَذَلِكَ فِي تَعْلِيدِ الْكُتُبِ بِالْأَحْمَرِ أَنَّهُ  
يَجُوزُ لِأَنَّهُ كَالْمَوْضُوعِ كَذَلِكَ (٥) عَرَضًا لِأَطْوَلَا أَنْ كَانَ طَوْلُهُ يَطُولُ الثُّوبَ أَهْ تَكْمِيلُ قَرَزَ (٩)  
وَالْحُجَّةُ مَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمًا وَفِي يَدَيْهِ حَرِيرٌ وَفِي الْآخِرَى ذَهَبٌ  
فَقَالَ هَذَا مِنْ عَمْرٍاءَ عَلَى ذِكْرِ أَمْتِي حَلَالًا لِأَنَّهُمَا وَمِنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ  
وَلِأَنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مِنَ الْإِخْلَاقِ لَهُ فِي الْآخِرَةِ أَهْ شَفَاءُ (٥) وَفِي الْقَمِيصِ الْحَسَنِ أَمَّا الْحَرِيرُ أَنْ  
كَانَ مَنْسُوجًا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ النَّزْلِ وَالسَّكَايَا وَلَوْ كَانَ الْحَرِيرُ فِي جَانِبِ مِنَ الثُّوبِ خَالصًا سُدًّا وَلَحْمًا فَانَّهُ  
يَنْظُرُ إِلَى جَمَلَةِ الثُّوبِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي فِي جَمَلَتِهِ مِنَ الْحَرِيرِ التَّصْفِيفَ وَزِنًا فَمَاعِدًا قَرَزَ حَرَمٌ وَإِلَّا لَمْ يُحْرَمِ

اختلفوا بما تعتبر الغلبة فقال في الزوائد عن أبي ط وأبي جعفر إن كانت لحمة<sup>(١)</sup> صوفاً أو قطناً جاز لبسه ولا خلاف فيه وإن كان لحمته حريراً فلا يجوز لبسه<sup>(٢)</sup> لأن اليسير باللحمة يحصل فكأنه لا يس حريراً فإن كان غلوفاً شداً ولحمة والمبرة بالأغلب قيل ع لعله يريد وزناً وقيل ح المبرة بالوزن<sup>(٣)</sup> لا بالساحة<sup>(٤)</sup> وروي هذا عن المنصور بأقواله الكرخي والنزالي والسيدح ذكره في الياقوتة قيل ع ويعتبر<sup>(٥)</sup> أيضاً بالنسيج<sup>(٦)</sup> لا بالأصاق<sup>(٧)</sup> وقال في الاتصاف يكره ماسداه حرير واللحمة قطن لا للعكس إجماعاً فيهما لغلبة السدا<sup>(٨)</sup> في الغالب فاللحمة كالاستهلك (و) كذا يحرم على الذكر ويمنع الصغير (من) لبس<sup>(٩)</sup> (المشبع) صنباً (صفرة وحمرة)<sup>(١٠)</sup> هذا منعهما وأبي ح وقال ك وش لا يحرم (إلا) أن يلبس الذهب والفضة والحرير والمشبع صفرة وحمرة (لأرهاب) على المدو الذي يجوز محاربه فانه يجوز وقال

ولو كان الحرير الخالص فيه فراماً أو ذراعين أو أكثر منهما كان دون نصف الثوب بالنظر إلى جملة وإن لم يكن منسوجاً مع غيره بل حريراً مستقلاً وحده أو ملصقاً إلى ثوب بطريرز أو نحوه كالصاق حاشية الثوب التي هي الخطية فإن اليسير من ذلك معفو عنه قدر أربع أصابع فما دون ولو كان طوله بطول الثوب فالمراد بصورة الوجود فنه في رأي العين تحقيقاً أو بحيث لو رآه رآه لوجده أربعاً قدون باقياً على الامتداد فانه يجوز والصحيح في التفصيل أو ملصقاً بغيره بطريرز أو نحوه فما فوق ثلاث أصابع فصاعداً حرم وإن كان دونها حل قرز (١) يعني القيام الذي بين الخيوط المسبوطة وعليه قول بعض العرب وأوعدي يوماً سداه فنه تم ٥ ولحمته الخفية لالا (٢) فلو كان الثوب حاشية عريضة تزيد على ثلاث أصابع لكن لحمتها قطن فإن كانت متصلة بنسجها جاز اللبس والصلاة على قول الجميع لأن الحرير مغلوب على كل حال بالنظر إلى جملة الثوب وإن كانت بغير نسج جازت أيضاً على ما في الزوائد ولا يجوز على قول الفقهاء أن كان حريراً أكثر من لحمتها اه زهور وصبيترى (٣) هذا قول مستقل ولم ينظر إلى كون اللحمة قطناً أو حريراً (٤) حائد إلى أصل المسئلة وهو قول النصف فصاعداً (٥) فلم يضرها أحد (٥) لأنها خلطت بالأصاق فلا يبقى عنه إلا اليسير كطوق الجيب وهو الفقرة ورؤوس الشكوك وكفاف السكبين والفرج والفرجية وعلم الثوب أي حاشيته إلى قدر ثلاث أصابع في الرض قيل من كل جانب قدر ثلاث أصابع اه يان قرز (٥) فعلى هذا لو فصل ثلاث أصابع فما دون تم لصق إليه قدر أصبح قطعاً ثم فصل حريراً مثل الحرير الأول ثم كذلك حتى كل ثوباً جاز لبسه لأنه ليس بمشوب بل للأصاق وبهم من هذا أنه لو ألبق ثلاث أصابع حريراً إلى مثلاً خرم لبسه بل يحمل لأنه إصاق من دون نسج كالصورة الأولى وهو ما تقتضيه القواعد والله أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله (٥) فلا يضر حيث ألبق المنسوج بقصه إلى بعض لا للتفرد من الحرير أو ألبق فلا يبقى منه إلا ثلاث أصابع فما دون كذا قرر اه قرز وأما للشوب إذا كان كذلك فإن كان للنصف فصاعداً حرم وإلا حل (٦) النصف قرز (٧) فيعتبر بالأصابع قرز (٨) ما يجعل طولاً (٩) قال في التصح وكذا في الاستعمال قرز (١٠) فلو صيغ بعض

أبو ح لا يجوز لباسه للارهاب (أو) لبس الحرير لأجل (ضرورة) أما لحكمة فيه أو لعدم  
غيره فانه يجوز (أو فراش) فانه يجوز إقتراش الحرير قال القاسم عليه السلام لا بأس بالفراش  
والمقارم <sup>(١)</sup> يكون من الحرير قال ولا بأس بالفريش والوسائد المحشوة بالقز واختلف في  
كلامه فقال أبو ط هو على ظاهره فيجوز إقتراش <sup>(٢)</sup> الحرير للرجال والنساء وهو قول ص  
بالله قيل ع وأحد قولي م بالله وقال م الأصح عندي تحريمه وحمل كلام القاسم على أنه أراد  
النساء دون الرجال قيل ع ويأتي هذا الخلاف إذا استعمله في غير اللبس من دواة <sup>(٣)</sup> أو حبل  
ونحو ذلك <sup>(٤)</sup> وأما الوسائد المحشوة بالقز فقال م بالله لا خلاف في جواز الجلوس عليها  
فيلح هذا إذا كان الظاهر ليس بحرير <sup>(٥)</sup> قيل ح وهكذا إذا بسط على الحرير <sup>(٦)</sup> غيره جاز  
(أوجبر سن <sup>(٧)</sup>) إذا انكسر <sup>(٨)</sup> (أو أنف) منيب بالذهب أو الفضة فان ذلك يجوز والفضة <sup>(٩)</sup>  
أحب وعن الناصر وأبي ح لا يجوز فلو سقط سن من الاسنان فحاول ردها ففقد أبي ح <sup>(١٠)</sup>  
لا يجوز وعند ف يجوز (أو حلية سيف <sup>(١١)</sup> أو طوق درع أو نحوها <sup>(١٢)</sup>) فانه يجوز أن يحمل  
السيف بالفضة والذهب لكن الذهب يكره وكذلك طوق الدرع ونحوها للنفرة <sup>(١٣)</sup> واللباس  
واللب واختلف المتأخرون في علة ذلك فالمنصور بالله وغيره علوا بأنه لأجل الحرب فعلى

التوب فقله يحرم حيث يكون ظاهر الزينة والله أعلم اه يان وهو فوق ثلاث أصابع كافي الحرير وفي  
البرهان تعتبر الغلبة في المشيع كالحرير وقد كان في بعض نسخ البيان ثم ضرب عليه وقرر الملق إن الحكم فيه كالحرير  
سواء قرز وقيل فيه نظر قيل بل لا تعتبر الغلبة بل ما فيه ظاهر الزينة وكونه فوق ثلاث أصابع فصاعدا  
(هـ) وأما الجلود فيجوز استعمالها ولو هي مشبعة صفرة وحمرة لأن على عليم قال ان لبس الكاش الاصفر  
يزيل الحم لقوله تعالى تسر الناظرين اه كشاف ولأنه كالوضوح اه وقيل لافرق (١) في الميل قرز وقيل في  
البريد (٢) هي الستائر التي يكون فيها عوش (٣) وأما الدماء بالحرير فقله من الاستعمال وقرره الشامي قرز  
(٤) يعني الزينة (٥) قد تخدم وآلة الحرير فيحقق (٦) لافرق (٧) لأن البلة عديم الخيلاء (٨) أو أنملة (٩)  
(مسئلة) يجوز لمن قطعت أظفاره أو قلمت سنه أن يحمل مكانها ذهباً أو فضة والفضة أولى اه (١٠) فرع  
ومن رعى سنه جاز أن يشده بفضة لا أن قلع سنه فلا يجوز أن يردم لأنه نجس على قولنا ان الحياة  
تحل العظام قال في البحر ويجوز لمن قطعت أظفاره أن يدها بفضة لا أن يدها بفضة لأنه نجس اه لأنه كغير  
(١١) أو اقلع ينظر (١٢) لأن الخيلاء أقل اه سحولي (١٣) لأنها تحلها الحياة (١٤) أو نحوه اه ح في قرز  
(هـ) السيف وقضته وحذوته وحلقته فقله صلى الله عليه وآله وسلم اه بحر (١٥) قال في التبرع وانما يجوز ذلك  
لأن استعماله ليس بلباس حقيقة بل هو كالجمل به اه كواكب (١٦) ويجوز أن يحمل الخزام والزكاب  
بذهب أو فضة وكذا ضبة القدرح والفضة وضبة الشفرة والدواة اه بحر قرز ولو مستعملا كالأبازيم وشوك  
البندق اه عامر وقيل مالم يكن مستعملا (هـ) الذي تحت الذهب

هذا لا يجوز في غيره وقال في الشرح يجوز<sup>(١)</sup> ذلك (و) كذا يحرم على الذكر ويمنع الصغير (من خضب غير الشيب<sup>(٢)</sup>) فأما الشيب فيجوز وتركه أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشيب نور فمن شاء أن يطفيه فليطفئه • وحاصل الكلام في خضاب اليمين والجلين من الذكر المكلف أن يقول لا يخلو إما أن يفعله لحاجة اليه من منفعة أو دفع مضرة أو لا إن فله الحاجة فلا خلاف في جوازه<sup>(٣)</sup> وإن فعله لمجرد الزينة فالمذهب بتحريمه لأنه مختص بالنساء وقال بنو الأثير إنه يجوز<sup>(٤)</sup> للرجال لتغير حاجة وهل يمنع الصغير من الحناء عندنا مفهوم كلام الفقيهس في تذكرته لا يمنع<sup>(٥)</sup> قال مولانا عليه السلام • وظاهر كلام أهل المذهب

(١) وهو ظاهر الأضمار (٢) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان في أنف يمينه حلقة من فضة ثم قال ولأنه اتخذ آلة الفضة لآلئ وجهه اللبس غلظ الصجل بها دليله اتخاذ آية الفضة للصجل لا للاستعمال قال في الشرح وكذلك يجوز في السرير يكون مفضضا قال وهذا يحتاج إلى تحقيق ضابط ما يجوز من ذلك ولا يجوز وظابط ما ذكره في الشرح حيث قاله ولأنه اتخذ آلة الفضة لآلئ وجهه اللبس غلظ ما يمكن مستعملا في الأكل ولا في الشرب ولا في اللبس فهو جائز وكذلك ما أشبهه إلا كل نحو أن يخذ ميكلا من فضة أو ميزانا أو نحو ذلك فيحرم قرص فيصع سرج الفضة وشده على القرس ما لم يركب عليه وكذلك الثغر واللبس والعلوق والهلل وأما اللجام فإن لم يمسك بالعتان فهو كالطوق وإن أمسك فكما لسرج إذا ركب اه غيث بلطفه (٣) وظاهر فعل السلف جواز خضبها بالكتم ونحوه ومنعه في معالم السنن والفتاوى وأحد كلامي الانتصار لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اخضبوا واجتنبوا السواد وقد تأوله مولانا عليه السلام قال في الانتصار أول من خضب بالسواد فرعون اه نهري وقال في لا يجوز خلاف الناصر وهو مروى عن الحسنين عليهما السلام اه ن قيل إنما فعلوه ارهابا للعدو (٤) خير روي أنه لم يشب من ولد آدم قبل ابراهيم عليه السلام أحد وكان يلتبس على الناس بولده اسحق لكثرة شبهه به فلما وقع عليه الشيب فرق الناس بينهما وروى أنه لما رأى الشيب قال لجبرائيل ما هذا فقال الوفا قال رب زدني علما وقيل في تضعف قوله تعالى وجاءكم النذير أي الشيب اه شفاء بلطفه (٥) قال في كتاب البركات روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اخضبوا بالحناء فإنه يزيد في شياكم وجمالكم ونكاحكم وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعمل الحناء إذا كان في رأسه حرارة ولا يصيبه قرح ولا شوكة إلا وضع عليها الحناعات ما شترضى الله عنها ماشكي أحد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجع في رأسه إلا قال احصم ولا في وجهه إلا قال اخضب وقال صلى الله عليه وآله وسلم الخضاب بالحناء يجلو البصر ويطيب البهكة ويطرد الشيطان (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الحناء من الايمان وقال أصحابنا رواجه بالياء المتنة من تحت فيقال الحياء من الايمان (٥) واختاره الامام شرف الدين قال والصحيح عدم تحريم الزينة للرجال إلا ماورد فيه دليل يقتضي تحريمه واحتج بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده وقوله خذوا زينتكم عند كل مسجد وغير ذلك اه شرح آثار (٥) لجرى عادة المسلمين بذلك

خلافه وهل أنه يمنع الصغير مثله كالحلي ﴿فصل﴾ في بيان ما يجب غض البصر عنه وما يملق بذلك (و) جملة ما لم يحرم<sup>(١)</sup> على المكلف<sup>(٢)</sup> نظر الأجنبية<sup>(٣)</sup> الحرة) فلا يجوز للبالغ الماقل أن ينظر إلى امرأة ليست زوجة<sup>(٤)</sup> ولا تمرأاً وسوا في ذلك الوجه وغيره وقال الامام<sup>(٥)</sup> ي

وعدم الانكار اهامار (١) قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم النظر سهم مسوم لا تتبع النظرة النظرة اجمع وفي الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعل عليه السلام ياعلى لا تتبع النظرة فان الأولى لك والثانية عليك وآخر النظرة سهم مسوم من سهام ابليس لعنة الله تعالى (٢) واعلم أن النظر ينقسم إلى خمسة أقسام (واجب) وهو النظر في المصنوعات ليستدل على أن لها صانعاً حياً قادراً وكذا يجب النظر ليستدل على مكان الماء ليتوضأ به والاهتداء إلى طريق الحج وارشاد الضال ونحو ذلك (وعمر) وهو النظر إلى العورات والعبور الحسنة لقضاء الشهوة ومنه النظر إلى الغير بين الاستحغار (ومكره) وهو نظر الزوج إلى باطن الفرج من زوجه ونظر مكره غشية نظر العورة ونظر فرج نفسه وادامة النظر إلى المجنومين وكذا النظر إلى زخارف الدنيا (ومندوب) وهو النظر إلى عجايب صنع الله تعالى بعد توبته لتدفعه ليزداد استظهاً على أن لها صانعاً وهو ملك السموات والارض ومن ذلك النظر إلى من دونه في الاحوال الثمينة ليعبد الله على ما يقوله به (ومباح) وهو الاستعانة به على الحاجات اذ من الثمرات بالخصيار من تفسير قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا الآيات<sup>(٦)</sup> (٥) ويدل على تحريم ذلك قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية وقوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسغولاً وقوله تعالى يعلم خائنة الاعيين وما تخفى الصدور وروى الحاكم في السنية أخباراً منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم النظر إلى عاين المرأة سهم من سهام ابليس فمن تركه اذ الله طعم عبادتمو قال داود عليه السلام امش خلف الاسد والاسود ولا تمش خلف المرأة وقيل يحيى بن زكريا عليه السلام ما مبدأ الزنا قال التميمي والنظر وقال عيسى عليه السلام لا يزني فرجك ما غضضت طرفك وقال عيسى عليه السلام إياكم والنظرة فانها تزرع في القلب الشهوة وقال نيتا صلى الله عليه وآله وسلم من أصاب من امرأة نظرة حراماً ملأ الله عينه ناراً يوم القيامة وقال صلى الله عليه وآله وسلم العيان تزيان وقال صلى الله عليه وآله وسلم زناه العين النظر اذ ثمرات من تفسير قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية (٦) حجة كانت أم ميتة لا ما بين من المرأة اذ هو كغيره من الجادات فيجوز النظر إليه ما لم يفتن بشهوة ولا يلزم في الميتة اذ هي مضنة الشهوة قوة شبيهة بالحلي بخلاف البان اذ يمر بقلبه وكذا نباح صوتها المؤدى إلى الفتنة وكذا ما انفصل منها قرز<sup>(٧)</sup> (٥) ولو كافر قرزاً أما الحرة فيجوز النظر إليها اذ لا حرمه لها روى ذلك عن علي عليه السلام في المداية وظاهر الاز<sup>(٨)</sup> وأما الزوجة وأمة الزوجة وأمة غيرها لا ينظر إلى ما بين الركنين المرقولاً يس ولا غير ذلك مع الشهوة اذ تذكره (٥) قال الامام شرف الدين لا ينبغي أن يبقى هذا القول على ظاهره بل يحمل على أن مراد الامام إذا كان المقصود في المعاملات غير التلذذ بالنظر وهو أن يكون في المعاملات الصواب ونحو ذلك وأما حيث المقصود التلذذ والاستمتاع فيعبد أن يقول يجوز ان يلقاه

والفقهاء<sup>(١)</sup> أنه يجوز نظر وجه الأجنبية مع الشهوة وخرج بعض المذاكرين  
 للمذهب جواز النظر من غير شهوة قيل ف وظاهر المذهب أنه لا يجوز وإنما يحرم نظر  
 الحرة (غير الطفلة<sup>(٢)</sup> والقاعدة<sup>(٣)</sup>) التي لا تشتهى فلا حرج في رؤيتها ما لم تقترب شهوة (الأ  
 الأوبئة<sup>(٤)</sup>) وم الشاهد والحاكم والمخاطب فان هؤلاء يجوز لهم النظر إلى وجه الأجنبية  
 وكفيها<sup>(٥)</sup> وعلى أحد الروايتين عن القاسم وقدميا مهابم تقترب شهوة<sup>(٦)</sup> والرابع الطيب فيجوز  
 له النظر الى موضع المعالجة من بدنها في أى موضع كان بشرط أن لا توجد امرأة تماثلها  
 وأن يخشى عليها التلف<sup>(٧)</sup> قيل ح أو الضرر<sup>(٨)</sup> كما ذكره بالله في قطع السن قيل لعل الوجه أخف  
 من غيره فلا يخرج منه إلى سائر البدن وأن يأمن الوقوع في المحذور<sup>(٩)</sup> فان لم يأمن لم يميز  
 ولو خشي تلفها (و) يحرم (من المحرم) نظر (المملّظ<sup>(١٠)</sup>) وكذلك (البطن والظهر<sup>(١١)</sup>) ويجوز له

ح آثار (١) وذكر الامام يحسب عليه السلام في العمدة تحريمه مع الشهوة ولعله رجوع عن ما في الانصهار  
 (٢) قال في بهجة المحافل في حوادث السنة الخامسة ما قلناه ومنها نزول الحجاب وفيه مصالح جليلة  
 وعوائد في الاسلام حيلة ولم يكن لأحد بعده النظر إلى أجنبية لشهوة أو لغير شهوة وعني عن نظرة  
 البجاة وهي البخعة اه بلفظه (٣) وقال في البيان أنه يحرم مع الشهوة اتفاقا والرواية ضيقة ولعل لقطة  
 غير ما فطق قال الامام عز الدين في جوابه والصحيح المعمول عليه رواية شرح الاثر وهو رواية البحر  
 أن الامام يحسب ومنعه يجوزون النظر ولو مع شهوة اه بلفظه (٤) وحجبتهم قوله تعالى إلا ما ظهر منها  
 والزينة الظاهرة هي الكحل والحاتم والحليل على الخلاف في القدم قلت قال تعالى فاستلوهم من وراء  
 حجاب ولم يغفل والاستدلال بها أولى (٥) فرغ وأما الصغار الذين لا تعلق بهم الشهوة من الذكور  
 والإناث فيجوز النظر إليهم ولو إلى عورتهم قال الامام عز الدين لا يرجع من بيان وفيه نظر عندنا (٦) الذي  
 قلنا من الحيض والولادة لكبرها اه كشاف من تفسير قوله تعالى والقواعد من النساء اه بلفظه لاول  
 قدمت لعل عرضت فيحرم اه ولفظ السحوى والتي لا تشتهى للهرم لا المحنونة ومن لا تشتهى لمرض أو نحوه  
 ولعل عورت القاعدة مع الرجال كمودة الحرم مع محرما اه حلى القطا (٤) عبارة التذكرة إلا لئلا كشادة  
 وحكم وخليفة قال في كب إلا لئلا يحى لكل حاجة تدعو إلى النظر من قرض أو عارية أو ودية أو نحو  
 ذلك فانه يجوز ذكر معنى ذلك في الشرح وازيادات اه كواكب لفظا (٥) ومتولى الحد والقصاص والتعزير  
 واغاد الفريق قرز (٥) ينظر ما وجه جواز نظر السكتين لغير المخاطب لعل الوجه انه لا يغلو ظهور  
 ذلك وانكشافه عند المخاطبة والمباينة ونحوها فني عنه وفي شرح القاضي زيد كلام حسن (٦) ولا زوج  
 لها اه تكيل (٧) مع الشهوة (٨) مع عدم الشهوة (٩) وهو الزنا وأما اذا كان مع مقارعة الشهوة فمقتط فيجوز  
 كما سيأتى ان شاء الله تعالى في غالبا (١٠) واعلم أنه يجوز للرجل النظر إلى موضع الزينة من كلى ذى حرم  
 محرم وهو البدان إلى التنكين والرجل إلى الركنين والصدر والكتفين إذا أمن على نفسه الشهوة وكذا  
 يجوز النظر إلى الرأس والشعر منهن وكل ما جاز النظر اليه جاز لسه اه لعه (١١) غير صدرها وثديها (٥)

أن ينظر إلى مواضع الزينة منها مما علنا ذلك فنه عورة المرأة مع غرمها وأما عورته معها  
 قليل ح كورتها معه <sup>(١)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(٢)</sup> والصحيح خلافه وإن عورته معها كعورة  
 الرجال مع الرجال إمامة المسلمين أنهم لا يسترون ظهورهم ولا بطونهم عن عارهم (و) كما  
 يحرم نظر هذه الأعضاء من المحرم يحرم لمسها ولو بمحائل (٣) إذا كان رقيقاً يدرك معه حجم  
 الجسم فأما إذا كان غليظاً لا يدرك معه حجم الجسم جاز <sup>(٤)</sup> أن يمس ما يحرم لمسه وهذا  
 بخلاف عورة الجنس مع جنسه فيجوز أن عسه <sup>(٥)</sup> مستوراً إلا أن يلمس <sup>(٦)</sup> (إلا) أن يمس  
 ما يحرم لمسه (الضرورة) من علاج أو نحوه <sup>(٧)</sup> فإنه يجوز ولا خلاف فيه (و) كما يحرم نظر  
 الأجنبية يجب (عليها غش البصر كذلك) أي يحرم على المكلفة نظر الأجنبية <sup>(٨)</sup> غير الطفل  
 والشيخ الكبير <sup>(٩)</sup> أما الشهوة فلا إشكال في تحريمه وأما مع عدمها فالخلاف المتقدم بين المذاكرين  
 قال عليه السلام وظاهر المذهب المنع (و) يجب عليها (التستر عن لايف) <sup>(١٠)</sup> أي لا ينض بصره ولا

(٥) والظاهر ما حاذى البطن والمصدر اه سحوى معنى من الجنائز (١) ظاهره ولو تضرع ضرورة (٢) ولو تضرع حاجة  
 (٣) لا فرق وقد تقدم قوله ويلف الجنس يده لتسلها بخرقة وإن لم تكن كثيفة ووجهه أن الرسول صلى الله  
 عليه وآله وسلم صارع يزيد بن ركانة وكذلك للصحاب كآوا يصارعون ولا بد مع ذلك من مس أعضائهم  
 بعضها مستورة اه شرح فصح وإذا جاز ذلك جاز في الفرجين إذ لا فرق بينهما عدنا وبين سائر العورة  
 ولم يجعلوا لها حكاماً فالتزمها في العورة اه وأبل وقيل وجه الفرق في ذلك بين الفرجين وغيرهما  
 التلظيف فيهما وعدمه في غيرهما والله أعلم ولعله يمين مع عدم الحاجة إلى ذلك لتصميم على أن المريض والليت يجبه  
 جنسه بخرقة اه بهران (٤) كل كلب المحرم وإنزالها وإدلائها في القبر وإغاضها من الفرق قرز وظاهره ولو  
 لم يكن ثمة حائل كثيف (٥) لما روى عن أم سامة قالت كنت عند رسول صلى الله عليه وآله وسلم  
 وعنده ميمونة فأقبل ابن أم مكتوم وذلك بعد أن ضرب الحجاب علينا فقال الرسول صلى الله عليه وآله  
 وسلم إحصبا قلنا يا رسول الله أليس أعمى لا ينظر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعمى وإن أتت ألسنا  
 تنظرانه وهكذا في الشفاء اه زهير من كتاب الصلاة (٦) قلت والمريض المذنب كالمه والطفل لعموم  
 قوله تعالى غير أولى الإبرة اه بحر ينظر فقد قلنا أنه لا يجوز غسل الأجنبية بمحائل ولا ينه مع أنه  
 لا يتعلق بها الشهوة لكن يقال إن النظر أخف حكا من التسل فلا وجه للتظهير والله أعلم (٧) ذكر في  
 بيان السحامي وص بالله (مستلة) ويجب على النساء المسلمات أن يتسترن على النساء الكافرات ويستحب  
 للنساء أن يتسترن من النساء الدورات وكان الهادي عليه السلام يمنع بناءه من ذلك اه بيان قال القاضي  
 عبد الله الدوراني ثلاث محكمات أحوالهن وطبعن طبعهن (٥) ولا يجب على الرجل التستر من رأى النساء ما جرت به  
 عادة المسلمين وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه شرح آيات وفي البيان يجب عليها التستر عليه من لا

فالواجب عليه <sup>(١)</sup> في الابتداء (و) يجب عليها <sup>(٢)</sup> التستر (من صبي) بلغ حداً (يشتى أو يشتى ولو  
مملوكها <sup>(٣)</sup>) أي ولو كان ذلك الصبي مملوكها فإن حكمه حكم الحرفي التحريم هذا قول  
المرتضى وموصح وأحد قولي أصح لأنه شخص يجوز يتزوج <sup>(٤)</sup> بها في حال فكان كالاجنبي  
واحد قولي أصح <sup>(٥)</sup> أنه كالحرّم (ويحرم) على المرأة <sup>(٦)</sup> (النفس <sup>(٧)</sup>) قال ص بالله <sup>(٨)</sup> وهو  
تنتف شعر العانة لأن المشروع حلقه إلا أن يخلق بالنورة وفي غريب الحديث <sup>(٩)</sup> التامصة التي  
تنتف الشعر من الوجه <sup>(١٠)</sup> (و) يحرم عليها (الوشر) وهو تغليغ الاسنان (و) يحرم عليها  
(الوشم <sup>(١١)</sup>) وهو الكي قال في الكافي الوشم على العضد والذراع والساق والفخذ قيل ح  
وقش اللثة والذقن منهي عنه أيضاً لأنه تشهير (و) يحرم عليها أيضاً (الوصل بشعر غير  
الحرّم) وقيل ح بل يجوز الوصل بشعر الغير لذات الزوج سواء كان ممن يجوز للزوج النظر إليه أم لا  
لأنه لا يتعلق به حكم التحريم بعد انفصاله وعن الفقيهي أنه يتعلق به فلا يجوز إلا ما يجوز  
لها النظر إليه قيل يوهكنا في البسيط <sup>(١٢)</sup> وكتب الحنفية وهو المختار في الكتاب قيل ولا  
يجوز للزوج <sup>(١٣)</sup> أن ينظر إليه لشهوة قال مولانا عليه السلام يجوز فيه نظر <sup>(١٤)</sup> قال واعلم أن ظاهر  
كلام أهل المذهب وغيرهم أن هذه الأشياء محرمة لأن في الحديث المتبررات خلق الله  
وقال <sup>(١٥)</sup> في الاتصاف هذا محمول على ذوات الريب <sup>(١٦)</sup> اللاتي فعلن ذلك لغير أزواجهن فأما

بف (١) بل عليها قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم (٢) وكذا يجب على ولي الصغيرة التي  
تنسبي أو تنسب أن يحجبها لذلك قال في التلخيص وشرحه وكذا يجب على ولي الصغير التستر من هو كذلك  
فلجوب على كل من الطرفين وعبارة الازهار فيها إجماع اه تمكيل لفظاً قرز (٣) ولو خصياً أو خنثى اه  
ح لى لفظاً قرز (٤) إذا عني (٥) وطائفة قوله تعالى أو ما ملكت أيمانن قلنا المراد به عند الحاجة لغيره  
لكن خصه الله تعالى بالله كلاً كتب حاجتها إليه أكثر من غيره ذكره في الشرح ولو كان العبد خصياً  
اه يان (٦) والرجل اه يان في جميع ذلك قرز (٧) سئل الإمام عز الدين عليه السلام في نص الرجل  
شار به فأجاب بما قلناه فيه احتمالان أحدهما يحرم ذلك لغير التامصة فإذا كان من فعل ذلك من النساء  
ملونة مع قصد الزين على هذه الكيفية فأولى وأحرى في حق الرجال وثانيها الإباحة للأمر بأجفاء  
الشارب فلا فرق فيما وصل به اللثة والأول أرجح من جهة الإحياط وأما حلق الشارب بالموس فلم ترد  
به سنة اه بستان بلفظه (٨) عوم بالله (٩) كتاب من كتب الحديث (١٠) كلاماً محرمان قرز (١١) وأما  
شعر الأنف فإثر اتفاقا قرز (١٢) الوشم هو غرز الجسد بالآبرة حتى يسيل الدم ثم يمشى كحلأ أو  
نحوه اه تمكيل لفظاً قرز (١٣) للزنا (١٤) إلا أن يكون من زوجه أو أمته قرز (١٥) ولا للزوجة  
قرز (١٦) لا وجه للنظر قرز (١٧) قوى وظاهر الازخلافه (١٨) وهي المنهية بالزنا وفي حاشيته وهو العجوز



ذوات الأزواج فغائز لمن هذه الأشياء وكذلك ثقب <sup>(١)</sup> الاذن للأقراط (وكشبه النساء بالرجال <sup>(٢)</sup>) في الكلام والمشى واللباس ونحو ذلك يحرم (و) هكذا (العكس <sup>(٣)</sup>) وهو تشبه الرجال بالنساء يحرم **فصل** فيما يجب ستره من الجسد (ويجب) على الرجل والمرأة (ستر المُلَظَم من غير مَنْ) يجوز (له الوطء) وهو الرجل مع زوجته أو أمته والمرأة مع زوجها فانه لا يجب بينهما ستر العورة وإن كان مندوبا فلا يبدى المرأة للمرأة الا ما يحل للرجل أن يبدى للرجل (الا لضرورة) تدعو إلى كشف العورة جاز ومن وجوه الضرورة القابلة فانه يجوز لها النظر إلى فرج المرأة قبل ع وكذا الرجل إذا لم يوجد قابلة وخشي <sup>(٤)</sup> عليها التلف <sup>(٥)</sup> (و) العورة المُلَظَمَة (هي الركبة <sup>(٦)</sup>) إلى تحت السرة) فالسرة ليست بعورة عندنا (وتجوز القبله <sup>(٧)</sup> والمناق <sup>(٨)</sup> بين الجنس) عند أبي طوف فيجوز للرجل أن يُقبل الرجل

(١) يعني فيجوز للام أن تفعل ذلك من غير إذن الأب ذكره أمانتا بن باقر القاسم بن محمد فتاويه  
(٢) وهكذا بالكفار والنساق وغيره أو بتأقص مروءة اه آثار وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من تشبه بقوم فهو منهم قال في شرح الآثار كن يدخل في الحرف الدنية التي لا تليق بمثله إلا أن يشبهه بتأقص مروءة دفعا لظن أو نحوه فيجوز قال في شرحه وهو مزيد من المؤلف (٣) والوجه في ذلك كله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله الواشمة وللوشومة والواشرة والوشورة والواصلة والموصولة والنامصة والمنتمصة والتشبهات بالرجال والتشبهين من الرجال بالنساء ذكر ذلك في نظام الشريب اه شرح حميد على الآثار (٤) وهل يندم الختي في معالجة المرأة على الرجل قال القتيبي ما مضى أنها تخدم قرز (٥) أو الضرر قرز (٦) ولا ينبغي لأحد أن يكشف عورة من لدن دخول الماء والحمام ويكره لمن كان وحده وحرمة الامام يوش اه نجري (٥) وعن أبي علي وغيره من المعتزلة يجوز كشف السخذ للفلاحين وأهل الأشغال اه تعليق زيارات وروي عن مالك أنه لا يجب ستر العورة بل يستحب اه صحتي (٧) اعلم أن القبلة على خمسة أوجه قبلة تحية على اليد وقبلة مودة وهي قبلة الرجل لأخيه على الجهة وقبلة رحمة وهي قبلة الوالد لولده على الخد وقبلة شفقة وهي قبلة الولد لوالديه على رأسهما وقبلة شهرة وهي قبلة الرجل لزوجته حيث شاء ويستحب مصافحة المؤمن لماروي في الحديث اه زهور (٥) وأما الانحناء الذي يتأد كثير من الناس عند السلام فهو بدعة فيه كراهة شديدة وقد ثبت عن أنس ابن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه الا أن يفعل عند التعلق ليهم المسلم عليه إذا كان بعيد ألا يسمع اه ح فتح قرز (٥) فرع ويحظر في التمس في غير الزوجين اجماعا تشبهنا بالاستماع وإذا لم يحرم به عادة قلت الا الوالد لطفله ويكره تهليل القدم لما فيه من الكبر وإذا لم يرد فيه إلا الامام اه نجري معنى وكذا العالم اه مفتي قرز وفي حاشيته وكذا الوالدان قرز (٨) قيل وضع المصق على العنق وقال الامام ي أنها تهليل العنق أو المنكب اه بيان (مسألة) الجاحري وتسلم الا نصرا في مشروعه ولا يستحق (٩) يرد وإذا

وأن يماثقه<sup>(١)</sup> وكذلك المرأة إذا قال في شرح الابانة وهو قول أكثر أهل البيت وش  
وقال أبو حنيفة تكراه القبله والمماقة ولا بأس بالمصافحة<sup>(٢)</sup> والكراهة عند أبي حنيفة للحظر  
وهو قول مائة (ومقارنة الشهوة تحرم ما حل من ذلك) المتقدم ذكره فان قارنت الشهوة  
رؤية المحارم أو لمسه أو رؤية الحاكم أو الشاهد أو المصالح أو قارنت القبله أو العناق حرم  
ذلك كله لنير الزوجة والأمة<sup>(٣)</sup> (غالباً) احترازاً من صورة يجوز منها نظر الأجنبية لشهوة  
وذلك حيث يخشى عليها التلف إن لم يماثلها ولم توجد امرأة تماثلها ولم يمكنه العلاج إلا مع مقارنة  
الشهوة للرؤية أو للمسه وأمن على نفسه الوقوع في المحذور<sup>(٤)</sup> فان ذلك يعني عنه فاما أن يخشى  
الوقوع في المحذور لم يجوز أن يخشى تلفها قيل والشهوة المحرمة أن يتحرك منه ساكن وقيل ح  
الصحيح خلافه وهو أن يتلف<sup>(٥)</sup> بها **فصل** في الاستئذان وهو على وجهين  
فرض وهو على الداخل على غير<sup>(٦)</sup> الزوجة والأمة ونسب وهو على الداخل عليهما وقد أوضح  
ذلك عليه السلام بقوله (ولا يدخل<sup>(٧)</sup> على المحرم إلا باذن ونسب للزوج والسيد) قيل ع

بلغ السلام الغالب وجب الرد على المبلغ ثم عليه إذ هما مسلمان قلت وللمعديء بالكتاب لقوله صلى  
الله عليه وآله وسلم أن جواب الكتاب حق كرد السلام اه بحر بلفظه (١) قال في البيان وفيه نظر  
والاحتراز وجوب الرد قرز (٢) وكذا المحرم عند طوف (٣) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف بجعفر  
حين قدم من الحبشة اه بستان (٤) لفظ الكواكب قوله إلا للمصافحة يعني فيجوز بل هي مستثناة في الحديث عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم أن المسلمين إذا التقيا وتماثلوا نزل عليهما مائة رحمة تسعون رحمة للبادي وعشرة  
للاخر رواه في مجموع على خليل سواء كان التقاء المؤمنين بعد اقتران كثير أو قليل في أنها تستحب لها  
بالمصافحة فقيد روى أن الصحابة رضوا الله عنهم كان إذا فرقت الشجرة بين اثنين منهم ثم التقيا  
تماثلوا باللفظ قيل وصفتها أن يلقى المؤمنان فيلمس أحدهما ياطن يده كف صاحبه ثم يرسله اه ان وفي  
حاشية وهي إمساك الايدي والارسل قرز ولفظ هامش الهداية قوله للمصافحة وهي وضع المسلم يده في يد  
المسلم ثم يرسلها من غير تهليل وفي كراهته وجهان ط فيستحب قرز مائة يسكره اه هامش هداية ابن  
جصاف لفظ وفي البحر (مسئلة) وتقبل الكف جازئ لقول الصحابة من غير تكبير وما استحسنه المسامون  
فحسن وفيه أيضا فرح والتقبل خمسة تحية كفي اليد لقول الصحابة الخ اه بلفظه (٥) هذه عبارة اللمع قال  
الدوايري الأجيود وتبعت المصافحة لأنه لا يقال لا بأس إلا لا فيمخلاف واحتمال (٦) القارعة (٧) وهو  
الزنا (٨) فرح فاما السكر بالقلب في العاصي كالزنا ونحوه فان كان يخشى منه الفتنة لم يجوز أن لم جاز  
ذكره مائة اه (٩) قال جاره الله وكمن من باب من أبواب الدين عند الناس كالشرعية المنسوخة قد  
ترك العمل به وباب الاستئذان من ذلك اه ترات (٧) فرح ومن دخل دار غيره بغير استئذان وهو بالغ  
حائل ونظر إلى أهلها قد روي في الحديث أنهم إذا تقوا عينه هدرت قايها ش على ظاهره أنه يجوز تقو عينه

والمراد اذا كان عادة للنساء لا يستترن في بيوتهن أو تختلف عاداتهن فإن كن يستترن لم يجب (ويمنع) العصى (الصغير<sup>(١)</sup>) أى الذى لم يبلغ الحلم والماليك (من) دخول البيت الذى يكون فيه مجتمع الزوجين<sup>(٢)</sup> فجراً<sup>(٣)</sup> وظهراً وعشاء<sup>(٤)</sup> للآية<sup>(٥)</sup> المذكورة فإن قلت هلا ذكرت الماليك كما ورد في الآية الكريمة قال عليه السلام أما البائنون من الماليك فقد قدمنا<sup>(٦)</sup> ان حكمهم حكم البائنين من الاحرار في تحريم الظهور عليهن وأما الصغار فقد دخلوا في عموم قولنا ويمنع الصغير ﴿كتاب الدعوى﴾<sup>(٧)</sup> الاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما أنا بشر مثلكم وانكم تحبسونى إلى ولعل بعضكم الخ<sup>(٨)</sup> بحجته من بعض وإما أقصى بما أجمع فن قضيت له بشىء من مال أخيه فلا يأخذنه قائماً<sup>(٩)</sup> أقطع له قطعة من نار وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يملأ الناس بدعوايهم لادعى ناس دماء قوم وأموالهم فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلى غير ذلك وإجماع الأمة ظاهر على الجمل والواجب (على المدعى البينة<sup>(١٠)</sup>) وعلى المنكر اليمين) وفى هذا إشارة إلى الحديث

إذا نظر إلى حرمة صاحب البيت وقال لك يجوز ويجب الضمان وقال الناصر وأبو ط الراد به إذا لم يتدفع إلا بذلك اه بيان (هـ) فرع وليكن المستأذن متنجساً عن الباب ولا ينظر من خلاله لئلا يقع نظره على من لا يحل له النظر اه بيان (هـ) يقال غالباً احتراز من استدعى قائم يدخل مع الرسول ولا يحتاج إلى إذن ومن ذلك خوف سارق وظهور منكراً فلا يحتاج إلى إذن ذكره في الكشف وكذا من يقذف الفريق ذكره وأبو ط وذكره في هامش الهداية عن الكشف اه معنى (هـ) ويجب الاستئذان على غير جائز وطه ومضماناه اه شرح فص كالظاهرة (هـ) وسواء كان الداخل رجلاً أو امرأة والدخول عليه ذكر أم امرأة والدا أم ولداً أو غيرها قرز (١) قال في روضة النووي إذا بلغ العصى أو العصية عشر سنين وجب بالتفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخيه في المضاجع قال فيها لا يجوز أن يضامح الرجل الرجل ولا للمرأة للمرأة وإن كان كل واحد في جانب من الفراش اه بل يجوز ما لم يلاصقا قرز (٢) ونحوها (٣) يعني قبل التجر وقبل الظهر وبعد المشاء اه كواكب (٤) وحى قوله تعالى ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات إلى آخر الآية وإتماماً خص الله تعالى هذه الثلاثة لأن الصباغة كانوا يصلون أهلهم في هذه الثلاثة الأوقات ليجمعون بين الطهارة والصبر والكبرى اه زهور (هـ) في قوله ويحرم على المكلف نظر الأجنبية (٦) الدعوى في اللغة بمعنى الدعاء قال الله تعالى دعواهم فيها سبحانه اللهم وفى الاصطلاح الخبر الذى لا يعلم حقيقة ولا فساده إلا بدليل مع خصم منازع اه أنهار (٧) أراد صلى الله عليه وآله وسلم أنه كأحد الناس في أنه لا يعلم القلب ولأن حكمه في الظاهر لا يميل في الباطن اه صميتري (٨) أى أظن بما يدفع به الدعوى أو يقيم الحجة اه صميتري (٩) أراد صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤك إليه كقوله تعالى إنما يأكلون في بطونهم نارا أى ما يصيرون به إلى النار اه صميتري (١٠) غالباً احتراز من بعض

للمتقدم ﴿فصل﴾ في بيان حقيقة للدعي والمدعى عليه والمدعى فيه وشروط صحة الدعوى وما يتعلق <sup>(١)</sup> بذلك (و اعلم أن المدعى من معه أخفى الأمرين) وهو من يدعى خلاف الظاهر فيطلب بدعواه أخذ شيء من يد غيره أو إلزامه حقاً لا يلزمه من جهة الظاهر أو إسقاط <sup>(٢)</sup> حق ثابت عليه في الظاهر فنجبه <sup>(٣)</sup> أضمت الجنبتين فيكلف أقوى <sup>(٤)</sup> المجتبتين وهى البيئة هكذا ذكر ط <sup>(٥)</sup> (وقيل) بل المدعى (من يُخفى وسكوته) ذكره بعضهم <sup>(٦)</sup> أى إذا سكت لم يطالب فقيل فوهذا كقول أبي ط في المتن <sup>(٧)</sup> وقيل ي بل يخالفه (كمدعى تأجيل <sup>(٨)</sup> دين أو فساد عقد) فإذا ادعى المشتري تأجيلاً في الثمن فلي قول أبي ط هو للدعى لأن معه خلاف الظاهر وعلى هذا القول ليس بمدعى لانه لو سكت عن التأجيل لم يخفى وسكوته بل يطالب <sup>(٩)</sup> وكذا إذا ادعى فساد العقد فلي قول أبي ط هو مدعى وعلى القول الثانى ليس بمدعى لانه لا يخفى وسكوته بل إذا سكت عن الفساد طواب <sup>(١٠)</sup> ولذلك نظائر كثيرة (والمدعى عليه عكسه) وهو من معه أظهر الأمرين على قول أبي ط ومن لا يخفى وسكوته على القول الثانى (والمدعى فيه هو الحق) وهو ظاهر (وقد يكون) الحق المدعى حقاً (له) إما (محضاً) كحد الزنا <sup>(١١)</sup>

حسبة فيما تصح فيه الحسبة فانه لا يجب عليه بيئة كاملة بل يكون هو أحد الشهود واحراز من لا يجب عليه البيعة مع الإنكار كما سيأتي في قوله واليمين على كل منكر يلزم بإقراره حق لأدعى غالباً اه سحولي لفظاً (١) قوله بمحض البيئة إن أمكن (٢) نحو أن ادعى إيسار قريه المصر لا سقاط الثقة عليه (٣) جنبته بفتح الجيم وسكون النون وفتح الباء بفتح الجيم والنون والباء فتان ذكر ذلك في المصباح والفضاء والديوان (٤) معنى انها أقوى من حيث انها تحتاج إلى التمديل وتبطل بالجرح والعكس في اليمين اه دواوى (٥) وقش (٦) الكرخى وقش (٧) في قش الشئ على مدعى دون اللواز هوى الثمن والخييار والأجل والفساد اه رياض (٨) ينظر فيمن ادعى فساد العقد أو تأجيل الثمن هل يجب عليه البيئة عند الكرخى الظاهر وجوب البيئة عليه وقفاً قرز (٩) وفي تعليق القتيبي إذا أسلم الرمدان ما قال الزوج أسلمنا ما (١٠) فريد بقاء الزوجية وقالت بل في حالين فترد انصاخ النكاح قلنا قلنا من معه خلاف الظاهر فالزوجة المدعية وإن قلنا من يخفى وسكوته فهو الزوج اه رياض والصحيح أن الزوجة هى المدعية على القولين جميعاً لأنها ادعت انصاخ النكاح والأصل عدمه وكذا إذا اراد الزوجان ثم ادعت الزوجة أنها أرعدا في وقتين حتى ينفسخ النكاح وقال الزوج بل في حالة واحدة فالنكاح باقى فان المدعى هى الزوجة لأنها تدعى انصاخ النكاح والظاهر بقاءه ويستقيم على الحد الأول وأما على الثانى فيكون المدعى هو الزوج لأنه يخفى وسكوته اه كواكب لفظاً (١) ولعله حيث كان اسلام الآخر في الصدة كما قلنا في اسلام أحد الزوجين كما أشار اليه في البيان في النكاح اه قلت هلا كان كالحريين على التفصيل اه مفتي (٩) وقد يقع الوفاق في نحو مدعى النسخ بعد مضي مدة الخيار فمن ادعى فهو المدعى على القولين اه سحولي لفظاً ومثله في البيان (١٠) باليمن اه يقال هذه دعوى ثانية غير المتنازع فيه اه من هامش البيان (١١) والوفق على غير معين وقيل بل مشوب

والشرب والرضاع<sup>(١)</sup> (ومشوا) كحد القذف<sup>(٢)</sup> (و) قد يكون (لآدمي) محضاً وهو (إما اسقاط) كالإبراء أو توفير<sup>(٣)</sup> الحق على صاحبه (أو إثبات) وهو على ضريين (إما) إثبات (العين قائمة) كدار معينة أو عبد أو بهيمة باقية<sup>(٤)</sup> (أو) إثبات لشيء (في الذمة) والذي في الذمة على ضريين إما أن يثبت في الذمة (حقيقة) وذلك (كالدين) الذي قد ثبت (أو) يثبت في الذمة (حكماً) وهو (كما ثبت فيها<sup>(٥)</sup> بشرط) كدية الخطأ<sup>(٦)</sup> على الجاني حيث لا عاقلة وجناية عبد على مال أو بدن<sup>(٧)</sup> أن سيده اختار الفداء<sup>(٨)</sup> أو كقيمة مثلى أن عدم جنسه<sup>(٩)</sup> وكال يدعيه على كفيل الوجه أن عجز<sup>(١٠)</sup> عن احضار النفس فيصح أن يدعى على الجاني خطأ والدين لا يثبت في ذمته إلا مع عدم العاقلة<sup>(١١)</sup> أو امتناعها<sup>(١٢)</sup> أو يدعى على السيد جناية العبد وهي لا تثبت في ذمة السيد إلا أن يختار الفداء<sup>(١٣)</sup> أو يدعى قيمة المثلى وهي لا تثبت في ذمته إلا بشرط عدم جنسه أو يدعى المال على كفيل الوجه وهو لا يثبت في ذمته إلا إذا تعذر احضار الوجه

مطلقاً اهـ ع (١) المجمع عليه اهـ ح لى وهو خمس رضعات في الحولين وقيل مشوبولو مجماً عليه كما ذكره في البيان في الإقرار ومثله عن الشامي ولغظن في الإقرار فرع وإن كان الإقرار بحق لآدمي مشوب بحق الله تعالى كالطلاق البائن والرضاع والطلاق فإن لم يصادقه للقر له في رجوعه لم يصح رجوعه وإن صادفه فيه لم يصح أيضاً رجوعه فيه عند المدوية وأحد قولى م بالله وعلى قديم قولى م بالله يصح رجوعه عنه اهـ بلفظه (٢) والوقف على معين والسرقة اهـ ن معنى من الإقرار والطلاق البائن والرضاع المختلف فيه قرز (٣) أى يدعى أنه وفر الحق الذي عليه التسقط المطلق (٤) وفي المصباح التوفير إكمال الثمن وتعميمه (٥) صوابه باقيا (٦) في يد المدعى عليه (٧) ولا يصح الدعوى على التورث إلا بذكر موته وأنه تركه اهـ بلفظه من آخر الدعاوى وذلك لأنه إذا لم يثبت موته لم يلزمه انتقال المال إليه فإن أنكر المدعى عليه موته مؤثره فاقول قوله مع يمينه وتكون يمينه على الظن دون القطع ولأنه إذا لم تكن له تركه فلا يلزم الوارث قضاء الدين فإن أنكر الوارث التركة خلف ما وصل إليه من مال مؤثر بما يقبض بالدين ولا يعضه لأنه ما خلف شيئاً قد خلف شيئاً فلا يصل إليه اهـ بيان (٨) صوابه كدعوى الدية على العاقلة حيث الجناية خطأ قبل الحكم عليها إذ هي تامة على الجاني بدليل أنه لو أبرأ برئت العاقلة (٩) المراد بالدين حيث كان خطأ أو بدلتقوى في المذنب قرز (١٠) والسدعى أن يدعى على من شاء من الفاضل أو العاقلة أو العبد أو سيده اهـ ن (١١) عدم الجنس لا يثبت القيمة في الذمة أما قبل الدم فلا يصح دعوى القيمة وأما بعده قد صبح حيث ادعاه مضافاً إلى المثل اهـ شرح فتح والمختار الشرح (١٢) يعنى حيث ضمن يمين على غيره إن لم يسلم المكفول به بوقت معلوم اهـ بيان ومثله في شرح الفصح والمختار ما في الشرح (١٣) قلنا هو ثابت مطلقاً لأنه لو أبرأ برئت العاقلة (١٤) على قول الوسيط وأما على المذهب فلا يسقط بالامتناع (١٥) وتصح الدعوى على العبد حالاً لجواز أن يجير

(و) أما شروط صحة <sup>(١١)</sup> الدعوى فاعلم أن (شروطها) <sup>(١٢)</sup> أربعة الأول (ثبوت يد المدعى <sup>(١٣)</sup>) عليه على الحق حقيقة أو حكماً (فالحقيقة كالدار والثوب ونحوهما والحكم جريها عليه في حال وإن قد خرج عنها وقت الدعوى (ولا يكفي) في ثبوت يد المدعى عليه (إقراره) <sup>(١٤)</sup>) (أن الشيء في يده بل لابد من بينة <sup>(١٥)</sup>) أنه في يده أو علم الحاكم بذلك (إلا أن يقر (يجريها عليه <sup>(١٦)</sup>) بمارية أو نحوها) نحو أن يقر أنه غصبه أو استرهنه فإذا أقر أن يده قد جرت عليه فأنها تصح الدعوى عليه <sup>(١٧)</sup> حيثنوي طالب بالقيمة <sup>(١٨)</sup> فإن لم تثبت إليه بأي هذه الوجوه لم تصح الدعوى ولو أقام البينة له • وحاصل الكلام في المسئلة أن المدعي الشيء إما أن يذكر سببه أولى إن ذكر سببه بأن يقول غصبه على أو أعتقه وأجرتة أو نحو ذلك فإنه يحكم على المدعي عليه بوجوب الرد إذا أقام البينة <sup>(١٩)</sup> أو أقر ولا يحكم للمدعي بالملك <sup>(٢٠)</sup> وإن لم يذكر السبب فإن ثبت كون الشيء في يد المدعي عليه بالبينة <sup>(٢١)</sup> أو يعلم الحاكم حكم الحاكم حكماً ناجز أو أن ثبت أنه في يده بإقراره أو بنكوله أو برده اليه <sup>(٢٢)</sup> حكم الحاكم حكماً مشروطاً بأن يكون الشيء في يد المدعي عليه فيبطل الحكم إن تكشف أن الشيء ليس في يده <sup>(٢٣)</sup> وإن لم يثبت كون الشيء في يد المدعي عليه بوجه لم يحكم للمدعي لانا جزاً ولا مشروطاً <sup>(٢٤)</sup> (و) الشرط الثاني

به أحد (١) ووجهه أنه شرط لصحة الحكم التاجز إلا قوله تعيين أعواض العقود (٢) وهذه الشروط تنصير في دعوى الأعيان قطع دون غيره اه شرح فتح معنى قوله غيرها من الديون ونحوها من الجنائيات اه فثبت (٣) ووجهه كون البينة لا تصح إلا على مدعى عليه ولا يكون الإنسان مدعى عليه إلا إذا كان الشيء في يده اه زهور (٤) هذا شرط للحكم بالتسليم وأما الدعوى فتصح اه شرح فتح قرز (٥) أي إقرار المدعي عليه (٦) فلا يصح الحكم إلا مشروطاً بصحة كونها في يده اه سحوي (٧) لجواز أن يواطىء على ملك الغير فيقر له اه تعليق وبيان (٨) من أحدهما قرز (٩) ولا بد من إضافة البينة ملك المدعي إلى قبل جرى يد المقر عليها وإلا لم يلزمه شيء لجواز تأخر ملك المدعي اه إجملاء سيدنا على رحمه الله تعالى (١٠) من غير المدعي بل لا فرق لوجوب الرد اه سيدنا حسن رحمه الله قرز (١١) وحكم ناجزاً (١٢) يعني إذا تمرد الاستفداء إذا كان متقولاً وإن كان غير متقول ضمنه على قول المؤيد بالله ورح لا على قول الهادي اه بيان لأنه لا يضمن النصب إلا إذا تلف تمت يده اه بستان (١٣) أو نكل أو علم الحاكم أو يمين الرد قرز (١٤) لأنه لم يدعه (١٥) أما مع البينة أنه اشتراه منه وهو يملكه فيحكم له بالملك والله أعلم قرز (١٦) وتكون البينة واحدة أنه ملكه وأنه في يد المدعي عليه قرز (١٧) وحلف للمردود (١٨) بالنظر إلى اليقين وأما الضمان فيضمن القيمة لأنها قد لزمت بإقراره أو بنكوله وظاهر المذهب أنه لا يلزم شيء بهذا الإقرار قرز (١٩) وهذا بخلاف ما يضلح حكاه الزمان فأنهم يحكون وإن لم يتم البينة أنه في يد المدعي عليه بمارية أو نحوها

تعيين أَعَوَاضُ<sup>(١)</sup> (المقود) نحو أن يدعى عوض مبيع<sup>(٢)</sup> أو أجرة أو مهر<sup>(٣)</sup> فانها لا تصح دعواه في شيء من تلك الأَعَوَاضِ حتى يبينها<sup>(٤)</sup> (بمثل ما عينها للمقد) فان كان أرضاً أو داراً فبالحدود وإن كان غير ذلك من العروض فيما يتميز به من إشارة أو وصف (وكذا الغصب والمهبة<sup>(٥)</sup>) نحو أن يدعى شيئاً غصب عليه أو وهب له (ونحوها) كالعمارة والهرن فلا بد أن يبينه كذلك والال لم يصح دعواه (ويكفى في) تعيين (النقد للتفق<sup>(٦)</sup>) ونحوه اطلاق الاسم<sup>(٧)</sup> (فالتفق حيث لم يكن في البلد إلا نقد واحد فانه يكفيه أن يقول دراهم فان كان النقد في البلد مختلفاً فان كان فيها ما هو غالب انصرف اليه وإن لم يكن ثم غالب أولاً نقد في البلد فلا بد من تمييزه بالصفة ولا يكفى فيه اطلاق الاسم وكذلك حكم غير النقد من المثليات إذا كان متفقاً في البلد لا يختلف نوعه ولا صفته فانه يكفى اطلاق الاسم نحو أن يذكر<sup>(٨)</sup> برأ أو شعيراً فان اختلف<sup>(٩)</sup> وجب يانه والاختلاف للمتبى في النوع والصفة بما تختلف قيمته<sup>(١٠)</sup> (وزيد<sup>(١١)</sup>) في باقي القيمي الوصف<sup>(١٢)</sup> أي يزيد في تمييز باقي القيمي الوصف ولا يكفى فيه اطلاق الاسم قيل وعندم بالله انه غير بين وصفه وبين تقويمه (و) لا بد (في تالفه) من ذكر (التقويم) وإلا لم يصح دعواه وهو غير ان شاء قال ادعى على هذا عشرة دراهم أو أنه أ تلف على ثوباً قيمته عشرة دراهم ولا يحتاج مع ذكر التقويم إلى ذكر المجلس بل لو قال أ تلف على شيئاً قيمته عشرة دراهم كفى قيل س وعن م بالله يصح دعوى

ولعل المراد بما في الكتاب الحكم للبرم فاما ما فعله الحاكم فهو كالمشروط بأن يكون في يد المدعى عليه فان ثبت أنه في يده صح الحكم أه تطبيق زهور (١) قال في الكافي ولا يصح دعوى القتل إلا إذا ذكر كونه عمداً أو خطأ بخلاف الشهادة إذا قامت بالقتل جملة فاتها تقبل اه يان من باب القسامة وقال في الهداية يصح دعوى القتل مطلقاً ولا يثبت التود إلا بأن يشهدوا انه قتله عمداً سيأتي كلام هامش التذكرة على قوله ويجب الحق بالاقرار يفرع ثبوته (هـ) المراد الاعراض اللازمة بالمقود من مبيع ومهر وأجرة وموهوب ومن قيمي فيمينها بما تعين للنقد عليها من حد أو ثقب أو وصف يميز اه على قطعاً (٢) المراد المبيع نفسه قرز (٣) معين وإلا فهو سيأتي في قوله أو نوعاً (٤) حصه ويشترط حصه تملك المدعى له حالها فلا يصح من المسلم أن يدعى ذمياً عمراً ولا من الحر مبيعاً اه شرح فصح (هـ) والصدقة (٦) أو المختلف والتعامل به على سواء قرز (٧) مع تعيين قدره مالم يضيفه إلى اقرار أو نذر (٨) ويسلم المدعى عليه أيهما يعني أي الأنواع شاء إذا ثبت عليه إلا إذا كان عن قرض أو غصب فانه يسلم مثل ما أخذ في جنسه ونوعه واصله اه يان وكذلك الدعوى لا تصح فيها إلا مع يان صفتهما قرز (٩) ولا غالب قرز (١٠) وهو ما يزيد على نصف العشر (١١) يعني على الاسم (١٢) قال في البحر قد لا يكفي ذلك الوصف بل لا بد من ذكر القيمة وذلك فيها لا يضبطه الوصف من الجواهر الثمينة اه كواكب ويان

التألف بذكر جنسه وصفته وإن لم يُقَوِّم (وفي المكتبس) هل هو باق أم تألف لا بد من  
 (مجموعهما<sup>(١)</sup>) أي ذكر الصفة والقيمة (ولو أتى بالشرط) في الصفة والتقويم فإنه يصح نحو أن يقول  
 ادعى عليه ثوبا بصفته كذا إن كان باقيا وقيمه كذا إن كان تألفا<sup>(٢)</sup> (و) إذا قد صحت الدعوى  
 وأراد المدعي إقامة اليمين وجب أن (محضر<sup>(٣)</sup>) للمدعي فيه (اليمين) عليه (إن أمكن<sup>(٤)</sup>) احضاره  
 لتتبع الشهادة على متيقن وإن تعذر فمن م باق بجزء أن يشهدوا على صفته قيل ح والهدوية  
 لا يخالفون وقيل ع في كلام الشرح ما يقتضي المخالفة<sup>(٥)</sup> وإذا شهد الشهود على صفته حبس المدعي  
 عليه حتى يسلمه أو تخفى مدة ينسب على اللعن<sup>(٦)</sup> أنه لو كان باقيا سلمه وبعد ذلك يسلم<sup>(٧)</sup> قيمته وإذا قال  
 للمدعي عليه إن هذا الشيء الموصوف<sup>(٨)</sup> ليس في يده كانت هذه دعوى ثانياة فلي المدعي اليمين أن  
 ذلك الشيء الموصوف في يده للمدعي عليه ثم يكلف احضاره لتتبع الشهادة على عينه هكذا ذكر  
 بعض المذاكرين<sup>(٩)</sup> قال مولانا عليه السلام وهو فيه نظر فإن اليمين الأولى قد تضمنت<sup>(١٠)</sup> أنه في يده  
 فكيف يكلف المدعي يمينه أخرى أنه في يده بعد تلك اليمين فإن فرصنا أنه لم يقر اليمين من قبل  
 استقام الكلام<sup>(١١)</sup> لكنها دعوى واحدة وليست دعويتين<sup>(١٢)</sup> (لا التحليف<sup>(١٣)</sup>) (ب) معنى لا إذا  
 أراد المدعي تحليف المدعي عليه فإن المدعي فيه لا يجب احضاره (وما قيل كلية الجهالة

(١) وعلى هذا فرع وهو أنه لو سلم إليه ثوبا يبيعه بشرة وقيمه ثمانية فجحد والتبس الأمر على المدعي  
 فإنه يقول ادعى ثوبا بصفته كذا وكذا إن كان باقيا وقيمه ثمانية إن كان تألفا ونمته عشرة إن كان باعه  
 اه زهري (٢) ونمته كذا إن كان قد باعه وكيلاه اه يان (٣) ومؤنة الاحضار على المدعي عليه إن ثبت  
 عليه الحق وإلا فلي للمدعي لأنه غرم لحقه بسببه اه تيرات وكذلك مؤنة الرد وقيل على المدعي  
 عليه مطلقا إذ هو واجب عليه وما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه اه مرغم ومفتى وقواء حيث  
 (٤) وهو يمكن احضاره اما بطلان اليمين على أنه باق أو باقرار المدعي عليه أو بشكوه عن اليمين أو بطل  
 الحكم اه دوازي (٥) والا يمكن كالأراض ونحوها أو كان مقولا قد توسخ كفت الشهادة على  
 الوصف اه ح لفظاً قرز (٥) وهو أنها لا تصح الشهادة على صفته بل على عينه (٦) ظن الحكم  
 لا للمدعي اه يان قرز (٧) يوم الایاس وقيل يوم النصب قرز ما لم رد زيادة مضبوطة فان زاد خبز  
 (٨) للحيولة ما لم يكن ميبعا فيسلم التمن البائع الى يد المشتري قرز لا القيمة اه (٨) بالشهادة (٩) الفقيه  
 ف (١٠) حيث كانت على النصب أو نحوه لا على الاقرار فلا تضمن ويحكم بالأدنى كإساقى قريبا  
 على شرح قوله وشمول الدعوى قرز (١١) بل للكلام كذلك (١٢) بخلاف الألف مثل حلتين  
 اه املاء كسي (١٣) ما لم تكن موجبة اه محسنة أو مردودة أو مؤكدة على يقين (١٤). والفرق انه  
 في اليمين حلف على ما يعلم وأما في الشهود فهم لا يشهدون الا ما يسمون والعلم لا يحصل الا بالمشاهدة



كالنذر) والافراز والوصية وعوض الخلع (أو نوعها كالمهر<sup>(١١)</sup>) وعوض الكتابة (كنى دعواه كذلك<sup>(١٢)</sup>) فيقول أدعي أن فلانا أقر لي أو نذر لي أو أوصى لي بشيء أو نحو ذلك من الأشياء المجهولة فإن ذلك يصح ويحكم بالأقل أو يقول أدعي عليه بقرة أو شاة من مهر فإن ذلك يصح ويرجع إلى الوسط من ذلك الجنس (و) الشرط الثالث<sup>(١٣)</sup> (شمول<sup>(١٤)</sup> الدعوى للمبين عليه) فلا لم تشمله الدعوى لم يصح مثال الدعوى الشاملة أن يدعى على رجل مائة ويشهد الشهود بخمسين أو ادعاء القتل ويشهد الشهود بالجرح<sup>(١٥)</sup> فإنها تصح الدعوى وكذا لو ادعى على رجل ثوبا<sup>(١٦)</sup> ووصفه وشهد<sup>(١٧)</sup> الشهود أنه أقر له بثوب<sup>(١٨)</sup> فإنها تصح الدعوى<sup>(١٩)</sup> ومثال الدعوى التي لا تشمل أن يدعى خمسين ويشهد الشهود بمائة<sup>(٢٠)</sup> أو يدعى الجرح ويشهدوا بالقتل ونحو ذلك فإنها لا تصح الدعوى (و) الشرط الرابع (كون نيته غير مركبة<sup>(٢١)</sup> فيبين مدعي الشراء ونحوه<sup>(٢٢)</sup> أنه لنفسه<sup>(٢٣)</sup> ومن مالكة<sup>(٢٤)</sup> بيته واحدة) فيقول اشتريتها لنفسى<sup>(٢٥)</sup> وباعها وهو يملكها أو ثابت اليد عليها لأنه لو لم يصف إلى نفسه جاز أن يكون اشتراها لغيره فضوليا أو وكلا<sup>(٢٦)</sup> وقد انزل<sup>(٢٧)</sup> ولو لم يقل من

أه شرح فص ومثله في القيث (١) والدية أه ن (٢) معنى مجهولا (٥) فإذا ثبت رجع في تفسيره إلى المدعى عليه مع بيته أه ن (٣) وهذا في التحقيق لصحة الشهادة والحكم بها وأما للدعوى فهي صحيحة أه ح لي لفظا (٤) وحقيقة الشاملة أن تكون مطابقة أو زائدة (٥) ويحكم بارش الجرح أه ن معنى إلا أن تكل الشهادة قرز (٦) ويحكم له بالادنى قرز (٥) غير معين اذ لو عينه لم يصح للشهادة على الاقرار (٥) بخلاف الدار لأن التوب بما يصح ثبوته في الدمة قرز (٧) يقال إن الشهادة غير مطابقة للدعوى لاثت الشهادة على الاقرار والدعوى مطابقة فالجواب أن من للذاكرين من لا يصح المطابقة بين الدعوى والشهادة (١) كما تعتبر بين الشاهدين في الشهادتين ومنهم من قال المراد بالمسئلة إذا أضاف الدعوى في الإبداء إلى الاقرار قال سيدنا وهو الاولى أه زهور (١) وسيأتى أن شاء الله تعالى نظيره في الشهادات أنه لا تعتبر الملازمة في قوله وأما في قدر المقربه خذنه من هناك موقفا أن شاء الله (٨) فرح وإذا ادعى دارا وذكر اسمها وحدودها ثم بين الاقرار بدار جملة لم يصح لأنه ادعى دار معينة أه ن بخلاف الصورة الاولى فهو ثوب غير معين وفي حاشية تعليق ابن مفتاح القضاء بالصحة من غير فرق بين المستطين ويفسر ما أقرب به لا أنها تثبت الدار للبيته أه شامى (٩) صوابه الشهادة قرز (١٠) وإن صادق شهوده بعد ذلك قال نعم عليه لي ما لا أرى ما كنت أظن أن الشهود طالين بذلك كله فلا مانع مع إعادة الدعوى والبيته ومثله عن الشامى (١١) لصحة الشهادة (١٢) الهبة والاجارة وسائر العقود أه ن (١٣) لصحة الدعوى (٥) أو موكله (١٤) أو وكيله أو ولي صبي ونحوه (١٥) قال شيخنا وكان القياس أن الاطلاق كاف لأنه لا بد من الاضائة إلى الغير لفظا أو بية أه مفتى (١٦) والحقوق غير ملزمة به (١٧) بند الشراء

مالكها أو ثابت اليد عليها لم تصح لأننا تجوز أن للبائع<sup>(١)</sup> باع مالا عليك ولولين على أحد الطرفين  
 يئنه وعلى الآخر يئنفعون أن يشهد شاهدان على الشراء ويشهد آخران<sup>(٢)</sup> على أنه كان وقت  
 البيع مالا كالمالك تصح هذه الشهادة لأنها مركبة فلا تصح على مقتضى كلام محمد بن يحيى وقد  
 حكى في المغنى هذا القول عن القاسم والهادي والناصر وش وقال م بالله وأبوح أنها تصح  
 الشهادة<sup>(٣)</sup> للمركبة ﴿فصل﴾ (ومن ثبت عليه دين أو عين فادعى فيه حقاً أو  
 اسقاطاً كأجل<sup>(٤)</sup> وبراء<sup>(٥)</sup> أو كونه نغير المدعى ذكر كسبب يده<sup>(٦)</sup> لم تقبل إلا بينة) فلو ادعى  
 رجل على رجل مالا أو عيناً فأقر له بذلك أو ثبت عليه بالينة لكن ادعى فيه حقاً أو اسقاطاً فالحق  
 نحو أن يدعى عليه دين فيقر به مؤجلاً أو دار فيقر بها<sup>(٧)</sup> ويدعى أنها في يده رهن أو  
 إجارة والاسقاط نحو أن يدعى عليه ديناً فيقر به ويدعى أنه قد أبرأه ومن الحق أن يقر بأن  
 ذلك الشيء في يده لكن يذكر أنه نغير المدعى وبذلك سبب كونه في يده من ذلك النغير من  
 عارية<sup>(٨)</sup> أو رهن أو غيرهما<sup>(٩)</sup> فإن لم يذكر السبب لم يسمع قوله ولولين عليه لأنها دعوى  
 نغير مدع بخلاف ما إذا ذكر السبب فقد صارت البينة للمدعى وهو من الشيء في يده<sup>(١٠)</sup>  
 لأنه يدعى حق الحفظ في الوديعة<sup>(١١)</sup> والاتقاء في المستأجر والمستأجر والحبس في الرهن لكن

(١) وهكذا في البحر ومثله في البيان وقيل هذا شرط لصحاح الشهادة لا الدعوى فصحب ذكره يحيى حميد  
 (٢) أو علم الحاكم (٣) وأشار في الشرح والمصحح إلى صحة الشهادة للمركبة عند الهدوية ومصححه الفقهاء  
 ع ح اه رياض ويان وقد أشار إليه في الأتمار حيث قال وبه العمل وعليه الفتوى للضرورة إليه في  
 الأغلب وعليه المتأخرون اه شرح أتمار وقد أخذ للهدوية من مواضع كثيرة في الشم والتيء وشهود  
 الزنى وشهود الاحصان (٤) واختاره الامام شرف الدين وقواه المتقى وفي عليه حكاه صعدة (٥) في  
 الدين والحق في العين الاجارة والرهن من المدعى كما في الشرح اه سيدنا حسن (٥) تفسير اسقاط اه  
 سحولى (٦) هذا إذا كان المقر له غائباً وأما إذا كان حاضراً لم يصح إلى ذكر السبب اه ن معنى بل  
 تنصرف عنه الدعاوى إذا قبله المقر له كما سيأتى آخر الحاصل قرز (٥) فرح قن اقر المدعى عليه بأن  
 الشيء لطفه فلا يبين عليه في مجلس اقراره له وقائلاً وأما بعده إذا ادعاه للمدعى الأول أو غيره على الطفل  
 فكذا أيضاً على قول م بالله وط وأحد قولى ع ان اقرار الولي على الصغير لا يصح فلا يبين عليه وعلى  
 ما ذكره الهادي عليه السلام في الاحكام والمذاكرة وهو ع ان اقرار الولي على الصغير يصح فيلزمه البين  
 اه ن (٧) للمدعى (٨) فلو بين انه في يده بحق ولم يذكر الحق ما هو لم تنصرف عنه الدعوى لأن ذلك مجهول  
 ذكره في الشرح اه ن (٩) وديعة أو غصب (١٠) فإن ادعاه ذواليد لنفسه بعد اقراره به للنغير فوجان أحصهما  
 لا يسمع إذ الاقرار يكذبها وقيل يسمع إذ الاقرار غير صحيح مالم يقبله المقر له اه بحر (١١) أو حق الرد

لا يقبل قوله في هذا كله إلا بيينة فإن بين قبلت بيئته قوله (مطلقاً) أى سواء ثبت الدين بالبيينة أو بالاقرار وسواء كان الدين عن كفالة أو غيرها وقال ش ان ثبت الدين بالبيينة لم يقبل قوله في التأجيل وإن ثبت بالاقرار قبل قوله وقال أبو ح ومحمد وصاحب الوافى إن كان الدين عن كفالة قبل قوله وإلا فليخبر بالبيينة وحاصل الكلام في المدعى عليه إذا أقر بما ادعى عليه لتغير المدعى أن المقر له لا يخجل إيمان أن يكون حاضراً أو غائباً إن كان غائباً<sup>(١)</sup> فالمقر يخجل إما أن يضيف إلى سبب أو لا أن لم يضيف لم يمنع هذا الاقرار الدعوى<sup>(٢)</sup> عنه سواء أقام البيينة<sup>(٣)</sup> أم لا بل يحكم للمدعى بما ادعاه<sup>(٤)</sup> إذا أقام البيينة أو نكل المدعى عليه<sup>(٥)</sup> عن الميئين وأما إذا أضاف إلى سبب فإن أقام<sup>(٦)</sup> البيينة فلان النائب وأنه في يده بحق ذلك السبب قبلت بيئته وانصرفت عنه الدعوى<sup>(٧)</sup> عندنا<sup>(٨)</sup> هذا إذا عين النائب باسمه فإن لم يسمه بل قال لرجل غائب وشهد بالشهود أن رجلاً أودعه أو أجره لا يعرفونه فذكر أبو جعفر أن الدعوى تنصرف عنه وحكامه من أبي ح وهو الذي في الأظهار لأنه دخل في قوله وكونه لتغير المدعى وقال محمد<sup>(٩)</sup> لا تنصرف عنه الدعوى حتى يعرف المقر له<sup>(١٠)</sup> فإن أقام المدعى البيينة<sup>(١١)</sup> أنه له فإن الحاكم يتزعم من يد المدعى عليه ويقف حتى يحضر<sup>(١٢)</sup> النائب أو يوكل وكلا قيل وغاية مقدمة وقف ذلك الشيء إلى شهر<sup>(١٣)</sup> وإن لم يبين<sup>(١٤)</sup> أن الشيء لفلان<sup>(١٥)</sup> لم تنصرف عنه الدعوى وحكم عليه بالتسليم كما تقدم<sup>(١٦)</sup> ثم إذا حضر النائب فإن قبل الاقرار فمن

في الغصب إلى الغصب منه (١) عن المجلس (٢) حتى لا ينصرف عنه (٣) لأنها لتغير مدع اهـ (٤) وذلك لأن البيينة للنائب والحكم له لا يصحان وفقاً لأنه يؤدي إلى تكذيب الشهود حيث يرد النائب فتبقى الدعوى على المقر ويحكم عليه اهـ كواكب (٥) أوردته الميئين وحلف المدعى (٦) بيينة واحدة لفلان تكون مركبة قرز (٧) معناه أنها لا تجب عليه الميئين إن لم يجد المدعى بيينة (٨) إلا أن يدعى أنه يعلم أنه له لزمته الميئين لأنه إذا أقر أو نكل لزمه الاستعانة إن أمكنه وإلا فالقيمة أو الثل قرز (٩) أنه لا يصح أن يدعى عليه فإنه يصح أن يقيم المدعى البيينة إلى وجهه بالملك ليعدل كما ذكر فتكون فاعلة الدعوى والبيينة التعديل اهـ تكميل قرز (٨) خلاف ما قلناه الذي سيأتي آخر الحاصل (٩) ويكون ليت المسأل إن لم يبين المدعى (١٠) هذا آخر كلام لمحمد وما تقدم لأهل المنع (١١) وتكون إلى وجه المدعى عليه اهـ بيان وكواكب (١٢) وإيماناً من النائب عنه لأنه غير مدع عليه وإنما للمدعى عليه المقر اهـ بحر (١٣) بل ينظر الحاكم وقرز (١٤) ويعدله يسلم إلى المدعى متى قدم المقر له فالتفصيل ولا يحتاج للمدعى للميئين إلى إعادة الدعوى والبيينة وإنما يعرف المقر له الشهود وتمكن من الجرح اهـ سحوى فظاهر قرز (١٤) أى المدعى عليه (١٥) وأنه في يده بحق ذلك السبب (١٦) في قوله بل يحكم للمدعى بما ادعاه

أبى مضر أنه لا يحتاج<sup>(١)</sup> المدعى إلى إعادة الدعوى عليه والبيئة بل الدعوى الأولى كافية وإن رد الأقرار فند أبى ع وأحد قولى الشافى أنه لا يحكم للمدعى إلا بيئة يقيمها<sup>(٢)</sup> لأن هذه الدعوى على بيت المال وذكر المروزي أنه يسلم إلى المدعى من غير بيئة وأما إذا كان المقر له حاضراً فإن لم يقبل الأقرار انصرفت<sup>(٣)</sup> دعوى المدعى<sup>(٤)</sup> إلى بيت المال وإن قبل انصرفت<sup>(٥)</sup> إليه الدعوى وكانت المحاكاة بينه وبين المدعى وقال م بالله إن الدعوى لا تنصرف عن المدعى عليه سواء بين أم لا وقال ابن أبى ليلى بل تنصرف عنه سواء بين أم لا<sup>(٦)</sup> إلا<sup>(٧)</sup> في كون النصب والودية زوفاً ونحوه<sup>(٨)</sup> أى إلا أن يدعى المدعى على آخر أنه نصب عليه دراهم أو أودعها عنده فأقر بها المدعى عليه لكن قال هي زيوفاً أو نحوها كالزيفة فإنه يقبل<sup>(٩)</sup> قوله في ذلك ولا خلاف أنه يقبل قوله في ذلك في النصب والودية وإنما الخلاف في المرض وعن المبيع<sup>(١٠)</sup> فالنصب وهو قول أبى ع وأبى ح أنه لا يقبل قوله أنها زيوفاً<sup>(١١)</sup> وسواء وصل قوله زوفاً بأقراره أم فصله وقال ش<sup>(١٢)</sup> يقبل أن وصل قوله أنها زيوفاً وكذا أن فصل وكان يتعامل بها في البلد ذكره في المهذب على خلاف

(١) لأن الأول قد قام مقامه (٢) بناء على مسألة القضاء (٣) فرع ومن ادعى شيئاً في يد غيره وبين عليه ثم إن المدعى عليه باع من غيره ثاب الحاكم يحكم على المشتري ولا يحتاج إلى إعادة الدعوى ولا البيئة ذكره م بالله اه يان (٤) وهو الذى سياتى في الأقرار في قوله ولا يصح لمعين إلا بمصادقته (٥) بل لا ينصرف قرز وفي البيان ما قلناه فرع فان لم يقبل المقر له الأقرار فعلى ظاهر كلام المصنف أنها تبقى الدعوى على المقر الخ (٦) ولا يمين على المقر إلا أن يدعى عليه الائتلاف بالأقرار فإذا ادعاه وجبت اه تذكره لأنه لو أقر بذلك أو نكل حكم عليه بسفهاء الشيء بما أمكنه وإلا ضمن القيمة أو للمثل اه كواكب (٧) هذا الاستثناء من الإسقاط (٨) والوصية والأقرار والتبرع وعوض الخلع إذ هي تحمل على الأقل اه سحولى قرز (٩) هذا في الودية وكل عين غير مضمومة كالعارية والمستأجرة غير المضمومة فإذا اتهم ما يكذب الدعوى لم تسمع الدعوى لأنه غير ملجأ إلى ذلك لأنه لو ادعى أنه رد الودية والعارية وكل عين ليست مضمومة قبل قوله فأما إذا كان ملجأ إلى الجحود كالبايع إذا أنكر المقدور الرهن والقرض إذا أنكر أنه ملجأ أو ما أقرض أو ما ارتهن أو أي شيء مضمون إذا أقر بخرع الثبوت لزومه فقبل البيئة وتسمع الدعوى لأنه ملجأ إلى الجحود وهذا وجه الفرق اه مامر قرز هذا في الإغلب وإلا فقد تنجى مسائل تناقض هذا اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى وقد ذكره الفقيه س في التذكرة (٧) مع يمينه إن طلبت اه يان (٨) والمهر وعوض الكتابة قرز (٩) هذا إذا لم تغير العادة بالتعامل بالزيوف ذكره في المصنف اه يان (١٠) أما مع التعامل بها فله يرفع الخلاف بيننا وبين اه كواكب معنى

بينهم وقال فوسمجد قبل إن وصل لأن فصل قيل ي وهذا قول م بالله وقيل ح لم بالله  
قولان قبل ولا يقبل ﴿فصل ولا تسمع دعوى﴾ حصل فيها أحد أربعة أمور أما  
(تقدم ما يكذبها<sup>(١)</sup> محضاً)<sup>(٢)</sup> مثال ذلك أن يدعى رجل عند رجل ودية له فيقول الوديع  
ما أودعتني شيئاً فيقيم المدعى البينة على أنه أودعه فيدعى بعد ذلك أنه قد ردّها<sup>(٣)</sup> فإن  
هذه الدعوى<sup>(٤)</sup> لا تسمع ولو أقام البينة عليها لأن قوله من قبل ما أودعتني شيئاً يكذب  
دعواه وشهوده<sup>(٥)</sup> لأنه لا يرد ما لم يودع وهذا بخلاف ما لو قال مالك<sup>(٦)</sup> عندي ودية فانه  
يصح دعوى الرد بعد ذلك لأنه يحتمل أنه أراد مالك عندي ودية في هذه الحال لآتي  
قد رددتها عليك أما لو تقدم الدعوى ما يكذبها في الظاهر وليس بمحض في التكذيب<sup>(٧)</sup>  
فانه لا يبطأها مثال ذلك أن يدعى رجل على غيره حقاً فيقول المدعى عليه ماله على حق ولا  
أعرف ما يقول فيأتي المدعي بالبينة على مادعاه فيقول المدعى عليه إني قد أوفيتك ذلك  
الحق أو قد أبرأتني منه وبين على ذلك فانها تسمع دعواه وتقبل بيته ولا يقدح فيها ما  
تقدم من انكاره ولا يكون ذلك تكذيباً لشهوده بل كأن انكاره مطابقاً للشهادة لأنه قال  
ماله على شيء وهو إذا كان قد أوفاه دينه لم يكن عليه شيء في الحال التي ادعاه فيها وقوله  
لا أعرف ما يقوله منناه لا أعرف ما يقوله من ثبوت الحق علي لأنه بعد التوفير لا يكون  
ثابتاً وكذا<sup>(٨)</sup> لو قال مالك على شيء قط قال في الكافي ولو أراد رد سلمة بالعيب على إنسان  
وادعى انه شراها منه فقال ما بعت منك فلما أقام بالبينة بذلك قام البائع البينة بأنه قد رضى  
بالعيب فانها تقبل<sup>(٩)</sup> منه وعند أبي ح وش لا تقبل<sup>(١٠)</sup> قال ولو ادعى على غيره عن ثوب بوكله  
بيعه فانكر ذلك فلما أقام المدعى البينة على أنه باع ثوبه بالوكالة وقبضه ادعى الوكيل انه قد وفر

(١) أما لو ادعى عبداً على رجل ولم يقم البينة ثم حلف له ذلك للمدعى عليه ثم إن المدعى ادعى تلك البينة  
على آخر في ذلك المجلس هل تسمع دعواه أم لا قال أهل المذهب لا تسمع وقال شيخنا بقالة هو محتمل  
أن يكونا جميعاً فاصبين اه من أملاهم يعني فلتسمع (٢) إذا ادعى الرد في مجلس الانكار أو بعده  
بأمر مقدم وإلا سمعت لجواز إيداع آخر ورد آخر اه حامر وحيث وشامى ومجاهد قورز  
(٣) وهل له طلب البيين سئل قال القاضي عبد الله الدواي ليس له طلب إذ هي متفرعة على صحة  
الدعوى وظاهر الأثران في القضاء ومثله في البيان في البيع وتجب البيين وكذلك في الشفعة  
صريح في مسئلة وإذا حكم الحاكم للشفيع ثم ادعى المشتري انه قد تراننا الخ (٤) يقال لا شهادة لعدم  
صحة الدعوى (٥) قيل ح يصح اللام إذ لو جاء بها مضومة وهو يعرف العرية كان هذا إقرار بالثبات  
اه زعور وبيان (٦) في البيان (٧) يعني قلها تقبل بيته (٨) لأن معنى إنكاره ما بعت منك شيئاً بل مني  
يقول رده لأنك قد رضيت بالعيب اه وقواء القاضي حامر (٩) سوى وفق وشامى ومجاهد البيان

(١٧) هنا حاشية أولها هذا في الودية الخ تقدمت في الصفحة الأولى التي قبل هذه (١٧ - شرح) (بائع)

التمن للموكل فان يئته تقبل<sup>(١)</sup> عندنا وعند الفريقين لا تقبل قال مائة فان قال عند الانكار لأعرك ثم أقام البينة على التوفير قبلت على أصل يحيى عليه السلام وعند ح لا تقبل<sup>(٢)</sup> قال ط وما قاله ح أولى عندى على أصل يحيى عليه السلام قال ض زيد والأول أولى من جهة العرف والمادة فان الانسان قد يقول ذلك ولو كان المدعى أباه أو ابنه قال مولانا عليه السلام في هذه الصور كلها هي التي احترزنا عنها بقولنا محضا (و) الثاني أن تكون الدعوى (على ملك) (أنه كان)<sup>(٣)</sup> لأية أوله فان هذه الدعوى لا تسمع لاحتمال أنه قد انتقل وقال الناصر والخفية تسمع هذه الدعوى وبينتها (و) الثالث أن تكون الدعوى (لغير مدعى)<sup>(٤)</sup> في حق آدمي محض<sup>(٥)</sup> نحو أن يقول ادعى أن هذا الشيء لفلان من دون وكالة ذلك<sup>(٦)</sup> الفلان فان هذه الدعوى لا تسمع فان كان الحق لله محضا كحدائزنا وشرب الخمر والرضاع<sup>(٧)</sup> بين الزوجين

والفقيه س وهو ظاهر الأظهار كما أشار إليه عليه السلام في آخر الكلام (١) وذلك حيث يكون ضمينا بأن يكون أجيرا مشتركا إذ لو لم يكن كذلك كان كالودع اه ط (٢) قال الامام س والمختار قول المؤيد بالله لأنه أراد بقوله لا أعرك أى لا أعرك مستحقا مدعيه اه بستان (٣) إذا كان مطلقا لدعواه الملك فأما لو لم يكن مطلقا لدعواه الملك بل كلها نحو أن يقول هذا الشيء كان لى ولم يزل على ملكي إلى الآن أو كان مورثي ولم ينتقل عن ملكه إلى أن مات فان هذه الدعوى تصح ذكر معنى ذلك في الشرح اه شرح جبران قرز (٤) وأما على دين كان أو أحق أو على الاقرار من هذا أن هذا الشيء كان لى أو حيث لا يدعى ذلك الشيء أو على أن هذا كان وقفا فتسمع الدعوى في هذه الصور ولو قرنت بكان ولعل هذا يؤخذ من قوله ملك كان والله أعلم اه سحولى لفظا وقرره لفظ البيان فرح فأما من بين على شيء أنه كان له فان قالوا ولا تنهه خرج عن ملكه حكم له به وإن لم يقولوا ذلك فان كان الشيء ليس عليه يد لأحد حكم له به وإن كان في يد الغير لم يحكم له عند الهدوية والمؤيد بالله اه لفظا (٥) إلا في خمس صور الأولى حيث لا يدعى في الحال أو كانت الشهادة بدين لعدم اليد أو استندت إلى إقراره لأنه قد أبطل يده بإقراره وفي الحقوق لعدم اليد وفي الوقف لأنه لا يصير الوقف ملكا اه كواكب قرز ومثله في السحولى (٦) هذا إذا كان عليه يد في الحال للغير إذ لو لم يكن عليه يد (٧) سمعت كما سيأتى إن شاء الله في الشهادات قال أبو مضر وكذا إذا كانت الشهادة على الاقرار بأن هذا كان لزيد ومحت يده قاتبا قبل ذكره في التذكرة وقيل الفقيه ف أن ذلك لا يصح لأنه إقرار ليت وفي الخفيظ وشفاء غلة العادي أن الاقرار للبيت يصح قرز وكذا تسمع حيث كانت على الدين أو الوقف أو الحق (٨) بناء على أحد القولين أن بيت المال ليس له يد فيما لا يكون عليه والصحيح أن بيت المال له يد فلا فرق اه ينظر (٩) إلا أن يكون المدعى له بمن تفرمه فقهه أو يرته صحت الدعوى اه سباع شامى أما قوله أو يرته فقيه ينظر اه سيدنا علي (٥) ومثله الخبر المطلق يحق الآدمي (٦) ولا ولاية (٧) الجميع عليه أو في مذهبه طالبا

أو مشوباً كحد القذف<sup>(١)</sup> والوقف<sup>(٢)</sup> والمتفق فانها تسمع الدعوى ويكون ذلك من طريق الحسبة (و) الرابع أن يدعى أحد الزوجين<sup>(٣)</sup> على الآخر (الافرار<sup>(٤)</sup> بفساد نكاح) وأقام البيئة على ذلك فانها لا تسمع هذه الدعوى (إلا) أن تكون دعوى الافرار بفساد العقد<sup>(٥)</sup> (مع) دعوى (نفي غيره<sup>(٦)</sup>) من العقود نحو أن يقول لم يعقد بها إلا ذلك العقد فحينئذ يفسخه الحاكم فإن لم ينضم ذلك لم يفسخ لاحتمال أنه اتفق عقد آخر صحيح (ويكفي مدعي الارث دعوى موت مؤثره مالكا) فلو ادعى على غيره شيئاً في يده أنه كان لأبيه<sup>(٧)</sup> كفاً أن يبين أن أباه مات وهو مالك لذلك الشيء فتنى شهدوا بذلك استحقوه وان لم يقولوا وتركه ميراثاً وقال ابن أبي ليلى لا تصح حتى يقولوا وتركه ميراثاً قال في الافادة وكذا يصح إذا قالوا أن يدعيه ثابتة إلى أن مات لأن يد الوارث موصولة بيد الميت **﴿ فصل ﴾** (و) إذا ادعى رجل على غيره شيئاً فانها (لا تجب) عليه (اجابة<sup>(٨)</sup>) هذه (الدعوى) باقراره ولا انكار (فينصب) الحاكم من يدافع<sup>(٩)</sup> (عن) الخصم (المتنع<sup>(١٠)</sup>) (إذا كان) غائباً<sup>(١١)</sup> (والا) يكن غائباً

(١) لا يستقيم تمثيل القذف لانه أن كان قبل المرافعة فهو دعوى لغير مدع وان كان بعد فهي لدعي فلا يستقيم والصحيح أنه مشوب مطلقاً قبل المرافعة وبعدها فصيح الدعوى (٢) في الرقة وأما التلعة فهي حق لأدى محض وقيل والتلعة وان كانت للفقراء عموماً (٣) على معين وقيل لافرق كما تقدم في أول الكتاب قرز (٤) هذه المسئلة مفروضة حيث كان الزوج غائباً وأما الحاضر فيقبل لانه يجب عن نفسه اه لمة يعني غائباً عن مجلس الحكم وان كان حاضراً في البلد اه تجري وظاهر البيان في كتاب النكاح في المسئلة التي قبيل فصل الاستبراء أنه لافرق بين حضور الزوج وغيبته وهو ظاهر الا لا هنا (٥) صوابه الزوجة فقط وأما الزوج فلا يحتاج الى هي غيره بل لافرق اه متفق (٦) قيل والاولى دعوى بفساد نكاح إلا مع دعوى هي غيره اه ح لى لفظاً (٧) وكذا الشهادة (٨) هذا حيث كانت الشهادة على الافرار وأما حيث كانت على الفساد لم تنجح الى هي غيره وقيل الذي يأتي على القواعد عدم الفرق في المستلطين سواء ادعت الافرار أم ادعت بفساد العقد بل لا بد من هي غيره في المستلطين اه ح شامي قرز (٩) لا يحتاج في أمر النكاح فيحتاج الى هي غيره (١٠) وكان صواب العبارة أن يقال أنه ملك أبيه مات ماله له ويبين على ذلك (١١) سواء كانت صحيحة أو فاسدة وأما الحضور فيجب عليه كما سيأتي اه ح فصيح حيث كان الحاكم متفق عليه ولقط ح لى لفظ باقراره ولا انكار بعد الحضور الى مجلس الحاكم لضيق عليه عند الحضور (١٢) يقال هل يصح من المنصوب الافرار أم لا قيل لا يصح لانه ليس بوكيل (١٣) يقال وبماذا يثبت الامتناع فان قلتم بالشهادة في وجهه للمنصوب فالنصوب لا يكون الا بعد قيام الشهادة والشهادة لا تصح الا بعد التصيب فيلزم الدور فينظر اه سيدنا حسن (١٤) أي المتمرد عن الحضور ولو في البلد وعلى الغائب مسافة قصر وهذه العبارة أدق من عبارة الا لا ح لى (١٥) (مسئلة) اذا حكم على الغائب بنفي

وكان حاضراً ولم يجب بنفى ولا اثبات أو قال لأقروا أنكر (حكم عليه<sup>(١)</sup>) الحاكم ولا يلزمه  
الاجابة (ولا يؤقف خصم لحيى ينة عليه غائبة إلا لمصلحة<sup>(٢)</sup>) فإذا ادعى رجل على رجل  
حقاً فأنكره المدعى عليه فزعم المدعى أن له ينة غائبة وطلب منع المدعى عليه من السفر  
حتى يأتى بيينة فان الحاكم لا يجيبه إلى توقيف المدعى عليه لأجل ذلك<sup>(٣)</sup> إلا أن يرى في  
ذلك صلاحاً قيل ف والصلاح أن يظن صدق المدعى بقرينة تظهر اما بحجة فيها ثبوت  
الحق وخط الشهود أو بحضور شاهد واحد<sup>(٤)</sup> أو لأجل أن المدعى فاضل<sup>(٥)</sup> ورع أو نحو  
ذلك<sup>(٦)</sup> فإذا رأى الحاكم مصلحة في توقيفه حتى تحضر البيينة فطلب منه الكفيل بوجهه وجب ذلك  
(فيكفل<sup>(٧)</sup> عشر أفي المال وشهراً<sup>(٨)</sup> في النكاح<sup>(٩)</sup>) وهذا إذا كان توقيفه قبل تحليفه وأما إذا  
كان بعد أن حلف ففقدار مجلس الحكم<sup>(١٠)</sup> فقط (ولا يصادق<sup>(١١)</sup> مدعى الوصاية<sup>(١٢)</sup>)  
والارسال للمين (فلو ادعى رجل أنه وصي فلان ومع شخص له مال فطلبه منه لأجل الوصاية  
فانه لا يجوز<sup>(١٣)</sup> له مصادقته وإعطاؤه مالم يتم شهادة على دعواه<sup>(١٤)</sup> ولا خلاف في ذلك

ثم حضر هل له تحليف المحكوم له أنه يستحق الحق وأن الحكم حكم حق لا يمنع لأنه لو رجع إلى  
الاقرار لزم حق الادعى اه تعليق الفقيه س ولعله يأتي مثل هذا في المقر حيث ادعى على المقر أنه  
لا يستحق ما أقرب اه ع (٥) والمراد بالنية عن مجلس الحكم ولو كان حاضراً في البلد لكن يحكم  
عليه بعد الاعذار مالم تكن غيبه يريد ا فصاعداً فلا يشترط التردد ولا يحتاج إلى الاعذار قرز  
(١) بعد سماع البينة اه زهور قلن لم تكن ثم ينة عرض عليه المدعى المين فان نكل حكم عليه وان  
حلف فلا يحكم عليه وان سكت حكم عليه عند الهادى عليه السلام والناصر إذ التردد كالتسكول وعند  
ط يمس حتى يقر أو ينكل عن المين (٧) فقط التذكرة إلا لمصلحة فيوقف أو يكفل (٣) ولا يجب  
عليه إلا المين اه يان (٤) عند من لا يحكم بشاهد ومين أو كانت مما لا يقبل فيها شاهد ومين  
(٥) لأنه لا يدعى إلا حقاً (٦) كان يكون الشهود فسقة وغلب الظن بعد قهر قرز ينى وله شهود  
آخرون اه ع (٧) ولعل المشر ماخوذة من كونها أصل في الشرع نحو أكثر الحين وأقل الطهر وأقل  
القامة وكذا في أجل التمتع على المذهب اه صغيرى وهذا توقيت وليس بصديد فيكون ينظر الحاكم  
اه ح يبران قرز (٨) وأما القصاص والحد فقدار المجلس فقط ونفى بالحد حد القذف والسرقة وظاهر  
الآز فيما يأتي في السرقة خلافه في باب الكفالة (٩) والفرق أنه يحاط في النكاح ما لا يحاط في غيره  
(٩) وتواجه كالظهار والإيلاء وكذا الطلاق لا الثقة فكالمال قرز (٥) حيث كان المدعى له الزوج  
وان كانت الزوجة فمشر فقط إذ قد بطل النكاح باتكاره فالتدعى للمال فقط اه ح لى (١٠) لأنه  
قد ضعف الحق بالمين اه ن (١١) ولا يمين على من التركة في يده أو المين وفي البيان يجب المين عليه حيث  
يجب التسليم عليه إذا صدقه اه بقطه (١٢) (٥) لمين أو دين لأنه دعوى على الحاكم كذا الوكالة فلا  
يصدق مدعيها اه ح أمار (١٣) لأنها دعوى على الحاكم والأمام في إبطال الوصاية (٤) وحكم الحاكم اه ح



وكذلك لو ادعى أنه رسول لفلان ليقبض عيناً في يده <sup>(١)</sup> من يد فلان فليس للذي العين في يده أن يصادقه على الرسالة ما لم يبين <sup>(٢)</sup> وهذا ذكره الأزرقي وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يصادق على الرسالة بمجرد قوله قيل ل إلا أن ينلب في ظنه صدق الرسول جاز <sup>(٣)</sup> الدفع إليه وقال محمد وأحد الروايتين عن أبي حنيفة في شرح الابانة عن أبي ط أنه يلزمه مصادقة الرسول <sup>(٤)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(٥)</sup> لعله يعني مع غلبة الظن بصدقه <sup>(٦)</sup> (ولاً) يتم بينة <sup>(٧)</sup> بذلك بل يصادق القى في يده المال والمدعى الوصاية أو الارسال فسلمه إليه (مضمناً <sup>(٨)</sup> جميعاً) (والقرار على الآخذ) فان طالبه المالك لم يرجع على الأول وإن طالب الأول رجع على الأول عليه بما سلم (إلا) أن يعطيه (مصدقاً <sup>(٩)</sup>) له فيما ادعاه من الوصاية والرسالة فانه لا يرجع <sup>(١٠)</sup> عليه لأنه لا يمتد حينئذ أن المالك ظالم فيما طالب به وتحصيل الكلام في هذه المسئلة أنه لا يخلو إما أن يسلمه إليه لامصدقاً ولا مكذباً أو مصدقاً مضمناً أو مكذباً له أو مصدقاً غير مضمّن إن أعطاه إياه لا مصدقاً ولا مكذباً يرجع عليه على كل حال <sup>(١١)</sup> وإن سلمه إليه مصدقاً له مضمناً <sup>(١٢)</sup> له فانه يرجع عليه قولاً واحداً <sup>(١٣)</sup> وإن سلمه إليه مكذباً له فانه يرجع عليه <sup>(١٤)</sup> أيضاً عند أبي حنيفة وأحد قولي أبي ط خلاف <sup>(١٥)</sup> م بالله وإن سلمه إليه مصدقاً له غير مضمّن له لم يرجع عليه <sup>(١٦)</sup> (لا) إذا ادعى مدع (كونه الوارث لفلان <sup>(١٧)</sup>) (وحده) ولا وارث له سواء (أو) قال إنه (مرسل

أما قرز (١) ووجهه أنه لا قائمة فيه ولعل في معنى إلى غيبته لا يترض إذ قد جاءت بمعنى إلى كقوله تعالى قهاجروا فيها أي إليها اه تهذيب ابن عيش (٢) مع الحكم قرز (٣) يقال عملاً بالظن في حق الغير فلا يجوز وإنه قد دخل فيها يخفى من عاقبته التضمن (٤) يعني على أصلهم (٥) ولا حكم (٦) لأنهما متعديان جميعاً الأول للترط والثاني للقبض (٥) حيث لم تثبت الرسالة ولا صارت العين إلى المالك قرز (٧) المراد حيث ادعى الرسول أنه قد ردها أو أنها ظلت عنده بلا جناية ولا تهريب قرز (٨) إلا أن تكون العين باقية فلا كلام في الرجوع قرز (٩) سواء جنى أم لا فرط أم لا (٥) ولعل هذا في العين وأما في الدين فلا بد من التضمن لأنه كالرسول وفي البيان أنه يرجع عليه في الدين وإن أعطاه مكذباً (١٠) عند التسليم أو بعد (١١) إذ يصير كضمان الدرك اه بستان (١٢) لأنه ليس بأمين مع التكذيب (١٣) الذي في الزهري في هذه الصورة مع التكذيب في العين أنه يضمن الرسول وقفاً وجعل الخلاف في الدين اه زهور (١٤) والوجه كأنه سلمه من نفسه (١٥) فرح ومن ادعى شيئاً أنه له ولا أخيه ميراثاً من أبيهما وبين على ذلك وأخوه غالب فانها تصح دعواه ويثبت والحكم بتصديه ويدل نصيب أخيه (١٦) حتى يحضر أو وكيله فان قبل تصديه حكم له به وإن لم يقبله بقي للدعي عليه اه بيان بلفظه (١٧) ولعله إذا كان غير أمين وإلا فله

للدين<sup>(١)</sup> الذي لفلان فإنه يجوز التصديق في هاتين الصورتين (فيجبر الممتنع<sup>(٢)</sup> عن التسليم إذا كان (مصدقاً) له أنه وارث أو رسول ﴿نعم﴾ فهذه أربع مسائل دعوى أنه وصى ودعوى أنه مرسل للمين ودعوى أنه وارث ولا وارث له سواء ودعوى أنه مرسل للدين وفي جميعها إن أقام البيئة<sup>(٣)</sup> لزم التسليم قولاً واحداً وإن لم يتم البيئة ولا صدق<sup>(٤)</sup> لم يلزم<sup>(٥)</sup> قولاً واحداً وإن صدق من غير بيئة ففي الميراث اتفقوا أنه يلزمه التسليم وفي دعوى أنه وصى بقبض مأمومة اتفقوا أنه لا يلزم<sup>(٦)</sup> وفي دعوى الإرسال للمين والدين ثلاثة أقوال الأول للشيخ أنه لا يلزم فيها<sup>(٧)</sup> الثاني أحد الروايتين عن أبي ح وهو قول محمد أنه يلزم فيها وكذا في شرح الابانة عن أبي ط<sup>(٨)</sup> الثالث التفصيل وهو قول الأزرقي وأحد الروايتين عن أبي ح قيل ح وهو المذهب أنه يلزم في الدين لا في المين (ولا يثبت حق يد<sup>(٩)</sup>) فإذا كان رجل يمر في ملك الغير مدة أو يسبح مأوّه إليه أو له إليه ميزاب أو باب أو نحو ذلك

ولاية في قبل المصوب ونحوه اه غيث للراد أن الوارث له ولاية القبض فقط وأما إمساكه فكأن القاب تكون ولاية إلى الحاكم قرز<sup>(١٠)</sup> وعرف نسبة اه صيتري<sup>(١١)</sup> قيل ف والمسئلة محمولة على أنه معروف نسبة وأنه ابن الموروث ذكره في الزهور ومثله في ح لي قيل وأراد القبض لنفسه وإلا فالكل وارث ولاية لكن يقال لم يمت المصادقة هنا بأنه الوارث وحده بخلاف المين فينظر ما الفرق ذكره في شرح الآثار والجواب أن الوارث مشهور السب وأن الميت مشهور موته وأن بيت المال ليس بوارث حقيقة وإن لم يكن كذلك فلا بد من البيئة كالعين اه عن عبد القادر التهامي رحمه الله تعالى (١٢) لا فائدة قوله وحده إذا كانوا كباراً وفيهم صغار ولا وصي وإنما الفائدة حيث كانوا صغاراً ولهم وصي وقيل حاشيتولا فائدة لقوله لأن لكل وارث ولاية كاملة قرز وهذا حيث لا وصي فان كان ثم وصي لم يصدق اه حيث قرز وقيل إنما قيل لأن الأصل عدم غيره وأما التطيل بأن له ولاية فلا يصح لأنه أراد أن قبض نفسه اه (١٣) والفرق بين الدين والمين أن الدين مال بنفسه فصحب التصديق فيه والمين مال الغير ففر يصح التصديق فيه ولهذا يجوز له أن يصدق في الدين ولا يصدق في المين اه غيث (١٤) تنبيه قيل ذكر م بالله أنه إذا قال أمرني فلان بمال أدفعه إلى زيد قضاء لديته ثم بذلك امتنع وجحد فلا شيء عليه لأنه أقر على الغير لأن الوكيل لا يلزمه تمام ما وكل فيه اه غيث وتذكرة (١٥) وحكم بها الحاكم قرز (١٦) فان طلبه يخلط له فطلبها يجب للمين حيث يجب التسليم إليه إذا صدقه اه يان (١٧) التسليم (١٨) لأنها دعوى على الحاكم فهو وصي من لا وصي له اه يان (١٩) وعليه سؤال من وجهين الأول لم أوجبتم عليه البيئة ومعه الظاهر الثاني لم فرقم بين الحق وبين الملك وجوابهما واحد وهو أن الظاهر قد بطل كونه أقر لغيره بالملك وادعى فيه حقاً اه غيث (٢٠) كالأقبل قول من أقر لغيره بدار فادعى أنها ممة

وكان ظاهراً<sup>(١)</sup> فرام صاحب الملك منعه فادعى أنه يستحق ذلك فعليه البيعة<sup>(٢)</sup> لأن الحقوق لا تثبت باليد هذا قول م باله أخيراً وهو قول الهادي عليه السلام على ما ذكره القاضي زيد والحنفية وقال م باله<sup>(٣)</sup> قديماً أن الحقوق تثبت باليد فيكون القول قوله وهو قول م باله<sup>(٤)</sup> ﴿فصل ١٠﴾ ومتى كان للمدعى في يد أحدهما<sup>(٥)</sup> (أو) في يد مقرر ولما يحكم له<sup>(٦)</sup> بالملك المطلق<sup>(٧)</sup> فليدعي إن بين أو حلف ردّاً أو نكل خصمه (فأما إذا كان قد حكم بالملك لمن الشيء المدعى في يده حكماً مطلقاً غير مقيد لم تسمع<sup>(٨)</sup> بينة المدعى له كذلك<sup>(٩)</sup> أى مدعى الملك المطلق مهما لم ينضم<sup>(١٠)</sup> إليها حكم لأنه لا يتقضى الحكم إلا بأمر قطعي<sup>(١١)</sup> (وإن) (لا) بين المدعى ولا حلف ردّاً ولا نكل خصمه (فلن يبد<sup>(١٢)</sup>) أى فذلك الحق لمن الشيء في يده (فإن بينا) ولم يكن قد حكم لأحدهما (فلن خارج<sup>(١٣)</sup>) وهو المدعى ولم

طرية أوردن اه ح آثار (١) يعنى له أثر ظاهر كآثر المرور للسير أو للقاء وكل مزاج ونحوه اه تكبيل أو تكوين الباب اه زهور (٢) قيل فاما إذا ادعى مجرى الماء ملكاً والطريق قالوا قوله وتسكون هذه حيلة لستوط البيعة عنه وقد ذكره أبو مضر اه زهرة ويجوز له الحلف على ذلك ويضمير ما يدعي عنه الاتم وقال أبو مضر أنه لا يجوز وهو ظاهر قول الفقيه حاتم وقد تقدم في الإيمان والحنبل على حق الخ (٣) فعل القول الاول لا يجوز للشهود أن يشهدوا بالحق إلا إذا علموا بثبوته بشرايد إما بأقرار أو وصية أو نذر أو استثناء وعلى القول الثاني يجوز لهم أن يشهدوا به إذا عرفوا ثبوت يده عليه كما في الملك اه ن (٤) وحكم به الفقيه س وأفتى به الفقيه ف وقواه الامام في البحر حيث قال قلت وهو قوى لجري العادة لمنع غير المستحق من الاستمرار اه بحر وقواه سيدنا طاهر الدمارى (هـ) أى للمدعى عليه (٥) أى لأحدهما يعنى للمدعى عليه (٦) والمطلق مالم يضاف إلى سبب مثاله أن يقول الحاكم حكمت بهذه الدار لفلان فهذا حكم قاطع لكل دعوى وناف كل ملك من سواء فلورأرد رجل إقامة بيعة على أن المحكوم له كان أقر له بالدار قبل هذا الحكم لم يصح ولا يثبتى للحاكم أن يقطع بطل هذا الحكم اه ح حفيظ إلا فيما علم أصله كالأحياء (٨) قيل س ولا يجب فيه بين رأساً بل يجب لأنه إذا أقر صرح إقراره اه ن باب القضاء (٩) يعنى غير مضاف إلى سبب لم تسمع دعوى المدعى ولا بينة إلا أن يدعى انتفاء من يده الحكم من المحكوم له ذكره في الزوائد اه بيان من القضاء (١٠) يعنى انكشف في يد المدعى حكم ملك نطق من قبل الحكم المطلق الذي هو في يده أو مقر له لأنه يحكم له حاكم عدد أن يأتي بيعة والله أعلم (هـ) فان أظهر كل من الدعين حكم مطلق في شيء من دار أو نحوه قلن كان الحكمين مطلقين بالملك غير مضافين إلى سبب فيها سواء ويقسم بينهما إلا أن يؤرخا فالأول أولى قلن أرخت أحدهما فهي أولى عند المدونة اه بيان من القضاء (١١) وأقرار المحكوم له قبل الحكم أو ينده أو مطلقاً اه وصاته في البيان في قوله نمثلة من كان في يده شيء الخ (١٢) تقرر رأ لا ملكاً (١٣) لأنها تشهد على التحقيق وبينه الداخل

تسمع<sup>(١)</sup> بينة من الشيء في يده هذا مذهب الهدوية وم بالله قال في شرح الابانة وهو قول عامة أهل البيت وقال كشوش وروى عن القاسم أن بينة الداخل أولى وقال القاسم انه يقسم بين الداخل والخارج نصفين (الامانع) من العمل بينة الخارج فانه يعمل بينة الداخل وذلك في مسائل منها إذا ادعى رجل على آخر انه مملوكه وأقام البينة على ذلك وأقام المدعى عليه البينة على أنه حر فإن البينة بينة المدعى عليه<sup>(٢)</sup> ومنها إذا مات ميت وله ورثة مسلمون وورثة كفار<sup>(٣)</sup> وأقام كل واحد منهم البينة على أنه مات على ملته فإن بينة من شهد له بالاسلام<sup>(٤)</sup> تقبل ولو مات في دار الحرب<sup>(٥)</sup> ومنها لو ادعى المشتري على الشفيع ان الدار التي يشتري بها الشفعة ليست له وإنما هو ساكن فيها وأقام<sup>(٦)</sup> البينة وأقام الشفيع البينة أنها له كانت بينة الشفيع أولى<sup>(٧)</sup> (فان) كان الشيء مملوكا لم يدعى ليس في أيديهما جميعا ولا مدعى له سواهما (وكان كل واحد من المتداعيين (خارجا) وأقام كل واحد منهما يفتنه انه له (اعتبر الترجيح) بين

تشهد على الظاهر وهو ثبوت يده ولأن بينة الخارج كالزورخة بالملك له من قبل يد الداخل ذكره في الشرح اه كواكب (ه) إلا إذا قدم تاريخ بينة الداخل على تاريخ بينة الخارج فإنها تكون أولى ذكره م بالله اه يان لفظا وقرره حيث وأفتى به الفلكي وظاهر الأثر خلافه (١) حيث لم يضاف إلى سبب فان أضاف إلى سبب كان خارجا أو أصبح أنه يحكم لمن تمكن العين في يده وإن أضاف الداخل إلى سبب ولفظ البيان فرع وهذا كله حيث يتا بالملك مطلقا الخ هذا حيث أضاف إلى شخص واحد فهما خارجا جميعا كما في البيان من التفصيل وأما حيث أضاف الداخل إلى شخص ملكه منه وأطلق الخارج فله خارج لأن يد الداخل تابعة لمذهب بالإضافة لأن يده يملن أضاف اليه والله أعلم اه سيدنا زيد بن عبد الله الكوفي ومعه في البيان ولفظه (مسئلة) وإذا بين الخارج أن الشيء ملكه الخ (ه) ولو عقيقة أو ناقلة ومثل منناه في البحر حيث قال قلنا لم يحصل الدليل (٢) قوة الحرية إذ لا يطرق عليها التسخيف في دار الاسلام اه بحر وفي البيان الرق (٣) يعني فمين (٤) فرع فلو بين ورثة الكفار بشاهدين مسلمين وورثته المسلمون بشاهدين ذميين قليل س انه يحكم بشهادة الاسلام أيضا لان شهادة الذميين على الذي صحيحة وقال المؤيد بالله وطروح أن شهادة المسلمين أولى من شهادة الذميين للمسلمين اه يان (ه) قال في الشرح لانه إن كان أصله الكفر فبينة الاسلام ناقلة ومحقة وان كان أصله الاسلام فبينة الكفر ناقلة ومحقة فيصير مرتبا وميراث الرمد لورثته المسلمين اه يان (ه) صوابه ولو مات في دار الاسلام لتكون داخلة وهذا مستقيم (٦) يعني بسبب الشفعة (٧) يقال أن هذه بينة على شيء فينظر أن لا يزيدوا ولا يرفعون لها ما لكانها تكون لبيت لال (ه) وفي جعل مسئلة الشفيع من هذا نظر إذ لا بينة على المشتري في حق السبب بل القول قوله ثم إن بين فهي على حق اه ح لى وفي حاشية هذا دعوى لغرض مدع فينظر (٨) لأن الدعوى ليست في نفس الدار وإنما هي في استحقاق الشفعة والشفيع كالخارج وان كان داخلا

اليستين (من تحقيق ونقل وغيرهما) فإن كانت إحداها غشقة والأخرى غير غشقة فالغشقة أولى وكذا إن كانت أحدهما نافلة والأخرى غير نافلة فالنافلة أولى ونحو ذلك من وجوه الترجيح • مثال المحققة أن العابة أو الولد إذا تنازعا اثنا وهو في يد غيرهما <sup>(١)</sup> وأقام أحدهما اليينة أنها ملكه وأقام الآخر اليينة أنها ملكه تجت عند فيينة الولادة <sup>(٢)</sup> والتناج <sup>(٣)</sup> أولى وذلك لأنها تضمن المايئة <sup>(٤)</sup> والمشاهدة • ومثال النافلة أن تجتمع بينة الشراء وبينة الارث فيينة الشراء أولى لأن بينة الارث مبقية على حكم الأصل وبينة الشراء نافلة والنافلة أولى من المبقية • ومثال غير التحقيق والنقل من وجوه الترجيح ما ذكره طمن أن شهادة الشراء أولى من شهادة الهبة والصدقة يبنى إذا تداعى اثنا شيئا في يدغيرهما يقال أحدهما باعصني وقال الآخر وهبه مني وبين كل واحد منهما على دعواه فإنه يحكم بينة الشراء دون بينة الهبة وإنما حكم بينة الشراء لأنها إن فرضنا تقدم الهبة فالبيع رجوع <sup>(٥)</sup> وإن فرضنا تأخرها فلا حكم لها هذا في الهبة • وأما الصدقة <sup>(٦)</sup> فتبيلح فيه نظر <sup>(٧)</sup> قال لأن يقال رجعت بينة الشراء لأن فيها زيادة عوض هذا إذا كان الينتان مطلقتين وأما إذا أرختا وأصاقتا إلى وقت واحد بطلتا <sup>(٨)</sup> وإن كان إلى وقتين فإن تقدمت بينة الشراء فهي أولى وإن تأخرت فإن كانت الهبة يصح الرجوع فيها حكم بينة الشراء وإن كان لا يصح الرجوع فيها أو كانت صدقة فلا حكم لبينة الشراء معها <sup>(٩)</sup> وإن أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى فالملقة كالمؤرخة بوقت متأخر عند الهدية واحد قولي مبالغ ومثال آخر من وجوه الترجيح بنير التحقيق

بالنظر إلى الداراه حيث (١) وهو مقر لها (٢) في الأمة (٣) في البيسة (٤) وقيل أنه لأجل التاريخ البلك من وقت التناج وقال في اليعم والقرير أنه لأجل بينة اختصاص بينة التناج للمشاهدة لسبب الملك وهو التناج فيلزم من هذا أنه إذا أصاف بينة أحدهما إلى الشراء من بلك والارث ونحو ذلك أن يكون أولى من اليينة المطلقة اه من معنى ومثل هذا التليل أيضا في الانحصاراه بستان وظاهر المذهب أنهما سواء اه على ومظه عن المبل وقرره الشامي (٥) وحيث لم يحصل أحد الموانع (٦) والمبلة إلى لا يصح الرجوع فيها (٧) أي ينظر (٨) فيقسم بينهما نصفين قرز وكذا في لفظ البيان عن التفيح قيل ح المراد إذا كانت أهية يصح الرجوع فيها فأما إذا كان لا يصح الرجوع فيها أو كانت صدقة فبطل على سواء هو قولي اه لفظا (٨) ويرجع إلى الملك فإن حلف لها بقت له وإن أقر لها تسكل عتھا فبطل على سواء قرزو إن أقر لأحدهما فله وحلف الآخر والإزومة الاستدعاء أو القيمة ان تضر الاستدعاء قرز (٩) وهذا حيث أصافا إلى شطعين واحدا أو لمحي أو أصافا إلى شخصين فيقسم بينهما إذ هما سواء من غير فرق اه بيان

والنقل أن يتداعيا<sup>(١)</sup> حرو عبد في صبي<sup>(٢)</sup> فإنه يحكم بينة الحر<sup>(٣)</sup> وإن (لا) يكون أحدا لليتين أرجح من الأخرى وهما خارجان جميعا (قسم<sup>(٤)</sup>) المدعى بينهما مثال ذلك إذا ادعى رجلا نذرا فأي يد غيرهما وأقام أحدهما البينة أنها له وأنه أسكنه<sup>(٥)</sup> إياها عارية وأقام الآخر البينة أنها له وأنه أجرها من هي في يده كانت الدار بينهما نصفين (ومتى كان<sup>(٦)</sup>) الشيء للمدعى (في أيديهما) على سواء (أو) في يد ثالث (مقر لهما<sup>(٧)</sup>) به (أو) مقر (لواحد) منهما (غير معين) فإن البينة ثابتة لهما في جميع ذلك فإن أقام أحدهما البينة على أنه له دون صاحبه ولم يقم الآخر ببينته (فلمن بين<sup>(٨)</sup> أو) (طلب منه صاحبه المدين على دعواه فممن) حلف<sup>(٩)</sup> (أو) طلب من صاحبه المدين على إنكاره ثم (نكل) من اليمين (صاحبه دونه) وهو لم ينكل<sup>(١٠)</sup> فإنه في هذه الوجوه الثلاثة يستحق ذلك الشيء دون خصمه (فان فعلا) أي يتناجما<sup>(١١)</sup> كل واحد منهما له ولا يئنة لهما خلفا جميعا على دعواهما أو نكل كل واحد منهما من اليمين (قسم) الشيء المدعى وإنما يقدم (ما) وقع (فيه)

(١) وكانا مسلمين ما أو كافرين ما فإن اخلفا فالسلم قرز (٢) حر لا فرق قرز (٣) يعني أنه ابن (٤) لزية الحرية قيل ولو كانت بينة العبد محقة فإن بينة الحر أرجح وقيل هذا مع عدم التصديق وإلا فالمحقة أولى (٥) والوجه في ذلك أن رجلين ادعيا بغير أقام كل واحد البينة بشاهد من قبيلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين (٥) وكذا لو لم يذكر سكنا ولا تأجير (٦) (مسئلة) فإن كان الشيء المدعى ليس في يد أحد لم يستحقه مدعيه إلا بالبينة والحكم سواء كان واحدا أو أكثر باليمين والنكول فيما بين المدعين لأن دعواهم على بيت المال إيان والبينة في وجه منصوب بيت المال اه أتمار (٧) إنما قال مقر لهما لأنه لو كان منكرا لهما لم يحكم بيمين ولا نكول وهذا تأويل المذاكرين لا إطلاق للتعاد رياض والذي في الكواكب أو منكرا لهما وكلام الكواكب مستقيم مع إقامة البينة فقطع (٨) وحلف على كدة والإصلية قرز لأن شهادة شهدت بالظاهر فلا تسقط على اليمين المؤكدة لأن الأصلية قد سقطت لأن بينته يسعق مافي يد صاحبه وسقطت عنه اليمين الأصلية اه ذكر معناه في التيسر قال جبي لا تسقط الإصلية إلا إذا كانت الشهادة محقة اه سيدنا حسن رحمه الله (٩) والاولى حذف الالف إذ لا يستحق أحدهما إلا بالبينة أو بأن يحلف الإصلية والمردودة أو بأن يحلف وينكل صاحبه اه حلى لفظا هذا يستقيم ولا معنى للتشكيل لأن معناه فممن على النصف الذي في يد صاحبه وحلف أصلية على الذي في يده هذه صورة أو حلف اليمين الإصلية على ما في يده والمردودة على مافي يد صاحبه أو ينكل صاحبه دونه وحلفا أصلية اه سماح سيدنا محمد بن صلاح الفلكي رحمه الله (٩) أصلا ومردودة اه رياض يسعق مافي يده بالإصلية ومافي يد صاحبه والمردودة اه (١٠) بل حلف الإصلية قرز (١١) قال في الشرح في توجيه المسئلة أنه قد ثبت عندنا أن بينة الخارج أولى وفي يد كل واحد منهما نصفه حكم لكل واحد بالنصف الذي في يد الآخر لا يقال فالبينه لا تنجس فإذا بطلت الشهادة في أحد

التنازع بين متنازعيه) ويقسم (على الرؤوس) وفي ذلك مسائل منها أن يدعى كل واحد أنه له  
جميعه فإنه يقسم بينهما نصفين فإن كانوا ثلاثة فأثلاثا وإن كانوا أربعة فأرباعاً ثم كذلك ومنها  
إذا ادعى أحدهما كله والآخر نصفه فإن الذي فيه التنازع هو النصف فقط فيقسم بينهما  
فيصير لمدي الكل ثلاثة<sup>(١)</sup> أرباع ولمدعي النصف الربع \* ومنها إذا تنازع جماعة في دار فادعى  
أحدهم جميعها وآخر نصفها وآخر ثلثها وأقاموا البينة قسمت الدار بينهم على اثني عشر<sup>(٢)</sup>  
سهما لمدي الكل سبعة<sup>(٣)</sup> ولمدعي النصف ثلاثة ولمدعي الثلث سهران هكذا ذكره في  
شرح أبي مضر قال في شرح الإبابة والكافي هذا قول القاسمية وقال م بالله في البلغة<sup>(٤)</sup> أنه  
يكون لمدي الكل ثمانية وثلث ولمدعي النصف سهران وثلث ولمدعي الثلث سهم وثلث<sup>(٥)</sup>

النصفين بطلت في الكل لأنها غير باطلة لكن غيرها أربيع وهي المئين اه زهور (١) إذا لم يارضه في  
نصف وتعارضوا في النصف الآخر واليد لهما فكانت نصفين (٢) ووجه أن أصلها من ستة وهو أن  
تضرب مخرج النصف في مخرج الثلث تكون ستة فمدعي الكل له سهم لا تنازع فيه ويقسم من الثلث  
وهو اثنان من ستة نصفه واحد ولذي الثلث نصفه واحد لأن كلا منهما يقول هو له فيقسم بينهما نصفين  
وبقي نصف المال ثلثة كل من ذي النصف وذو الكل يدعيهما وما سواه فيكون بينهما وهو لا يقسم على  
اثنين فاضرب اثنين في ستة تكون اثنا عشر فلذا قيل أصلها من اثني عشر اه شرح فتح لفظا (٣) وذلك لأن مدعي  
الكل يفوز بسهمين إذا لا تنازع له فيهما ويأخذ من ذي النصف نصف ماداه وهو ثلاثة ومن ذي  
الثلث كذلك يعني نصف ماداه وهو سهران فلتسوية سبعة اه بحر وقال في الزهور والوجه في ذلك أن  
في يد كل واحد أربعة فمدعي الكل يدعي الجميع ومدعي النصف يدعي نصف مافي يده ونصف مافي يد  
صاحبيه ومدعي الثلث يدعي ثلث مافي يده وثلث مافي يد صاحبيه فيأخذ مدعي النصف اثنين ومدعي الثلث  
واحدا وثلث مافي يد مدعي الكل ويأخذ مدعي الكل ومدعي النصف مافي يد مدعي الثلث وهو أربعة  
لمدعي النصف واحد ولمدعي الكل ثلاثة لأن مدعي النصف مقر له بسهمين وبقي النزاع بينهما في سهمين فلتسوية  
أحدهما ومدعي الكل أحدهما ويأخذ مدعي الكل ومدعي الثلث مافي يد مدعي النصف وهو أربعة فمدعي  
الثلث ثلثا سهم هذا على بناء أن ينة الخارج أولى وإن المدعي مشاها (٤) ومصنف البلغة للإمام الملقب بإمام الطحاوي  
وكتبه أبو محمد البساس اسمه محمد بن أحمد اه شرح اباس (٥) يعني يفوز مدعي الكل بستة وهو النصف ثم  
يقسم هو وصاحب النصف فيما بين النصف والثلث وهو اثنان إذا لا تنازع لهما فيها ثم يتنازعون جميعا في  
الثلث وهو أربعة فيقسم اثلاثا فيأتي لصاحب الكل ثمانية وثلث ولمدعي الثلث واحد وثلث ولمدعي  
النصف اثنان وثلث كما ذكر هذا في الشرح اه تجري (٥) وفي البيان على كلام البلغة تصح من ستة وثلاثين  
لأنه يضرب مخرج النصف في مخرج الثلث يكون ستة ثم في مخرج الكسر وهو ثلاثة يكون ثمانية عشر ثم  
في اثنين لأنه يقسم سدسها بين صاحب الكل وصاحب النصف فيكون ستة وثلاثين اه بيان وذلك لأن

ومثل هذا ذكر في الكافي وشرح الابانة عن الاحكام وأبي ح وقال ص<sup>(١)</sup> بالله تمول المسئلة  
بنصفها<sup>(٢)</sup> وثلاثها<sup>(٣)</sup> ويكون ذلك إحدى عشرة لمدي السكل ستة ولمدي النصف ثلاثة  
ولمدي الثلث اثنان **فصل** (والقول لمنكر النسب) فان بين المدعي ثبت  
النسب<sup>(٤)</sup> ووجب النفقة ان كان مسرراً وان لم يكن له ينة حلف المدعي عليه وبرى من  
النفقة وان نكل عن اليمين<sup>(٥)</sup> لزمت النفقة<sup>(٦)</sup> ولم يثبت النسب<sup>(٧)</sup> (و) القول لمنكر (تلف  
المضمون) نحو أن يدعى المرتهن أو الناصب تلف الرهن أو المقصوب ونحوهما من المضمونات  
فعليه اليينة<sup>(٨)</sup> والقول لمنكر التلف<sup>(٩)</sup> (و) القول لمنكر (غيبته<sup>(١٠)</sup>) أي غيبة المضمون (و) القول  
لمنكر (أعراض النافع) وهو المستعمل لا تافهما ان تقويت المنافع كان باذن المالك وهو يدعي  
اثبات الموض لان الظاهر في المنافع عدم الموض فيبين المالك قيل هذا أحق قولي م بأقوى الهدوية  
وفي أحد قولي م بالله أن القول للمالك والمراد بالمسئلة إذا لم يكن لصاحب الدابة ونحوها  
عادة بالاجارة أو بالاعارة بل ذلك أول ما قبل أو كان يتباد الأمرين على سواء<sup>(١١)</sup> فأما لو  
اعتاد أحدهما أو كان أحدهما هو الغالب فالتقول قول من ادعى للمتاد والغالب أما لو اختلفا  
قبل الركوب بعل ذلك اعارة أو اجارة فلي مدعي الاجارة اليينة<sup>(١٢)</sup> ذكره في شرح الابانة (و)  
كذلك (المتق والطلاق) نحو أن يتق عبده أو يطلق زوجته<sup>(١٣)</sup> واختلفا هل بعوض أم بغير  
عوض فالتقول لمنكر<sup>(١٤)</sup> (لا الايعان<sup>(١٥)</sup>) فانها تخالف المنافع والمتق والطلاق لأن الظاهر

يقسم الثلث اطلاقاً وهو لا يقسم فتضرب خرج الثلث في أصل المسئلة يكون ثمانية عشر ثم في اثنين (١) ووجهه  
القياس على الوصايا إذا أوصى لرجل بكل ماله أو آخر بنصفه أو الآخر بثلثه قسم بينهم على هذا اه زهري (٢) وهو ثلاثة  
(٣) وهو اثنان (٤) الاجماع التصريح قرز (٥) مع الحكم قرز (٥) أو رد اليمين قرز (٦) والبراث اه بحر عند الباوي  
عليه لا نه نكل عن المال اه بحر في البيان لا يثبت التوارث يعني لا يرث أحدهما الآخر ولقط البيان وان نكل  
المدعي عليه عن اليمين ثبتت النفقة لا بالنسب والتوارث (٧) هذا ذكره الباوي طيلم في الأحكام ولا خلاف فيه  
وظاهر عدم الفرق بين أن يكون تم واسطة أم لا والوجه فيه الاجماع اه ضياء ذوى الألبصار (٨) ولا حلف المالك  
على القطع أتباق ويجوز له الحلف استناداً الى الظاهر الآن يظن صدقه اه بلفظه وان شك فيه جازو في حلى  
ما لفظه وظاهر المذهب أنه لا يجوز وأنها غفوس مع الشك (٩) فيحبس حتى يظن لو أنها باقية سلبها ويؤجل  
إحضار الغائب اه وان حسب الحال اه بحر (١٠) عن الوضع الذي يجب التسليم فيه أو تضر التسليم اه وابل  
(١١) أو التمس (١٢) فان يتناحيا حكم بينة الموض لا نه يعمل أنه وقع عقد اجارة وعقد اجارة اه كواكب (١٣)  
ولو اعتادا قرز (١٤) أو الطوق عن القصاص اه تذكره قرز (١٤) فان حلفت الزوجة فلا شيء عليها  
وهو بائن في حقه فلا يرتبها ان ماتت معتدة وان مات ورثته وقيل س لا اه غاية (١٥) مالم تكن مائة  
أو عادة أهل الناحية قرز (١٥) ولو اتفقا اه ح لى قرز (٥) مسئلة ثلاثة اخوة مشتركين لا يمين زوجات



فيها الموض<sup>(١)</sup> فلو أعطاه ثوبه أو جاريته ثم اختلفا هل يعوض أم لا فالظاهر قول مدعي الموض قولاً واحداً قيل ع وقد ذكر م بالله<sup>(٢)</sup> أن امرأة الرجل إذا دفعت إليه مائة درهم وقالت اقض بها دينك ثم ادعت الموض فإن القول قولها وليس يتقصه ما ذكره م بالله في الإفادة أن الرجل إذا تناول من ممين بقور امرأته وألبانها ثم ادعت الموض فإنه لا يلزم<sup>(٣)</sup> وذلك لأن المادة جارية أن مثل هذا بين الزوجين يقع فيه المسامحة<sup>(٤)</sup> ولا يقصد به الموض<sup>(٥)</sup> وكذلك أمثاله<sup>(٦)</sup> على حسب العرف (الا) أن يختلفا في عوض الأعيان (بمد التصادق على عقد يصح بغير عوض) كالبهية<sup>(٧)</sup> والعتق<sup>(٨)</sup> والنكاح<sup>(٩)</sup> فالقول منكر الموض<sup>(١٠)</sup> وذلك لأن هذه لما كانت تنمقد سوا ذكر فيها الموض أم لا رجعت إلى الأصل وهو عدم ذكر الموض فأما لو كان المقد لا يصح إلا بموض كالبيع والاجارة فإن القول قول مدعي الموض فيه<sup>(١١)</sup> (و) إذا استخلف منكر النسب<sup>(١٢)</sup> وتلف المضمون وغيبته

وعيال والثالث برأسه فطلب ما قد استهلكوا عليه من البذور في المدة القادمة فله ذلك إذ الأصل عدم الإباحة في الأعيان مالم يصرح بالإباحة لفظاً قرز (١) إلا أن يكون على سبيل الإباحة (٢) لأعلى سبيل التخليك وذلك كالطعام المصنوع فإن الأصل فيه عدم العوض إلا أن تكون عادته الموض كالخباز فالظاهر العوض (٣) بل لا بد من الإباحة لفظاً قرز (٤) في الزيدات (٥) قوي اه متى (٦) ولم يظهر الهدية ما يخالفه اه صيتري (٧) وهذا في جواز تناول مع غلن الرضا لا في العوض فيلزم إذا ادعته عندنا قرز لا فرق بل العبرة بالعرف اه غيث (٨) ثمر البستان ونحوه (٩) وهو ما يقع بين الأرحام من بقية ما يستحقه ميراثاً تحت يد أحد الورثة يستهلك ثمرته ونحو ذلك وهذا كله على قول م بالله والمذهب خلافه وإن مع المنازعة يلزم لها ما استهلك قال في البيان في باب للزراعة (مسئلة) من زرع أرض غيره الخ (١٠) كالطعام الغنيث والمصدق والزوج والزوجة إذا أكل أحدهما باذن الآخر ثم ادعى الموض فله البينة اه ن قال م بالله في الزيدات وإذا قدم الرجل إلى الأضياف طعاماً يعلم الأضياف أنه من أطعمة امرأته جاز لهم تناوله على ظاهر الحال وإن لم يعلموا رضاها فليس ح لأن العادة جارية بين الزوجين ببسط كل واحد منهما في مال الآخر والرضا في ذلك سبب الأطعمة المصنوعة والألبان ونحو ذلك مما يجري به العرف في ذلك الناحية أنه يرضى به مالكة اه تطبيق دوازي (١١) في التألف إذ قد اجتمع الرجوع فيه كما تقدم ويحصل هذا المطلق على القيد المتقدم ذكره في الهبة ومع البقاء وعدم المسامح من الرجوع فيقبل قول الواهب بصحة الرجوع لا لزوم الموض وفي بعض الحوائش ولو حصل مانع منع بقاء العين كما تقدم في الهبة في قوله وإرادته في التألف ظاهره لا في الباقي مطلقاً منع الرجوع أملاً (١٢) يحال إما الحق والنكاح فلم يدخل في الاستثناء إذ ليسا من الأعيان ينظر في النكاح وأما الحق فمن الأعيان (١٣) يعني هل سمي أم لا فيكون القول قوله حيث كان قيل الدخول (١٤) مع التملك في الهبة في إرادته وفي شرطه مطلقاً (١٥) لأن مدعي عدم الموض مدعي التصادق فيه (١٦) لأجل التقله

ومنكر الموضع في المنافع والمتى والطلاق كانت (عينة على القطع<sup>(١)</sup>) لاعلى العلم (ويحكم<sup>(٢)</sup>) لكل من ثابت اليد الحكيمة<sup>(٣)</sup> بما يليق به حيث لاينة<sup>(٤)</sup> نحو أن يفتازع الرجل والمرأة أو ورثتهما في آلة البيت<sup>(٥)</sup> فانه يحكم للزوج بما يختص الرجال وللرأة بما يختص النساء فلو كان أحدهما عبداً فقال في شرح الابانة لاخلاف بين السادة وأبي ح أن المتاع للحر في حياته ولورثته بعد موته وقال صاحبه البعد المأذون<sup>(٦)</sup> في التجارة والمكاتب كالحر في ذلك ولا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً والآخر ذمياً أو يستويان ولا فرق بين الزوجين والأجنبيين ذكر هذا في شرح الابانة اليد الحكيمة هو الحوز والاستيلاء فلو كان لأحدهما يد حسية وهو أن يكون في قبضته أو على عاققه أو يكون راعياً<sup>(٧)</sup> عليه فانه يحكم له به سواء كان يليق به أم لا فان كان لهما جميعاً يد حسية فهو بينهما<sup>(٨)</sup> (والعكس<sup>(٩)</sup>) في البيتين) فانهما إذا أقاما جميعاً البينة انعكس الحكم ويحكم لكل بما لا يليق به لأن بيته الخارج<sup>(١٠)</sup> أولى (ثم) إذا كان يليق بهما على سواء أو كانت أيديهما حسية<sup>(١١)</sup> أو لم يكن لهما عليه<sup>(١٢)</sup> يد فانه يقسم (بينهما) في جميع هذه الوجوه (و) يحكم (لن في يديته<sup>(١٣)</sup> غيره بما هو حامله) إذا كان (بما مثله يحمله<sup>(١٤)</sup>) في ذلك المكان نحو أن يكون ثوباً أو درهما فأما لو كان مثله لا يحمله في ذلك المكان نحو أن يكون من آلة البيت أو أثاثه فان القول<sup>(١٥)</sup> قول صاحب البيت لأن الظاهر معه

(١) وأما جاز أن يقطع على القطع مع أنه في يد غيره فأشبهه المصنف على فصل التصير لأنه هنا مستند إلى الأصل وهو البقاء (٢) يعني يكون القول قوله لأنه يحكم له بالملك قرز (٣) لعله حيث كان البيت لهما جميعاً والافسائي ولن في يديته غيره الذي سبقي يده حسية فلا فرق هنا بين أن يكون البيت لهما أم لا (٤) ولا بين رد ولا إقرار اهـ ح آثار (٥) وأما الدار فتسبها فتصفيين ومثله في البيان وقيل القول قول الزوج وكذا فيما يليق بهما جميعاً اهـ ح قرز (٦) لا فرق فيكون كالحر لأن زيد العبد يدبسيده اهـ شامى وعامر (٧) قال في الطراز أو يكون المقاح في يده فهو حسية ولو كان البيت لغيره اهـ ذويد وعن القاضي عامر خلافة ومثله عن الشايع المتأخرين انها حكية وهو المذهب فيكون بينهما نصيبين قرز (٨) بعد التصالح أو التناول قرز (٩) وكذا في بين الرد من الجانيين جميعاً قرز (١٠) وكذا في التكوين يحكم لكل بما لا يليق به قرز (١١) إلا المتاع كالصنف في حق الذمي والمهر في حق المسلم ينظر فإنه لا يصح الدعوى من المسلم في الغير (١٢) وحلقاً أو نكلاً قرز (١٣) ولا بد من إقامة البينة والحكم في هذا الطرق لانهما دعوى على بيت المال لا باليمين ولا بالتناول فيما بين اللدعين اهـ من معنى (١٤) بناء على أحد قول أهل المذهب أنه لا يكون لبيت المال يد حيث لا يد عليه ادفع عدم البينة هو كالقطعة اهـ والمقرر أنه يكون لبيت المال اهـ من معنى قلت يد الملقط يد لبيت المال بخلاف ما لا يد عليه لا أحد فدعواه مع الميمين كاليد اهـ بحر (١٥) سواء دخل بالذن أم لا وعمتاه في حق لي قرز (١٦) مائة (١٧) هو ما لم يكن قد خرج من البيت قل كان قد خرج قال قول قوله مطلقاً سواء كان

﴿فصل﴾ في بيان من تلزمه اليمين وحكم اليمين والنكول وما يرد من الأيمان وما لا يرد (و) اعلم أن اليمين <sup>(١)</sup> الأصلية تجب (على كل منكر <sup>(٢)</sup> يلزمه باقراره حق <sup>(٣)</sup> لا دمي) فأما لو كان يلزمه باقراره حق لله محض كالزنا وشرب الخمر وكذا السرقة حيث يدعى عليه للقطع <sup>(٤)</sup> لا للمال فإنه لو ادعى عليه هذه الأشياء فأنكرها لم تلزمه اليمين وهو اعلم أنه ذكر القيد الذي في الأزار على خليل وقوله حق لا دمي محترز من حق الله تعالى وهو ينتقض <sup>(٥)</sup> عليه بالتخفيف للزكاة <sup>(٦)</sup> فإنه لو أقر زمة حق لله مع أنها تلزمه اليمين وينتقض عليه بوكيل المدافعة <sup>(٧)</sup> فإنه لا يمين عليه <sup>(٨)</sup> مع أنه لو أقر زمة محقق لا دمي وينتقض أيضا بالمدعى عليه القتل فإنه

مثله يحمله أم لا ما لم يره يخرج به من الدار فاقول لصاحب الدار اه شامي (١) مسألة إذا اقتصم الورثة التركة فخرج فيها عين لبعض الورثة فادعاه مدعى فاليمن على من خرجت له دون سائر الورثة فإن نكل لم يرجع على بقية الورثة بشيء مما صار اليهم ذكره شهرا شويه من الناصرة اه فتاوى لكن له تخفيف ما يعطون صدق دعوى للمدعى فإذا نكلوا رجع عليهم بما زاد على حصته منها قرز (٢) وهل تلزم الاخرس أم لا لتعذر النطق سل لعلها تسقط عنه كما لو كانت الدعوى على متولى للسجد ونحوه قرز (٣) ونحوه كالسجد والطريق والوقف العام اه من معنى قرز (٤) ﴿مسألة﴾ من ادعى على ولي الصغير ولا يئنه له بقيت يمينه حتى يبلغ ويحلف أو يتكفل فينرم الغلات وإذا ادعى الولي شيئا ولا يئنه حلف التبر وان رد اليمين كان كتركه اه مقصد حسن بل الاولى أنه إذا رد اليمين لم يكن نكولا بل يحبس حتى يقر أو يتكفل أو يحلف اه ن (٥) قال الامام ي وليس لأحد تخفيف الائمة والحكام على ما في أيديهم من أموال الإيتم والمساجد والاوزان والوداج والقيب التي أمسكوها بالولاية لانهم أمناء الله على خلقه ولأن ذلك حط من قدرهم والواجب رفعه اه يان ولأن ذلك يؤدي إلى أن يكونوا خصوما وأما بعد العزل لم تصح عليهم فيما قبضوه من ذلك وتخفيفهم عليه ذكره في البحار يان وهذه الصورة تصبح تفسيراً لنا (٦) مثاله أن يصادق على المال لكن قال لئالك من حرز وقال السارق من غير حرز (٧) يعني حيث قد رد المال أو قد سقط عليه بأي وجه قرز (٨) وقد قيل إنه حق لا دمي وهو الامام والمصدق ولحق الولاية ذكره ابن مظفر وقال المؤلف أبده الله تعالى ولا يصح ما ذكره ابن مظفر في البيان لأنه يقال لاحق للامام مثل سائر حقوق بني آدم وانما هو نائب عن الله تعالى فكأنه واسطة والا لزم في كل حق لله تعالى أن يقال ليس هي لله بل هو لا دمي ولا قائل بذلك وأيضا فإن الدعوى انما تعلقت بنفس الزكاة وهي لله وأما الولاية واستحقاق القبض فلا متاكرة فيها اذ المنكر انما ينكر كون عليه زكاة لا كون للمدعى يستحق القبض ذكره المؤلف اه وابل (٩) وكذا انما حقوق الله تعالى (١٠) بخلاف وكيل المعالية فإنه لو قال المدعى عليه قد قبضت المدعى أو قد أرائني منه حاجك للوكل وأنكر الوكيل فطلب منه اليمين في نفي قبضه بنفسه لزمه وكذا قبض موكله أو أرائني فتكون على العلم اه من نصح من الوكيل فطلب البيان فإن نكل الوكيل عن اليمين لزمه ترك الطلب أيضا وأما سقوط الدين على القول بأن اقراره يلزمه موكله فيلزم أنه يستقبل أيضا بتكوله كاتقارده وقال في الحنفية لا يرضى لا يستقبله بلقله (١١) يعني لا يلزمه أن يحلف عن الأصل وأما اليمين ما يطمع فيجب اه شرح يميني وعرضتها على

لا يخلف ما قبل <sup>(١)</sup> لاحتمال أنه قتله مدافعة مع أنه لو أقر لزمه حق لآدمي وينتقض أيضاً بما إذا ادعى عليه أن الشيء كان في يده في العام الماضي فإنه لا يمين عليه مع أنه <sup>(٢)</sup> لو أقر لزمه حق لآدمي <sup>(٣)</sup> وقال مولانا عليه السلام وقد احترازنا من هذه النقوض في الأزهار بقولنا (غالباً) <sup>(٤)</sup> ولو كان ذلك الحق الذي يجب عليه لو أقر به (مشوباً) بحق الله وذلك كجد القذف فإنه لو ادعى رجل على آخر أنه قد فقهه فأنكر القاذف القذف فإن اليمين <sup>(٥)</sup> تجب عليه لأنه لو أقر بالقذف لزمه حق لآدمي مشوب بحق الله تعالى وهو حد القذف وأما المقذوف لو أنكر الزنا ومطلبه القاذف اليمين على أنه مازناه فقال السيد ح <sup>(٦)</sup> تلزمه اليمين لأنه لو أقر لزمه حق آدمي وهو إسقاط حد القذف عن القاذف وقيل يصح للمذهب أن المقذوف لا تلزمه اليمين أنه مازناه (أو) كان ذلك الحق الذي يجب بالإقرار (كفاً عن <sup>(٧)</sup> طلب) فإن اليمين تلزم مثال ذلك لو ادعى المديون على الوصي أنه يعلم أن المثلث قد كان أبرأه فإن الوصي إذا أنكر لزمته اليمين لأنه لو أقر لزمه حق لهذا الآدمي وهو الكف عن مطالبة بذلك الدين <sup>(٨)</sup> (ولا تسقط) اليمين الأصلية (بوجود البيعة في غير المجلس <sup>(٩)</sup>) وإن كانت حاضرة في البلد ذكره ومثله ذكر ابن أبي القوارس للمذهب وقال محمد لا تجب اليمين إذا كانت البيعة حاضرة

المتقى فقال وهكذا اختيارنا أنه لا فرق فإن نكل لزم الأصل كما يأتي في قوله والتكول فيه كالأقرار ولو عجزوا عن الإقرار لأنه إذا أقر لزمه ترك المدافعة وقرره المتقى قرز (هـ) ينعى لا يلزمه أن يخلف ما كان في يده بل يخلف ما يستحق عليه فيه حق لأنه لا يلزم تطبيقه إلا بسجل النزاع اهـ وابن وقرره الشرح والبيان قرز (١) بل يخلف ما قبله قتلاً يوجب عليه قصاصاً أودية قرز (٢) لعدم صحة الدعوى لأنها على ملكه كان (٣) ولو احتراز بخالفاً لما لو ادعى على الحاكم أنه يعلم بوثب الحق والحكم له وكذلك الامام ومنكر الشهادة الوثيقة لكان أولى (٤) فإن نكل حبس حتى يخلف أو يقر لأن الحد ولا يحكم فيها بالتكول اهـ ذكره قرز (٥) ويظهر هل ترداه لا ترد قرز (٦) فإن نكل سقط القذف اهـ ذكره قرز (٧) كالوصي والولي ووكيل المطالبة فيجب عليهم أن طلبت منهم لأن الإقرار منهم يلزمه كفاً عن الطلب وهو حق لآدمي وهو يقال يلزم مثل ذلك في وكيل المدافعة لما للفرق اهـ سحولي لفظاً (٨) فروع من ادعى ديناً على ميت وطلب من الوصي يخلف ما عليه فلا يمين عليه لأنه لو أقر له لم يلزمه ما نقيس أما إذا ادعى عليه وجوب التسليم وجبت عليه اليمين ومثله في الزيدات إذا قلنا إنه يجب عليه قضاء ما عليه من الدين ولعل ذلك مع قبض الحركة (٩) كونه لا يسقط الحق (١٠) وقال في الإثمار ولو في المجلس اهـ وهو ما في البحر وتأول الامام شرف الدين دعوى الاجماع على الاتفاق بين أهل المذهب اهـ فصح معنى ولا ينبغي بقبضة ما ذكره في الإظهار في دعوى الاجماع قال المؤلف بل يحمل على أنه لا خلاف بين أهل المذهب غير ما ذكر

في البلد فان كانت حاضرة في مجلس الحكم فلا خلاف أن الميمن لا تجب<sup>(١)</sup> (و) إذا لم يكن للمدعى بيعة في المجلس<sup>(٢)</sup> فطلب بين المتكر فنكل عن الميمن فانه (يجب) عليه ذلك (الحق بالنكول<sup>(٣)</sup>) هذا مذهب الهادي والناصر وروح واصل وشيخنا<sup>(٤)</sup> بالنكول<sup>(٥)</sup> إذا وقع في مجلس<sup>(٦)</sup> الحاكم وقال م وابن أبي ليلى وأحد الروايتين عن ك أنه لا يحكم بالنكول قوله (مطلقاً) أى سواء نكل مرة أو أكثر وقال أبو ح ليحكم بالنكول إلا متى نكل ثلاث مرات وقال ش متى نكل المدعى عليه قيل للمدعى احلف فإذا حلف حكم له (إلا في الحد<sup>(٧)</sup> والنسب<sup>(٨)</sup>) فانه لا يحكم فيهما<sup>(٩)</sup> بالنكول قال ف ومحمد والقصاص<sup>(١٠)</sup> أيضاً لافي النفس ولا فيما دونها وقال أبو ح يحكم به فيما دون النفس لافي النفس (قيل) ط وإذا سكت المدعى عليه ولم يجب المدعى بشئ أو قال لا أقر ولا أنكر فانه لا يحكم عليه كما يحكم بالنكول (و) لكن (مع سكوته يمس حتى يقر) بالمدعى عليه (أو ينكر) فيطلب منه الميمن وان نكل حكم عليه ذكر ذلك ط وقال في الكافي<sup>(١١)</sup> منعهنا والفرق بين أن للمدعى عليه إذا سكت أو قال لا أقر ولا أنكر سمع الحاكم بيعة المدعى وحكم عليه<sup>(١٢)</sup> قال مولانا عليه السلام وهو الصحيح للمذهب وقد أشرنا إلى ضعف ما حكاه أبو ط للمذهب بقولنا قيل (و) لو نكل المدعى عليه

وذكر في النصائح قولين أحدهما أن ذلك ثابت بلا خلاف الثاني أن فيه قول بعض الشافعية أنه لا يرد كرمي الروضة والمذهب وقواه في البحر (١) بل يجب لأن له أخذ حقه بأقرب ما يمكن لجواز أن يجوز عن الميمن أنه بحر واختاره الامام المهدي والامام شرف الدين (٢) بل لا فرق (٣) قال في المييار فرع فان نكل عن الميمن كان ذلك النكول حجة عليه بمنزلة الاقرار إذ هو سكوت في موضع الحاجة وفي الحكم عليه به حمل له على السلامة وهو أنه ما تأخر عن الميمن مع كونها حقاً واجباً عليه إلا لعله بأنها غموس وفي كلام أصحابنا أن النكول كالبينة وثمرة ذلك لو تداعيا مالا لا يد عليه فشكلا فضعفان إن بطلناه كالبينة ولا حق لها ان جعلناه كالاقراء (٥) ولعل القوائد قبل الحكم بالنكول تكون للناكل وقيل بل الحكم يكون كشفاً كونه للمدعى من حين النكول كالبينة للطلقة قرز (٤) مع عدم التراضي قرز (٥) لأجل الخلاف ولأن النكول كشف عدم التراضي (٦) غالباً احتراز من نكول الزوجة في العنان فيلزمها الحد اه سحوى قرز (٥) والقسامة وعليه الازهار بقوله ويمس للناكل واصل الوقف المذهب أنه كالاموال قرز (٥) حتى حد القذف والمرقوا ما حد الزنا والشرب فلا يصور فيهما تدافى من الاصل كما تقدم في أول الفصل مع عدم البيعة وعلم الحاكم قرز قد تقدم أن للمتزوج لزوم الميمن فقط لأصحة الدعوى فتصح من باب الحسبة قرز وهو صريح ما تقدم في أول الكتاب في قوة وقد يكون لله محضاً الخ (٧) والفرق وعن الشافعي يجر قرز (٨) بل يمس الناكل فقط حتى يقر أو يحلف قرز (٩) وعند الأخوين يحكم به في النفس وفيما دونها اه بحر قرز (١٠) مع البيعة (١١) فان لم يكن لأي المدعى بيعة

عن اليمين ثم أجاب إلى الحلف<sup>(١)</sup> (وجب أن) يقبل اليمين بعد النكول<sup>(٢)</sup> (وسقط عنه الحق (و) إذا ادعى رجل على غيره حقاً فأنكر المدعى عليه وحلف ثم أتى المدعى بالينة فلا حكم لهذه اليمين وقبيل (الينة)<sup>(٣)</sup> بسدها) وحكم بها هذا مذهبنا وهو قول زيد وأبي حوش وقال الناصر وابن أبي ليلى لا تقبل الينة بعد اليمين وقال كإن حلف عالماً بينة لم تسمع وقد رضى بسقوطها وإن لم يعلم قبلت<sup>(٤)</sup> (نعم) وإنما تقبل اليمين بعد النكول والينة بعد اليمين (مالهم بحكم<sup>(٥)</sup> فيها) أى فى النكول واليمين فأما إذا كان الحاكم قد حكم على النا كل بالحق لأجل نكوله لم يقبل يمينه بعد الحكم أو حكم بسقوط الحق عن المنكر لأجل يمينه لم تسمع ينة المدعى بعد الحكم<sup>(٥)</sup> (ومتى ردت<sup>(٦)</sup>) اليمين (على

عرضت اليمين على المدعى عليه وإن حلف وإلا حكم عليه اه غيث (١) أو رد اليمين قرز (٢) ولو مردودة اه بحر قرز لأن النكول ليس بإقرار حقيقة ولا يجب به الحق إلا بعد الحكم قرز (٣) ولو بشاهد ويمين المدعى اه كواكب قرز قوله صلى الله عليه وآله وسلم الينة العادلة أولى من اليمين الفاجرة رواه فى أصول الأحكام (٤) صوابه ما لم يحكم فيه أى فى النكول لأنه بمثابة الأول اه قرز (٥) وليس للحاكم أن يحكم بسقوط الحق بل بقرار اليد فقط لأن اليد لا تمنع الينة اه حفيظ ومتفق وفى بعض الحواشي ما قلناه لعله يحمل كلام الكتاب وهو قوله ما لم يحكم فيها إذا كان مذهب الحاكم ناصري بأن اليمين تقطع الحق لم تقبل الينة بعده وأما إذا كان مذهب الحاكم أن اليمين تقطع الخصومة فإن الحاكم لا يحكم بقطع الحق فإذا حكم الحاكم بقطع الحق بل يمنع المدعى من الدعوى مالم يتم الينة والله أعلم (٥) وفى البيان فإذا حكم له فى دعوى اليمين وحكم بقبول اليد سمحت الينة بعد ذلك ذكره فى باب القضاء ومثله انتهى اه ولفظه مسئلة والحكم على وجوه ثلاثة الأول يفرض ظاهره إلا هنا وفقاً وهو فى صور أربع الأولى المدعى فيها حكم به تقريراً ليد المدعى عليه حيث حلف عليه فإذا قامت الشهادة بعد الحكم قبلت قرز اه بلفظه (٦) فلو حلف المردودة ثم أراد المدعى عليه يقيم الينة هل تقبل قلنا قبل حيث قبل لو كان بدل اليمين ينة من المدعى وحيث لا تقبل ينة المدعى عليه مع ينة المدعى لا تقبل مع يمينه مثال الأول ادعى عليه ألفاً فأنكره ورد اليمين فحلف المدعى فأقام المدعى عليه الينة بالإفاه قبلت \* ومثال الثانى ادعى عليه ألفاً فقال قد قضيتك فأنكر ورد اليمين على مدعى القضاء فحلف فلا ينة لدعى المال بعد ذلك اه تعليق الفقيه بن بلفظه قرز (قال) مولانا المنصور بالله عهد ابن على السراجى عليه السلام قلت لأنه إذا أقيم الينة على أن الدين باقى ما قضاء كانت على نفي وإن أقامها على إقراره أن الدين باقى فى ذمته فيمته المردودة بالقضاء كاليانة المتأخرة فى التاريخ بالقضاء لأنه يحمل على القضاء بعد الإقرار إلا أن يكون إقراره بصد القضاء بعد يمينه المردودة صحت الشهادة عليه ولا إشكال كقولنا أقيم الينة مقام اليمين المردودة واعترف بعد ذلك فانه يطل شهادته وقد ذكر ذلك فى التيقيد الأول وإنما حل السؤال لو قامت الشهادة على اعترافه ولم يرض وقت يمكن فيه القضاء بعد الاعتراف فينظر ولعله يكون كقيام شهادة القضاء وشهادة الاعتراف بالبقاء وإرخاء وقت واحد فكلما يها تزان اه من أملائه

المدعي<sup>(١)</sup> لزمته فإن نكل<sup>(٢)</sup> لم يحكم له بما ادعاه \* قال عليه السلام ولو طلب أنه يحلف ببذل  
ردها لم يجب<sup>(٣)</sup> إلى ذلك لأن حقه قد بطل بالرد (أو طلب) المدعى عليهم للمدعي (تأكيد  
بيته<sup>(٤)</sup>) يمين أن شهوده شهدوا بحق فأنها تلزم تلك<sup>(٥)</sup> اليمين بشروط أربعة الأولى أن يطلبها  
المدعي عليه<sup>(٦)</sup> الثاني أن تكون بيته (غير) اليينة (الحققة<sup>(٧)</sup>) وهي أن لا يشهد الشهود على  
التحقيق بل يشهدوا بالظاهر فإذا شهدوا على التحقيق لم تلزم هذه اليمين المؤكدة وقيل ع  
أشارم بالله في الزيادات إلى أنها تجب سواء شهدوا على التحقيق أم على الظاهر \* الشرط  
الثالث أن تكون الدعوى لأدعي (في حقه المحض) فيؤكد بيته (بها) أي باليمين من  
المدعي فلو كان مشوباً<sup>(٨)</sup> بحق الله تعالى لم تجب (و) الشرط الرابع أن يكون ذلك حيث  
(امكنت) اليمين لا لو ادعى الولي لصبي أو لمسجد فطلب النكر من الولي تأكيد اليينة  
باليمين فهي هاهنا لا يمكن فلا تلزم<sup>(٩)</sup> وكذا لو دعت عليه لم تلزم فتى كملت هذه الشروط (لزمت<sup>(١٠)</sup>)

عليه السلام (١) في حق آدمي لا في حق الله تعالى فلا يجب له تكميل قنطار قرز (٢) وقيل بصدقه وأبل  
قرز (٣) وفي البيان يصبح رجوعه إلى اليمين إذا رجع قبل أن يحلف للمدعي أنه واختار الإمام شرف الدين  
كلام الشارح ومنه في البحر (٤) قيل س وتجب اليمين لتنت أي إذا طلب المدعي عليه المدعي أو العكس  
أن يحلف له أنه لم يقصد التفت له بطلبه اليمين بل هو عارف بصدقه لم تلت لكن قال المؤلف إنما تجب فظهر  
حكمه معبر فإذا رأى ذلك مصباحاً فطلبها بذلك لزمت والأفلا وقد أخذت هذه اليمين من توجيه الشرح  
واللمع وغيرهما ليمين التأكيد من أنه كانه ادعى أنه يعلم بطلان دعواه وأن شهوده شهدوا على ما ظهر أو كذا  
نفرج منها ذلك وهو غير صحيح أح فصح بلفظه (٥) فإن نكل لم يحكم له به (٦) وإن كان جاهلاً  
لاستحقاقها فلما حكم أن يمينه على لزومها قرز (٧) الحققة أن يشهدوا أنه قتل أو أبع أو وهب أو غصب أو نحوه  
وغير الحققة أن الدار ملكه فالحققة ما كانت عن علم ضروري وغير الحققة مكس قرز (٨) كالتوفيق لأنها  
تكفي فيه الشهادة على الشهرة لا الكذب والحق فلا تكون إلا محققة فلا تلزم المؤكدة (٩) ويحكم  
بتسليم الحق للصبي ولا ينتظر بلوغه للمؤكدة وهكذا في اليمين الأصلية التي للمدعي عليه انذر دعا على ولي  
الصبي كأن كان نكول وحكم عليه ولا يصح الرد (١٠) بغير معنى لا تضرع في البحر بذلك بل قد صرح بذلك  
بل لا ولي أنه إذا ردت اليمين لم يكن نكولاً بل يحبس حتى يقرأ أو يحلف أو ينكل أم يان (١) وذلك  
للضرورة أو حتى يبلغ الصبي فيعلمه أنه بحر من باب التقضاء من فصل وإذا حضر إليه الخصمان في المسئلة  
العائرة (٥) وكذا وكيل النائب لا يجب عليه للمؤكدة ذكره في التذكير أو وقيل ع إنه يؤخر الحكم  
للوكيل حتى يحلف الموكل أن روى التبع النظر لما حكم (٥) قال في البحر وكذا أي اليمين لا يجب على هؤلاء  
بل يحبس المصم حتى يقر ويحلف أو ينكل (١٠) فإن امتنع المدعي من اليمين للمؤكدة لم يحكم له ولا  
يعطل دعواه فإن رجع بعد النكول قبل ما لم يقدم ما يكذبها محضاً أم هي قرز (٥) قال في الشرح وإنما

اليمين المؤكدة وقد زيد شرط<sup>(١)</sup> خامس وهو أن يكون طلبها عند الحاكم وقال أبو ح  
وص وش أنه لا يحلف المدعى مع شهوده<sup>(٢)</sup> وهكذا اختار في الاتصاف قال لأن  
ذلك جط من البينة<sup>(٣)</sup> وقال في الكافي لا يجمع بين البينة واليمين وذلك ظم عند السادة  
والفقهاء إلا عند الهادي والاوزاعي والحسن بن صالح (ولا ترد) اليمين (المتمة  
والمؤكدة<sup>(٤)</sup> والمردودة ويمين<sup>(٥)</sup> التهمة والقسامة<sup>(٦)</sup> واللعان والتغذف) أما التهمة فهي التي  
مع الشاهد الواحد وأما المؤكدة فهي التي مع الشاهدين وأما المردودة فهي اليمين الأصلية  
إذا ردّها المدعى عليه على المدعى<sup>(٧)</sup> هو أما يمين التهمة فهي حيث لا يكون المدعى عارفاً صدق  
دعواه بل شاكاً فيه ومن شرطها أن لا تستند إلى قول المدعى ولا إلى فعله فلو قال اتهم أني  
شريت منك أو أني أقرضتك كذا<sup>(٨)</sup> لم تكن يمين تهمة وإنما ذلك لو قال اتهم أنك عقرت  
بقرتي أو سرق مالي أو نحو ذلك قال مولانا عليه السلام هكذا ذكر أصحابنا قال والأقرب

وجبت المؤكدة إذا طلبها المدعى عليه لأنه كأنه ادعى على المدعى أنه يعلم بطلان دعواه فكان له تحليفه  
ماهي باطلة اه كواكب ولعل أمير المؤمنين عليه السلام ولم ينكر وإذا طلبها دعوى العلة باطله فيلزمه  
الانكار اه بحر (١) مع التشاجر قرز (٢) قلنا لعل أمير المؤمنين على عليم ولم ينكر (٣) ولا نه تحلف فيها  
لأديتها إلى بطلان (٤) البينة باليمين والبينة أقوى اه بحر يعني مع كون المدعى طالباً بالحكم بينة فلا يصح  
أن ترد يمينه على المدعى عليه إلا أن تسقط يمينه بطلب وتحليف المدعى عليه اليمين الأصلية وهكذا في  
التهمة أيضاً اه كب وظاهر الإزخلافه قرز (٥) وإذا نكل من توجهت عليه يمين التهمة حبس حتى  
يفر أو يحلف ولا يحكم بالنكول في هذا الموضع لأن النكول ضعيف والدعوى ضعيفة وإذا انضم ضعيف  
إلى ضعيف لم يحكم بذلك اه دوازي وعن عامر وحيث يحكم به وقرره عي ومشايخ ذمار (٥) لكن لو  
جعل المدعى قسمة حيلة لئلا ترد عليه اليمين كان للمدعى عليه تحليفه ما قصد بدعواه تهمة إسقاط حتى  
للمدعى عليه من الرد لأنه حتى لمقرز (٥) إلا أن يرى الحاكم صلاحاً في الرد نحو أن يكون الطالب يمين  
التهمة قممته الحيلة وأنه جعل دعواه على جهة التهمة لئلا يرد عليه اليمين قائماً يجب وكذلك القسامة  
وكذلك لو طلب المدعى عليه يمين للمدعى أنه ما قصد التثبت ومراعاة إسقاط حتى عليه حيث عرف أن  
المدعى ممن يهزه عن الإيمان قائماً لا يجب وكذلك لو أدى إلى التسلسل فعل الحيلة فذلك ينظر الحاكم أه آماز  
(٦) إذا اليمين في اللعان والتغذف وضمت لدرء الحدود إذ الرد كالنكول ولا حد بالنكول إجماع اه  
دوازي (٥) وقد زيد على ذلك يمين التثبت ويمين التضير والشهود والرضاع والطلاق قرز وفي بعض  
حواشي الخضر أنه يصح ردّها وقد خرجت من عدد الردودات ويمين اليمين بصورة ذلك أن يدعى عليه  
خفاً وطلب اليمين فيقول قد حلفت لك اليمين الأصلية وأحلف أن ما حلفت فيه لا ترداه بحر معنى من القضاء  
والمصحيح أنها ترد قرز (٧) لأنه يؤدي إلى التسلسل (٨) وفي التثبوت أما إذا كان قاطعاً وقوع البيع والقرض  
لكن التمس من المشتري لأجل دهشة عند العقد أو كبره أو ظلمه أو أي الوجوه التي تقتضي اللبس فانهم  
شخصاً أنه المشتري من دون قطع عن كونه إياه قائماً تصح دعواه ويلزم اليمين بمصمول للتضييق لها وهو



عندى أن ضابط بين التهمة حيث يكون المدعى قاطعاً بالمدعى<sup>(١)</sup> فيه شاكاً المدعى عليه فأما لو كان قاطعاً بهما أو شاكاً<sup>(٢)</sup> فيهما لم تكن عين تهمة<sup>(٣)</sup> قال والأقرب أنه إذا كان شاكاً فيهما إن الدعوى لا تصح ولا تسمع ولا تجب فيها عين رأساً لأن الدعوى من حقها أن تعلق بمدعى فيه ثابت عند المدعى وهاتها لم تثبت عند المدعى أنه يستحق شيئاً فيصح دعواه إياه وأما عين القسامة فلاها عين تهمة وهي مخالفة للقياس فتقر حيث وردت وكذا عين الإيمان على خلاف القياس فتقرر حيث وردت وأما عين القذف فلاها<sup>(٤)</sup> مشوبة بحق الله تعالى وهي لا ترد إلا إذا كان الحق لآدمي محض<sup>(٥)</sup> • تنبيه اعلم أن الإيمان على ضررين دافعة وهي عين المدعى عليه<sup>(٦)</sup> وموجبة وهي التهمة والمؤكد والمردودة وللعلماء في الموجبات اطلاقاً وتفصيل الاطلاق الأول لأبي حنيفة أنها غير مشروعة كلها<sup>(٧)</sup> الثاني للهادي عليه السلام أنها ثابتة كلها وأما التفصيل فلزيد بن علي وش فزيد أثبت المؤكدة<sup>(٨)</sup> دون التهمة وش أثبت التهمة والمردودة دون المؤكدة قيل ع ولم يأنه في المؤكدة قولان

**فصل** في بيان كيفية التحليف وما يتعلق بذلك (و) اعلم أن (التحليف) إنما هو بالله<sup>(٩)</sup> فمن رام تحليف المدعى عليه أو المدعى بصدقة ماله أو مطلق امرأته<sup>(١٠)</sup> أو بالشيء

قطعه بالمدعى فيه وشك في المدعى عليه أه غيث معنى قرز (١) واعلم أنه لا يشترط في الشيء التهمة أن يكون مقدراً معلوماً بل أن يكون قاطعاً بنهاه شيء أو إيلانه وإن لم يعرف قدره قلنا تجب العين في مثل هذه الصورة ولا يقال أن هذا قياس على ما تقدم في أول الكتاب أنه لا بد من بيان الشيء للمدعى فيه على التفصيل المتقدم أه طامر ينظر فإن الدعوى في المجهول لا تصح الأولى كلام القاضي طامر فقال (٢) وصورة ذلك أن يوجع أنه قد ذهب شيئاً من ماله ولا يقطع بنهاه وشك في أنه صار في يد فلان وليس بمقاطع أيضاً قلنا إن صح نذاه فما هو إلا عند فلان بل شك في ذلك أه غيث (٣) ينظر في الضابط الذي قد تقدم في الزكاة في قوله يحلف التهمة فانه شاك في المدعى فيه وهو يقال القطوع وجوب الزكاة في الأموال وأما كون هذا الشخص منه النصاب فهو مشكوك فيه والله أعلم وكذلك قوله فيما تقدم وعقبتهم فريبة حلفت احتياطاً وكذلك فيما سياتي في قوله يحلف كلما ادعى إنساره فانه منه بما يقتض الضابط (٤) يعني بين القاذف أنه ما قذف لا يبين القذوف انه ملأنا فتصح ردعها والمخاطرة ترد أه على (٥) لا مشوباً كالزناح والطلاق والعتق أه معنى قرز (٦) إلا في القسامة فلا يسقط الحق (٥) وهذه تجمع عليها فيجب ولو في غير محضر الحاكم إذا كانت في حق مجمع عليه وقيل لا يجب في محضر الحاكم أه وهذا أقوى مع التشاجر (٧) لا تكون إلا مع التراضي (٨) وللمردودة (٩) لفظ التفتح إنما يحلف هنا بصرح بوجوب الكفارة كما تقدم غير تصريح فانه لا يصح التحليف الحرام وإن لم تفت فيه كفارة كما مر تأه فصع وشرحه قرز (١٠) أو عني

إلى بيت الله فانه لا يحلف<sup>(١)</sup> بشيء من ذلك وكذلك الحاكم لا يحلف على هذا الوجه هذا هو  
مذهب القاسم والهادي وم باق و وأبي ح وص وش وهو قول عامة الفقهاء وعن الناصر  
وص باق لأن للاحكام التعليل بذلك أن رآه<sup>(٢)</sup> صلاحاً فإذا كان مذهب الحاكم ذلك لزم الخصم  
امتثال ما لزمه الحاكم (ويؤكد<sup>(٣)</sup>) التحليف باق (يوصف صحيح تميز<sup>(٤)</sup> به عند الخالف) نحو  
أن يقول والله الذي لا إله إلا هو فإن قال والله فقط اجزأ عندنا<sup>(٥)</sup> بقوله بوصف صحيح احترازاً  
من الوصف الباطل ولو اعتقده الخالف فانه لا يجوز التحليف به نحو أن يقول في تحليف  
المجبر والله خالق الأفعال<sup>(٦)</sup> مثال الوصف الصحيح ما ذكرهم باق حيث قال يحلف النصراني<sup>(٧)</sup>  
باق الذي أنزل الأنجيل على عيسى واليهودي<sup>(٨)</sup> باق الذي أنزل التوراة على موسى والمجوسى  
باق الذي خلق النار<sup>(٩)</sup> والصابي باق الذي خلق النور وقال أبو مضر أما الصابي<sup>(١٠)</sup> والملاحد<sup>(١١)</sup>  
والزندق والمنافق وغيرهم<sup>(١٢)</sup> فيحلفون باق الذي خلقهم لأن كل أحد يقرب ذلك في الظاهر  
ولهذا قال تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله وقوله يميز به عند الخالف احترازاً عن أن  
يحلف اليهودى أو النصراني باق منزل القرآن على محمد صلى الله عليه وآله وسلم فإن لا يميز<sup>(١٣)</sup> بهذا

عبد (١) الامع التراضي فيجوز إلا مع الاكراه (٢) قيل اختلفا مع الصلاح وإن لم يكن مذهباً له  
ينظر في جواز العمل بمذهب غيره مذهب اه مفتى (٣) في البحر ويجوز قرز (٤) قيل المراد بما يكون تعظيماً عند  
الخالف لأن المحلوف به متميز بلا اشكال اه ح لى لفظا (٥) وهو قول م باق وأبي ح وقال لا بد أن  
يقول والله الذي لا إله إلا هو اه غيث (٦) فإن قل اعتقدت لأن فيها جلاله وقيل بأنهم ولا تعتقد (٧)  
وكذلك الجين الزيرية لا يجوز التحليف بها وقد رويت الجين الزيرية عن يحيى بن عبد الله أنه حلف  
معصم بن الزبير (٨) فبذعنهم وقته ومات ثلاث ليال فقال له قل برئت من حول الله وقوته واعتصمت بحول  
وقوتي ونفقت الحول والقوة من دون الله استكباراً على الله واستثناء عنه واستسلاماً عليه ان كنت قلت كذا  
وكذا وقد روى عن القتيبي أن أنه حلف بها فأصيب الخالف من وقته اه صبري (٩) الرواية الصحيحة  
أنه عبد الله بن معصم (١٠) وصموا نصارى لأنهم نصرروا عيسى عليه السلام اه جوهره وقيل صموا  
نصارى باسم القرية التي ولد فيها المسيح وهي ناصرة من أرض الجليل اه من بيان المعارف (١١) وصموا  
اليهود يهوداً لأنهم اتسبوا الى بعض الملوك الى يهود بن يعقوب لأمر خافوه اه من بيان المعارف (١٢) يقال  
هذا وهو باطل فلا يحلفوا بذلك ينظر (١٣) اذ يبدون الاقرار لأنهم يقرون باق على صفة النور وم  
فرقة عن النصارى وقيل يبدون الملائكة اه فيث من النكاح (١٤) الملاحد هو الثاني للصابي والزندق هو  
الذي يقول مع الله تائياً والوثني م عدة الاوثان وهي الاصنام لأنهم يقولون يقدم العالم اه كواكب (١٥) عدة  
الاوثان (١٦) يقال هو متميز عنه والوجه أنهم لا يستبدون التعظيم ويستقيم الكلام حيث هو منكر لنبوته

الوصف عند اليهود ولا يمحلف<sup>(١)</sup> به (ولا) ينفي (تكرار<sup>(٢)</sup>) اليمين<sup>(٣)</sup> على الخالف (إلا) لطلب تمليظ<sup>(٤)</sup> (عليه قال في الانتصار يجوز التخليط بالتكرار كما يجوز في القسامة والمان ولم يحده بعد وفي الروضة عن الفقيه ل يجوز التكرار على الخالف بالتراخي فإن لم يرض فالواجب مرة وقيل س يجوز التكرار إلى ثلاث (قال مولانا عليه السلام) والأقرب عندي أن تقدير التكرار بحسب نظر الحاكم في تلك الحال ولا تمليظ عندنا<sup>(٥)</sup> بالزمان ولا بالمكان<sup>(٦)</sup> (أو) تمدد حق<sup>(٧)</sup> (فاذا كان الحق متعدداً تكررت اليمين بحسب تعدده ذكره الهادي عليه السلام في المنتخب مثال ذلك أن يدعي رجل على آخر أنه قتل أباه وعقر بهيمته وسرق ثوبه فإنه يجب لكل واحدة من هذه الدعوى<sup>(٨)</sup> يمين سواء ادعى هذه في دعوى واحدة أم أكثر لأن العبرة باختلاف<sup>(٩)</sup> الأسباب ذكر ما يقتضي ذلك الامام<sup>(١٠)</sup> في الانتصار وقيل ع بل العبرة باللفظ فإن لم يعد لفظ

صلى الله عليه وآله وسلم (١) فإن حلف فلا يصح ولا ينقد قرز (٢) وهل يكون التكرار بلفظ القسم بالجلالة أم باليمين في السكواب تكرار القسم والله أعلم قرز وقيل ما نظره الحاكم وظاهر المذهب أن المراد بالتكرار تكرار اليمين بتمامها دون القسم عليه إلا في الثالثة كما هو المصول عليه في جهة صعدة وصنماء اه بهران (٣) أول القسم به اه ح أتمار (٤) فإن امتنع كان نكولاً اه ب وقيل يحس حتى يقر أو يحلف اه ع ي قرز (٥) قال في الانتصار في شأن ذكر التخليط في الإيمان هل يكون واجباً أو مستحباً وفي الجانب الشرقي من جامع صنماء حجراً أخضر يكاد السوق ومن لا يميزه يستحلون عندنا وهذا من أعظم البدع والضلالات لما فيه من التشبه بمعظم الأصنام والأوثان عبادتها وهي أحوار لا تضر ولا تنفع ويجب إنكارهم ونهيبهم عن ذلك وإن أمكن تشيير خضرتها بأن تعلق بالخص فلا بأس لثلاث قصص بشي من العظم بحال وإن مكنا الله من الاستيلاء على المدينة غيرناها بيوته تعالى (٥) خلاف ش (٦) قال الامام ي واختار العمل بالتخليط في الإيمان لقساد أهل الزمان وقد روى عن أمير المؤمنين علي عليه اه زهور (٥) قال الامام ي وك وش يظن فيها بالزمان كيوم الجمعة أو بعد المصطفى سائر الأيام وبالمكان كالسجدة والمصحف تقع يده عليه واختلف في حكم ذلك قيل انه وجوب إذا طلب الخصم وقيل بل يندب ورجحه الامام ي قيل وهو مشروع في القليل والكثير وقال له في قدر نصاب السرقة بما فوق وقال الامام ي وش في قدر النصاب من المال وفي النكاح والقصاص وحد القذف ذكر ذلك في البعر \* وإن كان في مكة فيبين الركن والمقام وإن كان في المدينة فمذ المتبر وإن كان في بيت المقدس فمذ المصخرة وإن كان في سائر البلدان ففي الجوامع اه غيث (٥) إلا لمصلحة له قرز (٥) إذ لا دليل عليه وعن ش التخليط بالمصحف وهو ان يجعل يده عليه هكذا ذكره الامام ي في الانتصار اه زهور (٧) وفي التحقيق ان التكرار إنما يتصور في التخليط مع الحق الواحد وأما قوله عليه السلام أو تمدد حق إلى آخره فليس من التكرار في شيء كما هو ظاهر اه ح لي قطعاً (٨) فإن دعت لثمت بين واحدة اه هل وقيل لكل حق بين اه ب وزهور وقرره الشامي (٩) أو الإجتنايس (٥) ولو اتفق المجلس كلوا دعى مائة درهم لكل درهم سبب وجبت مائة يمين (١٠) أما لو ادعى عليه ديناراً ودرهما أو خمسة وخمسة هل يجعل هذا من تعدد الحق أو يفرق

الدعوى بل قال ادعى كذا وكذا وكذا ففى دعوى واحدة وفيها يمين واحدة وان قال ادعى عليه كذا وادعى كذا ففى ذلك يمينان (قال مولانا عليه السلام) هو هذا ضيف جداً والتحقيق ما ذكره الامامى وعند الناصر وم والفقهاء انه يجمع الجميع ويقتصر على يمين واحدة (أو) تعدد (مستحق عليه) فان اليمين تعدد بحسب تعدد مثل ذلك أن يدعى رجل على جماعة انهم قتلوا أباه أو غصبوا<sup>(١)</sup> ثوبه أو نحو ذلك فانه يستحق على كل واحد منهم يميناً وان كان للمدعى فيه شيئاً واحداً (أو) تعدد (مستحق) فان اليمين تعدد بحسب تعدد نحو أن يكون المستحق للشيء المدعى جماعة فانه يجب لكل واحد منهم يمين لكن إذا ادعى كل واحد منهم مقدار حقه فقط فلكل<sup>(٢)</sup> واحد يمين مطلقاً<sup>(٣)</sup> وكذا إذا كان للمدعى أحدهم لهم جميعاً بالوكالة<sup>(٤)</sup> منهم استحق كل واحد يميناً على الصحيح من المذهب خلاف ظاهر قول الهادي<sup>(٥)</sup> عليه السلام قوله (غالباً) احتراز من أن يدعى أحد الورثة وشركاء المفاوضة لهم جميعاً<sup>(٦)</sup> فان الواجب لهم يمين واحدة<sup>(٧)</sup> خلاف الامامى فى الوارث (وتكون) اليمين (على القطع من المدعى مطلقاً) وهى المردودة والمنعمة والمؤكدة فانها تكون على القطع سواء ادعى حياً يخاصه أو يتعلق بغيره<sup>(٨)</sup> (و) كذا اليمين (من المنكر) وهو المدعى عليه تكون على القطع أيضاً اذا تعلق بحق يخصه ولا يتعلق لها بغيره (إلا) أن تكون اليمين (على فعل بغيره ففى العلم) نحو أن يدعى عليه انه كان على مؤثره أو غيره<sup>(٩)</sup> دين أو حق من الحقوق

بين تعدد السبب أو جسد أو يختلف قيل لا بد من الاختلاف ينظر فى الطرف الأول فيكون ما بين كاسياتى فى الشهادات فى قوله أو جلسا (١) فمن أقر منهم لزمته حصته فقط وفى المصاراة إذا أقر أحدهما لزمه على اعتراده بخال الأول قوى فيما يتبعض كالأكل ونحوه وكذا القتل والجرح على الصحيح وكلام العبارة قوى فيما لا يتبعض كالسوق ونحوه كاسياتى فى قوله ومنه نحو سقت (٢) إلا أن يرضوا بيمين واحدة صح لأنهم قد رضوا بلسان حقيهم اهـ كب (٣) سواء كانوا ورثة أو أجناب (٤) فى غير الورثة اهـ غيث وقيل ولو ورثه وغيره شركاء المفاوضة قرز (٥) فقال يجب يمين واحدة لكن متول على الورثة اهـ زهور (٦) وكذا إذا اجتمعوا فى الدعوى الكل فيمين واحدة فى الورثة وشركاء المفاوضة ذكر معناه فى البيان (٧) حيث حلف لم جميعاً وأما لو حلف فيما يستحقه كان الباقيين التحليف اهـ عامر قرز (٨) ووجهه ان لكل واحد ولاية كاملة فى قبض الحق فإذا حلف أحدهم انضمم قائم مقامه اهـ وابل (٩) وظاهر الكتاب سواء وكله الباقيون أهلاً لأن لكل وارث ولاية كاملة (٨) كالارث أو نحوه اهـ نحو أن يدعى على زيد أن معه مؤثره دين فيردعه عليه فيقطع على القطع (٩) السيد إذا ادعى عليه جناية عبده وكالما قلنا إذا ادعى عليها جناية خطأ وكلوا كل أن وكيله باع أو شربى أو

يلزمه الخروج منه فيمينه تكون على العلم لاعلى القطع<sup>(١)</sup> وقال ابن أبي ليلى بل يمين المدعى عليه تكون على العلم مطلقا وقال الشعبي والنخعي بل على القطع مطلقا (وفي المشتري<sup>(٢)</sup> ونحوه تردد<sup>(٣)</sup>) نحو أن يشتري رجل شيئا أو يتبها ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> فادعى عليه أنه كان في يد البائع غصبا أو نحو ذلك<sup>(٥)</sup> فقد تردد أهل المذهب هل تكون يمين المشتري على القطع أم على العلم كالوارث فقال ص باقه وابن مَرْف والفقهاء أنها تكون على العلم<sup>(٦)</sup> وقال في شمس الشريعة ذكر في المنتخب أن يمينه تكون على القطع وكذا في شرح الإبابة<sup>(٧)</sup> قال مولانا عليه السلام والأقرب عندي الأول لمشاركة الوارث في العلة وهي كونه حلف على أمر يتعلق بنوره فأما مباشرته للمقد فلا تأثير له (ولا يلزم<sup>(٨)</sup> تمليقها إلا بمحل<sup>(٩)</sup> النزاع)

قبض له أو نحو ذلك وكالشريك إذا ادعى عليه من جهة شريكه في القايضة ونحوها فيجوز أن يحلف ما يعلم في جميع ذلك إلا أن يظن صدق المدعى لم يجز له الخلف فإن شك جاز ذكره م باقه والمذهب خلافه لأنه يدخل في قيد القموس اه عامر قرز فأما إذا ادعى على المالك جناية البهيمه فأنها تكون على القطع<sup>(١)</sup> وقيل بل يكون على العلم ومثله في ح ل والأولى التفصيل وهو أن يقال أن تملك باللفظ فصل القطع وإن تملك بالجناية فعلى العلم كما هو ظاهر الإزاه شامى<sup>(٢)</sup> لأنها تستلزم حقيقة اه بستان ولائها لم تنتقل اليه من غيره قال عليه السلام وإذا ادعى على الاطفال والجائنين ولم يجد المدعى يمينه لم يوصى والولى أن يحلف ما يلزمه تسليم ما ادعى عليهم اه بستان ينظر إذا أصبح القرار الولى هنا ولعله مع قبض التركة اه املاء شامى<sup>(٣)</sup> فيحلف لا يعلم ولا يظن اه ومثناه في البيان<sup>(٤)</sup> (مسئلة) إذا طلب البائع من المشتري أن يظهر ورقة الشراء فإن له فيها حقا لم يجب عليه ذلك<sup>(٥)</sup> لأنها ملك له ذكره الفقيه يوسف اه بيان بلفظه ونحوه شيخنا للفق مائظه ان قلت كان أظهرهما قاطع لا يجب به الحق ولعل المراد بالقول الأول حيث المراد بظهور البصيرة الحكم بمجرد الخطأ بل الرجوع إليها من الشاهد والكاتب فيأمر فوا جملة والتبس فعميله أو نحو ذلك اه سماح<sup>(٦)</sup> وفي الفتح والامان ينظر الحال كموافقه الشامى وكذا عن الفق<sup>(٧)</sup> مع المصادقة أنها صارت اليه بقصد الاصل القطع قرز<sup>(٨)</sup> كل من انتقل الملك اليه باختياره اه صبيرى<sup>(٩)</sup> رهنا أو اجارة أو مارية أو ودية<sup>(١٠)</sup> فيحلف لا يعلم ولا يظن ومثناه في البيان قرز<sup>(١١)</sup> قلت يمينه على القطع انصرف اه غيث<sup>(١٢)</sup> ولا يجوز<sup>(١٣)</sup> (أ) وعمل النزاع هو خمس للمسعى اه ح ل و شرح فتح قرز ولا يلزم أن تكون مطالبة للدعوى بل محل النزاع وعمل النزاع في الحقيقة الاستسحاق لائس الدعوى الاحتمال قرز<sup>(١٤)</sup> مسئلة قال الامامى عليه السلام إذا قال الحاكم لعقيب يمينه ان شاء الله تعالى فعلى الحاكم أن يمينه قال الامام المهدي عليه السلام وهذا بناء على ان ذلك قطع الكلام من النفوذ اه ن (هـ) فان ألجى مصرف يمينه باليمين كما تقدم في الاكراه على كلمة التكفير في الايمان نعمه لك الالمام واقع في كثير من القضايا في حق العوام الذين يقصدون ويصدقون أحكام الطاعوث فانه قد يحضر عدنا في مجلس

فاذا ادعى رجل على آخر انه قتل أباه لم يجز أن يحلفه <sup>(١)</sup> على أنه لم يقتله ولكن يحلف على أنه لم يجن عليه جناية يلزمه بها قصاص أو دية قيل ع ويجوز <sup>(٢)</sup> أن يضمر ما يدفع عنه الائم <sup>(٣)</sup> وهو ما يجوز له اظهاره لو أطلق في لفظه ما قتله قيل و كذا لو ادعى عليه أنه أقر له لم يحلف ما أقر لجواز أنه أقرها زلا <sup>(٤)</sup> لكن يحلف ما يلزمه ما يدعيه ومن هذا الجنس أن يحلف المشتري للشفيع أنه لم يشتر ما يدعيه شراء يلزمه تسليمه اليه بحق الشفعة <sup>(٥)</sup> ومنه أيضا لو ادعى أنه باع منه كذا في العام الماضي ويلزمه تسليمه لم يحلف على أنه لم يبع فلمه باعه ثم استقال وأما يحلف ما يئنه وبين المدعى عقد الآن يوجب تسليم المبيع ومنه أيضا لو ادعى رجل القرض على رجل آخر فقال اقضت لك كذا فإنه لا يحلف المدعى عليه ما أقرضه لجواز الإبراء أو الاستيفاء ولكن يحلف أن ليس عليه ما يدعيه من الحق ولا شيء منه (وهي حق للمدعى <sup>(٦)</sup>) عند الهادى وأبي ح (واص) (فينظر طلبه <sup>(٧)</sup>) لهاوخر ج

الشرعية من يحضر فلا يقبل من الخصم الا ذلك ولا يجيبه خصمه اليه الجاء عليه بأن يضره في نفسه وأهله وماله ولا سيما في زماننا هذا الذي ظهرت فيه كلمة الباطل ومجرت كلمة الحق عند أولئك اء ح فصح وفيه ما لفظه بل عند كثير من حكام الزمان الذين لاعلم لهم في ذلك بل يصدرون لأحكام الآثم ولا يميزون بين الحلال والحرام بل المقصود مما يحصل من الحطام اء ح فصح (١) معنى الحاكم (٢) بل يجب (٣) مع الاكراه (٤) بل ولو غير هازل لأن الاقرار غير عاك في الباطن وإنما هو عاك في الظاهر (٥) مع اتفاق مذهبيهما لاعم اختلاف مذهبيهما لما ألزم به الحاكم اء مفتى قرز (٦) في البرد كالحكم قرز (٧) قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنك شاهد فقال لا فقال لك منه يمينه فجعلها له خطأ بكل حال اء بيتان (٨) ويجوز له طلب ذلك وإرادته ان كان علما بأن اليمين كذب محض وفيها انقطاع حق آدمى وقد يحكون بجماعه عليه اء مفتى من شرحه لتلك الأحكام من سياق الكلام في السكبر (٩) الا اللوحيه فهي حق للمدعى عليه فينظر طلبه في المؤكدة وللردودة وهو ظاهر الا فيما مر في قوله ومتى ردت الخ فأما الصيغة فينظر فيها والقياس أنها حق للمدعى لأنها قائمة مقام شاهد اء ح وإذا امتنع المدعى عليه من استيفائها تاب عنه الحاكم كسائر الحقوق اء نجري قرز قوله تاب عنه الحاكم معنى طلبه لما كان الصواب أن يتوب عنه في استيفائها قطعا للشجار ودفع الضرر اء معيار معنى لفظ الخيار وإذا امتنع المدعى من استيفائها تاب عنه الحاكم كما في سائر الحقوق اء (١٠) ومن ادعى عليه حق تخلف فيه ومذهبه أنه غير واجب لم يلزمه الحلف الا بأمر الحاكم فإذا حلفه جاكم أو أمر من يحلفه لم يكن له أن يحلف ويتوبى أنه غير لازم على مذهبه لأن البعرة في ذلك بمذهب الحاكم وما ألزم الخصمين فيه لزوما ظاهرا وباطنا فان حلف بشيء حاكم فله تبعه والمدعى أن يئنه عليه اليمين بأمر الحاكم وإذا لم يحلف في يئنه وهو بمن عرف الحق أعيدت عليه مرة اء كواكب قرز (١١) وهل يتولى التحليف للمدعى

أبو مضر لم يأنها حق للمدعى عليه <sup>(١)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(٢)</sup> وتخريجه ضيف ثم ذكر في الشرح وجه ضعفه <sup>(٣)</sup> وفائدة الخلاف تظهر في مستثنى الأولى أنها لا تكون إلا بعد طلب المدعى (و) الثانية أنه (يصح) من المدعى (الابراء <sup>(٤)</sup> منها) إذا قلنا أنها حق له لا إذا قلنا أنها حق للمدعى عليه وفائدة الإبراء من اليمين أن المدعى لو أراد تخليفه ثانيا <sup>(٥)</sup> لم يكن له ذلك (و) الإبراء من اليمين (لا يسقط <sup>(٦)</sup> به الحق) فلو أقام المدعى البيعة بعد الإبراء سمعت يئنمو وكذلك الآخر اريسمع (و) كذلك لو حلف المدعى عليه وأقام المدعى البيعة فانه (لا) يسقط عن المدعى عليه الحق (بعضها إن بين) المدعى (بعدها) وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك (إلا أن يبرئه) من الحق (أن حلف <sup>(٧)</sup> خلف قيل يبين <sup>(٨)</sup>) للمدعى فانه يبرأ <sup>(٩)</sup> فأما لو بين <sup>(١٠)</sup> للمدعى قبل الحلف سمعت يئنمو ولم الحق ومن قال أن الإبراء تمليك لم يصح هذا الإبراء لأنه معلق على شرط والتمليك لا يصح مشروطا وهو قول زيد بن علي وم باقمو الفريقين (أو) أبراه (على أن يحلف <sup>(١١)</sup>)

أو الحاكم بعد الطلب سل يخهم من البيان في باب القضاء أن المتولى لما الحاكم ونقطه فرح وإذا لم يثبت الحق ووجبت اليمين على المدعى عليه لم يحلفه الحاكم حتى يطلبه الخ (ه) ويجب إعادتها حيث فصلت قبل الطلب لأنه سببا له معيار بلفظه قرز (١) منها لكونه جمع بين م بالله وش وهما لا يجتمعان لكون ش لا يحكم بالنكول ومنها كونه مخالفا لنصم بالله لأنه قال أن اليمين حق للمدعى على ماسيا في الإبراء ومنها أن الله لو لم ينص فخرجه من كونه لا يحكم بالنكول ويحسب ضعيف لأنه لا يحسب إلا في حق عليه فخرج لم بالله المكس كان أولى اه زهور الرابع كونها حق للمدعى عليه مخالفا للأثر والنظر فالأثر قوله صلى الله عليه وآله وسلم واليمين على المدعى عليه فحلفا للمدعى حقا والنظر أنها لا تكون إلا بعد طلب للمدعى وأنه يصح الإبراء منها وأنه يحسب المدعى عليه إذا امتنع عنها بلفظه اه زهور (٢) قلن قال في الدعوى وإن حضرت ليوم كذا وإلا فقد أبرئت الدعوى والحق برئ منها جميعا إن لم يحضر للمدعى لأنه يصح الإبراء معلق على شرط اه تهمي قرز ومثله في التثيت في الإقرار اه (٣) يل يقال بعد الإبراء قرز (٤) فرع القاسم والإبراء من الدعوى إبراء من الحق فلا تسمع البيعة بعده القاسم لا كالمين قلنا إلا برا من الدعوى يصح خلاف اليمين اه بحر أما الدعوى فقد برئ منها وأما الحق فلم يسقط وفائدة عدم سقوطه أنه لا يصح أن يدعيه قلنا ملكه الغير صح من الغير أن يدعيه ويلزم الحق والله أعلم اه مفتي قرز (٥) بعد الطلب قرز (٦) وإذا طلب للمدعى عليه أن يحلف حتى يبرأ كان للمدعى أن يمتنع قبل طلبه لها قرز لأن اليمين حق له وإذا حلف بغير تخليف المدعى لم تصح مية اه كواكب قرز وفي المعيار إذا امتنع للمدعى من استيفائها بعد طلبها لما تاب عنه الحاكم كما في سائر الحقوق اه بلفظه (ه) وكذلك لو حلف بعد البيعة فقط قبل الحكم برئ من الحق اه ح في وظاهر الأثر خلافه لأنه براء معلق على شرط وقد حصل اه وأبل معني (٧) من الدين لا من اليمين قصير أمانة قرز (٨) وحكم الحاكم قرز (٩) وله الرجوع قبل أن يحلف في الشرط وقبل القبول في العقد

فجعل البراء عقدا نحو أن يقول أبرأتك على أن تحلف (خلف أو قبل<sup>(١)</sup>) فإنه يبرأ من الحق بأن يحلف أو يقول قبلت (و) إذا قال قبلت ثم لم يحلف (له) بعد القبول فإن للدعي<sup>(٢)</sup> (الرجوع) بالحق عليه (إنه أبى<sup>(٣)</sup>) أن يحلف وقال أبو مضر لا يرجع عندهم لأن ذلك غرض وليس بمال (ولا يحلف منكر الشهادة) قيل ح لان الشهادة أقرب إلى حق الله ولأنه إن كان صادقا في نفي الشهادة فلا يمين وإن كان كاذبا فذلك قدح في عدالته<sup>(٤)</sup> وقال الهادي عليه السلام في الفنون يحلف بالله ما عنده شهادة وضعف ذلك أبو ط (ولا يضمن<sup>(٥)</sup>) الشاهد ما ذهب من المال لأجل كتمانته الشهادة (ولو صبح كتمانته) إياها بأن أقر أو قامت<sup>(٦)</sup> عليه البينة (ولا) يضمن (منكر<sup>(٧)</sup> الوثيقا) هو مكتوب (فيها) وإنما يضمن قيمتها (مكتوبة)<sup>(٨)</sup> لا يضمنه قيل فوكذا من غصب مفتاح الخانوت<sup>(٩)</sup> وقطب الرعاء لم يضمن ما فات من المنافع بسبب غصبه (وتحلف المرأة<sup>(١٠)</sup> الرقيقة<sup>(١١)</sup> والمريض<sup>(١٢)</sup> في دارها<sup>(١٣)</sup>) قال في الانتصار

إذا كان بالفعل قط وهو البيعة والحكم لا بالقول (١) في المجلس قبل الاعراض اه صيرت وأتأمر ورأى (٢) فلو ساعد إلى الحلف بعد الرجوع عن الإبراء فلا حكم لحلقه بعده اه سحولى فقطا قرزوفى حاشية هل له الرجوع إلى الحلف بعد رجوع المرى سأل الأقرب أنه ذلك والله أعلم اه مفتى (٣) أو تضرع بغير سر أو موت قرز (٤) فإن مات قيل لا يرجع وقيل يرجع لأن العلق التضرع قد حصل اه مفتى (٥) مع علمه بالشهادة قرز (٥) لأنه فاعل سبب ولا حكم له مع الباترة وهو من عليه الحق (٦) على قول الهادي عليم في الفنون لا على قولنا فلا تسمع لأنها دعوى لغير مدع (٧) قال بعض الأئمة إذا غلب في ظن إنسان صدق ورقة قدمات شهودها هل له أن يحلف أن الذي فيها حق الجواب أنه يجوز إذا انضم إلى ذلك ثبوت يد استنادا إلى الظاهر وقد ذكره م ياقه وإن كان في يد غيره فليس له ذلك لجواز حادث أطل ما في الورقة قرز (٨) إلا وثيقة وقف ووصية التيسر بسببه فيضمن ما فيها لأنه تلف بسببه كما مر في المضاربة اه ح فتح ولا مباشر منه يعلق به الثمن بخلاف الأولى قلبا بشر موجود فلم يضمن السبب اه شرح أثمار وح فتح والفرق أنه لا مباشر منه حتى يعلق به بخلاف الأولى فإن الذي عليه الحق مباشر وهو سبب اه شرح فتح هذا إذا كان قد قبض التركة فإن لم يقبض لم يضمن اه فتتاح يستقيم في الوصي لا في غيره فيضمن مع الترتيب وإن لم يقبض كما مر على قوله وبخلافه صدق كلام القاضي ما مر وهو المختار اه املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز (٨) بعد أن يحبس حتى يظن أنها لو كانت باقية لسلما قرز (٩) عند الناس لا عند صاحبها لأجل حاجته إليها (١٠) وحديث المال ودق الحساب ونحوها قرز (١٠) قال في كب عن البحر وكذا إذا كان للدعي عليه من له جلالة ومزية وعرف الحاكم أن المدعى يريد إمامته بأحضاره لليمين فإنه يأمر من يحلفه حيث هو اه كواكب قرز (١١) وكذا الرقيق اه بحر قرز (١٢) ولو فاسقة اه ح (١٣) الذي يضطر بالخروج اه و ظاهر الأثر ولو مجرد التأم إذا قد تسقط بعض الواجبات مع الاعذار قرز (١٧) وتسكن أجرة الحلف من مال المصالح



وتحلف المرأة ذات الحشمة في يبتها فان كانت تخرج لحوائجها<sup>(٣)</sup> أخرجت لتغليظ اليمين فان كانت حائضا وقفت يباب المسجد<sup>(٤)</sup> وكذلك المريض يحلف في منزلة

﴿كتاب<sup>(٥)</sup> الاقرار﴾ اعلم ان الاقرار تقيض<sup>(٦)</sup> الانكار وقد قيل في حله هو اخبار المكلف عن نفسه أو عن موكله بحق يلزم والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع<sup>(٧)</sup> أما الكتاب فقوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة قال ابن عباس يعني شهادة وشهادة المرء على نفسه هي الاقرار \* وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم فقله أما قوله فنه صلى الله عليه وآله وسلم من أتى شيئا من هذه القاذورات<sup>(٨)</sup> فليستر بستر الله فن أبدي لناصفته أقتنا عليه حق الله تعالى وأما فعله فما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم رجم ماعزا والعامرية<sup>(٩)</sup> باقرارهما \* وأما الاجماع فلا خلاف في صحة الاقرار على سبيل الجملة

﴿فصل﴾ في شروط صحة الاقرار اعلم ان الاقرار (إعنا يصح) بشروط خمسة الأول أن يصدر (من مكلف) فلا يصح من المجنون<sup>(١٠)</sup> والصبي غير المميز وكذا المميز إن لم يكن مأذونا له في التجارة فان كان مأذونا له صح إقراره<sup>(١١)</sup> فيما أذن فيه كما سيأتي<sup>(١٢)</sup> إن شاء الله تعالى وأما السكران فان لم يزل عقله صح إقراره بلا إشكال وان زال عقله فقال الإمام محمد بن المظهر

كأجرة الحاكم وقيل على الخائف لأن ما لا يتم الواجب إلا به وهو اليقين يجب كوجوبه أم وقيل على الطالب قرز كما ذكروا في المدة (١) من السوق لا من تخرج لجد تمارها وحطبها ومائها مع احتشائها فهي رقيمة أم صعترى (٢) وهذا على القول بالتغليظ أو على أن الحاكم كان في المسجد (٣) قال في البحر مشكلة ندب لمن أتى فحشة أن لا يظهرها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليستر الخمر ويجوز إذ لم ينكر صلى الله عليه وآله وسلم على ماعز والعامرية أم بحر (٤) الاقرار هو لغة ضد الانكار وهو أولى من قوله تقيض الانكار لأن التقيض لا يجتمعان ولا برهمن وقد يرفع الاقرار والانكار بالسكوت خلاف الضدين فلا يجتمعان وقد برهمن أم سحولى (٥) والقياس فانه إذا حكم عليه بشهادة غيره فأولى وأحرى أن يحكم على نفسه بإقراره أم خالدى ومن حيث أن الرجل يحكم عليه بشهادة نفسه ومن حيث أن الضرورة داعية إلى القول بصحته وإلا لزم أن لا يمكن الانسان أن يخصص بما عليه أم وابل (٦) القاذورات جمع قاذورة وهي هنا العمل بالبيع والقول السيئ وأراد هنا ما فيه حد كالزنا والشرب والقاذورة من الرجال هو الذى لا يبالي بما قال وصنع ذكر ذلك ابن الإيمري في نهايته (٧) وفي رواية أخرى والعامة بين معجمة ودال مهمة رواية المحدثين وبجمه الفقيه ف عن الأوزرى نسبة إلى غامد وفي كتيب أهل الذهب يروونه العامرية بالمهملين أم شرح فصح والعامرية اسمها سيمية (٨) ولا من الحوه لضعف عقله أم بحر ظاهر ما ذكره في البيان في البيع أنه يصح إقراره أم بيان من البيع وهذا إذا كان مأذونا وإلا لم يصح إقراره قرز (٩) فان أقر الميترم ادعى أنه غير مأذون فالقول قوله مع يمينه ولا يحلف إلا بعد بلوغه ذكره في البحر قرز (١٠) في قوله إلا فبا أذن فيه

والفقيهان ح ومن ان الخلاف فيه كالخلاف<sup>(٦)</sup> في الطلاق وقال الحاكم في التهذيب وضريد في الشرح أن اقراره لا يصح بالاجماع \* الشرط الثاني أن يصدر من (غتر<sup>(٧)</sup>) فلا يصح اقرار المكروه وحده الا كراه هنا كما في غيره من البيع وغيره فمن باه ما أخرجه عن حد الاختيار وعن الهدوية الاجفاف وهو الضرر \* الشرط الثالث أن يكون ذلك بحيث (لم<sup>(٨)</sup>) يعلم هزله) فإذا علم من قصده انه يريد بلفظه المزول<sup>(٩)</sup> والمزول<sup>(١٠)</sup> والاستنكار لم يكن ذلك اقرار اذ كره أوط قال وأما الطلاق والعتاق والتكاح فانها تصح من الهازل<sup>(١١)</sup> قيل ي أراد بفسحتها من الهازل في الانشاء<sup>(١٢)</sup> لا في الاقرار فلا يصح لأنه إخبار وأشار إلى هذا في الشرح<sup>(١٣)</sup> (و) الشرط الرابع ان (لا) يعلم (كذبه<sup>(١٤)</sup> عقلا) نحو أن يقر بقتل رجل يعلم أنه قد قتل قبل مولده<sup>(١٥)</sup> أو يقر بامتناع مال قد علم انه تلف قبل مولده أو يقر لمن يقاربه في السن انه أبوه أو ابنته (و) يعلم كذبه (شرعا) فقط نحو أن يقر بولد مشهور بالنسب من غيره \* الشرط الخامس أن يكون الاقرار (في حق يتعلق<sup>(١٦)</sup> به في الحال) فالو تعلق بنيره لم يصح نحو أن يقر

(١) يصح عندنا سواء أقر بقصد أو إنشاء ميمزاً أو غيره كالطلاق اه سحولى فقط (٧) (مسئلة) ومن اتهم من النسقة سرقة مال أو جناية أو نحوها جاز لأهل الولايات من المسلمين أن يزجروه أو يجسوه إذا رأوا فيه صلاحاً أو سلم الدين المروقة كما لير بها ويضمنوه قيمتها فلا يجوز لأن إقراره عند خشوتهم عليه لا يصح اه يان بلفظه وذلك لأن إقرار المكروه لا يصح لأن أكثر النسقة لا يعرفون تفاصيل ما يجرى عليهم في مثل ذلك وربما ظن أنه يجرى عليه أمر عظيم فيحمله ذلك على الاقرار اه بستان (٣) أو ظن ولا سبقه لسانه قرز (٥) المزول خلاف الجدد وهو أعم ليدخل فيه المزول والاستنكار وصورة المزول ظاهر الاستنكار بأن يدعى عليه ألف يقول مستنكراً لكلامه معي لك ألف وذلك بحرف بالقرائن اه زهور (٤) المزاح (٥) الاستنكار اه خالدى (٦) وعليه الأزهاري في الطلاق (٧) وقيل هو على ظاهره من غير فرق بين الانشاء والاقرار إلا أنه في الاقرار لا يكون إلا في البظاهر فقط كما تقدم في الطلاق قرز (٨) وفي عليه منها في السحولى (٩) قيل ف ومثل هذا ما يعتاد كثير من الناس من البيع لشيء من ماله بمن معلوم ويقر أنه قد قبض الثمن ويحكم الحاكم بذلك ويأتى الشهود على ذلك منع معرفتهم أن الاقرار غير صحيح فهذه شهادة لا تجوز ذكره في شرح الزيادات قلت ومثل هذا ما يعتاد من يكتب بصيرة في دين قبل ثبوته ويطلب منه الاشهاد على ما فيها ثم يعطيه المقرض له ميبطاً من حب أو غيره قبل ثبوت الدين فهذا عندنا لا يجوز وقد وم بعض الناس في ذلك فقال تجوز الشهادة على الاقرار وهذا فيمغلط محض اه سلوك واختاره المتكلم على الله قرز (١٠) المراد قبل قدرته (١١) غالباً احتراز من أن يقر بما ليس في يده فانه يصح ومضى صار اليمارت أو غيره سلمه كما يأتى

على عبده بطلاق أو ما يوجب حداً أو قصاصاً<sup>(١)</sup> فإن ذلك لا يصح بخلاف ما لو أقر على عبده بنكاح<sup>(٢)</sup> أو جناية فإنه يصح لتعلق ذلك بالسيد فيلزم المهر والأرض وإن لم يجز للعبد<sup>(٣)</sup> الوطء إذا أنكر قوله في الحال احتراز من الذي لا يتعلق به حال الأقرار وإن كان قد تعلق به من قبل نحو الأب والجد إذا أقر بعد البلوغ بتزويج المرأة في حال الصغر فلا يصح ذلك لأنهما لا يملكان عليها المقد في الحال إلا برضاها<sup>(٤)</sup> قال عليه السلام هذا في ظاهر الحكم فإن ظنت<sup>(٥)</sup> صدقها لم يجز لها أن تزوج فيما بينها وبين الله تعالى (ويصح) الأقرار (من الأخرس)<sup>(٦)</sup> إذا فهمت إشارته وكذلك المصمت<sup>(٧)</sup> (غالباً) احتراز من الأربعة التي تقدمت في البيوع (و) يصح (من الوكيل<sup>(٨)</sup> فيما وليه) فيلزمه ترك الخصومة<sup>(٩)</sup> والكف عن الدعوى<sup>(١٠)</sup> وتسليم المدعى<sup>(١١)</sup> إن أمكن والافتى صار<sup>(١٢)</sup> إليه بآثاره وغيره إلا أن يحجر عليه الموكل ولم تكن الوكالة مطلقة<sup>(١٣)</sup> فإنه لا يصح<sup>(١٤)</sup> أقراره نحو أن يستثنى عليه الموكل الأقرار ﴿تنبيه﴾ أعلم أنه لا خلاف إن أقرار الوكيل في غير ما وُكل فيه لا يصح ولا

(١) في القصاص في التسليم فيجب على السيد (٢) صحيح قرز (٣) إذا لم يطلب في ظنه صدق سيده لأن له أن يكرهه على العقد فإن ظن صدقه قيل كان انكاره طلاق بل فرقة قرز (٤) ويجب أن تسلم نفسها وهو المختار وهو الذي كان يختاره المقتى عليهم من جواز العمل بالنظر تحليل (٥) ويكون هذا خاصاً في هذه المسئلة وفي مسئلة التاديب من غيبة وكذلك الأمة المهداة اه حاصر قرز وكالظن بمضي العمر الطبيعي وطهر الزوجة والتطهير قرز (٦) ولكن هذا بخلاف القواعد فإنه لا يعمل في النكاح بالنظر تحليل كما عرف قرز (٧) والكتابة كالنطق منه اه بقر قرز (٨) والمرضى الذي لا يستطيع الكلام اه بيان معنى قرز (٩) مدافعة أو مطالبة اه سحوى قرز (١٠) في وكيل المدافعة اه رياض (١١) في وكيل المطالبة (١٢) هذا في وكيل المدافعة حيث وكله الموكل يدافع عنه من ادعى عليه فإذا أقر به الوكيل لم يدعيه ويجب على الوكيل تسليمه إن أقر له لأن عنده أن موكله غاصب له عليه فلم يمكنه فقي صار إليه بآثاره وغيره وهذا وفاق اه حاشية على الكواكب والله أعلم (١٣) ظاهر عبارة الفقهاء من هذه أنه إذا أمكنه تسليم الذي أقر به وجب عليه ولعل هذا مستقيم فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان قد قبضه وحصل له العلم أنه لمقر له وأما في ظاهر الشريعة فلا يسلم إلا بحكم حاكم لأن المسئلة خلافية وليس له أن يلزم الموكل اجتهاده إلا أن يتفق مذهبهما في صحة إقرار الوكيل ولم يخصه الموكل أيضاً اه كواكب لفظاً (١٤) وإنما قيد بأن يصير إليه بناء على أن الموكل مضطرب وأن الحاكم لا يحكم بأقرار الوكيل إذ لو كان يحكم لغير الموكل على تسليمه وإن لم يصير إلى الوكيل اه زهور وعموم هذا أنه يصح الأقرار من الوكيل ولو كان وكيل مطالبة وقيل ح أما يصح من وكيل المدافعة ولا يصح الأقرار من وكيل المطالبة لأنه لم يكرهه إلا بالدعوى وفيه نظر اه زهور قلنا ذلك المطالبة بالحق فيملك الأقرار كالموكل اه بقر (١٥) أما مع الحجر فلا فرق بين المطلقة والمؤقتة (١٦) لكن يلزمه ترك المطالبة والمدافعة ومضى صارت

خلاف أن إقراره في الحدود والقصاص لا يصح<sup>(١)</sup> ولا خلاف أنه إذا حجر عليه الاقرار<sup>(٢)</sup> أنه لا يصح وإذا وكله<sup>(٣)</sup> يقرأه يصح<sup>(٤)</sup> وأنه يلزمه الكف عن الدعوى<sup>(٥)</sup> وإن العين إذا صارت في يده وجب عليه تسليمها قيل ي و ذكر على خليل أن إقراره في غير مجلس الحاكم لا يصح بالإجماع وفيه نظر فانت ظاهر تعليل الشرح أنه يصح وصرح به في الكافي لمذهب القاسمية والفقهاء وحكى عن محمد أنه يصح في مجلس الحاكم لا في غيره واختلفوا<sup>(٦)</sup> فيما عدى هذه الصور<sup>(٧)</sup> فتخرج ع وم بالثقة في القياس وح أنه يصح<sup>(٨)</sup> وقال م بالثقة الاستحسان ورواية صاحب المدخل<sup>(٩)</sup> لقادى عليه السلام أنه لا يصح<sup>(١٠)</sup> وهو قول كوش وهكذا عن الناصر<sup>(١١)</sup> وص بالثقة (إلا القصاص<sup>(١٢)</sup>) فإنه لو أقر به لم يصح فلا يلزم<sup>(١٣)</sup> الموكل (ونحوه) الحد<sup>(١٤)</sup> (ودعواه<sup>(١٥)</sup> غير اقرار للصل<sup>(١٦)</sup>) فلو ادعى وكيل لموكله شيئاً لم يكن ذلك إقراراً لموكله فلي هذا لو صار إلى الوكيل لم يلزمه تسليمه إليه

**فصل في بيان من يصح إقراره في شيء دون شيء (ولا يصح) الاقرار (من مأذون<sup>(١٧)</sup>)**

إليه بالارث وغيره سلمها للقر له لأن إقراره صح عن نفسه أم قرز (١) في وكيل المدافعة قرز (٢) قيل وأما دعواه فلا يصح بعد إقراره ولو حجر عليه أم قرز (٣) أو غرضه قرز (٤) ولو كان في الحد والقصاص حد القذف والسرقة قطع كما يأتي في ح الازهار في الوكالة قرز وقيل لا مع حصول الاصل أم راض ومفتى وقيل لا فرق وهو ظاهر الا في الوكالة حيث قال ولا في اثبات حد وقصاص قال في النيث على أصل يحيى عليم لتصح على المتع من الشهادة على الشهادة في الحدود والقصاص لأنها في معنى التوكيل أم غيث بلفظه من الوكالة (٥) وكيل مطالبة (٦) والخلاف إنما هو حيث يقول الموكل وكلتك نخاصم فلانا في كذا أمألو قال وكلتك تثبت لي كذا فلا أقرب أنه موضع ائحاق أنه لا يصح إقرار الوكيل بذلك لأنه إنما وكله على الاثبات دون النفي فهو محجور عنه أم غيث قرز (٧) وذلك حيث وكله وأطلق (٨) لأنه أقامه مقام نفسه أم زهور (٩) وهو كتاب مصنف على مذهب الهادى عليم وفي الروضة صاحب المدخل أبو الفضل بن شروين من علماء الزيدية وقد عده في النعم من المعتزلة أم زهور والكتب التي تسمى للمدخل ثلاثة مدخل الحنفية ومدخل الهادى عليم ومدخل لصاحب التقرير وهو الأمام الحسين أم دياج وح بحر (١٠) لأنه لو أراد الاقرار لم يمتنع إلى وكالة أم بستان (١١) لأنه أقامه لدفع عنه وأما الاقرار فهو كان يمكنه يقر وأيضاً أن كل من لا تصح يمينه إذا جحد الغصم فلا يصح إقراره إذا أقر ثم إن فيه اضرار فلا يصح إلا باذن خاص أم بستان (١٢) ويلزم الدية لأنها أصلاً (١٣) يني وكيل المدافعة فهما أم كب معنى بخلاف وكيل المطالبة فإنه يصح إقراره لأنه اسقاط قرز (١٤) وكذا السب والنكاح والطلاق أم نجري وقيل أمافي النكاح فيصح إقراره والله أعلم وقيل يصح في الكل قرز (١٥) حد القذف والسرقة قطع قرز (١٥) حيث لم يقل أعلم أو أيقن (١٦) وهو حاكمي إلا أن يصرح بالقرار فله حكمه أم ح لي لفظاً (١٧) إلا العرف كما تقدم في قوله جرى العرف لثله

عبد أو صبي (إلا) أن يقر (فما أذن فيه) فلأذن له ماله في التجارة لم يصح الاقرار  
 منه بالمتى والهبه <sup>(١)</sup> فأما ما أذن فيه فيصح منه الاقرار فيه فيصح اقراره بالبيع  
 والشراء ونحو ذلك <sup>(٢)</sup> (ولو أقر المأذون (بألاف <sup>(٣)</sup>) مال لزمه (و) لا يصح الاقرار من  
 (محجور إلا لبند <sup>(٤)</sup> دفعه) إنما يؤخذ بالاقرار بمد فك الحجر لافي حال حجره (و) لا  
 يصح من (عبد الأفيما يتعلق <sup>(٥)</sup> بذمته ابتداء) كالهر في النكاح <sup>(٦)</sup> الفاسد (أو) يقر بما  
 يتعلق بذمته (لا) جل (١) نكار سيده (نحو أن يقر بصنایات على مال أو على بدن مما يوجب  
 الأرض فينكر <sup>(٧)</sup> سيده اقراره فانه يتعلق بذمته ويطالب به إذا عتق ولو لم ينكره <sup>(٨)</sup> سيده  
 لزمه تسليمه أو فداء (أو) يقر العبد بشيء (يضره) وذلك (كالقطع <sup>(٩)</sup>) (نحو أن يقر  
 بسرقة توجب قطعاً لزمه القطع أو يقر بما يوجب عليه القصاص <sup>(١٠)</sup> هو اعلم ان العبد إذا أقر  
 بسرقة توجب القطع فانه (لا) يلزمه <sup>(١١)</sup> (المال) (وفاقا بينهم والهدوية أو ما القطع فيلزمه (عند <sup>(١٢)</sup>  
 م) بالله لانه حق لله تعالى كمالو أقر بزناه أو شرب و عند الهدوية لا يلزمه لأنه إذا بطل  
 رد المال لكون فيه مضرة على السيد بطل <sup>(١٣)</sup> القطع لأنه ينبغي على ثبوت الاقرار <sup>(١٤)</sup> بالمال

بطل والله أعلم قرز (١) خير عوض قرز (٢) الهبة عوض قرز (٣) نحو أن يقر أنه ألتف من للبيع بصدقه  
 عليه هيب أو روية أو عوض أو نحو ذلك وان كان محجوراً ففي ذمته قرز أو مال أو أقر به لم يقبل قرز (٤)  
 ويكون برقبته وما في يده اه كب (٥) هذا حيث أقرب مال لا بما يوجب حداً أو قصاصاً أو مطلقاً فيصح في الحال  
 اه ن (٥) والمديروا م الولد كالسيد وأما المكاتب فيصح اقراره ويؤخذ بتسليمه فنرجع في الرق قبل تسليمه  
 ففي ذمته اه ن ويجعل للتع من اقراره كالتن اه بستان ونظره حيث فيكون موقوفة لأنه من التبرعات  
 اه من خط حيث والله أعلم (٦) وما لزمه بالعامة مع الحجر ولا تدليس اه سحولى لقطاً (٧) وقد دخل  
 فيه مع الجهل اه ح لى لقطاً قرز (٧) أى لم يقر (٨) بل صادقه قرز (٩) وأما عند الهدوية فلا يلزم قطع ولا مال  
 فكان صواب العبارة أن يقال كقطع عند م بالله لا المال انما (١٠) لأن القصاص وإن ضر سيده فضره  
 عليه أبلغ (١١) ويسلم القصاص لا للاسترقاق لتلا محال عليه بذلك اه بحر وعكسه فيما لو أقر عليه سيده  
 بالقتل فانه يسلمه لرق لا للقتل (١٢) هذا إذا أقر بشيء معين وأما إذا أقر أنه مرق ما يوجب القطع  
 ولم يبينه فانه يقطع اه كواكب وصيرتى قرز (١٣) ونحوه م بالله اقراره بالمال على التبر لا يصح فلا يلزمه  
 المال ويلزمه القطع لأنه أقر على نفسه فيصح منه وكلام م بالله هو المذهب وحجة الهدوية أن المال أصلي  
 والقطع فرع فإذا بطل الأصل بطل الفرع اه ع تهاى (١٤) هذا كان مالاً باقياً وإن كان تالياً لزمه  
 القطع وفقاً بين الهدوية وم بالله كواكب ويان معنى (١٣) فان كان بعد استهلا كه قطع اه يان بطله  
 (١٤) ولأن الاقرار فرع على ثبوت المال والمال لم يثبت

قال السيد ط (١) عقد الباب (٢) أن كلما أقر به سيده عليه لم يقبل (٣) منه فإن العبد إذا أقر به على نفسه (٤) قبل وكلما إذا أقر به سيده عليه (٥) قبل فإن العبد إذا أقر به على نفسه لم يقبل (٦) (ولا) يصح الأقرار (من الوصي (٧) ونحوه) وهو الولي والامام (إلا بأنه (٨) قبض (الدين أو العين (٩) التي في يد الغير للميت (أو) أقر بأنه (باع) هذا الشيء عن الميت (ونحوه) أن يقر بتأجير عبد أو دار عن الميت أو رهن فانه يصح منه هذا الأقرار

فصل (و) اعلم أنه (لا يصح) الأقرار (لمين إلا (١٠) بمصادقته (١١) فلو أقر زيد بمين أو دين لم يصح ذلك الأقرار إلا بأن يصادقه زيد عليه (١٢) فلو كذبه بطل (١٣) الأقرار فلو صادقه بعد ذلك التكذيب فانه يصح الأقرار لأجل تلك المصادقة (ولو) أتت (بعد التكذيب مالم يصدق (١٤) أي مالم يصدق المقر المقر له في التكذيب نحو أن يقول المقر

(١) فيأخذ القطع (٢) هذا يقتضى بأقرار السيد بالسرقه أو بإقرار العبد بها أيضاً (٣) ضابطه وحاصله (٤) كالتصاص والطلاق والرجوع والحدود (٥) كالمهر في النكاح الصحيح (٦) قيل هذا على أصله ما لله وأما على أصل الهدية فلا يستقيم كما لو أقر العبد بسرقة عين فلا يثبت القطع اه معنى (٧) كالتكاح (٨) بل يبقى في ذمته إذا عتق اه غشم قرز (٩) والفرق بين الوصي والوكيل أنه يصح الأقرار من الوكيل ولا يصح من الوصي لأن أقرار الوصي على غير من أوصاه بخلافه أقرار الوكيل فهو على من وكله فيصح اه ح حفيظ وكسوا ب وزهور (٨) أو أنه أتفق على الصغير ماله في حال صفه فيقبل اه يسان (٩) في حال ولا ينهما لا بعد النزل لهما فيبنا اه بسر إلا في الاتفاق فيقبل قوله مطلقاً اه يسان معنى لأنه أمين إلا إذا كان بأجرة فعليه البينة لأنه ضمن اه يان بقلته من البيع ولفظ البيان فرع وكذا الامام والحاكم فيما تولى اه فانه يصح اقرارهما حال ولا ينهما لا بعد انزالهما قيل ع وهذا أصل مطرد الخ (١٠) غالباً احتراز من الأقرار للعبد بعهده وللزوجة بالطلاق والموقوف عليه فلا يحتاج قبولاً ولا يطل بالرد وكذا العبي ولا يطل برد الولي اه شرح فتح وفي البيان مسئلة والأقرار للصغير والحمل يصح إذا قبله وليه اه وهو بعد بلوغه الخ (١١) ولا يطل برد المملوك إذا الأقرار له اقرار لسيده وليس للعبد ابطال حق السيد ويفرق النذر والأقرار أن النذر انشاء والأقرار اخبار عن أمر ماض وهو لا يطل الملك بعد ثبوته اه شرح فتح وقال ابن حنبل وهو أولى واختاره الامام شرف الدين في الآثار وفي البيان مسئلة والأقرار للعبد يصح إن قبله لأن رده كالبهية له ولا حيرة بقول السيد ولا رده ذكره في البحر اه بقلته (١٢) وأما لو كان الأقرار لمسجد أو نحوه فلا تحير المصادقة اه سحولى نقضاً (١٣) وأما الغير معين ولا يحتاج إلى مصادقة ويكون ليث المال اه ح (١٤) أو وادعه قرز (١٥) لفظاً أو ماني حكمه اه سحولى قرز (١٦) ولويد المجلس قرز (١٧) وكانت العين ليث المال لتعظيمها فصار مالاً لا ماله في الأصح كره القبيح هو المختار كما ذكر ذلك في مسئلة القصار ونحوها اه سحولى (١٨) وأما إذا لم يرجع المقر له إلى تصديق المقر بعد رده

للمكذب صدقت في تكذيبك إياي فأما لو قال ذلك لم يصح مصادقة المقر له من بعد  
وقال الامام ي أن التصديق من المقر له ليس بشرط بل يكفي سكوته وكذا عن الفقيه ح  
(ويعتبر في النسب والسبب<sup>(١)</sup>) شروط<sup>(٢)</sup> الافرار بالمال و(التصادق<sup>(٣)</sup> أيضاً) ويختص  
الافرار بالنسب والسبب بان التصديق بهما يخالف التصديق بالمال (كسكوت<sup>(٤)</sup> المقر به)  
فانه يكون تصديقاً بخلاف الافرار بالمال<sup>(٥)</sup> هكذا ذكر الامام والفقهاء وظاهر قول المرتضى  
والقرضيين أن التصديق<sup>(٦)</sup> شرط فلا يكفي السكوت<sup>(٧)</sup> نعم<sup>(٨)</sup> وأما يكون السكوت  
تصديقاً (حيث علم<sup>(٩)</sup>) به (و) علم أن (له الانكار) فان سكنت جاهلاً بان له نفيه كان  
له نفيه<sup>(١٠)</sup> إذا علم به وهذا لم يطل<sup>(١١)</sup> الزمان كما تقدم<sup>(١٢)</sup> وعندم بالله لا يعتبر العلم بان له  
نفيه فعلي هذا لو أقر بصغير كان الصغير في حكم المصدق لانه في حال الصغر لا يصح منه  
الانكار فان بلغ وكذب<sup>(١٣)</sup> فقال أبو مضر يطل الافرار<sup>(١٤)</sup> وهو القى في الازهار وفي  
الشامل لاصح لا يطل (و) يشترط في الافرار بالنسب والسبب (عدم الوساطة<sup>(١٥)</sup>)  
بين المقر والمقر به فلا يصح الافرار إلا بولد أو والد ولا يصح بأخ ولا ابن عم وفي السبب  
لا يصح إلا بالولي دون مولى المولى ولا فرق في صحة الافرار بين المولى الاعلى<sup>(١٦)</sup> والادنى<sup>(١٧)</sup>  
وولي المتاع وولي الموالاة (و) (لا) يقر الانسان بوالده أو ولده بل بمن بينهما

لا افرار فثبت المقر به دين يطل وأما حيث المقر به عين فلهوم كلام المصنف وشرح ضرر بد أنه يقي على  
ملك المقر لأنه محكوم له بملكه في الاصل فإذا رده المقر له بقي على ملكه وعن الفقهاء ع س انه  
يصير لبيت المال اه ح آثار (١) هو الولي لا النكاح فسيأتي (٢) خمسة (٣) والخيار اعتبار التصديق لفظاً في المال  
والنسب والسبب ولا يكفي السكوت فيها اه سحولي (٤) عبارة الهداية ومنه سكوت المقر به (٥) يعني  
ولا بد من اللفظ (٦) في المال والنسب والنكاح (٧) وبني عليه في البصر (٨) يعني بالافرار (٩) فوراً في  
المجلس قرز (٩) لا فرق قرز (١٠) في الممان للفقهاء ح (١١) أي لم يصدق (١٢) فان مات أحدها قبل البلوغ  
توارثاً إذا لم يترفعه مشهور النسب والخيار للوراث مطلقاً ذكره شهرا شوية وإذا بلغ ورد بطل الميراث  
اه عامر قرز وقال عبد بن صالح الجبلي وعندي أن المقر لا يرث وإن لم يكن للمقر له وارث مشهور  
فعل المقر نفقته وإن نازعه مشهور النسب فلا حكم لافرار المقر لأنه اقرار على الوراث المشهور (١٢)  
تمام حكم بالنسب اه تذكروا وفي الجوهره ولو حكم الحاكم لأن الحكم تقرير قطع قرز (١٣) فان كان  
تم واسطة (١٤) لم يثبت إلا أن يصادق الواسطة ان كان حياً أو بالينة والحكم ان كان ميتاً فخلطت فقالم بالله  
وأبو جعفر لا يثبت نسبهم وقال من بالله وإن أتى القوارس أنه يثبت نسبهم اه ن (١٥) لأن فيه حل النسب عليه اه ن  
لفظاً (١٦) وهو المتق (١٧) وهو المتق والأدنى أسلم على يده (١٨) قال التاصر لكن ينظر ما قلناه الأديني  
بالافرار بالأعلى ولعل وجهه انه يطل عنه على قول المكافي في ولادة الموالاة وفي ولادة المتاع على المذهب

واسطة<sup>(١)</sup> أو واسطتان<sup>(٢)</sup> (شارك<sup>(٣)</sup>) للمقربة (المقر<sup>(٤)</sup>) في الارث<sup>(٥)</sup> لاقى النسب) لأن من شرط ثبوت النسب عدم الواسطة \* واعلم أن في ثبوت النسب مع وجود الواسطة أربعة أقوال \* الاول أنه لا يثبت النسب سواء صدق به جميع الورثة<sup>(٦)</sup> أم لا وهذا هو ظاهر المذهب \* القول الثاني أنه ان صدق به جميع الورثة ثبت نسبه وإن أنكره بعضهم لم يثبت وهذا قول<sup>(٧)</sup> ح ك وش وابن أبي الفوارس \* القول الثالث عن أبي مضر أنه لا يثبت النسب ولو صدق به جميع الورثة وذكره م بإثبه في الزيادات قال إلا أن يكونوا عدولا \* القول الرابع ذكره في شرح الابانة أنهم إن كانوا عدولا<sup>(٨)</sup> وحكم الحاكم بقولهم ثبت النسب بالاجماع فإن لم يكونوا عدولا ثبت النسب عند الحنفية استحساناً وعند أصحابنا لا يثبت \* قال مولانا عليه السلام \* وهذا في التحقيق ليس بقول مستقل لأنه إذا حكم الحاكم فلا خلاف في ثبوت النسب وإن لم يحكم فالخلاف واقع كما ذكره فأما لو لم يكن ثم واثسوى المقر<sup>(٩)</sup> فقال م بإثبه في الزيادات لا يثبت نسبه وكذا في شرح الابانة عن أصحابنا

(١) كالأخ والجد (٢) كالم وابن الأخ (٣) وهو يقال قد ثبت الارث وحكم التفقة حكمه وأما ما أحرأحكام النسب كتحريم النكاح وولادته وكونه محرماً ونحو ذلك فهل يثبت كالإراث أم يثبت تحريم النكاح فقط دون غيره (٤) اهـ حلى لفظا القياس يثبت تحريم النكاح لا قراره لا غيره لعدم صحة الاقراء فيه اهـ من خط ض أسماعيل الجاهدين مامش الحاشية (٥) قبل يحرم النكاح بينهما فيحرم عليه أصولها وفصولها لا على أصله وفصله وهو اقرار على التبراه مع جاع شارح قرز (٦) بقدر ما يقصده منه لو ثبت نسبه وقال ح يشر كان في نصيبه كانه مؤثر بينهما على قدوسهما اهـ وإن مثلك إيمان أقر أحداهما بآل فيدفع المقر ثلث حصته وهو سدس المال (٧) فإن أقر الابن وراثتين فصاعداً نحو أن يقر الابن بابنتين للبيت فلا يتلو إما أن يقر بلفظ واحد أو بلفظين إن كان الاول قالنا لا (٨) ولا يحتاج المقرهما إلى التصديق فيها بينهما وإن كان الثاني فإن صادق المقر به اولاً فكان الاول والإسلام للمقر به الثاني سدساً وضمن له سدساً أيضاً على الاول اهـ دير معنى وقرر ان تحذر الاحتشاد اهـ سيدنا حسن (٩) وكذا بلفظين وأقرا به جميعاً اهـ سيدنا حسن رحمه الله قرز (١٠) من مؤثر المقر فيدفع المقر به ما بين نصيبه مقرراً ومنكراً فأما فيما بينهما فحكمة ما سألني فيمن أقر واثس له أو ابن عم اهـ حلى لفظاً (١١) غير الواسطة اهـ وإن قرز (١٢) تسمى مسئلة أدخلني أخرجه (فرع) أشافيه فلو مات رجل عن ابن ثم أقر هذا الابن بأخ له ثم أقر جميعاً بأخ له لما ثالث فإن صادق هذا الثالث في نسب الثاني ثبت الكل وإن أنكره فلي وجهين الأول انه لا يطل نسب الثاني لأنه أصل الثالث لولا مصادقه لما ثبت نسبه الوجه الثاني أنه يطل نسب الثاني لأنه لم يصادقه جميع الورثة ووجهه وتسمى هذه المسئلة مسئلة أدخلني أخرجه لأن الثالث دخل بالثاني ثم أخرجه لا تأكره اهـ بيان (١٣) وأتوا بلفظ الشهادة قرز (١٤) وحده لا واثس معه نحو أن يموت رجل وله ابن مشهور ثم أقر الابن بأخ له فانه



والطحاوي<sup>(١)</sup> لأصحابه قال وعند الشافعي وف يثبت نسبه وكذا ذكر ابن أبي الفوارس  
لهذه<sup>(٢)</sup> قال مولانا عليه السلام والصحيح للمذهب هو القول الاول (ويصح) من  
الرجل أن يقر (بالمالوق) ويثبت نسبه<sup>(٣)</sup> وفائدة الافراق أنه في الأمة لا يحتاج بتحديد  
دعوة<sup>(٤)</sup> وفي الحرة لا يصح نفيه بعد ذلك (و) يصح الافراق (من المرأة)<sup>(٥)</sup> بالولد (قبل  
الزوجة وحالها وبمدها) لأنه يلحق بها ولو من زناه (ما لم يستلزم<sup>(٦)</sup>) الافراق به (لحوق  
الزوج) بأن يحتمل كونه منه<sup>(٧)</sup> فلما إذا لم يحتمل كأن تزوج ثم تفر به من بعد مدة قريبة  
لا يتأتى كونه من الزوج في مثلها صح الافراق \* واعلم أن اقرار المرأة بالولد على وجهين جميع  
على صحته ويختلف فيه أما المجمع على صحته فذلك بأن لا يقتضى اقرارها حمل النسب على  
النير<sup>(٨)</sup> وأما المختلف فيه فذلك حيث يقتضى اقرارها حمل النسب على النير بأن تكون  
مزوجة وقد حدثت في مدة الزوجة أو مطلقة وهو يصح لحوقه به في زمن الفراق

يشاركه في الارث وأما في النسب فقال م بالله وأوجبصر لا يصح نسبه اه يان لفظا (١) منسوب إلى  
طحاوي وهي أربع قرى خارج مصر اه ديباج واسمه أحد بن محمد بن سلامة الطحاوي يفتي الطاء  
وقبره في صعيد مصر وكان حنفياً وهو مشهور (٢) إذا أتت به لدون ستة أشهر من يوم إقراره أو  
لدون أربع سنين وقد علم وجوده بحركة أو نحوها قرز (٣) صوابه الزوجة ولو أمة قرز (٤) الحرة  
لتخرج للملوك فإي يطل إقرارها على مالها حقاً كما يأتي في السبي وفي البحر وإذا كانت مملوكة  
لم ترق إذا لم يقبل في ماضي السبي فيلحق بها ولا يرق (٥) ولو بكراً وقيل ما لم تكن رقها أو غنماء  
(٥) فإن استلزم لحوقه لم يصح إقرارها به إلا إذا صادفها الزوج أنه منها أو يثبت بملته على خروجه  
من فرجها فيلحق بالزوج فإن قاه لاعت وهو يقال إذا أتت به بعد الزوجية بمدة يسيرة لا يمكن كونه  
من الزوج فالزوجة غير صحيحة إذ هو يكشف أنه تزوجها وهي حامل فهي في المدة عن تكاح أو في  
الاستبراء عن غيره إلا أن يحمل على أنها حامل به من زناه لأنه يصح القعد عليها في الأصح فأما في غير  
هذا فلا يصح فيه الزوجية الصحيحة يقال ليس المسئلة مفروضة أنها أقرت أنها وضعت الآن وأما  
المراد أنها أقرت أن هذا ولدها وهو لا يمكن أن يكون من زوجها هذا الذي هي تحته لأجل السن التي  
هو عليها عند إقرار الزوجية به والتكاح مع هذا التقدير صحيح فلا معنى للإيراد والتأويل والله أعلم  
اه سحولي لفظاً (٦) يعني حيث أنكر الزوج اه شرح فتح ينظر هل المراد ناكراها في الولادة أو في لحوقه  
وينظر لو سكت لعل المراد الاول اه من بيان حيث وخطه وإلا كان كما في اللعان اه وقيل يلحق  
مع السكوت فيصح إقرارها قرز ولفظ البيان في اللعان (مسئلة) ومن له زوجان وولدتا ابناً وبناتاً  
وادعت كل واحد أنها التي ولدت الابن دون البنت فأيهما يلت بملته ثبت نسب الابن منها وإن لم يثبت  
أو يثبت ما قلن صدق الزوج أحدهما ثبت نسب الابن لها وإن لم يثبت نسب الابن والبنت من الأب  
لا منهما اه بلفظه (٧) نحو أن عمر بولد ولم تكن قد تزوجت أو تزوجت وكان حصوله يقدر قبل

ففي ذلك مذهبان أحدهما قول ح وأحد قولي الناصر وأحد قولي ط وأحد قولي ش وهو  
التي في الأزهار أن ذلك لا يصح<sup>(١)</sup> الثاني ظاهر قول الهادي عليه السلام أن اقرار المرأة  
بالولد جائز ولم يفصل وهو أحد قولي ط وأحد قولي الناصر وأحد قولي ش وقد يلقى بين  
القولين ويقال من منع فالمراد به إذا كان يقتضي حمل النسب على النير<sup>(٢)</sup> ومن أجاز فالمراد  
به ما لم يقتض ذلك وهذا التلقيق يقتضي أن التي في الأزهار جميع عليه (و) يصح الاقرار (من  
الزوج) بالولد فيلحقه (ولا يلحقها<sup>(٣)</sup>) أن أنكرت<sup>(٤)</sup> لجواز أنه لامرأة غير زوجته التي  
معه أو من أمة أو من شبهة وظاهر قول ض زيد أنه يلحقها إذا لحقه<sup>(٥)</sup> فينظر فيه (ولا  
يصح) الاقرار<sup>(٦)</sup> (من السبي) بعضهم يعمض (في الرحامات<sup>(٧)</sup>) نص أصحابنا على ذلك  
وهو قول ش (قال مولانا عليه السلام) ويحتمل في الماليك<sup>(٨)</sup> مثل السبي وعند أبي ح مجوز  
في أربعة وهي الولد والوالد والزوجة<sup>(٩)</sup> والمولى<sup>(١٠)</sup> وهو قول م بالله قال في شرح الأمانة وهو  
مذهب الناصر وزيد بن علي (والبيئنة على مدعى تولي<sup>(١١)</sup> المقر به) فإذا ادعى ورثة المقر أنه

زواجها أو مطلقة وحصل بد زوال القراش وهذا يصح اتفاقا اه غيث (١) ولا يجت السب لأبهما  
لكن يرثا إن ماتت من باب الوصية والمقرر أنه لا يرثها (٢) وكلا لا يصح إقرارها حيث فيه حمل النسب  
على النير فكذا إذا كان بين اثنين حق سبيل أو مرور ماء أو غير ذلك فأقر أحدهما لثالث يعضه فانه  
لا يصح إقراره بخلاف الاملاك فيصح ويشاركه في تعبيه اه ح حفيظ ومثله عن القتي فيا لو ادعى  
على الودعة حق في حوى فنكل أحدهم لم يحكم به لأن الحق لا يتبعض فيقال ربع حق أو نحو ذلك قرز  
(مسئلة) ولو كتب لفلان على كذا وقال اشهدوا على بما فيه كان إقرارا كأنه ينطق لابد أن يقرأ عليهم  
قرز (٣) ولفظ البيان ولا يلحق بزوجه إلا أن تهر به اه لفظا (٤) صوابه إن تهر ليدخل في ذلك  
مسئلة السكوت قرز قد تقدم أنه يلحق بأبيه مع سكوته فينظر في الفرق بين الأم اه عبد بن علي  
الشوكاني رحمه الله (٥) هذا إذا قال منها وأما إذا قال ولدي وأطلق فلا يلحق اتفاقا (٦) ما لم يلبس في الظن  
صدقه قرز (٧) لأن ذلك يؤدي إلى منع السيد من وطئهها جميعا ومن الضريق بينهما في البيع قبل البلوغ اه ن  
وكذا الزنى لأنهم أطلوا عليه حق الولي اه صغيري (٨) وكذا من الحق لانه يؤدي إلى إبطال حق الولي  
الثابت للحيق فينظر. لكن يقال فيلزم مشله في النسب ولله يقال بل حكم ذلك حكم النسب فيستحق  
المقر به الثلث ان استحققه لوصح نسبه وقد يمكن الفرق بينهما بأن الملقو هو النسب على النير وقد زال  
بخلاف الاول فهو إبطال الولي وهو غير زائل فلا يصح الاقرار بعد المتي فيحقق (٩) بناء على أصلهم  
أنه لا ينسخ النكاح بالسبي في حالة الزاحمة (١٠) وينظر ما فائدة الاقرار بالقر به مع طرف المالك ولعل  
فائدة ثبوت الارث حيث ينسب اليه (١١) نسباً وما لا اه سحولي (٥) ومعنى التوليح الإدخال لئلا يمنع من

إنما أقر بالنسب<sup>(١)</sup> لمن أقر به في حال المرض أو في غيره توليها فليهم البيئة فإن أقاموها سمعت وبطل الاقرار<sup>(٢)</sup> والبيئة هنا تكون على اقرار المقر<sup>(٣)</sup> أنه يراد بالتوليح ثم يقر بالنسب<sup>(٤)</sup> في ذلك المجلس<sup>(٥)</sup> أو على شاهد الحال بأن يقسم ليخبر من ولده<sup>(٦)</sup> أرثه من هذه الدار ثم يقول في جلسته هذه الدار لزيد ونحو ذلك قيل ح وإنما يبطل الاقرار بالبيئة فيما زاد على الثالث<sup>(٧)</sup> سواء كان في حال الصحة أم في حال المرض **فقال** مولانا عليه السلام **﴿** وهذا فيه نظر<sup>(٨)</sup> لأنه يلزم مثل هذا إذا علم كذبه بأن يكون أكبر منه سنًا أو مشهور بالنسب من غيره قال محمد بن يحيى إن اتهم المقر بالتوليح استخلف المقر<sup>(٩)</sup> له إنما أقر به هو حق واجب قيل ح وتكون يمينه على القطع<sup>(١٠)</sup> لأنها لم تنتقل اليه من غيره<sup>(١١)</sup> وجاز له أن يحلف على القطع<sup>(١٢)</sup> استناداً إلى الظاهر وهو صدق أبيه **﴿** فصل **﴿** في شروط الاقرار بالنكاح أعلم أن شروط الاقرار بالنكاح ما تقدم في أول الباب من كون المقر مكلفاً<sup>(١٣)</sup> مختاراً لم يعلم هزله<sup>(١٤)</sup> ولا كذبه (و) يشترط (في النكاح تصادقهما) أي تصادق المقر والمقر به وهل يكفي السكوت كما في النسب الخلاف فيما واحد فعند الإمامي والفقهاء أن السكوت كاف وعند المرتضى والفرصيين أن عدم التكذيب لا يكفي ولا بد من التصديق<sup>(١٥)</sup> (و) إنما

الارث يراد بذلك منع ورثته كالأن من المال أو ادخال نقص كالأخ عليهم (١) هذا في الاقرار بخلاف سائر التملكيات ونحوها من هبة أو نذر أو صدقة (٢) إذا ادعى الوارث إنما نذر به مؤثره لا يراد بالتوليح فليس ذلك توليها ولا تسمع بيته ولا دعواه وإنما يستقيم فيها ذكر اهتياؤه وعامه وراوعاً لأنه يتصرف التملك فيها إلى ظاهر القطع بخلاف الاقرار فليس عقد تملك وإنما هو إخبار اهتياؤه قرزوع مولانا المتوكل على الله عليه لا فرق بين الاقرار وغيره فيبطل (١) وذلك كالوصية والهبة والصدقة (٢) في الزائد على الثلث وقيل في الكل قرز (٣) أو لقر به اه قرز (٤) أما لو أعطوا البيئة على أن المقر أقر أن اقراره توليح فاعلم ذلك لا حكم له لأنه اقرار بإبطال حق التبرع وهو المقر به سحوى لفظاً (٥) لا فرق قرز (٦) صوابه أخاه ثم يقر بان اذ هو في سياق الثلثين للتوليح بالنسب اه ح ك (٧) بل في الكل قرز (٨) وقد رجع في البحر إلى مثل كلام الفقيه حيث قال يستحق بحق الثلث وصية (٩) سؤال وهو أن يقال ما فائدة يمينه وهو لو أقر لم يبطل النسب وأجيب على هذا بأنه لم يصدق أباه بأن يكون صغيراً أو غائباً ذكره أبو مضر فهو إذا رد انتفاء نسبه فاما لو كان بعد التصديق فلا يمين عليه اه زهور لأن النسب لا يبطل بعد ثبوته بالاقرار لكن يقال إنهم لا يفتن حيث لم يكن ثم مدعى لبطاله وأما مع وجود المدعى فذلك حق له والله أعلم اه (١٠) ولا ترد (١١) لأنه فله وهو تصدق به لا قرار لأب لا لأنه لا يمت إلا به اه ك (١٢) إن غلب صدقه اه برهان قرز (١٣) وأن يكون حراً أو عبداً أو ذواته بالنكاح اه يان بقطعه (١٤) ينظر في هذا فقد تقدم أنه يصح اقرار المأزول بالنكاح (١٥) وبني عليه في شرح الفتح لأن النسب يمحط فيه بخلاف النكاح فلا بد من المصادقة

يصح الاقرار بالنكاح مع (ارتقاء الموانع) فلا يكن تحت المقرأخت المقر بها<sup>(١)</sup> ونحوها<sup>(٢)</sup>  
ولا أربع سواها ولا قد طلقها ثلاثاً فلو حصل أحد هذه لم يصح الاقرار (قيل و) من  
شروط الاقرار بالنكاح (تصديق الولي) فلو أنكر اقرارها بطل ولزمتها البينة هذا  
ظاهر كلام ع قبل ح وذلك محمول على الاستحباب وقد يقال إن تصديق الولي شرط عند ع  
لا عند<sup>(٣)</sup> م وليس ثم تصريح من ع بذلك فقال مولانا عليه السلام \* ولهذا أشرنا إلى  
ضمف ذلك بقولنا قيل وتصديق الولي (وذات الزوج) إذا أقرت بالزوجة لأجنبي<sup>(٤)</sup>  
وصدقها الرجل الأجنبي فانه (يوقف<sup>(٥)</sup>) اقرارها (حتى تبين<sup>(٦)</sup>) من الزوج الذي هي  
تحت والزوجة تثبت بينها وبين الأول<sup>(٧)</sup> إما باقرار سابق وإما بينة<sup>(٨)</sup> وأما شجرة<sup>(٩)</sup> (و)  
مهما لم تبين من الأول فانه (لا حق لها قبله منها) لا نفقة ولا سكناً<sup>(١٠)</sup> أما الخارج فلائها  
كالناشزة عنه وقيل بل يجب لها النفقة عليه وأما الداخل فلائها مقرأته لا يجب لها عليه شيء  
(وترث الخارج)<sup>(١١)</sup> لتصادقهما على الزوجة بينهما بخلاف الداخل فلا ترثه لأنها نافية  
لاستحقاقه منه وإذا ماتت لم يرث الخارج منها شيئاً (ويرثها الداخل<sup>(١٢)</sup>) (وقال في الانتصار

لنظم خطر الخروج اه بمران (١) المراد من محرم الجمع بينهما (٢) عمتها وخالتها اه ن (٣) فلو أقر بنكاح أمة  
وليس بنت في الحال ونحوه حرة لم يصح على ظاهر الكتاب اه من خط حيث قرز (٤) ظاهره  
ولا يكون موقوفاً جلا على السلامة (٥) وذلك يقدر بأن الولي حال التزويج كان غائباً أو نحوه اه شرح  
بمران (٦) الاق حق الصغيرة فلا بد من تصديق الولي وقفاً وكذا الأمة لا بد من تصديق السيد اه  
بحر معني قيل وكذا للسكينة (٧) وإذا وطئها سل بعد مع العلم والجهل قرز اه شامي اذ لا شبهة له في  
زوجة غيره وقرره سيدنا محمد بن ابراهيم السعوي (٨) يعني أحكامه لا الاقرار في نفسه فلا يوقف بل  
قد صبح ولا يصح منها الرجوع قبل البينة وبعدها أيضاً اه بستان (٩) وهذا حيث يكون اقرارها بزوجة  
الخارج والحال أنه لا مانع من صحة اقرارها الا كونها تحت هذا أما لو كان ثم مانع كأن يكون تحت  
أختها أو نحو ذلك فلا حكم لاقرارها إذ شرطه أن يصادقها وهو لا يصح منه مصادقها واه أعلم  
اه ح ل فقط قرز (١٠) أو يصدق اه عديدين حمزة وبيان (١١) يعني الذي هي تحت اه من معنى (١٢) وحكم  
بها الحكم اه كواكب قرز (١٣) أو الاختصاص والمخاللة التي لا تكون إلا بين الزوجين اه بيان قرز قلت  
بشرط الا يكونا من ذى الرية والهمة اه غاية قرز ما لم يكن سكوتها تحت الداخل بحكم استحقاقها على  
الخارج اه ظاهر الكتاب لا فرق قرز (١٤) فان يناصراً أو أراضاً فلهما تقدم وان أراضاً قطع حكمه بها وإن  
أطلقاً معاً حكم بها لمن هي تحت لأنهم دليل التقدم في يد نفسها فلا يقال بينة الخارج أولى اه وقال التجري  
الخارج أولى (١٥) اذ يده عليها والظاهر منه اه تجرى (١٦) ولا يرث مما ورثته من الخارج لأنه مقر على  
نفسه بأنها لا تستحق منه شيئاً ويرثه لورثة الخارج حيث قبضه مع حصته قطعاً عامر قرز ولا أولى  
أن يرثه لورثتها غير الزوج فان لم يكن لها وارث فهي المال ولا وجه لرد لورثة الزوج الخارج اه شامي

إذا كانت تحت زوج فإقرارها باطل ولا يقال أنه موقوف<sup>(١)</sup> (ويصح باض) نحو أن تدعى امرأة زوجية رجل مات فأقر الورثة أنها كانت زوجته من قبل والآن لانتم بقاء النكاح إلى حال الموت فإنه لا يصح إنكارهم بل تثبت الزوجية لإقرارهم بها في الماضي<sup>(٢)</sup> (فيستصحب) الحال فيبقى حكم الزوجية إذا الأصل بقاؤه (ولا يقران على) عقد (باطل) تصادقا بوقوعه نحو أن يقرأ أنه بنير ولي وشهود<sup>(٣)</sup> (وفى) تصادقهما بالمقد (الفاقد) نحو أن يقرأ أنه بنير ولي أو بنير شهود<sup>(٤)</sup> ففي إقرارها عليه (خلاف) فعند ما ياتر ضمنها مالم يترافا<sup>(٥)</sup> إذا كانا جاهلين قيل ح وكذا عند الهدوية وقيل عند الهادي لا يقران على ذلك ﴿فصل﴾ (ومن أقر بوارث<sup>(٦)</sup> له أو ابن عم) ولم يبين التدرج<sup>(٧)</sup> بل قال فلان واثني أو فلان ابن عمي (ورثه<sup>(٨)</sup>) المقر به في الصورتين وإن لم تثبت النسب (الامع) وارث (أشهر<sup>(٩)</sup>)

إلا أن علم الورثة أنه لا زوجية بينهما وبين الخارج فلا يحمل لهم فيجب عليهم رده لورثة الخارج اه شامى (١) قلتم كان أختها تحته اه متى (٢) فإن ظنوا لا نعلم ذلك لكن هذا الولد له منك لم يكن ذلك إقرارا بالنكاح لجواز أنه ثبت له منها بوطء شبهة أو غلط اه يان وهل يقال يلزم المهر من ماله أى الولد المقر به ما لم يذكره لا يبعد ذلك لكن يقال الأصل برامة الذمة من للمهر لجواز أنها وطئت عالة وهو جاهل اه شامى وهو يقال الجمل على السلامة أولى (٣) فى الرقعة فأما الدية فمالك يجز ذلك من غير ولي وشهود اه ينظر فكيف بالأكية بخلافه (٤) أو شهود قسقة (٥) حال العقد (٦) حتى حيث لا مذهب لها وأما لو كان لها مذهب وقيل بخلافه جاهلين فلا يقران بهد العلم ويجب عليها التدارك اه تعليق آثار وقيل لا عبرة بالعلم من يهد بل العبرة بحال العقد من غير فرق بين أن يكون لها مذهب أم لا وقواه لى (٦) وصادقه المقر به اه تكيل قرز (٧) أو قال هو عصبي أو أقرب الناس لى أو لا يرثى الا فلان ولم يحصل تعيين للتدرج الذي يجمعهما الى شخص معين بالينة والحكم فهذه الألفاظ حكما واحد اه سحولى لفظا قرز (٨) والفرق بين هذا وبين ما تقدم أن هذا أقر موروث بوارث وفيما تقدم أقر وارث بوارث (٩) وحاصله فيمن أقر بوارث له أو ابن عم أن مع عدم الوارث المشهور يستحق جميع التركة مطلقا سواء درج أم لم تدرج وأن كان له وارث مشهور النسب فإن درج استحق الثلث فقط لو صبح نسبه وإن لم يدرج فلا شيء له أصلا وإن كان ظاهر الأثرار عدم التصريح فهو مقرر في غيره من الكتب مثل الكواكب والبيان والمقرر ما في الأثرار وهو أنه يستحق الثلث وإن لم يدرج كما هو ظاهر الاطلاق قرز (٧) وكذا لو درج لأنه أقر بين بينهما واسطة لأن الحكم واحد (٨) فإن مات المقر به قبل المقر بطل الاقرار لأن إقراره وصية وكذا إذا رجح عن الاقرار أو أقر أن الوارث غيره اه رابع وفى التثيت لا يصح الرجوع عنه بخلاف الوصية لأنها ليست كالوصية من كل وجه وقرره السيد صلاح الأخصش رحمه الله تعالى (٩) غير الزوجين أما لو كان المشهور الزوج أو الزوجة

(منه) في النسب غير هذا المقر به سواء كان هذا المشهور عَصَبَةً<sup>(١)</sup> أو ذارحم (فالثالث<sup>(٢)</sup> فادون) يستحق المقر به وصية لا ميراثا وأما يستحق الثلث فادون (إن استحقه لو صح نسبه<sup>(٣)</sup>) فأما لو كان يستحق السلس<sup>(٤)</sup> لو صح نسبه لم يأخذ سواء وكذا مادونه<sup>(٥)</sup> فإن كان يستحق أكثر من الثلث<sup>(٦)</sup> لو صح نسبه<sup>(٧)</sup> لم يعط إلا الثلث وعند شريكه أنه يعطى الثلث فقط إذا كان لا وارث له سواء وظاهر كلامهم بالله أنه لا يعطى شيئا إذا كان له وارث مشهور النسب قال أبو مضر والفقهاء المراد فيما زاد على الثلث إن كان وارثا للثلاث فأما إلى قدر الثلث فيستحقه<sup>(٨)</sup> من باب الوصية<sup>(٩)</sup> وهذا هو المختار في الكتاب (و) إن أقر (بأحد عبيده<sup>(١٠)</sup>) فقال أحدكم ابني (فات قبل التمين عتقوا) بشروط كمال صحة الاقرار بأن يكونوا مجهولين<sup>(١١)</sup> النسب ولم يأت بالكلام هازلا وصدقه قال السيد لا بد أن يقول كل واحد منهم أنا ابنك فأما لو قالوا أحدا<sup>(١٢)</sup> ابنك ما كفى فإن تكاملت شروط الاقرار في واحد فقط تمين<sup>(١٣)</sup> وإن تكاملت في اثنين كان كما لو قال أحدكم أكر<sup>(١٤)</sup> وبقى الثالث مملوكا<sup>(١٥)</sup> وقال أبو حنيفة لا يقع عتق إلا بالسماية وقال شريك واحد بالقرعة<sup>(١٦)</sup>

فأخذ المقر به الباقي بعد فرضهما جميعا حيث ومثله في السعوى قرز (١) أو محققا أي ومثلي قرز (٢) ويكون الثلث ونحوه من جملة التصرفات التي تخرج من الثلث كآجرة الحج وبيع العين ونحوه هكذا أتى به السيد أحمد بن علي الشامي قرز (٣) وهل يكون عند الاقرار وعند الموت سل اه سعوى قيل عند الموت اه شامى قرز وقيل عند الاقرار (٣) ويحرم بصحته عقيب الموت قرز (٤) هذا الشرط يعود إلى حيث أقر بأن عم أو نحوه لا حيث قال هذا وأرى استحق الثلث من دون تفصيل اه والمختار عدم الفرق ولا وجه للتفصيل إذ الحكم واحد اه شامى (٤) كأن يقر بأخ وله خمسة أخوة (٥) كأن يقر بأخ لأم ومعه أختين وزوجة (٦) كأن يقر بأخ وله أم (٧) حيث بين النسب فأما لو لم يبين فالثالث اه كواكب (٨) إن كان يستحق لو صح نسبه قرز (٩) ولا يصح الرجوع إذ ليست كلوصية من كل وجه (١٠) قيل ويشترط كون المقر به لا يسقط لو ثبت نسبه مع المشهور اه من تطبيق الفقيه س ينظر بل يستحق الثلث وإن كان يسقط وقد ذكر معنى ذلك عن الفقيه ح في السعوى ونظرة الامام عليه السلام في التيم لأن هذا وصية مشروطة وهو كون المقر به وارث والوصية المشروطة تتوقف على شرطها (١٠) ولا بد أن تكون إرادته أحد العبيد بعينه اه بيان فأما لو لم يرد واجدا بعينه ثبت العتق في الذمة قرز (١١) شرط لصحة النسب لا لأجل العتق فقد عتقوا قرز (١٢) ولا يكفي السكوت هنا لأجل اللبس فلا بد من المصادقة لفظا وفاقا اه عامر قرز (١٣) أى تمين فيه النسب اه بيان قرز (٤) ويكفي السكوت قرز (١٤) في بعض نسخ الزهور كما لو قال أحدكم ابني (١٥) يعني حيث أكذبه العقل وإلا فقد عتق قرز (١٦) وهذه المسئلة التي تشبه بها الحنفية على الشافعية فيقولون ما رأينا أكيس من سهم الشافعي يعرف الحر من العبد والمطلقة من غير المطلقة وقالت الشافعية ما رأينا أكيس من دلو أبي حنيفة يعرف

حيث لا يان<sup>(١)</sup> ولا عرف بالقافة<sup>(٢)</sup> وقد تضمنت هذه المسئلة فصولا أربعة وهي عتقم  
والسماية والنسب والميراث أما المتق فقد مضى الكلام فيه وأما السماية فقد أو ضحا  
عليه السلام بقوله (وسموا للورثة حسب الحال) فإذا كانوا أربعة سعى كل واحد منهم  
في ثلاثة أرباع<sup>(٣)</sup> قيمته وعلى هذا الحساب إذا كانوا خمسة<sup>(٤)</sup> أو أكثر والمسئلة مبنية على أنهم  
من أمهات متفرقات<sup>(٥)</sup> أولم يعلم حالهم قال السيد ح والمسئلة مبنية على أنه قد كان بين<sup>(٦)</sup>  
التبس عليه بعد ذلك حتى مات فأما لو ترك البيان فإنه ينظر هل كان هذا<sup>(٧)</sup> الاقراء في  
حال الصحة أم في حال المرض ان كان في الصحة فلا سماية لأن ذلك كالمتق وان كان في حال  
المرض وهم يخرجون من الثالث فلا سماية<sup>(٨)</sup> أيضا وان كان لا يملك سوام فليهم  
السماية<sup>(٩)</sup> في الثلث من قيمته<sup>(١٠)</sup> قيل ف والمسئلة مبنية على أن البنين والمبيد اتفق

الظاهر من التجس اه عباسى (هـ) ولا يثبت النسب عنده اه زهور (١) يعني حيث لا تعيين (٢) وهي  
المشابهة التي كانت تعمل في زمان الجاهلية والله أعلم وأكثر ما تكون المشابهة بالاقراء (٣) يوم الدعوة  
وقيل يوم الوضع إذ الدعوة كاشفة (٤) سعى كل واحد في أربعة أعماس قيمته (هـ) فإن كانوا من أم واحدة  
ففي بطن لا سماية عليهم ويثبت نسبه الكل وكان لم (١) نصف ميراث الاب إذ لا يبيض البطن الواحد  
اه ن قرز وان كانوا في بطن متفرقة سعى الاول منهم في ثلث قيمته والثاني في ثلث قيمته ولا شيء على  
الثالث فلو التبس المتقدم منهم بالآخرين أو التبس هل م في بطن أو أكثر فليهم قيمة واحدة فيسمى كل  
منهم في ثلث قيمته اه ن لان على الاول ثلث قيمة وعلى الثاني ثلث قيمة (٢) يقسم بينهم ليس قرز وان  
التبس الاول بالثاني فقط فعلى كل واحد منهما نصف قيمته (٣) وان التبس الاول بالثالث فعلى كل واحد  
ثلث قيمته (٤) وان التبس الثاني بالثالث فعلى كل واحد منهما سدس قيمة اه يان قرز لان على الثاني ثلث  
قيمة ولا شيء على الثالث فلما التبس قسم بينهما (٥) لان على الاول ثلثي قيمته وعلى الثاني ثلث صارت قيمة ولا  
شيء على الثالث (٦) لان الاول كان عليه ثلثي قيمته فتد التبس بالثالث وجب على كل واحد نصف الثلثين وبقي  
على الثالث ثلث لكنه ساقط عنه (٧) والمسئلة مفروضة أن الاولاد ثلاثة والمبيد ثلاثة (٨) وذلك  
لأنها لزمت السماية في حالين وسقطت في حال والثاني لزمته في حال وسقطت في حالين وعلى هذا قسم  
اه يستأن ويان ذلك ان الاول إن قدرناه المدعى فلا شيء عليهم الكل وان قدرنا المدعى هو الثاني  
فعلى الاول قيمة وان قدرنا الثالث فعلى الاولين قيمتهما ذكر هذا المؤلف رحمه تعالى (٩) أو لم  
يمكن من البيان حتى مات اه يان قرز (هـ) لكن لا وصية لم من هذا الطرف لانه لا تفرط  
(٧) صوابه ترك البيان اه (٨) مع التفرط وقيل سواء فرط أم لا قرز (٩) مع التفرط لانه لا يفرط كتابه  
أوصى لم بقيمة اللازمة لم اه دواى وان لم يفرط سوا في النصف إذ لا وصية (١٠) والوجه أنهم  
يستحقون ثلثا بالدعوة ثلاث مائة من تسع وبقي ست لم ثلثها بالوصية وبقي أربع لم ربعها بالميراث

مذهبهم<sup>(١)</sup> ولم تقع خاصة فأما ما اختلف مذهبهم فلا بد من الحكم لأجل الخلاف<sup>(٢)</sup> في المسئلة (و) الفصل الثالث أنهم إذا عتقوا (ثبت لهم نسب<sup>(٣)</sup> واحد) منهم وقال م باقعه يجب على أصل يحي عليه السلام أن لا يثبت النسب ويحرم مجرى من أقر باقعه وأنكره سائر الورثة أنه يشارك المقر في الارث ولا يثبت نسبه قيل ع ومذهب م باقعه كتنخريجه (و) الفصل الرابع انه إذا ثبت لهم نسب واحد ثبت لهم (ميراثه) فيضربون<sup>(٤)</sup> في مال الميت بنصيب ابن واحد

بثابة ابن واحد اه زهور قرزوهذه في صورة ثلاثة عبيد وثلاثة بنين وقيمة العبيد مستوية وقد تسقط القيمة على أحدم كأن تكون قيمة أحدم تسعين والثاني تسعين والثالث ثلاثين فانه يسقط على كل واحد تلك قيمته بالنسب (١) ولم تترك الباقي بالوصية وبيع الباقي بالبراث لكل واحد عشرون فمن قيمته ثلاثون لاثني عليه ومن قيمته ستون بقي عليه عشرون ومن قيمته تسعون بقي عليه أربعون اه شرح فتح وهكذا لو كان قيمة أحدم سبعة وعشرون والثاني ثمانية عشر والثالث تسعة فالحكم واحد اه (١) من صاحب الثلاثين عشرة ومن صاحب التسعين ثلاثين ومن صاحب السنين عشرين والباقي يضمه جميعا يكون مائة وعشرين يستحقون تلك بالوصية وهو أربعون وربع الباقي بالبراث وهو عشرون والباقي ستون للأحرار الثلاثة فصاحب الثلاثين له ولا عليه وصاحب السنين يبقى عليه عشرون وصاحب التسعين يبقى عليه أربعون اه تحرير وعن القاضي هاهنا لو كان قيمة أحدم سبعة وعشرون وقيمة الثاني ثمانية عشر والثالث تسعة فالحكم أن يسقط على كل واحد تلك قيمته بالحر النسب وثلاث مائة بعد ذلك بالوصية فيبقى على الأول اثني عشر وعلى الثاني ثمانية وعلى الثالث أربعة فيصبح مال السابعة أربعة وعشرون للعبيد ربعها ستة دراهم لكل واحد درهمان فيسمى الثالث للأحرار في درهمين والثاني في ستة والأول في عشرة لكل واحد من الأحرار ستة هذا ما يقتضيه كلام أهل المذهب أنه يسقط على كل واحد تلك قيمته بالحر النسب وتلك الباقي بالوصية كما قالوا فمن اعتق أحد عبيده ومات قبل التصيين ولم يملك سواهم وفرط فقالوا يسمى كل واحد في ثلثي قيمته فبين أن الوصية لكل واحد تلك قيمته بعد إسقاط حصص الحر النسب وأما ما أخذوا ميراثا فيقسم على الرؤوس والأمر في ذلك ظاهر بحمد الله وقد مثل أهل المذهب اتفاق القيمة وهذا مثال الاختلاف والله أعلم اه مامر قرز وهذا هو المختار دون كلام شرح الفتح (١) بأنهم يحتجون قبل التصيين وإن ليس للوافق المرافعة إلى المخالف (٢) في السعاية والنسب فذهب م باقعه وح لا يثبت نسبهم الجاهلة (٣) وفي شرح سيدنا حسن بالإضافة قوله أولي (هـ) قال السيد ح وثبت النسب فواته منها أنهم يولوا جميعا عقد النكاح لحارمهم دون واحد أو اثنين فإن مات أحدم انتقلت إلى من في درجتهم فإن لم يكن في درجتهم أحد فلا بد من الوكالة من الباقيين لواحد ومن الأجد لواحد ومنها أنه لا يحل لواحد من هؤلاء العبيد النظر إلى حارم للقرولا نكاحه لتقليب جانب الحظر ومنها أنه إذا كان المدعي هاشميا لم يجوز واحد منهم الزكاة ولا يصح أن يكون إماما ولو كان المدعي فاطميا هذا حكم الظاهر وأما فيها بينه وبين الله فيصل بما يعرف اه مجرى ومما في البيان مستوفى وهذا بناء أن الزكاة تحمل لولي بني هاشم وأما على القول بأنها لا تحمل لهم فلا فائدة في هذا لأنها لا تحرم عليهم ولو كان عتيقا خالصا لقرز (٤) أي يشتركون



(و) كما بقيت لهم ميراث واحد ثبت لهم (نصيبه من مال السعاية<sup>(١)</sup>) أيضاً مشتركاً بينهم على حسب نصيبهم في الميراث قال أبو مضر وعلى ما قال م باقّه يحتمل أنهم لا يستحقون من مال السعاية شيئاً لأن نسبهم غير ثابت فصار كأن المقر أقر بما ترك من التركة دون ما يلزم بالسعاية فلا يستحقون من مال السعاية شيئاً قليل وهذا ضعيف لأن م باقّه وإن قال إن نسبهم غير ثابت فإنه يقول يستحقون من المال ومن جملة المال مال السعاية (و) إذا أقر بعض الورثة (بدن<sup>(٢)</sup>) على مؤثرته<sup>(٣)</sup> وأكرسائر الورثة (لزمته<sup>(٤)</sup>) حصته من الدين (في حصته) من الارث التقدر الذي يخصه لو ثبت الدين بالينة أو إقرار جميع الورثة (و) إذا أقر الانسان (بما ليس في يده) لنير ذى اليد نحو أن يقر مثلاً أن هذا العبد لزيد وهو في يد عمرو (سلمه) للمقر زيد (مضى صار اليه<sup>(٥)</sup>) (من جهة عمرو) (بارث<sup>(٦)</sup>) أو غيره (من شراء أوبة أو نحوهما لأجل إقراره بالتقدم (و) هذا المقر (لا يلزمه الاستفداء<sup>(٧)</sup>) (لما أقر به ليرده للمقر له لأنه لم يقر بأنه الذي صيره إلى فلان على وجه التعدي (و) ولكنه (يتنقض ضمانه) عليه بمعنى أنه لو أخذه هذا المقر ممن هو في يده غصباً فأنقذه لزمه ضمان قيمتين<sup>(٨)</sup> قيمة لمن كان في يده لأن الظاهر أنه له وقيمة لمن أقر له به لأجل<sup>(٩)</sup> إقراره (و) إذا قال رجل لعبد في

(١) أي يسقط عنهم بقسطه قرز (٢) وهذا الإنذارات بلفظ الشهادت أو ما إذا شهدوا ضمن الورقة بحق على مؤثره وكملت الشهادة بواحد أو حلفه مع المدعي قبيل القنيس والقنيس أنه يحكم بشهادته (٣) ويلزم سائر الورقة ذكره في التذكرة والكواكب من كتاب الدعاوى هذا ذالم يكن المال في يده إذ لو كان في يده قبل شهادته لآته بريد براءة ذمته عامر (٤) هذا إذا كان للميت وصي قرز وقيل ف أهل القراض أنه لا يحكم به وإن شهادته تنقلب إقرار فيلزمه ما يتخصه فقط وهو ظاهر كلام المصنف اهـ تذكره وبجر من كتاب الدعاوى (٥) أي لم يقر (٦) ان لم يكن قد قبض التركة قال في الإجماع يلزمه الأقل من حصته أو الدين اهـ وإبل (٧) قيل وكذا الشاهد إذا شهد ولم تصح شهادته فانه يلزمه تسليمه متى صار إليه بارث أو غيره ما لم يكن فرطاً (٨) كان صارت إليه بوقف مسل يقال يلزمه تسليم النسخة إذ هي له لا الرقبة فهي لله والله أعلم إلا أن يعلقها متلف فانه إذا سلم قيمتها للوقوف عليه لزمه أن يسلمها إلى من أقره والله أعلم والأولى أن يقال الوقف عنده غير صحيح لأن الواقف غير المالك اهـ يقال بأخبار الظاهر اهـ شامى (٩) وإن صارت إليه بارية أو نحوها ورجعها لصاحبها ولزمه استردادها لزيد ما يمكن وإلا فقيمتها اهـ (١٠) إلا أن يكون قد جرت عليه بذمه الاستعداد (١١) وأجره من قرز (١٢) قال المؤلف هذا في ظاهر الشرع وأما فيما بيننا وبين الله فلا يلزمه إلا الضمان واحد فان عرف أنه لن هو تحت يده لا غيره لم يلزمه ضمان إلا له فقط وإن عرف أنه لن أقره لم يلزمه ضمان

يده هذا العبد (زيد ثم قال) لا (بل لعمر و<sup>(١)</sup>) فن قال ذلك (سلم زيد الدين<sup>(٢)</sup>) المقر بها وهو العبد (و) سلم (لعمر و<sup>(٣)</sup>) قيمتها) ولا فرق بين أن يكون إقراره لعمر و قبل التسليم إلى زيد أو بعده قال (م) بالله (إلا) أن يسلمه (مع الحكم زيد) فلا يلزمه القيمة لعمر و<sup>(٤)</sup> (فصل) (و) إذا قال (علي) لفلان كذا<sup>(٥)</sup> (ونحوه) (كقيلي أو في ذمتي كان هذا اللفظ موضوعاً للقصاص والدين) فإذا فسر بهما قيل كلامه ولا يقبل إن أثر بقذف أو عين (و) أن قال (عندي) له (ونحوه) كمي له أو في يتي<sup>(٦)</sup> أو في صندوقي أو كيسي أو يدي كان هذا اللفظ موضوعاً للقذف والعين<sup>(٧)</sup> (فيقبل قوله إذا فسر بذلك وهذا مبني على أصل اللنة فأما في عرفنا الآن فلا فرق بين عندي وعلي في الاستعمال للدين فإذا قال عندي كذا احتمل الدين والعين فإن كان ثم قرئته عمل بها<sup>(٨)</sup> وإلا فهو للعين لأن الأصل براءة اللنة<sup>(٩)</sup> (و) إذا قال القاتل لحصمه (ليس لي عليه حق يتعلق بالجراحة<sup>(١٠)</sup>) فليس بإبراء عن الدم جملة وأما هو إسقاط<sup>(١١)</sup> للقصاص فيأدون النفس<sup>(١٢)</sup> (لأنه قال يتعلق بالجراحة وكان إسقاطاً

إلا له أو لاهل (١) أما لو قال هذه العين زيد أو عمرو فطه يطه الصغير ولا يلزمه شيء (ه) فإن قال هو لعمر و لم يصح إقراره لعمر و ذكره ع اه ن لأنه أتى في الإز بالاستدراك فسكانه كاذب منه في إقراره وقيل لا لفرق بين الاستدراك وعدمه على الصحيح في وجوب العنان وقد صرح به الدورى في تعلقه وبين المجلس والمجالس ولا فرق بين أن يحكم زيد أم لا فإنه يجب عليه أن يسلم زيد الدين وللعمر و قيمتها (ه) إن تصرف الاستدراك قرز (٢) ولا يجوز التسليم لزيد إلا بحكم أو يعلم المقر أو يظن لا إذا علم أو ظن أنه لعمر و لم يجوز تسليمها إلى زيد فإن سلم أم لم يلزمه القيمة قاله المؤلف قرز (٣) وإذا قتل العبد قيمة للأول وقيمة للثاني وإن أعفاه ثم قتله فدينان لها إن كان لا وارث له وإن اعتقه الأول فدية له وقيمة للآخر وكذا العكس هذا حكم الظاهر اه زهور يقطعه قرز ومثله في البيان (٤) فإن قيل لم فرق ثم بالله بين أن يسلم ما قر به لزيد بالحكم في أنه لا يضمن لعمر و وبين أن يسلمه له بتبرح حكم فانه يضمن قيل ح يؤخذ لم بالله من هذا أنه يقول مثل ح ووافق أن الحكم في الظاهر حكم في الباطن والمذهب خلافه وقيل إن لم يضمن مع الحكم لأن الحكم ملجئ به إلى التسليم لزيد وفيه نظر لأن بالله وجب العنان على المكره وقيل ع إنما لم يضمن مع الحكم لأن هذا الحكم يلزمها فكذا تسلمه إليها والأول أظهر والأفاسفة فيها إشكال اه زهور (ه) يمكن أن يقول علي اه ح (١) أما البيت والصندوق والكيس واليد فشكل في القذف اه سماع مفتي وقيل لا إشكال لأنه موضوع لأصل اللنة كما في الكتاب (٢) وإلى المقر الصبي هل ضانة أو أمانة اه ن (٨) والعرف مقدم عليها (٩) من الدين (١٠) فإن قال ليس لي عليه حق كان إسقاطاً لكل دعوى قرز فإن قال يطع بالدم كان إسقاطاً لكل (١) في النفس وفيأدونها إلا الأرض لأن قول عن دم المقول اه حيث وحى حتى يكون إسقاطاً للجميع وإن لم يقل عن دم المقول اه (١) فلا يصح أن يدعى مالاً ولا قصاصاً في المجلس اه كب (١١) فلا يصح منه الدعوى في المجلس فيأدون النفس فأما بعده أنه يدعى إذا كان قد تحلل وقت يجوز فيه الجناية قرز (١٢) إذ لا

للقصاص (١) اسقاطا (للاثر) ذكر معنى ذلك أبو ط (وما دخل في البيع تبعاً دخل فيه) وما لا يدخل في البيع تبعاً لا يدخل فيه فإذا أقر رجل بأرض لرجل وفيها اشجار دخلت الأشجار في الاقرار كما تدخل في البيع وإذا أقر بدار أو نحوها لنيرة دخلت طرقها وهذا قول الامام أي وذكره الفقيه ح للمذهب وقال أبو مضر إن كلما دخل في البيع تبعاً دخل فيه وما لا يدخل في البيع تبعاً فليضربين أحدهما الثمار والزرع وهذا يدخل في الاقرار كما ذكر الفقهاء (٢) والثاني التناج والولد فلا يدخل (٣) عند يحيى عليه السلام كما ذكره م بالله هذا إذا كان منفصلاً (٤) فإن كان متصلاً أيضاً كالثمار (٥) (ولا يدخل الظرف في المظروف) (٦) قال قال عندى لفلان ثوب في منديل أو عرق في ظرف كان ذلك اقراراً بالثوب والتمر فأما المنديل والظرف فلا يكون اقراراً بهما (٧) (إلا العرف) (٨) في أن الظرف يدخل في المظروف وقال ح إن الظرف يدخل في المظروف مطلقاً وقال ش إنه يكون اقراراً بالمظروف دون الظرف (٩) والمذهب التفصيل وهو إما دخل في البيع تبعاً دخل فيه (١٠) وما لا فلا لأن الذي يدخل في البيع تبعاً المتبع فيه العرف أما لو أقر بالظرف دون المظروف نحو أن يقول عندى له منديل فيه ثوب أو ظرف فيه تمر لم يلزمه إلا الظرف (١١) والمنديل ذكره في مذهب ش (ويجب الحق بالاقرار بفرع ثبوته) (١٢) مثال ذلك أن يدعى رجل على رجل ديناً فيقول قد قضيتك

تدخل النفس تحت لفظ الجراحة ولا يدخل الأرض تحت لفظ الحق بل الحق للقصاص والأرض ليس حقاً عزفاً فأنجزى قرز (١) الختار أنه لا يدخل قرزاً نه يعمل على أقرب وقت أنه ن بلفظه (٢) أمال وأرخ الاقرار بوقت متقدم فلا إشكال في دخوله ما يحصل من القوام وهو كذا الوشيد الشهود بذلك قرز (٣) بغير الولد (٤) وأما إذا بين التبر على الأم بأنه يملكها وحكم لها حكم بها فن أرخ شهوده ملكة لها بوقت دخل معها ما ولدته به بذلك الوقت لا ما كان من قبله أو التيسر لها وإن لم يؤرخوا ملكة لها بوقت بل أطلقوا لم يدخل أولاً عند الهدوء وقال م بالله يدخلون لأنه يحكم بالملك على الإطلاق رواه أبو مضر عن الهادي عليه السلام (٥) الختار أنه يدخل التصل من التناج دون الثمار سواء كانت متصلة أو منفصلة قرز (٦) قال قال له عندى خاتم لزم الخاتم والقصاص لأن الاسم مجعماً بخلافه قال عندى له دار مفروشة لزمته الدار دون فراشها وكذا فرس عليها سرج لزمته الفرس دون السرج (٧) ويقدم عرف للقرنم بلده كما تقدم في العين قرز (٨) ولم يحجر العرف (٩) قال في التذكرة ما كان يودع بظرفه دخل وإلا فلا (١٠) إلا لعرف (١١) إلا أن يدخل المظروف في الظرف عرفاً كان إقراراً بهما نحو عندى له ظرف فيه عمل أو نحو أو عندى له كيس مربوط عليه أو مطبوع بطلا به أو مقل عليه والمقتاح منه أو نحو ذلك أم طاهر قرز قال ض عبد الله الدوايزي وكذا إذا كان الشيء لا ينفك منه كالسيف ونحوه قرز (١٢) وإذا قال رجل لرجل أنت عبيد قال اعتنى كان

وكان دعواه بالقضاء اعترافاً بالدين لانه لا قضاء<sup>(١)</sup> إلا عن دين ونحو أن يدعي على امرأة أنها زوجته فتقول قد طلقته فاذ ذلك يكون إقراراً بالزوجية وعليها اليينة بالطلاق وكذا لو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه<sup>(٢)</sup> فقال الرجل كان ذلك خطأ<sup>(٣)</sup> كان إقراراً بالقتل ويكون خطأ<sup>(٤)</sup> لأن الأصل براءة النمة ذكره الاستاذ وقواء الفقيه ل وقال في شرح الابانة<sup>(٥)</sup> الظاهر من فصل كل عاقل المد وكذا لو ادعى على رجل أنه أخذ عليه شيئاً فقال أخذته بالحكم كان إقراراً بالأخذ فإن قال إن كنت أخذته فبالحكم لم يكن إقراراً لأجل الشرط وكذا لو قال إن كان فقد أنفقته على من أمرت فتى أقر بما هو فرع على ثبوت الحق (أو طلبه<sup>(٦)</sup>) أى طلب فرع الثبوت لزم ذلك الحق مثال الطلب أن يدعى رجل على رجل ذنباً فطلب منه التأجيل أو أن يميل<sup>(٧)</sup> به عليه كان ذلك إقراراً بالدين لأنه طلب ما هو فرع على

إقراراً وكذا لو قال قد أعطيني لأن الحق فرع على ثبوت الرق اه يان قرز (٥) أمالو ادعى عليه شيئاً قال قد أبرأتني من كل دعوى لم يكن إقراراً بالدعى إجماعاً لأنه إقراراً بالدعوى فقط اه تكيل قرز (١) وله تحليله ما قضاه لأنه إن أقر أو نكل سقط حقه اه من الدعاوى قرز (٢) هذا بناء على صحة دعوى الإجماع في القتل والمذهب أنه لا يصح إلا مفصلاً لعمد أو خطأ اه من وقد تدم الكلام في الدعاوى اه كلام الكافي على قوله وتعيين أحواض العقود (٣) أو مدافعة فيبين بالمدافعة قرز (٤) ولا تحمله العاقلة إلا أن يصادقه بمصادقته بالقتل وصفته (٥) لأنه أدنى القتل والعمد يحتاج إلى صفة زائدة فمن ادعى العمد عليه اليينة اه تليق مذكرة بخلاف ما إذا ثبت عليه بالشهادة أو رؤية الحاكم فالظاهر من فصل كل عاقل المد اه تليق مذكرة واختار أن الأصل الخطأ من غير فرق اه شامى سواد ثبت القتل باليينة أو غيرها فقط التذكرة فان بين المدعى قتل به قال في هامشها ما نقله معنى إذا شهدوا أنه قتله عمداً فان شهدوا بالقتل جملة لم يثبت القود وهل تحمل العاقلة الدية أم لا ولعل هذا يأتي على الخلاف في الاعتراف بصفة القتل اه مدحجى قرز وصرح به في ن في باب التسمية في المسئلة الباشرة قبل كتاب الوصايا قيل هذا حيث لم يدع الخطأ فان ادعى الخطأ كان الظاهر الخطأ اه بل لا يقبل قوله قال في الأساس إجماعاً اه ونقله ألا ترى لو أن رجلاً قتل رجلاً بأن ضربه بسيف أو طعنه أو بإشهره بأى شيء ثم ادعى الخطأ في قتله إياه مباشرة له أنه لا يقبل قوله في دعوى الخطأ بالإجماع لأن مباشرته إياه وهو ينظره يكذب دعواه الخطأ وأما من ادعى على غيره أنه قتل أباه فقال كان ذلك خطأ فهو إقرار منه بالقتل فالقول قوله في أنه خطأ نص عليه المرتضى عليم وذكره ض زيد والاستاذ والفقيهان لسن لأن الأصل براءة الذمة من القصاص وقال أبو جعفر الظاهر المد لأن الظاهر في فصل كل عاقل المد فعن مسئلة غير ما رواه الإمام عليم اه أساس وشرحه بالتلفظ (٥) واختاره في البحر (٦) فاذا قال مالك على الآن شيء أو ما عدا على لك شيء فانه لا يكون إقراراً اه كبر والعرف بخلافه قرز (٧) لا قبوله الحوالة فلا يكون فرع ثبوت لجواز أن

ثبوته وكذالو ادعى عنده عينا فقال بهامنى أو أعربها أو صالحى <sup>(١)</sup> عنها أو أقم لأزنها <sup>(٢)</sup> عليك كان ذلك إقراراً بالعين <sup>(٣)</sup> لا لو قال أئزنها فلا يكون ذلك اقراراً <sup>(٤)</sup> هذا هو الاقرار بفرع الثبوت والطلب (أو نحوهما) وذلك نحو أن يقول أعطنى ثوب <sup>(٥)</sup> عبرى هذا أو ثوبى هذا أو سرج دابى هذه أو افتح باب دارى هذه فقال نعم <sup>(٦)</sup> فإن قوله نعم يكون اقراراً لأن نعم مقررمة لما سبقها فكانه قال نعم هو ثوب عبدك أو ثوبك أو باب دارك (واليد فى نحو <sup>(٧)</sup> هذا لى رده فلان للراد) فلو قال رجل هذا الشيء لى رده فلان على كان ذلك اقراراً بثبوت اليد للراد ذكره الفقيه ف قيل ح وهو المذهب وقال ح اذا قال هذا المبد كان لى عند فلان اعتره وقد رده على أو هذه الدار اجرتها فلاناً شهراً وردھا على أو هذا الثواب كان لى عند خياط أو قصار فردھ على فانه يصدق فى ذلك كله <sup>(٨)</sup> فان ادعى كل من هؤلاء أنه له بئى قال مولانا عليه السلام : والمذهب الأول (وتقييده بالشروط المستقبل <sup>(٩)</sup> أو بما فى القرار

يكون امتثلها تبرأ قرز (١) اجداء لا بعد الخصومة إذ قد يطلب الصلح عادى لها وإن لم يكن عليه شيء اعمق ومثله فى البيان فى باب الصلح ونظيره لا يكون الدخول فى الصلح هنا إقرار من المدعى عليه لأنه لو وقع بعد إنكاره اه لفظاً (٢) لأنه أضاف الفعل إلى نفسه اه زهور (٣) هكذا ذكره هاتق وهو أن طلب المدعى عليه الصلح يكون إقراراً بخلاف الغير إذا طلب أنه يصالح المدعى عليه بعد إنكاره فرضى بالصلح فان دخوله فى المصالحة لا بعد إقراراً بما ادعى عليه إهراض إلا أن الانسان قد يغلط فى الخصومة (٤) لأنه مزهولاً له لم يضيف الفعل الى نفسه اه زهور (٥) وقيل ح ما على سوا مو الخلاف فى ذلك بين السيدين وقيل لى بل بين اللفظين فرق للتعليل المذكور ذكر معناه فى الزهور فصار بمثابة قوله خذنه وهو لو قال ذلك لم يكن اقراراً بلا شك اه من تعليق الفقيه س على الزوائد (٥) ويكون اقراراً بهما جميعاً مع الإشارة وإن لم يشر اليهما جميعاً فلما أشار اليه فقط اه لمة ولفظ الصميرى قيل فان كانت الإشارة الى أحدهما فان كانت الى الأصول التى هي المبدأ والاداية أو الدار كان ذلك اقراراً بها ولم يزمه الا ما يطلق عليه الاسم من ثوب أو باب أو سرج فان كانت الإشارة الى الفروع التى هي السرج أو الثوب أو الباب لزمه فقط دون الأصول اه صميرى لفظاً قرز (٦) حيث جرى عرف بأن نعم جواً للمثل هذا اللفظ وكذا ما أشبهه نعم مما يستعمل فى العادة اه راض قرز فلو احتل ولم يقل نعم لم يكن اقراراً الا من مضى النطق قرز (٧) وأراد ينحو لموكل أو من أتا متولى عليه اه شرح فتح ينظر فى قوله كن أتا متولى عليه إذ لا يصح من الوصى ونحوه الاقرار بذلك فاعلم لأنه يكون اقراراً على الصبي باليد لغيره وهو لا يصح قرز (٨) قلنا اعترف بأنه أخذ منه فعليه اليه اه بحر (٩) والماضى ذكره فى التقرير لا الحال فيصح اتهاقاً (٩) وذلك لأن الآثار كلها اخبارات عن أمور ماضية فلا يصح تطبيقها بالشروط اه (٩) وهكذا بمشقة الله تعالى فانه

ونحوها خالية<sup>(١)</sup> يطله) نحو إن جاني فلان فملي له ما كيت وكيت فأن ذلك لا يصح<sup>(٢)</sup>  
وكذلك إذا قال ماني الدار ونحوها كالحاتوت والكيس فهو لك فأنكشفت خالية فانه  
يطل الاقرار (غالباً<sup>(٣)</sup>) يحترز من صورة ذكرها في الكافي وهو إذا قال له على مائة درهم إن  
مت قال فإن المائة تلزمه مات أم عاش<sup>(٤)</sup> بالاجماع (قال مولانا عليه السلام) ودعوى الاجماع  
فيه نظر لأنه قال في الانتصار يكون هذا اقراراً عندنا وأبي ح وقال ش ليس بأقرار (لا)  
إذا علق الاقرار (بوقت) فانه يصح<sup>(٥)</sup> ولو جاء بلفظ الشرط نحو أن يقول إذا جاء رأس  
الشهر فلي لفلان كذا فانه يصح الاقرار ويتقيد بالوقت \* وإعلم أن الشرط ان كان مجبولاً  
لا يتعلق به غرض بحيث لا يصح مثله في باب الضمانات<sup>(٦)</sup> نحو إن شاء فلان أو ان جاء  
المطر فان الاقرار<sup>(٧)</sup> يكون باطلاً قال في الشرح بلا خلاف فان أراد التندر<sup>(٨)</sup> كان نذر<sup>(٩)</sup>  
ذكره بعض المذاكرين والقول قوله قيل ح فان كان الشرط يصح مثله في باب الضمانات<sup>(١٠)</sup>  
نحو إذا جاء رأس الشهر ونحو ذلك<sup>(١١)</sup> فان هذا الاقرار يصح لجواز<sup>(١٢)</sup> أنه عن ضمانته وقال  
الامام ي ان قدم الشرط في هذه الصورة لم يكن إقراراً نحو ان يقول إذا جاء رأس الشهر

يطله لأنه لا يعلم ثبوته ان ولأن مشيئة الله لا تعلق بالأموال بالحق ان (١) (تبيينه) إذا قال الخصم لخصمه  
إذا لم تكن لوقت كذا فلا حيل عليك لم يكن ذلك كافياً في براءة الخصم إذا تخلف عنه في ذلك الوقت لأنه اقرار  
معلق على شرط بخلاف ما إذا قال قد قطعت عنك كل حق أو كل دعوى أو قد أبرأتك فانه يبرأ إذا تخلف عنه  
لأنه إبراء معلق على شرط اهـ في قرز (٥) (مسئلة) إذا خير المقر في اقراره نحو على فلان كذا أو لا شيء  
لم يلزمه شيء فان خير بين شيئين رجع اليه في تحسيرا أحدهما مع يمينه إذا طلبها المقر له ان لفظاً وظاهر الاز  
خلافه وهو أنه يصح (٥) لأنه لا يمكنه تحسيرا للمعدوم اهـ ما مش هداية (٢) وله تعليقه ما أراد التندر اهـ  
تذكرة قرز (٣) شكل عليه ووجهه أنه علق الاقرار بالشرط وهو قوله ان مت والشرط يطل الاقرار اهـ وفي  
البحر انها تكون وصية قرز (١) وهو المختار فتدبره أحكام الوصية في صحة الرجوع ونحو ذلك وقواه سيدنا  
ابراهيم حيث والسحولي (١) ان عرف من قصده الوصية (٤) لأنه لم يجعل للتقيد تأثيراً اهـ غيث فكانه قال ان  
مت فاخرجهوا لا تأجل على تقيد الموت لا فائدة فيه فلا فرق بين ذكره وعدمه وقواه ض عامر (٥) لجواز  
حلول أجله (٦) أي تأجيلها بقرز (٧) وفيه نظر فانه يصح مثل هذا في باب الضمانات سواء تعلق بغرض  
أم لا وانما ننموا في باب الضمانات من التأجيل بالمجهول الذي لا يعلق به غرض فينتظر في ذلك ويحاجب بأن  
المراد هنا التأجيل والتوقيت لأنه لا يصح توقيته به كما يأتي في قوله لا مؤجلة به (٨) والوجه فيه أنه  
صرح مشترك في التندر والاقرار فلا يصح الا بالارادة لا يقال أنه صريح فتر فلا تشرط الارادة وقد  
ذكر معنى ذلك في قرز (٩) لأنه صريح تندر (١٠) أي تأجيلها (١١) بحسب التاخر اهـ شرح أزهار من الكفالة  
(١٢) وصححه مولانا عليم للذهب في شرحه وظاهر الاز خلافه لأنه لم يحترز الا من تلك الصورة فقط

فله على ألف درهم وإن أقر الشرط كان اقراراً <sup>(١)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(٢)</sup> والصحيح المذهب ما ذكره الفقيه قيل ح ولا يكون منبرماً قبل حصول الشرط ويكون المقر <sup>(٣)</sup> أن يرجع قبله <sup>(٤)</sup> لجواز أنه عن ضمان شيء لم يجب وعن الوافي أنه يكون حالاً فكانه يقول بلفظ الشرط ويصح الاقرار (أو) علق الاقرار بالحق على (عوض معين) <sup>(٥)</sup> فيتقيد كما يتقيد بالوقت نحو أن يقر بأن عليه ألف درهم من عن هذه الدار فانه يصح هذا الاقرار ولا يلزمه تسليم الألف إلا بتسليم <sup>(٦)</sup> الدار وهذا قول أبي طوش وأبي ح وصاحبه وقال وهو ظاهر كلام أبي ح والفنون أن الألف يلزمه ولا يصدق في دعواه أنه من عن الدار لأنه رجوع فان كانت الدار غير معينة <sup>(٧)</sup> نحو أن يقول من عن دار صبح الاقرار ولزمه تسليم الألف ولا يصادق فيما ادعاه وفاقين السادة وهو قول أبو ح يلزمه الألف سواء وصل <sup>(٨)</sup> أم فصل وقال ش ومحمد يصدق سواء وصل أم فصل أما لو لم يثبت الألف في ذمته بل يقول اشتريت هذه الدار بألف فلا يلزمه الألف وفاقا إلا بتسليم <sup>(٩)</sup> الدار <sup>(١٠)</sup> فصل <sup>(١١)</sup> (و) اعلم أن الاقرار (يصح بالمجهول جنساً وقدرًا) نحو أن يقول على لفلان شيء فان هذا مجهول جنساً وقدرًا والمجهول قدره دون جنسه أن يقول على له دراهم ولا يبين قدرها والمجهول جنسه دون قدره نحو أن يقول على له مائة فاذا أقر بمجهول أخذ المقر بتفسيره (يفسره) <sup>(١٢)</sup> بما أحب (ويحلف) <sup>(١٣)</sup> انه كذلك <sup>(١٤)</sup> (ولو) امتنع من التفسير <sup>(١٥)</sup> أو من العين كلف ذلك (فسراً) <sup>(١٦)</sup> فان تمرد من التفسير أجبر عليه بحبس أو غيره ولا يقبل قوله إلا

وهو ظاهر ما قررته في ظاهر كلامه اه تجري (١) للقرار أنه لا يصح الرجوع إذ هو شرط ولا يصح الرجوع بالقول في الشرط بخلاف الفعل وقد يقال الرجوع عن الضمان قبل ثبوت الدين لاجل الشرط فيستقيم كلام الفقيه وقرره الشافعي (٢) لفظاً وفلاً قرز (٣) متصلاً بالاقرار اه سحولى لفظاً قرز (٤) هذا حيث لم يصادقه بالبيع وإلا فقد تقدم أنه يتسلم تسليم الثمن ان حضر المبيع ومناه في التثب (٥) يعنى انها إذا لم تكن معينة فقد أقر بها من بيع قبله لأن الدار إذا لم تكن معلومة فالبيع فاسد وإذا فسد لم يجب تسليم الدار وإذا لم يجب تسليمها وجب تسليم الألف لاقراره اه لمعة (٦) في غير معينة قرز (٧) اذا لم يقر إلا بالثمن في مقابلة المبيع (٨) قال في التمتع كما يقتضى به العرف فيقدم في التسليم عرفه ثم عرف بالله ثم منشأ كما في الإثمار قرز (٩) على القطع اه سحولى (١٠) ولا ترد إذ هي كيمين التهمة (١١) وأقله ما يجهول اه كواكب ولو فلساً لا غيره كقشر يرض ونحوه ويصح لكل ما يفتتح به من عين كالكلب أو حق كالشفعة والد بالبيع أو ودية فان فسر بالسلم أو جواب كتابه لم يقبل إذ ليس بال ولا يقول اليه اه بحر الامامى وكذا حد القذف إذ لا يؤول إلى مال اص ح لا يقبل تفسيره إلا بمكمل أو موزون إذ لا يثبت غيرها في الذمة قلنا إخبار فيصح (١١) ولله حيث لم يدع المقر له شيئاً معلوماً وإلا فامتناعه من العين يكون نكولاً كما مر قرز (١٢) اما صح مع كونه مكرهاً والاكرهاً

يمينه (و) اذا مات المقر بالمجهول فانه (يصدق<sup>(١)</sup> وارثه) في تفسيره قال عليه السلام  
والأقرب ان اليمين تلزمه كالمقر<sup>(٢)</sup> ويكون على العلم (فان قال المقر على له مال كثير أو  
نحوه) كمظيم أو<sup>(٣)</sup> جليل أو خطير (فهو) اسم (لنصاب جنس<sup>(٤)</sup>) فسر به لا دونه فلا  
يقبل تفسيره بدون النصاب من الجنس الذي يفسر به وعند الناصر ومباظه وكش يقبل  
ما فسر به من قليل وكثير هو اعلم انه إن قال على له مال كثير وفسره بنصاب من الابل أو نحوها  
لم يقبل<sup>(٥)</sup> لوجهين ذكرهما في الشرح<sup>(٦)</sup> الأول الاجماع الثاني ان ثبوت ذلك في القصة نادر  
كالمهر والمخلع فلا يحمل على النادر قال مولانا عليه السلام<sup>(٧)</sup> ويلزم من تعليقه هذا انه لو  
فسر بخمسة أوسط قبل لأن ذلك ثبت في القصة فان قال عندى<sup>(٨)</sup> له مال كثير قبل تفسيره  
بنصاب من أى جنس كان (و) اذا قال عندى له (غنم كثيرة ونحوها) كدراهم كثيرة كان  
ذلك (لمشر<sup>(٩)</sup>) لا دونها هذا بخبر أبي ع وهو قول أبي ح وقال الاخوان وف ومحمد يلزمه  
ما تادروهم<sup>(١٠)</sup> قيل ع ومنه م باظه خلاف تخريجه وهو أنه يلزمه أربعة دراهم وعن الناصر

يطل أحكام الألفاظ لأنه لا أثر غفارا غير مكره لزمه باقراره حق واذا لزم الحق صح اجباره على  
تعيينه بعد لزومه واجباره على التفسير للعق لاجل اثباته واجباره على ذلك يصح اه غيث قرز (١) أى  
يكون القول قوله (٢) فان لم يكن له قصد أو لم يعرف الوارث ما قصد يرضى له في ح التصح اه ولعله  
يرجع الى نظر الحاكم لكن جد أن يخلط الوارث ما غلب في ظنه شيء اه سماع سيدنا زيد رحمه الله  
(٣) قلت فان مات ولا وارث له حل على الأقل والتركاة ليت المال اه بحر بين الباقي والصين إلى  
الحاكم وبين الأقل ولا يمين عليه قرز (٤) وهذا حيث لا وصي وإلا فسر بناب ظنه (٥) ولا يرد (٦)  
ووجهه أن عظيم وكثير صفة للمال فلا بد لها من قائمة زائفة على إطلاق للمال وذلك القائمة هي ما ذكرنا اه  
صعيرى (٧) ما ثبت في القصة اه بيان غالبا لا نادرا وهذا حيث قال على فان قال عندى بالنصاب بنسب  
فسر به مطلقا اه سحولى لفظا قرز (٨) وكذا ثبت هذا الحكم في الوصية اه ح وكذا ثبت مثل ذلك في  
التنزه ذكره في البيان (٩) أما لو فسر للمال بمالا نصاب له كان ذلك لما يسمى مالا كثيرا وإن لم  
يكن نصبا نحو أن يفسر للمال الكثير يفرس من الخيل فانه يحمل اه وايل لعله حيث كان قيمته نصبا  
على ظاهر الاز وهو المقر اه مام (١٠) مع عدم الصرف قرز (١١) وظاهر الاز الإطلاق فيكون مطلقا  
مقيدا بما تقدم في الفصل الأول اه في قوله فصل وعي ونحوه الخ (١٢) وأومع له اه بيان (١٣) لأن لفظ التيم  
والدراهم إذا أطلق أفاد الثلاثة فصاعدا والكثرة لا بد لها من قائمة وهي قبض القبلة والقلة مادون العشرة  
فلا يفسر بدون العشرة اه غيث إذ هي جمع وصف للكثرة والأقل ثلاثة وأقل الكثرة عشرة بخلاف  
مال كثير فلم يطلق على العشرة عرفا اه بحر (١٤) وقد تقدم في قوله وكثير لسنة في الحق بخلاف هذا  
فينظر في الفرق ولعل الاقرار يحمل على الأقل بخلاف المتى فالرق عتيق (١٥) وهو قول ط ونخريج



وكش انه يلزمه ثلاثة دراهم ولا فرق بين قوله دراهم كثيرة أو دراهم <sup>(١)</sup> (والجمع لثلاثة) فصاعدا فإذا قال ملي له دراهم أو عندي له ثياب فإنه لا يقبل تفسيره بدون الثلاثة لأنها أقل الجمع وعن ض زيد يلزمه عشرة ليكون ذلك فرقا بين دراهم قليلة وبين دراهم \* قال مولانا عليه السلام والصحيح انه لا فرق (و) إذا قال على له (كذا درهم <sup>(٢)</sup> وأخواته) وهو أن يقول على له كذا كذا درهم أو كذا وكذا درهم كان اقراره متناولا (لدرهم <sup>(٣)</sup>) ولا يصح تفسيره بدونه وقال أبو ح إذا قال كذا درهم بالجر لم يقبل تفسيره بدون المائة وإن قال كذا درهم لم يقبل تفسيره بدون عشرين <sup>(٤)</sup> وإذا قال كذا كذا درهم لم يقبل تفسيره بدون أحد عشر <sup>(٥)</sup> وإذا قال كذا وكذا درهما لم يقبل تفسيره بدون أحد وعشرين <sup>(٦)</sup> واختار هذفي الانتصار <sup>(٧)</sup> (و) إذا قال على لفلان (شيء) أو (عشرة) ولم يذكر الجنس فإنه (لما فسر) به مما يشتر في اللفظ فإن قال عندي له شيء <sup>(٨)</sup> أو عشرة قبل تفسيره من أي مال <sup>(٩)</sup> سواء كان مما يشتر في اللفظ أم لا (والا) يفسر <sup>(١٠)</sup> (فهما) أي وجب للمقر له ما يسمى شيئا وما يسمى عشرة <sup>(١١)</sup> (من أدنى مال) لأن الاقرار يحتمل على الأقل (و) إذا قال هذا الشيء (لـيـوـزـيـد) كان ذلك الشيء (بينهما) نصفين فإن قال ولـبـكـر فأثلاث ثم كذلك ماتمعدوا (و) إذا قال هذا الشيء بيني وبين زيد (أرباعا <sup>(١٢)</sup>) كان (له

م بالله اذن \* ) ومن الغم يلزمه أربعين (١) قلنا المحبر العرف اه بجر (٢) أما لو قال على له درهم وأخواته سل قال سيدنا يلزمه ثلاثة دراهم اه راجع وقيل يلزمه أربعة اه مفتي وقواه السحوي وأما لو قال على دراهم وأخواته لزمه ثلاثة دراهم وأخواته يرجع فيه الى تفسيره فإن قال دراهم وأخواتها لزمه ستة وقيل اثني عشر فإن قال درهما وأخواتها قليل خمسة وقيل ستة قرز (٣) فلو قال على له أقل الدرهم كان لدرهم وينظر لو قال على أقل درهم سل (٤) بالرفع اه بجر وسماح الاز بالجر (٥) لأن هذه تجزية للدرهم كأنه قال نصف ونصف أو ثلث وثلثي درهم لأن قوله كذا تنطوي على أقل من درهم وعلى أكثر فيحتمل على الأقل فيكون مجموع الذي لفظ به درهم فجعل الدرهم يائنه اه غيث (٦) يعني حيث كسر الميم وذلك لأجل الاعراب لأنه يقتضي المائتين من مائة الى ألف ويقتضي الألف من ألف الى عشرة آلاف فيحتمل على الأقل من ذلك وهو المائة اه كواكب لفظا (٧) لأنه يقتضي العشرات من عشرين الى تسعين فيحتمل على الأقل (٨) وذلك لأنها تقتضي مائتي عشرة والعشرين من العدد فيحتمل على الأقل منه وهو أحد عشر (٩) وذلك لأنه يقتضي العدد الذي بين كل عقدين من عقود العشرات من عشرين الى مائة فيحتمل على الأقل من ذلك اه كواكب (١٠) واختاره في البحر والثلث (١١) قال الرضي لم ير أن يرد النصيب والجر في كذا وأخواته وإنما ورد الرفع على المبدأ والخبر اه مفتي (١٢) وليس بصحير بل أتى لسكن شيء فردا قرز (٩) مما يقصد عنده (١٠) شكل عليه وجهه أن لفظة عندي لا لا يشتر في اللفظ قوله بيني على العرف (١١) وحيث مات أو جن أو تضر منه التفسير وإلا وجب قرز (١٢) قيل هذا مما يقصد عنده قرز (١٣) فإن لم

ثلاثة<sup>(١)</sup> ارباع ولزيم ربع وكذا إذا قال أعشاراً ونحوه كان لزيم المشرق فقط (و) إذا قال على له (من واحد إلى عشرة<sup>(٢)</sup>) كان ذلك (لثمانية<sup>(٣)</sup>) قال في الاتصاف فيه ثلاثة أوجه وجه يلزمه ثمانية ويخرج الابتداء والثانية ووجه تسعة ويدخل الابتداء والثانية ووجه عشرة وهو المختار لأنه الظاهر في المادة والسابق إلى الأفهام قال في الكافي عند زفر يلزمه ثمانية وعند أبي حنيفة وعند أصحابنا وش ومحمد يلزمه عشرة (قال مولانا عليه السلام) والأقرب عندي كلام زفر من جهة اللغة وكلام أصحابنا محمول على العرف ولعل زفر لا يخالفهم إذا كان العرف جارياً بذلك والله أعلم (و) إذا قال على لفلان (درم بل) على له (درهمان<sup>(٤)</sup>) فأما يلزمه التسليم (للدروهمين<sup>(٥)</sup>) ولا يلزمه الدرهم الأول إلا أن يمين كأن يقول على له هذا الدرهم بل هذان الدرهمان فإنه يلزمه تسليم الثلاثة (٧) إذا قال على له درهم بل (مدان فثلاثة) يعني أنه يلزمه الدرهم والمدان وكذا إذا قال على له درهم بل دينار ونحوه مما يختلف الجنس فيه (ويكفي تفسيره<sup>(٦)</sup> المستثنى) بشرط أن يكون المستثنى (من الجنس<sup>(٧)</sup>) وأن يكون

يقول ارباعاً فالظاهر أنه يكون نصفين أه غايه قرز (١) فان قال شريت في ولاخوتي كان بينهم على سواء العرف سواء أتى باللام القاسمة أم لا أه مفتي لأن هذا مقتضى العرف (٢) فلن قال ما بين درهم وعشرة كان ثمانية وقفاً (٣) وقال المؤلف لا يلزمه إلا درهم لأن المراد أنه قطع به وشك في الزيادة وهو لا يلزمه ما شك فيه بل يلزمه المتيقن وهو الذي جرى به العرف ويعرف من قصد المقرر فالأقرار يحمل عليه كالمهر كما قال أهل المذهب في كذا درهم (٤) فان قال على درهمان لا بل درهم لزم درهمان أه غيت وتذكرة (٥) لأنه رجوع (٥) لا لو قال فوق درهم أو تحت درهم لم يلزمه إلا درهم كواكب (٥) أو النوع أو الصفة قرز (٦) مسألة إذا قال على لعشرة الا تسعة الا ثمانية الا تسعة الا تسعة ثمانية وان قال على عشرة الا تسعة الا تسعة ثمانية لان التسعة باطلة وان قال على لعشرة الا تسعة الا تسعة ثمانية لان التسعة باطلة وفيها احتمال آخر أنها تلزمه خمسة لأنه كأنه قال عشرة الا تسعة الا تسعة ليس فيها خمسة فكانه قال عشرة الا تسعة الا اثنين وهو أرجح أه بيان (٥) فلو قال على له عشرة الا تسعة الا تسعة لزمه ثمانية لأن الاستثناء من الإثبات نقي ومن النقي اثبات والوجه في صحة الاستثناء من الاستثناء قوله تعالى أنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوطاً فالجزم أجمعين إلا امرأته أه صيرت (٧) المراد بالجنس هو جنس ما ثبت في الذمة حيث أتى ببل وجلس ما لا ثبت في الذمة حيث أتى بتعدي وهذا بناء على أصل اللغة وأما على العرف فلا فرق في لفظ عندي بينهما أه سماح سيدنا حسن قرز (٥) فان كان من غير جنسه نحو أن يقول على له مائة الا ثوباً قال سيويه يصبح الاستثناء من الجنس وغيره لقوله تعالى لا يسمعون فيها لنوا ولا ثباتاً إلا قليلاً سلاماً سلاماً وقيل يلزمه مائة لما فسر به من غير الثياب أه من كتاب الجامع للفتاوى (٥) يريد من جنس ما ثبت في الذمة

المستثنى (متصلاً) بالمستثنى منه معنى لا يفصل بينهما فاصل من سكوت أو غيره إلا نفس أو بغير ريق أو نحوهما فلا يضر ذلك كإمارة<sup>(١)</sup> وأن يكون (غير مستغرق) للمستثنى منه فن قال على فلان مائة إلا ديناراً كانت المائة المقريهاً ديناراً فلم يتصل أو كان مستغرقاً كان باطلاً<sup>(٢)</sup> فلا يكتفى تفسيره في تفسير المستثنى<sup>(٣)</sup> منه وقال ش يصح الاستثناء<sup>(٤)</sup> من غير الجنس فإذا قال على له مائة إلا ديناراً صح أن يفسر المائة بغير الدينار بشرط أن يكون ذلك الغير لو أخرج قدر الدينار بقية<sup>(٥)</sup> (و) تفسير (المطف المشارك للالاول في الثبوت في النعمة أو في العدد)<sup>(٦)</sup> يكون تفسيراً للمطوف عليه مثال ذلك أن يقول على له مائة ودينار فإن قوله ودينار يقتضي أن المائة دينار عندنا وهو قول أبي ح وعند ش يلزمه دينار ويرجع في تفسير المائة اليه وهو قول الناصر بخلاف ما إذا قال عندي<sup>(٧)</sup> له مائة ودينار أو مائة وثوب فله أن يفسر المائة بما شاء لعدم اشتراك المطوف والمطوف عليه في النعمة ومثال الاشتراك في العدد أن يقول على له مائة وثلاث أثواب<sup>(٨)</sup> فإن لم يشتركا في واحد منهما نحو أن يقول على له مائة وثوب<sup>(٩)</sup> أو ثوبان أو ثياب<sup>(١٠)</sup> فإنه لا يكون المطوف تفسيراً للمطوف عليه إجماعاً ويلزمه الثوب ويرجع في تفسير المائة اليه (و) يصرف في الفقراء<sup>(١١)</sup> ما جهل أو للوارث<sup>(١٢)</sup> مستحقه فإذا قال في شيء في يده أنه لغيره أو أنه عارية في يده ثم جهل من هو له أو مات قبل أن يبين وجهل

بخلاف ما لا يثبت في الذمة فلا يكون تفسيراً قرز (١) في الطلاق (٢) ويلزمه المائة (٣) فيفسره بما أحب قرز (٤) ويسقط عنده بقدر قيمة المستثنى إذا كان لا يستغفره اهـ (٥) لقوله تعالى فسجد للملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس وإبليس من الجن (٥) نحو أن يقول على عشرة إلا ديناراً فإذا كان قيمة الدينار ثمانية صح وإن كان تسعة لم تصح لأنه لم يبق بقية بل الدينار من حال العشرة (٦) في هذه المسئلة أربع صور الأولى أن يشتركا في العدد والثبوت في الذمة نحو على له مائة وثلاثة دنانير الثانية أن يشتركا في العدد فقط نحو على له مائة وثلاثة أثواب الثالثة أن يشتركا في الثبوت في الذمة نحو على له مائة دينار ففي هذه الصور يكون المطف تفسيراً للمطوف عليه عندنا الرابعة أن لا يشتركا في واحد من الأمرين نحو عندي له مائة ثوب لزمه ما أقربه ويرجع في تفسير المائة اليه اهـ غيث (٧) هذا على أصل اللغة وأما المرف فيكون تفسيراً اهـ عامر في عندي له مائة ودينار فقط قرز لا لو قال عندي له مائة وثوب لم يكن ذكر الثوب تفسيراً لأنه ثابت بأنها ثياب قرز (٨) صوابه عندي (٩) ويعمل على أنه ما يثبت في الذمة نادراً كالخلع وقبله إذا قد حصل الاشتراك في العدد فلا فرق بين أن يشتركا في الثبوت في الذمة أم لا وإنما المعبر الاشتراك في أحدهما كما هو ظاهر الكتاب ومثله في الهداية في تمثيل الصورة الرابعة (١٠) إلا أن يقول ثوب واحد أو ثوبين اثنين فإنه يكون تفسيراً للمطوف عليه (١١) لأن اسم الجمع ليس باسم للعدد اهـ غيث (١٢) بعد اليأس قرز (٥) أو الصالح قرز (١٣) أي زمة القر

الورثة من هو له فان ذلك الشيء يصرف في الفقراء **فصل** في حكم الرجوع عن الاقرار (و) اعلم أن الاقرار (لا يصح الرجوع عنه) بحال من الأحوال (إلا) أن يكون الاقرار (في حق الله تعالى) يسقط بالشبهة كالاقرار بالزناه والسرقة<sup>(١)</sup> وشرب الخمر فانه يصح الرجوع عن الاقرار بهذه الأشياء ويسقط الحد وأما لو كان حقائقه تعالى ولا يسقط بالشبهة كالوقف<sup>(٢)</sup> والزكاة والحرية الأصلية<sup>(٣)</sup> فانه لا يصح الرجوع عنه (أو) كان الاقرار في سائر حقوق الآدميين المالية وغيرها<sup>(٤)</sup> كالنسب والتبني والطلاق<sup>(٥)</sup> فانه لا يصح الرجوع عن شيء من ذلك (إلا) ما صودق (المقر فيه) على الرجوع نحو أن يقر لزيد بدين أو عين ويقبل<sup>(٦)</sup> زيد الاقرار ثم يرجع المقر ويؤيد ذلك الاقرار غير صحيح ويصادقه زيد فيثبت يصح الرجوع بمصادقة المقر له وكذلك ما أشبهه من الصور ومن هذا النوع الاقرار بالقذف فانه إذا رجع عنه وصادقه المقتوف<sup>(٧)</sup> صح الرجوع ويسقط الحد (غالباً) احترازاً من أربع صور فانه لا يصح الرجوع فيها وإن تصادقا على صحة الرجوع وهي الاقرار بالطلاق البائن<sup>(٨)</sup> والثلاث والرضاع<sup>(٩)</sup> وكذلك العتاق<sup>(١٠)</sup> (ومنه) أي من الرجوع الذي لا

(١) والعزير من حق الله (٢) يعني حيث أقر للقطع يعني فيصح الرجوع اذا رجع عنه فأما المال فلا يصح الرجوع فيه (٣) يعني رقبته اهـ بل لأغلبه فيصح الرجوع فيها مع مصادقة المصرف للمعين حيث كان لأدى معين قرز (٤) لا فرق قرز (٥) نحو أن يقول هذا لي أو هذا حرم ثم يرجع فانه لا يصح الرجوع والطاريء نحو أن يقول هذا عتيق ثم يرجع فانه لا يصح عندنا (٥) وإذا ادعى رجل على غيره انه مملوكه وأنكر ثم رجع الى مصادقته لم يصح الرجوع قرز وكذا لو ادعت امرأة رجل انه زوجها وأنكر ثم رجع الى مصادقته لم يصح لأن ذلك اقرار بالحرية والنسب لأن حق الله غالب فيهما اهـ معيار وظاهر الأثر خلاف هذه الصور فالأخيرة (٥) قبل والأولى أن يكون النسب كالطلاق البائن وإنهما على قول من بالله الذي مرفى آخر التوبة إذا كان في المجلس وذكر التقيي من انه يصح الرجوع في النسب وقيل لا يصح الرجوع فيه ولو تصادقا كما في النسب التام شهرته ومثل كلام التقيي من في البيان في قوله مسألة إذا كان الاقرار بحق لأدى محض الخ (٦) الرجعي وإلا فسباً في غالباً ونسب عليه طلبة وظاهر الشرح لا تنسب طلبة قرز (٧) لا يشترط قوله فلا يصح الرجوع وإن لم يقبل إلا بمصادقته اهـ سحولى معنى ينظر لأنه لا يصح لمعين إلا بمصادقته ونقله السحولى وأما لم يصحده على الرجوع فلا حكم لرجوعه وسواء كان رجوعه عن الاقرار قبل تصديق المقر له أو بعده فانه لا حكم لرجوعه إلا إذا صودق في الرجوع اهـ باللفظ (٨) قبل المرافعة وقيل لا فرق لأنه يقال الممنوع بعد الرفع وهو الفل ولا الاقرار بعدم القذف اهـ شامي قرز (٩) هذا في الرجوع لا في الصرف يعني صرف صريح الطلاق يقبل وفقاً قرز إذا صادقه في صرف الصريح قرز (١٠) أو الرجعي بعد انقضاء العدة (١١) حيث كان المقر هو الزوج وإن كان الزوجة الراجعة صح رجوعها عن الاقرار كما تقدم ومثله في السحولى قرز ما لم يصادقها قرز (١٢) والنسب

يصح<sup>(١)</sup> (نحو) أن يقول (سقت<sup>(٢)</sup>) أنا وفلان (أو قتلنا) أنا وفلان (أو غصبنا<sup>(٣)</sup>) أنا وفلان) ونحو هذه الثلاثة دجحت وجرححت<sup>(٤)</sup> أنا وفلان (بقرة<sup>(٥)</sup>) فلان ونحوه (فرسه وعبيده ونحوه لأنه إذا قال سقت فقد أقر بأن السوق وقع بفعله وكذلك القتل والغصب وقوله أنا وفلان رجوع عن ذلك لأن سوق الحيوان<sup>(٦)</sup> وقتله وغصبه لا يتبعض فيلزمه ضمان الجميع ويرجع هو على شركائه<sup>(٧)</sup> (لا) إذا قال (أكلت أنا وهو) فإن قوله أكلت يخالف سقت وغصبنا وقتلت في أنه يتبعض فإذا قال أكلت أنا وفلان لم يكن ذلك رجوعاً ولا يلزمه ضمان الجميع وإنما يلزمه ضمان ما أقر به (ونحوه<sup>(٨)</sup>) أي ونحوه لا كل مما يتبعض فحكمه حكم الأكل فلو قال ألف درهم لفلان علينا ثلاثة<sup>(٩)</sup> نفر لزمه من الألف ما يخصه

﴿كتاب الشهادات<sup>(١٠)</sup>﴾ الأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن ادعى على غيره شيئاً شاهدك أو يمينه وأما الاجماع فلا خلاف أنه يتعلق بالشهادة أحكام<sup>(١١)</sup> ﴿فصل<sup>(١٢)</sup>﴾ واعلم أنه (يعتبر في الزنى والقرارة

أه كـب والوقف<sup>(١٣)</sup>) وقيل يصح التصديق قرز<sup>(١٤)</sup> قال في الآثار وليس منسقة أنا وفلان بقرة فلان يعني أن قول سقت ونحوه ليس من باب الرجوع بل قوله سقت أنا اقرار عن نفسه وقوله وفلان اقرار على الغير وكذلك بقية الصور فيلزمه جميع الضمان<sup>(١٥)</sup> أو سقتا قرز<sup>(١٦)</sup> أو غصبنا قرز<sup>(١٧)</sup> شكل عليه ووجهه أنه يتبعض (هـ) فإن قال بقرة فلان أو شياء فلان صح رجوعه لأنه يتبعض قرز<sup>(١٨)</sup> بل هو مما يتبعض هو والجرح فلا يلزمه إلا نصف الضمان أه ن قلنا سببه ازهاق الروح فلا يتبعض قرز<sup>(١٩)</sup> حيث سلم بأمرهم أو كان قرار الضمان عليه وإلا فهو متبرع القياس أنه يرجع مطلقاً إذا صادفوه أو يمين وليس متبرع كاتيل في الغصب أنه إذا صالح المالك غير من قرار الضمان عليه أنه يرجع على من قرار الضمان عليه فيكون هنا مثله والله أعلم (أ) شربت قرز<sup>(٢٠)</sup> فإن قال علي وعليهم أو علي وعلى فلان لزمه الكل إلا أن يبين على اقرار المالك أو يقر الفلان قتل ويصادق المدعى إذ قد ثبت بقوله هو علي أه بحر معنى ون من الدعاوى قرز ويرجع على الفلان أو على شركائه إن يمين عليهم كذا ذكرناه حيث كانت شركة مفوضة أو نحوها والام يرجع وله إقامة البينة مستقلاً عليهم مطلقاً إذ له حق عليهم أما شركة المفوضة فن جنى كان عليه وهو وجه التشكيل (ب) أو قال علينا ثلاثة نفر ألف درهم لفلان قرز<sup>(٢١)</sup> اعلم أن الشهادة على أربعة أنواع نوع غلط فيه الشرع وهي الشهادة على الزنى ونوع توسط فيه وهو الحد والقصاص ونوع خفف فيه وهو الشهادة على الأموال والمقوق ونوع أخف وهو الفروج أه بستان (ج) وحقيقة الشهادة فقط مخصوص من عدد متعوض في محضر امام أو حاكم لاستيفاء الحقوق وفي الاصطلاح اخبار جماعة بلقط الشهادة أه بهران (١١) الأولى أن يقال وأما الاجماع فلا خلاف بين الأمة أن الشهادة طريق من

أربعة<sup>(١)</sup> رجال<sup>(٢)</sup> أصول<sup>(٣)</sup> فلا يقبل في الشهادة على الزنى ولا على الأقرار به شهادة دون أربعة رجال ولا شهادة<sup>(٤)</sup> النساء ولا الفروع<sup>(٥)</sup> (و) متى كانت الشهادة (في حق الله) كحد الشارب (ولو مشوياً) بحق آدمي كحد القاذف<sup>(٦)</sup> والسارق<sup>(٧)</sup> (و) كذلك (القصاص<sup>(٨)</sup>) فانه يستبرفه (رجلان أصلان) ولا يقبل فيه شهادة النساء ولا الفروع (غالباً) احترازاً من الرضاع وتثليث الطلاق والوقف<sup>(٩)</sup> وماعدا الحد والقصاص<sup>(١٠)</sup> فانه يقبل فيه الفروع والنساء (و) أما إذا كانت (فيما يتعلق بمورات<sup>(١١)</sup> النساء) فهو مالا يطلع الرجال عليه من النساء كأمرض الفروج والولادة فانه يقبل فيه امرأة (عدلة<sup>(١٢)</sup>) لا أكثر فلو شهد أكثر من واحدة نظر فإن كان ذلك على طريق المفاجأة جاز وإن قصد النظر للشهادة في حالة واحدة يكون ذلك قدحا في عدالتهم<sup>(١٣)</sup> وفي حالتين تصح شهادة الاولى وأما الثانية فإن جهلت شهادة الاولى صحت أيضاً<sup>(١٤)</sup> وإن علمت لم تصح • تنبيه فأما المصبي إذا ادعى<sup>(١٥)</sup> البلوغ بالانبات • قال عليه السلام فالقياس انه يكفي رجل عدل كما تكفي المدلة في فروج النساء لكن في شرح القاضي زيد انه لا بد من رجلين<sup>(١٦)</sup> غديلين (و) أما إذا كانت الشهادة (فيما عدا ذلك) الذي تقدم وهو

طرق الشرع (١) وجه اشتراط الأربعة في الزنى أن ذلك بين الزنى فعل قاعين فكان على كل واحد اثنين اه شرح آثار معنى ولفظ البحر إذ هو فعل من قسمين فصار كاقطين (٢) ولوعيدا (٣) ولا الخنثى (٤) تخفيفا في اسقاط الحدود على الفاعل وتخليطا في الحد لعدم الحاجة الى إقامة الحدود (٥) والردة والحاربة والديوث والساحر (٦) لقطع لا للمال فيكني فيه رجل وامرأتان أو رجل وزين المدعى اه سحولى لفظا (٧) ظاهره ولو فيها يصلق عورات النساء اه سماح على ومثله في ج. ن. إلا الارش فيجبت بما يثبت به المال قرز (٨) غلته الأصلية فلا بد من رجلين عدلين اه تذكره وكواكب ورياض والمختار لا فرق بين أصله وغلته فيقبل فيه اللزوم ونحوهم (٩) وكذا الخنثى اه وابل قرز (١٠) حرائر وإماء قيل وكذا الخنثى المشكل وقيل الخنثى كالأذكر وهو يغم من الاز وهذا حيث قد نبئت العورة لا الطفلة التي لا تستحي فكأرجل اه ح. ن. لفظا وقرز المراد بالعورة ما بين الركبة والبصرة اه سحولى لفظا وقيل الفرج فقط لا غيره كما يغم من العبارة في قولهم وذلك كالحيض والبكارة والثيوبه والانبات وغير ذلك كالعيوب فيها كالزرق ونحوه وقيل العورة البطن والظهر والعورة للمخالطة اه أحكام وهستان وقواء القاضي عامر (١١) قال النووي وتصح شهادة الرجل بذلك على جهة المفاجأة ومثله في شرح التويد اه تكميل لفظا والمذهب خلافه (١٢) ولا بد مع شهادة العدة من المؤكدة اه شرح هداية من كتاب الطلاق من فصل اختلاف الزوجين واختاره السحولى قال مقضى كلام أهل المذهب ان المؤكدة لا تجب مع الشهادة المحققة قرز وشهادة العدة محققة (١٣) ولو أمه فإن لم يوجد عبدة فرجلان عدلان قرز (١٤) في غير ما يوجب القصاص (١٥) مع العلم قرز (١٦) يعنى لم يمكن جرحاً (١٧) ادعى عليه قرز (١٨) إلا ان يكون الحاكم نظره بنفسه فاته يكتفى لأنه يحكم بصله قرز (١٩) فإن لم يوجد

حقوق الله المحضة والمشوبة غير ما احترز<sup>(١)</sup> منه والقصاص فانه يقبل (رجلان)<sup>(٢)</sup> أو رجل واحد (وامرأتان أو) شاهد<sup>(٣)</sup> (ويعين المدعى) سواء كان في نكاح أم طلاق أم نسب أم مال وعن الناصر والشافعي لا تقبل في النكاح شهادة النساء وقال المصنف لا يحكم في النسب بشاهد ويعين وقال زيد بن علي وأبو ح وأبو ح وأبو ح أنه لا يصح أن يحكم بشاهد ويعين بحال وتوقف بها الله في ذلك وخرج له أبو مضر أنه لا يجوز وخرج بعضهم<sup>(٤)</sup> الجواز (فصل) (ويجب على متحملها<sup>(٥)</sup> الاداء) إذا طلب ذلك من له طلبه (لكل أحد) سواء كان المشهود له مسلماً أو كافراً ويجب على الشاهد تكرار<sup>(٦)</sup> الشهادة في كل وقت (حتى يصل) صاحبها (إلى حقه<sup>(٧)</sup> في القطعي<sup>(٨)</sup> مطلقاً) كنفقة زوجته الصالحة للوطء<sup>(٩)</sup> مصيرها إلى بيت زوجها<sup>(١٠)</sup> وأنه ممتنع من اداء

اثنان فواحد مع امرأتين أو يعين للمدعي إذا كان المدعي غير العتي قرز (١) يقال ما معنى قوله غير ما احترز منه يقال أراد ادخال ما احترز منه في الذي عدا ذلك فلا يؤم اخراجه والله أعلم اه متوله (٢) وأما امرأتان مع يعين المدعي فلا يصح الحكم به عندنا وش قرز وقال ك يصح ويثبت به الحق عندنا لأن كل واحد من اليمين وشهادة المرأتين ضعيف فإذا انضاف ضعيف الى ضعيف لم يصر حجة مثبتة لمالك كشهادة أربعة نسوة أو يمينين اه غيث (٣) في غير أصل الوقف فأما أصل الوقف فلا يصح شاهد ويعين بل لا بد من رجلين أصليين اه غيث وقيل لا فرق قرز (٤) على بن بلال (٥) وقد يكون التحمل واجباً ومحظوراً ومتدوياً ومباحاً ومكروهاً أما الواجب ففي النكاح أو عند خشية فوات المال (٦) والمحظور في الربا وطلاق البدعة والعمرة بمذهب المتأخرين والزوجين وقد يكون متدوياً وهو في البيع والمعاملات وفي الطلاق أكد قوة الخلاف فيه وقد يكون مباحاً وهو الزيادة على الشاهدين في المعاملات ونحوها اه من معنى (٧) ولا يقال حفظ مال الغير لا يجب كاقتم في القطة لانا نقول هنا من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بخلاف ما تقدم فليس بمنكر فأقترنا لكن إذا كان الشهود أكثر من اثنين قرض كفاية وان كانا اثنين قرض عين وإذا عين صاحب الحق اثنين من الجماعة في الاداء يعين عليهما وفي التحمل قيل يعين عليهما أيضاً وقيل لا اه بيان قرز (٨) قال في النية والتحمل بأن يسمع وقصد التحمل فان لم يقصد التحمل لم يجب عليه اداء الشهادة إلا إذا خشي القوت وقرز (٩) مسألة إذا أذن السيد لبعده في تحمل الشهادة لم يصير اذنه له عند الاداء وان لم يأذن له في التحمل فله منه من الاداء إلا أن يغشى تلف الحق ولم يكن يمنع من خدمة السيد اه بيان يقال قد صار واجباً بالتحمل وقد تقدم أنه لا يمنع من واجب اه بل (١٠) أي حضورها (٧) قيل ع ولو خشي أن يفعل بالمشهود عليه ما على استخلاص الحق أذ فاعل المنكر غير الشاهد والشاهد ليس بملجأ ما حلى لفظاً والقياس أنه لا يجوز ولعله يأتي على قول القتيبي الذي في البيان في السير في مسألة من كان له جار مؤذ الخ (٨) يقال ان اتفق مذهب الخصمين على الزوم وأن ليس للموافق المراضة على المخالف فيكون كالقطعي (٩) الواو بمعنى مع (١٠) ونفقة الصغير للمسر والمقر بالدين لتسليمه

الحق ظلما فانه يجب أداء الشهادة في ذلك سواء أَدعى إلى حاكم محق أم إلى غيره <sup>(١)</sup> (و) أما إذا كانت الشهادة (في) الحق (الظني) <sup>(٢)</sup> لم يجب على الشاهد أداء الشهادة إلا (إلى) حاكم محق فقط (قال) بأن في الزيادة لا يجوز أداء الشهادة عند الحاكم الجائر وإن طالب المشهود له بذلك قال أبو مضر والوجه فيه أن الحاكم إذا كان ظلما أو منصوبا من جهة الظلمة فانه لا يكون له ولاية بل يكون كآحاد الناس ولا يجب على الشاهد أداء الشهادة عند آحاد الناس سيما عند الظلمة ويأثم بذلك <sup>(٣)</sup> (قال) مولانا عليه السلام <sup>(٤)</sup> أما إذا كان جائرا في نفسه لم يجز إداؤه الشهادة اليه سواء كان منصوبا من جهة الامام أو من جهة الظلمة وأما إذا كان عادلا <sup>(٥)</sup> لكنه منصوب من جهة الظلمة فقد اطلق أبو مضر أنه لا يجوز أيضا وقيل <sup>(٦)</sup> بل ينبغي ذلك على حكم التولية منهم فن <sup>(٧)</sup> إجازته أجاز الشهادة اليه ومن منع <sup>(٨)</sup> ذلك منع الشهادة اليه وقال مولانا عليه السلام والاقرب عندي انه ينظر في مذهب الحاكم فإن كان لا يستجيز التولية منهم وتولى فلا يحكم لتولية <sup>(٩)</sup> فلا يجوز أداء الشهادة اليه وإن كان مذهبهم جواز التولية منهم فقد صارت له ولاية في مذهبهم فيجوز <sup>(١٠)</sup> أداء الشهادة اليه ولو قلنا لا يجوز لزم أن لا يصح حكمه في قضية من القضايا بالاضافة إلى من يمنع التولية منهم ولو ثبت هذا لزم في غيره من مسائل الخلاف نحو أن يكون الحاكم مقلداً ومذهب الشاهد أن الاجتهاد شرط وغير هذا من الصور (وإن بعد <sup>(١١)</sup>) على الشاهد المسير إلى الحاكم لأداء الشهادة لم يمنع ذلك وجوب أداء

وإلا حبس (١) وذلك لأن القطع لا يحتاج إلى حكم بل يصح التوصل إليه أحرأما يمكن (٢) ما لم يوم أنه محق اه كواكب أو يؤدي ذلك إلى اغرائه على فعل قبيح فإن حصل أي ذلك حرمت الشهادة إليه (٣) ميراث ذوى الأرحام والأخ مع الجد وثقة الزوج وغير الصالحة وثقة الولد الصغير والفقير ونحو ذلك كثير (٤) أي عدلا (٥) مراد الفقهاء أن البقرة بمذهب الشاهد اه بمعنى (٦) أعددين عيسى وش وزفر وغيرهم م باق (٧) القاسم ونوم باق وع وعبد الله الداعي وأبو هاشم وط (٨) إلا أن يأخذ التولية بحجة حال كونه معذورا عن الهجرة واعتاده في الحكم على المصلحة فإن ولايته تامة وأحكامه نافذة إلا أن يحصل تلبس أن هذا الذي أخذت الولاية منه محق اه بحر وقرز (٩) بل يجب قوز (١٠) إلا إلى البريد فلا يجب بل يرى أن يمكن (١١) ولا يجب ولو فوق البريد وقرز ومثله في البيان ولقطة الراهبة حيث يطلب منه أداء الشهادة إلى موضع يجوز فيه الأرض فلا يجب عليه الخروج بل يجب الأرض إذا طلب منه وأمكن اه بقله (١٢) وينظر ما الترق بين هذا وبين سائر الواجبات أنه يجب الخروج هنا وأن بعد بخلاف الأمر المعروف فم يجب إلا في الليل ولعله يقال هو من باب النهي عن المنكر وذلك حيث لا يفي عنه غيره من شاهد آخر أو رعين عنه حيث يصح الأرض اه ح أمار (١٣) وقل الحق



الشهادة (إلا لشرط<sup>(١)</sup>) منه عند التحمل إن يشهد في بلد ولا يخرج لها إلى غيره صرح هذا الشرط ولم يلزم الخروج (إلا لخشية فوت) الحق (فيجب<sup>(٢)</sup>) الخروج ولو كان قد شرط أن لا يخرج ذكر السيد واطلقه الفقيه في تركه وقيل في فيه نظر ~~وقال~~ مولانا عليه السلام لا وجه للتظهير بل إذا خشي الفوت وجب الخروج لأداء<sup>(٣)</sup> الشهادة (وإن لم تحمل) الشهادة من باب الأمر<sup>(٤)</sup> بالمعروف (إلا لخوف<sup>(٥)</sup>) من الشاهد على نفسه<sup>(٦)</sup> أو ماله<sup>(٧)</sup> فإنه لا يجب عليه أداء

(١) فإن قيل إن ذلك إسقاط للحق قبل وجوبه فلا يصح قلنا: بل هو إسقاط له بعد وجوبه وذلك أنه عند تحمله الشهادة يعلق بذمته الخروج لأدائها جملة فإذا أراه من له الحق رياء وهذا لا إشكال فيه على أنه قد صرح إسقاط الحق قبل وجوبه كعبرى الطيب البصير من الخطأ في علاجه فإنه قد تقدم أنه إذا اشترط البراءة رياء فكذلك هنا فإن قلت فيلزمك أنه لا يجب الخروج بعد هذا الشرط وإن خشي فوت الحق وقد ذكرت فيما بعده أنه يجب الخروج قلت إذا خشي فوت صاحب الحق صار الخروج حق لله إذ قد صار فوت الحق منكراً تضييق وقته وتعين فرضه على هذا الذي لا يزول إلا بخروجه فوجب الخروج ولو شرط ألا يخرج بخلاف ما إذا لم ينش الفوت فالخروج حق لا دس كما قدمنا فإذا أسقطه سقط ظن قلت إن حسن الحق مع مطالبة الخصم منكراً في كل وقت فيلزم للشاهد الخروج لازالة هذا المنكر وإن لم ينش الفوت قلت إن حسن الخصم للحق لا يكون بمجرد منكر ما لم يعلم أنه معقد للتدعي ولا سبيل له إلى معرفة ذلك مع انكار الخصم وعدم إقراره وإذ لم يكن الحس بمجرد منكر لم يجب الخروج بخلاف فوت الحق فإنه منكر وإن لم يصدق التدعي فلماذا يجب على المتحمل وغير المتحمل عند خشية الفوت أه غيث لفظاً (٢) حيث لم يمكن الأرمي (٣) مع علمه أنهم يعملون بشهادته فإن غلب الظن على أن شهادته لا يعمل بها لم يجب عليه أه من قرز (٤) إلا أن يقال إن فيه إغما هو يجب عليه إغما للنير كالدين (٥) بل وإن بعد لأنه من باب النهي عن المنكر وقال الملق لا يجب إلا في الميل فيما قرز (٥) لفظ التيث قوله إلا لخوف على نفسه أو ماله المصحف فإنه لا يجب عليه أداء الشهادة وإن خشي فوت الحق لأنها من باب النهي عن المنكر وهو لا يلزم إذا خاف على نفس أو مال مجتهد في الحال أو في المسالك ذكره في ح الإبانة عن أصحابنا والخفية أه بلفظه وللإمام بعد هذا نظر وقال في آخره ما لفظه كنت أقول ذلك نظراً وأطلقته في الاز على مقتضى ذلك النظر ثم وجدته نصاً عن ش والمتكلمين وأبي مضر وقواء الفقيه ل الخ (٥) حالا أو في المسالك وقرز (٦) وإذا شهد الشاهد عند خوفه على نفسه التفت فقدم بالله أنه يجوز مطلقاً وعلى قول الهدوية لا يجوز قرز إلا إذا كان يتدعي به أه بيان (٧) ولو قل بقياس ما سيأتي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه يعتبر في المسالك الاجتفاف إذا لا فرق بين واجب وواجب ومناه عن سيدنا حسن ومثله في البيان وعسارة التذكيرة إلا إذا ظن وقوع مجتهد به في نفس أو مال حالا أو مالا أه كواكب لفظاً (٥) وكذا الحاكم إذا خشي ذلك قرز

الشهادة وإن خشي <sup>(١)</sup> فوت الحق وهذا قول شريفي والمتكلمين <sup>(٢)</sup> وأبي مضر وقواه الفقيه ل <sup>(٣)</sup>  
وقيل ح إذا خشي أخذ ماله لم يحز له ترك الشهادة لأنه لا يحفظ مال نفسه باتلاف مال غيره  
كما ذكره م بالله في الودية وكذا في شرح الابانة عن أصحابنا والحنفية قيل ع التخرج من  
الودية فيه نظر لأنه يريد أن يفعل في مال الغير فعلا وهو التسليم إلى الظالم لافي الشهادة  
وظاهر إطلاق الافادة أنه لا يجوز كتم الشهادة وإن خشي تلف نفسه أو ماله لكن تأوله  
أبو مضر على أنه لا يحصل له ظن بالخافعة (و) اعلم أنه (تطيب) للشاهد <sup>(٤)</sup> أخذ (الأجرة) <sup>(٥)</sup>  
على الخروج إلى الحاكم لأداء الشهادة إذا كانت للمسافة بما يحتمل مثلها الاجرة <sup>(٦)</sup> وسواء خشي  
الفوت للحق أم لم يخش فانه يجوز له طلبها (فيها) يعني مع الخشية وعدمها وسواء شرط أن  
لا يخرج أم لم يشرط وسواء كان فوق البريد أم دونه **فصل** في بيان كيفية أداء  
الشهادة وما يتعلق به (ويشترط) في أداء الشهادة على الوجه الصحيح أربعة <sup>(٧)</sup> شروط الأول لفظها <sup>(٨)</sup>

(١) لأنه لا يجب على الانسان حفظ مال غيره لقوات شيء من ماله ولو قل ولهذا أطلقنا في الأثر إلا  
لخوف ولم يفرق بين قليل المال وكثيره وإن كان لشكر من باب المصيبة وجب ولو خشي على المال  
الذي لا يصح به اه غيث (٢) أي على وأبي هاشم (٣) كما في الأمر بالمعروف (٤) وكذا الحاكم إذا  
طلب الخروج اه بحر يفظله وكذا الراصد والرفيق وقرز (٥) وإنما حلت الأجرة هنا لأن الواجب  
إنما هو الشهادة لا قطع للمسافة لكن لما لم يتم الواجب إلا بقطعها وجبت وطابت الأجرة لما لم يكن  
على ما هو واجب في نفسه وإنما وجب فيما لوجوب غيره والأجرة إنما تحرم إذا كان في مقابلتها  
واجب في نفسه من إهداء الأمر كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك وقد ذكر لذلك نظائر كثيرة  
اه بستان (٦) ولو فوق أجرة المثل مع العقد الصحيح أو للشرط فانه يعمل لذلك فان لم يعقد ولا شرط  
فأجرة مثله غير شاهد اه حيث وفي التذكرة إذا كانت المسافة برداً فمباعداً أرسم بالعقد ما شاء  
ومع عدم العقد يستحق أجرة المثل وفي دون البرد أجرة المثل قطع عقد أم لا إذا لم يشرط على نفسه  
عدم الخروج فان شرط عقد بما شاء إذا لم يخش فوت الحق فان خشي فأجرة المثل قطع عقد أم لا  
اه تذكرة من كتاب الاجارة ينقث النقل عن التذكرة وقد يقال انه يستحق ما عقد عليه ولا فرق بين  
فوق البرد ودونه إذا كان لثل المسافة أجرة ولله أولى اه مباح وقيل لا يملك الزائد على أجرة المثل لأن  
الزائد يكون من مسائل الضمير لفظ البيان في باب القضاء مسئله وما يأخذه القاضي والمتقي الخ وإن كان  
لا مثله أجرة لم يستحق شيئاً قرز (٧) ولا يقال لا يتم إلا بالسير فيكون واجبا كوجوبه لا نقول الذي لا يتم إلا  
بالسير هو الكون في محل الحاكم لا الأداء نفسه وهو يتم من دون سير والكون في محل الحاكم ليس واجباً  
على الشاهد قطعاً والأمر واضح اه بحر لمسيح واحد بن قلبن من الاجارة (٨) مثله (٩) وشمول الدعوى  
للبن عليه وكان الأولى ذكرها في الاز (٨) وإذا شهد أحد الشاهدين ثم قيل للثاني وأنت تشهد شاهد به

فيقولان نشهد<sup>(١)</sup> أن فلانا أقر بكذا أو فعل كذا فان قال الشاهد اعلم أو أتيقن أن عليه كذا أو انه أقر بكذا لم يكن ذلك أداء صحيحاً (و) الشرط الثاني (حسن الأداء<sup>(٢)</sup>) للشهادة فلو قال معي شهادة أو عندي شهادة أن فلانا فعل كذا أو أقر بكذا لم يكن ذلك أداء صحيحاً ولو قد أتى بلفظ الشهادة<sup>(٣)</sup> (وإلا) يأتوا بها على الوجه الذي ذكرناه (أعيدت) على الوجه المشروع (و) الشرط الثالث حصول (ظن العدالة<sup>(٤)</sup>) في الشهود<sup>(٥)</sup> (وإلا) ينطب في ظن الحاكم ذلك (لم تصح<sup>(٦)</sup>) شهادتهم ولم يكن له العمل بها (وانرضى الخصم<sup>(٧)</sup>) بشهادة من ليس بمعدل لم يعمل بشهادته إلا أن يقول الخصم صدق عمل به من باب الاقرار

فقال نعم صحت اهـ (٥) أو نعم جواباً قرز (١) ولا تصح إلا عند حاكم اهـ بلفظه وأما إلى غيره فهو خير اهـ كواكب (٢) قيل هذا عطف تفسيري كأنه قال ويشترط لفظها الذي هو حسن الاداء وقيل ان التيد الأول ينفي عن هذا والمكس (٣) يقال لفظها أشهد فأين ذلك (٤) المراد أنه لا يحكم بشهادة المتكس ما لم يعدل لا أن المراد به أنه لا بد من ظن العدالة وان عدلت له الشهادة حصل له ظن بصديقهم أم لا بل يحكم ولو حصل ظن بكذبهم صرح به في الآثار وفي ح الفتح ما لفظه ولا يشترط ظنها مع التصديق بل ولو ظن كذبهم اذ التعديل وتحليفهم غاية ما يشترطه الحاكم ما لم يعلم الجرح اهـ بلفظه أو يعلم الكذب (٥) قال مولانا المتوكل على الله عليم في جواب سائل سأل عن قبول شهادة غير العدل ما لفظه هو إن كان قبول شهادة غير العدل تؤدي إلى ابطال حق معلوم قطعاً فلا بد من اعتبارها وحصولها وإن كانت مؤيدة للظاهر في الحادثة وغلب على ظن الحاكم صدقها عمل بها انتهى قل عنه ذلك القاضي ابراهيم بن يحيى (٥) مع عدم التصديق قرز (٥) واذا حضر الشهود إلى عند الحاكم فإن كان يعرف عدالتهم بالغيرة أو بالهبة قبل شهادتهم ولم يمنع الخصم من جرحهم اذا صححه عليهم بالشهادة العادلة وان كان يعرف جرحهم فإن شاء منهم وإن شاء سمع شهادتهم وألغاهما اهـ (٥) قال من بالله عباده بن حزة ابن سليمان عليم في مذهبه في قبول شهادة الضيق ما لفظه أن العدالة في الشهادة إنما شرعت لحفظ أموال الناس فإذا خلت بعض البلاد من الدول وجب ألا تحضر العدالة وقبلنا شهادة قطاع الصلابة متى كانوا من أهل الصدق لا نألو اعتبارنا العدالة لاضمتنا أموال الناس التي لم تشرع العدالة إلا لحفظها واحج عليم على ذلك بأن الله تعالى قد أجاز قبول شهادة الكفار من اليهود والنصارى في السفر لأن المسافرين من المسلمين إلى أرض الكفار يحتاج إلى شهادتهم وعن ذلك قوله تعالى ان أتمم خبرهم في الأرض الآية فلنا نسخت بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم اهـ بستان (٦) ولو غلب في الظن صدقهم لأن العدالة حق لله تعالى اهـ بيان وقال من بالله أنه يجوز للحاكم أن يعمل بشهادتهم ولو كانوا غير عدول اذا غلب على ظن الحاكم صدقهم ولو واحداً وفي فتاوي الإمام احمد بن الحسين أنه يعمل بشهادتهم اذا كانوا بحسنة من خير أهل البلد وأن لم يكونوا عدولا كاتيم لمعلم الماء وهذا اذا لم يبلغ حد التواتر وأما التواتر الذي يوجب العلم فانه يعمل به في كل شيء بشرط أن يستند إلى المشاهدة ذكره الفقيه ف وأشار إليه في الشرح (٧) أو عدلتهم

لا من باب الشهادة<sup>(١)</sup> (و) الشرط الرابع هو (حضوره) أى حضور الخصم المدعى<sup>(٢)</sup> عليه عند أداء الشهادة (أو) حضور (نائبه) وأن لا يكن حاضراً هو ولا نائبه لم يصح أدائها (ويجوز للهمة تحليفهم<sup>(٣)</sup> وتقريرهم) أعلم انه ان لم تحصل تهمة لم يحلفهم اتفاقاً وان حصلت فاختلف العلماء في ذلك فقال المصادي والناصر يجوز تحليفهم<sup>(٤)</sup> وقال م بالله وأبوح وش ورواه في شرح الأباة عن الناصر وزيد أن الشهود لا يحلفون وكذلك إذا رأى تقريرهم عند إقامة الشهادة على وجه الاحتياط جاز أن يفعل ذلك فإن اختلفوا في الشهادة بطلت شهادتهم<sup>(٥)</sup> (لا في شهادة زني) فانهم لا يقررون<sup>(٦)</sup> لانهم يكونون بالتفريق ذقة عند بعض<sup>(٧)</sup> العلماء (ولا يسألوا<sup>(٨)</sup> عن سبب ملك<sup>(٩)</sup> شهدوا به) بل اذا شهد الشهود بأن هذا الشيء ملك فلان كفى ذلك وكان للحاكم أن يحكم بأنه ملكه وان لم يسألهم عن سبب ملكه لهذا الشيء **فصل** في بيان من لا تصح شهادته (و) أعلم ان جملة من لا (يصح) شهادته عشرة الاول أن تصدّر (من أخرس<sup>(١٠)</sup>) فانها لا تصح شهادته في شيء من الأشياء لأن من حق الشهادة أن يأتي بلفظها كما تقدم وقال صاحب الوافي تصح شهادته وهو قولك (و) الثاني أن تصدّر من أو قال هو قابل لم ادهن حيث قد عرف الحاكم جرحهم (١) حتى بعد أن شهد لا قبل أداء الشهادة لأنه يكون اقراراً مشروطاً كـ (٢) لا المدعي فلا شرط حضوره بعد الدعوى (٣) أو منسوب من جهة الحاكم لثبته أو نمرده قرز (٤) وقال في الرأى يلجب (٥) فان نكلوا حسبوا حتى يحلفوا ذكره المصادي على في الجموع ولعل وجهه أن الامتناع من الميمين قرينة تدل على شهادة الزور فيكون الخس من باب التزير ادهى وقيل لا يحسوا ولا يعمل بشهادتهم قرز (٥) للحاكم قطعا بمر قرز (٥) حجة المصادي ون عليه قوله تعالى فيقسمان بالله ان ارتبتموهى في شهادة ذميين على مسلم وقد نسخت شهادتهم علينا وبقي الحكم الآخر وهو التحليف وحجة الآخرين قوله تعالى ممن ترضون من الشهداء ولتهم غير مرضى ادهن (٦) أى لا تم ادهن زور (٧) حيث جاءوا مجتمعين قرز (٨) ح وكـ (٩) على الفعل بالزنى لا على الاقرار به فلا يكون ذقة بالاجماع ادهن واختار أنه يجوز مطلقاً (٩) إلا لمصلحة يراها الحاكم في ذلك كأن يظن الحاكم بأن الشاهد لا يعرف مستند الشهادة بالملك أو بالحق أو أن سنده غير صحيح وكذا لو ظن أن المارخ انما يجرى به ليس يجرى أو المعدل ظن انما يعدل به ليس يعدل فقد يجرى بما يعدل به ويعدل بما يجرى به فذلك موضع اجتهد الحاكم هكذا ذكره المؤلف وهو تلخيص صحيح لا بد لثامته ادهن شرح فتح بلفظه (١٠) أو حق قرز (١٠) ونحوه وهو كل من تنذر عليه النطق قرز (١٠) وترجم عن المعجم عدل عربى يعرف لثته والعكس ادهن وفي البحر اذا عبر عريان عدلان عن عجمي جازت الشهادة عليه بما عبرا به في البحر قلت إن لم يكن على وجه الارضى فيه نظر وفي تذكره على بن زيد أنه كالصريف ادهن لفظاً وهذا البيت لبعضهم في جبر من الشهادة على تريب الازامع شهادة أخرس ضبي وكافر وفاسق أو لثغ ودافع ضر

(صبي<sup>(١)</sup>) ليس يبالغ فلا تقبل<sup>(٢)</sup> شهادته (مطلقاً) وقال ابن أبي ليلى تجوز شهادة بعضهم على بعض وقال ك\* وأطلقه الهادي عليه السلام أنها تجوز شهادة بعضهم على بعض في الشجاع<sup>(٣)</sup> ما لم يفرقوا<sup>(٤)</sup> قال مولانا عليه السلام ﴿وقولنا مطلقاً إشارة إلى هذين القولين أي سواء كانت على بعضهم بعض أم على غيرهم (و) الثالث أن تصدر من (كافر تصريحاً) كالوثني<sup>(٥)</sup> والملاحد فإن شهادته لا تقبل<sup>(٦)</sup> لا على كافر ولا على مسلم وأما كافر التأويل كالجبر<sup>(٧)</sup> فإنها تقبل شهادته<sup>(٨)</sup> على المسلم وغيره وهذا قول<sup>(٩)</sup> م بالله وأبي ح وأبو مش وحكا أبو مضر عن القاسم والهادي وعند أبي علي وإبي هاشم وحكا في الكافي عن الهادي وفي التقرير عن م بالله أن شهادته لا تقبل<sup>(١٠)</sup> (إلا) أن يكون الكافر (ملياً<sup>(١١)</sup>) (كأهل الذمة<sup>(١٢)</sup>) فتقبل شهادة بعضهم (على مثله<sup>(١٣)</sup>) لا على أهل سائر الملل فلا تجوز شهادة<sup>(١٤)</sup> الذين على

مقرر فعل وقول ثم ذي سهر \* وحفظ ثم كاذب ثم رق لخر (١) لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فأشترط أن يكون الشاهدان من الرجال ولا يطلق عليه اسم الرجال اه تعليق مذاكرة ولأنه يشترط في الشاهد العدالة والصبر ليس يبدل وقوله تعالى ومن يكمها فإنه آثم قلبه والوعيد لا يليق في حق الصبيان (٢) إذ لا يصح إقراره على نفسه فكذا شهادة (٣) أبقاه المريد بالله على ظاهره وتأوله أبو العباس على أنه محمول على قبول شهادتهم لامضاء التأديب لا لامضاء الحكم اه بيان معنى (٤) غشية تعقيم (٥) عبدة الأوثان (٦) الملاحد نافي المباح (٧) ولو على مثلهم (٨) والمشهداه بمر (٩) فإن قيل كيف قبل أهل المذهب شهادة كافر التأويل وغيره مع قولهم أنه كالمرتد قلنا هو كالمرتد في بعض الأحكام لا على الإطلاق اه من شرح المقدمة للضواحي (٥) وغيره لا فتواه قرز (٩) أحد قوله اه بستان (١٠) لأن من أضاف القسح إلى أحد من المسلمين لم تقبل شهادته فبالأولى من أضاف القسح إلى الله تعالى (١١) قال في المذهب هذا إذا كان شهادتهم على أهل العدل لا على بعضهم بعضاً فيقبل أختاف اه مذاكرة (١١) وأما الحر في المرتد فلا تصح شهادته (١٢) مطلقاً لا على مثله ولا على غيره إذ لا مله لهم اه مذاكرة (١١) وقال ط أن كانت لهم مله قبلوا على بعضهم وإن لم تال والمراد حيث دخلوا اليها بأمان ثم شهد بعضهم على بعض فأما في دارهم فهي دار اباحة اه بيان يقتضه قرز (١٢) لعله قبل الدخول في الذمة وإلا قبلت على بعضهم بعضاً اه بيان (٥) وهو من له كتاب اه فتح وكان في ديارنا وإلا فلا يقبل لأنها دار اباحة (١٢) يقال لو شهد ذميان على ذمي أنه أسلم هل تقبل لأنهما من شهادة مليا على مثله أم يزم الدور فيمتنع أجاب بعض المشايخ بالمتابع (١٢) وأجاب السيد العلامة محمد بن المفضل رحمه الله أن الشهادة تصح لأنهما على ذمي ولو اقتضت حدوث إسلامه لأن الحكم بإسلامه إنما حدث بعد بعضها فلا مخالفة ولا دور (١٢) لأنه عند الشهادة مسلم (٥) فروح وأما الجوس في ذات بينهم فقال في الوافي تقبل شهادتهم وقال أبو ط وأبو مضر لا تقبل اه بيان وكذا المستأمنين تقبل شهادة بعضهم على بعض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب الخ (١٣) فعلى هذا لا تقبل شهادة البائنان على مثله ولا على غيره لأنهم لا مله لهم اه سماح شامي قرز وأق سبدا يجي بن اسماعيل الجباري أنها تقبل على مثله قال وهو يؤخذ من شرح الأزهاري من كتاب الغنى (١٤) وأما المسلم فتجوز شهادته

المسلمين ولا تجوز شهادة اليهود على النصارى ولا النصارى على اليهود (و) الرابع حيث كان الشاهد (فاسق جارحة) كالسارق والشارب والزاني والقاتل فانها لا تقبل شهادته إجماعاً<sup>(١)</sup> فأما فاسق التأويل كالبنافق والمخارج<sup>(٢)</sup> فالخلاف فيهم كالخلاف في كافر التأويل وقد تقدم • قال عليه السلام والصحيح قبول شهادته إذا كان متزهراً عن محظورات دينه (وإن تاب<sup>(٣)</sup>) (الفاسق من فسقه لم تقبل شهادته (إلا بعد) استمراره على التوبة وصلاح الحال (سنّة<sup>(٤)</sup>) ذكره م بالله في الشرح وهو الذي صُحِّح للمذهب وقال في شرح الابانة وعند

على كل أحد (١) ومثلها تارك الصلاة والصوم اه شرح بحر (٢) الذي يسب عليه السلام اه شرح بحر (٣) وم الذي خرجوا على أمير المؤمنين علي عليه السلام والروافض الذين رفضوا زيد بن علي عليه السلام ولم يجاهدوا معه وليس م من رفض الشيعة كما زعمت المعتزلة فهذا هو الحق الموافق للدليل الذي رواه أمير المؤمنين زيد بن علي عليه السلام كما ذكره في المصباح لأبي العباس الحسني رحمه الله وهو ما لفظه أن الروافض إنما سموا روافض لأن مولانا الامام زيد بن علي عليه السلام طلب منهم الجهاد بين يديه فقالوا له الامام ابن أخيك جعفر فقال إن قال جعفر أنه الامام فقد صدق ثم أرسلوا اليه فاجاب أن الامام عمي زيد وأنا أقول بأمامته أو ما منته هذا قالت الروافض يدريك فقال زيد بن علي عليه السلام ولكم امام يداري اماما انهبوا قائم الروافض الذي قال فيهم جدي رسول الله صلى عليه وآله وسلم سيأتي قوم يرفضون الجهاد مع الاخيار من أهل بيتي أو ما معنا هذا فلهذا سموا الروافض فليس م من زعمت المعتزلة وإلا لزم على كلامهم ان الأئمة كلهم روافض وهذا لا يسوغ في الاسلام والدليل قائم بخلاف مقالتهم أي المعتزلة اه مصابيح وأيضاً فالروفي عن الامام أمير المؤمنين زيد بن علي عليه السلام أنه نسب ما أصابه من ظلم هشام لعنه الله إلى الشيعة أبي بكر وعمر فقال للسائل مما خذلاني مما قتلتني هذا كلامه عليه السلام يدل على أنهم أول من سب أهل البيت عليهم وصحبوا عليهم باب الشر لما زال كذلك الى يوم القيامة وكذلك كلام الأئمة من أهل البيت عليهم مثل النفس الزكية في شأن المشايخ من اغتصابهم فذك من يد بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واغتصابهم للأمر من أهله وكذلك سائر الأئمة كالحادي الى الحق يحيى بن الحسين وحس بالله عبد الله بن حنيفة والمتمسك على الله أحمد بن سليمان والمهدي لدين الله أحمد بن الحسين الشهيد وغيرهم فكلمهم ناطقون بما ذكرنا ومن أراد أن يصدق ما قلنا فليبحث كتب أهل البيت عليهم مثل أواريقين والمصباح ومجموع الهادي الى الحق المبين في تثبيت الامامة ومجموع حيدان عليهم اه مصابيح معنى (٣) وأما تولى كافر التأويل القضاء قال الهادي والقاسم لا يصح ومثله في الآثار وقرئ بين القضاء والشهادة فان القضاء ولا يؤول ولا ولاية لكافر قال في شرح الآثار وكذا فسق التأويل وقرئ في البحر جوارزه (٤) ليم بذلك اخلاصه وصحت توجّهه لأن القبول تأخير في تبيح النفوس فلذا مضت القبول الاربعة مع صلاح الحال دل ذلك على صدق توجّهه اه شرح آثار (٥) قيل وكذا الاخبار فيما يجرح به الصلاة وإن لم يكن فسقاً مدته سنة ذكره في شرح التبع اه نحول لفظاً قرئ وفي البحر ما لفظه قلت ولا يصح الاخبار هنا اذ هي مكفرة لقوله تعالى ان الحسنة يذهبن السيئات

سائر العلماء ان المدة غيز مؤقته بل مقدار ما يشلب على ظن الحاكم أن توبته قد صحت ومن الفقهاء <sup>(١)</sup> من حذلمة بأن تدخل محبته في قلوب الناس <sup>(٢)</sup> وأما فاسق <sup>(٣)</sup> والتأويل فلا خلاف أنه إذا تاب قبلت شهادته في الحال عند من منع منها (و) إذا اختلفت حال الشاهد عند تحمل الشهادة وعند أدائها نحو أن يكون عند تحملها صديقاً أو كافراً <sup>(٤)</sup> أو فاسقاً وعند أدائها بالنكاح عدلاً فانها تصح شهادته لأن (العبرة) في قبول الشهادة وعدمه (بحال الاداء <sup>(٥)</sup>) (لا حال التحمل (و) الخامس (من) شهد شهادة (له) فيها تقع <sup>(٦)</sup>) كشهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه <sup>(٧)</sup> يعني فيما يعود إلى تجارتها ومنها أن يكون شقيقاً فيما شهد به نحو أن يشهد ببيع على جاره ليأخذ البيع <sup>(٨)</sup> بالشفعة فان أبرأ من الشفعة صحت شهادته <sup>(٩)</sup> ومنها النريم يشهد لمن حجر عليه بدين على غيره <sup>(١٠)</sup> \* قال عليه السلام يني قبل فك الحبر لا بعده فيصح السادس قوله (أو) كانت الشهادة (دفع ضرر <sup>(١١)</sup>) عن الشاهد لم تصح شهادته نحو أن

اه بلفظه (١) أو حنفية (٢) قلت والأقرب عندي قول الجمهور أن الاختيار مطلقاً موضع اجتهاد إذ لا قصد معرفة الاخلاص وإذا حصلت معرفته ماجة كفت ولا تأمير للمدة اه بحر بلفظه واختاره الامام شرف الدين لأن المقصود بالشهادة الاتضاع بها لخلاص الحقوق وذلك لا يكون إلا في حال الاداء (٣) وكذا السكاقر الأصلي لا المرتد فلا بد من الاختيار اه فتح وفي البيان لا يحتاج إلى الاختيار (٤) نصريحاً (٥) وقوله فاسقاً نصريحاً (٥) غالباً احتراز من النكاح فان العبرة بحال التحمل لا حال الاداء (٦) قيل فتو إذا شهد المؤمر المصروع ولو كانت ثقته عليه لقريبه اه من خط علي بن زيد وفيه نظر (٧) مسئلة ولا تقبل شهادة السبل كاتبه ولا العاقلة إذا شهدوا بجرح شهود القتل في الخطأ فانهم لا يقولون ذكره في البحر اه بيان (٧) بكل الشيء المشترك لأن الشهادة لا تنجس عند الهدوية خلاف م بالله فاما إذا شهد بتصيب شريكه فقط فانها تقبل ويكون لشريكه وحده وهذا في غير القاضية ونحوها العنان والوجوه والأبدان والمقاربة لا إلا ملاك قرز (٨) بعد طلب الشفعة لتلا يكون تراخي عشر الطلب قرز (٩) قآن وكل وكلا بطلب الشفعة فشهد الوكيل بطلبها بالبيع هل تصح أم لا سل الظاهر عدم الصحة اه إملاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز (٩) قوله أرى أو بطلت (٩) بخلاف الوارث إذا شهد لمؤثره بشيء بدموته بعد أن أقبل نفسه أنه لا يستحق شيء في تركته فانها لا تجبل لجواز أنه قد قل تعنيته إلى سائر الورثة ثم يشهد بذلك لم وذلك لا يصح لأنها تنفيذ لعهده (١٠) فرع قال اصح أن الوارث إذا شهد لمن يرثه في حال مرضه بشيء على الغير فقيه وجان قيل لا يرجع عدم القبول إلا أن يصح من مرضه ثم يبعد الشهادة قبلت وكذا فيمن ربي وشهد وارت قبل موته أن زياداً هو الذي رماه اه بيان بلفظه (١١) فرع قيل ف وكذا فيمن أطعم ضيفه من ثمر أشجاره ثم ادعى الغير تلك الأشجار فشهد الضيف بها للمعلم لم تقبل لأنهم دافعون على أنفسهم ضمان ما أكلوه للبدعي ولعله حيث ادعى ملكه من قبل أكل الضيف (٩) فرع وكذا لا تجبل شهادة من صار إليه شيء

يبيع رجل شيئاً من غيره ويشهد لمن اشتراه بالملك فانه يدفع<sup>(١)</sup> عن نفسه رجوع المشتري بالثمن • السابغ قوله (أو) كانت الشهادة تضمن (تقرير فعل) للشاهد لم تقبل وذلك نحو أن تشهد المرضعة بالرضاع<sup>(٢)</sup> فان شهادتها لا تقبل في ظاهر الحكم<sup>(٣)</sup> ونحو أن يشهد<sup>(٤)</sup> البائع على الشفيع أنه علم البيع وقت البيع ولم يستشفع فان شهادته<sup>(٥)</sup> غير صحيحة سواء كان البائع مالكا للمبيع أو وكيله فيه ونحو شهادة الولي<sup>(٦)</sup> الماقد على المهر • الثامن قوله (أو) كانت الشهادة تضمن تقرير (قول) للشاهد لم يصح وذلك كشهادة القاضي بمدما عزل<sup>(٧)</sup> اذا شهد في قضية<sup>(٨)</sup> أما شهادة التسام<sup>(٩)</sup> فيما قسمه فاعلم أنه لا خلافاً أنه إن كان يقسم بالاجرة فان شهادته لا تقبل<sup>(١٠)</sup> فان كان يقسم بنير أجرة قال في شرح الابانة قبلت شهادته عند أصحابنا على ما ذكره أبو ط وهو قول أبي ح وقول محمد وك وش لا تقبل • تنبيه قال أبو ع ولو أن المودع شهد لرب المال وقد ضاعت<sup>(١١)</sup> الوديعة عنده بأن فلاناً سرقه من حرزه لم تصح هذه الشهادة لأنه ثبت بشهادته حقاً لنفسه وهو وجوب التقطع لهتك حرزه قيل ح ويصل بالزالة

من غيره من عارية أو إجارة أو رهن أو نحو ذلك ثم ادعى مدع على من أعطاه إياه فشهد به للمدعى لم تقبل لانها دافعة عنه ضمان الرقبه والاجرة للمدعي وسواء كان باقياً في يده أم قد رده<sup>(١)</sup> إلى المدعى وإن شهد به للمدعى فيرد رده للمدعى قبل بل لا تقبل لأن له فيها نفع وهو برائة ذمته اه عامر وعدم وجوب الاستدعاء وقبل رده لا تقبل لانه دافع عن نفسه وجوب رد النفع للمدعى اه يان<sup>(٢)</sup> ولو طلع حيث ادعى تملكه من قبل الرد لا يبعد لتقبل اه من يان حيث<sup>(٣)</sup> هذا اذا ادعى النهر الاستحقاق وأما اذا غصب من يد المشتري جاز للبائع أن يشهد أنه للمشتري وكذا ان ادعى أنه أعاره أو أجره أو نحو ذلك فجعله المستعير والمستأجر ونحوه اه صغيرى قرز<sup>(٤)</sup> سواء قالت تأولته يدها أم لا قرز<sup>(٥)</sup> يعني لا يحكم بها فأما اذا ظن الزوج صدقها وجب عليه العمل بذلك ديناً اه حيث قرز<sup>(٦)</sup> فان رضع الصبي بنير فلها قبلت اه زهور والمختار أنها لا تقبل إذ يجزى إلى تسهاق البتوة اه دوازي<sup>(٧)</sup> وأما اذا باع وشهد بأن الذي باع أنه لنهره هل تصح شهادته الظاهر أنها لا تقبل لانها تضمن برائة ذمته وعدم وجوب الاستدعاء وهذا يناسب ما ذكره اللقي في المسئلة الاخيرة في البيان<sup>(٨)</sup> وقد قال أن شهادة البائع على الشفيع ليس فيها تحرير فل فكان القياس أنها تصح لانه قد باع واغضل من المبيع فلا مدخل له اه مفتي وح<sup>(٩)</sup> وذلك لانه شهد بما مضى فله فلا يكون مقبولا كالوكيل اذا شهد لموكله فيما هو وكيل فيه اه بستان<sup>(١٠)</sup> وقيل ولو وكل لانه كالغير عنه ولأن الحقوقي تعلق به لا بالوكيل قرز<sup>(١١)</sup> أو في غير بلد ولا يه قرز<sup>(١٢)</sup> فيما حكم به اه ح وبك لفظاً قرز<sup>(١٣)</sup> قال في حاشية المحرسي ينظر في تسمية فعل التسمام قولاً الى ماذا<sup>(١٤)</sup> وهذا اذا شهد بالتصيب فان شهد بجميع التصيب لأخذ الشركاء ضح إن أخرج القرعة غيره لان كان هو الذي أخرجها اه ن والصحيح لا يصح مطلقاً قرز وقرره ض عامر سوا شهد بالتصيب أو بالتصين<sup>(١٥)</sup> صوابه سرت



التهمة فأنها لا تقبل ولو لم يجب القطع بأن يكون دون النصاب قيل ل فإن<sup>(١)</sup> لم يذكر الحرز صحت الشهادة<sup>(٢)</sup> (ولا) تصح شهادة (ذى سهو) وذهول<sup>(٣)</sup> (أو حقد<sup>(٤)</sup>) على المشهود عليه (أو) عرف بكثرة (كذب<sup>(٥)</sup>) وتجاسر عليه فإن شهادته لا تصح أما كثير السهو فقد اختلف العلماء في قبول خبره<sup>(٦)</sup> هو أعلم أنه أن غلب عليه السهو لم يقبل خبره بلا إشكال فإن تساوى<sup>(٧)</sup> ضبطه ونسيانه فالناس فيه على ثلاثة أقوال الأول لأن الحسين<sup>(٨)</sup> والشيخ الحسن<sup>(٩)</sup> وأكثر أصحابنا أنه لا يصح خبره<sup>(١٠)</sup> لأن اعتدال الأمرين يمنع غلبة الظن وعند ش وقاضى القضاة واتباعهم يقبل خبره مهما لم يظهر منه فيه سهو وقال ص بالله وعيسى<sup>(١١)</sup> بن إبان يكون موضع اجتهد قال مولانا عليه السلام والخلاف في شهادته كذلك والله أعلم وأما ذو الحقد فقد قال أبو ج لا تقبل شهادة الخضم على خصمه<sup>(١٢)</sup> وحاصل الكلام في شهادة الخضم أنه إما أن يشهده أو عليه إن شهد له صحت<sup>(١٣)</sup> وفاقا وإن شهد عليه ففي نفس ما هو خصم فيه لا تصح وفاقا وفي غيره الخلاف فذهبنا وش لا تقبل<sup>(١٤)</sup> وعند أبي ح وأص تقبل إذا كان عدلا وإليه ذهب م بالله قيل ف والمراد إذا تقدمت الخصمة على حضورهم إلى الحاكم ولم يعرفاته خاصه ليبتل<sup>(١٥)</sup> شهادته وأما كثير الكذب فلا خلاف فيه أن ذلك جرح في العدالة (أو) لحق

لأن الضياع تفرط فيه قرز (١) هذا التعليل لوجوب القطع (٧) للذهب عدم الصعوبة قرز (٣) والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة ذى الظنة والأختة نسبة في التلخيص إلى البيهقي وإلى أبي داود في المراسيل وفي الموطأ بإلغا عن عمر أنه كان يقول لا تجوز شهادة خصم ولا ظنن الظنة بكسر الظاء التهمة والظنن التهم والأختة الصداوة اه شرح آثار لابن جبران (٤) والمراد عداوة دنيا لا عداوة دين فلا تمنع كشهادة المسلم على الكافر والعدل على القدرى والمؤمن على الفاسق ولو كان يحد على ذلك فالحد بحق اه من (٥) وهو من يسره ما يسوء خصمه والمكس فلا حيل عندنا اه بنجرى (٥) معنى حيث لم يعلم جرائته على الكذب إلا بالتكرار وإلا فهو علم منه تعمده الكذب لغير عذر كفت للرة الواحدة اه كواكب لفظا إلا أن يقال قد ذكر وأن الجرح هو الذى لا يقساع به وعطوا ما يقساع به كالتبعية في النادر ولعل الكذب مثله بل لا يقدح ذلك إلا أن يصحده خلقا ومادة قرز (٦) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٧) أو التمس قرز (٨) البصرى وقيل السكرى (٩) الرصاص (١٠) عندنا لا تقبل قرز (١١) من الحنفية ابن بنت ش وقيل ابن بنت أى حنفية قاضى البصرة وهو حنفى القروى (١٢) وكذا في الحاكم إذا حكم على خصمه إلا أن يعرف أن الشهادة أو الحكم هو سبب الخصامة لم يمنع وفاقا اه ن قرز (١٣) أن لم تكن الخصمة بمنزلة جرح بها (١٤) ما يجوز التحصن قرز (١٥) لأنه يؤدى إلى أن أجد لا يمكن من أداء الشهادة له تعليق هذا كركه

الشاهد (تهمة بجحابة<sup>(١)</sup> للرق ونحوه<sup>(٢)</sup>) فلا تصح شهادة من تهمهم بالحجوبة لأجل الرق كشهادة العبد لسيدته ونحوه كالأجير الخاص<sup>(٣)</sup> إذا شهد للمستأجر فأثما تهمان بجحابة السيد والمستأجر فأما الغير السيد والمستأجر فتصح شهادتهما قيل ح وجه التهمة في الأجير كون منافعه مملوكة فأشبه العبد وقال ش وأبوح وك أن شهادة العبد لا تقبل مطلقاً<sup>(٤)</sup> وخرج أبو جعفر للناصر أنها مقبولة للمولى وغيره وقال في شرح الابانة قياس قول الناصر أن شهادة الأجير جائزة لمن استأجره وبه قال القاسم والمهادي وش الأفيما يستحق عليه الأجرة قال في الزوائد من غير فرق بين الخاص والمشارك (لا) إذا كانت التهمة بالحجوبة (للقراءة<sup>(٥)</sup>) أو لأجل (الزوجية ونحوها<sup>(٦)</sup>) الصداقة والوصاية فإن ذلك لا يمنع من قبول الشهادة فتجاوز شهادة الابن لأبيه والأب لابنه<sup>(٧)</sup> والأخ لأخيه وكل ذى رحم لرحمه إذا كانوا عدولا وقال أبوح وش لا تقبل شهادة الآباء<sup>(٨)</sup> للأبناء والعكس وقال أبوح وك لا تقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه واعلم أن شهادة الوصي على وجوه ثلاثة أحدها أن يشهد للميت أو عليه فيما لا يتعلق له فيه قبض ولا إقباض فهذا جائز قال في الكافي إجماعاً ومثله بأن يشهد الوصي بأقرار الميت

(١) الحجوبة الاختصاص بالعطاء من غير جزاء اه ضياء موهي اختصاص أحد المستوفين في وجه حسن جيء بها في الاحسان والحجاء في الفقه العطاء من غير جزاء (٢) الا المكاتب فيصح أن يشهد لمكاتبه لا السيد فلا يصح أن يشهد لمكاتبه وكان القياس أنها لا تصح لأنها من الأحكام التي لا تنبض فيكون فيها كالفن الخاص اه املاء سيدنا على رحمه الله (٣) - مسألة وتحيل شهادة الأجير للمشرك في غير ما هو مستأجر عليه وأما فيه فلا تقبل لمن استأجره عليه مطلقاً ولا لغيره مادام التي في يده (٤) وبمدرده يقبل اه ن لفظاً وقيل لا تقبل لأن فيها غش وهو برأءة ذمته اه طبر (٥) لأنه يدفع عن نفسه وجوب الرد للمستأجر (٦) ولا فرق بين أن يكون العقد صحيحاً أو فاسداً على الأصح (٧) يعني لسيدته ولغيره (٨) ان قلت لو شهد القريب لقربيه ثم مات المشهود له قبل الحكم وورثه هل يحكم الحاكم بذلك سل اه مفتي قال سيدنا جمال الدين له ذلك اه الأولى أنه لا يحكم لأنها قد بطلت بشهادته وهو ظاهر الاز في قوله ولا يحكم بما اخلل أهلها قبل الحكم بها ومثل معناه في ن وقيل لا تبطل مطلقاً لأنها أولها في حال لا تصح بهما تهمة (٩) اه من خط سيدى الحسين بن القاسم وهو ظاهر الاز في قوله والبيرة بحال الاداء اه ومثله عن الهبل (١٠) اه له حيث شهد القريب في حال صحة قربيه لا في حال الرض الخوف فلا تقبل كما في البيان عن بعض ابيش وهو المختار (١١) قل قلت ان القراءة توجب التهمة كما وجبها الرق ونحوه بل هي ألغى قال قلت السيد والأجير الخاص مملوكة المتأخر للشهود له فكانت التهمة في حقهما من جهتين رغبة وروية بخلاف القريب فليس الا من جهة الرغبة اه من ضياء ذوى الابصار شرح السيد أحمد على الاز (٧) الكبير قرز (٨) الا في الحسينين عليهما السلام لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهد لهما بالجنة اه كواكب وزهرة

بأرض معينة <sup>(١)</sup> وقيل ل مثاله أن يشهد بالأراضي والدور والوقف مع كون الورثة كباراً إلا مع صغرهم <sup>(٢)</sup> لأن التسليم يلزمه وقيل ح مثاله أن يكون في يد الغير شيء <sup>(٣)</sup> فيأخذ الورثة ويدعون أنه لهم ميراثاً من أبيهم وينكرهم صاحبه القى كان في يده فيشهد الوصي فإن الشهادة تصح <sup>(٤)</sup> هنا لأن المصومة اليهم فأما لو لم يكن في قبضهم لم تصح شهادته <sup>(٥)</sup> لأن القبض اليه وقد يقال <sup>(٦)</sup> في مثاله المراد إذا كانت وصايته مختصة بشيء دون شيء فلا يشهد فيه ويشهد في غيره <sup>(٧)</sup> الوجه الثاني أن يشهد بما يتعلق بتصرفه بنحو أن يشهد أن الميت أوصى بكفارات ونحو هذا فلملا لا تقبل إجمالاً <sup>(٨)</sup> \* الوجه الثالث <sup>(٩)</sup> أن يشهد أن الميت أقرب مال أو أن له مالا مع الغير فكللام التأخرين من المذاكرين أنها لا تصح لأنه يتعلق به القبض والاقباض إلا بالوجوه المتقدمة <sup>(١٠)</sup> وحكى في شرح الأمانة عن أبي ط أنها تصح وعن م بالله والناصر والفقهاء أنها تقبل عن الميت ولا تقبل له لأنه خصم <sup>(١١)</sup> لا تصح شهادة <sup>(١٢)</sup> من أعمى <sup>(١٣)</sup> فيما يقتصر فيه إلى تجديد (الرؤية عند الأداء) <sup>(١٤)</sup> وتحصيل المذهب أما شهبه الأعمى لا يخالو اما أن يكون مما يحتاج فيه إلى الماينة عند أداء الشهادة أولى فالاول لا تقبل شهادته فيه كوثب أو عبد قيل ع لأن يكون الثوب <sup>(١٥)</sup> أو العبد في يده <sup>(١٦)</sup> من قبل ذهاب

(١) وكانت في يد المقر أو في يد الورثة وم كبار (٢) والمخار أنها لا تصح لأنه يلزم التسليم مطلقاً سواء كانوا صغاراً أو كباراً اه ومثل مناه في الزهري (٣) دينا أو عينا قرز وقيل إذا كان عينا لا دينا (٤) حيث لم يكن على الميت دين قرز (٥) والمذهب أنها لا تصح في الجميع لأن ولاية القبض والاقباض اليه في الوجوه المتقدمة اه زهري وقرر الشامي كلام الكتاب قرز (٦) الفقيهس (٧) فعمل من مجموع هذه الحكايات بأن شهادة الوصي تبطل في غير ما هو وصي فيه ان كانت مخصصة أو مطلقة ولادين على الميت أو بعد قضاء الديون وتفيذ جميع الوصايا مع كون الورثة كباراً لا مع صغرهم وكون المشهود به في يد المشهود له بحيث لا يتغير إلى قبض ولا اقباض اه سيدنا على (٨) وهذا أحسن الوجوه (٩) الإجماع ضعيف لأن فيه خلاف م بالله والناصر (١٠) هذا الفقيهس لكن يقال ليس يوصى (١١) ينظر ما لاراد بالوجوه المتقدمة قيل أراد كلام القسرين في الأمثلة (١٢) هذا الماشر \* ونحوه كالأخيم في المشوم فانها لا تقبل والأصم الذي لا يدرك المسموع قرز (١٣) قائدة قال في التمهيد لالحش اذا صاح رجل في اذن الأصم الأصم لا يسمع بالقرار شيء للغير فضمه ويتعلق به حتى أوصله إلى الحاكم وشهد عليه بالقراره ففي قبول شهادته وجهان لا تقبل وهو الأصح قرز لحصول اليقين ولا تقبل حسماً لهذا الباب لأنه يفسر ضبط درجات التعلق بأن يطلب للمضبوط ويترك توبه ويحلف غيره في الثوب اه صغيري (١٤) قائدة قال في روضة القواري وإذا نظر رجل إلى امرأة وتحمل الشهادة عليها كلفت الكشف عن وجهها عند الأداء (١٥) بذنهما معا على وجه الأمانة (١٦) المخار أنها لا تصح لأنها تضمين براءة ذمته فكان له

بصره وأما الثاني فإن كان مما يثبت بطريق الاستفانة كالنكاح والنسب<sup>(١)</sup> والموت فأنها تقبل شهادة فيه بكل حال سواء أثبتته قبل ذهاب بصره أم بعده وإن كان مما لا يثبت بطريق الاستفانة فإن كان قد أثبتته<sup>(٢)</sup> قبل ذهاب بصره قبلت شهادته فيه كالدين والاقرار<sup>(٣)</sup> والوصية وإن كان أثبتته بعد ذهاب بصره فأنها لا تقبل شهادته فيه قيلح وهذا مبنى على أن الشهادة على الصوت لا تصح<sup>(٤)</sup> فلو قلنا بصحتها<sup>(٥)</sup> قبلت وعنك<sup>(٦)</sup> تقبل شهادة الأعمى في العقود<sup>(٧)</sup> والاقرار إذا عرف الصوت فصل في كيفية الجرح والتعديل وأسباب الجرح (و) أعلم أن (الجرح)<sup>(٨)</sup> والتعديل خبر لاشهادة عندم<sup>(٩)</sup> بالله وأبى ح وف وعند الناصر ومحمد وش وك أنه شهادة وليس بخبر<sup>(١٠)</sup> وخبره على بن بلال للمادى عليه السلام وك وش ينقدان بأن شهادة النساء ولو مع رجل لا تقبل أيضا في الجرح والتعديل (فيكفى<sup>(١١)</sup>) فيه خبر (عدل<sup>(١٢)</sup>) عندم وأبى ح وف (أو) خبر (عدلة) ولا يعتبر عدد الشهود وإذا قلنا أنه شهادة فلا بد من عدلين<sup>(١٣)</sup> كالشهادة (و) إذا قلنا أنه خبر كفى أن يقول

فيها تقع اه متى قرز (١) والوقف والولاء (٢) متى تحمل الشهادة اه ن قرز (٣) وكذا لومزه بالحدود ونحوها اه مرغم قرز (٤) والصحيح أنه إذا عرف الصوت وأفاد العلم قبلت والا فكا سيأتي (٥) مع العلم (٦) وأحد قولى المادى في المنتجب (٧) ان حصل علم عند أهل المذهب وأما عند مالك ولواظن (٨) في الشهادة والأخبار اه ح لى لفظا (٩) ويصح الجرح والتعديل بالكتابة والرسالة والأشارة من الآخرس ويصح من البعد تعديل سيده ويصح أن يعدل شهود سيده هذا كله عندم بالله (١٠) ويصح في الجراح والمعدل أن يكون ممن يعرف الجرح والتعديل اه كبا وحلقه وقصصا وأبو بكر الجرح لجميع عليه أو مذهب الشاهد أنه جرح وان لم يكن عند الجراح جرحا قرز (٩) وهو المختار للمذهب اه سحولى لفظا (١٠) وط واختاره الامام الهدي وقواه المقي والإمام شرف الدين وخرج للهدوية من قولهم ويصخذ الحاكم عدولا ذوى خيرة يسألهم عن حال من جهل ذكر مناه في التيت وصرح به في البحر وصدره من غير تخريج (قائدة) وإذا كان الجراح يعلم أن الشاهد الجروح شهد بالحق وكان يجما عليه لم يجره له أن يجره لئلا يطل الحق الجميع عليه وإن كان غفلا فيه جاز أن يجره اه مامر (١٠) فرع وهكذا في الجمعي اذا ترجم عنه عربى أو العكس باقرار أو نحوه هل يعتبر في المترجم أن يكون بلفظ الشهادة اثنين أو واحد يكفى فهو على هذا الخلاف كره فيح الابان والى الكافى اه ن لفظا فعلى هذا لا تكفى الترجمة من اثنين بل لابد من لفظ الشهادة على الجمعى على اقراره أن على انشاءه أو على شهادة أو دعواه أو إيجابه أو نحو ذلك والله أعلم اه املاء سيدنا حسن رحمه الله قرز (١١) وهل يصح الجرح والتعديل من الأعمى سل لعله يصح فيما يستفيض بالشبهة لا فيما يستند الى اليقينة (١٢) هذا ما قائدة الأولى (١٣) ولا يكفى شاهد واحد اه آثار وظاهر التواعد خلافه قرز

(هو عدل<sup>(١)</sup> أو) هو (فاسق<sup>(٢)</sup>) وإن لم يأت بلفظ الشهادة وإذا قلنا أنه شهادة فلا بد من لفظها ذكر ذلك أبو مضر وغيره وأشار في اللع وشرح الابانة إلى أن لفظ الشهادة في ذلك غير معتبر إجماعاً \* الفائدة الثالثة ذكرها أبو مضر وهو أن أمان قلنا أنه شهادة فلا بد من التفصيل<sup>(٣)</sup> وإن قلنا أنه خبر كفى الاجمال<sup>(٤)</sup> هذا في الجرح \* وأما التعديل فيكفي الاجمال<sup>(٥)</sup> قول واحد قال مولانا عليه السلام \* وقد دخلت هذه الفائدة في قولنا وهو عدل أو فاسق وقد ذكر فائدتان أخرتان الأولى<sup>(٦)</sup> إذا قلنا أنه خبر صريح في غير وجه المبرح شاهده<sup>(٧)</sup> والمعدل شاهده<sup>(٨)</sup> وإن قلنا أنه شهادة لم تصح إلا في وجهه ذكر ذلك الفقيس وفي شرح الابانة ما يدل على أن هذا غير معتبر الفائدة الثانية ذكرها أبو مضر عن م بالله أن الرعين إذا عدل لهما الاصلان لم يحتاجا إلى ذكر المعدل قال أبو مضر بناء على أن التعديل خبر لا شهادة فلو قلنا أن التزكية شهادة ذكرنا المعدل<sup>(٩)</sup> عند الحاكم \* قال مولانا عليه السلام \* وقد دخلت هذه الفائدة في الإظهار حيث قلنا وهو عدل أي يكفي قول المعدل هو عدل سواء كان أصلاً أم رعيًا<sup>(١٠)</sup> (إلا) إذا كان الجرح وقع (بعد) تنفيذ (الحكم) بالشهادة (فيفصل) الجرح (بمفسق إجماعاً<sup>(١١)</sup>) ولا يكفي الاجمال في جرح الشهود بل لابد من التفصيل بأن يذكر المعصية

(١) الفائدة الثانية (٢) أو كاذب وقال في البحر لا تصح دعوى كون الشاهد أو الحاكم كاذباً فيما شهد به لأنه محل الخصام فلا يكون التكذيب به جرحاً وإنما يكون جرحاً إذا كذبه في غير مشهد به أنه (٣) فاما قوله هو مجروح أو غير مقبول أو طامس فلا يكفي ذكره الفقيه وقال ابن الغليل والفقيه أنه يكفي إذا كان الجرح من أهل البصيرة للواقف في الذنب اه يان (٤) قال في البحر ولا يكون الجرح بالزنى فاذا قرز (٥) وبكفي الاجمال من حارف كامل ومثله في اليان (٦) قيل وهو محتمل للنظر لأنه يقال ما للاجمال من تلق بالخبر وما للتفصيل من تلق بالشهادة اه مرغوب كواكب إذ يكفي الاجمال وإن كان شهادة ولا بد من التفصيل وإن كان خيراً (٧) ولله تعجب البين للوكدة على المدعى ونحوه على التعديل دون الجرح لأن الشاهد محقق والله أعلم اه سحولى لفظاً (٨) ومن فوائد الخلاف انهما لا يمتصان قبل المحاكمة ولا في غير بلد الحاكم الذي ولي فيه اه وشرح أن فيما يأتي في باب القضاء (٩) وكذا لا يختبر حضور الشاهد المجروح والمعدل عند جرحه وتعديله اه سحولى لفظاً فائدة فإن لم يجد ما يبرح الشهود وطلب البين من المدعى إنما يعلم أن الشهود مجروحون ويسمى عين الجرح وجبت قرز (١٠) فإن نكل بطلت شهادتهم اه يان معنى (١١) لأنه لو أقر بذلك بطلت شهادته اه بلفظه لعله إذا كان عدلاً اه من خط سيدى الحسين بن القاسم وإذا أنكر الشاهد ما جرح به ولم يتم به الشهادة لم يترمه أن يحلف لأنه يؤدي إلى أن يكون خصماً اه يان لفظاً (٨) سواءه والمعدل عليه اه تذكرة (٩) لعل ذلك يكون من شروط الامانة (١٠) بالتبديل (١١) في الطرفين اه سحولى لفظاً يعنى سواء كان خيراً أو شهادة (٥) وقال في ح الابانة والزوائد أبو مضر والفقيه لا يفيض الحكم عليه إلا بالحوادث الذي يوجب

التي جرح بها ولا بد أن تكون تلك المصية مما قد وقع الإجماع أنها فسق<sup>(١)</sup> لا يختلف فيه المسلمون فإن كان فسقا مختلفا<sup>(٢)</sup> فيه لم يصح الجرح به بحد الحكم (ويستبر) في الجرح بحد الحكم شهادة يجمع عليها وهو (عدلان<sup>(٣)</sup>) ذكر أن لأن الواحد مختلف فيه وشهادة النساء وحدهن أو مع الرجال مختلف فيها كما تقدم (قيل<sup>(٤)</sup>) (و) يعتبر (في تفصيل الجرح عدلان) قاله علي خليل<sup>(٥)</sup> يعني أن الجارح إذا فصل ما يجرح به لم يقبل فيه قول واحد إذا أنكره المجرع بل لابد من عدلين<sup>(٦)</sup> (قيل ويطلبه الإنكار ودعوى الإصلاح) ذكره م باق حيث قال إذا قيل إن فلا تجروح العدالة لأنه صل كذا وقت كذا كالسنة ونحوها<sup>(٧)</sup> والشاهد ينكر ذلك أو يدعي إصلاحه أو قال لا يلزمي الآن من ذلك شيء فلا أسقط<sup>(٨)</sup> بهذا القدر عدلته وإن أنكره المجني عليه<sup>(٩)</sup> للاحتسالي الذي فيه إذا كانت أحواله ثابتة سديدة عند الحاكم قال مولانا عليه السلام فظاهر كلام م باق في هذه المسئلة أن المجرع إذا أنكر ما جرح به أو ادعى أنه قد أصلحه بطل الجرح بذلك وهذا غير مستقيم لأنه يؤدي إلى أن لا يثبت جرح إلا ما قر به المجرع ولهذا تأولها المذاكر ون على خلاف ظاهر ما قال علي خليل إنما بطل الجرح

العلم للحاكم وأما بقرار الشهود بذلك فلا ينقض الحكم عندنا خلاف ح وأما بقرار الشهود له عليهم بذلك الجرح أو بأنهم كاذبون في شهادتهم هذه أو في بعضها فينقض ذكره الفقيه ح وابن الخليل لا بقراره بالكذب عليهم في غيرها فلا يقبل لجواز أنه كان خطأ أه يان وفي البحر ما نقله وإذا كان جمعا عليه نقض به الحكم حيث يقفه الحاكم بمشاهدة أو تواتر قوله تعالى ﴿فبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة﴾ وللإجماع على رد شهادة الفاسق أه بمر ذكر ذلك في جرح الشهود في الزنى (٥) كشرب الخمر يعني بحر العنب والزبيب والنمر والزنى وقطع بحس فرائض ونحو ذلك متوالية عمداً وأخذ عشرة دراهم (١) وظاهر الأثران والقرار أن علم الحاكم أو التوار لا يكفي إذ ليس جمعا عليه (٥) أي يوجب الفسق (٢) مثل شرب الزر (٣) إلا أن يجرح بالزنى فلا بد من أربعة أه بحر ومثله في البيان وظاهر الآخذ خلافه (٤) أجنبيان حران أصلان (١) غثيان لأن ابن أبي ليلى يقول لا تصح شهادة الفقير أه بحر معنى وكلام ابن أبي ليلى قاسد لأن الله قد مدح الفقراء بقوله تعالى للفقراء المهاجرين ومحال أن يرد شهادتهم (١) ونقض الشهادة قرز أه ح لي فقط (٤) يعود إلى أول الفصل (٥) تحريماً لم باق تلك علي في تحريمه غاية الضعف وقيل ح الصحيح أنه يقبل قول الواحد أيضاً أه بحري (٦) مع التفصيل (٥) وقيل ل الأولى أنه لا فرق في ذلك بين الإجماع والتفصيل في أنه على الخلاف في قول م باق ومن معه أن الجرح والتعديل تغير يقبل فيه الواحد ولو امرأة وعدش وك وجد وذكره في الوافي والكافي الهادي عليهم أنه شهادة فلا بد فيه من اثنين (٧) أكثر أه يان (٨) يعني م باق (٩) اختلفوا ما المراد بقوله المجني عليه فقيل ح ل معناه المجرع لأنه جنى عليه بالجرح فأنكر ما جرح به أو أقر به وادعى الإصلاح فلا يكون جرحاً لا احتمال أنه قد صلح قال علي وهذا بعيد إن توار ذلك لخلف

هنا لأن الجراح واحد <sup>(١)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(٢)</sup> وفيه نظر <sup>(٣)</sup> وقيل ح إن عالم يكن جرحا  
لأنه جرحه بما يتعلق به خصومة الغير <sup>(٤)</sup> والجرح بمخاصمة الغير لا يصح <sup>(٥)</sup> والابطل أكثر  
الشهادات <sup>(٦)</sup> وقيل ل <sup>(٧)</sup> إن عالم يكن جرحا لتقدم المسدة مع كون أحواله سديلة في مدة  
الاختبار <sup>(٨)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(٩)</sup> وهذا أقرب <sup>(١٠)</sup> لأنه لا يبعد أن يقال للفقهاء ح يلزم إذا  
جرحه جماعة بأنه قتل مؤمنا محمداً أن لا يكون هذا جرحاً لأنه تعلقت به خصومة الغير (و)  
عقد أسباب الجرح أن يقول (كل فعل <sup>(١١)</sup> أو ترك <sup>(١٢)</sup> محرمين <sup>(١٣)</sup> في اعتقاد الفاعل التارك <sup>(١٤)</sup> لا  
يتسامع بمثلهما وقعا جراً <sup>(١٥)</sup> فهذا ضابطه <sup>(١٦)</sup> قال مولانا عليه السلام <sup>(١٧)</sup> قلنا كل فعل أو ترك لأن  
الجرح قد يكون بفعل القبيح وقد يكون بترك الواجب وقلنا محرمين في اعتقاد الفاعل  
التارك لأنه لو فعل القبيح أو أخل بالواجب وليس بمعتقد لتحريم ذلك لشبهة <sup>(١٨)</sup> طرأت عليه  
لم يكن ذلك جرحاً نحو أن يلعب بالشطرنج جاهلاً <sup>(١٩)</sup> لتحريمه أو يترك التكبير على زوجته <sup>(٢٠)</sup>  
التي لا تستبر <sup>(٢١)</sup> عن الرجال جاهلاً لوجوبه فان ذلك لا يكون جرحاً قيل ح بل لو

الواو وقال إن أنكره المحني عليه وقال الفقيه ح هو المحني على ماله <sup>(١)</sup> فلا يكون جرحاً ولو أنكر  
الاصلاح على أصله أن ماتت بمقصومة آدمي لا يكون جرحاً <sup>(٢)</sup> قال مولانا عليه السلام وهذا أقرب إياه <sup>(٣)</sup> غيث <sup>(٤)</sup>  
ووجهه أنه يصح الجرح بواحد عند ماله <sup>(٥)</sup> نحو أن يقول هو مجروح لأنه حتى على فلان وأسرق ماله فلان  
أو نحو ذلك <sup>(٦)</sup> لا نأخذ على غير مدح <sup>(٧)</sup> لأنه يؤدي أن يمتنع الناس من المضمومات وذلك أنه إن حكم على  
المدعي عليه كان قد حاله حتى على ماله الغير وإن لم يحكم للمدعي كان قد حاله أنه ادعى ماله غيره فلهذا لم يكن جرحاً  
لكن يلزم أن لا يفرق الحال بين الواحد والأكثر لهذه العلة أنه زهواً فقط <sup>(٨)</sup> قوى على أصله <sup>(٩)</sup> على  
أصل ماله لا على المذهب <sup>(١٠)</sup> الإمامي والشافعي وحمل المذهب المالكي المتأخر من السوق لا على وجه المجاهدة  
لنفسه جرحاً به بقره فقط <sup>(١١)</sup> فرغ ومن جملة المداة التي لا يملكها على قلة الحياء وقلة المبالاة بالناس كالقول  
في السكك والشوارع والافراط في الزخ والمجون ومكالة النساء الأجانب في الشوارع ذكره في الاعتبار  
قيل ي وصحة الأكل في الطرق بين الناس والسخول في الملل الدينية إن لا يطاعها هو وأهله لأن ذلك يدل  
على خروجه عن طريق الحياء وإلا فالن كمالاً لا يخرج أهلها عن المداة إذا كانوا من أهل الورع إيان  
بلفظه قال في البستان ونحو أن يمر على من يشرب الخمر أو يأخذ مال غيره من غير شبهة أو يرى من يسب  
الصحابه فهذا يكون جرحاً إذا لم يتكبره بستان <sup>(١٢)</sup> أو مستطعين مرقاة ح على لفظاً قرز <sup>(١٣)</sup> والعبرة  
بمذهب المجروح لا بمذهب الحاكم والجراح وقد ذكر معناه في التمثيل <sup>(١٤)</sup> نعم فالعبرة في التحريم بما يحرمه  
الفاعل في اعتقاده وإن لم يحرمه غيره فتن شرب الخمر في حق الشافعي جرح ولا إذا قبله المحني بل يحرمه  
كما يأتي إياه شرح فتح <sup>(١٥)</sup> بضم الجيم وقصه <sup>(١٦)</sup> يعني عبد الله عليه السلام أنه علمه أن ذلك محرم <sup>(١٧)</sup> فيما جعله لا كالأثر  
غشم <sup>(١٨)</sup> وكذا كافر التأويل وفاسقه لأنه لشبهة قرز <sup>(١٩)</sup> الحرة <sup>(٢٠)</sup> أو حاربه <sup>(٢١)</sup> وذلك حيث لم تستر  
ما هو مخلف في وجوب ستره وذلك كالجرح بالساعد والضد والساق فانظر في ذلك إلى الحاكم قيل ل ح

فعل<sup>(١)</sup> طاعة يستقد<sup>(٢)</sup> أنها مصيبة جُرأة كان ذلك قدحا<sup>(٣)</sup> وكذلك المباح<sup>(٤)</sup> وقلنا لا يتسامح بمثلهما  
يحترز من أن يفعل قبيحا يتسامح بمثله وذلك كالثبية<sup>(٥)</sup> في بعض الأحوال أو يخل بواجب  
يتسامح بمثله كتأخير الصلاة إلى وقت الاضطراب<sup>(٦)</sup> لنير عذر في بعض الأحوال وقلنا وقما  
جرأة يحترز من أن يفعل قبيحا أو يخل بواجب وهو يستقد التحريم والوجوب لكنه لم يوقمه  
على وجه الجُرأة بل على سبيل السهو<sup>(٧)</sup> أو اعتقد التسامح<sup>(٨)</sup> فيها جهلا فان ذلك لا يكون  
جرحا فاجمع هذه القيود (الجرح) وما لم يحمها لم يكن جرحا \* قال عليه السلام وقد ذكر  
أصحابنا مسائل متفرقة غير مضبوطة وكلها داخلة تحت هذا القيد (و) لو شهد بمدالة الشاهد  
عدلان أو أكثر وشهد بجرحه عدل واحد أو عدلة كانت شهادة (الجارح أولى) من  
شهادة المعدل (وان كثر المعدل<sup>(٩)</sup>) قال في شرح الابانة استويا أو كان عدد الجارحين أكثر  
فلا خلاف أن الجرح أولى وإن كان عدد الجارحين أقل فمندا أكثر أهل البيت والفقهاء  
المحصلين التعديل أولى لأن أمور المسلمين محمولة على الصفة وعندم بالله الجرح أولى لأنه

يعني أنه ينظر ما مذهب الزوج في ذلك فان كان جوازا لم يكن جرحا فيه وان كان وجوبا ستره كان جرحا اذا لم  
ينكر عليها وان كان يأمرها بالتستر فليس يجرح فيه ولو جوز أنها تخالفه حال خروجها ما لم يظن مخالفة له وقيل  
هذا حيث لا مذهب للزوجة فان كان لها مذهب في ذلك فالعبرة بمذهبا قيل وهذا حيث هي شبهة المخلق فيغير  
بالمذهب فأما إذا هي حسنة المخلق فيحتمل المعصية بالنظر إليها فلا عبرة بالمذهب لأن ذلك يجمع على تحريمه ذكره  
في تعليق الافادة ان يقال وأبن الاجماع مع خلاف الامامى والفقهاء اه سيدنا حسن (١) يعني صورته (٢) نحو  
أن يصلي معتقدا أنه غير وضوء فأنكشف متوضعا (٣) نحو أن يصدق بما لا يصدق معتقدا للتحريم فأنكشف  
أنه غافله قرز (٤) نحو أن يشرب الماء معتقدا أنه محرر أو غير ذلك (٥) والكذب اه ح از من باب صلاة  
الجماعة (٦) ومذهبه أنه مجزي غير جائز ولم يهتد خلقا وعادة وقيل ولو اتخذ ذلك خلقا وعادة وهو  
ظاهر الشرح اه سحولى (٧) الاولى أن يقال على جهة التساهل للمعصية لان السهو ليس بمعصية ولفظ  
ح لا وجه لذلك السهو إذ لا معصية مع السهو ولعله على أصله أن السهو كالعمد وفي ح بهران بل  
لجهلة التحريم أو اعتقاد المترخص لشبهة أو غرابة فان مثل ذلك لا يكون جرحا قيل الترابية التي يستصحبها العقل  
(٨) وقيل لاحكام لا اعتقاد التسامح مع علم القبح اه مفتي (٩) أما لو تهاوت بينة الجرح والتعديل نحو أن  
يقول الجارح هو مجروح لانه قتل فلا تأويل ويقول المعدل إن فلانا على الحياة بطلنا جميعا قرز ورجع إلى الأصل  
(١٠) اه شيت أو جرح في شيء فشهد المعدل بأنه قد أصلمه واختبره في المدة للعترة (١١) ذكره المثلث وهذا  
الذي يعمل عليه قول الامام في البحر أنه يحكم بالتعديل اه ح آثار وظاهر الاختلاف (١٢) فان المعدل  
في هذه الصورة يكون أولى اتفاقا اه تكميل لفظا قرز (١٣) والأصل المدالة اه آثار ولعل هذا مع ظن



أخبار<sup>(١)</sup> عن تحقيق حال الشاهد والتعديل إخبار عن ظاهر حاله وهو الذي في الأزهار  
للمذهب \* تنبيه أعلم أن طريق الجارح إلى الجرح سماع<sup>(٢)</sup> المصيبة أو المشاهدة لها أو  
الشهرة<sup>(٣)</sup> وأما طريق التعمد فوجوه \* الأول اختبار<sup>(٤)</sup> حال الشاهد في الأحوال من الصحة  
والسقم والحضر<sup>(٥)</sup> والسفر والغضب والرضى ونحو ذلك \* الثاني أن يحكم حاكم بمدايته \*  
الثالث الشهرة بالعدالة قال في الانتصار وإذا ثبت تعديل شخص في قضية فأراد أن يشهد في قضية  
أخرى فإن كانت المدة قريبة حكم بشهادته من غير تعديل وإن طالت المدة فاختار أنه يحكم بها لأن  
الأصل بقاء التعديل وعن بعض الفقهاء قد بطل التعديل لجواز تنبيهه وحده بعضهم<sup>(٦)</sup> يستأشهر  
﴿فصل﴾ في بيان ما يجوز فيه<sup>(٧)</sup> الأراء وما لا يجوز \*<sup>(٨)</sup> وكيفية تحميله وكيفية  
أدائه (و) أعلم أنه (يصح<sup>(٩)</sup> في) جميع الحقوق<sup>(١٠)</sup> (غير الحد<sup>(١١)</sup> والقصاص أن يرعى عدلين)  
فأما الحد والقصاص فلا يصح فيها وقال ك والليث<sup>(١٢)</sup> يجوز في جميع الأشياء (ولو) شهد  
الفرعان جميعاً (على كل من الأصلين) صحت ولا يحتاج أن يكون على كل أصل فرعان  
هذا مذهبنا وأبي ح وص وأحد قول ش وقال ش في قوله الأخير لا بد من أربعة على

الحاكم العدالة وأما مع الالبس فقد تقدم قوله وظن العدالة وإلا لم يصح (١) ولأن العمل بشهادة الجارح  
حلال على السلامة لأن غاية العدل أنه لا يعلم فسقه ولا ظنه والجارح علم ذلك على زعمه فلو حكنا بصدق  
الجرح كان الجارح كاذباً وإن حكنا بالفسق كانا صادقين اه من شرح الكافي (٢) كالشم القاض  
والغناء ونحو ذلك قرز (٣) ولو بالتواتر قرز (٤) أو بالقرار الذي أقره العلم قرز (٥) بمدا المصيبة وأما قبل  
المصيبة فيعمل بظاهر العدالة لأن الأصل فيمن ظاهره الاسلام باطنه الايمان لم يعلم يقينا أنه قد يجرح عنه اه  
شرح مقدمة الأزوقيل لا فرق قبل سماع المصيبة وبعده وذلك لقوله تعالى ممن رضون من الشهداء فلو  
اكتفيت بظاهر الاسلام لضاعت فائدة التقيد بالعدالة اه شامى (٥) عن عمر بن الخطاب أن رجلاً ادعى على  
رجل حقاً فأنكره فشده بذلك شاهدان فقال إني لا أعرفكما لا يضركما إني لا أعرفكما فأثباتي  
بين عرفكما فأثابه برجل فقال له تعرفهما فقال نعم فقال كنت سمعتهما في السفر الذي تبين فيه جواهر  
الرجال قال لا فقال هل ما لهما بالدرام والدنانير التي يقطع بها الرحم قال لا فقال له يا ابن أخي ما تعرفهما  
اثباتي بين عرفكما ولا مخالف له في الصحابة اه شفاء وح بحر وبران (٦) السر والسر (٧) عدد بن  
الحسن الشيباني وفي بعض الحواشي الحسن بن صالح (٨) صوابه تصح (٩) صوابه وما لا يصح (١٠)  
بل يجب إذا طلب منه وأمكن وخشى فوت الحق قرز (١١) ولو في أصل الوقف اه سحولى نقلاً وهو  
ظاهر الآراء سحولى قرز (١٢) لو كذا الضرر من الحد اه ح لى معنى وظاهر الآراء خلافه ونظيره  
الشامى (٥) قول على عليه لا تقبل شهادة على شهادة في حد ولا قصاص اه بستان وهو توقيف (١٣) شيخك

كل واحد اثنان وعلى الأربعة هؤلاء ثمانية وهم جرا (لا كل فرد على فرد<sup>(١)</sup>) فلا يصح أن يشهد كل واحد من الفرعين هذا على أصل وهذا على أصل هذا مذهبنا وأبي ح وش وقال الحسن وابن أبي ليلى وابن شبرمة والنخعي وابن حي<sup>(٢)</sup> وشرع<sup>(٣)</sup> وأحمد وإسحق أن ذلك جائز (ويصح) أن تكون القروع (وجلا وامرأتين<sup>(٤)</sup>) فيشهد الرجل والامرأتان على كل واحد من الأصلين هذا مذهبنا وهو قول أبي ح وقال ش لا تقبل شهادة النساء في باب الارعاء<sup>(٥)</sup> (ولو) شهد الرجل والامرأتان (على مثلهم) صح ذلك ويجتمع<sup>(٦)</sup> الرجل والامرأتان على كل واحد من الأصول الذين هم رجل وامرأتان (لا ذميين<sup>(٧)</sup>) فلا يصح اعراؤها (على مسلم<sup>(٨)</sup> ولو) كانت الشهادة (لنبي<sup>(٩)</sup>) فأما إرغام الذي على الذي فيصح<sup>(١٠)</sup> (و) اعلم أن الفرعين (أما يوافقان عن ميت<sup>(١١)</sup> أو معذور<sup>(١٢)</sup>) عن الحضور لمرض أو غيره<sup>(١٣)</sup> لا يمكنه<sup>(١٤)</sup> معه حضور مجلس الحكم (أو غائب) غيبة تقوم مقام المذرو وذلك حيث تكون مسافة التبعية (يريد<sup>(١٥)</sup>) فمساعداً ألامع الموت فلا خلاف أنها تقبل الشهادة على الشهادة وأما مع المرض فأما يكتفى بالارعاء إذا خاف المريض زيادة العلة بالحضور وأما مجرد التألم من غير خشية \* قال عليه

(١) إذ القصد الشهادة على لفظ الأصل ولا يكفي واحد كمل عقود متفرقة اه بحر (٢) الحسن بن صالح تايي (٣) عبادة بن الحارث قاضي على علم (٤) قبل والمرأة إذا رعت بما شهدت به من عورات النساء فلا بد من رجلين أو رجل وامرأتين اه متق وسبحوني قرز (٥) لأنه ليس بمالك ومن أصله ان شهادتين لا تقبل إلا في المال ينظر فقد تهدم في الرضاع أنها تقبل شهادتين فيه منده (٦) في الصلح لاني حضورهم دفعة واحدة فلا يشترط (٧) حاصله أنه لا يصح أن يرعى المسلم ذميين يشهدا له على ذي ولا المسلم على مسلم ويصح أن يرعى الذي مسلمين يشهدا الذي ويصح أيضاً أن يرعى الذي مسلمين يشهد المسلم على ذي والله أعلم (٨) ويصح العكس قرز (٩) وعلى ذي قرز (١٠) والوجه فيه ان الشهادة كالحق على المسلم فلا تقبل فيه الذي اه وابل (١١) قرع وإذا شهد ذميان على ذي بحق لمسلم فقال في شرح الصحرى لا يقبلان وقال في شرح الأمانة يقبلان وهو أولى اه ن قرز (١٢) إلا أن يكون مخالفاً في الملة فلا يصح اعراء اليهودي على النصراني ولا العكس كما لا تصح شهادة بعضهم على بعض في الحقوق ذكره في الامتار اه تبكيل معنى قرز (١٣) فائدة من كان معه شهادة لتبره وهو يخشى دنو الموت قبل أن يصل صاحب الحق إلى حقه وجب عليه أن يرعى لأنها حق لأدى يستخرج له بها حقا اه حمر قرز (١٤) وكذا إذا كانت شهادته تسقط مرتبته عند المشهود عليه جاز له الارعاء على المظار اه ظاهر الا خلافه قرز (١٥) قال ض عبد الله الدواري ويرعى الرقيق والرقيقة ولو قربت المسافة اه ديباج معنى وظاهر الا خلافه قرز (١٦) كالحق اه أم وأخوين أو جن اه راض والارعاء مقدم قرز (١٧) أي يشق (١٨) قرع قال الامام ي قلوشد القروع ثم حضر الأصول قبل الحكم بطلت شهادتهم (١٩) إذ لا حكم للبدل مع وجود المبدل اه ن لفظاً ولعل الحضور دخول التبريد وقيل مجلس الحكم قرز

السلام فلم أفت فيه على نص والاقرب عندي أنه إذا كان التألم بلفظنا<sup>(١)</sup> كان عنراً على أصلنا وعن الشهي لا يجوز الارعاء إلا إذا مات الاصول لكن هو خلاف الأجماع وأما الخوف فيجوز معه الارعاء عندنا وش وحده الخوف أن يخشى على نفسه أو شيء من ماله<sup>(٢)</sup> ولو قل \* قال عليه السلام واختلف في مقدار التوبة فالذهب ما ذكرناه وهو تخرج م بالله وصاحب الوافي للهادي والقاسم \* القول الثاني اختيار م بالله وهو أن لا يمكن الرجوع في يومه وهو قول ش وص بالله \* القول الثالث لا يباح وحكام في شرح الابانة للناصر ان قدرها ثلاثة<sup>(٣)</sup> أيام وقال ف وعمد يجوز الارعاء وان كان الاصول في البلد<sup>(٤)</sup> وقد اختلفوا فيما يصح به التحمل فذهبنا أن الأصل لا بد أن يأمر بالشهادة<sup>(٥)</sup> على نفسه أنه يشهد فيأتي بثلاثة ألفاظ وهي أن (يقول الأصل أشهد)<sup>(٦)</sup> على شهادتي أني أشهد بكذا) هذا كلام الهدوية قيل ح وذكر م بالله أنه إذا قال أشهد<sup>(٧)</sup> على أني أشهد بكذا صح ذلك ولو لم يقل على شهادتي قال ولعل الهدوية لا يخالفونه<sup>(٨)</sup> فيكون عند التحمل لفظين (و) أما بيان كيفية أداء الشهادة القرعية فعند الهدوية لا بد أن يأتي بأربعة ألفاظ وهو أن يقول (القرع) أشهد أن فلانا اشهدني أو أمرني أن أشهد<sup>(٩)</sup> أنه يشهد بكذا) وأما على أصل م بالله فيكني ثلاثة ألفاظ وهي أن يقول أشهد أن فلانا اشهدني أنه يشهد بكذا وإن لم يقل على شهادته<sup>(١٠)</sup>

وإن لم يكونوا قد حضروا في مجلس الحاكم (١) أي تأدية الشهادة على وجه الارعاء لا الارعاء نفسه فلا يطل فلو حاد الأصل صحت الشهادة قرز (١) لا فرق قرز (٢) لا فرق سواء كان بلفظ أم لا كالمد ووجع الأسنان بل مجرد المرض كلف اه قرز (٣) وقال في البيان وإن لم يضر كالجهد والجملة اه بحر فان كان لا يمكن الحضور إلا بمؤنة فيجب أن يكون عنراً اه دوايز قرز (٤) أو مال غيره حيث يجب حفظه قرز (٥) والقول الرابع أحد قول م بالله وخرج لا ط أنه فوق الليل اه تجري (٦) فان لم يأمره بل سمعه يشهد أو برعى غيره لم يصح أن يشهد عليه لأن الرعي كالوكيل اه بيان (٧) قلنا أو يقول أمرتك أو أذنت لك أن تشهد على شهادتي أني أشهد بكذا اه بيان لفظاً (٨) وأما وقال أشهد أني أشهد بكذا لم يصح وقتا أهيت ون لأنه كأنه قال كذب أني أشهد بكذا اه ان بلفظ وفي الصبيري توجيه آخر (٩) قلت وهو قوي لحصول المقصود اه بحر وظاهر إطلاق أهل المذهب ما في الأثر (١٠) بل يخالفونه قرز (١١) في البيان على شهادته مكان أن أشهد وهو الأصح وكلاما مستقيم اه ح سيدنا حسن رحمته ويكني التلقين والجواب بتم اه بيان وقرره الشامي (١٢) القياس على قول الهدوية ان القرع يقول أشهد أن فلانا اشهدني على شهادته أنه يشهد بكذا أو أشهد أن فلانا أمرني الخ وأما عبارة الأثر فلا يخفى من نظر والا ز مستقيم قرز (١٣) صوابه أشهد

قيل خ ولعل الهدوية لا يخالفونه (و) يجب على الرعين أنهما (يعتبران الأصول) بأسمائهم  
 وأسماء آبائهم<sup>(١)</sup> (ماتدراجوا<sup>(٢)</sup>) (و) إذا عرفت عدالة الفروع وجعلت عدالة الأصول كان لهم  
 تعديلهم<sup>(٣)</sup> لأنهم لم يشهدوا بالحق وإنما يشهدوا أن فلانا شهد بخلاف أحد الشاهدين فلا  
 يزكي صاحبه لأن فيه تنفيذ ما شهد به وهو الحق<sup>(٤)</sup> واختلف العلماء إذا لم يعدل الفروع  
 الأصول هل تصح شهادة الفروع فحكي في الاتصاف عن أئمة العترة والفرقيين أنها تصح<sup>(٥)</sup>  
 وهو الذي في الأزهار وحكي في الشرح عن محمد وبعض أصحاب ك وشريح وغيرهم<sup>(٦)</sup> أنها  
 لا تصح وقد يحكى<sup>(٧)</sup> لم بالله وهي حكاية غريبة فصل<sup>(٨)</sup> (و) اعلم أنه  
 (يكفى شاهد) واحد (أو رعيان على) شاهد (أصل مع امرأتين أو بين المدعي) فيصح  
 أن يحكم الحاكم بشهادة رجل وامرأتين أو رجل واحد مع عين<sup>(٩)</sup> المدعي ويصح أيضا أن  
 يحكم بشهادة رعين على أصل مع امرأتين أو رعين مع عين المدعي فتقوم البين مقام شاهد  
 (ولو) كان الحالف (فلسقا<sup>(١٠)</sup>) فإن يمينه مع شاهده تقوم مقام شاهد وقال الناصر لا تكفى

(١) أو نسبهم إلى بلد أو جد مشهورين بحيث لا يلتبسان بغيرهما اه كواكب (٢) ويزاد في كل درجة  
 انخفضت لفظة فإذا كان في الدرجة التي قبلها فيها اربعة زيد فيها ثمتها حتى تصير خمسة وكذلك  
 ما انخفض الاعداء فيكون مثلاً في الثلاث الدرج الاولى ثلاثة الفاظ واما الثانية فخمسة حال الفاها  
 الى الثالث والثالث ستة حال اذانها الى الرابع وإذا اراد الفاها الى رابع فكذلك اه شرح  
 فتح لفظا قرزوا ما كيفية أدائه فلا بد أن يأتي بسبعة ألفاظ وهي أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني  
 أن أشهد أنه يشهد بأن فلانا اشهده ان يشهد بأنه يشهد بكذا قرز (٣) قال في التبت وغيره ولا  
 يقال ان تعديلهم شهادة على امضاء فعلم لان فعلم انما هو الشهادة على ان الاصول شهدوا وتعديل  
 الشهود شهادة على امضاء فعلم لافضل الفروع لانها امران متضاران اه شرح بحر (٤) واما الفروع فلا  
 يصح ان يعدل احدهما صاحبه ولا يصح ان يعدل الاصول الفروع لانهم يريدون امضاء شهادتهم اه ن  
 ولا يصح ان يعدل الفرعين الاصل الآخر ويصح ان يعدلوا قرز (٥) خلاف محمد (و) فان قيل كيف  
 تصح الشهادة من الفروع والمعدل غيرهم وعند ط ان الشهادة المركبة لا تصح قال عليه السلام في الجواب  
 الاقرب ان البديل خير لاشهادة عندم بالله وط جيبا فلا يكون من باب تركيب الشهادة اه تجرى  
 وغيت وفي هامش الزهور الجواب ان هذه ليست بمركبة لان الفرعين شهدا على نطق الاصلين  
 والبديل امر آخر بخلاف المركبة فهي شيء واحد اه عن مولانا عبد بن البرهان رحمه الله  
 (٦) زفر اه يان (٧) القميس (٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم امرني جبريل عليه السلام ان احكم بشاهد  
 وبين اه غيت (٩) او كافر اه شرح بحر ومضى وسحولي لا يرى الاشتمال له قال كانت ارض بيني وبين يهودي  
 فشدني الارض فأبى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال لك ونة فقلت لا فقال لليهودي احلف

بين المدعى مع الشاهد الواحد إلا حيث يكون عدلاً مرضياً\* نعم فيقبل الشاهد الواحد أو الرعيان مع بين المدعى أو مع الأمرتين (في كل حق لأدى محض) دون حق الله المحض وبعض حق الله المشوب أيضاً فلا تقبل فيه ذلك وذلك كالحُدود وكذا القصاص<sup>(١)</sup> قوله (غالباً)<sup>(٢)</sup> يجتزى مما احتز منه في أول الكتاب فإنه يقبل فيه الفروع والنساء واعلم أنها (لا) تكمل شهادة (رعي) واحد (مع أصل) واحد<sup>(٣)</sup> (ولو أراحها صاحبه<sup>(٤)</sup>) مثاله أن يكون أحد الرعين شاهد أصل وأرعى هو والرعى الآخر على الأصل الآخر لم تكمل شهادة (ومتى صحت<sup>(٥)</sup> شهادة لم تؤثر مزينة الأخرى<sup>(٦)</sup>) فلو كان شهود أحد الخمسين أكثر من شهود الآخر أو أبلغ في العدالة لم يؤثر ذلك وكذلك لو كان شهود أحدهما رجلين وشهود الآخر رجلاً وامراًتين وكذلك لو أقام أحدهما شاهدين وأقام الآخر شاهداً واحداً وحلف مع الشاهد فانهما في الحكم<sup>(٧)</sup> على سواء وقال الأوزاعي يحكم لمن شهوده أكثر<sup>(٨)</sup> وكذلك في الكافي عن زيد بن علي ومالك وكذلك عن مالك إذا كانوا أعدل ﴿فصل﴾  
(واختلاف الشاهدين إما في زمان الأقرار<sup>(٩)</sup>) نحو أن يقول أحدهما أشهد أنه أقر يوم الجمعة ويقول الآخر يوم السبت (أو) زمان (الإنشاء<sup>(١٠)</sup>) نحو أن يقول أحدهما إنه باع يوم

قلت إذا يحلف ويذهب بالمال فقال مالك إلا ذلك هذا حجة في البين الأصلية لا التهمة فينظر ولو قيل يفعل في ذلك فإن كان المدعى عليه كافراً حكم عليه بالشاهد وبين المدعى الكافر وإن كان المدعى عليه مسلمان لم يقبل بين الكافر لم يكن ذلك بعيداً والله أعلم اه إمام شامى قرز ولا يقال يلزم في الفاسق لا نا قول بينه قائمة مقام شاهد مسلم بخلاف الكافر فيمينه قائمة مقام شاهد كافر وهو غير مقبول على المسلم قرز في الفرق خفي (٥) ظاهره ولو كان في بين كف الطلب المدعى وكلا وقواة الدواري وقيل لا يحكم إلا أن يحلف من له الحق لا الوكيل والولى وقرره الشامى (١) هذا على قول المعتزلة انه حد وكان الأولى ادخاله في غالباً ويكون هتزازها من للتطوق والمقهوم وقوله وكذا القصاص يخرجها عن كونه من المشوب إلا انه لا يدفع الروم من عبارة الاز (٢) غالباً مستلثة من المقهوم لامن المنطوق قرز (٣) الأولى حذف الواو فلا يكون تكراراً لما تقدم في قوله لا كل فرد على فرد (٤) لأنه يريد بها امضاء شهادته الأصلية لا تحصى إلا بعض شهادة الثاني اه بيان (٥) بين كلف (٦) فيما يرجع الى الشهود لا فيما يرجع الى صفة الشهادة من كونها خارجة أو محقة أو مؤخرة فتؤثر كما يأتي اه ح في (٥) ما لم يبلغ حد التواتر لأنها توصل الى العلم والعلم أرجح من الظن اه غشم وقرره الشامى وقيل لا فرق قرز (٧) وذلك لأن كل واحد منهما حجة كاملة فلا مرجح لأحدهما (٨) وروى عن أمير المؤمنين على عليم انه يقسم بينهما على عدد الشهود اه بيان من باب الدعاوى (٩) ولوى الزنى اه ح لى قرز (١٠) في العقود وغيرها

الجمعة<sup>(١)</sup> ويقول الآخر يوم السبت (أو) في (مكانهما) نحو أن يقول أحدهما أقر في مكان كذا أو باع في مكان كذا ويقول الآخر بل في مكان آخر (فلا يضر<sup>(٢)</sup>) اختلافهما في ذلك كله أما في زمان الاقرار ومكانه فلا خلاف فيه سواء كان الاقرار بالمال أم بغيره كالطلاق إلا عن زفر فقال إذا اختلفا في زمان الاقرار<sup>(٣)</sup> لم تصح الشهادة وأما في زمان الانشاء كالبيع والطلاق ونحوهما ومكانه فظاهر قول أبي ط أن الاختلاف في زمانه ومكانه لا يضر وانها تصح الشهادة معه وقرره الامام على ظاهره<sup>(٤)</sup> قال وهكذا حكى الطحاوي<sup>(٥)</sup> عن الحنفية وهكذا قرر كلام أبي ط على ظاهره بعض<sup>(٦)</sup> المذاكرين وقال في شرح الابانة للناصر وفي مذهب لا تصح الشهادة على الانشاء مع هذا الاختلاف وصححه بعض<sup>(٧)</sup> المذاكرين للمذهب وتأول قول أبي ط على أن مراده إذا اختلفا في زمان الاقرار بالبيع والطلاق لا في زمان الانشاء فلا يصح<sup>(٨)</sup> وقال مولانا عليه السلام<sup>(٩)</sup> والصحيح عندنا بقاء كلام أبي ط على ظاهره قيل فالاختلاف في زمن الابراء ومكانه كالاختلاف في زمن الاقرار ومكانه (واما) إذا اختلف الشاهدان (في قدر) الشيء (المقر به<sup>(١٠)</sup>) نحو أن يشهد أحدهما أنه أقر بالف والآخر بالف وخمسة والمسمى يدعى الفا وخمسة أو الفين<sup>(١١)</sup> (فيصح ما اتفقا عليه لفظا ومعنى) ويحكم به وهو الألف قوله (غالباً) احتراز من أن يدعى أنه أقر له بألف فيشهد أحد الشاهدين أنه

ولو عقد نكاح في الأصح اه سحولي لفظاً قرز (١) مع اطلاق السحولي وأما إذا أضاف الدعوى بالاقرار إلى زمان أو مكان فلا بد من المطابقة فمن طابقت البيئة دعواه حكم له اه كواكب وقيل لا فرق لاحتمال التكرار فلا يحتاج إلى تكيل اه سحولي قرز (٢) وإذا شهد أحد الشاهدين أنه أقر بالمرية والثاني بالفارسية وهما في شيء واحد قلنا تصح الشهادة لأن الاقرار إما يحكرر في العادة ذكره الامام ي واصبش وأما في غير الاقرار من سائر الألفاظ كالقذف والبيع فلا يصح ذلك لأنها تكون شهادة كل واحد على شيء ما شهد به الثاني اه كواكب معنى وهذا محمول على أنهما أضافا إلى وقت واحد أو تصادقا على أنه ما وقع بينهما إلا عقد واحد اه مفتي قرز (٣) ومكانه اه كواكب وهو ظاهر البيان والبحر وظاهر الاتصاف والزهور أنه يوافق في المكان (٤) لأنه يقدر أنه عقد عقدين والله أعلم يقال إذا قلتم يقدر عقدان فالعقد الثاني فسخ وعقد فكان القياس أن لا يحكم للشهادة إذ قد انسخ الأول فيحقق وقد يجاب بأن العقد الآخر كالقرار بالبيع اه ليس العقد الثاني فسخاً للاول وقد تقدم نظائره اه ولفظ البيان مسئلة من باع ما له من زيد ثم باعه من عمرو فهو زيد اه بلفظه من البيع (٥) منسوب إلى طحى أربخ قريات في باب حصر قد تقدم قوله (٦) لعله الفقيه ف (٧) لعله الفقيه ف (٨) وكذا إذا اختلفا في قدر الشيء منه والوفى ذكره في شرح الآثار اه تكيل لفظاً (٩) بأن قال ألف وألف لا ألفين بل لا فرق قرز لأنه لفظ المسعى

أقر بألف وخمسمائة والآخ بألف فإن الشهادة لاتصح هنا لأن الشاهد باثر زيادة كاذب <sup>(١)</sup>  
 عند المدعى (كألف مع ألف وخمسمائة <sup>(٢)</sup>) هذا مثال ما يتفقان فيه لفظاً <sup>(٣)</sup> ومعنى (لألفين)  
 أى لا إذا شهد أحدهما أنه أقره بألف مع شاهد بألفين <sup>(٤)</sup> وهذا مثال ما يتفقان فيه معنى فقط وهو  
 لا يحكم به عند الهادى وأبى ح وقال لم بالقول وشوف وفومحمد بل يحكم بما اتفقا عليه من جهة  
 المعنى ولا عبرة باللفظ <sup>(٥)</sup> فيحكم بالألف عندهم لا عند الهادى وأبى ح وكذا لو شهد أحدهما  
 بنعمسمائة والآخ بألف حكم بالنعمسمائة عندهم لا عند الهادى وأبى ح (وكطلة <sup>(٦)</sup> وطلقة مع  
 طلة) أى لو شهد أحداً الشاهدين أنه طلق طلة والآخ أنه طلق طلة وطلقة فانه يحكم بطلة  
 لأنها اتفقا عليها لفظاً ومعنى (وأما) إذا اختلف الشاهدان (في العقود <sup>(٧)</sup>) ففي صفتها  
 كالخيار ونحوه) نحو أن يشهد أحدهما أنه باع بخيار أو بمن مؤجل والثانى شهد أنه باع بشير  
 خيار أو بشير تأجيل <sup>(٨)</sup> فهذه الشهادة (لا تكمل) عندهما <sup>(٩)</sup> وإذا لم تكمل فالمدعى أن وافقت  
 دعواه قول أحد الشاهدين لم يحتج إلا إلى شاهد آخر يكمل شهادة الذى طابق دعواه وإن  
 لم يطابق دعواه قول أحد الشاهدين نحو أن يدعى أنه باع بخيار شهر فيشهد أحدهما أنه باع

(١) ليس بكاذب بل لم يشملها الدعوى فلا يجرح بها فتصح شهادته إذا رجع الى مثل قول صاحبه وكذا  
 لو زاد ادعى المدعى ألف وخمسمائة مع شاهد آخر وأعاد الأول شهادته قرز (٢)  
 ويكمل بيته على خمس مائة اه نجوى (٣) يعنى باللفظ بأن يصير بأحدهما عن الآخر كألف وعشر مائة  
 فتصح إذا شهد أحدهما بألف والآخ بشر مائة اه من خط سيدى الحسين بن القاسم عليهما السلام فأما  
 لو شهد أحدهما بشر مائة والآخ بنعمسمائة ففيه احتمالان قيل تسمع وقيل لا قرز وأما لو شهد بمائة  
 ثم بمائة حتى كمل عشرة أصبح ذلك اه سلاوى قرز (٤) وهو يدعى ألفين قرز (٥) قال في البحر وقد ضرب  
 على قوله عليم لفظاً في نسخة ض أحد مرغم وقرر قول أهل المذهب في البحر حيث قال قلنا معنى الألفين  
 مخالف معنى الألف اه بلقطه (٥) قلت وهو قوى واختاره المؤلف وقوام الملقى والجري والشامى وحيث  
 إذ الألف يتدرج تحت الألفين (٦) وإذا شهد أحدهما بوضع الآخر بلا عوض لم يضر قرز اه تذكره وقيل بل  
 يضر لأن ذلك من صفات القصد ومثله في البيان ولفظه قلن شهد أحدهما أنه طلقها والثاني أنه طلقها بانها  
 حكم بالطلاق فقط اه لفظاً لأنهما اتفقا على الطلاق رجعيًا وأما अगर أحدهما زيادة وهى النيونة  
 وتلك الزيادة لا تفتى الا بشهادة شاهدين والقائم بها واحد اه غيث لفظاً (٥) وهو يدعى طلقين أو  
 طلة وطلقة قرز (٥) لا لفظين كما تقدم عند الهادى اه يان (٧) بناء على أن التأجيل من صفات القصد  
 على قول القنون الذى تقدم في الشفعة والمذهب انه تأخير مطالبة اه لكن اختلاف الشاهدين يمنع  
 القبول قرز (٥) صوابه في الانشاءات ليدخل في ذلك التذر ونحوه والوصية ونحوها اه ولفظه التصح وفي  
 صفة الانشاءات من عقود او غيرها (٨) ولا يقال انها على نفي لانها تقتضى العلم قرز (٩) خلافاً لشرح الابانة

بغير خيار والآخر أنه باع بخيار شهرين بطلت شهادتهما جميعاً (و) أما إذا اختلف الشاهدان (في قدر الموضع) نحو أن يشهد أحدهما أنه باع بألف والآخر بألف وخمسمائة ونحو ذلك فهذه الشهادة (لا تكمل) <sup>(١)</sup> ان جحد الأصل <sup>(٢)</sup> يعني ان كان البائع <sup>(٣)</sup> منكرًا للمقدم أصله <sup>(٤)</sup> (والا) يختلف الخصمان بل كانا متفقين على المقد لكن اختلفا في الموضع (ثبتت) الشهادة (بالأقل) وهو ما اتفقا عليه لفظاً ومعنى لا معنى فقط فيه الخلاف المتقدم وإما ثبت بالأقل قدرًا (ان ادعى) اللدعي <sup>(٥)</sup> (الأكثر وأما) إذا اختلفا (في مكان أو زمان أو صفة) <sup>(٦)</sup> لفعل) نحو أن يقول أحد الشاهدين أنه فعل كذا في مكان كذا أو في زمان كذا أو مكرها أو غتاراً أو عمدًا أو خطأ <sup>(٧)</sup> وخالفه الشاهد الآخر لم تكمل تلك الشهادة (قيل أو) اختلفا في (عقد نكاح) <sup>(٨)</sup> فقط (ذكر ذلك ابن أبي العباس في كفايته) <sup>(٩)</sup> أن عقد النكاح يختص من بين العقود بأن حكمه حكم الفعل إذا اختلفا في زمانه أو مكانه أو صفته <sup>(١٠)</sup> في أن الشهادة تبطل <sup>(١١)</sup> بخلاف غيره من الانشاءات فقد تقدم أن الاختلاف في مكانها وزمانها لا يضر (أو) اختلف الشاهدان (في) ماهية (قول مختلف المعنى) فإنها لا تصح شهادتهما وسيأتي مثاله (لا كحوالة) <sup>(١٢)</sup> وكفالة أو رسالة <sup>(١٣)</sup> وكالة) يعني إذا شهد أحدهما بالحوالة والآخر بالكفالة أو شهد أحدهما بالرسالة والآخر بالوكالة فإن الشهادة تصح ولا يضر <sup>(١٤)</sup> هذا

(١) أي لا تصح هذه الشهادة اه لمع معنى وفي شرح الفتح تكمل على مطابق دعواه وهو ظاهر الازهار (٢) وهو المقد (٣) صوابه المشتري قرز (٤) لا تخال شهادة أحدهما على عقد والآخر على عقد (٥) ومعنى هذا التليل في النيث (٦) يعني لا تتم الشهادة وهذا وفاق اه كواكب (هـ) وهذا بعد القبض للبيع لا قبله فاقول له أي البائع (هـ) حيث كان المدعي البائع للاكثر من الثمن كالف وخمسمائة أو المشتري أكثر من للبيع كالمشتري في ألف وخمسمائة فلا شيء إن جحد الأصل مع اختلاف الشاهدين ومع المصادقة على المقد يثبت الأقل من ذلك ان اتفقا لفظاً ومعنى اه شرح فتح (٦) يعود إلى الكل (هـ) غالباً ليخرج الشهادة على التمس والتي في الخبر (٧) أو قائماً أو قاعداً اه مجرى (٨) وإما فرق النكاح وسائر العقود أن الشهادة شرط في صحته واختلاف الشاهدين في مكانه يبطل قال مولانا عليه السلام وهذا الفرق ضيف عتدي إذ لا فرق بين البيع والنكاح في ذلك لجواز أن يكرر عقدان في زمانين ومكانين كالبيع سواء سواء وقد أشرنا إلى ضعف هذا الفرق بقولنا قيل اه غيث (٩) وعمل أنها لا تتكرر من جهة العادة (١٠) هذا يستقيم عند الجميع في الصفة كأن يقول أحدهما المقد فاسد ويقول الآخر بل صحيح فاتها لا تكمل (١١) يريد بالطلاق عدم الانكاح (١٢) لأن الكفالة تغلب حوالة إذا شرط رامة الأصل كما يأتي (١٣) وقد تقدم في خيار الزوجة ما يفيد اختلافهما فينظر اه متى (١٤) فإن قلت ألبس لقم إذا اختلفا في القدر القرب لم يحكم إلا بما اتفقا



الاختلاف<sup>(١)</sup> لاتفاق المعنى (بل) اذا كان اللفظان مختلفين في المعنى لم تصح الشهادة (كباع) منه كذا وقال الآخر (وهب<sup>(٢)</sup> منه) وقال أحدهما (أقر به) له وقال الآخر (أوصى<sup>(٣)</sup>) به له وقال أحدهما أشهد أن معه له كذا (عن) ثم وجب في (بيع) وقال الآخر (عن) قيمة (غصب) فإن شهادتهما لاتكمل<sup>(٤)</sup> (أو) اختلف الشاهدان (في عين المدعى) نحو أن يدعى أن فلانا غصب عليه شاة ويأتى بشاهدين فيقول أحدهما هي هذه ويقول الآخر بل هي هذه فانها لاتلتئم (أو) اختلفا في (جنسه) فقال أحدهما له عليه عشرة دراهم وقال الآخر عشرة دنانير فانها لاتلتئم (أو) اختلفا في (نوعه) نحو أن يقول أحدهما غصب عليه عبداً حبشياً وقال الآخر بل نوبياً<sup>(٥)</sup> أو تركياً أو نوعاً من الدراهم وقال الآخر بل نوعاً آخر فانها لاتلتئم (أو) اختلفا في (صفته) فقال أحدهما غصب عليه ثوراً أيضاً كله<sup>(٦)</sup> وقال الآخر بل أسوداً كله وقال أحدهما عليه له عشرة دراهم مؤجلة شهراً وقال الآخر بل حالة فانها لاتلتئم<sup>(٧)</sup> (أو قال) أحدهما أشهد

عليه لفظاً ومعنى ولا يحكم بما اختلفا فيه لفظاً وإن اتفق من جهة المعنى لما الترق بين ذلك قلت قد أجاب في الشرح بما معناه أن اختلاف اللفظين هنالك يؤدي إلى اختلاف المعنى فإن لفظة الألف غير موضوعة لخمس مائة ولا مفيدة قائمتها وكذلك لفظة الألفين غير موضوعة للآل ولا مفيدة قائمتها بخلاف الرسالة والوكالة فانهما عبارتان موضوعتان على معنى واحد فصار كما لو شهد أحدهما بالعريضة والآخر بالعارية لأنهما قد اتفقا في المعنى وإن اختلفا في العبارة اهـ غيث بلفظه (هـ) أو يشهد أحدهما بأنه وهب والثاني بأنه تصديق ذكر ذلك المجاهدي ونـ وم بالله اهـ ن لفظاً قال عليم لأن المعنى متفق إذ الهبة صدقة كما أن الهبة على الفقير صدقة اهـ يستأن بلفظه (فرج) فلما ادعى شيئاً على غيره أنه له ثم شهد الثاني على إقرار الخصم قال م بالله لا يتم إلا بشهادتهما قيل وهو بناء على أن الحكم بالشهادة يخالف الحكم بالقرار وأما على قول الهدوية فحكمهما واحد فتصح الشهادة اهـ وإن لفظاً (١) لعل هذا مع إطلاق الدعوى والأكل للطايع اهـ لا فرق قرز (٢) وكانت الهبة بغير عوض ما وإلا فهي بيع (هـ) وكذا لو شهد أحدهما أنه أعطى العبد والآخر وهبه من نفسه فإن الشهادة لاتصح لاختلاف اللفظين في المعنى اهـ غيث ومثله في البحر ولو قال أحدهما وهب منه الدين والآخر أبرأه لم تكمل لافترار التبول في الهبة (٣) والفرق بين الوصية والقرار أن الرجوع في الاقرار لا يصح بخلاف الوصية فيصح الرجوع فيها (٤) لا إذا أضاف أحدهما وأطلق الآخر يعني لم يضيف الزوم الى سبب قائمها تصح ويحمل المطلق على المقيد ذكره في الكافي وشرح الإبانة اهـ كواكب ومثله في نـ والالتصام اهـ (هـ) لعل هذه الشهادة على الصفة مع تدار حضاره للينة كما تقدم اهـ سيدنا على رحمه الله تعالى (٦) أو أطلق فلفظة كله لائحة اهـ ساج شامى وقيل إنما قال أيضاً كله أو أسوداً كله إشارة الى قول حقايقه انما قال أيضاً كله أو أسوداً كله أسوداً أسوداً أيضاً لم يصح لجواز أن يكون بعض الثور أسوداً وبعضه أيضاً اهـ شرح فتح معنى (٧) على القول بأنه صفة للدين وهو قول المجاهدي عليم في الفنون لا تأخير مطابقة وقد

ان عمراً (قتل زيداً) (أو) شهد أحدهما أنه (باع) من زيد (أو نحوهما) (شهد الآخر) ان عمراً (أقر) بقتل زيد أو أنه باع منه فان الشهادة لا تلتزم قوله أو نحوهما أى نحو القتل والبيع فنحو القتل كل فعل بالجوارح كالضرب ونحو البيع كل قول باللسان <sup>(١)</sup> كالقذف (فيبطل ما خالف دعواه) في جميع هذه الوجوه <sup>(٢)</sup> التي تقدمت من قوله وأما في مكان <sup>(٣)</sup> إلى قوله أو قال قتل أو باع أو نحوهما والآخر (أو) (فيكمل) شهادة (المطابق) <sup>(٤)</sup> لدعواه وإما شاهد آخر وافق شاهد هذا الذي مطابق دعواه في شهادة أو يمين <sup>(٥)</sup> (والا) تكمل (بطلت) <sup>(٦)</sup> فصل (و) اعلم أن (من ادعى) <sup>(٧)</sup> (مألفين) على شخص واحد <sup>(٨)</sup> (فبين) <sup>(٩)</sup> على كل (من المألفين) بينة كاملة <sup>(١٠)</sup>

تقدم انه تأخير مطابقة لكن اختلاف الشاهدين يمنع القبول اه شامى قرز (١) والوكالة والطلاق ونحو ذلك (٢) صوابه العقود لا وجه للتصويب اه كاتبه (٣) الأولى من قوله وأما في العقود الخ لا وجه له لأنه قد تقدم جوابه وفي العقود لا تكمل اه (٤) ظاهر الأزهنا وفي الدعاوى عدم اشتراط المطابق بين الدعوى والشهادة بل المعتبر الشمول (٥) في غير الحدود والقياس وأصل الوقف اهل لا فرق بين أصله وعقله فتقبل فيه القروج اه بحر (٦) معنى لم يصح العمل بها في الحال حتى يأتي بما يكملها (٧) الذي يحصل من هذا أن اختلاف السبب والجنس والنوع والصفة يوجب ما بين واختلاف الصك والعدد أن أضيف إلى سبب واحد قال واحد يدخل الأقل في الأكثر وان لم يذكر سبب فالأمر أن أقر في مجلسين بعددين متفقين ولم يكونا في صك ولا ذكر سبب فهذه فيها الخلاف والمختار انهما مالان والله أعلم اه سيدنا على (٨) اعلم أن في هذا الفصل في بدهى الراى نوما من الاتفاق وأجل ما يضبط به ان يقال حيث المالان في ثلاثة أقسام • الاول حيث اختلف السبب أو الجنس أو النوع ومثله في الصفة فإذا اختلف واحد منها تعدد المال على أى وجه كان ولا يضر اتحاد ما عدا هذا الوجه من جميع ما ذكر في هذا الفصل • القسم الثاني حيث اتحد الجنس ومثله في النوع والصفة وذكرنا في صككين أو عدددين فانه يحدد المال إلا أن يضيفا إلى سبب واحد قال واحد • القسم الثالث حيث اتحد الجنس والنوع والصفة أيضا وأضيفا إلى مجلسين فانه يحدد المال إلا أن يضيفا إلى سبب واحد أو يكونا في صك واحد وعددهما واحد قال واحد وذلك هو المذكور في الكتاب فمرتبان اتحاد السبب يوجب اتحاد المال على أى وجه إلا مع اختلاف الجنس أو النوع اه غاية قرز (٩) أو شخصين (١٠) ظاهر التذكرة أن المسألة مبنية على أنه شهد في كل مال شاهدان وأنهم أربعة وكذا في البحر والبيان وهو ظاهر الاز وأما حيث لم يكن إلا شاهدان قلنا الحاكم يسألهما فيها التمس حيث لم يختلف ذلك وقد استوفيت هذه المسألة في التوضيح والخلاف في الروايل اه شرح فتح وأما هذه المسألة فلا خلاف قد حصل فلا يحتاج الى أن يسأل (١١) أو ما يقوم مقامهما كاليمين المردودة والتمسمة (١٢) وفي الشيء ليس المراد تعدد البينة بصددهما بل يكفي شاهدان على المالين أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين المدعى قرز ولو أتى بشاهد واحد شهد بالمألفين لم يلزمه الا يمين واحدة مجمة اه رابع وهبل وقيل لا بد من يمينين اه مثال اليمينين أن يقول والله ان عليه لى عشرة

ثبتا (جميعا) ان (اختلف سببا<sup>(١)</sup>) فاذا أضافهما الى سبب مختلف نحو أن يدعي عليه عشرة من ثمن عبد وعشرة من ثمن ثوب ويقيم على كل واحد منهما يئنة فأنهما يثبتان جميعا بلا خلاف (أو) اختلف المالان المدعيان (جنسا) نحو عشرة مثاقيل وعشرة دراهم فأنهما يثبتان جميعا سواء أضافهما إلى سبب واحد أو أكثر أو لم يذكر سببا رأسا \* قال عليه السلام وهذا لا أحفظ فيه خلافا (أو) اختلف المالان المدعيان (نوعا<sup>(٢)</sup>) نحو عشرة أصواع من تمر صبحاني وعشرة من تمر برقي فإن اختلف النوع في هذا الحكم كاختلاف الجنس (مطلقا) أي سواء كانا في صك أو في صكين في مجلس أو في مجلسين<sup>(٣)</sup> وسواء تعدد السبب أم اختلف<sup>(٤)</sup> فإنه يلزم في ذلك كله مالان (أو) لم يختلف المالان في الجنس ولا في النوع لكن اختلفا (صكا<sup>(٥)</sup>) بأن كان كل واحد منهما مكتوبا في صك مستقل أو في صك واحد لكن كل واحد مستقل في الترجمة والشهادة فأنهما يثبتان جميعا إن لم يتحد<sup>(٦)</sup> السبب (أو) لم يكونا<sup>(٧)</sup> في صك<sup>(٨)</sup> لكن اختلفا (عددا) نحو أن يقر بملدين مختلفين في مجلس واحد أو في مجلسين (ولم يتحد السبب<sup>(٩)</sup>) إعلم أن المالين إذا اختلفا في الصك أو في العدد فإن أضافهما إلى سبب واحد فال واحد<sup>(١٠)</sup> قولا واحداً ويدخل الأقل في الأكثر وإن أضافهما إلى سبيين فالان قولا<sup>(١١)</sup> واحدا وإن لم يصفهما إلى سبب بل إلى إقراره أو نحو ذلك<sup>(١٢)</sup> ثم مالان أيضا على ظاهر الكتاب (أو) إذا ادعى مالين من جنس واحد ونوع واحد وأقام البيئنة على كل واحد منهما فأنهما يلزمان جميعا إن اختلفا (مجلسا ولم يتحدا<sup>(١٣)</sup>) عددا وصكا ولا سببا) فإن كان السبب واحداً قال واحد بلا خلاف وإن كان مختلفا

من ثمن كذا وواقه ان عندم عشرة من ثمن كذا قرز (١) ولا بد من إضافة الشهود الى سبيين ولا يكفي إضافة الدعوى (٧) أو صفة اه شرح فتح قرز (٢) يعني الدعوى (٤) راجع الى قوله جنسا ونوما قطع قرز (٥) قال في الصحاح هو الكتاب وهو قرسي معرب اه صميرى (٦) صوابه أي لم يذكر قرز (٧) أي المالين (٨) صوابه أو لم يخطف الصك (٩) أي لم يذكر قرز (١٠) وهو المراد في آخر الفصل (١١) وهو المراد في أول الفصل (١٢) لتكوله أورده المصنف قرز (١٣) الوصية والبذر والهبية يقال قد أضاف الى سبب في هذه فينظر (١٣) وصواب البارة أن يقال أو اختلفا مجلسا وانحدا عددا ولم يذكر صكا ولا سببا فهذه مسألة الخلاف والمختار فيها لزوم مالين إثارة للتأسيس على التأكيذ لأن الفائدة خير من الاعادة ومنه لن يخلب عسر يسرين إشارة الى أن العسر المعترف في الآية واحدمع تكرره واليسر المنكر متعبدا اه سحولي لفظا واختار في البحر لزوم مال واحد قال لا حيال لما كيدوا لأصل براءة الدعة قلنا لما كيد

فلان بلا خلاف وإن لم يذكر سبباً رأساً بل أقر بحال في مجلسين فإن كان عدد ذلك المال واحداً وهو في صك واحد فإنه مال واحد وإن اختلف المجلس بلا خلاف أيضاً وإن اختلف المدأ والصك<sup>(١)</sup> فقد تقدم<sup>(٢)</sup> الكلام فيه وإن اتحد المدد<sup>(٣)</sup> ولم يكن مذكوراً في صك فهذه صورة مسألة الكتاب وهي تختلف فيها فقال الهادي عليه السلام في المنتخب وأبوع وأبوع أنه يكون<sup>(٤)</sup> مائتين وهذا القول هو الذي في الأزهار وقال الهادي<sup>(٥)</sup> في الفنون والناصر وشوف ومحمد أنه يكون مالا<sup>(٦)</sup> واجداً (ولاً) يختلف المائتان المدعيان في السبب ولا في المجلس ولا في النوع ولا في المدد<sup>(٧)</sup> ولا في المجلس<sup>(٨)</sup> (قال واحد) قوله (ويدخل الأقل في الأكثر) يعني إن اختلف العدد دخل الأقل في الأكثر وذلك حيث يضاف إلى سبب واحد ولا خلاف في ذلك ﴿فصل﴾ في حكم اليمينين إذا تمارستا (و) اعلم أنه إذا تمارس اليمينتان<sup>(٩)</sup> وأمكن استعمالهما لزم مثال ذلك أن يدعى رجل أن فلانا أقر له أو أوصى له أو وهب له كذا وهو عاقل ويقيم اليمين على ذلك فيقول الوارث بل فعل ذلك وهو زائل العقل ويقيم اليمين وتكون اليمينتان مضافتين إلى وقتين أو مطلقتين أو أحدهما مطلقة والأخرى مؤقتة فإن الواجب في هذه الصورة أن يحمل اليمينتان على السلامة ويستملان<sup>(١٠)</sup> جميعاً ويحمل على أنه اتفق منه عقدان عقد وهو صحيح العقل وعقد وهو زائل العقل فأما إذا أصابنا إلى وقت واحد أو تصادق الخصمان أنه لم يتفق إلا عقداً لم يمكن<sup>(١١)</sup> استعمالهما

مدفوع بالتأسيس ولا براءة له مع الإقرار اهـ سحوي (١) ولو اتحد المجلس فالإين لا خلاف الصك أو العدد كما تقدم قريباً (٢) يكون مائتين قرز (٣) واختلف المجلس اهـ كواكب معني (٤) لأن النكرة إذا تكررت افادة التائيد ولهذا لما نزل قوله تعالى إن مع الصبر يسراً يعرض الصبر وتكثير اليسر فهم صلى الله عليه وآله وسلم إن اليسر متكرر فقال لن يطلب عسر يسرين اهـ زهور (٥) وفي البحر قلت وهو قوى (٦) لاحتمال التأكيد والأصل براءة الذمة قلت وهو قوى وإلا لزم تكرره لو كرر في مجلس واحد اهـ بحر لفظاً (٧) شكل عليه ووجهه أنه قال ويدخل الأقل في الأكثر فلا ولي حذف قوله ولا في السدود ضرب عليه في بعض نسخ التبع لأن مع اتحاد السبب لا قسمة لا خلاف العدد لأنه يدخل الأقل في الأكثر لجواز الخط أو الإبراء (٨) إذا اختلف المجلس مع اتحاد العدد أو الصك اهـ شرح آثار كما تقدم في الشرح قريباً (٩) أو اليمينتان أو التكرار قرز (١٠) وبمحكم الصحة قرز (١١) ويرجع إلى الأصل فإن كان أصله الجنون (١) أو هو الغالب عليه (٢) بقي الحق لا لك وإن كان أصله العقل أو هو الغالب عليه أو استويا أو التمس فالصحة كما تقدم في الجبة اهـ وإن ولله يأتي على قول ط أنه يحكم بيمينه من هي عليه في الأصل (١) أي المعروف من حاله قرز (٢) له مع ليس أصله كما تقدم في الهبة وفيه نظر كما ذكره البحر في كتاب الهبة

بل يشكاذبان<sup>(١)</sup> هذا معنى ما ذكره الفقيه **قال** مولانا عليه السلام **هو قوی جد** أو اعتمده الفقيه س في تذكرة<sup>(٢)</sup> (و) مع تمارض اليتيم (ترجیح<sup>(٣)</sup> الخارجة) مثال ذلك أن تكون دارا في يد رجل فیدعیها شخص آخر وقيم البيت أنه يملكها ولا يدكر<sup>(٤)</sup> سببا وقيم من هي في يده يئنه أنه مالك لها ولا يضيف<sup>(٥)</sup> أيضا إلى سبب<sup>(٦)</sup> فان يئنه الخارج أرجح عندنا<sup>(٧)</sup> فيحكم له بالدار (ثم) بعده في القوة اذا استويا في كونهما خارجين معا أو داخليين<sup>(٨)</sup> مما ويضيفا إلى سبب ويكونان مؤرختين جميعا وأحدهما سابقة فانها ترجح (الأولى) مثال ذلك أن يقيم أحدهما البيت بأنه اشترى هذه الدار من زيد يوم الجمعة وهو يملكها وقيم الآخر البيت بأنه اشترىها من زيد يوم السبت وهو يملكها فانه يحكم بالسابقة<sup>(٩)</sup> وهي التي أضافت إلى يوم الجمعة (ثم) إذا لم يكونا مؤرختين جميعا بل كانت إحداهما مؤرخة والآخرى مطلقة فانه يحكم لصاحب<sup>(١٠)</sup> (المؤرخة) دون المطلقة مثال ذلك أن يدعى أحدهما أنه اشترى من زيد

(١) والأولى عدم التكاذب ويحكم لمن كانت البيت عليه في الأصل وهو الوارث لأنه مدعى القضاة لا أصل عدمه وقد ذكر مثل ذلك في فصل الاختلاف في البيع لاط وهو المذهب (٢) الا اذا قدم تاريخ يئنه الداخل على تاريخ يئنه الخارج فانها تكون أولى ذكره م بالله انه من لفظان الدعاوى قد ذهب خلافه فيها تقدم (٣) ولفظ البيان في الدعاوى فرع وهذا كله حيث يتنا بالملك مطلقا أو أضاف أحدهما إلى سبب قرز وأما حيث أضافه إلى شخص واحد ملكه منه فانه يحكم به لمن تقدم ملكه اذا أرخا أولن أرخ منهما وان أطلقا فلن هو في يده لأن اليد دلالة التقدم اه لفظا (٤) لا فرق حيث أطلق الداخل قرز (٥) وكذا اذا أضاف الداخل إلى سبب والخارج لم يضيف فانه يحكم للخارج كما حققه في البحر قرز ذكره في الدعاوى وكلام الفيت منضرب لأن يد الداخل يد لمن أضاف إليه فهو داخل لم تذهب يده بالاضافة وإنما يكون خارجا مع اضافتهما جميعا إلى الشخص واحد قرز في قراءة البيان بعد مراجعة (٥) أشار بذلك إلى ما ذكره في الفيت من أن صاحب اليد على العين اذا ادعى أنه شرها من فلان وبين الآخر أنه يملكها فقد أبطل يده بأدعائه أنه شرها من فلان فهما خارجان كلامهما قلت والتقوى ما في البحر من أن اليد ما أحب اليد لم تبطل فليس بخارج لأن يد من يدعى الشراء من الفلان لم تذهب بمجرد هذه الدعوى لعدم قبول الفلان دعواه لذلك كما ذلك مقرر فيها ذكرها في نظائره وحيث ينفذ يحكم مدعي الملك من دون اضافة إلى سبب لانه خرج دون الآخر كما ذكرنا وبرج المشتري بالتمن على البائع منه اه غايه لفظا (٦) أو ذكر سببا اه يخرج من الدعاوى حيث أطلق الخارج قرز (٦) خلافك وش (٧) بالنظر إلى كونهما في الدار لا بالنظر إلى الدعوى فهما خارجان وقيل في مثله أن يقول كل واحد منهما أنه اشترى من زيد فيقر زيد بالبائع ولكن قال لا يعرف لأيهما فانهما داخلان فلا وجه للتشكيل مع هذا اه فملز (٨) ادلا حكم للتأخرة والشهادة بأنه باعها يوم السبت وهو يملكها محمولة على السلامة استنادا إلى الظاهر ايهي حيد (٩) ولا فرق بين الداخل

يوم الجمعة وهو يملكها ويدعى الآخر أنه اشتراها من زيد ولا يؤرخ الشراء فانه يحكم بها  
للمؤرخ منهما وسواء كانت في يد البائع أو في يد أحد<sup>(١)</sup> المتداعيين قال عليه السلام واعلم  
أن الترجيح كما يتنا غير مطرد وإنما هو (حسب الحال) لأنه قد يحكم للدخل لأجل مانع عن  
الحكم للخارج كما قدمنا في الدعاوى<sup>(٢)</sup> وقد يكونان مؤرختين جميعا ولا يحكم بالسابقة منهما  
وقد تؤرخ إحداها وتطلق الأخرى ولا يحكم بالمؤرخة مثاله أن يدعى أحد الخصمين أنه  
اشترى هذه الدار من زيد وهو يملكها ويبين على ذلك ويدعى آخر أنه اشتراها من عمرو وهو  
يملكها ويبن على ذلك فان الحكم هذا أن تقسم الدار بينهما<sup>(٣)</sup> نصفين سواء كان البيتان  
مؤرختين أو مطلقتين أو أحدهما مؤرخة والأخرى مطلقة وسواء كان تاريخ إحداها  
سابقا<sup>(٤)</sup> أم لا (ثم) إذا تمارض البيتان ولم يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بأي الوجوه  
التي تقدمت فانهما (يتهارزان) يحكم بالشيء (لنفي اليد<sup>(٥)</sup>) (الثابتة عليه مثال ذلك أن يبين  
أحدهما أنه اشترى الدار من زيد بالأمس عند طلوع الفجر ويبين الآخر أنه اشتراها من

والخارج في هاتين الصورتين) وإن أطلقا قسم بينهما ان كان الشيء في أيديهما أو مع غيرهما وهو متكر  
لها أو مقرر لها أو يان لفظا (١) وأما حيث لم يصف إلى سبب وكان كل منهما خارجا وأقام كل واحد  
بيته أنه يملكه فانه يقسم كما مر حيث لا مرجح وكذا حيث هو في أيديهما وادعى كل واحد منهما أنه  
يملكه فيقسم قرز (٢) ولا يقال أنا كانت في يد أحد المتداعيين حكم بها لمن ليس في يده لأنه خارج وذلك  
لأننا نقول ان الذي هو في يده قد أقربه يطلان اليد لمن حيث أنه مدعى لشراؤها فصار بمنزلة الخارج  
فلم يكن صاحبه خارجا ودونه اه غيت (٣) في قوله إلا مانع (٤) أما لو بين الناصب أنه قد ردها للمالك وبين  
المالك أنها تلفت عند الناصب حملا على السلامة وأنه قد ردها اليهودية أو نحوها اه شرح فصح ولفظ  
البيان (مسئلة) وإذا بين الناصب رد المنصوب وبين المالك بطله عند الناصب فان أضافا إلى وقت  
واحد أو إلى وقتين ألغى اه من آخر كتاب القصب قيل الحق بقدر وقتين (٣) وكذا لو ادعى أحدهما  
بما هو قتل كالشراء والآخر بما هو بقيقه كالارث وأضافا إلى شخصين فانه يقسم بينهما نصفين قرز (٤)  
ولو أضافا إلى وقت واحد في هذه الصورة (٥) وما يشبه ذلك لو ادعى مدع أنه ورث هذه الدار من  
أبيه وهو يملكها فيدرب وادعى آخر أنه ورثها من أبيه في شعبان وهو يملكها فانه يقسم بينهما نصفين  
قرز ذكر ذلك في شرح الحفيظ اه شرح فصح (٥) لأن المالك من زيد لا يمنع المالك من عمرو وسواء كان  
أحدهما خارجا أم لا اه معني خلاف ما في التذكرة وكب فقال يكون للخارج (٥) هو برأه (٥) ليس لأجل  
ثبوت اليد فقد بطلت بإضافة الشراء إلى غيره ولكن الوجه كون يد مدعى بالتقدم اه تطبق مدحجى  
(٥) هذا حيث لم يتركها البائع بل كان ساكنا وأما إذا أنكرها كان لقول قوله فان أقر لأحدهما كان  
للمقر له وان أقر لواحد غير معين كان بينهما قرز (٥) مع بيته

زيد في ذلك الوقت <sup>(١)</sup> بعينه والدار في يد أحد المتداعين فإن البيتين يتكاذبان ويحكم بالدار لمن هي في يده <sup>(٢)</sup> (ثم) إذا لم يمكن ترجيح أحد البيتين ولم تكن لأحد الخصمين يد دون الآخر بل كانا معاخرجين <sup>(٣)</sup> أو داخلين فإنه (يقسم المدعى <sup>(٤)</sup>) بينهما <sup>(٥)</sup> (كأمر) تفصيله في الدعوى (و) إذا تمارض يتنان وكانت إحداها مطلقة والأخرى مؤرخة فإنه يحكم للمطلقة بأقرب وقت (تكون هي التأخرة <sup>(٦)</sup>) والمؤرخة هي المتقدمة <sup>(٧)</sup> (في الاصح) من القولين وهو قول أبي طو صرح والخلاف فيه لم بالله فقال لاحكم لتاريخ المؤرخة بل هما على سواء فيكون حكمهما حكم المطلقتين عنده **فصل** في حكم الرجوع عن الشهادة وما يتعلق بذلك (ومن شهد عنده <sup>(٨)</sup>) حاكم عادل ثم رجع عنده <sup>(٩)</sup> أو عنده مثله في الحكم والمعدالة

(١) وكذا إذا أطلقت (١) فإنه يحكم بها لمن هي في يده على ظاهر الكتاب والتذكرة والبيان والكواكب لأن المطلقتين كالنجد وقهما أه بحر معنى ينظر بل يكون الخارج في هذه المسئلة (١) لأن اليد دلالة التقدم أه بستان (٢) مع مصادقة البائع (٣) أو أطلقت البيتان جميعاً قرز (٤) ويرجع كل بنصف ثمنه (٥) بالينة والحكم حيث لا يدلانها دعوى على يت السال لا بالصالح والتكول قرز (٦) إلا في صورة واحدة وهي حيث ادعى أنه اشترى الدار من زيد وأطلق وادعى الآخر أنه اشترىها منه قبيل موته بوقت لا يتسع لقد آخر فإنه يحكم للمطلقة (١) أه سماح قال الشافعي وهذا فائدة جليلة (١) وكذا قبيل جنون البائع مثلاً أو رده والله أعلم ولم يصدد وقت بعد ذلك الوقت يمكن فيه العقد فإنه يحكم بتقدم المطلقة أه شرح فتح قرز (٥) وجه قولنا أن المؤخة يحكم بها من وقتها المضروب والمطلقة لا وقت أولى من وقت فيحكم بأقرب وقت لانه الذي تبين لها أه غيث (٥) وإنما ذكرها مع أن قد تقدم أنه يحكم للمؤرخة لأجل الخلاف فلا يقال فيه تكرار أه بهران (٧) ما لم يضيفا إلى شخصين فينبهوا ولا فرق بين أن يكونا داخليين أو خارجيين أو داخلا وخارجا (٨) فيحكم بها قرز (٩) منصوب من جهة إمام ونحوه أو من جهة الصلاحية أه ح لى لفظاً لأحكم قرز (١٠) عبارة التذكرة فصل ان رجح الشهود قبل الحكم بطلت إلى آخره (٥) ولا يصح الرجوع عن الرجوع لأن بالرجوع قد لزهم حق وصار كالأقرار بحق لأدسي فلا يصح الرجوع عنه أه وابل (٥) قيل فوالمراد بالرجوع حيث ظنوا رجعتا عما شهدتا أو كذبتا وأما إذا أنكروا الشهادة وأقروا على أنفسهم بالقسط أو الجرح فلا يلزمهم شيء من ذلك ولا يكون رجوعاً أه كواكب (٥) قال في البحر فإن رجح الأصول دون الفروع ضمن الأصول كالأدوية هرججوا فان رجح الفروع فقط ضمنوا قيل إلا أن قولوا كذبوا الأصل أو غلط وفيه نظر (١) فان رجحوا جميعاً قيل ضمن الفروع فقط لمباشرتهم قلت والقياس أن يصمم الضمان لترب الحكم على شهادتهم جميعاً أه بحر قرز وكان القياس من رجوعهم جميعاً أن يكون الضمان على الأصول فقط لأن الفروع إنما رجح عن شهادته عن الأصل لانه الشهادة بالحق المحكوم به والراجع عنه الأصول وهو يفهم من تطليهم بعدم الضمان للزكي أنه لم يشهد على المحكوم عليه إنما شهد بحال الشهود والله أعلم أه سماح سيدنا جمال الدين علي بن أحمد الشافعي

(بطلت<sup>(١)</sup>) تلك الشهادة إذا وقع الرجوع عنها (قبل الحكم) بها (مطلقاً) أى سواء كانت في الحقوق أم في الحدود فإن لم يكونوا شهدوا عند حاكم عدل أو لم يرجعوا عند حاكم عدل<sup>(٢)</sup> لم يصح رجوعهم فلا تصح دعوى كونهم قد رجعوا فإن قلت فلو تواتر إلى الحاكم أنهم قد رجعوا في غير مجلسه هل له أن يحكم بشهادتهم بعد ذلك أم لا فإن قلت لا يحكم نقضت قولك لاحكم لرجوعهم في غير محضر الحاكم وإن قلت يحكم فكيف يحكم بشهادة من أقر على نفسه بالكذب **﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾** لا إشكال أنه لا يحكم<sup>(٣)</sup> بشهادتهم إذا صح له أنهم قد رجعوا ولو في غير حضرة حاكم ولا ينقضه قولنا لاحكم لرجوعهم في غير محضره لأن قصدنا أنهم إذا رجعوا في غير محضره لم يلزمهم ضمان<sup>(٤)</sup> ما شهدوا به (و) لو حكم الحاكم بشهادة ثم رجع الشهود (بعده) أى بعد الحكم بطلت أيضاً إذا رجعوا (في الحد والقصاص<sup>(٥)</sup> قبل التنفيذ) وتنفيذه هو أن يوقع الحد<sup>(٦)</sup> والقصاص فإذا رجعوا قبل إيقاعها لم يحز للحاكم تنفيذها<sup>(٧)</sup> بمدرجوعهم (والا) يكن الرجوع عن الشهادة بعد الحكم بالحد والقصاص بل في غيرهما أو وقع بعد التنفيذ (فلا) يبطل ما قد حكم به أما المتق والوقف فلا خلاف أنهما لا يبطلان<sup>(٨)</sup> برجوع الشهود بعد الحكم بهما<sup>(٩)</sup>

رحم الله تعالى (١) وينظر ما وجه النظر إذ لا رجوع هنا وهو الذي يغيب المختصرات أن الكلام في الرجوع لا في الأكاذيب (٥) لاحكم اه حفيظ (١) معنى فلا يحكم بها لأنه يحتمل أن يكونوا صادقين في الشهادة كالأدبين في الرجوع ويحتمل أن يكونوا كاذبين في الشهادة صادقين في الرجوع فحصل الشك في الشهادة فلذا بطلت اه بستان (٥) فلو حكم الحاكم قبل علمه برجوعهم قضى الحكم اه ن لفظاً قرز (٢) فلو كان شهادتهم إلى غير حاكم قبل شهادتهم وألزم الشهود عليه الحق ثم رجعوا فانهم لا يضمنون حيث الحق (١) مختلفاً فيه بل يضمن الذي أوجب الحق لأنه متصدى سواء رجعوا أو لم يرجعوا وكذلك المحكوم له وإن كان الحق مجعاً عليه فلا ضمان إلا أن يرجعوا ضمنوا اه كب بل لا فرق قرز (١) واختار أنه لا فرق لأن ليس منهم الجاء شرعي (٣) هذا الجواب لا يدفع السؤال ذكر معناه في الوابل (٤) ذكر ذلك في الكافي وشرح الأمانة قيل ولعل الوجه في اشتراط رجوعهم عند الحاكم الذي حكم بينهم أو عند مثله كون ضمانهم مختلف فيه فلا يجب إلا يحكم حاكم عليهم بالضمان ولو كان رجوعهم في غير محضر حاكم اه كوا كب (٥) يقال إما بتصور الضمان بعد الحكم اه فتح ومفهوم الكتاب خلافه فينظر فيه اه شرح فتح لمسه معنى إذا حكم الحاكم بشهادتهم قبل علمه برجوعهم فلا يلزمهم ضمان ما شهدوا به لأنه يجب قضى الحكم حينئذ اه ن معنى قرز (٥) لأن هذه الأشياء تسقط بالشيبة ورجوعهم أقوى شبهة اه بستان (٦) جميعه لاجبضه فلا يتم بعد الرجوع فيجب الكف في المستقبل والأرض فيما قد قل اه عامر قرز (٧) فإن قلده بعد رجوعهم فإن قل نع العلم ضمن من ماله والا فمن بيت المال اه كوا كب قرز (٨) القوة تؤدّهما (٩) ويضمنون القيمة قرز



وأما غيرهما من الأموال والحقوق <sup>(١)</sup> فالمنعوب وعليه جمهور العلماء من الخفية والشفافية وغيرهم أنه لا ينقض الحكم برجعهم وظاهر كلام الهادي عليه السلام في المنتخب أنه ينقض وهو قول أبي ع وابن السيب والاوزاعي والخفي من قول الناصر وقال حماد <sup>(٢)</sup> بن سليمان وأبو جعفر في القديم إن كانوا أعدل حال الرجوع نقض الحكم وإن كانوا أعدل حال الشهادة لم ينقض قيل لا خلاف أن المشهود له إذا صدقهم <sup>(٣)</sup> في الرجوع <sup>(٤)</sup> نقض الحكم (فيغرمون <sup>(٥)</sup>) لمن غرمته الشهادة <sup>(٦)</sup> أو نقصته أو أقرت عليه (ما كان ممرضاً للسقوط) مثال من غرمته الشهادة أن يشهدوا عليه بدین <sup>(٧)</sup> لعمرو ويحكم عليه فإن الواجب عليهم إذا رجعوا بعد الحكم أن يفرغوا له ما حكم عليه به من ذلك الدين <sup>(٨)</sup> ومثال من نقصته أن يشهدوا أن الطلاق وقع قبل الدخول ويحكم الحاكم بذلك ثم يرجع الشهود إلى أنه وقع بعد الدخول فيلزمهم

(١) وإذا شهد الشهود ببراء من شفعة أو خيار أو ضمان أو قصاص ثم رجعوا فلا ضمان إذا لا قيمة لهذه الحقوق وإن شهدوا باستحقاق هذه الحقوق ضمنوا زائد القيمة في الأولين وما غرم الضمان في الثالث وانقص منها في الرابع اه معيار بلفظه قرز (٧) شيخ أبي ح وتلميذ إبراهيم النخعي (٣) فيما تصح المصادقة فيه وذلك في غير وقف وعقق لأن الحق لله تعالى والتطبيقات الثلاث قرز (٤) ويكون الضمان عليه قلت عمل بأقراره (٥) هذا ظاهر الأثر أن الشاهد يضمن المنقول وغيره وقد تقدم في النصب أنه لا يضمن من غير المنقول إلا ما تلف تحت يده فينظر ما ألحقه قال قد صدق عليه أنه بعد الحكم بشهادة قد تلف تحت يده اه معني قرز (٦) ولو شهدا بعقق ثم رجعا غرما القيمة إذا استعملكاه فإن شهدا أنه اعتق على مائة وقيمته مئتان ثم رجعا غرما مائة تمام القيمة وإن شهدا باستيلاد ثم رجعا ومات السيد عقت الجارية وغرما قيمتها يوم موت السيد للورثة وقبل موته يفرما ما بين قيمتها أم ولد ورقية اه بحر قرز (مسئلة) إذا شهد البعد ثم رجع بعد الحكم كان الضمان في ذمته لأنه يثبت بأقراره (١) فقط إلا أن يصدقه سيده في رجوعه كان في رقبته ذكره في التفريغ اه بيان (١) كما تقدم فيما ثبت في ذمته لأجل انكار سيده اه سيدنا على (مسئلة) إذا شهد اثنان أنه طلقها قبل الدخول ثم مات الزوج ثم رجع الشاهدان لم يضمنما ما فاتها وهو نصف المهر وميراثها لأنه حكم بالنيوة قبيل استحقاقها (١) لذلك ويضمنان لورثة الزوج نصف المهر (٢) الذي حكم به فإن كانت شهادتهما بعد موت الزوج أنه طلقها قبيل الدخول ثم رجعا ضمنما لها ما أخطأ عليها وهو ميراثها ونصف مهرها ذكره في البحر اه بيان (١) ولعل هذا على قول وافي الخفية إن الحكم في الظاهر حكم في الباطن وأما على أصلا أنه ينفذ ظاهراً فانهم إذا رجعوا ضمنوا لها الميراث وتمام المهر قرز (٢) ولعله مع دعوى النسخ (مسئلة) إذا شهد اثنان على ولي القود أنه قد عفا ورجعا بعد الحكم فإن كان القود عن القود فقط فلا ضمان عليهما (١) وإن كان عن القود والدية ضمنما الدية اه بيان (١) لأنهما لم يفرغوا عليه إلا عفا فقط (٧) أو عين (٨) أو قيمة الصبي إن تعذر الاستيفاء

أن يرموا لما النصف الذي انتقصته<sup>(١)</sup> بشهادتهم ومثال من أقرت عليه معرضاً للسقوط نحو أن يشهدوا أن الطلاق وقع<sup>(٢)</sup> بعد الدخول ويحكم به الحاكم ثم يرجعوا إلى أنه وقع قبل الدخول فيرمون للزوج نصف المهر لأنهم قرروه عليه وكان معرضاً للسقوط بالطلاق قبل الدخول (و) إذا رجعوا من الشهادة بما يوجب الحد أو القصاص بعد أن نفذ الحاكم على الشهود عليه وجب أن يأتوا<sup>(٣)</sup> منهم أي يؤخذ أورش الضربان كان الحد ضرباً (و يقتص<sup>(٤)</sup> منهم) إن كان قتلاً وكانوا (عامدين<sup>(٥)</sup>) فإن ادعوا الخطأ<sup>(٦)</sup> فالدية فقط قيل عان لم يذكروا صمداً ولا خطأ جاء الخلاف هل الظاهر في القتل السدأم الخطأ ومع دعوى الخطأ أن صدقته المائلة فليها الدية وإلا فعليه<sup>(٧)</sup> وكذا عن ابن أبي القوارس وم بألفه وأصول الأحكام وقال في شرح الابانة عن الفريقين أنها<sup>(٨)</sup> عليه في الوجهين نعم ولكن لا يلزم الأرض ولا القصاص<sup>(٩)</sup> إلا (بعد انتقاص نصابها) فلو رجع من شهود الزنى اثنان ومستمه لم يلزمهما<sup>(١٠)</sup> شيء قوله (وحسبه<sup>(١١)</sup>) أي ويلزمهم بحسب ما انتقص من النصاب في الحدود

(١) والمثلية ملية على أن الزوجين متصادقان على العقد والتسمية وفي التسكاح والشهود شهدوا من باب الحسبة (٢) قد فتوا عليها نصف المسمى إما بالدخول أو نحوه فإن رجعوا ضمنوا ما فتوا أو ما مر وأما قد يستقيم أن يقيم الزوج البينة على إقرارها بأن الطلاق قبل الدخول لم يرجع الشهود وقائمة سقوط البين الأصلية إذ هي محقة والله أعلم اه أملاء سيدنا حسن والا فاقول قول منكر الدخول وهو هنا منكر ويستقيم إذا كان الداعي بين ورثة الزوج وبينها كما في ح ي وهذا أنكرت الطلاق من الأصل فيرتفع الاشكال حينئذ قرز (٣) هذا حيث يريد الزوج المراجعة والطلاق قبل الدخول فشهدوا ثم رجعوا إلى أنه بعد لأن القول لمنكر البائن ولم تكن البينة على الزوج قرز (٤) هذا مثال لمن غرمته الشهادة وأما مثال من أقرت عليه وهو معرض للسقوط نحو أن يفسخ للحية فشهدوا عليه أنه قد طلقها وهو مسمى لما فيها هو التقرير لما هو معرض للسقوط اه مامر (٥) مامدين أو جامعين اه ح لى لفظاً قرز (٦) وإنما صح ضمان الشهود وهم قاعلون سبياً والحاكم مباشر لأنه إنما وقع التنفيذ بالحكم قال عليه لأنه قد ذكر أصحابنا أن الشهود ملحقون للحاكم إلى الحكم والمثلج في حكم الآلة للحيء فكان الضمان على من ألهمه اه عيث (٧) يعني إذا أقروا أنهم تعدوا الزور اه كواكب وأما إذا قالوا أخطأ فليهم الدية أو الأرض قيل م بألفه والكافي ولا يلزم عواقبهم لأنه ثبت باعترافهم إلا أن يصادقوا وقيل بل يكون ذلك على عواقبهم لأن اعترافهم إنما هو بالخطأ وأما جنتهم فقد ثبت بشهادتهم اه كب (٨) أي لم يقرروا بالعمدية قرز (٩) بل عليها لأنه لم يعترف إلا بصحة القتل اه م مبنى ونقطة وقيل بل يلزم للموالم لأن اعترافهم إنما وقع بأنه خطأ (١٠) حيث صدقت حيث لم تصدق (١١) ولا الترامة قرز (١٢) إلا التبرير وأما الحد فلا يجان لأن الذي شهدوا عليه أربعة ليس بيمين فإن رجع من بعد أحد الأربعة كان بعد الحد فلا يحد للعتف قرز (١٣) وإن كان قبل ذلك حد للعتف قرز (١٤) فلا يجمع عليه غرمان في المال والبدن (١٥) فلو

والحقوق على سواء فعلى هذا إذا انحزم من شهود الزنى واحد ضمن الربيع هو ومن رجع معه <sup>(١)</sup> من الزائد على نصابها وأن كثروا وسواء رجعوا دفعة أو دفعات فإن انحزم اثنان ضمناهما ومن رجع منهما النصف ثم كذلك لو انحزم ثالث وعلى هذا لو شهد بالمال ثلاثة ثم رجع أحدهم فلا شيء عليه فإن رجع معه ثان ضمنا النصف فإن رجع الثالث صار الضمان أثلاثا وقال الفقيه <sup>(٢)</sup> وأشار إليه ض زيد في الشرح وأبو ط للمذهب الهادي عليه السلام أنهم يضمنون في حد الزنا على قدر ما انحزم من نصاب الشهادة حتى لا يبقى إلا واحد ثم على الرؤوس قال وأما فيما عدا ذلك <sup>(٣)</sup> فعلى الرؤوس من أول وهلة وقد أشار مولانا عليه السلام إلى هذا القول بقوله ( قيل ح ) وإنما يكون الضمان على قدر الانحزام ( في الحدود حتى يبقى ) شاهد ( واحد ) <sup>(٤)</sup> ثم يصير الضمان ( على الرؤوس وفي المال ) يكون الضمان ( على الرؤوس مطلقا ) أى من أول <sup>(٥)</sup> وهلة ( والتمتمة ) <sup>(٦)</sup> كواحد ( فلو حكم الحاكم بشاهد واحد وعين المدعى ثم رجع الشاهد ضمن الشاهد نصف الحق كما لو كانا شاهدين ( والنسوة <sup>(٧)</sup> الست كشلالة ) <sup>(٨)</sup> فلو

شهد أربعة بأربع مائة ثم رجع واحد عن مائة وثاني عن مائتين وثالث عن ثلاث ورابع عن أربع لم يضمن مائة بينهم أرباعا ولزم الثلاثة الآخرين ثلاثة أرباع مائة بينهم أثلاثا ومائتان ورابع (١) باقيا لم ينضم فيما نصاب الشهادة اه تذكروا وذلك لأن مائتان باقيتان بشهادة الأول والثاني ومائة رجعوا عنهما الكل يضمنوها أرباعا ومائة رجع عنها ثلاثة وم والثاني والثالث والرابع يضمنون ثلاثة أرباع على قول الفقهاء ح س وعلى قول الفقيه ي يضمنون نصفها اه ن قرز (١) هذا بناء على القول بأن الضمان بعد الانحزام على عدد الرؤوس وأما عندنا فيبقى مائتان ونصف لم ينضم نصاب الشهادة فيها قرز (١) ولو بعد موته فإنه يكون الضمان من تركته (٢) والفقيه س (٣) بعد الانحزام (٤) وقائمة الخلاف في صور منها ثلاثة شهدوا بمال ثم حكم الحاكم به ثم رجع اثنان عن الشهادة فعلى القول الأول يضمنان نصف المال على قدر ما انحزم من نصاب الشهادة وعلى القول الثاني يضمنان ثلثي المال على الرؤوس اه غيث لفظا فإن رجع من شهود الزنى ومهنته مغلأربعة فليهم نصف وقتا ومتى رجع خمسة ففقدنا ثلاثة أرباع وعند الفقيه ح خمسة أصداس (٥) حتى بعد انقاص نصابها على المذهب (٦) وإن رجع الخائف عن العين فهو اقرار يضمن الكل ولا شيء على الشاهد قرز (٧) مع رجل فإن رجع الرجل دون النساء ضمن النصف عندنا (٨) وعلى القول يضمن الربع فلو شهد شاهدان وامرأة فإن رجع أحدهما والمرأة ضمن النصف ولا شيء عليها لأنه لا يمكن بشهادة المرأة وحدها في حال من الأحوال حيث لم تكن قابلة وفي أمراض الفروج ونحوها اه معيار وبحر معنى (٩) فإن رجع منه أربع لم يلزم من الرجل إلا النصف فإن رجع الجميع منه فليهم الربع وعليه الباقي على الرؤوس وهو الذي ضمنه عبارة الأثر (٨) صوابه كواجدها ولعله

رجع منهم خمس لزمن ربع الحق<sup>(١)</sup> بناء على أن الضمان بقدر الانصرام وقد ذكر الفقيه س في تذكرته أن عليين خمسة آمان وهو مبنى على أن الضمان بعد انصرام الشهادة على عدم الرؤوس كما ذكر يزيد وأبو ط الهادي عليه السلام **قال** مولانا عليه السلام **والصحيح الأول** (ولا يضمن<sup>(٢)</sup> المذكي<sup>(٣)</sup>) للشهود شيئاً إذا رجع عن التعديل بعد أن حكم الحاكم بشهادتهم لأجل تأجيله وعند أبي ح يازمه الضمان في الحدود دون الحقوق **فصل** في بيان صور من الشهادات تقتصر على تكميل والا بطلت (و) جملتها تسع منها أن يشهد الشهود أن هذا ابن عم فلان الميت فانه لا يكفي ذلك حتى (يكمل النسب بالتدريج) إلى جد<sup>(٤)</sup> واحد فيقول هو فلان ابن فلان ابن فلان والمشهد له فلان ابن فلان ابن فلان فيدرجونها<sup>(٥)</sup> إلى جد واحد قيل ح<sup>(٦)</sup> وهذا إذا كان له وارث<sup>(٧)</sup> فإن لم يكن له وارث معروف صحت الشهادة وإن لم يدرجوا (و) منها أن يشهدوا على بيع دار أو أرض فلا بد أن يكملوا الشهادة على ذلك (المبيع<sup>(٨)</sup> بما يميته<sup>(٩)</sup>) نحو أن ينسب إلى شيء يعرف به ويكون

باصبار الانصرام (١) فأن رجعت الست جميعهن فليهن النصف اه سحولى لفظاً (٢) فائدة إذا قد الصيرفي الدرهم بغير أجرة وظهرت الدرهم مفشوشة فلا ضمان على الناقد وإن كان بأجرة لزمه الضمان ولا أجرة وقد قيل لا ضمان مطلقاً قرز لأنه كاللقوم والملقى (٣) والفرق بين الشاهد والمذكي أن الشاهد كالمباشر والمذكي كالسبب ولا شيء على السبب مع وجود المباشر (٤) اه طاهر وسحولى لا الجارح والمير والمترجم (٥) لأنه خير لا شهادة فلم يخلق به خيانة اه بحر وكذا اللقوى (٦) قيل وسواء جعلناه خيراً أو شهادة فلا يكون من فوائد الخلاف للعلم المذكورة وكذا لا يضمن الجارح ما قلت بسبب بجرحه للشهود اه سحولى لفظاً قرز (٧) وأما على المخاض بأنه شهادة ويأتي بلفظها فهو شاهد فيضمن اه املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز (٨) لأنه لم يشهد على المحكوم عليه بشيء وإنما شهد بحال الشهود اه كواكب (٩) أوجدة (١٠) أو يكمل للشهود الشهادة بأنه أي للذوى الوارث وحده (١) زيد مثلاً أو يقولان لا وارث له إلا هو أى لتلك الميت أو يقولان لم يبق من بني فلان إلا هذا فان هذه الشهادة صحيحة إذ تعيد ما أفاد التدريج وقد ذكره التجري في شرحه وقواء المؤلف اه شرح فتح وهذا أقوى للارتقاء بالنسب فلا يثبت ولفظ سحولى ولس هذا لاصحافه الميراث وأما ثبوت النسب وأحكامه فلا يثبت لذلك إلا بالتدريج أو نحوه كالأخوة والحكم بذلك اه باللفظ وظاهر الاز الاطلاق فلا يثبت شيء منها إلا بالتدريج قرز والقائمة في حد القذف فلا يصح أن يطلب للميت مع عدم التدريج (١) في هذا الطرف إذا قالوا ولا يطالبون له وإرثاً سواء كما يأتي قرز من قوله وعلى أن ذا الوارث وحده (٢) لعله التقدير لأنه سيأتي للفقهاء خلافه في قوله بأن يكون أباه أو نحوه فينظر (٣) قلت ولو من ذوى الأرحام (٤) ونحوه اه سحولى قرز (٥) إلا أنه يشهدوا بالافرار فلا يحتاج إلى تعيين وكذلك نحو الافرار بما قبل الجملة كالنذر ونحوه قرز

مشهور الاضافة إلى ذلك فان ذلك يكتفى وان لم يذكروا حدوده فان لم يكن كذلك لم يصح إلا بذكر الحدود<sup>(١)</sup> (وكذلك الحق) نحو أن يدعى رجل على آخر أنه مجرى الماء في داره أو نحو ذلك وأقام البينة على دعواه فلا بد أن يعينوا<sup>(٢)</sup> ذلك المجري في موضع مخصوص<sup>(٣)</sup> من تلك الدار ويحدوده بما يتعين به<sup>(٤)</sup> هذا رأى الهدوية ذكره الفقيه تحريماً<sup>(٥)</sup> وقال في تعليق الافادة ان شهدوا بالمجري في موضع مخصوص من الدار فزمهم تحديده وان ذكروه في جملة الدار وجب ان يحدوا جملة الدار قيل ح وإذا حددوها فسر صاحب الدار بما جرت العادة بعثله تنبيه قيل ح<sup>(٦)</sup> وإذا عينوه في موضع فلصاحب الدار تحويلة<sup>(٧)</sup> إلى موضع آخر على وجه لا يضر وقيل من لا يجوز<sup>(٨)</sup> لأن ذلك يؤدي إلى أن لا يستقر<sup>(٩)</sup> (و) منها إذا شهدوا الشخص بأن هذا الشيء (كان<sup>(١٠)</sup> له أو) كان (في يده) لم يكف ذلك حتى يكمل كل واحد بما أعلمه<sup>(١١)</sup> انتقل عن ملكه أو عن يده إلى الآن وهذا (إن كان) ذلك الشيء (عليه<sup>(١٢)</sup> يد) لنفي المشهود له (في الحال) أي في حال الشهادة فان لم يصح عنه في يد أحد رأساً كفى قولهم

قرز (١) أو اسم أو صفة قرز (٢) إلا ما كان يقبل الجهالة كان يستدل إلى وصية أو اقرار أو نكاح أو استثناء فانها تصح وان لم يعينه ويؤخذ المدعى عليه بفسره قرز (٣) بناء على عدم جواز النقل (٤) ويكتفى أن يقول في الجهة الشرق أو الغرب مع تقدير ذلك المجري وفي حالي ولو عين الجانب فلا يصح في الأصح قرز اه باللفظ (٥) خرجه من قوله إذا ادعى حيواناً أو نحوه فلا بد من أن يذكر جلسته وصفته ولعله يفرق بأن هذا هنا حق يقبل الجهالة (٦) وض عبد الله الدواري (٧) ويلزم جواز ابدال الرهن مثله والمستأجر اه راض (٨) قياساً على الرهن والرغبة للزوجة (٩) قلت وهو قوى اه يجر (١٠) والمدعى يدعى لذلك إذ لو ادعى انه كان له لم يصح كما تقدم ولو كانوا بما يعلموا انتقل اه مباح جيل (١١) ولا أظنه فيما لا يصدق أصله كما تقدم في الضروب للصيرى وهو المنفرد كما سيأتي في قوله ما لم يطلب في الظن كونه للنير (١٢) فان شهدوا على الاقرار لم ينجح إلى التكميل كان يقولوا نشهد أن فلاناً أقر بأن هذه الدار مثلاً كانت تزيد أو كانت يده ثابتة عليها قال أبو جعفر يصح وقتاً لأنه حكم على نفسه فاستغنى عن حكم الحاكم اه غيت معنى قرز (١٣) إلا أن يشهدوا انه كان لأبيه إلى أن مات فيكتفى (١٤) قيل من ولا فرق بين أن يشهدوا على أوليت ويكون لورثته (١٥) وهو ظاهر كلام الشرح اه ذكره وقيل ف المراد شهدوا على لا ليت لأنها نير مدح اه راض (١٦) لأنها تصح من الورثة على هذه لأن يد الوارث موصولة بيد الميت واختاره المؤلف وهو ظاهر الاز (١٧) بناء على أن يت للذال ليس له يد فيما ليس لأحد عليه يد والصحيح ان له يد فليقتل الفرق اه ومثله في البيان يمكن أن يقال ليت المال يد فيما لم يوجب الاستصحاب ظاهراً مع قيام البينة فقد وجب الاستصحاب فيسقط الكلام اه اه اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى قرز

كان له <sup>(١)</sup> أوفى يده ويستصحب الحال وقال الناصر عليم أنها تقبل الشهادة على ملك كان وهو قول الحنفية لأنهم أئمتوا الملك بالامس فيجب أن يستدام وقال ف وأحد قولى ش إذا شهدوا بأن يده كانت ثابتة عليه <sup>(٢)</sup> قبلت هذه الشهادة (و) منها أن يشهدوا بأن هذا الشخص يستحق (الارث من الجدة <sup>(٣)</sup>) نحو أن يشهدوا أن هذه الدار كانت لجدة فلان وقد تركها ميراثا له لم تصح هذه الشهادة <sup>(٤)</sup> حتى يشهدوا (بتوسط) موت (الاب) ويقولوا نشهد أن أباه مات وتركها ميراثا له ولكن هذا (إن) كان الاب (لم يتقدم موته <sup>(٥)</sup>) على موت الجدة فإن كان موت الأب متقدما على موت الجدة صحت تلك الشهادة لأن الملك ينتقل إلى ابن الابن من غير واسطة (و) منها أن يشهدوا أن فلانا باع كذا أو أوصى به لفلان أو وقفه أو وهبه فلا يكفي ذلك حتى يكملوا الشهادة على (البيع والوصية والوقف والهبة <sup>(٦)</sup>) بفعله مالكا <sup>(٧)</sup> أو ذا يد <sup>(٨)</sup> فيقولوا فعل ذلك وهو يملك هذا الشيء أو يده ثابتة عليه فإن لم يكملوا الشهادة بذلك لم تصح ولو شهد غيرهم أنه كان مالكا لذلك في ذلك الوقت بناء على أن الشهادة المركبة لا تصح كالمهور أى القاسم والمهادى والناصر والمرضى وش ومن قال إن البيعة المركبة <sup>(٩)</sup> تصح صحت <sup>(١٠)</sup> هذه الشهادة من غير تكميل وهو قول مائة وأبى ح (و) منها أن يشهدوا أن فلانا أعطى <sup>(١١)</sup> فلانا (رزمة <sup>(١٢)</sup>) من (الثياب) فلا تكمل هذه الشهادة حتى يعزوا الثياب (بالجنس) هل قطن أم حرير أم غير ذلك (والمدد والطول والمرض <sup>(١٣)</sup> والرقعة والغلظ) فإذا لم يشهدوا

(١) لعدم المنازع (٢) ولو كانت عليه يد في الحال (٣) أو الجدة أو من ابن الابن قرز (٤) أن كان عليه يد في الحال وإلا كفى أنه كان له من أه غيث قرز (٥) أو معتل بأحد العلل أه سحولى قرز (٦) والطلاق والنفاز والإبراء أه شرح أئمار وكذا سائر الانشاءات كالإجارة والنكاح فيقول في النكاح أو الطلاق فعله وهو مسعق لذلك كان يقول زوجها وهوولى لها أو طلقها وهو زوج لها أه شرح بهران معنى (٧) بالنظر إلى ملك المشتري وانزعه من البائع وأما الرجوع المشتري بالتمن بما استحق فكفى الشهادة على الإقرار وقبض الثمن وإن لم يقولوا مالكا أو ذا يد أه حاشية غيث قرز (٨) ولا بد من معرفة بوعه وصفه واختياره ذكره مائة وابن الخليل أه هاجرى بفيد (٩) الملك أه شرح فص ثلاث سنين في الأرض ونحوها وأما في المتقول فلا تحصر المدة كما أتى قرز (١٠) لأعلى وجه العدوان أو طرية أو نحو ذلك (١١) وعليه العمل وهو بالتقوى للضرورة إليه في الأغلب وعليه المتأخرون (١٢) قوى حيث (١٣) هذا في الاعطاء لا في غيره من سائر التليكات (١٤) برضا أو غصبا أو مستأجرا عليه (١٥) ونحوها انشاء لإقرارا فيصيح بالرزمة وإن لم تذكر الأوصاف ويجوز على التفسير كما مر أه سحولى لفظا قرز (١٦) الرزمة بكسر الراء أو مائة يمشد منها في توب واحد وهي في لغتنا الآن البقشة (١٧) مع الصفة (١٨) يقال إن كان بمنا

على هذه الوجوه لم تصح هذه الشهادة <sup>(١)</sup> ذكره في تعليق الافادة قال على خليل والفقهاء ل  
 يعنى أن الشهادة لا تتم في الصفة والمستند فأما الرزمة فيحكم بها <sup>(٢)</sup> ويؤخذ للمشهود عليه  
 بالتفسير قال مولانا عليم وهو ظاهر كلام م بالله في هذه المسئلة أن الشهادة لا تصح إذا لم  
 يبينوا الاوصاف المذكورة فإن قلت وكيف يمكن تبين قدر غلطها والوقوف على حقيقة ذلك  
 متعذر قال عليم الأقرب أنه يتسامح في تحقيقه ويكفى أن يقولوا رقتا على حدة الثوب  
 المراقى أو الشيرازى أو نحو ذلك فيمكن ذلك في وصف الرقة واللفظ وإن لم يذكر وتحقيقهما  
 في المساحة فذلك متعذر (و) منها (الوصية وكتاب <sup>(٣)</sup> حاكم إلى مثله ونحوهما) كالشيم <sup>(٤)</sup>  
 فانه يجب تكبيل الشهادة عليها (بالقراءة <sup>(٥)</sup> عليهم) فلا يكتفى أن يشهدوا أن هذه وصية  
 فلان أو أن هذا كتاب الحسناكم فلان حتى يقولوا قرأه علينا <sup>(٦)</sup> أو غيره وهو

يحتاج الى معرفة العرض والطول والرقة واللفظ فلا يكل حتى يبروها بذلك وإن كان ما قد جرت العادة  
 به أنه لا يحتاج الى ذلك كما جرت به في الكوارخ في البروز كفى أن يشهدوا على جملة الرزمة من النوع  
 القلائى على عدده وجنسه وصفه ونوعه اه آثار وروح وطاهر وظاهر إلا لا فرق قرز (٥) مع الصفة (١) مالم  
 يكن مستندها التذرا أو الاقرار قرز ومثله في السحوى (٢) وهو ما في البحر والامام شرف الدين واختاره اللقي  
 وض حامروى ولى (٣) وكان الفقيه س في أحكامه في صنفه يأمرها بالشهادة عليه ولا يحتاج الى قراءة ذلك  
 على الشهود وقرره الصيترى وحاج له ولا وصل صنفه ض عبد الله الدوارى استنكر ذلك على قواعده  
 أهل الذهاب حال قدومه الى صنفه اه ح فصح معنى ولفظ الزهور ومادت الفقيه س بن جدي قضاه في  
 صنفه ترك هذا بل يقرى الشهود الأحكام في موضع بعيد منه ثم يأتوا اليه ويقول اشهدوا على ما في هذه  
 الأوراق (٤) أوراق العاملات (٥) وأمرها بالشهادة وسواء قرأه قبل الاشارة أم بعده اه غيث بلفظه (٥)  
 قال في النيث تنبيه قال في الصحير وإذ رأى الانسان خطا لغيره يضمن الاقرار بحق من الحقوق لانسان  
 فانه لا يجوز أن يشهد عليه بذلك وإن شهد كانت الشهادة باطلة ولا يجوز للحاكم أن يحكم بالخط قلنا  
 وهذا لا خلاف فيه (٥) او عليه وهو يسمع ذلك وقال اشهدوا على ما فيا وأشار حيث تعذر عليه النطق  
 بأن يشهدوا عليه بعد سماعه لقراءة طيه اه سحوى قرز (٥) والوجه فيه هو أن للشهود به يكون مجهولا  
 إذا لم يقرى اه صيترى فلا بد من أن يأمرهم بالشهادة كما سيأتى لأنه أحسن هنا شيء وهو أمرهم  
 بالشهادة وأهل في باب القضاء بالقراءة عليهم وذكروا هنا فتؤخذ من كل موضع للاخر (٥) فلا يكتفى  
 قراءة الشهود للورقة والقابل لها إذا لم تسمع القراءة للمشهود عليه اه كواكب (٦) تنبيه لقائل أن يقول ما فائدة  
 القراءة على الشهود والمعلوم أن المدة لو طالت ثم طلبوا الشهادة على ذلك الكتاب فإن كل واحد منهم لا يحقق  
 الكتاب نقطة نقطة وإنما يعرفون جملة ذلك للمنى بحيث لو زيد على ألفاظ ذلك الكتاب لم يكادوا يميزوا تلك  
 الزيادة إلا من جهة الخط فقط ويمكن أن يقال وجه القراءة عليهم الاحتراز من زيادة لا يفتنى مثله عن من

يسمع<sup>(١)</sup> وقال اشهدوا عليه<sup>(٢)</sup> وقال م بالله ووص بالله بل تصح شهادتهم على الكتاب وان لم يقرأ عليهم وزادص بالله فقال لو كتبه للموصى ولم يقدر على النطق صحت<sup>(٣)</sup> الشهادة قبل لح كلام م بالله متأول على أن الشاهد حفظ الورقة وأنه أعطى كل واحد ورقة وإلا لم تصح وعن أبي مضر المراد إذا كان الخط متقاربا حتى يأمن الزيادة بين السطور (ومنها) البيع<sup>(٤)</sup> فإنه يجب تكميل الشهادة عليه بتسمية الثمن أو قبضه فلو شهدوا أن فلانا باع من فلان موضع كذا أو داره أو فرسه الفلانية لم تكف هذه الشهادة حتى يقولوا بشئ كذا أو يقولوا قبض عن ذلك الشيء وان لم يذكروا قدره وجنسه فإن لم يذكروا قدر الثمن ولا قبضه لم تصح الشهادة<sup>(٥)</sup> بالبيع فإن شهدوا على الأقرار بالبيع صح ذلك وان لم يذكروا قدر الثمن ولا قبضه وكذلك إذا كان للمدعي البيع شقيقا فإنه يكف الشهود أن يشهدوا بالبيع وان لم يذكروا قدر الثمن ولا قبضه وقد أوضح ذلك عليه السلام بقوله (لا الأقرار<sup>(٦)</sup> به ولا من الإشيع<sup>(٧)</sup>) وقوله (بتسمية الثمن أو قبضه<sup>(٨)</sup>) فائدة إلى قوله والبيع فتقدير الكلام وتكمل الشهادة على البيع بتسمية الثمن أو قبضه (فإن جهل<sup>(٩)</sup>) قدر الثمن أو نسيه الشهود (قبل القبض) من المشتري للبيع (فسخ) عقد البيع (لا) إذا كان التباس قدر الثمن (بعده) أي بعد أن قبض للمشتري المبيع فإن البيع لا يفسخ (والقول<sup>(١٠)</sup> للمشتري) في قدر الثمن إذا جهل وكان قد قبض المبيع (و) منها لو قال الشهود على القتل

ذكر جملة ذلك المعنى وذلك نحو زيادة خيار في مبيع ونحو ذلك بخلاف الزيادة بالسيرة اه غيث والسؤال أوقع من الجواب (١) أو مقرأوه عليه اه بمعنى (٢) أي على الكتاب (٣) مع الإشارة للمهمة كالإشارة من الآخرس بعد صحاحه للقرآن عليه اه على قرزة) وكل ما انشاء بعض يكمل بذكر الموصى (٤) أي لم يحكم بها (٥) لأنه يمكن رفع الجملته عن الثمن وهو أن يرجع بالتفسير إلى المقر اه غيث فإن لم يصادقه المشتري بين اه صيرت لفظا (٦) للاجماع وكان القياس أن لا يصح اه زهور (٨) وذلك لأن الحكم بوقوع البيع يقتضي الحكم بالمبيع المشتري والتمن للبائع فلا بد من ذكره اه كواكب (٩) إنما آخر بتسمية الثمن أو قبضه ليعطف عليه فإن جهل (١٠) هذه المسئلة مستأثرة لا تعلق لها بالتناكر في أصل العقد اه سحولى لفظا (١١) أو تصادق البائع والمشتري على جهل الثمن وقوله أو نسيه الشهود يعني قالوا تشهد أن البيع وقع بشئ معلوم لكن نسينا قدره الآن صحت الشهادة وفسخ البيع إن كان قبل القبض لأنه لا يترجم البائع تسليمه إلا بعد تسليم الثمن اه كواكب والصورة التي لا تصح الشهادة فيها حيث قالوا تشهد على البيع ولا نعلم قدر الثمن عند العقد اه كواكب ورياض (١٠) حيث ادعى عليه البائع قدرا معلوما فاما حيث تصادق على نسيانه سلم ما غلب في ظنه يعني المشتري ولعله حيث البائع الصنخ لتصدر تسليم الثمن الواجب كما إذا أنفلس المشتري اه كواكب قرز



قد علمنا انه (قتله) <sup>(١)</sup> يقينا أو نحوه) كتحققنا انه قاتله أو قاذفه أو نحوه <sup>(٢)</sup> لم يكف ذلك حتى يكملوا (بشهادته) <sup>(٣)</sup> انه قتله أو نحوه فيأوبلفظ الشهادة (وإلا) يكمل الشهود الشهادة بما ذكر (بطلت) شهادتهم (في الكل) <sup>(٤)</sup> من المسائل التي تقدمت من أول الفصل إلى آخره ﴿فصل﴾ (و) اعلم ان الشهادة (لا تصح على نفي) <sup>(٥)</sup> نحو أن يشهد الشهود انه لاحق لفلان على فلان <sup>(٦)</sup> أو ان هذا الشيء ليس لفلان <sup>(٧)</sup> أو نحو ذلك من النفي (إلا ان) يكون النفي (يقتضى) <sup>(٨)</sup> الاثبات ويتعلق به <sup>(٩)</sup> فانها تصح الشهادة عليه نحو أن يشهد الشهود انه لا وارث لزيد سوى فلان فان هذا نفي لكنه يقتضى أن فلانا هو الذي يستحق جميع الميراث فانقتضى النفي الاثبات مع كونه متعلقا به لان كونه الوارث وحده يتعلق بأنه يستحق جميع الميراث فانما لو اقتضى الاثبات لكن ليس بينهما تعلق لم تصح عندنا وذلك نحو أن يشهد الشهود انه قتل أو باع في يوم كذا في موضع كذا ثم شهد آخران ان الفاعل <sup>(١٠)</sup> أو الشاهدين في ذلك اليوم في موضع نازح عن ذلك الموضع الذي شهدوا على وقوع الفعل فيه بحيث لا يمكن وصولهم اليه في ذلك اليوم فان هذه الشهادة في التحقيق على النفي كأنهم شهدوا ما قتل <sup>(١١)</sup> وما باع في ذلك الموضع فلا تصح لأنها وان تضمنت العلم ببراءة الشهود

ولعل الذين تزمه أنه ما غلب في ظنه إلا ذلك (١) مسألة إذا قالوا نشهد أنه قتله أو ضربه ضربا ماتت به حكم عليه بالقتل وإن قالوا نعلم أنه قتله لم يحكم عليه وإن قالوا نشهد أنه ضربه ثم مات لم يحكم عليه بالقتل إلا أن يقولوا مات من ضربه وقال الإمامي إذا شهدوا أنه مات غيب ضربه حكم عليه بالقتل ذكره في البحر اهـ بن قتيب الوكاة سبع مسائل (٢) كل فعل بالجوارح أو باللسان (٣) ليس هذا من قبيل التكيل بل من قبيل اللفظ وقد تقدم وذلك شرط في جميع الشهادة فلا وجه لتخصيص هذه المسألة بذكر هذا الحكم وقد حذف قوله وقته في الآثار لهذا (٤) إلا أن يبدوها على وجه الصحة صح اهـ وقرره الشافعي ولا يكون قلنا (٥) لأنها لا تشهد على تحقيق (٦) إلا أن تكون الشهادة على الإقرار بالنفي فانها تصح نحو أن يشهد الشهود أن فلانا أقر أنه لاحق له على فلان ولفظ حاشية وصورته أن يشهدوا على إقراره بأن هذا الشيء ليس له فهذه حقيقة للإقرار اهـ يان بلفظه (٧) إلا أن يزيدوا ولا يعرفون له مال كما فتكون هذه الشهادة ليت المال ذكره في الاقادة وقال القاضي زبدولا يقال ان هذه الشهادة تليق مدح لان الحق لله حيثنقد فتصح حصة اهـ (٨) فرع وقد تصح البيعة على النفي حيث هو يستند إلى العلم بنحو أن يشهدوا بأن زيدا لم يكن في حضرتنا (٩) ذكره في البحر وكذا فيمن اشترى عبدا ثم وجد فيه أوصافا حرم ادعى أنه مرصا برده فطالبه بالبيع البيعة بأنها ليست مرصا قبلت شهادته لأنها صادرة عن علم اهـ يان لفظا (١٠) يخرج من القسامة (٩) أي بالاثبات (١٠) أو الشهود يقتله اهـ سحولي لفظا (١١) وأما

عليه لكن ليس بين كونه في موضع كذا في يوم كذا وبين القتل والبيع<sup>(١)</sup> تعلق فلم يصح  
 جرح شهادة القتل والبيع بها لعدم التعلق وقال م بالله بل تصح<sup>(٢)</sup> وتجرع بها الشهادة الأولى  
 لأنها قد تضمنت العلم براءة الفاعل فصحت<sup>(٣)</sup> (و) لا تصح الشهادة (من وكيل) على ما وكل  
 فيه اذا كان قد (خاصم<sup>(٤)</sup>) في ذلك الشيء (ولا) تصح شهادته (بعد الزل<sup>(٥)</sup>) في حق قد  
 خاصم فيه المشهود عليه هو حاصل الكلام في المسئلة ان الوكيل لا يخلو اما أن يشهد فيما وكل  
 فيه أو في غيره ان كان في غيره فان لم يخاصم صحت شهادته اتفاقا وإن خاصم فان زالت  
 الشبهة قبلت شهادته<sup>(٦)</sup> وإن لم تزل جاء الخلاف في شهادة الخصم على خصمه وقد تقدم<sup>(٧)</sup>  
 وإن شهد فيما وكل فيه<sup>(٨)</sup> فاما أن يكون ذلك قبل الزل أو بعده إن كان قبله فان كان  
 قد خاصم لم تصح شهادته بخلاف وإن لم يخاصم<sup>(٩)</sup> وأما إذا كان بعد الزل فقال م بالله  
 والوفاي أن شهادته تقبل سواء خاصم أم لا وقال ف أنها لا تقبل سواء خاصم أم لا وقال  
 أبو ح<sup>(١٠)</sup> ومحمد أنها تقبل إن لم يكن قد خاصم وإن كان قد خاصم لم تقبل<sup>(١١)</sup> (و) لا تصح الشهادة  
 (على حاكم) انه قد حكم بكذا إن (أكتبهم<sup>(١٢)</sup>) وأنكر ذلك ولا يجوز له أن يسئل بها ولا

اللفظ فهو على الایات وفي المتن على التقي (١) يقال لا تسلم عدم التعلق إذ براءة المشهود عليه عن القتل  
 غاية التعلق وكما لو علم الحاكم ذلك اه سحولى (٢) والناصر وش اه وفي الصميرى وهو أقيس لا نها  
 تستند الى العلم وقوام الجرح في حال التراءة وهو الذي يفهم من تحليل الشرح اه مفتي (٣) قيل الأولى  
 أن يقال في المثال قد صارت الشهاداتان متكافئتان يعل أن أحدهما كاذبة فعلى قول م بالله دوش أنهما يطلان  
 جميعاً ولا يحكم بالقتل ونحوه على قول ط و ح أنه يحكم بالشهادة الأولى التي هي أربح لأنها أوجبت في  
 الأصل فزجج ولعل هذا توجه الخلاف في هذه المسئلة وفي كل شهادتين يعلم كذب أحدهما اه كواكب  
 ورياض (٤) واختاره الامام شرف الدين وقوام الجرح والجرى والمفتي والشامى ولى وقرره مشايخ صنماء  
 (٥) مسئلة وإذا ادعى جماعة من المسلمين طريقاً عامة أو وقتاً أو نحو ذلك وهو تحت يدرجل ورافعه الى  
 الحاكم وشهدوا عليه قبلت شهادتهم فلا يقال أنهم خصوم فيه لأنهم لم يدعون لا تقسم حقاً خاصاً ذكروا  
 الزادات اه نطقاً (٦) وفي بعض نسخ الا زول بعد الزل وهى أولى من قوله ولا بعد الزل لا يها م أنها لا تصح  
 شهادته بعد الزل وإن لم يكن قد خاصم اه سحولى (٧) وإن كان ظاهر الكتاب لا يصح (٨) لا يصح في قوله  
 أو حقد (٩) بناء على أنها وكيلا فصاعداً ادعى أحدهما وشهد الآخر (٩) رياض في الأصل في الشرح  
 (١٠) صحت قرز (١١) وفي بعض نسخ الفيت مترك رياض بل قال وإن لم يخاصم صحت قرز وهى ظاهر الاز  
 وفي الوابل والزهور لا يصح وهو اختار لأنه يجرى تصدقهم (١٠) وقد تقدم للاح أنها تصح شهادة الخصم  
 على خصمه فلينظر قيل إن له قولين فلا نظر (١١) إلا بعد زوال الشبهة قرز (١٢) أى كذبهم لأن  
 أ كذبهم أى وجدتم كاذبين وليس المراد ذلك اه سحولى نطقاً (١٣) مع بناء ولا يخلو ولا حكم به التبرأ به نصار

غيره<sup>(١)</sup> من الأحكام هذا قول أبي حوش ورجعه ض زيد للذهب وقال كوف ومحمد ورجعه م بالله أنها تصح شهادتهم ويحكم بها قيل كلام م بالله محمول على أن الحاكم لم يقل أعلم أني ما حكمت إذ لو قال ذلك لم يحكم هو بما علم خلافه وكذا عن ابن أبي القوارس (و) لا تصح شهادته (من تسقط عنهم حقاله كمالك غير مالكمهم أو ذى اليد في ولائهم) قال عليم وقد ذكرنا مثاليين أحدهما أن يشهد عبدان أنهما مملوكان لغير مالكمهما في الظاهر فان شهادتهما لا تصح لأنها تقتضى إسقاط حق عنهما للشهود عليه فكانت كشهادة من يدفع عن نفسه ضرراً ولا تها شهادة المملوك بالملك وقد تقدم أنها لا تصح<sup>(٢)</sup> المثال الثاني أن يموت رجل ويخلف عبيدين<sup>(٣)</sup> وله أخ فاعتق العبدان ثم شهد للميت بآب<sup>(٤)</sup> فان شهادتهما لا تصح لأنها تضمن إبطال حق عليهما للأخ في الظاهر وهو الواو إذا لم تصح شهادتهما لم يبطل حقهما (و) لا تصح الشهادة (لغير مدع في حق آدمي محض) نحو أن يشهد الشهود بما لا يدعيه

كأحد الناس وقيل لا فرق (هـ) (فرج) وأما المأخوذ المروي إذا أنكره المروي عنه قلنا لا أعلم هذا أقبل قول الراوى عنه وإن قال ما روي هذا لم يقل قول الراوى عنه (فرج) وأما المأخوذ إذا روى عنه أنه أتى بكذا وأنكر قاله أقرب أنه إن كان مجعداً فهو كالحاكم وإن كان مقلداً وأقنى باجتهاد غيره فهو كالراوى للغير والله أعلم أن هذا نكلاً (هـ) وهذا إذا أنكر الحاكم نحو أن يقول أعلم أني ما حكمت وأما قال لا أعلم أني حكمت بهذا أو لا أدري فانها لا تبطل الشهادة وتنفذ الحكم ذكره ما لله وكاب وخاتره في الأمار وفي البحر مسئله ح وش والقاسمية (١) ولا يشاهد شاهدين عليه بالحكم إذا الحكم كالشهادة كان كالغير (٢) على وجه القطع فلا يصح إلا على اليقين والشهادة بالملك ونحوه تعيد اليقين لا بنفسها بل بالإجماع على وجوب العمل بمقتضاها ما جرح فقط وهو مفهوم قوله كذبهم (١) أى ولا يصح بشهادته (٢) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن الشهادة بالملك تعيد اليقين فيجب العمل بها في الملك فكذا إذا شهدوا بالحكم فأجاب بما في الكتاب أنه من هاشم البحر (١) كما لو أنكر الأصول لمشاهد بالقرع (٢) وقد يورد في مسائل العناية ابن امرأة قالت تقوم قد هموا أن يقتسموا مال ميت لا سيوا أن كان ماني بطلي فذكر أن أم أرث ولم يرث وإن كان اتني في التمن ولها النصف والباقي للعصبة وتقدر هذا المسئلة بأن رجلاً مات وترك أخاً وعبدان فاعتق الأخ العبدان ثم ادعت امرأة أنها زوجة هذا الميت فشهدوا لها بذلك وهي حامل حلالين به أى يمكن أن يمتنه فان خرج اتني صحت ولم يكن لها من الولي شيء (١) وإن كان ذكر أو ذكر أو ذكراً واقى لم تصح شهادتهما ولا يقال فتصح شهادتهما بالمال لا بهما لأن ذلك يؤدى إلى تضييع الشهادة (١) لكن يلزم الأخ نصف قيمة العبدان للبنت والزوج (٣) فإن علم ذلك فوجب عليهما تسليم أنفسهما وكسبهما الولد وولاهما للأخ قرز (هـ) فأما لو شهدا للميت بنت أو أخت أو أم أو جد صحت لأن الولي لا يبطل على الأخ ويضمن لها الأخ نصف القيمة حيث كان مؤسراً ونسباً في نصف القيمة حيث كان مصراً

المشهدود له فيه حقه المحض وأما الشهادة فيما يتعلق بها حق الله وهي الشهادة على الحسبة فلها تصح نحو أن يشهدشهدود على رجل أنه أعتق مملوكه <sup>(١)</sup> ونحو ذلك <sup>(٢)</sup> وأما الشهادة على القذف فتقبل الأولى أنها تقبل <sup>(٣)</sup> إلا لمدح <sup>(٤)</sup> لأنه بسكوته يجوز أنه قد أبطله <sup>(٥)</sup> قال مولانا عليم <sup>(٦)</sup> ويظهر كلام السادة أنها لا تقبل <sup>(٧)</sup> وهو الذي في الأذهان <sup>(٨)</sup> وأما الشهادة على السرقة ففي التقرير عن أبي ع وأبي ط أنها لا تصح إلا لمدح <sup>(٩)</sup> وتخرجهم بأفانها تصح <sup>(١٠)</sup> لغير مدح لأن القطع حق <sup>(١١)</sup> لله تعالى (و) لا تصح الشهادة (على القذف قبل <sup>(١٢)</sup> المرافعة) فلا تشهدوا أن فلانا قذف فلانا قبل أن يرافمه المقذوف لم تصح شهادتهم (و) لا تصح الشهادة (من فرغ اختل أصله <sup>(١٣)</sup>) إما بفسق <sup>(١٤)</sup> أو رجوع لبطان الأصول (ولا يجوز للحاكم أن يحكم بما اختل أهلها <sup>(١٥)</sup>) بفسق أو ردة أو نحو ذلك <sup>(١٦)</sup> إذا وقع الاختلال (قبل الحكم فإن فعل) أي حكم بشهادتهم بعد اختلالهم (نقض <sup>(١٧)</sup>) حكمه (ولو) حكم (قبل العلم) باختلالهم لم يكن ذلك مانعا من نقض حكمه وحاصل الكلام في هذه المسئلة على ما ذكره الفقيه أن تغيير حالهم إما أن يكون قبل الحكم أو بعده إن كان قبل فإن كان إلى ما يقدح كالفسق بطلت شهادتهم في كل شيء وإن كان إلى ما لا يقدح كالعسر والغرس <sup>(١٨)</sup> لم تبطل عندنا إلا في الرجوع لأن

أه كـب وأما فرز (١) أو مملوكه فرز (٢) كالطلاق البائن والرضاع والوقف فرز ولفظ البائن فرع ويصح في حقوق الله تعالى المحضة من غير دعوى كالزنى والشرب والخمر وكذا إذا كان يؤدي إلى منكر كالرضاع بين الزوجين وبين السيد وأخته والوقف والطلاق البائن وعق الأمانة وعق المنيخ وحرية الأصل للآل يثبت الولي على الحر أه ن لفظا لا فرق فرز (٣) مع عدم المرافعة (٤) بناء على أنه قد رافع أه حيث (٥) يعني المفهوم من قوله محض من غير نظر إلى ماسبق في المنطوق (٦) قوى حيث وهو ظاهر الأثر (٧) قوى بعد المرافعة فرز (٨) والقياس التضميل فإن كان المراد بالدعوى المال لم يصح وإن كان القطع صحت (٩) أما بعد المرافعة فصحت الشهادة ولو في حق آدمي محض مال أو غيره فرز (١٠) وذلك لأن قبل المرافعة حق لآدمي محض (١) فهو لغير مدح لا بعده فتقبل إذا قد صار حق لله تعالى أه بمروكذا السرقة ذكره في شرح الفتح (١) ينظر فانه مشوب مطلقا وقد تقدم مثل هذا في الدعوى على قوله ولغير مدح في حق آدمي محض (٩) قال في شرح الآثار وأما إذا اختل الأعياء قطعت شهادتهم ويرجع إلى الأصول إن كانوا باقين فساد الشهادة على وجه الصفة أه تشكيل لفظا فرز (١٠) أوردته وأحضره (١١) لا موت الأصول وكذا الغرس والعسر والجنون يعني فانه لا يضر (١) أي حضور الأصول لو وقف الحاكم (١١) وإنما قال أهلها ليدخل القروع والأصول فرز (١٢) أو شاك في صدقها أو رجوع (١٣) في التعلل في المختلف فيه فانه يفتن كإسياني في القضاء أه فتح بل لا فرق لانهما جاهل وليس كالخطأ والجنون والوالت (٥) ويظهر قول الأثير أن الغرس لا يمنع تنفيذ الجدل لانه يمكنه الرجوع أه بل يمنع

الشاهد<sup>(١)</sup> يكون أول من يرجع وعند أبي ح يطل في كل شيء وإن كان ذلك بعد الحكم فإن كان بعد التنفيذ لم يضر<sup>(٢)</sup> وإن كان قبله فإن تغيرت إلى ما يقدح أمضيت الحقوق دون الحدود<sup>(٣)</sup> وإن كان إلى ما لا يقدح أمضيت الحقوق والحدود<sup>(٤)</sup> إلا الرجوع قوله (غالباً<sup>(٥)</sup>) احتراز من صورة فإنه ينفذ حكمه ولو وقع بعد اختلال الشهود وهي في صحة عقد النكاح ولو اختل الشهود بعد المقد<sup>(٦)</sup> وقبل الحكم فقد صح المقد<sup>(٧)</sup> قبل اختلالهم<sup>(٨)</sup> (ولا يجوز للحاكم أن يحكم) بما وجد في ديوانه<sup>(٩)</sup> مكتوباً بخطه وختمه<sup>(١٠)</sup> سجلاً أو محضراً (إن لم يذكر) هذا مذهبنا وهو قول أبي ح وش وقال ف ومحمد يحكم به إذا كان في قطره<sup>(١١)</sup> أو تحت ختمه<sup>(١٢)</sup> (وتصح من كل من الشريكين) أن يشهد (للاخر في الشيء المشترك<sup>(١٣)</sup>) بينهما ذكره أحمد بن يحيى فيفوز كل<sup>(١٤)</sup> بما حكم له (ويكون في حكم القسمة بين الشريكين) فا

لجواز الرجوع (١) سيأتي أن الحدود تبطل باختلال الشهادة لأنها تدر بالاشهاد واعترض هناك باختيار ما هنا اه سماع قرز (٢) ولا ضمان عليهم لأنهم لم يرجعوا اه ح لي فقط (٣) والقصاص وقيل هو من جملة الحقوق اه ح لي فقط (٤) بل يقال هذا الحاصل مطلق مقيد بما سيأتي في الحدود واختلاف الشهادة قبل التنفيذ اه جري ومضى وقد صرح به في شرح الفتح (٥) في غير الرجوع لا فيه فلا تخفى كما تقدم قرز (٥) يقال إن أراد النكاح الصحيح في الباطن وإن لم يحكم به في الظاهر فظاهر وإن أراد به الحكم فهو لا يحكم بشهادة من فسق إلا أن يعمل أنه فاعت شهادتهم اليه قبل الفسق ثم فسقوا بعد الحكم فإن له أن يحكم بصحته كذلك فينظر اه وابل (٦) هذا حيث كان العقد قاسداً لا صحيحاً (٧) فلا يحتاج إلى حكم وإنما غدت في النكاح لأن العبرة فيه بحال العقد إذا لم يكن ثم مائة مرة في المقد والا فلا يحكم بما اختل أهلها قبل الحكم (٨) بل لا فرق قرز (٧) فإن دعا عا رجل وامرأة في الزوجية وشهد الشهود في النكاح ثم فسقوا لم يحكم بها (٨) والمراد حيث أراد الحكم لنفوذ عقد النكاح وقطع الخلاف مع أنه لا تناقض فيه بين الزوجين وأما لو حصل تناقض لم يصح الحكم بشهادتهم بعد الاختلال اه ح لي فقط (٩) (مسئلة) من وجد خطاً لغيره بحق عليه وأنكر الحق لم تجز الشهادة (١٠) ولا الحكم عليه بمخطئولو أقر أنه خطه اه ن بلفظه خلاف (١١) لأنه لا بد من اليقين ولا يقين (١٢) إلا أن يذكر جملة الأمر كافي الشاهد قرز (٢٠) بحق تحت ختمه التي يختم به على كتابه فلا يحكم إلا أن يذكر جملة الأمر كالشاهد عندناه كوكب والسجل الورقة المكتوب فيها والمحضر حضر فلان ابن فلان فلان ابن فلان وحصل بينهما كذا وكذا (١١) موضع الأوراق (١٢) والختم هو أن يختم على الورقة بطين أو شمع ثم يضع الحاكم خاتمه عليه حتى يبين أثر الخاتم وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك وأما عرف الناس في هذا الوقت فالختم هو أن يضع الحاكم العلامة في ورقة الحكم فقط ذكره الفقيه ف اه زهور (١٣) أما الاول فيصح شهادته مطلقاً وأما الثاني فيعد زوال التعتات تصح على المذهب ومضاف في البيان أو على القول بصحة شهادة الخصم على خصمه اه شرح فتح (٥) شرك أملاك (١٤) هذا في تعيين قدر الانصباء لا في جهتها اه

حكم به تفرد به المشهود له ذكر ذلك الفقيه قال وسواء حكم الحاكم وهو عالم بالشركة بينهما أم لا (ولا تتبع) أي لا يصح أن نقول تصح شهادة الشريك في قدر نصيب شريكه فقط لافي قدر نصيبه بل يطل الكل فإذا شهد بنصف هذا الشيء له <sup>(١)</sup> ولشريكه لم يحكم للشريك بالربع لأنها لا تتبع وعندم بالله يصح تبعضها فتبطل في نصيب نفسه وتصح في نصيب شريكه (و) تصح (من المنهي عن الاداء) فلو قال رجل لآخر لا تشهد علي فيما سمعته مني فسمع منه اقراراً بحق للغير جاز أن يشهد به وكذا لو قال رجل لرجل توسط بيني وبين خصمي ولا تشهد علينا بما تسمع من اقرارنا فسمع أحدهما أقر بحق للآخر <sup>(٢)</sup> جاز أن يشهد به <sup>(٣)</sup> (و) تصح الشهادة (من) قد (كان أنكرها غير مصرح <sup>(٤)</sup>) بالانكار فلو أن رجلاً قال كل شهادة أشهد بها على فلان فهي باطلة أو قال ليست عندي شهادة على فلان ثم شهد عليه صحت شهادته لأنه يجوز أن يكون نسبها حين قال ذلك ثم ذكرها أماً لو قال المشهود له مامع فلان في شهادة قليل في محتمل أنه مثل الشاهد <sup>(٥)</sup> فلو قال جميعاً <sup>(٦)</sup> نلم عدم الشهادة في هذا قال عليم فالأقرب أن هذا يمنع من قبولها <sup>(٧)</sup> والله أعلم (و) يصح من الشهود أن يشهدوا (على ان ذالوارث) لزيد (وحده) ولا يملوا له وارثاً سواء وإن كانت شهادتهم على النفي لكنها متضمنة للاثبات كما تقدم فصحت <sup>(٨)</sup> فإن قال الشهود نشهد أن فلان مات وترك هذه الدار ميراثاً لفلان ابن فلان ولا يملون له وارثاً غيره جازت الشهادة قيل ح وأما صحت هذه من غير تدريج لأن الوارث هنا لا يحتاج <sup>(٩)</sup> وذلك بأن يكون أباه أو أخاه <sup>(١٠)</sup>

نجزى وهذا حيث لم يكن ممتصداً قين <sup>(١)</sup> قبل الشهادة على قدر الانصباة تجري أمالو كان الشريك ممتصداً قبل التصب على قدر الانصباة لم يكن لقوله فيغوز كل بما حكم له فائدة ويجري مجرى القسمة هكذا ذكره عليم اهـ فيقظه <sup>(١)</sup> قلنا لا يمنع أن يشهد بعضهم لبعض في التصب وتعيين الجهة ويجري مجرى القسمة لما ذكر قال شيخنا لا يمنع <sup>(١)</sup> أو كله كان يقول في ولشريك <sup>(٢)</sup> إجماعاً إلا عن ابن عباس لأنه يقول المجلس بالأمانة وقال لا تشهد إلا بما قال أشهد على به <sup>(٣)</sup> بل يجب منع خشية فوت الحق كما مراد زهور <sup>(٤)</sup> وصورة التصريح أن يقول أعلم أنه لا شهادة عندي ثم شهد بأنها لا تقبل <sup>(٥)</sup> يعني فيصح <sup>(٦)</sup> أو أحدهما لم يجز لأن للمشهود له إذا قال أعلم فقد أكذب الشاهد فيما شهد به قرز <sup>(٧)</sup> إذا كان في المجلس فقط وأما إذا كان قد اعتل صحت لجواز التحليل اهـ كوكب عالم يضاف إلى وقت إنكار الشهادة أو قبله قرز <sup>(٨)</sup> ولا بد أن يقولوا ولا يعرفون له وارثاً سواء لانهم لو اطلقوا كانت الشهادة صادرة عن غير علم <sup>(٩)</sup> وفي بعض النسخ هذا متأخر على قول الفقيه ح <sup>(٩)</sup> إلى تدريج <sup>(١٠)</sup> صوابه ابنه

وقيل ع لأن قولهم <sup>(١)</sup> لا يعلمون له وارثا سواء بمثابة التدرج <sup>(٢)</sup> ولا وارث هنا غيره <sup>(٣)</sup>  
 ﴿فصل﴾ (ويكتفي الشاهد <sup>(٤)</sup> في جواز الشهادة في الفعل الروية <sup>(٥)</sup>) فلا يجوز  
 له أن يشهد على فعل من قتل أو ضرب أو نحو ذلك إلا أن يكون رأى المشهود عليه يفعل  
 ذلك الفعل (و) إن كانت الشهادة (في القول) لم تكفه الروية بل لا بد من (الصوت معها  
 أو ما في حكمها) فمن أراد أن يشهد على قول فطريق الشهادة أن يسمع صوته مع رؤيته  
 إياه متكلما بذلك الكلام فيثبت يجوز له أن يشهد عليه بذلك الكلام والذي في حكم الروية  
 أمران أحدهما أن يكون هذا التكلم في منزل خال يعلم الشاهد علما يقينا انه لا غيره فيه  
 بحيث يعلم يقينا انه صاحب الكلام فيثبت تجوز له الشهادة عليه بذلك الكلام لكن إن  
 كان يعرف نسبه <sup>(٦)</sup> من قبل الكلام جاز له أن يشهد عليه بذلك حضر أم غاب وإن كان  
 لا يعرف نسبه واسمه <sup>(٧)</sup> من قبل لم يكن له أن يشهد عليه بذلك إلا إذا كان حاضرا <sup>(٨)</sup> لم يفارقه بعد  
 سماع كلامه فيشهدان هذا المشار اليه قال ما هو كيت وكيت الأمر الثاني أن يكون صوت هذا  
 المتكلم معروفا للشاهد بحيث لا يداخله شك انه صوت فلان ابن فلان ولا يرتاب كما إذا رآه <sup>(٩)</sup>

(١) ويأتي على قول الفقيه إذا مات ميت ولا يعلم له وارث إلا شخص يعلم انه اقرب الناس اليه ولا  
 نعلم تدرج نسبه إلى نسب الميت فانه برئه اه كواكب ويأتي على ظاهر الشرح أنه لا يرث (٢) هذا في  
 الميراث قط لا في ثبوت النسب وقواء القاضي طاهر وهو الموافق لما تقدم في قوله ومن أقر بوارث له أو ابن  
 عم ورثه الخ وفي أوائل وح الفصح ثبت النسب لأنه قال إذ يفيد ما أفاده التدرج وعبرة ألا تارو بكل  
 النسب ينحو التدرج قال في أوائل ما لفظه وأراد ينحو التدرج أن يشهد الشهود أن هذا هو الوارث  
 وحده أو شهدوا على أنه لم يبق من بني فلان إلا فلان فهذه الشهادة تخيد ما يفيد التدرج لأنه إذا لم يبق  
 من قرابة الميت إلا فلان ثبت نسبه منه وكان الميراث له قطعا ذكر ذلك المؤلف أيده الله وهذه زيادة منه  
 اه وأبل بلفظه (٣) وأما إذا كان ثم وارث غيره ولو ذو رحم فلا بد من التدرج قرز اه بيان معنى  
 (٤) والاولى في العبارة ولا يكفي الشاهد في جواز الشهادة في الفعل إلا الروية ولا في القول إلا الصوت  
 معها (٥) ولعل حصول ما يقوم مقام الروية في الفعل كاف في جواز الشهادة به كما في مسئلة الشهادة على  
 الصوت إذ لا فرق اه ح في لفظا ولفظ ح وكذا سائر ما يحتاج إلى الحاسة من النظر والسمع والشم  
 والجلس والخبرة في الباضعة والتلاعبة من معرفة المقدار بالمساحة أو غيرها والاختيار في زوال شيء من  
 ذلك اه وأبل (٦) واسمه وشخصه (٧) ولا شخصه فإن كان يعرف شخصه جاز أن يشهد إن حضر ولو  
 قد فرقه قرز (٨) أو حيث قد عرف به المعروف المختبر اه ح في لفظا (٩) فاشترط الروية في هذه الصورة  
 تحميلا وأداء فإذا شهد كذلك صححت ثم المتهمة على الحاكم بعد ذلك اه تكميل لفظا قرز (١٠) أو فرقه  
 لكن حضر فرقه قرز (٩) حيث يفيد العلم قرز

فيجوز له أن يشهد على صوته وإن لم يره \* تنبيه **﴿** قال مولانا عليم **﴾** وقد حكاه أصحابنا خلافاً في الشهادة على مجرد الصوت هل يجوز أم لا قال ونحن نرى أن موضوع الخلاف حيث لا يحصل بالصوت إلا الظن فقط <sup>(١)</sup> دون العلم فقال المهادي في الأحكام وهو أحد قوليه في المنتخب وهو قول جمهور العلماء أن الشهادة لا تجوز <sup>(٢)</sup> والقول الثاني أحد قول المهادي في المنتخب أنها تجوز وهو قول ك <sup>(٣)</sup> (أو) حصل للشاهد (تعريف عدلين <sup>(٤)</sup> مشاهدين <sup>(٥)</sup>) (الشهود عليه (أو) تعريف (عدلتين <sup>(٦)</sup> بالاسم <sup>(٧)</sup> والنسب <sup>(٨)</sup>) أي يعرفان الشاهد باسم الشهود عليه ونسبه إذا كان الشاهد لا يعرف ذلك بأن يكون المشهود عليه من وراء حجاب <sup>(٩)</sup> يقولان هذا التكلم <sup>(١٠)</sup> هو فلان ابن فلان فيجوز للسامع <sup>(١١)</sup> أن يشهد أن فلان ابن فلان قال ما هو كيت وكيت وإن لم ير شخصه ولو لم يكن معه إلا ظن فقط ويكون أصلاً لا فرعاً عندنا خلاف ما يفتو قيل ح بل تعتبر الشهادة الكاملة في حق المرف فلا بد من رجلين أو رجل وامرأتين (و) أما إذا كانت الشهادة (في) إثبات (النسب <sup>(١٢)</sup> والنكاح والموت

(١) وأما مع العلم فيجوز اتفاقاً قرز (٢) يحتمل أن يقال لا خلاف بينهما في أنه حيث قالوا تجوز الشهادة على مجرد الصوت أرادوا حيث حصل العلم اليقيني وحيث قالوا لا تجوز أرادوا حيث لا يحصل يقين بل ظن فقط اه غيث (٣) لأنه يقول يجوز للأعمى وطء زوجته بمجرد الصوت وقد تقدمت هذه الحاشية على قوله ومن أعمى الخ (٤) لكن لا بد من ذكر المرفين بأسمائهما عند أداء الشهادة لجواز أن يكونا غير عدلين عند الحاكم اه رياض ون وظاهر إطلاق المذهب خلافة قرز (٥) والعبرة بالعدالة وقت الخبر ولا يشترط استمرارها إلى وقت الأداء اه شامى (٥) ولا يصح أن يكون أحد المرفين أحد الشاهدين وعن ضد السلاوى يصح ذلك لأنهم أصول وهو خير اه ومثله عن حيث قرز (٥) أوفى حكم الرؤية كما تقدم (٦) أو رجل وامرأتين قرز (٧) وعلى المذهب وهو الاكتفاء بـ عدلين يصح عدل وعدلة ذكره في الأتمار اه تكميل (٨) ولا يعتبر كمال الشهادة إذ التصريف خير لاشهادة واعتبر بالعدد احتياطاً لأن الشهادة عليه باعتبارها شأيب الخبر والشهادة اه نجوى (٩) وكذلك تصح الشهادة على الملك (٩) تعريف عدلين لكن يشهد على أنه باع أو نحوه ما لكا هذه المين بصريف فلان وفلان اه تهاى وليست هذه مركبة لأن المركبة هي التي لا تتم إلا بشهادة غير عاشدت به الأولى وهذه بيعة واحدة لعل على كلام البيان أنه لا بد من ذكر المرفين وظاهر خلافة قرز (٩) أو كمال مشاهد أو لم يحصل له المعرفة للعترة والخرج إلى ذلك خشية أن يلتبس عليه تعيين من شهد عليه اه يحيى حيد قرز (١٠) أو الفاعل واللفظح وانه رآه يفعل ذلك وهو لا يعرف اسمه ولا نسبه ثم عرفه عدلان أن هذا فلان جازله أن يشهد أن فلاناً فعل كذا اه سماع قرز (١١) قيل ف وانما تجوز الشهادة على التصريف إذا كان الشاهد لا يعرفان المرأة لو بدت لها فأما لو كانا يعرفان فلا يجوز العمل بالظن مع الامكان إلا أن يحصل العلم بالتصريف اه بمن ظاهر المذهب خلافة قرز (١٢) وكذا عند الوردية اه لفظاً وبني عليه في الأتمار ومثله في الهداية وظاهر



والوقف<sup>(١)</sup> والولاء<sup>(٢)</sup> وحصل للشخص (شهرة في المحلة<sup>(٣)</sup>) بأحد هذه الأمور جاز له أن يشهد به سواء كانت (تشرعاً<sup>(٤)</sup> أو ظناً<sup>(٥)</sup>) وهذا هو الصحيح وقيل على ما لا بد في الشهرة أن تقيد اليقين وإلا لم تجز الشهادة وقد أشار في الشرح إلى ذلك (و) أما (في الملك<sup>(٦)</sup>) فيكفي في جواز الشهادة به (التصرف والنسبة وعدم المنازع) فإذا عرف الرجل أن الرجل تصرف في شيء ونسب إليه أي يقال إنه لفلان ولا منازع له فيه جاز له أن يشهد بأنه يملكه وإنما تجوز هذه الشهادة (مالم يثلب في الظن كونه للغير) فلا تجوز الشهادة بالملك مع هذا الظن (ويكنى النامي فيا عرف جلته والتبس تقصيله الخط<sup>(٧)</sup>) ذكره في شرح أبي مضر<sup>(٨)</sup> حيث قال وإذا شك

الانحلاف<sup>(٩)</sup> المراد بالوقف نفسه فيشهد أن هذا وقف لأن زيداً وقته فلا تكن الشهرة إلا عند الدواري اه تكميل لفظاً (١٠) والمذهب لا تجوز الشهادة بالشهرة على مصرف الوقف خلاف ما قاله في الكافي وكذا البيع والوصية لا تكن الشهرة اجماعاً (١١) اه شرح من زيد ومثله في التجري لا نه وقف فيكفي الشهرة فعل هذا تجوز الشهادة على أصله ومصرفاً لا نه وقف كالبيع والوصية (١٢) وكذا الطلاق والتلقا اه غيث معنى قرز (١٣) والخا كم ولتقى معنى كون هذا حاكماً أو مفتياً وقد ذكره في البحر قال في الفتح وكذا كونه ذا ولاية اه تكميل لفظاً (١٤) وهي خمسة بيوت وقيل ولو واحداً إذا كان فيه خمسة اه مفتي وقيل إذا كان في البيت ثلاثة ليسكون فرقاً بينها وبين التواتر وفي المصامح لا يقال محلة بالكسر إلا لآلات بيت فما فوقها (١٥) لكثرة الخبرين أو ظناً قتلهم (١٦) وأما التواتر وهو ما تأد الصلح فيعمل به فيها أي في تلك الأمور التي يعمل فيها بالظن وكذا يعمل بالتواتر في غيرها من سائر الأمور ولا وجه للاختصاص به في شيء دون شيء اه شرح فجع والفرق بين الشهرة والتواتر أن الشهرة في الأصل واحد والتواتر الخبر جماعة عن جماعة وقال الامام شرف الدين عليم المراد بالشهرة أن يقدر أنه لو سئل أكثر أهل المحلة لتلقوا به كذلك وأما إذا نطقوا صار تواتراً أي غيد العلم فيعمل به في غيره كما ذكره الهندي والدواري والفتية اه تكميل معنى (١٧) وأما الحق فلا تثبت اليد إلا بأحد الثلاثة المقدمة وهي الاقرار والاستثناء والاحياء قبله لا بالتصرف كمالك قرز (١٨) واليد التي تجوز أن يشهدوا لصاحبها بالملك إذا أراد أن يحكم له بالملك المطلق قطب ولا يصح أن يشهدوا بثبوتها إلا بثلاث سنين فصاعداً قرز في غير المتقول اه زهور معنى فأما المتقول ولو ساعة قرز (١٩) وذلك لأنه متى تذكر محلة الأمر بالنظر إلى التثابة فقد زال الشك عنه فصار مالم فتكون شهادته صادرة عن علم اه غيث (٢٠) وجد بخط العلامة عبد الله بن يحيى التاطري ما هذا لفظه أن البصيرة المتضمنة لأبواب حق من الحقوق التي شهودها ممن تعرف دياتهم وأما متهم معمول به شرماً وإن مات كاتبها وشاهدها حيث كان متضمنته من الحقوق تحت يد من له البصيرة فابق عليه لأن اليد في أعلام رتب القوة والبصيرة وإن ضمنت بموت شهودها فقد انضمت إلى قوى وإذا انضم الضعيف إلى قوى كافاً قويا كالجهم مع الشاهد وأما إذا كانت البصيرة في حق لا يد لصاحبها عليه فلا حكم له أولاً يقول عليها ولا يعمل بها شرماً لضعفاً وعدم انضمامها إلى ما هو أقوى منها فذلك لا يعمل بها كالجهم مع شهادة المرأتين فإنه لا يعمل بها لانضمام الضعيف إلى مثله وهذا الذي كان يحتمله ويحق به جنى إمامنا المهدي عز الدين بن

الشاهد في أمر هو شاهد فيه ورجع إلى القبالة وعلم أنها هي القبالة التي قد قرئت عليه وكتب فيها خطه وشهادته وذكر الأمر على الجملة جاز له أن يشهد وإن لم يذكر تفاصيل ما فيها من حدود الأرض أو اسم المشهود عليه لأن أمثال ذلك يتمذر ضبطها ولولا التعمد لم يحتج إلى القبالة قال ولا خلاف فيه <sup>(١)</sup> **كتاب الوكالة** <sup>(٢)</sup> قال في الاتصاري مشقة

من الحفظ ومنه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل <sup>(٣)</sup> قيل وقد تطلق على من يستمد عليه في الأمور من التصرف وغيره <sup>(٤)</sup> فلو قال وكلتك في مالي حمل على الحفظ لأنه المتيقن لا على التصرف إلا بقرينة <sup>(٥)</sup> وهي في الاصطلاح إقامة الغير مقام نفسه في أمور أو بعضها قبل موته <sup>(٦)</sup> والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى فابشروا <sup>(٧)</sup> أحدكم بورقكم وأما السنة فاروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم وكل عروة <sup>(٨)</sup> البارقي وحكيم ابن <sup>(٩)</sup> حزام بشرأ أضحية والاجماع <sup>(١٠)</sup> ظاهر **فصل** في بيان ما لا يصح

الحسن رحمه الله ولعل القائمة ما روي عن الإمام التوكل على الله إسماعيل بن القاسم عليم أن من كانت الوثيقة التي على هذه الكيفية في يده أنه يكون القول قوله مع يمينه ولا يكلف البيعة في ذلك حيث يظهرها ويدعي الشراء من الغير فلا يقال قد رفع يده بدعوى الشراء فيكلف البيعة ويصير خارجاً بدعواه الشراء بل القول لمن هي في يده وعليه التمين الأصلية فقط (١) فأما من وجد شهادته مكتوبة بخطه فإن ذكر جملة ذلك جاز له أن يشهد به إلا أن يكون في القبالة تغيير لما كان وضع في أصلها بزيادة أو نقصان ولم يذكره فلا يشهد به وإن لم يذكر شيئاً من ذلك إلا أنه عرف خطه فلا يجوز له أن يشهد به ذكره م بالله وطوع وكره وش وقال في المنتصب وكوف وجد يجوز إذا علم أنه خطه وقواه الفقيه إذا علم من نفسه أنه لا يكتب شهادته على ما تحققت أنه لأجل الاضطراب أنه صميئى (٢) يفتح الزاوي وكمرها هكذا في الصحاح (٣) أي نعم الحفيظ وقوله تعالى اجعلني على خزائن الأرض (٤) قبض الدين وقيل الحفظ (٥) نحو أن يقول خلصني من الدين (٦) خرجت الوصية (٧) وقوله تعالى حاكماً انصفوا بقميصي هذا وقوله واجعلني على خزائن الأرض وقوله تعالى اجعلوا بضاعتهم في رحلهم وقوله تعالى انصب بكتابي هذا فآله اليهم فهذا كله توكل اه ان (٨) يكسر العين (٩) وعمره مائة وعشرون سنة ستون في الجاهلية وستون سنة في الاسلام وكذلك ليده عمره كذلك (١٠) وكل صلى الله عليه وآله وسلم حكماً يشترى أضحية وأعطاه ديناراً فاشترى به شاة فأعطى بها ربحاً فباعها بدينارين واشترى شاة بدينار فأمره أن يصدق بالدينار وضعي بالشاء وأعطى عروة البارقي ديناراً ليشتري به شاة فاشترى شاتين بدينار فباع أحدهما بدينار وبعاه بشاة ودينار فدفع له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالبركة فكان لو اشترى التراب لرج فيه اه شفاء (١) كل واحد في سنة (١٠) فهو منقاد على جواز التوكيل والعمل قولاً وفلاً خلفاً عن سلف ومن وجهة القياس أن بالناس حاجة إلى التوكيل فقد لا يمكن الإنسان من فعل ما يحتاج إليه إما لعجزه أو لقلة معرفته أو لفتنه عنه فلذا جاز التوكيل

التوكيل فيه إعلم أنها (لا تصح الاستنابة في) أمور عشرة أحدها في (إيجاب) أمر من الأمور من عبادة أو مال لمسجد أو غيره <sup>(١)</sup> فلا يصح أن يقول قد وكلتك أن توجب علي كذا (و) ثانيها أن يوكل غيره في تأدية (عين) <sup>(٢)</sup> فلا يصح أن يقول وكلتك أن تحلف عني (و) ثالثها أن يوكل غيره في (لعان) <sup>(٣)</sup> فلا يصح التوكيل باللعان لأنه من قبيل الأيمان فهذه الثلاثة المتقدمة لا تصح الاستنابة فيها (مطلقا) أي لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال (و) رابعها أن يوكل غيره في تأدية (قربة بدنية) <sup>(٤)</sup> كالصلاة والصوم قوله بدنية اخترازا من المالية كالزكاة فانه يصح التوكيل باخراجها (إلا الحج) <sup>(٥)</sup> فانها تصح فيه الاستنابة (لعن) كما تقدم تحقيقه (و) خامسها التوكيل على فعل (محظور) <sup>(٦)</sup> كالقتل والتعذيب والنصب فلا يصح ذلك وانما يتعلق ذلك بالفاعل (ومنه) أي المحظور (الظهار والطلاق) <sup>(٧)</sup> البدعي (وإذا كانا محظورين لم يصح التوكيل بهما) (و) سادسها أنه (لا) يصح التوكيل (في إثبات) <sup>(٨)</sup>

وأركان الوكالة أربعة الأول الموكل اه بستان (١) وأما في النذر المطلق (٢) فانه يصح لا في الملحق بشرط لأنه كاليمين ذكره الفقيه س اه ن وفطرح وأما لو وكله بغير شيء من ماله على زيد أو نحوه جاز ذلك كالتوكيل بالهبة ونحوها اه لفظا (٣) وكان ميتا لا في الذمة فلا يصح قرز وذلك نحو أن يقول وكلتك أن تنذر عني هذه الأرض للمسجد فهذا يصح لا لو قال أن توجب علي التنذر بها ونحو ذلك لم يصح اه غيث (٤) غير مركية اه فتح نحو أن يقول طلق زوجتي طلاقا مشروطا وقدم الشرط اه وابن وفي التيث خلاف ذلك حيث قال تلييه أو قال لما علق طلاقك بدخولك الدار لم يصح لأنه توكيل باليمين ذكره في الطلاق وهو يفهم من البيان وفي المخلع يفهم من البيان خلافه فينظر اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٥) وإنما لم تصح في يمين ولعان وشهادة لوجوب اصدارها عن يقين ولا يقين للتوكيل اه بحر ولأنه إن كان لا يظن صدقها فهي غفوس وإن كان يظن صدقها هي على غير الدعي عليه (٦) إلا ركعتي الطواف بها للصحيح اه بيان (٧) فان قلت ألتزم بجوزم الاستخلاف في صلاة الجماعة فقد أجزمت التوكيل في الصلاة قلت ليس بتوكيل بالصلاة على التحقيق وإنما هو استنابة في الضم لقوم على وجه الامامة والتقدم للإمامة أمر غير الصلاة فافهم ذلك تمامه ليس بتوكيل حقيقة بدليل انه لا يصح أن يوكله وبدليل أنه لو عزله لم ينزل وإنما هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد من ذلك لاختصاصه اه غيث بلفظه (٨) والقراءة قرز والاعتكاف ويدخل الصوم بها (٩) وإلا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتصح اثباته فيها اجماعا ولو نصع عذر وكذا الثلاث الخفيات وظاهر الأثر خلافه (١٠) وكذا بيع العبد المسلم من الكافر وبيع السلاح من الكافر فلا يصح التوكيل به (١١) حيث وكله أن يطلق طلاقا بدعة وأما لو وكله مطلقا فطلق طلاقا بدعة صح قرز ووقع اه نجري إلا أن نجري عادة بالطلاق انه إذا طلق انصرف الى السنة في المرف وطلق بدعة لم يصح قرز (١٢) لأن المقصود فيهما التمسك ودرؤها بالشبهات فلا يجوز التوصل الى اثباتها بواسطة الغير

حدو) لا اثبات (قصاص<sup>(١)</sup>) و) سابعها أنه (لا) يصح التوكيل في (استيفائهما<sup>(٢)</sup>) إلا بحضرة الأصل<sup>(٣)</sup>) وهو الموكل وهذا قول ع أغني أنه لا يصح التوكيل لا في الاثبات ولا في الاستيفاء<sup>(٤)</sup>) إلا بحضرة الاصل وقال م بالله مذهبنا وتخريجنا أنه يصح التوكيل في الاثبات والاستيفاء وإن لم يحضر الاصل وهو قول الناصر وقال في الوافي أنه يجوز في الاثبات لا في الاستيفاء إلا بالحضور<sup>(٥)</sup>) قال مولانا علي<sup>(٦)</sup>) وأعلم أنا أننا نلحق بالحدود التي يصح التوكيل في إثباتها بحضرة الاصل هي حد القذف والسرقة<sup>(٧)</sup>) لأنهما تصح فيهما الدعوى فأما الشرب والزنى فلا يتأتى توكيل في أحدهما لأنه لا يصح فيهما تداعي<sup>(٨)</sup>) (و) ثامنها التوكيل (في) تأدية (الشهادة) فلو قال الشاهد لغيره وكلتك تشهد عني لم يصح ذلك (إلا) على وجه (الارعاء<sup>(٩)</sup>) ولا خلاف<sup>(١٠)</sup>) فيه (و) تاسعها أنه (لا) يصح التوكيل (في) نحو الاحياء<sup>(١١)</sup>) كالأموال المباحة نحو أن يوكل من يبيع له أرضاً أو يستقي له ماء أو يصطاد له أو يحفر له معدناً فإنه لا يصح التوكيل فيه عندنا بل يتعلق بالفاعل وعلى كذا قال م بالله بل يصح التوكيل في ذلك (و) عاشرها

(١) في النفس ودونها اه ح لى لفظاً قرز (٢) لو قال واستيفاءه كان أولى ويكون المراد القصاص لأن الحد ليس فيه توكيل حقيقة بل أمره الى الامام أو الحاكم ذكره في البحر والفقهاء اه كواكب ويمكن أن يقال بصور ذلك في حد السيد لعبد فوكل في استيفائه بحضرة اه سحولى (٣) ماله الى الاثبات والاستيفاء اه غيث (٤) فلو عفا الموكل عن القاتل ثم قتله الوكيل قبل علمه كان خطأ يوجب الدية وتكون على ماقبله ويكون لم الرجوع على موكله لأنه غار الوكيل اه زنين ومثله في البيان ولفظه فرع وحيث يجوز التوكيل الى آخره فظاهر الأثر أنه عهده حيث قال ولا تفعد وإن ظن الاستحقاق اه لى ومنع وعن الشافى يقال هو عمل بالمعنى فيما نحن فيه وفيما يأتي بالظن فأنكشف خلافه (٥) وذلك لجواز أن يكون للموكل قد عفا بنفس استيفاء القصاص مشكوكاً فيه ولا يجوز إقامته مع الشك في حالة فلهذا لا يجوز التوكيل فيه وحجة الناصر وم بالله انه حق لآدمى لحاز التوكيل فيه كآدمى (٦) على أصل يبيح عليم لتعصيه على المنع من الشهادة على الشهادة في الحدود والقصاص لأنها في معنى التوكيل اه غيث بلفظه (٧) إلا أن يكون الوكيل بالاستيفاء هو الجاني لم يصح ذلك المحدث في الغايات حيث قال لم يجوز لأحد أن يوكل لغيره للأضرار بنفسه إذ ليس له ذلك إبداء (٨) والتعزير (٩) حيث المراد القطع اه كواكب لفظاً والذي قرر فيها هدم انه لا فرق بين أن يكون للسال أو للقطع فإن الشهادة لا تصح إلا للدعوى فحينئذ لا فرق هنا اه فينظر (١٠) بل من باب الحسبة قرز (١١) ليس بوكالة حقيقة إذ لا تبطل بموت الأصل إلا عن دأبه (١٢) على سبيل الجملة لا على تفاصيله فقيه الخلاف (١٣) إلا فيما قد تمجده فيصح التوكيل بأخيه اه شرح نص

هو) ما ليس للأصل توليه بنفسه<sup>(١)</sup> في الحال) كالصنير<sup>(٢)</sup> كما لا يتولى يما ولا شراء لا يصح منه التوكيل فيها قوله (غالباً) اخترا من صور يصح التوكيل فيها ولا يصح أن يتولاها بنفسه منها المرأة التي لاولي لها يصح أن توكل من يزوجهه قال عليم وقد قال أصحابنا ليس بتوكيل على الحقيقة وإنما هو تعيين للولي لأن لكل مسلم ولاية عليها لكن ليس أحد أخص من غيره إلا بتعيينها ومنها توكيل الخائن<sup>(٣)</sup> من يطوف عنها ومنها من قال لغيره<sup>(٤)</sup> اعتق عبدك<sup>(٥)</sup> عن كفارتى<sup>(٦)</sup>

﴿فصل﴾ في بيان ما يصح التوكيل فيه ومن يصح توكيله ومن لا يصح (و) اعلم أنه (يصح) التوكيل (فيما عدا ذلك<sup>(٧)</sup>) (المتقدم ذكره في الفصل الأول) (من كل أحد<sup>(٨)</sup>) لكل شخص (مميز) فإن كان الوكيل غير مميز لم يصح توكيله (إلا) حيث يكون الوكيل

(١) ولا يمكس ويقال ما كان للأصل أن يولاه كان له أن يوكل فيه لأنه يقتضى بالعبادات والوطء واثبات الحدود ولهذا نظر على كلام ط لا عكس اه تجري له قال المكس الذي هو مفهوم قوله وما ليس للأصل توليه بنفسه صحيح معمول به كسائر تعاليم الكتاب ولا يقتضى بما ذكر في العبادات والوطء والحد لأن هذا قد خرج لعدم صحة الوكالة فيها جملة بمصادق ما لا يصح الوكالة فيه في قوله وقربة بدنية فيكون بمعنى وما ليس للأصل توليه فيما عدا ما ذكره أولاً اه سيدنا عبد الله الناظرى رحمه الله تعالى (٢) غير المأذون اه بحر (٣) للزيرة قرز وأما الوداع فهو يسقط عنها وطواف القدوم أيضا يسقط حيث لحقت بأهلها ويلزم دم (٤) الزمة اه زهور وهى التي لا ترجو زوال عنها إلى الموت فهذه آية فيجوز لها أن توكل من يطوف عنها طواف الزيارة اه تكبير معنى وانما اشترط مجموع الحيض والزمانة لأنها إذا لم تكن حائضاً فهو يصح لها توليه بنفسها فلا يكون الاحتراز إلا بما يصح توليه بنفسها وإذا لم تكن زمنة لم يصح لها الاستئابة ولو كانت حائضاً قرز (٥) وكذا إذا أمره أن يقف صبح ذلك لا إذا أمره أن يبيع عنه عبده لم يصح لعدم التبييض وفي البيان في الظاهر ما لفظه وكذا لو قال بيع عبدك في بابه كان مثمه للأصل وعليه قيمة العبد اه بلفظه قرز (٥) إلا أن يكون رجلاً للموكل فله لا يجزى اه يان معنى من الكفارة قرز (٦) فانه يجزى قرز ويصير كأنه أذن له مالكه عن نفسه فيزومه قيمته إن شرط العوض أو سكت إلا أن يشرط عدم العوض اه يان معنى من الظاهر قرز ويكون الولي للمعق عنه قرز (٧) قال عليم وقد دخل التوكيل في الكفالة في عموم قولنا ويصح فيها عدا ذلك وصورة أن يقول وكلتك كفيلاً عن فلان فلان فيقول قد كفلك فلان بما على فلان من الدين على فلان عن موكل اه تجرى ولفظ الكواكب وصورة أن يقول السكفيل قد تسكفت عن فلان فلان بكذا أو قد جعلت فلانا كفيلاً لفلان بكذا على فلان (٨) مكلف أو مميز مأذون (٩) ولا يقال يدخل في هذا غير المميز ونحوه لأنه قد خرج بقوله وما ليس للأصل توليه وقد قال فيما عدا ذلك وأما المحجور فيصح توكيله لأنه إنما منع من التصرف في ملكه ذكره في الاختصار وفي البيان لا يصح توكيل المحجور عليه فيما يتعلق به الحقوق ذكره الفقيه اه يان ويعلق به الحقوق لأنه لا يحتاج إلى إذن في ذلك وله يقال يبقى ما ذكره في

(امرأة<sup>(١)</sup>) (و) رجلا (محرما<sup>(٢)</sup>) ومسلما أصله<sup>(٣)</sup> ذمي) فلا يصح التوكيل لاحدهما (في)  
 عقد (نكاح<sup>(٤)</sup>) (و) كذا إذا كان التوكيل (كافرا أصله مسلم) أي موكله والأمر الموكل (فيه)  
 عقد نكاح (أو في) عقد<sup>(٥)</sup> (مضاربة<sup>(٦)</sup>) لم يصح توكيل الكافر في ذلك وسواء كان الكافر  
 حرياً أم ذمياً (وتصح) الوكالة (معلقة<sup>(٧)</sup>) نحو أن يقول إذا جاء رأس الشهر<sup>(٨)</sup> فقد وكلتك  
 (و) تصح أيضاً (مشروطة<sup>(٩)</sup>) نحو إذا جاء زيد فقد وكلتك (ومؤقتة<sup>(١٠)</sup>) نحو وكلتك شهراً  
 أو وكلتك إلى رأس الشهر (و) تصح الوكالة بلفظها<sup>(١١)</sup> نحو وكلتك أو أنت وكلتي في  
 كذا<sup>(١٢)</sup> (أو لفظ الأمر<sup>(١٣)</sup>) نحو بيع هذا الثوب واشتره أو زوج لي أو زوج عني وكذا تنهم  
 جواباً (أو) أتى بلفظ (الوصية في) حال (الحياة) نحو قد أو صيتك أن تفعل كذا في حياتي  
 (وتبطل) الوكالة (بالرد<sup>(١٤)</sup>) نحو أن يقول لأفعل<sup>(١٥)</sup> أو نحو ذلك (فتجدد) إذا أراد تصحيحها  
 ولا يصح أن يقبل بعد الرد مكتفياً بالتوكيل الأول الذي وقع الرد له (ولا يعتبر) القبول  
 باللفظ<sup>(١٦)</sup> (إذ ليست عقداً فيحتاج الإيجاب إلى قبول وإما هي في معنى الأمر فإذا امتثل

ذمته كالواشترى قرز (١) وأوختي (٢) ولو قد فسد إجماعه قرز (٣) أي الموكل ذمي (٤) وحلالاً أصله  
 محرماً إلا أن يقع العقد بعد الفسخ بالاجماع أو ح قنع (٤) لافي رجعة وطلاق فيصح (٥) أما عقد  
 المضاربة فيصح من المسلم أن يوكل الكافر أن يقعد عقد مضاربة مع مسلم وأما المتنوع مضاربة المسلم  
 لكافر أه حيث قرز (٦) ولا يصح توكيل الكافر بالذبح للمسلم ولا المحرم بذبح الصيد أه بيان لكن يقال  
 ماذا يلزم الذمي إذا وكله مسلم بذبح حيوان هل يصير كالتوكيل بمحظور فيضمن قرز أو لا قيل لا يضمن  
 لأنه يستباح وأما العكس فقد أجاب سيدنا إبراهيم حيث أنها تحمل ويكون مالا لا مالاً له وقيل ينزل  
 على الخلاف فيما يحل عندنا لا عندهم أه متفق والذي قرره القاضي عامر بن عبد الحميد أن الأمر يصير كلا  
 أمر لكونه على محظور وإذا بطل الأمر كان الماعل غاصباً فيسلك ما قيل في التعصب أه بل يضمن هنا  
 القيمة فقط من دون تخيير قرز (٧) بجيء وقت أه سحوى (٨) بل المعلقة وكلتك من وقت كذا والفرق  
 بين المعلقة والمشروطة جواز حذف حرف الشرط نحو وكلتك من رأس الشهر أه كواكب بخلاف الشرط  
 وفرق ثان وهو أن التطبيق يقطع بمصولة والشرط ما يجوز حصوله وعدمه كجيء زيد ونحوه أه فخرى  
 (٩) بغيره أه سحوى (١٠) وكذا يصح بكتابة ورسالة وإشارة عاجز عن اللفظ أه فسخ قرز (١١) لا لو  
 قال وكلتك وأطلق فلا حكم لهذه الوكالة إلا أن يخوض أه سحوى لفظاً (١٢) الأولى أن يقال أو الأمر  
 وإن لم يركله بلفظ الأمر أه ح لي معنى (١٣) أو بلفظ الآن أه بيان قرز (١٤) ولو على التراخي ولو بعد  
 المجلس ولو بعد القبول وفي السحوى ما قلناه في المجلس أو غيره في وجه الموكل أو في غيره إذا كان قبل  
 القبول والا لافي وجهه فقط أه لفظاً قرز (١٥) بناء على أن الاحتجاج من الإجابة رد حيث جرى عرف  
 بأنه رد قرز (١٦) ولا تلحقها الإجابة إن لم يكن عقداً لأن كانت عقداً فلا بد من القبول أو الإمتثال في

كان قبولها ﴿فصل﴾ (و) اعلم أن الوكالة الصحيحة (عكسها الوكيل<sup>(١)</sup>)  
 القابض<sup>(٢)</sup> جائز التصرف إن لم يصف<sup>(٣)</sup> كل حق في عقد البيع والاجارة والصلح<sup>(٤)</sup>  
 بالمال<sup>(٥)</sup> والحقوق التي يملك الوكيل هي قبض المبيع<sup>(٦)</sup> والتمن<sup>(٧)</sup> وتسليمهما والرد بالسبب  
 والرضا به ما لم يزد أرشاه على نصف المشر<sup>(٨)</sup> والرد بالرؤية والشرط والرجوع بالتمن عند  
 الاستحقاق<sup>(٩)</sup> قوله القابض يعني أنه يشترط أن يكون الوكيل قد قبض الشيء الموكل فيه  
 من مبيع<sup>(١٠)</sup> أو عن فلو لم يكن قد قبضه لم تعلق به حقوقه وهذا يقتضي أنه لو رضى بالمعيب  
 قبل قبض المبيع<sup>(١١)</sup> لم يصح رضاه وكذلك التمن<sup>(١٢)</sup> ذكر هذا الشرط الفقيه من في تذكرته  
 قيل وفي هذا الاشتراط خفاء وقد قال أبو حنيفة إذا رضى الوكيل بالمعيب قبل القبض أو  
 فسح صرح بذلك ولزم الموكل وإن رضى به بعد القبض لم يلزمه<sup>(١٣)</sup> قيل ع وإنما لم يلزمه  
 لأن الوكيل قد انزل ولكن يكون الرضى والرد إلى المالك وقوله جائز التصرف يعني أنه  
 يشترط أن يكون مميزاً مأذوناً فلو كان محجوراً<sup>(١٤)</sup> لم تعلق به الحقوق سواء كان حراً أم  
 عبداً<sup>(١٥)</sup> وقوله إن لم يصف يعني أنه يشترط أنه لا يضيف الوكيل العقد إلى الموكل فإن أضاف لم

الجلس قبل الاعراض قرز ومهورة العقد ان يقول وكلت على ان تسخر الدار (١) فرع وإذا مات الوكيل  
 بعد ما تعلقت به الحقوق فانها تعلق بوصيه مورثه قيل ف فان لم يكونوا فيالحكم فان لم يكن فيالموكل اه  
 يان لفظا (٢) لما وكل بيعة أو ضمن ما وكل بشرائه اه حل لفظا قرز (٣) لفظا اه يان قرز (٤) يقال الصلح باللام  
 إن كان بمعنى الإبراء لم تعلق الحقوق بالوكيل وإن كان بمعنى البيع أغنى عنه قوله في عقد البيع وإن كان الصلح  
 بمنفعة أغنى عنه قوله والاجارة اه سحوى لفظا (٥) وما سوى هذه الثلاثة فلا تعلق الحقوق فيها بالوكيل  
 كالنكاح والطلاق والعتق والصلح عن دمه الممد والمخلع والكتابة والصدقة والاعارة والهبة والقرض  
 والا برامو الكفالة والرهن والوقف والوديعة فهذه كلها تختص إلى الاضافة إلى الأصل اه يان معنى (٥)  
 إن كان بمعنى البيع قرز (٦) في وكيل الشراء (٧) في وكيل البيع (٨) والتمن فيها يحتاج إليه اه سيدنا حسن  
 رحمه الله (٨) ما لم يكن مفوضا فان كان مفوضا صح التمن عليهما لم يستنكر عادة ذكره الفقيه (٩)  
 في وكيل الشراء (١٠) المراد به قبض المبيع فيها وكل بيعة أو التمن فيها وكل بشرائه اه ح ل دليل هذا فلا  
 جواه الاصل إلا باذنه وصحت براءة الوكيل من التمن قبل القبض (١١) الذي اشتراه ولم يكن قبض منه  
 اه بجرم معنى قرز (١٢) ولعل الوجه أنه عند استحقاق المبيع والرد بالمعيب ولا يرجع عليه ضمن مباح اه كواكب ولا  
 يطالب بالمعيب الذي اشتراه إذا لم يقبضها (١٣) وقيل بل يصح رده لأن ذلك حق له يطبق به ان يظفله  
 من خيار الرؤية (١٤) لرق أو صبر قرز (١٥) صغيرا لا المحجور عليه لأجل الدين تنصق به الحقوق بل  
 لا يصح الوكيل للمحجور عليه فيما يطبق به الحقوق ذكره الفقيه اه يان معنى ويكون في ذمته اه مفتي

تملق به الحقوق<sup>(١)</sup> وقال الناصر وش إن الحقوق تملق بالموكل دون الوكيل إلا في قباض الثمن وقباض المبيع<sup>(٢)</sup> (نعم) وإذا كان الحق يملق بالوكيل (فلا يتولاه الأصل إلا بأذنه) فلا أنه قبض الثمن أو المبيع احتمل أن يجب عليه الرد ولا يصح<sup>(٣)</sup> ذلك القبض واحتل أن يصح<sup>(٤)</sup> وليس إليه الرضى باليب ولا الفسخ ولا له الفسخ بالرؤية ولا إبطال خياره بل كل ذلك إلى الوكيل قيل ع وعندم بالله يشتركان<sup>(٥)</sup> في الرضاء باليب (وكذلك الوصي<sup>(٦)</sup> والولي) كالأب والجد فأنهما تملق بهما الحقوق<sup>(٧)</sup> كما تملق بالوكيل (غالباً) احترازاً من صورة يخالفان فيها الوكيل وذلك أنه إذا مات الوصي أو الولي لم تنتقل الحقوق<sup>(٨)</sup> إلى وصيهما<sup>(٩)</sup> أو وارثهما<sup>(١٠)</sup> كالوكيل<sup>(١١)</sup> (لا ذوالولاية) كالامام والحاكم ومنصوبهما فأنهما إذا باعوا واشتروا لم تملق بهم تلك الحقوق على حد تملقها بالوكيل فإن الوكيل يملكها ولهذا تنتقل إلى وصيه ووارثه بخلاف المتصرف بالولاية فأنها لا تملق به الحقوق (إلا لأجلها<sup>(١٢)</sup>) ففعلأي لأجل الولاية يعني أن الولاية

وحث (١) لأن المضيف لا يملك ما عقد عليه فكذلك حقوق القعداء بمر (٢) وإذا تلف المبيع بعد هذا القبض تلف من مال البائع (٣) ومثله لو أبرأه من الثمن صح إذ هو المالك له فشرح فتح وقيل لا يبرأ وهو ظاهر الإز (٤) فيكون لمن سبق فيصح ما اختاره اهـ (٥) فإن قلت حكيمهما حينئذ حكم الامام والحاكم فإن الحقوق تملق بهما من جهة الولاية قطعاً فإذا حصلت الولاية لم تنتقل إلى وصيه ولا وارثه فإذا كان الوصي والولي كذلك فوجه الفرق بينهما في الإز قلت هذا سؤال جيد والجواب أن ظاهر ما ذكره الفقيه من في تذكرته أن حكمهما حكم الوكيل ذو الولاية ووجه الفرق أن الوصي والولي أشبه بالوكيل لكون تصرفهما موثقاً على أمر من ولايته أصلية وليست عامة ولا مستفادة عن العامة ولا اعتبار الأمانة (١) في صحتها فاقضى ذلك أنها يملك الحقوق لكنه ملك ضعيف فيعطى بالموث فلا تورث كالتحريم شرح فتح وغيث (١) شكل ووجه أنها تصرف العدالة على الأصح اهـ مفتي (٢) فلا يصح أن يحول العبي بدلو عنه شيئاً من حقوق ما عقده وصيه أو وليه مع وجودهما اهـ تكيل قطعاً قرز (٧) وأنها تملق بهما الحقوق وإن لم يقبضوا لو أضافا ولا يمتنع الرحم لها قرز (٨) أما وصي الأب والجد فتنتقل إليهما وكذا وصي الوصي حيث لا جد وأما مع الجد فلا تنتقل إليه بل إلى الجد وعليه يحمل كلام الشرح قال الدواري أنها تنتقل إلى وارث الوصي والولي وفاقضت لا فرق بين الولي والوصي والوكيل وهو المختار في البيان في الرضا بما لفظه مسألة وليس للوصي أن ينصب موصياً آخر إلا بعد موته فإذا أوصى غيره عن الميت الأول أو عن نفسه صح وكان وصياً لأولاده أيضاً وإن لم يوص إلى أحد لم يكن لورثته أن يصرفوا فيها كان وصياً به إلا في رواية عن م بالله رواها في الكافي اهـ بلفظه (٩) لم يقض لوارث الوكيل ذكر في الانتقال إليه وقيل قد تقدم في قوله يملك الوكيل القابض والمالك يورث (١٠) فإن لم يكن الوكيل وارثاً فالحاكم فإن لم يكن فالموكل اهـ قرز (١١) يعني أنهما يطلبان لأجل الولاية قطعاً لا لكون الحقوق تملق بهما فهي لا تملق



المقد فكذلك ولاية حقوقه فإذ مات أو انزل لم تعلق به <sup>(١)</sup> لزوال الوجه الذي لأجله تملتق به وهي الولاية <sup>(٢)</sup> **فصل** في حكم مخالفة الوكيل للموكل المطلق والمقيد (و) هو أنه (ينقلب فضولياً <sup>(٣)</sup> بمخالفة <sup>(٤)</sup> المعتاد في الاخلاق) مثال ذلك أن يأمره ب شراء شيء أو يمه ولا يقيد الثمن بقيد فيشتري أو يبيع بشئ غير معتاد مثله أو يبيع بنقد لم تجر به عادة أو يبيع بنسيئة ولم يأمره بها ولا ظهرت له أمانة على ذلك نحو أن يقول بعه من ثقة قيل من ولا جرى عرف بالنسيئة <sup>(٥)</sup> في مثلها وقال لم بالله يجوز البيع بالنسيئة (و) كذا لو خالف الوكيل (ماعين) له للموكل وهو (مما يتعين) فإن و كالتة تبطل ويصير فضولياً <sup>(٦)</sup> وسواء كان ماعينه معتاداً أم غير معتاد مثال ذلك أن يقول بعه بتسعة فيبيع بثمانية أو نحو ذلك <sup>(٧)</sup> قوله مما يتعين احتراز من أن يعين شيئاً لا يتعين وذلك نحو أن يقول بعه هذا الثوب من زيد بدرام معينة أو اشتريه بهذه الدرام فباع أو اشتري بغير تلك الدرام من جنسها فإنه يصح لأنها لا تتعين <sup>(٨)</sup> ولو عيئت <sup>(٩)</sup> إلا أن ينهاء عن الشراء <sup>(١٠)</sup> بغيرها كان مخالفاً وعندم أنها تتعين إذا عيئت فيكون مخالفاً إذا اشتري بغيرها وسواء كان المخالف فيه (عقداً أو قدراً أو أجلاً <sup>(١١)</sup> أو جنساً

بهما تعلق ضمان لأن ذلك يؤدي إلى أن يكونا خصمين فيما يولياه وإذا أخرجنا عن الولاية لم يطالبنا بشيء اه كواكب وتمود الحقوق إليه ان حادث ولاية قرز (١) فأنه لم يضمن (٢) بخلاف الوكيل فإنها تعلق به تعلق مالك فيطالب بها وإن انزل وانقل إلى ورثته من بعده أه غيث (٣) ولا ينزل ويبيع مولا فواو حفظ البيان في المضاربة ولعل الوكيل لا يكون كذلك إذا تددى فيها وكل فيه أنها لا تبطل. وكالتها اه بقطعه (٤) وأما الوصي والولي والمضارب فلم يبيع لاراً واصلاحاً اه بيان بقطعه (٥) مسئلة من اشترى ثوباً من وكيل بئنه كشيء ثم قطعه قبضاً ولم يجز الموكل البيع فله تضمين من شاء من الوكيل أو المشتري والضمان هو أرض التضمنان عندم بالله وعند الهدوية يخرج بين أخذه بغير أرض أو تركه وأخذ قيمته (١) وقرار الغلمان على الوكيل ان جعل المشعري وأن علم قلبه ويسير في علمه أن يعلم بان البائع وكيل لتيره فقط على الأصح اه ان بقطعه (١) حيث غيره إلى غرض قرز والا فله أرض السير وغيره في الكسبر (٢) كغليل فأنه لم يجر عرف بالنسيئة (٥) والبرية يعرف الموكل وان لم يكن له عرف فيعرف البلد وميلها اه كواكب قرز (٧) ويكون القند موقوفاً قرز (٨) نحو أن يبيع وقتاً أو شخصاً أو سوطاً فباع في أدنى من ذلك السوق في الاستئان لم يصح اه بيان (٩) ان قلت من أصول الهدوية أن الدرام والدنانير خصمين في مواضع منها الوكالة قلنا المراد جسيها في الوكالة أنه ليس للوكيل الاتضاع والتصرف فيها لنفسه قبل الشراء وأنها لو تلفت قبل شرائها انزل عن الوكالة ولم يكن له الشراء بغيرها لا غير ذلك ذكره السواري اه تكميل (١٠) الآن يكون له غرض جسيها كأن يكون من جهة حلل فأنها تتعين اه عامر (١١) أو قرية (١٢) وليس له شرط الخيار للشعوى إلا بان خاص

أو نوعاً<sup>(١)</sup> أو غرضاً) فانه إذا فعل خلاف المعتاد في هذه الأشياء حيث أطلق الموكل أو خالفه وقد عين شيئاً منها فانه يتقلب فضولياً<sup>(٢)</sup> مثال المخالفة في العقد أن يعقد عقداً فاسداً أو هو لا يعتاد في تلك<sup>(٣)</sup> الناحية أو قد عين الموكل غيره ومثال المخالفة في القدر أن يشتري أو يبيع بقدر يخالف للمعتاد في مثل ذلك الشيء أو يخالف للقدر الذي عينه الموكل<sup>(٤)</sup> أو يشتري نصف شيء وقد أمره بشراء جميعه أو يبيع نصف شيء وقد أمره ببيع كله<sup>(٥)</sup> فإن اتبع شراء البعض أو يبيع شراء الباقي<sup>(٦)</sup> أو يبيع صح مالم يرد الأصل البعض الأول لزوال المخالفة<sup>(٧)</sup> ومثال المخالفة في الأجل أن يخالف المعتاد في التأجيل أو القدر الذي عينه الموكل منه ومثال المخالفة في الجنس أن يأمره بشراء طعام والمعتاد في تلك الناحية البر<sup>(٨)</sup> فيشتري شيراً أو كان قد عين البر ومثال المخالفة في النوع أن يأمره بشراء بر والمعتاد في تلك الناحية نوع مخصوص أو قد عينه الموكل فيشتري غيره ومثال المخالفة في النقص<sup>(٩)</sup> أن يأمره بشراء غنم وغرضه الذئب فيشتري شاء حوامل أو يأمره بشراء عبد للخدمة فيشتري من يعتق على الموكل<sup>(١٠)</sup> (الزيادة من جنس عن عين<sup>(١١)</sup> للمبيع أو رخص<sup>(١٢)</sup> أو استنقاد) فإن مخالفة الوكيل لما عينه الموكل في أحد هذه الوجوه الثلاثة لا يضر ولا تبطل بها الوكالة \* مثال الوجه الأول أن يأمره ببيع ثوب بمشرة دراهم فيبيعه بأحد عشر درهماً<sup>(١٣)</sup> فأما لو كانت الزيادة من غير جنس الثمن المعين نحو أن يبيعه بمشرة دراهم ودينار فإن ذلك لا يصح<sup>(١٤)</sup> فينقلب فضولياً واختار<sup>(١٥)</sup> في الاتصاف

أذا يقتضيه الإطلاق وفي اشتراطه الموكل وجهان قلت أصحابهما الجواز إذا زاد خيراً اهـ (١) أو صفة كان يأمره بشراء بر أجرة فشرى غيره (٢) حيث أضاف والألزم اهـ (٣) البلد وميلها (٤) وإذا كان مذهب الوكيل والموكل عتقطين فيأوكل فيه قيل ج ان البعرة يذهب للموكل وقيل لا لفعل الوكيل الاما يستعيز هو والموكل وما ولعل هذا أولى فيما اختلفوا في جوازه ونحوه وأول فيما اختلف في صحته وفساده اهـ كب قرز (٤) وان قل قرز (٥) المراد فيما لم يجر العادة بتفريق يمينه كالبعد ونحوه وأما ما يباع مفرداً فيصحب بيع بعضه كالرمان ونحوه وأجازح يمينه بالتبعض مطلقاً اهـ من تعليق ابن مفتاح (٦) قلنا فلو باع النصف بشئ الكل فانه يصح لأنه زيادة خير لا نحيث أمره أن يبيعه من رجل معين فلا يصح ذلك لأنه يحمل أن يكون له غرض في حمايته في الزيادة في المبيع اهـ بحر وكب وبستان وحل له بيع النصف الآخر فيه وجهان أحدهما يصح قرز (٧) إذا لم يمينه من المصنفين اهـ (٨) وعين الثمن أو النوع كما يأتي والالم تصح الوكالة (٩) والقول للموكل في النقص اذ لا يعرف الا من جبهته اهـ (١٠) ولا يعتق (١١) أي ذكر (١٢) بفتح الراء وسكون الخاء اهـ شرح آيات (١٣) مالم يضاف (١٤) فإن كانت هذه الزيادة بعد المقدار فانه يصح وقفاً وتكون للأصل (١٥) قلت فيقف على الاجازة اهـ غيث

أنه يصح لأنه فعل مأمر به <sup>(١)</sup> وزاد خيرا <sup>(٢)</sup> ومثال الوجه الثاني أن يأمره أن يشتري ثوبا <sup>(٣)</sup>  
بشرة دراهم فيشتريه <sup>(٤)</sup> بمائة دراهم ومثال الوجه الثالث أن يأمره ببيعه بشرة دراهم مؤجلة  
قباعه بشرة تقدراً (إلا أن يأمره) بأن يبيعه (بنسبة مفسدة <sup>(٥)</sup>) ليحصل فساد المقد  
فيعرض للفسخ نحو أن يقول بعه بثمان مؤجلة أجلا مجهولا <sup>(٦)</sup> فليس له أن يبيعه بنقد <sup>(٧)</sup>  
لخالفته هذا الغرض وكذا إذا كان له غرض بالنسبة نحو أن يخشى عليه من ظالم مع  
الاستنقاذ <sup>(٨)</sup> فليس له أن يستنقد أيضاً (و) اعلم أن الوكيل يجوز له الخط <sup>(٩)</sup> عن  
المشتري بعض الثمن إذا كان واقفاً (قبل القبض) للثمن <sup>(١٠)</sup> (فيغرم) للموكل ما حاطه  
عن المشتري فإن كان قد قبضه لم يكن له ذلك <sup>(١١)</sup> وكذا لو أبرأ المشتري من جملة الثمن <sup>(١٢)</sup> برأ  
وغرم للموكل وقال ما بقبضه أنه لا يصح حط الوكيل لأقبل القبض ولا بعده (ولو اشترى)

(١) قيل ف وهو الأقرب إلى العرف اه يان واختاره الامام شرف الدين والمواري (٢) قلنا باع بعض للبيع  
بشر جسس الثمن الأول فكأنه خالف في جسس الثمن كله اه غيث (٣) ميثانه نوأما إذا كان غير معين فقد  
خالف (٤) إلا أن ينهاء عن القصاص لم يصح اه ن معنى (٥) أو غيرها من سائر المقسدات إذا الترض  
تريض المقد للفسخ وهذا في القاييد الذي يملك بالقبض فأما فاسد الربا فهو محظور لا يصح التوكيل به  
اه كب قرز (٦) أو ينجار مجهول (٧) ولا بأجل معلوم (٨) أو تلحقه غرامة (٩) إذا ليه استيفاءه فاليه  
استاطاعه بعد قبضه لا نزاله اه بحر وهذه عندى على ضيقة لأن ذلك ينتقض بوكيل القبض والأولى أن  
يطلب بأن الثمن يدخل في ملكه قبل قبضه كما قلنا أن الشيء المشتري يدخل في ملك الوكيل بالشراء  
وإذا ملكه فله الخط اه غيث وتكميل كما للمشتري الفسخ والرضى اه غيث (١٠) حيث لم يضاف  
لفظاً اه ح لى قرز (١١) هذا ذكره للمذهب وهو يدل على أن الحقوق تابعة للوكيل من قبل أن يقبض اه  
كواكب وأما على اشتراط الازل كونه قابضاً فلهل هذا يعمل على أنه وكله يبيع شيء هو قبضه فانه عليه  
قبض ثمنه فيصبح الاراء منه وعزم اه سحولى ويحقق فلاحه لهذا (١٢) وأما الوكيل يقبض الثمن فلا  
يصح أن يحط منه شيئاً وفاً ولو تعلق به الحقوق ولأن حقه أضعف اه كب وكذا الوصى لا يجوز له الخط  
وفاً وأما الوكيل بالبيع فلا ن تصرفه أقوى يدل أنها تقتل الحقوق الى وارثه بخلاف الوصى المصلحة قال  
عليه ولو اتزم أن الوصى الخط فبا باع ويغرم كالوكيل لم يمد اه نجري (١١) شكل عليه وجهان الخط  
بعد القبض لا معنى له (١٢) يعنى قبل القبض (١٣) مسألة إذا اشترى الوكيل شيئاً ثم وهب له البائع ثمنه  
أو بعضه قبل قبضه كلف له ويرجع به على من وكله لان أراءه منه فانه يرى معه الوكيل ظن  
أبرأ البائع للموكل من ذلك فالأقرب أنه لا يصح لأن حقه على الوكيل لأجل الموكل بحيث لم يضاف  
الشراء اليه في جناية العبد إذا أبرأ المبنى عليه السيد لم يصح واقه أعلم اه يان يفظه وفى البرهان عن  
الفتية ف يرى أن جميعاً بأراء الأصل

الوكيل (من يعتق<sup>(١)</sup> عليه أو على الأصل المطلق<sup>(٢)</sup>) أو هو أن يأمر الموكل بشراء عبد أو أمة وأطلق ولم يقل لاستخدمه أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup> فاشتري أباه أو أخاه أو أي أرحامه المحارم أو أشتري رجلا الموكل صح الشراء وعتق<sup>(٤)</sup> ذلك الرق (و) إذا عتق فهل يضمن الوكيل للموكل قيمة ذلك الذي عتق (في الضمان تردد<sup>(٥)</sup>) قال في الكافي والفقهاء لا يضمن شيئا<sup>(٦)</sup> وعن من بالله يضمن مع العلم قال مولانا عليه السلام ولمل هذا حيث اشتري من يعتق على الموكل وأما إذا اشتري من يعتق عليه فلا قرب أنهم يتفقون على تضمينه والله أعلم (وما لزمه) كضمن المشتري<sup>(٧)</sup> (أو تلف في يده) نحو أن يأمره بشراء شيء ويعطيه ثمنه فيتلف الثمن في يده وقد اشتري<sup>(٨)</sup> ذلك الشيء (فعل الأصل<sup>(٩)</sup>) غرامة ذلك الثمن الذي تلف في يده<sup>(١٠)</sup> وكذلك لو كان وكيلاً<sup>(١١)</sup> بالبيع فباع وقبض الثمن فضاع ذلك الثمن<sup>(١٢)</sup> في يده ثم رد عليه ذلك المبيع بعيب

وقواه المتي وإخاره الشامي كالضمان والمضمون عليه (١) وكان حراً ولم يغب لقطاً اه متفق إلا إذا كان عبداً فإنه لا يعتق لانه لا يملك فلا يدخل في ملكه لحظة بخلاف الحر فإنه يدخل في ملكه لحظة مختصة اه نجري قرز (٢) والولى بين يعتق عليه فإن كان يعتق عليها فلا وكيل لأنه يدخل في ملكه قبل الوكيل قرز (٣) فإن كان يعتق على الأصل عتق بكل حال سواء كان الوكيل حراً أم عبداً أضاف أم لا وأما الضمان فإن أضاف لم يضمن وإن لم يضيف ضمن إن كان مؤسراً وسمى العبد مع الأصار وإن كان من أرحام الوكيل فإن كان عبداً أو حراً وأضاف لم يعتق وإن لم يكن كذلك عتق وضمن مع الأيسار وسمى مع الأصار (٤) مع التوضيح اه بحر أو ذكر النوع أو الثمن وإلا لم تصح الوكالة قرز (٥) أو يبيعه أو أطا الأمة فإذا عين ذلك لم يصح الشراء لأجل المخافة ثم إن الوكيل إما أن يضيف أم لا إن لم يضيف لزمه وأما إذا أضاف إلى الموكل فإن كان باللفظ بطل الشراء وكذلك بالنية إذا صادق البائع اه زهور ينظر فلا يصح التصديق إذا العتق حق لله تعالى (٦) على الوكيل في الحالين (هـ) في التصح يضمن مطلقاً سواء علم أو جهل عتق عليه أو على الأصل ويسمى للموكل عن المصرا اه شرح قنبح قال في البيان والوابل يضمن القيمة وعن ض عامر يضمن الثمن وقيل إن عتق على الوكيل أو عليهما معا غرم الثمن للدفع وان عتق على الأصل فالقيمة والله أعلم لأنه عتق قبل دخوله في ملك الموكل اه تعليق الفقهاء على البيع قرز (٧) وقال التهامي الصحيح أنه لا يضمن لأنه ما مور بالشراء على الإطلاق بخلاف المضارب وهذا هو الفرق وقيل إن كان يعتق على الأصل فلا ضمان وإن كان يعتق على الوكيل ضمن (٨) وقواه المجل والتهامي (هـ) وهل تجب السعاية على قول الكافي والفقهاء حل (٩) منه أو من الوكيل (٨) لا قبل الشراء فيتمتع للعرف بذلك اه عامر وفي بعض المواضع أو لم يشتر ولو قلن فرع فإن كان تلف الثمن مع الوكيل قبل شرائه إلى آخره (٩) فإن امتنع الأصل من غرامة الثمن أو غلب بعد حكم الوكيل (١٠) بيع ذلك أو برده إلى المشتري إن رضى به اه ح بهران (١١) بعد تسليم الثمن إن اتباع والأغرم الوكيل ويرجع به على من وكله متى أمكن ومعناه في البيان (١٠) لأنه أمين اه فتح (١١) هذا مثال قوله للمشتري منه (١٢) الأولى تلف بغير جناح ولا لغيره بطرولاً إن

بحكم أو تلف ذلك المبيع في يده قبل تسليمه وقد كان قبض الثمن قضاع<sup>(١)</sup> فانه يلزم الموكل غرامة الثمن في الطرفين<sup>(٢)</sup> جميعاً إذا كانت الوكالة مأملاً<sup>(٣)</sup> بغير أجره وأما إذا كان مستأجراً<sup>(٤)</sup> على ذلك فالضمان عليه إلا أن يتلف بأمر غالب<sup>(٥)</sup> (إلا غنا قبضه) الوكيل (هـ) منه بعدما اشترى<sup>(٦)</sup> فانه لا يلزم الموكل بل يلزم الوكيل فقط نحو أن يأمره الموكل بشراء شيء فيشتريه لفظاً قبل أن يعطيه الموكل الثمن ثم يقبض الوكيل من الموكل ذلك الثمن بعدما اشترى ذلك الشيء فيضيق الثمن في يد الوكيل فانه لا يلزم الموكل غرامة حينئذ بل ينرمه الوكيل من ماله<sup>(٧)</sup> (ولا يضمن) الوكيل للموكل قيمة عين وكل يبيها (إن جحد المشتري) عقد البيع فقال ما بعت مني شيئاً (و) جحد عين (المبيع)<sup>(٨)</sup> فقال ولا عندى هذه العين التي ذكرت يبيعها لأن يبيع ولا عن غيره ولا يئنه للوكيل قيل ح وإعاسقط الضمان عنه بشرطين أحدهما أن لا يكون أجيراً الثاني أن يكون للمشتري أميناً<sup>(٩)</sup> قيل ع وهذا إذا جحد المشتري بعد القبض<sup>(١٠)</sup> أمالو جحد قبل القبض<sup>(١١)</sup> فإن الحالكه بأمر الوكيل يقبض<sup>(١٢)</sup> المبيع (إن كان دعواه صحيحة) ثم يبيعه ويقبض الثمن<sup>(١٣)</sup> (فصل) (و) اعلم أن من وكل في شيء فانه (لا يصح تصرفه)<sup>(١٤)</sup> في ذلك الشيء الذي وكل فيه (قبل العلم) بالوكالة نحو أن يبيع دار زيد ثم يسلم أن زيدا قد كان وكله بالبيع قبل إيقاعه فان ذلك المقد الذي وقع قبل علمه بالوكالة لا يصح ولو كان بعد الوكالة عند المأدب

لأن الضمان شرط (١) بغير شرط (٢) يريد بالطرفين البيع والشراء قرز (٣) لا مشروطة ولا مضمرة (٤) أو متعاداً للأجرة (٥) إلا أن يضمن قرز (٦) ووجه الفرق بين الطرفين إذا ما قبض الثمن قبل الشراء فهو أمين إذا لم يقبضه بحق واجب عليه له فإذا تلف في يده فلا ضمان عليه بل على الأصل بخلاف ما إذا قبض منه بعد ما اشترى فانه يقبضه من الموكل بحق واجب عليه له بدليل أنه يبيع على نفسه فإذا سلم فقد برىء وتعلق الضمان بالوكيل (٧) ظاهره ولو تلفت بغير جناية ولا شرط اه شرح فتح معنى قرز (٨) يعني وقبض المبيع ولو قال أو للمبيع كان أحسن ويكون مع إقراره بالبيع (٩) أي حقة (١٠) الثالث أن يجري العرف بتسليم المبيع قبل الثمن أو بانن للوكل والاضمن اه عامر ومطه في البحر (١١) فان كان مشهوراً بالعمد ضمن الوكيل لا نه شرط (١٢) من الموكل (١٣) أي من الموكل (١٤) للمشتري (١٥) والمختار أنه يطل البيع كاذكر المذهب في الاختلاف في البيع (١٦) وهو الأول كما يأتي في قوله والبايع أولى بما تنذر عنه (١٧) في قوله ولكن وقوعه (١٨) وزاد الثمن وتقصاته للمشتري الأول وعليه أن قلت إقراره بالبيع للمشتري من الوكيل ومن شرط الإقرار القبول وعدم الرد الماحود رد فيعتق ولعله لا يضمن التقصان وتكون الزيادة لبيت المال قرز بل يكون المبيع باق على ملك الموكل كاذكر المذهب في البيع لأن زيدا المشتري للإقرار بالبيع ويجب بقاءه على ملك الموكل والله أعلم (١٩) أي لا ينفذ فيبقى موقوفاً على إجازة الأصل أو تجدد بغيره من الوكيل

عليه السلام وأبي ح وأحد قولي م بالله وعندف ومحمد وأحد قولي م أنه يصح <sup>(١)</sup> لأن علمه غير شرط في صحة تصرفه عندهم كالإباحة (عكس الوصي <sup>(٢)</sup>) فإنه لو تصرف في مال زيد ولم يعلم بأنه قد أوصى إليه ثم علم بالوصاية صح ذلك <sup>(٣)</sup> التصرف الذي وقع قبل علمه بالوصاية قيل ع وأحد قولي م بالله أنه يتصرف بالوكالة فيأتي له قولان فيها كالوكالة (و) كذلك (المباح له) لو تصرف في الشيء المباح قبل أن يعلم بالإباحة ثم علم بها صح تصرفه <sup>(٤)</sup> الذي وقع قبل العلم وإن كان آثما بالأقدام (ولا) يصح تصرفه (فيما رد عليه) بأمر يصح معه الرد نحو أن يوكله يبيع شيء فباعه فرد عليه لم يكن له أن يبيعه مرة أخرى (ولو) <sup>(٥)</sup> رد عليه (بحكم <sup>(٦)</sup>) حاكم لأنه يبيعه الأول فدانزل قيل ح أمالو كان ثم قرينة للتكرار جاز له يبيعه <sup>(٧)</sup> نحو أن يقول خلصني من الدين يبيع هذا أو نحو ذلك <sup>(٨)</sup> ونعم <sup>(٩)</sup> وأما لو فسخه بالميب بالتراضي فقال عليهم فلم أقف على نص والأقرب أن الوكيل ليس له الفسخ بالتراضي <sup>(١٠)</sup> لأنه كعقد جديد (ولا يلزم الأصل زيادة المشتري) نحو أن يأمره أن يشتري له رطلا بدرهم فاشترى به رطلين <sup>(١١)</sup>

أو إجازته قرز وتكون إجازته عز لا قرز (١) يقال لم يصح م بالله الاجتهاد والهدوية الاتصاف (٢) والولي والمالك قرز (٣) ويقال لورد الوصاية ما يكون الحكم في تصرفه سل قبل تصرفه كالتبطل لأنه يمكن الامتناع ولو قبل العلم ينظر لأن الامتناع قبل العلم لا حكم له وقيل يبطل يبطلانها قرز اه شامى (٤) والفرق بين الوصي والوكيل أن الوصي يصرف لنفسه والوكيل يصرف لغيره اه وهو يؤخذ من عبارة البحر في توجيه المسئلة (٥) مع الائم لكن يقال من شرط الوصي العدائس له يقال أن تصرفه مع تجوز الرضاء اه مفتي قرز وقيل حيث لم يكن عالما بجميع أقدامه أو ببى على أن الوصية لا تبطل إلا بالفسق والغيباء والا قد بطلت اه شامى (٦) المراد بالتصرف الاستهلاك لا البيع والإباحة ونحوهما فليس له ذلك ما لم يكن بقرينة تقتضي لذلك هذا خلاف الإطلاق لأصحا بنابل صرح بجواز التصرف اه كواكب ولفظ السحوى والمباح له من كل وجه الذى يجوز له الاستهلاك والمواضة قرز (٧) صوابه حذف ولولأنه لا يصح الرد إلا بالحكم اه ولفظ حاشية صوابه رد عليه بحكم أو رويه أو شرط قرز (٨) وهو يقال قد ثبت أن الرد بالحكم ونحوه قضى للقد من أصله حتى كأنه لم يكن فيكون تصرف الوكيل كلا فلم لا يصح التصرف منه ثانيا قلنا الرد بالحكم ونحوه لم ينقض ففس فعل الوكيل وإنما تنقض حكمه والانزال هو بنفس الفعل والله أعلم اه ح لى لفظا ومثله في شرح الفتح وشرح البحر (٩) مرة أخرى (١٠) قيل ف فإن قبله من غير حكم كان للبيع لا لا للوكل ويسلم منه اه بيان والقياس أنه لا يملكه لأنه ليس من أفعال التملك فله في التيث وهو المختار خلاف ما ذكره الفقيه فقلت وفيه نظر لأن التسخ منه لإحكامه اه كواكب قرز وينظر لو أجاز للوكل قال في بعض الحواشى لا يلحق اه عامر (١١) فلو كانا ثوبين أو عدين أو غير ذلك هل الصين إلى الموكل أو الوكيل أو إلى الحاكم عند التشاجر ينظر اه من خط الموكل على الله طي أن الصين إلى الوكيل بالقول

لم يلزم الموكل الرطل الثاني بل يلزمه رطل<sup>(١)</sup> واحد بنصف درهم ونحوه في الرطل الثاني هذا قول أبي ط و أبي ح وقال محمد بل يلزمه<sup>(٢)</sup> الرطلان بالدرهم وحكاة في شرح الابانة عن الناصر وم بالله وك<sup>(٣)</sup> (و) إذا اختلف الموكِّل والوكيل في الوكالة. غالبة على الوكيل (و) (القول للأصل في نفيها<sup>(٤)</sup>) (و) (القول له في القدر<sup>(٥)</sup>) (الموكل فيه حيث تصادقا على الوكالة نحو أن يقول وكلتي بشراء ثوبين فيقول الموكل بل ثوب واحد أو يقول وكلتي أن أشتري ثوبا بعشرين فيقول بل بعشرة<sup>(٦)</sup>) أو نحو ذلك فالقول قول الموكِّل والمينة على الوكيل في الطرفين<sup>(٧)</sup> جميناً وقال ص بالله إذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول الوكيل (و) إذا نوى الوكيل<sup>(٨)</sup> لنفسه في مشتري ونحوه عنه الأصل<sup>(٩)</sup> فلاصل<sup>(١٠)</sup> أي فانه يكون ذلك المشتري ونحوه للأصل قيل ف والمراد أنه يكون له في الظاهر دون الباطن<sup>(١١)</sup> قال في الشرح وعند أبي ح واصل وش أنه يكون للوكيل دون الموكل قوله ونحوه أي ونحو المشتري وهو المستأجر<sup>(١٢)</sup> وكلما تعلق حقوقه بالوكيل دون الموكل وقوله عنه الأصل وذلك كأن يقول اشتري لي هذا أو نحو ذلك وأما إذا كان غير معين ونواه لنفسه<sup>(١٣)</sup> كان له لو أنما يكون للأصل (مالم يخالفه الفروع) وهو الوكيل أما لو خالفه في قدر الثمن<sup>(١٤)</sup> أو في جنسه أو نحو ذلك ونواه

أو الفعل استنبط ذلك عليم من حديث عروة قرز وفي هامش البيان جواباً أبسط من هذا وأكل غالبة فليطالع (١) لكن من شرط ذلك أن يكون كل رطل يساوي درهما ولعل هذا الشرط يحتاج إليه عند أهل المذهب وأنه لا يلزم رطل نصف درهم (٢) لأنه زاد خيراً (٣) واختاره المؤلف لمير عروة قلنا قد حصلت الإجازة منه صل الله عليه وآله وسلم كما مر (٤) المراد لمن تفاها منهما لأن الأصل عدم الوكالة (٥) والنوع والصفة قرز (٦) هذا مع الاتفاق على أنه فيه له ذكر الثمن وإلا فالقول قول مدعى الإطلاق (٧) وهذا بعد الشراء لا قبله فينزل الوكيل (٨) في نفيها وفي القدر (٩) وأما ما أضاف إلى نفسه لفظاً ونواه أيضاً كان له ظاهراً وباطناً وإن لم يخالفه انتهى وفي البيان ما لفظه فأما إذا لم ينوه لنفسه فهو للموكل ولو قال اشتريت لنفسى ذكره في الشرح أنه قرز فالمعنى إجماعه الأصل فانه يكون له ولو نوى أو لفظ به لنفسه فلا حكم له وقد ذكر معناه في ح لى ولفظ ح لى ولا حكم لبيته لنفسه بل ولا لفظه أيضاً بل يكون ذلك للموكل باللفظ قرز (١٠) وعين معناه رياض يقال إن كانت العلة في تعيين النوع أو الثمن هي الجهة فمع تعيين المشتري لأجله كما هو الإطلاق اه سيدنا حسن قرز (١١) قال في ح الآثار أنه يكون القول له مع المنازعة والبيضة على الوكيل أنه أضاف إلى نفسه ولا يحمل كلام أهل المنع على غير ذلك وفي ما لم يبين القول قول الوكيل أنه أضاف إلى نفسه اه ينظر (١٢) وقيل ع و ح بل ظاهره أو باطنه اه كب ون (١٣) ليس إلا هو فقط (١٤) وأطلق قرز ظاهره ولو باطنه ونظر ما الفرق بين هذا وبين المضاربة لعل الفرق أن المضاربة أقوى لأن فيها شائبة شركة وقد ذكر معناه في الكواكب (١٥) بزيادة لا حصص فقد تقدم في قوله

لنفسه<sup>(٣)</sup> كان له دون الموكل ( لا المنكوح ونحوه<sup>(٤)</sup> ) وهو جميع العقود التي حقوقها لا تعلق بالوكيل بل بالموكل فان الوكيل بها إذا نواها لنفسه<sup>(٥)</sup> كانت<sup>(٦)</sup> له دون الموكل وسواء كانت معينة أم لا<sup>(٧)</sup> وسواء خالف أم لا ( ويشترى ما يليق بالأصل من عين له الجنس إن عين له النوع<sup>(٨)</sup> أو الثمن ) فإذا قال وكلتك بأن تشتري لي عبداً حبشياً أو سدياً أو عبداً بألف درهم صحت الوكالة (والا) يبين إلا الجنس فقط كأن يقول وكلتك بأن تشتري لي عبداً (لم تصح<sup>(٩)</sup> ) الوكالة فإذا بين له الجنس مع النوع أو الثمن اشترى ما يليق به فان كان حراً اشترى له ما يصلح للزراع وإن كان تاجراً اشترى ما يليق بالتجارة (ولا) يصح من الوكيل ( تكرار ) الفعل الذي وكل به ( الا ) إذا جاء الموكل ( بكلام ) نحو أن يقول الولي للوكيل زوجها كلما أرادت<sup>(١٠)</sup> فإنه إذا زوجها ثم طلقها الزوج فله أن يزوجه من آخر<sup>(١١)</sup> قال (م) بألفه ( ومتى ) مثل كلما في اقتضاء التكرار وقد ذكره أبو ط أيضاً للمذهب ( قال مولانا عليه السلام ) والصحيح أنه لا يقتضي التكرار الا كلما ( و ) يصح في الوكالة أن ( يدخلها التحميس<sup>(١٢)</sup> ) بأن يقول وكلتك على كذا وكذا كلما انزلت عادة فكلمها عزله عن الوكالة صار وكيلاً ( و )

أو رخص ( ١ ) أو أطلق قلن نواه للموكل مع المحافظة كان عقداً موقوفاً على إجازة الموكل اه ح لفظاً قرز ( ٢ ) القرض والهبة ( ٣ ) أو أطلق كانت له ولو كان الموكل قد عينها ولو أضاف فيها إلى نفسه لفظاً وإلى الموكلية كانت له لا للموكل اه سحولي لفظاً قرز ( ٤ ) صوابه إذا لم يضاف إلى الموكل اه لفظاً ( ٥ ) إنما يتصور في النكاح والهبة فيكون له لا الحق ونحوه فلا يصح قرز ( ٥ ) والوجه في ذلك أن من شرطها ألا يضاف إلى الموكل لفظاً فإذا لم تحصل إضافة صار الوكيل اه غيث ( ٦ ) إلا أن لا يكون في الناحية إلا نوع واحد انصرف إليه قرز وظاهر الاذخلافه ( ٧ ) أو كان العرف في الاطلاق ينصرف إلى جنس مخصوص ونوع مخصوص أو ينصرف إلى الجنس وقد عين الثمن كما تقدم أو ينصرف إلى النوع وقد عين الجنس قرز ( ٨ ) وهذا فيما كانت تفاوت أنواعه كثيراً فلا بد من ذكر نوع من أنواعه أو ذكر شتمحق نقل الجاهلية فيه ثم يشتري ما يليق بالموكل فأما ما لا يتنوع فيمكن ذكر الجنس فيه فيشتري ما يليق بالموكل كالأدوية ونحوه فلو اشترى له ما لا يليق به لم يصح اه كواكب لفظاً قرز ( ٩ ) لأن فيه كناية الجاهلية والوكالة لا تقبل إلا النوع الجاهلية اه تجر ( ١٠ ) إلا مع التفويض وإن لم يذكر نوعاً ولا تمناً اه ح لفظاً قرز ( ١١ ) ولا يقال كلما أردت لأنه إذا قال كلما أردت كان تعليقاً فلا يستقيم قول م بألفه بعده في متى لأن قد خرجت بناب في الطلاق ( ١٢ ) إن أرادت ( ١٠ ) التحميس لغيرها والبدور لا بطاها ومعنى تحميسها لا ينزل إلا بأن يعزل نفسه أو بأن يحول الأصل ما وكل فيه أو بالدور ( ١٣ ) اه ح لفظاً قرز أو يعزله بمثل التحميس اه جيران وقد تقدم في الطلاق ما لم يحبس إلا بلفظه وقال في ح الآثار ( ١٤ ) يعني إذا قال إذا كلما عزلك فان قال كلما انزلت فلا



يدخلها (النور) وهو أن يقول بكذا صرت وكذا فقد عزلتك فينفذ يتنع الفعل <sup>(١)</sup> من الوكيل لأنه ما من وقت يصير فيه وكذا إلا وكان في الوقت الذي يليه ممزولا <sup>(٢)</sup> فلا يتمكن من الفعل (و) إذا قال الموكل للوكيل (اقبض كل دين) لى (و) كل (غلة) تحصل لى فإن هذا الكلام (يتناول) قبض الدين الثابت في الحال والثلة الحاصلة في الحال وكذا ما حصل منهما في (المستقبل <sup>(٣)</sup>) نحو أن يثبت له دين لم يكن قد ثبت من قبل أو يحصل له غلة حادثة فلأن يقبضها وهذا (عكس <sup>(٤)</sup> المتق والطلاق <sup>(٥)</sup>) فانه إذا قال وكلتك بطلاق كل امرأة أو عتق كل عبد لى فانه لا يتناول المستقبل وإنما يتناول ما كان حاصل في الحال (و) إذا قال الوكيل قبضت الدين وضاع منى وجب أن (يصدق في القبض <sup>(٦)</sup> والضياح <sup>(٧)</sup>) مع عينه وسواء كان بأجرة أم لا إلا أنه إذا كان مستأجراً ضمن إلا أن يبين أنه ذهب بأمر غالب

**فصل** (ويصح) من الوكيل (أن يتولى طرفي <sup>(٨)</sup> ما لا تعلق به <sup>(٩)</sup> حقوقه <sup>(١٠)</sup>)

والطرفان هما الإيجاب والقبول فيصح أن يكون وكيلاً للزوج والمزوج فيكون مزوجاً قابلاً للنكاح وكذا سائر العقود التي لا تعلق حقوقها بالوكيل ومن شرط الوكيل فيما لا تعلق به حقوقه أن يكون (مضيفاً <sup>(١١)</sup>) (للمقد إلى الموكل في الإيجاب والقبول مثال ذلك

يستقيم اه وهو في البيان كذلك (١) فائدة قال اجدى كلام صرت وكيلاً لقد عزلتك فهو كله صحيح واستمرت الوكالة ولا حكم لذلك لأنه قبل التوكيل قرز (٢) ولا يمنع من الوكالة التاجرة وقيل يمنع ولو كان بوكالة جديدة اه بكرى إلا بمثله قال لا فائدة لهذا فتأمل لأنه نعمان وقت يصير فيه وكذا لا وصار ممزولاً في الوقت الذي يليه اه شامي (٣) ووجهه أن كل لعموم الأوقات (٤) وشقة وميراث اه حتى قبلنا والحاصل والمستقبل وقبض كل ميراث اه بصرة (٤) ولعل الفرق الخبير وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل مملك اه كبولاً نعم باب التصرف قبل القبض ولأن كل ما لا يصح للاصل توليه في الحال فلا يصح التوكيل به (٥) والبيع والهبة وسائر التصرفات كالنذر والتأجير (٦) إلا أن يسبق الموكل عزله قبل دعواه القبض لم يقبل إلا بئنه اه بيان وهي الحيلة (٥) مطلقاً سواء كان بأجرة أم لا (٧) إذا كان بغير أجر اه وابن قرز (٥) ينظر إذا كان الضياح بغير شرط فأم إذا كان الضياح نسياناً فهو شرط خلاف الإلمام (٥) الضياح بغير شرط قرز فاقياس اه لا يصدق فينظر ولعله أراد بالضياح التلف (٨) إلا الخصومة فلا يصح أن يتولى طرفها واحد (٩) وضاً بهذا كما أنما كان فيهمال من كلا الطرفين كالبيع ونحوه تعلق الحقوق بالوكيل وما لا مال فيه أو كان من طرف واحد تعلقت حقوقها بالوكيل (١٠) بالامتناع إلا بالامتناع لا تعلق به للاضافة (٥) وذلك كالبيع والاجارة والصلح بالمال ومسوى المال والاجارة والصلح بالمال لا تعلق حقوقه بالوكيل من نكاح وطلاق وقرض وهبة وامارة وإبراء وكفالة وغير ذلك لأنه لا بد فيها من الإضافة إلى الموكل اه نجري (١١) لفظاً

وهبت عن فلان الدار الفلانية لفلان وقبلت له وكذلك النكاح ونحوه (و) ن (لا) يضاف  
 فيهما جميعاً (لزمه<sup>(١)</sup>) مثاله زوجت نفسي بنت فلان وقبلت<sup>(٢)</sup> (أو بطل) وذلك حيث أضاف  
 في أحدهما ولم يضاف في الآخر مثال ذلك أن يقول وهبت هذه الدار لزيد وقبلت له<sup>(٣)</sup>  
 (و) يصح من الوكيل أن يتولى الخصومة<sup>(٤)</sup> وإن كره الخصم) وقال أبو حنيفة لا يوكل إلا  
 بأذن الخصم إلا أن يكون الوكيل غائباً<sup>(٥)</sup> أو مريضاً (أو لم يحضر الأصل)<sup>(٦)</sup> هذا مذهبنا  
 وهو قول شافعي ومحمد وقال أبو حنيفة لا يصح إلا بحضوره إلا أن يكون غائباً أو مريضاً أو  
 برضاه الخصم (و) إذا كان وكيلاً للخصومة جاز (للتعديل)<sup>(٧)</sup> بينة الخصم<sup>(٨)</sup> **قال عليه السلام** \*  
 ولا بد أن يكون الوكيل عدلاً حثيثاً وعند الناصر وشي وأحد قولي م بالله ليس له ذلك (و)  
 له أيضاً (الانقار) مطلقاً (و) كذا (التبضع فيما تولى إثباته) إلا أن يستثنى الموكل القبض  
 قيل. وعرفنا الآن خلاف هذا بئني أن التوكيل بالإثبات لا يقتضي القبض (و) إذا كان الوكيل  
 وكيلاً في الإثبات كان (النكول)<sup>(٩)</sup> فيه كالانقار<sup>(١٠)</sup> فإذا طلبه المدعي عليه اليمين عقيب  
 ردّها فقال إن موكله لا يحلف<sup>(١١)</sup> كان تكويله عن اليمين كإقراره عندي من يحكم بالنكول (و) لا  
 يصح منه تولى أربعة أشياء وهي (الصلح) فليس للوكيل أن يصلح عن الموكل لأن الصلح

أه بحر قرز (١) وهو حيث وكله لولي المرأة على تزوجها ولم يبين الزوج بل فوضه أن يزوجه من شاء  
 ذكره في النيث في كتاب النكاح (٢) هذا على أصل المؤيد بالله وأما على مذهب المدعية فلا بد من  
 الإضافة إلى الولي فيقول عن ولها فلان (٣) وفي بعض نسخ النيث وهبت هذه الدار عن زيد وقبلت  
 ولم يذكر لفظة له فهذه تطل وأما صورة الكتاب فينفذ بالأجازة من المالك أه ينظر (٤) المراد  
 بالخصومة الدعوى للموكل والاجابة عنه أه تكيل (٥) عن البلد أه بيان وقيل ثلاثة أه صعيدي  
 وقيل عن المجلس (٦) قال في البيان وليس للمدعي عليه أن يوكل إلا من هو حاضر عند المدعي  
 لا من هو غائب عنه قرز (٧) يعني مع غيره أو واحد على قول للمؤيد بالله (٨) يعني وكيل المدافعة  
 إذ لا يأتي وكيل المطالبة (٩) وهو ظاهر الأظهار فوكيل المطالبة له تعديل بينة المدعي عليه ووكيل  
 المدافعة له تعديل بينة المدعي وهو المراد قرز (١٠) بل يأتي حيث بين المدعي عليه جلف المضمون  
 ونحو ذلك والمختار لا فرق قرز (١١) لا الولي فليس له تعديل بينة الخصم كما لا يصح منه الشهادة  
 والاقرار وفيه بحث أه وأبلى وله يعني: أن ذلك ليس على إطلاقه لأنه يصح من الوصي الشهادة فيما  
 لا يتعلق بصرفه كما سيأتي فكذلك يصح منه فيه التعديل والله أعلم أه شرح بهزان (١٢) لا جرحها  
 فليس له إذ أنه فيها نفع وهو الحكم فيما انما أه ووكيل المطالبة فله يصح منه الجرح لبينة موكله  
 لا التعديل أه سمحوا لفظاً (١٣) صوابه منه قرز (١٤) ووكيل مدافعة عن الأصلية أو مطالبة عن المردودة أه  
 سمحوا لفظاً (١٥) ليس كالاقرار من كل وجه لأنه يصح الرجوع عن النكول لاعتبار الاقرار أه شرح فصح  
 (١٦) أو هو نكل عن اليمين حيث طلب منه ما لم يقطو الحق في وكيل المطالبة أو لزوم في وكيل المدافعة قرز

أما بمعنى الإبراء أو بمعنى البيع ولم يؤمر بذلك (و) الثاني (التوكيل) <sup>(١)</sup> فليس للوكيل أن يوكل غيره فيما وكل فيه إلا أن يؤذن <sup>(٢)</sup> له في ذلك ذكره أبو عرع عن أبي جعفر يجوز له أن يوكل إذا كان حاضرًا لأن الثاني كالمرء عن الأول وقال ش لا يوكل وإن فوض إلا أن يبين له (و) الثالث (الإبراء) <sup>(٣)</sup> فلا يصح من وكيل المصومة أن يبرئ <sup>(٤)</sup> للدعي عليه (و) الرابع (تمدي الحفظ من وكيل المال) فإن الرجل إذا قال لتبره أنت وكيلي في مالي لم يكن له في المال تصرف إلا فيما يتعلق بالحفظ ولا يتمدى الحفظ نحو أن يهب أو يبيع أو يشتري أو غير ذلك مما لا يتعلق بالحفظ (إلا أن يكون الوكيل مفوضًا) <sup>(٥)</sup> فإنه يصح منه (في الجميع) من هذه الوجوه الأربعة للعموم التفويض • تنبيه في وكيل المال إذا فوض <sup>(٦)</sup> قال مولانا علي • ذكر أصحابنا أنه إذا وكله في ماله وكالة مفوضة أو قال فيما يضربني وينفضي فاللفظ يقتضي أن للوكيل أن يمتق ويهب ويقف والعرف يخالف هذا وقد قال من بالله <sup>(٧)</sup> أن العرف يقتضي التصرف فيما فيه مصلحة لأفيا عليه مضرة <sup>(٨)</sup> قال مولانا علي • وظاهر كلام أهل المذهب هو الأول فيصح من المفوض جميع الوجوه التي ذكرنا منها ما لم يجر <sup>(٩)</sup> العرف بخلاف ما يقتضيه اللفظ

(١) وضابطه ما صح للوكيل أن يزل الوكيل فيه لم يصح من الوكيل التوكيل فيه وما لم يصح من الوكيل أن يزل الوكيل فيه صح من الوكيل التوكيل فيه كقبض البيع والتمن ونحو ذلك اه زهوي وقيل لا فرق قرزوه وظاهر الاز (٢) أو يجري العرف بالتوكيل كن وكل زوجته بالبيع والشرع ونحوه وغاب عنها وهي ممن لا يخرج لحوائجها وكذا لو وكل أهل الرياسة من عاداته أن لا يحول البيع بنفسه فلهما أن وكلاهما عامر قرز (٣) ويكون الوكيل وكيلًا للموكل وله عزله لا للوكيل اه تجري وهذا في المفوض (٤) إلا أن يأذن للموكل كل بأن يوكل عن نفسه وكان وكيله كالمرء اه بيان بلفظه لكن متى انزل الأول وأما قوله ينزل الثاني لأنه إذا بطل الأصل بطل الفرع اه بستان بلفظه القياس أنه وكيل للموكل وعزله عليه وقرره (٥) الامام في قوله وله الحفظ قبل القبض ومثله فيح الآثار (٦) فإن قلت فيزيم الا يصح إقراره سل قال السيد الملقى هذا حجة لمن قال لا يصح إقراره مطلقا ولو قبل الوكالة في الدعوى اثباتا وفعلها يتعلق بالانكار والإقرار والتكول واليمين وقد أقامه فيها مقام نفسه فيصح منه ما يصح من الأصل بخلاف الإبراء فهو خارج عن ذلك لم يكن بعيد والله أعلم اه غيث معنى وشرح بهرمان (٧) لأن الحق لا يطلق به خالف وكيل البيع اه من شرح ابن عبد السلام (٨) أو ما دونها فإذا أذن فيه اه ح لي قرز (٩) أو جرى عرف بذلك فته يصح اه آثار (١٠) هذا إذا كان الموكل ممن جرف التفويض اه املا مبيدنا صلاح الله لك رحمه الله تعالى (١١) لكن من بالله قد جزم بالعرف والامام لم يجزم به (١٢) يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ومن طلق امرأته موكله أو عتيق عبده كان من أبلغ الضرر اه لمع لعل الاحجاج بهذا ضعيف لأنه يقال هذا برضا (١٣) فليتذلل بخلافه بين من بالله والامام علي

واقفه أعلم (و) إذا وكل رجل اثنين فصاعداً على شيء فانه (لا) يجوز أن (ينفرد أحد (١) الموكلين) بالتصرف في ذلك الشيء حيث وكلا (مما) في وقت (٢) واحد لافي وقتين (٣) الا فيما خشي فوته (٤) وهو الخلع والعتق (٥) بال والبيع والشراء شيء معين والشفعة (٦) فانه يجوز لكل واحد منهما الافراد بالتصرف فيها عندنا وعند أبي ح وأصوش لا يجوز وأما مالا يخشى فوته كالطلاق (٧) والمتاق (٨) والاراء والاقرار فانه لا يجوز أن يتصرفا فيها إلا جميعاً أما بان يوقعا اللفظ معاً في حالة واحدة أو بأن يوكل أحدهما صاحبه بحضوره على ما ذكره أبو جعفر أن الوكيل أن يوكل مع الحضور وقيل له يصح من أحدهما أن يوكل (٩) الآخر هنا لأن المعنى اجتماعهما في الرأي وأما التصرف فتصرف كل واحد منهما حصل بالتوكيل من موكلهما وإنما يجوز الافراد لأحدهما فيما خشي فوته (إن لم بشرط (١٠) عليهما (الاجتماع (١١)) في التصرف فان شرط بان قال وكلتكما أن تصرفا فيه مجتمعين فانه لا يجوز لأحدهما الافراد بالتصرف سواء خشي الفوت أم لا فان افرد أحدهما بالتصرف كان باطلاً (١٢) فصل في بيان حكم الوكيل في الزل (و) اعلم أنه (لا) انزال (١٣) لو قيل مدافعة حيث (طلبه الخصم (١٤)) نحو أن يقول وكل فلاناً في مدافعتي أو نحو ذلك (١٥) فوكله (أو) لم يطلبه لكنه (نصب محضرته أو لا) أيهما (و) لكنه (قد خاصم) بعض الخصومة لم يكن له أن يعزله أيضاً ولا لأن يعزل نفسه (إلا في وجه) ذلك (الخصم (١٦)) الذي خاصنه (و) أما (في غير ذلك) وهو حيث لم يكن اتفق أي هذه الوجوه الثلاثة أو لم يكن وكيلاً مدافعة (١٧) فانه

(١) فان شرط الا فرقا لم يجزها قرز (٢) بلفظ واحد قرز (٣) لافي وقتين فلكل واحد أن يفعل ذلك وحده إلا أن يشترط الاجتماع وجب قرز (٣) بالامتناع (٤) بهوض قرز (٥) خشية وقوع النسخ أو التايل قبل الطلب اه حاشية هداية ينظر فالا لة بيع في حق الشفيع (٦) بغير عوض قرز (٧) بغير عوض قرز (٨) ولا يكون توكيلاً حقيقة (٩) وان لم يحضراه بيان معنى (٩) ولا متشاورا ولا جرى عرف (١٠) وإذا مات أحدهما مع الشرط بطلت الوكالة يعني وكالة الآخر اذا كانت بالواحد مع الشرط (١١) بل يبقى موقوفاً على اجازة المالك أو الوكيل للقوض اه غيث قرز أو غير القوض كالخاترة الامام في فسخ نكاح الاناث من المالك والله أعلم (١٢) باللفظ لا بالفعل فيصح عزله (١٣) ولو وكلاً قرز (١٤) وكل فلاناً فيما ادعى عنه (١٥) في وجه الموكل (١٦) اذ قد تطلق به حتى الخصومة وعزله يضره في الهاكمة والاحضار وتقرر الحق والتسليم ولتأديه الى أن لا يستقر خصم اه بحر وفي الفيت أن كل معاملة لشخصين لم تنسخ بأحدهما كاليبيع والاجارة اه بلفظه (١٦) أو علمه بكتاب أو رسول قرز (١٧) وسواء رضي أم لا وليس كذلك لأن المصلحة حاصلية حضر أو غاب وصواب العبارة أن يقال إلا برضاء الخصم والله أعلم (١٧) بأن يكون وكيلاً مطالبة أو وكيلاً معاملة ونحوها

يجوز<sup>(١)</sup> أن (يزل ولو في التبية) أي غيبته عن الأصل وغيبه خصمه (و) يجوز<sup>(٢)</sup> لو وكيل أن (يزل نفسه في وجه الأصل<sup>(٣)</sup>) (لأن غيبته هذا قول أبي ط وأبي ح وأحد قول م بالله وقال ش بل يجوز له عزل نفسه في غيبة الأصل وهو أحد قول م بالله<sup>(٤)</sup> كفي<sup>(٥)</sup> كل عقد جائز من كلا الطرفين أو من أحدهما) فإنه ليس لأحد المتعاقدين<sup>(٦)</sup> في العقود الجائزة من طرفيهما أو من أحدهما أن يفسخها إلا في حضرة صاحبه والجائز من كلا الطرفين كبيع فيه الخيار للبائع والمشتري جميعاً وكالشركة<sup>(٧)</sup> والمضاربة ومعنى كونه جائزاً أن لكل واحد منهما أن يفسخ ذلك متى شاء لكن يحتاج عند الفسخ إلى حضور صاحبه على الخلاف في عزل الوكيل نفسه والجائز من أحدهما كالخيار للبائع أو للمشتري والرهن من جهة الرهن والكتابة جائزة من جهة العبد<sup>(٨)</sup> (وينزل) الوكيل (أيضاً بموت<sup>(٩)</sup> الأصل) وهو الموكل (و) إذا تصرف الموكل في الشيء الذي وكل فيه كان (تصرفه) عزلاً للوكيل والتصرف نحو أن يبيعه أو يهبه<sup>(١٠)</sup>

(١) أي يصح (٢) أي يصح (٣) أو علمه بكتاب أو رسول قرز (٤) فرع وهكذا في الوصي إذا أراد عزل نفسه قبل موت الوصي فأما الوصي فله عزله متى شاء وهكذا في المولى من الإمام أو القاضي أو الخليفة فهو كالوكيل سواء أهله ينقله (٥) هذا في وكيل المطالبة وأما وكيل الدافعة فإن حصلت أحد هذه الثلاثة وهو أن يوكل لسؤال الخصم أو بحضوره أو كان قد خاصم فإنه لا يزول نفسه إلا في حضرة الموكل والخصم معاً وإن لم يحصل أحد هذه لم يصح إلى حضور الخصم وأما حضور الموكل فالقولان غنطقان كما في وكيل المطالبة أهله (٦) تقديره كذلك كل عقد الخ (٧) قيل ف وهكذا العقد الموقوف على الاجازة إذا أراد أحد المتعاقدين فسخه قبل حصول الاجازة فهو على هذا الخلاف هل يحتاج أن يفسخ في محضر صاحبه أم لا أهله كواكب وظاهر كلامه بالله وع أنه يصح وقد تقدم في النكاح أهله بيان (٨) حيث أراد أحد الشريكين عزل نفسه لا إذا أراد أحدهما عزل شريكه فيصح في غير محضره أهله رياضي ون وقد تقدم مثله في الشركة (٩) أما المضارب فله أن يزول المضارب ولو في التبية حيث رأس المال نقداً أو عرضاً يتبين أربع فيه (١٠) حيث لا وفاء عنده (١١) وكذا يجوز له لو كلاً قرز (١٢) وضابطه أنه ينزل الوكيل يطلان تصرف الموكل فيما وكل فيه بموت أو جنون أو ردة أو حجر ذكر معنى ذلك في التهديد والوجه أن الوكيل فرع عن الموكل متى بطل تصرف الأصل بطل تصرف الفرع أهله صيرت بل يبقى موقوفاً فقط حاشية في هامش البيان فلا كان حجراً للوكيل لا عزلاً هو كذلك وقد ذكره في النية وقرره في باب المأذون (١٣) أو جنونه قرز (١٤) وفرع التبية فرع عن الأول إذا حصل العزل لو كلاً النكاح والطلاق ونحو ذلك وحصل من الوكيل الطلاق ونحوه والنسب السابق من الطلاق والعزل فإن هذا يأتي على الأصلين المتقدمين هل يرد إلى الأصل الأول وهو أن لا طلاق عند م بالله أو الأصل الثاني وهو أن لا عزل يقع الطلاق على قول المهدي عليه السلام الثاني إذا باع الوكيل والموكل والنسب المتقدم فإنه ينقسم نصيبين والمشتريين الخيار أهله زهور وكذا

أويكاتبه أو يدبره ﴿قال عليه السلام﴾ وكذا إذا أجره <sup>(١)</sup> (غير الاستعمال ونحوه) كالعارية والتزويج <sup>(٢)</sup> فانهما لا يطلن <sup>(٣)</sup> الوكالة (و) إذا ارتد الموكل انزل الوكيل (بردته مع الحقوق) بدار الحرب فان لم يلحق كان تصرف الوكيل موقوفاً كتصرف <sup>(٤)</sup> الموكل فأما لو ارتد الوكيل ولحق بدار <sup>(٥)</sup> الحرب ففهو كلام صاحب الوافي أن الوكالة تبطل <sup>(٦)</sup> ﴿ونعم﴾ فلا يتصرف الوكيل بعد الانزال بأحد الأمور الثلاثة وهي الموت وتصرف الموكل <sup>(٧)</sup> والردة مع الحقوق (إلا في حق قد) كان (تعلق به) نحو أن يكون قد باع ما وكل يبيعه ثم انزل قبل قبض الثمن فانه لا يبطل بالانزال توليه لقبض الثمن (ويكتفى خبر الواحد <sup>(٨)</sup>) بأن موكله قد عزله أو مات أو ارتد ولحق بدار الحرب فلا يصح تصرفه بعد ذلك وسواء كان المخبر عدلاً <sup>(٩)</sup> أم لا وسواء حصل للوكيل ظن بصدقه أم لا <sup>(١٠)</sup> قال عليليم ما لم ينسحب في الظن كذب المخبر قيل ع <sup>(١١)</sup> والمراد أيضاً الحكم في الباطن <sup>(١٢)</sup> أما حكم الظاهر فلا يثبت العزل إلا بشهادة <sup>(١٣)</sup> عدلين وقال ش بل لا بد من مجموع المدد والصفة فيعتبر شاهدين عدلين وقال ح لا بد من أحدهما فيكون المخبر اثنين مطلقاً أو واحداً عدلاً وقال م بالله إن الخبر إن أفاد الظن صح ولم يعتبر عدداً ولا صفة وإن لم يفد الظن فلا بد من المدد والصفة فقول ح وعلل أبا ط لا يخالفم بالله في ذلك ﴿قال مولا ناعليليم﴾ وظاهر حكاية الشرح انه يخالف قال أبو بكر الرازي <sup>(١٤)</sup>

إذا وقع في حالة اه زهور وقيل إذا تدارن يمه ويبع الموكل رجوع العزل ويشهد له ما تقدم في الخيارات في قوله فان اخفا فالسخر اه شامى (١) ورهته اه ن قرز (٢) المختار أن الاجارة ليس تصرف فلا يمنع (١) فعل الوكيل إلا قرينة دالة أن المالك أراد بالاجارة العزل للوكيل والله أعلم (١) وقيل يمنع لعرف اه ولفظ البستان قال الوالد قدس الله روحه ولعله يؤخذ من العادة والعرف أن الموكل لا يفعل ذلك إلا مع كراهية بيع الوكيل فتكون الكراهية مع الفعل عزلاً للوكيل ذكر ذلك في الكواكب النيرة اه بستان (٢) قال التزويج تصرف كما تقدم في خيار الرؤية فليست اه ليس بصرف هنا لأن التزويج لا يمنع البيع (٣) إلا أن يكون وكيلاً فيها قرز (٤) حيث ارتد قرز (٥) فان ارتد ولم يلحق لم تبطل إذ يصح توكيل المزداد اجتهاد اه بحر وهذا فيما يصح توكيل الكافر فيه فلا تبطل بالردة قرز (٦) لا تقطع الأحكام (٥) فلو ارتد في حالة واحدة لم تبطل الوكالة (١) حيث ارتد إلى ملة واحدة لا فرق قرز ولم يلحق بدار الحرب فان لحقاً بطلت قرز (١) بل تبقى موقوفة (٧) ينظر في تصرف الوكيل لأنه بعد تصرف الموكل لاحق يصح بالوكيل فتمام (٨) ولو امرأة (٥) عزلاً وتوكيلاً مع الظن في التوكيل وقد تقدم في الضروب قرز (٩) لأن الشك كلف في منع الاجارة (١٠) قياساً على ما تقدم في الشفعة في قوله وأخير بشر الظن (١١) لا فرق على ظاهر الاز (١٢) قوي حيث ادعى الموكل عزله في وقت مقدم اه ن (١٣) من أصحاب ح

اما لو كان المخبر بالمزل رسول الموكل فلا خلاف أنه يقبل<sup>(١)</sup> وكذا في الكافي (و) ينزل أيضاً (بطله<sup>(٢)</sup> ماويه<sup>(٣)</sup>) فتي باع الوكيل بالبيع ثم فسخ عليه بمك أو غيره<sup>(٤)</sup> لم يكن له يمينه مرة أخرى لأنه قد انزل بالبيع الأول (ويلغو<sup>(٥)</sup> ما قبل) الوكيل (بعد المزل<sup>(٦)</sup>) (و) بعد العلم<sup>(٧)</sup> (به) أى بالمزل (مطلقاً) أى سواء كان مما تعلق حقوقه بالوكيل أم بالموكل (و) كذا إذا تصرف (قبل العلم) وبعد المزل فان تصرفه يكون نوا<sup>(٨)</sup> (إلا فيما يتعلق به حقوقه<sup>(٩)</sup>) وهي البيع<sup>(١٠)</sup> والاجارة والصلح بالمال وقال أبو جرح واحد قولى ش أن التصرف قبل علم الوكيل يصح في جميع الاشياء<sup>(١١)</sup> وحكام في شرح الابانة عن الناصر القول الثالث أحد قولى ش وهو الذى يصححونه لمذهبهم أنه لا يصح في الأشياء كلها (أو) كان وكيل (اعارة وإباحة) ثم عزله أو رجع عن الإباحة فاستعمل المار والمباح له ذلك الشيء قبل العلم لم تبطل الاعارة والإباحة في حقهما حتى يعلما فلا يضمنان إلا أن يتصرفا بعد العلم<sup>(١٢)</sup> (أو) وكيل (في ما هو) (في حكمهما) أى ما في حكم العارية والإباحة فانه لا يبطل قبل العلم وبصورة ذلك أن يوكل بالهبة<sup>(١٣)</sup> ثم يعزل

(١) ما لم يطلب في الظن كذبه (ه) قال في الدياج وما ذكره فيه نظراً للأولى أن الرسول وغيره على سواء وأن الخلاف في الجميع (٢) هذا زيادة إيضاح وإلا فقد تقدم في قوله ولا في إرد عليه ولو بمك طلعه تكرار (٣) ولو بمسبة على ظاهر الإز قد قدمت حاشية على شرح قوله ولا في إرد عليه ولو بمك بخلافه في نظره لم يقتض شي (٤) لعله من ردئية أو شرط لا بالتراضى ونقط حاشية مما هو نفس للمقدم أصله كغير الرؤية والشرط قرز (٥) بل يبقى موقوفاً قرز (٦) بأى موجب (٧) إجماعاً به بحر (٨) حيث كان المزل باللفظ لا بموت الموكل أو رده مع الحقوق مثلاً أو يمينه لذلك الشيء أو وقفه أو نحوه فلا حكم للتصرف أو الوكيل بعد ذلك وإن جهله أه سحولى لفظاً (٩) وذلك لأنه يؤدي إلى أنه يضمن لو صح عزله قبل العلم أه كواكب (ه) ومن لا يتعلق به الحقوق ينزل قبل أن يعلم وهذا مستقيم إلا في صورة وهي التوكيل بقبض مال عن دين أو غيره فانه لا يتعلق به الحقوق وهو لا يصبح عزله حتى يعلم لأنه لو صح لأدى إلى أنه يضمن ما قبضه ذكره في الشرح والجمع أه كواكب لفظاً (٩) وهذا إذا لم يصف وأما إذا ضاف لم ينفذ للعدالة تبعاً وقد انزل قرز (١٠) قياساً على أو امرأته تعالى كالأمر بأشئ ثم نهاها ولم يتم التمسك قلنا لا نسلم وقوع الأصل أه بحر وهو أن الله سبحانه وتعالى يأمرنا بشئ ثم نهاها فاعتصمنا بها بأنهم فأنما يصدون بالنسوخ حتى نعلم بالناسخ ولذا فإن أهل قبا صلوا إلى بيت المقدس بعد النسخ وقبل علمهم به أه زهور (١١) ضمناً ضمان غصب (١٢) أو التذراً والصدقة قرز (ه) يقال لو باعها المالك عقيب التوكيل قبل أن يهب الوكيل ثم قبضها المشتري وتركها في يد الوكيل وتمسك بذلك وهما الوكيل ثم ألقها للموهب له ضمن قيمتها للمشتري ويرجع على الواهب والواهب يرجع على المالك (١٣) فإن لم يقبضها للمشتري ظلت من مال الواهب قرز (١٤) لأنه غار له قرز ومثله في البيان يقال هو جان فالتباس أن لا يرجع كما تقدم في الغصب ولعل الفرق بين

الوكيل ثم يجب قبل العلم بال عزل فان الهبة لا تصح<sup>(١)</sup> لكن ان كان الموهوب له قد قبض وأتلف<sup>(٢)</sup> لم يضمن<sup>(٣)</sup> لأنه كالبيع له وإن كان المقد قد بطل ( قيل ) وإذا زال عقل الوكيل فقد خرج عن الوكالة (و) لكنها (تمود) وكالته (يسود عقله<sup>(٤)</sup>) ذكره صاحب الوافي ولم يفصل بين أن يكون باغما أو يجنون<sup>(٥)</sup> وقال م باقه لا يبطل بالاغما وشبهه<sup>(٦)</sup> بالنوم قيل ح وقول صاحب الوافي فان رجع عقله عاد وكيلا فيه ضعف ولعله مخالف لقول أهل المذهب ان كل ولاية مستفادة إذا بطلت لم تمد إلا بتجديد الوكالة أضف من الولاية قال مولانا عليم وقد أشرنا إلى هذا التضمين بقولنا قيل فاما لو زال عقل الموكل فقيل ع تبطل الوكالة أيضا قال مولانا عليم وفيه نظر<sup>(٧)</sup> (وتصح) الوكالة (بالاجرة) للملومة فيكون أجبرا (و) يجب (لوكيل الخصومة ونحوها) من البيع والتكاح إذا كان بالاجرة (حصه<sup>(٨)</sup> مافل) من ذلك العمل (في) الاجارة (الفاسدة) مطلقا<sup>(٩)</sup> والفاسدة نحو أن لا يبين مدة الخصام أو قدر الاجرة أو نحو ذلك<sup>(١٠)</sup> (ز) حصه مافل (من المقصود في) الاجارة (الصحيحة<sup>(١١)</sup>) كما تقدم في الاجارات **باب والكفالة<sup>(١٢)</sup>** لها ممتنان لنوى واصطلاحى أما

هذا وبين ما تقدم في التصيب أن التفرير هنا بسبب منه في حق يستحقه وقت التفرير وهو ظاهر قوله وإباحة بخلاف التصيب فهو سبب في حق غيره فلا يرجع حيث اعتاض والله أعلم (١) قيل ف والقياس أنها تصح ولا يصح العزل فيها قبل العلم لأنه يؤدي إلى ضمان الوكيل كاذكره في الوكيل بالقبض لكنه يمكن الفرق بينهما بأن الضمان في الهبة يكون للموكل فلا يجب وفي وكيل القبض الضمان هو لغير الموكل فلا يمكن استأطاه إلا بإبطال العزل اه كب (٢) حسا فان استهلكه حكاره ولا أرشاه ن (٣) وكذا الوكيل لا يضمن لانها مفروزان ولو ضمنا لرجعا على الموكل اه كب (٤) وتبطل زوال عقل أهما ولا تموده في الاصح اه ح في لفظا قرز (٥) وقال في البحر تبطل يجنون الوكيل والاصل لا وأغما لها ما ذ خرجا عن كونهما من أهل التصرف والاغما بالجنون أشبه اه بمر بلفظه (٦) قلنا بالجنون أشبه (٧) ورجع عنه في البحر إلى مثل قول الفقيه حيث قال قد خرج عن كونه من أهل التصرف (٨) ينظر كيف صورة حصه مافل في التكاح ولعله حيث وكله يتزوج له أكثر من واحدة قيل البعض استحق مافل والله أعلم (٩) وفي قوله حصه مافل تسامح إذا لا يحال حصه مافل في الفاسدة بل أجر تمثله ولعله بالنظر إلى جملة أجرة المثل اللازمة في مدة المدافعة إلى وقت ثبوت الحق والله أعلم وأحكم (١٠) فعل المقصود اهلا (١١) حيث لم يبين قدر المال (١٢) مسألة أنها تصح أجرة الدلال ووكيل الخصومة إذا ذكره له مدة معلومة فيستحق الاجرة بعضها مع الفرض والمخالصة أو لخصم المقصود ولو في بعضها نحو أن يصلح الخصم أو يبيع المال في أول اللدة اه ن وكذا إذا أقر وكيل الخصومة بالمدي لخصمه لم تسقط أيضا إذ لا وجه لسقوطها اه بحر (١٣) أولها دئامة وأوسطها ملامة وآخرها غرامة اه بستان



ألفوى فهو ضم الشيء إلى الشيء ومنه قوله تعالى وكفأها <sup>(١)</sup> ذكره أي ضمها إليه وفي الشرع ضم ذمة <sup>(٢)</sup> إلى ذمة <sup>(٣)</sup> للاستيثاق والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى وأنا به زعيم أي كفيل وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم الزعيم <sup>(٤)</sup> غارم وأما الاجماع فلا خلاف فيها على الجملة \* واعلم أن الكفالة (تجب ان طُلِبَتْ <sup>(٥)</sup> ممن) ثبت (عليه حق <sup>(٦)</sup>) فمن ثبت له على آخر حق يستحقه فطلب به كفيل وجب له ذلك أي ألزم الحاكم خصمه التكفيل بذلك وهذا إذا كان له المطالبة بذلك الحق في تلك الحال فأما إذا لم تكن له المطالبة به في تلك الحال نحو أن يكون ديناً مؤجلاً \* قال عليم ففي طلب الكفيل قبل حلول الأجل اشكال فينظر في ذلك قال وقد حكى الامام ي للمذهب والفرقيين أنه لا يجب <sup>(٨)</sup> (لا في حدود قصاص <sup>(٩)</sup>) فلا تصح الكفالة فيهما <sup>(١٠)</sup> (الا على أحد وجهين أحدهما أن يكون تبرعاً <sup>(١١)</sup> ببذنه) لا بما عليه من حد وقصاص <sup>(١٢)</sup> (أو) كان وقت الضمان (قدر المجلس <sup>(١٣)</sup>) يعني مجلس الحاكم قالها تصح <sup>(١٤)</sup> (في حد القذف <sup>(١٥)</sup>) فقط (كمن ادعى على غيره حقاً أنكره ثم استخلف) خصمه (ثم) لما حلف (ادعى) أن له (بينة) غائبة على ذلك الحق وطلب

(١) أي مريم عليها السلام وهو زوج خالتها (٢) فارغة (٣) مشغولة (٤) أي الكفيل (٥) قال لم يجد الكفيل فلا حرج ويغنى سبيله كالسر اه دواى هذا مستقيم حيث لم يطلب المصم حسه إذ لو طلب وجب كما سيأتى في قوله والحرج له أن طلبت فإن لم يمكنه إلا بتسليم مال للكفيل وجب لأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه لكن هل يجوز له أخذه هل أجيب بأنه لا يصلح له الرجوع اه يحقق بل تحمل إذا كان للملأ أجره (٦) ولا يختبر فيها إذن للكفول له اه يان بلفظه ما لم رد قالت رد بطلت الكفالة (٧) مستقراً ليخرج دين الكتابة فانه لم يكن مستقراً فلا يصح طلب الكفيل من المكاتب على مال الكتابة اه خلاف البحر (٨) أو مصرأ قرز (٩) إلا أن يريد النية مدة يحمل الأجل قبل عوده أو يخشى هويته ماله كان الكفيل ينظر الحاكم اه شرح فتح ولفظ البيان ولفظه حيث يطلب في الظن رجوعه قبل حلول الأجل اه بلفظه (٩) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا كفالة في حد ولا قصاص اه يان ولأن الحد حق لله تعالى والكفالة مشروعة للإستيثاق والحدود تدرى بالشبهات اه كب (١٠) يعني لا تجب ان طلبت فأما الصيغة فتصح فيها اه كب (١١) يصح التبرع بالكفالة في الحدود كلها اه ن لفظاً (١٢) يعني من الحدود وسماه تيمناً لأنه في الأصل غير واجب عليه والفرق بين الكفالة تيمناً وواجباً ان التبرع يجوز ولو طالت المدة بخلاف الواجب فهو قدر المجلس اه سحولى في الحدود لا في الدين (١٣) أي إلا أن يجرح من ماله عليه بالكفيل اه ح لى (١٤) أو طلبها من ماله اه ح لى لفظاً (١٥) قلت لضمف وجوب التكفيل اه كب (١٦) يذنه قرز (١٧) بل يجب وبجبره الحاكم عليها وهو ظاهر سياق الاز وقائمة ذلك وجوب احتضاره في المجلس فان قالت تسليمه في المجلس بطلت الكفالة اه كب ومثله في البحر (١٨) والقصاص والرقة أيضا اه بحر ويان وظاهر الاز خلافه

الكفيل من خصمه بوجهه حتى يحضرها كأن له ذلك قدم مجلس الحاكم<sup>(١)</sup> فقط فأما قبل التحليف فقد تقدم في الدعاوى أنه يُكفَّل عَشْرَ آفٍ الْمَالِ وَشَهْرًا فِي النِّكَاحِ (وتصح) الكفالة (بالمال) سواء كان (عيناً<sup>(٢)</sup> مضمونة) فقط (أو ديناً) فإذا ضمن بالعين المضمون نفقته تسليمها<sup>(٣)</sup> لا قيمتها إلا أن يشترط تسليم قيمتها<sup>(٤)</sup> إذا تعذرت عنها وقال الناصر وش أنها لا تصح الضمانة بالعين أما لو كانت العين أمانة<sup>(٥)</sup> لم يصح ضمانها بالاجماع ذكره في شرح الابانة والاتصار (تنبيه) أما لو طلب انسان كفيلاً من ظالم يمدم الاعتراض في ماله<sup>(٦)</sup> فذلك غير لازم ولا يصح<sup>(٧)</sup> وقد يحتاج بعض القضاة<sup>(٨)</sup> بهذا وفي الكافي عن أبي حنيفة في نظير<sup>(٩)</sup> ذلك أنه ظلم<sup>(١٠)</sup> (تنبيه) أما لو ضمن شخص على أحد الشريرين بالقسمة ثم عرد المضمون عليه قال عليم فالأقرب عندي أن هذا يعود إلى الضمانة بالأعيان<sup>(١١)</sup> فيأتي فيه الخلاف المتقدم<sup>(١٢)</sup> (و)

(١) لضعف الحق بعد التمين قلت والأقرب أنه علم ما يراه الحاكم اه بحر قال ض جعفر قدراً يظن في ظن الحاكم إقامة البينة ذكره م بالله (٧) وله يكنى في الضمين طلب الكفيل (هـ) وكذا الضمانة بما يتعلق بالعين مثل الشرب ونحوه فيضمن باصلاحه قرز (هـ) والحق كاصلاح المسيل ونحو ذلك اه شرح فتح قرز (هـ) ينظر لو ضمن رجل لرجل بمخال وعليه له مثله هل يتساقط سل اه حاطي أما إذا كانت الضمانة بريماً فلا تبطل المساقطة لاستقرار المضمون به في ذمة الضامن وأما في غير التبرع فحل نظر وتأمل الأقرب عدم المساقطة لعدم استقراره في ذمة الضامن يدل أنه إذا أبرأ لم يبرأ الأصل بخلاف العكس اه شامي وفي البيان ما يفهم استقرار الدين في ذمة الضامن في قولهم إذا مات الضامن كان لصاحب الدين طلب ورثته يدفعون اليه من تركته فيفهم منه استقراره فصح المساقطة والله أعلم وأحكم اه املاء سيدنا حسن رحمه الله تعالى (هـ) وقائمة الضمان بالعين المضمونة إذا تعذر احضارها لزمه قيمة للحيولة اه حكيك وإذا تفت فلا ضمان لأنه مثل كفيل الوجه إذا مات بطلت الكفالة اه غيث وبحر وعن الحنفية أن العين المضمونة إذا تفت ضمن الضامن قيمتها وعليه دل كلام الهادي عليم لأنه أجاز العارية بشرط الضمان اه زهرة (٣) وإذا تفت لم يلزم الضامن كالكفالة الوجه اه بحر وكذا إذا تعذر التسليم لغيره اه برهان ويجب الاستفداء للعين بما لا ينجف (٤) الضامن والمضمون له (هـ) وذمة (٦) لعل هذا حيث ضمن هكذا بعدم الاعتراض فلا يصح وأما لو ضمن بما جرى منه صح والله أعلم اه شامي (٧) وقد صرح القاضي طاهر أنها تصح لأنه بما سيثبت في الذمة وشيئاً من مثله في المحارب وقد صرح الإمامة والمشايع فيما يجري بين القبائل من الضمانات وصحت الضمانة بالمجهول في ذلك ان كان للمضمون له وعليه معلومين وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذمة القبة حيث طلب اثني عشر رجلاً منهم وجعلهم كفلاء أصحابهم وتكفل صلى الله عليه وآله وسلم على قومه وقد كان على عليم يضمن على الداعر عشا ثم ذكره في شرح الآيات وح الفتح (٨) بأن يكفل عن الظالم ولا يلزم إذا لم يترك الاعتراض له وقيل يلزم قرز (٩) كالأيد والسمان (١٠) يعني ما طلب الكفيل أن يضمن كان ظالماً (١١) عندنا يصح (١٢) قال

تصح الضمانة (بالخصم<sup>(١)</sup>) كما تصح بالمال وهى متى ذلك أن يقول رجل لغيره تكفلت لك بهذا الرجل الذى تدعى عليه حقا فتى طالبنى برده إليك رددته فانها تصح عندنا (ويكنى) فى الضمان بالبدن ذكر (جزء منه<sup>(٢)</sup> مشاع<sup>(٣)</sup> نحو ثلثه أو ربعه<sup>(٤)</sup> أو نحو ذلك (أو) جزء منه (يطلق على الكل) نحو أن يضمن يده أو وجهه أو نفسه أو رقبته<sup>(٥)</sup> فان كان لا يطلق على الكل نحو يده أو رجله أو ظهره أو بطنه لم تصح الضمانة (و) كما تصح بأمر المضمون عنه فقد تصح (تبرعا) من غير أمره وتلزم (ولو) تبرع (عن ميت ميسر<sup>(٦)</sup>) صح ذلك مثاله أن يموت من عليه دين ولم يترك ما يفي به فضمنه عنه انسان بعد موته فانه يصح ضمانه وقال أبو حنيفة إدامات ميسر لم تصح الضمانة عنه لأن المطالبة قد سقطت فالضمان لا يصح (ولفظها) تكفلت<sup>(٧)</sup> وأنا به زعيم ونحوهما) وهو ضمانت وزعت وأتابه ضنين أو حميل أو قبيل (و) كذلك (هو على<sup>(٨)</sup>) إذا كانت الضمانة (فى المال) لا بوجه<sup>(٩)</sup> (وتصح معلقة) نحو أن يقول إذا جاء غدا فقد كفلت لك بكذا فلا يصير كفيلا إلا بعد مجيء الغد<sup>(١٠)</sup> (ومؤقتة<sup>(١١)</sup>) نحو أن

المؤلف بل مرجعه إلى الكفالة بالوجه فكانه كفل بمحضوره القسمة فيحبس لاحضاره ويقسم وإذا تعد على الكفيل بطلت اده شرح آثار وعند نصب الحاكم قرز (١) وذلك لقوله تعالى نكح أحدنا مكانه ينظر فى الاحجاج بذلك لأن الذى فى الآية يستبعد ذكره فى الجواهر لأن السارق يستبعد فى دين يعقوب عليه كره فى تفسير الأعمام وهنط البستان فى باب حنط السارق وكان فى شريعة يعقوب عليه حنط السارق أخذه سنة وفى الشرع أهل مصر يرد مثل المرأة (٢) مسئلة قال فى البحر تصح الكفالة بالعبد الآتى والصبي (١) والزوجة حيث يجب تسليمها قال الامام أبو يالىث الذى يحتاج إلى احضار صورته قبل دفنه وكذا بعد الدفن قرز للشهادة عليه أو نحوها اده ن (١) نحو أن يكون الصبي مؤجرا ولولاة عليه والزوجة ناشرة (٢) اعتبر هنا ما اعتبر فى الطلاق والطلاق ولعل الوجه انه لما يمكن للضمان قوة كقوة الطلاق والطلاق لم يكن بد من فقط ينفذ تعمم البدن لأنها لا تسمى بخلاف الطلاق والطلاق اده صبرى (٣) وكذا لو قال الكافل غلى أو ربي كافلك اده ومناه فى ح (٤) أو بطعيته أو برأسه أو بقلبه (٥) وأما القوس فيصح بالأولى ويكون على الخلاف بين الفقهاء وس إذا أجاز الوتره هل يرجع الضمان أم لا وفى كبر ولا يصح عن المؤسرين لأن الدين قد انقل إلى الزكوة وتلقى بها قال يلزم ألا يصح البراء لليت حيث قلنا قد انقل إلى الزكوة وليس كذلك بل يصح ذلك فينظر (٥) وهذا ما لم تكن الضمانة على الميت بحق الله تعالى فلا يصح لا يصح التبرع فى حقوق الله تعالى ذكر مناه فى شرح الآثار (٦) وإذا شرط فيها الخيار بطل الشرط اده (٥) وهل تلحقها الاجازة من المضمون عنه قيل سى تلحقها وقيل لا فيه نظر ما لم يكن عقد أمه معيار وإذا أجازها للمضمون عنه فاذا دفع الضمان رجوع بما دفع على المضمون عليه قرز (٥) وكذا قبلت وتمهلت وتكررت وتخلت وتمهلت وأتابه أو باحضاره كليل أو غريم أو نحو ذلك اده ن (٧) وعدنى ولدى (٨) ما لم يقل على احضاره (٩) ولا يصح الرجوع قبل الغد لأن الشرط لا يصح الرجوع فيها يعنى بعد ثبوت الحق اده يان قرز (١٠) فى كليل الوجه

يقول ضمننت لك شهراً فيرى بتسليمه له مرة في ذلك الشهر<sup>(١)</sup> ومتى خرج الشهر بطلت الكفالة (و) تصح (مشروطة) نحو أن يقول إن جاء زيد فقد كفلت لك بدينك الذي على عمرو فينقد بمصالح الشرط (ولو) قيد<sup>(٢)</sup> الضمانة (بمجهول) كهبوب الريح ووقوع المطر ومجيء زيد أم معلوم كطلوع الشمس فتثبت بذلك وسواء تعلق به غرض كالديار ومجيء القافلة أم لا فانها تقيد به على كل حال (لا) إذا كانت الكفالة (مؤجلة)<sup>(٣)</sup> به أي بأجل مجهول فانه لا يصح ذلك التأجيل بل يلغو وتثبت الكفالة (إلا أن يتعلق به غرض كالديار ونحوه) مجيء القافلة فانها تقيد بذلك فلا تكون له المطالبة<sup>(٤)</sup> قبله (لا) إذا كان ذلك الأجل مما لا يتعلق له بالأموال كهبوب (الرياح ونحوه) مجيء من لا غرض بمجيئه فانه لا يصح هذا التأجيل بل يلغو (فتصير حاله) تصح الكفالة (مستسلة)<sup>(٥)</sup> نحو أن يكون على الكفيل كفيل ثم على الكفيل كفيل ما تسلسلوا و أما الوجوب<sup>(٦)</sup> فلا يجب إلا الأول أما لو عرف الحاكم أن الأول يريد السفر وطلب الخضم كفيلاً عليه وجب له ذلك لثلاث تلحقه<sup>(٧)</sup> مضرة (و) تصح أيضاً (مشتركة)<sup>(٨)</sup>

وأما كفيل المال فلا يبرأ إلا بتسليمه اهـ بهران وفي الزهور لا فرق بين الكفالة بالوجه والمال وهو ظاهر الاز (١) ولا يبرأ إلا بخروج الوقت الله كيقول ف لا يعرف بأن التسليم لا يكون إلا مرة واحدة اهـ يستأنو لفظ البيان ولمرة بدمرة مدام وقتها ذكره في الشرح اهـ لفظاً (٢) هذا يعود إلى الشرط والتوقيت قرز (٣) نحو أن يقول أنا ضامن لك على أني مؤجل به إلى هبوب الرياح ونحوه (٤) والفرق بين ماهية التأجيل والتوقيت أن في التوقيت يتقطع التكفيل بهبوب الرياح مثلاً فيكون غايه وقتها وفي التأجيل لا يقطع حتى يهب الرياح ونحو ذلك فيكون متناً جداً المطالبة لا قبله وذلك يعرف من اللفظ حالة الدخول فيه اهـ شرح فتح (٤) هذا خاص في الكفالة (١) لا في غيرها من الدين فيبطل وقد ذكر معنى ذلك في السحولى (١) والاقرار كما قدم قول الفقيه ح في شرح قوله لا وقت (٥) هذا في كفيل الوجه وقيل لا فرق وهو ظاهر الاز (٥) وإذا مات الاول برئوا جميعاً لتعلق الحق به وإن مات الثاني برئ من بعده ولا يجب على كفيل الوجه إلا التكفيل بوجهه لكفاله في التوثيق بالوجه بخلاف كفيل المال إذ صار في ذمته كالأصل اهـ بحر قرز (٦) فلو أخرج صاحب الدين الكفيل الاول من الكفالة وطلب كفيلاً آخر فقال في التذكرة له ذلك وقيل لا يجب لأن فيه مضرة على من عليه الدين يعنى بأن أبرأ من الكفالة وهذه حيلة في طلب كفيل غير من قد كفل واختاره في الأمان والكواكب إذا كان الإخراج لعذر كالطرد والتمرد والافلا فله يؤدى إلى التسلسل ومثله عن الصعيرى بنظر الحاكم قرز (٧) وسواء كانت الكفالة بالمال أو بالوجه قرز (٨) ولو كفل ثلاثة برجل وكل منهم كفيل بصاحبه صحح والغريم طلب أيهم شاء وأيهم سلم برئوا بتسليم الأصل وتسليم صاحبيه ومن سلم منهم بعد صاحبيه برئ منها لامن الأصل ومتى سلم الأصل برئوا منه كلهم

نحو أن يضمن جماعة على واحد ولا يجب إلا واحداً ما لم يخفى فوات الأول<sup>(١)</sup> فيجب له كفيل آخر إن طلبه (فيطلب من شاء<sup>(٢)</sup>) في المسلسلة والمشاركة ﴿فصل﴾ (و) إذا ثبتت الكفالة على الكفيل فإنه (محس حتى يفي) بما كفله<sup>(٣)</sup> به (أو يفرم) فيسقط عنه الجلس قبل ع هذا إذا كان يجوز أنه يقدر<sup>(٤)</sup> على تسليمه إذ لو عرف أنه لا يقدر على تسليمه فإن الكفالة تبطل<sup>(٥)</sup> كالمومات (ولا يرجع كفيل الوجه بما غرم<sup>(٦)</sup>) عن المكفول عليه<sup>(٧)</sup> ليتخلص من الجلس قبل ع والحيلة في رجوعه على من تكفل عنه أن يأمره<sup>(٨)</sup> الحاكم أن يقرض المكفول عنه ويدفع عنه (لكن) إذا لم يكن قد تقرر الحق على المكفول بوجهه<sup>(٩)</sup> وطلب الكفيل أن يتفادى نفسه بدفع ما عليه كان (له طلب التثبيت<sup>(١٠)</sup>) بالحق من المكفول له (للتسليم) فإن ثبت الحق ولا بطلت<sup>(١١)</sup> الكفالة (ولا حبس) عليه (ان تعذر) التثبيت بالحق (قيل) أي قال ض زيد (و) للكفيل (أن يسترد العين<sup>(١٢)</sup>) حيث هي باقية بينها في يد المكفول له وأما يسترد العين (ان سلم الأصل<sup>(١٣)</sup>) أي الذي ضمن بوجهه قيل ح

كما لو ضمنوا بدين فسلمه أحدهم ذكر ذلك في اللمع اه معنى (١) حيث ترتبوا (٢) من الأصل أو الضمين الأول أو من يهده أو الجميع اه سمعوني لفظاً (٣) من وجهه أو مال اه شرح فصح قرز (٤) قوى في كفيل الوجه وأما كفيل المال فصح اه نجرى وسلم ما قدر عليه والباقي في الدمة قرز وظاهر الأثر الإطلاق من وجهه أو مال اه ح آثار قرز (٥) التحقيق أنها لا تبطل بل يغنى عنه حتى يمكنه إحضاره اه شرح آثار (٦) (مسئلة) وإذا ضمن ذي لذي يدين على مسلم فصالحه عنه يجرم أو خنزير قيه وجهان أحدهما يصح ذلك لأن المعاملة واقعة بين الدينين مباح لهم اه بستان وبرجع بالدين والثاني لا يصح ورجعه الامام قيل ف وهو أولى لأن الضامن كالتوكيل لمضمون عنه وهو لا يصح توكيل المسلم الذي يدفع غيره عنه ولعله يقال إن الدين قد سقط ولا يرجع الذي على المسلم كما لو فعل ذلك غيره اه يان قلت بل هو تبرع حقيقي اه معنى (٧) ولا على المكفول له إذ هو متبرع وإما سلم لأجل يخلص نفسه ولو نوى الرجوع إنذالاً لولاية له قرز (٨) إذا كان غائباً أو متبرداً اه يان (٩) بخلاف كفيل المال فليس له ذلك لأن دخوله في الكفالة إقرار بالمال اه ن وحى معنى (١٠) واستضعف ذلك لآلاف وقال ليس له ذلك بل يحبس حتى يحضر المكفول بوجهه لجواز أن يقر أو ينكر أو نحو ذلك (١١) وإذا طلب منه العين ما لم يثبت الدين على المكفول بوجهه لمه كان نكل حبس حتى يسلم المال أو يحضر المكفول بوجهه اه ذكر معناه في البيان (١٢) وفي حاشيته قلن تعذر عليه يستهم أمكن ويجب (١٣) من المكفول له بالينة أو علم الحاكم لا بالأقرار (١٤) أي الذي ضمن بوجهه كما يقول في الضيف إذا قدم إليه الطعام فله أن يرجعه من بين يديه قبل الأكل قيل ح وفي هذا نظروا والصحيح أن هذا لا يسترجع مع البقاء لأنه سلمه بحق بخلاف الضيف فلا حق عليه لم وهذا سلمه لخلاص نفسه وقد أشرنا إلى هذا الضعيف فهو جيد فأما لو مات المكفول بوجهه وقد سلم الكفيل ما عليه فقد قيل إن التناهي يدلنا على أن الكفيل

وفي هذا <sup>(١)</sup> نظر والصحيح ان الكفيل لا يسترجع <sup>(٢)</sup> مع البقاء **﴿فصل﴾** في بيان ما تسقط به الكفالة بعد ثبوتها (و) هي (تسقط) بوجوه ستة اثنان يختصان بكفالة الوجه وأربعة تعم كفالة المال والوجه أما الكفالة (في الوجه) فإذا مات المكفول بوجهه سقطت الكفالة <sup>(٣)</sup> بموته <sup>(٤)</sup> ويرى الكفيل هذا مذهبا وأبي ح وش وقال ك يلزم الكفيل الحق (و) الثاني (تسليمه نفسه <sup>(٥)</sup> حيث يمكن) خصمه (الاستيفاء) منه فإذا سلم المكفول به نفسه إلى المكفول له يرى الكفيل قبل ح ول بشرط أن يقول سلمت نفسي عن الكفيل لجواز أنه سلم نفسه لنرض آخر (و) أما الكفالة في الوجه وفي المال فيسقط (فيهما) بأحد وجوه أربعة أحدها (بسقوط ما عليه) فإذا سقط ما على المضمون عنه بإبراء أو إغاء أو صلح أو نحو ذلك <sup>(٦)</sup> سقطت الضمانة (و) الثاني (حصول شرط <sup>(٧)</sup> سقوطها) مثاله رجل تكفل بنفسه ورجل <sup>(٨)</sup> يسلمه إليه يوم كذا في سوق كذا <sup>(٩)</sup> إن حضر المكفول له فإن لم يحضر فلاحق له على الكفيل ولا مطالبة فانه إذا تخلف فقد برى الكفيل لحصول شرط سقوطها <sup>(١٠)</sup> (و) الثالث أن يرى المكفول له الكفيل من الكفالة أو يصلح لغيره (بالإبراء والصلح <sup>(١١)</sup> عنها) مثال ذلك أن

لا يرجع بما دفعه وإذ كانت العين باقية وقد ذكر ذلك في تعليق الاقادة أغنيت بلفظه (هـ) ومن المكفول عليه (هـ) أي سلم الكفيل المكفول عنه (١) وقيل ل أن كان سلمه عما على المكفول به لم يرجع به وإن سلمه خلاص نفسه فله الرجوع به والقول قوله فيما أراد اه إن لفظا (٢) قيل ولا يرى الترميم بتسليم الكفيل لأنه لم يسلم عنه فعل هذا يستحق الماين (٣) وفي كسب والتجزي يرى المكفول بوجهه ولا رجوع على أيهما لأنه سلم بحق (٤) وطاب الوض على الحق هنا كالمصاص وهو خاص فيهما والقياس أنه عوض عن حق فلا يعمل كما في سائر الحقوق اه متى (٥) وكذا الكفيل إذا مات ذكره عليه حين سلفه اه تجري وعلى ذمى وفي وسيط القراض خلافه اه تجري بالوجه لا بالمالك فعلق بتركه لا لو مات المكفول له فيبقى الحق للورثة وفي حكم الموت تخلف تسليمه على وجه يعلم عدم إمكانه اه على لفظا ولفظ البيان مسئلة إذا أقر المكفول به فعل الكفيل إحضاره وإلا حبس حيث كان يمكنه إحضاره ولو بدمكانه أو دخل دار الحرب أو كان في يد ظالم أو في حبيسه فانه يخلص منه بما أمكنه فان لم يمكنه قط أو لم يعلم موضعه خلى الكفيل اه بيان بلفظه وإذا أمكنه التسليم بذلك لزمه قرز وقيل لا يجب ولو تمكن لأن قد بطلت (هـ) لادته مع الحقوق ولا جنونه لأنها تضح على الكافر يئذه قرز (٤) ولو في غير موضع الاجتهاد كما تقدم اه سحولي لفظا (هـ) إرث أو إقرار (٦) الأولى لنعم حصول شرط ثبوتها اه غير سي لوجه لمن عد هذا مسقطا إذ لم تثبت الكفالة من الاصل ذكره ابن لقمان (٧) أو بما عليه قرز (٨) وإذا شرط تسليم المكفول بوجهه فله من فاته يضح للشرط وإن شرط تسليمه في موضع مخصوص من البلاد كالسوق والمسجد فانه لا يضح للشرط ذكره في الوافي خلاف بعض اه بيان (٩) وسواء حضر الكفيل أو المكفول به أم لا قرز (١٠) وإذا صلح عنها سقطت

يقول أبرأتك عن الكفالة أو صالحتك عنها أو أترتك مما كفلت به <sup>(١)</sup> أو صالحتك عنه بكذا فإنه يبرأ سواء كان كافلاً بالوجه أم بالمال (ولا يبرأ الأصل <sup>(٢)</sup>) بواء الضامن هذا مذهب الهدوية وأحد قولهم بالهوالقول الثاني للم باق أنه ما يبرأ أن ما يبرأ الضامن (الافى الصلح <sup>(٣)</sup>) إذا صالح الضامن <sup>(٤)</sup> المضمون له فإنه يبرأ الأصل <sup>(٥)</sup> معه (إن لم يشترط في المصالحات بقاؤه) على ما كان عليه فإن شرط بقاء الأصل فإن الأصل لا يبرأ حينئذ <sup>(٦)</sup> • وتحصيل هذه المسئلة أن مصالحته له تكون على ثلاثة أوجه الأول أن يقول صالحتك من هذا المال على ثلثه أو نصفه الثاني أن يقول صالحتك على نصفها وثلثه وأبرأتك أنت والمضمون عنه من الباقي ففي هذين الوجهين يبرأ <sup>(٧)</sup> الضامن والمضمون عنه الثالث أن يقول صالحتك على أن تبرئ مأت من البقية دون المضمون عنه فإنه يبرأ دونه وقد دخلت هذه الوجوه في لفظ الأظهار (و) الرابع أنها تسقط (باتها به <sup>(٨)</sup> ماضن <sup>(٩)</sup>) أى إذا أتهب الضامن من المضمون له ماضن به فوجهه له أو تصدق به عليه صح ذلك وسقطت الكفالة (و) إذا أتهب ماضن به جاز (له الرجوع به) على من هو عليه (ويصح منها <sup>(١٠)</sup>) أى مع حصول الضمانة

ولا يلزم الوض المصالح به لأنها حق ولا يصح أخذ الوض عنه أه يان وقيل تحمل ويكون خاصا أه عامر لفظ البيان (مسئلة) إذا صالح الكفيل بالدين عن كفاله لم تصح لأنها حق لا يصح أخذ الوض عنه ويبرأ من الكفالة ويرجع بما دفع مطلقا كالشفعة وعن سيدنا طاهر لا يرجع وأما حيث صالح عن الدين أو أراه منه أو تصدق عليه به أو وجهه له أو صالحه فيه بمعنى البيع فمثل كفيل المال لأنه في حكم الثابت بذمته أه يان حيث (١) في المال فقط لأن ما لم لا يقبل (٢) في المال أو البدن (٣) والفرق بين هذا وبين النصب حيث قال ويبرأ من الباقي لأم وهنا يبرأون جميعا أن الضامن هنا مأمور بالضمانة بخلاف النصب فافترقا يقال فإن لم يكن مأمورا سل (٤) عن المال لا عنها أه سحولى لفظا وهو ظاهر الأظهار أنه يبرأ مطلقا (٥) بمال أو بدن أه من يان حيث قرز (٦) قيل ع وى وإنما التبريم بمصالحه الضامن إلا بإبرائه لأن الصلح وقع من أصل الدين لا الإبراء فلم يرد صاحب الدين إسقاط دينه بالكيفية أه يان فلو قصد إسقاط دينه سقط أه كواكب (٧) حيث يكون الصلح بمعنى البيع يرجع بالدين على التبريم وإن كان بمعنى الإبراء يرجع بما دفع أه يان معنى (٨) من البقية وإنما يبرأ بقدر ما سلم الكفيل أه تجرى قرز (٩) هما في التحقيق وجه واحد إذ قد برى قبل قوله وأبرأتك الخ فراجع المسئلة إلى وجهين فقط أه لى قرز (١٠) وكذلك سائر التملكيات أه شرح آثار قرز (١١) سواء كانت بالوجه أو بالمال نص على ذلك أصحابنا قال ط فإن لم يقبل الضامن الصدقة أو الهبة بطلت الكفالة كما كانت لأن الموجب لبطلانها تملك الضامن ما ضمته فلما لم يملكه بالقبول وجب أن تكون الكفالة ثابتة أه غيث بلفظه (١٢) ولو كتميل الوجه قرز (١٣) ووجهه أن الحق يطبق بذمة كل واحد من الضامن والمضمون عنه فكان له مطالبة كل واحد منهما كالضامتين قال عليهما ولهذا يقال الضمانة أو لها ندامة وأوسطها

(طلب<sup>(١)</sup> الغصم) وهو المكفول عنه فيطلب المضمون له أى الغصمين شاء هل الضامن أو المضمون<sup>(٢)</sup> عنه هذا مذهبنا على ما ذكره الهادى عليه السلام فى الأحكام وهو قول أبى حنيفة وش وقال الهادى فى الفتون وابن أبى ليلى ليس للمطالبة الأصل كما فى الحوالة<sup>(٣)</sup> تنبيه<sup>(٤)</sup> أما لو أجل<sup>(٥)</sup> صاحب الحق الكفيل<sup>(٦)</sup> لم يكن تأجيلا للأصل وأما لو أجل<sup>(٧)</sup> الأصل كان تأجيلا للكفيل ذكره أبو يعلى على أصل يحيى عليه السلام قال مولانا عليه السلام وهى كسألة الأبراء وإنما يصح طلب الغصم (مالم يشترط برأته) وأما إذا شرط الكفيل عند الكفالة برأه المكفول عنه لم يصح معها طلب الغصم (فتقلب<sup>(٨)</sup> حوالة) نص على معنى ذلك فى الأحكام وهو قول أبى حنيفة وعن شلابد فى الحوالة<sup>(٩)</sup> لفظها<sup>(١٠)</sup> قال مولانا عليه السلام وظاهر كلام الهادى عليه السلام أن الأول قد برأ بالضمان واشترط البراء وهو فى الشرح قريب من التصريح<sup>(١١)</sup> وقيل ع أراد حوالة التبرع فلا يبرأ الأصل إلا بالدفع<sup>(١٢)</sup> قال مولانا عليه السلام والظاهر خلاف ذلك **فصل** فى بيان الكفالة الصحيح والفاقد والباطلة (وصحيتها<sup>(١٣)</sup> أن تضمن<sup>(١٤)</sup> بما قد ثبت فى ذمة معلومة<sup>(١٥)</sup>)

ملازمة وآخرها غرامة اه بستان (١) وإذا مات الضامن طلب صاحب الدين ورثته يدفعون له من تركته ويرجعون على التبرع اه يان قرز (٢) وأما الضامن فهل له أن يطلب من يضمن عليه فقال ع ليس له ذلك وإنما يطلب منه خلاص ذمته من الضمان ذكره المؤيد بالله وفى وجيز النزاع أن الضمان إجبار الغصم على تخليص ذمته وفى طلبه بالتخليص خلاف اه هاجرى ونقط البيان مسألة وفى الصحيحة إذا ضمن باذن التبرع إلى آخره (٣) المراد بالتأجيل تأخير مطالبة أو حيث يصبح التأجيل (٤) أو أعسر قرز (٥) لا لو أعسر ذكره فى التقرير (٦) وأما الرجوع هنا فيرجع بما سلم لأنه قد أمر بها (٧) قال الملقى قلت قد جرى عرف العوام بعد الضمان بقولهم للأصل أنت بريء وليس من قصدم الأبراء عن الدين وإنما المراد أن الضامن هو المطلوب لا غيره وقد أتى القاضي يحيى بن مظفر أنها حوالة وقال الامام عز الدين الأقرب أنه إبراء من الطلب قرز فليس له طلب الأصل لكن على الأصل القضاء كالإبراء من الدعوى وأما جعلها حوالة من دون شرط والضامن غير راض فقيه نظر قرز (٧) يعنى صريح من لفظ الحوالة (٨) وهذا يعنى فى حوالة التبرع على ما ذكره الفقيه ع عن الهادى عليه السلام وأما غير التبرع فيبرأ بمجرد الحوالة والصحيح أنه لا فرق وأنه يرى فيها بمجرد الحوالة اهلى وأما الفقيه فيقول لا يبرأ فيها جميعا إلا بالدفع (٩) ويحترى رضا المكفول له وفى البحر ومطالع فى الفيت لا يحترى وشكل عليه فى بحر مرغى ولفظ البيان (مسئلة) ولا يصح مع جهاة المكفول له ولا يحترى رضا فى الأصح كالتمكول له بالدين تيمنا اه بلفظه ينظر فى هذا اه من بحر مرغى ولعل الوجه أنه إن لم يرض فله إبطالها وحيث أراد ذلك فلا اعتراض على كلام الكتاب إذ الكلام فى الصحة وعدمها والله أعلم (١٠) ويصح الضمان وإن لم يعلم المضمون له إذ لم يسأل صلى الله عليه وآله وسلم عن غريم لبيت اه بحر معنى وفى الفتوح لا تصح مع جهاة المكفول له قرز (١١) باسمه ونسبه يتميز به عن غيره وإن لم يعرف شخصه قرز



نحو أن يقول أنا ضامن لك بالدين الذي قد ثبت في ذمة زيد ويدخل في هذا التقييد  
 الضمانة بالوجه لأنه قد ثبت في ذمة المضمون عنه وجوب الحضور ووجوب بثابة الحق  
 الثابت للمضمون له وكذا الكفالة بالعين المضمونة<sup>(١)</sup> لأنها إذا كانت مضمونة فوجوب تحصيلها  
 حق ثابت للمضمون له في ذمة الضامن لها (و) يصح الضمان بالمال<sup>(٢)</sup> و (لو) كان (مجهولاً)  
 وقال ش والامام لا تصح الضمانة بالمجهول (و) إذا ثبت الحق في ذمة معلومة وضمن به  
 ضامن فانه (لا) يكون له (رجوع<sup>(٣)</sup>) عن الضمانة (أو) لم يكن قد ثبت في ذمة معلومة لكن  
 (سيثبت<sup>(٤)</sup>) فيها) وسواء كان ثبوته في المستقبل بمعاملة أم بدعوى فالأول نحو ما ثبت<sup>(٥)</sup>  
 من فلان أو ما أقرضته فلان ضامن بذلك والثاني نحو ما ثبت<sup>(٦)</sup> لك على فلان بدعواه فانا  
 ضامن لك به فان الضمانة تصح وتلزم إذا ثبتت بالينة<sup>(٧)</sup> لا بالنكول<sup>(٨)</sup> والافرار ورورد العين وعند  
 الناصر وش لا تصح الضمانة بما سيثبت وحكا في شرح الابانة عن القاسمية واختاره في  
 الاتصاف (و) إذا ضمن بما سيثبت في الذمة كان (له الرجوع<sup>(٩)</sup>) قبله أي قبل ثبوته نحو أن  
 يقول ما ثبت من فلان فانا به ضامن فله أن يرجع عن الضمانة قبل البيع لابعده وكذا في

(١) مستأجر مضمّن مزار مضمّن (٢) والقول للضامن بقدره ويحلف له على العلم (٣) ولو كانت الضمانة  
 مشروطة بشرط اءن معنى قرز (٤) وتزوج وطلق وأجنت واشترى وعلى مالزمك وأنا ضامن لك وألزمت  
 نفسي لك مالزمك صحيح اه تذكرة لفظاً قوله صحيح هذا جواب الصور التي ذكر وهي قوله اشترى  
 (١) وعلى الثمن أو على مالزمك أو تزوج وعلى المهر أو مالزمك وكذا في قوله طلق أو قال أختنت وعلى  
 الكفارة أو مالزمك فكل هذا وما أشبهه يصح عندنا وهو يسمى ضمان دوك حيث يضمن له مالزمه  
 وما وجب عليه والمراد بمثله ويصح رجوعه عن الضمان قبل وجوب الحق الذي ضمن به لا بعده فلم يضمن  
 له المطالبة بمثل مالزمه اه كب لفظاً (١) وإن لم يكن البايح معلوماً لأن الضمان للشترى وهو معلوم اه  
 تعلية على النكاح (و) لفظ البيان في الخلع مسئلة من قال لغيره اشترى على الثمن الخ قيل ح وكذا  
 لو قال لغيره هب ارضك لفلان وأنا ضامن لك قيمتها أو على قيمتها فانه يصح ذلك اه بلفظه (ه) حيث  
 كان ضمن متداد اه يان (٩) شكل عليه ووجهه أنه ثابت وإنما الدعوى كشفت (٧) أو علم الحاكم  
 قرز (٨) ولعله حيث ضمن بغير اذن الفلان لأنه لا يرجع عليه وهو لا يؤمن أن يوافقاً صاحب الدين  
 والغريم على أكثر من الحق الواجب فلا يلزم الا ما يجب بالينة على ثبوت الدين لا على الافرار به اءن لكن ينظر  
 لو كان مسراً فلا فرق بين الأذن وعدمه مع الاعصار اه سى (٩) وهل السكحول عنه ذلك أم لا سئل قيل اما  
 سيثبت فالظاهر التسوية بينهما في صحة الرجوع والظاهر التسوية بينهما في عدم صحته فيما قد ثبت اءن اه ملامى قرز  
 (ه) وهل يجب أن يكون الرجوع عن الضمانة حيث يصح في وجه المضمون له كالقسيخ لا يصح فسخره أم لا لا أقرب  
 اعتبار ذلك كالقسيخ اه ح لى لفظاً بل الظاهر صحة الرجوع ولو في غيبة الأصل لأنه من باب التبرع اه  
 مفق (ه) وإذا جهل المسكول له الرجوع غرم الضامن لأنه غار له اه عن سيدى الحسين بن القاسم عليم

سائر الصور لإقوله ما ثبت لك بدعواك على فلان فإنه ليس له الرجوع عن الضمانة قبل قيام البينة لأن الحق ثابت من قبل الضمانة (وقاسدها أن يضمن بغير ما قد ثبت كمين قيمي قد تلف<sup>(١)</sup>) نحو أن يستهلك رجل ثوبا أو حيوانا أو نحوهما فيضمن لصاحبه بعين ذلك الشيء كانت الضمانة فاسدة<sup>(٢)</sup> لأن يضمن بغير الواجب لأن الواجب في المستهلكات القيمة هو القيمة لا العين فإذا ضمن بالعين فقد ضمن بغير الواجب هذا مذهبنا وش وقال أبو ع وأبو ح بل تكون الضمانة صحيحة لأن الواجب إنما هو القيمي<sup>(٣)</sup> (وماسوى ذلك) أي حيث لا يكون المضمون به ثابتا في ذمة مملومة ولا بما سيثبت فيها ولا عين قيمي قد تلف (فباطلة كالصادرة<sup>(٤)</sup>) نحو أن يطلب السلطان من رجل مالا غلما وبحسبه لتسليمه فيجىء بمن يضمن عليه بذلك المال فإن الضمانة باطلة لأن ذلك المال غير ثابت في ذمة المصادر ولا سيثبت<sup>(٥)</sup> فيها (و) من الباطلة أن يقول الرجل لغيره قد (ضمنت ما يفرق أو يسرق<sup>(٦)</sup>) ولم يعين السارق<sup>(٧)</sup> فإن هذه الضمانة باطلة لأن القيمة غير معلومة<sup>(٨)</sup> (ونحوهما) أن يقول ما ضاع من مالك أو اتهم فأنا به ضامن فإنها باطلة (إلا) أن يضمن بما يفرق في البحر (لنرض<sup>(٩)</sup>) نحو أن تثقل السفينة فيقول ألق متاعك في البحر وأنا به ضامن فإن هذا يصح فإن قال أنا والركبان لزمه حصته<sup>(١٠)</sup> **﴿فصل﴾** في حكم الكفيل في الرجوع بما سلمه عن الأصل وحكم

قرز (١) أو عين مثلي قد تلف أو قيمة مثل قد تلفت أه يان معنى قرز مع وجوده قرز (٢) وفائدة الفاسدة ثبوت الفاسخ (٣) هكذا في الزهور وقال في النية لأن الواجب إنما هو القضاء فلا فرق بين أن يضمن بالعين أو القيمة أه أم (٤) أو مكروها على الكفالة قرز (٥) قلت والفاسدة كذلك (٦) أمال قال ضمننت لك بثل ما قد غرق أو بقيمة ما قد غرق فطله يصح وتلزمه لأنه من باب التزام ذمته مثل ذلك أو قيمته أه ح لى لفظا (٧) إلا أن يقول ما فله قوم محصورون أو قبيلة محصورة فيصح إلا أن يقول عشرة من بني فلان لم يصح لعدم تعيينهم ذكر معنى ذلك مولا فاعلم قرز (٨) وكذا فيما كله السبع ونحو ذلك فلا يصح أه يان أما إذا قال ضمننت لك فيما جنى عليك حيوان فلان ونحوه صح لأن الذمة ذمة المالك له حيث يجب حفظه أه سحولى معنى (٩) لأنه يشترط أن يجزئ المضمون عنه باسمه ونسبه أه ن (١٠) هذا التزام وليس بضمانة والفرق بين الضمانة والالتزام أن الضمانة تكون فيما يصح خلاف الالتزام فإنه يكون فيه وفي غيره أه شرح فص (١٠) لأن لهم في ذلك غرضا وهو السلامة من الترق وفي ذلك يصح الرجوع عن الضمانة قبل ثبوت الحق وحصص الركبان عليهم حيث رضوا (١) أو قبلوا أو أمروا قرز قال إن لم يمت حصته قطع وهل يكون ضمانهم على الرؤوس أو على قدر المال الأقرب أنه على الرؤوس إلا أن يجرى البرف أنه على قدر المال أه غيث ويلزمه قيمته في تلك الحال مكانا وزمانا أه شرح تذكره وفي بعض الحواشي يكون الضمان على الرؤوس إن كان لأجل سلامة

من سلم عن غيره شيئاً (و) إذا قال رجل لنبيه سلم عنى<sup>(١)</sup> لفلان كذا فإنه (يرجع المأمور<sup>(٢)</sup>) بما سلمه على من أمره (بالتسليم مطلقاً) سواء كان كفيلاً أم لا وسواء كانت الكفالة صحيحة أم فاسدة أم باطلة فإنه يرجع على من أمره وكذا لو قال أضف<sup>(٣)</sup> عنى السلطان (أو) لأمر (بها<sup>(٤)</sup>) أي بالضمانة وسلم للمضمون له لا بأمر المضمون عنه فإنه يرجع على المضمون عنه بما سلم لكونه مأموراً بالضمانة هذا إذا كان الأمر (في) الضمانة (الصحيحة لا المتبرع) بالضمانة إذا لم يسلم بأمر المضمون عنه فإنه لا يرجع عليه بما سلم (مطلقاً) أي سواء كانت الضمانة التي تبرع بها صحيحة أم فاسدة أم باطلة<sup>(٥)</sup> فإنه لا يرجع بما سلم على القابض ولا على غيره وقد برى المتبرع عنه لكونه سلم عنه (وفي) الكفالة (الباطلة) إذا سلم المكفول له شيئاً لا بأمر المضمون عنه لم يرجع به (إلا على القابض<sup>(٦)</sup>) وهو المكفول له لا على المضمون عنه (وكذا في) الضمانة (الفاصلة) فإذا سلم ما ضمن به لم يرجع به (إلا على<sup>(٧)</sup> القابض (إن

والرؤوس وعلى المال إن كان سلامة المال فإن كان لغيره قسط<sup>(٨)</sup>) يعني إذا كانوا متحصرين فلان لم يتحصروا لم يصح الضمان اهتفي وقرره (١) لا فرق قرز (٢) مسألة إذا قال رجل لنبيه اقض عني دفي قضيه عرضاً قيمته أقل من الدين فإنه لا يرجع إلا بقيمة العرض الذي دفعه له كب وشرح بجر من المراجعة بل يرجع بجميع الدين إذا قبضه عرضاً لأنه يعني البيع اه ع سيدنا علي (٣) وإذا فعل المعتاد كان الباقي للأمر وإذا فعل زائداً على المعتاد كان للمأمور ولا يرجع بما زاد وإن فعل دون المعتاد لم يرجع بشيء لأنه مخالف للقرض قرز (٤) ولا بد أن يقول عني اه ح لي لا أضف فلاناً ولم يقل عني فلاناً على الأمر وهل يشترط في الأمر بالتسليم أن يقول سلم عني فلان وكذا في الضمانة أضمن عني فلان كما يشترط في أضف عني فلاناً أم لا يشترط قرز بل يكفي مجرد الأمر بالتسليم كما هو ظاهر الأثر فالفرق ولعل الفرق أن في الضمانة لا شيء في ذمة الأمر للمضاف فافتر إلى أن يكون التبرع عنه بخلاف أضمن فلان يكذب أو سلم لفلان كذا فهو ثابت في ذمة الأمر والمأمور وكيل لا معبر عنه لكنه يقال على هذا الفرق فيلزم في الباطلة أنه لا بد أن يقول سلم عني فلان فيجوز السؤال اه ح لي فقط (٥) ولا بد أن يسلم السلطان إلا لم يرجع (٦) يعني في كفيلى المال لا الرجوع كما تقدم فلا يرجع بشيء اه ح لي فقط (٥) إلا على القابض في الباطلة اه بسعوى فقط قرز (٦) سواء كان باقياً أم تألفاً وسواء نوى الرجوع أم لا لأنه قبضه بغير حق فلا يسوغ له اه كب فقط (٧) وذلك لأنه لا شيء عليه فيرجع بما سلم لكن إن سلمه فلاناً وجوبه عليه أو بغير اختياره فله الرجوع به ولو تلف وإن سلمه طامعاً اختاراً بأنه غير واجب عليه فالظاهر أنه يكون إباحة يرجع به مع البقاء لا مع التلف اه كب فقط كلام الكواكب مبنى على أن الإباحة لا تبطل بطلان عوضها وأما على القول بأنها تبطل فيرجع على القابض ولو علم أنه غير لازم وهو ظاهر الأثر (فاضة) أما لو قال تزوج أو طلق أو أخت أو اشتري عني ما لم تكن أو أنا ضمن به أو ألتزمت عني ما لم تكن صححت الضمانة ويكون له الرجوع قبل

سلم) ذلك (عما لزمه<sup>(١)</sup>) بالضمان (لا) اذا سلم المال بنية كونه (عن الأصل) المضمون عنه (فتبرع<sup>(٢)</sup>) فلا يرجع على القابض ولا على المضمون<sup>(٣)</sup> عنه  
 ﴿باب الحوالة<sup>(٤)</sup>﴾  
 يعلم أن الحوالة مأخوذة من التحويل لما كان يتحول المال من ذمة إلى ذمة وفي الاصطلاح نقل المال من ذمة إلى ذمة مع براءة النعمة<sup>(٥)</sup>  
 الأولى والأصل فيها قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أحيى أحدكم على ملي فليحتل<sup>(٦)</sup>  
 واعلم أنها (انما تصح) بشرط ستة الاول أن يأتي (بلفظها<sup>(٧)</sup>) نحو أن يقول أحلتك على فلان أو أنت محال على فلان أو نحو ذلك<sup>(٨)</sup> (أو ما في حكمه) وهو أن يشترط الضامن براءة الأصل (و) الثاني (قبول المحال<sup>(٩)</sup>) للحوالة وليس من شرطها أن يقبل في المجلس بل يصح قبوله (ولو) كان (غائباً) عنه<sup>(١٠)</sup> فأما المحال عليه فلا يشترط رضاه عند الأكثر وقال أبو حنيفة رضاه شرطاً أيضاً (و) الثالث (استقرار الدين على المحال عليه<sup>(١١)</sup>) فلو كان غير مستقر كدين المكاتب للسيد<sup>(١٢)</sup> لم تصح الإحالة عليه وصح أن يحيل المكاتب سيده على غريم له لأن الدين على

حصولها له وليس ثلثاً في الثمن والمهر حيث كان قدر اللطاف لا ما زاد اه يان (فرع) ولا يبرأ المضمون له عما لزمه إلا بأن يدفعه الضامن عنه براءة<sup>(١٣)</sup> إلا في الكفارة فلا يبرأ منها إلا إذا كان الاخراج باذنه وليس للبائع والزوجة أن يطالبا الضامن وهل للزوج والمشتري أن يطالبا الضامن قيل يدفع الزوج والبائع الأقرب أن لما ذلك لأنها قد صحت الضمانة بد لزوم المهر والثمن ولو أبرأت الزوجة من المهر والبائع من الثمن اه ن بلفظه (١) أو أطلق قرز ولا يبرأ الأصل (٢) ويسقط الدين قرز (٣) وهذا حيث سلم بلفظ القضاء أو أي العاقل التخليك وإلا كان معاطاة فله الرجوع قرز وقيل لا يرجع به إذ ذلك من باب المصلحة ولو لم يلفظ بذلك كما ذكره في المزاغة الفاسدة إذا سلم بعض الزرع ونواه عما عليه اه كواكب معني وقيل وإن لم ينو على ما تقدم وهو المختار (٤) وفيها نقل معاوضة فذلك أشبهت العقود فافتقرت إلى القبول وصحت موقوفة ولحقها الأجازة (٥) ولحقها الفسخ ولم تصح مطلقاً بمسقبل لأن هذه أحكام العقود وللم تبيين إنشاء معصا صبح قولها في غير المجلس اجماعاً (٦) إذا كانت عقد قرز (٧) وهو يقال ما فائدة التقييد الأخير اه قيل لفظاً وقد يقال يخرج به صورة لومات ميت وعليه دين ثم ألغى الورثة التركة المستقرقة بالدين فقد اختلف الذين مع عدم البراءة اه ح شامي (٨) هذا أمر إرشاد لأنه لا يجب عليه خلاف داود (٩) ممن يمكنه النطق وتصح من الأخرس بالإشارة اه تنحوي قرز وتصح بالكتابة والرسالة وتصح بالقراسية (١٠) بما يستعمل مادة وعرفا قرز (١١) كأن يقول خذ دينك من فلان قرز (١٢) أي رضاه وإن لم يقبل اه كبو لفظ على أو أمثاله ينحو الصلابة للمحال عليه (١٣) أي رضى بذلك متى علم اه ن بلفظه (١٤) أو رضاه اه بحر معني قرز (١٥) وكذا بشمن ميسع في مدته خيار (١٦) لعدم استقراره ولا بد من قيمي إن هو غير معلوم اه بحر والمختار لا فرق بين العيب والشرط قرز (١٧) فتصح الحوالة (١٨) ولو أقال الساعى على من عليه الزكاة لم تصح

ذلك التريم<sup>(١)</sup> مستقر سواء عتق<sup>(٢)</sup> المبد أم عجز نفسه فإنه يصير لسيده \* والشرط الرابع أن يكون الدين المحال به (مملوما<sup>(٣)</sup>) لا مجهولا فيميزه بمثل ما يميزه للبيع \* والشرط الخامس أن يكون الدين الذي يستحال اليه (مساويا لدين المحال جنسا وصفة<sup>(٤)</sup>) فلو اختلفا لم يلزم المحال عليه لأنه غير الواجب عليه فاما مع رضاه ورضاء المحال فيحتمل<sup>(٥)</sup> \* والشرط السادس أن يكون مما يصح ان (يتصرف فيه قبل قبضه) فلو أحال بالمسلم فيه أو بضمن الصرف لم يصح إلا في رأس مالهما<sup>(٦)</sup> قبل التفرق (فيبري والتريم) عند كمال شروط الاحالة (ماتدراج<sup>(٧)</sup>)

في الأصح ولا اشكال في صحة حوالة المستأجر الأجير بعد عقد الاجارة بما يستحق من الأجرة وان لم يكن قد فعل شيئا من المنفعة وأما هو هل يصح منه أن يحيل على المستأجر بالأجرة قبل يوفى للمنفعة الظاهر المصلحة كما يصح أخذ الكفيل عليها وإلا فلم أظفر بنص فيها ولعل وجه الفرق بين الأجرة ومال الكتابة أن الاجارة الشغل لازم من كلا الطرفين بخلاف الكتابة لكن لا يلزم الذي عليه الأجرة التسجيل إلا لشرط أو تسليم المنفعة وكمن أحال بموجب عن مجمل قال في البيان وكذا يصح من الزوجة الاحالة على زوجها بمجرد المسمى في النكاح الصحيح ولو قبل الدخول اه وإن معنى (١) فلو كانت الحوالة بكل مال الكتابة عتق المكاتب بنفس الحوالة فلو وجد السيد من أحال عليه مملوكا ورجع عن الحوالة فلهما يكون دينه على المكاتب فيطالب به ويستعصمه فيه مع جهل السيد للاعسار وإلا فلا رجوع له على المكاتب قرز (٢) حيث أحاله ببعضها (٣) لما أوله التحيل ويثبت للتحال الخيار قرز (٤) وكذا لا يصح بمجهول لا تصح على مجهول ولا في ذوات القيم حيث يثبت في الذمة لأنها مجهولة ذكره في البحر والمقرر أن الحوالة تصح بوض يقبل نوع الجهة كالمروك وكموض المخلع على من عليه مثله فيعيل بوض هذا المخلع على من عليه عوض خلق فصحيل المرأة زوجها بوض خلفها على زوجة أبيها وكذلك المهر فيعيل الرجل زوجته على زوج أمته مثلا كأن يهرز وجهه بقرعة وزوج أمته بقرعة وفي الكتابة يصح أن يحيل على الكتابة سيدها بالقيمة الذي كاتبها عليه سيدها على زوجها الذي قد تزوجها على ذلك القيمة اه متى قرز (٥) ونوما قرز لا قدر (٦) ولا غيره (٧) قيل لا يصح لأنها لو وصحت مع اختلاف الدينين أدى إلى أن يثبت على المحال عليه غير ما في ذمته بتير رضاه لأنه يلزمه مثل دين المحال وان قلنا أنه لا يلزمه إلا الدين الذي عليه فهو يؤدي إلى بيع الدين من غير من هو عليه وذلك لا يصح أه كواكب هذا مع اختلاف المجلس وأما مع اختلاف النوع والصفة فيصح بل لا فرق قرز (٨) أما رأس مال السلم فظاهر وهو أن يكون المحيل المسلم لرأس المال السلم والمحال هو المسلم اليه فلا يصح أن يحيل على ما وجب له من رأس مال السلم لأنه يكون كالصرف قبل قبضه وأما رأس مال الصرف قللوا ما وجب على كل واحد من المتصارفين للآخر فيصح من كل واحد منهما أن يحيل الآخر بما وجب عليه لا بما وجب له بشرط أن يقبض قبل انقضاء الماقرز وقد حقق ذلك في البيان (٩) مستثناة إذا أنكر المحال عليه دين المحيل ولا يثبت وحلف عليه فقال في الاحكام لا يرجع المحال على المحيل (١٠) وقال الامير على المراد إذا كان حارفاً ثبوت الدين باقرار التريم أو بغيره اذ لو

ونفى بالتدريج إذا حاله على شخص ثم إن ذلك الشخص أحاله على غيره ثم كذلك فإن  
 المحيل الثاني يبرأ أيضا بالحوالة وإن تدرج (ولاخيار) لأيهما في الرجوع عنها (إلا لاعتبار<sup>(١١)</sup>)  
 مع الخصم الذي أحيل عليه (أو تأجيل<sup>(١٢)</sup>) بذلك الدين من المحيل (أو تنقلب<sup>(١٣)</sup>) من المحال  
 عليه عن القضاء فإن هذه الأشياء يثبت معها الخيار للمعتال<sup>(١٤)</sup> إذا (جبلها<sup>(١٥)</sup> حالها) أى  
 عند الاحالة فإن علم هذه الآءور عند الاحالة لم يكن له الرجوع \* فصل \* فى أحكام  
 تعلق بالحوالة (ومن رد مشتري برؤية<sup>(١٦)</sup> أو حكم أو رضى على بائع<sup>(١٧)</sup> قد أحال بالثمن وقبضه  
 لم يرجع به إلا عليه) فلأن رجلا باع شيئا وأحل غريمه بالثمن على المشتري فوفر المشتري  
 الثمن على المحتال ثم إن المشتري فسخ البيع بخيار رؤية أو عيب بحكم أو برضى فانه لا يرجع  
 بالثمن على الذى قبضه منه وهو المحتال وإنما يرجع به على البائع<sup>(١٨)</sup> المحيل فاما لو لم يكن  
 المشتري قد وفر الثمن على المحتال ثم فسخ البيع فانه ينظر فان فسخ<sup>(١٩)</sup> بحكم بطلت الحوالة<sup>(٢٠)</sup>  
 وإن كان بالتراضى<sup>(٢١)</sup> لم تبطل<sup>(٢٢)</sup> (وكذا<sup>(٢٣)</sup> لو استحق) المبيع (أو أنكر) البائع (البيع

لم يعرف ثبوته رجوع بدنه اهـ ونقول ح لافرق قيل س والاول أصح لأن دخول المحال فى الحوالة  
 إنما يكون إقرار بالدين فى الظاهر فقط كأن دخول المشتري فى الشراء إقرار للبائع بملك المبيع فى الظاهر  
 فقط ولا يمنع رجوعه بالبائع عند الاستحقاق ذ كرمناه فى البرهان (١) وذلك لأن دخوله فى الحوالة إقرار  
 بثبوت الدين كما قال فانه إن دخول الضامن فى الضمانة بأمال إقراراً منه بثبوت الدين ذ كرمناه فى  
 البيان (٢) انكشف حالة الاحالة قرز (هـ) فرح فان أعسر المحال عليه بعد الحوالة أومات مفلساً فلا رجوع  
 للمحال اهـ بيان بقضه خلافاً لنز يد والناصر وح اهـ بيان (٢) إن قلت إنه تأخير مطالبة اذ لو جيل صفة للدين  
 لم تصح الاحالة لانه غير مساوى (٣) ولو أمكن إجباره اهـ سحولى (هـ) ووارثه قرز (هـ) وهل يكون الرجوع  
 على القوراءم على التراخى ينظر قيل يكون على القوراءم وقال فى التثيت يكون خيار العيب قرز (٦) وكذلك  
 سائر المما وضات قرز (٧) وأما ان كان المحتال وهو البائع أحاله المشتري وقبض شهر للمبيع يثبت الرجوع الا على  
 البائع لانه كالوكيل له قبضه اهـ بيان وإن رد قبل قبض المحتال للثمن وكان بالحكم بطلت الحوالة وإن كان  
 بالتراضى قيل ع تبطل اهـ بيان معنى لان الحق هنا للبائع فان رضى بالفسخ قد رضى بإبطال الحوالة اهـ رياض  
 معنى وقيل القبيح س لا تبطل اهـ بيان بقضه (٨) لانه كالوكيل هنا (٩) أو رؤية أو شرط يقال الاحالة فى  
 خيار الشرط غير صحيحة لانه الدين غير مسطر والمخاطر لافرق بين الشرط والعيب فصيح قرز (١٠)  
 لانه قضى للمدعى من حيث (١١) وظاهر الاثر بخلافه وهو أنها تبطل بالفسخ بالتراضى قبل القبض ومثله  
 فى البحر وقضه فاما قبل القبض فتبطل الحوالة فى الاصح كتلف المبيع قبل القبض (١٢) لان فيه إبطال حق  
 المحتال وقد ثبت حقه اهـ كواكب (١٣) أما لو استحق المبيع فقد انكشف بطلان الحوالة من الاصل اذ لا دين  
 فينظر فى ذلك ونهض البحر فى باب استحقاق المبيع واذا استحق وقد أحال البائع بالثمن يرجع به على

بدهما<sup>(١)</sup> أى بعد حصول الأمرين وهما الاحالة بالثمن وقبض<sup>(٢)</sup> المحتال لإياه من المشتري فان المشتري لا يرجع بالثمن على المحتال بل على البائع<sup>(٣)</sup> (ولا يبرأ ولا يرجع محتال عليه فعلها أو امتثل تبرعاً<sup>(٤)</sup>) اعلم أنه قد دخل في هذا اللفظ مستلطان أحدهما التبرع بفعل الحوالة الثانية التبرع بامتثالها أما التبرع بفعلها فصورته أن يقول أحلتك بدينك الذى لك على فلان<sup>(٥)</sup> على نفسى فانه لا يبرأ بما سلمه إلى المحتال من دون اذن<sup>(٦)</sup> المحيل اذا كان له عليه دين ولا يرجع<sup>(٧)</sup> بما سلم إن لم يكن له شيء عليه قيل ف وكذلك لا يرجع على من دفع إليه \* قال عليه السلام والأقرب<sup>(٨)</sup> أن قد لزمه الدفع باللفظ لأنه بمنزلة الالتزام<sup>(٩)</sup> والضمان وأما صورة التبرع بامتثالها فنحو أن يقول الذى عليه الدين لصاحبه أحلتك على فلان ولا شيء على فلان للمحيل فيمتثل<sup>(١٠)</sup> المحال عليه ويسلم فانه لا يرجع بما سلم لأنه متبرع<sup>(١١)</sup> ذكر ذلك في الكافي قيل ح وفي هذا نظر والصحيح أن المحال عليه يرجع على المحيل لأنه سلم بأمره<sup>(١٢)</sup> قال مولانا عليم \* والأقرب عندي ما ذكره صاحب الكافي لان الحوالة أمر للمحتال أن يأخذ من فلان وهذا

البائع لان حقوق النقد مصلقة به لا بالمستحيل اذ هو وكيل قبض ووكيل القبض لا تطلق به حقوق بخلاف وكيل المقدم بغير (١) والبيع في يد البائع (٢) وأما قبل قبضه فان كان المبيع قد تلف مع البائع قد بطل البيع وبطلت الحوالة وإن كان باقيا قيل ف إن جعود البائع له يكون كعذر قبض المبيع فيكون للمشتري الفسخ وبطل الحوالة قرز (٣) فيطالبه المشتري بالمبيع فاذا بين عليه استحق للمبيع إن بقي أو الثمن إن تلف وإن حلف البائع فلا شيء للمشتري على التبرع اه كب و ن قرز (٤) ولكن لا يبرأ حتى يدفع المبيع ذكره الفقيه ح فيكون المحتال مطالبة أيها ذكره في البحر اهرن وإذا سلم أحدهما بغير الآخر وإن أبرأ الاصل بالتبرع لا بالعكس والمذهب أنه قد برى به نفس الحوالة لأن الحوالة قل للمال من ذمة إلى ذمة مع راحة الذمة الاولى وقد حصل هذا المعنى في حوالة التبرع اه لى (٥) وإن كره فلان (٦) صوابه من دون اذنه لأنه لم يكن تمتة محيل هنا (٧) ويبرأ التبرع عنه ولو قبل الدفع ومثله في الصبيزى (٨) قال في البحر إلا أن يدفع بأذن زيد رجح عليه اه بيان قرز (٩) كلام الامام عليم جواب عن سؤال مقدر مطروح من كلام صاحب القيل كأنه قال لم قلت لا يرجع هل قد لزمه الدفع قال عليم إلى آخره (٩) لأنها حوالة تبرع خالية عن اشتراط راحة الأصل بخلاف ما تقدم فانها حوالة متضمنة راحة الأصل المشروطة بانقضاء الحوالة كما تقدم (١٠) أو يقبل إذ قبوله كقبوله أبرو على عوضه فيلزم إذ أمره باتلاف مال على عوض اه بحر قرز (١١) وقد برى به من عليه الدين قرز (١٢) وقواه المتوكل على الله والمفتى (٥) قال سيدنا ابراهيم حيث هو الأولى كما قالوا في المهور فيمن أ مهر زوجته ملك الثير ثم أجاز للمالك استحقته ورجع للمالك على الزوج قيمته مع أنه سلم هناك بأمر كذه الصورة وقد يمكن الفرق بأن يقال أن هناك عقد معاوضة على ملك الثير موثوق على

ليس بأمر للمحال عليه فلم يسلم بأمره<sup>(١)</sup> في التحقيق إلى آخر ما ذكره عليه السلام (و) إذا اختلف المحيل وهو الأصل والمحتال وهو القابض فقال المحيل أعانك وكيل بالقبض لأعمال وقال القابض بل أنا محال كان (القول) هنا (للاصل) وهو المحيل (في أن القابض وكيل لا) أنه (محال) وأعاني يكون القول قول الأصل (ان أنكر الدين<sup>(٢)</sup>) الذي يدعيه المحتال (والا) يكن منكراً للدين (فللقابض<sup>(٣)</sup>) أي القول له في أنه محال (مع لفظها<sup>(٤)</sup>) إما باقرار الأصل<sup>(٥)</sup> أو بينة القابض<sup>(٦)</sup> وإذا كانت الدعوى على العكس وهو أن يدعي المحتال أن دينه باق وأنه قبض بالوكالة<sup>(٧)</sup> قال عليم فالأقرب أن القول قول المحيل ان آتى بلفظها<sup>(٨)</sup> وإلا فقول المحتال ﴿باب التفليس والحجر﴾ إعلم أن التفليس له معنيان كنوى وشرعي أما اللغوي فهو مشتق من الفلوس لأحد وجوه ثلاثة إما لأنها أحقر مال<sup>(٩)</sup> الرجل فكانت إذا أفلس منع عن التصرف في ماله إلا في الحخير أو لانه إذا أفلس صارت دراهمه زيوفاً وفلوساً<sup>(١٠)</sup> أو لانه انتهى إلى حال يقال له فيها ليس معه فلس<sup>(١١)</sup> وأما الشرعي فهو الذي ذكر في الازهار (و) أما (المسر) فله معنيان أيضاً كنوى وشرعي فاللغوي مأخوذ من المسر لانه متى عدم المال عسرت عليه أموره وأما الشرعي فهو (من لا يملك شيئاً غير ما<sup>(١٢)</sup> أستثنى له والمفلس من لا يبقى ماله بدينه<sup>(١٣)</sup>) هذا معنى المفلس في الشرع<sup>(١٤)</sup> (ويقبل قول

الاجازة فإذا سلم كان اجازة واستحق الوض بخلاف ما هنا اهـ سيدنا علي (١) ولا يقال انه يلزم ألا يرجع المشتري على البائع بالتمن الذي أحال به غريمه ولم يأمر المشتري بالتسليم وإنما أمر القرم بالقبض هنا لأنه يقال الحوالة مستندة إلى ما لزمن التمن بالعقد فكان المضي أمرتك أن تأخذ منه وأمرته أن يطيك ما استحقه عليه وفي المسئلة الاولى لا شيء عن المحتال عليه في اعتقاد المحال فظهر الفرق وصحح كلام الكافي وطل نظير الفقيه ح وتصححه اهـ وابل (٧) ولو آتى بلفظها قرأها غيث (٣) صوابه وإلا فالمحتال وإن لم يقبض (٤) يعني إذا قال المحيل أحطك على سبيل الوكالة وقال المحتال أحطني يدعي الذي عليك له بستان (هـ) فإن اختلفا حل جاء بلفظ الحوالة أو بلفظ الوكالة فالقول قول المحيل ذكره في تنبيه ش لان الأصل بقاء دينه على ملكه اهـ (٥) بلفظها (٦) بلفظها (٧) وقد ضاع يعني فلا ضمان عليه ما لم يكن مؤجراً أو صواب البيار وقد تلف لان الفضياع تزيط (٨) وفي البيان القول قول المحتال مطلقاً لان الأصل بقاء دينه على المحيل سواء آتى بلفظها أم لا وقرز والامام عليم يطل باللفظ وعدمه (٩) وهذا أجود الوجوه (١٠) عطف تفسير (١١) وهذا أظهرها وأقرب إلى العرف (١٢) في الزكاة قول البراد هنا لا ما تقدم في الزكاة اهـ مفتي (١٣) وإن كثر كالظلمة الذين صار عليهم مظالم تزيد على ما يملكونه كظلمة زماننا اهـ شرح فص (١٤) وقد يجمع المفلس والمسر وذلك حيث كان المسر لا يبقى ماله بدينه فهو حينئذ مفلساً مسراً ويغرد المسر عن المفلس حيث يبقى ماله بدينه فهو مسر من



من<sup>(١)</sup> ( ادعى الاعسار<sup>(٢)</sup> أو الافلاس لأجل حق يدعى عليه حيث (ظهر امن حاله) قال أبو مضر  
والظاهر ثبت بقرائن الاحوال والتصرف في الأموال وقيل ل بأن يتقدم حكم يسار أو اعسار<sup>(٣)</sup>  
(و) إذا كان الظاهر من حاله الاعسار وحكم له به قاضي غرضه أنه قد صار مؤمرا وجب أن  
(يخلف<sup>(٤)</sup> المعتبر ثم كذلك (كلا) لبث مدة ثم (ادعى إيساره) حلف له أيضا إذا كان قد  
تخلل بين الدعواتين مدة (وأمكن) فيها أنه قد أيسر في مجرى العادة في الكسب لافي  
قدرة<sup>(٥)</sup> الله تعالى لأن ذلك يستلزم أن يخلف له في كل ساعة (و) إذا ثبت عند الحاكم إعساره  
لم يمكن الترماء من ملازمته ولكنه (يحال بينه وبين<sup>(٦)</sup> الترماء) هذا قول شافعي ومحمد  
وقواء ض زيد والفقهاء للمذهب وقال أبو حنيفة وحكام في شرح الابانة عن السادة أنه لا يحال  
بينه وبين الترماء بل يمكن الترميم من ملازمته ومشاهدة كسبه (ولا يؤجر<sup>(٧)</sup> الحر) المعسر  
بالدين \* قال عليم وظاهر كلام أصحابنا أنه لا فرق بين أن تكون له حرفة أم لا قال في الشرح  
لأن ابتداء التملك لا يجب عليه وأما إيجاب السعاية على العبد حيث وجبت فذلك مخصوص<sup>(٨)</sup>  
وقال أحمد وأحمد واسحق يؤجر الحر (و) من ثبت إعساره (لا يلزمه قبول<sup>(٩)</sup> الهبة و) كذلك  
(لا) يلزمه (أخذ أرض) جناية (العبد<sup>(١٠)</sup>) لأجل الدين قيل ح هذا إذا كانت الجناية عليه  
لا على عبده يقال مولانا عليا وفيه نظر<sup>(١١)</sup> فابالو لم يجب القصاص لزما أخذ الارش ولم يكن

ولا يسمى مفلسا ويغرد القلس عن المعسر حيث ماله أكثر مما استثنى ولا يفي ماله بدينه فهو يسمى  
مفلسا أو فابل (٥) ولا دين عليه (١) مع يمينه (٢) ولا دين عليه (٣) قلت ولا يثبت ذلك إلا بما قاله  
أبو مضر فهو يرجع إلى كلام أبي مضر وكلام أبي مضر طريق إلى كلام القليل (٤) ولا ترد وتكون  
على القطع لأنها تشبه التهمة وفي البيان في الدعاوى إشارة إلى أنها ترد (٥) صوابه في قدرة الله تعالى  
لأن القدرة لا تملح إلا في الجسم وقيل هي لفظة مشتقة من تطلق القدرة على القدرة فلا اعتراض (٦) حتى  
يجوز إيساره عادة (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لقرءاء ماذا لاسيل لكم إلى طلبه ولأنه يؤدي  
إلى الإضرار به وهم لأن الناس يمتنعون من مشكلات معاملته اه لم وقوله تعالى وإن كان ذوا عسرة  
منظرة إلى ميسرة وانظار المعسر بالقضاء هو ترك ملازمته اه زهوز (٧) إلا في أربعة مواضع الأول  
حيث التمس حر بعد الثاني الرهن إذا احتق العبد الرهن وفي قيمته زيادة على الدين الثالث للبيع المدلس  
الرابع الزوج يحسب على زوجته للمستقبل وكذلك أم الولد تسمى بالجناية قرز وكذلك أم ولد الذمي  
حيث أسلمت ولم يسلم سيدها إذا جنت وأعسر السيد وكذا تحجب ثقة الأبوين بالاجرين وثقة الابن  
الصغير اه بأن يلقظه قرز (٨) بخير ورد فيه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يستسنى غير مشقوق  
عليه (٩) وكذلك التذرو الوصية فله الرد قبل الحجر قرز (٥) ولو من ولد لقوله تعالى فظنرة إلى ميسرة  
(١٠) للوجبة للقصاص قرز (١١) لأن علة أهل المذهب بأن القصاص للثمن وأنه حتى يقتضى بأنه

له أن يرى<sup>(١)</sup> منه وكذا لو عفى عن القصاص (ولا يلزم (المرأة الزوج) لتقصي دينها بالمهر (ولا) يلزمها التزويج (بغير المثل) لأجل الدين بل لها أن تزوج بدونه وكذلك له أن يؤثر نفسه<sup>(٢)</sup> بدون أجرة المثل (فإن لم يظهر) اعساره بل كان الظاهر إيساره أو التيس (بين<sup>(٣)</sup>) أنه معسر (وحلف<sup>(٤)</sup>) مع اليئنة ذكر ذلك أوط على أصل يحى عليه السلام وذلك لأن اليئنة غير محققة<sup>(٥)</sup> والمؤكدة واجبة عندنا وحكى في الشرح عن أبي ح أنه لا يستحلف مع يئنته وكذا في شرح الابانة عن السادة (و) اعلم أن يئنة المعسر وعينه (إنما يسمعان<sup>(٦)</sup>) بعد حبسه حتى غلب الظن بأفلاسه) فإذا حبسه الحاكم مدة يئلب في الظن أنه لا يبق وهو متمكن من التخلص تمت يئنته<sup>(٧)</sup> وعينه وقال محمد أنه يحبس ما بين أربعة أشهر إلى ستة أشهر ثم يسأل عن حاله وقال أبو ح وأص أنه يحبس شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عن حاله وقال ش تسمع يئنته في الحال واليه أشار م بالله (و) لو قال المعسر لمرعيه أنت تعلم عسري فأنا أطلب يئنتك ما تعلمه وجب (له تخليف خصمه ما يعلمه<sup>(٨)</sup>) معسراً ولا يحلف لم يحبس المعسر ذكر ذلك م بالله وحكى أبو مضر عن الحنفية أنه يحبس من غير يمين صاحب الدين قال أبو مضر والفقهاء وهذا ظاهر مذهب يحيى عليه السلام ﴿فصل﴾ في بيان

لا فرق بين الجنابة عليه أو على العبدان له أن يقتضيه رياض (١) ولعله بعد الحجر لاقبله فيصبح ويأثم إذا كان البريء غنياً لأن القضاء أفضل وإن كان فقيراً فيكون البراء أفضل ينظر في الأثم إلا أن يكون متضيقاً كالسجد ونحوه اه يان معنى حيث لم يبال به ولفظ البيان مسئلة إذا قضى المفلس ماله جميع الخ (٢) ان أحب (٣) ولا يقال انها على نفي فلا تصح لأننا نقول قد تضمنت الأثبات وهو سقوط مطالبة وأيضاً خصها الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ويشهد ثلاثة من أرحامه ذوى الحياء أنه به حاجة اه بجر معنى قوله الحياء يعنى العقل وقال لا يصح إلا عسار لأننا على نفي لا يملك قلنا بل على الأثبات بأنه معسر اه يان (٥) فإن لم يجد يئنة هل يحبس أو يحلف سل قيل يحبس حتى يئلب على ظن الحاكم اعساره اه تطبيق لمع (٥) فإن يئنا مما فيئنة للمعسر أولى إذ هي كالخارجة قرز (٤) على القطع قرز (٥) مع الطلب اه يان معنى إلا أن تكون اليئنة على إقرار المرماء فلا يمين عليه لأنها محققة (٥) وهي تمكن الحقيقة على إقرار صاحب الدين (٦) فزع الإمام ي وإذا حبس لم يمنع صنعة أمكنته في السجن وقيل يمنع للتلايهون عليه قلت الأقرب أنه موضع اجتهاد اه بجر (٥) قيل هذا إذا لم يكن مشهور العدالة والفضل اه عامر (٥) قال الدورى وإنما يحبس الحاكم إذا طلب للمدعي الحاكم ذلك أو طاله بما يجب اه تكيل لفظاً (٥) وهو يحلف ذلك باختلاف الأشخاص فهو على رأي الحاكم (٧) يقال بعد غالب الظن لما قائمة اليئنة فانه لو لم يتم اليئنة حبس هذا المقدور ولو قامت عليه اليئنة حبس حتى يئلب بظن الحاكم فوات لمقامت به اليئنة مالم يكن تمتا اه لم ينظر (٨) ولا ترد لأنها تهمه قرز (٥) ومن هنا أخذ يمين الصنت (٥) ولا يظنه اه ج لي قرز

حكم المشتري إذا أفلس والمبيع قائم بعينه (والبائع<sup>(١)</sup> أولى بما تمتر عنه من مبيع) باعه وقبضه المشتري ثم تمتر عليه تسليم الثمن ولكنه لا يكون أولى به إلا إذا كان باقيا في يد المشتري (لم يرهنه<sup>(٢)</sup> المشتري ولا استولده<sup>(٣)</sup> ولا أخرجه<sup>(٤)</sup> عن ملكه) يبيع أوهبة ونحوهما<sup>(٥)</sup> فأما إذا كان قد حدث به أحد هذه الوجوه لم يكن أولى به ولو عاد إلى ملكه<sup>(٦)</sup> (و) كذا إذا كان قد تلف بعض المبيع وبقي بعضه فالبائع أولى (ببعض بقي منه أو) كان قد قبض بعض الثمن وتمتر عليه البعض الباقي فانه يكون أولى بالبعض الذي (تمتر عنه) حيث كان تمتره

(١) والمؤجر ووارثه أولى بالعين للمستأجرة إذا أفلس المستأجر عن الاجرة اه شرح فتح وحلى (٥) قال في البحر وإذا مات المشتري لم يطل حق البائع ولو احتاج للبائع لكفنه اه حلى قرز (٥) مالم يمش على الفلوس التلف اه بحر لعله على قول الأمير على والشيخ عطية وقيل ع ان البائع أولى اه يان قرز (٥) وكذلك وارثه قرز وقال في حاشية عن تعليق الفقيه لا وارثه لأنه حق لا يورث (٥) بشرط أن يكون البائع يصبح منه تلك المبيع في تلك الحال احترازا من أن يكون المبيع سيذا والبائع قد أحرم اه يان أو محرأ وقد أسلم قرز فان حل وهو باق كان أولى به اه مسحول معنى فان كان المحرم هو المشتري فانه يلحق بالشرط الأول لأنه قد يكون خرج عن ملكه قال في التجري وهو ظاهر الكتاب (٥) ولا يحتاج في أخذه الى حكم والله أعلم وفي حاشية أنه أولى به بعد التماس لأجل الخلاف أو اتفاق مذهبيهما أو الحكم مع التشاجر اه وفتاوى البيان قرز (٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد متاعه عند مفلس فهو أولى به اه شفاء وبهر (٢) رهنا صحبا حتى يفكه (٥) فرع فان أمكن بيع بعض الموهون بدين المرتين اسحق البائع البعض الباقي فان تمتر بإفاء الرهن جميعا فالبايع أسوة الترماء اه بحر ويان (٥) والبائع فكه من الرهن اه كبري يكون فيما استفكه أسوة الترماء قرز (٥) ولا كاتيه لا التذير (١) يقال انه قد تقدم في المبيع أن البائع قسح مالم ينفذ وذلك كالكتابة قبل الإيفاء الذي تقدم قبل القبض فينظر والمكاتب مالم يعجز نفسه اه معنى قرز (١) ولقط حلى ولودره بعض التدبير للافلاس وكان البايع أحق به (٣) ولا مثل به (٤) قال في الهداية وإنا تبطل أولوية البايع حيث علق المشتري به حقا قبل الحجر فأما بعده فلا تبطل لأن تصرفه حينئذ لا يصح اه تكميل لفظا (٥) وقد قدمناه إذا خرج المبيع عن ملك المشتري بغير إخراج من ارث كان البايع أولى لأنه ليس بمخرج باختياره بل خرج بغير اختياره اذ لم يفرق الدليل وفهم أيضا أن الاستهلاك الحكمي لا يطل استحقاق البايع للمبيع وذلك كنسج وغزل وغيرهما كما ذكره في الزمور وغيره واختاره المؤلف اه ح آثار ولا أجره عليه للمشتري ولا شيء عليه ان قصص قيمته اه يستأن إذا كانت البقاء فان كانت البقاء زجر بما غرم اه امر قرز (٥) ولا تعلق بحق للتبر نحو أن يكون عبدا قد جنح على نفسه أو مالم فيما لاقتضاه فيه فالعني عليه أولى به اه يان (٥) الاجرة (٦) قال في البحر والمشتري أولى بالمبيع لو فسح ثم أفلس البايع عن الثمن اه بحر من آخر البيع وهذا إذا كان الراضي فان كان بالحكم سل القياس والله أعلم أنه يكون كاسوة الترماء إذ ليس بمتاعه حيث انتقض العقد من أصله اه حلى

(لا فلاس تجلد<sup>(١)</sup>) بعد البيع والقبض (أو) كان موجوداً لكن (جهل حال<sup>(٢)</sup> البيع) أمالو  
 كأن البائع عالماً بفلاس المشتري لم يكن أولى بالمبيع بل يكون هو والفرماء على سواء وفي  
 ذلك وجهان<sup>(٣)</sup> أحدهما وقال زيد بن علي والناصر وأبو حوص أنه لاحق للبائع في المبيع<sup>(٤)</sup>  
 حيث قد سلمه للمشتري وأقلس المشتري أو انكشف افلاسه قبل تسليم الثمن<sup>(٥)</sup> أما إذا أقلس  
 المشتري قبل أن يقبض المبيع فلا خلاف أن البائع أولى به ولا خلاف أيضاً أن المبيع إذا  
 تم ذكر تسليمه أن للمشتري الرجوع فيما سلم من الثمن ويكون أولى به من الفرماء<sup>(٦)</sup> أن كان باقياً  
 بميبه في يد البائع (ولأش ما تميم) في يد المشتري بعد الافلاس<sup>(٧)</sup> من زمانة أو عور<sup>(٨)</sup>  
 أو انكسار شجر أو نحو ذلك<sup>(٩)</sup> مما لا يمكن تقسيط الثمن عليه<sup>(١٠)</sup> بل يأخذه البائع ولا يطالب  
 بارش الميب قيل ح وسواء كان الميب بمنزلة من المشتري أم من غيره<sup>(١١)</sup> أم بفير جنانية (ولا)  
 يستحق المشتري على البائع عوضاً (لما) كان قد (غرم فيه) إذا كانت الترامة (للبقاء) كنفقة  
 المبد وعلف البهيمة ودواء المريض<sup>(١٢)</sup> (لا) إذا كانت الترامة (للأداء) كنفق الأرض<sup>(١٣)</sup>  
 والحريث<sup>(١٤)</sup> والزيادة في علف الدابة وثقة المبد لتحصل<sup>(١٥)</sup> زيادة في جسمه فأما هذه  
 الترامة فتجب على البائع<sup>(١٦)</sup> (فيغرم) عوضاً للمشتري ذكر ذلك الاستاذ (قال مولانا علي)

قرز (٥) ما لم يدايه بما هو قرض المقدم أصله اه سموي (١) أي حدث (٥) عبارة الفتح لا فلاس حدث  
 اه بعد أن كان حال البيع مؤسراً ثم أقلس وهو مراد الامام اه شرح يحيى حميد (٢) يعني حال القبض  
 لأن له حصة حتى يسلم الثمن (٥) والتسليم لأن له حصة حتى يسلم الثمن قرز (٣) يعني مع العلم (٥)  
 أحدهما أن له الأخذ لأنه أسقط حقه قبل ثبوته والثاني ليس له الأخذ لأنه أسقط حقه كما لو اشترى  
 مبيعاً طلب بميبه اه زعوز (٤) ويكون كأسوة الفرماء (٥) صوابه للمبيع (٦) ولو قدراً إذ هو متعين  
 هنا قرز (٧) أو قبله من باب الأولى قرز (٨) دابة (٩) قطع غصن (١٠) أي لا يصح إفرادها بالقد  
 اه بيان قال عليه السلام وأما إذا كان يصح إفراد ذلك الثمنان بالقد بأن يكون جزء من المبيع  
 كأن يأخذ شجرة أو خشباً أو باباً أو نحو ذلك كان البائع أولى بالباقي ويكون أسوة الفرماء في مقدار  
 ما أخذ اه نجري لفظه وتعرف تلك الحصة بالنسبة إلى قيمته يوم يسه ولا عبرة بما زاد أو نقص بعد  
 القدر اه تكميل لفظ قرز (١١) ويكون الأرض حيث لزم الثمن للمشتري اه بيان (١٢) الحادث عنده  
 لا إذا كان للرض من عند البائع فهي للقاء اه مفتي وقرزه الشامي قرز (١٣) وقيل يحصل في سق الأرض  
 إن أراد به زيادة الأشجار فهو للقاء وإن أراد بها ما للقاء تميم فهو للقاء فلا يصح شيئا اه شامي قرز  
 (١٤) وهذا بخلاف الحية فالزيادة للتصمة تمنع الرجوع لاجتلا لأن حق البائع أولى اه بيان ولهذا تبطل  
 بالموت (١٥) وإن لم يحصل كاسباتي (١٦) مسئلة وإذا اشترى ثوباً بشرة واشترى من آخر صبيحاً بخمسة  
 ثم صبح الثوب ثم أقلس قال الامام المهدي أن حق صاحب المبيع في الرجوع قد بطل بل يكون أسوة الفرماء

وعوم كلامه يقتضي أنه لا فرق بين أن تكون السلعة قد زادت قيمتها لأجل هذه الزيادة أم لا في أن البائع يفرمها وقيل من أنما يفرم إذا كانت زادت قيمتها لأجل الزيادة وإلا فلا فأنما لو كانت الزيادة دون الغرامة ضمن من الغرامة قدر الزيادة فقط مثاله أن يشتري بقرعة بمائة فأنتفق عليها عشرين فسمت فصارت تساوي مائة وعشرة فانه يفرم عشرة<sup>(١)</sup> فقط وهو مقدار الزيادة ولو صارت تساوي مائة وأربعين ضمن عشرين<sup>(٢)</sup> فقط وأما على قول القاضي جعفر أن المشتري يستحق زيادة السعر كما سيأتي فيلزم أن يفرم هنا أربعين قيل عوس وح على قول ما لله<sup>(٣)</sup> في الشفعة أعمالا رسم له ظاهر لا يفرم يحىء هنا مثله (وللمشتري كل الفوائد) الحاصلة في المبيع<sup>(٤)</sup> معه كالولد والصوف واللبن والثمره (ولو) كانت تلك الفوائد (متصلة) بالمبيع عند الحكم به للبائع (والكسب<sup>(٥)</sup>) والهبة في حكم القرعة فيكونان للمشتري وقيل ح إذا حملت مع المشتري من غيره<sup>(٦)</sup> ثم لم تضع حتى أفلس وطلبها البائع فانه يأخذها وحملها جميعا كما يأخذها إذا سمحت ولا يلزمه شيء لأجل الحمل وقيل فوس الصحيح انه لا يأخذها كالألفصل<sup>(٧)</sup> ~~قال~~ مولانا عليه السلام وهو الذي في الأزهار وقد أشرنا إلى خلاف ما ذكره الفقيه بقولنا ولو متصلة فأما السن والكبر فليس من الفوائد بل هو من أصل المبيع فأخذه البائع بزيادته وأما الزيادة في القيمة فلم ينص على حكمها إلا أنه لكن الأميرح شبهها بالسن والكبر<sup>(٨)</sup> فقال يأخذها البائع من غير شيء على أصل يحىء عليه السلام وقواه الفقيه لوض جعفر شبهها بالفوائد فقال يخبر

في ثمنه وصاحب الثوب يأخذها ويدفع قيمة الزيادة للمشتري ذكره في البحر وقال في البيان وهو الأول وقال الامام ي يكون بين البائعين أعلالا لأنه اخطط جعها اه بيان الحظار أنه رد قيمة الصبغ سواء زادت قيمته أم هضت لأنه للقاء وكذلك أجرة الصباغ وهو المقوم من قوله لا للقاء فيفرم (١) الصحيح أنه يرجع بما غرم مطلقا وهو ظاهر الكتاب (٢) اتفاقا (٣) ذكره عنه في الفتى (٤) بعد العقد ولو قبل القبض اه حيث (٥) جعل الهبة هنا غير الكسب وكذا في القسمة وجعلها في الرهن من الكسب فالفروق الظاهر أنه لا فرق وأنه عطف تفسيرى وقد صرح به في هذا الموضع في شرح التجرى قال فيه من هبة أو غيرها فيكون الصحيح ما في الرهن (٦) أو منه ولم يدعه (٧) وهذا مطلق مفيد بما يأتي في قوله ولا يفرق بين ذوى الرحم وفي بعض الحواشى انه يجوز التفريق هنا كما لو استثنى الحمل وقوله فيها يأتي ولا يفرق فالمراد فيها قد انفصل وقد تقدم مثل هذا على قوله والتفريق بين ذوى الأرحام في هذا مخالفة ظاهرة لما علم من نهي الشارع والتخصيص بالفتوى دليله غير مكرن اليه ولا مانوس به وهو أيضا خلاف ما علم من نصوص أصحابنا فالواجب البقاء على التعميم وإطراح التحويل عليه اه من خط سيدنا العلامة محمد بن علي الشوكاني (٨) بضم الكاف وكسرهما

البائع بين أن يأخذ السلعة ويسلم زيادة القيمة<sup>(١)</sup> وبين أن تباع فيأخذ مقدار الثمن وقواه  
 الفقيه ~~ع~~ قال مولا ناعليه السلام ~~ع~~ وكلام الأميرح هو الذي اختارناه في الازهار لأنه قال  
 والمشتري كل الفوائد وزيادة القيمة ليست من الفوائد ولم نجعل له إلا الفوائد فقط (و)  
 للمشتري (قيمة مالا<sup>(٢)</sup>) حدله) ينتهي إليه نحو أن يكون قد غرس في المبيع غروسا أو بنى  
 فيه بناء أو نحو ذلك مما لاحدله ينتهي إليه فانه يستحق قيمة ذلك على البائع<sup>(٣)</sup> هذا إذا بنى  
 بآلات منه يملكها أو غرس غروسا يملكها هو وأما لو كانت دارا مثلا منهمة فيهاها  
 بآلاتها الأولى فان هذا يكون كالسمن والكبر فيأخذه البائع<sup>(٤)</sup> بلا شيء فان زادت به القيمة  
 جاء الخلاف بين الاميرح<sup>(٥)</sup> وض جعفر قيل ح وإذا هدم النار<sup>(٦)</sup> لم يضمن شيئا لانه من  
 القليل الذي لا يمكن تقسيط الثمن عليه وتكون قيمة ما أحدثه المشتري يوم الأخذ<sup>(٧)</sup> وعلى  
 هذا فرع وهو إذا اشترى عرصة<sup>(٨)</sup> بقيمتها وهي مائة وبني فيها<sup>(٩)</sup> بمائة ثم صارت  
 الدار لأجل الكساد تساوي مائة فانه يفرم له قيمة البناء كاسدا<sup>(١٠)</sup> ويعرف بأن تقوّم  
 العرصة من غير بناء فالزائد على قيمتها هو قيمة البناء فيفرمه البائع ذكر هذا الفقيه ل<sup>(١١)</sup>

(١) على الثمن (٢) فيما ليس له حق البقاء قرز (٣) وإذا طلب المشتري رفع البناء أو الغرس فليس له  
 ذلك إلا رضاه البائع اه يان معنى (١) وفي الهداية بل له رفعه وعليه أرض القفس ومظله في البحر إذ  
 حصل بخصيص ملكه ولو دخل فصيلة دار ولم يخرج إلا يهدم الدار اه بحر (١) فان كان ذلك بعد  
 الحريق على المشتري اعتبر رضاه البائع بالقلع مع رضاه الغرماء ذكر ذلك في الشرح اه يان بلفظه (٤) بل  
 يرجع بما غرم لأنها للقاء اه عامر وإنما يأتي ما في الكتاب إذا هدمها ثم بناها بآلاتها حتى زادت قيمتها  
 فيحقق ذلك قرز وقيل ولو هدمها فانه يستحق ما غرم لأنه غير متحد بالهدم اه تكميل (٥) لا ضمان قرز  
 (٦) وكذا إذا كان المادم غيره أخذها البائع بلا شيء على المادم وأرض المدم للمشتري قرز (٧) يعني  
 يوم أخذها البائع من المشتري اه سحولي وفي البحر يوم القصد (٨) يسكون الرأه اه فحسن علوم  
 (٩) بآلات منه اه صغيرى (١٠) والصحيح أنه يفرم له جميع ما غرم وهو مائة إذا بناها بنقضها  
 الأول لا بآلات منه قيمة الآلة وما غرم فيها اه دواى قرز ولو كسدت ومثله عن سيدنا عامر  
 كما تقدم للأستاذ وهذا الفرع مبنى على قول الفقيه س ولفظ البستان وأما على ظاهر إطلاق  
 الأستاذ فيفرم للمشتري ما غرم في البناء مطلقا وعلى ذلك نفس ما ورد عليك ذكر معنى هذا في  
 السكواكب اه بلفظه ولفظ السكواكب أيضا وأما على ظاهر إطلاق الأستاذ فيفرم ما غرم في البناء  
 وهو مائة والمادى لا يخالف هنا لأن المشتري قد زاد في المبيع هنا اه لفظا فيكون البائع غير آيين  
 أن يسلم ما غرمه المشتري ويأخذه المبيع أو يتركه وتكون المائة أسوة الغرماء (١١) وجه كلام الفقيه ل  
 أن الشرع لما أمته له الرجوع في العين صار المشتري كالمثلث للبناء وللأزم في الخلف القيمي قيمته  
 يوم الخلف بخلاف الغرمات التي غرمها على البناء بآلاتها الأولى فانه كالأمر بها فيرجع بجميع ما غرم

(و) إذا كان المشتري قد شغل المبيع بزرع أو عمر أو نحوهما<sup>(١)</sup> ثم أخذه البائع لافلاس المشتري وجب على البائع (إبقاء ماله حد) كالزرع والشر<sup>(٢)</sup> حتى يبلغ حد الحصاد (بلا أجره).  
تلزّم المشتري لبقائه قبل ف وذلك اجماع<sup>(٣)</sup> (و) للفلس أن يتصرف في السلعة المشتراة (كل تصرف) بعد إفلاسه من بيع أو هبة أو وقف إذا وقع ذلك التصرف (قبل) أن يصدر (الحجر<sup>(٤)</sup>) عليه من الحاكم<sup>(٥)</sup> وكذا لو أقرها للنير صح إقراره قالوا<sup>(٦)</sup> ما لم يثبت أنه أقر توليها<sup>(٧)</sup> قيل ح والتوليح غير مملك ولكنه يكون كالوصية فيثبت<sup>(٨)</sup> بعد الموت من الثلث (و) إذا كانت السلعة التي أفلس عنها أمة وكانت قد ولت مع المشتري لأمته<sup>(٩)</sup> وأراد البائع أخذها فاته (لا) يجوز أن (يُزَقَّ) بينها وبين ولدها بل يأخذها جميعاً<sup>(١٠)</sup> ويسلم قيمة الولد<sup>(١١)</sup> للمشتري فإن لم يفعل بل تركها كان أسوة الترماء في ثمنها<sup>(١٢)</sup> وهكذا في مذهب ش عن بعض أصحاب قال والمذهب<sup>(١٣)</sup> الصحيح<sup>(١٤)</sup> ان البائع غير إما أن يأخذ الام والأولاد ويرد قيمة الأولاد وإما أن تباع الجارية والأولاد فيأخذ البائع عن الأم<sup>(١٥)</sup> والفلس عن الأولاد وكذلك لا يجوز أن يفرق (بين ذوى الرحم وما) كان (قد شفع<sup>(١٦)</sup> فيه) المشتري

أهـ (١) كغصان التوت وورق الحناء والمهندس (٢) ومنه الحمل اهـ ح (٣) وإما لم تلزم الاجرة هنا ولزمت الشفعة لا يخرج المبيع هنا بغير رضاه بخلاف الشفعة فإنه يستحق الاجرة لبقاء الزرع ونحوه على المشتري لأن حقه سابق لملك المشتري اهـ من معنى ولأن ملكه ضعيف ولهذا يبطل الشفعة تصرفاً (٤) ولو قد طوب اهـ ح (٥) نص عليها السادة اهـ غ (٦) السادة (٧) فان ثبت بطل اهـ من معنى (٨) المذهب أنه يبطل كله إذا ثبت التوليح اهـ صحتي ولقطة حاشية كلام الفقيه فيه نظر لانها لا تصبح الوضعية مع الاستغراق اهـ تجري ولله يعمل حيث ملكه مالا بعد ذلك أو كان في قيمته زيادة بعد الموت كان للبائع بقدر الثمن وثلاث الباقي المقر له توليها يقال ليس كالوصية من كل وجه لان الشهيد دون المشبه به فينظر (٩) أو منه ولم يدعه (١٠) ينظر لو كان أولاداً لم يملكوا المشتري هل يباع كما يباع الأولاد ويكون ثمنه وثمان الأولاد للمشتري وثمان البائع أو ما الحكم في ذلك هل لا يبعد هذا إذ الأب والأولاد للمشتري وما ثمة فارق فيحقق اهـ شامى (١١) يوم أخذ البائع (١٢) صوابه في ثمنها يقال الولد للمشتري لأنه من القوائد فلا حاجة للتصويب والمضى على التصويب أن البائع في تركه هذا الفلاس من جملة الترماء فيمن الامتقوله ولها وغير ذلك وأنه لا اختصاص له في ثمن الامة اهـ إملاء شامى (١٣) ظاهر هذا أن الضمير يعود إلى مذهب ش والموضوع في التثبيت قال م باقته والمذهب الصحيح إلى آخره وفي البيان مثل رواية ابن مفتاح (١٤) على مذهب ش (١٥) قلنا لا يصح هذا على أصلنا لأنه قد بطل حقه بالبيع اهـ مفتي لعله بعد الحكم بالبيع فلا اعتراض اهـ شامى قرز (١٦) أي طلبت فيه الشفعة لا الحكم أو التسليم بالتراضي فهو خروج ملك قرز أما في التسليم بالتراضي فلا إشكال في إطلاق حق البائع من المبيع والتمن وأما بالحكم فكموت المشتري لا يبطل حق البائع والمخار أنه يبطل حق البائع ويكون أسوة الترماء

وأفلس عنه قبل تسليم ثمنه (استحق البائع ثمنه<sup>(١)</sup>) وكان أولى به من سائر الغرماء والشفيع  
أولى بالمبيع (ومالم يطلبه<sup>(٢)</sup>) (البائع من مبيع تمعثر ثمنه من المشتري (فأسوة الغرماء<sup>(٣)</sup>) فيه  
وفي ثمنه أن يُع **فصل** في الحجر<sup>(٤)</sup> اعلم أن الحجر في اللغة هو المنع والتضييق  
ومنه سمي الحرام محجوراً لأنه ممنوع منه فلما منع الحاكم من التصرف سمي فعله حجراً وفي  
الشرع أن يقول الحاكم للمديون حجرت عليك التصرف في مالك ذكره في تعليق الافادة  
**وقال** مولانا عليم<sup>(٥)</sup> وكذلك لو قال منعتك التصرف أو حصرتك أو نحو ذلك<sup>(٦)</sup> (و) يجب  
أن يحجر الحاكم<sup>(٧)</sup> على مبدون لأن الحجر للدين إنما هو إلى الحاكم ولا يصح من أفنى<sup>(٨)</sup>  
الناس ولا يصح الحجر للتبذير<sup>(٩)</sup> والسفهاء عندنا وقال زيد بن علي والناصر وأبو ح<sup>(١٠)</sup> أنه لا يصح الحجر  
لواحد منها وقال شوف ومحمد أنه يصح لكل واحد منها وإنما يصح الحجر على المديون  
(بحال<sup>(١١)</sup>) لا بد من مؤجل قبل حلول أجله وليس للحاكم أن يحجر على المديون إلا (إن طلبه

ذكر معناه الفقيه ف قد مر أول الفصل ما يقضي بأن الاختيار شرط في خروج الملك الموجب لبطان حق  
البائع والمحكوم عليه بالتسليم غير مختار بل في خدمته بعده قسر أفنى السلام تناقض فتأمل اه من خط سيدنا  
القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى (١) وكذا العبد إذا كاتبه المشتري فأفلس كان البائع أولى  
بمال الكتابة والمذهب خلافه شكل عليه ووجهه أن قد تدم في البيع أن البائع فسح مالم يتخذ وذلك  
كالكتابة قبل الإيفاء الذي قدم في البيع قبل القبض فليفتقر (٢) فورا اه بيان وحد الفور عند أن يعلم  
بأفلاسه أو إفساره وفي البحر أنه على التراخي وهو المختار اه في ذلك لأجل الخبر وهو قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم من وجد متاعه عند مفلس فهو أولى به وجد التراخي إلى أن يقبضه الغرماء إذ قد  
خرج من ملك المشتري ويكون أولى به ولو قد طلبوا (٣) قيل وهذا يدل على أن أحد البائع لما على  
التراخي اه سحولي لفظا (٤) والدليل على الحجر أنتمصل الله عليه وآله وسلم حجر على معاذ بن جبل في  
دين ارتكبه وباع عليه ماله للغرماء اه تطبيق فذكر اه (٥) عزلتك عن التصرف في مالك (٦) ولو كان المحجور  
عليه غائبا قرز (٧) ولو من جهة الصلاحية اه سحولي قرز لفظا ولو كان ذلك الدين لله تعالى فإنه  
يحجر ويطلب له وإلى بيت المال كالإمام اه ولفظ حاشية وينظر هل يصح الحجر على حقوق الله ذكر  
القاضي عبد الله الدواري احتمالات الأقرب أنه يصح للمالية دون الدينية (٨) والمراد بالافناء الرجل  
المجهول ولفظ النهاية وفيه رجل من أفناء الناس أي لم يعلم من الواحد فتوا اه لفظا (٩) وهو  
الاتفاق في وجه الرياء والسمة والبعث نحو عقرب البهائم في الاعتزات ونحوها وأما السفه فهو الذي لا يبالى  
في العين فيما يباع أو شري ولا يعلم هدايته إلى التالي والرخيص اه من تطبيق الفقيه س لا تصرف في أكل  
الطيب من الطعام وليس النفس من الثياب وفاخر المشوم قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي رزقنا وقال فض  
عبد الله الدواري هو الاتفاق في الزائد على الاقتصاد وعلى ما يحتمله الحال وقواء الملقى (٩) ويتدخل المؤجل



خصومه <sup>(١)</sup> (وَمَ أَهْلُ الدِّينِ فَلَوْ جَرَّ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لَمْ يَصِحَّ حَجْرُهُ وَلَا يَجُوزُ وَعِنْدُ شَخْصٍ لَهُ حَجْرُهُ مِنْ غَيْرِ التَّمَسُّ أَحَدٌ إِذَا رَأَى فِي ذَلِكَ صِلَاحًا (و) إِذَا ادَّعَى رَجُلٌ دِينًا عَلَى شَخْصٍ وَطَلَبَ الْحَجْرَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الدِّينِ جَازٌ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَجْعَلَ (وَلَوْ قَبْلَ التَّيْتِ <sup>(٢)</sup>) بِالْدِّينِ (بِثَلَاثٍ <sup>(٣)</sup>) قَالَ فِي تَلْقِيقِ الْإِفَادَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ <sup>(٤)</sup> فَيَرْتَقِعُ الْحَجْرُ بَعْدَهَا إِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ فَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فِي الثَّلَاثِ <sup>(٥)</sup> نَفَذَ الْحَجْرَ (أَوْ) طَلَبَهُ (أَحَدُهُمْ) أَيْ أَحَدُ أَهْلِ الدِّينِ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ الْحَاكِمُ أَنْ يَجْعَلَ لِذَلِكَ الطَّلَبِ (فَيَكُونُ) الْحَجْرَ (لِكُلِّهِمْ وَلَوْ) كَانُوا (قُتُبِيًّا) وَلَمْ يَطْلُبْهُ إِلَّا أَحَدُهُمُ وَالْبَاقُونَ غُيِّبَ قِيلَ ع وَهَذَا إِذَا أُطْلِقَ فَأَمَّا لَوْ قَالَ حَجَرْتُ عَلَيْكَ حَتَّى تُتَوَفَّى فَلَنَا لَمْ يَكُنْ الْحَجْرُ لَهُ حَجْرًا لَغَيْرِهِ <sup>(٦)</sup> قَالَ مَوْلَانَا عَلِيمٌ <sup>(٧)</sup> كَلَامُ الْفَقِيهِ ع مُحْتَمَلٌ <sup>(٨)</sup> (وَيَتَنَاوَلُ) الْحَجْرَ (الزَّائِدَ) عَلَى الدِّينِ (وَالْمُسْتَقْبِلَ) أَيْضًا (و) اعْلَمْ أَنَّ الْحَجْرَ (يَدْخُلُهُ) <sup>(٩)</sup> التَّصْمِيمُ نَحْوُ إِنْ يَقُولُ حَجَرْتُكَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِكَ (وَالْتَخَصُّصُ) إِمَّا بِزَمَانٍ نَحْوُ حَجَرْتُكَ سَنَةً أَوْ مَكَانًا نَحْوُ حَجَرْتُكَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي غَيْرِ بَلَدِكَ أَوْ فِي سُلْعَةٍ نَحْوُ حَجَرْتُكَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي السُّلْعَةِ الْفُلَانِيَّةِ أَوْ فِي قَدَرٍ مِنَ الْمَالِ نَحْوُ حَجَرْتُكَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي ثَمْتٍ <sup>(١٠)</sup> مَالِكَ أَوْ بِالشَّخْصِ نَحْوُ أَنْ يَقُولَ حَجَرْتُكَ أَنْ تَتَّبِعَ مِنْ فُلَانٍ (فَلَا يَنْفُذُ مِنْهُ) (أَيْ) مِنَ الْحُجُورِ عَلَيْهِ (فَيَا تَنَاوَلَهُ)

تَبَا (١) إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْحَاكِمُ قُوَّةَ الْمَالِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ حَجْرَ عَلَيْهِ إِذَا شَرَحَ فَصَحَّ مَعْنَى وَكَذَا إِذَا رَأَى الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ صِلَاحًا (٢) قَالَ فِي الْبَحْرِ لَا بَدِينَ السَّكَاةَ فَلَا يَصِحُّ الْحَجْرُ لِمَنْ اسْتَقْرَاهُ مِنْ بَابِ الْكِتَابَةِ (٣) وَلَا يَحْتَاجُ الْحَاكِمُ إِلَى حُضُورٍ مِنْ عَلَيْهِ الدِّينُ بِمُدَّةِ تَبَوُّهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا فِي وَجْهِهِ أَوْ حَيْثُ يَكُونُ قَائِمًا بِمَسَافَةِ قَصْرِ كَمَا سَيَأْتِي وَمِثْلُهُ فِي الْبَيَانِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَلَفْظُهُ (فَرُجْعٌ) قَالَ فِي الزِّيَادَاتِ وَإِذَا قَامَتِ الشَّهَادَةُ فِي وَجْهِهِ الْمُخَصَّمِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ مَعَ إِمْكَانِ حُضُورِهِ إِذَا لَفْظًا (٤) هَذَا إِذَا غَابَ عَلَى ظَنِّ الْحَاكِمِ صَدِيقُ الدَّعَى وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْحَجْرُ عَلَيْهِ إِذَا رِاضٍ وَلَا يَشْتَرِطُ ذِكْرُ الثَّلَاثِ فَإِنَّ بَيْنَ الثَّلَاثِ اسْتِمْرَارَ الْحَجْرِ وَإِلَّا بَطُلَ الْحَجْرُ إِذَا تَجَرَّزَ (٥) وَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ فِي الثَّلَاثِ مُؤَوَّفَقًا قَرَزَ (٦) وَقَالَ فِي الْبَحْرِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْمَشْرِ كَالشَّفْعَةِ (٧) لَمَّا هَذَا إِذَا كَانَ مُشْرُوطًا بِأَنْ يَهْتِ الدِّينُ فِيهَا وَإِلَّا فَلَا حَجْرَ وَقِيلَ لَا فَرْقَ قَرَزَ (٨) الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَكُونُ حَجْرًا لِكُلِّ حَتَّى يَتَوَفَّى فَلَنًا وَكَانَ تَقْصَا لِلْحَجْرِ فِي الْكُلِّ إِذَا هُمُ لَا يَتَّبِعُونَ دَخَلُوا تَبَا وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي تَلْقِيقِ الشَّرْفِ عَلَى التَّلْبِ لِأَنَّهُ كَالْمَوْثِقِ لَكِنْ يُقَالُ كَيْفَ يُمْكِنُ إِغَاوُهُ مِنْ دُونِهِمْ وَالْحَجْرُ لَهُمْ وَلَهُ حَيْثُ أَبْرَأَهُ وَلِلذَّهَبِ أَهْلٌ لَا يَرْضَعُونَ إِلَّا بِفِكَ بَيْعَةِ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِينَ دَخَلُوا تَبَا كَمَا هُوَ عَمُومٌ كَلَامُ الْأَزْ فِيهَا يَأْتِي ذِكْرُ الدَّوْبِيدِ إِذَا تَكْمِيلُ لَفْظًا (٩) وَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ لَا تَبَا فِي عَيْنِ الْمَالِ بِخِلَافِ الْفُطْرَةِ فَدَيْنٌ فِي الذِّمَّةِ وَاتَّعْلَمَ (١٠) فَلَوْ بَاعَ الثَّلَاثَ الْأَوَّلَ ثُمَّ الثَّانِي ثُمَّ الثَّلَاثَ ثُمَّ التَّلْبِيسَ الْآخَرَ مِنَ الْعُقُودِ سَلِيلٌ يَكُونُ كَاتِبُاسِ الْإِمْلَاكِ فَيُقَسَّمُ بَيْنَ الْفَرَمَادِ وَالْمُشْتَرِينَ فَيَكُونُ الْفَرَمَادُ ثَلَاثًا وَالْمُشْتَرِينَ

الحجر ( تصرف <sup>(١)</sup> ) ولا اقرار <sup>(٢)</sup> الا باجازة الحاكم <sup>(٣)</sup> أو الترماء أو بعد الفك من الحجر بان يقضى الترماء أو يسقط دينهم بوجه فاذا انفك الحجر بعد المقد الذي وقع في حال الحجر نفذ أمواله ببيع المحجور شيئا من ماله <sup>(٤)</sup> ليقضى الترماء <sup>(٥)</sup> صح ذلك إن لم يغبن فلو اشترى شيئا إلى ذمته <sup>(٦)</sup> قال مولانا علي <sup>(٧)</sup> فالأقرب أنه ينفذ والثمن في ذمته للبائع أن يفسخ لتعذر تسليم الثمن <sup>(٨)</sup> كما اذا تمذر تسليم المبيع ( ولا يدخل ) في الحجر ( دين لزم بمده ولو ) كان الدين الذي لزم المحجور حصل ( بجنابة ) جناها في حالة حجره ( على وديعة ) كانت ( معه من قبله ) أي قبل الحجر فان رب الوديعة لا يشارك الترماء في أن يأخذ من مال المحجور حصة ذلك الارش ذكر ذلكم اللهوض زيد للمذهب وقال أبو طو والوافي بل يشاركهم ويسقط بين الجميع

لثان فيقسم بينهم قرز وهذا إذا رضوا وإلا كان عيا (١) فرع فن باع بخيار تم حجر عليه فقيل هو على خياره وقيل بل يمين الأصلح للترماء من فسخ أو إمضاء ولو حكم بصفة بيع المحجور فقد الأجل الخلاف ما لم يحكم بالحجر قلت والأقرب أن قول الحاكم حجرتم يعني الحكم إذ هو الزامه بغير لفظا ولفظ البيان إلا إذا كان الحاكم الأول قد حكم بصفة حجره عليه لم يصح تصرفه ولا الحكم به ذكره في البحر وهذا يدل على أن الحجر (١) إن حكم به حاكم لم يصح رفعه من الحاكم ولا من غيره حتى يسقط الدين أو يرضى الترماء كلهم وهو محتمل للنظر لأن الحاكم إنما يقطع الخلاف في الحجر لا أنه يمنع رفع الحجر كما إذا حكم حاكم بصفة البيع تم فاسخ البائع والمشتري فيه اذ (١) يحقق هذا اذ يان الحق وخطه (٢) مسألة وينبغي على المحجور عليه وعلى عوله من كسبه إن كان وإلا فمن ماله حتى يقسم بين الترماء اذ يان والقياس أن الثقة من ماله فلا يجب عليه السكسب فان تكسب كان من جهة المال ولا تميم عليه الثقة من السكسب اذ وقرر في قراءة البيان (٢) فرع فلو أقر بعين لغيره ثم قضاه الحاكم الترماء لزمه استرداد المضمومة فان تمذر فقيمتها لما السكا وفي كونها قيمة المين أو الحيلولة الخلاف الذي مر (١) وأما غير المضمومة فلا يضمنها للمالك ولا يرى من قدر قيمة هذه المين في الوجهين (٢) فان غرم القيمة للمالك بعد أن أعطى الترميم يرى أنه ماعلى السهولة فيساقط الدينان وكذا قيل قبل الطل على القول بأنها قيمة للمين يرى إن قدر ملكه من يوم النصب لا إن قدر من وقت الدخا بغير لفظا (١) في الآتي أي الحيلولة على قول الهدوية أو ملك المين على قول الباقية (٢) أي حيث هي مضمومة وغير مضمومة لأن المين لصاحبها وتصرف الحاكم فيها غير صحيح فالدين باقي في ذمته اذ هامش بخر (٣) مسألة إذا رأى الحاكم صلاحا في رفع الحجر حتى يقر بدين عليه أو نحوه جز وسواء كان هو الحاجر أو غيره ذكره في الكافي اذ ن بلفظه (٤) ولو غير الحاجر قرز (٤) مسألة إذا قضى القلس ماله جميعه بعض الترماء وترك الباقي فبعد الحجر لا يصح وقيله يصح ولا يأتى إلا إذا قضا طاليوه اذ يان أو كان بما يتضيق كاليتم والمسجد ونحوه (٥) أو حاجته لما للثقة اذ وابل قرز إذا كان المتاد قرز لفظ البيان ويكون إحقاقه على قدر عادة الفقراء من يشبه في يده اذ يان لفظا (٦) إن جهل البيع وقيل ولو عالما لأنه من خيار تمذر التسليم

﴿قال مولانا عليهما﴾ والظاهر أن المسئلة خلافية وقد ينفق <sup>(١)</sup> فيقال كلام م بالله حيث جنى على ودية سلت <sup>(٢)</sup> إليه وكلام أبي طحيت جنى على شيء <sup>(٣)</sup> ثم سلم إليه <sup>(٤)</sup> ودية (لا) إذا انكشف <sup>(٥)</sup> عليه دين غير الذي حجر لاجله وأنه لازم له (قبله) أي قبل الحجر (في دخل) في مال المفلس (و) إذا قسم الحاكم مال المفلس بين غرمائه ثم ظهر له غريم آخر وجب أن (يسترده) له (منهم حصته) (إن انكشف بعد التخصيص) بينهم هذا منعهما وأبي ح وش وقال لا يرجع عليهم بشيء (ولا) يجوز للمجبر عليه إذا حنت في يمينه أن (يكفر بالصوم) <sup>(٦)</sup> في الحال لأن المال باق على ملكه ذكر ذلك م بالله وقد يضمن عليه ويقال أن العبرة بالوجود والتمنر دون الاعسار والایسار كما لو كان المال غائباً فانه يجوز له أن يكفر بالصوم ﴿قال مولانا عليهما﴾ وهذا التضمين غير واقع لأنه في النية آيس من حصول <sup>(٧)</sup> المال في مدة التفكير وهذا راجع في كل وقت فك الحجر بأى الوجوه ﴿فصل﴾ في بيان ما يستثنى للمفلس <sup>(٨)</sup> وما يبيمه عليه الحاكم للثرماء (و) اعلم أن للحاكم أن (يبيع عليه) <sup>(٩)</sup> ماله لقضاء الثرماء وما يبيع عليه (بمد تمرده) <sup>(١٠)</sup> من البيع بنفسه وقال أبو ح وحكام في الكافي عن زيد بن علي

(١) التطبيق للفقهاء وقيل للفقهاء (٢) قبل الحجر (٣) وفيه نظر لأن الجناية بعد الحجر في الطرفين (٤) بعد الحجر (٥) بالنية أو علم الحاكم أو إقرار الثرماء أو نكولهم أو رددهم إلى ما بقرا المدون أو نكولهم قرز (٦) سواء كان باقياً في أيديهم أم قد تلف فيرمون له حصته قرز (٧) ظاهره ولو بعد الحكم وقيل ما لم يحكم لاجل خلاف ذلك اه فقط البحر مالك لا يسترده قلنا الحجر لبعض الثرماء حجر لكلهم إذ حقتهم في ماله على سواء فهو مستحق قطعاً فينقض به الحكم كولو خالف النص اه بحر بقظه (٨) ومثاله لو كان عليه عشرون درهما لرجل ولاخر ثلاثين درهما ولاخر عشرة دراهم والمال ثمانية عشر درهما واقسموها أسداً ما وانكشف أن عليه واحد ثلاثون درهما فانه يرد كل واحد منهم ثلث ما في يده (٩) وهل يوصف بوجوب الحج عليه الأقرب اعتبار الاستطاعة بعد ذلك الحجر ولا حكم لمدة الحجر اه سحولى فقط وقد تقدم مثله في أول الحج (١٠) والمراد إذا وقع الحث بعد الحجر وأما إذا كان الحث مقدماً على الحجر فانه الكفارة تشارك الدين كما يأتي مثله في الوصايا ٨ وفي النية أن التنذر مع هذا البعد متيقن مقطوع به وغير واقف على اختيار المكفر بخلاف الحجر فانه إذا شامخ لخص الدين من فوره فيملك الحجر فلم يكن مستدراً عليه التكفير بالمال بل واقف على اختياره كما حقتنا بخلاف من بدعته ماله فارتفع الاشكال (١١) ولان المانع في بعد المال على والحجر شرعى اه وإيضاح (٩) والمسر (١٠) وكذا غير المفلس ممن تمردهن قضاء دينه أو نحوه جاز للحاكم فعل ذلك من بيع وإيقاف على من يجب على التمرده إيقافه فلا يخصص هذا بالمفلس اه ح لقطا (١١) مسئلة من عليه دين ولم يجد من يشتري أرضه إلا بقبض من القيمة قرأ رأى الحاكم صلاحاً أن يزم غريمه أن يقبله بالقيمة لزم ذلك حفظاً للموالم وإطلاق أصحابنا أنه لا بد من التقدير زاه ح حفيظ (١١) أو ضيحه

والناصر أن الحاكم لا يبيع عليه بل يحميه حتى يبيع إلا الدرهم والدنانير قال في الكافي ولا خلاف أنه يباع على التمر <sup>(١)</sup> قال مولانا علي <sup>(٢)</sup> لما يعنى به المجلس فأمّا قبل المجلس فالخلاف ظاهر <sup>(٣)</sup> ويَتَمَيَّز <sup>(٤)</sup> لتفريق الكسوب <sup>(٥)</sup> غير <sup>(٦)</sup> التفضل ثوبه <sup>(٧)</sup> ومنزله وخادمه <sup>(٨)</sup> لإزالة النفيس <sup>(٩)</sup> يعنى إلا أن يكون في ثوبه أو منزله أو خادمه قفاسة في القدر بأن يكون الثوب أو المنزل واسماً لا يحتاج إلى كماله أو في الصفة بأن يكون الثوب من القطع النفائس والمنزل من المزخرفات بحيث لو بيع حصل ما يكفيه يعض ثمنه فإنه لا يبقى له بل يباع <sup>(١٠)</sup> ويؤخذ له يعض ثمنه ما يكفيه ويوفر بقية الثمن للرماء وكذلك الخادم وقال ش <sup>(١١)</sup> إنه يستثنى له ما يلبق بحاله ويستاد قبل ذلك فإن كان يستاد النفائس من اللباس والمنزل استثنيت له <sup>(١٢)</sup> وكذا يبي (قوت يوم <sup>(١٣)</sup> له ولطفله <sup>(١٤)</sup> وزوجته وخادمه وأبويه الماجزين <sup>(١٥)</sup>) وقال في الحفيظ يستثنى لهم <sup>(١٦)</sup> قوت سنة <sup>(١٧)</sup> قال مولانا علي <sup>(١٨)</sup> فينظر فيمن قاله <sup>(١٩)</sup> وما وجهه والكسوب <sup>(٢٠)</sup> هل الذي له مهنة يدخل عليه منها

قرز <sup>(٢١)</sup> قال في الشرح وإن رأى الحاكم في يده مصلحة قبل يأمره ببيعها جاز نحو أن يجد من يشتريه والمحجور عليه غائب <sup>(٢٢)</sup> وكان في تأجيله ضرر على الرماء أه يان بلفظه قيل ف وإن لم تكن النية قدما يجوز فيها الحكم على الغائب مع خشية فوت المشتري لأنه يعمل في ماله بالمصلحة <sup>(٢٣)</sup> حيث كانت النية يجوز معها الحكم قرز <sup>(٢٤)</sup> وإذا طلبت الرماء تأخير بيع ضيقة المجلس ونحوها حتى يستغلوا بالزائد على قيمتها تم تباع بالباقي فلم يرد ذلك أه يان <sup>(٢٥)</sup> مسألة وإذا لم يوجد من يشتري ماله إلا بين ظاهر فله أن يمنع من يده مدة قريبة حتى يأتي يوم السوق أو يجيء القافلة أو نحو ذلك ذكره في الزيادات والكافي أه يان وقدردت بخمسة عشر يوماً وقيل يرى الحاكم على حسب القرائن كوصول القافلة ونحو ذلك أه تعليق <sup>(٢٦)</sup> ولئن لم يدخل لا يفضل عنه من مهنة أو غلت ما لا يباع أه هداية <sup>(٢٧)</sup> يعنى لباس البذلة أه سحولى لفظاً <sup>(٢٨)</sup> وإذا باع المجلس المنزل المستثنى له أو الخادم لم يستثن له ثمنه وإنما يبقى له من ثمنه قوت يوم وليلة له ولئن يموت إذ يصير كمن لم يكن له منزل رأساً بالأصالة ومن لم يكن له منزل بالأصالة لم يستثن له مع إفلاسه من ماله قيمة المنزل ولأنه أبطل ما يستحقه بمجرد بيعه فلم يستثن له حيف قرز <sup>(٢٩)</sup> للعجز قرز أه يان بل ولو للمادة <sup>(٣٠)</sup> وفي البيان يباع الزائد إن أمكن وإلا بيع الكل ويشتري له مسكن قدر كفايته يعض ثمنها ويكون في يده في موضع لا يضره ويباع عليه خاتمه خلاف ش أه يان قرز <sup>(٣١)</sup> الوثنين أه يان وسحولى وما يحتاج إليه عرفاً أه فتح <sup>(٣٢)</sup> وإعاقه على عادة الفقراء من يشبهه في يده أه يان وكذلك المنزل والكسوة على مادة الفقراء أه يان <sup>(٣٣)</sup> وولده المجنون كالطفل أه سحولى لفظاً <sup>(٣٤)</sup> المراد الإحصار قرز وإن لم يكونا ماجزين <sup>(٣٥)</sup> قلنا صار حكمه حكم الفقراء لصلى حق النير بماله فلا يستثنى له إلا مثل حاكم من غير أضرار <sup>(٣٦)</sup> له صاحب الحفيظ رواه عن غيره له القتيبة ح ليستقيم تنظير الإمام علي <sup>(٣٧)</sup> لفظاً خشية أما قاله فهو القتيبة ح وجهه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادخر قوت السنة قال في البحر قلت ولا وجه له لأنه في غير المديون أه بحر معنى <sup>(٣٨)</sup> فرع وبتركه له آله صحت التي يحكسب بها ذكره في الكافي والذكره قيل ف

رزق (و) يبقى (للتفضل<sup>(١٧)</sup>) وهو الذي تمود عليه منافع وقف أو وصية<sup>(١٨)</sup> أو نحو ذلك<sup>(١٩)</sup> من المنافع فإذا كان يمود عليه من ذلك ما يكفي مؤتمو فضله فهو المتفضل فيبقى له (كفايته) كفاية (عوله<sup>(٢٠)</sup> إلى) وقت ذلك (الدخل<sup>(٢١)</sup>) الذي يمود عليه (إلا) أن المتفضل بخلاف غير المتفضل في حكم واحد وهو أنه لا يستثنى له (منزلاً وخادماً) إذا كان (يحج غيرهما<sup>(٢٢)</sup> بالأجرة<sup>(٢٣)</sup>) بخلاف غير المتفضل فانهما يستثنيان له وإن وجد غيرهما بالأجرة وأما الثياب فلا تباع لأن العادة لم تجر باستنجاها قيل ح فلو جرت عادة<sup>(٢٤)</sup> بذلك استؤجر لمن له دخل ويمت ثيابه (و) اعلم أن المتفضل (ينتجم عليه<sup>(٢٥)</sup>) الحاكم ديون الرماء (بلا إجحاف<sup>(٢٦)</sup>) بحاله في التجنيم (ولا يلزمه الايصال<sup>(٢٧)</sup>) إلى الرماء ديونهم بل عليهم أن يقصدوه إلى موضعه لقبض ما نجم عليه قيل ح لا يلزم كل مدين أن يوصل الدين إلى الترميم سواء كان محجوراً أم غير محجور وقيل ح ظاهر كلام م بالله في الزيادات أنه يجب حمله أول مرة فإن امتنعوا من قبضه لم يجب عليه تكرار الحمل **قال مولانا عليم** كلام الفقهاء يحتاج إلى تفصيل وهو أن يقال إن كان الدين عن غصب نحو أن تلف الناصب عيناً فيلزمه قيمتها فلا اشكال أن الواجب عليه إيصال القيمة<sup>(٢٨)</sup> إلى المالك على حد وجوب إيصال تلك العين لو طلب

ألا أن تكون قىء بالدين يمت له أه يان نقلاً وقيل لا تباع ولو كانت قىء بالدين إلا زيادة النفس إذا كان يحج غيرها بالأجرة أه قبح (١) وكذا الكسوب قرز (٢) ينظر هل يبقى لمن يكتسب وقت الجماد بالسؤال من الزكاة وغيرها من أموال بني آدم لعله كالكسوب والله أعلم أه ينظر وقرر أنه لا يكون كالكسوب أه شارح قرز (٣) بالنافع (٤) كل دخل من أصل لا يجوز له يمه أه تطبيق كالمتنوع عليه بالنافع (٥) أراد من يخدم وقيل من تزمه فقتهم أه دوازي (٦) وأما فرق بين نحو الكسوب وغيره حيث جعل لتدبير الثقة اليوم لأن نحو الكسوب يوقف لتقدير الثقة على حد وهو الدخل بخلاف غيره فهو لا يوقف لمدة ما يقدره على حد أه وأبل (٧) وأما استؤجر لهما بخلاف غيرها لأن الأجرة مستمرة موجودة لا تشطع بخلاف الطرف الأول فهو غير موجود إذ لا يبقى له إلا قوت يوم فقط أه قبح (٨) لا أعاره أو بيت مال لأنه لا يؤمن أن يخرج من يده أه تهامي (٩) وتكون الأجرة من كسبه أه تذكره (١٠) بل ولو جرت العادة باستعجازها قرز (١١) يعني إذا اكتسب مختاراً نجم عليه الدين لا أنه يجبر على اكتسب أه رباح قرز (١٢) وحد الإجحاف أن لا يبقى له ما استثنى له أه ح لي قرز (١٣) لأنه يؤدي إلى الأضرار بكسبه أه زهور (١٤) وهذا خاص في المقتل دون غيره كما في القرض ومثله في ح لي وأما هذا فلا يجب الايصال سواء كان الدين مما يجب حمله إلى موضع الإهداء أم لا (١٥) ذكر مضاعف ح الآثار والزهر والوايل وقال في البعر ما قلته قلت والأقرب التفصيل الذي مر في القرض (١٦) وهذا خاص في المقتل بعد الحجر لا قبله فكذا يخدم في القرض أه وأبل (١٧) يقال هو لازم بشر عقد فليتنظر أه حتى فيسلم حيث أمكن

ردها وقد تقدم وإن كان عن عقد تخكه حكم عوضه في مؤنة التسليم فن وجب عليه المؤن  
لزمه لإيصاله ان طلب الايصال وإن كان عن جناية فالأقرب أنه كالقرض<sup>(١)</sup> وقد مر حكمه  
(ومن أسبابه الصفر والرق والمرض<sup>(٢)</sup> والجنون والرهن) أما الصفر والجنون فلا خلاف  
في ذلك وأما الرق فهو حجر لكنه إذا عتق صح<sup>(٣)</sup> إقراراه وئزمه ما أقر به وأما المرض فإن  
صح من مرضه صح تصرفه وإن لم يصح فإن كان مستغرقا كان محجورا عليه في جميع ماله  
إلا ما استثنى له من الأقرار والأكل واللباس ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> وإن لم يكن مستغرقا صح  
تصرفه من الثلث إلا الأقرار<sup>(٥)</sup> ونحوه<sup>(٦)</sup> وأما الرهن فلا إشكال أن الراهن ممنوع التصرف  
فيه كما تقدم (و) اعلم أن الحبر<sup>(٧)</sup> (لا يحل به) الدين (المؤجل<sup>(٨)</sup>) فلا حجر على الفليس  
لأجل ديون حالة وعليه ديون مؤجلة فانها لا تحل بالحبر ذكره في الكافي لأصحابنا وهو  
أحد قولي شوله قول آخر أنها تحل وهو قولك ﴿نعم﴾ وعلى قولنا أنها لا تحل فقيس  
له أن يقضي ماله أهل الديون الحالية وحتى أهل المؤجل إلى وقت الحلول في ذمته بخلاف ما  
إذا مات فانه يزل حصص أهل المؤجل لأنه لازمة له وقيل يزل نصيب أهل

المؤجل إلى وقت الحلول<sup>(٩)</sup> ولو في حال الحياة ﴿باب الصلح﴾ الأصل فيه  
الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى أو إصلاح بين الناس وأما السنة

(١) صوابه كما مر في القرض وذلك لأنه من الديون اللازمة بشير عقد (٢) هذا في غير المحجور عليه قرض  
(٣) ونحوه كالمبارز والمفقود والحامل في السابع (٤) يقال إقراره صحيح مطلقا والموقوف على الحق  
المطالبة له كما تقدم فاعلم (٥) التكاح والحق ومماوضة معادة قرض وكذا الجناية (٦) فن رأس المال  
قرض (٧) حيث لم يصف سببه اه هداية إلى مرضه فأت أضافه إلى مرضه نقد من الثلث اه ولفظ  
حاشية ويقولون أنه إذا أضافه إلى حال المرض فن التلذاه كواكب من باب الأقرار (٨) التزويج  
والاجارة والبيع إذا كانت معاوضة معادة قرض وكذا الجناية (٩) وكذا الموت قرض اه هداية  
(١٠) وتسمع بيعة المحجور عليه بدين ثواب اه تذكرة وذلك لأن له حق في دعواه وهو ترك حصته  
من ماله ولا يقال ان هذه بيعة لغير مدعى اه كواكب قرض (١١) ولو أسقط من عليه الدين للمؤجل الأجل  
هل يسقط حتى يتمكن المستحق من مطالبة في الحال وجهان أصحهما لا يسقط لأن الأجل صفة  
تابعة والصفة لا تنفرد بالاسقاط (١٢) اه روضة نواوى وقيل بل تسقط لأنه تأخير مطالبة إلا من الخطئة  
الجيدة والدناير المصباح لو أسقط صفة الجودة والصحة لم يسقط قرض (١٣) ألا ترى أن مستحق الخطئة  
الجيدة والدناير المصباح لو أسقط صفة الجودة والمصباح لم يسقط (١٤) واختاره المؤلف والدواير  
(١٥) ثم يسلم له ولا يمكن منها من عليه الدين وإنما كان كذلك لأن دينه قد دخل ضمنا في الحبر  
فكان كالمجمل والدين حق في التأخير وله فائدة لو أيسر ورأى الحاكم رجوع ذلك إسبا حيث

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا وإن كلام العبد كله عليه إلى آخر الخبر<sup>(١)</sup> وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال بن الحارث الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا والمسلمون عند شروطهم<sup>(٢)</sup> إلا شرط أحرم حلالا أو أحل حراما وأما الإجماع فلا خلاف في كونه مشروعا على سبيل الجملة واعلم أن الصلح الجائز شرعا (إعنا يصح<sup>(٣)</sup>) حيث يكون (عن الدم<sup>(٤)</sup>) والمال) وسواء كان المال (عيناً<sup>(٥)</sup>) أو ديناً (ولا يصح فباعدا ذلك من الحقوق<sup>(٦)</sup>) المحضة كالشفعة وحق المرور ونحوهما<sup>(٧)</sup> ولا في الحدود<sup>(٨)</sup> ونحوها<sup>(٩)</sup> كما سيأتي ويصنع بين الرجال والنساء البائنين<sup>(١٠)</sup> وبين المسلمين والتميين مهما لم يدخل فيه. وجه يمنة فإذا صالح الرجل عن دم عليه أو مال فالمصالحة (إما بمنفعة<sup>(١١)</sup>) نحو سكنى دار أو منفعة عبد فيقول صالحتك عن كذا بسكنى هذه الدار أو بخدمة هذا العبد سنة أو نحو ذلك (فكالا جارة<sup>(١٢)</sup>) حكمه حكمها يصح ما يصحها ويفسد ما يفسدها<sup>(١٣)</sup> (وأما إذا صالح (عالم فأمّا) أن تكون المصالحة (عن دين يبعثه) وذلك البعض (من جنسه فكالا براء<sup>(١٤)</sup>) فهذه قيود ثلاثة

كان من غير الجنس اه شرح فتح وإذا رأى الحاكم صلاحا في قضاء أهل المؤجل فله ذلك وقد ذكر معنى ذلك في السحول ونظما ويكون تسليمه إلى الترماد وتبقيته إلى حلول الأجل ينظر الحاكم في الأصح اه باللفظ (١) تمامه لاله الأمر المعروف أو نيا عن منكر أو إصلاحا بين الناس وذكر الله تعالى (٢) هذه رواية الشافعي والذي في أصول الأحكام على (٣) بلفظه قرز اه ن (٤) وإنما صح الصلح عن الدم وإن كان حقا لأنه يؤل إلى المال اه ميار وقيل بدليل خاص اه طامز وعلى المنهج انه يصح الصلح ويسقط القود ولا يلزم عوض اذ هو حق وأما الدية فهي باقية قرز (٥) ونحوه أراد به المال النافع المالية اه تكيل لفظا (٥) وهذا بناء على القول بأن القصاص أصل والدية بدل وهذا قول زيد بن علي ومن معه أو يكون الصلح عن القصاص والدية معا اه ميار (٥) حيث يجب القصاص ولا فهو عن مال قرز (٥) ولا بد أن تكون العين في غير يد مالكها اه لي قرز (٦) بل يصح الصلح في الحقوق كمل ترك الخيارات والشفعة لصوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الصلح جائز قلت لكن لا يلزم عوض كما مر اه بحر بلفظه أما في خيار الغيب فيصح أخذ عوض عليه لأنه نقصان جزء منه اه ماش بحر (٥) فإن فعل صح قرز ولا يلزم به عوض اه بحر (٧) التصغير اه (٨) كان يصلحه عن القذف (٩) التجزرات (١٠) بناء على الأغلب والا فلا فرق بين البائع والمبيذ للأذن من صنع عقده صح الصلح عنه قرز (١١) ونظما البيع والأجارة يتقدم به الصلح في العين والمنفعة ولا يصحان بلفظه اه ديباج الآن بحر عرف اه شرح أمّا (١٢) وصح هنا أن يكون عوض المنفعة اسقاطا لقصاص مع كونه لا يصح أن يكون ثمنًا وله خاص هنا اه مامر (١٣) الأا أنه يتضرر لفظا وتصح بلفظه الصلح (١٤) ولا يضر اختلاف نوعه وصفته قرز (٥) وقد يكون بمعنى الهبة وهو حيث يصلح عن عين له في يد غيره ببعضها فيكون قد وهب له باقيا وقد يكون بمعنى العارية وهو حيث يصلح عن عين له في يد غيره بمنفعة مدة معلومة ذكرهما في

الأول أن يكون عن دين فلو كان عن عين كان يما الثاني أن يكون ذلك الصلح ببعض ذلك الدين لا بتسليم جلته فانه يكون يما بمعنى الصرف أو نحوه<sup>(١)</sup> الثالث أن يكون المدفوع من جنس ذلك الدين نحو أن يصالحه بخمسة دراهم عن عشرة دراهم أو نحو ذلك فلو كان المصالح به من غير جنس المصالح عنه كان يما (وإن لا) تجتمع هذه القيود الثلاثة (فكالمبيع<sup>(٢)</sup>) وتجري فيه أحكام البيع<sup>(٣)</sup> (فيصحاح في الأول) وهو إذا كان الصلح بمعنى الإبراء صح أن يكون المصالح به والمصالح عنه (مؤجلين ومجولين ومختلفين) أما حيث يكون مؤجلين فنحو أن يكون لرجل على غيره مائة درهم مؤجلة فيصالحه على خمسين مؤجلة إلى وقت معلوم فانه يصح وسواء كان أجل المصالح به دون أجل المصالح عنه أم أكثر أم مثله وحاصل القول في ذلك إن اتفق الاجلان<sup>(٤)</sup> كهذه<sup>(٥)</sup> الصورة فذلك جائز بلا خلاف بين السادة وإن اختلفا نحو أن يصالح عن مائة مؤجلة إلى شهرين بخمسين مؤجلة شهر أو لخلاف فيها كالخلاف فيمن

البرهان معنى وما يصحاح مع اعتراف من الشيء في يده (١) لا مع إنكاره فلا يصحاح أن يلفظه وصورته أن تكون داراني يذللها فيقر بها لئلا يصالحه لئلا يسكنها الغاصب مدة معلومة فان هذه بمعنى العارية ويصح لئلا الرجوع عنها اه صحت معنى وتحقيق أمثلة ذلك في التكيل وقطع التكيل ومنها الجملة كقوله صالحك بكذا على أن تسمى في رد عبدي ومنها الخلع كقول الزوجة صالحك بهذه الدار على أن تطلقى طلقا فالصلح قد اقتضى أن يكون خلعا ومنها الفداء كقوله للحر في صالحك بكذا على إطلاق هذا الأسير فالصلح بالإطلاق على إطلاقه يكون فداء ومنها الفسخ كما إذا صالح عن المسلم فيه قبل قبضه على رأس المال فانه يكون فسخا ومنها السلم نحو أن يعمل المين الدعاة رأس مال سلم ثم فهذه الأنواع التي تصح أن يكون الصلح متضمنا لأحدها كما تقدم يثبت لكل نوع منها حكمه في باب اه تكيل لفظا (١) غير محتج من تسليمه اه كب لفظا وهو قوى وقد تقدم نظيره في البيع على قوله ومن ذى اليد ظاهر المذهب المصحة هنا وهناك والله أعلم اه سيدنا حسن رحمه الله (٢) يقال إذا كان معنى الإبراء أن لا يقصر إلى قبول الخصم كالإبراء عند الهدو يقال عليم ويمكن أن يقال إن ذلك براء على عقد والإبراء المقود يقصر إلى القبول فكأنه قال أبرأتك من كذا على أن تسلم كذا هذا مضمون كلامه عليم اه تجرى (١) سائر اللطيات (٢) يشترط تقدم الخاصية والا فلا يكون يما ولا صاحبا إذا لم يكن من أفاضل البيع اه وأبل ويكون بينهما شرك أو رابطة (١) فانه يصح عقيب هذه لأن ذلك قد قام مقام الخصومة اه شرح آثار وعن سيدنا عامر بل الشرط أن لا تقدم خاصية ولو كان قد تقدمت خاصية كان الصلح عن إنكار وسيأتي (١) نحو الأزدحام في الحقوق في السكك ونحوها اه آثار (٣) في الخيارات وطلانه بالاستحقاق ووجوب التفاضل حيث يشترط ويجوز التفاضل حيث يمنع وصحة وقه على الإجارة اه بحر لفظه (٤) فان كان الأجل الآخر مثل ما بقي من الأول صح وفاقا اه (٥) وكبير من الفسخ كهذه ومع ثبوت الكافي يرزلى قوله أم مثله واللام أنسب اه من شرح السيد احمد بن على



صالح عن مؤجل <sup>(١)</sup> بمجمل وسيأتي \* وأما إذا كانت المائة إلى شهر فصالحه بخمسين إلى شهرين قليل <sup>(٢)</sup> هي كالمصالحة عن مجمل بمؤجل وسيأتي الخلاف فيها لأبي ع أنها لا تجوز وقيل ع بل يميز هذه وإن خالف في تلك لأنها قد اتفقا هنا في التأجيل وإن اختلف في القدر وأما حيث يكونان مجملين فعصورته أن يكون لرجل على رجل مائة درهم مسجلة فصالحه على خمسين <sup>(٣)</sup> مسجلة فهذه تصح قولاً واحداً \* وأما المختلفان فهما صورتان إحداهما تصح والاخرى لا تصح أما التي تصح فهو أن يصالح بمجمل عن مؤجل فإن كان التسجيل تبرعاً جاز ذلك اتفاقاً <sup>(٤)</sup> بين السادة وإن كان مشروطاً في الصلح جاز ذلك عند أبي ع وم بالله ولم يميز عند أبي ح وأبي ط ومحمد والأول هو الذي في الأزهار <sup>(٥)</sup> الصورة الثانية قوله (إلا) أنها لا تصح المصالحة (من تعددين) <sup>(٦)</sup> نحو أن يكون عليه مائة درهم حالة فصالحه بخمسين مؤجلة فإن هذه لا تصح وهو قول أبي ع وأبي ط <sup>(٧)</sup> وقالم بالله أنها تصح <sup>(٨)</sup> قيل ح الصحيح كلام م بالله (و) أما (في الثاني) وهو الذي بمعنى البيع فانه (يقتنع) فيه الصلح عن (كاليه بكاليه) <sup>(٩)</sup> قال أبو ع إذا صالحه عن قفيز حنطة <sup>(١٠)</sup> بخمسة دراهم مؤجلة لم يميز <sup>(١١)</sup> لأنه يكون من الكاليه بالكاليه قال المذاكرون فإن حضرت الدراهم <sup>(١٢)</sup> خرج عن كونه كالنابكاليه وإن

الشافعي (١) للذهب المصلحة قرز (٢) ولا يشترط قبض الحسين للمصالح بها لأن هذا إيراد والله أعلم وقد صرح به في الفكرة (٣) ولا يشترط قبض للمجمل في المجلس ولو اشترط تحجيله على القول بصحته لأن هذا ليس كالصرف وإنما هو إراد من البعض فقط والبعض الآخر يصح أن يكون حالاً فيصح وإن لم يقبض كما يصح مؤجلاً اه فذكره معنى (٤) في باب القرض في قوله ويصح شرط حط البعض وكذا هنا لأنه لم يستثن إلا الصورة الآتية وهي قوله إلا عن تعددين (٥) سواء عن حال ليدخل المثل قرز (٦) هذا نص الهادي عليم فأما ع وط على ظاهره أنه لا يصح عن المجمل بالمؤجل وماله م بالله على أن مراده حيث وقع الصلح من غير المجلس اه كب (٥) ووجهه ما ذكره ع أن ذلك يجري مجرى بيع عشرة بخمسة مؤجلة فلا يجوز كما لا يجوز في الصرف ولا يلزم عليه إذا صالح عن عشرة مؤجلة بخمسة مسجلة لأنه يكون خطأ والخط جائز فيجوز ولو شرط اه غيث معنى والصلح عن المجمل بالمؤجل دونه لا يكون خطأ لأن الخط عن المجمل إنما يكون بما هو دونه مسجلاً إذ المجمل لا يخط عنه مؤجلاً فأحدهما مخالف للآخر اه لمع وغيث (٧) ووجهه كلام م بالله عليم أنه استقاطب لبض الدين وتأجيل لبعضه وقواه الإمام شرف الدين لظاهر الحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أنظر مسلماً أخيراً (٨) مشتق من الكلاء وهو العلم اه ضياء (٩) والكاليه هو السنية والتأخير يقال أكلاء الله عمرك أي طوله وأخره (٩) مؤجلة (١٠) أي لم يصح (١١) أما لو كانا في ذهين صح قرز ولا إشكال اه ح لي لفظاً (١١) وقبضت في المجلس قبل التفرق قرز وفي

جازا بدلهما (و) اعلم ان المالكين للصلح به والصلح عنه (إذا اختلفا جنسا أو تقديرًا) أما اختلاف المجلس دون التقدير فنحو أن يصالحه عن بر بشعير والمكس<sup>(١)</sup> كأن يصالحه عن لحم يباع بالوزن بلحم لا يوزن<sup>(٢)</sup> وهو جنس واحد فانه يجوز التفاضل في ذلك (أو كان الاصل) للصلح عنه (قيميًا باقية<sup>(٣)</sup>) نحو أن يقول صالحتك عن هذا الثوب الذي عندي لك بهذين الثوبين أو عن الثوبين بهذا الثوب أو نحو ذلك فتى كان على هذه الصفة (جاز التفاضل) بين المالكين في الصلح كما يجوز في البيع (وإن (لا) يختلفا في الجنس والتقدير والصلح بمعنى البيع (فلا) يجوز التفاضل نحو أن يصالحه عن عين باقية بشئ من جنسها فيقول صالحتك عن العشرة الاصواع التي هي الباقية<sup>(٤)</sup> عندي لك من الشعير بهذه الخمسة الاصواع شعيرًا فان هذا لا يجوز لما تضمنه من الربا **فصل** في الاحكام التي يختص بها الصلح الذي بمعنى البراء والصلح الذي بمعنى البيع (و) جملة ما ذكره عليم من ذلك خمسة أحكام<sup>(٥)</sup> الأول أن (ما هو كالإبراء يقيد بالشرط<sup>(٦)</sup>) كالأبراء المحض فيصح أن يقول صالحتك عن المائة درهم التي في ذمتك بخمسين أن مجلتها إلى أو ان جاء زيد غداً فقد صالحتك بكذا أو إذا جاء غد فقد صالحتك بكذا أو نحو ذلك (و) الثاني أن الصلح إذا كان بمعنى الإبراء (صح عن المجهول) بخلاف الذي بمعنى البيع فانه لا يصح<sup>(٧)</sup> عن المجهول كما لا يصح بيع المجهول لكن لا يصح إلا (بمعلوم كمن المعلوم لا المكس<sup>(٨)</sup>) اعلم أن الصلح لا يخلو من أربعة أوجه الأول أن يكون بمجهول عن مجهول<sup>(٩)</sup> أو بمجهول عن معلوم أو بمعلوم عن معلوم أو بمعلوم

السحولي وأن لم يقض (١) معنى اختلاف التقدير دون المجلس (٢) على القول بأنه مثل والاولى كدقيق البر بنجينة وما في الكتاب مستقيم (٣) صوابه بلحم يكال لأن العبارة إنما هو بالكيل أو الوزن قرز (٤) وأما لو كان قيميًا فالقلم يصح المصالحة عنه لأنها هنا بمعنى البيع والقيمة بمجهول وبيع المجهول لا يصح (٥) وهذا يستقيم حيث صالحه بين وأما لو صالحه بقدر فالظاهر أنه يصح عن مجهول بمعلوم (٦) حيث علم أن المصالحة به أقل من المصالحة عنه قرز (٧) فلي هذا يكون للصلح فاسد قرز (٨) انهو بمعنى الإبراء (٩) فاما لو كانت الشرة غير باقية بل صارت في ذمة المصالح فان ذلك يصح لأنه بمعنى الإبراء لا بمعنى البيع فكانته إبراء من البعض (٥) بل سبعة السادس أنه لا تلحقه الاجازة السابع أنه لا يفترق إلى قبول إذا كان بمعنى الإبراء (٦) ولا يصح الرجوع قبل حصول الشرط بالقول لا بالفعل فيصح إذ الشرط يصح الرجوع عنها بالفعل قرز وأما إذا كان عقدا صح الرجوع قبل القبول قرز (٧) غالبا احتراز من عوض الخلع ونحوه مما قبل الجمالة فانه يصح يمه بمن هو عليه وان كان مجهولا وعليه الأتزام في البيع لقوله فلا يصح معدوما إلا في السلم أو في ذمة مشترية (٨) عكس الصورتين فلا يصح وما عجهول عن معلوم أو بمجهول عن مجهول (٩) وبصورة

عن مجهول فالصورتان الأولتان لا يصحان بالاجماع قيل لوع إلا أن يكون الشيء المجهول لا يحتاج إلى قبض نحو أن يكون مع كل واحد منهما عين مجهولة لصاحبه فإن ذلك يصح إذا قلنا أن البراء من المجهول يصح <sup>(١)</sup> قال مولانا عليم وفي كلام الفقهاء نظر لأنه إذا كان الصلح عن عين كان معنى البيع لا بمعنى الإبراء فكيف قال إذا قلنا أن الإبراء من المجهول يصح وهذه الصورة ليست بإبراء فينظر فيه قال فالأولى أن يقال أن العين إذا كانت تحت يد المشتري وفي قبضه صح شرائها <sup>(٢)</sup> وإن كان جاهلا لعينها فقبضه إياها يرفع الجهالة المؤدية إلى التشاجر وإذا صح شرائها صححت المصالحة <sup>(٣)</sup> عنها والصورة الثالثة تصح بالاجماع وأما الصورة الرابعة فتحصيل أبي ع وأبي ط واختارم بالله أنها تصح <sup>(٤)</sup> إذا كان الصلح بمعنى الإبراء وقال الناصر وش وخرجه م بالله والوافي للهادي عليم أنها لا تصح <sup>(٥)</sup> قال مولانا عليم وصورة الصلح بالمجهول عن المجهول حيث يكون بمعنى الإبراء أن يقول المصالح قد صالحك ببعض <sup>(٦)</sup> دينك الذي على لك <sup>(٧)</sup> (و) الحكم الثالث هو أن الصلح إن كان بمعنى الإبراء ومات ميت وعليه دين كان (لكل فيه من الورثة) <sup>(٨)</sup> المصالحة عن الميت وإن لم يواذن شركائه ولا أجازوا بل فله (مستقلا) بنفسه فإن كان بمعنى البيع لم يصح <sup>(٩)</sup> إلا بأذنهم أو إجازتهم والحكم

الصلح عن المجهول بالمجهول قال في الكافي نحو أن يدعى عليه كساء من جملة كساء عن نذر أو وصية أو نحوها فيصالحه عنه على دابة من جملة دوابه أو بقرة من جملة بقره غير معينة وبصورة الصلح المجهول عن المعلوم أن يدعى عليه ألف دينار أو مائة أو نحو ذلك مما هو معلوم فيصالحه عن ذلك بربوب من جملة نيابه أو شاة من قطيع غنمه اه صبيحري (١) وهذا مبني على أصل المؤيد بالله أن بيع المجهول يصح إذا كان في حوزة المشتري وعند الهادي والقاسم لا بد أن يكون معلوما من غير فرق قرزاه بيان معنى (٢) وذلك أن يكون في يده عن نذر أو إقرار أو وصية أو نحو ذلك ثم إن كانت المصالحة بمعنى الإبراء صح ذلك إن علم أن المصالح به أقل من المصالح عنه فإن التمس هل هو أقل أو أكثر لم يصح تعليلها جانب الخطر وإن كان بمعنى البيع صح عند المؤيد بالله لأنه قد ذكر حاصراً (٣) إذا علم أن المصالح به دون المصالح عنه فلا يكون نيابه (٤) وإنما لم يصح ذلك وإن كان يصح الإبراء من المجهول لأن هذا مشروط بمحصل شيء مجهول اه نجري (٥) بما اكتسبه في هذه السنة (٦) حيث لا وصي اه زهور (٧) ويصح الصلح من الوارث بدين على الذمة ولا يكون من الكالي بالكالي لأن الدين على ذمة الميت ومال الصلح في ذمة الوارث ولا يقال أنه تصرف في الدين إلى غير من هو عليه لأنه في حكم الثابت في ذمة الوارث لما كان مطالبا به اه بيان وهذا يصح بشرط أن تكون ثم تركته الميت حتى يكون في حكم الثابت على الوارث لأنه يلزمه القضاء فلم يكن للميت تركه قط لم يصح الصلح لأنه كأنه اشترى مائلي ذمة غيره فلا يصح اه تعليق تذكرة قرز (٧) في الزائد على حصته يقال إذا لم يكن فيه ضرر على

الرابع قوله <sup>(١)</sup> (فيرجع بما دفع) على تركة الميت (و) الحكم الخامس أنها (لا تعلق به <sup>(٢)</sup> الحقوق) لأنه إبراء لا بيع وإن كان بمعنى البيع تعلقت به الحقوق <sup>(٣)</sup> كما تقدم <sup>(٤)</sup> (و) جميع هذه الأحكام تثبت (عكسها فيما هو كالبيع <sup>(٥)</sup>) فلا يصح تقييده بالشرط ولا تصح المصالحة فيه عن المجهول ولا يكون لكل واحد من الورثة للمصالحة عن الميت مستقلاً بل لابد من اذنتهم <sup>(٦)</sup> أو إجازتهم ولا يكون له الرجوع <sup>(٧)</sup> بالدفع وتعلق به الحقوق (ولا يصح) الصلح (عن حد <sup>(٨)</sup>)

الشركاء أو تكون قسمته بعبءه في بعض قرز (١) سواء نوى الرجوع أم لا وقيل إذا نوى الرجوع يعني حيث دفعه من ماله (٢) ومعنى عدم تعلق الحقوق أنه لا يطالب إلا بقدر حصته ومعنى التعلق أنه يطالب بالجميع ذكر مناه في البيان قرز (٣) حيث صالح باذنتهم أو فضولاً وقد قبض ما صالح به وعلموا بقبضه كما تقدم في قوله ولا يعلق حق بفضولي غالباً قرز الذي تقدم في البيع لا بد من الإجازة ولا يكون مجرد العلم بالقبض كاف كما ذكر هنا فينظر اه كاتبه (٤) في الوكالة في قوله والصلح بالمال (٥) فتعلق به الحقوق إلا أن يضيف اليهم لفظاً تعلق به قدر حصته فقط ولا يرجع بما هو كالبيع بما دفع إلا أن يأمره بالدفع أو أمره بالصلح عنهم لأنه وكيل فيرجع اه سحولي لفظاً قرز (٦) قيل إذا كان من التركة وإن كان من مال للمصالح صح الصلح وسقط الدين ولا يرجع بشيء اه مام قرز (٧) يعني إذا صالح بين ماله فإن كان باذنتهم رجع عليهم بالزائد على حصته وجري مجرى من قال اعتق عبدك عن كفارتي وإن كان بغير اذنتهم كان متبرعاً بالقضاء اه غيث (٧) حيث لم ياذنوا اه ولفظ الزهور وأما الوجه الثالث وهو أن يصالح عن جميع الورثة بمعنى البيع فلا يخلو إما أن يصالح باذنتهم أو لا باذنتهم إن صالح باذنتهم فاما أن يصالح بين أو دين إن صالح بين فاما من ماله أو من التركة إن كان من ماله صح ذلك وكان له أن يرجع بوض الزائد على حصته على سائر الورثة إذا نوى الرجوع لأن هذا كالمال قال رجل لغيره اعتق عبدك عن كفارتي وإذا كانت العين من التركة صح أيضاً اه زهور بلفظه وأما إذا صالح بغير اذنتهم فاما أن يصالح بين أو دين إن صالح بين فاما من ماله أو من التركة إن كان من ماله كان متبرعاً (١) وإن كان من التركة صح في حصته ووقف في حصته الباقي على الإجازة والرضان في هذه الصورة إذا ضمن هو ضمان الدرك فإذا استعفت العين رجع عليه بالدين (٢) على ما ذكره الفقيه وإن صالح بدين صح في نصيبه أيضاً ووقف في نصيب الباقي فإن لم يميزوا لزمه حصته من الذي صالح به فقط ولو ضمن لم يصح ضمانه لأنه ضمن بغير الواجب وإن أجازوا صلحه صح في الجميع ولم تعلق به الحقوق لأنه فضولي اه زهور بلفظه (١) إلا أن يميزوا مع الإضافة أو أمره بالدفع اه هامش بيان قرز (٢) ورجع عليهم بمصنعتهم لأن له ولاية في قضاء الدين من جسده اه بيان بلفظه (٨) فلا يصالح بشيء ويسقط عنه الحد لأن ذلك متضمن لتحرير ما أحل الله اه ولفظ حاشية وإنما لم يصح عن حد أثباتاً إذ فيه تحليل ما حرم الله من أثبات الحد بلا سبب ولا نفي إذ فيه تجريم ما أحل الله من عدم إقامة الحد عند وجود سببه ولا عن نسب كذلك وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله من اتسب إلى غير أبيه أو نوى غير مواليه

من الحدود قتيلاً أو إثباتاً (و) لاعن (نسب) <sup>(١)</sup> من الانساب قتيلاً أو إثباتاً <sup>(٢)</sup> (ولا) يصح الصلح على (انكار) <sup>(٣)</sup> وصورته أن يدعي رجل على رجل عشرة فأنكره فصالحه المتوسط على خمسة وأقل أو أكثر فإن المدعى عليه إذا دفع هذا المال إلى المدعى لا يحمل له وتحصيل الكلام في ذلك أن المدعى لا يخلو ما أن يكون صادقاً في دعواه أو كاذباً أن كان كاذباً لم يحمل له <sup>(٤)</sup> ما أخذ عندنا خلاف أبي ح <sup>(٥)</sup> فقال يحمل <sup>(٦)</sup> وإذا <sup>(٧)</sup> استحق الشيء المصالح عنه رجع عليه بما أخذ أو بالبعض أن استحق البعض وأما إذا كان صادقاً فإن صالح يمس ما ادعاه كأن يدعي داراً فيصالح بنصفها فإن هذا الذي قبض يطيب له بلا شك لأنه عين ماله وأما النصف الباقي فلا يحمل للمدعى عليه عندنا وعند أبي ح يحمل وأما إذا صالح بجنس آخر كأن يدعي داراً يستحقها فأنكر المدعى عليه وصالحه على درهم <sup>(٨)</sup> فأشار في الكافي إلى أن هذا يشبه البيع وفي شرح الابانة أنه لا يملك النكر <sup>(٩)</sup> ما يدعيه المدعى فتي أقر أو وجد يئنه بطل الصلح • تنبيه قال في شرح الابانة في صلح الأب والوصى في حق الصغير <sup>(١٠)</sup> إن صالحاً من يدعى على الصغير ولا يئنه <sup>(١١)</sup> لم يصح ذلك إجماعاً وإن ادعى شيئاً للصغير فإن كان ثم يئنه لم يجز

(١) ولا عن ولا (٢) مثله أن يكون الرجل ثابت النسب من قوم فيصالح قوماً آخرين على أنه منهم أو يكون ثابت النسب من قوم فيصالح بعضهم على شيء نسبة منهم فلهذا حاله يكون باطلاً أه رياض (٣) يعني لا يجوز لفظاً منهم والمتوسط فيجوز لها لأنه إيمان من يدعي إلى بعض حقه أو دفع أذية واعلم أن الصلح جائز مع الإقرار بخلاف ومع الكراهة لا يجوز ومحل الخلاف مع الانكار والسكوت أه لعمه (٤) فإن قيل لم قالوا هنا يحرم على الانكار وقالوا في آداب القاضي يتدب للقاضي الحث على الصلح ما لم يثبت له الحق فالجواب من وجهين الأول المراد هنا لا يحمل أخذ المال والمراد هناك أنه يصحب للمتوسط المحوض في الصلح قيل لا يجوز للمتوسط المحوض في الصلح إذا كان تركه يؤدي إلى منكر أعظم منه الوجه الثاني أن المراد هنا أن الصلح لا ينفذ بل الخصم الرجوع فيها صالح والمراد في آداب القاضي أن الدخول في الصلح جائز قال عليه السلام والأقرب عندي في الجواب أن الذي يتدب للقاضي حثهما على المصادقة ويطلب من صاحب الحق التسامح لصاحبه وعدم التصديق عليه مع طيبة نفسه لا على وجه الإكراه والصلح الذي حرم هنا ما وقع قبل التصديق تماماً للخصومة قال فهذا أقرب إلى تقرير القواعد من الجوابين الأولين أه غيث (٤) فيما بينه وبين الله (٥) وله أه بيان (٦) لأنه في مقابلة واجب وهو إجابة الدعوى والمرافة إلى الحاكم أه بيان (٧) هذا تبرع على كلام ح (٨) وتكون الدرام كالتصعب إلا في الأربعة لأنه في مقابلة عوض وقيل كقيمة الخيلولة أه من خط القاضي حسين المجاهد (٩) ولو حصل بلفظ البيع أه بحر معنى أو الهبة أو النذر أو أي ألتاظ التملكيات لم تحمل قرز (١٠) أو الجنون أو المسجد أو الطريق (١١) وأما لو كان ثم يئنه صح الصلح لكن بعد الحكم بها وإلا فلا يجوز لخوار الجرح أه ومعناه في البيان

لها أن يصلحاً<sup>(١)</sup> يعضه لأنه تبرع بمال الغير وإن لم تكن ثم يئنه جاز أن يصلحاً لثلاث لمخلف  
 الخضم<sup>(٢)</sup> فيسقط الحق جميعه ولا يطيب للمدعي عليه الباقي هذا قول عامة أهل البيت (و) لا  
 يجوز ولا يصح حيث تضمن (تحليل محرم وعكسه) نحو أن يقع الصلح على وجه يتضمن  
 الربا<sup>(٣)</sup> على حسب ما تقدم في البيوع أو على أن يمكن الخضم من وطء جاريته أو زوجته  
 أو نحو ذلك أو على أن يتمتع بما أباحه الله تعالى نحو أن يصلحاً أن لا تصرف في ملكه  
 مدة أو على أن لا يطاء أهله وأجاريته أو ما أشبه ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إلا صلحاً  
 أحل حراماً أو حرم حلالاً قيل من والمراد مع بقاء سبب التحريم<sup>(٤)</sup> والتحليل<sup>(٥)</sup>

### أولاً فكل صلح يحصل فيه أحد الأمرين ﴿باب والابراء﴾<sup>(٦)</sup>

في المنة التنزه من التلبس بالشيء قال الله تعالى وما أبرئ نفسي<sup>(٧)</sup> أي ما أحكم بنزاهتها  
 عن القبيح وفي الشرع تنزيه الغير<sup>(٨)</sup> عن حق يلزمه والأصل فيه السنة والاجماع أما السنة  
 فقوله صلى الله عليه وآله وسلم من انظر مسراً أو وضع له أظله الله في ظله<sup>(٩)</sup> يوم لا ظل  
 الاظله والوضع هو الابراء وأما الاجماع فلا خلاف في كونه مشروفاً على سبيل الجملة وهو  
 على ضربين إبراء عن دين وإبراء عن عين والعين إما مضمونة أو غير مضمونة وقد يكون  
 إبراء من حق<sup>(١٠)</sup> كالشفعة أما الابراء من الدين فهو (إسقاط الدين)<sup>(١١)</sup> لا عليك وفي أحد

(١) إلا أن يعرفاً جرح الشهادة جاز لها المعالجة (٢) حيث غلب في الظن أنه يخلف قرز (٣) يقال هي حق للمدعي  
 ولا يخلف إلا بعد طلب الولي ولعل المراد حيث أزمه الحاكم الخلف (٤) نحو أن يصلحاً عن دين باكثر منه من جنسه  
 ذكره في التيت وسط فيه الكلام فليطالع (٥) وأما مع ارتخاع السبب فيجوز كالتبعية والجملة والتكاح  
 والطلاق ونحو ذلك اهـ كبرويان نحويت منك هذا بهذا أو صلحتك بهذا عن هذا وأراد به البيع فإن  
 هذا صلحاً أحل حراماً بالنظر الى قبل البيع فيجوز لارتخاع سبب الصبرم للبيع وكذا في التكاح لو قال  
 صلحتك بهذا على أن تزوجني ابتك فقال زوجت فقد زال سبب الصبرم وكذا الطلاق اهـ تعليق الفقيه  
 س (٥) يمتز من الصلح الذي يقبل التحليل كالصلح عن رقية الأمة فيجوز وطؤها اهـ صهيبي (٦)  
 ويستدل عليه من الكتاب قوله تعالى إلا أن يغفون وقوله تعالى فمن غفرت له من أبيه شي موقوفه تعالى وأن تغفروا  
 أقرب للفقوى ويشترط في المبروء التكليف والاختيار والطلاق التصرف واكتفى عليهم عن ذكر ذلك لما  
 في سائر العقود اهـ معولي (٧) حاكياً عن يوسف عليم اهـ كشاف وقيل عن زليخا وهو الأصل (٨) وفي البحر  
 إسقاط ما في الذمة من حق أو دين (٩) يعني ظل عرشه (١٠) وفي المعيار لا يصح عما ليس في الذمة كحق  
 المرورو ونحوه قلت وظاهر الاز يدل عليه بقوله إسقاط للدين (١١) والدم والحق اهـ قرز الطائفة في الذمة

قولي م بالله أنه عليك<sup>(١)</sup> (و) أما الابراء من العين المضمونة نحو أن يرى الغاصب<sup>(٢)</sup> من العين المضمونة ونهى بآية فهو إسقاط (لضمان) تلك (العين<sup>(٣)</sup>) هذا أحد قولي م بالله وحكا أبو مضر عن أبي ع وقول لم بالله أنه يفيد الإباحة للعين المضمونة كالامانة (و) إذا كانت العين أمانة في يد الغير كان إبراء مالك منها (إباحة<sup>(٤)</sup>) للامانة (فيجوز لذلك الغير استهلاكها وللمالك الرجوع قبل الاستهلاك<sup>(٥)</sup>) وخرج على خليل وأبي مضر لم بالله أن البراء من الاعيان يفيد التملك ولا فرق بين الامانة والضمانة (نعم) فيبرأ من الدين ومن ضمان العين وتصير الأمانة إباحة إذا أتى بأى الفاظ الارادوى (أبرأت أو أحلت أو هوى<sup>(٦)</sup>) (و) (في حل) (قال عليم) وفي معناها حطت عنك أو أسقطت (وتتقيد<sup>(٧)</sup>) بالشرط<sup>(٨)</sup> ولو كان الشرط (مجهولاً) نحو إن هبت الريح أو وقع المطر أو نحو ذلك قوله (مطلقاً) أى سواء تملقت به أغراض الناس نحو إذا كان الدياس أو وصلت القافلة أم لم يتعلق به غرض نحو إن هب الحمار أو نعب الثراب أو نحو ذلك فإنه يصح تقييد البرى به (و) يصح تقييد البرى به (بموضع) نحو أبرأتك على هبة كذا على أن تهب لى كذا أو على أن تمكئ من كذا فان حصل

(١) فيقتصر الى القبول ولا يصح تطبيقه على شرط ويصح الرجوع قبل القبول اه (٢) وأما لو قال أبعث لك كانت إباحة وكذا أحلت لك والمذهب انه يصير أمانة قرز (٣) فان أبرأه مرة أخرى صارت إباحة إلا أن يجرى عرف أنه يريد التأكيد قرز لعله حيث أرى من الضمان لا من العين فعصر أمانة هذا على أصل م بالله فتأمل والصحيح انه ولو رها وقد ذكر معناه في البيان وقواه في حل (٤) إلا العين الموهنة فلا يصير أمانة لبقاء سبب الضمان وهو عقد الرهن اه شرح حفيظ كما تقدم في الاجابة في قوله والمزتين صحيحا فيكون ما هنا مطلق مفيد بما تقدم (٥) وتبطل الإباحة بموت المباح له وبموت المبيع اذا كانت مطلقة وان كانت مقيدة فتكون بعد موته وصية تنفذ من الثلث اه بيان معنى قرز (٥) حساً اه شرح أثمار وقيل مطلقاً حساً وحكاه لاحكام قرز ويرجع المباح له بالترامة وقيل لا يرجع كما تقدم في هامش قوله مباح بموضع (٦) (فرع) فان قال لاحق لى عليك أو أعلم أن لاحق لى عليك كان اقرار بالبراءة فيبرأ في الظاهر لافى الباطن ذكره التقييه ح وقال الامام يي يكون إبراء رواء في البحر وأطلقه في اللع اه بيان بلفظه (٧) لا إذا قال أبرأتك الله لم يبرأ لان الحق له لانه تعالى اه بيان والاقرب انه يبرأ اذا قصد به البراءة لفرع (٧) ولا يصح الرجوع عنه قبل حصول الشرط بالقول لأن الشرط مطلقاً يصح الرجوع عنها بالقول ويصح بالفعل كما تقدم في الوقف قرز (٨) ولو حق الشفع نحو أن يقول أبرأتك من الشفعة بشرط أن تسلم لى كذا أو على أن تسلم كذا إن حصل الشرط صح البراء والا فلا قرز اه تذكره معنى (٩) لان الشروط لما مدخل في البراءات لان البراءة إزالة ملك لحاز دخول الشرط فيها كالطلاق والعق اه بستان (٨) اذا حصل الشرط قبل موت المبرء قرز

ذلك الموضع صح البراء وان لم يحصل لم يصح البراء <sup>(١)</sup> (فيرجع <sup>(٢)</sup> لتضره <sup>(٣)</sup>) أى له الرجوع عن البراء عند تضر الموضع (ولو) كان ذلك الموضع الذى شرط (غرضاً <sup>(٤)</sup>) لاما لا نحو ابرأتك على أن تطلق قلاة قبيل ولم يطلق قلبه بريد أن يرجع عن البراء لعدم حصول ذلك الترض هذا ظاهر قول الهدوية ومثله حصل علي خليل لم بالله وحصل أبو مضر لم بالله أنه يصح البراء ولا يثبت الرجوع حيث الموضع غرض لاملال (و) يصح أن يقيد البراء (بموت المبريء) فيقول إذا مات فانت بريد أو ابرأتك من كذا <sup>(٥)</sup> بعد موته أو نحو ذلك (فيصير) هذا البراء (وصية <sup>(٦)</sup>) لا ينفذ من رأس المال إلا بأجازة الورثة إن كانوا وإلا فن الثلث <sup>(٧)</sup> ويبطل بالاستفراق **فصل** في ذكر طرف من <sup>(٨)</sup> أحكام الابراء (و) هو أنه

(١) هذا حيث لم يملك الموضع بنفس المقدنوع على أن تهب لي كذا فأما إذا ملك بنفس المقدنوع على هبة كذا أجبر عليه وان تضر نحو أن يطل بطل البراء اه غيث معنى (٥) البراء قد وقع بالقبول وانما المشتري الرجوع لصدر الموضع فقط فلم يرجع صح البراء (٢) فوراً (٣) وإذا وقع على عوض مضمهر أو غرض ثم تضر كان المشتري الرجوع فوراً لأنه لم يقع له إلا حق ضعيف فيطل بالترخي كما قلنا في نظيره وأما الحقوق المضة فلا يرجع فيها اه سيار وذلك كالطلاق والناق فانها لا يطلان بصدر الموضع في المقدنوع قوة نفوذها بدليل أنها لا يطلان بالرد بخلاف البراء اه بحر معنى ونقط البحر فمصل ويصح البراء بعوض مشروط فلا يقع إلا بمصولة ومعتود فيقع بالقبول أو مافى حكمة فان تضر الموضع فله الرجوع ولا يجبر ملزمه ولا له المطالبة بقيمة قلت حيث لا يملك بالمقدنوع كلياً إذا استحق وخالف الطلاق والناق فانها لا يطلان بصدر الموضع في المقدنوع قوة نفوذها بدليل أنها لا يطلان بالرد بخلاف البراء اه بحر بلفظه بل يرجع الى قيمة الموضع قرز ونقط البيان ومثل ذلك في الطلاق يوجب الرجوع الى قيمة الموضع وفي الحق الى قيمة العبد اه بلفظه (٤) فان كان ليس مالا ولا غرضاً بل عت فلا حكم له اه بيان وغيث وقيل يكون شرطاً محضاً ذكره علي بن جعفر حصولة اه واستضعفه لقول واختاره بقائه كلامهم على ظاهره فلا بد من القبول قرز (٥) مقصوداً وإلا وقع بالقبول ولا يرجع لتضره إذ هو عت اه سيدنا حسن رحمه الله (٥) وقدم زيد إلا ما يحصل بعد موت المبريء فانه لا يصح التقيد إذ قد صار الحق في ملك الورثة ولا حق للمبريء حال حصول الشرط وان لم يحصل فله الرجوع اتفاقاً وكذا يثبت هذا الحكم في التذر وما شابهه ومن سائر التليكات التي تبطلها الشروط كما في التذر كما مر تفصيله (٥) ينظر في ذلك إلا أن يعرف من قصده الوصية اه سيدنا علي رحمه الله تعالى قرز (٦) يطل بالاستفراق ولا يصح الرجوع عنه ذكره في الوايل ولعله لا يطل بقبول المبريء للمبرء ولا يطل لو انكشف المبريء ميتاً عند الابراء أو مات قبل المبريء بخلاف الوصية الحقيقة فلا يخرج هذان الحكمان من قوله قصير وصية فان قال أن مات فانت بريد يطل بموت المبريء قبل للمبريء اه سحولي لفظاً قرز (٧) ان لم يجزوا (٨) الأولى حذف طرف ومن اه



لو أخبر رجل ثقة<sup>(١)</sup> يئلب على الظن صدقه أن فلانا قد أبرأك من جميع ماله عليك أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup> جاز للخبر أن (يعمل بخبر العدل في البراء الغائب) ذكره في شرح أبي مضر قيل ع إذا حصل الظن فلا فرق<sup>(٣)</sup> بين أن يكون ثقة أم لا (قال مولانا عليهم) وكذا إذا كان ثقة فلا فرق بين أن يحصل ظن<sup>(٤)</sup> أم لا لكن بناء على الغالب (لا أخذه) أي لا إذا أخبر الثقة بأن فلانا أخذ عليك كذا فإنه لا يجوز العمل بذلك<sup>(٥)</sup> أي لا يحتسبه من دين عليه للأخذ إذا عمل به بمنزلة الحكم عليه قيل يوجه الفرق أن كل ظن صدر عن رب المال<sup>(٦)</sup> جاز الأخذ به وعن غيره لا يجوز وفي الطرف الأول حصل الظن أن صاحب المال أسقط حقه (قال مولانا عليهم) وفي كلام الفقيه نوع إيهام<sup>(٧)</sup> واضطراب<sup>(٨)</sup> وتحقيق الفرق عندى أنه إذا غلب في ظنه صدق الخبر بالبراء جاز له العمل عليه لأنه يأخذه لا على جهة الزام صاحبه اجتهد به بل على طيبة من نفس المبرئ بحيث لو تنازع بطل ذلك الظن وفي الصورة الثانية يأخذ الموضع لما لذلك فكأنه حكم لنفسه فلم يميز<sup>(٩)</sup> وقد كرم بالله في الزادات أنه لو غلب في الظن أن فلانا يرضى لفلان باستهلاك شيء من ماله جاز له العمل<sup>(١٠)</sup> بهذا الظن ما ذلك إلا لما ذكرنا (ولا يضح) البراء (مع التدليس<sup>(١١)</sup> بالفقر<sup>(١٢)</sup> وحقار الحق<sup>(١٣)</sup>) فلو<sup>(١٤)</sup> أو لم المبرئ<sup>(١٥)</sup> المبرئ أنه فقير أو أن الحق الذي عليه حقير فأبرأه لأجل فقره أو لحقارة الحق وهو في الباطن غني أو الحق كثير لم يصح البراء ذكره ص بالثقة وصاحب تعليق الافادة وقيل ح بل يبرأ ويأثم عندهم بالله (ولا

(١) الثقة بالقص العدل والكسر المصدر قال الشاعر: ثقة مصدر بكسر وإن هوأ فصحا ثمة فمناه عدل (٢) ثلثة أو ربه (٣) وإن كان ظاهر الاز خلافة قوى (٤) ما لم يظن الكذب قرز (٥) ولو صح له ذلك بالشهادة العادلة إلا أن يكون قد انضم إليها حكم حاكم كما تقدم قرز (٦) كالمدة (٧) بإياه الموحدة والياء التثنية (٨) الاضطراب في قول الفقيه في كلا قوله كل ظن صدر عن رب المال لأن رب المال يصح تخصيصه من كل من الخبر والخبر عنه (٩) يقال في خير العدل أنه أخير في الأول بسقوط واجب وهو يجوز العمل بقوله في ذلك وفي الثانية الخبر بفضل محظور وهو لا يجوز العمل بقوله في ذلك أنه تعليق الفقيه س قلنا قد عمل بقوله في المحظورات كالجرح اه مفتي لمل الجرح مخصوص فلا يترض به (١٠) والمراد أن الظن يكفي في جواز تناول لا في سقوط الثبوت كما تقدم تحقيقه في الدعاوى اه من افادة القاضي العلامة جدين على الشوكاني (١١) المعنى أن له الرجوع فإن لم يرجع وقع البراء وظاهر الاز أنه لا يصح البراء من أصله قرز (١٢) أو نحوه اه ح لي قرز (١٣) ومن ذلك أن يفجعه يده فاهرة أو نحو ذلك اه شرح فتح (١٤) وكذا لو ادعى أنه هاشمي أو قاضل ورع أو نحو ذلك فإنه لا يصح البراء ويرجع المبرئ بذلك المبرئ منه اه وابل قرز (١٥) أو غيره بأمره اه يحيى حميد قرز (١٦) وكذا سائر التليكات ينظر في قوله وكذا سائر التليكات لأنه حيث الخيار فقط فيها كما تقدم في البيع في التلبية وإن أراد غير البيع استقام

يجب على المستبرئ (١) تعريف عكسهما (٢) بل إذا سكت عن ذلك صح البراء وإن لم يبين غناه وكون الشيء البرأ منه غير حقير وذكر ص باله (٣) أنه إذا استبرأ بماعليه ولم يبينه أنه إذا علم (٤) من حال المستبرئ أنه لو عينه ما برأه لم يصح براءه حتى يبينه (٥) (بل) إذا أراد أن يستبرئ من شيء فلا بد من أحد أمرين إما أن يبين (صفة) ذلك الشيء (المسقط) (٦) نحو أن يستهلك عليه دراهم صحيحة أو مكسرة أو من النوعين (٧) فيقول قد أبرأتني من عشرة صحيحة أو من عشرة مكسرة أو خمسة صحيحة وخمسة مكسرة وكذا صنائية (٨) أو مظففة فلو قال صحيحة والذى عليه مكسرة (٩) أو العكس لم يصح البراء (١٠) (أو) لم يذكر صفته فلا بد من ذكر (لفظ يسمه) (١١) نحو أن يقول أبرأتني من عشرة دراهم ولا يذكر كونها صحيحة أو مكسرة فانه إذا كان عليه النوعان جميعا (١٢) برأ منهما لآل لفظ الدراهم يسمها وكذا لو قال أبرأتني مما يساوي (١٣) ألفاً أو نحو ذلك (١٤) فانه برأ لأنه قد ذكر ضابطاً ولو كان الذي في ذمته أقل من هذا (١٥) المقدار ولا خلاف في هاتين الصورتين (١٦) فأما لو قال أبرأتك من كل حق (١٧) لي قبلك أو مالي عليك أو مما بيننا أو من كل قليل وكثير قال أبو ط يكون براء صحيحاً لأن

الكلام فلا نظر (١) صوابه بقضيهما (٢) ولو غلب في الظن أنه لو عرف لم يرأ خلاف ص باله اه سحولى لفظاً (٣) إلا إذا سأل وجب عليه تعريف عكسهما (٤) وقواه حيث (٥) أو ظن (٦) والقول للمالك إذا ادعى أنه لو عين لم يرأ اه يان معنى (٧) قلت وهو قوى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجل مال امرئ مسلم إلا بطيعة من نفسه (٨) والجنس والنوع وفي بعض الحواشي وإن لم يذكر الجنس واللفظ البيان الثالثة أن يكون الدين نقداً أو مثلياً ويسمى عند البراء جلسته وقدره صحح وقال وكذا ضدنا إن ذكر قدره لا أن ذكر جلسته فقط فلا يصح نحو أبرأتك من بر أو شبر أو نحو ذلك اه بلفظه أما لو قال من البر أو الشبر صح البراء اه بستان (٩) أى المصنفين (١٠) يقال هو النوع فينظر (١١) فلو استبرأ من خالص والذي عليه مشفوش برأه من قدر القضية لا النحاس اه يمر وفي الكواكب والبيان لا يرأ لأن الخالص غير المشفوش وهو المختار (١٢) لأنه استبرأ من غير الثابت في الذمة (١٣) فإن استبرأ من دراهم فعله برأ من ثلاثة دراهم اه كواكب معنى وتذكر قرز (١٤) فرح فإن كانت الدين عشرة بعضها خالصة وبعضها مشفوشة أو بعضها جيد وبعضها رديء فأرأه من خمسة دراهم مطلقاً كانت من الكل من كل نوع بقدره اه يان (١٥) ويكون اقراراً بما يساوي ألفاً مالم يواطى على الاحتياط قرز (١٦) ولعل من ذلك أنه إذا قال أبرأتني من شيء اه هو لفظ يسمه اه لي لفظ قرز (١٧) فإن كان يساوي أكثر بقي الزائد عليه اه يان بلفظه قرز (١٨) قليل وهذا يكون وقتاً وهو محتمل لعدم الصحة على القول بأن البراء تمليك للزائد على دينه باطل للاحكام اه كواكب (١٩) قوله من كل حق الى آخر الكلام يرجع الى

البراء من المجهول يصح قال ض زيد وهو اختيار م بالله **قال مولانا عليم** وهو قول أبي ح  
 وخرج<sup>(١)</sup> م بالله على مذهب يحيى عليم أن البراء من المجهول لا يصح وهو قول الناصر أ مالو  
 لم يملق البراء بشيء بل قال أبرنى أو احلفنى فقال أبرأت أو أحلفت<sup>(٢)</sup> لم يصح نص على ذلك فى  
 الزيادات والكافى قيل ف والوجه فيه أنه يحتمل أنه استحل لحصمه<sup>(٣)</sup> بينهما أو لستم منه  
 أو نحو ذلك فلا يسقط ما فى الذمة بالشك (وفى عن ذكر<sup>(٤)</sup> القيسى) ذكر (قيمه) فإذا كان الشيء  
 المستبرأ منه قيسيا وقد تلف فانه إذا كان مثلا يساوى عشر قد رام كفى أن يقول لصاحبه أبرنى<sup>(٥)</sup> من  
 عشرة دراهم وان لم يذكر الثوب ولو استبرأ من الثوب ولم يذكر قيمته لم يصح إلا أن يكون ثابتا فى  
 الذمة<sup>(٦)</sup> وعند أبي ح يصح مطلقا<sup>(٧)</sup> (لا المثل) كالطعام ونحوه فانه لا يكفى فى سقوطه (لا) ذكر  
 قدره<sup>(٨)</sup> نحو أن يقول أبرنى من عشرة أصواع ولا يذكر جنسها<sup>(٩)</sup> فانه يصح صرح به الفقيه  
 م فى تذكرته **قال مولانا عليم** وفيه نظر<sup>(١٠)</sup> لأن المكيلات متفاوتة تفاوتاً كلياً فيأتى فيه  
 كلام م بالله (أو) كان عليه مثلاً طعام أو غيره كفاه أن يقول أبرنى من (شئ) قيمته كذا

أول الباب يحيى إسقاط الدين وضمان الدين وإباحة للامانة اه ح سيدنا حسن (١) من قوله إن البيرى من  
 الصوب جملة لا يصح وفى تخريجه نظر لأن البرء عافى الذمة إسقاط فيصحب المجهول بخلاف الابراء من  
 الصوب جملة فانه تملك أرض فى مقابلة جزء من الثمن مجهول فلا يصح اه تعليق الفقيه ح (٢) وقد  
 أخذ من هذا أن الزوجة إذا أبرأت من حقوق الزوجية لم تنصرف إلى المهر اه زيادات يحقق هذا ويأمل  
 إذ قد أتى بلفظ يحتمل فيه فدخل المهر قرز (٣) إلا أن قرأه أراد الدين اه زيادات ويكون عملاً بالقرار لا بالبراء  
 (٤) فان علم أنه لا خصمة بينه وبين للبرء انصرف إلى الدين (٥) لفظ البحر ويحير فى القيسى ذكر  
 قيمته وهو أولى لأن الاغتناء يوم أنه إذا ذكر الثوب لم يذكر قيمته أنه يصح وليس كذلك بل لا يصح (٥) أو  
 من دينار مثلاً ولفظ البيان (مسئلة) من ألفت على غيره شيئاً من ذوات القيم فهو خير فى ضمانه بين الدرام  
 والدينار ولو جرت العادة بأحدهما قطعاً من أيهما أبرأ المالك برء ذكره فى الزيادات (٦) كالمهر ونحوه  
 (٧) قوى للرف اه حامر (٨) ولو قد عدم المثل لأن قيمة المثل لا يثبت فى الذمة اه هبل وفى البيان  
 مسئلة إذا كان الدين مثلياً فان أبرأته أو من مثله صرح وإن أبرأه من قيمته لم يصح إلا أن يكون عدم المثل  
 اه (٩) فان ذكر المجلس وحده فان أتى بلام الصريف صرح (١٠) وإن أتى به منكر أتى به من برء صرح قرز  
 فان قال أبرنى من دراهم برء من ثلاثة دراهم والفرق بين البر والدرام أن فى البر اسم جنس فقط (١) نحو  
 أن يقول أبرنى من البر لكن حيث يعرف قدره يصح وفاقا وحيث لا يعرف قدره فيه خلاف وش كما  
 تقدم فى الصلح اه زهور (١٠) لا وجه للتنظير إلا أن يكون القيس ادعى الاجماع استقام تنظير الامام

وهو اجماع في المثل والقيمي<sup>(١)</sup> (ولا يبري المثل) من الدين (بإبراء<sup>(٢)</sup> الورثة قبل الاتفاق<sup>(٣)</sup>) لتركه المثل ذكر ذلك أبو مضر وهو مبني على أن الوارث ليس بخليفة فإن قلنا أنه خليفة برئوا لأن الدين في ذمتهم قال أبو مضر ولو قصد بإبراءهم إسقاط حقه المتعلق بالمال صح البراء (ويطّل البراء<sup>(٤)</sup> بالرد<sup>(٥)</sup>) من المستبرئ، ونحو أن يقول أبرأتك من الدين الذي عليك فيقول المبرئ لأحاجة<sup>(٦)</sup> لي ببرأتك أو قد رددته أو نحو ذلك<sup>(٧)</sup> مما يدل على الرغبة عنه فإنه يطّل هذا مذهبا وأبي ح وقال لا يطّل بالرد قوله (غالبا) احتراز من البراء من الحقوق المحضة كالشفعة والخيارات ونحو ذلك<sup>(٨)</sup> فإن البراء منها لا يطّل بالرد (ولا يعتبر فيه<sup>(٩)</sup> القبول) بل يصح وإن لم يقبل ما لم يرد وهذا مبني على أنه إسقاط وأما من قال أنه تملك فإنه يقتصر إلى القبول عنده (كالققوق المحضة) أي كما لا يعتبر القبول في الحقوق المحضة<sup>(١٠)</sup> اجماعا والمحضة هي الشفعة والخيارات والقصاص والدعوى والعين قال في الشرح وإبراء الضامن من الضمانة<sup>(١١)</sup> ولا يعتبر في الدين أيضا (إلا في المقد<sup>(١٢)</sup>) نحو أن يقول أبرأتك على أن تدخل

(١) ينظر في ذكر القيمي ولله فيها كان تابع في النقة أما إذا كان القيمي ليس تابع في الذمة بل اتفقه وكان اللازم قيمته فقياس أن لا يصح حيث قال أبرئ من شيء قيمته كذا لأنه حصل البراء من الشيء الثالث فقسده هو ليس تابع في الذمة وإنما التاب قيمته وإنما يستقيم حيث التاب في الذمة نفس القيمي كعوض الخلع ونحوه فيصح أن يقول أبرئ من شيء قيمته كذا اه سحولي لفظا قال حيث اتفقه ثم قال أبرئ من شيء قيمته كذا أن القيمي هي مثلية لأنها من أحد الثنتين وهو يصح في المثل من أن يقول أبرئ من شيء قيمته كذا (٢) ويرى المثل والورثة بإبراء المثل ولو بعد الاتفاق للترك من الورثة اه ولو قلنا إن الوارث خليفة لأن المثل هو الأصل اه مصابيح ٣٠ فاما بعد إلتلاف الورثة للترك فيصح إبراءهم مطلقا لأنه قد صار الدين عليهم فيبرئون ويبرأ المثل أيضا وهو مفهوم لازم وصرح به في التذكرة حيث هم المحقون لا إذا كان غيرهم فلا يبرأ إلتلال باقي على المظن ولم يعلق بذهبتهم شيء قرز (٤) في المجلس إن كان حاضرا وفي الغائب بلوغ الخبر قرز وقد تقدم مثله في التذرة في قوله ويطل بالرد (٥) حيث لم يتقدم سؤال ولا صدر بعد البراء قبول ومع وقوع أحدهما لا معنى للرد بعده فافهم وقيل بل يصح ولو بعد القبول لكن لا بد أن يكون في وجهه أو علمه وقبل أيضا (٥) يقال الإمتناع ليس برد إلا أن يجري عرف بأن الإمتناع رد (٦) قد أبطلته أو رفضته (٧) إبراء الضامن والقصاص قرز (٨) لأن البراء فيه شائبة إسقاط فلم يحجج إلى قبول وشائبة تملك فيطل بالرد اه ثبت (٩) (فرع) واعلم أنه لا يصح عما ليس في الذمة كحق المسيل والاستطراق ووضع الخشب ونحوها لأن عملها العين دون الذمة ولذلك بقي استحقاقها مع اختلاف مالك العين بخلاف الشفعة ونحوها فإنها مع تعلقها بين مخصوصة تابعة في الذمة إذ يجب على من هي عليه التسليم ولذا قلنا أن الشئ يحكمه بقصد البيع السابق اه معيار بلفظه (١٠) ولا فرق بين ضمان الزوج والمال قرز (١١) ولو في الحقوق المحضة قرز (١٢) المقود تنقسم إلى ما

## الدار فانه لا يبرأ إلا بالقبول في المجلس<sup>(١)</sup> أو الامتناع<sup>(٢)</sup> **باب الأكراه<sup>(٣)</sup>**

الأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى إلا من أكره<sup>(٤)</sup> وقلبه مطمئن بالإيمان وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا<sup>(٥)</sup> عليه والاجماع ظاهر أن المكروه له أحكام تختلف أحكام المختار (ويجوز بأكراه التقدير بالوعيد) إذا توعد (بقتل<sup>(٦)</sup> أو قطع عضو<sup>(٧)</sup> كل محظور) فحق كان الأكراه بهذا الوجه وهو أن يخشى التلف أو قطع عضو أو ما يؤدي إلى ذلك من الضرب والحبس قال أبو مضر والإخراج من البلد<sup>(٨)</sup> وكان الوعيد صادراً من قادر على فعل ذلك قال أبو ط ولا فصل بين أن يكون التوعد سلطاناً أو ظالماً سواء من لص أو قاطع طريق فانه يجوز له بهذا الأكراه أن يرتكب ما أكره عليه من المحظورات<sup>(٩)</sup> (إلا) ثلاثة أشياء فانها لا تجوز بالأكراه وأن يخشى التلف وهي (الزنى<sup>(١٠)</sup> وإيلاام الآدمي

يحتاج إلى القبول ويحطل بالرد وهو البيع والإجارة والهبة والنكاح والخلع والملا يحتاج إلى قبول ولا يحطل بالرد وهو الحقوق المحضة كالتصاوص واليمين والدعوى والشفعة وخيار الشرط وإلى ما يحتاج إلى قبول لكنه يحطل بالرد وذلك كالوكالة والوصاية والافترار والتذرية تذكروا وكذا الإبراء (٥) ولوفى الشفعة ولعله بعد الطلب والا قد بطلت بالتراخي (٦) وتلقه الإجازة وتصح من الآخرين وبالكتابة والرسالة قرز (٧) فان كان غالباً قيل في مجلس عليه إلقاءه ن وكب قرز (٨) وحقيقة الأكراه وهو سلب الاختيار والعمل بالأضطرار وقيل في التمهيد الأولى في حده البت على الفعل الشاق بالوعيد بانزال ضرر أو تهويف تقع (٩) نزلت في عمار بن ياسر رضي الله عنهما (١٠) وهي في عمار ياسر حين أكرهها على الكفر وترك ما أكره عليه أفضل وإن قتل لتفضيله إيمان ياسر لما صبر على القتل نزلت في عمار وأبيه ياسر حين أكرهها على النطق بكلمة الكفر فأما ياسر فلم ينطق وصبر على القتل وأما عمار فنطق بها وعذره الله لما كان مكرها خوفاً من القتل وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن سلام عمار وياسر فقال سلام ياسر أفضل لما صبر على القتل أم تخريج بحر وأما عمار فأخذ برخصة الله تعالى وأما أبوه فصبر على الحق فهنيئاً له أم مقاليد (٤) لافي الضمان (٥) إذا كان القتل أو القطع في فعل المحظور لا وقتل زيداً إن لم يفعل عمرو المحظور فلا يجوز قرز (٦) أو اذهب حاسة إحدى وكذا أخذ مال مجحف به مؤثر في نفسه أم ح ذويد (٧) أو بضه قرز (٨) ولوزائد أم ح لى (٩) وهل يدخل في العضو الأنف والسن وإزالة جلدة عضو وشق جلدة الظهر ونحو ذلك الأقرب إن حكها في ذلك حكم العضو وقد أشار إليه في البستان أم ح لى وفي حاشية لأقلام السن قرز (٧) إذا كان يؤدي إلى تلف النفس أو ذهاب عضو وإلا فلا (٨) لأن الله تعالى قرنه بالقتل قال أرواخرجوا من دياركم أم إن (٩) إذا تعدت عليه الميجرة (١٠) ولو بهيمة قرز (١١) فان قيل الزنى والتلف بمعدو أما القتل فيقتضيه (١٢) ومفهوم هذا يجوز مقدمته وكذا المال المجحف بما لسكو ونحوه

وسب<sup>(١)</sup> أما الزنى والإيلاام فذلك إجماع<sup>(٢)</sup> قال الإمام ي إلا أن يكره على قتل المرتد والزانى المحسن من غير إذن الإمام فإنه يجوز وأما قتل غير الآدمي من المحترقات كالخيل والبغال فظاهر كلام الأزهاري أنه يجوز بالأكراه لأنه قال والإيلاام الآدمي فدل على أن غير الآدمي<sup>(٣)</sup> بخلافه وأما سب<sup>(٤)</sup> الآدمي فقال في الروضة وشرح الأصول لا يجوز بالأكراه وهو الذي في الأزهاري واختاره الإمام ي وذكر في شرح الأمانة أن الأكراه يبيح السب<sup>(٥)</sup> وهو قول قاضي القضاة والخنفية (لكن) إذا كان المحذور الذي ارتكبه هو إتلاف مال الغير وجب عليه أن (يضمن) قدر (المال) وينوى ذلك عند الاستهلاك وهذا مبني على أنه تبينه<sup>(٦)</sup> الضرورة وهو قول م بالله وصحح للمذهب وقال أبو ط لا يبيحه الأكراه قال في<sup>(٧)</sup> الروضة وذكر أبو ط في موضع إن من اضطر إلى مال الغير فأكل ما يسد رمقه فلا ضمان عليه وهكذا عن قاضي القضاة فيلزم مثله في الأكراه (ويتأول<sup>(٨)</sup> كلمة الكفر) إذا أكرهه عليها عند أن يتكلم بها نحو أن يضمر قلتم إن الله ثانياً أو أكرهتموني على ذلك أو نحو ذلك من الاضمارات فلو لم تأول هل يكفر أم لا فيه خلاف<sup>(٩)</sup> (ومالم يبق له فيه قل<sup>(١٠)</sup> فكلا فعل) فلا يلزمه إثم ولا ضمان

وطء الزوجة حائضاً أو ألاماً أو المستبرأة أو في الدبر اهـ ح ل لفظاً (هـ) حياً لا ميتاً قرز (و) المحترق (هـ) وأما إيلاام نفسه وسبها فيجوز إذ قد جازاً كل بعضه منه عند الضرورة (١) ينظر لوسب الملازمة الظاهر أنه أبلغ من سب الآدمي لأنه كسب الاتيئة لمكان العصمة إن لم يرد على ذلك دليل اهـ وظاهر الأزهاري الجواز (٢) خلاف البخاري في الإيلاام (٣) لأن هذا المختصر يؤخذ بمفهوماته لأنه قد جعلها كالنطق وقد ذكر ابن الحاجب أن الكتب المصنفات تؤخذ بمفوماتها لأن المصنفين يقصدون ذلك ذكر معناه في شرح القصل معناه أن يؤخذ بالمفهوم في الكتاب العزيز والسنة اهـ غيث يلقظه (٤) بما لا يستحقه وكذا قدنه قرز (هـ) حياً أو ميتاً وقد أجاز أهل المذهب أكله بدموته للضرورة ولم يجز واسبه بدموته للأكراه فينظر في الفرق يقال في سبه نقصه وعرض لا في أكله اهـ شامخ (هـ) قياساً على كلمة الكفر وعلى إتلاف مال الغير قلنا الفرق بين سب الآدمي وأخذ ماله أن له شبهة في ماله وليس له شبهة في سبه والفرق بين النطق بكلمة الكفر وسب الآدمي أن الآدمي يضربوا أنفسهم عنه لا يضربون ذلك اهـ ح بهر إن ومثله في الرابض (٦) لأنه قلته أو تلف عضو منه (٧) لابن سليمان (٨) وجوباً وكذا يتأول الكذب اهـ بيان (هـ) ويؤخذ من هذا أن من تكلم بكلمة الكفر كفر ما لم يخرج مخرج الجحيم (و) وكذا الفعل نحو أن يكرهه على السجود للصنم أيضاً أو كون سجوده لله تعالى (هـ) فرع قال قاضي القضاة والمهر على القتل عند الأكراه على كلمة الكفر يكون أفضل ونحو ذلك مما فيه اعزاز للدين لا على كل الليعة وشرب الخمر ونحوه فيجب عند الأكراه عليه بالقتل ويأثم إن لم يفعل قيل ف إلا أن يكون ممن يقتدى به جاز له تركه وعلى قول م بالله يجوز له مطلقاً (هـ) أن لا يكفر قرز وهو ظاهر الآية بل يأثم مع الامكان (١٠) ويجب عليه الفسل حيث أكره على الزنى

وذلك نحو أن يوجر الماء وهو صائم فيدخل بغير اختياره<sup>(١)</sup> فإنه لا يفسد بذلك وكذلك لو ضرب به الغير حتى مات لم يلزمه إثم ولا ضمان<sup>(٢)</sup> وكذلك لا يفسد الخمر بذلك<sup>(٣)</sup> كالصوم على ما ذكره الفقيه ح (و) إذا كان لا أكراه (بالإضرار) فقط كضرب أو جرس مضرين ولا يقتلان فإنه يجوز بهذا<sup>(٤)</sup> الأكراه (ترك الواجب<sup>(٥)</sup>) كالصلاة والصوم<sup>(٦)</sup> ولا يجوز به ارتكاب المحظورات (و) الأكراه (به) أي بالإضرار (تبطل أحكام العقود) فيصيرها كأنها لم تكن وذلك نحو الطلاق والعتاق والبيع والوقف ونحو ذلك فإنه إذا أكره على فعل أي هذه العقود لم تنقذ<sup>(٧)</sup> ولو لم يخش القتل ونحوه<sup>(٨)</sup> بل خشي الضرر فقط وقال أبو جعفر وأبو الفوارس<sup>(٩)</sup> أن حدالا أكراه الذي تبطل به أحكام العقود ما أخرجه من حدالا اختيار<sup>(١٠)</sup> وإن لم يخش ضرراً (و) كالأكراه خشية الفرق ونحوه<sup>(١١)</sup> (يعني لو خاف أهل السفينة الفرق جاز لهم طرح أموال غيرهم<sup>(١٢)</sup> بنية الضمان كالمضطر يسد رمقه بمال الغير بقيمته عند الناصروم بأنه

وظاهر الأثر خلافه قرز والمضار الأول اه ع قرر (ه) غالباً احتراز من الوضوء والصلاة فإنها تفسد وينقض الوضوء ولو لم يبق ثم فعل ومثله في السحوى وقيل أما الصلاة إذا فعل فعلاً كبيراً كان يحمله من موضع إلى موضع آخر فاختار أنه يبنى على ما قد فصل كما تقدم في الصلاة للنجري وكذا ترك الوقوف وكذا ظن الوطء في الرجمة تكون رجمة اه سحوى وعن القاضي ما مر إذا بقي له فصل قرز (١) يعني بغير فعله (٢) لأنه آله (ه) وكذا لو لم يبق له فعل في الوطء ولو الرجل المسكر لأن الانتشار ليس من فعله بل من فعل الله تعالى ذكره ما مؤلف قال ولا يلحق النسب ولو سقط الحد لأنه كالمال استدخلت ماؤه اه شرح فتح وقولهم أنه إذا اتفق الحد لحق النسب ليس على إطلاقه بل ذلك كوجود شبهة قوية (٣) أي الوطء ولا يوجب حداً ولا مهراً ولا نسباً وقد مر مثله في الثمان الإمام اه سيدنا حسن قرز (٤) قال الإمامي وإزالة العامة والنسب لاهل الفضل فيه تردد هل يحد من الأكراه قال والمضار أنه يحد من الأكراه لأن ذلك يهضم موقعه عند أهل الرياسة وربما كان أعظم من الضرر اه زهور وشرح فتح (٥) ولو بعد الدخول فيه كالصلاة والصوم ويجب القضاء اه ح لى نقلاً (٦) فيه تردد هل القطر فعل محظور أو ترك واجب رجح الفقيه س أنه ترك واجب وقيل لأنه فعل محظور فلا يجوز الاعتد خشية اللطف أو تلف عضو اه ك وبان من الصوم من كلام الكواكب في القطر بعد النية (٧) إلا أن ينوي في غير البيع وأما البيع فلا يصح ولو نواه وفي البيان وما فعله للمسكر من العقود والاتفاقات فلاحكم له إلا أن ينوي صحته صح (٨) غرق أو حريق (٩) وفي البيان وكب ابن أبي الفوارس (ه) وهو من أصحاب الهادي وأحمد بن شاه ابن خرنشاه وهو والد محمد بن أبي الفوارس وفي نهضة الانظار أحمد بن شاه بن خرنشاه بن باويه الجليلي للملاي رحمه الله (١٠) وهو الهياه (١١) كالبيع والنار والظالم اه سحوى معنى قرز (١٢) بعد أموالهم ويكون الطرح على حسب الأموال قرز

لا عند أبي طوقاصي القضاء فلا شيء عليه فأما لو كان صاحب المال مضطراً<sup>(١)</sup> إليه لم يجوز للمضطر الآخر أخذه ونحو ذلك أن ينجش من الظالم القتل إن لم يُمكنه من مال<sup>(٢)</sup> الغير

**(\*) (باب والقضاء) \*** في اللنة<sup>(٣)</sup> هو الاحكام<sup>(٤)</sup> والافتان<sup>(٥)</sup> والحثم

والإلزام قال تعالى فلا قضينا عليه<sup>(٦)</sup> الموت أي أزمناه وحتمنا به والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى لنبيه داود عليم فاحكم بين الناس بالحق وقوله تعالى

(١) من خشية تلف أو ضرر قرز (٢) من غير توعده لا لو توعده فقد تهم (٣) وقد ورد في القضاء ترغيب وترهيب والترهيب أكثر من الترغيب حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها ورجل آتاه الله مالا فسلطه على ملكته في الحق أخرجه البخاري ومسلم ومن حديث ابن عمر وابن عباس قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن القسطن عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا رواه مسلم والنسائي ومن حديث أبي هريرة يا أبا هريرة عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة قائم ليلاً وصائم نهاراً يا أبا هريرة جور ساعة في حكم أشد وأعظم عند الله من معاصي سبعين سنة رواه الأصبهاني (وأما أحاديث الترهب) فتصو حديث أبي هريرة من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح نفسه بغير سكين وفي رواية من ولي القضاء أخرجه أبو داود والترمذي ونحوه (وفي حديث ابن مسعود) هر فوما قال يؤتى بالقاضي يوم القيامة فيوقف على شفير جهنم فإن أمر به دفع فيها فهو سبعين خيراً رواه البزار وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من حاكم يحكم بين الناس إلا جاء يوم القيامة موكباً أخذ بقفاه ثم يرفع رأسه إلى السماء فإن قال له ألقاه في مهواة أرسين خريفاً رواه ابن ماجه وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لياتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يضمني أنه لم يقض بين اثنين في ثمرة قط رواه أحمد ولا ابن حبان نحوه اه شرح بهر ان وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لأبي ذر الغفاري يا أبا ذر إن أراك ضميماً إلى أحب لك ما أحب لنفسي فلا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم اه شرح بحر (وعن ابن أبي أوفى) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله مع القاضي ما لم يجر فإن جاز تخلى عنه وزمه الشيطان أخرجه الترمذي وروى البيهقي بإسناده إذا جلس الحاكم للحكم بت الله له ملكين يسددانه ويوقاهه فإن عدل أقاماه وإن جازا عرجا وتر كاه وعن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان قاضياً فياخرى أن يقبل كفاً فإلى غير ذلك اه شرح بهر ان (٤) وأما في الشريعة فالقضاء ولاية تقتضي التصرف بقطع الشجار بين المتخاصمين وما يحصل بذلك على حد لا يصح أن يكون لغير صاحبها ولاية على من هي عليه ويسمى القاضي قاضياً لأنه يأمر الخصمين أو أحدهما بما يصح به في أمر ما ويسمى حاكماً لأنه يحكم بين الظالمين للظالم والحكم لئلا يمتنع منه حكم الدابة اه دياج لأنه يمتنع من الوقوع في الهالك (٥) قال تعالى قضاها من سبوات أي احكمهن والافتان لقوله تعالى فاقض ما أنت قاض اه بحر أي ما أنت متحن وصانع اه شرح بحر (٦) عطف تسميري (٧) وقوله



وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل وأما السنة فتقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وفعله أما قوله فقال صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة الخبر<sup>(١)</sup> وأما فعله فلأنه صلى الله  
عليه وآله وسلم حكم بين الناس وأمر علياً عليه السلام أن يحكم<sup>(٢)</sup> في اليمن وبعث معاذاً للحكم في اليمن  
والاجماع ظاهر واعلم أنه (يجب<sup>(٣)</sup> على من لا يفتي عنه غيره<sup>(٤)</sup>) وهو من وثق من نفسه  
بالعمل والعلم وكان بالمسلمين إليه حاجة وغيره لا يقوم مقامه فانه يتعين<sup>(٥)</sup> عليه الوجوب<sup>(٦)</sup>  
(ويحرم على من) عرف من نفسه أنه (مختل شرط<sup>(٧)</sup>) من شروط القضاء وأنها غير متكاملة  
فيه (ويندب ويكره ويباح ما ين ذلك) أي ما بين الواجب والمحذور أما الندوب فله  
صورتان أحدها أن يثق من نفسه بالعلم والعمل وغيره يقوم مقامه في الواجب لكن  
فيه زيادة استظهار في الأمور<sup>(٨)</sup> الثانية إذا كان خامل الله كثر فيطلب إظهار علمه لينتفع به  
الناس وأما المكروه فإذا وثق من نفسه بالعلم والعمل وثم من يقوم مقامه وترداد الكراهة  
إذا كان مشتغلاً بالتدريس<sup>(٩)</sup> وأما المباح فهو حيث يثق من نفسه بالعلم والعمل وغيره يقوم  
مقامه وهو فقير فيدخل لطلب الرزق<sup>(١٠)</sup> قال عليه السلام هكذا ذكره بعض أصحابنا وإليه أشرنا  
بقولنا (حسب الحال) أي بحسب ما يقتضيه من الأمور التي تقتضي الندب والكراهة والاباحة  
وقال عليه السلام ولنا على ذلك كله نظيره وهو أن يقال أن القضاء من فروض الكفايات فمن دخل  
فيه وغيره يقوم مقامه فقد فعل واجباً فكيف يكون في حقه مكروهاً أو مباحاً وقد ذكر  
علماء الكلام في ذلك كلاماً يقضى بما ذكرنا وهو أن من فعل واجباً على الكفاية وقد قام  
تعالى كانت القضية اه بمر أي الموت وهول الحرب قضى فلان إذا مات (١) وهو ما روى عن علي  
عليه السلام قال القضاء ثلاثة قضيان في النار وقاض في الجنة فأما الذي في الجنة فرجل علم بالحق وقضى  
به فهو في الجنة ورجل عرف الحق وجار في حكمه فهو في النار ورجل قضى بين الناس على جهل  
اه بمر (٢) يقال أن علياً عليه السلام لبث في صنعاء أربعين يوماً ودخل أمان في اليمن ودخل  
اليمن مرة أخرى في خلافة أبي بكر اه معولي ذكره الجندي (٣) قال الدوارى وحكم  
الدخول في الإمامة وطلبها وسائر الولايات حكم القضاء فيما ذكر من الأحكام اه غاية والله أعلم  
(٤) في الليل قرأ اه بمر (٥) يتعين عليه بذلك أو جميع الامام اه معولي لفظاً (٦) كلاً من  
بالعروف اه بمر (٧) ويجب الحرب (٨) كيان يكون من أهل الجهة (٩) أو الجهاد (١٠) وفي التكملة  
يحرم الدخول لطلب الرزق إذ هو من طلب الدنيا بالدن وهو محتمل وقد قال صلى الله عليه وآله  
وسلم من تعلم علماً مما يفتنى به وجه الله تعالى لا يصله إلا ليصيب عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة  
يوم القيامة يعني ربحها والمراد عدم دخولها إذ من دخلها قد عرفها وهذا من الكفاية ونحو ذلك كثير  
وهو يحتمل التوجيه بأن الدم في حق من طلبه لطلب مضموم الدنيا لا في حق من طلبه بما لا بد منه

غيره مقامه<sup>(١)</sup> فإنه يثاب ثواب واجب لا ثواب مندوب فكيف من دخل فيه ولا غيره لكنه لو ترك قام به الغير فإنه فعل واجباً لا محالة<sup>(٢)</sup> فكيف يتهاى في ذلك نذب أو إباحة (وشروطه) ستة الأول (الذكورة) فلا يصح من المرأة أن تولى القضاء<sup>(٣)</sup> هذا منهنبا وش وقال ابن جرير بل يصح قضاؤها مطلقا وقال أبو حنيفة يصح حكمها فيما يصح شهادتها فيه لافي الحدود (و) الثاني (التكليف) وهو البلوغ والعقل فلا يصح من الصبي والمجنون قال عليم ولا أحفظ فيه خلافاً ما إذا كان مكلفاً جاز حكمه سواء كان حراً<sup>(٤)</sup> أو عبداً وفي شرح الأمانة عن الفريقين لا يصح قضاء العبد ولا المدير ولا المكاتب كما لا تجوز شهادتهم<sup>(٥)</sup> (و) الثالث (السلامة)<sup>(٦)</sup> من العمى والخرس<sup>(٧)</sup> فلا يصح أن يكون القاضي أعمى ولا أخرس (و) الرابع (الاجتهاد) ليعرف مستند الأحكام من الكتاب<sup>(٨)</sup> والسنة والاجماع والقياس

من القوام كما هو المراد به فهذا هو المراد وهو مما يثاب عليه فكان من مهمات الدين والله أعلم (١) لكن ينظر كيف مثال هذا الكلام أن يكون واجباً وقد قام غيره مقامه اه مفتي يصور لو قد دخلوا في صلاة الجنازة جماعة فإنه قد أغنى عنه غيره ويثاب ثواب واجب (٢) كلام أهل المذهب في طلب القضاء وادارته قبل الدخول لا بعده فيثاب ثواب واجب عيناً أو كفافة ذكر معناه في شرح الأمان (٣) وأما الفتيا فتجوز قرز (٤) والوجه لنا ما روى أن كسرى لما هلك سأله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من خليفته على الملك فقالوا استخلف ابنته نوري فقال صلى الله عليه وآله وسلم لن يفلح قوم بلي أمرهم امرأة وهذا الخبر خرج فخرج الدم لولاية المرأة والدم يقتضي النهي والنهي يقتضي فساد النهي عنه ولأن المرأة تضعف عن تدبير أمور الناس لكونها لا تتخاطب كثيراً منهم ولما ورد من قصصان عقلاً فلم يصح قضاؤها اه ديباج بلفظه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجهن والقضاء تقديم اه كواكب قوله أفلح بمعنى ظفر يقال أفلح الرجل إذا ظفر وأصاب خيراً اه ترجمان وأما الوصية غارحة بالاجماع فتصح الوصية إليها اه زهور معنى (٥) حيث أذن له سيده أو عينه الإمام وقيل ولو غير مأذون له حيث وجب عليه الدخول في القضاء لقوله ولا تمنع الزوجة والعبد من واجب وأما مع عدم الوجوب فينظر (٦) وضمن عليه إذا عينه الإمام ويلزم السيدة الاجرة إلا حيث يجوز له الاستمانة ويكون إليه ما إلى الحاكم من تزويج من لا ولي لها وإقامة الحدود وغير ذلك (٧) عدم (٨) والآفات المنفرة كالجناد والبرص والمضمين لا النور والصرع وتغير السلن وتقل السمع فلا تمنع وكذا السهو القليل لا الكثير فيمنع قرز ذكره في البحر اه يان بلفظه (٩) وظاهر الكتاب أنه لا يحتر في سلامة الأطراف بخلاف الإمام اه سحولى (٧) والمصمم اه سحولى (٨) روى عن زينا بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه قال القضاء ما في الكتاب ثم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أجمع الصالحين من العلماء فإن لم يوجد في كتاب الله ولا في السنة ولا فيما أجمع عليه الصالحون اجتهد الإمام في ذلك احتياطاً ولا يؤولوا جهده واعتبر الأمور وظاهر الأشياء بعضها ببعض فإن تبين الحق أمضاء

وكيفية الاستدلال ولا يجوز أن يكون مقلداً (في الاصح<sup>(١)</sup>) المذهبين<sup>(٢)</sup> وهو تحصيل  
 أبي طائفة وأبي عبيد الله عليهما السلام وهو قول شريح وحكامه في المتن عن القاسم وقالم بالله منعبا  
 وتخريجا<sup>(٣)</sup> يجوز أن يكون مقلداً وهو قول أبي حنيفة وذكره في الكافي للهادي عليه  
 والناس قليل لهذا أولى<sup>(٤)</sup> لثلاث مطلق الأحكام وتضييع الحقوق لمدمج المجتهدين خصوصا في  
 زماننا<sup>(٥)</sup> (و) الخامس (المقالة<sup>(٦)</sup>) المحققة وهي الورع ولا بد أن يكون جيدا التمييز بحيث  
 يكون منه من الذكاء وصفاء الذهن ما يفرق به بين الدعوى الصحيحة<sup>(٧)</sup> والفاسدة ويمكنه  
 استخراج الحوادث من أصولها ولا بد أن يكون صليبا<sup>(٨)</sup> في أمر الله تعالى بحيث يستوى  
 عنده الشريف والدنيء ويبعد عن الحباية في حكمه (و) السادس أن يكون معه (ولاية من إمام

ولقاضي المسلمين في ذلك ما لا مامهم (١) وفي اشتراط كونه كاتباً وجهاً رجح الامام في الوجوب  
 لا نقضه الى ما وضعه كاتبه بخلاف التي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن فيه عدالة كاتبه لأنه اذا خان نزل  
 الوحي ذكره في البحر اهران وظاهر المذهب عدم اشتراطه اهـ في قرز (٢) والدليل على اشتراط الاجتهاد  
 قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى لتصم بين الناس بما أراك الله وغير معاذ المشهور  
 اهـ شرح آثار معنى لابن بهران (٣) خريجه من قول الهادي عليه السلام يجوز أن يرجع القاضي فيما أشكل عليه  
 الى إمامه وهو قول من بالله اهـ زهور معنى (٤) واختاره الامام شرف الدين عليه السلام حيث عدم المجتهد في  
 الناحية لأن الأخذ برواية القيد وقوله أولى من ترك الأحكام (٥) وكان في زمانه خمس مائة مجتهد هذا  
 في قطره لافي سائر الاقطار (٦) يعني أنها تزيد على عدالة الشاهد فلا يصح أن يكون كافرا تأويل ولا  
 فاسق تأويل وقال في كتاب المراد انه محتاج الى الاختيار وصحة عدالته كافي الشاهد اهـ ونهض السعوى  
 والمراد لا يكفي في عدالته مجرد الظاهر بل لابد من معرفة عدالته بالخبرة أو نحوه ولا يخفى في حقه  
 ما يخفى في حق الشاهد كما سبق نحو فسق التأويل وكفر التأويل بل لابد من الورع اهـ لفظاً (٧) ومن  
 ذلك قضية على عليه السلام مع صاحب الارغفة وهو أنه كان لأحدهما ثلاثة وللآخر خمسة فأكل منهما ثلث  
 ودفع ثمانية دراهم عوضاً عما أكل فقال صاحب الخمسة أن له خمسة دراهم ولصاحب الثلاثة ثلاثة دراهم  
 فقال صاحب الثلاثة بل لك أربعة دراهم ونصف ولي ثلاثة ونصف فقال على عليه السلام خذ ما رضى به صاحبك  
 وهو الثلاثة فان ذلك خير لك فقال لا رضى لي إلا بما الحق فقال على عليه السلام ليس لك بما الحق إلا درهم  
 واحد الى آخر القصة اهـ فتح غفار ووجه قول على عليه السلام تسقط الثمانية الارغفة بأربعة وعشرين  
 ثلثاً فأكل كل واحد منهم ثلثها ثمانية أثلاث فصاح صاحب الثلاثة الارغفة ثمانية أثلاث وبقي له ثلث  
 رغيف وصاحب الخمسة أكل ثمانية أثلاث وبقي له سبعة أثلاث فأقسم الثمانية الدرام على الزائد على  
 ما أكله فلصاحب الخمسة سبعة دراهم ولصاحب الثلاثة درهم واحد (٨) ولا يكون جباراً شديداً بحيث  
 يها به الخصم فلا يستوفي حقه ولا هيناً ضعيفاً بحيث تجزئ عليه الخصوم ويهلطان فيه فيطلب منهما  
 التي القوي الضعيف اهـ بيان قال بعض السلف انا وجدنا هذا الامر لا يصلح إلا لشدة من غير عفف

حق أو محتسب<sup>(١)</sup> فلا يصح تولي القضاء في وقت إمام أو محتسب إلا بولاية منهما<sup>(٢)</sup> وأما التولية من السلطان الجائر فقال أحمد بن عيسى وش وزفر<sup>(٣)</sup> يجوز وخرج للهادي عليم<sup>(٤)</sup> وقال القاسم والنضر وأبو عبد الله الداعي ومباثنا خير أو أبوع وأبو طوخر يجهما<sup>(٥)</sup> للهادي عليم أن ذلك لا يجوز **قال مولانا عليم** وهو الذي اخترناه في الأزهار وأشرنا إليه بقولنا من إمام حق قال أبو علي أن التولي من جهتهم فسق<sup>(٦)</sup> لأنه يوم أنهم محقون وكذا في شرح الابانة عن من منع التولية من جهتهم **قال مولانا عليم** في التفسير نظر لأنه يحتاج إلى دليل قاطع **نعم** والتولية من الامام (إما أن تكون (عموما) فلا يقتصر بمكان دون مكان (فيحكم أين<sup>(٧)</sup>) شاء (و) لا بزمان دون زمان فيحكم (متى) شاء (و) لا بمسئلة دون مسئلة فيحكم (فيم) شاء (و) لا لشخص دون شخص فيحكم (بين من عرض) وصورة العامة أن يقول وليتك والقضاء بين الناس أو جعلت لك ولاية<sup>(٨)</sup> عامة (أو) تكون ولايته (خصوصا) أي واقعة في شيء مخصوص وصورة الخاصة أن يقول وليتك القضاء في هذه البلدة<sup>(٩)</sup> أو في هذا اليوم أو في هذه القضية أو بين فلان وفلان فإذا كانت التولية على هذه الصفة تخصصت (فلا تمتدى<sup>(١٠)</sup> ما عين) له (ولو في مجمع شهادة<sup>(١١)</sup>) أي لو تولى في بلد مخصوص فكل ليس له أن يحكم في غيره فليس

ولين من غير ضعف اه زهور (١) قال في التمهيد في حديث الحسبة هي القيام بمن لا يبلغ درجة الامامة بالاجتهاد وغيره من مصالح المسلمين وشروطه عقل وافر وورع كامل ووجود رأى مع حسن بديهة والعلم بفتح ما انتهى عنه وحسن ما أمر به أو وجوبه قال من بالله هذه الشروط يجوز أن يكون محتسبا وسواء كان قرشياً أو عربياً أو عجمياً اه صيترى وقيل هو الامام للشكوك فيه قال عليم حين سأله هو من كلت الشروط فيه إلا شرطاً واحداً فشقك فيه (٢) إلا الحكم اه حلى قرز (٣) وجههم قوله تعالى وأن احكم بينهم بالحق ولم يغفل وللإجماع في الأعمار من غير نكير والقول يوسف عليم للفرز اجعلي على خزان الأرض (٤) من قوله في المنتصب من ملت ولا وصى له وله أولاد كبار وصغار فجعل بعض الظلمة بعض السكار ولأى على الصغار صح تصرفه عليهم ومن قوله عليم قرر من أحكام الظلمة ما وافق الحق اه ن من الوصايا (٥) من قوله في الأحكام من شاق الحق ومأذنه حل دمه ومن حل دمه حل ماله وبطلت أحكامه (٦) وقال في الهداية لا يفسق (٧) من البلدان (٨) فاموال قال وليتك القضاء أو وليتك لم تصبح اه زهور وفي البيان إذا ولاء القضاء وأطلق ومثله في الدياج ومثله للفقهاء وقد ذكره الدراري حيث قال الأولى أن هذه ولاية للقضاء عامة لدخول الألف واللام فيحكم حيث شاء وعلى منشاء اه دياج (٩) وله أن يحكم بين من وصل إليها ولو من غير أهلها ذكره الامام حلى قرز (١٠) وإذا حكم في غير بلد ولايته هل يقتض حكمه أم لا قال الامام عليم الأقرب أنه يقتض لأنه بمنزلة من لا ولاية له اه نغيري وظنك في الإلتصاف لا يقتض الإلحاح آخر (١١) أو دعوى اه زهور وكب (٥) وأما الاقرار والشكول فيصح

له أن يسمع شهادة في غيره أيضاً وأما جماع التركية والجرح فقيل ذكر في شرح الابانة أنه يصح أن يسمها في غير بلد ولايته عند الناصر والهادي وش قدما وقال أخيراً أبو جرح لا يقبل وقيل ح أن قلنا أنها شهادة لم تقبل وإن قلنا أنها خبر قبلت <sup>(١)</sup> فلذا عرفت للحاكم في مسألة <sup>(٢)</sup> حكماً لم يكن له أن يحكم بخلافه (وإن خالف مذهبه <sup>(٣)</sup>) ذكر ذلك صاحبنا (فإن لم يكن) في الزمان إمام <sup>(٤)</sup> (فالصلاحية) للقضاء (كافية) في ثبوت الولاية ولا يحتاج إلى نصب من أحد وقال (م) بالله لا بد (مع) الصلاحية للقضاء (من) نصب <sup>(٥)</sup> خمسة ذوى فضل <sup>(٦)</sup> (وإن لم يكونوا ممن يصلح للقضاء ولا عبرة بشرطهم <sup>(٧)</sup> عليه) أى لو شرطوا عليه كما شرط الامام من الاقتصار على بلد أو زمان أو شخص أو قضية لم يلزمه شرطهم

﴿ فصل ﴾ في بيان ما يجب على الحاكم استعماله وجعلها اثني عشرة خصلة (و) هي أنه يجب (عليه) اتخاذ <sup>(٨)</sup> أعوان لاحضار الخصوم ودفع الزحام والأصوات) ثلاثاً يتأذى بأصواتهم • قال عليم وقد ذكر أصحابنا هذه الخصلة فيما يستحب للحاكم وهو تسامح <sup>(٩)</sup> بل هي واجبة مع الامكان لأنه لا يجوز له الحكم مع التأذى بالزحام والأصوات وإذا لم يميز له وجب عليه أن يدفع ذلك بالأعوان (و) الثانية اتخاذ (عدول ذوى خبرة) بالناس يسألهم عن حال <sup>(١٠)</sup> من جهل متكئين) ثلاثاً يحتال عليهم ويعرفهم الحساكم أسماء الشهود

أن يسمها ولا يحكم به الا في بلد ولايته اه نهري (١) قوى (٢) مينة ولا يحكم فيها ما ظاهراً الا بصين آخر اه فتح معن قرز (٣) ويضيف الحاكم إلى أمر الامام فيقول صبح عندى كذا بأمر الامام ويؤخذ من هذا صحت حكم المقلد اه ماهر وظاهر احكامهم لا تحير الاضافة اه سيدنا يحيى بن جابر الله مشع (٥) الا في قطعي يخالف مذهب الحاكم اه سحوى لفظاً كما يأتي (٥) مذهب الامام لا المحسب فيحكم وان خالف مذهبه وقيل لا فرق قرز (٤) ولا محسب قرز (٥) ولهم عزله لمصلحة أو خمسة غيرهم (٦) وعلم اه هداية بما يجب عقلا وشرماً لاجماع الصحابة عليه في الامامة وان اختلفوا في المنصوب (٧) لانه ليس بتائب عنهم ولا لا يصح منهم فعل ما شرطوه في الحكم فلا يصح شرطهم له في الحكم اه بيان بخلاف الامام والموصى والموكل والمحسب فانه يصح منهم الفعل فيصبح منهم الجرح (٨) قال في الشفاء عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ولى شيئاً من أمور المسلمين فاراد الله خيراً جعل مهوراً صالحاً فان نسي ذكره وان ذكر اعانته والامام أولى بذلك اه شرح فتح (٩) لكنه يعمل كلامهم على أنه لا يتأذى ولم يشغل بأصواتهم وكلام الامام مبنى على الاشتغال وتأذيه والله أعلم اه نهري وقرره الشامي (١٠) قيل ع ويؤخذ من هذا الموضع أنه يصح الجرح والتعديل في غير وجه الخصم وانه خبر لا شهادة لكن لا بد أن يقول الحاكم للشاهد جرحك فلان وفلان لجواز أن يكون عنده ما يمنع من جرحهما له من عداوة بينهما أو خصمة أو جرح اه بيان حيث

وحديثهم<sup>(١)</sup> ومن شهدوا له وعليه • قال عليم وهذا الخصلة أيضا عداها أصحابنا بما يستحب للحاكم ونحن عدناها بما يجب عليه ووجه ذلك أنه إذا كان يخفى عليه أحوال الشهود ولا يحصل له ظن العدالة إلا بذلك وجب عليه<sup>(٢)</sup> مع الامكان (و) الثالثة (التسوية بين<sup>(٣)</sup> الخصمين) في الاقبال<sup>(٤)</sup> والاصاخة<sup>(٥)</sup> والدخول عليه وفي كلامهما<sup>(٦)</sup> وفي استماعه منهما وفي الجلوس في مجلسه من غير فرق بين الرافع والوضيع (إلا بين المسلم<sup>(٧)</sup> والنمي) فلا تجوز التسوية بينهما (في المجلس<sup>(٨)</sup>) فيرفع مجلس المسلم عن مجلس النمي وفي مذهب شويهان هذا أحدهما والثاني أن يسوي بينهما كما يسوي في الدخول والاقبال والاستماع (و) الرابعة (مع الدعوى أو لا ثم الإجابة<sup>(٩)</sup>) فلا يجوز أن يحكم لأحد الخصمين<sup>(١٠)</sup> من دون أن يسمع كلام الآخر قيل ع

رأي الحاكم صلاحا اه مفتي (١) بتقديم اللام على الياء (٢) ينظر في هذا الطرف الثاني القياس أنه لا يجب عليه بل يطلب من للدعي تعديل البيئة المجهولة فإن حصل والا ترك الحكم اه سي (٣) ولو فاسق ومؤمن اه سحولي (٤) وهو البشاش (٥) الاستماع وقيل الالتفات (٦) يعني مع استوائهما في الوصف فأما لو كان أحدهما يسطر لسانه على الآخر أو لا يجتمل ما أمر به فللحاكم رفع الصوت عليه أو تأديه اه دياج (٧) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اجلى بالقضاء بين الناس فليعدل بفظه ولخطه والاصاخة وإشارته ومقدمه وجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما يرفع على الآخر اه شرح نكت أخرجه أبو يعلى والدارقطني والطبراني في الكبير من حديث أسلمة هكذا في شرح الآثار ولم يكن فيه ذكر اللفظ ولا الاصاخة وفي استماعه عباد ابن كثير وهو ضعيف كذا في التلخيص اه شرح آثار لابن جبران ولا وجدتهما في شرح النكت بل هو في شرح النكت بلحظه وإشارته ومقدمه وجلسه فينظر (٧) ولو فاسقا اه لي لفظا (٨) والوجه ما روى عن عليم أنه وجد مع نصراني درعا عرفه فقال على عليم الدرع درعي لم أبعها ولم أهبها فقال النصراني الدرع درعي وما أنت يا أمير المؤمنين بكاذب فرافعا إلى شرح قاضي أمير المؤمنين فطلع أمير المؤمنين إلى شرح وقال يا شرح لو كان خصمي اسلاميا لجلسته معه ولكني سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول صغروكم كما صغرتهم اه وبذا كنتم في طريق فالجزم إلى مضايقة وخصمي نصراني ثم ادعى على عليم الدرع فأفكر النصراني فقال شرح هل بيننا أمير المؤمنين فقال لا قال شرح الدرع درع قال عليم أحسنت فأخذها النصراني وانصرف ومشى غير بيد شمره جرح فقال أمير المؤمنين يمضى إلى قاضيه وقاضيه يقضى بالحق هو والله حكم الانبياء أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله درعك يا أمير المؤمنين ثبت الجيش وأنت صابر إلى صغين فخرتها من حقبة بيمرك الأورق فقال على عليم أما إذا أسألتني لك ثم جله في فرس من أفراسه ففرق الشهادة يوم التثريب وإن اه احكام (٨) فقط اه سحولي (٩) ما لم يسكت كما تقدم في الدعوى قرز (٩) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليم إذا جلس بين يديك خصيان فلا تجعل بالقضاء حتى تسمع ما يقول الآخر اه من شرح ابن عبد السلام (١٠) ولو كان عالما بنبوت الحق عليه لجواز أن يكون له

وإن حكم قبل سماع الآخر عمدا لم يصح قضاؤه وكان قد حاق عدالته<sup>(١)</sup> وإن كان خطأ لم يكن قد حاق في عدالته وأعاد إلحاكم على وجه الصحة<sup>(٢)</sup> (و) الخامسة (التبث)<sup>(٣)</sup> وهو التأني والتفهم لكلامهما (و) السادسة (طلب المدعى)<sup>(٤)</sup> (تعديل البيئنة المجهولة) المدالة عند إلحاكم السابعة قوله (ثم) من بعد أن قامت البيئنة وعُدلت<sup>(٥)</sup> يطلب (من المنكر درؤها) ولا يحكم حتى يسأله عن حجة يدفع بها ما شهدت به البيئنة فإذا لم يأت بها أمره بتسليم<sup>(٦)</sup> الحق (و) الثامنة إذا قامت البيئنة وعدلت وادعى الخصم أن عنده ما يدفعها لكن طلب من إلحاكم مهلة لتحصيل ذلك وجب على إلحاكم أن عمله<sup>(٧)</sup> وقد مر المهلة (مارأى) وهي تختلف بحسب ما تقتضيه القرائن (و) التاسعة إذا صبح الحق لأحد الخصمين وطلب منه الحكم وجب على إلحاكم<sup>(٨)</sup> (الحكم) له (و) العاشرة (الأمر) لخصمه (بالتسليم) للحق إذا طلبه ذلك قيل ح<sup>(٩)</sup> والأمر بالتسليم بمنزلة الحكم قيل ح ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم اسق أرضك يا زير<sup>(١٠)</sup> ومنهم من قال لا بد من قول إلحاكم حكمت أو صبح<sup>(١١)</sup> عندى أو ثبت لدى قيل ف وأشار ض زيد

مخلص (١) وتبطل ولاجه قرز (٢) في التقطى لافي الظن قد شد وقيل لا فرق (٣) يعني فانظر آ في الدعوى هل هي صحيحة أو فاسدة وفي حكم الجواب هل أقاد الإقرار أم لا (٤) وعن أمير المؤمنين على عليه السلام أن غلامين تحاررا إلى ابنه في لوح فقال أمير المؤمنين على عليه السلام ثبت يا بني فانه حكم فإن الله سائلك عنه يوم القيامة اه من سورة العارقين (٥) وإن لم يطلب الخصم لأن الحق لله (٥) أو عرف إلحاكم عدالتهما من غير تعديل (٦) أن طلب منه (٧) قيل الأولى وبمهل ملأى يدخل في ذلك إمهال المدعى حيث يثبت له الإمهال والمهلة فيه ينظر إلحاكم اه ح لى (٨) وكذا المدعى عليه إذا طلب منه الإيمين وطلب الإمهال حتى ينظر فيها وكذا التمسمة والمؤكدة وكل ذلك موكول إلى نظر إلحاكم اه و قيل لا يميل إذ الحق عليه اه بجر معنى (٨) قال ص بالله وللحاكم ترك الحكم ان خشي مضرة من أحد الخصمين ولا يحكم بغير الحق لأن ترك الواجب أهون من فعل المخطور اه ن رواه في التقرير (٩) يجوز أن يقول حكمت أو تقرر لدى اه ح معنى (٩) فرع والأقرب أنه إنما يجب الحكم حيث لا يحصل للمدعى إلى حقه إلا به نحو من يدعي على غيره خطأ وأنكره ثم بين أو حلف عليه بين الرد أو نكل للمدعى عليه فيجب الحكم حينئذ فأما من طلب الحكم له في شيء في يده يريد به تقرير ملكه على وجه الاحتياط فلا يجب الحكم له اه ن قلت وإذا حكم لم يصح إلا على معنى أن ذلك تقرير يقطع كما ذكره في الزيادات وشرحها والله أعلم اه نمدارى (٩) قوى واختاره التوكل على الله (١٠) تمامه حتى يبلغ الماء الجدران (١١) صيغة الحكم حكمت أو تثبت أو أئزمت لا نحو قوله ثبت عندى كذا أوضح فلا يحصل الحكم اه ح ارشاد لابن حجر وفي حاشية عن الملقن ان لفظ الحكم أن يقول حكمت أو قضيت فقط لا يصح عندى فليس من ألفاظه وهذا على أصل ش لا على أصلنا فيصح في الكل قرز

إلى أنه يحتاج<sup>(١)</sup> إلى ذلك في المسائل الخلافية لا لاجتماعية (و) الحادية عشرة إذا تردد من تسليم الحق وجب (الحبس<sup>(٢)</sup>) له على الحاكم والحاكم لا يجب عليه أن يحكم ولا أن يأمر بالتسليم ولا أن يحبس إلا (أن طلبت<sup>(٣)</sup>) منه فإن لم يطلبه صاحب الحق لم يجب عليه لأن ذلك حق له (و) الثانية عشرة أنه يجب على الحاكم (التقيد<sup>(٤)</sup>) بالتمرد (المصلحة) وهي إذا عرف أنه لا يخرج عما هو عليه إلا بذلك أو عرف أنه يهرب من السجن وحكى أبو عبيد الله عليم أنه لا يقيد المحبوس بالدين وهو قول أبي حنيفة (وقال مولانا غلام) والصحيح أنه يقيد (والأول<sup>(٥)</sup>) فلا يقيد بدين ولده ولا يحبس (لولده<sup>(٦)</sup>) كما لا يقطع إن سرقة (ويحبس) الوالد<sup>(٧)</sup> (لنفقة<sup>(٨)</sup>) طفله إذا تردد من اتفاهه (لا) إذا تردد عن قضاء<sup>(٩)</sup> (دينه) فلا حبس لأن له شبهة في ماله ولا شبهة له في ترك اتفاهه ذكر معنى ذلك أبو عبيد الله في شرح الإبانة قيان قول الناصر أنه يجوز الحبس بدين الولد وهو قول مالك وشافعي (ونفقة المحبوس) بالحق الواجب عليه (من ماله) أن كان له مال (ثم) إذا لم يكن له مال أفتى<sup>(١٠)</sup> (من بيت المال ثم) إذا لم يكن في بيت المال شيء أفتى عليه (من

(١) وإن كان ظاهر الأثر خلافه (٢) ثم لا يفرجه حتى يسلم الحق أو رضى خصمه أو تبين إعساره فلو كان الغصم وكلائه فيه فيما يتعلق بالحقوق به كالتن والجرة يحبس أيضا أو يأن وأخراج الممرز إلى الإمام لا إلى من عزز لأجله أو بحر قرز (٣) وحكم النساء في ذلك حكم الرجال لكن يجب تمييز حبس النساء عن حبس الرجال لوجوب سترهن من خشية الفتنة أو غاية (٤) فإن طلب البعض حكم به (٥) هذا حيث كان الحق لمكلف يصح منه إسقاطه وأما لو كان ليقم أو مسجد أو ليت مال أو نحو ذلك مما للولاية فيه إلى الإمام والحاكم فلا يعتبر الطلب بل يجب ذلك على الحاكم ولو ترك الطلب المنصوب ونحو ذلك أو وابل قرز (٥) قال في شرح فتح الوهاب إذا سكنت لجهل أو دهشة فلا بأس بتبنيه ويكفيه أن يقول أنا طالب لحق على موجب الشرح وإن جهل الحكم على التعميل (٥) فإن حكم قبل الطلب فوجهاً أو من شرح ابن عبد السلام وفي البيان ذكر سيدنا الجواز إلا عن الإمام أي نعم في الحبس أن عرف الحاكم مرده مع إعساره وجب من قبيل انتهى عن المنكر مع طلب الغصم لخصمه أصحابها الجواز وقيل لا إذ هو حق للدين قلنا المرافعة قرينة الطلب أو بحر (٤) قيل وإن لم يطلب أو بحر (٥) ولو علا قرز (٦) وإن سفل ولا فرق بين الأم والأب أو يأن معنى (٥) وهذه العلة تم الأب ما على والأب ما على (٧) وأما التقيد فهل يقيد بنفقة طفله سل قيل يقيد (٨) وكذا سائر الأقرب أو رياض وذكر الطفل ليس في الشرح ولا في النعم (٩) لكن فهما يحبس الوالد بنفقة الولد وكذا سائر القربات أو رياض قرز (١٠) وكذا في الأم (٥) وينظر من الطالب للصنعة في ذلك له يقال الإمام أو الحاكم حيث خشي خيانة الولي أو نحو ذلك (٩) وأما الذين يحبس لهما وهو مفهوم الأثر وعن طائر لا فرق قرز (١٠) حيث لا قريب له مؤسر بنفقة قرز (٥) ولله حيث حبس على شيء يصلح بالدين أو ملتبس أمره وإلا فلا حبس عليه



خصمه<sup>(١)</sup> ويكون (قرضاً)<sup>(٢)</sup> وأجرة السجان والأعوان<sup>(٣)</sup> من مال المصالح) قبل (ثم) إذا لم يكن للمصالح مال كانت (من) مال (ذی الحق) التي حبس من أجله ولا يرجع (كالمقتص) إذا استأجر من يقتص<sup>(٤)</sup> له كانت الأجرة من ماله فكذا السجان (ونذب) للعالم سبعة أشياء منها (الحث<sup>(٥)</sup>) (للمختصين) (على الصلح) ما لم يثبت له الحق<sup>(٦)</sup> فإذا بان له الحق أمضاء إذا طلبه خصمه (و) منها (ترتيب الإصلين<sup>(٧)</sup>) أي يقدم الأول فالأول على مراتبهم في المرافعة فإن رأى تقديم الطاري<sup>(٨)</sup> على التميم<sup>(٩)</sup> فعل ذلك وإن رأى أن يخطئهم بأهل مصره فعل على ما يرى من الصلاح (و) منها (تمييز مجلس النساء<sup>(١٠)</sup>) عن مجلس الرجال وذلك بأن يقدم النساء على حدة والرجال على حدة أو يجعل لكل فريق يوماً فأمّا إذا كان التعاكم بين رجل وامرأة فقل ح يكون ذلك في يوم النساء وقيل ع إن كان المدعى الرجل ففي يوم الرجال وإن كان المدعى المرأة ففي يوم النساء فإن كان كل واحد منهما مدعياً ومدعى عليه فيوم دعوى الرجل مع الرجال ويوم دعوى المرأة<sup>(١١)</sup> مع النساء إلا أن يرى صلاحاً بكمس ذلك<sup>(١٢)</sup> (و) منها إذا كان كل واحد من المختصين مدعياً ومدعى عليه نذب للقاضي (تقديم) مناع حجة<sup>(١٣)</sup> (أضعف المدعين) قدرة فإن كانا مستويين في القوة والضمف ففي شرح الإبانة يقرع بينهما وهذا إذا لم يبدأ أحدهما<sup>(١٤)</sup> بالدعوى فإن بدأ أحدهما بالدعوى بدأ به ولو كان أقوى

(١) ويرجع بها عليه إذا نوى الرجوع اه بقظه قرز (٢) ولعل وجه وجوب القرض على خصمه هو كونه محبوساً من أجله فعبار بمنوع التصرف من جهته فلذلك كان أخص من غيره ويجري مجرى قرض المضطر ولا أدري من أين قلت السئلة اه براهين وصعيتي (٣) وفي الإجاز وأجرة نحو السجان من المحبوس ليدخل ما يحتاجه من الأوراق (٤) وفي حاشية السحولي ما لقظه وللراد بالمقتص هو من ينصبه الحاكم لاستيفاء القصاص لمن وجبهه والمحدود فهذا أجرته من بيت المال لا أن المراد ما فسر به في الشرح (٥) قال في الهداية ونذب لكل ذي ولاية اتخاذ دعة وسوط كما فعل على عليم (٦) وكذا لو ثبت له الحق جاز ولكن يكون الحث على جهة المسامحة وتطبيب النفوس اه شرح فتح معني ويكون بعد إعلانه بثبوت الحق وإلا لم يصح لأنه يكون كالغرور من جهته (٧) إلى مجلس الحكم اه فتح قرز (٨) الآخر (٩) والفاضل والمساو وقرئ الفضل اه فتح وكان بتقديم غيره عليه فيوثق من المصالح العامة كالندريس أو الخاصة كالصلاة أول الوقت أو ادراك الجماعة أو نحو ذلك كأن يكثر تضرره بالوقوف أو ذوحرة يقطع منها مع حاجته إليها أو ولده اه شرح آثار (٩) الأول (١٠) وبميز للختي مجلس وحده اه مفتي (١١) وحكم القاعدة حكم الرجل (١٢) قال المفتي والأنايب أنه يفردها مجلساً (١٣) فعل (١٤) وكذا السجين على غيره اه ح (١٥) جسا أو عشرة أو ضرافة دعوى ولو تأخر في الوصول قرز (١٤) بل ادعيا معاً اه بيان أو تشاجر في البداية

ذكره الفقيه (و) منها تقديم حجة (البأى<sup>(١)</sup>) على الحاضر (و) منها أنه يندب له (التنسم) وهو أن لا يجهض نفسه في الانبساط بل يحمل نفسه وقتا يستريح فيه عن الناس ليقوى على النظر في أمره (و) منها (استحضار العلماء) في مجلس حكمه ليتراجموا فيما التبس أمره (إلا لتخير حاله<sup>(٢)</sup>) بحضورهم فلا يستحضرهم (ويحرم) على الحاكم ستة أشياء منها (تلقين أحد الخصمين<sup>(٣)</sup>) حجته ولا يشير عليه برأى فيها إلا أن يأمره بتقوى الله تعالى والانصاف لخصمه (و) كما يحرم تلقين أحد الخصمين يحرم تلقين (شاهده<sup>(٤)</sup>) لا لتبنا<sup>(٥)</sup>) في معرفة كيفية شهادتهم (و) منها (الغوض معه<sup>(٦)</sup>) أى مع أحد الخصمين (في قصته) لأن ذلك يؤثر التهمة وليس له أن يضيف أحد الخصمين<sup>(٧)</sup> دون الآخر (و) منها (الحكم بعد الفتوى<sup>(٨)</sup>) في تلك المسئلة ذكره الفقيه ل قال إذا كان يؤثر التهمة<sup>(٩)</sup> أو علم الخصم ذلك قال فإن لم يحصل هذا جاز<sup>(١٠)</sup>

(١) لتلا يقطع عن الرجوع الى بلده اه هداية وإذا تضر أمور البأى في الحضر (ه) هذا حيث وصلا مما والا فقد تقدم أنه يرتب الواصلين (٢) لتلا يمتنع ذلك عن توفير النظر بل يشاورهم مع البهاده هداية (٣) على جهة التعصب والقوية (ه) وأما تعريف الخصم أنه المرح فذلك جائز لما كذكره في البحر (ه) ومعنى التلقين قل ادعى أو أشهد بكذا وأما قوله ادعى بكذا أو أشهد بكذا بلفظ الاستفهام فيجوز اه صيترى معنى قرز ولفظ الصيترى قيل وبالاتفاق أنه يجوز أن يلقنهم ليفهم المراد بالدعوى أو بالاشهاد فيقول ادعى بكذا أو أشهد بكذا وظاهر الشرح والتمع والكتاب أن الخلاف في هذه الصورة وفي تحليل كلام م بالله أن ذلك ليس بظنين على التحقيق وإنما هو تصرف مراد الشاهد فيأشبه به اه بلفظه (ه) مسئلة ويكرهه أن يبيع أو يشتري لنفسه لتلا بما ولكن بأمر غيره بذلك على وجه لا يعرف أنه له اه يان (ه) معنى فيأتى باللفظ بما يعرف أنه قصدهم ويحبهم عن قصدهم يقع التثيت في مرادم لا لقصده الاعانة والله أعلم اه نجري قال في البيان فيجوز أن يقول صحح دعواك أو شهادتك اه ولفظ شرح الفتح أو تنجأ بأن يبيحه ما فهم من قصده أنه المراد بدعواه أو اجابته وإنما عدل عن صيغة الصناعة والأقوال المتخيرة لرحمته وعدم احصائه وغاوته قرز (ه) ومعنى المحض أن يحاول ما يصح دعوى هذا ويطلب دعوى هذا اه لمة وقيل هو أن يشاوزه الحاكم أو نحو ذلك (٦) إلا أن يكون قادما من غيبة قرز (ه) مع الاعتياد بذلك بينهما اه سيدنا عبد القادر قرز (ه) وإذا أضاف شخص الحاكم ثم خاصم بعد ذلك فيقرب عدم منع الحكم بينهما وبين من خاصمه ويحتمل أن يمنع كالضيفاء بعد الخاصمة ذكره الدوراي اه غاية (ه) فإن أضاف أحدهما كان جرحا وبطل حكمه اه نجري (٧) ولو كان الفتوى من قبل تولى القضاء لأنه خوس وزيادة اه فتح (ه) للراد إذا حكم للمستغنى لاعليه وقيل ولو على من أضافه وهو ظاهر الاز (٨) وقيل ح سواء علم الخصم أم لا إرث التهمة أم لا وهو ظاهر الاز اه شرح آثار (٩) بل لا يجوز إذ حكمه تقرير فواء كالشاهد اه بحر ولا نه يؤدي إلى التهمة (ه) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحكم بعد

له أن يحكم وعن الإمام ي قد أخطأ في الفتوى فلا يضطرب مرة أخرى بترك الحكم **قال** مولانا عليم والأقرب عندي أنه لا يجوز له الحكم لأن ذلك مظنة تهمة فإن حكم جهلاً أو لكون ملهبة جواز ذلك فقد حكمه وإن حكم تمرداً لم ينفذ <sup>(١)</sup> (و) منها الحكم في (حال <sup>(٢)</sup> تأذ <sup>(٣)</sup>) بأمر من الأمور من جوع أو عطش أو حصر أو كثرة أصوات أو غضب أو نحو ذلك <sup>(٤)</sup> (أو) كان معه (ذهول <sup>(٥)</sup>) في تلك الحال لمعارض لم يكن له أن يحكم **قال** في مذهب الشافعي فإن قضى في حال التنبص صبح حكمه <sup>(٦)</sup> (و) منها أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم (لنفسه <sup>(٧)</sup>) على غيره (أو عبده <sup>(٨)</sup>) (للاذون في التجارة) (أو شريك في التصرف <sup>(٩)</sup>) (كشريك في القامصة أو العنان أو الوجوه أو الأبدان وكذلك المضارب) (بل يرفع إلى غيره) اما إلى الإمام أو منصوبه فإن لم يكن قالي من صلح للقضاء على أصل الهادي عليم أو ينصبه خمسة عنده بالله (وكذا <sup>(١٠)</sup> الإمام) ليس له أن يحكم لنفسه وعبده وشريكه بل يرفع إلى قاضيه (قيل و) لا يجوز للحاكم (تعهد المسجد <sup>(١١)</sup>) (ليحكم فيه بين الناس لما يحصل من الرفافة

الفتوى اده آثار (١) يعني لم يصح وتبطل ولا يه قرز (٢) والاصل في المنع من الحكم في هذه الأحوال المشوشة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان وفي رواية لا يقضى الحاكم بين اثنين وهو غضبان وفي أخرى لا يقضيه أحد بين اثنين وهو غضبان وفيه روايات أخر وأصل الحديث أخرجه الستة الا لموطأ وقيس على حكم الغضب غيره من الاحوال المذكورة ونحوها جامع التشویش ذكر معنى ذلك في البحر واختار المؤلف لما ذكره في الاختصار ومذهب ش من صحة الحكم حال الغضب لقصة الزبير اده آثار لابن بهران (٣) حيث خشي معه اختلال شرط والا كره فقط وهذاه فصح وغيث قيل كراهة تنزيه وقيل حظر وهو ظاهر البحر وقال المؤلف كراهة تنزيه لقضائه صلى الله عليه وآله وسلم لغيره في حال غضبه وفي شرح مسلم فإن حكم في حال ماذكر صبح وهذ قرز (٤) كالنوم والفرح (٥) عدم اجتماع العقل يقال ذهلت عنه أي نسيته ولفظ حاجية وهو عدم اجتماع الذهن قرز (٦) لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم في حال الغضب في قصة الزبير والانتصاري هكذا في الاختصار والشفاء قلنا معصوم (٧) لاعلى تسه قرز (٨) وكذا العبد اذا كان قاضياً فلا يحكم لسيده اده بستان (٩) وهذا اذا حكم في الكل واما في حصصة شريكه فيصبح كذا اذا شهد له قرز (١٠) يقال ولاية القاضي من جهة فكا تهخاصم الى نفسه وكشراء مال الصغير يشترى الولي من وكيل يجعله له كما نص عليه م بالله في البيع قلنا جاز ذلك لمجرى على عليم في البيع ولان ولاية القاضي عن نصب الامام من جهة الله تعالى لكن الامام شرط اده دياج (١١) قال في التيت واما الفتوى وتعلم القرآن فائز ان لا يجمع قرز (١٢) لانه يصح في المساجد رفع الأصوات ولان الحاكم في رفعه ونحوها والكافر لا يمكنهم الوصول إليه ولانته صلى الله عليه وآله وسلم عن المحصومات في المساجد (١٣) قال في الهداية ويكره للحاكم القضاء في يوم الجمعة لتدب فعل المأثور فيها وهل تكره قراءة العلم في يوم الجمعة أم ذلك لاجل

بالاصوات \* واعلم أنها إذا عرضت القضية وهو في المسجد فلا خلاف أنه يجوز له الحكم فيه <sup>(١)</sup> وأما إذا تعمد بأن دخله ليحكم فيه فالذي أطلقه في الواقع أنه ممنوع من ذلك وقال أبو حنيفة وكثيره وهكذا ذكر أبو جعفر في جامعهم عن أصحابنا <sup>(٢)</sup> قال مولانا عليم \* والارجح عندي أنه مكروه <sup>(٣)</sup> فقط كما ذكر أبو جعفر وقد أشرنا إلى ضعف التحريم بقولنا قبل (وله القضاء <sup>(٤)</sup> بما علم إلا في حد غير القذف <sup>(٥)</sup>) فلا يجوز له أن يحكم فيه <sup>(٦)</sup> بعله فأما في حد القذف والتقصص والأموال فيحكم فيها بعله سواء علم ذلك قبل قضائه أو بعده وقال لك أنه لا يحكم بعله مطلقاً وحكي في الكافي عن الناصر أنه يحكم بعله مطلقاً وهو أحد قولي م بالله وتخريجه (و) يجوز له أن يقضي (على غائب <sup>(٧)</sup>) هذا مذهبنا وهو قول م بالله وك وش وقال زيد بن علي والناصر وأبو حنيفة لا يجوز له الحكم على الغائب وروى عن م بالله في أحد قوليه ومقدار المسافة التي يقضى فيها على الغائب أن تكون (مسافة قصر <sup>(٨)</sup>) وكل

الدخول الترفيه إذا لم يرد في ذلك نهى يدل عن الكراهة وقراءاتنا في يوم الجمعة وغيرها من فضائل الاعمال الصالحة لما ترك ذلك لتأثير فعل اللذوب من الترفيه ونحوه اهـ (١) ما لم يشغل معبداً فإن شغل لم يجز اهـ متى قرز (٢) تزيه ما لم يشغل قلب للمصلي فيحرم قرز (٣) جوازاً لا وجوباً اهـ وإيل الابد الطلب كما مر أو خشية فوق الحق قرز (٤) قوله تعالى ليحكم بين الناس بما أراك الله وعلم القاضي أبلغ من الشهادة اهـ غيث ومن حكم بعله قد حكم بما أراه الله (٥) أو ظن في الخمسة النسب والنكاح والقصور نحوها كما يجوز للشاهد اهـ تهايم (٦) وأما المسرفة فيقضي بعله لأجل المال لا لأجل الحد (٧) لقول أبي بكر لو رأيت رجلاً عن حد لم أحده حتى تقوم به البيت عندي ولم ينكر قال ولتدب ستره كما مروجاز في حد القذف لتعلق حق الآدمي به اهـ ح بحر وفي ح الآثار قول أبي بكر لو رأيت رجلاً على حد من حدود الله ما أخذته ولا دعوت له أحداً حتى يشهد عندي بذلك شاهدان وفي رواية حتى يكون معي غيره رواه أحمد بسند صحيح وأخرجه البيهقي من وجه مقطوعاً وفي البخاري طليفاً قال عمر لعبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلاً على حد قال أرى شهادتك كشهادة رجل من المسلمين قال أصبت ووصله البيهقي وفي الشفاء أن عمر أقال لعبد الرحمن بن عوف أ رأيت لو رأيت رجلاً قتل أو زنى أو سرق قال أرى شهادتك كشهادة رجل واحد من المسلمين قال أصبت وبه قال ابن عباس ولا يخالف لهم اهـ من شرح الآثار لابن بهران بلفظه (٨) لتعلق حق الآدمي به اهـ بحر ولعل مثله التميز الذي يتعلق بحق الآدمي فيحكم بعله ويحتمل أن التميزات جميعها يعمل فيها بعله كما هو ظاهر العموم اهـ سحوي ومثله في البيان في آخر مسئلة من كتاب القضاء (٩) بعد جماع الدعوى والاجابة قرز (١٠) لأن اللذوب ستره اهـ بحر معني (١١) في غير الحدود اهـ بحر قرز (١٢) بعد أن ينصب عنه وكيلاً وقال ابن أبي الفوارس أنه لا يحتاج الحاكم إلى نصب وكيل عن الغائب بل يحكم عليه إذا قامت البيت اهـ غيث ودوازي (١٣) وقيل ثلاث ومثله في التصح وقواه خفيت سواء جلت مسافة القصر ثلاثاً أم تزيد لأتهم

على أصله ذكره في الاتصار والفتيحة ولا يجوز في دون ذلك وقيل ح النية المنقطعة في  
النكاح وأشار إليه في الشرح (أو) كان غائبا في مكان (جهول<sup>(١)</sup>) لا يعرف في أي جهة هو  
فانه يحكم عليه كالغائب (أو) كان في موضع (لا يزال<sup>(٢)</sup>) كالجلس المنوع من دخوله فانه  
يحكم عليه كالغائب (أو) كان حاضرا في البلد وهو (متقلب) عن مجلس الشرع فانه يحكم  
عليه (بعد الاعذار<sup>(٣)</sup>) وينصب عنه<sup>(٤)</sup> من يجيب الدعوى (ومتى حضر) الغائب<sup>(٥)</sup> بدأن  
حكم عليه<sup>(٦)</sup> وطلب استئناف الدعوى (فليس له إلا ترميف الشهود) ولا تجب إعادتهم  
الشهادة (و) إذا عرف الشهود وطلب جرحهم فانه (لا يجرح) أيهم (إلا بمجمع عليه<sup>(٧)</sup>)  
كالفسق الصريح<sup>(٨)</sup> والكفر لا بأمر مختلف فيه (و) له<sup>(٩)</sup> (الايفاض مال الغائب<sup>(١٠)</sup>) وإن احتاج  
إلى بيع شيء منه بعه<sup>(١١)</sup> لذلك (و) إذا كان على الغائب دين فادعى أهله<sup>(١٢)</sup> أن على هذا الحاضر  
له ما لا جاز للحاكم أن يوفى الترماء (مما ثبت له) على الحاضر (في) حال (النية) إذا ثبت  
(بالإقرار أو النكول<sup>(١٣)</sup>) عن الغيبين (لا) إذا لم يقر الحاضر وحلف وطلب أهل الدين<sup>(١٤)</sup> إثباته

أم يريد أن لهم احصوا يكونه صلى الله عليه وآله وسلم قضى على غائب في خبز يعني في القسامة وبين خبره والمدة  
ثلاثة أيام أم ح بهران (١) يعني لا يعرف أين هو أو كان في بلد واسمه بحيث لا يوجد إذا طلب إلا بعد  
مدة المسافة التي يجوز الحكم فيها على الغائب المعروف مكانه كـ قرز (٢) بدأن علم خروجه من بلده  
أه حيث معنى وظاهر الكتاب الإطلاق كولاية النكاح (٣) وينظر لو كان ينال بذلك مال أو ضرر قيل  
يجب بذل قدر أجره المثل وقيل لا يجب بذل شيء وإن قل (٤) قال في الهداية وله بمجرى بدأن يتأدى عليه  
ثلاثا وتزيره أه بقطعا (٥) وهو أن يتأدى عليه إن خرج أو لا حكم عليه أه كـ (٥) مرة واحدة (٥)  
وهو أن يأمر رجلين أو رجلا وأمرأيتين وأتوا بقطعا الشهادة قرز أن قد حصل الاعذار وقطع البيان فانه  
يحكم عليه بعد صحة امتناعه عند الهدوية أه قطعا (٤) مائة إلى الجميع فلا يحكم عليهم حتى ينصب وكلا  
يسمع الدعوى وينكرها وتقوم الشهادة إلى وجهه وطلب تعديلها فإن أمكنه جرحها فقل قرز (٥) ونحوه  
(٦) أو قبله بعد الدعوى والشهادة لكن لا يبرح أن يجرح بمجمع عليه هنا قرز (٧) وشهادة مجمع عليها  
أه على لفظا قرز (٨) والكذب كالحقد (٩) أي الحاكم (١٠) والمتمرد والمجهول قرز والذي لا ينال والمضطرب  
(١١) لكن يكون له قرضه متى قدم وسلم قيمته كما يقض الوارث بيع الوصي لقضاء الدين فيه تردد فأما للمتمرد  
من القضاء إذا باع الحاكم ماله فليس له قرضه أه بيان بقطعه المنصب له القرض لأنه يؤدي إلى عدم التقاضي  
الحكام أه هبل ومتفق وشامى وفي بيان حيث يقض (١٢) أي أهل الدين الذي على الغائب (١٣) أو رد  
الغيبين (٥) وإذا رد الغائب الإقرار رجح المقر بما دفع على الترميم لأنه دفعه لظنه الوجوب لا لغيره أه  
الله أعلم وهذا حيث كان ديننا لا عينا فيكون لبيت المال وقيل قد تهربا لقضاء فلا يرجع لأنه يؤدي إلى  
التأني أي التواطؤ على صاحب الدين (١٤) قال ض عبد الله الدواوي وليس لهم التحليف إن وجبها فرع

(بالينة<sup>(١)</sup>) لم تسمع لأنه يكون قضاءً لئلا يجرى بالاجماع<sup>(٢)</sup> (و) للحاكم<sup>(٣)</sup> (تنفيذ حكم غيره) فإذا كتب إلي ما في قد حكمت بكذا فله سواء وافق اجتهاده أم خالف نحو أن يكون ممن يحكم بالنيكول ثم يكتب إلى من لا يحكم به وقال لا يعضيه إلا إذا وافق اجتهاده (و) إذا قامت دعوى عند حاكم وكلت حتى لم يبق إلا الحكم كان للحاكم الآخر أن يتولى (الحكم بعد دعوى) قد كان (قامت عند غيره) وهو الحاكم الأول ولا يحتاج إلى إعادة الدعوى والشهادة وإنما يكون له ذلك بشروط سبعة<sup>(٤)</sup> الأول (أن) يكون قد (كتب<sup>(٥)</sup> إليه) بذلك (و) الثاني أن يكون قد (أشهد أنه كتابه<sup>(٦)</sup>) وهذا إذا لم يكونا في بلد واحدة فإن كانا في بلد<sup>(٧)</sup> واحدة لم يصح ذلك<sup>(٨)</sup> قال في شرح الإبانة عند أصحابنا وأبي حنيفة لا يجوز الارعاء مع حضور الأصول وعند ف ومحمد يجوز واتفقوا أنه لو نفذ الحكم وكتب بالامضاء صح وإن كان في بلد واحد (و) الثالث أن يكون (أمرم بالشهادة) فلا يكفي إشهاد لم على أنه كتابه بل لا بد مع ذلك أن يأمرهم بالشهادة<sup>(٩)</sup> (و) الشرط الرابع أن يكون قد (نسب المخصوم) وهم المحكوم عليه والمحكوم له (والحق) المحكوم به (إلى ما يتميز به) نحو أن يقول قد قامت الشهادة على فلان بن فلان أنه غاصب على فلان بن فلان

على صحة الدعوى وإذا كان ليس لم التصديق فلا حكم لتكوله وفي البيان بل له أن يلقه بأمر الحاكم قرز وعليه الأثر (١) إلا أن يجزى الحاكم على التائب فيصيح من أهل الدين أن يدعوا به ذلك ويقبوا البينة لأن قد صار لأهل الدين حق فيصيح منهم ذلك أو يرض أو يحيل الحاكم صاحب الدين على التزم الحاضر فيصيح إقامة البينة من التزم أو تعليق له (٢) لأنها تؤدي إلى تكذيب الشهود وترد التائب بخلاف الحكم للبينة فيصيح لأنه لا يرداه (٣) بل فيه خلاف (٤) تدبأ وقيل وجوباً مع خشية فوت الحق قرز (٥) بل تسعة (٥) ولا يصح اسم ذكر القاضي المكتوب إليه في الكتاب أو يان بلفظه (٦) وكذا لو لم يكتب إليه القاضي مع الشاهدين بل أشدهما على ما صبح له فأمرهما بنقل ذلك عنه إلى الثاني وأنه أمره بالحكم فيصيح عندنا مع تكامل شروطه أو كب وقال نوح لا بد من الكتاب قلنا الصيغة الشهادة أو ان (٥) (تبيينه) قال في شرح الإبانة إذا التقي القاضيان في موضع واحد أو آخر أحدهما صاحبه من غير كتاب ولا رسول فإنه ينظر فإن كان الموضع من عمل أحدهما دون الآخر لم يعمل به وإن كان من عملهما فإن أخبره بأنه قد حكم بذلك فله وإن أخبره بقبول الشهادة فإن كان موضع الشهود بعيداً جاز وإن كان قريباً لم يجز عند الناصر وأصش وعند ح يجوز هذا معنى كلامه أو غيث بلفظه وظاهر الأزهاري أن الكتاب شرط لا يجوز من دونه أو سيدنا حسن ينظر (٦) وقرأ عليهم كأم وقد أمهل هنا ذكر الترامة عليهم وأمرهم فيها أنهم أمرهم بالشهادة فيحل من كل إلى الآخر أو حل لفظاً (٧) ما حواه البرد قرز (٨) إلا لغير قرز كالارطاء (٩) وتكون الإضايف

الدار الذي في بلد كذا محدها كذا وكذا (و) الشرط الخامس والسادس أن لا يتمير حال  
 الكتاب بموته ولا ولايته بزل ولا فسق وكذلك المكتوب اليه بل ذلك إنما يجب إن كانا  
 باقين <sup>(١)</sup> جميعاً (ولا يتهما <sup>(٢)</sup>) باقية حتى يصدر الحكم وقال شوك إقامات المكتوب اليه  
 أو عزل وولي غيره أنفذ واختاره في الانتصار (إلا في الحد <sup>(٣)</sup>) والقصاص والمنقول <sup>(٤)</sup>  
 الموصوف) فإنه لا يجوز أن يتولى <sup>(٥)</sup> التنفيذ غير الحاكم الأول وهذا هو الشرط السابع قال  
 عليلم وقد يذكر المذهبنا أن العبد لو اشترى شهرة ظاهرة جاز <sup>(٦)</sup> ذلك كالدار واعلم أن التقاضي  
 لا يعمل بكتاب القاضي الآخر إلا إذا وافق اجتهاده <sup>(٧)</sup> لا إذا خالف بخلاف التنفيذ بعد  
 الحكم كما تقدم (و) يجوز للقاضي (إقامة فاسق <sup>(٨)</sup>) على معين كالحد وكبيع مال اليتيم <sup>(٩)</sup> بشمن  
 معلوم قال عليلم وكذا ما أشبهه <sup>(١٠)</sup> قيل وهذا إنما يجوز للحاكم حيث (حضره أو) حضره  
 (أمونه) للإلحاف في الزيادة والتقصان في إقامة الحد وقد ينظر على أمر الفاسق بالحد بأنه ينشئ  
 والتشني لا يجوز أما لو قال حذمن ترى <sup>(١١)</sup> أو بع بما ترى <sup>(١٢)</sup> لم يجز (و) أنه (إيقاف المدعي <sup>(١٣)</sup>)  
 بأن يمنع كل واحد من الخصمين من التصرف فيه ولو كانت بدأ جدهما ثابتة عليه (حتى تضع) له  
 (الأمر فيه) وذلك بحسب ما يراه من الصلاح <sup>(١٤)</sup> (فصل في بيان ما ينفذ من الأحكام  
 ظاهراً وباطناً وما لا ينفذ إلا ظاهراً فقط (وحكمه في الإيقاع و) في (الظنيات <sup>(١٥)</sup>) ينفذ

وجه الخصم (١) هذا في الصورة الأخيرة وهي الحكم لافي الصورة الأولى وهي التنفيذ فلا يشترط جه  
 الأول ولا يقاء ولا يه (٢) وهذان الشرطان في نفس الحكم لافي التنفيذ اه كواكب معنى (٣) ووجه ان  
 ما قام مقام غيره لم يصح به في حد ولا قصاص وكتاب القاضي تأتم مقامه فلا يصح اه كواكب (٤) حيث لا يميز  
 قرز (٥) ولعله مهمل لم يميز بما يشترط في الدمة لأن كان مما يجب في الدمة صبح ذلك (٦) فلا يصح ذلك على  
 الوصف وحده إلا أن يحضره وتقوم الشهادة عليه اه كواكب قرز (٧) وهذا شرط في الوجه الأول أيضاً  
 أشار إليه في التشرع اه شرح قسح (٨) ووجهه أنه يمكن احضاره عند الحاكم الثاني بخلاف غير المنقول (٩)  
 هذا في الوجهين مع التنفيذ والحكم (١٠) المراد الحكم (١١) وكذا قال في القسح حيث لم يميز قرز (١٢) وهذا  
 هو الشرط الثامن والتاسع أن لا يكونا في بلد واحد كما تقدم (١٣) ولو زعم اه أعمار وظاهر الأمر خلافه  
 في الحد لافي بيع مال اليتيم (١٤) لأنه وكالة وهو يصح وكيل الفاسق اه يان معنى (١٥) كأن يجز  
 والقصاص والتزير (١٦) يستحق الحد (١٧) لأن ذلك تولية وتولية الفاسق لا تصح اه ح بهران معنى  
 (١٨) ونقطة في مدة الإيقاف على من هو في يده ويرجع على من استقر له الملك قرز (١٩) لكن لا يسوغ  
 للحاكم ائمال ماله دخل للتأنيص الحقوق بل يجعله في يد من يزرعه أو نحوه لأن الوجه في القضاء  
 مراعاة مصالح المسلمين اه أعمار (٢٠) وهذا إذا علم الحاكم صدق للمدعي وإلا فلا اه رياض كأن يطلع  
 على بصيرة يظن صدقها قرز (٢١) كنفقة الزوجة الصغيرة والمحبوسة ظاهراً وبيع الشيء بأكثر من سعر

ظاهر أو باطناً ( فالإيقاع كبيع مال الفلاس<sup>(١)</sup> والفسخ بين المتلاعنين والحكم بتليك الشفعة<sup>(٢)</sup> وإيجاب المال على المواق<sup>(٣)</sup> والظنيات هي المختلف<sup>(٤)</sup> فيها ( لا في الوقوع<sup>(٥)</sup> ) نحو أن يحكم على فلان أنه باع كذا أو فسخ كذا ( ففي الظاهر قطع إن خالف الباطن ) قال في شرح الأمانة وهو قول عامة أهل البيت ومحمد وعند أبي ح<sup>(٦)</sup> أن الحكم في ذلك حكم في الباطن قيل فواختلف في المبة على أصل أبي ح ولا خلاف أن تقرير الحاكم لا يكون مملكا في الباطن وصورته أن يدعى رجل داراً في يد زيد فيعجز عن إقامة البيعة فيقرها الحاكم لصاحب اليد أو تدمي امرأة الطلاق<sup>(٧)</sup> فلا تجب البيعة فيقرها الحاكم مع زوجها فان الطلاق يثبت اتفاقاً<sup>(٨)</sup> وكذا الحكم بالملك المطلق الذي لا ينضاف إلى عقد ولا فسخ والذي لا ينضاف إلى عقد ولا فسخ كأن يدعى عليه داراً أو ديناً<sup>(٩)</sup> وكذا التقصاص إذا حكم بثبوته بشهادة زور لم

يوهمه وكبريات ذوى الأرحام (١) قيل ع لأنه أن كان موسراً في الباطن قد صار معزداً وكالفسخ بين المتلاعنين ولو كان الزوج كاذباً قلن الفسخ ينفذ ظاهره وباطنه لا السب فلا ينفذ إلا ظاهره اه شرح فتح ويان والحكم عليه جائز وفاقاً وإن كان مفسداً فلا يحكم أن يقضى عليه أن امتنع اه زهور (٢) يعني حيث يطل في الباطن فإن كان بطلانها مجماً عليه نحو أن يكون قد أطلها الشفيع لم ينفذ الحكم في الباطن وإن كان بطلانها مختلفاً فيه نحو أن يكون قد تراخى من طلبها نفذ الحكم في الباطن أن كان مذهب الشفيع أنها لا تبطل أو كان جاهلاً بالبلان فإن علم لم ينفذ ظاهره ولا باطنه اه يان معنى وقيل ينفذ باطناً قرز (٣) ولعل المراد إذا كانت السئلة مختلفاً فيها كأن يقول بعض العلماء أن الجناية عمد ويقول بعضهم أنه خطأ فإذا حكم الحاكم بأنه خطأ وإن المال على المواق نفذ الحكم ظاهره وباطنه اه تعليق وشلي (٤) يعني في قتل ظاهره الخطأ وهو عمد فلعلم المحكوم له بأنه عمد لا ينفذ الحكم في الباطن ومع جهله ينفذ باطناً ذكره في التذكرة والحفيظ والفتية ح قيل ف لا ينفذ باطناً لأن دية العمد لا تحمله العاقلة إجماعاً اه يان وهذا بناء على أن للواق الموافقة إلى المخالف (٥) وكذا حكمه ينفذ في الوقوع وهو ما يحكم في الدعوى كان يحكم أن زيد باع من عمرو كذا وأنه فسخ وأن عليه ديناً فإن حكمه ينفذ ظاهره وباطنه ولو مع انكار الآخر اه شرح فتح ينظر فما حكم به الحاكم لزم الخصمين ظاهره وباطنه إذا كان لا مذهب لما أو كان مذهب المحكوم عليه أنه يجب له الحق ومذهب المحكوم أنه لا يجب عليه القولان اه ن للم باق لا يحمل على المقرر وقيل يحمل قرز (٥) والفرق بين الإيقاع والوقوع أن الإيقاع ما ابتدأ الحاكم إيقاعه والوقوع أن يحكم بصحته تقدم إيقاعه اه لمة (٦) قلت خلاف ح إنما هو حيث لم يعلم المدعي عند الدعوى بطلان دعواه إذ يصادم الآية ولا تأكلوا وما علم من الدين ضرورة كنت كاح الرضعية والعمل بشهادة الزور ويقال قد تقدم أنه يحمل عنده لأنه في مقابلة الدعوى ولو باطله بل في نحو الحكم بالملك لظاهر اليد فيكشف خلافه فيبين فيجعل الحكم في مثل ذلك الإيقاع ويمن بخلافه اه تجري (٧) باتماً أو رجسياً وقد اقتصت المدة (٨) ولها مدافعتة ولو بالقتل (٩) فيحكم بشهادة الزور فلا ينفذ اتفاقاً وليس المراد الحكم المطلق الذي



ينفذ في الباطن بلا خلاف<sup>(١)</sup> فلا يحل للمحكوم له القصاص وكذا ما كان فيه سبب عرم كأن  
يحكم بزوجة امرأة وتبين أنها رضىته<sup>(٢)</sup> أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup> (ويجوز امتثال<sup>(٤)</sup> ما حكم به الحاكم  
(من حد وغيره) فإذا قال القاضي أرجم فلانا فقد حكمت عليه بذلك أو أقتله أو أقطع يده  
فقد حكمت عليه بذلك أو قد ضح عندي أنه يجب عليه فانه يجوز للأمر أن يفعله ذكره  
م بالله وهو قول أبي ح وأحد قولي ش وقوله الآخر ومحمد أنه لا يجوز حتى يشهد له رجل  
عدل<sup>(٥)</sup> أنه سمع القاضي<sup>(٦)</sup> حكم بذلك (ويجب<sup>(٧)</sup> بأمر الامام<sup>(٨)</sup>) فإذا أمر الامام بشئ فانه  
يجب على الأمور امتثال أمره (إلا أن يكون ذلك الشئ) (في قطعي يخالف مذهب المشتل)  
فانه لا يجب عليه امتثاله ولا يجوز أيضاً لأنه يعلم يقيناً خطأ الامام مثال ذلك أن يأمر ببيع  
أم الولد إذا جعلناها قطعية والأمور يستقد أنه لا يجوز قطعياً (أو) كان ذلك يخالف الحق في  
(الباطن) كأن يأمر الامام بما قد ظهر له والأمور يعلم قطعاً أن الباطن يخالف الظاهر فانه  
لا يلزم الامتثال مثال ذلك أن يأمر الامام بقتل رجل<sup>(٩)</sup> قصاصاً بشهادة قامت عنده والأمور  
يعلم يقيناً أن القاتل غيره فانه لا يلزم<sup>(١٠)</sup> الامتثال بل لا يجوز (و) الامام والحاكم (لا يلزمان  
الغير<sup>(١١)</sup> اجتهداهما قبل الحكم) الجامع<sup>(١٢)</sup> بشرط الصحة فإن كان قد صدر<sup>(١٣)</sup> الزم المحكوم

تقدم في الدعاوى الذي لا يسمع فيه الا تناقل إنما المراد ما استند إلى شهادة قزور ونحوها اه شامي (١)  
لم واقع هنا إذا كان موافقاً وله مع موافقة يفرق بين ما يجوز التراضي عليه وبين ما لا يجوز فينظر  
في أصوله (٢) حيث هو مجمع عليه والا فقد (٣) كافرة أو ملاحته أو مثنته وله حيث كانت حرية  
(٤) قال في الشرح فأما المتخاصمين فيجب عليهما امتثال ما أمر به مطلقاً لدخول أمرهم في ولايته اه  
شرح فتح معنى أو يكون مفوضاً فيدخل ما إلى الامام من جميع الأمور لقيامه مقامه من كل وجه اه شرح فتح  
بلفظه وظاهر الاضرار خلافه قرز (٥) ينظر ما فائدة اشتراطهم العدالة والأمور قد يجمع بنفسه قول الحاكم  
قيل ليكونا شاهدين هو بنفسه والشاهد هذا (٦) لأن قول القاضي من قبل قد حكمت أقرار بالحكم  
قلنا ملك نفسه تلك الأقرار كالطلاق (٧) قال في التذكرة والحفيظ والسيد ح والراد بذلك حيث ينفذ  
امر الامام لا حيث لا ينفذ فلا يجب امتثال أمره عند ط وقيل ف بل يجب لأن أمره يقطع الخلاف إذا  
كان عنده أن ولايته عامة اه يان (٨) والفرق بين الامام والحاكم أن الامام نائب عن الله على جميع عباد  
بخلاف الحاكم فهو نائب عن الامام فكان أمر الامام للأحاد بذلك أمر من الله تعالى بخلاف الحاكم فهو  
أمر من الامام اه شرح فتح معنى (٩) وكذا المختص في غير حد قرز (١٠) حيث لا وارث وعلى القول أن  
القصاص حد (١١) ويجب الحرب فإن فعل قتل به قرز (١٢) ولعل هذا فيما عدا ما تقدم من تخصيص الامام  
لحاكم يحكم مملوك في قضية من القضايا فانه لا يحكم الا بمذهب الامام في ذلك كما مر اه ح (١٣) كالتعليقات  
الثلاث قبل بطلان الرجعة فلو ترافعا وحكم عليهما لزم به الحكم (١٣) أي الحكم (٥) يعني إذا حكم بين

عليه امتتاله (الافيا يقوى به أمر الامام كالحقوق) من زكوات وغيرها (والشمار) كحضور  
الجمعة<sup>(١)</sup> والقضاء والولاية فله الالتزام في ذلك (لا فيا يختص نفسه) ولا يود نفسه على الكفاة  
من خدمة وغيرها فلا يجب امتثال أمره فيه (ولا) يلزم أحدا اجتباؤه (في) شيء من  
(المبادات<sup>(٢)</sup>) المحضة التي لا شمار فيها نحو أن يلزم جمل التوجه بمد التكرير ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>  
(مطلقا) سواء حكم بها<sup>(٤)</sup> الحاكم أم لا (و) إذا اختلف الخصمان في الحاكم فأراد كل واحد منهما  
حاكما غير ما يريد الآخر فانه ينظر فان كان كل واحد منهما مدعيًا ومدعى عليه لزم أن  
(يجاب كل من) ذينك (المدعين إلى من طلب<sup>(٥)</sup>) (و) إذا اختلفا فمين تقدم حجة منهما كان  
(التقديم<sup>(٦)</sup>) بالقرعة<sup>(٧)</sup> فان كان أحدهما مدعيًا والآخر مدعى عليه وهو المنكر (و) جب أن  
(يُجيب المنكر) خصمه (إلى أي من<sup>(٨)</sup>) في البريد ثم (إلى) الخارج عنه ان عدم فيه<sup>(٩)</sup> (و) أما  
إذا كان في الجهة حاكم موجود لم تجب عليه الاجابة إلى فوق البريد مع وجود حاكم أقرب  
منه وقال محمد بن الحسن بل الخيرة في الحاكم المدعى عليه لا للمدعي قال أبو جعفر ومن بالله  
والفقيه ل وهذا الخلاف إذا كان في الجهة قاضيان أولا قاضي فيها وأما إذا كان

خصمين مترافعين في الخلافات فقد ولو خالف المحكوم عليه اه كواكب وصميرى (١) فلو اختلف مذهب  
ومذهب الامام في المسجد وكذا سماع الخطبة هل يلزمهم امتثال ما أمر به أم لا ومثله في السعوى قال التجري  
وازهو تزعمهم ولو كان مذهبهم اشتراط النصر الجامع وظاهر المذهب لا يلزمهم إلا حضورها فقط لا شرطها  
كما هو ظاهر الاز وقد تقدم مثل هذا في باب صلاة الجمعة (٢) (فتية) أما إذا كان يرى الامام تكفير قوم  
من أهل القبلة كالخيرة ونحوهم والمأمور لا يرى ذلك فهل يجب على المأمور الامتثال في قتاله أم لا  
يجب لانه امتثال في عمل وامتثال أمر الامام في العمل واجب ويحتمل أن لا يجب لانه يعتقد خطأ الامام في  
اعتقاد تكفيرهم وهذا تيرة عليه والاقرب عندى أن المأمور ان كان حاميا لا طرق له إلى التكفير والتفسيق  
عند تضيق أمر الامام وجب عليه الامتثال كالحل وان كان عارفا بالمسئلة عالما بخطأ الامام في تكفيرهم  
لم يجب اه غيث بلفظه قال ابن بهران وله لا يجوز قرز وله الذي يفهمه الاز بقوله لا في قطعى إلى آخره  
(٣) مسح الرأس جميعه والمضمضة وترييح الأذان والأتام في السفر والقصير (٤) وفي مسودة الثيب سواء  
حكم بذلك أم لم يحكم يعود إلى الجميع وقيل ان الذي في مسودة الثيب سواء حكم به أو غيره (٥) ولكن  
كيف الحكم في المبادات لانه لا يكون إلا بين متخاصمين ولا خصام في المبادات ولهذا قال في معيار  
التجري فرع واعلم أنه لا يصح الحكم في المبادات لانه لا خصام فيها (٥) ولو خارج البريد حيث لا حاكم فيه  
اه سعوى لفظا قرز (٦) حيث لم يقدم أحدهما في التظلى بل نطقا في حالة واحدة قرز أى الطلب بل اتفق الطلب  
منهما معا ولا وجبت اجابة الأول ولا ح (٧) في البداية اه بيان لفظا لغيره ان هذا السور الله اعلم اه  
سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٨) من موضع المدعى وقيل من موضع المنكر قرز (٩) الاقرب فالأقرب قرز اه فصح

في البلد<sup>(١)</sup> قاض وطلب أحد الخاضعين الخروج إلى بلد<sup>(٢)</sup> آخر فانه لا يجب وهذا هو الذي في الاز<sup>(٣)</sup>  
قال أبو جعفر<sup>(٤)</sup> لكن للدعي رافع إلى الحاكم النائب وينصب وكيلًا<sup>(٥)</sup> للنصم ثم يكتب  
إلى القاضي الذي في بلد المدعي عليه بالتنفيذ وذكر الفقيه ح أنه يجب عليه الاجابة وان  
بمدت المسافة بشرطين الأول أن لا يكون الطلب له على سبيل التمنت هو الثاني أن لا يضع  
نفسه ولا من يعول وانما تجب عليه اجابة المدعي إذا كان الحاكم مجعًا على حكمه فأما لو كان  
مختلفًا فيه فانه لا تلزمه الاجابة لكنهما يتحاكما إلى حاكم مجع<sup>(٦)</sup> عليه ليصرفهما إلى أين  
أراد<sup>(٧)</sup> قال مولانا عليم<sup>(٨)</sup> والأقرب أن الامام إذا نصب المختلف فيه صار كالجميع عليه لانه  
يلزم في الولايات **فصل** في بيان ما ينزل به القاضي (و) جلته ستة<sup>(٩)</sup>  
أمور الأول أنه (ينزل<sup>(١٠)</sup> بالجور) وهو الحكم<sup>(١١)</sup> بغير الحق أو من غير تثبت بل خبطًا  
وجزافًا<sup>(١٢)</sup> فانه ينزل بذلك ولا يحتاج إلى عزل من الامام ولا خلاف في ذلك (و) الأمر  
الثاني (ظهور الارتشاء<sup>(١٣)</sup>) على الاحكام قال في شرح الابانة اجماعًا ويكون حكمه باطلا

(١) أي البريد قرز (٢) فوق البريد قرز (٣) ليس في الاز الا اذا أراد البريد البلد (٤) والاصح ان ذلك موقوف  
إلى نظر الحاكم الذي خارج البريد ان عرف ان قصد ذلك الشخص بالحاكمة اليه حيلة وأن حاكم المضر  
مطلع على القضية وعارف بها وأنه يريد ان يوجب عليه حقا قد عرفه فلا ينبغي للحاكم الخارج أن يحكم  
بل اذا أراد صرفه إلى حاكم مصر فعله وان أراد أن يسمع منه الشهادته يكتب إلى حاكم مصر بما قام  
عنده أو يحكم حكمًا مشروطًا فله ذلك وان عرف أن الحق له ولم يجوز خلافه ورأى أن يحكم فعله اه وابل  
معنى (٥) لعل ذلك مع عدم الولاية اه سيدنا علي (٦) قيل ف والاولى أن العيرة بمنصب الحاكم لا بمنصب  
الخصمين قلنا كان يرى أن ولايته تابعة وجبت الاجابة اليه ومثله عن الهدي احدثين يحيي عليم وقد تقدم في  
الشهادات ومثله في كيب (٧) بل ثمانية (٨) وبإختلال شرط من شروط القضاء كالعلم والخبر ونحو ذلك اه فتح  
(٩) كما عطي من يستحق الثلث سدس أو العكس اه في لفظ (٩) طالق قرز (١٠) ولو وافق الحق قرز (١١) مسألة  
قال ص باله والامام ي وأبو جعفر يجوز لصاحب الحق أن يرثي الحاكم (١٢) أو غيره ليتوصل إلى أخذ حقه  
وان لم يصل للحاكم ما يأخذ منه كالمحل للأسير أن يستغدى نفسه بما له من الظالم فعمل مرادهم حيث الحق  
يجمع عليه لا في المختلف فيه اه بيان أوافق مذهبه لان مع الاتفاق يصير كالجميع عليه (١٣) وظاهر المذهب المنع  
قرز لمعوم الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الراشي والمرثي اه بحر من الابرة وقيل يجوز كما  
ذكره أبو جعفر وبعض اصحابه لانه توصل إلى ماله بما له ولا يقال أنه توصل إلى المباح بما صورته صورة  
المحظور لانه يقال لا عيرة بالصورة كانه أن يأخذ ماله من غاصبه بالخصم والقهر ولو كانت العيرة في  
ذلك بصورة المحظور ذكر معنى ذلك في التيث وظاهر عبارته فيه تردد في القول اه شرح بحر (١٤) ولوا

والطريق إلى أخذ الرشوة وجهان الأول الاستفاضة <sup>(١)</sup> والثاني الخبر قال في مجموع على خليل ويقبل خبر <sup>(٢)</sup> الواحد عندهم بالله <sup>(٣)</sup> كما يجرح به الشاهد (لا) لو ثبت الارتشاء بالبينة <sup>(٤)</sup> عليه) فأنها لا تقبل (الا) أن تكون إقامة البينة (من مدعيه) نحو أن يدعي مدع أنه ارتشى <sup>(٥)</sup> منه وقيم البينة <sup>(٦)</sup> على ذلك قبلت <sup>(٧)</sup> (فيلنوا ما حكم بمدع) أي بمدع ظهور جوره أو ارتشائه ويكون لنوا (ولو) كان ما حكم به (حقاً) قال في المجموع حكمه باطل <sup>(٨)</sup> وإن حكم بالعدل (قال مولانا علي) يعني في مسائل الخلاف فأما في الجمع عليها فلا ينقض حكمه <sup>(٩)</sup> (و) الأمر الثالث أن يموت الإمام فينزل القاضي (بموت إمامه <sup>(١٠)</sup>) ذكره أبو ط وهو قول الجرجاني وقاضى القضاة وش <sup>(١١)</sup> قال في شرح الأمانة وعن أبي ح وصاحبه كقولم بالله أن الولاية لا ينزلون (نعم) وفسق الإمام كونه <sup>(١٢)</sup> فيأتي الخلاف في إنزال نصائه وإذا قلنا أنهم لا ينزلون يموت الإمام فليس لهم أن يقيموا حداً <sup>(١٣)</sup> وأما تصرف القاضي بمدموت الإمام قبل علمه بذلك فانه يصح عندنا <sup>(١٤)</sup> كما إذا نعى الإمام <sup>(١٥)</sup> إلى الخطيب (لا) إذا مات

مرة واحدة اه يان بلفظه قرز (١) وهي الشهرة التي أظنت العلم قرز (٢) العدل (٣) المختار عدلين فيأتي على الخلاف في الجرح والتعديل اه ولفظ اليان أو شهادة عدلين كافي الجرح اه بلفظه (٤) لكن المراد حيث قال انه ارتشى من غيره اه يان فما إذا قال ارتشى منه فلا يقبل قوله الا بشهادة (٥) ما لم يضاف الى نفسه فلا يقبل الا بيئته اه يان معنى (٦) الا من باب الحسبة قرز (٧) قيل من لا تصح الشهادة على الارتشاء لانها تثير مدعي ولعل المراد حيث شهدوا بأنه ارتشى من فلان واما اذا شهدوا أنه يرتشى فانه جرح فيه كما اذا شهدوا بأنه يهود أو يظلم والله أعلم اه يان بلفظه (٨) حيث عهد أي ذكرها والا فلا يدعي ملازم التصديق به لانه يجب على الحاكم التصديق به ولا حق لمن أعطاه إياه رشوة مضمرة لانه قد خرج عن ملكه للفقراء والله أعلم (٩) فان لم يتم البينة على ذلك كان للمدعي تخليفه وكذلك الشاهد حيث ادعى عليه جرحه اه وابل وقال في شرح الأمانة لا يخلف مادام كما تلال يكون خصما وقد مر في الجرح والتعديل في البيان خلاف هذا وهو المختار (١٠) وحكمه بما ادعاه وانزل القاضي (١١) بالاجماع (١٢) ويكون رجوعا الى الاجماع لا الى حكمه (١٣) وقيل يلغى لانه منكر نجيب ازاله ولا يخص بأزالته أحد ومثله عن التجري وهو ظاهر الكتاب (١٤) صوابه: يطلان ولاجه وكذلك المحتسب قرز (١٥) هو يقول لا يطل بموت الإمام وهو الأشهر وله على أحد قولين (١٦) أو اختلال عدالته أو ذهاب عقله أو بصره (١٧) يقال اذا كانت ولاجه باقية لما وجه للنع وجه للنع أن الإمام شرط في تنفيذ الحدود اه (١٨) ولو في الحدود (١٩) والمذهب أنه لا يصح في هذه الصورة لأنها تصرف الولاية وقد بطلت وفيها عدم هو شرط في انعقادها (٢٠) ولا فرق بين الحدود وغيرها وقيل لا بالحكم بالحدود ثم نعى الإمام قبل التنفيذ فلا تنفذ لأن الإمام شرط في

(الحسنة) الناصبون له فانه لا ينزل بذلك (و) الأمر الرابع (عزله) من جهة الامام فينزل<sup>(١)</sup> بعزله (إياه<sup>(٢)</sup>) (و) الأمر الخامس (عزلة نفسه) فينزل بذلك لكن بشرط أن يكون ذلك (في وجهه من ولأه<sup>(٣)</sup>) من الامام أو الخمسة<sup>(٤)</sup> (و) الأمر السادس إذا كان متصباً من الخمسة أو من باب الصلاحية وليس في الوقت إمام فانه ينزل (بقيام<sup>(٥)</sup> امام) ﴿فصل﴾ في بيان ما يوجب نقض الحكم وما لا يوجب (و) هو أن نقول (لا يتنقض حكم حاكم<sup>(٦)</sup>) إلا بدليل على كسافة<sup>(٧)</sup> الاجماع<sup>(٨)</sup> أو الكتاب<sup>(٩)</sup> أو السنة المتواترة<sup>(١٠)</sup> الصريحة فهذا يجب عليه تنقضه<sup>(١١)</sup> قال في الانتصار وينقض الحكم إذا صدر عن قياس أو اجتهد أو خالف خبر الواحد<sup>(١٢)</sup> الصريح<sup>(١٣)</sup>

تنفيذ الحدود (١) وإن لم يعلم بالعزل بخلاف ما إذا انزل بالموت فلا بد من العلم بل لا فرق بين موته وعزله في أنه ينزل قبل علمه ولعل الفرق أنه ينزل باللفظ إجماعاً وبإختلال شرط من شروط القضاء بخلاف الموت فيه الخلاف (٢) قال الامام ي ولا يجوز للامام أن يعزله إلا لمصلحة فإن خالف انزل القاضي وعصى الامام اه زهرو وإذا عزل نفسه فلا بد أن رضى الامام وكذا الخمسة ليس لهم عزله إلا لمصلحة اه بيان وفي البحر قلت وإن أقر أنه عزله لا لمصلحة فقد حرج في عدالته بمحتمل أن لا يتنقض عزله وتصرفاته حتى يوجب لكن ينزل قبل توجه خلل أصله (٣) أو علمه بكتاب أو رسول قرز (٤) إن قبل الامام ونحوه للزول وإلا لم ينزل اه سحولي ومثله في شرح التصحيح (٥) قال في التذكرة أو مثلهم (٥) أو محاسب حيث تنفذ أو أمره اه سحولي لفظاً وبستان معني (٦) وكذا حكم حاكم الصلاحية ومنسوب الخمسة ومنسوب المحتسب إذا رجع الى الامام أو منصبه وقد كان وقع ذلك الحكم بالصحيح ونحوه قبل ولاية الامام أو في زمنه لكن في غير بلد ولايته فانه لا يتنقضه الامام وسلكه إلا بخلافه فاطم اذا لو تنقضه بمجرد مخالفة مذهبه لم يكن للصحيح ونحوه في غير زمن الامام فائدة اه سحولي لفظاً قرز (٧) قال المؤلف أو انكشاف أمر لو ظهر له أي الحاكم لم يحكم معه أي مع ظهور ذلك الأمر ونحو ذلك فانه ينقض حكمه كان يحكم لزيد باليد ثم ينكشف كون اليد طارئة اه شرح فصح أو لا نكشف بينة ناقضة لبيته التي قد حكم بها الحاكم من قل أو غيره كان يحكم بينة زيد أنه شري المداير من عمرو ثم تقوم بينة أخرى أن عمراً أقر بها قبل البيع لبرقر قرز (٨) وكذا لو أقر المحكوم له بعد الحكم بعدم استحقاقه لما حكم له به قرز (٩) كسقوط المصبات مع ذوى الأرحام (٩) كالقسيخ بين المتلاعنين بعد ثلاثة أيام (١٠) كبيع أم الولد عند المهادى (١١) أو غيره ان لم يتنقضه (١٢) اذ شرط صحة التماس أن لا يمرض نص لقوله تعالى فرددوه الى الله والرسول ونحوها اه بحر (٥) قلت الأقرب أنه لا يتنقض بذلك لتوقع الخلاف في الترجيح بين الخبر الأحادي والقياس الظني بين الأصوليين والحكم برفع الخلاف فيصير قطعياً فلا يتنقض بظني اه بحر وأما رجوع عمر فذلك تغير اجتهد ولم يتنقض ما قد حكم به والآية قول بوجها اذ القياس طريق شرعي (١٣) ولرجوع عمر عن مفاضلة الأصابع في الدية حين يلته قوله صلى الله عليه وآله وسلم في كل أصبح عشر من الابل وعن ثوريت المرأة من ذية زويتها لكتابه صلى الله عليه وآله وسلم الى الضمالة أنه يورثها اه بحر بلقطه وأيضاً أن عمر قضى حكمه فيرجع الحامل لما خطأه علي عليه السلام فإن مولانا علياً وفيه نظر لأنه محتمل أن عمر لم يكن قد حكم بل أم

(ولا) ينقض<sup>(١)</sup> حكم مُحْكَم خالفه في الاجتهاد (الأجرامعة) نحو أن يُحْكَم الخصمان رجلا  
 فحكم بينهما ثم قامت الدعوى عند القاضي تخالف اجتهاده ما قد حكم به المحكم فانه ينقضه  
 بذلك فان لم يترافعا لم يكن له نقضه وهذا مبني على أن التحكيم لا يكون ولاية ينفذ بها الحكم  
 وقال م بالله وك وابن أبي ليلا وحكام في شرح الأمانة عن زيد بن علي والناصر أن ذلك  
 ولاية<sup>(٢)</sup> فعلى القول الأول إذا رفع إلى حاكم أمضاء بشرط أن يوافق مذهب نفسه وعلى  
 القول الثاني هو ماض ولا ينقضه إلا أن يخالف دليلا قطعيا قال على خليل وليس للحاكم  
 المنسوب اعتراضهما وفاقا ولا لأحدهما أن ينقضه بنفسه وفاقا قيل ع ويجوز التحكيم في  
 موضع<sup>(٣)</sup> ينفذ فيه أمرا لا خلاف نصب الخمسة وإنما يحكم المحكم فيما لا يحتاج فيه إلى  
 الامام لا اللسان والحدود قيل ع وإذا لم يكن إمام وهو يصلح للقضاء فحكمه نافذ عند  
 السديدن فأم بالله يقول لأن التحكيم<sup>(٤)</sup> طريق وأبو طي يقول من باب الصلاحية أما لو كان  
 الحكم لا يصلح للقضاء لفسق أو جهل أو نحو ذلك<sup>(٥)</sup> قال مولا ناعيل ع فلعن حكمه لا يصح  
 اتفاقا وقيل ع أنه<sup>(٦)</sup> على الخلاف بين السديدن وفيه نظر (ومن حكم يخالف مذهب<sup>(٧)</sup>  
 صمداً) كان الحكم باطلا (وضمن<sup>(٨)</sup>) ما فات لأجله من الحقوق (إن تمذر) عليه (التدراك<sup>(٩)</sup>)  
 من أيدي الخصوم ورده لصاحبه (و) أما إذا حكم بخلاف مذهب (خطأ) منه فإن كانت  
 المسئلة ظنية (نفذ) حكمه (في) ذلك (الظني<sup>(١٠)</sup>) لأن الجاهل إذا قضى بشيء يظن أنه موافق  
 لاجتهاده كان كاجتهاد إذا حكم بما أدى إليه ظنه ثم ترجع له خلافه فانه لا ينقض ما قد صدر

أن يحكم فلما خطأ على عليه السلام رجع عن ذلك الزم اه غيث (١) فرع ولا بد أن يكون هذا  
 الحكم ممن يصلح للحكم وقيل ع لا يجب ذلك اه بيان (٢) ولا يكون التحكيم الا حيث كان في  
 زمن الامام وبطل ولايته والا فمن باب الصلاحية اه ونقطة البيان ومحل الخلاف في التحكيم وهو  
 حيث يكون في زمن امام وحيث ينفذ أيضا وأما في خلافه فيصح أما من طريق التحكيم  
 والا من طريق الصلاحية اه ينفذه (٣) واختاره الامام. شرف الدين لقوله تعالى فابشروا حكاما  
 من أهلهم وحكاما من أهلها (٤) بل لا يكون الا كذلك فاما في موضع لا ينفذ فيه أمره فهو  
 ذو ولاية فلا ينقض حكمه لأنه يكون من باب الصلاحية (٥) يعني قوله (٥) الارتشاء (٦) هل  
 التحكيم ولاية أو وكالة وقيل الخلاف في الولاية في صحة تولية القاضي (٧) بشيء أمر  
 الامام قرز (٨) أو مذهب امامه وقد عين قرز (٩) ويخص منه قرز (١٠) من ماله بما لا يحصف قرز  
 فان لم يكن له مال بقي في ذمته (١١) بما لا يحصف (١٢) أي أخطأ في دليل المسئلة أو كان الحاكم مقلدا  
 وحكم بخلاف مذهب من قلده على سبيل الخطأ وقد قال في المسئلة قال فيكون محلا للاجتهاد اه لعله

به الحكم (وما جهل كونه قطعياً<sup>(١)</sup>) فتذايضاً وصار<sup>(٢)</sup> كالظني مثلاً أن يحكم مَدَوِيٌّ ببيع أم الولد خطأً وجهل كونها قطعياً فإنه ينفذ حكمه حينئذ<sup>(٣)</sup> لكن الخلاف في كون المسئلة قطعية أم اجتهادية يلحقها بالاجتهادات مع الجهل (وتدارك في<sup>(٤)</sup> العكس) وهو حيث تكون المسئلة قطعية ويعلم كونها قطعية ويحكم بخلاف مذهبه<sup>(٥)</sup> خطأً فإن حكمه حينئذ يكون باطلاً ويلزمه أن يتدارك<sup>(٦)</sup> ما حكم به ويسترجعه بأي ممكن (فإن) كان الحق قد فات و (تمنر) تداركه (غرم) القاضي (من بيت المال<sup>(٧)</sup>) ووجهه أن بيت المال للمصالح والحاكم من مجلتها فيغرم منه (وأجرته<sup>(٨)</sup>) على القضاء (من مال المصالح<sup>(٩)</sup>) وسواء كان غنياً أم فقيراً قيل ف وإذا كان غنياً أعطى قدر كفاية السنة كما فعل على عليه السلام لشريع<sup>(١٠)</sup> (ومنصوب

(١) الأولى فيما لم يجمع على كونه قطعياً لأنه يلزم من العبارة فهو حكمه فيما جهل كونه قطعياً من المجمع على كونه قطعياً وليس كذلك كما عرف من التوجيه المحمدي (٢) والمراد إذا كان مالاً بالحریم على مذهبه لكن التمس عليه هل المسئلة قطعية أو ظنية وحكم خطأً له ولقط حاشية على نسي كونه قطعياً وظن أن مذهبه الجواز فينفذ الحكم لكونه نسي أمرين مذهبه وكونها قطعياً فآثرهما الجهل والخلاف (٣) فلا يتعسف مؤيدي ولهدوى قضيه ينظر كما في البيان وهل يجب عليه تقضيه إن علم سل والظاهر أنا إن قلنا يجب عليه قض حكم المؤيدي وجب عليه قض حكم نفسه وإلا فلا وله لا يجب كما هو ظاهر الكتاب قرز (٣) قوى وعن سيدنا إبراهيم حيث والصحيح أنه يتقاضى حكمه وقرره الشامي ومشايخ ذمار وإنما ذلك حيث لم يرد في المسئلة لا كونها قطعياً ولا ظنية ينظر والمذهب ما في الشرح (٤) وصورته حيث حكم ببيع أم الولد وهو عالم أنها أم ولد وأن الدليل قطعي ولم يعلم من هو في النفي أو الإثبات (٥) نحو أن يحكم بصحة بيع أمة فيكشف كونها أم ولد ومذهبه تحريم بيعها فيجب عليه التدارك اه هبل (٦) ويكون التدارك والضمان في هذه الصورة من بيت المال اه حتى لا يدفع مال منه فلا يجب ولو قل على ما قرر (٧) فإن لم يكن بيت مال فقال السيد ح أنه يضمن من ماله قيل وفيه نظر والأولى أنه لا يضمن اه ن لقطاً وإذا نوى الرجوع على بيت المال متى وجد فله ذلك اه مامر ولو لم ينم إمام آخر قرز لأن الأرض لا تخلو من بيت المال (٨) وكذا الامام (٩) وظاهر تعليق الشرح أنه يجوز له أخذ الأجرة سواء تبين عليه القضاء أم لا لأنه نقل الوجوب على الامام ولكنه وكيل وفارق الأذان لأن الأذان قربة حصية والذي ذكر في مذهب الشافعي والامام في الاختصار أن الأجرة تحرم وتجاوز وتكره فيحرم إذا تبين له كفاية ويجوز إذا كان لا كفاية وسواء تبين أم لا ويكره إذا كان له كفاية ولم يتبين اه زهور وفي التثني في الاجرة ما لفظوه فقال أن يقول أن القضاء إما فرض عين أو فرض كفاية وكلاهما لا يجوز أخذ الأجرة عليهما ويمكن الجواب بأن الأجرة في مقابلته توقره وقوضها فصل كأجرة الرصد (٩) مال المصالح سبعة مذكورة \* في وصلح جزية وخراج ومظالم مجهولة وضوالم \* لقط ويحس كلها تحتاج (١٠) جعل على علم

الحسنة<sup>(١)</sup> تكون أجرته (منه) أي من المصالح إن كان لها مال (أو ممن في) بلد (ولا يته) يجمعونها<sup>(٢)</sup> له على وجه لا يوجب التهمة فإن كان منهم من يكره ذلك لم يجز إكراهه (ولا يأخذ من الصدقة إلا لفقره<sup>(٣)</sup>) لا أجره على عمله \* تنبيه إن قيل هل يجوز للحاكم<sup>(٤)</sup> أن يأخذ من المتحاكمين على قصاصة<sup>(٥)</sup> الكتاب وعلى خطه في الحكم<sup>(٦)</sup> قال عليم ذلك على وجهين أحدهما يقطع بحرمة وذلك أن يأخذ أكثر مما يستحق ويستبر بأجر مثله غير قاض<sup>(٧)</sup> وإنما قلنا أن هذا يحرم لأنه إما أن يأخذ بطيبة نفس من الدافع أولاً إن لم يكن بطيبة نفس منه كان مصادرة وأكلاً لمال الغير بالباطل وإن كان ذلك بطيبة نفس من المكتوب له لم يجز أيضاً لأنه يكون كالحديّة<sup>(٨)</sup> الوجه الثاني أن يأخذ قدر أجره المثل ويعرف ذلك بأن ينظر لو لم يكن قاضياً كم يأخذ على مثل هذا<sup>(٩)</sup> الكتاب فإذا زاد فهو لأجل الولاية فالأجرة على هذا الوجه تحتمل أن تجوز وقد ذكر أبو مضر أنه يجوز أخذ الأجرة على قبالة<sup>(١٠)</sup> الحكم وقبالة

لشرح حين ولاد القضاء في السكوفة في كل شهر خمس مائة درهم وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه بعث عتاب بن أسيد إلى مكة قاضياً ورزقه في كل سنة أربعين أوقية وحي أنفوساً ثم قدم اه شرح آثار (١) أو من صلح قرز على مذهبه ومثله في كب (٢) على وجه لا يعلم كم من كل واحد لا إذا علم بما طمعت النفس إلى عبه من سلم أكثر أو نفس والعكس في غيره ولذا قال في المقنع إنه لا يأخذ ممن في ولايته على القضاء إلا لضرورة اه شرح فتح ولفظ حاشية وذلك يكون على أحد وجهين الأول أن يجمعوا له في غير محضه بحيث لا يعلم من أعطاه ومن لم يعطه ومن أعطى قليلاً أو كثيراً الوجه الثاني ذكره في الافادة وهو أن يفرض له قدر معلوم على كل بالغ مائل منهم على سواء ويكون رضاهم الكل اه كب ون (٣) قلت الاحسن أن يكون مصرقاً ليخرج الماشي الفقير (٤) والامام (٥) يعني قراءته (٦) غير نفس الحكم (٧) ولا مصاحباً لقاض (٨) قال في مذهب من بالله وللإمام أن يأذن لمن أراد قبوله الهدية وقبالة صلى الله عليه وآله وسلم هذا يا الامراء غلوك وأهدى لما ذن ثلاثون رأساً من الرقيق في اليمن فحاول عمر أخذها ليت المال فقال معاذ طمعة أطمعنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى معاذ والرقيق يصلون فقال معاذ ليت تصلون فقالوا لله سبحانه قال قد وهبكم لمن تصلون له وأعتقهم وهذا الذي ذكره من بالله حيث عرف قصد التقرب منهم كما عرف لأنهم خير كون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعرف ذلك من قصد من اه زهور لفظاً (٩) وجدلوا تا المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم أن الحاكم للنصب الذي معه السكينة والمصرف من بيت المال ما يقوم بما يكون أجره مثله لا يجوز له إذا خرج لفعل شجار أن يفرض لنفسه أجره على من خرج عليهم ولو فرض كان من أكل أموال الناس بالباطل قال وكذا نحو الحاكم بمن له مادة من وقف أو بيت مال (٩) مثل صفة القاضي في العلم وحسن الخط قرز (١٠) ولو زادت على أجره المثل وهو مع



الفتوى بالاجماع<sup>(١)</sup> لأن الكتب ليس واجب قبل ف ويحتمل أن يقال لا يجوز أيضا ويكون كلام أبي مضر فيه لأن بعد الحكم يجب عليه التنفيذ وحفظ مال الغير فإذا لم يتم إلا بذكر اسمه في الكتاب لزمه ذلك ولأن هذا لا يعرف ممن تولى القضاء في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم ولا في زمن أحد من الصحابة ع قال مونا عليم ع ولنا على ذلك نظر قال والأقرب ما ذكره أبو مضر وذلك لوجوه ثلاثة ذكرها عليه السلام في التثبوت<sup>(٢)</sup>

## كتاب الحدود

الحُد في اللغة هو المنع يقال

حدني عن كذا أي منعي ومنه سمي السجن حداً<sup>(٣)</sup> وأما في الاصطلاح فهو عقوبة<sup>(٤)</sup> مقدرة بالضرب لاستيفاء حق الله تعالى والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا السارق والسارقة فاقطعوا وقوله في حد القاذف فاجلدوه ثمانين جلدة وأما السنة فلأنه صلى الله عليه وآله وسلم رجم

الحد قطع اه ينظر بل ولوعقد مع الزيادة على أجرة للثل فلا تحمل قرز (١) ظاهره ولو قد فرض له الإمام أجرة من بيت المال (٢) الأول أن أصحابنا ذكروا أن له أخذ الأجرة على القضاء نفسه من بيت المال أو ممن في ولايته والقضاء إن لم يكن فرض عين فهو فرض كفاية ولم يقدره بأجرة المثل بل بالكفاية وإن زادت إذا جاز له ذلك على القضاء جاز وإن كان واجبا فأولى وأحرى القبالة إذ ليست واجبة وأما الواجب عليه التلظ بالحكم فاما قولهم إذا كان لا يحفظ المال في المستقبل إلا بأن يكسب اسمه وجب أن يكسب فضعيف جدا فإنه لا يجب على الإنسان أن يفعل فلا يدفع به ما يخاف أن يسبق في المنكرات ثم إذا إن سلمنا فإنه لا يجب حفظ مال الناس بأكثر من الحكم والأشهاد إذ لو أوجبنا عليه أكثر من ذلك لم تقف على حد ويلزم أن لو غلب في ظنه أن داراً يسرق منها شيء أزمناه حراسته إلى غير ذلك ممن لم يقل به أحد الوجه الثاني أن المحرم عليه هو لو غلب في ظنه كونه رشوة إذ تكليفه لا يقتضي أكثر من ذلك فإذا كان كذلك فلا وجه لصحرم البيع والشراء والابارة عليه وقد ذكر في الزيادات ما غلب على ظنه أنه عاية وقد قال أصحابنا أنه يجوز قبول الهدية إذا كان معطداً لها من قبل وفي هذا إشارة إلى ما ذكرنا من أن البيرة بطله الظن الوجه الثالث أنه قد علم كثير من القضاة ممن تولى القضاء أنه كان يجب ألا يأكل إلا من حرقة لم يشتمل بها تورعاً وتفقاً ولم يده أحد قدحاً بل قد روى عن داود وسليمان عليهما السلام أن كل واحد اتخذ حرقة يعيش بها حصل منها فكيف يكون ذلك عطلوا ومن فضلاء زماننا خي الفقيه حسن رحمه الله فإن اشتغاله بالنسخ مشهور لا يمكن انكاره مع تولى القضاء ومع شدة ورعه لم يكن ليتحرى فيها يأخذ من أجرة المثل إذ يصعب ضبط ذلك سيما على من كان بمنزلة في الروح والتشقق ولم ينكر عليه أحد في زمانه مع ظهوره لهم اه من التثبوت للندار (٣) قال الشاعر :

يقول لي الحداد وهو يقودني ه إلى السجن لا تخرج فما بك من بأس  
(٤) يخرج التعزير ونحوه (٥) وليل في حقيقته عقوبة بدلية لاستيفاء حق الله تعالى اه بحر ولا يقال

ماغزاً والمأمورية<sup>(١)</sup> لأجل الزنى وأما الاجماع فظاهر ﴿فصل﴾ اعلم أن الحدود (يجب اقامتها في) كل موضع (غير مسجد<sup>(٢)</sup> على الامام و) على (واليه) وإما يختص الامام بولاية الحد بشرطين وهما (أن) يكون (وقع سببها في زمن ومكان<sup>(٣)</sup> يليه) فلو زنى قبل ولاية الامام أوفى للمكان الذي لا تنفذ أوامر الامام فيه لم يلزمه الحد وهذه المسئلة تحتل صوراً أربعا الأولى أن يقع في وقت لإمام وفي ولايته فيلزم الحد اتفاقاً الثانية أن يقع لا في زمن الامام ولا في ولايته<sup>(٤)</sup> فلا يلزم اتفاقاً بين مباحث الهادي عليه السلام أن يقع في زمان الامام في غير بلد ولايته فيلزمه عدم بالله لا عند الهادي الرابعة أن يقع في زمن الامام وولايته ولا يقام عليه الحد حتى يقوم إمام آخر<sup>(٥)</sup> فيلزم عدم بالله الامام الآخر إقامته لا عند الهادي (و) مع كون ولايته الحدود إلى الامام (له اسقاطها<sup>(٦)</sup>) عن بعض الناس لمصلحة (و) له (تأخيرها) إلى وقت آخر (لمصلحة و) هل للامام ولاية (في) اسقاطها (القصاص)

بالضرب فلا يخرج القطع والرجم لأنه ليس بضرب (١) كل واحد في قضية (٢) ودار حرب وفي البيان ما قلناه وان دخلها الامام أو أميره بحبس ثم زنى فيها أحد فانه يحده تثل ذلك من الشرح اه وهو المختار حيث قد ثبت الحكم له فيها (٣) قال في الاقامة وليس على من زنى في ولاية الامام ان يرفع خبره اليه ليقم الحد للنهي الوارد في خبر ماغز وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويأتى ان فعله (٤) ويجزيه إن تاب فبإيائه وبين الله تعالى قال ض عبدالله بن حسن الدواري وإذا قامت عليه البيعة بعد أو تمزير فانه لا يجوز له التمسك من نفسه لاقامة ذلك عليه ويجب عليه الحرب والتغلب ما أمكن لان دفع الضرر واجب (٥) ويجب على الامام والحاكم الاجتهاد في استيفاء الحد منه ولا يجوز للمحدود مقاتلتهم ودفعهم عن نفسه لأنهم محقون وان جاز له الحرب عن الدواري (٦) قد تقدم لصاحب البحر أن الحكم أن أي شيئاً من هذه القاذورات إنما هو ندب فقط اه بحر من أول الاقرار (٧) قيل فيه نظر لأنه يلزم في القصاص ونحوه (٨) يقال لو وقع سبب الحد في زمن الامام ثم بطلت ولايته ثم عادت ولم يقم ذلك فهل له اقامته بعد عود ولاجه سل قال شيخنا الأقرب إلى فهم الكتاب أن له اقامتها لأنه وقع سببها في زمن ومكان يليه والله أعلم اه مفتي وفي بعض الحواشي إذا بطلت ولايته ثم عادت سقط الحد اه شامى لأنه يشترط استمرار الولاية إلى وقوع الحد وهو المختار وقرره من (٩) مسئلة إن زنى الإمام فلا حد عليه لأنها تبطل إقامته بأول الفعل فوقع زناه في غير زمن إمام وان زنى والده حده وقال ح بأمر غيره يحده اه ان يفضله قلنا لم يفصل الدليل (١٠) يقال إذا لم يمكن في زمنه لم يكن في بلد ولاجه فتأمل وإنما أتى بولاجه لأجل التقسيم (١١) ولو هو (١٢) كما فعله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن أبي حين تمكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بني قيثاق وأراد قتلهم وكانوا حلفاء لعبد الله بن أبي كبير المنافقين في حال المجاهلية فطلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركهم فكره ثم إنه تنبغ إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكثر في تركهم فتركهم له لأرائ في ذلك من الصلاح (١٣) لاحد

عن بعض الناس أو يؤخر عنه إذا كان فيه مصلحة عامة فيه (نظر<sup>(١)</sup>) لأنه يحتمل منع ذلك لكونه حقاً لا دمي فتمه حقه ظلم ويحتمل<sup>(٢)</sup> جوازه كما يجوز تسجيل الحقوق للمصلحة والاستماتة من خالص<sup>(٣)</sup> المال (ويحد العبد<sup>(٤)</sup> حيث لا إمام<sup>(٥)</sup>) في الزمان (سينه<sup>(٦)</sup>) لا غيره وعند أبي ح وأصحابه ليس له حد بحال وعند ش له حد سواء كان ثم إمام أم لا قيل في كلام الشرح ما يقتضي أنه لا يحده إلا إذا شاهده يزني أو يقر أربع مرات لا بالشهادة فليس له ولاية على سماعها وقيل س وابن سليمان إذا شاهده لم يحده لأنه لا يثبت الحد بالعلم (و) لكن سماع (الينة إلى الحاكم<sup>(٧)</sup>) قال عليم وهو قوي قال م باقوا الذي يحيى على مذهب يحيى مليم أن لسيد العبد

القتل قبل الرفع فليس له إسقاطه وكذا حد المرفة اه وفي السحوى ما حفظه ولو حدر مرة أو قذف (١) هذا يأتي على الخلاف بين م بالله وط هل يؤثر للمصلحة العامة كما يقوله م بالله أو للمصلحة الخاصة كما يقوله ط اه ص ومثله في نوكب (٢) وتكون للدين من بيت المال بل من مال القائل قرز (٣) وكأه استعان بالله (٤) وفي الموقوف بفضه يحده الواقف أو وصيه اه صامر والمختار خلافه لأن الولاية لا تتبع (٥) فلو كان العبد بين اثنين أيهما يحده قيل يحده أحدهما في حضرة الآخر فان غاب فلا يعد أن الحاضر ان يحده بقدر حصته اه صي إذا خشي القوات او التمرد قرز (٦) وكذا الأمة وسواء كان رجل أو امرأة ولكن هل يصير كون السيد حلالاً أم لا فيه وجهان لا مبش و ذلك عام (١) في جميع الحدود كلها لأن فاطمة عليها السلام حدث أمها ولو فاسقا قرز (١) قيل ولو كافرا وله يستقيم حيث العبد كافرا لقوله تعالى ولن يحمل الله للكافرين اه شامى (٢) وأما المكاتب فهل يحده سيده فيه نظر الأقرب أنه يبقى موقوفا حتى يفتى أو يرجع في الرق وقال في الوافي يسقط حيث الامام إذ الولاية لا تتبع وقواه الفقيه س وقيل يحده بقدر ما يقبض منه (٣) الأولى المملوك ليدخل المدر وأم الولد (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زنت أمة أحدكم فليجدها ثلاثا بكتاب الله فان ماتت فليجدها ولو يحمل من شعر وهذا أحد روايات حديث آخر جرحه الستة اه شرح بهران (٦) ولو لمع وجود محتسب أى حد كان اه ح لى (٣) وله إسقاطه وتأخيره لمصلحة اه ح (٧) وهل لولى الصغير أن يقيم الحد على عبد الصغير أو نحوه ذكر في الفترات انه يحده اه من سورة النور وقيل ليس له حد بل يكون موقوفا على بلوغه (٥) ولعله يجوز للغير مباشرة ذلك بأمر سيده كافي الحاكم والظاهر من العبارة أن سيده أن يحده لفك الصلاة والردة ولا يصح أن يكون أحد الشهود وقيل أما حد الردة (١) قال الإمام وليس لأحد غير الإمام والله أعلم ذكر معنى ذلك في البحر وعن سيدنا عامر ولو كان الحد قتلا وهو ظاهر الأز (١) هو القياس الصحيحة قرز ويكون من باب الحسبة (٥) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم وهذا عام في جميع الحدود (٥) وإن مات السيد أو انتقل الملك سقط الحد كافتقال إمام آخر (٥) وكذا الاقرار اه كتب بل يصح إلى السيد ذكره في ن (٥) يعنى من جهة الصلاحية او محتسب ولو سيد العبد (٥) لأنه يفتر إلى البصيرة والتمييز والولاية اه بحر والسيد قد لا يختص بشئ من هذه الأوصاف فلذا كان ذلك إلى الحاكم فان كان هو حاكم صبح

أن يقطع يده إذا سرق كما أن له أن يحده إذا زنى **﴿قال مولانا عليلم﴾** وفي كفاية الجاجرمي ما يقتضى أن السيد ليس له إلا الجلد **﴿فصل﴾** في بيان حقيقة الزنى وما يقتضى الحد وما لا يقتضيه (و) حقيقة (الزنى) الموجب للحد (وما في حكمه) هو (إيلاج<sup>(١)</sup> فرج في فرج<sup>(٢)</sup> حي محرم<sup>(٣)</sup> فان كان امرأة فهو الزنى الحقيقي وان كان غيرها فهو الذى فى حكمه سواء كان ذلك الإيلاج فى (قُبْل<sup>(٤)</sup> أو دُبُر<sup>(٥)</sup> بلا شبهة) قال عليلم فقولنا إيلاج احتراز من الاستمتاع بظاهر الفرج فانه لا يوجب حدا بل تزييرا وقولنا فرج احتراز من إيلاج أصيب فانه لا يوجب حدا بل تزييرا وقولنا فى فرج احتراز من أن يولج فى غير فرج كالأبط والتم فانه لا يوجب حدا بل تزييرا وقولنا حي احتراز من الإيلاج فى ميت فانه لا يوجب حدا بل تزييرا وقولنا محرم احترازاً من الزوجة والأمة فان اتيانها على غير الوجه للشروع لا يوجب حدا بل تزييرا حيث أتاهما فى الدبر أو فى الحيض وقولنا بلا شبهة احترازاً من وطء أمة الابن ونحوها<sup>(٦)</sup> فان ذلك لا يوجب<sup>(٧)</sup> حدا وقد اختلف العلماء فى إتيان الذكر فى دبره<sup>(٨)</sup> فقال م باقوا القاسم فيما حكاه عنه أبو ط أن حكمه حكم إتيان المرأة قبلها ودبرها<sup>(٩)</sup> وهو قول ف ومخدوش فى أحد قوليه والذى حكاه م باقلمن ذهب القاسم أنه يقتل بكراً كان أم ثيباً وهو قولى الناصر وكوش فى أحد قوليه وقال أبو ح يزر كل من وطء فى دبر رجل أو امرأة وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا الفاعل<sup>(١٠)</sup> والمفعول به<sup>(١١)</sup> قال فى الاتصاف ومن قال أنه يقتل فى قتله وجهان الأول يقتل بالسيف لأنه المفهوم من إطلاق القتل والثانى يرمي لأنه قتل الزنى (ولو) كان الإيلاج فى فرج (بهيمة) فحكمه حكم الزنى

(١) ولولف عليه غير فقد كره فى البحر اهـ (٧) الصفتان للمولج والمولج فيه اهـ (٨) وأقلهما يوجب القتل فزراه بحر (٩) ولو استدخلت المرأة فرج البهيمة حدث كالووطى والد كرم بهيمة اهـ حل لفظاً (١٠) قبل المراد به موضع الجماع لا موضع البول (١١) ولا تحداً للختى إلا أن زنى قبله جميعاً نحو أن زنى امرأة وزنى به رجل أو زنى به فى دبره اهـ كب قرز (٥) الثمان الاماء قرز وقيل للشوكة والمسيسة قبل القسمة والمسيمة قبل التسليم (٦) بل تزييراً (٧) بل تزييراً مع العلم قرز معنى الأبى وما السبع الاماء غير أمة الابن فهو يحدواطن مع العلم ولا يزر مع الجهل اهـ إعادة سيدنا على رحمه الله تعالى قرز (٧) وعن محمد بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مكن من نفسه ثلاث مرات جعل الله له رجلاً كرجم المرأة يشتبهى كباتشتبهى المرأة فقيل يا رسول الله فما يلزم لا يلدون قال ارحمهم منكوسة وكذا روى عن علي عليم اهـ شفاء معنى (٨) لقوله على عليم فى الذكر ينشكح احدهما صاحبه ان حداها حد الزنى ان كانا احصنا رجلاً وإن لم جلداً اهـ بحر (٩) وهو الذى فى الأذن (١٠) ظاهره ولو بكراً (١١) قلنا إن صح الخبر فالمراد به بعد الاحصان

(فتكره<sup>(١)</sup> أكلها<sup>(٢)</sup>) وروى الطحاوي عن الحنفية أنها تذبح ثم تحرق ولا يحل أكل لها  
 ان كانت مأكولة<sup>(٣)</sup> وعلى الواطئ قيمتها وقال مبالغة والمرضى وأبوح وص ولأن الواطئ  
 يعز ولا يحد<sup>(٤)</sup> (ومتي ثبت بأقراره<sup>(٥)</sup>) فلا بد فيه من أربعة قيود \* الأول أن يقربه (مفصلاً)  
 نحو أن يقول زينت بقلادة<sup>(٦)</sup> مفسراً له بالإيلاج<sup>(٧)</sup> في فرج من محرم<sup>(٨)</sup> عليه وطؤها \* القيد  
 الثاني أن يقرأ أربع مرات وسواء كان حراً أم عبداً وقال كش وش يكفى مرة \* القيد الثالث أن  
 تكون هذه الأربع مفرقة (في أربعة من مجالسه) أي مجالس المقر فيسبب ل أشار اليه  
 أبو ط وهو قول أبي ح \* القيد الرابع أن تكون هذه الأربع كلها (عند من اليه الحد<sup>(٩)</sup>)  
 وصورة ذلك أن ينيب عن القاضي بحيث لا يراه<sup>(١٠)</sup> ثم يأتي ويقر وسواء كان مجلس الحاكم  
 واحداً أم أكثر وعن الفقيه العبرة بمجالس الحاكم فإذا غاب الحاكم ثم حضر فصل  
 الاقرار ثم كذلك أربع مرات صبح وسواء كان المقر في مجلس واحد أم أكثر وحكى في  
 الروايد عن مبالغة أنه يصح أن تكون الأربع في مجلس واحد<sup>(١١)</sup> فتى كملت هذه القيود لزم  
 الحد وان اختلف أحدها لم يلزم (أو) لم يثبت بالاقرار بل (بشهادة<sup>(١٢)</sup> أربعة رجال (عدول<sup>(١٣)</sup>)  
 أو) أربعة (ذميين) من عدولهم حيث كانت الشهادة (على ذمى) فتجوز شهادتهم عليهم  
 (ولو) كان الشهود (مقترنين) أو مجتمعين<sup>(١٤)</sup> فان شهادتهم تصح هذا من حيثنا وشو قال أبوح

(١) ويستحب إخراجها عن ذلك البلد فلا يراها الزاني فيها ودعا ولا يرمى بها عند رؤيتها اه يان (٧) ولينها  
 اه هداية (٥) قيل لأنه يؤث اللواط (٣) وأما غير المال كقول فلا يحل بيعها عند مروه الجصاص اه زهور  
 وضياء (٤) قلنا فرج يشتهي طبعاً محرم قطعاً فأوجب الحد اه بحر (٥) قيل لا ولا بد أن يضيء الاقرار إلى  
 زنى واحد لا ثان فقال يسقط عنه الحد اه براميه ومثله عن الملقى قرز وكذا لو أضاف إلى أفعال مفرقة  
 ولو امرأة واحدة ذكره في بعض الحواشي (٥) فلو أقر رجل بالزنى عند أربعة رجال قلنا كانوا مجتمعين  
 فلا بد أن يقر عند مفرقة من مجالسه وان كانوا مفرقين وأقر عند كل واحد منفرد فلا بد أن يقر عند  
 أربع مرات من مجالسه ثم يشهدون عليه قرز قلنا كانوا أحكاماً واليهم الحد أقام الحد عليه أحدم قرز (٦)  
 لا فرق (٥) قال في الكافي فرج وان أقر بالزنى امرأة لا يرميها هو ولا الحاكم فانه يختلف ما إذا شهد عليه شهود  
 اه زنى امرأة لا يرميها فانه لا يحد اه يان لجوازاتها زوجة له (٧) مختار غير جاهل بصريح المرأة اه يان  
 بلغة (٨) الأولى فرج من لا شبهة له في وطنها لصريح أمة الابن ونحوها فانه يرمي عليه وطؤها وله شبهة وهذا  
 التعليل أولى اه كواكب (٩) أو عند الشهود اه شرح آثارون وقال الامام المهدي ولا يصح منيه عن مجلس  
 الحاكم بل يحول من مكان إلى مكان كافي خير ما عر (١٠) يشترط ظاهر الا أنه لا يصح ذلك بل ولو أراه إذا قد  
 خرج عن المجلس (١١) قلت وهو قوي اه بحر (١٢) مسئلة ويصح تكيل الاربعه إذا نذره إذا كان عدلاً فيحد  
 المذنبون إذ ليس بأكثر من ثلثهم اه بحر لفظاً (١٣) ولو عيّد أقرز (١٤) وان جازي مجتمعين لم يقرقوا كا

وكلا بد أن يشهدوا مجتمعين فإن افرقوا كانوا قذفة (و) لا بد أن يكون الشهود قد  
 (اتفقوا على اقراره كما مر) من كونه جامعا للقيود الاربعة<sup>(١)</sup> التي مرت (أو) لم يشهدوا  
 بالافرار بل بالفعل<sup>(٢)</sup> فلا بد أن يشهدوا (على حقيقته) وهو الايلاج (ومكانه) نحو في  
 موضع كذا (ووقت) نحو في يوم كذا (وكيفيته) هل من اضطجاع أو قيام أو غير ذلك فإن  
 اتفقت شهادتهم على ذلك لزم الحد وإن اختلفت في شيء منه أو أجهلوا ولم يفصلوا نحو أن  
 يقولوا جامعا أو باضها أو زنى بها ولم يفسروا<sup>(٣)</sup> بما ذكر لم تصح شهادتهم<sup>(٤)</sup> ولا فرق بين  
 أن يكون المشهود عليه حرا أم عبدا أو تكون الشهادة على اتيان الذكر أم الاتي أو اتيان  
 المرأة في قبلها أم دبرها فإذا ثبت الزنى بما تقدم (جلد<sup>(٥)</sup> المختار) للزنى<sup>(٦)</sup> (المكلف) فلو كان  
 مكرا<sup>(٧)</sup> أو مجونا أو صغيرا فلا حد قوله (غالبا) احترازا من السكران فإنه يحذف اتفاقا<sup>(٨)</sup>  
 بين السادة (ولو) كان (مفعولا) به فإنه يجلد (أو) زنى (مع غير مكلف) كجنون أو صبي  
 فإنه يلزمه الحد إذا كان الموطوء (صالحا<sup>(٩)</sup> للموطء) فأما لو كان صغيرا لا يصلح للموطء لم  
 يجب الحد على الفاعل بل على الفاعل التميز وأرض الجناية وقال أبو حنيفة إذا مكنت المسافة  
 نفسها مجنونا<sup>(١٠)</sup> لم تحم (أو) كان الزاني (قد تاب) لم يسقط عنه<sup>(١١)</sup> الحد بالتوبة<sup>(١٢)</sup> سواء تاب  
 قبل الرفع أم بعده وقال الناصر يسقط عنه الحد مطلقا وقيل إن تاب قبل الرفع سقط وإلا  
 فلا ويندب للشهود إذا رأوا ما يوجب حدا أن يكتسوه إذا لم يعلموه عادة له فإن كان يشتاد

كره<sup>(١٣)</sup> قرز (١) أما الرابع فلا يشترط وهو صدمن إليه الحد (٢) ويجوز النظر عندنا إلى الفرج (٣) للشهادة على  
 الزنى اه زهري كما يجوز لقابله وللشهادة بالبكارة والقبوة (٤) حيث لا يترجع عن الزنى الا بدلا من البيان  
 في آخر الأيمان ما قلناه مسئلة ويجوز النظر إلى عودة النهر عند الضرورة كصحة الشهادة على الرضاع أو  
 على الزنى إلى آخره اه بلفظه (٥) والشرط هو عدم الاختلاف في هذه الاشياء سواء ذكرت أم لم تذكر  
 فإذا ذكرت اشترط أن لا يقع فيها اختلاف وإن لم يذكر صفة الشهادة على حقيقة الزنى كما مر اه شرح آثار  
 وظاهر الاثر الاطلاق وهو أنه لا بد من التفصيل (٦) ولا حد عليهم لسكال البيعة (٧) وقد دخل التميز  
 لمقدمات الجماع في الحد اه ميار معنى (٨) مسئلة من زنى مرارا كهيئة ولو بلسان غفلة فليس عليه إلا  
 حد واحد إلا إذا عاود الزنى بعد كمال الحد الأول: حد للثاني اه بيان وكذا الشرب والسرقة (٩) ولو  
 بقى له فعل على المختار اه سحوى وأتم وحد الا بكراهة الذي يسقط معه الحد هو الاضرار ونحوه قرز  
 (٨) حيث لم يباح له لقوله صل الله عليه وآله وسلم ادروا الحدود بالشبهات وقيل لا فرق أي يحل له أم لا اه  
 شامى كما هو الظاهر من الاطلاق (٩) بدل السحوى قرز (١٠) وهل يشترط في البيعة الصلاح قيل يشترط ويض له  
 في السحوى (١١) الا أصبح أنها محمد قرز (١٢) وأما التميز فيسقط بالتوبة ذكره الامام المهدي عليه (١٣) فيجد

ذلك شهدوا به زجراً<sup>(١)</sup> له (أو) زنى في وقت<sup>(٢)</sup> (قدم<sup>(٣)</sup> عهد<sup>(٤)</sup>) فلا يسقط عند الحد بتقادم المهد وهو قول شوك وعند أبي حنيفة إذا شهدوا بمد حين بزنى أو سرقة أو شرب خمر لم يحد وإن أقر بذلك بعد حين أخذه لإشرب الخمر وقدّر صاحباً أبي حنيفة طول المدة بالشهر ولا خلاف يمتنأون بينهم في حد القذف إن تقادم المهد لا يمنع من قبول الشهادة وقد (الحاكم البكر<sup>(٥)</sup> مائة) جلدة (و) ينصف للمهد فيجلد نصف حد الحر ويستوى في ذلك الأمة والمذبة وأم الولد ولا فرق بين الذكر والأنثى (ويخصص للمكاتب<sup>(٦)</sup>) على حسب ما قد أدى فإن كان قد أدى نصف مال الكتابة فغده خمس<sup>(٧)</sup> وسبعون جلدة وإن لم يكن قد أدى شيئاً فغده حد العبد وكذلك المكاتبه وعند الفقهاء أن حده حد المملوك يؤد الجميع (و) إذا أدى الحساب إلى أنه يجب عليه كذا وكذا جلده ونصف أو ثلث أو ثلثان فإنه (يسقط) ذلك (الكسر<sup>(٨)</sup>) ويكون ضرب (الرجل قائماً<sup>(٩)</sup>) ليصل إلى جميع أعضائه ولا تشد يده إلى عنقه<sup>(١٠)</sup> ويد يده عند الضرب لأن ذلك أقرب إلى وصول الضرب إلى جميع بدنه (و) أما (المرأة<sup>(١١)</sup>) فلا تؤل إلى أن تكون (قاعدة<sup>(١٢)</sup>) لأنها عورة قال بذلك جمهور العلماء وقال ف وابن أبي ليلى تضرب قائمة أيضاً ويكونان حال الضرب أحق الرجل والمرأة (مستترين<sup>(١٣)</sup>) فلا يجردا من جميع ثيابهما بل يترك عليهما ثوب واحد<sup>(١٤)</sup> ويسترا الحدود (بما هو) من الثياب (بين الرقيق والغليظ) لا يكون غليظاً بحيث يمنع من الإيجاع<sup>(١٥)</sup> البليغ ولا يكون رقيقاً بحيث لا يسترا أما في حد

امتحاناه غيث (١) وجوا من باب النهي عن المنكر اه كواكب (٢) يفتح القاف وضم الدال اه شمس علوم (٣) قال التيس الضرب كم هو بنى على الأكثر في جميع الحدود اه بحر معنى وفي حاشية إذا التيس ما قد فصل بنى على الأقل في جميع الحدود (٤) والظاهر وجوب المولاة في كل حد لا يحصل مقصود الحد وهو الزجر فلا يجزئ به تريق الحد الواحد على الأيام أو الساعات إذ لا يحصل المقصود بذلك ذكره في شرح بهر ان بخلاف ما لو حلف ليضرب كذا سوطاً فإنه يبر بالتفريق بمقتضى القطف اه شرح أثمار قرز (٥) والعبرة بحال الزنى لا بحال الحد اه ان إنعتق وإن رقب محمد حد العبد لأن الحدود تدبر بالشبهات (٦) والموقوف حيث عتق بضمه (٧) ويكون ولا يقدره إلى الامام اه أثمار معنى قرز (٨) وحيث أدى ربه فائتان وستون وحيث أدى ثلثه فست وستون ويسقط الكسر (٩) لاجتماع موجب وسقط في حق الله تعالى (١٠) ندبا قرز (١١) بل ترسل (١٢) وكذا لا يقدر جلاله ولا يمد على ظمته وحكم المرأة فيما عدا القيام كالرجل ذكره في البحر اه تكيل لفظاً قرز (١٣) والحق ولوامة (١٤) ندبا قرز (١٥) ويندب أن يكون عند الجلد للمرأة امرأة أو محرماً لها ترد ما ينكشف من الثياب لئلا تنكشف عورتها وأما الضرب فلا يحولاه إلا رجل إذ ليس من شأن النساء اه شرح أثمار (١٦) وجوا قرز (١٧) جميع بدنه ما يخص فيه (١٨) يسم البدن اه تذكرة قرز (١٩) قال ض

القذف فلا يزنح عندنا وأبى ح وش وفي غيره لا يزنح عندنا لأن الثوب الواحد لا يمنع من  
الآثم وقال أبو ح وش يزنح<sup>(١)</sup> والضرب يكون (بسوط أو عود<sup>(٢)</sup> بينهما) أى بين الرقيق  
والغليظ<sup>(٣)</sup> (وبين الجديد والعتيق) فلا يكون خلقاً ولا جديداً (خلى من المقود) قال فى  
المرشد يكون طوله<sup>(٤)</sup> قدر ذراع<sup>(٥)</sup> ولا يبين الجالد لابطه<sup>(٦)</sup> (قال مولانا عليم) فى تقديره  
بالتراع نظر لأنه يقل الايجاع بذلك سيما إذا كان سوطاً لا نصاب له (و) يفرق الضرب<sup>(٧)</sup>  
على جميع البدن<sup>(٨)</sup> (و) يتوقى<sup>(٩)</sup> الوجه والمراق<sup>(١٠)</sup> وقال أبو ح وش يتوقى الوجه والرأس  
والفرج وقال لا يضرب إلا فى الرأس وفى شرح الأمانة عن ك لا يضرب إلا فى الظهر قال فى  
الروائد عن أبى عبد الله أن موضع الضرب من الرجال المجائز<sup>(١١)</sup> ومن النساء الظهر<sup>(١٢)</sup>  
والاكتاف (و) إذا كان الزمان شديداً للحر والبرد حتى يخاف على المحدث التلف فانه (يعمل<sup>(١٣)</sup>  
حتى تزول شدة) ذلك (الحر والبرد<sup>(١٤)</sup>) وكذلك إذا كان المحدث مريضاً مرضاً يرجى برؤه

عبد الله الدوايرى إن لم يكن موجهاً كان على الذى أقام الحد الأرض ويأد الحد (١) إلا العورة (٢)  
لا روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه أتى رجل يجلد فأتى بسوط فأتى بهذا فأتى بسوط  
جديد فقال بين هذين أه بستان (٣) ويكون بحسب ذيله (٤) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خيار الأموار  
أوسطها أه بلقله (٥) وعرضه قدر أصبح قرز أه بحر الأهام وقيل الوسطى (٦) حديث من غير قبضه قرز  
(٧) فإن أبى أبطه تارش منه وقرز ولا يأد حد قرز (٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (٩) مواضبه فى أعضائه  
واعط كل ذى عضو حقه وتوق وجهه ومراة وهذا كمر مواضبه الرأس لأن فيه الشيطان أه بستان (١٠) هو  
عن على عليم كافى ضوء النهار وغيره (١١) ندى (١٢) وجوباً فى البكر ندى فى غيره أه مرشد وفى بعض الحواشى  
وإذا ضرب فى الوجه والمراق لزم الأرض للورقة ولو محصناً لأن الحد فى هذه الأعضاء غير مستحق قرز  
(١٣) فإن ضرب فى الوجه والمراق ضمن أن تعمد وقيل ولو خطأ وقرز ويكون الخطأ من بيت المال قرز  
ولعله يأد الحد بقدر ما ضرب فيها والقياس عدم الإطاعة أه مامر وقرره بعض المحققين وهو الموافق لما  
يأتى فى قوله فإن فعل قبله لم يعد وقرر أنه لا يحد فى الزيادة وفى المراق ويلزم الأرض وفى التقصان يحد  
ويزومه الأرض قرز (١٤) ولعل المراق لا يبط والفرجين والبطن والأذنين أه زهور قرز وفى الرأس تردد  
المخاض يضرب فيه قول أمير المؤمنين عليم للجلاد توق وجهه واضرب الرأس فإن الشيطان فيه (١٥)  
لأنه موضع الشهوة منهم (١٦) لأنه موضع الشهوة منهم (١٧) البكر لا الحصن وصرح به فى الألفى قوله ولا إهمال  
(١٨) مسألة وإذا أخطأ الإمام أو الحاكم فإن كان فى زمانه نحو أن يجلده فى زمان برد أو حر أو فى مرضه  
ثم تلف فلا ضمان إذا كان يحمل الحد وإلا فهو مصدق لأنه فعل مأمور مستحق لذكره فى البحر وإن  
أخطأ فى الحد نفسه نحو أن يزيد فيه غلطاً أو يرحم من ظاهره الإحصان ثم إن بكر أو أوجب الضمان من



منه ويخاف عليه التلف<sup>(١)</sup> ان حدف حال المرض فانه يميل حتى يزول ذلك (المرض المرجو) زواله (والا) يرجى برؤه من المرض وخشي فوت الحد بموته (فبمشكول<sup>(٢)</sup>) وهو الذي له ذبول كثيرة فيضربه به ضربة أو ضربتين أو أكثر على قدر ما فيه من الذبول والمشكول عنقود التمر بمد ما يؤخذ منه التمر واختلف التأخرون فقيل ح لا بد أن (تباشره كل ذبوله<sup>(٣)</sup>) أى يصل كل واحد من خيوط العنقود إلى بدنه وقيل فليس ذلك بشرط<sup>(٤)</sup> إذ قد وقع اعتادها على بدنه ولو كانت شيئا فوق شيء وإنما يضرب بالمشكول (ان احتمله) بحيث لا يخشى أن يكون سبب هلاكه فان خشي ذلك ترك<sup>(٥)</sup> وان فات الحد وفي الزوائد عن الناصروم بالله أن المريض لا يحدون خيف موته وفوت الحد (وأشد<sup>(٦)</sup>) في الإجماع (التنزي<sup>(٧)</sup>) قيل لأنه<sup>(٨)</sup> لما نقص من عدده زيد في إجماعه<sup>(٩)</sup> وقال كالحود وسواهم) بمد ذلك حد (الزنى<sup>(١٠)</sup>) أشد (ثم حد القذف<sup>(١١)</sup>) أشد من حد الشرب وحكى علي بن العباس إجماع آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ان حد الزنى أشد ضربا من حد الشرب وان حد الشرب أشد ضربا من حد القذف<sup>(١٢)</sup> قال والتنزي<sup>(١٣)</sup> أشد من الضرب في الحد (ولا يجب<sup>(١٤)</sup>) (تقريب<sup>(١٥)</sup>) الزانى مع جلده هذا مذهبنا وأبى خ وصححه أبو جعفر في شرح الابانة للناصر وقال ك وش وحكا في شرح الابانة للناصر والمصدق وزيد بن علي أن التنزي<sup>(١٦)</sup> ثابت لم ينسخ

بيت المال اه بيان بلفظه (١) أو ضررًا زائداً على ما يحصل على الصحيح اه وابل (٢) ويجزوه ان شئ فلا يمد (٣) وكذا بالحشيش لا بالنعال والنياب اه بحر وشرح آيت (٣) ويكفي الظن في ذلك لانه غنى أعنى حد المريض (٤) الامام ي ذكره في شرح الآيت قيل وهو ظاهر المذهب وظاهر الآية اه شرح آيت بلفظه (٥) فان شئ حد قرز (٦) والراد بالتشديد في هذه الاشياء أن يزيد في الاعتدال في ضرب التنزي<sup>(٧)</sup> أكثر مما يحصل في ضرب الزنى بحيث يكون أشد إجماعا ولا يبين إبطه في الكل (٨) ومن لزمته الحدود لم يدخل بعضها في بعض بل تمام كلها ويقدم حد القذف لانه حق لآدمي ولو تأخر سببه عن سبب غيره ويقدم حد الزنى والشرب على القطع لانه أخف منه ويشتر برؤه بعد كل واحد ذكره في البحر قرز قياس الاصول أنها سواء فيقدم أيها شاء ينظر الحاكم اه متفق وقد ذكروا في المحارب حيث قد قيل ان الامام غير في قطعه حداً أو قعاصا لو اراد اه نظرية متفق (٧) حيث كان بالضرب (٨) أى التنزي<sup>(٩)</sup> قال ض عبد الله الدوايزي كان القياس أن يكون أولى بالتخفيف (١٠) لما فيه من اللذة اه دوايزي (١١) لانه مشوب بحق آدمي فأخسه القصاص ذكره في التثيب (١٢) قالوا لان سبب عقوبته تحصيل المصدق والسكذب إلا أنه عوقب صيانة للاعراض وردعا عن حكمه اه كشاف بلفظه من سورة البقرة (١٣) ولا يجوز قرز (١٤) قال للؤلؤ ويكون التنزي<sup>(١٥)</sup> وهو طرد الزانى ينظر الحاكم فحيث رأى عظم المضية وتكررها والتمرد ورأى أنه لا يخرج نظره وازاله من يده كما فعل النبي صلى الله عليه

لكن اختلفوا في بيان التعريب ومن يُعَرَّب فقال في شرح الابانة للناصر والصادق وزيد بن  
علي أنه حبس سنة وقال شوك طرد سنة وأما من يعرب فقليل عند ش أنه عام في الرجل  
والمرأة<sup>(١)</sup> وعندك لا تعرب المرأة وأما العبد فقال مالك وأحمد وأحد قولي ش لا يعرب  
المملوك وأحد قولي ش يعرب قال في الانتصار المختار وجوب التعريب<sup>(٢)</sup> وأنه عام في العبد  
والمرأة والمختار تنصيفه في العبد وتقدير المسافة إلى الامام وأقلها مرحلتان وإن عين الامام  
بلد آتين **فصل** في بيان شروط<sup>(٣)</sup> الاحصان وحدا المحسن (و) اعلم أن  
(من ثبت احصانه) بأحد طريقين إما (بإقراره<sup>(٤)</sup>) ولا خلاف في كونه طريقاً (أو) بالشهادة<sup>(٥)</sup>

وآله وسلم والخلفاء اه شرح فتح (١) وتقرئها مع محرمها وعليها أجرته ان امتنع إلا بها ويحتمل على  
أنها على بيت المال كأجرة الحداد اه زهور (٧) وهو مروى عن علي عليم وعمر وعثمان وأبي بكر لقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام واختار المؤلف أن ذلك منوط بنظر الامام  
فإذا رأى مصلحة في التعريب فعل وكلام المؤلف هو الذي يقع عليه الاجماع وهو المناسب للدلالة إذ قد  
روى أن عمر بن الخطاب قال لعمر لا تقى بعده أحداً وعن علي عليم أنه قال في الزنا جلد  
مائة وحبس سنة وعنه أنه قال كفى بالنفي فنة فلا يصح الجمع بين ذلك إلا بإذنه المؤلف وهو أن يرجع  
إلى نظر الامام فان عرف أنه لا يحصل بذلك فنة ولا غيرها جاز وإلا فلا وقد ذكر الامام في البحر أن  
التعريب عقوبة لاحد اه وابل (١) واحجج الناصر ومن معه بما روى عن علي عليم بالبكر بالبكر جلد مائة  
وحبس سنة ونحن نحمل ذلك الخبر على أن ذلك ورد على جهة التأديب لا الحد لما روى أن علياً عليم  
قال كفى بالتعريب فنة (١) تمامه والقيس بالقيس جلد مائة والرجم وهذا طرف من حديث رواه مسلم  
 وغيره ولا في داود والترمذي نحوه وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيمن زنى  
 ولم يحصن بنفي عام وإقامة الحد عليه أخرجه البخاري ولا يستقيم القول بنسخ التعريب لثبوته عن الصحابة  
 من دون نكير اه شرح بهران (٣) والاحصان على أربعة أوجه قوله تعالى والمحصنات من النساء وهو  
 المراد هنا وبالإسلام نحو فإذا أحصن فإن أئمن فباحشة الآية وباللغة نحو محصنات غير مسافات وبالحرية  
 نحو إن الذين يرمون المحصنات قلن السيد علي بن عبد الله بحر معنى فإذا ثبت أن اسم الاحصان في الشرع  
 يفيد هذه الاشياء الأربعة وجب أن تكون جميعاً شرطاً في الرجم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أوزنى  
 بعد احصان إلا ما خصه الدليل وقد خص الدليل الاسلام أنه ليس بشرط في الاحصان اه من بعض  
 كتب الحديث اه بلفظه وهو رجمه صلى الله عليه وآله وسلم اليهوديين كما في أحد روايات الصحيحين اه  
 شرح بهران (٤) ولا يكفي أن يقول أنا محصن فلا بد من التفصيل قرز إلا أن يكون من أهل التمييز  
 ومعرفة شروطه كفى الاجمال وإلا فلا فان التمس فاقباص سقوطه (٥) ولو مرة اه فتح قرز (٥) ولا  
 بد من ذكر الشهود لشروط الاحصان لا أن شهدوا أنه محصن فلا يكفي الاجمال ذكره الهادي عليم  
 أن لا أن يكون الشاهد من أهل التمييز ويكون طريق الشهود إلى الاحصان على الدخول أما المفاجأة

واختلفوا فيها فمئنا أنه يكفي فيه (شهادة عدلين<sup>(١)</sup>) ولو رجل وامرأتين (وغن الحسن البصري أنه لا يثبت إلا بأربعة كاذبي وقال ش يصبغ بشهادة رجلين ولا تصح شهادة النساء (وهو) لا يتم إلا بشروط غانية \* الأول (جامع<sup>(٢)</sup>) من المحصن فلو لم يكن قد وطئ لم يصر محصناً وظاهر كلام الهادي عليم أنه يكون محصناً بالخلوة لكن تأوله من زيد على أنه أراد الخلوة مع الدخول وقد ادعى في الزوائد الإجماع على أنه لا يكون محصناً إلا بالدخول إلا عند الهادي عليم \* الشرط الثاني أن يكون ذلك الجماع واقفا (في قبل<sup>(٣)</sup>) فلو جامع في الدبر لم يكن به محصناً \* الشرط الثالث أن يكون ذلك الجماع واقفا (في نكاح<sup>(٤)</sup>) فلو كان في مملوكة أو في زنى أو مافى حكمه لم يصر به محصناً \* الشرط الرابع أن يكون ذلك الجماع في نكاح (صحيح<sup>(٥)</sup>) فلو كان فاسدا لم يصر به محصناً<sup>(٦)</sup> خلاف الإفادة واعلم أنه لا فرق في الإحصان بين أن تكون الزوجة مع الزاني وقت الزنى أو قد بانث منه قبل ذلك وقال الصادق لا بد أن تكون ماله حال الزنى \* الشرط الخامس والسادس أن يكون ذلك الجماع واقفا (من مكلف حر<sup>(٧)</sup>) فلو كان صبياً أو مجنوناً أو مملوكاً<sup>(٨)</sup> لم يصر بذلك محصناً \* الشرط السابع أن يكون جماعه واقفا (مع عاقل<sup>(٩)</sup>) فلو وطئ مجنونة لم تحصنه<sup>(١٠)</sup> وقال في شرح الابانة

أوالاقرار من الزوج اه رباح وكب ويقال ان الولادة على فراشه في نكاح صحيح أو التواتر بذلك قرز (١) قال في الزهر أو يعلم الحاكم الصغير كائن أو نكول أو شهرة ومثله في البيان لان هذا ليس كالحلولذا قبل فيه النساء وذكره التجري وفي بعض حواشي ح الاذانه لا يثبت بذلك في الكل علم الحاكم والتكول والشهرة ومثله في التكيل عن القتيبي ح وهو المختار قرز واختاره المؤلف اه شرح فتح (٢) وأقله ما يوجب النسل قرز (٣) ولو حائضاً ونساء ومثله في ح الاتمار خلاف ما في البحر (هـ) ولعله يقع به المحصنين ولو أكرها أو أكرهته على الوطء أو أكرها عليه الا أن لا يبقى فعل فلا حكم له اه ح في لفظا قرز (٤) ولو كانت الزوجة أمة قرز واما المقتى فلا يصور إحصانها (هـ) في مذهبها جميعا (هـ) ولو كان الإحصان في حال الكفر اذا كان عقدا يصح في الاسلام قطعاً أو اجتهاداً ولا يبطله الردة والحق على المختار خلاف ما في البيان عن م بالله وح خلاف ش (هـ) في مذهبها أي مذهب الزوجين وقيل بمذهب الزاني قرز (٦) الا ان يحكم الحاكم بصحته ولو وطئ قبل الحكم قرز (٧) حال الوطء اه فتح قرز (٨) والعبد يحصن الحرية والامة تحصن الحر وهو لا يحصنها قرز وقرره الشامي (هـ) فلا إحصان للملوك كتصنيف حده وان حصن غيره اه بحر يلقطه (٩) حال الوطء قرز (هـ) فلو وطئ السكران حال سكره صار محصنين مما لا نه ماقول وقيل يحصن نفسه ولا يحصن غيره ما لم يكن الحر الذي شره به حاله اه حاه قال القتيبي وظاهر الاز أنه لا يصير محصناً ولا يحصن المرأة (هـ) واطنا أو موطوماً لا كمال للذة في وطء المجنونة بخلافه الصغير فاللذة به حاصلة اه ح في لفظا (١٠) وأما النائمة فانها تحصن الواطئ قرز

عند الهادي وش إذا كانت المرأة ممن يجمع مثلها ووطئت في نكاح صحيح فإن الرجل يكون بها عصمتا وإن لم تكن بالثقة عاقلة حرة وعن زيد بن علي والناصر وأبي ح وص لا يكون محصنا إلا إذا كانت بالثقة عاقلة حرة الشرط الثامن أن يكون مع من هو (صالح للوطء) فلو وطئ من لا يصلح للجماع لم تحبسه (ولو) كان الموطوء (صغيراً) إذا كان عاقلاً فانه يحصل تحمين الواطيء وكذا لو كان الواطيء صغيراً ومثله يأتي النساء والموطوءة بالثقة عاقلة<sup>(١)</sup> فانه يحبسها وقال أبو ح لا بد أن يمتصيا في البلوغ والحرية والعقل والاسلام وعندنا أن الاسلام ليس بشرط وهو قول الهادي والقاسم وشوف ومحمد قال في شرح الابانة وعند زيد بن علي والناصر وأبي ح من شرطه الاسلام فتي كان الزاني جامعا لشروط الاحصان (رجم المكلف بعد الجلد<sup>(٢)</sup>) أي غده أو رجم بعد أن يجلد جلد البكر (حتى يموت) هذا مذهبتنا وك قال

(١) اه حرة وأهل قرز (٢) ولو كافر آلاروي عن ابن عمر أن اليهود جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكروا له أن امرأة ورجلان يافان لهما رسول اللهما يجدون في التوراة من شأن الرجم فقالوا فضربهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجم فأتوا بالتوراة ففشروها فوضع أحدهم على آية الرجم قرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فقرأ فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما أن يصل الله عليه وآله وسلم فرجما قال قرأت الرجل يعني على المرأة قيبا الحجارة اه تخرج (ه) اعاد ذكر المكلف لانه لو كان زائل العقل حين الرجم لم يرمجم ولو كان مكلفا حال الزنى وحال الاحصان اه شرح بهر ان قرز (ه) وصحب أن تكون الحجارة ترطلا أو نصف ترطل ويجوز خلاف ذلك فائدة في عدد الاحجار التي يرمجم بها الواحد فمن الهادي عليم أربع وقيل ثلاث وقيل حجران ويرجم جماعة صنفوا الاول فالاول حتى يفرغوا منه لأن مع اجتماعهم يؤدي إلى أن يرمجم بعضهم بعضا عند الازدحام (ه) قال الهادي عليم يقول عندنا هذا الرجم بسم الله قضاء الله وتسليلا لمرافقها وأما الحكم الله ويرجم الشهود ثم الامام ثم العلوية ثم الناس فإذا قرعوا ولم يمت عادوا مرة بدمرة روى أن الهادي رجم امرأة على هذه الصفة فلما ماتت أمر أن يجر رجلها بعد أن خرف لها حفرة دفنت فيها ولم يكن سمع منها توبة اه تعليق صيغتي على اللع فان حرب المرجوم حال رجمه فان كان ثبوته عليه بالينة لحق بالرجم وان كان ثبوته باقراره لم يلحق لجواز أنه ربيع (١) فان لحقه فلا ضمان عليهم لان الاصل عدم الرجوع قال الامام اي فان ضربت رقبته بالسيف جاز لسكن الرجم ستة اه بيان قال الامام للهدى احدين يعني عليم يحسن الهرب من الحد ولا يجب عليه الامتنال للحد بعد الحكم بل تكفيه التوبة قطعا (١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ملاحيتهموه في خير ما غز حال ان قال ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولمصلحة الرجوع عن الاقرار ولا ضمان ان لم يضمنهم الله عليه وآله وسلم للاحتال اه يجر وأخرج أبو داود والترمذي نحوه (ه) قيل والستة أن يكون الجاني يوم الجمعة والرجم في يومها روي عن علي عليه السلام انه جلد المهديانية يوم الخميس ورجمها يوم

أبوح وش يسقط الجلد مع الرجم (و) إذا ثبت زنى المحسن بشهاد قوجب أن يقدم<sup>(١)</sup> الشهود  
 أى يكون أول من يرمج الشهود ثم الامام ثم سائر المسلمين وقال ك وش لا يجب (و) فى  
 الاقرار أى إذا ثبت الزنى بالاقرار فأرادوا الرجم قدم<sup>(٢)</sup> الامام<sup>(٣)</sup> أو مأموره لأن له أن  
 يستخلف وأما مع حضوره<sup>(٤)</sup> فليس له أن يستخلف<sup>(٥)</sup> بل يكون أول من يرمج<sup>(٦)</sup> فان  
 تعذر الرجم (من الشهود<sup>(٧)</sup>) إما بموت<sup>(٨)</sup> أو غيبة أو اقطاع<sup>(٩)</sup> يداؤ والمرض (سقط)  
 الحد<sup>(١٠)</sup> وهو قول أبى ح ومحمد وقال لا يسقط إلا بموتهم وذكر أبو جعفر للناس قال  
 وذكره أبوع لسادى عليم أنه لا يسقط فى جميع ذلك (ويترك<sup>(١١)</sup> من لجأ إلى الحرم<sup>(١٢)</sup>)  
 حكى علي بن العباس اجماع أهل البيت أن من وجب عليه حد من الحدود بقذف

الجمعة اه بستان وروى أن علياً عليم حين رجم شراحة الممدانية لها فى حياة وحفر لها حفرة ثم طم فعمداً  
 تعالى ثم قال أيها الناس إن الرجم رجمان رجم سر ورجم علانية فرجم السر أن شهد الشهود فيبدأ الشهود  
 فيرجمون ثم يرمج الامام ثم يرمج الناس ورجم العلانية أن تشهد المرأة على نفسها بما فى بطنها فيبدأ الامام  
 فيرجم ويرجم الناس ألا وإني راجم فارجموها فرمى حجراً فما أخطأ أذنفا وكان من أصوب الناس اه  
 تفريع (١) شهود الزنى لا شهود الاحصان ذكر متافى حلى (٢) والوجه فى تقديم الشهود فى الرجم أنهم إذا لم  
 يكونوا على يقين فانهم يتصنعوا وفى ذلك احتياط اه نجوى فيسقط مع اعتناهم الرجم لا الجلد اه بجر (٣)  
 فان رجم المسلمون قبل الشهود فان رجوا بذلك فلا شيء وإن لم ضمن الراجمون قرز اه معاصى ويقدّم  
 شهود الاحصان ثم شهود الزنى ثم المسلمون وقيل يقدم شهود الزنى إلا أن يشهدوا بالاحصان والزنى  
 اه شامى (٤) فعليه صلى الله عليه وآله وسلم ويكون وجوباً قرز (٥) حيث أقرعده لا عند الشهود فهم اه سحولى  
 معنى قرز (٦) موضع الرجم اه حلى (٧) بل له أن يستخلف (٨) أو تمنع من الامام أو الحاكم حيث هو  
 أول من يرمج اه سحولى لفظاً (٩) أما لو كان شهود الزنا على المحسن من الأصل مقطوعة أيديهم أو مضمين  
 فله يجب عليه الجلد قطع كما لو شهدوا عليه وهو بكر واه أعلم اه سحولى لفظاً (١٠) أمالوت وقطع اليد  
 فيسقط الرجم وأما المرض والنية فيؤخر حتى يزول المنزاه فصح قرز ومثله فى النية (١١) صوابه الرجم قرز  
 (١٢) وهل يسقط الرجم قطع أم يتجه الجلد فى السقوط حيث كان التحريم قبل الجلد المقرر للذهب سقوط  
 الكل اه سحولى لفظاً واختار خلافة قرز (١٣) قال المؤلف وكل من وجب عليه حق من دين أو غيره  
 اه ح آثار وظاهر الأزان يطلب المال (١٤) قال فى الآثار وشرحه وإذا رأى الامام صلاحاً ترك من  
 لجأ إلى غير الحرم فانه يجوز له تركه بل قد يجب ذلك إذا خشي من إخراجها فسد أو نحو ذلك ويجب  
 الإخراج حيث لا مصلحة فى تركه من لجأ إلى غير الحرم من مشاهد الأئمة والفضلاء اه تكميل (١٥) حتى  
 حرم مكة المشرقة اه حميد لا حرم المدينة قيام فيه إجماع اه شرح فتح وينظر فى الفرق اه مفتى وجه الفرق  
 إقامته صلى الله عليه وآله وسلم للحدود فى المدينة وكذلك الخلفاء من بعده بخلاف مكة وهو واضح والله

أو غيره فالتجأ إلى الحرم لم يقيم عليه <sup>(١)</sup> الحد إلا أن يخرج عنه فإن خرج أقيم <sup>(٢)</sup> عليه وهكذا قال أبو حنيفة أن من حل دمه بقصاص أو ردة فالتجأ إلى الحرم فإنه لا يقتل وقال شيبان يقتل في الحرم قال أبو جعفر فاما الأطراف فتستوفي <sup>(٣)</sup> في الحرم اتفاقاً <sup>(٤)</sup> (ولا يجوز لأحد أن يُنظم <sup>(٥)</sup> من لجأ إلى الحرم ولا أن يسقيه ولا أن يبنيه حتى يخرج منه) فإن ارتكب فيه ما يوجب الحد <sup>(٦)</sup> (أخرج) منه ويقام عليه خارج مكة قيل ح أرادوا مكة نفسها وقيل ل وع خارج الحرم المحرم (ولا إسهال) في حق الزاني المحصن كما يعمل البكر لشدة الحر والبرد والمرض لأن حده القتل (لكن) إذا زنت امرأة لم يكن للامام أن يحدّها في الحال بل (تستبرئ <sup>(٧)</sup>) فتتظر أحامل هي أم غير حامل واستبرأها إذا كانت حائضاً يكون بحبضة فإن لم تفر بالحيض أو أقطع لعارض فبأربعة أشهر <sup>(٨)</sup> وعشر (كالأمة) تستبرئ (للوطن) وإذا استبرأت فلا يخلو إما أن تنكشف حائلاً أو حاملاً إن كانت حائلاً حدها وإن كانت حاملاً (و) جب ان (ترك) حتى تضع <sup>(٩)</sup> مافي بطنها وكذلك تترك (للزناح) وهو أن ترضع ولدها أيام اللبا وتترك حتى يبلغ الولد (إلى) (الحد) (الفصل <sup>(١٠)</sup> أو) إلى (آخر) مدة (الحضانة <sup>(١١)</sup>)

أعلم أنه من خطيئة من حل الشوكا <sup>(١)</sup> وقد قالوا أنه يجوز للامام دخول مكة لحرب الكفار من غير إحرام فما الفرق ويمكن أن يقال أن مفسدة الكفار عظيمة لمكان الشرك فإذا ترك قطعهم في الحرم لم يؤمن تعدبها وحصول الوهن في الاسلام وأهل بخلاف من وجب عليه حد أو نحوه ففسدته غير متصدية له أملاء شامى <sup>(٢)</sup> فإن خرج مكرها هل يجوز قتله أم لا لا يعد أن يقال لا يقتل بل يجب رده إذ قد ثبت له حق بدخوله كما قتل في غيره من الصيود إلا أن ينجلي فيقف خارجاً باختياره أقيم عليه اه سحولى لفظاً قرز <sup>(٣)</sup> والمختار لا فرق قرز <sup>(٤)</sup> بين ح وش <sup>(٥)</sup> قلت حيث كان حده القتل لأنه غير محترم الدم فاما لو حده الجلد أو قطع عضو فله بسد رمقه لأنه محترم الدم اه شامى <sup>(٦)</sup> سواء كان من أهل مكة أو من لجأ إلى الحرم <sup>(٧)</sup> لأن المنطقة حرمة إذ تؤل إلى الولد اه ديباج ولا ذنب لها ويقال قد جاز تغيير المنطقة باذن الزوج فلا حرمة إلا أن يقال إن هذا شبهة في تأخير الحد ويقال بعض المشايخ حيث ظن الطوق <sup>(٨)</sup> من يوم الحكم قرز <sup>(٩)</sup> والضياء والآيسة بشهر اه ح قرز وقيل لا استبراء في حقها وقيل لا استبراء في الآيسة <sup>(١٠)</sup> لما روي أن عمر كان أمر برجم امرأة زنت وهي حبلى ولم يكن علم ذلك <sup>(١)</sup> قال علي عليم هذا سلطانك عليها فما سلطانك على مافي بطنها فترك عمر رجها وقال لولا علي لهلك عمر وقال لا أبقاني الله لمخلّة لا أرى فيها ابن أبي طالب اه شفاء <sup>(٢)</sup> أي لم يكن علم الحكم في المسئلة وأما الحمل فقد علم به <sup>(٣)</sup> وهو القطام <sup>(٤)</sup> قال في البحر وكذا فيمن قتل المرأة أو نحوها وأما من وجب قتلها بقصاصاً فلعلمها تقتل بدارضاعها الياء إذا كان يمكن إرضاعه من غيرها ولو بهيمة ما كوله وإن لم يمكن قط وخشي تلف الولد تركت أمه مادامت الحشية عليه <sup>(٥)</sup> هو

وأما يترك إلى ذلك الوقت (إن عدم مثلها<sup>(١)</sup>) في الترية<sup>(٢)</sup> فإن وجد من يكفل<sup>(٣)</sup> الولد مثل كفالتها حدثت أما إذا كانت الحامل بكرًا فلها تحريم<sup>(٤)</sup> عقيب وضعها ولا يحدها وهي حامل ثلاثا يسقط الولد قال في الزوائد ولا يحد بمد الوضع حتى يخرج من قفاسه لأنه من أيام المرض<sup>(٥)</sup> (ويندب) للإمام وغيره (تلقين ما يسقط<sup>(٦)</sup> الحد) نحو أن يقول لملك أكرهت لملك غلنتها زوجتك لملك كنت نائمة وكذلك يستحب تلقين السارق<sup>(٧)</sup> وأما القاذف فلا يندب تلقينه<sup>(٨)</sup> قيل ح ولا يلحق الشارب<sup>(٩)</sup> قيل ع وروى في المستصفي<sup>(١٠)</sup> خبر<sup>(١١)</sup> بتلقين الشارب<sup>(١٢)</sup> (و) يندب (الحفر) للمرجوم (إلى سرقة الرجل) إلى (تدني المرأة<sup>(١٣)</sup>) ويترك لهما أيدهما يتوقيان بهما الحجارة وقال أبو حنيفة لا يحفر للرجل قال ش وإن حفر فلا بأس (وللمرء<sup>(١٤)</sup> قتل<sup>(١٥)</sup> من وجده مع زوجته<sup>(١٦)</sup> وأمه وولده<sup>(١٧)</sup> حال الفعل) ذكره أبو ط

الاستقلال (١) في البريد (٢) وفي الرضاع (٣) يعني بغير أجرة فإن وجد مثلها بأجرة أخر الرجم وفي حاشية ولو بأجرة قرز (٤) لأنه لا ضرر على الرضيع بالجلد (٥) وكذا لا تجلد في أيام الرضاع حيث كان يضر بالصبي (٦) بعد استئصال كل المسقطات وجوبا اه سحوى (٧) فإنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل الزاني هل أكرهت ونحو ذلك وذلك أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشهد على نفسه بالزنى فردّه أربعا فلما جاء في الخامسة قال أخبرني ما الزنى قال نعم أنتها حراما حتى غاب ذلك مني في ذلك منها كما يغيب الميل في الكعكة والرشاء في البئر فأمر صلى الله عليه وآله وسلم برجمه (٨) قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أخذك أي ما أظنك سرقت وفي البيان إخالك بكسر الهجزة بضبط القلم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم سرقت قل لا فدل على استحباب درء الحد اه بستان أخرجه أبو داود وغيره اه شرح آثار قال ابن هجران في شرح الآثار ما لفظه وأما ما يروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن ادعى عليه السرقة أسرقت قل لا فدل على استحباب ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما روى عن بعض الصحابة موقوفاً والله أعلم (٩) بل لا يجوز لأنه لا شبهة له في عرض أخيه المسلم (١٠) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يفتوا اه غيث (١١) بالكسر لأن معرف وقيل للزاني المستصفي بالفتح كتاب الترمذي (١٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما إخالك سررت اه زهور (١٣) وفي شرح القاضي زيد قال لأنه صلى الله عليه وآله وسلم يسأل الزاني هل أكرهت ونحوه ولم يسأل الشارب هل أكرهت أو أوجرت اه شرح بهران لفظا (١٤) إن كان مكفلا قرز (١٥) ويرد التواب عليه ذكره الهادي عليم في الأحكام (١٦) وهل يجوز للمرأة قتل من وجدت مع أمها أو ولدها سل القياس أن لها ذلك وكذلك يجوز لمن زنى به حال النوم أو جنون أن يقتل الزاني إذا اتبته أو أفاق حال القتل سواء كان رجلا أو امرأة إذ هو أخص قرز (١٧) وفي النيث عن علي عليم فيمن وجد مع امرأته رجلا زنى بها فقتله فلا شيء عليه إذا أتى بأربعة شهداء قياساً على قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أطلع على دار قوم فقتلوا عنه فقد هدرت عنه اه شرح بهران لفظا (١٨) وإن لم يكن في وقت إمام قرز (١٩) وأرحامه وجه التشكيل أن هذا ليس كمن ذكر وهو ظاهر الاز قرز (٢٠) وكذلك المرأة لما قتل من وجدت مع زوجها اه بحر وفي كعب لا يجوز إذ لا غضاية عليها (٢١) هذا إذا كان الولد مفعولا به أما إذا كان فاعلا فلا قيل

وأشس وقال م بالله ليس له قتله إذ أمكنه دفعه بغير القتل (لا) إذا وجدته (بمده) أى  
 بعد الفعل (فيقاد<sup>(١)</sup>) بالبكر ( وأما المحسن فلا قود على قاتله<sup>(٢)</sup> ) \* فصل \* فى  
 بيان ما يسقط به الحد (و) جملة ما (يسقط) به الحد ثمانية أشياء الأول أن يدعى الزانى أن له  
 شبهة فيسقط الحد (يدعوى الشبهة المحتملة<sup>(٣)</sup>) (لبس نحو أن يقول ظننتها زوجتى<sup>(٤)</sup>) أو نحو  
 ذلك<sup>(٥)</sup> فاما لو لم يحتمل لم يسقط نحو أن يقول ظننت الزنى حلالا<sup>(٦)</sup> أو نحو ذلك<sup>(٧)</sup> (و)  
 الثانى مما يسقط به الحد دعوى (الاكراه<sup>(٨)</sup>) قال عليم أما عن المرأة فلا أحفظ فيه خلافا  
 وأما عن الرجل فقال م بالله أنه لا يسقط بل يحمد وهو قول زفر وقال صاحبنا أى ح وابن  
 حى<sup>(٩)</sup> لا يحمد وهو الذى نصره أحمد الأزرقي وهو الذى فى الأزهار للمذهب فأما لو لم يبق  
 له فعل نحو أن يربط فلا خلاف أنه لا يحمد<sup>(١٠)</sup> (و) الثالث هو أن يحصل فى الشهود دخل نحو أن  
 يفسقوا أو يرجعوا أو يمروا<sup>(١١)</sup> أو يموتوا فيسقط الحد<sup>(١٢)</sup> (باختلال الشهادة) إذا وقع الخلل  
 (قبل التنفيذ وقد مر حكم الرجوع) فى الشهادات وهو أنهم إذا رجعوا قبل تنفيذ الحد بطل  
 ولو قد حكم الحاكم وإن رجعوا بعد التنفيذ لزمهم الارش أو التصاص حسب ما تقدم (وعلى  
 شاهدى الاحصان) إذا رجعا بعد الارجم وادعياه الخطأ<sup>(١٣)</sup> (ثلث الدية<sup>(١٤)</sup>) (وشهود الزنى ثلثان

من معه إذا أمكن دفعه بدون القتل وقيل ولو كان الولد هو الفاعل فله قتل للمقول به ولو امرأة اه  
 من شمس الشربة ومثله عن الشامي قرز (١) فإن ادعى أنه لم يتدفع عن الزنى أو عن السرق إلا بالقتل  
 بين شاهدين وإن ادعى أنه وجهه بين يمين بأربعة ذكور أصول اه بيان قرز (٢) ولا دية ولو قبل  
 الحكم بالغد اه مامر وقال فى البحر بعد الحكم عليه بالحد وفى البحر فى الجنائيات خلاف ما هنا (٣) ولعله  
 حيث تم امام وإلا فينبه اه هبل وظاهر الأزهار ولو فى غير زمن الامام لأن الزانى المحسن مباح الدم  
 اه واختاره القتي وشيخه عبد الله بن أحمد المؤيدى (٣) مسئلة إذا أبلحت امرأة لزوجها وطه أمتها  
 أو وطه امرأة يستحق عليها القود لم يكن شبهة فى سقوط الحد اه بيان هذا فى المرأة المستحق دنها  
 لا فى الأمة إلا اذا كان طالا وقد تقدم فى النكاح قرز (٤) حيث له زوجة أو أمة ويمكن مع ذلك حصول  
 اللبس عليه اه سجوى كان يكون أعمى أو تكون فى ظلمة اه بيان معنى أو عقيب يوم اه رياض  
 (٥) أمى (٦) إلا حيث كان قريب عهد بالاسلام حيث يحتمل صدقه لم يحد ذكره فى الشرح اه بيان  
 بلفظه (٧) لم أعلم أن الزنى حرام (٨) حيث يعمل أيضا اه شرح بحر لفظا وظاهر الأزهار أنه يسقط  
 مطلقا قرز (٩) هو الحسن بن صالح (١٠) ولا مهر ولا نسب اه وابن من كتاب الاكراه (١١) لا يسقط  
 بالعمى والموت الا الرجم (١٢) أى الرجم اه معنى لا الجلد حيث كان الخلل إلى مالا يقدح فلا يسقط كما  
 تقدم فى الشهادات فى شرح قوله ولا يحكم بما اخل أهلها قرز (١٣) أى لم يقرأوا بالحد ذكره فى شرح  
 النويد (١٤) قيل إنما يضمنون الثلث حيث رجعوا م وشهود الزنى كلهم لا حيث رجعوا وحدهم أو  
 بان كذبهم فأنهم يضمنون الكل اه بيان وروى ذلك عن ابن معرف أيضا وذكر فى التذكرة أنه لا يجب إلا



وذلك لأن القتل وقع بمجموع شهادتهم فخلوا الدية على الرؤوس (و) يلزمها (الثلاثان) <sup>(١)</sup> من الدية (ان كانا من) جملة (الأربعة) <sup>(٢)</sup> ولا شيء على المزكي <sup>(٣)</sup> لشهود الاحصان أو شهود الزنى من الدية لأنه كفاعل السبب وهم مباشرون (و) الرابع هو أن يقر بالزنى بعد أن قامت الشهادة فيسقط الحد (بإقراره بعدها) <sup>(٤)</sup> دون أربع <sup>(٥)</sup> مرات ذكره ص بإثبه للذهب وهو قول أبي حنيفة وقال شبل يحد لأن تصديقه أيام قوة لشهادتهم وقال أبو جعفر للهادي والناصران أقر أربع مرات بطلت الشهادة وحد بإقراره فلو رجع بطل الحد قيل ل <sup>(٦)</sup> إلا لأن يشهد الشهود <sup>(٧)</sup> بعد رجوعه <sup>(٨)</sup> وإن أقر دون الأربع فالشهادة باقية وهكذا عن الأميرح (و) الخامس هو أن يقر بالزنى أربع مرات ثم يرجع عن إقراره فانه يقبل رجوعه ويبرء عنه الحد (رجوعه) <sup>(٩)</sup> عن الاقرار) رجلا كان أم امرأة ولا فصل بين الاقرار بالزنى أو شرب الخمر <sup>(١٠)</sup> أو بالسرقة في انه يقبل الرجوع عنه إلا أن في السرقة يسقط عنه التقطع دون الضمان وقال الحسن

الثلاث ولو رجعوا وحدهم اه سحولي وقطع البيان في الشهادة وقيل ح ويضمنون الثلث فقط اه بلفظه (هـ) فلو ثبت الزنى بإقراره ثم رجع شهود الاحصان هل يلزمهم القصاص مع إقرارهم بالحد سل سياتي أنه لا يسقط القصاص لمشاركة من يسقط عنه اه شامى ثم يقال لو ثبت احصانه بإقراره ثم رجع شهود الزنى ثم ما يقال لو شهد بالزنى ستة وشاهدى الاحصان ثم رجعا سل القياس في الصورة الاولى ان على شهود الزنى الثلاثان وفي الثاني على شاهدى الاحصان الثلاث وهو يفهم من قوله وعلى شاهدى الاحصان ثلث الدية قرز (١) يعني حيث رجعا عن الاحصان والزنى فان رجعا عن الاحصان فقط قاتلت أو عن الزنى فقط قاتلت أو رجع شاهدا الزنى فقط ضمنا الثلث هذا ما يفهمه الاز والله أعلم اه املاء سيدنا حسن رحمه الله (هـ) قوى وان كان مخالفا لكلام أهل للذهب في قولهم وان زاد على أحدكم فينظر قيل لعل الفرق انها كانتا كاصليين (٢) لان ثبتهما لكونهما شاهدين بالاحصان وعليهما لكونهما شاهدين بالزنى نصف الباقي وهو ثلث اه صبيترى فان رجع أحدكم فعليه سدس وربع الباقي وهو سدس اه صبيترى (٣) وكذا الرابعم والجالد (٤) اما لو أقر قبل قيام الشهادة فلا شهادة اذنى للانكار ولا حكم لها مع إقراره دون أربع اه مفتى (هـ) اذ بطل استناد الحكم إلى البيعة واستند إلى الاقرار ولا يسكنى دون أربع مرات اه بحرولان الشهادة لا تكون إلا على منكر اه أم قال في النسيئة لانه إذا صادقهم فقد أقر بالزنى ومع إقراره بطلت شهادتهم (٦) ومثله في البحر (٧) واختار خلافه لانه يؤدى إلى التسلسل (٨) صححت الشهادة منهم وإنما يبطل التقطع الاول (٩) ولو حال إقامة الحد فيمتنع الإتمام (هـ) فان قامت الشهادة بمرجوعه حد حصول سببه اه بحر والفرق بين الطرفين الاول وهذا أن هناك أقر بعد إقامة الشهادة فذا زاد أعدوا الشهادة أدى إلى التسلسل بخلاف هذا فان إقراره ابداء فان رجع ثم قامت الشهادة عمل بها وحد والله أعلم بالصواب (١٠) إلا القذف إن لم يصادقه المقذوف كما مر يعني صادقه قبل الرفع وقيل بل لا فرق فصحيح البصاغة ولو بعد الرفع لأن

والتي<sup>(١)</sup> وأصحاب الظاهر لا يقبل رجوعه وهو أحد الروايتين عن ك وابن أبي ليلى (و) السادس أن تقوم الشهادة على امرأة بالزنى فيسقط الحد (بقول النساء<sup>(٢)</sup> هي رتقى أو عذراء<sup>(٣)</sup>) فيسقط الحد<sup>(٤)</sup> (عهاو) كذلك الشهود يسقط (عنهم<sup>(٥)</sup>) وقال ك لا يسقط الحد عنها (و لا شيء) على الإمام ولا الشهود حيث شهدت النساء بأنها رتقى أو عذرى (بعد التنفيذ) للحد لوجهين أحدهما أن شهادة النساء لم يضاف إليها حكم والشهادة الأولى قد انضاف إليها حكم الثاني أنه لا يحكم بشهادة النساء وحدهن في حد ولا مال (و) السابع إذا زنى ثم خر من سقط عنه الحد (بخمره<sup>(٦)</sup>) اعلم أن الأخرس الأصلي يسقط عنه الحد عندنا بلا اشكال وأما الذى طرى عليه الأخرس فإن طرى قبل أن يصدر منه اقرار قبل أن يشهد الشهود فانه يسقط عنه الحد أيضا وإن كان بعد أن شهد الشهود أو بعد أن أقر هو قال عليم فانه يحتمل أن يسقط الحد لجواز أن يقر بعد الشهادة أو يرجع عن الاقرار ولا يفهم ذلك لأجل الأخرس ويحتمل أن لا يسقط الحصول موجب هو كمال الشهادة وصحت الاقرار (و) الثامن مما يسقط به الحد (اسلامه<sup>(٧)</sup>) فلوزنى وهو ذمى ثم أسلم فانه يسقط عنه الحد (و) كذا (لو) زنى وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم (بمداردة) فانه يسقط الحد عنه (وعلى الإمام<sup>(٨)</sup> استفعال كل المسقطات<sup>(٩)</sup>)

المنوع الفريد الرابع (١) عيان بن سعيد منسوب إلى البيوت وهو كساء من صوف كان يلبسه (٥) ضبطه في بعض النسخ بالضم وهو تابعي وهو خليفة الحسن البصرى (٧) اسم جنس (٣) فرح فلوزنوجها الحاكم فوجد ما كذلك حكم به لموضع الشهود أروى المجلد (١) إذا طلبتمو كذا لوزنوجها رجلا ن عدلان واحد بعد واحد ووجد ما كذلك وشهدا إلى الحاكم مع دعواها فإن الشهود يضمنون اه يان فقط (١) ولا حد عليهم لان قذف العذراء لا يحد اه غيب (٥) لما روى عن علي عليم أنه أتى اليمامة بكرا وزعموا أنها زنت فأمر النساء أن ينظرنها فقلن هي عذراء فقال ما كنت لا عذب من عليها خاتم الله تعالى اه بحر فحمل قوله ينظر اليها النساء فنظرن على إرادة الجنس وأما الأمور واحدة اه شرح بهران (٤) ما لم يضيفوا الشهادة إلى الدبر قرز (٥) ويجزوا (٥) لأن قذف الرتقى والعذراء لا يحد وذلك لعدم النفاضة (٦) أو تنذر الكلام بأى وجه (٥) وجنونه وظاهره وإن زالا والقياس لزومه وهو يفهم من تطيل المسئلة اه مشايخ ذمار وقواه الشامى (٧) الا ترى حال القذف فلا يسقط باسلامه منه الردة لانه مشوب بحق آدمي وبحق الآدمي مما يجمع وجوب الكفر قبل الرغ لا بعده فقد صار حقه تعالى فيسقط وقبل لا يسقط مطلقا قرزو وأما الحرفي فطلبه يسقط مطلقا قرزاه كبون في جميع الحدود ولا ن الاحكام متنافية (٨) المراد فقيم الحد اه سحولى (٩) وقد يورد في هذا المثل سؤال يقال لم تقيم وجب الاستفعال هنا ونذبت قلتن ما يسقط الحد فيأمر ولعل الجواب أن قد وجب الحد هناك لكمال شروطه فتدب أن يقن ما يسقطه كإكمال صلب الله عليه وآله وسلم قل لا وهنا لم يكمل شروط الزوم فوجب أن يسأل عنها ليجرى على كل ما يستحقه من حد ورجم وتنصيف اه املاء شامى

فيجب عليه أن يستل عن عدالة الشهود وصحت عقولهم وأبصارهم ويستل هل بين الشهود والمشهد عليه عداوة ثم يستل عن الشهود عليه هل حر أم عبد محسن أم <sup>(١)</sup> غير محض مكره أم غير مكره وعن الزمان <sup>(٢)</sup> والمكان (فان قصص) الامام في استفصال شيء مما تقدم نحو أن يشهد الشهود على رجل بالزنى وهو محسن في الظاهر فرجحه الامام ثم علم أنه كان عيبوا (ضمن أن تمتد) لتقصير وهل يجب عليه القودا والدية ينظر <sup>(٣)</sup> فيه (ولا) تمتد التقصير بل كان على وجه الخطأ (فيت <sup>(٤)</sup> المال) تلزم فيه الدية فان كان سئل عن عقله فقامت اليقينة بذلك كانت الدية على الشهود <sup>(٥)</sup> وان وجد بعد الرجم مملوكا كانت قيمته من بيت المال فان كان الشهود شهدوا بجرمته على الشهود <sup>(٦)</sup>

### باب حد القذف

اعلم أن القذف في اللغة هو الاتقاء فاستمير للقاذف لما كان يلقي مافي بطنه <sup>(١)</sup> على المقذوف ومنه قوله تعالى بل تقذف بالحق على الباطل وقصره الشرع على القذف بشيء مخصوص وهو الفاحشة والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع وهي ظاهرة (ومتى ثبت) القذف

(١) ينظر قد تقدم انه لا بد ان يذكر الشهود شروط الاحصان إلا ان يقال حيث كانوا شهدوا بالزنى قطع (٢) يعني زمن الامام ومكانه قرز (٣) وعن عين الفعل وكيفية قرز (٤) قال عليم والأقرب ان يقال إن رجم مع الشهود ومات المرجوم برجمه لزمه القود وهو يقال وكذا إن مات بمجموع فعلهم ايضا وإن لم يرمم أو كانت رجته لا تقتل فلا قود عليه وعليه الارش وهي الدية تجري من ماله مع علمه قرز وأما الأمور فلا تقرب أنهم كالحاكم إذا ألجى ففلا شيء عليهم قرز وعن سيدنا عامر يضمن الدية لأنه قصر ولطف البيان فلو تمتد التقصير ضمن من ماله وانزل قال في هامشه ما لفظه ظاهر هذا أنه لا يقاد منه إن كان القتل بفعله أو بالمجموع وفي التثبيت يقاد منه ويض له في الزهر وقيل على عاقلة لتبديده في السبب مع علمه فان كان على طريق الخطأ في بيت المال ولا شيء على العاقلة لأن الامام كثير الخطأ فيؤدي إلى الاضرار بالعاقلة (٤) وإنما وجبت الدية في بيت المال لا على الشهود لأنه كان يجب عليه البحث وإذا لم يفعل فهم غير ملجئين له فلذلك لم يضمنوا (٥) وفي البيان ما لفظه فرع فان كان الحاكم سئل عن حاله فقامت الشهادة بأنه عاقل أو بأنه حر أو نحو ذلك ثم بان خلافه وجبت الدية على هؤلاء الشهود الآخرين ذكره في الشرع والبيع قيل ع والمراد به حصنة شهدوا الاحصان من الدية وهو الثلث ما لفظه وهو القياس وإلا فالفرق بينهم وبين شهدوا الاحصان بيان ع شامى (٦) إن تمتدوا وإلا فليعوا قلمهم (٧) يدل عليه الكتاب والسنة والاجماع أمال الكتاب فقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وأما السنة لما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد قذفة عائشة حسنا وتسليحا وحمت بنت جحش وزيد بن رفاعه وأما الاجماع فلا خلاف في وجوب حد القذف متى كملت شروطه (٨) أى صدره

بأحد أمرين أما (بشهادة عدلين<sup>(١)</sup> أو اقراره) أي اقرار<sup>(٢)</sup> القاذف (ولو) أقر (مرة<sup>(٣)</sup>)  
فتثبت بأحد هذين الطريقين (قذف) جامع لشروط<sup>(٤)</sup> الأول كونه قذف (حر) فلو قذف  
عبداً أو أمة أو مديراً أو مدبرة أو أم ولد لم يلزمه الحد وعن ك أنه يحذف قاذف أم الولد سواء  
كان لها ولد<sup>(٥)</sup> من سيدها أولى وقال محمدان كان لها سيدها ولد<sup>(٦)</sup> حد قاذفها والإفلا<sup>(٧)</sup> قال  
مولانا عليم<sup>(٨)</sup> وأما التمييز لقاذف العبد<sup>(٩)</sup> فيجب وأما المالك كاتب فيحد قاذفه على قدر ما أدى من  
مال الكتابة فلو قذف مكاتب مكاتباً وقادى كل منهما النصف فسدنا بمحمد القاذف ثلاثين<sup>(١٠)</sup>

(١) أصليين قرز (٢) أو علم الحاكم كمرقرز (٣) ومن شرطه أن يكون بالغا قاضياً غير أخرس اه ن (٣) واكتفى  
فيه بالبرة لا بتحقيق لآدمي كالتقصص لأن الغرض لزومه والمرة تكفي كالأقر بنهر اه هداية (٤) لقوة  
حق آدمي اه حلى (٥) ثمانية (٦) ومن شرط المذوف أن يكون ميتاً ذكره في الهداية اه تكميل لاول  
قال أحد كازاني (٥) حى (٦) حى (٧) ولفظ البيان فرع لمن قذف صغيراً أو مجنوناً أو مملوكاً أو كافراً غير حرى  
أو مشهوراً بالزنى لم يحد بل يجره من لفظاً (٨) قوله ثلاثين لأن نصف المذوف عبد لا يجب له شيء  
ونصفه حر يحد قاذفه أربعين إن كان حراً أو عشرين إن كان عبداً وهذا القاذف نصفه حر ونصفه عبد فيحد  
بنصف الأربعين ونصف العشرين قوله ستة عشر هكذا ذكره الفقيه ف ووجهه أن ثلثي المذوف عبد  
لا يجب فيه شيء وثلاثة حري فيزمه ثلث حد الحر ستة وعشرون لو كان القاذف حراً كان ثلثه حراً وأوجب ثلث  
ذلك ثمان وسقط الكسر وثلثه عبد فيجب عليه ثلث ما على العبد من ذلك والذي عليه من ذلك هو ثلاث عشرة  
فيجب ثلثها ثمان ويسقط الكسر اه غاية (٩) الوجه في ذلك أنك تعدلوا أن حراً كاملاً قذف  
نصف حر لزم نصف ما على الحر وذلك أربعون لكن نصف هذا القاذف عبداً فزعم عشرون ويقدر  
لو أن القاذف عبداً قذف نصف حر يلزم عشرون لكن لما كان نصف القاذف حراً لزم عشر قوله  
لزمه ستة عشر الوجه أنك تعدلوا أن حراً كاملاً قذف ثلثا حر لزمه ثلث ما على الحر وذلك ستة  
وعشرون بعد إسقاط الكسر لكن لما كان ثلثا القاذف عبداً لزمه ثمانية بعد إسقاط الكسر أيضاً ويقدر  
لو أن عبداً كاملاً قذف ثلثا حر لزمه ثلث ما على العبد وذلك ثلاثة عشر بعد إسقاط الكسر لكن  
لما كان القاذف ثلثه حراً سقط الثلث من الثلاثة عشر يبقى ثمانية بعد إسقاط الكسر فيكون ستة  
عشر قوله لزمه اثني عشر ووجهه أنك تعدلوا أن حراً كاملاً قذف ربع حر لزمه عشرون لكن  
ثلاثة أرباعه عبداً لزمه خمسة ويقدر لو أن عبداً كاملاً قذف ربع حر لزمه ربع ما على العبد وذلك  
عشرة لكن لما كان ربعه حراً لزمه سبع جلدات بعد إسقاط الكسر تكون الجلدات اثني عشر والله  
أعلم فإن اختلفت أجزاء متهم فإن كان القاذف عتق نصفه والمذوف ربعه فنقول حر كامل قذف ربع  
حر لزمه ربع ما على الحر وذلك عشرون لكن نصف هذا القاذف عبد فيسقط النصف وذلك عشرة  
ونقول عبد كامل قذف ربع حر لزمه ربع ما على العبد وذلك عشر لكن نصف هذا القاذف حر فيسقط  
النصف فيبقى خمس يكون الجميع خمس عشرة جلدة فإن كان الكسر والقاذف عتق ربعه والمذوف نصفه

وان أدى كل منهما الثلث حد القاذف ستة<sup>(١)</sup> عشر وان كان الرابع حد القاذف اثني عشرة  
والكسر يسقط والشرط الثاني كونه قاذف (مسلم<sup>(٢)</sup>) لأن الكافر لا يحد قاذفه سواء كان  
حرى أم ذمياً<sup>(٣)</sup> والشرط الثالث كون المقتوف (غير أخرس) لأن الآخرس قاذفه لا يحد الشرط  
الرابع كون المقتوف (عفيف<sup>(٤)</sup> في الظاهر<sup>(٥)</sup> من الزنى) قبل ع فان عُرِف بالزنى بشبهة  
أو شهادة<sup>(٦)</sup> فلا حد على قاذفه<sup>(٧)</sup> الشرط الخامس أن يقتضيه (بزنى في حال يوجب<sup>(٨)</sup> الحد)  
لأن حد القذف إنما يجب على القاذف بالزنى لا بنفيه من المصاحي ولا يكفي القذف بالزنى  
إلا أن يضيفه إلى حال<sup>(٩)</sup> يلزم المقتوف فيها الحد فلو أنصف الزنى إلى حال لا يجب فيه الحد  
نحو أن يقول زنيته وأنت مكروهة أو مجنونة<sup>(١٠)</sup> لم يلزمه حد القذف الشرط السادس أن  
يكون القاذف (مصرحاً أو كائناً<sup>(١١)</sup>) فيلزم الحد (مطلقاً) سواء أقر بقصد أم لا أما  
الصريح فنحو أن يقول يا زاني أو يا زانية قال في شرح الابانة ومن الصريح أن يقول زنى

فقول حر كامل قذف نصف حر لزمه نصف ماعل الحر أربعين لكن ثلاثة أرباعه عبد فيسقط ثلاثة  
أرباع الأربعين ثلاثين يبقى عشر وقول عبد كامل قذف نصف حر لزمه نصف ماعل العبد وذلك عشرون  
لكن ربع هذا القاذف حر فيسقط ربع العشرين يبقى خمس عشرة إلى عشر يكون الجميع خمسة وعشرين  
والله أعلم اه من تحصيل سيدنا العلامة الحسن بن أحمد الشيباني رحمه الله تعالى (١) لأنه لو قذفه حر لزمه  
سنة وعشرين ولو قذفه عبد لزمه ثلاثة عشر فزومه ثلث مائز الحر وثلثا مائز العبد (٢) ويستمر إلى  
وقت الحد قرز (٣) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من أشرك بالله فليس بمحصن اه بحر ولا جناح فان قلت  
انهم جعلوا الذي عصمنا لوجوب الرجم إذا زنى وكيف لا يحد قذفه قلت انهم لم يجهلوا له الاحصان في  
حد الزنى وحد القذف لكن ثبت الرجم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل عصم ذمي وبقي القذف  
على العموم اه حيث (٤) قوله ذمياً فلو قذف عبد ذمياً أو عكسه فلا حد بل التعزير ولو تغير حاله من بعد  
ذكره في ن (٥) عبارة الإتيان لأن حد القذف إنما يوجب على القاذف لا يجابه على المقتوف حداً والاخرس  
لاحد عليه فكذلك لاحد على قذفه (٦) الأولي أن قال ان الآخرس لاحد عليه لو زنى فكذا قذفه (٧)  
حال القذف (٨) واستمر إلى وقت الحد قرز (٩) يعني أربعة ولو هو أحد قرز (١٠) بل يزر اه ينظر  
(١١) صوابه يوجب الرمي الحد على القاذف لأجل قذفه أو لئلا يدخل قذف الكافر والأمة أو تبصرة من  
اللذان (٩) أو يطلق قرز (١٠) وقد كانت عليها اه كب كما مر (١١) فرع في حكم الكناية في القذف حكم  
الصريح لأنه يحصل بها من المضاضة ما يحصل بالصريح فان قيل فما الفرق بين الصريح والكناية قيل ح  
لا فرق إلا في اللفظ فقط وقال الأمير ح بل يفرق بينهما وهو أنه إذا ادعى أنه أراد غير الزنى ففي  
الكناية يقبل قوله مع بيته وفي الصريح لا يقبل اه ن لفظا وفي البحر قلت ويحصل أن أصحابنا يتجاوزون  
النية في كتابة القذف كغيره كما سيأتي لهم في مسائل اه بحر

بك<sup>(١)</sup> فلان قيل في كلامه في شرح التحرير يحتمل أنه لا يكون قاذفاً لما<sup>(٢)</sup> لجواز أن يزيد  
وهي ناعمة أو مكرهة \* وأما الكناية فنحو أن يقول لست بأبني فلان<sup>(٣)</sup> لمشهور النسب  
أو يقول يا فاعلاً بأمه<sup>(٤)</sup> قال في شرح الابانة ويحد بالكناية عند أصحابنا وكش من غير فرق  
بين أن يقول ذلك في حال الرضاء أو في حال الغضب وعند الحنفية لا يحد بالكناية إذا وقعت  
في غير الغضب \* والتعريض بالزنى لا يكون قاذفاً إلا أن يقر المتكلم أنه قصد الرمي وقد أوضح  
ذلك عليم بقوله (أو مرمضاً<sup>(٥)</sup> أقر بقصده<sup>(٦)</sup>) والتعريض نحو أن يقول يا ولد الحلال<sup>(٧)</sup> أو الله  
يعرف<sup>(٨)</sup> من الزاني مني ومنك أو لست بأبني زانية ولا ابن زان أو ولد الزنى لا عقل لها أو  
لست أنا بزاني وقال ك أن التعريض عند الغضب يكون قاذفاً (و) الشرط السابع قوله و (لم  
تكمل البيئة عدداً<sup>(٩)</sup>) فان كلها نحو أن يأتي معه بثلاثة شهداء فانه يسقط عنه حد القذف ولو

(١) مسألة إذا قال زنا في الجليل لم يكن قاذفاً إلا أن يقر أنه أراد به الزنى لأن زنا بمعنى صعدت  
والقذف هو زنيته ذكره ش ويحد وقال ح وف أنه قذف وقال المرتضى يرجع إليه في تحصيله قلن لم يقل  
في الجليل بل قال زنا في وجهه وللشافعية أصحابنا لا يحد وقال الامام ع إن كان القائل من قبيل العوام  
فهو قذف وإن كان من أهل اللغة لم يكن قاذفاً إيان يلفظه (٢) فيحد له لاهل قرز (٣) وفيه النظر الذي  
سيأتي والمختار لا نظر قرز (٤) بهذا اللفظ (٥) فرع والاشارة من الصحيح المصيبة للقذف يكون كناية فيه  
فإذا قال أردت بها الزنى كان قاذفاً إيان من اللبان ولا يصح بالكتابة والرسالة لأنهما تأمنان مقام  
الكتاب والمرسل إيان من القذف فيه ضعف إذ الاشارة من الصحيح لاحكم لما قلت قد فسر بالصرح  
فوقع القذف به لا بمجرد الاشارة وما ظم مقام غيره لم يحكم به في الحدود إيان رياض (٥) مع التعريض  
لا يحد إلا أن يقر بقصده ومع الكتابة يحد إلا أن يدعي أنه أراد غير القذف قبل قوله وفي الصريح لا يقبل  
(٦) ويصح القذف بالفارسية إذا أقر القاذف أنه أراد به الزنى وصورته بالهرزة يرد التحية بلفظ أهل اليمن  
وهي الموصلة قال الزمخشري هي مولدة وليست بحرية (٧) وإن لم يقر بذلك لزمه التعزير إذا كان يقتضي  
الدم إيان لفظاً قرز (٨) أو يقول يا فاسق أو يا خبيث أو يا خبيث إيان (٨) صوابه الله يعلم لأن المرع فقامسبها  
بجهل (٩) مسألة إذا كان القاذف أحد الشهود الأربعة (١٠) وم عدول فقال ط يصح وإن لم يتوا باللفظ  
الشهادة قرز وهو ظاهر كلام الهادي عليم إيان وذلك لأنه إذا بدأ بالزنى فيما انضم إليه ثلاثة أقس  
فليس في ذلك أكثر من تقدم بعض الشهود وتأخر بعضهم وانهم لم يشهدوا دفعة واحدة وهو لا يقدح في  
صحة شهادتهم ولأن هذه الشهادة مما يتعلق بالحسبة فلا يحد فيها دعوى المدعي فصار كأنه شهد إحداء  
بالرمي ولم يحد إيان بستان (١١) حيث أتى بالشهادة إحداء لا لو قذف ثم جاء بثلاثة وتمم لم يسقط عنه الحد  
لأن شهادته دافعة عن نفسه بعد ثبوت القذف عليه إيان حاصر والمختار ما ذكره في التثيت والبحر أنه  
لا فرق بين أن يشهدوا إحداء أولاً وهو ظاهر الكتاب هنا (٥) ذكره ولو كفاراً أو فاسقاً أو عبيداً

لم تكمل عد التهم لكن إذا لم يكونوا عدولا لم يحمد الملقنوف وكذا لو كان أحد الشهود أعمى أو مجنوناً<sup>(١)</sup> فإنه يسقط الحد عن الشهود وعن الملقنوف وعن ك وعبد الله بن الحسن<sup>(٢)</sup> إذا لم يكونوا عدولا لم يسقط عنهم<sup>(٣)</sup> الحد وقال في يحد القاذف وحده (و) الشرط الثامن قوله (و) حلف<sup>(٤)</sup> الملقنوف (أن طلب) يعني إذا أنكر الملقنوف ما ذف به فقال له القاذف احلف ما زينت فإنه إن حلف لزم القاذف الحد إن لم يبين وإن نكل عن اليمين سقط الحد عن القاذف فتي تكاملت القيود المتقدمة (جلد القاذف<sup>(٥)</sup> المكلف) وقت اللقذف فلو كان صبيهاً أو مجنوناً لم يلزمه الحد (غالباً) احتراز من السكران فإنه يحمد لللقذف في حال مسكره<sup>(٦)</sup> (ولو) كان القاذف (والد<sup>(٧)</sup>) للملقنوف فإنه يلزمه الحد عند القاسم والهادي وحكام في السكافي عن الأوزاعي وك وعند أبي حنيفة وش أنه لا يحمد قيل وكذا عن م بالخصوص بالله ولا خلاف في أن الابن إذا قذف أباه لزمه الحد وقد رحد (الحرف ثمانية<sup>(٨)</sup>) جلدته (و) ينصف

أوصيائاً يميزون وكذا لو كن أربع نسوة بل إذا كل عديم فمطلقاً (٥) لأنها إذا كملت عدداً فقد صار غير غفيف في الظاهر (١) ميمزاً وصبي ميمز (٢) الصبري (٣) لنا قوله تعالى لولا جأؤا عليه بأربعة شهداء وظاهر الآية يفصل بين أن يكونوا عدولا أم لا أهت (٤) وله أن يحلف ويضمر لصيا تقرر ضمه فيضمر ما يدع عنه إلا ثم نعوذ ما في بأمه في المسجد اه عامر ينظر في الإخبار لأن التنية نية المحلف وقيل ليس لأن يضمر لأن الحاكم يطلب منه اليمين ما تقي وليس له أن يضمر خلاف ما أمر به الحاكم إلا أن يقال أن اليمين لا تعلق إلا بعمل النزاع وهو ظهور الزنى منه المتأني للستر فيضمن ما فعلت ما يسقط عن القاذف الحد حيث طلب منه أن يحلف ما تقي فيستقيم الكلام حينئذاه شامى (٥) ولا يصح منه ردها اه على (٥) أو وارتد حيث طلب للبيت قرز (٦) ويشترط أن يكون مكلفاً حال إقامة الحد عليه اه من شرطه أن يكون غير آخرس اه من لعل الامام عليم استغنى عن ذكر الآخرس لصدر النطق منه وهو لا يصح إلا من ناطق لأن ما قام مقام غيره مثل الإشارة فلا يعمل بها في حد فهو الذي ينبغي أن يعمل عليه كلامه (٥) مسئلة من قذف غيره مراراً لم يلزمه إلا حد واحد ولو كرر القذف له في حال الحد قبل كاله وإن كرره بعد كمال الحد لزمه حد آخر ولو أضاف قذفه الثاني إلى الزنى الذي قذفه به أو لا خلاف في ذكر ذلك في الشرح اه من (٥) مسئلة ويموز للملقنوف حد القاذف ولوعرف من نفسه الزنى في الباطن خلاف كاهن لفظاً قلت موجهه هناك عرضه المستور لجأزه بحر (٥) ولومكها وصرح في الميار بالسقوط مع الإكراه قرز (٧) ولا يقام عليه إلا بعد الصبح قرز (٥) ويحد قاذفه (٨) فإن قيل لم حد للقذف ولم يخص منه مع أنه لا شبهة له في بدنه قلنا القذف مشوب بحق الله تعالى والتصاص حق له محض الأخرى أنه يصح منه الصبح بخلاف القذف بعد المرافعة وقيل إنه سبب في إيجاده فلا يكون سبباً في اعدامة قلت الأولى أن يقال التصاص خصه الخبير بخلاف القذف فصوم الدليل لم يفصل اهتيت (٩) فإن زاد في الحد على المعدل لشرع فاختلف هل يكون الضمان على عدد الجداكاً حدو تامين

للبيد<sup>(١)</sup> أى يحد نصف ذلك وهو أربعون جلدة (ويخصص للمكاتب<sup>(٢)</sup>) على حساب ما قد أدى (تأمر) في حد الزنى ويسقط الكسر (ويطلب للحي) إذا قذف (نفسه) وليس له أن يوكل في إثباته كما تقدم في الوكالة<sup>(٣)</sup> فلو جن لم يطالب عنه وليه<sup>(٤)</sup> (و) إذا مات المقتوف فإن الحد (لا يورث<sup>(٥)</sup>) فليس للورثة أن يطالبوا به<sup>(٦)</sup> هكذا ذكره أبو ط وإن بلال وادعى فيه على بن العباس إجماع أهل البيت عليهم وهو قول ح وص قال عليه وظاهر كلام أصحابنا أنه لا يورث سواء كان المقتوف قد علم بالتقذف أم لم يعلم وقيل ع أما إذا لم يعلم فانه يورث لانه إذا لم يورث مع العلم لجواز أنه قد عفى وقال كوش أنه يورث وكذا في شرح الأمانة من الناصر (و) يطلب (الميت) إقامة الحد على قاذفه وليه بنى ولي النكاح إن كانت

فيكون جزءاً من أحد وتأمين أو يكون نصف الحد الشرعى نصف والزائد عليه نصف لأنه متصلاً به فيه اح فتح القياس أنه يكون كالجنات فيكون نصفين هذا قياس للذهب حيث كان التأمين في المجموع المتصدي فيه وغيره وكان كل منهما مؤثراً ولو اختلف وقد ذكر معناه في البحر وقيل يكون ضمان الكل ويكون قياساً على الاجازات حيث قالوا فإن زاد ما يؤثر ضمن الكل لأنه يكون متصلاً بالزيادة واستقر به سيدنا محمد الغفارى (هـ) فلو قذف وهو ذمى ثم لحق بدار الحرب ثم سبي فذكر في التقرير أنه يسقط اهن بطرو الرق والقياس أنه لا يسقط لكن ينظر هل يحد تأمين اعتباراً بوقت التقذف أو أربعين اعتباراً بوقت الحد ينظر العمرة بمال التقذف فيحد تأمين اح مى (١) والعمرة بمال التقذف قرز (هـ) قياساً على حد الزنى هذا قول أكثر العلماء وهو المروي عن الأربعة الخلفاء وابن عباس وقال الأوزاعي حد البيد تأميناً كالحر ومثله عن ابن مسعود والزهرى وعمر بن عبد العزيز لمعوموا الذين رمون المحصنات قلنا معارض بما ذكرنا والآية خصصة بالقياس على حد الزانى ولا روى عن عبد الله بن عامر قال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء علم جراً فأرايت أحدا منهم حد عبداً في قرية أكثر من أربعين أخرجه الموطأ ودليل التخصيص للمكاتب حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكاتب يقتل بقدر ما أدى ويقام عليه الحد بقدر ما يقتل منه يورث بقدر ما أعتق منه من رواية السامي وأصل الحديث أخرجه أبو داود والترمذى وغيرهما اه من شرح الامار (٢) والعمرة بمال التقذف (هـ) حيث كان القاذف البيد وأما حيث القذف البيد فيعز فقط (٣) إلا بمحضرة الأصل كما تقدم قرز (٤) فإن أفاق المجنون طالب بقرز (هـ) لعله أراد ولي ماله (هـ) تقول على عليم الحد لا يورث رواه الزحشرى في الكشف (هـ) إذ ليس بمال ولا يؤكل إليه فاشبه خيار القبول في النكاح اه غيث وثقوله صلى الله عليه وآله وسلم الحد لا يورث ذكره في الشفاء (٦) قبل الرفع وأما بعد فلا يسقط بل يحد اه صيغتي وسجولي ونظ ح إلى أن يكون قد رفع القاذف إلى الحاكم وثبت عليه عنده حد ولو مات للمقتوف وظاهر الآز ولو بعد المرافعة والتبوت لأن من شرطه حضور الأصل كما تقدم



أنتي وإن كان ذكرنا قولنا نكاحه لو كان أنتي (الأقرب فالأقرب) <sup>(١)</sup> المسلم المكلف <sup>(٢)</sup> الذكر الحر قيل ثم العبد من عصبته <sup>(٣)</sup> قوله الأقرب احتراز من الابد فليس له أن يطالب مع وجود الأقرب وقوله المسلم احتراز من الكافر <sup>(٤)</sup> فليس له أن يطالب إذ لا ولاية له وقوله المكلف احتراز من الصبي والمجنون فليس له أن يطالب <sup>(٥)</sup> بل تنتقل الولاية إلى من يليه كالنكاح وقوله الذكر احتراز من الأنثى فليس لها أن تطالب إذ لا ولاية لها كالنكاح وقوله الحر احتراز من العبد <sup>(٦)</sup> فانه لا ولاية له كالنكاح وقوله قيل ثم العبد يعني إذا لم يكن للمقنود ولي غير العبد وكان القاذف غير سيده كان العبد هو المطالب بالحد هنا قول أبي ح واص وذكره القاضي زيد للمذهب قيل ح وغيره من المذاكرين هذا ضيف لان المطالبة إلى ولي النكاح ولا ولاية للعبد وحكمه بالاضافة إلى السيد وغيره سواء <sup>(٧)</sup> قال مولا ناعليم وقد أشرنا إلى هذا التضييف بقولنا قيل وقوله من عصبته احتراز من القريب غير العصبه فانه لا ولاية له على المطالبة كالنكاح (الا) أن يكون ولاية المطالبة إلى الابن والقاذف هو الابن فليس إلى (الولد) <sup>(٨)</sup> أن يطالب (أباه) <sup>(٩)</sup> بالحد بل المطالبة إلى سائر أوليائها دون الابن هذا مذهبنا وأبى ح وش وقال ك للابن أن يطالب قال في الكافي قول الهادي مبني

(١) فان عفا الأقرب أو ترك المطالبة كان للابن المطالبة أما إذا مات الأقرب قبل الطلب يمكن لمن بعده المطالبة أه ذمري والمختار ان المطالبة إذا لحق في الحقيقة نفيه أه شامي والفرق بين هذا وبين ما سبق في القصاص أنه يسقط هناك لأنها لم يمت شيء على العاق وغيره لزوم الدية أو الأرض بخلاف الحد والله أعلم أه مفتي (٢) لانه حق وضع لدفع العار فوجب أن يكون طلبه إلى الأولياء كالنكاح على الترتيب أه انوار (٣) والبيرة بحال المرافعة أه وقرره الشامي وقيل بحال التنفذ ومثله في البيان (٤) من النسب لا من السبب لعدم التضاض فان كان لهم ولاية النكاح أه شرح فتح (٥) الآن يسلم قرز (٦) الآن يبلغ قبل مراعاة الولي فله أن يطلب بلان العيرة بحال المرافعة (٧) إلا أن يبقى قبل المرافعة أو يكون حاكما (٨) وصحنا ان الابن ممنوع من مضاربة أبيه إلا لضرورة قوله تعالى ولا تهمل لها أف أه غيث بخلاف ما إذا قذفه أبوه فله مطالبة لاجل الضرورة الناعية إلى ذلك إذ لا مطالب سواء أه غيث (٩) أول درجة فقط قرز (١٠) يقال فان كان القاذف أباً الإمام لأيم الإمام فينظر من يطالب قيل له أن يطالب أباه ويحده وقيل ليس لذلك وهو ظاهر الا لا بل تكون المطالبة إلى حاكمه قرز (١١) وأصوله ما عواها بيان وعبارة الفتح إلا الفرع أصله وظاهر الا لا خلافة قرز (١٢) فاما الأم فلا بل طلبها في قذف أبيه وهو ظاهر الا لا لكن يقال ما الفرق سل قلت لاسيلى إلى التفرقة بينهما بوجه فقط لاسواءهما في عدم ثبوت القطع والقصاص فخرجها عليهما وفي جميع الاحكام ولقد دليل ينص أحدهما كما في الرجوع عن الهبة فيكف الفرق هنا ومشقة بلا حجة نيرة

على ان ثم من يطالب غير الابن فان لم يكن ثم مطالب كان للابن ان يطالب أباه<sup>(١)</sup>  
 (والعبد<sup>(٢)</sup>) لا يطالب (سيده) كما ليس للابن أن يطالب أباه فاذا قال الرجل لعبد وأمه قد  
 صارت حرة وقد ماتت يابن الزانية وجب عليه الحد لها وكان أمرها إلى الامام دون ابنها  
 العبد هذا مذهبننا وأبى ح وقال له أن يطالب مولاه بقذف أمه (ثم) إذا لم يكن للقذوف  
 ولي من عصبته يصلح للاتكاح كان ولي المطالبة (الامام<sup>(٣)</sup>) والحاكم<sup>(٤)</sup> (وتعدد) الحد (بتعدد<sup>(٥)</sup>)  
 للقذوف<sup>(٦)</sup> (كباب الزواني) فاذا قال رجل لجماعة يابن الزواني لزمه لكل واحد من أمهاتهم  
 حد كامل سواء كان بلفظ أم بألفاظ أو قال أبو ح وصوك لا يلزمه الا حد واحد سواء كان بلفظ واحد  
 أو بألفاظ قال عليم وقولنا كباب الزواني يعني أن هذا من جملة صور قذف الجماعة فلو<sup>(٧)</sup>  
 قال رجل لرجل يابن الزواني لزمه الحد لأمه ويجب عليه الحد<sup>(٨)</sup> لجذاته<sup>(٩)</sup> من قبل أمه<sup>(١٠)</sup> يطالبه  
 به منهن من كانت حيتوم كانت ميتة فلا ولياً لها المطالبة به إذا كانوا وأمكن الحاكم<sup>(١١)</sup> تعرف  
 حالهن في شرائط الاحصان<sup>(١٢)</sup> قال عليم وقول أصحابنا وأمكن تعرف حالهن ظاهره ولو  
 كثرن وزدن على الثلاث لأن اللفظ عام وهو ظاهر كلام الشرح قيل ح وكان القياس ألا يجاوز

اه من خط القاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني (١) قلنا ممنوع من مضاربه إلا لضرورة ولا ضرورة  
 هنا لا مكان مطالبة الحاكم بخلاف ما رماه بالزنى فالضرورة حاصلة لان الحاكم لا يوب عن حى في  
 المطالبة في الحد اه كواكب (٢) وهذا مبني على أن له المطالبة اه رياض (٣) وهل يرفع إلى غيره أو يحكم بأحد  
 بعد سماح البيعة سل أما اذا علم بالحد فاته بعده بسماح أو سماح البيعة سل القياس إلى حاكمه قرز (٤) لا ينيوب  
 عن الميت اه يان (٥) مسألة لو قال لامرأة يابن الزانية قتلتها ان كانا زانين فأبوك زانين حد لهما اذ لم  
 قطع ولو قال لعبد من اشتراك أو من باعك زان حدان كان قد اشتراه أو باعه مسلم فان كان قد تنسخ  
 فلا خراف من هنا موصولة فنسخها بالاشارة والاشارة تناول الاقرب اه بحر والمختار أنه لا يحد لأمه تعلم  
 من أراد اه سحولي (٦) قال في البحر ولا يحد لثاني وما بعده حتى يبرأ من الحد الذي قبله اه يان لفظا (٧)  
 ووجه أن أمهات الانسان إذا أطلتن تناول جذاته من قبل أمه اه زموور (٨) هذا إذا كان منحصر اثنان  
 كان غير منحصر عزز سقط وظاهر الاخر خلاه (٩) هذا تفسير كلام الاز (٨) فان قيل ما الفرق بين هنا وبين  
 يابن الزواني فخذ هنا الجذات لافي الاول قلنا لانه قد أتى بلفظ الجمع وهو يحصل في الأمهات فلا يجاوز  
 إلى الجذات لانه مشكوك فيهن وأما في هذه المسئلة فلام واحدة لا يطلق عليها اسم الجمع فوجب مجاوزة  
 ذلك إلى الجذات اه تعليق تذكرة (٩) وتكون للمطالبة إلى غيره لانه من ذوى الارحام ولا ولاية  
 لذوى الارحام في التصكاح (١٠) ووجه ان أمهات الانساا اذا أطلتن تناول جذاته من قبل أمه  
 اه زموور وغيث (١٠) لأجل الفرق لامن قبل أبيه (١١) قال سيدنا إبراهيم حيث قلن لم يكن حد  
 لهما وان كانا طاميا حد لاطمة وظاهر الاز خلاه حيث قال لامن العرب قرز (١٢) أى عفتين

الثلاث لأن لفظ الجمع يحصل بهن ولا تدخل الام من الرضاع ولا تدخل الحلمات حيث قال  
 جماعة يابني الزواني لأنه قد حصل الجمع <sup>(١)</sup> في الأمهات ولو قال لاثنين يابني الزواني لم يحد إلا  
 لأمه <sup>(٢)</sup> دون جداتها لأن الاثنين يطلق عليهما لفظ الجمع على قول ولو قال الجماعة يابني  
 الزانية لم يحد الاحد أو احدا <sup>(٣)</sup> لأنه لم يقدف إلا واحدة (ومنه) أي ومن جملة التذوق (النفى)  
 للولد (عن الأب) <sup>(٤)</sup> المشهور نحو أن يقول لست ابن فلان فيلزمه الحد لأنه قد قدف أمه  
 (ولو) قال ذلك (لنفي) قد انتهى نسبة من أبيه (بلمان) فانه لا يخرج بذلك عن كونه قاذفا  
 ولو كان الولد قد انتهى فلم يثبت كونها زانية به وانما يكون قاذفا (ان لم يكن بالحكم) <sup>(٥)</sup> كلست  
 لفلان (فان عني بقوله لست لفلان من جهة الحكم بالنفي لا أن أمه زنت فحملت به فانه  
 لا يكون قاذفا هنا فلا يلزمه الحد ذكره م بالله (لا) لو قال لعربي (لست من العرب) لم  
 يكن قاذفا لجواز أن يريد الام العليا ولا يعلم إحسانها <sup>(٦)</sup> (و) من التذوق (النسبة) لشخص  
 الى (غيره) أي الى غير أبيه إذا كان ذلك الغير (معينا) نحو أن يقول يابن الخياط فلان أو يابن  
 الأعمى <sup>(٧)</sup> فلان وأبوه ليس بخياط ولا أعمى <sup>(٨)</sup> فانه قاذف لأمه <sup>(٩)</sup> بذلك المعين بخلاف ما لو كان  
 غير معين فانه يجوز أن يكون قصد الأم العليا ولا يعلم أحسانها (كيان الأعمى لابن  
 السليم) فاذ قال لمن أبوه سليم البصر يابن الأعمى وقصد أعمى <sup>(١٠)</sup> معينا فانه يكون قاذفا لأمه  
 بذلك فاما لو لم يقصد أعمى معينا لم يكن قاذفا (إلا) أن ينسبه (إلى الجد) أ (والعم)  
 أ (والخال) أ (وزوج الأم) فانه اذا نسب الولد الى أحد هؤلاء لم يكن قاذفا لأن كل واحد  
 قد يسمى أبا مجازا فأما زوج الام فلا يسمى أباً لكن الريب قد يسمى ابنا <sup>(١١)</sup> فان فسر

(١) وكان الامهات متفرقات قرز (٢) ما لم تكن أمهما واحدة فحد لجداتها قرز (٣) حيث كانت أمهم واحدة  
 فان لم يكن كذلك فلا حد عليه (٤) كافي للبع والجر والتذكر والبيان ولفظ البيان فان قال جماعة يابني الزانية فان  
 كانت أمهم واحدة حلتا وان لم يحد بل التعزير كما لو قال لجماعة أحدكم زان (٥) بل يجر فقط قرز (٦) وكذا  
 الجد قرز (٧) ويقبل قوله قرز في ذلك اه كواكب مع يمينته (٨) فانه من قدف القبط يوجب عليه الحد لانه حر  
 مسلم بالغ حائل كما لو كان غير قبط (٩) أي عتقا (١٠) لا معنى للاشتراط مع تعيين للنسب إليه (١١) لا فرق  
 قرز مع قوله فلان (١٢) لا للرجل لجواز أن يكون عن شبهة فلا يكون قاذفا عندنا لجواز الاكراه والغلط أو نحو ذلك  
 يقال وكذا هي فانه يحمل في حقها أن تكون مكروه أو نائمة أو نحو ذلك فاقتراب لا بد من التصريح أو تفسيره  
 كما تقدم في الساناه من ح الشامي وظاهر الكتاب خلافة قرز (١٣) وهل يكون قاذفا لذلك المعين ينظر قيل  
 لا يكون قاذفا له لجواز الغلط ونحوه اه بحر (١٤) لقوله تعالى يابني اركب معنا وقد فسر بأنه ابن امرأته

بالتزني وجب<sup>(١)</sup> الحد (و) اعلم أن حد القذف (لا يسقط) بعد وجوبه<sup>(٢)</sup> (إلا) أحد أمرين  
أما (الفوق<sup>(٣)</sup>) من المقتوف (قبل الرفع<sup>(٤)</sup>) إلى الامام (أو شاهدان<sup>(٥)</sup>) على المقتوف  
(بالاقرار<sup>(٦)</sup>) بالتزني فإنه يسقط الحد بذلك عن القاذف وقال أبو حنيفة لا يصح الفوق قبل  
المرافعة ولا بعدها وقال شاذان يصح قبل المرافعة وبعدها (ويزام) الحد (من رجوع<sup>(٧)</sup>) من  
شهود الزنى<sup>(٨)</sup> (إذا رجع (قبل التنفيذ) ولا يجب على الباقي من الشهود<sup>(٩)</sup> ولا على المشهود  
عليه (لا) إذا كان الرجوع (بعده) أي بعد تنفيذ الحد فإنه لا يلزمه (إلا الارش<sup>(١٠)</sup>) للضرب  
التي وقع على المشهود عليه إذا اعترف أنه تمتد<sup>(١١)</sup> الشهادة بالباطل ولا يلزمه حد القاذف<sup>(١٢)</sup>  
(و) يلزمه (القصاص) ان كان الجدر حيا إلا أن يصلح أولياء المشهود عليه<sup>(١٣)</sup> على الدية  
وقال أبو حنيفة لا يقتل مطلقا<sup>(١٤)</sup> ويجب الدية فإن ادعى الرجوع<sup>(١٥)</sup> خطأ فيم شذبه له لم يرجع  
الدية ويرجع أرض الضرب ويكون ذلك على عاقلة<sup>(١٦)</sup> قيل ح هذا مبني على أن الجلد في يوم  
والرجم في يوم لأنه السنة فأما لو كان في يوم واحد دخل أرض الضرب في الدية قيل ع الأولى  
أن لا يدخل إلا أن يكون ذلك في وقت واحد<sup>(١٧)</sup> **باب حد الشرب**<sup>(١٨)</sup>

(١) في الكل (٢) صوابه بعد حصول سببه (٣) ويسقط أيضا موت المقتوف وزنا وورثته وجنونه وخمره ويستمر  
الجنون قرز و قال البيهقي عدد أوتكول للقذوف عن النبي أنه ما زني وبأساطيله لمصلحة كما تقدم اهـ ح لفظا قرز  
(بمسئلة) ونسب الفوق قبل الرفع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أيجز أحدكم أن يكون كأي ضامة الخمر اهـ  
بحرنامه قالوا يا رسول الله وما أبو ضامة قال كان يقول إذا أصبح اللهم إني تصدقت بعرضي والتصدق إنما  
يكون بالفلوعا ويجب على من قذفه وهتك عرضه اهـ شرح بحر وفي شرح بهران أيجز أحدكم ان  
يكون كأي ضمة قالوا من أبو ضمة يا رسول الله قال كان يقول إذا أصبح اللهم إني وهبت نفسي  
وعرضي لك فلا شتم من شتمه ولا ظلم من ظلمه ولا يضرب من ضربه قال فيه حكاه النووي عن كتاب ابن السني  
عن أنس اهـ مته (٤) المراد بالرفع الدعوى عند الحاكم وان لم تكن البيعة وقيل المراد بالرفع الثبوت (٥) ولو رجل  
وامرأته أو شاهد من الدين اهـ ح لو أنكره عن النبي أو علم الحاكم قرز (٦) ولو بعد الرفع قرز (٧) بعد الانحراف  
اهـ (٨) لا شهود الا قرار أو لعل الوجه أنهم يقدفوا أو ما شهدوا عليه بالقرار (٩) الأولى قبل الشروع لا بعده ولو  
بضر به خيت لها أرض فلا حد للقذف لئلا يلزمه غرامان ومثله في ح (١٠) لعلها إجماع ولا على المشهود عليه لعدم كمالها  
(١١) ويكون عليه من الارش بحسبه اهـ ح فصق قرز (١٢) ولا فرق بين شهود الزنى ولا قرار قرز (١٣) لا فرق بين العمد  
والخطأ أنه يلزمه الارش قرز (١٤) لئلا يلزمه غرامان في المال والبدن (١٥) وتعدد جسد الشهود على الأصح اجماعا  
قرز (١٦) سواء ادعى العمد أو الخطأ (١٧) يعني لم يشر بالعمد (١٨) ان صادقت أو لا عليه وقيل بل يلزمها مطلقا لأنه  
أما اعترف بصحة القتل اهـ بهران (١٩) ومقتضى ما ذكره أهل المذهب في القذف من أن كتاب الجنائيات لا يدخل  
أرض الضرب على أرض الرجم لا يتمها فلان غلطان كمن قطع أطراف رجل ثم قطعها أهـ ذكره معنى (٢٠) والاصل

اعلم أنه لا خلاف في تحريم الخمر <sup>(١)</sup> قال في الانتصار من استحل شربها كفر قبل ع ما كان من عصير الشجرتين <sup>(٢)</sup> كفر مستحله وفسق شارب غير المستحل وما كان من قيعهما <sup>(٣)</sup> فسق شاربها ومستحله <sup>(٤)</sup> وما كان من غير ذلك من حب أو عسل لم يفسق شاربها ولا يكفر مستحله ولكن يحد <sup>(٥)</sup> قال مولانا عليه السلام يوفيه نظر <sup>(٦)</sup> لأن الحد دلالة <sup>(٧)</sup> الفسق (وكذلك من <sup>(٨)</sup> ثبت منه شهادة عدلين <sup>(٩)</sup> أو اقراره مرتين شرب

فيه قوله تعالى إنما الخمر الخمر ومن السنة كل شراب أسكر فهو حرام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر محر و كل محر حرام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله الخمر وشاربها وبائعها وحاملها والمحمول إليه أهو بهران وهو في الصحيحين كذا في شرح بهران وما رواه عبد الله بن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر بشارب الخمر أن يجلد ثمانين جلدة ورواه في شرح ض زيد والنيث والزهو ومثله في تلخيص ابن حجر قال فيه قال ابن دحية في كتاب (وهج الجر في تحريم الخمر) عن عمر أنه قال قد هممت أن أكتب في المصحف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلد في الخمر ثمانين وحكي ابن الصلاح في مصنف عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وآله وسلم جلد في الخمر ثمانين (١) الخمر كل نجس مسكر من عصير العنب وما عدها من الأشياء المائعة يسمى نبيذاً ولا يسمى خمرأ وقيل ما أسكر من الرطب (٢) العنب والتمر ويسمى العنب عرقاً (٣) (مسئلة) وقيل يجوز شرب عصير التمر والزبيب ثلاثة أيام إجماعاً فإذا كثر له أربع كره إذ هي أول الشدة ولا يحرم إذ كان صلى الله عليه وآله وسلم يطمعه الخمر والحطاب والراعي ويحرم لسبع لشدة غليانه وقذفه بالزبد وفسق ماصرها وإن لم يشرب قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله عاصرها الإسفرائني لا لكنه جرح قلت وهو قوي إذ لم يحوار الخمر أه بحر بقوله (مسئلة) والسكران من تغير عقله بحيث يخطئ في كلامه ولو لم يزل جملة عقله ذكره في الشرح قال م بالله هو من يصير وقعا بعد الحياء وتغافراً بد أن لم يكن كذلك أه بيان والثرثار هو الذي يكثر الكلام تكلفاً وخروجاً عن الحق والثرثرة كثرة الكلام وترديده أه نهاية فقطاً (مسئلة) ولا يحد الذي من شرب الخمر إلا أن يسكر حد وفافاً وكذا الحنفي إذا شرب ما يستحله وسكر فانه يحد وإن لم يسكر لم يحد ولا يقطع بنفسه عندنا ذكره في البحر أه بيان وفي البحر في باب السير أنه يعزرو في الحدود أنه لا يحد قلت يقول لشبهة أوله كما قلنا فيمن غص بقلعة فان أول الفصل في السكتين مباح (٤) وقيل يكفر مستحله لأن تحريمه معلوم من الدين ضرورة أه شامى والله أعلم (٥) بل يعزرو (٦) وفي الكواكب أن المزورات يحد شاربها ولا يحكم بنفسه (٧) وذلك لما كان أمير المؤمنين على عليه السلام من الفتوى بأن حده ثمانين كحد القاذف وعمل الصحابة على هذه الفتوى وحجة ش فعل على عليه السلام في حد الوليد وقد روى سوطاً له رأساً (٨) والحجة على هذا أن الشرب حق لله تعالى فيجب أن يحكر فيه الاقرار أه بستان وعند زيد بن علي والناصر وح وش يكفي الاقرار مرة واحدة لكن يشترط أن يتم ربحها منه مع اقراره لا بمجرد الاقرار من غير ثم فلا يحد قلنا لا يشترط الشم لأنه يمكن التحصيل بما يمتنع وهو المضمضة بالسيط ذكره في البحر أه كواكب (٩) مسئلة وهل حكم الاقرار بالشرب والسرقة حكمه في الزنى انه إذا أقر بعد الشهادة كان الحكم للاقرار فإذا أقر مرتين حد

مسكر<sup>(١)</sup> لزمن من الحد مثل ما يلزمه في القذف قال عليم ومن ثم قلنا وكذلك أي وكحد<sup>(٢)</sup> القذف يكون حد الشارب وقال ش حد أربعون إلا أنه لا يثبت عليه الحد إلا بشروط الأول أن يكون (عالمًا) بتعريه<sup>(٣)</sup> الثاني أن يكون (غير مضطر)<sup>(٤)</sup> إلى شربها لمطش أو نحوه (و) الشرط الثالث أن (لا يشربها وهو (مكره) قال أبو طان ادعى ما يوجب دره الحد عنه كأن يدعى أنها وجرا الخمر في حلقه وأكره على<sup>(٥)</sup> شربها مع ذلك منه وذريه عنه الحد كما تقول في الزنى فقال مولانا عليم وظاهره يقتضي أنه يقبل قوله من غير بينة<sup>(٦)</sup> وقد صرح بذلك في الزيادات وذكر في شرح الابانة أنه لا يسمع إلا بينة<sup>(٧)</sup> (و) للمسكر يوجب الحد (و) إن قل<sup>(٨)</sup> (أما الخمر فلا خلاف فيها أما المسكر من غيره فذهبنا وش أن قليله مثل كثيره كالخمر وقال أبو حنيفة لا يجب الحد فيه إلا إذا بلغ حد الاسكار) ويقام الحد (بعد الصحو)<sup>(٩)</sup> من السكر قال في الكافي ولا خلاف في ذلك إلا أن يرى الامام صلاحا في حده سكرانا<sup>(١٠)</sup> كان له ذلك وانما لم يحد في حال السكر لوجوه الأول أنه يكون كالجنون الثاني أنه لا يتألم الثالث أنه لا يؤمن أن يكون له شبهة (فان) لم ينتظر الصحو من السكر (فعل) الحد (قبله)

بالاقرار وإذا أقر مرة فلا حد لبطان الشهادة بالاقرار أم يكون فيها مؤكدا للشهادة فيعد ينظر لعله يأتي على الخلاف فيكون على المذهب كالزنى لأنه لاحكم للشهادة مع الاقرار لأنها لا تكون إلا على منكر والله أعلم وفي ح لي ما نقله ولو أقر مع الشهادة لم يستطع عنه الحد لا كالزنى (٥) ظاهر الأثر ولو في مجلس واحد ويحتمل أن يصير مجلسان كما في الزيادات (١) ويعد من تناول الحشيشة والأفيون والجوزة حيث أسكر لا سائر الأشجار المرة والمختار أنه لا يحد كل الحشيشة والقريط والأفيون وسائر الأشجار بل يبرز فقط (٢) في قدره وتصنيفه للعبد ونحو ذلك (٣) صوابه ملحورصة وأما تحريمه فهو معلوم من الدين ضرورة فلا تسمع دعواه أنه جاهل بتحريمه مع اختلافه بالمسلمين قرز (٤) ولا أخرس (٥) ولو بالاضرب فقط (٦) ولا بين (٧) بين من غير بين (٨) قيل س ولو قطرة وقيل جرعة وقيل ما وصل إلى الجوف وأما القطرة فيحتمل لأن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب الخمر فاجلدوه ومن نزل بجوفه قطرة لا يسمى شارباً وقد قال في الاختصار إذا طبخ اللحم بالخمر فمن أكل كل منه لم يعد ومن شرب من مرقة حد وانعمن الدقيق بالخمر ثم خبز لم يعد أكله لأنه لا عين لها ومن جعل الخمر إداماً للخبز ونحوه فإنه يعد لأنها باقية غير مستهلكة ومن استصعد الخمر فإنه يعد ومن احتقن الخمر بين صبيها في دبره أو صبيها في أذنه أو أحبله يعد لها أه كواكب والذمي إذا شربها لم يعد إلا أن يسكر فإنه يعد لأنه لا يجوز السكر في جميع الشرائع ذكره م بالله وأما الحنفى إذا شرب المثلث ونحوه فإن سكر حد وإن لم يسكر لم يعد أه رياض (٩) ما لم يحصل بما أبيع للمطش والضرورة أه تذكرة وقيل والمتصل بدوام الاناء في فيه ولا عبرة بقطعه للنفس أه صبيترى فإن عاود بعد نزع الاناء من فيه حد أه بيان (٩) وهذا عام في جميع الجلود (١٠) ولم يكن في شرح الأزلح إلا هذه القطة

أى قبل الصحو (لم يعد<sup>(١)</sup>) بعد الصحو ذكره الفقيس في نذكره وقيل ع يماذو يجب أورش  
 الضرب<sup>(٢)</sup> في حال السكر (ويكنى الشهادة على الشم<sup>(٣)</sup> والقيء) فإذا شهد رجلان على شم  
 رائحة الخمر من نهكت رجل<sup>(٤)</sup> وأنه تقيهاها كفت هذه الشهادة في لزوم الحد عندنا وهو قول  
 ك وقال أبوح واصوش<sup>(٥)</sup> لا يحد بالشهادة على الشم أو القيء (ولو) شهد (كل فرد على<sup>(٦)</sup>)  
 فرد) صحت هذه الشهادة عندنا فإذا شهد رجل على آخر أنه شم رائحة الخمر من نكته  
 وشهد آخر أنه رآه تقيهاها كفت هذه الشهادة في لزوم الحد وكذا لو شهد أحدهما أنه رآه  
 شربها والآخر أنه رآه تقيهاها لزمه الحد وقال أبوح وش لا تقبل الشهادة على هذه الصفة  
 قيل ح هذه المسئلة فيها نظروهي تخالف<sup>(٧)</sup> أصولهم في غيرها وهو أن الشاهدين إذا اختلفا  
 في الفعل لم تصح شهادتهما<sup>(٨)</sup> وقد ذكر في شرح الابانة أن هذه الشهادة غير مقبولة لأن كل  
 فعل ما يشهد به إلا واحد

### باب حد السارق

الأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا

(١) وقد اتفق ذلك في ظفار وأعيد الحد وهو خطأ وقع ذلك في غفلة (هـ) وإذا بأن له شبهة بعد الصحو رجع  
 بالارش على الامام ويكون من يت المال ولا يقبل بعد الحد إلا بينة على الشبهة اهـ على معنى إذا كانت هذه الشبهة  
 التي بين بها مجما عليها ضمن الارش وان كانت غفلة فيها فلا ضمان لأنه قد انضم إلى الحد حكم قرز  
 (٢) ويكون من يت المال (٣) والوجه أنه يعلم بذلك أنه شربها وقد قال عثمان في قضية الوليد لما شهد شاهد أنه شربها  
 والآخر أنه تقيهاها فقال ما تقيهاها هو حق شربها وكان ذلك بحضرة على عليم والحسن وجماعة من الصحابة اهـ كـ  
 (٤) بتقديم الماه على الكاف والصواب بتقديم الكاف على الماه كما في النهاية لا كما في كتب الفقهاء شرح فتح  
 (هـ) إذا كانت النهكة من الجوف لامن القم فلا يحد اهـ وشلى (هـ) واختاره النووي (٦) فلو شهد أحدهم  
 على الشرب أو على الاقرار لم تكف هذه الشهادة قرز (هـ) أما لو شهد الشاهدان على اقراره بالقيء أو  
 على اقراره بأن شمه مسكراً فانه لا يجب الحد عليه ذكره في شرح الآثار قال لأنه يعمل على أنه انما عدل  
 إلى الاقرار بهما ولم يقر بالشرب لأن له شبهة في دخولها بظنه اهـ شرح فتح (٧) معنى مسئلة الشهادة  
 على الشم والتي هو الظاهر أن خلاف الفقيين يعود إلى المستثنين جميعاً وهما الشم والشرب والتي هو هو ظاهر  
 الكتاب (٨) هذه مخصوصة قرز (٩) وروى أن صفوان بن أمية سرق من تحت رأسه رداء وهو قائم فالتبه  
 وصاح وأخذ السارق وجاء به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صفوان يا رسول الله أريدت هذا هو صدقة  
 له قال صلى الله عليه وآله وسلم هلا كان قيل أن تأتي به اهـ شرح ابن عبد السلام والخير هذا يجوز على  
 أنه على قبل اشتراط الحرز ويحتمل أن يكون منسوخاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قطع على المختلس  
 والخائن والبطاراه من أصول الأحكام قال في شرح الآثار رواه أهل السنن الأربع من طرق عدة اهـ

أيديهما وأما السنة فلأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد من سرق المجن<sup>(١)</sup> وأما الإجماع فلا خلاف فيه على سبيل الجملة ﴿فصل ٢﴾ (أما يقطع<sup>(٢)</sup> بالسرقة من جمع شروطاً<sup>(٣)</sup>)  
 الأول أن يكون (قد ثبت) بأحد طرفين أو (شهادة عدلين أو إقراره مرتين<sup>(٤)</sup>) أنه سرق (فلو شهد رجل وامرأتان لم يثبت الحد<sup>(٥)</sup> وكذلك لو أقر مرة واحدة لم يلزمه الحد<sup>(٦)</sup> \*  
 الشرط الثاني أن يكون السارق يوم السرقة (مكلفاً) فلو كان صبياً أو مجنوناً لم يلزمه القطع وإن لزمه القرم ويلزم المكلف ولو أعمى أو أصم أو أخرس<sup>(٧)</sup> وقال أبو حنيفة لا يقطع الأعمى \* الشرط الثالث أن يكون السارق (عتاراً) فلو كان مكرهاً<sup>(٨)</sup> فلا قطع عليه \*  
 الشرط الرابع أن يكون المسروق قدر (عشرة دراهم<sup>(٩)</sup> فضة خالصة) فلو كان دون ذلك لم يجب القطع ولم يشترط الهادي عليم كونها مضروبة وقال م با لله بل تكون مضروبة أو ما قيمته ذلك وقال أحمد بن عيسى وشأنه يقطع بربع دينار وقال ث ربيع دينار في الذهب وثلاثة دراهم في الفضة وقال الناصر والنخعي خمسة دراهم وعن الحسن البصري وداود والبي<sup>(١٠)</sup> أنه يقطع في القليل<sup>(١١)</sup> والكثير وزن (الدرهم) الذي قدر به نصاب السرقة (غائب وأربعون

(١) بكسر اللام وهو الترس وقيمته عشرة دراهم وأما أبو داود وإبراهيم بن (٢) وضاً بطما يقطع به السارق أن قال يقطع من أخذ نصاباً بحرراً ملكاً عتاراً مخفية لا شبهة فيه اه زهور من حرز واحد اه إلى لفظا قرز (٣) سبعة (٤) ولو في مجلس واحد اه زهور (٥) وإذا أقر من بعد الشهادة بطلت ولزم المال دون القطع (٥) ويلزم المال قرز (٦) ويلزم المال (٧) وكان القياس سقوط القطع عن الأخرس لجواز أن يدعى شبهة لكن خصه الإجماع مع أن القائل أن يقول دعوى شبهة مع الخرس ممكن اه لأنه كالصحيح ويجوز شبهة لا يسقط قلت ولا يلزم في الزاوي لأن حده حق لله غير مشوب بغير (٨) ولو بالضرب لأجل سقوط الحد لا للجواز (٩) نصاب السرقة على ما قدره الإمام المتوكل على الله سبع فقال ونصف وعشر وربع عشر ينظر في الزيادة على السبع والنصف قرز لأن القرش أعمى إلى المال الثمنى تان وثلاث وثلاثون فقال غش قرز والمراد باللفظ درهم يأتي القرش بعجز قلعة إلا سدس يأتي وقية إلا ربع فضة خالصة اه سبعة أعشار قرش اه ح إلى لفظا قرز (١٠) من حرز واحد وليس من شرطه أن يعلم السارق قدر المال فلو سرق طعاماً قليلاً فوجد بينه فضة أو نحوها قدر نصاب وجب القطع اه لأن من أكل الطعام داخل الحرز أو دهن بالقالية فلا يقطع وكذا ما أدخله من صبي أو مجنون فحمل الصبي ونحوه ما يوجب القطع فلا قطع وإن ابتلع الجوهره أو نحوها قطع اه من معنى والله في البيان مستغلة من دخل حرز غيره بصبي أو مجنون فأخذ المتاع ودفعه إلى الصبي أو المجنون وخرج به من الحرز ثم أخذه منه لم يقطع (١١) عثمان بن سليمان أخذ المم عن الحسن البصري وهو من قضاء الكوفة وانتقل إلى البصرة اه (١٢) ودليلهم أن الآية لم تفصل ولحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الجمل فتقطع يده وهو في الصحيحين



شيرة<sup>(١)</sup> وسواء كان المسروق عشرة دراهم خالصة (أو مساويها) من العروض \* الشرط الخامس أن يكون هذا المسروق (عما هو خالص لغيره) أي ليس للسارق فيه ملك ولا حق<sup>(٢)</sup> بل المستحق له غيره أما يستحقه (رقبة) أي يملك المسروق عليه رقبته (أو لا يملك رقبته بل يستحقه (منفعة<sup>(٣)</sup>) أي يستحق منفعة فقط بأن يكون وقفا عليه<sup>(٤)</sup> أو وصية فانه يقطع بسرقتها \* قال عليم هذا قياس المذهب وإن لم أفت فيه على نص وقال أبو حنيفة لا يقطع على من سرق المصحف<sup>(٥)</sup> (و) \* الشرط السادس أن يكون مما يجوز (له تملكه<sup>(٦)</sup>) في الحال أي للمسروق عليه قلو سرق المسلم خمرًا أو خنزيرًا على مسلم فلا يقطع وكذا لو سرق عليه كلبًا أو شيئا من الأمور النجسة التي له فيها حق وأما لو سرق على ذمي خمرًا أو خنزيرًا أو هوف

قلنا هو معارض بآرونا وما ذهبنا متناول اليهود أحوط ما شرح آثار معنى وذلك كحديث ابن عباس وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول من قطع في حنيفة دينار أو عشرة دراهم هذه رواية أبي داود وحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقًا في حنيفة ثلاث دراهم وفي رواية منه أخرجه الستة إلا لوطًا وكحديث صفوان المتقدم وكحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدًا وهو في بعض روايات المصححين وغيرهما من شرح الآثار من مواضع منه (١) قال في الميزان ترجيحًا لجانب السقوط (٢) نص عليه الهادي عليم ومنشأ الخلاف اختلاف الروايات في قيمة الممن (٣) يعني غلب نصاب السرقة بزيادة ست شعائر على نصاب الزكاة ترجيحًا لجانب السقوط وغلب بزيادة السبع (٤) يأتي رقية إلا ربع قرز (٥) كالمهون (٦) وذلك حيث تكون الرقية درهماً حال الحرب أو جواهر تكون منفعتها حال إخراجها من الحوز يساوي عشرة دراهم انتهى قرز والذائع وقفاً وبيت مال ولا يقطع للرقبة (٧) واختلف في تأويله قيل الأولى في مثله أن تكون جوهرة قيمة منفعتها حال إخراجها من الحوز عشرة دراهم وإذا سرقها أو للزجر قطع لأجل المنفعة لأنها للمستأجر ولا شبهة فيها وإذا سرقها أو للمستأجر قطع أيضاً لأجل الرقية لأنه ليس له شبهة في الرقية ولو سرق غير من ذكر فانه يقطع لأنه سارق للرقبة والمنفعة بخلاف الزجر والمستأجر فلا يقطع على أيهما لأنها شريكتين ولا يقطع على الشريك لشريكه فاحفظوا ما لم يجد ما غصناه مصباحاً ما أمكن فإن وافق فمن الله الهداية والتوفيق وإن خالف نظريه ولعله تلخيص حسن جار على السنن شامى قرز وفيه تكلفه جري مثال آخر كقولنا وصى رجل بركة عبد ليت المال ومنفعة لشخص آخر ثم سرق البكر ومنفعة حال سرقة تساوي عشرة دراهم بأن يكون ذا صنعة بليغة فانه يقطع لأجل المنفعة لا لأجل الرقية لأنه لا يقطع على من سرق بيت المال اهـ ح سيدنا حسين بن علي المهادد (٨) وتعتبر قيمة الرقية في الوقف وقيل قيمة للثقة وقيل يعتبر بقيمة الرقية والمنفعة اهـ عامر (٩) الموقوف والمذهب أنه يقطع قرز (١٠) لأنه يختلف في جواز يمه وكذا غير من كتب الهداية قال ح وكذا لو كان عليه حلية مما يجوز اهـ (١١) والبركة بهذه المسروق عليه اهـ كواكب ودياج (١٢) ولو أم ولد أو مدبرة اهـ يجر قال عليم ومن سرق أم الولد قطع لأنها يمكن هونها ولهذا تضمن قيمتها

بلد لهم سكنه فقال الهادي عليه السلام يقطع وقال القاسم وأبو حوص لا قطع في الحر وحكاه  
 في شرح الابانة عن زيد بن علي والناصر ومحمد بن يحيى وفي الزوائد عن مائة فان كانوا في بلد  
 ليس لهم سكنه <sup>(١)</sup> فلا قطع اتفاقا وقد تقدم في النصيب ذكر المواضع التي ليس لهم سكنها  
 (ولو) كان السارق لنصاب السرقة (جماعة <sup>(٢)</sup>) قطعوا جميعا هذا مذهبنا وك قال أبو ح  
 واص وش وحكاه في شرح الابانة عن زيد بن علي أنه لا قطع عليهم حتى تكون حصة كل  
 واحد نصيبا وهكذا عن مائة وهكذا الخلاف إذا سرق جماعة على جماعة من مكان واحد  
 شيئا مشتركا (و) كذلك لو كان ذلك المسروق (لجماعة <sup>(٣)</sup>) بحيث لا تكون حصة كل واحد  
 نصيبا إذا سرقه من مكان واحد لزمه القطع <sup>(٤)</sup> (أو) كان ملكا (لنمي <sup>(٥)</sup>) فان المسلم يقطع  
 إذا سرق على ذمي كما يقطع إذا سرق على المسلم (أو) كان اللال المأخوذ ملكا (لنريمه <sup>(٦)</sup>)  
 أي لنريم السارق ذين فانه يقطع قوله (بقدرها <sup>(٧)</sup>) أي إذا كان المسروق على النريم بقدر  
 العشرة وهذا قول الهادي والناصر وقال أبو ح إذا كان المأخوذ على النريم من جنس الدين  
 لم يقطع والا قطع وعند ش لا يقطع ولو من غير جنسه قيل يويأى قول م بانه كقول أبي ح

من أطلقها لان منفعتها مملوكة كالامة (١) واما إذا سكنوا في خطط المسلمين لمصلحة باذن الامام حل  
 ذلك فيها لهم سكنه اه نجري ومثله عن عامرون (٢) والوجه أن كل واحد سارق لذلك القدر وقباصا  
 على الاشتراك في القتل قيل ع والمراد بالمسأة إذا قصوا الباب مما اهزور وقيل لا فرق إذا أخرجوه دفعة  
 واحدة فان أخرجوه متفرقا كل واحد منهم يعضه قطع من أخرج قدر النصاب لا من أخرج دونه اهن  
 يقطعه (٣) يفعل واحد قرزوني وقت واحد من مكان واحد قرز (٤) وسواء كان مشتركا بينهم أو يصيب كل  
 واحد وحده إذا أخرجهم من حرز دفعة واحدة اه يان بقطعه أو دفعت لم يخطئها علم المالك قرز (٥)  
 ولو لم يرافع الا أحدم وغيره سكنت أو عفا ولا يضمن لباقيين اه تذكرة وقيل ف بل القطع للرافع  
 فقط ويضمن لباقيين اه بحرو كواكب (٦) قاله عليم وكان التماس أن لا يقطع المسلم للذمي لو جهن أحدهما قوله  
 تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والثاني قياس مال الذمي على دمه فان المسلم لا يقتل  
 بالذمي فأولى وأحرى أن لا يقطع بانه لا نه اخف من الدم اه غيث يقال لعموم الآية فلا إشكال اه مفتي ولان  
 القطع حق لله تعالى فوجب للكافر والمسلم اه شامي (٧) وهذا اذا كان المسروق عليهم جميعا فأما اذا كان ميتا  
 وتركته مستوفقة بالدين فلا قطع عليه لأن له حقا في التركة قرز قال سيدنا عبد القادر لا فرق لأن له  
 شبهة في حصة التركة (٨) وهل يقطع بما سرق على غريمه ولو أطلقه وهو مما يساقط دينه حيث يقال  
 يقطع مع ترمذ النريم من القضاء اه سحولي لفظا قال سيدنا حسين المجاهد لا قطع لأن له شبهة حق ومثله  
 عن سيدنا إبراهيم حيشوق لا يقطع قرز لأنه قد ملكه باللف حيث قد صار في ذمته قساقطا

ح وقول من بالله كقول ش<sup>(١)</sup> وحل<sup>(٢)</sup> قول الهادي على أن التريم غيره تترد إذا اختلف شبهة<sup>(٣)</sup>  
 \* قال مولانا عليم وهو قوي قال ولما إذا كان التريم معسراً فالأقرب الاتفاق على قطعه  
 إذا أخذ ما أستنتى له (و) الشرط السابع أن يكون السارق (أخرجه) أي أخرج النصاب  
 المسروق (من حرز<sup>(٤)</sup>) وكان ذلك الإخراج (بقطه<sup>(٥)</sup>) حملاً أو رمياً<sup>(٦)</sup> أي دخل إلى داخل  
 الحرز ثم أخذ المال ورمى به إلى خارج الحرز (أو جراً<sup>(٧)</sup>) أي تناوله من خارج بحيث أو نحوه  
 بأن جره به حتى استخرجه (أو اكراها<sup>(٨)</sup>) نحو أن يكره العبد أو الأمانة على الخروج معه  
 سواء بقي لهما فضل أم لم يبق ومنه أن يسوق الدابة حتى يخرجها (أو تدليسا<sup>(٩)</sup>)  
 وذلك نحو أن يدلس على العبد كأن يقول إن سيدك طلبك أو نحو ذلك فيخرج معه  
 ثم يأخذه<sup>(١٠)</sup> بعد أن خرج ومنه أن يهيج الدابة للخروج بأن يريها ما تشتهي من الفلف  
 ويدعوها به للخروج فما أخرجه السارق على هذه الشروط وجب قطعه به (ولإن رده)  
 أي رده إلى الحرز بعد إخراجيه فقد وجب القطع وقال أبو حنيفة لا قطع بعد الرد (أو)  
 أخرجه من الحرز (لم ينفذ طرفه) نحو أن يكون بساطاً طويلاً يلفه به حتى استخرج منه

(١) المتقدم في القرض (٢) الامام أحمد بن سليمان (٣) والذهب أنه يجب القطع مطلقاً قرز (٤) في التعليل بأن اختلف  
 شبهة نظروا لإلزام غيرهم مسائل اختلف بل المراد الشبهة في المال لا مجرد اختلف (٥) إلزام في غيره كسرق الوالد  
 والرحم (٦) خفية اه كواكب وهداية (٧) واحد لا من حرز من أو أكثر ولو مالك واحد فلا قطع على المقرر (٨)  
 مسألة من حل السارق بأمه حتى أخرجه من الحرز لم يقطع الحامل بل المحمول إلا إن كان مكرها ولم يمكنه  
 يرمى بالمسروق لم يقطع اه يان لفظاً ولا الحامل أيضاً (٩) فرع فإن كان القصر جماعة مقسمين فلها سرق من  
 منزل فيه لأحدهم إلى صحن القصر وجب القطع فيه سواء كان السارق من أهل القصر أو من غيرهم وما سرق  
 من موضع عام لهم أو هو لأحدهم لكنه غير محرز منهم فإن كان السارق منهم لم يقطع وإن كان من غيرهم قطع  
 إذا أخرجه من باب القصر اه يان بلفظه (١٠) مسألة إذا دخل السارق الحرز ثم نصب السمن ونحوه فسأل إلى  
 خارج قطع سواء أخذ من خارج أو غيره أو تركه اه يان بلفظه (١١) قال في الجروما أخرجه القرد لم يقطع  
 به إن خرج بأمره لا باختياره اه بمر بلفظه قرز هلاكاً كان كالصبي سل قال الشامي هو كذلك ومثله في الزهور  
 قال الصبي يقطع به الضمان بخلاف القرد الأولى أن يقطع (١٢) لانه كسبح الدابة قرز (١٣) أي أمر القرد  
 قرز (١٤) في الكيزر أو ما الصغير فلا يجر فيه الاكراه ولفظ اليا نوان كان كبيراً يميزه وبين سيده وبين عن  
 نفسه لم يقطع عليه إلا أن يخرج مكرها اه يان بلفظه ولو لم يبلغ اه ان (١٥) بعد الدخول إلى الحرز وقيل لا فرق كما  
 لو تناوله بمحض اه شامي قرز (١٦) ولا يثبت الاكراه إلا بشهادة تعدل أصابعه كرين أو اقراره من ثين لأن الاكراه  
 بمنزلة أصل السرقة اه يان (١٧) مع دخوله السارق إلى الحرز لا لدلس على العبد من خارج الحرز حتى خرج أو البسمة  
 فلا قطع اه سحولي لفظاً وقيل بل يقطع قرزاً لم يدخل وهو مفهوم لا زناً في البيع كسبح الحرمة (١٨) لا فرق

ما قيمته نصاب السرقة فانه يجب القطع<sup>(١)</sup> باخراج ذلك البعض ذكره الفقيه لوقال الامام  
 سى لا يقطع حتى ينفذ طرفه وبه قال س<sup>(٢)</sup> قال مولانا عليم<sup>(٣)</sup> وهو قوى (أو) أخرجه من  
 الحرز (دفتين<sup>(٤)</sup>) لادفة واحدة أو دفتان نحو أن يسرق من الحرز درهما ثم درهما حتى  
 استوفى عشرة فانه يقطع بعد كمال العشرة إن لم (يتخللها علم المالك<sup>(٥)</sup>) فان سرق خمسة وعلم  
 المالك<sup>(٦)</sup> بذلك ثم سرق خمسة أخرى لم يقطع بالخمسين قيل سى<sup>(٧)</sup> معنى بعد أن أغلق صاحب<sup>(٨)</sup>  
 البيت على متاعه وهذا أحد وجوه ثلاثة ذكرها الفزائى فى الوسيط أى من أنه يفرق بين  
 تحلل علم المالك وعدمه والوجه الثانى أنه لا يقطع والثالث أنه يقطع وأطلق فى الافادة وشرح  
 الابانة والزوائد أنه لا يقطع (أو كَوَّرَ غيره وقرب) أى دخل أحد السارقين إلى داخل الحرز  
 فجمع ما يريد سرقة وكوره أى جمعه فى سرقة ثم قر به حتى تبلفه يد السارق من خارج  
 الحرز فقبضه واستخرجه فانه يقطع المستخرج<sup>(٩)</sup> له لا الذى كوره وقر به لأنه لم يهتك حرزاً  
 لكنه يؤدَّب<sup>(١٠)</sup> نعم<sup>(١١)</sup> أما لو دفنه الداخل إلى خارج<sup>(١٢)</sup> الحرز ثم حمله الخارج فالتقطع على  
 الداخل إذ هو المالك وقال أبو ح لا قطع على أيهما فلو خرج يجذب الخارج ودفع الداخل<sup>(١٣)</sup>

ولفظان أو غيره قرز (١) مع قل باقية أو قطع ما أخرجه والظاهر عدم هذا الاشتراط اه سيدنا حسن رحمه الله قرز  
 لأنه لا يصير سارقاً إلا بعد أن يصير غاصباً (٢) من حرز واحد اه سحوى وأما إذا كان البعض فى حرز والآخر  
 فى حرز آخر فيجوز أن يقطع حيث كان المالك واحداً أو محتمل أن لا يقطع لأن الهتك الموجب للقطع إنما هو هتك  
 حرز ونصابه كرمى فى البيت (٣) صوابه الحافظ قرز (٤) فلو كان المالك جماعة والحرز واحد فلفه كذلك يعنى  
 يصير عليهم جميعاً (٥) بالأخذ لا بدخول السارق اه عامر (٥) لا فرق وهو الصحيح (٦) جكلف اه شرح آثار  
 ينظر وقيل فلو لم يغير تكلف لأن الواضح هنا غير المالك فلا تناقض بما يأتى فى قوله إلا من خرق ما بلغته يده لأن  
 الذى يأتى بفعل المالك ومثله عن الشامي قرز (٧) المراد بخارج الحرز ما خرج على تقدير إغلاقه ولو بعض  
 للمقيم وهي العتبة وبداخل الحرز ما وراء الباب إلى داخله عند تقدير إغلاقه كذلك فإذا وضعه الداخل فى  
 موضع قيام الباب بحيث لا يضيق الباب ثم أخرجه الخارج قيل س يقطعان معاً وقال الدورى بل حكمه  
 حكم ما لو أخرجه كل واحد نصه قلت يعنى أنه إذا كان النصف قدر نصاب قطعاً والا فلا اه تسكيل  
 لفظاً (٨) قيل س فإن وضعه موضع قيام الباب ثم أخذه الخارج قطعاً جميعاً اه بيان بلفظه لأنها ما تكان  
 جميعاً كالمحمول جميعاً اه ان وقيل لا قطع عليهما ما إذا كان كما ذكر اه ح لى ولفظ التذكرة فان جروه معاً أو  
 توسط فى موضع قيام الباب قطعوا وقوله أو توسط فى موضع قيام الباب يعنى كان على العتبة وبعضه داخل  
 وبعضه خارج وهذا فيه نظر لأن السئلة مفروضة ان الداخلين وضعا على موضع قيام الباب ثم جره الخارج  
 فأوجب القطع عليهم كما لو حملوهما من داخل ووجه النظر أن الخارج لم يخرج الجميع من الحرز والداخل

قطعا جميعا إذ هما هاتكان وقال أبو ح بل لا قطع على أيهما (إلا) أن يتناول السارق (من) خرق<sup>(١)</sup> أي كوة مفتوحة إلى خارج الدار فتناول منها (ما بلنته<sup>(٢)</sup> يده) بنفسها لا بمجن مثلافاته لا قطع عليه حيث أن الموضوع قرب الكوة ليس في حرز (أو) سرق السارق شيئا (نابا<sup>(٣)</sup>) وأخذ (من منبته<sup>(٤)</sup>) فانه لا قطع عليه هذا قول القاسمية والحنفية وعند الناصر والشافعي يجب القطع واختاره في الانتصار (أو حرأ<sup>(٥)</sup> وما في يده) فن سرق حرأ فان كان كبيرا فلا قطع اجماعا وإن كان صغيرا فقيه مذهبنا • الاول قول الهادي في الاحكام وصححه الأخوان وهو قول أبي ح وش أنه لا قطع • الثاني قول الهادي في المنتخب و ك أنه يجب القطع فاما إذا كان عليه حلى فالذهب أنه لا قطع لأجله لأن يدالصبي ثابتة<sup>(٦)</sup> عليه وقال ف بل يقطع (أو غصبا<sup>(٧)</sup>) فاذا سرق السارق عينا منصوبة فلا قطع عليه وقيل بل يقطع (أو غنيمة) فن سرق من الغنم شيئا فلا قطع عليه إذ له شبهة لانه إن كان من النازين فواضح والافلوجوب الرضخ<sup>(٨)</sup> لمن حضر من غيرهم<sup>(٩)</sup> (أو) كانت العين المسروقة من بيت مال<sup>(١٠)</sup> المسلمين<sup>(١١)</sup> فانه لا قطع على من سرق من بيت المال لأنه بمنزلة المشترك<sup>(١٢)</sup> وقال ك يقطع (أو

لم يخرج الجميع من الحرز وهو شيء واحد اه رياض بقطعه (١) سواء كان الخرق قطعه المالك أو سارق غير الآخذ (٢) من غير تكلف لا بكلف فيقطع اه تجريد وسعوى (٣) يعني حيث كان الواضع ماله أو مأموره وإن كان واضع المال متديا فانه يقطع قرز (٤) ولا فرق بين أن يكون شجرا أو زرا اه تعليق ابن مظفر (٥) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قطع في ثمر ولا كث ولا ما آواه الجرين الكثير يفتح الكاف جاز النخل والجار يضم الجيم وتشديد الميم شحم النخل الذي في جوفه وقيل يفتح به القم (٦) ولو حرزنا اه تجرى ون إلا يقطع اه بحر (٧) خالص وفي حاشية أو مكائبا لأنه يتصرف لنفسه أو من حق بعضه لأنه أشبه الحر قرز (٨) ولو غير ميم (٩) لا القوائد فقطع لأنها أمانة (١٠) لأن مالكمها غير راضى بتركها في ذلك المكان المهرز فكان كلا حرز في حقه وهكذا للمسروق إذا سرقه من بيت سارقه ومن سرق جملا عليه راكب (١١) فقيه أقوال ذكرها في التجري والاقرب وجوب القطع إذا كان من حرز قرز على قول المهدوية لا على قول م بالله كما في ضمان النخل اه بيان بقطعه (١٢) إذا كان الراكب عبدا اه سماع (١٣) أو التمثيل (١٤) وفي الزهور ووجهه أن له نصيب في سهم الله ولأن رجلا سرق من التمنية فلم يقطع على عليم اه بيان معنى (١٥) وكذا الزكاة ولو هاتميا لجواز أن يعمل منها طريق فله شبهة اه مصابيح معنى (١٦) وأما الوقف فقيه وجهان رجح الامامى عدم القطع فيه لانه ليس بمالك ورجح الامام المهدى احمد بن يحيى أنه يقطع فيه اه كواكب ولعل هذا حيث هو وقف على معين أو على الفقراء وسرقه غنى اه بيان (١٧) وكذا لو كان للوضع المنزوق منه بيت مال لأن له شبهة في دخوله اه معنى (١٨) أو الذين قرز (١٩) ولو غنيا لجواز الانتفاع أو ذميا لجواز

ما استخرجه بخارج بنفسه <sup>(١)</sup> كنهر <sup>(٢)</sup> وريح ودابة لم يسقها ولو حملها <sup>(٣)</sup> فان السارق اذا وضع المال في نهر جار فخرج من الحرز يجرى الماء أو في مهب ريح فخرج بهوبها أو على دابة فخرجت بنفسها من دون سوقه فلا قطع في ذلك كله (لكن يؤذب <sup>(٤)</sup>) لأنه عاص (كالتقرب) للمال إلى من يأخذه <sup>(٥)</sup> فصل <sup>(٦)</sup> في تفسير الحرز (والحرز ما وضع لمنع الداخل والخارج <sup>(٧)</sup> إلا بخرج) وذلك كالمنازل واعلم ان لكل مال حرزاً على ما حكمه الامام عن المتروك وشك فخرز للماشية ليس حرزاً للذهب والفضة ونحوهما وقال أبو حنيفة لا فرق <sup>(٨)</sup> بل ما حرز فيه أي مال فهو حرز لغيره قال مولانا عليم وهو الذي حصله المذاكرون للذهب (ومنه) أي ومن الحرز (الحرز والمريد <sup>(٩)</sup> والمراح <sup>(١٠)</sup> محصنات <sup>(١١)</sup>) قال في الضياء المريد موضع الابل والمراح حيث تأوي الماشية <sup>(١٢)</sup> إليه بالليل (ويست غير ذي باب فيه مالكة <sup>(١٣)</sup>) يعني أنه لا يكون حرزاً إلا مع حارس قيل لولا بد أن يكون مالكة متنبها <sup>(١٤)</sup> قيل ف ويكون على بابه <sup>(١٥)</sup> لا إذا كان في أعلى البيت ونحو ذلك (والمدفن المعتاد) في قدر العمق <sup>(١٦)</sup>

الاسلام قرز <sup>(١)</sup> لا الخارج بنفسه كصوب الدهن أو الزيت أو الزيت فخرج عن الحرز بنفسه فيقطع اه ح لى قرز <sup>(٢)</sup> وإذا كان خروج الماء لسبب نحو أن يكون الماء مسدوداً فيجبره فيكون كما لو ساق الدابة والله أعلم لا توضح على الدابة فخرجت لأن لها فضلاً طهر <sup>(٣)</sup> ما يمكن مادتها السويق عقيب حملها فانه يقطع قرز <sup>(٤)</sup> جاز إلى قوله إلا من خرق ما يخلته يده الخ <sup>(٥)</sup> قال المؤلف ما يمنع الخارج من الدخول وان لم يمنع الداخل من الخروج نحو أن تكون المعلقة من داخل ونحوه <sup>(٦)</sup> هنا لا في الوديعة ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الوديعة أن القطة هنا شرع كبتك الحرز وقد وقع بخلاف ما تقدم فان الوديعة ما مور يحمفظ ما أودع والعرف جار بأن يحفظها فيما يحفظ مثلها في مثله وهذا ما يمكن من الفرق والله أعلم <sup>(٧)</sup> يكسر الليم <sup>(٨)</sup> يضم الليم اه طوس <sup>(٩)</sup> وهو ما يمنع الداخل والخارج من جدار أو خيام أو زرب أو قصب أو بيت شعر اه تذكرة أو خندق قرز <sup>(١٠)</sup> أي ماشية <sup>(١١)</sup> فلو كان له باب كان حرزاً ولو لم يكن فيه مال له قيل ويجوز أن يثقل الباب بمنسجة وهي المعلقة أو نحوها من داخل أو خارج ذكره الامام شرف الدين طبري وظاهر المذهب أن حجر الدالاب كغيره الذي يذكره الولد أي داله تعالى ترمي عن مشايخه اه سحوى لفظ <sup>(١٢)</sup> وأما باب المسجد لو قلته السارق وكذا باب البيت فان كان مكللاً قطع به وإلا فلا والسلك هو الذي من داخل البيت لا لمصفا به ولفظ البيان <sup>(١٣)</sup> مثلاً <sup>(١٤)</sup> إذا سرق باب الدار ونحوها لم يقطع عليه لأنه حرز به على غيره وليس هو حرز ذكره في الشرح واللمع اه لفظ <sup>(١٥)</sup> رأساً أو باب مفتوح <sup>(١٦)</sup> المراد حافظه اه سحوى ولو كلباً قرز فعل هذا أن حارس السوق لو سرق مالهو موكل بحفظه من الحيوانات فلا يقطع وكذا لو أمر غيره بسرق مالهو موكل بحفظه فلا يقطع لأنه كأنه أذن له المالك فلم يسرق من حرز فاحتل الحرز فكان شبهة في عدم القطع والحد تدرأ بالشبهات أما مع إخراجها منه فلا يستقيم اه سيدنا أحسن بن أحمد <sup>(١٧)</sup> لا فرق قرز <sup>(١٨)</sup> لا فرق قرز <sup>(١٩)</sup> والمراد بالبيع ما فوق النقطة من التراب <sup>(٢٠)</sup> وفيد لا يفتل أن لكل

والقرب من البلد حرزاً لما وضع فيه <sup>(١)</sup> وعن الأمام أحمد بن سليمان ليس بحرز (و) كذلك (القبر) <sup>(٢)</sup> حرز (للكفن) هذا مذهبنا وش وف وقال أبو حنيفة لا تقطع في الكفن قال في مذهب ش إنما يكون حرزاً بشرطين الأول أن يكون ذلك الكفن الشرعي لا للدرام ولا لما زاد على الخمسة <sup>(٣)</sup> ولا الدرهم توضع مع الميت وهكذا في شرح أبي مضر عن أبي ط أنه لا يكون حرزاً لنير الكفن الثاني أن يكون في مقبرة المسلمين <sup>(٤)</sup> والمقبرة بمالئ العمران وقال في الزوائد يكون حرزاً ولو اقرد (والمسجد) <sup>(٥)</sup> والكعبة <sup>(٦)</sup> حرز (لكنسوتها وآلاتها) <sup>(٧)</sup> من فتاويل ومسارج وغيرهما <sup>(٨)</sup> وليست حرزاً لما عدا ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه لا تقطع فيهما إذ لا يملك قلنا المسجد يملك شرعاً قيل وح وأما يقطع في استار الكعبة إذا كانت محرزة في مكان أو عليها <sup>(٩)</sup> وأبواب المسجد <sup>(١٠)</sup> منقطة وأما مثل هذا السرق من المسجد (لا الكعبة) <sup>(١١)</sup> فانه عندنا ليس بحرز وقال ف بل حرز قال أبو حنيفة إن صره إلى داخل غرز ولا فلا <sup>(١٢)</sup> (والجواهر) <sup>(١٣)</sup> فانه ليس بحرز عندنا وقال أبو حنيفة هو حرز إذا كان معه صاحبه (و) لا (الخيل الساجية) وهو التي لا سجاج لها تحجب ما داخلها وتمنعه

مال حرز اه يحقق (١) من حب أو غيره قرز (٢) قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نَش قطعناه رواه البيهقي في المعرفة اه شرح آثار (٣) قوله تعالى ألم نجعل الأرض كفناً لأحياء وأمواتاً اه بحر نكفت الأحياء في البيوت والأموال في القبور ولو من بيت المال أو مفعوبه اه تذكرة وهنظ البيان ولو كان من بيت المال لأن البيت قد صار أحصن به إلا أن يكون السارق شبهة كشركة أو دين له على الميت مستغرق ماله وفي الكفن زيارة على ما يجب اه بلغظه (٣) وعند الهادي عليم السبعة قرز (٤) لا فرق قرز (هـ) في غير أوقات الصلاة والنهب ولو في أوقات الصلاة قطع عن من سرق قطعة من منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشكره أحد اه بحر (٥) والمشهد المبارك ونحوها ما كان الناس فيه على سواء اه شرح آثار قرز (٦) وإذا سرق على من هو في المسجد لم تقطع إلا بشرط ثلاثة وهو أن يكون الواقف أي الساكن فيه مأذون من جهة الشرع وأن يكون المسجد منقلاً وأن يكون في وقت لا يدخل في مثله اه من تطبيق الفقيه س قرز وظاهر الأثر اه لأنه قال لكسوتها وآلاتها (٨) كلشاعل (٩) يعني على سطحها وكانت لا تملك إلا يكلف قرز (١٠) الحرام (هـ) وإخبار الامام شرف الدين عليه السلام عدم الفرق بين أن تكون منقطة أم لا كما هو ظاهر الأثر اه وغيره اه شرح آثار (هـ) وكان في غير أوقات الصلاة فأما فيها فلا تقطع اه جيل يعني ولو الأبواب منقطة لأنه مأذون له بالدخول اه ح سيدنا حسن قرز (١١) والجيب والعمامة قرز وقيل في الجيب إذا كان إلى خارج (١٢) معنى كلام ح في الدياج إذا كان الصرار إذا فصح وقت الدرهم في باطن الكعبة وإن كان إذا فصح وقت الدرهم إلى خارج الكعبة لم يقطع (هـ) وروى في البحر عنه خلاف هذا قلنا لا نسلم أنه حرز ولا أن الأخذ منه يشبه السارق ويشبه المختلس فكان ذلك شبهة لدره الحد عنه اه بستان (١٣) يضم اللام

وقال الامام ي إن كان معها حافظ غرز<sup>(١)</sup> (و) لا (الأمكنة المنصوبة<sup>(٢)</sup>) فإذا كانت  
عرصة الدار منصوبة<sup>(٣)</sup> لم يكن حرزاً كما وضع فيها<sup>(٤)</sup> (و) لا (ما أذن السارق بدخوله) فانه  
ليس بحرز فلو سرق الضيف من المنزل الذي أضيف<sup>(٥)</sup> فيه في تلك الحال شيئاً لم يقطع  
وكذلك لو كانت الدار مستمارة<sup>(٦)</sup> من السارق فصل<sup>(٧)</sup> (وإنما يقطع<sup>(٨)</sup>)  
كف<sup>(٩)</sup> (اليد) (المني من مفصله<sup>(١٠)</sup>) هذا قول جمهور العلماء وقالت الامامية واحدين  
عيسى وشريح أن الواجب القطع من أصول الأصابع لا غير<sup>(١١)</sup> (فإن ثنى) السارق السرقة  
بأن أخذ (غير ما) قد كان (قطع به أو كانت) اليد (المني باطلة<sup>(١٢)</sup>) بشلل أو

وكسرها أو قاموس والمفرد بضم الجيم والجمع بفتحها (١) والصندوق والكيس لأنها تحرز في نفسها  
أو مفتي (١) وإلا فلا (٢) ما عدا القبر أو سحولي قرز (٣) وكذا لو كانت العرصة مملوكة والأخشاب  
والأحجار منصوبة لم يكن حرزاً أو طمر (٤) إلا المالك حيث غضبه وهي حرز أو شرح فتح معنى أو  
غيره فإنه قرز (٥) لا من غيره فيقطع إذا كان ممكناً (٦) لا للوجرة فتقطع لأن له منه أو يمر معنى  
وكانت الاجارة صحيحة أو فاسدة فساداً مختلفاً فيه ومنهجهما يختلف قرز (٧) مسألة إذا طلب السارق  
أنه يولى قطع يده بنفسه فليه وجهان أحدهما يجب أن ذلك لأن ليس فيه تشق لأحد كما في القصاص  
والثاني لا يجب إليه كسائر الحدود ورجحه الامام ي أو يان بلفظه (٨) ويكني لسرقة أو سرقات ولو  
لم يطلبه إلا أحدهم ولأنه يضمن للباقيين أنه تذكرة قرز (٩) فرع في كيفية القطع أن تمد يد السارق مداً  
عنيفاً لتدخل ويكون السارق جالساً ويربط حتى لا يصحرك ثم قطع يده بمعدية فاطمة ولفظ البحر  
(مسألة) وإذا أريد القطع القد وشد ثلثا يضطرب فيتعدى القطع ويشد في الكف جبل وفي  
الساعد آخر ويجنب كل إلى جانب حتى يتبين المفصل وتظهر مفصل الكف ثم يقطع بمحاد قطعة واحدة  
إذ قصد الحد لا التعذيب ويغير بين القطع من باطن الكف أو ظاهره أو ما يلي الأبهام إذ قصد  
الإبادة قلت وكذا الرجل أو يمر بلفظه (٨) فائدة ويشترط حضور شهود السرقة عند التقطع لجواز  
أن يرجعوا قلت وفي البيان ما لفظه مسألة ولا يحبر حضور الشهود ولا المسروق عليه عند القطع  
ذكره في التقرير خلاف الرواي أو بلفظه (٩) وقال ابن بدران فإن كان له يدان يقطعان مما أصليان على  
مفصل الساعد قطع أحدهما فإن سرق ثانياً قطعت الرجل اليسرى فإن كان على مفصل الكف فالأقرب  
أنه يسقط القطع فإن كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة قطعت الأصلية قرز حيث كانت إحداهما أصلية  
والأخرى زائدة ولا قطعهما ما (٩) فله صلى الله عليه وآله وسلم (١٠) وقال الأزهري والخوارزمي قطع  
من الأبط فرع ويستحب تعليق يده في عنقه بعد القطع ثلاثة أيام ذكره الامام ي وقال أصحاب ش ساعة  
تقط ويستحب بعد القطع حسم موضع التعلق زيت أو سمن أو قطران يغل بأذن السارق ويكون ذلك  
من بيت لئال فإن لم يكن فمن مال السارق وكذا في أجرة القاطع أو يان والأولى أنها إذا لم تكن من بيت  
مال أن يكون من ذي الحق كما هدم بحدوث فضالة بن عبيد في السن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى  
يسارق فأمر به بقطع يده ثم علقت في رقبة حسنة الترمذي أو شرح بدران (١١) (أو مستحقة للقصاص



غيره <sup>(١)</sup> (فالرجل <sup>(٢)</sup> اليسرى) وأما لو أعاذ سرقة ما قد قطع به لم يقطع <sup>(٣)</sup> وقال الناصري بل يقطع قال أبو طخريجا للهادي والقاسم أن من يده اليمنى قطعا الاصابع بحيث لم يبق فيها أصبعان قطعت رجله اليسرى وقال م باقة تخريجا للهادي والقاسم بل يقطع ما بقى من الكف <sup>(٤)</sup> كما لقي أصبع أو أصبعان <sup>(٥)</sup> ثم وشلل اليمنى لا يمنع من قطعها عند م باقة <sup>(٦)</sup> ورواه في شرح الابانة عن زيد بن علي والناصر قوله (غالبا) احتراز من أن تكون اليمنى باطلة <sup>(٧)</sup> وفي الرجل اليسرى خلل <sup>(٨)</sup> فانه لا يقطع عليه حينئذ <sup>(٩)</sup> ثم إذا عاد إلى السرقة مرة ثالثة فانه (يحبس <sup>(١٠)</sup> فقط ان عاد) ثالثة ورابعة هذا منهنا <sup>(١١)</sup> وأبي ح وقال ش بل يقطع في كل مرة طرف ثم يحبس في الخامسة <sup>(١٢)</sup> (و) اعلم أن القطع (يسقط) عن السارق باحد أمور أربعة الأولى (بالمخالفة) من القاطع نحو أن يقطع اليسرى دون اليمنى (فيقتص <sup>(١٣)</sup> الممد ويتأرش الخطأ <sup>(١٤)</sup>) أي إذا تمسد القاطع المخالفة نحو أن يقطع اليسرى وهو يعلم أنها اليسرى ولذا الواجب قطع اليمنى فانه حينئذ يلزمه القصاص وإن كان جاهلا بنحو أن يقول للسارق أخرج يدك <sup>(١٥)</sup>

(١) من قبل السرقة لا من بعده فيسقط عنه القطع لصلته بأيداه (٢) من مفعول القدم اه شرح آثار قرز (٣) لأن القطع الأول صار شبهة له فيه ذكره ج وح (٤) ولو كان في مالك ملك آخر قرز (٥) وهو الأثر (٦) وعند ط وأحد بن يحيى وش لا يقطع اه (٧) أو مستحقة للقصاص (٨) للمراد احد الأجزاء ولفظ ح ل غالبا ليخرج ما لو كان القطع يؤدي إلى بطلان شق أو عضوين أخوين فلا يقطع الرجل اليمنى واليد اليسرى مطلقا اه باللفظ ومثله في شرح الفتح فإذا كانت الرجل اليمنى باطلة لم يقطع اليسرى فلا يؤدي إلى بطلان عضوين أخوين فهذا المراد بقوله أحد الأعضاء (٨) حتى يظهر البتة ذكره ض جعفر اه كواكب (٩) وحجتنا ما رواه في الشفاء عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن عيسى أنه كان يقطع بين السارق فان عاد قطع رجله اليسرى من مفصل الساق من القدم فان عاد فسرق استوعده السجن وقال إن أسحى من الله أن أتركه وليس له شيء يأكل به ويشرب قال وبه قال أبو بكر وروى أن عمرا استشار الصحابة في السارق فأجمعوا على أنه يقطع يده اليمنى فان عاد فرجله اليسرى ثم لا يقطع أكثر من ذلك وروى نحوه عن ابن عباس وحديث أبي هريرة برفعه السارق إذا سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله قال في التلخيص ورواه ورواه الدارقطني والطبراني يستدعيان أحاديث القتل فرواه أبو داود والنسائي قال النسائي هذا حديث منكر وقال ابن عبد البر منكر لا أصل له وقال ش مفسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم اه من شرح الأتمار باختصار (١٠) وقال ابن جبير يقطع رأسه وكذا ابن عثان وعمر بن عبد العزيز (١١) وهل يضمن المال أو قد سقط ليل الأقرب الضمان إذ قد صار إليه عوض القطع وهو الارش أو القصاص اه سماح سيدنا ابراهيم بن مسعود السعفي (١٢) قال في الشرح وقيل قول القاطع في دعوى الخطأ لأن له في ذلك مساعا ولأن الآية أطلقت اه كواكب (١٣) اليمنى اه بمن

فيخرج اليسرى<sup>(١)</sup> فيظنها القاطع اليمنى فيقطعها فانه لا يلزمه إلا الارش<sup>(٢)</sup> ولاقصاص  
وقال ش في أحد قوله أن الحد لا يسقط بالخالفه فيقطع اليمنى بعد برء الأولى وقال ح قال  
في شرح الابانة وهو قول الناصر أنه لا قود ولادية على القاطع مطلقا ومثله خرج أبو ط  
للهاذي عليه السلام والقاسم وقال صاحبنا ابني ح ان كان ذلك خطأ فلا شيء عليه وإن كان  
عمداً ف عليه الدية (و) الثاني (بفوك كل الخصوم<sup>(٣)</sup>) عن السارق ومعنى عقوم أن يسقطوا عنه  
القطع ولو طلبوا رد المال (أو تملكه<sup>(٤)</sup> قبل الرفع<sup>(٥)</sup>) فإذا ابتاع السارق ماسرقة أو أتبه قبل  
الرفع فإن ذلك يسقط به القطع<sup>(٦)</sup> وقال أبو ح يسقط به قبل الرفع وبمده وهكذا عن  
أبي ع (و) الثالث (بنقص قيمة المسروق<sup>(٧)</sup> عن عشرة) فإذا سرق شيئاً وقيمته يوم السرقة عشرة  
درهم ثم كانت قيمته عند المرافعة<sup>(٨)</sup> ثمانية أو تسعة فانه يسقط<sup>(٩)</sup> الحد وقال ش المبرة بحال  
الأخذ (و) الرابع (بدعواه إياه<sup>(١٠)</sup>) أي إذا ادعى السارق أن العين المسروقة<sup>(١١)</sup> ملك له

(١) ينظر ما الترق بينه وبين من ظن الاستحقاق يقال لأجل الشبهة في هذا وقوله تعالى فاقطعوا أيديهما  
لأن الآية أطلقت اليد اه رياض (٢) ويكون على المارقة مع المصادقة وهل للمارقة الرجوع على السارق  
حيث وقع منه ترمير على القاطع حيث قطع اليسرى الأقرب أن لهم ذلك اه سحولي وقيل لا يرجعوا لأنه  
لا يستباح اه متى قلنا إزام المارقة بدليل شرعي خاص في جناية مخصوصة وهنا لا دليل اه بحر بلفظه  
قرز (٣) وهو يقال لم فرقوا بين هذا وبين عقو أحد الشركاء في استحقاق القصاص فانه هناك يسقط قلنا  
هناك كل واحد لا يستحق إلا البعض وهو لا يتبعض فسقط وهنا كل واحد يستحق القطع لملك حرزه  
اه سحولي فقط (٤) حيث كان لكل واحد نصيبا وقيل لا فرق سواء كان لكل واحد نصيبا أم لا وهو  
ظاهر الشرح في قوله ولجاعة (٥) ينظر لو أتى بلفظ الاستقاط أو تساقط الدينان قيل لا يسقط ذكره في  
السحولي مع الاتفاق وعن الشامي لا يبعد السقوط قرز (٥) يعني يملكه جميعه وقيل أو بعضه عما ينقص به  
النصيب اه شرح آثار والأولى أن يفصل فيه ويقال ان كان المسروق مشتركا فلا بد من تملكه جميعا من  
جميع الشركاء وإلا قطع لمن يملك وان كان لواحد فن ملكه كله فظاهر وكذا إذا كان قيمة الباقي دون  
النصيب وأما إذا كان قيمته ما لم يدخل في ملكه نصيبا فصاعداً وجب القطع والله أعلم اه املاء شامي  
وقرره ح لي وقال هذا تفصيل حسن وقيل لا قطع مطلقا لأنه قد صار له شبهة (٥) يعني بغير الملك المذكور  
في النصب كاستهلاك الحكي اه شرح فتح معنى (٥) مائد إلى الوجهين جميعاً اه تجرى والمراد قبل ثبوت  
الرفع (٦) وكذا لو تملك الحرز اه حيث (٧) قبل القطع ولو بعد الحكم قرز (٥) لا قصصان عن المسروق  
فقصصاها لا يسقط القطع وهو اجماع اه تطيق ولا يجب القطع بزيادة القيمة حتى يبلغ عشرة دراهم وكان  
عند السرقة لا يسواها وفاقا اه سحولي (٨) صوابه يوم القطع قرز (٩) لأنه لا بد أن تستمر التهمة  
نصيبا من وقت المرق إلى وقت القطع وان تغفل التمس فلا قطع قرز وقال ش يقطع (١٠) الاحتملة  
قرز: (٥) فان كان السارق اثنين فادعهما سقط عنه وحده وقطع الثاني ان حكم الأول بما  
ادعاه وكان الباقي نصيبا وقال الامام يوح لا يقطع أيهما ذكره في البحر اه بيان (١١) أو بعضها

سقط عنه القطع (و) اعلم أن السارق إذا قطع فانه لا يفرم <sup>(١)</sup> بعده التالف <sup>(٢)</sup> أي ما قد تلفه أو تلف شيئا من المال <sup>(٣)</sup> المسروق لم يطلب منه غرامته بعد القطع هذا مذهبتنا وأبي ح وقال الناصر وش بل يفرمه وقال ك المؤسرفرم لا للمسر (ويسترد الباقي <sup>(٤)</sup> في يده أو يد غيره <sup>(٥)</sup> بغير عرض <sup>(٦)</sup>) فما أخرجه عن يده هبة وهو باق وجب رده وإن كان يبيع أو إجارة <sup>(٧)</sup> لم يسترد لأنه يوجب ضمانا فكان كضمان التالف (ولا يقطع والد <sup>(٨)</sup> لولده وإن سفل) لأن له شبهة في مال ولده فأما الولد فيقطع لولده عندنا قال في شرح الابانة هذا قول الهادي والقاسم والناصر وعند زيد بن علي وم باق والفريقين لا يقطع وأما سائر الارحام المحارم وغيرهم فذهبنا وجوب القطع <sup>(٩)</sup> عليهم وعند زيد بن علي وم باق والخنفية لا قطع بين ذوى الارحام المحارم (ولا) يقطع أيضا (عبد لسيد) أي إذا سرق العبد من حرز سيده

(١) لحديث عبد الرحمن بن عوف لا يفرم صاحب مرقعة إذا أقيم عليه الحد أخرجه النسائي اه من شرح بهران (٢) حسا لا حكا قرز (٣) وسواء ألقه قبل القطع أم بعده إذا كان قبل الحكم بردها ذكره في التفريعات اه يان ومعار قرز (٤) قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قطعت يد السارق فلا غرم عليه اه زهور وبحر (٥) بأقلا بقول غيره فيضمن (٦) ولو لم يرد منه تلف المال بأن يكون قد بنى على الحشبة إذ ليس باستدعاء وغرامة (فرع) فان لم يأت في قض البناء الا غرامه وجبت الضخية قط كما إذا كان لا حضار العين المسروقة مؤتمرا يكن عليه إلا الضخية اه معيار قرز (٧) وهل يطلب لمن اشترى من غير مراعاة ينظر الاقرب أنه يطلب وفي يان حيث لا يحمل قرز وهل يكون هو المطالب بما في يد غيره بغير عرض مع وجوب القطع أو المالك يطالب بمغه أطلق في التذكرة وغيرها في كتاب البيع في باب القرض انه لا يطالب وقد نظره الفقيه س ونظره في البحر اه ح فصح (٨) ومفهوم الا أن السارق لو صوره الى الغير بغير عرض وألقه الغير وقطع السارق أنه لا يجب على المثلث الضمان للمالك والقياس وجوب الضمان حيث لا تفرم على السارق اه ح ل (٩) الا أن يكون الوض باقيا في يده وجب رد الوض واسترجاع ذلك أو عوضه مثل المثل وقيمة التيمم اه كواكب (١٠) ولوقد استهلكه حكا اه ح ل قرز (١١) أم بحيث يكون مستأجرا يسترد ولا كلام لكن لا يرجع على المستأجر بالاجرة حيث كان السارق قد قبضها وألقها وان كانت باقية في يده استردها المستأجر اه يحى حيد قرز وحيث كان السارق قد ألقف استحق المستأجر تمام الاجرة وان كان قد استهلك بعض الاجرة استحق المستأجر بقدر ما استهلك وبرد لها قيمها اه عامر قرز (٨) ولا فرق بين الام والاب اه بحر (٩) من النسب قرز (١٠) يقال غالبا احترازا من ولده من الزنى فانه يقطع له قرز (١١) وكذا الام اطفالا اه بستان ولو كان الاب عبد اقرز (١٢) ويقطع الوالد اذا سرق ولده العبد لانه لا شبهة في ملك الغير وقيل لا يقطع اه عامر وهو الا في قوله بما هو خاص لتيممه (٩) قيل وكذا من ونجت نفقته على قريه فاذا سرق مال قريه قطع ولله يستقيم اذا كان قريه غير متجن

نصاباً لم يلزمه القطع (وكذلك الزوجة<sup>(١)</sup> والشريك) لا يقطع أيديهما فالزوجة لا تقطع إذا سرق من حرز زوجها<sup>(٢)</sup> فأما الشريك فإن سرق ما هو شريك فيه فلا قطع<sup>(٣)</sup> وإن سرق ما لا شركة له فيه قطع اتفاقاً (لا) لو سرق (بعدهما<sup>(٤)</sup>) أي عبد الزوجة لو سرق على زوجها شيئاً وعبد الشريك لو سرق على شريكه العين المشتركة فإن المبدن يقطعان

﴿فصل ١٠﴾ (والحارب<sup>(٥)</sup> وهو من أخاف السبيل<sup>(٦)</sup> في غير المصر لأخذ المال) وسواء كان الحارب ذكرًا أم أنثى ذا سلاح أم لا وقال أبو حنيفة بل تعتبر الذكورة وحمله السلاح الجارح وإلا لم يكن محارباً ﴿نعم﴾ وأما إذا أخافها في المصر فليس بمحارب بل محتلس<sup>(٧)</sup> أو طراز<sup>(٨)</sup> لأنه يلحقه التوث في الحال ﴿نعم﴾ وقال الناصري والامام ي بل يكون محارباً وأما لو أخاف السبيل لا لأخذ المال بل لأجل عداوة بينه وبين مارتها أو ليقطع ذلك السبيل حتى لا يسلك إلى سوق أو غيره فليس بمحارب<sup>(٩)</sup> فن أخاف السبيل في غير المصر لأخذ المال قالوا يجب أنه (مزره<sup>(١٠)</sup> الامام) أي أنواع التهديد سواء مما يرجع للإمام أنه يزجره (أو يفنيه) واختلف الناس بماذا يكون نفيه قليل إنه يكون بالحبس وقيل يسمل بعصره والذي عليه الجمهور أنه يكون (بالطرد<sup>(١١)</sup>) والاختاف قال أبو حنيفة وأصحابه ولا يجمع بين التهديد والنفي وقال م بالجمع بينهما وهذا (مالم يكن قد أحدث) أمر غير

من اتفاقه فأما مع اعتناقه فله يكون كن سرق من مال غيره للمتنع أن يقطع قرزاً (١) وكذا الزوج اه  
تذكرة معنى وفي التكميل يقطع كل منهما أي من الزوجين مال الآخر المحرز عنه لا غير المحرز وليس اصطفاق  
الطقة على الزوج شبهة اه تكيل (٢) مالم يكن محرزاً منها اه كواكب قرز (٣) سواء كان مثلياً أو قيمياً وقيل  
مع كونه قيمياً (٤) فإن قيل ما الفرق بين الشريك وبين عبده قيل بناء على الاغلب أن الشريك لا يحرز  
من شريكه ويحرز من عبده وقيل أن المراد في الشريك إذا سرق من ذوات القيم وفي العبد إذا سرق  
من ذوات الامثال مع الاحراز اه بيان معنى وكان الذي سرقه من اللؤلؤ قدر نصاب السرقة زائد على  
حصة مولاه وكذا في الشريك اه بيان معنى كما إذا تلف ذلك القدر لم يكن لسيده نصيب في الآخر  
ذكره في الشرح اه (٥) مكلف قرز اه هداية (٦) وسواء سبيل المسلمين أو الذميين اه كشاف (٧) فرع قال  
في الكافي ومن قطع الطريق في بلاد البغاة لم يكن محارباً على قول الهدوية لأنه يعتبر وقوع سبب الحد في  
بلد يليها إمام حتى وأما على قول م بالله فلا يعتبر ذلك اه (٨) من أخذ المال خفية من غير حرز والطراز  
هو الذي يخطف الشيء ثم يهرب (٩) أو تهايباً وهو الذي يأخذ من دون هرب ولا يخشى (١٠) بل من الدمار  
فيحسب أو يقتل ان قتل اه غير قرز (١١) أو المختب أو منصوب الخمسة أو من صلح إذ هو تعزير على  
بابه (١٢) يكفل وقيل بالقول (١٣) ويلحقه الامام الى حيث يؤمن ضرره اه بيان قرز

الاخافة للسبيل (و) ان (لا) يكن بريئاً من الحدث بل قد سلب مالا أو قتل أو جرح أقام عليه الحد بأن (قطع يده<sup>(١)</sup>) ورجله من خلاف<sup>(٢)</sup>) فيقطع يده اليمنى ورجله اليسرى (لأخذ نصاب السرقة<sup>(٣)</sup>) وهو عشرة دراهم فصاعداً أو ما يساويها (و) ان قتل أحداً<sup>(٤)</sup> (ضرب<sup>(٥)</sup>) عنقه<sup>(٦)</sup> وصلبه للقتل) أما القتل فهو مجمع عليه لكن عند المتروكوش أنه حد فأمره إلى الامام وأما الصلب حيث قتل فقط ولم يأخذ مالا قال عليه السلام فظاهر قول الأئمة وش أنه لا صلب عليه قال وعلى ذهني لبعض أهل المذهب<sup>(٧)</sup> أنه يصلب مع القتل وهو القتي في الاز وهو قوي ليكون تنليظاً في القتل كما غلظ في المال بقطع اليد والرجل معاً (و) أما إذا لم يقتل الحارب أحداً ولا أخذ مالا بل جرح مارت الطريق فقط (قاص) الامام فيما بينه وبين الجرحين<sup>(٨)</sup> (وأرش) حيث لا قصاص (للجرح) فيستوفي منه الأرض فان أعسر فحكمه حكم المعسرين (فان جمعا<sup>(٩)</sup>) أخذ المال وجرح وقتل وقتل<sup>(١٠)</sup> وصلب<sup>(١١)</sup> فقط<sup>(١٢)</sup>) قال الهادي

(١) لأجل السرقة ورجله لأجل الاخافة اه كشف (ه) فان عدت اليمنى والرجل اليسرى فلا قطع عليه وإن بقي أحدهما قطع اه يان قرز (٢) ولا يؤدى القطع إلى إبطال الزوج أو شق أهيت معنى (٣) من واحد وجماعة دفعة أو دفعت ولومن يت المال قرز (٤) ولو خطا في الحاربة ولو قتل امرأة أو عبد أو كافراً أو فرعاً لا هذا حد وأمره إلى الامام اه سحولى فقط قرز (ه) قال ابن بهران في شرح الأتاراد أعلى من قال إن أوفى الآية للتخير ما قلناه قلنا أو في الآية للتفصيل والتوجيه لا للتخيير يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن ابن عباس قال وادع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما بردة الأسلى فجاء ناس يريدون الاسلام فقطع عليهم أصحابه فزل جبريل عليهم بالحد فيهم أن من قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن لم يأخذ المال قتل ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف فكل نوع عقوبة هكذا روى هذا الحديث في الاسعاد مرفوعاً وظاهر ما في البحر والنيث أنه موقوف قال في البحر وهو توقيف أو تفسير معنى للآية قاله وتفسيره أرجح ومن ثم عدنا عن ما يتخذه ظاهر التخير اه من شرح الآثار باللفظ (٦) ولا يصح النعم من ورثة القتل لأن الخطاب في الآية ليس بهم اه ان (٧) الامام ي وقيل س (٨) بعد طلب الجروح إذ هو قصاص وقرره الجليل وفي البيان لا يحتاج إلى طلب الولي بل أمره إلى الامام اه بلفظه (٩) فان كان اثنين منها فان كان المال والقتل قتل وصلب وإن كان المال والجرح قطعت يده ورجله من خلاف ولا يجرح ويسقط المال لأن ذلك حد لا قصاص اه يان معنى قرز (١٠) قال الامام ي وإذا كان قد نذر مه قصاص في نفس أو عضو قبل الحاربة فانه يقدم ذلك على الحد لانه حق لا دى ذكره في البحر اه بلفظه (١١) فان مات حنث أهله وقيل لا يصلب لانه بالموت سقط القتل فيسقط الصلب ولعله قال عندنا إذا سقط أحداهما سقط الآخر (١٢) لعله أراد بقوله فقط لا يؤخذ المال من تركته ولا يخص منه بالأطراف ويسترد الباقي في

وأبوحوش ولا يصلب قبل القتل إذ يكون مثله قال الهادي ويصلب حتى تنتثر<sup>(١)</sup> عظامه  
وعن ابن أبي هريرة<sup>(٢)</sup> حتى يسيل صديده<sup>(٣)</sup> وقال الناصر والامام ي بل يقدم الصلب على القتل  
وقال صاحب التلخيص من امش يصلب ثلاثاً ثم ينزل فيقتل وقال بعض امش بل  
يصلب حتى يموت جوعاً وعطشاً (و) يجب على الامام أن يقبل من وصله تائباً (قبل الظفر)  
أى قبل أن يظفر (ويسقط عنه الحد<sup>(٤)</sup> وما قد ألفت<sup>(٥)</sup>) من حقوق الآدميين<sup>(٦)</sup> (ولو) كان  
الذى عليه (قتلاً<sup>(٧)</sup>) ذكره الهادي عليه السلام وقال زيد بن علي والناصر ومباث والفرقان  
لا يسقط عنه الا حق الله المحض لا القذف والقصاص والمال وتنبهوا للتوبة<sup>(٨)</sup> تسقط عنه الحدود  
والحقوق<sup>(٩)</sup> ولو في غير وقت الامام لمعوم الآية<sup>(١٠)</sup> وكذا لو تاب ولم يصل إلى امام زمانه  
لكن لا يسقط المال ونحوه إلا بحكم<sup>(١١)</sup> لأجل الخلاف (لا) إذا تاب (بعده) أى بعد الظفر  
(فلا عفو<sup>(١٢)</sup>) أى فليس للامام أن يسقط عنه شيئاً من حقوق الله تعالى ولا من حقوق  
الآدميين (وبغير) الامام (في) قبول توبة (المراسل) له بان يصل تائباً فيعمل بحسب ما يراه  
أصلح فان اختار قبوله لمخلفه وكفل عليه<sup>(١٣)</sup> ولم يندره<sup>(١٤)</sup> تنبيهوا على أن الحارث ثبت محارباً<sup>(١٥)</sup>

يده أو يد غيره بغير عوض كما في السارق (١) ويكفن ويدفن ويصلب ويصلب عليه إن تاب اه نجري  
(٧) ابن بنت ش (٣) التيج (٤) حتى جميع الحدود (٥) حساً لا حكماً فيرده بلا أرض (٦) ولودينا ونحوه  
اه وفي البحر اللازمة حال المحاربة لا ما كان قبل ذلك فلا يسقط ولا ما زام بالمأثم ولا حال المحاربة اه  
ومثله عن القتي (٧) ويسقط ذلك عنه ظاهراً وباطناً اه سحوى لفظاً قرز (٨) عن المحاربة ولو مصرأ على  
غيرها ومثله في حلى (٩) ما لم تكن باقية فيردها بينها (١٠) ومن ذلك الشفعة (١٠) وهي قوله تعالى إلا الذين  
تابوا من قبل أن تصدقوا عليهم حتى فان توبتهم هذه تسقط عنهم تلك العقوبات التي استحقوها بالمحاربة  
ولعل على عليم في حارث بن زيد رواه الشعبي عن علي عليم أنه كتب إلى عامل البصرة إن حارث بن  
زيد حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالقصاد ثم تاب من قبل أن تقدر عليه فلا تعرض له إلا بغير  
لمعوم الآية فانه لم يحصل في سقوط ما عليهم بين حق الله وحق الآدمي اه من شرح مرغ وفي شرح بهران  
ابن بدر وهو الأصح (١١) ولفظ البيان فرح فان طال به من له عليه حتى تما كائناً كان مذهب الحاكم حكم به  
بينها ولزمها ظاهراً وباطناً اه يحفظه (١٢) إلا لمصلحة كما تقدم في قوله وله تأخيرها لمصلحة ويكون هذا  
مطلقاً مقيداً بما تقدم (١٣) على سبيل الاحتياط وإلا فلو لم يأت بالكفول عنه لم يلزم التكفيل شيء لأن  
الكفالة تغير معين (١٤) بكسر الدال اه خمس علوم (١٥) فان قتله قاتل بعد قبول الامام توبته اقتضى منه  
وقيل قتله الامام حداً لغرامة الذمة اه بحر ومثله في البيان (١٥) وجهه أنه لا يجب العلم كما مر في قوله وله القضاء  
بما علم إلا في حد غير القذف وقال القتي العمل بالعلم في ثبوت كونه محارباً لا في تنفيذ ما وجب عليه من  
القطع ونحوه فلا بد من الشهادة وأما النقي والتزير فليسا بعد فيحكم بطله فيهما فلا وجه للتكفيل على

أما بالتواتر أو اقراره <sup>(١)</sup> أو بشهادة <sup>(٢)</sup> غير المجني عليه ولو رفيقاً <sup>(٣)</sup> له فإن قال الرفيق ترضوا لنا بطلت شهادته باسناده إلى نفسه فإن قال ترضوا لرفقتنا لم يبطل

﴿فصل﴾ في تعداد من حده القتل <sup>(٤)</sup> (و) اعلم أن (القتل حد) لجماعة من العصاة منهم تارك الصلاة <sup>(٥)</sup> وقد مر الكلام فيه ومنهم (الحربي) <sup>(٦)</sup> (الكافر) (و) منهم (المرتد) عن الاسلام (بأي وجه كفر) أي سواء كان بالاعتقاد كالجبر والتشبيه <sup>(٧)</sup> أم بفعل الجارحة كلبس الزنار <sup>(٨)</sup> وسواء كانت الردة بكفر تصريح كتكذيب النبي <sup>(٩)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم أم تأويل كالجبر والتشبيه لكن المرتد بأي هذه الوجوه لا يقتل إلا (بعد استنابة) <sup>(١٠)</sup> ثلاثاً <sup>(١١)</sup> فاني <sup>(١٢)</sup> فإذا استناب ثلاثة أيام بلياليها فلم يتب قتل وقال الناصرون بالله وحسبه للمذهب أن الاستنابة مستحبة فقط (و) منهم (الحارب) فإن حده إذا قتل أحداً أن يقتل (مطلقاً) <sup>(١٣)</sup> أي من غير استنابة (و) منهم (الديوث) <sup>(١٤)</sup> والساحر <sup>(١٥)</sup> (فحدهما القتل) (بعد الاستنابة) فقط كالمرتد

كلام الشرح اه شامى عن المقتى رحمه الله تعالى قرز (١) مرتين (٢) وتبطل بالرجوع قرز (٣) عدلين أصليين (٤) وكان يثير أجرة ذكره في البيان (٥) وم عشرة اه يان (٥) وكذا الصوم اه شرح أزهار من الصلاة (٦) لهله يريد بعد أسره فيكون أمره إلى الامام أو ما قتله فده مباح وقيل يجوز والا فهو يجوز لكل احد ولو قال قد صار بعد افلاقتل اه حيث وله حيث لا يسترق كأن يكون عريالاً ككتاب له اه شامى (٧) بعد أن كان عدلياً (٨) هوامس لشعرى الرأس برسل على الحدين عند اليهود في اليمن (٩) أي نبى كان (١٠) يعني إذا لم تظهر له شوكة ولا خلق بدار الحرب اه يان معنى يعني وجوباً في الاستنابة وقى تأجيله ثلاثة أيام فاما تكرار الاستنابة في الثلاث فهو استعجاب ذكره في الشرح وتوجهه تكون بالشهادتين وتبريه من سائر الاديان سوى دين الاسلام اه كواكب لفظا ولفظ البيان (مسئلة) إذا أسلم الكافرانة يقبل اسلامه لكن حيث كفر بعبادة الأوثان تكفى فيه الشهادتان وجبت كفر بزعمه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل إلى العرب فقط أو إلى الأيمن لا يقبل منه حتى جبراً من كل دين سوى دين الاسلام اه يان بلفظه (١١) عن عمر رضي الله عنه انه لما استخضع تنز وجى ماله بخبرها فقال هل من مغرة فقالوا نعم رجل ارتد عن الاسلام وخلق بالشر كمن قتلناه قال هل اد خلتهم وهاوا غلقتهم واعلموا بها وأطعمتموه كل يوم رغيفا واستمعه ثلاثة اثنان تاب وإلا فقتلوه اللهم إني أشهدكم آمروهم أرض إذ بلفظي وقوله مغرة يعني خير أغريباً اه شرح بحر (١٢) قدر المدة ثلاث على عظيم اه شرح بهران (١٣) والزأى المخصن (١٤) قوله صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا الديوث حيث وجدتموه اه ابن عبد السلام (١٥) وهما داحلان في المرتد ذكره في البيان والتذكرة (١٦) ويعمر تعليم السحر إلا للحرث منه فاه يجوز أو ليرفه ولا يعمل به قال الشاعر عرفت الشرا لقتل لكن لوقبه \* ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه اه كشاف (١٧) وإذا أظهر الساحر أنه أعنت غيره أو قتله بسحره فقال في ح الاباة عن العرة أنه لا يضمن لأنه لا تأثير للسحر وانما التأثير من الله تعالى إذا أراد امتحان العبد وقيل يدل عليه قوله تعالى ومما يضارين به من أحد

أما الديوث فهو الذي يُمكن الرجال<sup>(١)</sup> من حريمه<sup>(٢)</sup> بوض أو غيره وقيل لاقتل عليه وإما الساحر فهو الذي يعمل بالسحر فحده القتل لأن السحر كفر قال في اللع فاذا أظهر من نفسه أنه يقدر على تبديل الخلق وجعل الانسان بهيمة وعكسه وأنه يركب الجادات فيسيرها ويحملها انسانا فهو كافر بالاجماع قال فيها وكذا من يدعي جعل الجبال حبات كسرة فرفعون قال في شرح الابانة وكذلك القول في ادعائه الجمع والتفريق بين الزوجين والبغض والمحبة وقلب الأعيان<sup>(٣)</sup> على ما يتطاوله بعض المدعين لعمل الكيمياء وكذا إذا ادعى تحريك الجادات من غير مباشرة ولا متولد<sup>(٤)</sup> لأن من ادعى هذا فقد ادعى الربوبية وكفر لأن ذلك من فعل الله تعالى ولا يحجب<sup>(٥)</sup> قتل الساحر (المعترف<sup>(٦)</sup> بالتعوي) يعني إذا أظهر مثل فعل السحرة في قلب الحيوان أو نحو ذلك وهو في حال فعله معترف أن ذلك تعوي وأنه لاحقيقة له فإن هذا لا يجوز قتله (و) لكن يجوز<sup>(٧)</sup> (للامام<sup>(٨)</sup> تأديبه) بجبس أو غيره لأجل تحريم العمل بذلك ولو صرح بأنه محو<sup>(٩)</sup> (فصل<sup>(١٠)</sup> في التزوير<sup>(١١)</sup>) في اللغة قد يطلق على التعظيم<sup>(١٢)</sup> ومنه قوله تعالى وتزروه وتوقروه وقد يطلق على الإمانته والاستخفاف كتأديب ذوى الولايات لبعض العاصين والاصل في شرعه فعله<sup>(١٣)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم وفعل على<sup>(١٤)</sup> عليهم ولا خلاف في أنه مشروع وأن أمره (إلى كل ذي ولاية) من إمام أو محتسب أو حاكم منصوب من إمام أو من خمسة أو من جهة الصلاحية<sup>(١٥)</sup> واختلف في وجوبه فحكى الامامي

إلا بأذن الله ولأن الله تعالى سماه خيالا حيث قال يغيب اليه من سحرهم انها تسمى وقال ش والمغربى من الصعابة انه لا تأمير حقيقة وان قد يقتل كالسموم وقد ينز العقل أو قد يعمل به إبدال الحقائق من الحيوانات وغيره وقد روى عن عائشة انها قالت سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كان لا يدري ما يقول اه ذكره في البحر (١) المراد هو الذي يرضى بذلك ولا يمنع (٢) فعل التاحشة (٣) ولو ذكر اه مفتى (٤) وأما إمانته فيحمل اه يوارى وقيل بل تكون مثل المحارم قرز (٥) وهو من يجعل الحديد ذهباً من غير معالجة (٦) ومثله في شرح بهران (٧) بل لا يجوز قرز (٨) قيل هذا على القول بأنه لا يكفر الا بالاعتقاد كما يأتي وأما على أصل الهدوية فيكفر بموان لم يقصد الأولى بقاء كلام الأزهار على ظاهره لأنه معترف بها وهو يسمى المشبه (٩) بل يجب قرز (٨) أو غيره من أهل الولايات اه بيان بقضه (٩) ويثبت التعزير باقراره مرة أو علم الحاكم قرزاً وبشهادة عدلين أو خیر عدل اذا كان فاعله مما يهتم اه بيان وينظر في الشهادات على كف الفروع ظاهر الا في الشهادات أنه من الأول في قول منسوخ الله ولو عتوباً (١٠) والعصمة (١١) في قوم اتهمهم (١٢) فان على عليم جلد من وجد مع امرأة ولم تقم عليه شهادة بالزنى اه كواكب لفظاً (١٣) أو زوج أو سيد أو ولي صغير اه سحولى ومثله في البيان بل ليس زوج في غير النشوز قرز ولفظ البيان مسئلة



في الاتصاف من العترة أنه يجب إذ شرع للزجر كالحدود وقال أبو حنيفة يجب على الإمام أن يظن أنه لا أنزجار بدونه وإلا كفى التهديد وقال الصادق إن الإمام غير بين فعله وتركه **﴿قال مولانا عليم﴾** والأقرب أنه يجب على الإمام <sup>(١)</sup> أن يرفع اليه <sup>(٢)</sup> كالحصول لا يجب على غيره <sup>(٣)</sup> قال والأقرب أنه يسقط بالتوبة <sup>(٤)</sup> (و) التعزير (هو) أنواع إما (حبس) كغضله صلى الله عليه وآله وسلم في قوم آتهم وفعل على عليم في الدعار (أو إسقاط حمامة) وهذا في حق من له رئاسة فإسقاط حمامته في الملاء تعزير (أو عتق) <sup>(٥)</sup> وهو الجذب بمقتضى نحو أن يهزله هزرة عنيفة أخذاً يدهم أو تلباه <sup>(٦)</sup> (أو ضرب) <sup>(٧)</sup> دون حد) نحو أن يركضه برجله أو يكره يدهم أو يضربه بسوط أو مود أو درة <sup>(٨)</sup> بحيث لا يهشم عظامه ولا يريق دماؤه ولا يجوز القتل **﴿نعم﴾** ويجب التعزير لالحال (لكل مصيبة لا توجب) أي لا توجب الحد) كالأكل وشتم محرم <sup>(٩)</sup> وكذلك نحو أن يأكل

والسيد تعزير عبده وإلى الزوج تعزير زوجته لما لها من الولاية بخلاف الوالد والمعلم فليس لهما تعزير الولد لأنه إذا كان كبيراً فلا ولاية لها وإن كان صغيراً فلا يستحق التعزير لعدم المصيبة منه بل التأديب المستحسن غير المبرح ذكر ذلك في البحر بخلاف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يحتاج فيها إلى ولاية بل هما واجبان على كل مسلم إما فرض عين ولا كفاية على الجماعة بيان بقضه (١) أو كما كه (٢) في حقوق الآدميين لا في حقوق الله فلا يستلزم الرفع قرز (٣) بل يجب على غيره قرز من باب النهي عن المنكر (٤) ولو بعد الرفع إن لم يضر صلى الله عليه وآله وسلم من آذاه تأنيباً من جماعه في رمضان بل أمانته على التكفير ولا من أقر بمباشرة امرأة أجنبية من غير وطء ونظائر ذلك كثيرة ولا يعد الإجماع على ذلك إلهاماً لما روى أن رجلاً أتاه فقال يا رسول الله إنني وجدت امرأة في هذا البستان فقلت منها ما ينال الرجل من أمراته ما خلا الإجماع قال توبوا وصل مني إن الحسنات يذهبن السيئات فمن عنه صلى الله عليه وآله وسلم وكان مستحقاً للتعزير اه متزع (هـ) وقرب أنه إجماع للمسلمين الآن لكثرة الاسماء فيما بينهم ولم يعلم أن أحدًا يطلب تعزير من اعتذار إليه واستغفر ولا من أقر بأنه عتف ذنباً خفياً ثم تاب عنه ولا يستلزمه تعزير أكثر الفضلاء إذ لم يخل أكثرهم عن مقارفة ذنب وظهوره في فعل أو قول اه بحر بقضه (هـ) في حق غير الآدمي قرز (هـ) وأتركه يوجب اهامة والتزك ترك المخالطة أو رد السلام عليه والتمنع من ذلك وترك الدخول عليه وجمعه من الوظائف التي لم ينه المال وغيره اه شرح فتح بقضه (٦) قال في النهاية للتلايب ثاب اه إذا جمعت عند نحو موثقه في الصحاح (٧) لا جاز الصحة ولا خراب الدور والأراضي وعقر الزرع والأشجار لأن المصاحبة لم يسلوا ذلك ذكره في البحر والأقرب جواز اتلاف المال على وجه العقوبة لمن يستحقها كما يأتي اه بيان بقضه (٨) جلطة ذات طبقات أربع وليس لها عود كالسوط (٩) قال المؤيد بالله والمبتدئ بالشتم والمحجب على سوى في استحقاق التعزير والذي ذكره القسرون أنه لا شيء على المحجب إذا رد على المبتدئ به بل ما بداه به قلن زاد عليه كان ماصياً وهو ظاهر القرآن الكريم في قوله تعالى ولن أنصبر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل وهو ظاهر الحديث


من ميتة أو من مال غيره وهو كارم أو نحو ذلك<sup>(١)</sup> أو يشتم غيره بما لا يوجب حداً نحو يا كلب يا ابن الكلب أو يا جيفة<sup>(٢)</sup> أو نحو ذلك فإنه يجب التعزير (و) كذلك (أتيان)<sup>(٣)</sup> دبر الحليلة<sup>(٤)</sup> فإنه معصية عندنا لا يوجب حداً (و) كذلك أتيان (غير فرج غيرها) يعني من استمتع من غير زوجته في غير فرج<sup>(٥)</sup> فإنه يستحق التعزير ومن ذلك استئزال اللثى بالكف فإنه معصية لا آثار وردت في ذلك (و) كذلك (مضاجعة<sup>(٦)</sup>) امرأة (أجنبية<sup>(٧)</sup>) أي غير زوجة ولو كانت نحرماً<sup>(٨)</sup> إذا جمعا ثوب واحد<sup>(٩)</sup> في خلوة أو غيرها فإن ذلك معصية توجب التعزير (و) كذلك إذا وقست (امرأة على<sup>(١٠)</sup>) امرأة لتستمتع كل واحد بالأخرى بوضع الفرج على الفرج فذلك محظور بوجب التعزير (و) كذلك (أخذ دون العشرة) فن سرق دون عشرة<sup>(١١)</sup> دراهم فله التعزير لا القطع (و) الواجب (في كل) من أجناس هذه المعاصي (دون حد جنسه)<sup>(١٢)</sup> فلا استماع المحرم فيه دون حد الزنى<sup>(١٣)</sup> وفي سرقة دون العشرة قيل حك أطراف الأنامل حتى

أيضاً في قوله تعالى المتساويان ما قاله فهو على البادية منهما ما لم يجد المظلم منهما اه كشف وكواب وبستان وفي حديث آخر أنه أذن لبعض زوجاته أن تقتص من بعضهن وقسمتها (٥) عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال رجل لرجل يا غنث فجلده عشرين جلدة وإذا قال له يا يهودي فجلده عشرين جلدة ذلك على أن من رمى غيره بشيء من ضرور السق فإنه يزر اه شفاء (١) المراد ما لم يظن رضاه (٥) كان يشرب نجساً أو متنجساً قرز (٧) وكذا من ترك الأثر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه يزر اه شرح فتح معني (٣) أو قبلها وهي حائض أو قاس ذكره الدوازي قلت أو عرمة أو أمته الموهنة (٥) أو مكاتبته أو نحوهما إذا علم التحريم اه تكيل لفظه قرز (١) ما لم يكن باذن المرتين لأن الحق فلا العكس فيحد المرتين مع العلم كاتخدم (٤) الزوجة والأمة (٥) أو فيه ولم يوجب (٦) وكذا مضاجعة الرجل للرجل والمرأة للمرأة من غير ساتر على العورة اه سحولي لفظاً (٧) وذلك مع عدم الضرورة فإن خشى هلاكاً ليرد أو غيره مع عدم ملاصقة الجسم وأدخلها في لحافه فلا يزر اه عامر قرز وإن طرقت الشهوة ما لم ينش الوقوع في المحظور (٨) قيل إذا كان ذلك من غير سريته وبين الحرم والإجاز (٩) أو منزل وكان غير محرم والمنزل خالي ثبت التعزير لا الضرورة قرز (١٠) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لاقى المرأة لراة فيها لمعوتان وعليها التأديب والتعزير والله أعلم اه نجرى (١١) أو عشر من غير حرز (١٢) في الممد بجلدة أو نحوها وأبلغ منه في الإجماع كما مر وينصف للعبد ويخصص للمكاتب نحو كاهم اه سحولي لفظاً قرز وفي الكافي يستوي المحر والعبد اه يان ولكن يرم إذا زنى العبد لم يجلد إلا بحسن وإذا ضاحج أجنبي بجلد فوق بحسن وكذا إذا قذف رجلاً بجلد إلا برمين وكلام الكافي مشكل على التواعد فيؤدي إلى أن يؤدب بالأغلظ في الأخف والأخف في الأغلظ (١٣) وجد على عليم من وجد مع امرأة من غير زنى مائة جلدة إلا سوطاً أو سوطين وأفتى بذلك ولم ينكره أحداه

تولم<sup>(١)</sup> وقال زيد بن علي وم بالله والامامى وأبوح وش بل أكثر الضرب دون أربعين جلدة لأنها أقل الحدود<sup>(٢)</sup> قال ش وفي المبد دون العشرين وقال لشوف في رواية المرجع<sup>(٣)</sup> تقديره إلى رأى الامام ولو إلى ألف سوط (وكالتد<sup>(٤)</sup> والشرطيح) فأنهما محظوران عندنا أما الترد فذكر في الانتصار أنه خشية قصيرة ذات فصوص<sup>(٥)</sup> يلعب بها وقال ش إن الشرطيح يكره فقط وقال ابن عياش وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير هو مباح<sup>(٦)</sup> (و) كذلك مما يوجب التعزير (النفي والقهار<sup>(٧)</sup> والأغراء<sup>(٨)</sup> بين الحيوان) قال في الانتصار رأى أمة العترة ومن تابعهم إن الثناء محظور ترد به الشهادة ومن فعله كان فلسفا<sup>(٩)</sup> وعن ش وأبوح وك أنه إن غنى نفسه أو غنت له جاريته نادر أجاز ويكره وإن داوم على ذلك وكان يشاء الناس سقطت

غيث (١) وفي البيان ما قلناه وإن كان من قيل الزنى أو السرقة حيث يسقط حدما بدون مائة جلدة اهن يلقظه (٢) في حد المبد (٣) اسم كتاب (٤) يفتح التون وسكون الراء اه شفاء والشرطيح بكسر الشين اه قاموس (٥) ويلحق بذلك الطار والشبابه وضرب أقلام على أوأني وضمت للنامي وسائل الأوتار والعنبر والرياب والعود لأن هذه كلها شاعرا أهل الفسق وقد بالغ الأوزاعي وغيره في رد تحليل الرافضى الشبابه فقال السبب كل السبب من يدعي أنه من أهل العلم ويزعم أنها حلال وحكى وجهين في المذهب ولا وجه له اه شرح ارشاد لابن حجر (٦) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لعب بالشرطيح فقد عصا ربه والشرطيح قطع ست وهى تسمى الملك والوزير والقرس والتيل والرخ والتبدق اه بحر وفيها تدبير للعرب اه صميرى قال الامامى وصورة العمل بها أن يقول أحدهما للآخر ان غلبتني فلنك منى درهم وان غلبتك في منك درهم اه ح بحر فان كان ذلك بعوض فهو محظور اتفاقا إذ هو قسار (٧) وقيل انها حفر يلعب فيها يبرر أو حصى وقيل طاب دك وهو قمار الحيشة اه وشلى وقيل كتاب ذات فصوص (٨) إذا كان بغير عوض (٩) وضابط القهار بأن يكون كل منهما غائما أو غلاما نحو ان سبتنى فلك كذا والا فهى لى عليك اه بحر فان جعل لاحدهما أو ثالث جاز اه ن قرز (١٠) فائدة وأما لعب الصبيان بالكتاب هذه التى يتناد من عظام الفتن قال بعض المتأخرين لا بأس لانه لا قيمة له قال سيدنا والاولى أنه لا يجوز لانه قد روى خير في ذلك ولأن فيه شبه بالقمار وكذلك ما يضحك به من المتلاعبين من الاحجار والنوى فيها فيه غشيمة أحد المتلاعبين لصاحبه وان كان مالا قيمة لان في ذلك تشبه بالاحجار اه دياج والله أعلم (١١) فاما إذا لم يفرى لسكن لم يفرغ بينهما فهل يكون جرما (١٢) لا يكون جرما لانه لا يتبع منه معصية قيل له حيث لم يفرغ أحدهما اللطف وإلا كان كالحاذق التريق فيجب والله أعلم ويكون ذلك في الحيوانات التى ليس لاحد فيها ملك ولا حق اه من قيل إن صبيين وثبا على ديك فتضا ريشه ولم يبق شيء وشيخ قائم يصلى ولم يأمرهما ولا ينههما فأمر الله تعالى الأرض ان تعظمه اه تذكرة ذوى الالباب (١٣) فيكون من قبيل قولهم ولا غير ولوى على صنبور بالابرار إلا عن إضرار اه من خط سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١٤) ينظر في التصديق

عدالته قال في الاتصار والظاهر من كلام المترة أنه لا فرق بين استماع الفناء وقمعه وهو المختار وعن ش يجرم إذا قصد المغنيين ويباح إذا سمع خفية (ومنه) أي ومن التزير (حبس الدعار) وم الذين يمتثلون<sup>(١)</sup> أموال الناس ويتلصصون فأخذونها عدواناً (و) من التزير أيضاً (زيادة هتك الحرمه<sup>(٢)</sup>) كمن زنى في المسجد<sup>(٣)</sup> أو بمحرم له<sup>(٤)</sup> فإن الامام يزيدني حده مارأي لأجل هتك الحرمه المحترمة فيكون ذلك تمزيراً (وما تعلق بالآدمي فحق له<sup>(٥)</sup>) نحو أن يشتم رجلاً عما ليس بقذف أو ينصب عليه دون العشرة أو فوقها<sup>(٦)</sup> فإن تمزييره حق للآدمي فليس للامام أن يفوه عنه إلا بإذنه أو بالتوبة<sup>(٧)</sup> (ولا) (لا) يكن له تعلق بحق الآدمي (فله) أي فهو حق لله تعالى فلا يجوز للحاكم تركه وهذا التفصيل رواه في شرح أبي مضر عن الحقيني وعن الصادق أنه حق للآدمي<sup>(٨)</sup> فيكون للحاكم أن يفوه ولم يفصل<sup>(٩)</sup> وعن م بالله أنه حق لله فلا يسقطه الحاكم وهو مقتضى ما ذكره ض زيد عن أصحابنا قال أبو مضر لم يأنفقوا أن قوي أنه حق للآدمي<sup>(١٠)</sup> قبل المرافعة وبمدها

**كتاب الجنایات**  الأصل في أحكامها قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق وقوله ولكم في القصاص حياة<sup>(١١)</sup> وقوله والجروح قصاص<sup>(١٢)</sup> إلى غير ذلك **فصل** في بيان ما يوجب القصاص وما لا يوجبه من الجنایات

(١) خفية من غير حرز أه يان من الحارب (٢) فإن تعدد مالهك زيد لكل منهما كمن زنى بمحرم في مسجد في رمضان أه ح ل (٣) عبارة الهداية وزيادة على الحد لمهلك الحرمه (٤) الحرام (٥) من نسب أو رضع أو بغاطمية أه مصايح (٦) فينظر عليه ويصيح منه الغف ولو بعد الرفع وتسقط التوبة ولو بعد الرفع لانه ليس بعد بل كسائر الحقوق أه تعليق التقييف على اللمع (٧) من غير حرز بل يقال ولو لم حرز لان شرط السرقة التي توجب القطع أن تكون خفية (٨) ظاهر الاز خلافة قرز (٩) ككامل وشرب واستماع ونحو ذلك فيسقط بالتوبة ولو بعد الرفع وليس للامام أن يفوه عنه إلا لمصلحة وله تأخيرها لمصلحة كما تقدم قرز (١٠) وهو ذو الولاية (١١) بين بعد المرافعة وقبلها (١٢) بين أن يعلق بالآدمي كالشتم ونحوه وأولا يعلق كالشرب ونحوه (١٣) وهو المزر وهو ذو الولاية (١٤) أي في إيجاب بقائه محلاً في معاقبات الانسان إذا علم أنه إذا قتل غيره قتل به فان ذلك يكون حياة لما جيماً وعليه قول الشاعر :

بمسك النماء يا بقرى تحن النماء \* وبأقتل تنجو كل نفس من القتل

(١٥) ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يهل دناءة مسلم الخير ونحوه تمام الخبر إلا بأحد ثلاث كفر بعد إيمان أو زنى بعد إحصان أو قتل نفس بغير حق رواه ش وأحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي أمامة بن سهل عن عثمان مرفوعاً وهو في الصحيحين عن ابن مسعود وعن عائشة عند مسلم وأبي داود أه شرح بهران والامام على ذلك قلت وهو من ضرورة الدين أه بقر وقوله صلى الله عليه وآله

وقد أوضحه عليم بقوله (إنا يجب القصاص) بشروط \* الاول أن يكون (في جنائية مكلف<sup>(١)</sup>) فلا قصاص فيما جناه الصبي والمجنون والمغنى عليه والنائم وكذا السكران عند ابن غ و ابن ط وعن الناصر وم باق<sup>(٢)</sup> أنه يقتص منه \* الشرط الثاني أن تقع الجنائية من (عامد<sup>(٣)</sup>) فلا قصاص في جنائية الخطأ \* الشرط الثالث أن تكون تلك الجنائية (على نفس أو ذى مفصل<sup>(٤)</sup>) أو موضحة<sup>(٥)</sup> قدرت طولاً وعرضاً فالنفس واضح والمفصل كفاصل الاصابع ومفصل الكف ومفصل المرفق وكذلك في الرجل وأما الموضحة فهي التي توضح العظم<sup>(٦)</sup> فإذا علم قدرها طولاً وعرضاً لزم القصاص فيها<sup>(٧)</sup> (أو) لم تكن الجنائية على ذى مفصل ولا موضحة لكنها على شيء (معلوم القدر مأون التعدي<sup>(٨)</sup>) في الصائب من الأحوال (كلا ف) إذا قطعت

وسلم من قتل قتيلاً فأهله بين خيرتين أن أحبوا قتلوا وأن أحبوا أخذوا والدية أه تطيق وشفاؤه عنه صلى الله عليه وآله وسلم من أعان على قتل مسلم ولو بشرط كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آس من رحمة الله وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لزال الدنيا عند الله أهون من قتل مؤمن بغير حق وروى أبو هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لو أن أهل السماء اشتروا في دم مؤمن لكبهم الله في النار وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لو أن أهل السماء والأرض اشتروا في قتل مؤمن لعذبهم الله إلى أن يشاء وروى ابن مسعود عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال أول ما يصح بين الناس يوم القيامة في السماء أه شرح بحر أخرجه الستة إلا الموطأ بقطعه من قتل قتيلاً فأهله بغير النظرين إما أن يؤدي وإما أن يقاد أه شرح بهران (١) قال قيل هل يشترط استمرار كونه مكلفاً من وقت الجنائية إلى وقت القصاص قال شيخنا لا يشترط بل يقتص منه ولو مجزئاً وليس هو كالحوداه مفتق ومظله في الترات هلا قيل لجواز أن يدعي الخطأ يقال الكلام بعد ثبوته عليه فلا اعتراض (٢) وأما الآخرس فيقتص منه بالينة وإما بالاشارة فقال ح ونخرج ط وح يقتص منه وقال أبو بكر الرازي واحد يخرج ط لا يقتص منه وإنا من باب جد الزنى (٣) مباشر (٤) متعدداً فلا قصاص في حياته غير عمد أه هداية قرز (٥) من مفصلة أه شرح فتح بقطعه قرز لا وجع عليه من غير المفصل أه شرح فتح بقطعه (٦) ولا يجب القصاص إلا بعد البرء فيجب التأخير حتى يبرأ المجني عليه لجواز أن يموت أه مجزئاً كأك (٥) قال في القصد الجس من أوضح رأساً كبيراً والموضحة قدر ربه أو ثلثه ورأسه أصغر اقتص منه ذلك القدر ولا توفية للرائد قرز وعن القثم بالساحة المجردة عن النسبة لأنه لا يقال فيها ثلث أو ربع أه غشم (٥) ولا عبرة بما زاد على الايضاح نحو أن ينفذ جلده رأسه جميعاً وأوضح في بعضه يضل واحد فلا يقتص إلا بغير الموضحة قطع لا أنه يجلد رأسه والأرض أرض موضحة قرز ولفظ البيان في الحق قلنا هو فصل واحد فلا يجب الوض في بعضه دون بعض كما إذا شج غيره موضحة ثم جرح السكين حتى طالت الشجة فليس فيها إلا أرض واحد كره في الكافي أه بيان بقطعه من المسئلة السابقة في مسئلة إذا قال أخدم أولادي (٦) ولا عبرة بلفظ اللعم (٧) بالقطع لا بالضرب (٨) احتراز من الأمة قال الطالب عليها الاتلاف ولو أمكن الوقوف عليها أه زهور منى

من المارد وهو المنطوق للتصل بهظم تصبها فاذا قطعت من المارد فهو معلوم القدر مأمون التصدي في الغالب فيجب القصاص حينئذ وكذلك يؤخذ المنخر بالمنخر والروثة بالروثة<sup>(١)</sup> وهو ما يجمع المنخرين من طرف المنطوق ومن قطع المارد والقصبة قطع ماردنه وسلم ارش القصبة<sup>(٢)</sup> ومن قطع بعض مارد غيره قُدر وقطع بقدره من نصف أو ثلث أو ربع ولا يقدر بالمساحة<sup>(٣)</sup> ولا عبرة بالطول والعرض<sup>(٤)</sup> (و) كذلك (الاذن)<sup>(٥)</sup> هي وإن لم تكن ذات مفصل فهي معلومة القدر مأمنة التصدي في الغالب فيؤخذ الأذن بالأذن وإن اختلفا صنراً وكبراً وصحة وصماً إذا كان السمع لا ينقص بالقطع<sup>(٦)</sup> والمنقوبة بالصحيفة والمكس<sup>(٧)</sup> فإن أخذ بعضها أخذ مثله مقدراً كما مر في الأنف (قيل واللسان)<sup>(٨)</sup> والذكر من الأصل) حكمهما حكم الأنف والاذن في وجوب القصاص ذكره الفقيه في تذكرته والامام ي للمذهب قال الامام ي وكذا يقتضى بعض اللسان والذكر ومنه ش أيضاً ثبوت القصاص في الذكر وفي بعضه ذكره في المذهب وكذا اللسان وقال أبو ح وكذا قصاص في اللسان إذ لا يمكن قطعه إلا مع قطع غيره **﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾**

(٥) بالمباشرة لا بالسراية وفي التذكرة ولو بالسراية وهو ظاهر الاز ويؤيده كلام الشرح في قوله وفي الأيمن الأيمن ونحو ذلك الخ حيث حصل في الأصل وهو مأمون والله أعلم وكذا في الرأض (٥) ينظروا انصب امرأة بكارة امرأته لم يلزم القصاص قيل لا يلزم على ظاهر الاز قرز (١) وقيل معلوم القدر مأمون التصدي فلا يعد القصاص اه شامى قيل يكون كالنظر في نظر (١) بل يلزم القرز وقد قضى على عليم وعمر بذلك وفعل الصماعة أولى من الأقيسة وقد تقدم مثل هذه الحاشية في النكاح في قوله وبشره كله (١) وكذا الوتيرة بالوتيرة وهي ما بين المنخرين ونحو الروثة (٢) على قول الثعلب لمن شتم أن يوضح أن كان بطنين وقيل هذه صحيحة ويكون الفرق أن الحمل في الأنف مختلف فكان كالجنائين بخلاف الهاشمية فمطها واحد إذ لا يهشم إلا بعد الإيضاح كالجنات واحدة واستقر هذا الفرق صاحب الآثار قال المتق يطل هذا الفرق بقوله ويسقط بالمكس فاما لو كان الفعل واحداً استحق القصاص ووجب المدة فقط ويدخل ارش القصبة في المدة قرز (٣) المجردين النسبة والا فلا بد منها اه غشم قرز (٤) لا تالو قدرنا المساحة لادى الى أن يؤخذ الأنف الصغيرة بعض الكبيرة اهقيت (٥) مستثناة السن بالسن اجماعاً لا ية ولا قصاص في سن صبي لم يشتر إذا لا قصاص فيها يهود كالشعر فإن لم يصدق مدة عود مطها لزم اه بحر بالمطوع يرجع في المدة الى قول أهل الخبرة اه شرح بحر (٦) بل وإن قصص لأنه أن يستوفى حقه اه مقنوح ولا نليس موضعه (٧) وقال في هامش الآثار لا بالمكس اه شرح وقيل إذا كان الثقب لا ينقص الجاهل كقبح الاقراط والا فلا قصاص لعدم المساواة (٨) الا الحشفة فيلزم القصاص ايها كان في من السراية الى النسبة كره في البيان عن ح

وهو الاقرب للمذهب لا تتشاوره تارة وتقبضه أخرى فتتخذ معرفة القدر قال وفي أخذ  
الذكر بالذكر نظر إذا لا يؤمن على النفس إذا قطع من أصله <sup>(١)</sup> بخلاف اليد ونحوها ولهذا أثرنا  
إلى صنف جعل اللسان والذكر كالأذن بقولنا قيل و (لا) يجب القصاص (فيما عدا ذلك)  
أي فيما عدا النفس والموضحة ومعلوم القدر ما مومن التعدي (إلا اللطمة <sup>(٢)</sup> والصنوبر بالسوط  
ونحوه) كالعود والبرقة (عند يحيى <sup>(٣)</sup> عليه السلام) وقال زيد بن علي والناسر وما يلقوا بالامام  
ي والفريقان لا قصاص في ذلك إذا لا يمكن الوقوف على قدرها وهو شرط في القصاص  
اجتماعاً قال مولانا عليه السلام وهو القوي <sup>(٤)</sup> (ويجب) للقصاص (بالسراية إلى ما يجب  
فيه) فلو جرح انسان في غير مفصل <sup>(٥)</sup> ثم سرت الجنابة إلى ذى مفصل فأثقلت وجب  
القصاص (ويسقط بالعكس <sup>(٦)</sup>) أي إذا جنى <sup>(٧)</sup> على ذى مفصل فسرت الجنابة حتى تمدت  
إلى ما لا قصاص فيه نحو أن يجني على مفصل الكف <sup>(٨)</sup> فتسرى إلى نصف الساعد  
فتسفه <sup>(٩)</sup> فإنه لا يجب القصاص <sup>(١٠)</sup> بعد السراية (ولا يجب) للقصاص <sup>(١١)</sup>

والمذهب لا يجب القصاص مطلقاً وهو ظاهر الأثر والمراد بالحشفة الكمرة قرز (١) لا فرق قرز (٢) قال في الشفاء  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوجب القصاص في اللطمة حتى نزل قوله تعالى الرجال قوامون على النساء  
نزلت في رجل لعلم امرأته نجاست إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطلب القصاص فلما نزل قال أردنا  
أمر أو أراد الله أمر أو الذي أراد الله خير أو رفع القصاص أه قال للمؤلف فيكون خاصاً في حق الزوج مع زوجته  
قط لا في القصاص فيها من الأصل (٣) واختاره في الآثار لمعوم قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتصوا  
عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا تسلم أنه لا يوقف لذلك على حد وإن كان فيه تفاوت يسير فهو مغفور عنه وذلك  
حاصل في كل جنابة إذ ليست معلومة القدر من كل وجه ولا وجه القول بخلاف ذلك وقد أثبت القصاص  
عليه عليه وأبو بكر وعمر وغيرهم أه شرح آثار قال في الشرح وسواء كانت اللطمة في الوجه أو في الرأس  
أو الظهر أو البطن قيل وكذلك السمكة والسمكة حكومة أه يان وقيل في اللطمة بضم اليد والسمكة  
والسمكة تالمرق (٤) خلا أن قصة عمر بن الخطاب مع جيلة بن الأهم يقوى كلام المأدب عليه أه يان (٥)  
كان يجني على الساعد فسرت إلى المرق وأما لو سرت إلى كف اليد فلا قصاص لبقاء المانع وهي الجنابة على  
غير ذى مفصل كما لو جنى ابتداء على غير ذى مفصل فلم تسر فإنه فلا قصاص ولعله يؤخذ التفصيل من  
صورة العكس وقد عرض هذا على سيدنا إبراهيم السحولي والشامي قراءه وظاهر الإخلافة (٦) أي  
في ذلك العضو منه لا لو قطع يده فموتت عينه بالسراية وجب القصاص وأرض السراية أه يان قرز (٥)  
لأن السراية وما قبلها في حكم الجنابة الواحدة أه غيث لفظاً (٧) أي قطع (٨) وأبانه أه سحولي قرز (٩)  
المراد أعلت العظم لا مجرد اللحم فلهذا يجب القصاص إذ السراية موضحة قرز (١٠) حيث تراخي لآلو  
اقتص قبل السراية فسرت فلا شيء لئلا يلزمه غرمان في مثله وبذنه قرز (١١) والأصل في ذلك حديث

(الفرع<sup>(١)</sup>) وعبد وكافر<sup>(٢)</sup> على ضد (م) فلا يجوز أن يقتص فرع من أصل له فلا يقتل أب ولا جد وان على ولا أم ولا جدق وإن علت بفرع لهم وان سفل ولا يقتص من حر لعبد<sup>(٣)</sup> ولا من مسلم لكافر وقال ك<sup>(٤)</sup> بل يجب القصاص للفرع على الأصل إن أضجعه وذبحه لا إن رماه بالسيف وقال الباق<sup>(٥)</sup> بل يازمه القصاص مطلقاً وقال أبو ح<sup>(٦)</sup> وأص يقتل الحر بالعبد لا السيد فلا يقتل ببده ثم قال عليه السلام<sup>(٧)</sup> تفريماً على منع الاقتصاص من الأصل (فلا يقتل<sup>(٨)</sup>) الولد (أمه بآية ونحوه) وهو أخوه أو ولده يعني إذا قتلت المرأة زوجها لم يكن لولده<sup>(٩)</sup> منها أن يقتلها به وكذلك إذا قتلت أمه ابنه أو أخاه لم يكن لها أن يقتص منها (ولا أبوه) يجوز له أن يقتل (أمه به) فإذا قتلت ولدها لم يكن لأبيه أن يقتلها به (ونحوه) أي ونحو

عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاد الوالد بالولد وحديث سراقه بن مالك قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيد الأب من ابنه ولا يقيد الابن من أبيه وحديث ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد روى هذه الثلاثة الأحاديث الترمذي وقد ضعف أسانيدنا وروى نحوه أحمد بن طريق أخرى ورواه الدارقطني والبيهقي من طريق أصح منها وصحح البيهقي سننه واحتج القائلون بوجوبه على الأصل بمعوم قوله تعالى النفس بالنفس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في العمد القود رواه ش وأبو داود والنسائي وابن ماجه ولم يفصل قلنا ففصل ما روينا ولا يجب القصاص للعبد على الحر لمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل حر بعبد رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس وروا أيضاً عن علي عليم أنه قال من السنة ألا يقتل حر بعبد وهو المروي عن الصحابة واحتج من أثبت ذلك لمعوم قوله تعالى النفس بالنفس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمون تكافأ بماؤم ونهب النخعي إلى أن السيد يقاد ببده لحديث سمرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي زاد في رواية من خصى عبده خصيناه وأما الكافر فإن كان حراً لم يقتل بالمسلم إجماعاً وإن كان ذمياً فكذلك عند الملة وشواص لمعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألا لا يقتل مسلم بكافر أخرجه البخاري وغيره في جملة حديث وله شواهد واحتج من أثبت القصاص لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بذمي وقال أنا أولى من وفي بذمة اه من شرح جبران باختصار وقد تكلم على حجج المخالف في جميع الاطراف وحمل وعارض (١) من السب قرز (٢) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الأصل لا يقاد والد بولده ولا يقتل مؤمن بكافر اه شرح آيت (٣) وأما الفرع من الزنى فثبت له القصاص على الأب وأصوله من جهة الزنى وقا اه سحولى فقط (٤) ويقتل للرد بالذمي لا العكس اه بيان معنى وشرح فتح (٥) مفهوماً لا على كافر مثله وإن خالف في اللذة اه وقال للؤلؤ لا يثبت على مخالف ملة ذكره في الفتح (٦) ولا يقتل حر ذمي ببده مسلم والعكس لأن في ذلك مزية تمنع الاقتصاص اه كواكب (٧) هذا القول الثالث للبي في هذه المسائل (٨) وكذلك الاطراف قرز (٩) أو من غيرها مع وجود ولد منها



ذلك أن تقتل الام ابن ابنها بعد أن مات ابنها فليس للآب أن يقتل الأم بان ابنها وان سفل  
(وعلى الأصل <sup>(١)</sup> الدية) إذ لا موجب لسقوطها <sup>(٢)</sup> (و) يلزمه معها (الكفارة <sup>(٣)</sup>) قيل وجوب  
الكفارة هنا على قول المنتخب وقيل بل على قول الأحكام لأنها إنما سقطت عن العائد  
لثلاث <sup>(٤)</sup> يجتمع عليه غرمان في ماله <sup>(٥)</sup> وبدنه <sup>(٦)</sup> لو أصيب عبد ثم أعتق ثم مات من الإصابة  
أو أصيب الكافر ثم أسلم ثم مات فلا قصاص منهما وجب أن تكون (المبرة في) ذلك (العبد  
والكافر) في وجوب القصاص (بحال القتل <sup>(٧)</sup>) لا بحال الموت فلا قصاص فيهما <sup>(٨)</sup> وكذا القتل  
ذمي ذمياً ثم أسلم القاتل فإنه لا يسقط القصاص بالإسلام ﴿فصل﴾ في حكم قتل  
الرجل بالمرأة والمكس والجماعة بالواحد (و) إذا قتلت المرأة رجلاً وجب أن (تقتل المرأة  
بالرجل <sup>(٩)</sup>) فقط (ولا مزيد) شيء على قتلها وعن عثمان البتي <sup>(١٠)</sup> أنه يلزم في ماله ما مع قتلها نصف دية  
الرجل <sup>(١١)</sup> والاجماع على خلافه (وفي عكسه <sup>(١٢)</sup>) وهو إذا قتل الرجل المرأة تثل الرجل  
بها (و) يتوفى ورثته) من أولياء الدم (نصف دية <sup>(١٣)</sup>) ولا يجب لهم القصاص إلا بشرط

لسقوط حصته ولو ساءها (١) وكذا نحو الدية من أروش الأطراف والجراحات أو قيمة العبد (٢) وتكون  
لورثته إن كانوا والا فليت المال (٣) لأن عدمه خطأ أه تجري (٤) فيلزم على هذا التعليل أن يجب الكفارة  
على قاتل العبد والكافر عمدا وظاهر الكتاب وهو الذي في الآثار وشرحه أنها لا يجب الا على الأصل  
فقط أو كان في قتل الزنس وهو الذي يذكره الوالد رحمه الله تحريره اه ح ل (٥) بل لاجل الدليل والأ  
لزم في العبد والكافر وقد ذكر معنى هذا في السعوى والدليل أنه حصل الله عليه وآله لا سلم جعل الأصل الدية  
والكفارة (٦) ويكون الفرق بين هنا وبين ملبس أن هنا اخلف الحال بعد الإصابة بخلاف ما سيأتي  
اه صحاح شامى (٧) وأما ما يلزم الجاني من الضمان فإن كانت الجناية قاتلة بالباغرة فالضمان القيمة للسيد ولا  
يسقط بالحق منه شيء وإن كانت الجناية قاتلة بالسراية وجب لسيد أه الرش الجنابة وما سرى منها إلى وقت  
القتل فقط ويجب الزائد على ذلك للورثة والزائد هو باقي الدية اه بيان معنى من البيع قرز (٨) فرح ويقتل  
الرجل بالخنثى وعكسهما من دون زيادة لأنها لا تعلم اه ن يلقظه هكذا في البحر قوله لأنها معنى الزيادة هذا  
لوالد رحمه الله تعالى قال وكذا إذا قتل امرأة أو قتله هي اه ن (٩) وبالرجال قرز لئلا يزاها غرمان في  
مالها وبدينها اه رياض وغيث (١٠) هذا القول الزاج للقي في هذه المسائل (١٠) قلنا لا يتبع القتل فيجب  
في بعضه القود وفي بعضه الدية اه دواى (١١) فإن قتل رجل امرأتين استحق ورثتهما قتله وسلموا  
نصف الدية فقط حيث أقص منه وإن علما وأزاحما وأقص وأزاحم الأخرى سلم القصاص نصف الدية  
اه دياج قرز فقط حاشية فلو قتل رجل مائة امرأة قتل واستحق الورثة نصف دية فقط سواء اتحد  
الورثة أي ورثة النساء أو اختلفوا اه تطبيق الفقيه من قرز (١٢) وينظر لو كان القاتل امرأة وعلم أنها الولي  
هل تلزم دية القاتل أو القتل سلم في السعوى ما قلناه فلو قتل النساء رجلاً وعاضن لزم كل واحدة دية

الزَّهْمِ<sup>(١)</sup> ذلك فيغير ورثته لمرأة بين قتل الرجل قصاصا بالمرأة أو يدفعون إلى ورثته نصف دينه<sup>(٢)</sup> وبين أن يفوعن القصاص ويأخذوا دية المرأة هذا قول الهادي والقاسم والناصر وعوان وط  
وهكذا الحكم في أطراف المرأة الرجل كالمين واليدون نحوهما وفي شرح الابانة عن زيد بن علي وأحمد  
ابن عيسى وم بالله والفقهاء أن الرجل يقتل بالمرأة ولا شيء سوى ذلك<sup>(٣)</sup> قاله بالقبول كذلك  
الأطراف وعند زيد بن علي وأحمد بن عيسى والخفية أنه لا يؤخذ أطراف الرجل بأطراف  
المرأة<sup>(٤)</sup> (و) يقتل جماعة<sup>(٥)</sup> (بواحد) إذا اجتمعوا على قتله هذا مذهبنا وأبى ح وأصن  
وروي في شرح الابانة عن الناصر والصادق والباقر والامامية وك أنه لا يقتل إلا واحد  
يختاره ولي القتل ثم تؤخذ من الباقي حصتهم من الدية لورثة شر يكهم الذي قتل قصاصا  
وكذلك تقطع أيديهم<sup>(٦)</sup> إذا قطعوا يده عندنا وشوعند زيد بن علي والناصر وأبى ح وأص  
ول لا تقطع يدي يده وكذا سائر الأعضاء وعلى القاطنين دية المقتوعة (و) يجب ( على

الرجل كاملة ولو كان القاتل رجلا وللقول امرأة وعفا عنهم لم كل واحد منهم دية امرأة كاملة على قول  
الهادي عليه السلام قرز وقرره الشامي (هـ) وهذا في الإحراق وأما في الصيد فيقتل البدن بالاموت لا من يدوق ذكره  
في ح التبع وكذا تقتل الامتاع بالبدن لا من يدوق ذكره وكذا تقتل بالمرأة قرز (١) وظاهره ان الزامهم بذلك ورضاهم  
يصحله يستحق به قتل الرجل وان كانوا مسيرين اذ يحضر الاستيفاء منهم والاولى أنهم لا يمكنون من  
دم الرجل الا بعد تسليم نصف الدية أو رضى ورثة الرجل لذلك اه دياح (٢) وتكون نصف الدية على  
ورثة المرأة على رؤوسهم من أموالهم لا من مالها ولا فرق بين الذكر والاقبل بل المال عليهم بالسوى (٣)  
لقوله تعالى النفس بالنفس (هـ) واختاره المؤلف وكثير من للذاكرين (٤) بل الارض قطع (هـ) الحجة أن  
عليها عليهم قتل ثلاثة بواحد وعمر قتل سبعة بواحد والذي في البخاري قيل أربعة قتلوا صيا بواحد وفي الموطأ عن  
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل خمسة أو سبعة برجل واحد فقتلوه غيلة اه من شرح بهران وقال عمر بن الخطاب  
أهل صنعاء على قتل رجل تقتلهم به اه لمعاذ بن عبد الوارث الصنعاني في حديث عبد الرزاق عن ابن جريج  
قال أخبرني عبد الله بن أبي مليكة أن امرأة كانت بصنعاء ابين كان لها ستة أخلاء قتلت لهم الاستطيعون  
أن تقتلوه فقالوا امسكيه لنا فامسكته فقتلوه عندها وأتوه في بر فدل عليه الذباب فامسخر جوه واعتزفوا  
بذلك فكذب عامل عمر بصنعاء إليه فكتب عمر إليه أن يقتل المرأة وإياهم فقتلوه أهل صنعاء جميعا فقتلهم  
به وفي ذلك روايات أخر غير هذه وللقول حيفض صبي اسمه أصيل قتل في صنعاء وطرح في بئر غمدان  
شرق الجامع الكبير اه بهران (٦) فرح قال في البحر وأما تقطع أيديهم الكل إذا اجتمعوا كلمهم في  
قطع يده كلها نحو ان يمزوها بالسيف أو السكين كلمهم حتى يقطعوها فلا يميز قبل بعضهم عن قتل غيره  
فأما حيث يميز نحي أن يقطع واحد من جانب وغيره من الجانب الآخر حتى أياها فلا قصاص فيها  
لا في كل واحدنا قطع بعضها (١) قطع بل يلزمهم دية السكن كيف تكون فدية الدية عليها هل نصفان أو

كل منهم دية كاملة<sup>(١)</sup> إن طلبت<sup>(٢)</sup> وعن الولي عن القصاص ذكره الهادي عليه السلام وعند  
م بالله وش وأكثر العلماء لا تجب لإدوية واحدة (وذلك حيث مات بمجموع فعلهم مباشرة<sup>(٣)</sup>  
أو سرية أو بالانضمام<sup>(٤)</sup>) ولذلك ثلاث صور \* الأولى أن تكون كل جناية لو انفردت  
قتلت بالمباشرة لكنها وقعت في وقت<sup>(٥)</sup> واحد فكانت كلها القاتلة الثانية أن تكون كل واحدة  
قاتلة<sup>(٦)</sup> في المادة بالسراية لكنها اتفقت فقتلت جميعا بالسراية<sup>(٧)</sup> الثالثة أن تستوي في أن

بقدر ما قطع كل واحد والله أعلم اهـ بيان بلفظه إن تجزأت وإلا فصنعان إذ لا مزية اهـ مفتى قرز (١) لأنه يقتل  
التيبض في الأطراف بخلاف النفس (١) ويقتلون في قتل الخطأ أنها لا تترجم لإدوية واحدة وكذلك  
في العبد إذا قتل جماعة لم تترجم فيه إلا قيمة واحدة وهذا إذا كان القاتل له أحرار فإن كانوا عبيداً قيل  
تعدد القيمة عليهم وقال في البحر لا تصد قرز كقيم المتلفات وقرر المفتي أنها تصد لأنهم يقدون به (٢) المراد  
سقوط القصاص بأي وجه (٣) والمباشرة ما قتلت بنفسها من غير بعد موضعها والسراية بالعكس اهـ زهور  
وقيل بالمباشرة الذي يموت منها فوراً بخلاف التذكية والمكس بالسراية وفي حاشيته والفرق بين المباشرة والسراية  
أن المباشرة ما يحصل بها الموت وإن لم تنقل الجراح وإن تراخي الموت والسراية ما يقتل في العادة أن تقتل (٤)  
تليه أعلم أن الفرق بين القاتلة بالمباشرة والقاتلة بالسراية أن القاتلة بالمباشرة ما قطعها بالروح وأن الحياة بعدها  
غير مستقرة كقطع الوريد أو قطع الأكل بالمرّة لا شقه أو أثر الحشوه والبطون والتوسط ونحو ذلك  
والقاتلة بالسراية ما لا يقطعها بالروح بمجرد ما بل الحياة معها مستقرة حتى يسرى جراحها إلى فساد ما لتمام  
الحياة إلا به كقطع اليد إذ قد يسرى فيهلك وقد لا فيسلم وذلك كثير فضا بط ذلك أن كل جناية يقطع  
بأنها قاتلة بمجرد ما وإن لم يسر إلى غيرها فهي المباشرة وكل جناية تجوز أن يمينا من وقعت فيه وذلك  
بأن لا تسرى لأنها لا تقتل بمجرد ما يقطع اليد والمباشرة في الرأس ونحوهما ويجوز أن تقتل بأن تسرى  
إلى مقتل فهي القاتلة بالسراية والجنایات ضرب قاتلة في المادة قطعاً وهي المباشرة وغير قاتلة في المادة  
قطعاً كقطع الإذن وقطع السن ونحو ذلك مما لا يسرى في العادة إلى الروح ويجوز فيه الأثران في العادة  
وهي السراية إلى الروح وعدمها وهي القاتلة بالسراية فافهم هذه التكلفة فهي قاعدة لما نهدم اهـ غيث  
بلفظه (٥) وإن وقعت مترتبة قتل الأول فقط ولا حكم لجناية من بعده لأنها على من هو كاليت اهـ ان  
بلفظه (٦) حيث مات بمجموعهما لا لو كانت سرية أحدهما أقرب إلى الموت فهي القاتل ويلزم الآخر  
أرض الجراحة وما سرت إلى وقت الموت اهـ شامي قرز وهو ظاهر الأثر في قوله حيث مات بمجموع فعلهم  
(٧) مسألة وإذا قطع رجل يد رجل من مفصل الكف ثم قطعها آخر من المرفق ونحوه قيل أن تبرا اسمها  
المقطوع وكانت كل واحدة من الجنایتين قاتلة بالسراية لو انفردت قتلت بالروح والقيس روح يقتل الثاني  
وعلى الأول نصف الدية (١) لأن جناية الثاني أبلغت جناية الأول لأن السراية تجدد وقتاً بعد وقت وقد  
ارتفع أم الجناية الأولى وقال ش يفتلان معاً اهـ بيان قلت وهو الذي يفهمه الاز والتوضيح ونحوه الصرايح

كل واحدة منها لو انفردت <sup>(١)</sup> لم تقتل وإغاقتلت بانضمامها <sup>(٢)</sup> فهذه الصور كلها حكمها واحد  
فتحت استوت جنائيات الجماعة في تأثيرها في الموت لزعم القود (ولو زاد فعل أحدهم) مع الاستواء  
في التأثير قال أبو ط وإذا جرحة أحدهما مات جرحاً واحداً فموتت إلى النفس  
ومات كائناً في وجوب القود عليهما على سواء على أصل يحى عليه السلام (فإن اختلفوا)  
في جنائيتهم فاختلافها على وجهين إما أن يكون بعضها قاتلاً بالباشرة وبعضها قاتلاً بالسراية  
أو يكون بعضها قاتلاً وبعضها غير قاتل \* أما الطرف الثاني فسيأتي وأما الطرف الأول فاعلم  
أن فاعل المباشرة إذا وقع فعله قبل فعل صاحبه أو التمس هل تقدم أم تأخر وقد تبين لنا  
فاعل المباشرة (فعل المباشرة وحده) القود (إن علموا) علم (تقدمه أو التمس تقدمه)  
ولا شيء على الآخر <sup>(٣)</sup> (فإن علم تأخره أو) علم (اتحاد الوقت <sup>(٤)</sup>) التي وقعت فيه  
الجنائيات (لزمه القود و) لزم (الآخر) وهو صاحب السراية (أرض الجراحة <sup>(٥)</sup> فقط)  
لأن القتل وقع بالمباشرة ولم يكن في حكم المليت في تلك الحال فاستحق الأرض (فإن جهل  
المباشر) من الجانبين نظرت هل المتقدم بالجنائية معلوم أم لا فإن علم المتقدم منها ولم يعلم  
هل هو فاعل المباشرة أم المتأخر (لزم المتقدم <sup>(٦)</sup>) أرض الجراحة فقط إن علم (لأنه المتيقن

وفي النية تعميل وهو المختار وقرر كلام البيان (١) وما سرت إلى وقت قطع الثاني إحداهما سيدنا عبد القادر  
رحمه الله (٢) لكن إن كان وقوع جنائيتهم معاً فهو واقع وإن كان متوالياً فكذلك أيضاً ذكره القاضى ومثله  
في الحفيظ وقيل فانه يكون الضمان على الآخر لأن الموت حصل بفعله كمن ضرب مريضاً مدقاً ضربة  
مات منها وهي لو وقعت في صحيح لما مات منها فانه يقتل به وكن سقط من شاطئ يقتل مثله في العادة  
ثم تلقاه رجل يستان وقع عليه قطعه فانه القاتل والأقرب أنما ذكره في الحفيظ والتذكير أولى لوجهين  
إلى آخر ما ذكره في الكواكب وهكذا يأتي لو أمسك رجل رجلاً من الطعام والشراب يوماً ثم أمسكه ثان  
يوماً ثم أمسكه ثالث يوماً حتى مات فله يكون هذا على الخلاف هل يضمون كلهم أو الأخير وحده وهكذا  
يأتي لو حزن رجل يد رجل إلى بعضها ثم أتى بها آخر هل تكون ذنباً عليهما أو على الأخير وحده اهـ  
كواكب لفظاً (١) سواء وقت جنائيتهم معاً أو متوالية اهـ بيان (٢) وسواء وقعت في حال واحدة أم متوالية ذكره  
في الحفيظ والتذكير اهـ أن يفتله (٣) فإن كان أحدهما خطأ فالأقرب سقوط القود اهـ مفتي وتجب ذية  
واحدة قرز (٤) إلا على القول بالصويل فيجب نصف أرض ونصف حكومة (٥) في حالة واحدة (٥)  
وأرض ما سرت إلى وقت المباشرة ولا شيء من بعد ذكره في الكواكب قرز (٥) حيث يجب القصاص أو وجب  
وعفا عنه أو كانت خطأ اهـ على ولا يجب القصاص كقطع اليد ونحوها (٦) فإن كان كبير أفرق الدية  
لم يلزم المتقدم إلا قدر الدية لأنه المتيقن (٥) يعني غير القاتلة لأنه المتيقن والأصل براءة الذمة اهـ وأما

والأصل برامة القمة<sup>(١)</sup> مما زاد ولا شيء على الآخر (وا) ن (لا) يعلم المتقدم منها مع جيل المباشر بل التبس<sup>(٢)</sup> المباشر والمتقدم (فلا شيء<sup>(٣)</sup> عليهما<sup>(٤)</sup>) أى على الجانبين (الامن باب الدعوى<sup>(٥)</sup>) وتجب القسامة حيثنذ وأما الطرف الثاني فقد أوضحه عليه السلام بقوله (فان كان القتال) من جنایات الجماعة (أحد الجرايع فقط) والباقيات غير قاتلات في العادة كالتي تزيل أعضا فقط أو منأ أو نحو ذلك فانك تنظر في القاتلة (في السراية يلزم صاحبها (القتود) أن عرف سواء تقدم أم تأخر (والأرض في) الجنایة (الأخرى<sup>(٦)</sup>) فقط تقدمت أم تأخرت

(١) وعلى القول بالصحيح في الزائد فيلزم المتقدم نصف الدية ونصف ذلك الارش والآخر نصف الدية وعليه على قول السيد ح ونصف حكومة ما الأول فلا تلک تهدر أنه الذي بالمباشرة فعليه الدية وانه الذي بالسراية فعليه الارش على حاليين ويلزم نصف كل واحد منهما واما في الآخر فتقدر أنه الذي بالسراية فلا شيء عليه إلا حكومة عند السيد ح وانه الذي بالمباشرة فعليه الدية على حاليين يلزم نصف الدية ونصف حكومة عند السيد ح اه وابل (٧) ولذا لو كانوا مباشرين جميعا والتبس المتقدم فلا شيء الا من باب الدعوى اه ن وعلى القول بالصحيح تجب دية ونصف دية ونصف حكومة لأنان فرضنا وقوعهما في حالة واحدة وجب ديتان وفي حاليين تجب دية وحكومة على أصل السيد ح فيجب نصف ذلك عليهما اه زهرو وهذا حيث ما قاتلان معا والتبس المتقدم يعنى قاتلين بالمباشرة أو التبس (٨) وتمكن الدية من بيت المال للآل يهدر دمه (٩) لأنه لا تحويل على من عليه الحق في الأصح لا على القول بالصحيح فيلزمها نصف دية على كل واحد وربع الارش قال السيد ح وربع حكومة (١٠) اه وابل لأنك تهدر في كل واحد انه القاتل فيلزمه الدية وانه الآخر فلا شيء عليه فيلزم نصف الدية وأما الارش فحيث تهدر تهدم السراية يلزم الارش وتهدر تأخرها فلا ارش وتلزم الحكومة لأنها يلزمان الحكومة في تأخر عن المباشرة فيلزم في حال (١١) وفي حال لا شيء ويلزم نصف الارش يقسم بينهما ربع ربع وحيث قدرت الأرض لا تلزم حكومة فتدلمت في حال وسقطت في حال تلزم نصف حكومة يقسم بينهما ربع ربع واما حيث تهدر اجماعا قاتله بالسراية والأخرى غير قاتلة فلي كل واحد نصف دية ونصف أرض واما حيث تهدر اجماعا قاتله بالمباشرة فالأخرى غير قاتلة فكلا الأول وهو انه يلزم كل واحد نصف دية وربع أرض وربع حكومة اه سحولي (١٢) لأنه تقدر في كل واحد صاحب المباشرة متقدم فعليه الدية صاحب المباشرة متأخر فعليه دية وان كان المتقدم صاحب السراية فعليه أرض وان كان متأخرا فعليه حكومة يقسط الجميع على أربعة أحوال يلزمها ذكر (١٣) وصيغة الصحويل عند أهل الفقه أن هول الجنایة مقدمة على القاتلة فعليها أرض ودية وحيث الجنایة متأخرة فعليها دية وحكومة على حاليين نصف الجميع وهو دية ونصف حكومة ونصف أرض عليها مما يخرج على الواحد منهما نصف دية وربع أرض وربع حكومة اه من املاء المحيرى (١٤) في بيان حيث بخطه ما قلناه وهذا بعيد (١٥) فان كانت على معين فكما أثر الدعاوى وان كانت على غير معين فالقسامة اه سحولي لفظا قرنا (١٦) إذا كانت لا توجب القصاص أو مبنى على أنهم غفوا عن القصاص أو كانت خطأ اه سحولي قرنا

(و) إذا التبس صاحب الجنایة القاتلة بالسراية فلم يعرف أى الجماعة هو سقط القود وكان اللازم (هو) الأرض فقط (فيهما) أى فى الجنایة القاتلة بالسراية والجنایة غير القاتلة (مع لبس صاحبها <sup>(١)</sup>) فإذا التبس صاحب السراية لم يلزم فيها وفى سائر الجنایات إلا الأرض فقط <sup>(٢)</sup> على كل واحد منهم ولا تجب قسامة هنا <sup>(٣)</sup> مع أخذ الأرض <sup>(٤)</sup> من كل واحد <sup>(٥)</sup> لكن لو لى الدم أن يدعى على من شاء منهما إن غلب فى ظنه <sup>(٦)</sup> أنه القاتل (و) الحكم (فى) القاتلة (المباشرة) وبقية الجنایات غير قاتلة (كما مر) من أن القود على صاحبها إن علم وتقدمه أو التبس تقدمه ولا شيء على من سواه إلى آخر التفصيل المتقدم وآخره قوله إلا من باب الدعوى (وبعضهم يحول <sup>(٧)</sup>) أشار بذلك إلى قول أبى مضر والسيدح فأنهما يحولان على من عليه الحق <sup>(٨)</sup> فصل <sup>(٩)</sup> (و) اعلم أن ما على (قاتل جماعة إلا القتل <sup>(١٠)</sup>) ولا شيء عليه غيره هذا منذهب الهادى والناصر وأبى ح وأص من غير فرق بين أن يكون قتله الجماعة فى حالة واحدة أو حالات وقال ش <sup>(١١)</sup> إن قتلهم فى حالة واحدة <sup>(١٢)</sup> أقرعوا أيهم يقتله وإن قتلهم فى حالات قتل بالأول وتجب للباقين الدية فى ما له فلو اسقط الأول القود قتل بالثانى <sup>(١٣)</sup> (و) إذا قتل جماعة وجب عليهم أن (يحفظ نفسه حتى يجمعوا <sup>(١٤)</sup>) لأنه قد تعلق بذمته حق لورثة كل واحد من قتلهم فليس له أن يسلمه لواحد دون آخر ف عليه أن يحفظ نفسه حتى يجمعوا فيقتصوا جميعا أو يوكلوا <sup>(١٥)</sup> قيل لح ولو أراد أحدا أو ليا قتله دافعه ولو بالقتل <sup>(١٦)</sup> لأن قتله محظور (لا قلع أعينهم <sup>(١٧)</sup>) فليس ذلك كقتله الجماعة (فالتقصاص <sup>(١٨)</sup>) لازم له فى عينه <sup>(١٩)</sup> (و) يلزمه (ديات) الأئمة

(١) وعلى القول بالتحويل نصف دية ونصف ارش اه وابل (٢) على كل واحد ارش كامل ارش الجنایة غير القاتلة لأنه المتيقن اه بحر قرز ولفظ البيان فرع فان كانت القاتلة قاتلة بالسراية لا غ (٣) فان لم يأخذ ارشا وجبت القسامة ان طلبت اه بيان معنى قرز (٤) لان فى ذلك غرمين فى المال وهو الأرض وفى البدن وهو القسامة اه بهران بلفظه (٥) أو من أحدهما قرز (٦) لابد من العلم (٧) واختار الامام شرف الدين التحويل والامام عز الدين وقالاه أصل فى الستة أيضا فانه غير مضع فى عبارة الا زاه اتمام (٨) سواء كان القاتل ذكرا أو أنثى او خنثى او عبدا قرز (٩) ورواية المستصحب (١٠) او التيس (١١) والعبرة بالاجتماع والترتيب بوقت الجنایة لا بوقت الموت (١٢) فان طلب بعضهم القود وبعضهم الدية والكل اه بيان بلفظ من قوله مسئلة من قتل جماعة فليس لأحد من ورثتهم (١٣) مع حضورهم قرز (١٤) مع العلم انه لا يسحق الاعم الاجتماع ويحذر لانه متحد وقيل لا فرق قرز (١٥) او قاطع ايديهم او نحو ذلك (١٦) قال سيدنا عبد القادر وسواء كان القتل فى حالة واحدة او مرتبا (١٧) ويحفظ نفسه حتى يجمعوا (١٨) يجمعون على قتلها أو يوكلون وكلا واحدا

(البقيات<sup>(١)</sup>) التي لم يقتص بها هذا خرجه أبوط لهادي عليم ومثله ذكره في الوافي وهو قول أضح وقال ش أنهما<sup>(٢)</sup> الأعين في أوقات استحق الأول فق عينيه ووجب على الجاني دية جنيته على العينين الأخريتين وإن قفا في حالة واحدة اقتصروا من يأخذ عينيه وعليه الدية للأخريتين (و) من أذهب أحد عضوين أخوين وجب أن يأخذ به نظير ذلك المعضو فيجب (في المعضو) الأيمن من الجني عليه (الأيمن) من الجاني نحو العين اليمنى باليمين<sup>(٣)</sup> اليمنى لا اليسرى<sup>(٤)</sup> وكذلك الأذنان (ونحو ذلك) إذا كان أحد المعضوين أسفل والآخر أعلى كالشفتين فإنه يؤخذ بالسفلى مثلها وبالعليا مثلها فإن قطع النبي وعين الجاني<sup>(٥)</sup> شلاء فقد ذكر في الشرح أن له قطع الشلاء<sup>(٦)</sup> ما لم يخش سرايتها<sup>(٧)</sup> إلى نفس الجاني وكذا لو كانت يد الجاني زائدة أصبما وقد أشار عليم إلى ذلك بقوله (ولو زاد<sup>(٨)</sup> أحدهما أو قصص<sup>(٩)</sup>) وعن ش أنه يقتص ويأخذ أرض ما نقص فإذا قطع يداً كاملة وليده أصبعان قطعت ووثي الجني عليه أرض ثلاث

فيقلها ويستحقون عليه مع ذلك دية الأعين الآخر يسموها على السواء اه ح بهران (١) والفرق بين النفس وسائر الأطراف أن النفس لا يمكن تبويضها فإذا اجتمعوا في قتله فقد استوفى كل واحد منهم ما يجب له وسائر الأطراف يمكن تبويضها لأن كل واحد قد يقطع بعض العضو ويحجم غيره فإن اجتمعوا على قلع عينيه أو قطع يده قصاصاً فلم يستوف كل واحد منهم حقه بل يعضه ذكر هذا الفرق في البحر والزهور قال في البحر وسبيل الأطراف كمن عليه وسق حنطة لجماعة ولم يهدم من الحنطة إلا صاعاً فاتهم يشتركون فيه غرماء موفى قيمة الباقي من الوسق كل منهم بخمس حقه كواكب وقيل الأولى في الفرق أن قال أن الدية باقية مع الاقتصاص باليمين فتبقى الديتان بدمية متعلقة بها بخلاف القتل وهذا الفرق أجود من الأول (٢) أي قلع (٣) وعين الأعمى المائلة يمين من ليس بأعور للآية وفي المتن وخو كى كمين الصحيح فتؤخذ منه الدية اه شرح ابن عبد السلام (٤) ولو رضى الجاني لأنه لا يستباح (٥) لا العكس فلا قصاص وكذا في عين الأعمى ولو كان مستقيماً (٦) ولما أذن الصاء والأنف ذابغة الشتم فلا يؤخذ بهما أذن ولا أنف صحيحتان إلا إذا قال أهل الحيرة إن قطعها لا يذهب الشتم والسمع اه غيث لا يفرق وقد تقدم مثله اه مفتي وسجولى (٧) فإن خشي موته فلا قال الامامى عليم ويرجع في ذلك إلى عدلين من أهل الحيرة بالجرائح لأنه لا يؤمن أن تبقى اقواء العروق مفتوحة لا تنضم فتدخل الريح فيها فيخشى على نفسه التلف وكان فيه أخذ نفس يد وذلك لا يجوز اه بستان (٨) بالنظر إلى الجني عليه (٩) فروع وإن قطع من غيره كفاً ناقصة أصبما وكفه كاملة قطعت كفه اه ن والمختار أنه لا قصاص لأنه لا يؤخذ الكف الكامل بالنقص ومثله في البحر (١٠) ولا يؤخذ ذات غلظار بما لا نظير فيها وإن رضى الجاني إذ لا يستباح ويجوز العكس ولا ذات خمس أصلية بما خسر من أتمه اه بحر معنى قرز (١١) قال في البيان وكذا لو كانت عين الجاني قائمة لا نظير فيها فإنه يخشى الجني عليه من أخذها بعينه أو يترك ويأخذ الدية (١٢) بالنظر إلى

أصابع<sup>(١)</sup> ونحو ذلك (فإن تذكر) أخذ المثل بأن لا يكون للجاني على عضو عضو يماثله نحو أن يقطع أعور ذاهبة<sup>(٢)</sup> عينه اليمنى عينا عيني فإن القصاص هنا متعذر لعدم تماثل المضمون وهكذا في اليدين ونحوهما فإن لم يوجد المثل (فالدية) لذلك المضمون (ولا يؤخذ<sup>(٣)</sup> ماتحت الأغلة<sup>(٤)</sup> بها) فلو قطع أغلة شخص وهي طرف أصبعه والجاني ذاهب الأغلة من نظير تلك الأصبع فليس للعجني عليه أن يأخذ بأغلة ماتحت الأغلة القاهرة من ذلك الجاني إذ لا مساواة بينهما (ولا) يؤخذ (ذكر صحيح بنين<sup>(٥)</sup> أو خصي) فلو قطع من البنين أو الخصي ذكره والقاطع ذكره صحيح أي ليس بنين ولا خصي لم يجب القصاص هنا لعدم المساواة بين المضمون وهذا قول مالك قيل ح وهو الأيسر وقال ش بل يؤخذ الصحيح بالبنين والخصي وهذا مبني على جواز الاقتصاص في الذكر<sup>(٦)</sup> (فإن خولف) للمشروع بأن أخذ الجاني عليه عضو آخر مماثل المضمون المأخوذ منه نحو أن يأخذ بالأعين أيسر أو العكس أو يأخذ بالذكر الخصي أو البنين صحيحا كان جانيا متعمدا أو (جاز الاستئناف<sup>(٧)</sup>) للقصاص بينهما فيقتص<sup>(٨)</sup> الجاني في الابتداء من المقتص المخالف للمشروع في اقتصاصه ذكر ذلك الفقيه من المذهب وقال مولانا عليلم<sup>(٩)</sup> وهو قوي من جهة القياس إذا تمبد الفاعل<sup>(١٠)</sup>

الجاني (١) بل يخير بين دية عضو كامل أو قطع الناقص ولا شيء قلت ولعل الوجه أن لا يلزم غمران في ماله وبدنه وهو الأقرب اه كواكب (٢) مفهومه لولو كانت باقية فيثبت القصاص كاليد الشلاء إذا من السراية وقد أشار إليه في البيان (٣) ولا هي بما تحبها (٤) ينقض الهمة والميم ذكره في الصحاح (ه) إذ القصاص هو المساواة فإن قطع ماتحت الأغلة بمن قد ذهب أغلته لم يجب القصاص في الحال حتى تذهب أكلة الجاني فيقتص بعد ذهاب أغلته اه غيت والأقرب عدم وجوب الاقتصاص ويقرق ويتبين الأمر أن الحامل لأن الاقتصاص فيها ثابت وإنما أخر الحق المبني وفي هذا ما قطع من اليد أن يعود بعد سقوطه كن قطع يد شلاء ثم سلب يده من يده فاتها لا تقطع لأن القصاص قد سقط فلانما يستوي في الشلل حال الجنابة بخلاف الأيمن اه غيت ورياض (ه) صوابه ولا يؤخذ عضو صحيح بغيره ويجوز العكس برضاء الجاني عليه تمكن رضي بأخذ بعض خضاه عمر (٦) وللذهب خلافه قرز (٧) وإنما لم يقسا قطا في القصاص وفي حد القذف (٨) كما يقسا قطان في الأموال لأن القصاص وضع للقذف وحد القذف مشوب بحق الله تعالى ولأن القصاص ينطق بالعين لا بالذمة بخلاف الدين اه زهور (٩) المراد حيث قذف كل واحد منهما الآخر فلا يقسا قطا (٨) هكذا في التيسر ولعل استئناف القصاص في الصورة الأولى وهي الأيدي في الصورة الأخيرة وهي الذكر لأن الاستثناء فيها غير ممكن اه غيت ويمكن أن يقال إن المراد بالاستئناف في الصورة الأخيرة أن يؤخذ دية كاملة في الذكر الصحيح وبعض منها بقدر الحكومة في الخصي (٩) وفي المصير في يلزم القصاص مطلقا سواء



وقيل ل لا يستأنف القصاص<sup>(١)</sup> بينهما لأن في ذلك سفهاً<sup>(٢)</sup> ( قيل ولمن هشم أن )  
يجرح الجاني حتى ( يوضح ) العظم ( و ) يأخذ من أرض الهاشمة ( أرض الهشم ) فقط  
لأرض الهاشمة كاملاً هكذا ذكر أشس مثاله أن يستحق في الهاشمة عشرًا من الأبل فإن  
شاء أخذها وإن شاء أوضعه وأخذ خمساً وهكذا عن ص باه<sup>(٣)</sup> قيل ح عي وجه المذهب  
نظر لأشس قد قالوا أن الجناية الواحدة لا تقتضي غريمين<sup>(٤)</sup> في المال والبدن<sup>(٥)</sup> ومثل كلام  
أشس أطلق الفقيه س<sup>(٦)</sup> في التذكرة للمذهب ع قال مولانا عليه السلام ع وقد أشرنا إلى  
صنف كونها للمذهب بقولنا قيل ( ولا شيء فيمن مات بعد أو تعزير<sup>(٧)</sup> أو قصاص<sup>(٨)</sup> )  
وقال أبو ح تجب دية في حد الشرب وقالش يضمن في التعزير وقال أبو ح وابن أبي ليلا  
تجب دية المقتص منه على عاقلة المقتص قيل ل فلو مات المقتص بعد اقتصاصه بالمضو قتل  
المقتص منه ولا شيء على المقتص وإن ماتاً ممّا فلا شيء لأحدهما<sup>(٩)</sup> ( ولا قصاص في

علم أو جمل وهو ظاهر في قوله الأضرار وإن ظن الاستعاقاق<sup>(١)</sup> وفيه نظر فإنه يلزم مثله في النفسين قال ويمكن  
الجواب عن هذا النظر بأنه لو اقتص بالنفس يقتل غير الجاني عمداً كان موقفاً قصاصه على من لا جناة  
له بوجه وهو ظلم بخلاف المضيون بالجناية واقعة على الجاني فيما ضرره عليه مائلاً لما ضربه الجاني عليه  
في القدر وإن اختلف المحل فقد حصل المقصود وهو الأضرار بالجاني يقتل ما ضربه قدراً وإن اختلف  
محله فلا وجه للاستئناف بل تركه حيث أقرب إلى العدل فانهم ذلك اه شرح بهران<sup>(٢)</sup> قلنا لا سفة  
لأن ذلك حق<sup>(٣)</sup> في التذكرة (٤) قال في النيث وقول أصحابنا لا يجمع في جناة واحدة غريمان في  
المال والبدن بنون إذا كان المحل واحداً والهاشمة في حكم المحل الواحد<sup>(٥)</sup> بخلاف ما إذا قطع  
أصبعين بضربة فله أن يقتص بأحدهما ويأخذ أرض الأخرى لاختلف المحلين قرز<sup>(٦)</sup> (١) بفعل واحد  
لو كانا بفعلين فله أن يوضح ويأخذ أرض الهشم بل أرض الهاشمة جميعه اه نجري معنى (٥) والأولى  
أن يقال لم يشرع فيه القصاص من الأصل ولو رضي للمقتص مته<sup>(٧)</sup> قيل وهو يشبه من قطع من  
غيره أصبعين بضربة واحدة فلم يقطعوا أن يقتص بأصبع ويأخذ دية الأخرى قلنا فرق بينهما  
لأن القصاص هنا قد وجب وفي الأول لم يجب إلا الأرض اه بيان (٧) صواب العبارة ولا شيء فيمن  
مات بواجب ليدخل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق الإمام فقط أو مأموره قرز<sup>(٨)</sup> ولو  
اقتص من طرف بألة مسمومة فأت فلا قود إذ مات بباح ومحرم وعليه نصف الدية قلت وفيه نظر  
اه بحر ولعل وجه النظر أنه قاتل عمداً فيقاد به ولعله تجب لورثته دية العضو الذي اقتص منه لبطلان  
اقتصاصه بوجوب القصاص عليه قرز<sup>(٩)</sup> والصحيح أنه يلزم دية كاملة للمجني عليه أولاً اه بحر  
لأن الثاني مات بالمرأية وليس بقصاص عن النفس لأنه انكشف أن الأول تجب فيه القصاص  
بالنفس اه بحر وفي الرياض لا شيء على أحدهما للأخر إذ كل من الجنائين قاتلة في علم الباري  
فلا تشكيل (٥) كالتواثين بالسلاح لأن كل واحد منهما مات بفعل الآخر اه طاهر واختاره الشامي<sup>(١٠)</sup> على

الفقو<sup>(١)</sup> لأنه جناية لا يوقف على قدرها بخلاف قلع العين من أصلها (و) إذا جنى جان على أطراف ثم على النفس وجب أن يقدم قصاص الأطراف على<sup>(٢)</sup> القتل (مثال أن يقطع عين رجل ويقطع يده أو رجله ويحصد آفة آخر ثم قتل آخر فانه يقتص منه لكل أحد فيبقى عينه وتقطع يده أو رجله وتجعد أنفه ثم يقتل بمن قتله وكذا لو قدم الجاني القتل على أحد الأطراف هذا مذهبنا وأبو حنيفة وشيخنا قال مالك إن جنائيات الأطراف تدخل في القتل فيكفي<sup>(٣)</sup> عنها جميعا (و) حيث جنى الجاني على الأطراف ثم على النفس فانا إذا قدمنا القصاص بالأطراف فانا لا نتبعه القصاص بالنفس في الحال ولكن يجب أن ينتظر<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup> البرء<sup>(٦)</sup> فينتظر في كل طرف قطع أن يرا ذلك القطع ثم يقتص الثاني بالطرف الثاني ثم كذلك حتى إذا برأ من

الآخر اه راض (١) وكذا في كسر السن إجماعا اه هداية (٢) وهو طعن العين حتى يذهب بصرها اه لمة (٣) قال في البحر وأما إذهب البصر فيجب القصاص فيه مع بقاء العين بأن يترك قطع على الأخرى ويقرب مرآة عماء من العين ليقتص منها فيذهب بصرها أو وضع كافور فيها فانه يذهب بصرها وهذا فعل علي عليه السلام في غلام عتبان وذلك لما روي أن أعرابيا قدم بجملوة إلى المدينة فساومه غلام عتبان فتنازما فطلعه وأذهب ضوء عينه وقال له عتبان هل لك أن أضاعف لك الدية وتغفر عنه فاني قد دفعتها إلى علي عليه السلام فدعا بمرآة فأحاطها ثم وضع القطن على العين الأخرى وأخذ المرأة بكتفينا فادتاها من عينه حتى ذهب ضوءها قال الامام عي وقه در أمير المؤمنين فقد استولى على العلوم بخلافها اه بستان (٤) حيث تكون الجنابة على الأطراف في شخص وعلى النفس في آخر أو على شخص في وقتين فأما اذا كان على شخص واحد في وقت واحد فبطل واحد فلا قصاص إلا بضرب الصق قرز وفي البيان ما نقله (مسئلة) من قطع يده أو رجله ثم قتله ثم بعد فان كان القتل بعد ما برئت يده أو رجله قلنا اخار واراه القصاص قطع يده أو رجله ثم قتله وان اخار أخذ الدية أخذ دية ونصف دية وقلنا (١) وان كان القتل قبل برء اليد أو الرجل وهو في وقت آخر فكذا عندنا قرز وقال لك وف أنه يقتل فقط وان كان القتل والقطع في موقف واحد متصلا فلا يجب فيه إلا دية واحدة فلي قول الهادي عليه السلام يضل به مثنا فلي قال في البرهان ومثله عن حوش وعلى قول غيره يقتل فقط اه بستان وفي القصاص الخلاف الذي مر اه بيان بقضله وذلك لأنه فعل واحد فلا يجب فيه الا دية واحدة (١) بين من وجب الدية في العمد (٢) أي يحضروا على قتله (٣) فان لم ينتظر أتم فلا شيء عليه قرز (٤) فقط البحر مسئلة وينتظر في الطرف الجرح ثم يقتص لتيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستفاضة من الجرح حتى يتبدل الجرح ش يتدب ولا يجب لقيه صلى الله عليه وآله وسلم فيمن طعن بقرن في رجله الجرح قلنا مراض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اصبروا حتى يستقر الجرح الجرح وهو أصرح ومطابق للقياس ولعله خشي موت الجاني فجعل اه بحر بقضله (٥) الا أن يمشي الموت فله الاقتصاص به أو كان في آخر مرة فلا ينتظر ويقتل وان خشي موته لتيه صلى الله عليه وآله وسلم من الاقتصاص من الجرح حتى يتبدل اه بحر قرز (٦) لقوله صلى

آخر ما يقتص منه من الأطراف قتل هذا مذهبنا وهو قول أبي ح وقال ش<sup>(١)</sup> يجوز أن يقتص منه قبل البرء (ومن اقتص فمعدر على غيره<sup>(٢)</sup>) استيفاء حقه ثم وللآخر الدية من الجاني<sup>(٣)</sup> مثاله أن يقتص ولي القتل قبل الاقتصاص بالأطراف فانه يأثم ويجب أرش الأطراف في مال المقتول لا للمقتص وكذا لو قطع رجل من آخر كفه ومن آخر يده من الذراع وهما يمينان أو يساران فان الواجب أن يقتص صاحب الكف أولاً ثم صاحب الذراع فان تقدم صاحب الذراع أثم ولصاحب الكف ديتها من الجاني لامن المقتص وكذا لو قتل رجل جماعة واقتص ولي أحد الجماعة دون الآخرين فانه يأثم وللآخرين الديات من مال الجاني لامن المقتص **فرع** فإذا كانت الجناية على المكس بأن قطع من الرفق أولاً ثم من الكف ثانياً فقبل ح<sup>(٤)</sup> يقطع للثاني أولاً لأن القصاص لهما لا يمكن إلا هكذا وفي الشرح كلامان مختلفان هذا أحدهما والآخر أنه يقدم من تقدمت الجناية عليه وللآخر الدية (الا الشريك<sup>(٥)</sup> فمن المقتص) أي إذا كان المستحقان للدم شريكين فيه ولم يكن كل واحد منهما مستحق كله مثاله رجل قتل رجلاً وللمقتول أولاد فأنهم شركاء في دم القاتل كل واحد منهم يستحق بعضه لا كله فإذا اقتص منه أحد الأولاد من دون أمر شركائه<sup>(٦)</sup> لزم للمقتص حصه شركائه

الله عليه وآله وسلم لا يقتص من المخرج حتى يلتمه اه بحر (١) في أحد قوله (ه) قيل تقدم له في حد السارق أنه يقطع بعد البرء فينظر قيل هذا على أحد قوله وقيل ان هذا حق لأدعي محض فلا تناقض (٢) أو عليه فانه يأثم ينظر ما وجه الاثم له لأجل إزام الورثة الأرض نحو إن يقتص بالقتل قبل الاقتصاص بالأطراف والجنایات على واحد اه سيدنا حسن رحمه الله قرز (٣) وإنما لم يجب على القاتل شيء لأنه مستحق لجميع دمه وفي مسألة الولدين إذا قتل أبوهما واقتص أحدهما كان الضمان لشريكه عليه لا على الجاني وذلك لأن أحدهما لا يستحق إلا بعضه فلذا ضمن حصه شريكه اه كواكب معنى (٤) وتزيم دية الكف وفي البيان يخبر إن شاء أخذ الساعد ولا شيء وإلا أخذ الدية فقط وحكومة للذراع قرز (٥) مسألة من قتل وله وارثان ففأ أحدهما عن القود تم قتل الثاني القاتل مع علمه بغو صاحبه وإن غوه يسقط القود يقتله وللمافي حصته (٦) من الدية في ترك القاتل الأول ان كانت مع جهله (٧) لا قود عليه بل تزيم حصه صاحبه من الدية ذكره في اللمع اه ان قتل هلا قيل لا يسقط لأنه عمد وإن ظن الاستحقاق اه مفتي وله يفرق بأن هناك لا يستحق شيئاً وهما هو يستحق بالاصالة وقد تقدم نظيره في الوكالة (٨) ولورثة القاتل حصه أيهم من الدية (٩) يعني جهل القود فان اقتص بعد العلم بالغو لكن جهل كونه مستحقاً للقصاص قيل لاقتصاص على المقتص للتشبيه وقيل يقتص منه اه بحر (١٠) هذا إذا كان للمقتص مكلفاً وأما إذا كان صبيلاً أو مجنوناً فانه يكون القتل خطأ فيكون على ماقفه للمقتص منه وتزيم الدية في تركه المقتص منه للصبي وشركائه اه بيان معنى قرز (٦) وحضورم

من الدية واختلوا لمن تلزمه تلك الحصة فأخير قولى م بالله **﴿قال مولانا عليه السلام﴾** وهو الأقرب عندى للمذهب أنها تلزمه لشركائه لأنها عوض الدم وهو مستحق للشريك وقديم قولى م بالله قيل م والهدوية أنها تلزمه لورثة المقتول **﴿قال مولانا عليه السلام﴾** لهم يقولون وتكون الترامة للشريك منهم وهذا لا وجه له لأنه استهلك دما مستحقا لغير ورثة المقتول فكان عوضه للمستحقين دون الورثة **﴿فصل﴾** (ولولى الدم)<sup>(١)</sup> ان شاهد القتل أو تواتر أو أقرله<sup>(٢)</sup> أو حكم ( أى لولى الدم إذا علم الجناية علما يقينا ضروريا بأحد طريقين وهي المشاهدة للجناية بالجامعة للشروط<sup>(٣)</sup> أو تواترها كذلك أو لم يعلم علما يقينا لكن حصل أحد طريقين وهما إما اقرار الجاني من لسانه<sup>(٤)</sup> سواء كان فى حضرة الحاكم أولا أو حكم الحاكم عليه اما باقراره أو بشهادة<sup>(٥)</sup> ففى حصل لولى الدم أحد هذه الطرق<sup>(٦)</sup> الأربع كان له أحد أمور ثلاثة<sup>(٧)</sup> ستأتى وقالت المعتزلة أن القصاص حد فلا يجوز إلا بأمر<sup>(٨)</sup> الامام أو الحاكم وهو قول شى الأمر الأول ( أن يفو ) عن الجاني وإذا عفا عن القود سقط بلا خلاف ( و ) وجب ان ( يستحق<sup>(٩)</sup> الدية ) ولا

فلو أمروا ولم يحضروا ضمن لهم وفى بعض الحواشى فإن لم يحضروا فلا شيء عليه لهم لأنهم أسقطوا حقهم بالامره ولو كان لا يجوز على أصل الهدوية اه مامر وهو يقال إذا كان لابد من الحضور فلا قاعدة فى الاذن من دونه فلا يسقط حق الشريك من الدية كما قرره الشامي (١) أى الثانى (٢) وقاعدة الخلاف تظهر فى المطالبة من ورثة الأول هل يطالب شريكه القاتل أو ورثة للمقتول الثانى وفى البراء إذا أبرأ الوارث شريكه القاتل هل يبرأ أم لا ونها إذا أعرس القاتل الثانى هل يكون لشريكه مطالبة ورثة الأول أم لا اه ن ليس لهم ذلك (٣) من نسب أو سبب (٤) عبارة الاتهام ولولى نحو الدم لدخول الأطراف قرز (٥) ولا يقال قد تدم ان ليس لمن تنذر عليه استيفاء حقه الخ لأن هذا كمين حقه فأشبهه العين المقصوبة (٦) ولو مرة واحدة إذا صادقه ملزم بطلب فى الظن كذبه قرز (٧) وهى كون الجاني مكفرا عامدا (٨) أو إشارة الأخرس (٩) أو علم الحاكم قرز (١٠) فلو شهد شاهدان ولم يحكم الحاكم قتله لولى من دون حكم ثم حكم قيل بقا به وقيل لا ذكره فى البحر لأنه انكشف مستحقا (١١) يقال لو علم أحد الشركاء بأحد الطرق دون الآخرين هل يخص أم لا سل يقال لا يجوز إذ لا يستحق إلا بعض الدم والنفس لا تنبض وهو ظاهر البيان حيث قال ولا وارث سواء (١٢) والخامس التكرار اه تذكره (١٣) والاصل فى ذلك نحو حديث أبى شريح الصدى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصيب بقتل أو غيل فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يخص وإما أن يفو وإما أن يأخذ الدية فإذا أراد الرابطة فخذوا على يديه ثم تلا من اعطى بعد ذلك فله عذاب أليم هكذا ذكره زر بن الحبل يسكون الباء فساد الأعضاء اه من شرح بهران (١٤) ان كان ثم إمام وإلا جاز (١٥) قال فى التلث إذا جعلتم القود والدية أصليين وإيجبا على التخيير فهل إذا سقط

تسقط <sup>(١)</sup> بالعمو عن القود وهذا مذهبنا وهو أحد قولى مبالغة <sup>(٢)</sup> وش وقال كش وأبوح بل تسقط  
الدية <sup>(٣)</sup> بسقوط القود وهو أحد قولى مبالغة وش <sup>(٤)</sup> (و) متى عفا الولي عن القود تسقط القود  
(وإن كره الجاني) سقوطه وكان أحب إليه التخصيص ولا تسقط الدية هذا مذهبنا وش وقال ح  
واص ولك الواجب <sup>(٥)</sup> القود فقط وليس لولي الدم أن يختار الدية وهو هكذا في شرح الأمانة عن زيد  
ابن علي وأبي عبد الله النعماني <sup>(٦)</sup> وإذا عفى ولي دم القتل عن الجاني صح العفو واستحق الدية  
(كاملة <sup>(٧)</sup>) على الجاني (ولو) وقع العفو (بعد قطع عضو <sup>(٨)</sup>) من الجاني ولا تسقط منها  
دية العضو الذي قد ذهب وقال أبوح بل تجب دية ذلك العضو وقال ك يقتص بالعضو  
لأنه لا يستحقه وإنما يستحق النفس (و) الأمر الثاني (أن يصلح <sup>(٩)</sup>) الجاني أو ورثته <sup>(١٠)</sup>  
بإشاء (ولو) بدون الدية أو (فوقها <sup>(١١)</sup>) (و) الأمر الثالث (أن يقتص) في القتل

أحداها سقط الآخر كالواجبات الخيرة فإن جعلتم الأصل القود والدية بدلا فهلا سقطت الدية لسقوط  
القود لأنه إذا سقط الأصل سقط البدل الجواب أنه مخصوص من بين سائر الواجبات الخيرة بالآية الكريمة  
وهي قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء وأخبر أيضا وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا  
فأهله بين خيبرتين أه شرح فصيح معنى (١) لأنهما أمران مختلفان لا يدخل أحدهما تحت الآخر أه شرح  
بهران (٢) لقوله تعالى وأداء إليه بإحسان (٣) أي لم يلزم لأن ح ولك لا يوجبان الدية فلا معنى للسقوط  
وقيل للمعنى أن لما قولين والله أعلم (٤) قلنا قد ثبتت قيمة النفس بالدية في الخطأ فلم بذلك أنها قيمتها  
شرعا (٥) فإذا مات القاتل أو عفا عنه الولي فلا شيء (٦) قال في الهداية وتكون حالة وقيل مؤجلة قرز  
أه تكيل (٧) أو أكثر قرز (٨) حيث كان لعذر الاختصاص بضرب المتق (٩) فلو مات بعد قطع العضو  
سل قال في بعض الحواشي وجب رد الدية قرز (٨) ولي الدم (٩) لا فائدة لذكر الورثة لأن التخصيص  
قد سقط شكل عليه ووجهه أنه لم يرد ورثة ولي الدم (١٠) أما إذا كان المصلح عن القود أو عن الدم فظاهر  
وأما إذا كان المصلح عن الدية فإن كان المال المصالح به غير الدراهم والدنانير صح أيضا وإن كان منها فإن  
صالح بهما عن جنس آخر صح أيضا وإن كان عن جنس مصلح به فلا يصح أن يكون أكثر لأن ذلك رياء  
أه كب أموال المصلح عن الدم فهو حق لا يصح أخذ عوض عليه وكذا القود بدل يصح ويكون خاصا كما تقدم  
في المصلح (١١) قال في حاشية المحرر على شرح قوله وإن يصلح ولو فوقها يقال ما لفظه فعل هذا  
فيما يدفعه القاتل من المهج لمقابل حقن دمه لا يفعل إلا به عرفا هل يكون من القاتل عمدا أو اختيارا  
إباحة جائزة في مقابلة عرض فيجوز عليها أحكامها أو كبذل مال لمقابلة الانتظار المستحق لتجنيبه فخرام  
هو ظاهر الظاهر قال المتق عليم في مقابلة انتظار التخصيص أو طلب الدية فيجوز أه شرح محرمي لفظا قرز  
وهل يكون المهج الذي هو عبارة عن الرأس بالقرنونة المتعول وغير ذلك من الترامات على جميع أهل  
القرية أو على القاتل وحده أجاب الامام المتوكل على الله عليم أنه يلزمهم الكل وأنه يكون التفاعل كما قدم

(يضرب<sup>(١)</sup> المنيق<sup>(٢)</sup>) فقط وليس لولي المقتول أن يفعل الجاني مثل ما فعل من طعن أو رصخ أو خنق أو نحو ذلك (فإن تعذر) على المقتصص الاختصاص بالسيف اما المدم آلة أو خشية فوت الجاني (فكيف ما أمكن) المقتصص أن يفعل جاز له من رمية بالسهم أو بالحجر أو العود أو غير ذلك لانه مستحق لازهاق الروح لكن (بلا تعذيب<sup>(٣)</sup>) لان التعذيب منهى عنه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعذبوا خلق الله (ولا) يجب على الولي (إمهال) الجاني بالقصاص (إلا) لأحد أمور (أ) لوصية<sup>(٤)</sup> (فإذا طلب يهمل حتى يوصي) وجب ذلك (أو) حضور غائب<sup>(٥)</sup> (من الشركاء في القصاص) (أو) انتظار (طلب ساكت<sup>(٦)</sup>) من الشركاء هل

لأنه قد صار ذلك من باب التكافؤ بينهم لأجل مما جهم الحدود ولأجل كونها تقع لهم شوكة وكذا ما كان بين أهل القرية من الاغرام وارش الجراحات ودية القتل فيكون بينهم هذا معنى ما أجاب به عليم (١) وهل يصح أن يוכל يقتل نفسه قصاصاً أو لا يجوز لأن الدفع عن النفس واجب سل قيل لا يبعد أن يجوز ذلك لأن قد صار دمه مستحقاً ولا مانع من توكيله بذلك والله أعلم وقيل لا يصح لأن قد ذكر في البيان في كتاب الحدود انه لا يصح اه الذي في البيان في الحدود وإذا طلب أن يقطع نفسه لافي الوكالة فينظر (٢) قيل المراد إن كان القصاص مجعاً عليه وأما المختلف فيه (٣) فلا يجوز قولي إلا بعد الحكم قيل ف والقياس أن لا يجوز مطلقاً إلا بعد الحكم لأن فيه خلاف ش والمعتبر انه كالحمد فيحصر فيه الامام اه بيان لعل اثنان مذهب الجاني وولي الدم كالمجمع عليه اه بيان معنى وهذا ان اثنى مذهبهما أن ليس للوافق للرأفة إلى المخالف والمصحيح أنه لا فرق في أن له أن يقتصص والله أعلم وإن لم يحكم الحاكم (٤) نحو أن يكون القتل بغير الحد اه بستان (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قود إلا بالسيف رواه ابن ماجه والبخاري والترمذي وأبو داود والبيهقي بالفاظ متقاربة قيل وإسناده ضعيف وعند ش وأصحا به يقتل بمثل ما قتل به لقوله تعالى يقتل ما عوقبتم به بمثل ما اعتدى عليكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من غرق غرقاه ومن حرق حرقاه ولرضعه صلى الله عليه وآله وسلم رأس اليهودي الذي قتل الجارية برضع رأسها قلنا أما الآيات الكريمة فامتان غصصتان بما رويناه وأما من غرق النخ فقال البيهقي في إسناده بعض من يجهل وإنما قاله زياد في خطبته وأما قصة اليهودي فظلمها لمصلحة خاصة لما رويتها بما تقدم قال في البحر سائنا لزم فبين قتل بائعاً الخمر أو الجامع أن يقتل بمثل النخ اه شرح بهران (٦) إن أمكن وإلا جاز اه فتح (٧) وأجبة لا بالتبرع اه رياض ون وحل معنى (٨) أومضى عمره الطبيعي (٩) وأما الصلاة فغير القريضة لا تجب وأما القريضة فإن كان في آخر وقتها بحيث يضيق فعلها وجب تأخيرها لها وإن كان في وقتها سعة فتقبل من انه لا يضيق فعلها ولا يجب تأخيرها لها لعله حيث لا يفتش فوت المستحق وإلا قدم الاقتصاص قرز وقال ابن الحاجب أنه يضيق فعل الصلاة على من غلب في ظنه وقبح الموت عليه قبل آخر وقت الصلاة قيل ف يأتى على قوله انه يجب تأخيرها للصلاة (١٠) أو أفاق الجنون الطاريء أو هو سكران أو استبرأه الحمل أو بد ظنوا الحمل للوضع ونحوه

يطلب القصاص أم ينفو (أو بلوغ صغير) حيث هو شريك في القصاص لينظر هل يطلب القصاص أم ينفو هذا مذهبنا وشوف ومحمد وقال ك وهو مروي عن أبي حنيفة أن للبايع أن يقتص ورواه في الكافي عن أحمد بن عيسى كما فعل الحسن عليم في قتل ابن ملجم لعنه الله وفي ورثة أمير المؤمنين علي عليم من هو صغير<sup>(١)</sup> (و) إذا كان المستحق للقصاص صغيراً لم يكن لأحد أن يقتص له و (لا يكتفى أبوه<sup>(٢)</sup>) ولا أمره<sup>(٣)</sup> هذا مذهبنا على ما صححه أبو ط وهو قول ش وقال أبو جعفر يجوز للوالد أن يقتص لولده وخبر مثل صاحب الوافي للمذهب<sup>(٤)</sup> (فإن فعل) أحد الشركاء ما يستحقه بالجاني في غير حفرة شريكه ولا اذنه<sup>(٥)</sup> (ضمن) من الدية (حصّة شريكه) ولا يلزمه القود وقد تقدم الخلاف لمن يكون هذا الذي يلزمه هل لشريكه أو لورثة المقتول (ومتى قتل الجاني (المعسر) رجل آخر (غير المستحق<sup>(٦)</sup>) لدمه (فلمستحق<sup>(٧)</sup> الدية إن لم يحتر الوارث الاقتصاص<sup>(٨)</sup>) مثاله أن يقتل

اه سحولي ويترك حتى يرضع ولدها الذي لا يشي الابه اه يان قرز وحق رضع البلاء اه شرح بهران واذا اقتص منها قبل ارضاع البلاء فهلك المبي قتلها به فان مكته الامام وهو عام والمقتص جاهل بالقضاء على الامام فان كانا عالين مما واجهنا في القضاء على المباشر في الاصح ذكر معنى ذلك في البحر اه شرح بهران وقيل قول من ادعت الحمل فيؤخر حتى يلدن اه بحر (١) قلنا كان قتله لعنه الله حدا لا قصاص لسيئه في الارض فسادا اولدته اذ اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أشقى الآخرين قال في القيت وانتظارهم موت علي عليم لقتله لا يبطل كونه حدا لان الحد حينئذ الى علي عليم ولم يأمر بقتله فلما صارت الولاية الى الحسن قتله حدا لا قصاصا اه من شرح بهران وقيل إنما يستقيم على قول م بالله أنه لا يبطل بموت الامام الاول وقد ذكر معناه ابن بهران قال الحسن عليم امام بالنص في وقت علي عليم وإنما منع القيام بالامر في وقته قلت ولا يخفى ما في هذا الاجوب من التكلف اه من خط سيدنا العلامة محمد بن علي الشوكاني (٢) وللأب أن ينفو عن القاتل لصلحه اه متى (٣) يعني أمر المبي (٤) حيث قال اذا قطع رجل يدا المبي كان للأب ان يقتص وكذا وصيه تخريجا اه شرح بهران (٥) لا يكتفى إذنه من دون حضور قيل لسقوط الاثم أو ما سقط حصّة شريكه من الدية فتسقط مع الاذن بل تلزم حصّة شريكه من الدية (٦) واذا قتل العبد القاتل غير المستحق قل سيد العبد ليس له الاقتصاص الا بالترام القيمة الاول الذي كان مسحقا لدمه اه شرح آثار وقد مر في باب المأذون على قوله ان استهلكه الفخ خلافه وان له الاقتصاص اه سيدنا حسن رحمه الله والمقروض في هذه المسئلة أن المقتول الاول والثاني وقاتل الثاني عيّد كلهم (٧) ويكون من جملة ترك المعسر يسقط بين أهل الدين اه يان معنى وولاية قبضا إلى ورثة المعسر ويسلمونها إلى ورثة الاول قرز وقيل بل يكون للوارث المستحق لانه أخص كالرهن والجاني كما هو ظاهر الازهار في قوله والمستحق الدية (٨) وليس لهم أن ينفوا عن الدية (١) فان عفا لم تصح لأنها مستحقة لورثة المقتول

الرجل الممسر رجلا ثم هذا رجل آخر ليس بولي للمقتول على الممسر القاتل فقتله وهو غير مستحق لدمه فلم يستحق لدمه وهو ولي للمقتول أولا الدية أى دية الممسر الجانى أولا ولا يأخذها ويستحقها إلا حيث لم يحتر وارث الممسر الاقتصاص من الجانى عليه أما لو اختار الاقتصاص لم يستحق ولي للمقتول أولا دية من مال الجانى ولا على ورثة الممسر<sup>(١)</sup>

﴿فصل﴾ فى بيان الامور التى يسقط بها القصاص بمد وجوبه<sup>(٢)</sup> (و) جملة ما يسقط به القود أمور ستة الاول أنه (يسقط بالففو عنه<sup>(٣)</sup>) أى على الجانى على الوجه الذى سيأتى<sup>(٤)</sup> (ولو) صدر (من أحد الشركاء) والأمر الثانى أن يشهد أحد الشركاء فى استحقاق الدم أن شريكه قد عفا عن القود فيسقط القود (بشهادته به عليهم<sup>(٥)</sup>) وان أنكروا ذلك هم (الجانى) جميعا فلا تأثير لانكارهم وهذا هو حكم الظاهر وأما حكم الباطن فيحتل أن لا يسقط القود<sup>(٦)</sup> (ولا تسقط الدية) بالففو عن القود (مالم يصرح) بالففو (بها<sup>(٧)</sup>)

أولاد لا تورث عن مورثهم اجتماع (١) إلا إذا كان تركه أيهم توفى بأعليه فى الدية والديون قليل وهذا هنا وفاق وهو ظاهر القع اه يان (١) ويلزم أن يهدر دمه فى هذه الصورة والله أعلم بل يبقى فى ذمة قاتله رجاء الصبر عنه يقال اما يهدر ما كان من الاصل أى مترك القصاص فيه أصلا وهذا عارض ما أوجب تركه فلم يهدر واقفه أعلم (٢) ومالا يسقط به (٣) مسئلة ومن قطعت يده (٤) فعفا تهمرت إلى نفسه فلا قصاص لتسخر استيفاء النفس دون اليد ولولدها عافا عنه كى بل لأن قصص إذا لم يصف عن النفس لنا مامر (فرع) ويجوز دية النفس ان لم يكن قد عفا عن ارش اليد (ش) فان كان قد عفا أخذ نصف الدية اذ يسقط الاصل لا السراية حيلفت بل تزدية النفس اذ لم يتناولها الفو حيلفت لاشيء عليه لولده عافا عنه قلت وهو الاقرب كالقود اه بحر بلفظ (١) عن الاقتصاص سقطا عن الارش (٥) فرع فان اختار الوارث القود والدية ما والقصاص والارش ما قليل ف يحتمل أن يسقط القود والقصاص لانهما يسقطان بالثبته واختياره للدية مع القود يصير شبهة اه يان (٥) فلا يصح الففو من المحنى عليه قبل وقوع الجنائة ولو لم يندرج فى الرمية فان كان الرامى مقتصا عفا قبل وقوع السهم متوقع قتل كان قصاصا وان لم يقتل لم يمكن له أن يقتص بعد الففو اه بحر قرز (٤) فى التثبيت (٥) ولو لم يأت بلفظ الشهادة اه سحولى لفظا قرز ولو كافر أو فاسقا لانه بمنزلة البراءة قرز (٥) اذ هى إقرار لسقوط اه بحر (٦) لان هذه المسئلة مخرجة من شهادة أخذ الشرى يمكن على الآخر الحق والحق لا يقع فيها باطنا اه غيث (٥) ويحتمل أن تسقط ظاهرا وباطنا (١) وهو الاصح لان شهادته عفو (١) وهو ظاهر الاز (٧) المراد وليه وسواء كان القصاص فى حياته على الصغير أو على من يستحق الصغير القصاص فيه كأمه وأخيه منها وزوجه أو زوجها اه سحولى لفظا قرز (٥) وان وقع الففو عن الدية أو عن الدية دون القود لم يسقط القود وأما الدية فقليل ع يسقط (١) وفاطو قيل لا يسقط (٢) عند الهدو ويؤاخذ قولى بالله وع على أحد قولى م بالله تسقط الدية اه يان قال فى البحر فان عفا عن



أيضا (أو ينف عن دم المقتول<sup>(١)</sup>) جلة حينئذ تسقط ومن قال انه لا يجب بالقتل الا القود فانها على قوله تسقط<sup>(٢)</sup> بسقوط القود وكذا أحد قولي ش وأحد قولي م بالله إذا قال عفوت عن القود وسكت عن الدية وهو العفو المطلق فأما إذا قال عفوت عن القود دون الدية فانها لا تسقط الدية عند ش وم بالله ويأتي خلاف زيد بن علي وأبي ح وك ان الدية تسقط<sup>(٣)</sup> قيل ع ان كان العفو مطلقا<sup>(٤)</sup> نحو أن يقول عفوت عن القود أو عن القصاص أو عن دم القتلى أو عن الدم ولا يبينه فان ذلك يسقط به القود دون الدية عندنا وقال م بالله يسقطان فأما إذا قال عن دم المقتول أو عن الجناية فهذا موضع اتفاق بين الهادي وم ان القود والدية يسقطان جميعا وكذا ذكر الفقيه م معنى ذلك أما لو قال عفوت عنك ولم يبين ما هو المعفو عنه لم يسقط به شيء<sup>(٥)</sup> لا قود ولا دية والفقيه م يعمل هذا تفسير العفو المطلق<sup>(٦)</sup> (ولا) تسقط الدية بالبراء عنها (في) حال (المرض) ولا ينفذ براءؤه (إلا من) الثلث<sup>(٧)</sup> (و) الامر الثالث (بكون أحد م) أى بكون أحد الشركاء في استحقاقه<sup>(٨)</sup> (فرما) للجاني نحو أن يكون أحد م من أولاده أو أولاد م وان سفل (أو نحوه) أى نحو القرع وذلك مثل أن يكون الشريك في الدم مجنونا<sup>(٩)</sup> من أصل الحلقة<sup>(١٠)</sup> لم يثبت له عقل رأسا فانه يسقط

القود في وجوبها نظرا ه ح نصح (١) وهو ظاهر الازلأنهما أصلان (٢) وجه كلام الفقيه ان موجب الدية باق وهو القود (٣) أو عن قتله أو عن موجهه سحولى لفظا قرز (٤) أى الدية لا تلزم عديم فلا معنى لقوله (٥) هي ساقطة عديم (٦) وهو ظاهر الاز (٧) وفي البحر يسقط (٨) وله تحليفه ما قصد به إسقاط الدية قرز (٩) ما لم يصبها على أنه قصد أحد م أو كلاهما أو جرى عرف بهما أو بأحدهما قرز ولفظ البيان فلور عرف المراد بذلك أو جرى به عرف عمل به اه بلفظه (١٠) فيسقط القود فقط (٧) ما لم يكن مستترقا بالدين قرز (٨) وذكر الفقيه ح في طليقة أنها تجب الدية في مسائلنا من جملة المال فان كان منه غير هاعشرين الف درهم أو اثنين دينار سقطت اه صميرتي (٨) في عد هذا من المسقطات تسمع لأنه غير ثابت بالأصالة (٩) نحو أن تقتل المرأة زوجها وله أولاد من غير هاوزلادتها سقط القصاص باستحقاق ولها بعض القصاص من أمه وكذا إذا قتل أخاه وللمقتول بنت وللقاتل ابن فابن القاتل شارك البنت في الاقتصاص فسقط القصاص على القاتل لأن ابنة شارك في الاقتصاص وكذا فيمن قتل زوجة ابنة قرز (٩) فان ثبت له عقل ثبت القصاص كالصغير إذا بلغ اه غيث وقيل لا يودوهو الصحيح إذ قد سقط بخلاف الصغير وهو ظاهر الازهار اه شامى (١٠) فأما لو كان زوال العقل طارفا فانه ينتظر حتى يفيق فيعفو أو يطلب اه غيث قرز (٩) وأما الطارئ والصغير فينتظر كما مر لأنه يرجو فان كان مأويا سقط القصاص

التقود (و) الامر الرابع (بقول المجني عليه) <sup>(١)</sup> للجاني أنت (أخطأت) <sup>(٢)</sup> فيسقط القصاص <sup>(٣)</sup>  
 (وإن قال) الجاني أنا (تسمت) الجناية فانه يسقط التقود <sup>(٤)</sup> بذلك (أو) قال المجني عليه للجاني  
 أنت (ما فعلت) <sup>(٥)</sup> هذه الجناية فانه يسقط التقود <sup>(٦)</sup> (وإن بين الورثة) أى ورثة المجني عليه  
 أنه الفاعل لها لأن اقراره بمنزلة ابرائه <sup>(٧)</sup> (و) الامر الخامس أن يقتل رجل رجلا عدوانا ثم  
 انكشف أنه مستحق عليه التقود وجب أن يسقط عنه القصاص (بانكشافه) <sup>(٨)</sup> مستحقا  
 إلا أن يكون معه وارث آخر فعليه قسطه من الدية (و) الأمر السادس أن يرث الجاني  
 بعض القصاص المستحق عليه بأن يموت بعض الشركاء المستحقين لدمه وهذا الجاني يرث  
 منه ما حينئذ يسقط التقود (بارثه بمض القصاص) <sup>(٩)</sup> لسقوط بعضه وهو القدر الذي ورثه

(١) وكذا وارد قرز (٢) ولا يطل بالرد لأن مقتضى المجزئ (٣) والدية لأنها دعوى على العاقلة اهـ يان وفي شرح  
 الفتح لا يسقط الدية ما لم تصادفها لجان فيلزم الدية بهذا الاقرار لأن دعوى الخطأ لا يوجبها  
 واقراءه بالعدليس باقرارها بعبر وهذا لان يرجع أحدهما إلى تصديق الثاني فانه محكمه فان رجح القائل  
 إلى تصديق الثاني لم تصادف الدية وتكون في ماله وان رجح الولي إلى تصديق القائل لزمه حكم العمد ولا يكون  
 إنكاره له أولا كالمفوض التقود وذكره في التحرير وقال في الكافي لا تقود عليه بل الدية اهـ كواكب (٥)  
 الا أن بين الورثة انه أقر توليها لم يسقط الدية على المختار خلاف ما ذكره القتيبي ح اهـ ذمري (٦)  
 والدية قرز (٧) ولأن اقراره يكذب البيئة ولعل الدية تسقط هنا والله أعلم قيل لا أن يعلم الحاكم  
 صحة جرحه وقتله حكمهم بالدية لان الميث لا يسقط حقهم في الباطن قيل لكنه تكون وصية للقائل  
 بالدية إذا خرجت من الثلث وإلا فقد التفت وتحسب الدية من جلة ما على ماذكره في الاقادة والحفيظ  
 والبحر اهـ ن بلفظه (٨) ولا شيء عليه الا الاثم بالزعم على فعل الكبيرة وفيه خلاف قد تقدم هل يكون الزعم كبيرة  
 أم لا اهـ يان قال في التيث ينسق باقدامه على القتل مع جهل الاستحقاق وهو محتمل للنظر (٩) سؤال  
 إذا جنى الجاني جناية فآله بالباشرة أو بالسراية ثم قتله ولى الدم قبل موت المجني عليه من تلك الجناية مباشرة  
 أو سراية هل يسقط القصاص عن ولى الدم لكونه مستحقا للتقود أم لا وهل يفرق الحال بين جناية  
 المباشرة والسراية سل أما على قول الاتفا وهو المختار فالقياس السقوط اهـ سيدنا على بن أحمد رحمه  
 الله قرز (٩) ولو أن رجلا كانت له امرأة وله منها ابنتان يقتل أحد الابنتين الأب والآخري الأم كان على  
 قاتل الأم التقود دون قاتل الأب لان قاتل الأب ورث ما ورثته أمه من حق القصاص في الأب بخلاف  
 قاتل الأم فانه لا يرث منها شيئا لان قاتل الممد لا يرث وكذلك الأب لا يرث منه شيئا بل الوارث أخوه  
 وأمه فلو كانت الأم مطلقة حلالا باناء أو قتلا أباهما في حالة واحدة قتلا جميعا قرز وكيفية قتلها أن يوكلا  
 وكليين يقتلتهما في حالة واحدة فان تدم قتل أحدهما بطلت الوكالة وانقص من الوكيل الآخر ان قتل  
 بعد علمه بطلان الوكالة قيل ع أو هو ابنتان بالسلاح في حالة واحدة ولا يسقط في القصاص وحد القذف  
 بخلاف الاموال لان القذف مشوب والقصاص يعلق بالعين لا بالذمة بخلاف الدين اهـ المجزئ (٩) نحو أن

وهو لا يقيمض (لا بالا كراه<sup>(١)</sup>) فلا يسقط القود لكون القتال مكرها وهذا قولم بالله  
وسياق الخلاف<sup>(٢)</sup> في ذلك (و) لا يسقطه (تهديد المقتول<sup>(٣)</sup> أولا) فلو أن رجلا تهدد رجلا  
خفاف منه الايقاع به فوئب عليه فقتله لم يسقط عنه القود بذلك التهديد فقط إلا أن يكون  
قد أقدم عليه<sup>(٤)</sup> فقتله مدافعة سقط القود<sup>(٥)</sup> أو غلب في ظنه<sup>(٦)</sup> أنه إن لم يقتله قتله ولا  
يحصى له عنه<sup>(٧)</sup> جاز له قتله ولو لم يكن قد أقدم عليه (و) لا يسقط القود عن القتال  
(مشاركة من يسقط عنه<sup>(٨)</sup>) القود كالصبي والمجنون والأب<sup>(٩)</sup> ويجب على المشارك إذا كان  
يسقط عنه القود نصف الدية<sup>(١٠)</sup> قيل ح هذا في غير الأب<sup>(١١)</sup> وأما هو فيجب عليه دية كاملة  
لأنه عامد والشرع منع من قتله وقيل من الصحيح أنه لا يجب عليه إلا نصف دية<sup>(١٢)</sup> قوله  
(غالباً) يحتز من أن يشاركه من لا ضمان عليه كالسبع أو الانسان يجنى على نفسه<sup>(١٣)</sup> مع  
غيره فمند أئى ط لا قود على شريكهما<sup>(١٤)</sup> قيل ل ويجب عليه نصف الدية وعندم بالله بل  
يقاد منه<sup>(١٥)</sup> (والاباحة) لا تسقط القود عن القتال فإذا قال لغيره اقتلنى أو اقتل ابنى أو اقطع

يقتل رجل أباه وله أخ وأم فإن عليه القتل للاخ والأم فإذا قتل الاخ الأم وأمات سقط عن قاتل الأب لأنه  
قد ورث نصيب الأم ويقتل قاتل الأم به بحر معنى قرز (١) حيث بقى للمكره فعل وإلا القود على المكره وفا  
وهذا يوضح تعيين المختار في الخلاف الآتي اه سحولى فقطاً (٢) في قوله وفي المكره خلاف (٣) مسئلة ولا يدافع  
بالقتل حيث يمكن الحرب إذ هو أخف كالأمنش أن كفى العين وقيل بل لذلك لأنه ليس يمتد بالدفع قلت  
وهو الأقرب اه بحر (٤) ولو لم يخش من إقدامه إلا ألا لم فقط قرز (٥) ولم يدفع بدون القتل قرز (٦)  
والدية قرز (٧) وقام الظن مقام العلم لأنه لا طريق إلى العلم وأما عند المحاكمة فظاهر لزوم القصاص إلا  
بينة بشاهد الحال أو اقرار المجنى عليه اه شرح فصع معنى (٧) في الحال أو في المال اه حيث قرز (٨)  
ظاهره سواء كان كل منهم قاتلاً أو بالمجموع وعندى أنه ان كان كل قاتلاً فلا كراهة للمذهب وإن لم  
يكن كذلك سقط القود ومثله لو كان يفعل قاتل واحد خطأ وعمداً ومات بمجموعهما اه مفتي (٩) ولا  
حق للاب في دم المشارك في قتل ولده لأنه لا يرثه فلا شيء له من القصاص ولأمن الدية بل الحق لمن  
يرثه مع تقدير عدم الاب وإلا فلى الولاية اه طاهر قرز (١٠) لأن الدية ليست في مقابلته بل في مقابلته دم  
المقتول فلا تمتد (١١) لأن دمه محزون بالاصالة (١٢) ويكون في ماله قرز (١٣) أو المستحق للقصاص اه بيان  
(١٤) لأنه اجتمع موجبو مسقط قاهره بالسقط بخلاف ما تقدم فانه اجتمع موجبان القود والدية اه بحر (١٥)  
وان عفا استحق الماني دية كاملة قيل بل عدم بالله لا يجب عليه إلا نصف دية لأنها لا تعد عنه كما تقدم (١٥)  
وهو الصحيح وخارجه لما لى هو الذى يقضى به كلام التذكرة وكذا في السحولى (١٥) وهذا يناسب قول  
الحدوية أنه لا يسقط شيء عما قابل فعله ولعل بالله قولين أو يفرق بين ما يوجب الدية وبين ما يوجب القود

يدى ففعل لزمه القصاص ولا حكم لهذا الاذن قيل ع وكذا إذا قال اقتل عبدى<sup>(١)</sup> أو بهيمتى<sup>(٢)</sup>  
بمخلاف قوله اذبح بقرتى<sup>(٣)</sup> لأن ذبحها يستباح فلا يضمن<sup>(٤)</sup> إن ذبحها (والمفوء عن أحد  
القاتلين<sup>(٥)</sup>) لا يسقط القود ممن لم يعف عنه فلو قتل رجلان أو جماعة رجلاً فمناً ولي دمه  
عن أحدهم لم يسقط القود عن الآخرين هذا قول أبي ح وش قال في شرح الابانة وهو قول  
عامة العلماء وقال أبو ط بل يسقط القود عن الباقيين<sup>(٦)</sup> قال في شرح الابانة وما ذكره أبو ط  
ليحيى عليه أنه يسقط القود مخالف للإجماع **فصل** في راقى<sup>(٧)</sup> ولا شيء<sup>(٨)</sup> في راقى  
نخلة<sup>(٩)</sup> مات بالروية<sup>(١٠)</sup> مثاله ان يرقأ رجل نخلة ليسرق من ثمرها فأشرف عليه مالكها  
ففرغ فسقط فهلك لم يضمنه المالك إذ لا فعل منه يوجب الضمان (قابلاً) يحتز من صورة  
وهي أن يلبس للمالك<sup>(١١)</sup> لباساً متكرراً مفزعاً لقصد افزاعه بصورته ثم يشرف عليه فيهلك

(١) لا أحرق ثوبى ونحوه فسقط ضياته بالابانة وان حرم القتل وكان القياس أن يقال هذا محظور فلا يصح  
الامر به فيضمن المأمور به سحواً لفظاً (٢) ولو ذبحها (٣) أو مزق ثوبى (٤) لعل هذا حيث المأمور ممن  
تعمل ذبيحته فيصح الامر اه حيث والمختار أنه إن كان المأمور من أهل الذمة صح الامر وحلت لاهل  
ملته والابانة صحيحة وإن كان من غيرهم فلا اه املاء شامى فان أمر ذمياً ضمن الذمى القيمة اه حيث (٥)  
معيناً فان قال غوث عن أحدكم لم يصح كالأبراء لا اعتبارهم فيه أنه لا بد من ذكر المبرء اه مفتى قرز فان  
عفا عن أحدهم معيناً لم يمس من الذى عفا عنه سقط القود اه ع في وتلزمهم الديت في أموالهم وكذلك لو عفا  
عن واحد يعتقد أنه غير القاتل فانكشف القاتل فان العفو قد صح والله أعلم (٦) لانه يقول العفو اسقاط  
والقود لا يتبع فسقط كله بسقوط بعضه قلنا حقان متعلقان بشخصين فلا يسقط أحدهما بسقوط الآخر  
قال الامام في البحر قلت كلامك قوى من جهة القياس على عفو أحد الشركاء لكن الفرق أن هناك يضمن  
اسقاط بعض القود لاتحاد من هو عليه وهنا لم يضمن لصداق الشخص اه شرح فتح (٧) ولا شيء عفى مستأجر  
انهدم عليه مدين ونحوه اه هداية وكعاشق مات بمشقة اه هاشم هداية والقود ولا ية على المشوق  
(٨) أو نحوه كالجدار والدار (٩) وأما روية المان وهو الذى يرى غيره فيعجبه فلف لاجل رؤيته  
قيل ع يضمن لانه مباشر وقال الاميرح لا يضمن وهذا يجعل أن يكون كالسحر وقد ذكرنا في شرح  
الابانة أن مذهب أهل البيت عليه وح أنه لا يقتل بالسحر قصاصاً لانه لا يؤثر رجلاً فلا شيء وقال في  
الشفاء في العين أن الله هو المثلث للشيء لا أن العين هي التي قتلت ولله فرق بين هذا وبين الاحراق بالانار فان  
القود يجب لذلك وإن كان الاحراق فعل الله تعالى لان الضرر معلوم والله أعلم اه زهور وما يقد ضرورة العين  
أن يقول عند رؤيته يشاء الله لا قوة إلا بالله ذكره في الكشف اه كواكب (١٠) والرؤية سبب السبب  
اه ح لفظاً (١١) أو غيره (١٢) أو سارق آخر أو نحوه لكن لا يشترط فيه القصد بخلاف المالك اه عامر ولعل

لسبب الفرع من تلك الصورة فإن المالك حينئذ يضمه <sup>(١)</sup> ولو هلك بالرؤية لأنه سبب  
 الهلاك <sup>(٢)</sup> بسبب متعدي فيه (أو) مات (بالزجر) فلا شيء فيه (إن لم يزجر بدونه) فلو  
 أن رجلا أدرك رجلا قد علا نخلة ليسرق من ثمرها فزجره فسقط السارق ومات لم يلزمه  
 شيء قيل <sup>(٣)</sup> المراد إذا كان سقوطه لا من صيحته بل أراد أن ينزل فزجره فسقط وكذا  
 إذا سقط لفشله وأما إذا كان <sup>(٤)</sup> سقوطه لأجل الصيحة فإن لم يندفع إلا بها فلا شيء عليه  
 وإن كان يندفع بدونها ضمنه قيل ع إلا أنه ان قصد <sup>(٥)</sup> إلى قتله بالصيحة فمليه القود وإن لم  
 يقصد إلى قتله فمليه الدية لأنه قاتل خطأ قيل ف وفي وجوب القود نظر لأنه فاعل سبب <sup>(٦)</sup>  
 والاسباب لا يشترق الحال فيها بين العمد والخطأ في سقوط القود <sup>(٧)</sup> قال مولانا عليه السلام  
 بل الأقرب أنه مباشر لأن الصوت كالألة <sup>(٨)</sup> الواقعة في الصباح <sup>(٩)</sup> ينصدع لأجلها القلب فيهلك  
 السامع <sup>(١٠)</sup> (ولا) يجب (على) المسك <sup>(١١)</sup> والصابر <sup>(١٢)</sup> إلا الأدب) فلو أمسك رجل رجلا أو صبره

وجهه أنه تعدى في سبب السبب وهو الدخول (١) ينظر في هذه المسئلة لما وجه الضمان اه حيث يقال  
 قد تعدى بالمصد لأفراعه فيضمن قرز (٢) ولا قود عليه اه متى وجب الدية على ما قلته ولو قصد  
 هلاكه لأنه سبب بخلاف الصيحة قرز (٣) هذا كلام المرتضى حكاه عنه في اللع وليس تفسير الأثرهار  
 اه املاء (٤) هذا تفسير الأثرهار (٥) يقال إن لم يقتل في العادة وإلا فلا يعتبر القصد (٦) وهو  
 التصويت (٧) قال في الدامغ قال ابن عوييه لا يبعد فيمن مات بصيحة أو نحوها من نحو عظيم  
 الأصوات أن تزدحم على الصباح أجزاء نافذة إلى الدماغ فتؤثر في تحريق البنية وهذا ابتداء على أن  
 الصوت ينتقل والأقرب أنه عرض يدرك في عمله ولا يولد ذلك وإنما ذلك من قبيل السم الذي يقع  
 بفعل الله تعالى عند تحريق البنية (٨) ونظيره لو أذن من حاسة الشم مما قاتل اه غيث (٩) وبأني مثل  
 الصيحة الموجبة للضمان ما يجذب بالمندفع من سقوط حمل أو يوت برتماد ولا يجوز الرمي به في بلاد  
 أهل القبلة كما لا ينشون أي رمون بالشباب اه زهرة (١٠) فإن اختلفا فالظاهر سقوطه بغير الصيحة  
 إذا كان الساقط كبيراً وأما إذا كان صغيراً أو معوها فالظاهر الصيحة لأنها فزعان عما لا يفزع منه  
 الكبير الماقل اه بيان لفظاً (١١) فلو رمى رجل بنتاً فاصداً لأفراعه صبي لقتله قتل به وإن قصد أفراعه  
 دون قتله فالدية على الماقل (١٢) وإن رمى ولم يقصد فلا شيء عليه قرز إذا لم يعرف أنه يجود منها  
 جناية وإلا ضمن ما تولد منها وللفظ البيان فرع وهكذا في كل الخ (١٣) أما إذا كان يقتل مثلها في  
 العادة فمعد يقتل به وإن لم يقصد القتل اه سيدنا حسن قرز (١٤) والأصل في أن للمسك والصابر  
 لا يقتلان قوله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل القاتل ويصبر الصابر رواه في الشفاء ونسبه في التلخيص  
 إلى الدارقطني والبيهقي قال الدارقطني والارسلان فيه أكثر وأما لزوم تأديتهما فلقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم من أعان على قتل مؤمن بشرط كلمة لقي الله مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله رواه ابن  
 ماجه والاصهباني وروى البيهقي نحوه اه شرح بهران (١٥) في لفظ الصابر ركة وكان القياس المصبر

أى حبسه حتى جاء غيره فقتله<sup>(١)</sup> فالقود على القاتل لاعلى المسك والصابر وإنا عليها التأديب<sup>(٢)</sup> إذا كانا متدينين بل يجب القود على (الغرى<sup>(٣)</sup>) لنيره (والحابس حتى مات<sup>(٤)</sup>) جوعاً أو برداً<sup>(٥)</sup> لأنه قاتل عمد وإن لم يكن القتل بفعله (وفي المكرم خلاف) فقال المرتضى يجب التقصاص على المكره<sup>(٦)</sup> وقال م باق على المأمور<sup>(٧)</sup> (والعبرة في عبدوكافر ميافاختلف حالها بالمسقط لا بالانتهاء) فلو رمى عبداً ثم اعتق قبل أن يصيبه السهم أو كافر فأسلم قبل الإصابة فالواجب قيمة العبد<sup>(٨)</sup> ولا تجب الدية وفي الكافر الذي الدية<sup>(٩)</sup> لا القود وقال ح يعتبر الابتداء فلو رمى مسلم ثم ارتد ثم وقع به السهم فقتله فعلى الرامي الدية<sup>(١٠)</sup> لورثة المقتول

(١) إذا كان ممن تضمن جنايته لا إذا كان سبياً أو نحوه ممن لا تضمن جنايته فيضمن المسك والصابر يعنى تضمن الدية إذا لم يلج السبع ويترمه القود إذا ألجأه اه بيان معنى قرز (٢) لقوله صل الله عليه وآله وسلم من أغان على قتل مؤمن بشطر كلمة لى الله تعالى مكتوباً بين عليه آيس من رحمة الله اه ح بهران (٣) والفرق أن فى الأول قد وجد من يعلق به الضمان بالباشرة وهو القاتل ولا شيء على المسبب مع وجود المباشر وأما الأخير فانه لم يوجد من يعلق به الا المسبب وهو الغرى والحابس وهذه قاعدة مطردة وضابطة جامعة مانعة اه شرح فتح (٤) مسألة من ربط غيره بين يدي سبغ فقتله السبع أو فى أرض مسبعة فقتله السباع فلا قود عليه لأن لما اختار ولم يلجها اليه إلا إذا جمع بينه وبينها (٥) فى موضع ضيق قد ألجأ السبع اليه فيلزمه القود ذكره في البحر والكافي ومهذب ش اه بيان (٦) فيكون كمن أمسك رجلاً فقتله التير اه بستان ولا دية وقيل يضمن الدية إذ لم يوجد من يعلق به الضمان اه مفتى (٧) ومن هذا أن ترك المرضعة الصبي حتى مات فيقتاد إن لم تكن من أصوله (٨) فلو منه الشراب فلم يأكل خوفاً من العطش مات جوعاً فلا ضمان لأنه المهلك لنفسه (٩) وذكر المؤيد فيمن سرق طعام غيره في مفازة وليس معه سواء حتى مات جوعاً أنه لا يقتل به قيل فيأتى مثله على قوله فى أخذ الثوب أنه لا يقتل اه بيان وقال القاضي عبد الله أنه يكون كالغرى والحابس ولعله أولى اه ومجمله فى السحولى فى الحضانة (١٠) أو عطشا (١١) قال عليه السلام فى كتابه الايضاح ما لفظه وإنا لا يقتل هذا القاتل إذا خاف على نفسه ووقع فى قلبه الخوف وأيقن بالقتل إن لم يفعل فلعنة عند ذلك كان فعله وقله هذا الرجل بدعش وعلع أزال عقله لما أيقن من المصلحة على نفسه والصحة والافراز فيدبر القتل عنه لهذه الشبهة إذا ادعاهما وإن فعل فعلا لم يفعله لانا قد رأينا من إذا أيقن بالقتل ورعب قلبه فعل ما لا يدري به فاما إذا لم يكن على هذه الحال وكان مطيقاً وما ذكرنا سالماً فهو المقتول بما أجرم والمأخوذ بما فعل لأنه قد ظلم وتعدى ولم يكن ينبغي له أن يعصى الله سبحانه بطاعة ظالم من خلقه هذا كلام المرتضى عليه السلام (٧) وإذا عفا عنه وسلم الدية كان له الرجوع على المكره (٨) لورثته (٩) لأن الجنابة بعد خروجه عن الملك اه عامر ومفتى وقرر الشامي وقيل لسيده اه بيان (١٠) ان كانوا وإلا فليسيده إن كان وإلا فليت المال (١١) لورثته المسلمين قرز وقيل الذين (١٢) يقال عند ح إنا يجب فى العمد القود فقط ولادة وهنا أوجبها لما الفرق على أصله يقال على

وقال ش وزفر له يستبر الاتهاء فلا شيء عليه<sup>(١)</sup> قال ص بالله المذهب كقول أبي ح وقيل ع وح بل  
كقول ش وزفر ﴿ قال مولانا عليه السلام ﴾ بل الأولى أن المذهب الاعتبار بالمسقط<sup>(٢)</sup>  
كقول يوسف ومحمد<sup>(٣)</sup> ﴿ فصل ﴾ في بيان حقيقة جنائية الخطأ وأحكامها<sup>(٤)</sup> (و)  
اعلم أن جنائية (الخطأ)<sup>(٥)</sup> هي ما وقع على أحد وجوه أربعة الأول (ما وقع بسبب) ولو تعمد  
فعل السبب وسيأتي تفسير ما هو سبب في الفصل الثالث<sup>(٦)</sup> إن شاء الله تعالى الوجه الثاني  
قوله (أو) تقع الجنائية (من) آدمي (غير مكلف<sup>(٧)</sup>) وسواء كان عامداً أم خاطئاً مباشراً أم  
مسبباً الوجه الثالث قوله (أو) يقع من (غير قاصد للمقتول<sup>(٨)</sup> ونحوه) بل قصد غيره  
فأصابه من غير قصد وسواء وقعت من مكلف أم من غيره مباشرة أو تسيباً أو أراد عليم  
بنحو المقتول كل جنائية توجب القصاص الوجه الرابع قوله (أو) تقع الجنائية من شخص  
غير قاصد (للقتل) بل قصد لإيلاسه فقط وكانت الجنائية (بماثلة<sup>(٩)</sup> لا يقتل في المادة<sup>(١٠)</sup>)  
نحو أن يضربه بمنله أو طرف ثوبه أو نحو ذلك فيموت<sup>(١١)</sup> من ذلك قتلته على هذا الوجه  
خطأ وهذا ذكره في شرح الابانة للهادي والناصر والفرق بين قال وعندك أنه عمد ﴿ قال  
مولانا عليه السلام ﴾ ولعله يعني حيث قصد القتل (و) (لا) تقع الجنائية على أي هذه

أحد قوله (٥) وفي البحر لا قود ولادة لأن العبرة بالمسقط قرز (١) قوى في المرتد (٢) سواء تهدم  
أو تأخر اه يان (٣) والكافي والزوائد وهو الذي بني عليه في الاز وهذا الخلاف إنما هو في لزوم الدية  
وأما القود فلا يجب وقلنا اه كواكب وبيان معنى (٤) لم يذكر أحكامها إلا في الفصل الثاني (٥) قال الامام  
أو تخرج الرجال الى ساحة البلد يضربون الكرة بالصلولان فحى بعضهم على بعض فأن الدية والنفس  
والأعضاء على عواقلهم حيث أرادوا ضرب الكرة فاصابوا غيرهم لأن ما هذا حاله فليس عدواناً وإنما  
هو مباح أو مندوب لاجل الرياضة فلذا تكون الدية على العواقل وكذا الرجال إذا لعبوا بالأسلحة أيضاً  
وكذا الصبيان إذا ألقوا النار فأحرق بعضهم بعضاً فالدية على عواقلهم اه يستأن (٦) من غير هذا الفصل  
(٧) غالباً يخرج السرکان بالغمر ونحوه فتحكمه حكم المكلف عمداً أو خطأ اه سحولى لفظاً (٨) صوابه  
للمجنى عليه اه فتح (٩) ولو كان قصده متديكاً أن يقصد به إفصيص عمره اه وابل قرز (٩) فلو كان قصده  
القتل ولو بما مثله لا يقتل أو كان مثله يقتل ولو لم يقصد القتل فإنه يكون عمداً اه سحولى لفظاً (١٠) باعتبار  
المجنى عليه وكذلك في ونحوه اه ديباج (١١) إذا عرف أن موته تحصل بها نحو أن يكون في مقتل وأما إذا  
التبس هل مات منها أم من الله تعالى فلا يجب فيه شيء ويجب الأرض لذلك حكمه ما به بيان معنى قرز من  
فصل الخطأ لأن الاصل براءة الذمة وسيأتي في مسئلة العراك أن الحامل إذا وضعت عيب الجنائية أو  
بقت متألماً انه يجب الضمان لما الفرق يقال هناك الظاهر ان موت الجنين بالجنائية بخلاف هنا اه سيدنا

الوجه الأربعة (فعمد<sup>(١)</sup>) لا خطأ (وان ظن) الجنائي (الاستحقاق) بالجني عليه نحو أن يظن أنه قاتل بانه قتلته فيكشف القاتل غيره فانه يلزمه القود ما لم يكن فعله بأمر الحاكم<sup>(٢)</sup> أو بإقرار الجني عليه<sup>(٣)</sup> قوله (غالبا<sup>(٤)</sup>) يحتز من أن يجد مسلما في دار الحرب دخلها مستأثما<sup>(٥)</sup> فظن انه من الحريين<sup>(٦)</sup> قتلته فانه لا قود عليه<sup>(٧)</sup> وكذلك تكلم الكافر بكلمة الاسلام<sup>(٨)</sup> وظن القاتل أن اسلامه غير صحيح فأنكشف اسلامه صحيحا فلا قود<sup>(٩)</sup> فيه (وماسببه<sup>(١٠)</sup>) منه (أى من المقتول (فهو) إذ هو في حكم الجنائي على نفسه (ومنه) أى ومما يهدر (تعديه<sup>(١١)</sup>) في الموقف فوقه عليه<sup>(١٢)</sup> غير متمد فيه خطأ) مثاله أن يقف رجل في موضع وهو متمد بالوقوف فيه نحو أن يقف في طريق من طرق

حسن قرز (١) وذلك في صورتين أحدهما حيث قصد القتل بما تله يقتل في العادة الثانية حيث قصد القتل مطلقا وكانت الجنابة بالمباشرة فهما والله أعلم قرز ويخرج من ذلك ما في غالبا (٢) ولعل هذا يأتي على أصل ح ان الحكم في الظاهر حكم في الباطن فيكون خطأ لأن الحاكم الجاه فطره بالدية فيكون على العاقلة اه شامى قرز (٣) فيه نظر إذ الاقرار كالا باحتوي لا تسقط القود وقيل انه كالغور من قبله (٤) حذف في الاتمار غالبا لأن ذلك يوم ان الجنابة في هاتين الصورتين ليست عمدا وليس كذلك بل هي عمد لكن سقط القود لأمر آخر اه وابل (٥) لافرق لأنه لا قصاص فيها (٦) وإن رمه وهو يظن انه كافر ثم بان مسلما قال في التذكرة والحفيظ يكون عمدا إذا كان في دار الاسلام وقال في الشرح وشرح الإلانة وطى يكون خطأ اه بيان (٧) ونجب الدية من مله اه تها مى قرز (٨) في دار الاسلام (٩) ونجب الدية في مله قرز (١٠) ولعله حيث أصله الكفر وإلا قتل به إذا كان في دار الاسلام ومثله في البحر (١١) لأن المسلمين قتلوا يوم أحد والله حذيفة بن الحان ظنوه كافرا فأوجب لى صلى الله عليه وآله وسلم الدية فيدهاه زهور (١٢) كما في قصة أسامة بن زيد لما قتل من أظهر الاسلام فظن انه انما أظهره متوذمان القتل وقصته مشهورة ومثله قصة خالد بن الوليد اه شرح بهران (١٠) أو المباشرة اه سحولى قرز (١١) مستثله من عصى يد غيره فانزع العضوض يده فسقطت أسنان العاض أو سقط العاض فأدقت عتفه فلا شيء على العضوض إذا لم يمكنه خلاص يده الا بذلك اه بيان (١١) ولومن غير مكلف إذ قد صار ممرا اه ع قرز (١٢) قال علیم إن كان للموقف لها جميعا فوقع أحدهما على الآخر فانه يضمن الأسفل ولا يضمن الأعلى إلا فصل للأسفل وقيل عرف إنهما إذا كانا معا غير متدين فلا ضمان رأسا إلا لتجب في الأسباب الا مع التصدي اه شرح فصيح وقواه الحق والقياس الأول وهو أن الأسفل يضمن لأنه مباشر لا الأعلى فلا يضمن إلا فصل من الأسفل والله أعلم وقيل سى نجب دية كل واحد جعل عاقلة الآخر اه بيان وهو ظاهر الاز (مسئلة) من عدى على غيره ظلما ليقته أو ليضربه فدخل المتجوع في ماء ففرق أو ثار غرق أو سقط بوا أو من شاقق فانه يضمنه الطارده له عبد الناصر وطوش خلاف الحنفية وأى مضر وقال في مهذب ش لا يضمنه الا أن يكون الماربا أعمى



المسلمين<sup>(١)</sup> فيمر ما يقتضيه غير متعد فيقع عليه<sup>(٢)</sup> فيقتله فانه يهدر حيث لا يلزم المتعثر به أرض ولا قود وكذلك لو وقف في ملك الغير متعدياً فتمت به غير متعد فقتله المتعثر<sup>(٣)</sup> فانه يهدر (و) كذلك (المكس) وهو أن يكون الواقف غير متعد والمتعثر متعدياً فهلك للمتعثر المتعدي بوقوعه على غير المتعدي فانه يهدر فلو كان جميعاً متعديين<sup>(٤)</sup> قال عليم فالأقرب حيث ضمان كل منهما لصاحبه حيث تولدت الجنايته من تعديها جميعاً لكن يقسا طنان مع الاستواء<sup>(٥)</sup>

﴿فصل ١﴾ (و) اعلم أن الخطأ متى وقع من شخص كان كل (مازّم به فعل العاقلة) أرشه<sup>(٦)</sup> (بشروط ستاتي) في باب الدييات إن شاء الله تعالى \* ومن أمثلة الخطأ (كنت جاذبي حبلها<sup>(٧)</sup>) (جسيما) (فاتقطع) بالمجازبة فهل كما لو كان الحبل لأحدهما دون الآخر ثم عاقلة المتعدي<sup>(٨)</sup> منها دية غير المتعدي فان كانا جميعاً متعديين والحبل لغيرهما قال عليم فالأقرب أن حكمه ما قدمنا فيمن وقع على غيره وهما متعديان ﴿نعم﴾ وإذا تجازبا حبلها فاتقطع فهل كما كانا مضمومين جميعاً (فيضمن كلا<sup>(٩)</sup> عاقلة الآخر) على كل عاقلة دية كاملة هذامذهبنا ذكره أبو بوع وأبو طوهو قول أبي ح ولا يجوز للمقاتلين أن يتناصا الدية<sup>(١٠)</sup>

أولا يشعر بذلك حتى وقع فيه (١) أو الذميين قرز (٢) هذا حيث لم يكن مباشر (١) كأن يطلع رجله فمضمون لأنه مباشر ويهدر حيث تشرق حجر فوقك تلك الحجر على من في الموقف أو نحو الحجر فهدر لأنه سبب غير متعدي فيه (١) وقيل لافرق لأن الواقف متعدي اه شامي (٣) إذا لم يكن مباشر وألا فرق قرز (٤) أو غير متعدي على كلام الفقهاء وهو المذهب (٥) لعله حيث لا عاقلة أو حيث قصد كل واحد منهما الجناية على صاحبه عمداً أو كانت الجناية دون موضحة قرز أو اتحاد الوارث قرز (٥) في التساقط نظر لأن الدين للورثة وقد يكون بعضهم من يرث ولا يحل كالنساء وفيهم من يرث ويحل بكل حال كالبنين والأب وقد يكون فيهم من يرث ولا يرث وهو من يسقط من العصبات اه رياض (٦) ودجته لا الكفارة (٧) وهذا حيث كان كل واحد منهما يجذب لنفسه لا غير ذلك كمتجاذبي نسجها بعد الصنعة تبليهاً فلا شيء اه ع هبل لعدم التعدي كما يأتي (٥) وإنما تلزم الدية الواقف حيث لم يقصد أحدهما قتل صاحبه وأما مع القصد فهو عند قرز (٥) مسئلة ذكرها التقيف فيمن جاء بحبل وقال لجماعة أدلوني في هذه البئر بهذا الحبل فأثروه في البئر بذلك الحبل فاقطع ومات الرجل هل يضمنوه أم لا الجواب أن الحبل إذا كان ظاهره السلامة وأنه لا يتقطع يمثل هذا في مجرى المادة ولم يظنوا فيهموتها يضمنوا لعدم التعدي منهم والله أعلم (٨) يؤخذ من هذا أن اللسان أن يدافع عن ماله الحقيق ونحوه ولو بالقتل (٩) إذ هما متحديان وجه التعدي وإن كان لهما أنه يريد كل واحد الاستبداد به قبل الترافع إلى الحاكم اه طاهر (١٠) لأن فيهم من يرث ولا يحل كالنساء وفيهم من يرث ويحل كالبنين والآباء وفيهم من يرث ولا يرث

وقال م بالله وش إن عاقلة كل واحد منهما يحمل نصف دية الآخر لا كلها لأن كل واحد منهما مات بفعله وبفعل غيره فيهدر ما قابل فعل نفسه <sup>(١)</sup> قال مولانا عليه السلام وهو ظاهر قول أصحابنا أنه لا يفرق بين أن يسقط إلى جهة القفاء وإلى جهة وجوهها وقال في شرح الابانة من سقط إلى جهة قفاء فذلك يضمنه فلا يكون مضمونا ومن سقط إلى وجهه كان مضمونا قال ولو قطع الجبل ثالث فديتهما ما على عاقلته <sup>(٢)</sup> (ولو كان) المتجاوزان (أحد) معا عدا أزمعت عاقلة <sup>(٣)</sup> الحر قيمته وتصير لورثته <sup>(٤)</sup> أي يورثه الحر المصادم للعبد ولا شيء لمولاه ولا عليه <sup>(٥)</sup> (ومثلها) أي ومثل المتجاوزين (الفارسان) <sup>(٦)</sup> والفارسان اصطلاح خطأ الكلام فيها كالسكلام في متجاوزي جبلها والخلاف واحد أما لو تعدد الفارسان أو أهل الفلكين للمصادمة بأن يسوق كل واحد إلى صاحبه لقصد الجناية هدر المتعدى وكان غيره مضمونا ضمان عمد لا ضمان خطأ لأن الفرس والسفينة في حكم الآلة لا إكبهما الحاكم عليهما ومسئلة السفينة على وجوه أربعة <sup>(٧)</sup> الأول أن تسيرها الريح ولا يمكنهم الرد فيها لا ضمان الثاني أن يسيروها ويمكنهم الرد فان قصد والجنابة فعمد ولا خطأ <sup>(٨)</sup> الثالث أن يسيروها ولا يمكنهم الرد فلا ضمان على مفهوم

كالاخوة والاعمام مع البين اه دياج وقد يكون فيهم برث ولا يخل وهو في صورة نادرة نحو أن يكون له أجداد كثير وأخوة بحيث أن الأجداد يحتملون الدية كلها والأخوة يرتون ولا يقولون اه وإن <sup>(١)</sup> له حيث سقط إلى القفاء اه بحر <sup>(٢)</sup> ما لم يقصد القتل فان قصد قتل بهما أو كان مثله يقتل ولو لم يقصد <sup>(٣)</sup> ولعل باقى دية الحر حيث لم تنف قيمة العبد بها تكون في بيت المال كما سيأتي إذ لا مال للعبد ثم المسلمين <sup>(٤)</sup> إلا أن يكون في قيمة العبد زيادة على دية الحر لأجل صناعة جائزة يبرفها فان الزيادة الحاصلة على دية الحر تسلم لسيد العبد <sup>(٥)</sup> وأما لو مات العبد وحده كانت قيمته على عاقلة الحر لسيدته فان مات الحر فقط كاتب السيد غير أن بين تسليم العبد لورثة الحر وبين امساكه وتسليم دية الحر من ماله لا من مال عاقلته اه بيان معنى قرز <sup>(٦)</sup> إذ لا عاقلة للعبد ولذا يهدر الحر المصادم اه أم ولأن حياية العبد تعلق برقبته فاذا قتل كانت قيمته كرقبته فكون للرجل عليه اه تعلق <sup>(٧)</sup> قال في البحر ومن خرق سفينة فدخل الماء حتى غرقت وامانها ضمنها وامانها من الأموال وقيل بأهلها إن تعدد تفرقهم وإن لم يصعد وجبت ديانتهم على عاقلته اه غاية لفظا <sup>(٨)</sup> واعلم أن المختار في هذه المسئلة خلاف الشرح لإلا ما وقع عليه الاتفاق بين الأخوين وأما ما فيه الخلاف بينهما فاختارها قول أبي طه ولا يشكك التذهيب على ما يليق الشرح فعلى توافق كلام أبي طه ولا مانع من تعليقها على كلام م بالله اه ع <sup>(٩)</sup> يقال لا يخلو اما ان يقصد كل منهما قتل من في الثانية أم لا إن قصد كل من للسجين لما قاتل عمد الأهل الأخرى ويشار كمن في سيفيته فيضمن كل ديانت من في الأخرى من ماله ونصف ديانت من في سيفيته على عاقلة للسجين لكل سفينة لأنه لم يقصد قتل من في سيفيته فهو قاتل خطأ وحيث لم يقصد كل منهم إلى القتل فكل قاتل خطأ لمن في الأخرى وحيث قصد القتل أحدهما قصد على ما مضى وأما الأموال فعل الرؤوس إلا أن يجري حرف بخلافه قرز <sup>(١٠)</sup> قال أصحابنا والبراد

كلام أبي طلاسهم غير متعديين<sup>(١)</sup> الرابع أن تسيرها الریح وامكنهم الرد قليل ع لاضمان  
لأنه لا فعل لهم<sup>(٢)</sup> (وكحافر بترعديا<sup>(٣)</sup>) يعني إذا حفر رجل بترأ في موضع هو متعدي بالحفر  
فيه كطريق المسلمين وملك التير ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> فان ماتلف بتلك البشر جنابة خطأ من الحافر  
(فتضمن عاقلة<sup>(٥)</sup> الوقوع فيها) أى تضمن عاقلة الحافر جنابة الوقوع في البئر<sup>(٦)</sup> (لا) لو  
كان الوقوع في البئر التمدى فيها (على من تضمن جنابته) كالآدمي<sup>(٧)</sup> والمقور (أو) على  
(ما وضعه) من تضمن جنابته (من ماء<sup>(٨)</sup> أو غيره) فهلك الساقط فيها بمجموع الهواء في  
البئر والوقوع على الذى فيها (فيشتركان<sup>(٩)</sup>) حيثنا الحافر والواقف الواضع في ضمان الجنابة لكن  
كل واحد منهما فاعل سبب فكان خاطئاً فما لزمه فعل الماقل (فان تمدد الواقفون) فلا  
يخلو إما أن يكونوا (متجاوزين<sup>(١٠)</sup> أولى) وفي كل واحد من الحالين لا يخلو إما أن يكونوا

بأصحاب السفينة الذين يعلق بهم الضمان المحرور لما التاقون بتسيرها من الملاحين دون الملاح والركاب  
اذ لا فعل لهم الا ان يعملوا مع الملاحين دخولوا في الضمان اه شرح بهران وزهور فيضمن كل واحد ماتلف  
في الأخرى من المال واما النفوس فعلى الماقل اه زهور (١) حيث لم يقصدوا القتل في الإبداء ذكره في  
البحر (٢) لأن ظهر للماء كالإباح ولو أمكنهم الرد ومثله على الدواري قرز (٣) وقيل يضمنون قياساً  
على الجدار المائل اه ن ومثله في شرح فتح وقيل الأولى كلام الشرح ها لأنه في مباح أو في ملك بخلاف  
الجدار فهو على طريق أو على غير فافترقا قرز (٤) ولو قصدوا القتل قرز (٥) وان حفر حافر بعض البئر  
بحيث لا يموت من يسقط فيه في المادة ثم أتمه غيره ووقع فيه واقع قفيه وجهان احدهما ان الضمان على  
الأخر الثاني ان الضمان عليها ذكره في البسيط كذا في البيان وان زاد فعل احدهما على الآخر اه غايه لفظاً  
(٤) كشارع أو سوق عام (٥) قيل ف وانما يضمن الحافر في الطريق ونحوها وفي ملك التير حيث يكون  
الواقع في البئر أو المنهل مغروراً نحو أن يكون في ليل وأعمى أو يصغر في حجر أو نحوه فيقع في البئر ونحوه  
فاما حيث يريد النزول الى ذلك البئر أو المنهل فيزلق فيه فانه لا يجب ضمانه لأنه بعد نزوله غير مغرور  
فيه اه كواكب لفظاً (٦) ولو يمد موت الحافر قرز (٧) المصدى بالوقوف (٨) كلو وضع سكيناً في بئر بحيث يولاه  
لما مات الساقط اه غايه لفظاً (٩) اما لو حلك باحدهما والتبس فلا شيء إذ الاصل برامة الإذمة اه ن (١٠)  
وهذه المسئلة تسمى مسئلة الزية وذلك ان جماعة من اهل اليمن حفروا زية ليعيدوا فيها سباعاً فلما وقع  
فيها الأسدا طلعوا عليه فجنذب واحد فخلق بآخر ثم تعلق الثاني بالثالث ثم تعلق الثالث برابع فقاتوا جميعاً فتنازع  
ورئهم الى عليم قضى للاول برج الدية لانه مات فوقه ثلاثة والثاني بثلثها لانه مات فوق اثنان والثالث نصف  
دية لانه مات فوق واحد والرابع دية كاملة لانه لم يمت فوقه أحد وقال بهذا أن ذو ضمير بما قضيت والا فاقوال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليحكم بينهم وقصوا عليه القصة ولما ذكروا له قضاءه على عليم أجازاه وأمضاه  
وقال الامام يوهذه القصة متحرقة عن المجازي النظرية والاقيسة الاصولية لا جرم موجب تأويلها اح بحر لفظاً

(متصادمين أولى) ومتى كانت الجناية على أى الحالين (محل بمقتضى الحال من خطأ وعمد وتخصيص وإعذار<sup>(١)</sup>) فإذا كانوا متجاوزين متصادمين كأن يسقط الأول فنجذب ثانياً ثم الثانى ثالثاً ثم الثالث رابعاً فأتوا بسقوط بعضهم على بعض فانه يهدر من الأول سقوط الثانى عليه لأنه بسببه<sup>(٢)</sup> وحصته ربع الدية ويضمن الحافر ربع ديته<sup>(٣)</sup> والثانى ربما والثالث ربما<sup>(٤)</sup> ويهدر من الثانى سقوط الثالث عليه<sup>(٥)</sup> وحصته ثلث الدية ويضمن الأول<sup>(٦)</sup> ثلث ديته والثالث<sup>(٧)</sup> ثلثا ويهدر من الثالث سقوط الرابع عليه وحصته نصف الدية ويضمن الثانى نصف ديته<sup>(٨)</sup> ويضمن الثالث جميع دية الرابع<sup>(٩)</sup> وأما إذا كانوا متجاوزين غير متصادمين فان دية الأول على الحافر<sup>(١٠)</sup> ودية الثانى على الأول<sup>(١١)</sup> ودية الثالث على الثانى<sup>(١٢)</sup> ودية الرابع على الثالث<sup>(١٣)</sup> وأما إذا كانوا غير متجاوزين وصدم بعضهم بعضاً<sup>(١٤)</sup> فربع دية الأول على الحافر<sup>(١٥)</sup> وعلى الثلاثة ثلاثة أرباع<sup>(١٦)</sup> ودية الثانى على الثالث والرابع نصفين<sup>(١٧)</sup> ودية

قال في البحر وتاؤه ط بدليل قوله إن رضىم (١) وهذا التفصيل على كلام باه وأما على قول أي ط فلا يهدىء في الصورة الأولى تضمن ماقلة الحافر ثلث دية الأول والثاني ثلث والثلث ثلث لجذبه الرابع وأما الثاني فنصفه على الأول من ماله لجذبه له ونصفه على الثالث وأما الثالث فجميع ديه على الثاني وأما الرابع فجميع ديه على الثالث من ماله لجذبه له وفقاً وهذا هو المختار اه من خط سيدى الحسين بن القاسم قرر وبناء على أنه لا يجب في قتل العمد إلا دية واحدة كقول م باه وأما على القول بالعقد فيجب للاول على الثاني دية كاملة وعلى الثالث دية كاملة في أموالها وعلى الحافر ثلث الدية على ماقلة ويجب الثاني على الاول دية وعلى الثالث دية في أموالها ويجب الثاني على الثالث جميع ديه في ماله ويجب لرايع على الثالث جميع ديه في ماله وهذا الذي حرر في هذه المسئلة والله أعلم اه من خط القاضي مهدي الشيبني رحمه الله (٢) شكل عليه ووجه انه لم يأت الاصدار على الذهب بحال (٣) بل يجعل قرز (٤) صوابه بجعله وهو جذبه وأما بغير حيث لو وقع كل واحد منهما تأخير في علاقه ذكره بعض اصحابنا اذ غاية لقضا (٥) على ماقلة وقيل ابو ط تلك على عاقله لجذبه الرابع عليه (٦) ولا شيء على الرابع (٧) لأنه يسببه أى الثالث (٨) من ماله لجذبه الثاني قرز (٩) من ماله لجذبه الرابع (١٠) وعند ط على كل واحد نصف الدية في ماله (١١) من ماله لجذبه له قرز (١٢) وعند ط كلها عليه (١٣) من ماله لجذبه له اذ غاية (١٤) ولا شيء على الحافر في الثلاثة الآخرين لأن كل منهم سقط بجعله وفصل غيره فهو مباشر والجافر مسبب ذكر ذلك كله في بسيط النزاع وهو مثل كلام ن وبالله فيمن مات بجعله وفصل غيره أه بغير فعله اذن وبناء على أنه لا يجب فيمن قتل العمد الا دية واحدة (١٥) على ماقلة قرز (١٦) من ماله (١٧) من ماله (١٨) من ماله (١٩) بناء على أن الموت حصل بنفس العمد مقتولاً أو تملوهي في البلاء اذ شامى (٢٠) على ماقلة قرز (٢١) على حواظهم (٢٢) على

الثالث على الرابع<sup>(١١)</sup> ويهدر الرابع<sup>(١٢)</sup> وأما إذا كانوا غير متجاوزين وغير متصادمين فإن ديابهم كلها على عاقلة الحافر (وكتيب<sup>(١٣)</sup> سلم غير المطلوب) نحو أن يطلب رجل من طيب دواء فأعطاه الطيب سما وكانا جسيما (جاهلين) لكونه سما فإن هذه الجناية خطأ فيلزم عاقلة الطيب دية الطالب (فإن علم) الطيب أن الذي سلمه قاتل (قتل) به لأنه قاتل عمد وإلغما يجب القود (إن جهل<sup>(١٤)</sup> المتسلم) كونه سما (واتتول<sup>(١٥)</sup> من يده) لأن الطيب لو وضعه بين يديه فأخذه وشربه كان هو الجاني على نفسه<sup>(١٦)</sup> (ولو طلبه<sup>(١٧)</sup> المتسلم وهو جاهل كونه سما والطيب عالم فانه يقبل الطيب<sup>(١٨)</sup> وحاصل المسئلة<sup>(١٩)</sup> أن تقول إماما أن يعطيه الطيب ماسأل أو غيره إن أعطاه ماسأل فإن علما أو جهلا أو علم الآخذ فلا ضمان<sup>(٢٠)</sup> وإن علم الطيب وحده فإن وضعه بين يديه فلا قود وتجب الدية<sup>(٢١)</sup> وإن ناوله إلى يده فقليل ع يجب القود وقيل س بل الدية<sup>(٢٢)</sup> وأما إذا أعطاه غير ماسأل فإن علما أو الآخذ فلا شيء<sup>(٢٣)</sup> وإن جهلا فالدية تسواء وضعه بين يديه أو ناوله إلى يده وإن علم النافع وحده فإن ناوله فالقود وإن وضعه بين يديه فالدية<sup>(٢٤)</sup> (وكن أسقطت بشراب<sup>(٢٥)</sup> أو عرك<sup>(٢٦)</sup> ولو) فقلت ذلك (عمدا<sup>(٢٧)</sup>) مثاله أن تعالج المرأة إسقاط الجنين بشراب أو بمرك<sup>(٢٨)</sup> في بطنها أو نحو

عواقلهم قرز (١) على عاقلة (٢) بل ضامته على الحافر قرز (٣) لأنه لا صدم عليه ولا جذب والأرجح أن ضامته يكون على الحافر للبل تعديا لأنه لم يكن ثم سب تعلق به غيره اهـ شرح فتح يعني على عاقلة ولعواقلهم الرجوع في هذه الصورة على عاقلة الحافر اهـ ن معنى مع المصادمة وقيل لارجوع قرز (٣) وعلم أنه يستعمله لا وجهل ما أراد به اهـ ح لى وقيل لافرق قرز (٤) ونحو الطيب كل من سلم إلى غيره نأخذه من طعام مسموم أو غيره أو ملبوسا أو نحو ذلك اهـ شرح بهران (٤) وكان مكثا وفي السحولى ما نقله وله بخر أن يكون الطالب يمزا فقط فلا يشترط التكليف اهـ فقط (٥) قيل ولا بد إضاه حيث اتخذه من يده أن يستعمله قبل أن يضعه أما لو وضعه ثم استعمله بعد ذلك فلا يجب على الطيب القود بل يكون فاعل سب وهذا يذكره الوالد أيده الله وظاهر الكتاب الإطلاق اهـ سحولى فقط (٦) صوابه كان الطيب فاعل سب فيكون على عاقلة قرز (٧) أى لا قود ولا دية لأنه هدر (٨) على عاقلة قرز (٩) بل لا شيء اهـ بحر إذ هو مباشر كالأعطاء سكتنا فخرج نفسه (٩) لأنه لما أعطاه ماسأل كان شبهة اهـ ح فتح وقواه القى وحيث وشامي قلنا لا يستباح بالشبهة (١٠) أى لا قود ولا دية قرز (١١) على العاقلة قرز (١٢) فلو أكلت شيئا مما يؤكل غير قاصدة لوضعه ولا علمت أنه يضره ثم أقلت الجمل بسبب ذلك الذي أكلته فاعلمنا لا تضمن لأنها غير متعددة في السبب اهـ بيان فقط (١٣) وأهل المراد حيث خرج غيب المرك أو بقيت متألدة حتى وضعت قرز (١٤) فلو فعل ذلك بها غيره ما رضاهما فالأقرب أنهما يضمنان معا والقرار على المباشر وإثما ضمنت مع للبائرة لأن وادها معها أمانة تضمنته بالتعريض اهـ كواكب فقط (١٥) قلت للماركة مباشر قطعا لا فاعل سبب لكن الشرع لم يثبت له جفا قيل

ذلك<sup>(١)</sup> فانها اذا قتلت الجنين فهي قاتلة خطأ فتلزم الدية عاقبتها (و) يلزم (فيما خرج حياً) بسبب العلاج ثم هلك بسبب الخروج أو العلاج (الدية) وان خرج (ميتاً) وقد كان ظهرت فيه الحياة<sup>(٢)</sup> لزمته فيه (الفرقة<sup>(٣)</sup>) بولا فرق بين أن تكون له أربعة أشهر أم أقل<sup>(٤)</sup> أم أكثر على قول عامة العلماء وقال في المختار إذا بلغ أربعة أشهر ففيه الدية لأن الروح قد جرى فيه وتأوله الاخوان على خروجه حياً ولا فرق عندنا بين أن تعتمد شرب الدواء لقتله أو لمخى آخر<sup>(٥)</sup> وقال أبو جعفر إذا تمتدت ذلك فالدية والفرقة في مالها والمراد بالسألة إذا لم يأذن لها الزوج بشرب الدواء<sup>(٦)</sup> إذ لو أذن فلا شيء عليها ذكر ذلك م باق في الزيادات وذكره في شرح الابانة لكن فيه إشكال وهو أن يقال إن هذا لا يستباح بالاباحة فأجاب أبو مضر بأن الأب أبرأها بعد ذلك وقيل ح بل مراده حيث أذن بشرب الدواء قبل أن ينفع فيه الروح<sup>(٧)</sup>

﴿فصل في الفرق بين ضمانى البشارة والتنسيب في جناية الخطأ (و) الفرق

وضمه فكان كالسبب اه بمر (١) الحمل الثقيل أو دخولها في المكان الضيق (٢) صوابه أثر الخلق وقيل لا بد أن ينفع فيه الروح (٣) ووجه وجوب الفرقة انه لا وجه لوجوب الدية كاملة إذ لا يتحقق الحياة ولا أسقاط عليها إذ الجنين حي من بني آدم بقدر أقل ما قدر الشرع من الارش وهو أرش موضوعة اه بمر (٤) وهكذا الحكم لوجي جان على الام لكن لو اخطأ هل خروجه الجنائات أو بشيرها فاقول قولها (٥) اه ن قال في البحر فلو اجترحت الام بالولادة فصل الجنائات حكومة إذ ليست الفرقة لاجلها اه بلفظه (٦) إذا أسقطت الجنين عقيب الجنائات أو بقيت عقالة حتى وضعت فيكون الظاهر معها اه بستان معنى (٧) قيل ع بالفرقة خيار الشيء قيل ويكون الجنائات غيراً إن شاء أخرج عبداً أو أمة قيمة الواحد بمس مائة أو أخرج بمس مائة درهم اه تطبيق الفقيه معيض على المذاكرة وفي البحر لا يجوز بمس مائة إلا أن تنذر البعد أو لا مقل تلك الصفة اه كواكب بحر معنى (٨) شكل عليه ووجهه أنه لا ينفع فيه قبل أربعة أشهر (٩) مع علمها أنه يقتله قرز (١٠) واعلم أنه لا يجوز تغيير الحمل بعد التصديق إذ الزوج أم لا ولا يسقط الضمان عنها ولو أذن مالم يبرها بعد التعل. وأما قيل التصديق كالنطفة أو العلقة فيجوز لها التغيير بأذن الزوج فان قلت من غير إذنه أتمت ولا ضمان (١١) وكذا شرب الدواء لمنع الحمل لا يجوز لها إلا بأذن الزوج اه على (١٢) لجواز أنه غير حمل اه بهران (١٣) هذا لا يستقيم لأن الاذن قبل أن ينفع فيه الروح لا يبيح إزالته بعد أن ينفع فيه الروح اه تنهى (١٤) لأنها شرهته قبل أن ينفع فيه الروح وبقي في البطن حتى تنفع فيه الروح فقتله ومثل هذا ذكره في كب (١٥) ينفع فيه الروح عند وفاته أربعة أشهر لا روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا وضعت النطفة في الرحم فأربعين يوماً نطفة وأربعين يوماً علقة وأربعين يوماً مضغة ثم ينفع فيه الروح ويأمر الله تعالى الملائكة أن تنكب ربقة وأجله اه

بينهما أن جناية (المباشر<sup>(١)</sup>) مضمون وان لم يتدفعه<sup>(٢)</sup> فيضمن غريقاً<sup>(٣)</sup> من أمسكه) يريد اتقاده  
فقتل عليه وخشي أن أتم الامساك أن يتلفا جميعاً (فأرسله) من يده (لخشية تلفهما) فهلك  
إذ صار مباشراً بالارسال ذكر ذلك الفقيه س في تذكرته (يقال) مولانا عليه السلام (هو  
موافق للقياس<sup>(٤)</sup>) إلا أننا نقول إن كان قد أخرج رأسه من الماء فلما أرسله انفس فهلك  
فذلك صحيح وإن أرسله قبل أن يخرج رأسه من الماء ففي تضمينه نظر لأنه لم يهلك بارساله  
حينئذ بل برسوبه في الماء وتسديده منافسه وهو حاصل من قبل إمساكه وارساله فالأقرب  
عندى أنه لا يضمن بارسال<sup>(٥)</sup> في هذه الصورة (لالسبب<sup>(٦)</sup>) فلا يضمنه فاعل السبب (الاتعد<sup>(٧)</sup>)

اتصهار (١) وكذا الحداد والتجار والمطلق والهار قاتم يضمنون ما انقصل من فلهم ولو كان الفاعل  
قد أبده وحذره من ذلك لأنه مباشر ذكر معناه في البيان قرز (٧) مسئلة من قصد على طرف توب غيره  
ثم قام صاحب التوب فأنحرق فضمانه على القاعدة عند الحدودية وعلى قول المؤيد بالله يلزم نصف الأرض  
كما في مصابني الحبل ذكره في شرح أبي مضر اه يان قلن كان أجنبي قاتل قاتل عليمهما والله أعلم بل  
القاعد مع جهل القائم اه سماع قرز (٨) غالباً احتراز من أربع صور فلا ضمان أيضاً اقضاء الزوجة  
الصالحة قرز ومن كان تدبه في الموقف والضم الحداد والتأديب الحداد خطأ وقطع الفرس والحاجم  
والقاصد وقطع اليد التوكلة اه من حواشي اللمع قرز ومن الطيب البصير وصل للحداد قرز ومن مات  
بعد أو تمزير قرز (٩) أى في المباشر كأن يرمي ملكه فيصيب سارقاً فانه مضمون على العاقلة وكذا  
التردي من شاقه وسواء كانت الجناية على آدمى أو بهيمة أو مال وسواء كان مصداقاً أم لا عالماً أم  
جاهلاً اه وابل لأنه لا يختلف فيما الضمان في المباشر بخلاف التسبب فانه لا يضمن إلا مع العلم والتدنى  
لا مع الجهل وعدم التدنى كما سيأتى اه ح ومثله في البيان في أول فصل الخطأ وظاهر الاز فيامر  
يهدر السارق في نحو هذه الصورة لتدبه وهو المختار فيكون هذا مطلقاً متديماً بما تقدم وهو يقال غالباً اه  
سحولى لفظاً (١٠) أطلق الفقيه س في تذكرته وجوب الضمان ولم يذكر القود وفي الحفيظ يجب القود  
وقيل ف بل يكون خطأ وهل يجوز الارسال أم لا قيل يجوز إرساله ويضمن لأنه صار مالاً بكل  
حال فجاز له الارسال لتلا يهلكان جميعاً وقيل لا يجوز كالمكره على قتل النير والاكراه على قتل النير  
لا يبيحه قط ويلزم القصاص وذلك يدل عليه كلامه في شرح الابانة فيمن استغاده بقتل غيره ظلماً وكما  
لو قصد السبع رجلين فدفع أحدهما صاحبه حتى اقرسه فانه يلزم القصاص لأنه اتقى به على نفسه اه  
صميرتى قال صاحب الآثار يجوز الارسال لخشية تلفهما بل لا يبعد وجوبه ولا ضمان مطلقاً لأن  
الامساك لم يكن متجياً (١١) فان كان التريق هو للمسك فلا ضمان مطلقاً فان هلك للمسك بفتح السين  
بامساك للمسك الذى هو التريق ضمنه من ماله فان هلك للمسك ونجى التريق فصل به قرز  
(١٢) على المكره (١٣) المختار الضمان من غير تفصيل اه شامى (١٤) مثاله أن يقطع شجرة ثم تقع على  
أرضه فهلك باهترأها هالك فلا شيء فيه (١٥) فقط شرح بهران قال في الشرح وأراد بنحو

(في ذلك) (السبب أو) (في سببه) <sup>(١)</sup> فالاول نحو أن يحفر بثرأحيث ليس له حفرها فيهلك بهاهاك ومثال التمدي في سبب السبب أن يقطع شجرة متمدياً بقطعها بأن تكون لنسیره فوقت الشجرة على الأرض فاهترت فهلك باهتزاز الأرض هالك من حيوان أو جاد فانه يضمه لتمديه في سبب السبب وان لم يتم في السبب بأن تكون الأرض له أو نحو ذلك <sup>(٢)</sup>

﴿فصل <sup>(٣)</sup>﴾ في بيان صور من السبب ليقاس عليها (و) اعلم أن صور (المسبب المضمون جنائية ما وضع تتمد في حق عام <sup>(٤)</sup> أو ملك النير) فيتمتع به متمتع (من حجب <sup>(٥)</sup> وماء وبشر ونار) فكلاً وقع بهذه الموضوعات من الجنائيات فهو مضمون على عاقلة الواضع ولو تمتد النار موضع تأجيجها فأهلك أحدًا في غير موضع التمدى فانه مضمون على

الصدى التفرير فانه مضمون وسواء كان مباح أو ملك على الداخل باذن فانه إذا لم يزل التفرير ضمن ونحو ذلك اه شرح آثار قرز لفظاً (٥) ومن ذلك التفرير بالقول كما صرح به في الأزهار بقوله والقرار على أمر المحجور وفي قوله ولو في ملك على الداخل باذنه اه سيدنا حسن (٥) فائدة من سقي أرضه زائد على المتاد فأفسد زرع جاره ضمن ما أقصد فأما لو انصب الماء المتاد من خرق ولا علم له به لم يضمن لعدم الصدى اه هستان ومثله في البحر (٥) ومثل الصدى التفرير فانه مضمون وسواء كان في مباح أو ملك على الداخل باذن اه تكيل لفظاً لأن المالك غار له باذنه له بالدخول إذا لم يخبره المالك قيل ف المراد إذا كان المالك عالماً بأن الكلب ملكه اه رياض ومثل مثاه في البيان (٥) سؤال ما يقال في رجل أعطى ذمياً حداً بنتاً ليصلحها بالأجرة وقد أخبره أنها مشحونة شحنتين وأن الذي يخرج منها البارود والرصاص ولا يرمي بها فرمى الذي بالندق فأنكسرت وقطعت الذمى أجاب السيد أحمد الشافعي ما قلناه لا ضمان إن صح أن المظلي قد بين له ذلك وإلا فلا يبعد أن يجب دمه على المظلي له الواضع للشحنة فيها كما ذكر لأنه لم يزل التفرير هذا الذي يظهر والله أعلم قرز (١) ما تدارج وقرره الشافعي (٥) مسألة أما لو ملك هالك بوقوع الشجرة عليه فانه يضمنه وإن لم يكن متدياً بالقطع لانه مباشر كما لو أبقاها عليه فيكون قاتلاً عمداً إن قصد قتله وخطأ إن لم يقصد ولو جعل كونه بالقرب منه أو قال له اجد عني وحفره اه بيان ذكر أبو مضر للزيد بالله إذ قد صارت كالأكله وكذلك الجدد إذا قلبت من يده أو من ضربة غبي فتكون مثل قطع الشجرة إن قصده فسد وإلا خطأ

(٧) مباحة (٣) اعلم أنه عليه السلام في هذا الفصل قد بي في صور على قول ط وهو حيث يحجر عدم الضمان في المباح وعلى قول للزيد بالله في مواضع وهو حيث يحمل المباح كالخيل العام والمقرر للمذهب البناء على قول أبي ط (٤) لا للمباح فلا يضمن لانه كالكاله عند ط والمرفض وأحد قول للزيد بالله فلا يجب الصلح فيه اه بيان المباح ليس كالكاله على الإطلاق بديل أن الطور إذا عثر فيه مع علم صاحبه بأنه غور ضمن بخلاف المالك فانه لا يضمن إلا إذا أذن للدخول أو جرى به عرف (٥) فرج ولو وضع رجلان حجرين في طريق فحضر سائر في أحدهما ووقع على الأخرى قطعه ضمنه واضح الحجر الذي



واضهما<sup>(١)</sup> (أيما بلغت) بخلاف مالذا وضهما في ملكه فحملتها الریح إلى موضع فأهلكت فيه<sup>(٢)</sup> فانه لا يضمه لأنها انتقلت عن وضعه<sup>(٣)</sup> وبطل حكمه ذكر ذلك القاسم قال أبو ط وإذا كان متمديا بوضعه ضمن ما تولد منها ولو بهبوب الریح (و) يضمن جناية (حيوان) وضمه واضح في طريق ونحوه (كمقرب لم ينتقل<sup>(٤)</sup>) عن المكان الذي وضعت فيه<sup>(٥)</sup> حتى جنت على الثیر نحو أن تسع المقرب ماراً قبل انتقالها من مكانها الذي وضعا فيه فان انتقلت ولو هي باقية في الطريق فانه لا يضمن حينئذ<sup>(٦)</sup> وهكذا الحكم لو وضع كلباً أو سبباً<sup>(٧)</sup> (أو وقف عقوراً)<sup>(٨)</sup> في الطريق في الطريق فانها تضمن جنايته (مطلقاً) سواء بقي في مكانه أم انتقل لأن حفظه واجب عليه بخلاف المقرب فانها وإن كانت عقوراً لكنها لا تملك في العادة فانتقل فعله بانتقالها ذكر ذلك الفقيه ح وقيل س<sup>(٩)</sup> في هذه المسئلة نظر لأن وضهما في الطريق تمد لأنه لا يستحسن (ومنه) أي ومن المسبب المضمون (ظاهر الميزاب<sup>(١٠)</sup>) المرسل إلى شارع<sup>(١١)</sup> من شوارع المسلمين<sup>(١٢)</sup> فان ما وضع على الجدار منه فهو غير

تمر به لانه كالجمي له على الحجر الآخر ذكره في الشرح اه يان بلفظه والقياس الضمان عليها اه طاهر ومثله في البحر (هـ) غالباً احترازاً ما جرت بالعادة من وضع الحجارة والاخشاب ونحوها في حق عام وأملك الثیر أو في ملك الواضع حال العبارة ترفع قريباً فلا ضمان قرز (١) ولو أهلكت في ملكه أوفى مباح قرز (٢) لا أن يكون مضملاً أو في حكم التصل ضمن فالتصل حيث يصله لب النار والذي في حكم الفصل هو حيث يكون بين المالكين شجرة ونحوه ففسري فيه النار إلى ملك الآخر اه كواكب وبيان معنى (٣) الأولى في التعليل أن يقال إنه غير مصد في السبب والا لزم ألا يضمن ان تعدى في الموضع حيث حملها الریح إلى غيره ذكره ط (٤) إلا أن تكون مربوطة في الطريق قرز (هـ) ما لم يضمن في ظهر الثیر فانها ولو انتقلت لا نه كالجمي فلما يضمن اه سحولى معنى ومثله عن الشامي ويكون عمداً ويلزم القود قرز وظاهر الاز عدم الضمان لو جنت لأنها قد انتقلت عن وضعه (٦) إلا أن تكون مربوطة قرز (٧) غير مملوكين قرز (٨) مملوكاً وأما غير المملوك فمطلقاً سواء كان عقوراً أم لا لانه لا يجب حفظه كالقود (٩) في غير التذكرة (١٠) لا أن يكون عرف أهل الجهة اخراج الميزاب إلى الطريق فانه لا يضمن وكذا لو كان باذن الحاكم أو إلى ملك الثیر باذنه اه زهور قرز وقيل بل يضمن إلا أن يكون فيها شرعيه وهو ظاهر الاز (١١) وتحصيل مسئلة الميزاب أن يقال لا يتخلل إما أن يسقط لقل خارجه أو لأمر آخر ان كان لا لقل خارجه فان أصاب بخارجه ضمن وان أصاب بداخله لم يضمن وان أصاب بهما فما ضمن الكل على المختار وهو قول الهندية وان التمس بأهما أصاب لم يضمن لان الاصل برائة الدم وكذا إذا انكسر وأصاب بداخله ولم يكن لقل الخارج ولا ضمان في هذه الصورة وان سقط لقل خارجه فهو مصد بالكل فيضمن بأهما أصاب هذا مضمون ما في البيان اه سيده حسن رحمه الله (١٢) معنى طريقاً مسيلة اه يان (١٣) أو الذين قرز

متعد فيه لأنه على ملكي وأماما خرج عن الجدار إلى هواء الشارع<sup>(٣)</sup> أو الطريق فحكمه حكم الحجر الموضوع في الطريق قال اصح فلو سقط الميزاب فجنى بأصله الذي كان على الجدار لم يضمن واضمه وإن جنى بظاهره لزم الضمان قال أبو ط وهذا قريب على أصل يحيى عليم وقيل ع<sup>(٤)</sup> في هذا نظر لأن الاعتماد من جميعه إلا أن يحمل على أنه انكسر فأصاب بالأصل فلو سقط كله فالحصة<sup>(٥)</sup> وهذا قد ذكره الفقيهس في التذكرة وقيل ع هذا إذا لم يكن سقوطه لتقل الخارج فإن كان السقوط لتقله وأصاب بالداخل ضمن قيل ع وإذا لم يكن كذلك<sup>(٦)</sup> وأصاب بهما جميعا ضمن نصف الضمان<sup>(٧)</sup> فإن التمس أيهما أصاب فلا شيء<sup>(٨)</sup> (و) إذا كان الواضع الحجر أو الماء أو النار أو الميزاب أو الحافر للبئر في موضع التمدى مأمورا أجيرا أو غيره فانه ضمان والامر أيضا ضمان ولكن (القرار) في الضمان (على أمر المحجور)<sup>(٩)</sup> فلو كان عبدا<sup>(١٠)</sup> أو صبيبا<sup>(١١)</sup> محجورين فقرار الضمان على أمرهما (مطلقا) سواء كانا عاقلين أم جاهلين (و) كذلك إذا كان المأمور (غيره) أي غير المحجور فإن قرار الضمان على أمره (ان جهل) المأمور التمدى بأن يورمه<sup>(١٢)</sup> الامر بأن الوضع في ملكه أو باذن أو نحو ذلك (و) (ن) (لا) يمكن للمأمور محجورا ولا جاهلا بل عارفا للتمدى (فعلية<sup>(١٣)</sup>) الضمان (و) من

(١) المسبل أو المملوك بخبر اذن ملكه قرز (٢) هذا المذاكر بن رواه الفقيه ع عنهم (٣) بل السكل قرز (٤) ان أصاب عرضا فعل قدر المساحة وان أصاب طولاً فعل قدر الوزن (٥) بل لتقلها جميعا (٥) قيلف وما ذكره الفقيهان ع وس هنا إذا أصاب بطرفيه معا وجب نصف الضمان هو كقول الناصر والمؤيد بالله في مصداقي حبلهما وبأن على قول الهدوية أنه يجب كل الضمان اه يان (٦) لأن الأصل براءة الذمة اه زه وور حيث انكسر وقيل لا فرق (٧) غير حجر الا فلاس (٨) ولو محجورا اه مفتي ولفظ حاشية ينظر لو كان الآخر محجورا يقال يضمن ولكن لا يدخل في الحجر كالجنى اه شامي قرز (٨) لا غاصب فيلزمه إلى قدر قيمة العبد إن كان عبدا أو يرجع السيد على الغار بقدر قيمة العبد لا يالأ اذ عليها اه يان فان لم يطلب السيد حتى عتق العبد يرجع بجميع ماله على الامر ذكره في الصنى (٩) مسئلة من أمر صغير يحتل غيره أو بالجناية عليه أو بالتلاف مال عليه فقبل فإن كان الصبي ممزا يحتل النفع والضرر ع ورف ان ذلك قبيح فالضمان عليه وان كان طفلا غير مميز فالضمان على الذي أمره لأنه كالألة عند الهدوية وعند المؤيد بالله يكون الضمان على الصغير ويرجع به على الأمر ذكر كذلك في شمس التريعة وكذا فيمن أغرى كلبا أو بهيمة على خمس أو مال فالضمان عليه وكذا يأتي إذا أمر الطفل بالتلاف مال نفسه فإنه يضمنه الامر واقه أعلم اه يان (١٠) غير مميز ذكره في البيان والمذهب ان القرار على أمر المحجور مطلقا ممزا كان أو غير مميز وهو الذي في الا (١٠) لا فرق قرز (١) قلت والقرار قطعاه مفتي وتكون على

الأسباب التي توجب الضمان (جنایة) الجدار المملوك<sup>(١)</sup> (للمائل إلى غير الملك<sup>(٢)</sup>) أما إلى مكان مباح<sup>(٣)</sup> أو إلى ملك النير أو إلى حق عام فانه إذا سقط فأهلك أو جنى ثم ضمان جنایته (وهي على عاقلة<sup>(٤)</sup> للمالك العالم<sup>(٥)</sup> متمكن الإصلاح) أي لا يجب الضمان إلا بشرطين أحدهما أن يكون المالك عالماً بأنه على سقوط فلو لم يعلم ذلك ولا يفلب على ظنه لم يضمن الثاني أن يكون متمكناً من إصلاحه<sup>(٦)</sup> فلو كان متعذراً عليه لم يضمن وزاد مالك شرطاً ثالثاً وهو أن يطالبه من يستحق الاستطراق أو من مال إلى هوائه<sup>(٧)</sup> (نم) وإذا كان الجدار مشتركاً فعمل أحد الشريكين بملكه دون الآخر فإن العالم يضمن (حسب حصته<sup>(٨)</sup>) فقط دون الذي لم يعلم وعندم بأنه أن العالم يضمن جميع الجنایة (و) من الأسباب التي توجب الضمان جنایة (شبكة) لصيد إذا (نصبت في غير الملك) وسواء نصبت في ملك النير أو في حق

عاقلة ولا رجوع لهم وقيل لهم الرجوع (١) وكذا الأشجار ونحوها المائلة إلى الطريق اهـ صعي (٢) أو فيه على الداخل بأذنه اهـ فصق قرز (٣) على أصل م بالله وأما على أصل الهدوية فهو كالمالك (٤) (فرع) فلو أدخل منزله من الضيف ما لا يحتمله ثم سقط فانه يضمنه إذا علم أن منزله لا يحتمل من أدخله إليه لا إن جهل ذلك لانه فاعل سبب غير متصد فيه بخلاف ما لو وضع فيه من الطعام ما لا تحمله فسقط على ملك النير فانه يضمن ما جنى ولو جهل لان هذه مباشرة وانه أعلم اهـ بيان (٥) حيث كان على نفس لامل في مال نفسه اهـ سحولى قرز (٦) البالغ العاقل والا فاعل عاقلة الولي اهـ سلوك قيل بل لا يضمن في ذلك لانه لا أدخل مع العلم انزل فلا ضمان عليه لانه صار أجنبياً اهـ حاشية زهور وفي حاشية ولا يقال قد انزل إذا ترك إصلاحه فربطاً لانه يؤدي إلى أن يفعل ذلك حيلة لعدم الضمان ولأن التراخي لا يؤدي إلى الانزال كما يأتي في الوصايات شاء الله تعالى (٧) وأما اعتبار علم المالك وتمكنه من إصلاحه لانه فاعل سبب غير متصد فيه وهو أصل الجدار بخلاف ما إذا كان فاعل سبب متصد فيه فانه لا يصير عليه بل يضمن مطلقاً اهـ بستان (٨) بمنعل متصاد اهـ تذكرة وأما الاجرة فتزعم ما لم يحجب بحاله (٩) ولو بالقتل ذكره الفقيه ف اهـ سحولى (١٠) وأما الدابة المشتركة ونحوها إذا جنت فإن كانوا علواً كلهم كونها تعقر ضمنوا على عددهم لانهم سواء في التفریط وان علم بعضهم قطع وفرط في حفظها ضمن الكل لانه هو المتصدى فإن كانوا يتناوبونها للحفظ وجبت في نوبة أحدهم فالضمان عليه اهـ بيان إذا كان عالماً أنها تعقر فإن كان جاهلاً وعلم الآخر ضمن لانه مفرط لعدم الاعلام لشريكه اهـ عامر لكن ينظر ما الفرق بين الدابة والجدار سل اهـ شامى ولعل الفرق أن الدابة يصاد حفظها بخلاف الجدار اهـ هامش بيان (١١) هذا إذا كان الشريك حاضراً وما إذا كان غائباً ف عليه جميع الضمان لانه قد توجه الإصلاح عليه اهـ سحولى وكذا إذا كان حاضر امصراً (١٢) والفرق بين هذا وبين ما إذا جنى أحدهم جنایة والآخر مائة جنایة أن هنا سبب وقفاً تدم مباشرة فاعمل

عام أو في مباح<sup>(١)</sup> (ولم يزل) واضمها (التفريز<sup>(٢)</sup>) عنها بإزالة ما يستردها عن المار فإذا  
تعر بها أحد ضمننت الجناية عاقلة الناصب لها هذا حكمها إذا تعثر بها آدمي فإن تعثر بها بهيمة  
ضمننت<sup>(٣)</sup> ولو أزال التعرير وكذا إذا تعثر بها آدمي ليلاً أو كان أعمى<sup>(٤)</sup> (و) من الأسباب  
التي توجب الضمان (وضع صبي<sup>(٥)</sup>) مع من لا يحفظ مثله نحو أن يضع الإنسان صبياً مع  
صبي جاهل<sup>(٦)</sup> أو مع مجنون بحيث أنه لا يحفظ ما أودعه فإنه إذا اتفق بسبب تفریطه  
جناية على الصبي ضمنها ذلك الواضع فإن كان مثله يحفظ مثله فلا ضمان على الواضع ويضمن  
المودع إذا فرط<sup>(٧)</sup> وإن لا فلا (أو) وضع الإنسان صبياً (في موضع خطير<sup>(٨)</sup>) يخاف عليه  
فيه ضمه نحو أن يضعه قرب نار أو ماء<sup>(٩)</sup> أو موضع منخفض بحيث ينقلب الظن بأنه لا يسلم من  
ذلك فتى وقع وضع الصبي على هذه الصفة (أو أمره بنير المعتاد<sup>(١٠)</sup>) قتل ضمه (أو أفرغه<sup>(١١)</sup>)  
فلو أفرغ الصبي<sup>(١٢)</sup> بصوت أو لبس أو تخوف ضمه بذلك لأنه فاعل سبب متعد في  
خلا أن الصوت إذا كان شديداً يموت السامع له فالأقرب أنه مباشرة<sup>(١٣)</sup> لا تسبب كإمارة

(١) على أصل مباحة وأما عند المحدثين فهو كالكفر (٢) قرز (٣) ظاهر عبارة البحر أن هذا قيد للمباح فقط فظاهره أما ملك  
التعير وأصله العام فطلقاً وظاهر الانطلاق (٤) فإما لو أزاله بما يشعر به من نصب أعلام عليها أو نحوها  
لم يضمن وإن لم يضمن وقد ذكر مباحة أن وضع أحماله في المباح لم يضمن من وقع فيها معنى لكونها ظاهرة  
لا تعرير فيها لكن هذا في حق من يشعر بذلك الخ اه يان (٥) ظاهر الإزهار في قوله ولم يزل التعرير  
في الشبكة ولم يذكره في غيرها من الأسباب لما يقال في الحجر والسكين ونحو ذلك إذا كانت ظاهرة لا تعرير  
فيها فهل الحكم كذلك لا ضمان فهو كسطله م بالله في الإجمال وقد ذكر ما يقتضيه في الحفر أو ما يقال فيه  
لأن ظاهر قولهم أن الأسباب إنما يعر فيها الصدى في الوضع لا يرفع التعرير فيحقق اه أملاء  
سيدنا حسن رحمه الله تعالى (٦) من ماله قرز (٧) أولاً يقرز (٨) صوابه من لا يخل الضرر ليدخل المبتون  
ويخرج الصبي المميز (٩) أي غير مميز قرز (١٠) لعل المراد حيث كان مأذوناً بالأداء وكان له مصلحة وكانت  
الجناية من غير آدمي وإلا فعل أمر المصور اه أملاء وعن سيدنا إبراهيم بن ولو كان الصبي غير مأذون  
بالاستيداع لأن هذه جناية على آدمي فأشبه فعل الصبي مالا يستباح من جرح ونحوه اه ح ل (٨)  
صوابه خطر بخلاف الباء لأن الخطير الشيء العظيم ذكره في القاموس (٩) قال أبو مضر وإنما يضمن  
سائط الطفل وقومه في الماء وفي النار ونحوها إذا كان الطفل لا يميز الاحراز من ذلك وأما حيث هو ميمز الاحراز  
منه فلا يضمنه إذا تلفه من بقلته (١٠) مما يحد خطر أو أعطاه غير المعتاد كسكين أو نار فحق على قسمه اه ح ل فظلاً  
(١١) إذا تلف تحت الصل أو بسببه كطرد للصوب في يد الناصب قرز (١٢) مسئلة من أفرغ الجاهل بما يكون تندياً  
منه فالتعير الجاني ثم ما يجب فيه من دية أو غرة فإن تعدد الحمل وجب لكل ولد دية أو غرة ويحكم ذلك  
على عاقلة المفرغ لما اه يان فظلاً (١٣) بل ولو كثر أو بانظر إلى الصوت إذا كان مثله يخل الكبير (١٣) وأما

(فأما تأديب) من المعلم أو الولي للصبي <sup>(١)</sup> (أوضح) له (غير معتاد فباشر) غير مسبب (مضمون) فيجب القود أو الدية ان عفا عنه حيث قصد القتل أو لم يقصده لكن مثله يقتل في العادة (قيل و) أما إذا فعل (المشاد <sup>(٢)</sup>) فهلك الصبي فهي جناية (خطأ) مضمونة لأنه مباشر هذا ذكره السيد <sup>(٣)</sup> قال مولانا عليه السلام وهو ضعيف جداً والصحيح ما ذكره م بالله من أنها جناية غير مضمونة لأنه مأذون له في ذلك القدر قال في شرح الابانة وليس للمعلم ضرب الصبي إلا بإذن وليه <sup>(٤)</sup> قال مولانا عليه السلام وهو صحيح إذا لا ولاية له ولو أن شيخاً جامع امرأة <sup>(٥)</sup> فضمتها ضماً شديداً أو فملت به مأشبه ذلك فمات قال مولانا عليه السلام فالتفصيل فيها كسألة المعلم وفيها ما قدمنا (و) من الأسباب الموجبة

إذا لم يقصد القتل ومثله لا يختل في العادة فهو مباشر خطأ تجب الدية على العاقلة اه غيث (١) ولا تضمن الحارسة والوارمة ما لم تكن في الوجه قرز (٢) قال عليم والمعتاد فرك الأذن وضرب الراحة بالصبي ونحو ذلك من الأمور المعتادة اه بستان (٣) وما ورد في حادثة وهي أن رجلاً قال لآخر أدخل الدفن أخرج حياً فقال قد رد فقال نعم فدخل فهلك الداخل بالحوم هل يجب الضمان على الآمر أم لا الجواب والله المأذون الذي يظهر لي أن لا ضمان إذ لا جناية منه بالقول لا مباشرة ولا تسبب والحال لا يضمن إلا لجناية والأسباب الموجبة للضمان هو الفعل التصدي فيه قتل من أمر غيره بفعل ما يعني على الغير فليس من هذا وقد ذكر في مسألة الرفيق الإمام عز الدين بن الحسن عليم أنه لا ضمان ولا تتعلق به الإجازة وكذلك في جوابات الأسئلة المنقولة في آخر البيان في مسألة الوسيط والله المتثبت والمعين اه سيدنا حسن رحمه الله ثم بعد هذا الجواب المتقدم الجاري على التواضع اطلعت على فرع في البيان فقلته (فرع) فلو أدخل يته من الضيف ما لا يعمل ثم سقط أنه يضمنهم (١) إذا علم أن منزله لا يعمل من أدخله إليه لا إذا جهل ذلك لأنه فاعل سبب غير معد فيه بخلاف ما وضع فيه من الطعام ونحوه ما لا يعمل فسقط على ملك الغير فانه يضمن ما جنى ولو جهل كونه لا يعمل ما وضع فيه لان هذه مباشرة منه لا كأن يوضع الطعام وهو فعله ذكر ذلك الفقيه اه بيان لفظاً (١) إذا علم اه ينظر في تحقيقه على أصول المذهب لان أصولهم ان الأسباب المتصدى فيها يصير فيها أن يكون حق طام أو ملك الغير وهنا المتصدى ليس كذلك لان الأسباب إنما ذكروها في الأفعال لا في الأقوال وقوله في الاز والقرار على أمر المحجور مطلقاً وغيره ان جهل ليس من هذا والله أعلم اه إفادة سيدنا حسن رحمه الله ومثل هذا النظر على صورة غالباً في لازم في قوله ولا شيء في راق نخلة مات بالرؤية غالباً وقد نظر على غالباً ابراهيم حيث وان كان المحفوظ عن المشايخ ما ذكره في غالباً وما ذكره الفقيه في الأشكال عند قولي ولعل الله يسر وجهه فكون مسألة للدفن كسئلة الفقيه ف والله أعلم اه افادته رحمه الله قرز (٣) وقد ذكر في الطيب والمعالج وفي الزوج إذا أنفى زوجته انهم لا يضمنون إذا فعلوا المعتاد فقل له قولان الصحيح لا يضمنون (٤) أو عرف قرز (٥) فعل على عليم في جناية من ضمت زوجها فقلته

للضئان (جناية<sup>(١)</sup> دابة طردت<sup>(٢)</sup> في حق عام<sup>(٣)</sup>) من طريق مسبل أو سوق أو نحوهما (أو) في

(١) ظاهره ولو تراخت قرز (هـ) قوله في الاز وجناية دابة طردت في حق عام الخ أو فرط في حفظها حيث يجب وهو حيث يكون غوراً أو ليلاً في هذين القيدين يجب الضئان ولو كانت الجناية مما يهدر كيولها وروثها وهو أيضاً إطلاق البيان في مسئلة وكل جناية من بهيمة بمثل انسان الخ وظاهره سواء كانت الجناية ليلاً أو نهاراً قوله فاما رفسها أى جنايتها يدها ورأسها أو رجلها فمثل السائق الخ وهذا الإطلاق أيضاً يجب الضئان فيه مطلقاً في أي زمان كان ليلاً أو نهاراً ومكاناً ولو في ملكه قال في البيان لانه أثر فعله وما جتته بغير ذلك كيولها وروثها يهدر ولو معها سائق أو قائد إذ ليس هذا تصدياً مع السير المتداد قوله وعلى مطلق البهيمة ما جتت فوراً مطلقاً في أي زمان كان ليلاً أو نهاراً أو مكاناً ولو في ملكه قال في البيان لانها أثر فعله ظاهر الإطلاق ولا يهدر جنايتها بيولها وروثها ونحوهما فان جتت بعد ما وقتت ولو قليلاً فلا ضئان ظاهره ولو في ملكه وله فيها جتته نهاراً وأما ما جتته ليلاً فهو مخربط وقد فهم من قوله فيما مر أو فرط في حفظها حيث يجب حفظها الليل يجب قوله وحيوان كعقرب لم يقتل أو غور مطلقاً ومثل العقرب البهيمة جتت قبل أن تقتل وقطع البيان فان وضئها في ذلك المكان ضمن كل ما جتت فيه ما دامت على أثر وضئها لها فيه مصد بوضئها ثم قال (فرع) وإذا زالت عن موضئها ثم جتت فان كانت عقوراً ضمن ما جتت وإن لم فلا ضئان اه لفظ البيان فمثل البهيمة كالعقرب وقد فهم أنه لا يهدر من جنايتها شيء لانه مصد بوضئها وسواء كان ليلاً أو نهاراً فيعتبر في جناية البهيمة زمانها ومكانها وما جتت به إذ للوجب للضئان هو التصدي حيث لا تملئ يهدر ما جتته بيولها وروثها ونحوهما أو نهاراً في غير ما ذكر أولاً فليس معها سائق ونحوه فلا ضئان مطلقاً لعدم التصدي ومثال ذلك حيث خرجت نهاراً جتت بأى أعضائها ولو في ملك الغير فلا ضئان إلا أن يجري الفرق بحفظها نهاراً قد فهم من قوله أو فرط الخ والله أعلم وما أشكل من ذلك فراجع البيان اه من بخط سيدنا حسن بن أحمد رحمه الله تعالى (هـ) مسئلة من وقف دابة في حق عام ضمن ما جتت يقول على طلبه السلام من وقف دابته الغير وهو توقيف إذ ليس له حق الوقوف بل الممر فقط تمام الخير في طريق من طرق المسلمين أو في سوق من أسواقهم فهو ضامن لما أصابت يدها أو رجلها وهو توقيف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقوله لعلي صلى الله عليه وآله وسلم انك لا تقصص علي في كل باب ألف باب قلنا وإن سيرها على ما جرت به العادة لم يضمن ما أتلفت لأنه لم يكن منه تعد بوجب عليه الضئان وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال السجاء جبار وذلك يقتضي أنه لا ضئان على صاحبها فيما أتلفته إذا لم يكن منه تعد ولا مخربط فيما يلزم من حفظها اه شرح نكت (٧) ظاهره ولو تراخت وسياق وعلى مطلق البهيمة ما جتت فوراً مطلقاً ولعل الفرق بينهما أن هنا غير مربوط وفيما سياتى حيث حل رجلها وقيل الفرق أن هنا مصدى وفيما سياتى غير معد (٨) إلا أن يكون الحق العام موضوعاً لرياضة الخيل فكالباح وقرره الشئب أبجد بن علي الشامي (٩) شارح أو مراقب القرية

(ملك النير<sup>(١)</sup>) على وجه التمدى فان طاردها يضمن ما جنت حينئذ (أو فرط) مالها  
 (في حفظها حيث يجب) التحفظ وهو إذا كانت العاقبة عقوراً فإنه يضمن ما جنت لأجل  
 تفریطه (فأما رفسها فعلى السائق<sup>(٢)</sup>) لها (والقائد<sup>(٣)</sup>) والراكب<sup>(٤)</sup> يعنى أن الدابة والبهيمة إذا  
 جنت بسبب تسييرها من راكب أو قائد أو سائق وكانت الجناية بالرفس لا بالنفع<sup>(٥)</sup> ضمنها  
 المسير لها من هؤلاء (مطلقاً) أى سواء كانت في ملكه أم في ملك النير<sup>(٦)</sup> أم في مباح لأنه  
 في حكم المباشر (و) إذا قتلت بالرفس لزم المسير لها مع الدية (الكفارة) لأن الكفارة  
 تلزم في المباشر وما في حكمه<sup>(٧)</sup> دون التسييب<sup>(٨)</sup> (فإن اتفقوا) جميعاً سائق وقائد  
 وراكب (كفر الراكب<sup>(٩)</sup>) منهم وأما جنايتها فليهم ثلاثاً (وأما بولها<sup>(١٠)</sup>) وروثها وشمسها  
 وهو غلبتها على الراكب حتى لم يملك ردها<sup>(١١)</sup> بل ذهبت حيث شاعت وبطلت حكمته عليها  
 (فهدر<sup>(١٢)</sup>) ما جنت بأى هذه الوجوه (غالباً) يحترز من صورتين الأولى إذا تشمست  
 وكان ابتداء ركضه لها في موضع تمدد الطريق والشارع فإن ما جنت في تشمسها حينئذ<sup>(١٣)</sup>  
 مضمون الثانية إذا أوقفها على شيء لتبول عليها فلهما كفارة (و) كذلك تقعحتها  
 أى ركضتها كما يتبادر عند قرص الذباب أو نحو ذلك (و) كذا (كبعضها<sup>(١٤)</sup>) أى قبض  
 عنانها حتى ترجعت إلى ورائها (ونحسها) أى طمن مؤخرها أو أيها بود أو غيره فارتفعت  
 بفتن (فإن المتادة) من هذه الأفعال وما تولد منها هدر (ولا) ن (لا) تكن النفعة

(١) بنير رضاه أن لفظاً قرز (٢) وعلم بأنها عقوراً أو في الليل لأنه يجب حفظها ثم في الليل أ  
 رياض (٣) وكذا يجب حفظها في الطريق ونحوها وإن لم تكن عقوراً أ تكيل (٤) وما جنت  
 برأسها ولها فعل المسك أن معى (٥) الرفس هو الركنض أ قاموس يعنى في الأرض وهو يفهم  
 من الشرح بقوله بسبب تسييرها (٦) قال في الكافي ولا يضمن قائم الأعمى ما وطئه وإنما فارق قائم  
 البهيمة لأن الأعمى ممن يقبل ويعلق به الضمان بالمباشرة والبهيمة كالآلة أ ح فصح ولأنه المباشر أ  
 وقرز (٧) إلا بعد طيراتها سواء كان عليها أو قد نزل أ تذكره إلا أن يكون مصدياً بالاجتماع (٨) سوق  
 الدابة وقودها وركوبها كما سيأتى (٩) كحفر البر ورش الطريق (١٠) لأنه زادها قتلاً (١١) فإن كانت  
 الكفارة ساقطة على الراكب كالمسير والكافر فلا شيء على السائق والقائد أ ح في وقيل يجب على السائق  
 والقائد (١٢) وتلزم السائق والقائد حيث لا راكب خلاف ع وط أ ح ير فإن اجتمعا فليهما كفارتان  
 ذكره القتيبان ح س أ ح (١٣) في الطريق أ ح ن (١٤) ولو في ملك غيره أ فلا يضمن ما جنت ولو بالرفس  
 لأنه بنير اختياره ولا كان مصدياً في سببه قرز (١٥) ولو في موضع غير مضاد أو ملك النير قرز (١٦) لأنه  
 يصدر الأحرار من ذلك أ ح ن (١٧) ولو بروت أو بول أ ح يرغم (١٨) ولو في ملكه قرز (١٩) الكبيح

والكبيح والنفس معتادة بل مجاوزة المعتاد (فضموا نقيضها وماتوا لمنها<sup>(١)</sup>) حيث يجب التحفظ<sup>(٢)</sup> أما النضعة فنعو أن تكون عقوراً برجلها وأما الكبيح والنفس فإذا جاوز المعتاد كان مشدداً فيه فتكون كلها مضمونة وكذلك ماتوا لمنها نحو أن يشخصها فثبير حجراً<sup>(٣)</sup> فتصيب به أحداً فإنه مضمون ﴿فصل ٤﴾ في حكم جنابة الخطأ في الكفارة اعلم أن الكفارة أعما تلزم في جنابة الخطأ بشروط<sup>(٤)</sup> فدينها عليه السلام بقوله (وعلى بالنع عاقل<sup>(٥)</sup> مسلم) فلو كان صغيراً أو مجنوناً أو كافراً لم تلزمه كفارة وقال ش بل تلزم الصبي والمجنون قال عاينهم وأعلم أن نستغن هنا بأن نقول مكلفاً عن قولنا بالنع عاقل كما دتنا في هذا المختصر لأننا لو قلنا كذلك خرج التأميم<sup>(٦)</sup> لأنه غير مكلف والكفارة تلزمه الشرط الثاني أن يكون ذلك البالغ العاقل قد قتل<sup>(٧)</sup> المجنى عليه فلو لم تبلغ جنابة القتل لم تجب الكفارة (ولو) كان ذلك البالغ العاقل (نائماً) فيجنى في حال نومه على أحد نحو أن يد رجله فيسقط من هو على شاطئ ونحو ذلك<sup>(٨)</sup> فإن الكفارة تلزمه حينئذ الشرط الثالث أن يكون المجنى عليه (مسلماً<sup>(٩)</sup>) فلو كان كافراً<sup>(١٠)</sup> لم تلزمه كفارة<sup>(١١)</sup> (أو) كان المجنى عليه (معاهداً<sup>(١٢)</sup>) فإن الكفارة واجبة وإن كان غير مسلم قال في شرح القاضى زيد ولا تلزم الكفارة في قتل المستامن لأن دمه

بالوحدة جناب الدابة يصف بالجماع لثقف عن السير ذكره في الضياع اه هو بالنون والباء الموحدة من أسفل مع بهما اه لمة (١) فرع ومن زنى امرأة مكرهة ماتت بالولادة فلا ضمان لأن وضع الطفلة غير مقطوع بالتأثير عنده اه وقيل سبب تصدى فيه فيضمن وبعد ذلك في البحر ولفظ البحر مسئلة ومن زنى مكرهة ثم ماتت بالولادة الخ (٢) والتحفظ حيث يكون عقوراً بعد العلم به (٣) في الحق العام ومالك للغير لأني للأك وللإباح على قول ط فلا ضمان اه (٣) معنى حجراً كبيراً وأما الصغير المتاد عند السير فلا يضمن اه بيان معنى ما في هذه فيضمن فيها ولو صغيراً لأنه تصدى وهو ظاهر إلا اه لفظ اليان (مسئلة) إذا أثارت الدابة بسيورها حجراً إلى إنسان قلن كان الحجر صغيراً بما يثيره بسيورها المتاد لم يضمن ساقها ونحوه وإن كان كبيراً آثارته بطرده لها في الطريق ضمن ما جنت (٤) سعة (٥) ولو سكران اه على قرز ينى في خطأ وإما النسي عليه فلا يلزمه على الخطأ قرز (٦) ان قلت فهو غير عاقل فقد تخدم في التواضع وزوال العقل باى وجه من نوم أو اغماء اه مفتي فينظر (٧) غيره لا لو قتل نفسه فلا كفارة عليه ذكره في الاختصار عن السرة وح قال في الحفيظ وش تجب من تركته اه (٨) كلام إذا اهلقت على ولدها في حال نومها قتلته (٩) ولو عبداً (١٠) فلو قتل لبيده عبده لزمته الكفارة والفرقيين خلاف لاه نهجى (١٠) حرياً (١١) ينى فيه (١٢) صوابه نحو المعاهد لينخل الرسول والمؤمن ونحوهما



غير محقون على التأيد <sup>(١)</sup> الشرط الرابع أن يكون المجنى عليه (غير جنين <sup>(٢)</sup>) فإن كان جنينا فلا كفارة على قاتله <sup>(٣)</sup> إلا أن يخرج حيا <sup>(٤)</sup> ثم يموت وجبت • الشرط الخامس أن تكون الجنائية (خطأ) وقد تقدم تفسيره فلو كانت عمدا لم تجب الكفارة <sup>(٥)</sup> نص عليه في الأحكام قال في الشرح وهو الظاهر <sup>(٦)</sup> من قول القاسم وح ورس وقال في المنتخب وموش ورواه في الزوائد عن القاسم أنها تجب من طريق الأولى • الشرط السادس أن تكون الجنائية (مباشرة أو في حكمها) <sup>(٧)</sup> فلو كانت تسبيحا كخضر البئر أو رش الطريق أو نحوهما مما هو تسبيب لم تجب فيه كفارة والتسبيب الذي في حكم المباشرة هو سوق الدابة وقودها وركوبها مع ملكه الرأب مقودها <sup>(٨)</sup> والذي يلزم الجاني هو (أن يكفر بريقة) يستحقها <sup>(٩)</sup> ولا تجزئ إلا بثلاثة شروط • الأول أن تكون (مكلفة) <sup>(١٠)</sup> فلو كانت صغيرة عجنونة لم تجز وقال في الاتصاف تجزئ الصغيرة • الشرط الثاني أن تكون الرقبة (مؤمنة) <sup>(١١)</sup> يحترز من الكافرة فإنه لا يصح التكفير بها هكذا في النيث ولم يذكر عليهم الفاسقة وقال في البصر <sup>(١٢)</sup> ولا تجزئ الفاسقة <sup>(١٣)</sup> إذ ليست مؤمنة شرعا • الشرط الثالث أن تكون (سليمة) من الميوب <sup>(١٤)</sup> فتي وقعت

أه وأبل (١) بل يلزم وهو ظاهر الأزهار (٢) قد أغنى عن إخراجها قوله مسلما أه سحولى (٣) ووجهه أن الكفارة لا تجب إلا في النفس ولم تحقق الحياة في الجنين وعند ش تجب الكفارة فيه أه زهور (٤) لأن عليا عليه السلام أوجب فيه الكفارة إذا خرج حيا ثم مات أه بستان (٥) وقيل ع لا تجب لأنه فعل سببا وهو ظاهر الأزهار أه يان إلا أن يكون فيه أثر الجنائية وجبت لأنه مباشر أه قمر وقرز وقد باني الشرح أن العرك مباشرة والمختار أنه سبب قرز أه كواكب (٥) إلأى قتل الوالد لولده كما تخدم أو قتل الترس حيث ترس به الكفار قتلته المسلمون كما يأتي ولا يخرج من عموم العمد إلا هاتان الصورتان لا غير ذلك مما يسقط به القود مع العمد كقتل الكافر والعبد أه شرح أثمار وقرز (٦) لأن دليلها في الخطأ ذكره في الأحكام أه يان (٧) فرح أما نخس الدابة إذا ألتت الرأب أو ضحت الثير قتلها قتل لا كفارة عليه وقال في الوافي والفتحي س بل تزمره أه يان (٥) وأما الشهود إذا رجسوا بعد القود أو أرحم فلا قرب أنها تزمرهم الكفارة لا أنهم ملحقون ولذا يلزمهم القود إذا اعترفوا بالعمد أه كواكب خلاف ما في النيث فقال لا تجب عليهم ومثل ما في الكواكب عن القاضي عبد الله الداروي وهو المختار (٨) لا فرق قرز (٩) مفهوم هذا أن ذى الرحم لا يجزئ إذ من شرطه التحرير ولذلك عدل المؤلف إلى قوله تحرير رقبة ونقطة اليان في الظاهر مسئلة وإذا اشترى من يحنى عليه كرحمه ولو أعطه عن كفارته عند شرائه لم يجزه قرز أه من باب الظاهر (١٠) ولو سكرى لم تحص به وقرز (١١) الإيمان يقتضي البلوغ والنقل لأن الصغير والمجنون لا يسميان مؤتمنين أه كواكب (١٢) وإنما لم يجز التكفير بها لعظم حرمة النفس بخلاف كفارة المييم والظهار (١٣) وهو ظاهر الأزهار والعيبة يذهب البعد في الفسق قرز (١٤) وهو ما زاد على نصف العشر وقيل هو ما يقص القيمة الذي يرد به المبيع (٥) إذ لما اشترط السلامة في الدين اشترط السلامة في

جناية الخطأ<sup>(١)</sup> وعلم أنها قاتلة في المادة أجزى التكفير (ولو قبل الموت بعد<sup>(٢)</sup>) وقوع  
(الجرح فإن لم يجد<sup>(٣)</sup>) الرقبة لفقره (أو كان عبداً فيصوم<sup>(٤)</sup> شهرين ولا) أي متتابعين  
بدل الرقبة (وتتدد) الكفارة (على الجماعة) إذا كانوا مخطئين قال في الشرح بلا خلاف<sup>(٥)</sup>  
(للاولية) فانها لا تتدد على الجماعة في قتل الخطأ بل تلزمهم دية واحدة ولا خلاف في ذلك  
بخلاف المامدين كما تقدم ﴿تنبيه﴾ قال في الروضتين لا كفارة عليه<sup>(٦)</sup> كعاهر البئر وواضع  
الجبر يرث من المال ولا يرث من الدية<sup>(٧)</sup> روى ذلك الأمير على بن الحسين عن أبي طقبل  
وظاهر ما في التفريعات أنه يرث من المال والدية قيل ل وهو الأولى لأنه ليس بمباشر

﴿فصل﴾ في جناية الحر على العبد واعلم أنه إذا قتل الحر عبداً أو خطأ فانه  
لا فصاص فيه ولا دية (و) إنما الواجب (في العبد<sup>(٨)</sup>) ولو قتله جماعة<sup>(٩)</sup> قيمته<sup>(١٠)</sup> ما لم تعد

غيره اه شرح فتح وزعمور (١) لا فرق قرز والبيعة بالانتهاء (٢) لأنه السبب والموت شرط والحكم  
يعلق بالسبب اه بيان بخلاف البين والحث فهما سببان وقد يقال إن كان الثاني من جهة الله تعالى جاز  
قتله وإن كان من جهة العبد لم يجز اه شرح فتح (٣) في البريد ليشتريها أو في ملكه ولو بدت قرز  
(هـ) في الناحية وهي مسافة القصير قرز قيل ثلاث كما في كفارة البين اه شرح فتح آثار (هـ) حد  
العبد من المال أن يخرج من الصوم قبل وصوله إلى المال أو قبل وصول المال إليه كما تقدم في  
جاشية في الظهار اه لمة (هـ) بالياء الواحدة من أسفل (هـ) ويجوز التفريق للعدو لا للترخيص لقوله تعالى  
ولا تبطلوا أعمالكم قرز (هـ) فإن تمرد فلا إطعام إذ لم فيها أي الآية اه بحر (هـ) بل فيه خلاف عن  
الشي وأحد قولي ش اه بحر (٩) وظاهر قول أهل القرائض أن قاتل الخطأ يرث من المال دون  
الدية من غير تحميلين لزوم الكفارة أم لا قرز ولقسطح بل وكذا من عليه كفارة في قتل الخطأ  
كالباشرة والذي في حكمها يرث من المال دون الدية (٧) فمسئلة من جني على مورثه وتسلم له الأرض  
ثم مات الجني عليه فان مات لا من الجناية وورث الأرض وإن مات من الجناية فان كان الأرض باقية  
بيته لم يرث منه مطلقاً وكذا إن كان باقية في ذمة الجاني وإن كان اشترى به شيئاً قبل موته فقد صار  
من جهة ماله فيرث منه الجاني في الخطأ لا في العبد اه بيان (هـ) وأما فوائد هذا سبل في بعض الحواشي  
يرث منها قرز وفي حاشية عن البيان لأثر اه من خط سيدى الحسين بن القاسم (٨) يعني المملوك  
ذكر أ أو أتى قناً أو مديراً أو أم ولما اه سحوى فقط (٩) سواء كان القاتلون أحراراً أو  
عبداً كقيم المملكات اه شامى ولقد البحر وإذا قتل العبد عشرة أعبد الخ وعن طاهر أحراراً وأما  
العبد فظاهر كلام المأدى عليه السلام أنه يسلم كل واحد قيمة وإن عفا عن أحدهم لزم الآخرين  
ومنه عن النخارى أنه يجب على كل واحد قيمته إن عفا لأنها بدك على قتلهم ومثله للفق والميل  
(١٠) وحكم هذه القيمة حكم الدية في تخيير الجاني في تسليمها من أي الأنواع ووجوب تسليمها  
في ثلاث سنين وكونها في الخطأ على العاقلة وإن قلت القيمة اه سحوى وقرز ولقسطح البيان فرح

دية<sup>(١)</sup> الحر<sup>(٢)</sup> فقط ما إذا زادت قيمته على دية الحر لم يجب دفع تلك الزيادة وهذا إذا لم تكن زيادته لأجل صناعة<sup>(٣)</sup> يعرفها فإن كان لأجل صناعة وجبت<sup>(٤)</sup> تلك الزيادة بلا خلاف فإن كانت تلك الصناعة محظورة كالنساء والطبيرة<sup>(٥)</sup> لم تجب تلك الزيادة لأجلها بلا خلاف وأما إذا زادت قيمته على دية الحر لا لأجل صناعة ففي المسئلة مذهبان \* الأول ما ذكره \* «مولانا عليم» وهو الذي نص عليه الهادي مليم في المنتخب واختار ما جوع والأخوان للمذهب وهو قول الحنفية وقال في الأحكام بل تجب قيمته بالغة ما بلغت<sup>(٦)</sup> وهو قول ف ومحمد وش والناصر وظاهر إطلاق المنتخب أنها تبلغ دية الحر ولا يزداد وقال في شرح الابانة من قال لا تزداد قال إنه ينقص من دية الحر عشرة دراهم من دية العبد وأما دية الأمة فمن الحنفية من قال ينقص عشرة و بعضهم يقول ينقص خمسة (و) إذا وجبت القيمة في نفس العبد وجب في (أرشه<sup>(٧)</sup> وجنيته) أن يكون (بحسبها<sup>(٨)</sup>) فما وجب فيه نصف الدية كاليده والرجل وجب فيه نصف القيمة وما وجب فيه ثلث الدية كالجائفة والأمة ففيه ثلث القيمة وكذلك ما أشبههما ويجب في جنين الأمة إذا لم يكن من سيدها<sup>(٩)</sup> نصف عشر قيمته حياً<sup>(١٠)</sup> ويستوى في ذلك الذكر والائتى فإن طرحت الجنين حياً ثم مات وجبت قيمة مثله<sup>(١١)</sup> قال في الشرح ويجب أيضاً

وكذلك قيمة العبد الخ (هـ) يوم قتل في موضعه (هـ) وفي الآتى قيمتها ما لم تعد دية الآتى اه كواكب (١) في الجناية الواحدة قرز (٢) قول على عليم لا تبلغ دية العبد دية الحر اه تحريم معنى (٣) حاضرة (٤) جائزة ومن حملها العلم والكتابة اه حلى (٥) بالفتح للقل وبالفهم اسم للالة اه شفاء (٦) ويضقون أنه إذا جنى على العبد جنائيات كثيرة بحيث يكون أرشها أكثر من الدية أنه يجب الكل وفي أنه إذا عصى أجد الشريكين نصيبه ضمن نصيب شريكه بالتمام ما بلغ وفي الأب إذا استولد أمة ابنه أن ضمن قيمتها بالغة ما بلغت ذكره في ح الابانة اه يان لفظاً وقيل لا تعدى دية الحر وبعد ذلك في حاشية في البحر مقرر وقيل ما لم تعد قيمة تلك الجناية دية مثل ذلك العضو من الحر اه غاية (هـ) قياساً على الأموال لأن العبد مال والواجب في الأموال القيمة بالغة ما بلغت (٧) وما كان في العبد حكومة نسبت من قيمته كما في حكومة الحر اه حلى لفظاً مفصلاً رأسه على يده كالحرف في موضعه رأس الحر نصف عشر دية فيجب موضحة رأس العبد نصف عشر قيمته الخ اه ح لي من الديت (هـ) لأنه آدمى فأشبه الحر وينقص لأنه مال فاعتبر قيمته في حال فاعتبر بالخالين باعتبار الشبهين (٨) يعنى بحسب القيمة ما لم تعد دية الحر ففي يد العبد أو عينه مثلاً نصف قيمته إذا كانت قيمته قدر دية الحر فما دون لا لو كانت قيمته أكثر من دية الحر فالواجب في يده ونحوها ما في يد الحر ونحوها اه ح لفظاً وقرز (٩) صوابه إذا لم يكن حرراً (١٠) ما لم يزد على الفرة (١١) صوابه قيمته في ذلك الوقت

ماقتص من الأم<sup>(١)</sup> بالولادة وقال فلا شيء في الجنين إلا ما تقتص الأم قبل حركه وكان هذا هو القياس لأنما تلتف ما لا قيمة له من الأموال ~~قال مولانا علي~~ <sup>ووجوب</sup> <sup>(٢)</sup> بأن هذا غير معتبر في الجنانية على العبد<sup>(٣)</sup> وقال لك إن الواجب في جنائيات العبد ما تقتص القيمة إلا في أربع وهي الجنابة والموضحة والمتعلقة بالأمومة فنزل قولنا (وأما العبد (المقبوض<sup>(٤)</sup>) غصباً إذا جنى عليه الناصب فأهلكه (فا بلغت<sup>(٥)</sup>) قيمة العبد لزمت الجناني حينئذ وإن زادت على دية الحر لأنها قد لزمت قبل الجنانية<sup>(٦)</sup> (وجنابة) العبد (المنصوب) مضمونة (على الناصب إلى) قدر (قيمه ثم<sup>(٧)</sup>) إذا زادت جنائيه على قيمته فهي متعلقة (في رقبته) لاعلى الناصب ولا على السيد وإنما تلزم السيد إذا تمكن منه أن يسلمه كما سيأتي إن شاء الله تعالى (و) اعلم أن الناصب إذا جنى عليه العبد المنصوب ما يوجب القصاص أو على من إليه أمر قصاصه ككوثه جاز (له أن يقتص منه) وإن لم يأذن سيده إذا ثبتت الجنانية باحد الطرق التي تقدمت (و) إذا اقتص منه وجب عليه قيمته (يضمنها) لمالكه (وكذا لو جنى) العبد للمنصوب حال غصبه (على المالك) له (أو غيره) جنائياته على غصبه إلى قدر قيمته ثم في رقبته فيهدر حينئذ الزائد حيث جنى على ماله لانه أن ينقص منه<sup>(٨)</sup> ثم يطالب الناصب بالقيمة

(١) ولعل الحرية إذا ألفت الجنين بسبب الجنانية عليها أو باقراعها تجب لها حكم مملكتها حتى معها من أم الولادة وإن ماتت بها قالوا قرب أنها تجب ديتها على قول الهدوية لاعلى قولهم لأن الجنانية سبب الولادة والولادة سبب في موتها اهـ ن لفظاً (٢) من قيمتها (٣) سيأتي في الفصل الثاني أنه يلزم في جنين الدابة نصف عشر قيمته كالعبد سواء لجواب الامام غير مطابق فينظر (٤) والبهايم (٥) صوابه المضمون ليدخل المرهون والبارية المضمونة (٦) ولو بصناعة غير جائزة وقيل ما لم تكن محظورة بصناعة (٧) فلو كان الجناني غير الناصب لزم الجناني قيمته ما لم تد دية الحر والناصب على الناصب ونحوه قرز (٨) ولو زاد على دية الحر اهـ ح لى (٩) فظاهره ولو غير محرم لأن للعبد ذمة يعلق بها الزائد بخلاف سائر الحيوانات المضمونة فان غاصبها يضمن الجنانية كلها إذا فرط في حفظها وهي عقوراه كب وإن لم يعلم بكونها عقورا لتعديدها والفرق أن للعبد ذمة يعلق بها الضمان بخلاف الحيوانات (١٠) حيث جنى على المال لا على النفس فسيأتي (١١) فلو كانت جنابة العبد للمنصوب على سيده أو عبد سيده مالا يوجب القصاص أو كان على مال سيده فإنه يسلم للعبد لملكه ويضمن الناصب من الدية والأرض إلى قدر قيمة العبد فلو مات العبد قبل تسليمه إلى مالكه ضمن الناصب قيمة العبد بدلا عنه ويضمن من الأرض أو الجنابة إلى قدر القيمة اهـ كب وغيث (١٢) فان لم يقتص فلا مطالبة له بالقيمة وفي بعض المواضع أنه أخذ وطالب الناصب بالقيمة اهـ هبل

(ومثله مستأجر<sup>(١)</sup> ومستعير فرطاً) أى ومثل الناصب للعبد المستأجر له والمستعير إذا وقع منهما تعريض في العبد يوجب ضمانه فإنهما يصيران كالناصرين حكمهما حكمه (فصل) في الجنابة على المال اعلم أنه إذا جنى جان على بيممة غيره<sup>(٢)</sup> فأذهب عضواً (و) جب عليه من الأرض (في عين الدابة<sup>(٣)</sup> ونحوها) كالأذن<sup>(٤)</sup> واليد (نقص القيمة<sup>(٥)</sup>) فلو كانت البيممة سليمة تساوى أربعين درهما وبعد الجنابة تساوى ثلاثين كان أرض الجنابة عشرة وعلى هذا فقس (وفي جثينها) إذا خرج ميتاً (نصف عشر قيمته<sup>(٦)</sup>) فإن خرج حياً فقيه قيمة مثله وقال زيد بن علي وأبو حنيفة بل يجب ما نقص الأم حياً كان أم ميتاً (وتضمن) البيممة (بنقلها) من مكانها (تعدياً) وذلك بأن يكون غير مأذون في النقل من جهة المالك ولا من جهة الشرع كما مر في النصب (وبازالة مانعها<sup>(٧)</sup> من التعاقب أو السبع) وذلك بأحد وجوه

(١) يعنى حصل منهما تعريض في حفظهما حتى جنبا على الغير وهذا فيمن لا يقل النفع والضرب كالصغير غير المميز والمجنون لا المميز فلا تضمن لعدم العادة بحفظ المميز والكبير أو تعدياً في الدابة أو في الاستعمال اهـ علي بن زيد (٢) لعل ذلك إن خالف فيها أيسح إما في الدابة أو في العمل أو في الاستعمال لا في الحفظ لأنه لا يجب قرص وهذا يقتضي الأشكال على الأثر وهذا هو الموافق للقواعد لما تقدم في البيان في الفروع الذي في الرهن وفي الفروع الذي في القسمة حيث قتل أحد العبدین الآخر ولما ساقى في المسئلة في البيان قبيل الديات بصلح فأعرف ذلك اهـ سيدنا حسن (٣) ما كوة أو غير ما كوة (٤) وكذا من أنزاجيوان من دون إذن مالكه فإنه يلزمه ما نقص بالأنزاهـ بهران (٥) مسئلة من كسر أسنان بقرة فلم يمكنها تأكل اللطف حتى ماتت جوعاً ضمنها كما لو ماتت بالجنابة ذكره في شمس الشريعة عن تطبيق القادة وكذا إذا قطع لسانها اهـ بيان وهل يكون للجاني أن يطالب بمالكها بكمها يسقط عنه القيمة ببيع لحما أوله ذهبها إذا امتنع المالك من ذهبها سل الأقرب أن له طلبه إن أمكن وبغيره الحاکم على ذلك وإلا كان له ذهبها (٦) ويضمن زائد القيمة اهـ ما مر وقيل إن كانت مما تترك كل وعلم صاحبها بالجنابة فلم يذهبها وكان له قيمة قبل الذبح لم يلزم الجاني إلا الأرض اهـ ما مر (٧) وهو يقال لاحق له إلا يملك بالجنابة ولا تند من المالك فله أن يبيع وإن تلفت لزمه القيمة وهو المختار قرز (٨) ومثل الدابة الطير والسفينة ونحوهما من كل ما نقص قيمته بالجنابة عليه اهـ تكميل لفظاً (٩) خلاف شأنه يوجب القيمة في ذنب حمار القاضي وكذا من له رئاسة تال في حياة الحيوان والترمذي ويكون الحمار للقاضي وقيل للجاني (١٠) فإن لم يكن لها قيمة بعد الجنابة تضمن قيمتها جميعاً قرز (١١) فإن لم تنقص وجب ما تعطل من نفسها بذلك وما احتاجت إليه من الدواء والمعالجة ذكره في الزيادات واختاره في الإتيان فإن لم يصبغ إلى شيء من ذلك فلا شيء عليه إلا الإثم قرز (١٢) ويضمن ما نقص الأم بالولادة قرز (١٣) فإذا كان الحبل له ولم يمسح حبلاً لمالك الدابة أو مباحاً فلا ضمان عليه وإلا ضمن كما قالوا ولا يفسد أن تمكن بدونه قرز

وهو أن يحمل عقالها وهي نفور<sup>(١)</sup> أو يتنقض رسن الفرس أو يفتح عليها باب مرتج<sup>(٢)</sup> وليست مربوطة فتخرج أو يدخل عليها السبع<sup>(٣)</sup> أو غيره<sup>(٤)</sup> فيهلكها وكذا لو أحرق الفرجين فسبغت طريق السبع<sup>(٥)</sup> (و) كذا لو أزال (مانع الطير) بأن فتح قصعه أو نحو ذلك (و) مانع (العبد) من الآبى بأن حل قيده فان ذلك يوجب الضمان وإعاجيب الضمان لهذه الأمور كلها (إن تلفت<sup>(٦)</sup>) البهيمة ونحوها (فوراً<sup>(٧)</sup>) أى عقيب إزالة المانع من الذهاب<sup>(٨)</sup> والسبع وعقيب فتح التفتق وحل قيد العبد وأما لو تراخى ذهاب الذهاب وتلف التالف ساعة لم يوجب ذلك الفعل ضماناً \* واعلم أنه إذا هيج الطائر للخروج أو الدابة<sup>(٩)</sup> فانه يضمنهما بلا خلاف وإن لم يحصل تهيج بل إزالة المانع فقط فقال أبو حنيفة لا ضمان مطلقاً<sup>(١٠)</sup> ومثله عن الأزرقي لمذهب الهادي عليم وقال كنه أنه يضمن مطلقاً وحكاة في الزوائد للهادي والقاسم والناصر وزيد بن علي سواء تراخى أم لا وصحح أكثر فقهاء ما لله لمذهبه وهو أخير قولى ش ما ذكره مولانا عليم من التفرقة بين الفور والتراخي قال عليم وصححه بعض أصحابنا للمذهب (و) كذلك لو حل رباط (السفينة) فسارت بها الريح<sup>(١١)</sup> (ووكاء) زق (السمن) إذا أزيل فأهراق فانه يضمن من حل الرباط فيهما (ولو) كان تلف التالف بذلك (متراخياً<sup>(١٢)</sup>) ولم يتلف فوراً (أو) كان السمن (جاءدأ) لا يخشى عليه الذهاب بحل الرباط لكن لما حل ذاب<sup>(١٣)</sup> (بالشمس أو نحوها) نحو أن يوقد ناراً في موضع غير متمددى فيه فيماح بحرها<sup>(١٤)</sup>

(١) لا فرق (٢) أي مقلق (٣) تلبيه من فتح باب انسان أو بستانه أو حرق فرجينه فتدخلت السواب فافسدت الزرع فالجسم في الضمان واحد فيجب الفور والتراخي قال علي خليل لا ضمان على القاعح في هذه الصورة اه غيث يقال هو معد بسبب وهو التفتح فينظر (٤) مطلقاً سواء كانت مربوطة أم لا (٥) كما جرحه جبار (٥) لا السارق لأنه مباشر والقاعح فاعل سبب اه بيان (٦) أي جرحت ولو تراخي التلف ومثله في البيان ما لم تفت فأن وقت عقب الخروج فلا ضمان قرز (٧) فان لم تخلف هذه الأشياء لزمه قيمة الخيلولة لا لكها وفيه نظر لأنه ليس بناصب (٨) وحده ما دامت في سربها اه سحولى فان وقت فلا ضمان بعده قرز (٩) وشعورها اه دواى قرز (٩) فان فتح رجلى وهيى آخرها الضمان على المبيح إذا هو المباشر اه بيان (١٠) سواء تلفت على الفور أو على التراخي (١١) فانكسرت (١٢) وإنما فرق بينهما لأن الحيوان له اختيار فلما قيل أنه واقف ولم يكن منه ذلك فوراً فقد ذهب تأثير فعل الاول وصار التأثير للحيوان بخلاف الجاد اه شرح فتح وقرز (١٣) لكن في الذهاب إذا كان الزق مقلق فلا ضمان ظاهر وإن كان مستقيماً فإلقاءه غير قائمه فالضمان على الملقى فان سقط من غير فضل أحد أو الكيس بعد سقوطه فلا ضمان ذكره في البحر اه بيان والمذهب أنه يضمن القاعح في الضور حين قرز (١٤) لا يلزمها فيضمن

فان الضمان على الفاتح للرباط في جميع ذلك مطلقاً ولا عبرة بالفور والتراخي ذكر ذلك أبو مضر للمذهب في السفينة وغيره في وكاء السن وعند أشس أنه يضمن في مسألة السفينة إن سارت فوراً لا متراخياً (ولا يقتل من الحيوان الا) التي أبلح<sup>(١)</sup> الشرع قتلها وهي (الحية والعقرب والفأرة<sup>(٢)</sup> والغراب والحدأة<sup>(٣)</sup>) فان قتل الانسان من الحيوان غير هذه مما لا ضرر عليه فيه كالثلمة والطير الذي لا يؤكل<sup>(٤)</sup> أم ولزمت التوبة (و) كذلك يجوز قتل (العقور<sup>(٥)</sup>) من البهائم<sup>(٦)</sup> من كلب أو غيره وإعنا يجوز قتلها بعد تمرد المالك عن حفظه قال عليم أما الكلب فقد ورد النص عليه وأقننا بقية البهائم المقارة عليه (وما ضر<sup>(٧)</sup> من) الحيوانات (غير ذلك<sup>(٨)</sup>) جاز قتلها كالحمر إذا أكل الدجاج والحمام والذئب والأسود والنمر ونحوها من

لانه مباشر (٩) فإذا ذاب بفعل الغير كان يفسخ النهر بآب لدخول الشمس أو بوقد تحته ناراً فلا ضمان على فاتح الزق يعني حيث كان ذلك النهر متصدياً والا كان الضمان على الفاتح قرز (١) ويجوز قصد هالي أو كرامها في الحبل والحرم اه بحر يعني (٢) وكذا الوزغ يقتل أيضاً فان هذه الاشياء تقتل في الحبل والحرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل الوزغة في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون وفي الثالثة دون اه كواكب (٣) الحداء على وزن الردي جمع ومفردا حداء يقتل وزن عينة ذكره في النهاية اه زهور (٤) أو يؤكل وقته لا يباح (٥) وإذا قد صارت البهيمة عقوراً بالتطع مثلاً صارت عقوراً في كل ما وقع منها من ركبة ونطحة وغير ذلك لان حفظها قد وجب عليه ذكر معنى ذلك في الفيت اه زهور وهو ظاهر الا في قوله والعقور مقرطاً مطلقاً اه ع سيدنا حسن (٦) يقال بما يملك الكلب العقور قلت بالبحرئ أو بقبول هبه اه مفتي وقرز أو بقبضه أو بإتاسه وطعامه اه ع وقرز اما ملك فلا يصور لتجاسسه وانما المراد يثبت فيه حق قطع والله اعلم قرز (٧) سواء كان الضرر في الحال أو خوفاً في المستقبل اه حلى لفظاً وقطع حاشية تنبيه أما لو خشي من الصائل في المستقبل لا في الحال كما في الاسود والانباء فقد اشارم بالله عليم الى أن له قتلها أيضاً وكذا عن من بالله والامام يوقل لا يجوز لجواز حصول الأمان منه قال م بالله في الزبادات ويجوز اتلاف دود القر إذا كان صاحبها يسرق لها أوراق التوت ولا ضمان على المختلف قال أبو مضر ع على ظاهرها وعن زيد للراد به بأمر الحاكم قال في التيت وفي قتلها نظر إذا لم تكن ضرراً اه قيل وعن من بالله عليم فيما كان لا يتدفع عن مضرة غيره الا بقدر زروعها وأشجارها وخراب أرضه جاز ذلك دفعاً لضرره رواه الفقيه ف اه ن وقواه الفتى والشامي (٨) ولو من مسلم حيث لا يتدفع الا يحفظه ويجب في الدافعة هدم الأخرى فلا أخف في دفعه أولاً بالصياح على الصائل من بهيمة أو آدمي ولو بالاستنائة بالخير وبالهرب إذا كان يصعبه قيل حتى إذا صالت عليه بهيمة يمكنه التجاؤا للهرب منها فقتلها ضمنها (٩) ونحو ذلك ثم يدافع بالضرب باليد ثم بالسوط ثم بالعصا ثم بالسلاح فان عدل الى البرية وهو يمكنه الدفع ببنائها ضمن حتى لو ضربه ضربة وهو صائل ثم ضربه أخرى وقد اندفع فالتالية

الضرارات<sup>(١١)</sup> فإن كان الضرر في النادر كضرر التملة والنحلة فإنه لا يبيع قتلها<sup>(١٢)</sup> **فصل** في جناية الممايك<sup>(١٣)</sup> (ويخبر مالك<sup>(١٤)</sup> عبد جنى مالا قصاص فيه<sup>(١٥)</sup> بين تسليمه للرق<sup>(١٦)</sup>) وإن قل أرض الجناية (أو) تسليم (كل الأرض) بالنكاح ما بلغ وقال الشافعي لا يجب إلا قدر قيمته قيل ع وهو قول للهادي ولم بالله وقال أبو حنيفة في النفس كقولنا وفي المال كقول ش (و) أما (في) (الجناية التي توجب) (القصاص) فالواجب أن (يسلمه<sup>(١٧)</sup>) (مولاه المستحق) (القصاص) (ويخبر المقتص<sup>(١٨)</sup>) (بين أحد وجوه<sup>(١٩)</sup>) إما اقتص منه أو عفا واستترقه أو باعه<sup>(٢٠)</sup> أو وهبه أو أعتقه وله أن يعفو السيد<sup>(٢١)</sup> عن عبده أو يصالحه على الدية أو غيرها قيل ح وإذا عفا عنه السيد فلا بد من الإضافة إلى جناية المبدأ لو عفا عن السيد مطلقاً لم يقد ذلك إذ لا شيء في ذمته (فإن تمدوا) يعني المستحقين للقصاص (سلمه<sup>(٢٢)</sup>) (سيده اليهم) وكانوا غير بين الوجوه التي تقدمت وإن عفا بعضهم سلمه لمن لم يعف<sup>(٢٣)</sup> إن كان يستحق قتله كما يستحقه الذي عفا فإن كان يستحق بعض القصاص وقد عفا شريكه سلم السيد له نصف العبد مثلاً يستترقه أو يبيعه أو نحو ذلك بقدر حصته قال عليم وهذا هو الذي قصدنا بقولنا

مضمونة فإن مات بهما انقصت الدية وإن قطع يده بالثانية انقص منه فإن كان يتدفع بالعضو ليس عنده إلا السيف فله الدفع به لضرورة ولا ضمان فإن الصمم القتال بينهما سقط الترتيب بخروج الأمر عن الضبط ذكر معنى ذلك في الاسعاد وهو مستقيم على المذهب احم بهران يفتله<sup>(١)</sup> وقيل بل له ذلك إذ ليس بمد بالقتل قلت وهو الأقرب احم بحر<sup>(٥)</sup> وكذا الصفاخ لتصفه والمنكوب لأنها شيطانية<sup>(١)</sup> إلا أن يكون حاملاً احم من حياة الحيوان ويترك لا يلم البيا ان وجد من يرضعها والا تركت الى آخر مدة الرضاع قرز<sup>(٧)</sup> إلا التلة التي تحمل الطعام على سبيل الاستمرار فيجوز قتلها اذا كان مملاً يتساقط مثله قرز وتحرقها اذا لم يكن إلا بذلك احم الشامي قرز<sup>(٣)</sup> على الاحرار وقيل لا فرق قرز<sup>(٤)</sup> أو نحو المالك<sup>(٥)</sup> فرح فلو طلب سيده تسليمه فأعتق المجني عليه من قوله فلا شيء على سيده فإذا أعتقه أو باعه بعد ذلك لم يلزم إلا قدر قيمته وبإلحاق على العبد احم لفظاً<sup>(٦)</sup> ولو كان المجني عليه كافراً احم لى لفظاً ويؤمر بيمينه من الامام عز الدين<sup>(٧)</sup> في النفس أو فيادونها احم لفظاً<sup>(٨)</sup> في النفس فقط احم ذكره لافى الاطراف فليس له إلا أخذ الاطراف أو يعفو وظاهر الكتاب الاطلاق من غير فرق بين النفس والاطراف وينظر لو كان المجني عليه كافراً وعن الشامي حيث يجوز التملك لا كذمي الا عند من أجاز التملك<sup>(٩)</sup> ثلاثة<sup>(١٠)</sup> بعد أن دخل<sup>(١١)</sup> في ملكه لا بمجرد وجوب القصاص احم كواكب<sup>(١٢)</sup> جعل من السيد بل لا فرق قرز<sup>(١١)</sup> يعني عفى عن السيد عن جناية عبده فيقول لعفوت عك عن جناية عبده<sup>(١٢)</sup> ومن ذلك أنهم لا يمكنونه بنفس الجناية فلو أنه جنى جناية أخرى قبل أخذهم له لم يلزمهم جنايته قرز<sup>(١٣)</sup> يعني حيث عفا عن القود والدية لاعتق التود فيسلمه للماني ان لم يغده ويقول للذي لم يصف اتبع العبد احم انما فإن سلمه للذي



(أو بعبارة أخرى) بمحضته من لم يعف (أي سلم بعضه لمن يستحق بعض الجناية فيكون هو والمالك شريكين<sup>(١)</sup> في العبد (إلا أم الولد ومدير المؤسر<sup>(٢)</sup>) إذ اجنبا جناية (فلا يسترقان فيعتين الأرض) وإنما يعتين (يسقوط القصاص<sup>(٣)</sup>) عنهما (وهو) أي أرض جنايتهما يجب دفعه (على سيدهما<sup>(٤)</sup>) إذا كان مؤسراً<sup>(٥)</sup> وإنما تجب عليه (إلى) قدر (قيمتها<sup>(٦)</sup>) لا ما تمضى ذلك (ثم) ما زاد من الأرض على قدر القيمة كان (في رقبته) أي رقبته المدير وصار حكمه حكم القن فيما مر<sup>(٧)</sup> (و) أما أم الولد فتكون في (ذمتها) تطالب به إذا عتقت (فإن أعسر) السيد<sup>(٨)</sup> فلم يتمكن من تسليم ما يجب من الأرض (بيع<sup>(٩)</sup>) المدير لأن يمه يجوز للضرورة كما مر (وسعت) أم الولد (في) قدر (القيمة فقط) (والزائد في ذمتها) قال عليم والقيمة هي قيمتها وقت أعسار السيد وقال بعض اصنص يوم الجناية<sup>(١٠)</sup> (ولا تعدد) القيمة (بتعدد الجنايات ما لم يخلل التسليم<sup>(١١)</sup>) فإذا جنت جناية أرضها قدر قيمتها ثم جنت

لم يعف كان اختياراً منه للأرض فيلزمه بالفا ما بلغ اه طامر (١) أما إذا كان البعض عمداً والبعض خطأ سلمه سيده لأولياء الخطأ ثم يقاد بالعمد فان قتلته ولى العمد قبل تسليمه لولى الخطأ أتم ولا شيء عليه ولا على سيد العبد وكذا حيث الكل عمداً وقتله بعضهم فلو سلمه سيده لبعضهم هل يضمه للباقين كما لو أعطه لا يبعد ذلك اه يان يلفظه مع اللطف قرز (٢) فان قيل لم لا يسلم اليه الجميع والجواب أن الدية كلها متعلقة بالرقبة فإذا أسقط أحدهم بعضها بقي البعض الآخر متعلقاً بنصف الرقبة وكذلك الكلام لو أخطأ مالا مشتركاً بين اثنين اه تعليق لمع (٣) وأما المشوك به فان دين الجناية يكون في ذمته متى عتق ولا شيء على سيده اه يان من باب المأذون وقيل يجب عليه اعتاقه وسلم القيمة فان أعسر سعى العبد كأمر الولد اه شامي قرز (٤) وحيث يجب القصاص يقتص منه ولو كان الجاني عليه قناً اه كواكب (٥) لأن تدبيره واستيلائه يجري مجرى اعتقائها بعد الجناية جاهلاً اه نجري (٥) لأنه لا استهلاك بالاستيلاء تحول غرمها إلى ذمته لتصلر استيفائه من الرقبة اه بحر (٦) ولا يسقط ما زام السيد بجهتها وكذا لو مات السيد فيكون في تركته قرز (٧) يوم الجناية على صفته قرز (٥) فان كان ما جناه المدير وأم الولد أحدهما عمداً والآخر خطأ قتل بالعمد وسلم السيد دية لصاحب الخطأ إلى قدر قيمته اه كواكب معنى (٨) هذا كلام الأزهاري واختار أنه في ذمته كأمر الولد ذكره في البيان قرز (٩) أو فسق العبد (١٠) أو يسلم بجنايته اه تذكرة (٥) فرح فلو مات سيده مصرراً فقيه وجهاً أحدهما يسلم المدير بجناياته والثاني وهو الصحيح أنه يحق للمدير ويسعى في الديون ذكره في البحر ولعل المراد أنها تكون الدية في ذمته يسلم ما قدر عليه لا أنه تلزمه السعاية والتكسب كما في الحر اه يان يلفظه هذا في الزائد على قيمته وأما قدر قيمته فهي لازمة له من قبل موت سيده فيسمى فيها قرز (١١) وبني عليه في البحر وقواه طامر وحيث والشامي والجرني وفي الزهور والمداية والداري والبيان لأنه وقت الاستحقاق (١٢) جميعه

أخرى كذلك على ذلك الشخص أو غيره لم يلزم سيدها قيمتان بل تشترك الجنایات كلها في قيمة واحدة وكذلك المدير<sup>(١)</sup> فأما إذا تخلل إخراج الأرض لمستحقه إلى قدر القيمة ثم جنت بعد إخراج جناية أخرى لزم السيد قال الفقيه ل أو تخلل<sup>(٢)</sup> الحكم بالأرض وقال أبو حنيفة بل يشتركون في القيمة الأولى وإن قد سلمت (و) السيد وعبد الجاني (يبرأ) من الجناية (بإبراء العبد<sup>(٣)</sup>) لأن أصل اللزوم ثابت عليه ولزوم السيد فرع فإذا برىء الأصل برىء الفرع (لا) العكس وهو حيث يحصل إبراء (السيد<sup>(٤)</sup> وحده) دون العبد فانهما لا يبرآن<sup>(٥)</sup> حينئذ ولا يقتص من المكاتب إلا حر<sup>(٦)</sup> (أو) مكاتب قد أدى من كتابته (مثله فصاعداً) لادونه<sup>(٧)</sup> في ذلك (و) إذا وجب عليه أرض وجب أن (تأرض من كسبه<sup>(٨)</sup>) لا في رقبته وقال أبو حنيفة يسمى في الأقل من قيمته أو الأرض (و) إذا جنى صار عليه دينان دين الكتابة ودين الجناية وهما على سواء في اللزوم لكن (يقدم) منهما (ماطلب<sup>(٩)</sup>) لأنه قد تضييق والآخر موشع (فإن اتفقت) المطالبة به بهما جميعاً (فالجناية) أقدم من دين الكتابة<sup>(١٠)</sup> ذكره رضي زيد وقال السيد ح بل دين الكتابة لتتق (فإن أعسر<sup>(١١)</sup>) بدين الجناية والكتابة رجع في الرق (و) (بيع لها<sup>(١٢)</sup>) أي لدين الجناية إن لم يخبر السيد غداه الأرض (و) إذا جنى

(هـ) تنبيه وأما لو حصلت الجناية على الآخر وقد سلم نصف الدية اتفرد الأول بذلك ويشتركان في النصف الآخر أه غيب (١) قياس ما تقدم أنه في رقة المدير فينظر أه غيب (٢) وقيل من لا تلزمه إلا القيمة الأولى لكل أه بيان بلفظه (٣) ولو بعد الالتزام من السيد للأرض وقرض لأن العبد كالضامن عنه إذا برىء السيد (٤) إلا في جناية أم الولد ومدر المؤسر فإذا برىء السيد وحده من قدر الالتزام له برأ لأن الأصل الوجوب عليه أه سحوى لفظاً (هـ) إذا كان قبل التزام السيد بالأرض وإن كان بعد التزامه برىء وحده ولم يبرأ العبد بل يكون السجني عليه مطالبته متى عتق لأنه لا يبرأ بالتزام السيد بالأرض حتى يسلمه أه كواكب قرض أما إذا برأ السيد بعد الالتزام فالقياس أن أه قد برىء العبد فلا يطالب بشيء بعد العتق لأنه قد سقط الأرض بالالتزام (٦) ولو لم يؤد شيئاً أه سحوى لفظاً. قرض (هـ) ينظر لو اقتص من المكاتب ثم رجع في الرق قيل له لم يستحق سيده القيمة ويسلم الأرض للمقتص منه وقيل لا شيء لأن البيرة بحال الفصل (هـ) ومن عتق بعضه وبعضه موقوف أه سحوى لفظاً (٧) ولو خلف الوفاء أه كواكب (٨) فإن لم يكن له كسب بيع لها وقيل تيق في ذمته (هـ) بالنسبة ما بلغ أه بحر وفي الحفيظ إلى قدر قيمته (٩) الأولى أن يقدم دين الجناية لأنه مطالب بها في كل وقت أه سحوى ورياض (١٠) لاستقرار دين الجناية وكذا سائر الدون أقدم من دين الكتابة قرض (١١) ظاهره أن مجرد الأصار كاف في بطلان الكتابة وقيل بعد التسخيد بعد أهاله كالشفعة (١٢) أو سلم بدين الجناية أه سحوى

(الوقف<sup>(١)</sup>) ما يوجب قصاصاً وجب أن يقتصر منه ويتأثر<sup>(٢)</sup> من كسبه لأنه أخص به (وأمر الجناية عليه إلى مصرفه) يخبر بين أن يقتصر له فيما يوجب القصاص وبين أن يأخذ الأرض لأن قيمته تصرف فيه عند الهدية ﴿فصل والعبد<sup>(٣)</sup>﴾ إذا قتل عبد السيد أو لعير سيدة فالك المجنى عليه بالخيار إن شاء قتل العبد الجاني (بالعبد<sup>(٤)</sup>) المجنى عليه وإن شاء استرق الجاني وإن شاء عفا (وأطرافها<sup>(٥)</sup>) يؤخذ بعضها ببعض (ولو تفاضلا) في القيمة وكانت قيمة أحدهما أكثر من قيمة الآخر فانه لا يسقط القصاص بينهما بذلك أما حيث الجناية على النفس فذلك يجمع عليه للآية وأما فيما دونها فذهبنا أن القصاص فيها ثابت أيضاً لعدم قوله تعالى والعين بالعين وقال أبو حنيفة لا قصاص بينهما<sup>(٦)</sup> في الأطراف (أو) كان الجاني والمجنى عليه (لمالك واحد<sup>(٧)</sup>) فانه ثبت القصاص حيث يجب (لا والد<sup>(٨)</sup>) فلا يقتل<sup>(٩)</sup> (بولده ويهدر<sup>(١٠)</sup>) من جنابة العبد كل<sup>(١١)</sup> (مالا قصاص فيه) ولا يلزم فيه أرض إنما تهدر جنائياته الموجبة للأرض لا للقصاص إذا وقعت (على ماله وعاصبه<sup>(١٢)</sup>) وسواء كانت على نفس أو مال ﴿فصل﴾ في جنابة البهائم (واعلم أن الواجب (على مطلق البهيمة<sup>(١٣)</sup>)

(١) قال في شرح البحرى فولكان وفقاً على مسجد هل يولى التغيير قال الظاهر أنه ليس له ذلك إذا تشفى الجنادى ولم يذكر إلا ما دام ذلك ولله بأن يمين قتل ولا وارث له وقد صحح قم أن للإمام أن يقتصر اه شرح فص (٢) بالنسبة ما بلغ اه بيان لأنه لا ذمة له مع وقفه وقيل إلى قدر قيمته (٣) فإن لم يكن له كسب سل في ذمته وقيل في بيت المال وقيل في رقبته (٤) الحاصل بعد الجنابة وقيل ولو من كسبه المتقدم (٥) وإذا قتل العبد عشرة أجد خير ماله بين قتل العشرة جميعهم أو استرقاقهم وإن عفا فله قيمة العبد فقط على المالكين أن تعددوا أو من المالك لهم ذكره في البحر (٦) ويقتل العبد بالآمة ولا مزيد اجماعاً والآمة بالعبد وإن اختلفت قيمتهما اه وأبل ونلفظ البيان مسئلة ويقتل العبد بالعبد والآمة بالخ (٧) والقصاص إلى سيده والعفو إليه قرز (٨) معنى إذا تفاضلا في القيمة (٩) فإن قيل ما الترق بين هذا وبين من سرق مال سيده ويجب في مثله التقطع فانه لا قطع عليه الجواب أنه يقتصر منه هنا للآية قال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فلا قطع عليه بحال سيده لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك سرق مالك اه إيضاح (١٠) والمراد أصل من النسب في غير الزنى بفرح وهذه زيادة إيضاح لتلا يوم اخصاص العبد بحكم آخر اه سحولى لفظاً (١١) وكذلك الأطراف قرز (١٢) بكسر الدال اه قالوس (١٣) ظاهره ولو مكاتباً فهدر وقيل يهدر بقدر ما بقي منه عيد فقط وقيل يبقى موقوفاً على رقه أو عتقه ومناه في السحولى (١٤) وعيدهما (١٥) وليس هو في يد الناصب بل هو في يد المالك والاضمنة الناصب كما تقدم اه كواكب معنى (١٦) وكذا الدابة حيث لم تصد بنفسها فيضمن السبب لها حيث وجدناها مخرجاً وإلا فقد تقدمت على قوله لم تمتع المتعبد (١٧) ومن زاحم بهيمة في طريق فزقت ثوبه فلا ضمان إلا

بأن حل ودمها أو أزال مانها من الخروج أو المدو ضمان كل (ماجنت) عقيب الاطلاق (فوراً<sup>(١)</sup>) من غير تراخ (مطلقاً<sup>(٢)</sup>) أى سواء أطلقها ليلاً أم نهاراً فى ملك أم مباح أم حق عام أم خاص<sup>(٣)</sup> فإن تراخت جنايتها عن إطلاقها ولو قليلاً لم يضمن ماوقع منها بمعد ذلك (و) كذلك الواجب (على متولي الحفظ) من مالك أو مستأجر أو مستعير أو فاصب ضمان (جناية غير الكلب ليلاً) لأن الحفظ فى الليل<sup>(٤)</sup> واجب عليه إلا الكلب فإنه يرسل فى الليل ليحفظ ويربط بالنهار<sup>(٥)</sup> فينكس الحكم فى حقه (و) على متولي الحفظ ضمان جناية البهيمة (المقور) من كلب أو فرس أو ثور أو غير ذلك وهو الذى قد عرف بالضرر بأى وجه من عضه أو نفضه

أن يكون غافلاً ولم يدهسهما ضمن لخرجه اه بحر بقضه اه قرز (٥) مسئلة من أرسل بقرته فطعمت بقره غيره أو حمارة فإن كان من فورها ضمن مطلقاً وان كان بعد تراخها لم يضمن إلا أن تكون معروفة بالنطح أو كان خروجها بالليل مع خرطه فى حفظها وكذا إذا سبها فى المرعى وهى مقور ضمن ماجنت إلا أن يقتلها فلو تقيض عقابها ثم جنت لم يضمن إلا أن يلم بتقصها وكذا إذا غلق عليها ثم خرجت ولم يلم فلا ضمان عليه اه يان بقضه (٥) وسواء كان للرسل لها مالها أو غيره اه يان بقضه (٥) وهل يأتى فى مطلق السفينة عن الزياط مثل هذا أم هذا يخص باليهام لأن لها اختياراً بل لا فرق وقد ذكره فى التصح اه سحولى لفظاً وعبارة التصح وعلى مطلق سفينة ومتجنيق ما جنت وكذا مطلق البهيمة والطير اه بقضه ماجنيا حيث كانت الحناية منهما فوراً لا تراخها لأن الفصل لها حينئذ وقد صار مستأجراً اه شرح فتح بقضه (٥) وكذا مطلق الماء ومطلق المتجنيق والسفينة والطير والقرودة والسبع ان زاد على الحد وقيل لا فرق لانه أثر فعله هنا (٥) نعم والمراد هنا ضمان ماجنى المطلق والمراد (١) فيما مضى جناية البهيمة المطلقة نفسها وان اتفق باعتبار ما اعبر من القور والتراخي فافهم اه شرح فتح (١) فى قوله وإزالة مانها من الذهاب أو البيع (٥) مسئلة ومن طرد دابة من زرعها فأمست زرع غيره لم يضمن إلا أن يكون متصلاً بزعه محيطاً به اه بحر لفظاً ما لم يتراخى عقيب الإخراج يقال هى معه أمانة كما تقدم فى النصب إلا أن يجرى عرف بالتسبب بعد الإخراج قرز (١) والمراد فى القور هو الذى لم يخلل فيه وقوف والتراخي عكسه اه شرح فتح (٥) لا أن يكون مقوراً ضمن قرز ولو تراخت اه بحر معنى قرز (٢) وقد تقدم فى جنائيات طرد البهيمة ما يخالف هذا فينظر اذ ما رزم هنا لزم هناك بطريق الاولى اه مفتى (٣) لانه أثر فعله اه يان (٤) والوجه فى ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم على أهل اليهام بحفظونها ليلاً وعلى أهل الزرائع بحفظونها نهاراً اه زهور قال فى الانحصار وهذا بناء على الأغلب أن الدواب تحفظ بالليل وترسل بالنهار فلو جرت المادة بخلاف ذلك فى بعض البلاد انكس الحكم اه يان وكذا إذا جرى عرف بحفظها ليلاً ونهاراً اه ولا شيء إذا جرت المادة بعدم الحفظ وكذا المرة الملوكة إذا جنت على الطعام اه وابل وقرز (٥) قال جنى فى النهار ضمنّت جنايته ولو غير مقور

أو نطحة منهما لم يكن فيها يعتاد اطعامه منه كالزعر في حق البهيمة<sup>(١٢)</sup> فانها لا تكون عقورا<sup>(١٣)</sup>  
 وإن عرفت بدخول الزرائع والإكل منها بخلاف ما إذا عرفت بلعص الثياب أو نحوها فانها  
 تكون بذلك عقورا ومهما ثبتت عقورا ضمن المتولى لحفظها ما جنت حيث كان (مقرر<sup>(١٤)</sup> ط)  
 مطلقا) أى ليلا كان أم نهارا في مرعاها أم في غيره (ولو) جنت العقور على أحد (في ملكه<sup>(١٥)</sup>)  
 أى جنت في ملك صاحبها (على الداخل<sup>(١٦)</sup>) إذا كان دخوله ذلك الملك (بأذنه<sup>(١٧)</sup>) فانه يضمن  
 فان لم يكن بأذنه فهو متعمد بالدخول<sup>(١٨)</sup> فصارت الجنابة كأنها من جهة نفسه تعديه فهدرت<sup>(١٩)</sup>  
 (وإنما ثبت) الحيوان (عقورا بعد عقره<sup>(٢٠)</sup>) قيل من (أو) بعد (حمله<sup>(٢١)</sup>) ليعقر فانه يصير  
 له بذلك حكم العقور<sup>(٢٢)</sup> وإن لم يعقر وقيل لا يثبت له ذلك إلا بعد عقرتين لأن المادة لا تثبت إلا  
 برتين<sup>(٢٣)</sup> كالحيض (قال مولا عليه السلام) وهو قوى ﴿باب الديات﴾

الأصل فيها من الكتاب قوله تعالى فدية مسلمة إلى أهله ومن السنة قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم في النفس مائة من الإبل<sup>(٢٤)</sup> ﴿فصل﴾ في بيان قدرها (هى مائة من

حيث لا يعتاد إرساله في التهاير أو سحقه لفظا وقرز (١) والعم في المرة أو دياج (٢) يعنى في عدم  
 تسميتها وأما الضمان فيجب له له حيث جرى عرف بمحفظها (٣) في غير الكلب فأما هو فلا يضمن ما جنته  
 ليلا أو نهارا وقرز فان صح ذلك فما الترق بين عقور وعقور له يقال ان الترق فعل على طليم ذكره  
 في الفيت (مسئلة) وكان أمير المؤمنين على طليم يضمن صاحب الكلب ما عقر بالتهار دون الليل قيل  
 ووجه انه يحتاج إلى إرساله بالليل للمحفظ وليس يحتاج إليه بالتهار قيل س ولو عقر بالليل في الطريق  
 ونحوها فلا ضمان له بيان (٤) وكان المالك عالما بأنها فيه له بيان وقرز (٥) لان المالك غارله بالدخول  
 إذا لم يخبره المالك قيل ف والمراد إذا كان المالك عالما بأن الكلب عقور ومثل معناه في البيان (٦) لفظا أو عرفا  
 له وقيل لا يعرف له شاي قرز (٧) أو أذن الشرع قرز (٨) وله إذا عرف رضاه يكون كالناتقون فيضمن  
 وذلك كطال التمتع وكذا إذا دخل قنبي عن المنكر أو اللامر بالمعروف أو بأذن الشرع أو مثل ما جرى  
 به العرف بين أهل القرية ان الصبيان يدخلون بيوت بعضهم بعضا قضاء الإغراض من بعضهم بعضا  
 فيضمن له عامر وقيل فيه نظر إذا لا يبعد العرف بأن الاذن التزام المحفظ وإباحة للدخول وغيره أباح  
 الدخول ولم يلزمه فكأنه لم يأذن بالدخول الا لمن حفظ نفسه أو شرط برأته أنه تهاير وقد ذكر قريبا  
 من هذا في الوابل قرز (٩) يقال ان لم يكن مصدبا كالصبي والمجنون فلا يضمنه قرز (٨) وكذا لو  
 كانت الجنابة بسبب من المجنى عليه كان يعمل رباط العقور أو يقرب منه أو نحو ذلك فانه لا ضمان له  
 وابل بلقطه (٩) وعلم المالك له كواكب لا التناصب فلا يعجز عنه لتدبيه بيان معنى (١٠) هذا في غير  
 الكلب وأما الكلب فلا يكون عقورا الا حيث لا تورده الحجر والعصا أو يكون خولا أو غامرا (١١)  
 فيضمن الثانية أو بحر قرز (١٢) فلنا عرف عدوه برتين (١٣) رواه الموطأ والسائي ما شرح بهران

الابل<sup>(١)</sup> وهي متنوعة (بين جذع<sup>(٢)</sup> وحقة<sup>(٣)</sup> وبنت لبون<sup>(٤)</sup> وبنت غناض<sup>(٥)</sup> أرباعا) وقال أبو ح  
وأصبل تجب أخماسا ويكون الخامس أبناء غناض<sup>(٦)</sup> (و) كما تنوع المائة المذكورة في الدية  
(تنوع) وجوبا (فيما دونها) من الأرض (ولو) كان (كسرا) فتكون الخامسة في الموضحة  
ربع جذعة<sup>(٧)</sup> وربع حقة وربع بنت لبون<sup>(٨)</sup> وربع بنت غناض ولا تهيأ مفردة<sup>(٩)</sup> وعلى هذا  
فتس وهذا هو الذي نص عليه الهادي عليه السلام في الأحكام وقال في التثخيب تجب في  
الموضحة وفي السن خمس من الابل جذعة وحقة وبنت لبون وبنت غناض وابن غناض  
وفي الاصبغ عشر من الابل جذعتان وحقتان وابتالبون وابتاغناض وأبناء غناض (و) قدر  
الدية (من البقر مائتان<sup>(١٠)</sup> ومن الشاة ألفان<sup>(١١)</sup>) واختلف في سنها في البقر والغنم فقال ف  
ومحمد لا يجوز منها إلا التي فصاعدا قيل ع ويحتمل على مذهبتنا أن يقاس على الابل فيجب  
ربع جذع<sup>(١٢)</sup> وربع ثني<sup>(١٣)</sup> وربع رباع<sup>(١٤)</sup> وربع سدس<sup>(١٥)</sup> وقال في الاتصاوي ويجوز الجذع<sup>(١٦)</sup>  
من الضأن<sup>(١٧)</sup> كما في الزكاة ويجوز في البقر التبايع<sup>(١٨)</sup> والمسان (و) ان كانت الدية (من الذهب)  
وجب (ألف مثقال<sup>(١٩)</sup>) كل مثقال ستون شعيرة كما تقدم (و) ان كانت (من الفضة) وجب  
(عشرة) آلاف درهم<sup>(٢٠)</sup> الدرهم اثنتان وأربعون شعيرة وقال الناصر وك اثنا عشر  
الفا (ويضرب الجاني<sup>(٢١)</sup> فيما بينهما) فالجبار في الدفع من أي هذه الأصناف

(١) أألف قط اه كواكب (٢) ذات أربعة أعوام (٣) ذات ثلاثة أعوام (٤) ذات حولين (٥) ذات حول  
(٦) يعني ذكر او عتدا أألف (٧) مساعلة للضرورة (٨) فتشارك في هذه الأربع في كل واحدة ربما يكون  
شريكا فيه (٩) الألف في السعاق (١٠) ولو جافوس اه سمحولي لفظا (١١) والمز والضان سوى (١٢) سنة  
(١٣) سنتين (١٤) أربع سنين (١٥) ستة سنين (١٦) ويجزى الذكر قرز (١٧) والثني من المعز قرز  
(١٨) فرح قال في البحر ويؤخذ من المتوسط مما لا عيب فيه (١٩) ولا مرض ولا هزال فاحش كما في  
الزكاة اه يان بقطه (٢٠) تنقص القيمة كمبوب الضحايا (٢١) قال في الاماروهي كالاضحية خالفا ل  
في شرحه يميز من أنه هنا يجزى الصغير (٢٢) لا في الاضحية وانه هنا لا يجزى الذكر وأن العيب  
الذي لا تنقص القيمة يجزى كالشرقا وللثوبة ونحوهما ان لم تنقص القيمة (٢٣) يعني التبايع التي لما سنة  
(٢٤) وتكون أألفا ولا يجزى الذكر عن الألف يعني في البقر لافي التمن فيجزى الذكر قرز (٢٥)  
ولو من رضى المجلس ذكره في البحر اه يان (٢٦) خالصة (٢٧) وكذا العاقلة (٢٨) فان اخار الجاني  
أحدها تم سلم البعض وتذكر الباقي فانه يجزى في الباقي من أي الأنواع القياس انه يبقى في ذنبه ويسلم  
من أي الشدين (٢٩) أو وازعه فان اخلفوا سلم يحمل الميرة بالسابق فان اخلفوا في حالة واحدة بطل  
التعين (٣٠) وقيل أنه يكون بنظر الحاكم مع الشجار وقيل يلزم كل واحد منهما اخار (٣١) وفي البيان في  
المنع لا يصح التعيين الا ما تراصوا به البكل (٣٢) قيل نعم ويسلم الدية من صنف واحد لا من صنفين

الأربعة<sup>(١)</sup> هو إلى الجاني لا إلى المجني عليه قال عليم وظاهر كلام أصحابنا أنها كلها أصول لا فرق بينها وقال القاسم عليم الأصل الأبل وما عداها صلح<sup>(٢)</sup> وقال أبو حنيفة أنها من ثلاثة أجناس فقط وهي الأبل والذهب والفضة قيل وقد زاد<sup>(٣)</sup> زيد بن علي والناصر مائتي حلة كل حلة ثوبان<sup>(٤)</sup> إزار ورداء وروى هذا في الانتصار عن الأخوين واختاره **فصل** في بيان ما يلزم فيه الدية (و) اعلم أنها (تلزم في نفس المسلم والنمي<sup>(٥)</sup> والجومي والمعاهد<sup>(٦)</sup>) وقال كبل دية النمي نصف دية المسلم وقال الناصر وش ثلث دية المسلم وعضها أن دية الجومي ثمان مائة درهم (و) كذلك تلزم (في كل حاسة كاملة<sup>(٧)</sup>) والحواس خمس السمع والبصر والشم والذوق<sup>(٨)</sup>

وإذا اختار أحد الأصناف كان له الرجوع<sup>(٩)</sup> ما لم يسلم فإن كان قد قبض البعض وفي المجلس الذي اختاره أولاً لأنه حتى لا يدمى بخلاف الكفارة فله أن ينتقل<sup>(١٠)</sup> إلى الثاني اه عامر وقرز<sup>(١١)</sup> في كفارة اليمين فقط<sup>(١٢)</sup> وقيل ف ليس له الرجوع بعد الاختيار ومطه عن الذماري (٥) قيل ف وهذا الخيار فيما ورد فيه أرض مقدر كالوضعة وما فوقها إلا الحكومة فيكون من أحد التقدين قرز ولفظ حاشية وأرض مادون السطح من التقدين ولا خيار للجاني في غير التقدين اه مفتي وهبل (١) لعله جعل الذهب والفضة صنفاً واحداً (٢) مع التراضي (٣) يعني صنفاً سائداً اه يان بل خاصاً (٤) قيمة كل ثوب عشرون درهماً يأتي ثمانية آلاف درهم (٥) قال في البحر عن القسم وأحمد بن عيسى عليم إذا وجبت الدية على مسلم لدمي فاستيفاءها إلى الامام للتلا يكون للكافرين على المؤمنين سيلاً اه يان والذهب أن الاستيفاء إلى ولي المجني عليه كالدين (٦) يعني من أهل الذمة أو من أهل دار الحرب إذا أمان اه زهور (٥) وذلك كالرسول منهم إلينا لعله حيث عقد بيتنا وبينهم عهد اه حلي وتكون للورثة إن كانوا داخليين في العهد وإلا كانت لبيت مال المسلمين قرز (٥) غالباً اه أثمار احتراز من أطفال الحريين وفان وصل غان قطع يحرم ولا تجب فيه الدية بل يجوز لنا سبيهم فأشبه ذلك لو قتل الإنسان مملوكه اه وأبل (٧) مسئلة ويصح مدعى نهاب السمع وهضائه عند غلغله وحككنا مدعى الشم بالروائح الكبرية والطيبة عن غفلته ويعمل بمقتضى القرينة (١) اه بحر بلفظه وقد روى عن حماد بن أبي حنيفة أن رجلاً جنى على امرأة فادعت عنده أنه ذهب معها فلتشغل عنها بالنظر إلى غيرها ثم التفت إليها وهي لا تعلم فقال يلغذه غطى عورتك فجمعت غنظها فلم انها كاذبة في دعواها وأما النظر فيتوصل إلى معرفته بأن يطرح بين يديه حية فإن نهر منها علم كذبه وإن لم ينهر علم صحة دعواه وفي الكلام يشتغل عنه ويدعى فإن تكلم دل على بطلان دعواه (١) وفي الكواكب لا يقبل قوله بل لابد من المصادقة من الجاني أو تحككه أو رده اليمين أو حكم باليعة على إقراره قرز (٨) يعني إذا ذهبت حواسه كلها وهي خمس الخلوة والبرأة والمندوبة واللوحه والحراقة وما في معناها (١) فان ذهب بعض هذه الخمس وجب فيه حصته وإن ذهب بعض الإدراك بها الكل وجب فيها حكومة وكذلك في سائر الأعضاء لكل عضو بطل ثمه بمنزلة التلزم وجبت دية وان بطل بعض ثمه ففيه حكومة والمراد بذلك

واللمس<sup>(٣)</sup> فأبها ذهب بجناية كان أورشه دية كاملة (و) كذلك يلزم في (المقل<sup>(٣)</sup> والقول<sup>(٣)</sup> وسلس البول والغائط أو اقطاع الولد<sup>(٣)</sup>) كل واحد من هذه تجب فيه دية كاملة سواء كان اقطاع الولد من رجل أم امرأة (و) تجب الدية (في الأنف<sup>(٣)</sup> واللسان<sup>(٣)</sup> والذكر) إذا قطعت (من الأصل) أما الأنف ففيه الدية ولو من أخشم<sup>(٣)</sup> لجماله اعلم أنه إن قطع من أصله فلا خلاف أنه تجب فيه الدية وذلك بأن يقطع من أصل العظم المنحدر من الحاجبين وإن قطع من المارن وهو المنظروف اللين فالذي حكى في الكافي وشرح الابانة عن الهادي أن الدية لا تجب<sup>(٤)</sup> والذي صححه للناصر ورواه عن الفقهاء أيضاً أنها تجب فيه الدية وقيل ح في تفسير الأنف التي تجب فيه الدية عند الهادي عليه السلام أنه المارن<sup>(٥)</sup> وأما المذكرفيه الدية إذا قطع من أصله وتدخل الحكومة فيها فإن قطعت الحشفة فقط ففيها الدية أيضاً<sup>(٦)</sup> وفي الباقي حكومة وقوله عليم من الأصل عائد إلى الأنف<sup>(٧)</sup> واللسان والذكر (و) تجب

حيث ثبت بالينة (١) أو الحكم أو مصادقة الجاني أو ينكوله أو يرده اليه اه كواكب قطعا (١) على إقرار الجاني قرز (١) المحروضة اه يان معنى (١) فان ذهب اللمس من أحد الأعضاء لزمه دية ذلك العضو اه طمر القياس حكومة قرز (٧) وهل يلزم أرض الجناية مع دية مذهب مع المعاني بسببها أم لا في ذلك احتمالان الأصح أنه يلزم إذا اختلف المحل كالاذن وإن اتفق المحل كقطع اللسان والذكر لم يلزم إلا دية ذلك العضو اه يان (٥) والأقرب أن الدية بحسب ذهاب العلوم المشرة إن كلا فكل وإن نصفاً فنصف كما ذكر في دية الكلام بعدد الحروف (٣) وفي بعضه بمحضته ويسبغهن الحروف الثمانية والعشرين ويجب تعدد المتقطع من ذلك اه كواكب قال في البحر وفيه نظر لمن وجه النظر أن حروف الحلق ليس مدارها على اللسان لأن حروف الحلق ستة العين والسين والحاء والهاء والمهزة والهاء وكذلك حروف الشفة وهي الياء والميم والواو والقاف (٤) وفي سلس الريق وجفافه تجب حكومة وكذا جفاف العرق وكذا سلس الریح قال المقي وتكون مقاربة لدية اللسان (٥) ولو قبل ثبوته قرز وقيل بد ثبوته (٥) أو ذهب لذة الجماع لأن الأصل الصحة ولا فرق بين الذكر والأنثى قرز (٥) وفي أوترة تلك الدية وهي الحاجز بين المتخبرين وهي بالباء للمجمة بالثين من أعلا وبالراء وهي يفتح الروا والفاء والراء وقد يقال لها الوتيرة اه شفاء (٦) وفي لسان الأخرس حكومة الطبيعي بل دية قلنا كاليده للشلاء اه بحر وسيأتي أن الجناية على المتى إذا أذهب للعض من اللسان فدية فما الفرق إلا أن تعرض أنه لم يبق في لسان الأخرس مضغ استقام للكلام (٧) الأخشم الذي لا يشم رائحة وذلك لأن الشم ليس قصفا في الأنف وإنما هو في الدماغ اه يستأن بخلاف العين الثمانية فإن العضو حادث فيها بخلاف الأنف والأذن في الأهم فتجب الدية لصكرة الجمال ولا خلاف المحلل وقرز (٨) وهو ظاهر الاز (٩) قلت للسان وحده لا يسمى أظا اه بحر (١٠) وإن خالف الاز (٩) بل حكومة قطع وتكون بالمساحة اه بحر (١١) ينظر



الدية (في كل زوج<sup>(١)</sup>) في البدن إذا بطل تقمه بالكلى كالأثنين واليشتين) وإنما مثل عليه السلام بالأثنين لنموض كونهما زوجا واختلف فيهما قليل ووحهما الجلدتان<sup>(٢)</sup> المحيطتان باليشتين وفي الضياء والصباح أنهما اليشتان فصارت في الفرج ثلاثة أعضاء<sup>(٣)</sup> وهي الذكر واليشتان والأثنين فأبها ذهب الجناية قُزمت فيه الدية وفي أحد اليشتين أو الاثنين نصف دية\* وحاصل الكلام أن تقول لا تخلو الجناية إما أن تنهب الأعضاء الثلاثة وبعضها إن ذهب أحدها قُزمت فيه دية وفي إحدى اليشتين أو أحد الاثنين نصف دية وإن قطع اثنان منها فأما أن يكون الذكر وإحد الآخرين أو الآخرين فقط إن كان الأول فإن كان بضربة فديتان وإن كان بضمين فإن بدأ بالذكر فديتان وإن أخره<sup>(٤)</sup> فدية للأول وحكومة للذكر هكذا في شرح الابانة وحكام في الكافي عن م باق قتل يوعن القاضى زيدو أمش أنه يجب في الذكر دية وإن تأخر قطعه عن قطع الاثنين وأما إذا كانا الملقوع الاثنين واليشتين دون الذكر فإن كان بفعل واحد قليل ل ح وجبت دية واحدة فقط **ق** قال مولانا عليه السلام **ق** فيه نظر بل القياس أن تجب ديتان لأبهما زوجان وإن كان بضمين قليل ح يجب في الأول دية وفي الآخر حكومة لعدم تقمه بعد ذهاب صاحبه وقيل ل إن بدأ بقطع الاثنين وجب فيها دية وفي اليشتين حكومة وإن بدأ سل اليشتين أولا ثم قطع الاثنين فمليه ديتان<sup>(٥)</sup> **ق** قال مولانا عليه السلام **ق** وكلام الفقيه ح أقرب إلى القياس وأما إذا قطع الثلاثة جميعا فإن كان بضربة

كم حد السان (١) مثله وفي اسكنى فرج المرأة الدية كالأثنين وهما العمتان المحيطتان بالفرج كاحاطة الشختين بالهم وفي إحداهما النصف لذهاب الجمال وللشعة وهي لذة الجماع وفي الشفرين وهما حاشيتا الفرج المتصفتان بالأسكتين حكومة إذا اهردا فإذا اتصلت بالأسكتين دخلت حكومتها في دية الأسكتين وفي العانة حكومة للجمال وإن أراد حكما حكما سائر البدن دامية أو بأضمة أو ملامة فلا معنى للتبديل بالجمال وإن أراد خلاف ذلك فينظر ما هو إلا أن يقال يزداد في حكومتها على نظيرها من سائر البدن لذلك استقام الكلام إه إملاء (فرع) ولا فرق بين اسكنى الصغيرة والكبيرة والرقا والقرنا والفضلا كالشختين إه بحر بقوله (٥) أراد عليم هنا الضمون الآخرين كالأبدن ونحوهما ويسمى المجموع زوجا كما هو المعروف والا فزوج في التحقيق اسم للعضو الواحد فالعين الواحدة تسمى زوجا ونحو ذلك إه سهولى فقط (٢) الداختان لا الجلية الظاهرة التي يثبت فيها الشرر حكومة (٣) هنا لا في العضو وفي حاشية يؤخذ من هذا أنه يجب غسلهما (٤) قيل إن بقي له شع ولو مجرد الإيلاج ولا لزوم ديتان وفيه من بعد ذلك حكومة ذكره المتقن وقرره الشافى والمجل (٥) فإن سل اليشتين وقطع الذكر ثم قطع الاثنين لزم ثلاث ديات قرر

واحدة قيل ف فديتان قال وكذا اذا قدم الذكر ثم قطع الآخرين بفعل واحد ﴿١﴾ قال مولانا  
عليه السلام فيه نظر بل القياس وجوب ثلاث ديات ﴿٢﴾ وأما إذا أخر قطع الذكر فله حكومة على  
الصحيح ﴿٣﴾ قال عليه السلام ﴿٤﴾ وأما قلنا إذا بطل نفقه بالكلية يحترز من عني الأمي ﴿٥﴾ إذا كانت  
مستقيمتين وأذن الأمي ﴿٦﴾ وذكر العتق في كل واحد خلاف الأصح أن فيها حكومات  
لأن الجنابة لم يبطل بها نفقها كله (و) تجب الدية (في نحوها) كاليدين ﴿٧﴾ والرجلين والعينين  
والأذنين ﴿٨﴾ والحاجبين ﴿٩﴾ والشفتين ﴿١٠﴾ والثديين ﴿١١﴾ قوله (غالباً) يحترز من الوجنتين ﴿١٢﴾ فلهما  
زوج في البدن وفيهما حكومة لادية ﴿١٣﴾ فإن أوضعتا فوضعتان وكذلك الترقوتان ﴿١٤﴾ أيضاً  
فيهما حكومة ﴿١٥﴾ إذا وجبت الدية في كل زوج في البدن وجب (في أحدهما النصف) ﴿١٦﴾  
من الدية وقال في المنتخب تفضل الشفة السفلى على العليا بما يراه من الحالم لأنها تحفظ  
الطعام والريق فكانت أفضل وقد فضلها يزيد بن ثابت سدس الدية ﴿١٧﴾ (ولزم (في كل جفن) ربع) ﴿١٨﴾

(١) في الصوريين جميعا حيث كان بضربة واحدة وحيث قدم الذكر ثم قطع الآخرين (٢) ولسان  
الأخرس قرز (٣) بل دية أهـ بيان كأنف الأخصم لأن الخاسة في غيرها أهـ ع (٤) إذا قطعت من  
الكف فإن زاد وجب في الزائد حكومة أهـ (٥) وان قطع بعضها بقي حصصه من الدية أهـ بيان  
(٦) وفي العينين دية وفي أحدهما النصف وفي دخول الأسنان في دهنها وجهان أحصهما لا تدخل (٧)  
إذا الأسنان عضو مستقل ومنفعة غائقة وفي خرقتها أو كسرهما حكومة أهـ بجر بيان واختار خلاف  
هذا بل إن كسرت أو هشمته أو وجمعت فبحسبه (٨) لأن لكل دية مشروعة أهـ متى (٩) وحدهما من  
تحت المخبرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه أهـ بجر (١٠) في المرأة وأما الرجل فلا خلاف أن فيها  
حكومة (١١) وهما من أسفل جفن العينين إلى الشدقين ومن متفرق الأنف إلى تحت شحمة الأذن أهـ  
بجر يعني أزيلتا أي الجلدتين والعظم باق فتصدق عليه الحكومة (١٢) بحسبها من دامية أو باضعة أو  
مخلوعة ولفظ الصمغى قوله وفي الوجنتين يعني حكومة وفيما يأتي من تقدير صاحب فمس الشريعة في  
المخلوعة أهـ بلفظه (١٣) قال في النهاية الترقوة العظم الذي بين ثرة الصخر والماتق وهما عترتان من  
الجانبين جمع على تراقي أهـ من هامش التكيل (١٤) يعني إذا كسرتا وقيل أزالتهما وهما العظامان المتصلان  
إلى الكف فيهما حكومة وفي فك الورك حكومة ذكره في البحر يعني إذا أزيلتا يعني الجلدتين والعظم  
باق وقرز (١٥) وكذا الأليتين حكومة خلاف الإمام أي أهـ عامر وفي البحر عن الإمام أي فهما الدية  
وجوب القصاص فيهما وقال للفقهاء عليم زوج في البدن بطل نفقه بالكلية فوجب الدية وهو في الشفاء عن  
على عليم وقرز (١٦) ولا يقال قد فهم النصف من قوله وفي كل زوج في البدن لأن ترك ذلك يوم أنه  
يجب القاضل كما ذكر في المنتخب وزيد بن ثابت في الشفاء فكان في ذكره تصريحاً كما ترى أهـ وابل  
(١٧) ورجع عنه يعني جعل فيها نصف سدس (١٨) ولومن أعمر لذهاب جماله (١٩) وتدخل الأهداب ذكره

الدية لأن في الأجفان الأربعة دية كاملة (وفي كل سن<sup>(١)</sup>) من الأستنان (نصف عشر<sup>(٢)</sup>)  
الدية<sup>(٣)</sup> فينخذ يجب في جميعها دية ونصف دية وعشر دية فإن كسر بعض السن ففيه حصته  
من ديتها قيل ح ويستبر لمساحتها ظاهرها<sup>(٤)</sup> دون حراثتها<sup>(٥)</sup> وقيل يوع بل يعتبر بالمنافع فيجب  
من الأرض بقدر ماذهب من منافعها ومثله ذكر أبو مضر وحكاه عن م بالله (وهي اثنتان  
وثلاثون<sup>(٦)</sup>) سنا أربع ثانيا وأربع ربايعات<sup>(٧)</sup> وأربعة أنياب وأربع ضواحك واثنتي  
عشر رحا وأربعة نواجد<sup>(٨)</sup> ولا تفاضل بينها عند الجمهور وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
ان في الثنية أو التيب خمساً من الابل وفي الطرس بعير (وفي كل أصبع<sup>(٩)</sup>) أي أصبع  
كانت (عشر) الدية هذا قول الأكثر وكان عمر رضي الله عنه يفاضل بين أصابع اليدين  
فجعل في المختصر ستاً من الابل وفي البنصر تسماً وفي الوسطى عشراً وفي السبابة اثني عشرة  
وفي الابهام ثلاث عشرة قيل ثم رجع عن ذلك وأصابع اليدين والرجلين سواء عندنا (و)  
إذا وجب في الاصابع الكاملة عشر للدية وجب (في مفصلها منه ثلثه) أي ثلث العشر (والا  
الابهام<sup>(١٠)</sup> فنصفه) أي نصف العشر إذا ليس لها إلا مفصلان (و) تجب فيما دونه أي دون  
المفصل (حصته) من الأرض ويقدر بالمساحة (و) يلزم (في الجائفة<sup>(١١)</sup>) والالمة ثلث الدية

الفتية ح اديان (١) مسألة وفي قلع السن العليل وجبان الامامى تجب ديتها للذهب بالمال ورجع الامام عليل وجوب  
حكومة إذا كثر ضيفها اديان (٢) مسألة ومن قلفت سنة ناقص بها ثم نبتت سنة فعليه دية السن الذي  
قلع وله حكومة في سنة ذكره في البحر في باب الديت وذكر في البحر في قصاص السن اذا ذهب ثم ماد  
سن المقتص وجبان اصحابها لاشيء عليه لأن عودة موهبة اديان (٣) مسألة فان عادت حكومة (٤) المذهب  
أنها تجب ديتها اديان (٥) وفي قلعه من طرف العم دية وإن بقي سنه إذ قد نبتت جنمته وجماله  
ثم في سنه حكومة ان قلع اديان بحر والسنخ الجراب فان أزاله مع الظاهر تجب حكومة دية الظاهر  
كالنصف تتبع دية الاصابع اديان كواكب (٦) وكذا في التذكرة والفاطوس ومهذب ش (٧) بناء على  
الأغلب فان زيد حكومة وإن قص فيحسبه اديان كواكب قرز (٨) جمع ربايعية كناية وهي التي بين اللثة  
والناب ويقال للذي يليها رباح كتمان اديان فطوس (٩) وربما سلب الأنياب والربايعات في بعض الناس  
كالفاطوس عليل فانه كان مسلوب الربايعات كما جاء في الحديث النبوي في صفته عليل اديان (١٠) وهي  
آخر ما نبتت لأنها لما نبتت عند استكمال العقل اديان شرح فتح (١١) فان أشل أصابعها ديتها إذا بطلت متفضلاً  
قلت وفيه نظر اديان بحر إذ الحمل باق فوجب حكومة والمختار الأول (١٢) من اليدين والرجلين (١٣)  
ويختصر الرجل (١٤) فان طمته في طمته حتى خرجت من ظهره فجاءه فاختار وعن من عامر جافه فاختار  
الأول في البحر وصدره للذهب (١٥) وحاصله انما كان له جوف في سائر الأعضاء فلا يحل إما أن

فالجائفة ماوصل الجوف وهو من ثرة النحر إلى المثانة وهي ما بين السيلين والأمة  
 ما تبلغ أم الرأس<sup>(١)</sup> وهي جلد رقيقة محيطة بالدماغ (وفي المنقلة<sup>(٢)</sup> خمس عشرة نافذة<sup>(٣)</sup>) والمنقلة  
 هي التي تنقل بعض عظام الرأس من مكان إلى مكان آخر<sup>(٤)</sup> فأما لو كان ذلك في غير الرأس<sup>(٥)</sup>  
 (و) يلزم (في الهاشمة<sup>(٦)</sup>) وهي ما تهشم العظم ولم تنقله (عشر) من الابل (وفي الموضحة)  
 وهي ما أوضع العظم<sup>(٧)</sup> ولم تهشمه (خمس<sup>(٨)</sup>) من الابل (وفي السمحاق<sup>(٩)</sup>) وهي التي بلغت  
 إلى جلد رقيقة تلي العظم ولم تنقله إلى العظم فقيها (أربع) وعند الفرقين أن فيها حكومة  
 وكذا عن م بالله (ولو أن رجلا ضرب آخر خطأ<sup>(١٠)</sup> فقطع أفه وشفتيه وذهبت عيناه  
 وجب على الحاكم أن لا يحكم حتى يتبين الحال) في الجناية (فيلزم في الميت دية<sup>(١١)</sup>) فقط

يكون عظم كالساعد وخرقه من الجانبين فثقتين وإن لم يكن عظم كالذكر وخرقه من الجانبين فأربع  
 بواضع وإن لم يكن جوفاً كالأنثى وخرقها من الجانبين فباضعتان وهذا ميق على أن الجوف من ثرة  
 النحر إلى المثانة وهو الصحيح وقرز ومثل مناه في البحر (١) ولو نائرة اه سحولى قرز (٢) وينظر في  
 المنقلة والمنزلة من غير قل اه متى الظاهر أن في المنقلة من دون هش فوق أرش الموضحة دون أرش  
 الهاشمة ما رآه الحاكم وينظر في تسيير المنزلة من غير قل اه سيدنا على (٣) أو عدلها اه يان (٤) والمراد  
 مع الاتصال ولو من أحد الجوانب ليخرج الهاشمة هذا الذي يلغى اه اعلاه شامي وقرز (٥) ياض  
 فقيها نصف ما يجب فيه قرز (٦) فان هش من دون جرح فوجان أصعبها يلزم أرش الهاشمة إذ قد  
 حصلت وقيل بل حكومة لرتبها على الموضحة ولم تحصل قلنا لا نسلم وفي شجة بعضها موضحة وبعضها  
 هاشمة وبعضها متلاحة عشر من الابل إذ لو هش الجميع لم يجب الا ذلك قرز (٧) وحكومة في الشعر  
 اه يان والمذهب انها لا تجب حكومة حيث كان بفعل واحد (٨) أى عظم الرأس (٩) أو عدلها اه يان  
 (٥) فرع فن أوضع موضعاً ثم هشه آخر ثم قطعه آخر فعل للوضع خمس وعلى الهاشم خمس اذسبه  
 غيره بالإيضاح فسقط النصف وعلى للنقل خمس إذ قدسبه اثنان قلزمه ثلاث قلت بناء على الترتيب وهو  
 غير مسلم فالأقرب استيفاء أروشا اه يحرقه (١٠) والمراد بهذه الجنائيات إذا كانت في الرأس فيجب  
 الارش المذكور فان كان من غيره من الجسد فحكومة (١) وإن كان دون هذه الجنائيات المذكورة  
 فنصف عشر حكومة (١) بل نصف ما في الرأس وقرز (١١) أو عددا وعفا عنه (١٢) وهذا حكم عام  
 في الجنائيات فلذا حسن تأخيرها بعدها اه تعليق (٥) ومن جنى على غيره جنائيات متعددة ثم قطعه فان  
 كان القتل متصلاً بالجنائيات لم يجب الادية وإن كان في وقت آخر وجبت الدية والارش ذكر المقتيد  
 على أصول المذهب اه يان (٥) قال في الامار غالباً احترازاً من بعض صور المفهوم فان الدية تعدد في  
 الميت نحو أن يكون زوال تلك الأشياء بجنائيات متصلات نحو أن تزيل أفه ثم تزيل عينيه ثم تزيل شفتيه  
 ونحو ذلك فيموت فان الدية تعدد كما لو لم يمتهن ان يقال ان كان لا يموت الا بمجموعها فدية واحدة فقط

(وفي الحى حسب ماذهب منه وان تمدت ) الديات فتلزم هنا ثلاث ديات وعن الفاسر أن الأعضاء إذا ذهبت بضربة واحدة لزم دية واحدة (كالتواثين<sup>(١)</sup>) بالسلاح فقتل أحدهما صاحبه وأصاب القاتل من المقتول ضربات<sup>(٢)</sup> أذهبت عينيه بأجفانها وقطعت أنفه وشفتيه فتجب هنا أربع ديات في مال ضاربه<sup>(٣)</sup> ولورثة الضارب قتله إن شاموا ويسلموا الديات من ماله<sup>(٤)</sup> وإن عفوا سقطت عنهم دية وبقي للقاتل ثلاث ديات ﴿فصل﴾  
 (و) تلزم (فيما عدا ذلك) من الجنائيات التي ورد الشرع بتقدير أروشها (حكومة)<sup>(٥)</sup> قال في تعليق الافادة وهذه الحكومة لازمة للحاكم أن يعبر الجاني<sup>(٦)</sup> على تسليمها كما يقول في قيم المتلفات وقال ش في أحد قولي بل هي صلح (و) هذه الحكومة غير مقدرة وإما (هي) على (مارأى الحاكم<sup>(٧)</sup>) وعنم بالعمارأي عدلان بصيران بالجرافات حتى يحكم بشهادتهما كقيم المتلفات ويكون الحاكم (مقرباً) مالم يرد له أرض مقدرة (إلى ماسر<sup>(٨)</sup>) مما قد ورد فيه فيقرب الباضعة والمتلاحة إلى السحقا قيل ع ومذهب م بأنه أن ينظر كم تنقص الجرافة

وان كان كل واحدة فاقلة بالباشرة فكذلك اذ الجنائيات الآخرة وقعت وقد صار في حكم البت وان كان ما قبل الآخرة لا تقتل أو تقتل بالسراية والآخرة بالباشرة أو بالسراية في وقت أقرب من وقت تقتل فيه ما قبلها ففي الآخرة الدية وما قبلها أروشها أه شامي وقرز (١) وهما باغيان أه زهور فلو كان أحدهما باغيها هدر أما حيث هما باغيان وكان كل واحد لا يتدفع عن الآخر إلا بما وقع فيه من الجنائيات هل يهدر لعله كذلك أه شامي (٢) أو ضربة قرز (٣) والمسئلة مبية أن الضربات مقدمة على القتل أو حصل الضرب والقتل في وقت واحد اذ لو تأخرت الضربات لم يلزم القتل شيء لأنه مستحق لدمه ولكن لو رمه أن يقتله ولا حكم فصل مؤثرهم أه بستان لأنه كلورده أه شامي (٤) فإن لم يكن له فلا شيء عليهم ولا على غيره لأنه عمد ولو قتلوا القاتل أه بيان معي (٥) ولا أرض فيما كان خطياً ككعب شجرة أو شترتين أو لطمة خفيفة غير مؤلة بل يجب في ذلك التأديب أه بيان (٥) وهي ما يحكم به الحاكم فيما ليس له أرض مقدرة من الجنائيات أه تعليق (٦) فإن عرف ذلك بنفسه كفى عندنا خلاف م بأنه والا رجع فيه إلى تقدير عدلين فقد يكون التعريب بالثلث والنصف والثلثين (٧) قال في البحر وكذا فيمن لم يظفره فرغ عافيس له الأحكومة للطمعة لأن النهم خرج من غير جرح (٨) أه كواكب والمقرراته يلزم في اللطمة (٩) أحكومة والدم (١٠) أحكومة أه حيث وقرره للثقي (١) قيل وكذا فيمن أظلم غيره شيئاً أمرضه أو فعل فيه فعلاً أمرضه (٢) إذا كانت مؤلة (٣) دامية كبرى أه سلامي وقرز وقيل قد دخلت اللطمة تحت حكومة الزلف أه املاء سيدنا حسن وقرز (٨) مسئلة في اللطمة حكومة غير مقدرة وقال الامام علي بن محمد خمس مائة درهم كما تجب فيمن لم يظفره أه أن يظفره وقد ثبت في التوبة عند قيمته

من قيمة الجنى عليه لو كان عبداً فيغرم الجاني من الدية بقدرها فان لم تنقص نظرتم نقص من منافع العضو المبروح فيغرم من دية بقدرها فان لم ينقص غرم له غرامته للملاج وقيمة ما بطل عليه من المنافع أيلم اقطاعه بسبب الجراحة فان لم يكن شيء من ذلك فلا شيء له على أحد قوله وهذا فيما لم يكن قد روى فيه حكم عن السلف الصالح ومثال ما لم يرد فيه أرش مقدر (كمضو زائد<sup>(١)</sup>) قال في شمس الشرعة فيجب فيه ثلث دية الأصلي حكومة (و) مثله (من صبي<sup>(٢)</sup>) لم يضر<sup>(٣)</sup> (إذا قلع وجب فيه حكومة) وقال عليه السلام (ولعل الواجب فيه ثلث دية النفس<sup>(٤)</sup>) كالعضو الزائد لما كان حصول عوضه معلوماً وعن ش إن عاد عوضه فلا شيء ولا وجب دية (وفي الشعر<sup>(٥)</sup>) إذا ذهب فلم يرجع أبداً حكومة فيجب في شعر الرأس أو اللحية<sup>(٦)</sup> حكومة مقاربة للدية<sup>(٧)</sup> قيل في المقارب ما زاد على النصف<sup>(٨)</sup> ذكره ضي أبو اسحاق وحكى في شرح الابانة عن الناصر وزيد بن علي والحنفية أنه يتأني فيه سنة فان رجع الشعر وإلا وجبت فيه دية كاملة وتجب في شعر الحاجبين وأهداب العينين حكومة<sup>(٩)</sup> دون نصف الدية (وما) انكسر من الاعضاء ثم (انجبر فقيه حكومة وهي ثلث

خمس مائة درهم فيقاس على ذلك اذ ان لفظاً (١) ولا يجوز قطع العضو الزائد كغيره لغير عزوا ح لى لفظاً (٢) وكذا لسان العربي وذكره الذي لم يعلم محتمل اذا قطعاً في كل واحد منهما حكومة ذكره في التفريعات وشرح الابانة اه كواكب وقيل يجب فيها الدية لان الاصل فيها الصحة والسلامة فان قطع لسان صبي يحكم مثله ولم يحكم حكومة اذ الظاهر المحرس (٣) وفي سن الكبير اذا قلع ثم نبت حكومة اه بيان بل تلزم الدية على المختار اه مفتي فأما لورد الكبير سنة فغير في مكانه فقيه سن دية كاملة وكذلك الاذن وغيرها اذا قطعت ثم ردت وانجبرت فقيها دية كاملة اه لفظاً (٤) يفتح الياء وبضمها (٥) أي يقطع (٦) قال في الاثمار مطلقاً سواء مدام لا وفي الكواكب اذا عادوا لا وجب دية ونقط حاشية فان لم يند قلن كان لفساد منه بالجناية فالدية ولا تخسومة بل المختار قرز الدية ونقط البيان وان لم يندت وجبت دية سن قرز (٧) مسألة قال في البحر من قص اطراف شعر غيره فلا أرش عليه الا أن يذهب جماله وزيته نحو أن يبرق نصفه لما فوق وجبت حكومة اه بيان وقال نصلي الله عليه وآله وسلم الشعر أحد الوجهين (٨) قال في البحر وهذا في لحية الرجل فأما في لحية المرأة فلا شيء فيها لانه شين لا زين أي لا حكومة لها (٩) وان وجبت من جهة الائم والدنوان قال الهادي عليم في شعر اللحية حكومة مطلقة تهاب من الدية لقول علي عليم زين الرجال بالنعى وفي الخبر أن الملائكة يسبحون فيقولون سبحان الله من زين الرجال بالنعى والفساد بالذوائب (١) وقال ش ان فيها حكومة لاجل التألم اه بحر معنى (٢) فان ماد الشعر بعد رد الجنى عليه ما أخذ ولا يجب عليه حكومة للائم عند ما يلقح والمذهب حكومة دون ذلك أم ثلث ما فيه لو لم يند (٨) الى قدر اللتين وقرز (٩) أي في كل واحد حكومة اه زور لا أن في

أرشه<sup>(١)</sup> لولم ينجر (وما لاقع فيه<sup>(٢)</sup>) كأصبع سادسة (وما ذهب) بالجناية (جماله فقط<sup>(٣)</sup>) ولم يذهب له منفعة إما بأنه لم يكن فيه نفع إلا الجلال كالعين القاعة ذاهبة البصر<sup>(٤)</sup> واليد الشلاء<sup>(٥)</sup> أو بأن يذهب جماله وبقيت منفعته كاسوداد السن<sup>(٦)</sup> مع بقا منفعته فقي ذهاب الجلال في الصورتين حكومة (وفي مجرد عضد<sup>(٧)</sup>) لأذراع معه أما ذهب بدم ثبوته أو لم يخلق له ذراع (و) كذلك (في ساعد) مجردة مثل تبرد المضد (وكف بلا أصابع) في كل واحد من هذه الثلاثة حكومة<sup>(٨)</sup> مقارنة لدية اليد (و) (لا) يكون الكف مجرداً عن الأصابع بل ذهب بأصابعه (تبعا<sup>(٩)</sup>) الكف وكان أرشه داخل في أرش الأصابع فإن كان قد زال عنه بعض الأصابع وجب بقدره من حكومة الكف ودية الباقي مثاله لو قطع كف عليه أصبعان وجب ديتهما وثلاثة أخماس<sup>(١٠)</sup> حكومة الكف وقال أبو حنيفة لا حكومة<sup>(١١)</sup> لما زالت أصابعه (للساعد) فإنه لا يتبع الأصابع<sup>(١٢)</sup> كما يتبعها الكف بل إذا قطعت يد الرجل من المضد وجبت دية الأصابع وحكومة في الساعد (وكذلك الرجل) حكمها حكم اليد في ذلك فتدخل حكومة كفها في دية الأصابع ولا تدخل حكومة الساق في دية الأصابع (وفي جناية الرأس<sup>(١٣)</sup>) والرجل<sup>(١٤)</sup>

الكل حكومة ذكره الفقيه ح. اه. بيان (١) كان يني مفتوحاً أو مغلقاً غلط في الحكومة وقورز (٢) يقال غالباً احترازاً من أنن الأصم وأنف الأخصم فاللزم دية كاملة ومثل معناه في البحر (٣) قال قيل ما الفرق بين أنف الأخصم والعين القاعة فانهم ظنوا في أنف الأخصم دية جالها وفي العين القاعة ثمة حكومة مع أن الجمل حاصل فيهما جميعاً وقد أوجب عن ذلك بأن قبل العين القاعة الضوم حاصل فيها فبعد ذهاب ضومها لزمه الحكومة بخلاف أنف الأخصم وأذن الاصم فإن الشم والسمع حادث في غيرهما فلم يزد الدية لكثرة جالها ولا أن المحل مختلف (٣) فإن ذهبت منفعتها فالدية وقيل بل حكومة إذ الجمل فيها باق اه. بحر معنى (٤) فيكون فيها ثلث ما في الصحيحة كما يأتي وقورز (٥) فيكون فيها ثلث ما في الصحيحة كما يأتي وقورز (٦) واصفرار الظفر وفي قلعه جبكومة (٧) أو فحضر لا خشفة معه وقورز (٨) إلى قدر الثنتين وقورز (٩) فإن بقي في النكف المقاصل السفلى من الأصابع تم قطع غلط في حكومته وإن لم يذهب إلا الأنامل العليا سقط من حكومة الكف لسطها وقورز ينظر أي قسم الباقى فيجب حينئذ ثلث حكومة بقدر الذهاب إذ دية الأنامل ثلث دية الكف وزداد على ذلك مقدار زيادة أئمة الأجزاء اه. إقادة القاضي محمد بن علي الشوكاني (١٠) يقال قد قرر في غير موضع أنها كاملة فلا الوجه المثير للحكم هنا ينظر قال للفقهاء طليم ورد الشرع بدية الأصابع فما سلم تبعه مع الكف بقدره اه. حاشية صيرمى (١١) خلافه حيث بقي بعض الأصابع وإلا وجبت عنه حكومة (١٢) وكذلك المضد وفي كل واحد منهما حكومة (١٣) وحده الرأس العظيم في القفا ذكره الأمامى وقال جباله في دية من الرأس (١٤) وأما الحقن البسة إذا قبل أو جنى عليه فيلزم فيها ما يلزم في الاتي لأن الأصل برادة الذمة اه. بيان

ضنف<sup>(١)</sup> ماعلى مثلها في غيرهما) فا كان أرشه في الجسد مثلاً خمسة مثاقيل كان أرش مثله في الرأس عشرة وعلى هذا قس وكذلك الجنائيات على الرجل فيها ضنف ماعلى مثلها في المرأة وقال القاضي جعفر<sup>(٢)</sup> بل في موضحة كل عضو نصف عشر دية<sup>(٣)</sup> وكذلك في هاتمتي عشرها وفي منقلته عشر ونصف عشر وقال النخعي والاصم وابن غلية إن الرجل والمرأة على سواء مطلقاً<sup>(٤)</sup> وقال ك وأحمد وابن المسيب هما سواء إلى ثلث الدية ثم تنصف ديتها (وقدر في حارضة رأس الرجل خمسة مثاقيل) اعلم أن هذا التقدير من قوله وقدر في حارضة رأس الرجل إلى قوله وكل عظم كسر ثم جبرّد كره في شمس الشرفعة عن جماعة من أهل العلم (ونعم) والحارضة هي التي قشرت ظاهر بشرة الجلدة ولم يسلم منها دم (و) قدّر (في الدامية اثني عشر ونصف) وهي التي سال منها الدم<sup>(٥)</sup> والموضع صحيح<sup>(٦)</sup> قبلها فإن التحم فيها الدم ولم يسلم<sup>(٧)</sup> ففيها ستة مثاقيل وربيع<sup>(٨)</sup> (وفي الباضعة) وهي التي شقت شيئاً من اللحم قيل ي معنى النصف فادون (عشرون) مثقالاً (وفي التلاحة)<sup>(٩)</sup>

(١) يقال لم يذكر في الحديث فكان جواب العبارة أن يقول وفي جناية البدن والمرأة نصف ماعلى مثلها في غيرهما اه شامي (٧) واختاره في الآثار (٣) واختاره في الآثار والوفا كلام ض جعفر والعامة تظهر في موضحة الصلب فيلزم عند ض جعفر نصف عشر دية (١) وعند أهل المذهب ربع عشر دية لأن الواجب فيه الدية فاقهم ويلزم عند ض جعفر في موضحة الأصبع نصف بعر وفي الهاتمة بعر وفي المثقة بعر ونصف بعر ويضيق القولان في جناية البدن والرجل (١) أي يجب فيه ما يجب في الرأس من موضحة لما قولنا وما عنتها في صلب الرجل ما في رأسه وفي صلب المرأة ما في رأسها اه ح بعر وحد الصلب من مقدم الظاهر بما على المتى إلى عجب الذنب والعجب يسمى المصنوع يقال له في العرف المصنوع ويقال ان عجب الذنب أول ما يخلق وآخر ما يلبذ ذكره في الكفاية والتبصير اه حاشية بستان من خط مؤلفه (١) وذلك لأن في الصلب دية كاملة اه بستان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلب الدية اه بعر (٥) وهذا فيما ورد فيه أرش مقدر وما لم يرد فيه أرش مقدر بل حكمة كالباضعة ونحوها فيكون فيها نصف ما في الرأس وهذا هو المختار كما حققه في المقصد الحسن (٤) في الأروش وفي الديات (٥) هذه الدامية الكبرى وهي التي تقطع الجلدة وتسيل الدم ولا تأخذ شيئاً من اللحم اه زهور وقرز (٦) وإلا تخوكة ثلث الدامية قرز (٧) للراد لم يظهر قرز (٨) ومثلها الدامية التي يسيل منها للصلب وأما الكلى التي عذر قية أرش داميقوان يضع فياضة اه ح فتح وقرز (٩) مسئلة قال ص باقر وأبو جعفر بما كان من الجنائيات له أرش مقدر كالوضحة (١) ونحوها فلا غيره بطول الجراحة وعرضها كل أو قل فأرشها واحد اه بيان يقطعه متى إذا كانت تحمل واحد في حمل واحد وقرز (١) قول المذهب لا فرق بين ماله أرش مقدر أم لا كما قدم في الوضوء على كلام القتيبي ح وروى في الجرح الطويل



وهي التي شقت أكثر اللحم حتى قربت من الجلدة التي تلي العظم (ثلاثون مثقالا لأن في السمحاق أربعين) هذا تحليل لهذا التقدير أي لأن الشرع قد حكم في السمحاق بأربعين مثقالا<sup>(١)</sup> وفي الوارمة خمسة مثاقيل وفي التي تحمار<sup>(٢)</sup> أو تحضار<sup>(٣)</sup> أربعة هذا في الرأس والوجه وأما في سائر البدن فبلى النصف من ذلك وفي كسر الضلع<sup>(٤)</sup> جمل وكذا في كسر الترقوة قيمة ذلك الجمل عشرة مثاقيل وفي العين القاعة ثلث مافي الصحيحة وكذا في السن الزائدة والأصبع الزائدة ثلث مافي الأصلية وفي السهم إذا مرق من اليد أو الرجل ثلث مافي كل واحد<sup>(٥)</sup> منهما وفي الأنف<sup>(٦)</sup> إذا انكسرت من الجانبين عشرون مثقالا ومن جانب عشرة وكل عظم<sup>(٧)</sup> كسر ثم جبر فقيه عشرة<sup>(٨)</sup> قال الأمير الحسين يروي لي من أئمة هذا أن هذا عرض على من بالله فأقره<sup>(٩)</sup> (وفي حكمة الشدي<sup>(١٠)</sup> ربع الدية<sup>(١١)</sup>) وإذا لطمت العين أو أصيبت فتولد من تلك الجناية خلل في عينه حتى صارت دمعته دارة وجب (في درور الدمة<sup>(١٢)</sup>) ثلث دية

أنه في الجنايات موضع واحد. وقرز (١) لقول علي عليه السلام المظلم (٢) أو مسود (٣) من غير دم وإلا فهي الوارمة وقرز (٤) قال المؤلف خصه الدليل وهو أن حكم بذلك وهو توقيف فيقر حيث ورد من غير نظر إلى غشم أو غيره اه يقال لا نسلم أنه توقيف إذ قد روي أنه اجتهد اه سحولي معنى (٥) لعل المراد بكسر الضلع ششمه من دون فزاية فأما على وجه الزايلة والاصطاف فمتقلة من جانب واثنين من الجانبين اه سيدنا حسن (٥) وفي كسر الأصابع كلها حكومة غليظة (١) ومن كسر من أحد الجانبين فقيه حكومة على النصف من حكومة الكل اه يان (١) بل هاشمجان حيث كان من الجانبين وإن كانت من جانب فهاشمة (٥) المختار أنه إن كان الكسر من جانب فهاشمة وإن كانت من الجانبين فهاشمتان (٥) بناء على أنها جاشمة والمذهب خلافه بل ينظر فيها فان مرق من العظم فهاشمتان وإن مرق من اللحم فهاشمتان (١) وإن كان في الزمزين فأربع هاشم اه زهور. وقرز فان خرق الأذن أو الشفة فهاشمتان وفي فتاوى أحمد بن الحسين عليه السلام أنها جاشمة وفي خرق الحلقوم دية اه بحر لأنه أدى إلى الموت (١) وإن كانت زاوت السلم من علة لشفة وإن زاوت من الجانبين فشقان وقرز (٦) هذا إذا كسر العظم وفي وأما إذا كسر العظم الأعلى فبشمه من هاشمة أو موضحة اه ساج (٧) لعله فيما لم يرد فيه أرش مقدر ينظر وأي عضو لم يرد فيه أرش مقدر (٨) بل ثلث مافي لو لم يصح (٩) انتهى كلام فشم الشريعة (١٠) إذا استمسك العين وإلا فدية الشدي نصف الدية وقرز (٥) مسطلة وفي مدى للمرأة إذا لم يعطل العين حكومة إلى قدر فني دعيها مسئلة وفي فاك الورك حكومة (٥) وهذا في مدى للمرأة كما صرح به في البحر. وأدعى الابعاج أن في حكمة مدى للرجل حكومة في النيان سواء كان رجل أو امرأة (١) ولحق سحولي وفي حكمة مدى الرجل حكومة وأما كونهما بأشمة أو بملاحة اه سحولي لفظا وقرز (١١) الدية الكاملة وقرز (١٢) يجب فيه حكومة (١) والقرز والمخاطب والريح وقرز (٥) وكذلك درور لبن المرأة ثلث دية

العين) وهو سدس الدية وحده الدور ألا ينقطع عنها كثرة الماء وإن لم يتتابع القطر (وفي دونه الخمس) <sup>(١)</sup> وهو أن يكون وقتا تقطع الماء أكثر من وقت الدور (وفيما كسر) من الأعضاء (فانجبر) بعد انكساره (ونحوه ثلث ماضيه <sup>(٢)</sup> لو لم ينجر) وأراد عليم بنحوه لو ذهب عقله ثم عاد <sup>(٣)</sup> أو ذهب نور بصره أو ميمه أو شمه بسبب الجناية ثم عاد فالحكومة فيه ثلث ما كان يجب لو لم يمد وعند أبي ح أنه إذا انجبر ولم يبق للجناية أثر لم يستحق المجني عليه شيئا (والقرة <sup>(٤)</sup> عبد أو أمة بخمس مائة درهم <sup>(٥)</sup>) ومن قال الدية اثني عشر ألفا قال ستمائة لأنها نصف عشر الدية وسواء كان الجنين ذكرا أم أنثى وإنما تجب القرة إذا كان قد تبين في الجنين <sup>(٦)</sup> أثر الخلقة وتخطيطها وإلا فلا شيء قال في الانتصار هذا رأى القاسمي والشافعية والخنفية وغيرهم من علماء الأمصار <sup>(٧)</sup> وقال الناصرو والصادق والباقر في النطفة إذا قتلت المرأة عشرون مثقالا وفي المعلقة أربعون وفي المضنة ستون وفي العظم ثمانون وفي الجنين مائة دينار وهذا مروى عن أمير المؤمنين على عليم قال في شرح الابانة يجوز أن يكون على وجه

التي (١) فإن استويا أو الخمس فالربع وقرز (٢) يقال هذا في غير النطفة والمأثمعة والموضعة والمخلعة والباضعة فاما من فلا يقضى من أورشهن شيء ولو انجبرت وإنما هذا في اليد والرجل والأصبع ونحوها اه مفتى وحيث ومثله في البيان ونقله مسئلة إذا برىء المبروح من الجراحة إلى آخره قلت والأمر واضح (٣) مسئلة ومن زال عقله ثم عاد ثم زال ثانية ثم عاد كذلك ثالثة فلا قرب أنه يجب فيه ثلث الدية لكل مرة وإن تكرر كذلك كما هو ظاهر الاز (٤) وقال الإمام عز الدين لا يجب فيه إلا ثلث دية وهو مذهب الخوكل على الله (٥) ومثله عن المفتي ونقله وكرر بكره على الأصح إذا أفاق إفاقة كاملة قرز (٥) ولو أذهب عقله بالبيع ونحوه كما غرغ حكومة قرز ذكره الفقيه (٤) قال في البحر ويحبر فيها السلامة من الصيوب والمزال والمرض والعصى وغير ذلك مما يعد قصاصا في البدن أو الأمانة لأن القرة هي خيار الشيء اه يان (٥) وهي ما يجب في الجناية على الجنين حيث حكم بمرصه ولو كانت أمة مملوكة ونخرج بالجناية مضطفا ولم يكن قد ضحك فيه الروح (١) اه سحولى لفظا وتورث القرة بالنسب والولاء لا بالنكاح كل تزوج حمل هذه المرأة فخرج الحمل اثني مئة بسبب الجناية فلا شيء للزوج من القرة وكذا لو زوجت المرأة حمل هذه المرأة فخرج الحمل ذكر أو ميتا فلا شيء للمرأة من القرة اه سحولى لفظا (١) فوق حاشيته ضحك فيه الروح قرز (٥) وهي نصف عشرة دية الذكرا اه يان (٥) وتعد القرة بصد الجنين اه سحولى (٥) فإن لم يوجد في الناحية ثم عسى ما تقدم قرز فإن كان أعلا السيد يوجد بدون خمس مائة لما عليه إلا ذلك وإن كان لا يجد عبد أو العصفرة (١) المذكورة إلا بفوق خمس مائة لم يجز بشرائه بل الواجب خمس مائة درهم فقط قرز (٦) العبرة بالحياة فإن لم تكن حياة فلا شيء (٧) إذا قيل علماء الأمصار فهم سفيان وابن أبي ليلى في الكوفة وش وابن جريح بمكة ووكوان الماحشون بالمشي وعثمان بن

المصالحة قال في شرح الابانة عن القاسمية يجب أن يكون عمر العبد أو الامة ما بين سبع سنين إلى عشرين سنة وعند ش ما بين السبع والثمان ( ولا شيء فيمن مات بقتل أمه إن لم ينفصل <sup>(٧)</sup> ) نحو أن يجنى على الام وفي بطنها جنين فهلك ومات الجنين في بطنها ولم ينفصل <sup>(٨)</sup> فلا شيء فيه ﴿ فصل ﴾ في يات من يعقل عن الشخص وشروط العقل أما شرطه فهي سبعة \* الأول قوله ( ويعقل عن الحر <sup>(٩)</sup> الجاني ) فلا يعقل عن العبد \* الشرط الثاني أن يكون تلك الجناية ( على آدمي ) ولو عبداً <sup>(١٠)</sup> فلو كانت الجناية على بهيمة أو غيرها من الاموال لم تحملها الماقلة \* الشرط الثالث أن يكون المجنى عليه ( غير رهن <sup>(١١)</sup> ) فلو كان رهنًا لم تحمله الماقلة لأن الرهن إذا تلف بفير جنائية ضمن المرتهن فأولى

وأبو سوار في البصرة والأوزاعي بالشام واليث بمصر (١) ظاهر الاز أنه لا تجب فيه القرة حيث قُلت أمه إلا إذا اغصل ولو تحقق الحمل بخروج يد أو نحوها والأولى الوجوب كما ذكر في الوايل حيث تحقق الحمل بخروج يد أو نحوها وإن لم يغصل حتى فُصلب القرة إذ القلة يتقن الحمل وقد جنى عليه بالجنابة على أمه أما لو خرج بعض الجنين حياً وخرج باقيه وقد مات وجبت دية أه سحولي لفظاً (٢) وأما إذا اغصل عن أمه فإن خرج حياً وجبت دية وإن خرج ميتاً وجب فيه القرة خلاف الرافاه كواكب لفظاً (٣) فرعى س ع ح فإن خرج رأسه ومات ولم يخرج الباقي فيه القرة أيضاً لا قلنا تحققتا بظهور الرأس والظاهر موته بالضرب اه بحر بلفظه (٤) ينظر لو لم يخرج حملها لكن الورقة أفضوا بطن المرأة وأخرجوا الجنين بعد الجنابة عليها فقال الشامي لا شيء فيه لأنه مخرج وهو مفهوم الاز قرز وليس بخارج وينظر أيضاً لو ضربت المرأة في حال كونها ميتة وخروج الجنين هل تجب القرة سسل الظاهر الوجوب إذ قد تحققت الجنابة عليه اه سيدنا حسن وقرز (٥) الخالص ومثله في شرح البحر وقرز (٦) حال الجنابة وقرز (٧) وأما الحيوان إذا جنى ما يلزم مالكة فتحملها الماقلة لأن المالك كان الجاني بخلاف العبد فإن جناحه لا تحمله الماقلة للغير اه دوازي هذا لفظه الاز لأنه قال في فصل الخطأ وما يلزم به فعل الماقلة عموم شامل من مباشرة أو تسبب كافي الفصل الثالث ثم قال في الفصل من حمله أو وقف عقوراً مطلقاً وفي الجدار المال وحى على عاقلة المالك الخ والجدار وغيره على سواء فهذا كاف عن الخواشي وإنما عى من قلة الاقهار والمكابرة اه من خط سيدنا حسن رحمه الله (٨) والأصل في العقل من السنة ما روي أن امرأتين من هذيل قتلت أحدهما الأخرى فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية المتتولة على عاقلة القاتلة (٩) قال في البحر وبقيت الماقلة لأنها تعقل الابل في باب الجاني (١٠) مصوم الدم أي مسلم أو مجاهد (١١) ولو كانت قيمة العبد لا تاتي أرض موضوعة رأس الرجل ولو على جنين فيجمل الماقلة عن الجاني دية الجنين إن خرج حياته مات والقرة إن خرج ميتاً اه ح لى لفظاً قرز (١٢) يعني حيث جنى عليه المرتين وأما إذا جنى عليه غيره حملها الماقلة اه شرح آتاهم لى قدر دية الحر إذا كان تخطأ والزم على المرتين اه ح لى قرز

وأحرى إذا تلف بجناية وكذا النصب<sup>(١)</sup> ونحوه<sup>(٢)</sup> لهذه المعلقة الشرط الرابع أن تكون الجناية (خطأ<sup>(٣)</sup>) فلو كانت عمداً لم تحملها المعلقة إلا عمداً صبي والمجنون فهو كالمخطأ \* الشرط الخامس أن تكون تلك الجناية (لم تثبت بصلح<sup>(٤)</sup>) فلو ثبت بصلح بأن صالح الجاني المدعى لم تحملها المعلقة وقيل المراد إذا صالح الجاني بجنس من غير أجناس الدية أو بأكثر منها (و) \* الشرط السادس أن (لا) يصد منه (اعتراف بالفعل<sup>(٥)</sup>) فلو ثبتت الجناية باعتراف الجاني بوقوعه لم تحملها المعلقة وإنما قال عليه بالفعل احتراز من ما لو لم يعرف بفعل الجناية بل ثبتت الجناية بالبينّة ثم ادعى الجاني أنها خطأ وصادفه المدعي<sup>(٦)</sup> فان اعترافه بصفة الفعل لا يسقط وجوب الأرض على المعلقة وأما يسقط لو اعترف بالفعل وفي أحد قولين بأنه أن الأرض يسقط عنها كالأعتراف بالفعل \* الشرط السابع أن تكون تلك الجناية (موضحة<sup>(٧)</sup> فصاعداً) فإكان دون الموضحة لم تحمله المعلقة هنا قول الهادي عليه السلام في الأحكام وم بالله والخفية وقال في المنتخب وشأن المعلقة تحمل التليل والكثير وقال كواحد وإسحاق أنها تحمل الثلث فافوق وأما من يقل عن الشخص فأقاربه م الذين يحملون أرض خطأ لكن يقدم (الأقرب فالأقرب)

(١) لكن يقال قد تقدم في الرهن ما يخالف هذا فإنه يضمن ضمان الجناية إذا تلف ومن أحكام الجناية في الخطأ أنها على المعلقة فهذه مناقضة ويمكن أن يقال لا مناقضة وأن المراد هنا حيث ضمنه الرهن ضمان الرهن فان المعلقة لا تحمله والمراد في الرهن حيث ضمنه ضمان الجناية فإذا جنى على الرهن خطأ وضمنه الرهن ضمان الرهن لم تحمله المعلقة اه من أملاء محمد بن علي السراجي (١) ظاهر الا خلافاً قرز (٢) كالعارية والسأجرة المضممة (٣) وذلك لأن المعلقة تحمّل على طريق الواسطة من حيث لم يصعدا فمن صعدا فلا مواباة ليدوق وبال أمره اه برامين لأن ذلك يمكن إغراقه على القتل اه بيان (٤) يعني عن الدعوى وأما لو كانت قد ثبتت عليه غير الصلح وصالح عن الدية فان صالح بجنس من أجناس الدية صبح وان صالح بأكثر من جنس الدية أو بجنس آخر لم يصب اه يعني لم يلزم المعلقة إلا الواجب فقط لا ما صالح به الجاني اه سحولي معاً وقرز (٥) إلا أن يصادقوا أو يشكوا من البين (٦) فلو اعترفت المعلقة بالخطأ مع اعترافه بالفعل وجب عليها أن تعمل هكذا على ذمّي ولم يذكرها عليه في الشرح اه تجزى (٦) لا فرق قرز (٧) فرع فلو جنى رجل على رجل بجنايات كثيرة بحيث يأتي أرضها لكل مثل أرض الموضحة فان كانت بأضال مضرة لم تحملها المعلقة وان كانت بضرة واحدة نحو أن يضربه بشوك قبيح احتلالاً لا رجحاً أهمل المعلقة اه بيان بقوله ومثله في الفيت (٨) قيل موضحة رأس أي رأس كان وقيل رأس الخين عليه وقد عمداً أو امرأة فلو كان في البدن فلا تحمله المعلقة إلا ما كان أرضه نصف الدية كناية بدنه اه عامر وقرز وفي عشر البلد نصف عشر قيمته (٩) ولو صدرت من جماعة اه تذكره لأن الميرة بالجناية

من عصيته على حد ترتيبهم في الميراث<sup>(١)</sup> وسواء كان وارثاً أم لا ولا تحمل الابدع مع وجود الأقرب<sup>(٢)</sup> وإنما يعقل القريب (الذكر الحر المكلف<sup>(٣)</sup>) فإن كان أثنى أو عبداً أو صبياً أو مجنوناً فلا خلاف أنه لا يعقل وإنما يعقل (من) القرابة (عصيته الدين على ملته<sup>(٤)</sup>) يجتز من المختفين في الملة فإنه لا يعقل بعضهم عن بعض (ثم) إذا لم يكن له وارث بالتصويب أو لم تف عصيته لكامل العقل أدخل معهم (سببه) وهو مستق<sup>(٥)</sup> ثم عصيته (كذلك) أي يقدم الأقرب فالأقرب على حد ترتيبهم في الميراث لأنهم يرثونه وإنما يجب (على كل واحد) من عاقلة أن يحمل (دون عشرة دراهم<sup>(٦)</sup>) وتؤخذ منهم في ثلاث سنين كما سيأتي إن شاء الله تعالى وقال في مذهب ش أنه يلزم للنفي نصف دينار والمتوسط ربع دينار ولا شيء على الفقير (ولو) كان القريب (فقيراً<sup>(٧)</sup>) ولا فرق في وجوب العقل على العاقلة بين غنيهم وفقيرهم فالفقير يحمل كما يحمل الثني وقال أحمد بن يحيى وش لا شيء على الفقير (ثم) إذا لم تكن له عاقلة أو كانت وقلت فلم يتم بها العقل قال في وسيط القرائض أو تمرت عن التسليم كان ما زام الجاني (في ماله) إن كان له مال وقال ح وش بل في بيت المال وقيل ل أما مع ترمدها فلا شيء عليه بل يحكم الحاكم عليها ويلزمها متى أمكن (ثم) إذا لم يكن له مال لزمت في

لأالجاني وهذا إذا كانت منهم بفعل واحد اه بستان (١) صوابه في النكاح لأن الجند يشارك البهين في الميراث وهو لا يعقل إلا بدم ويشترك الاخوة وهو قبلهم في العقل (٢) صوابه وفي الأقرب (٣) ويخير كال الشروط عند الحكم اه بيان من القسامة (٤) قال في البحر ومن روى وهو يهودي فأصاب غيره وقد أسلم فإن الدية تكون من ماله لا على عاقلة المسلمين ولا الذميين ويسعى في العاقلة الحاضر والتائب والصحيح والمرضى من الذكور البالغين اه كواكب وهكذا لورى وهو مسلم فها رتد اه بستان ولعل هذا باعتبار المسقط في الجميع قرز (٥) ولا تحمل للراثة جناية من اعتقه بل صعبا إذ هم أهل النضرة وتحمل للشركاء في النقي ماعلى الرجل الواحد وقيل انها تعد عليهم على كل واحد دون عشرة دراهم وقواء المبل (٦) كسعة أو دونها على رأى الحاكم اه بيان (٧) فاعده لو لم يكف أقرب البطون واحتيج إلى تمام الدية من البطن الثاني إلى بعض عددهم هل يحمل الباقيون حصة ذلك العدد الثاني أو يعطونه وإن كان يسيراً بينهم وإذا احتيج إلى بعض عدد دخل في العقل جميعهم وأعيدت خمسة الدية على جميع البطون الأولى هذا الاحتمال الأخير لأنه لا يخصص فيكون العقل على جميع البطون على سواء اه تطبيق دواى وظاهر الأثر خلافه (٧) ويكون أمراً لفرمان ولا يجب عليه التكسب بل يبقى في ذمته فإن تضر فلا شيء عليه (٨) قال في البحر ولا يستثنى له شيء لأن موضعه التناصر قرز ولأن الممول شيء يسير لا يصف به

(بيت المال<sup>(١)</sup>) ثم إذا لم يكن ثم بيت مال<sup>(٢)</sup> عقل عنه (المسلمون)<sup>(٣)</sup> أو وفوا ما قص وكذا  
الذميون<sup>(٤)</sup> فيما بينهم والتعيين إلى المجني عليه<sup>(٥)</sup> فمن رافعه إلى الحاقكم قضى عليهم بدون عشرة  
درهم ثم كذلك (ولا شيء عليه) من أراض الجناية (إن كفت الماقلة) وقال أبو حنيفة بل يكون  
كأحدهم (وتبرأ) الماقلة (بإرائه<sup>(٦)</sup> قبل الحكم عليها) لا بعد الحكم لأن قد استقر الضمان  
عليها وتخلصت ذمة الجاني فصارت بعد الحكم كأنها هي الجانية (لا المكس) وهو حيث  
أبرئت الماقلة لم يبرأ الجاني بإرائها<sup>(٧)</sup> (و) تمقل (عن ابن العبد<sup>(٨)</sup>) (و) ابن (الملاعنة) (و) ابن  
(الزنى عاقلة أمه) أما ابن الملاعنة وابن الزنى فقد ورد النص أن عاقلة أمه وأما ابن العبد  
فإن كانت له عاقلة أحرار من جهة أبيه عقلت عنه<sup>(٩)</sup> وإن لم تكن له عاقلة من جهة أبيه

(١) في ثلاث سنين (٢) وذلك فلا يهدر دم المسلم فن كان للجاني شيء من المال لا يوفي بالدية سلمه ووفاء  
الدية من بيت المال وكذا حيث لم يعرف القاتل ولا وجبت فيه القسامة فانما تكون الدية على بيت المال  
فلا يهدر الدم اه كواكب فقطاً (٣) في البريد اه وقيل ولو بعد قرز (٤) في ثلاث سنين قرز (٥) في البريد  
وفي حاشية من في ناحيته إن كفوا وإلا اعتقل إلى أقرب جهة إليها اه رافع وقرز (٦) قيل ع فان لم  
يكن له مال ولهم بيت مال سلموا الدية كما في المسلمين اه غاية فان لم يكن لهم بيت مال كانت على الذميين  
قرز كما في المسلمين ذكره الدوازي (٧) وقيل إلى الجاني قرز (٨) فائدة إذا مات أحد من الماقلة بعد  
الحكم عليه وقيل تسليم ماحكم به عليه فان كان قبيل حلول أجله سقط عنه وإن كان بعد حلول أجله فقال  
ش وأص والفقهاء لا تسقط بل يؤخذ من تركه لأنه دين عليه وقال في الكافي وح أنه يسقط لأن  
سبيله سبيل الصلة والوفاة كخفة القرب للمصر اه كواكب فقطاً ويان وحيث سقط ما عليه هل يجب على  
الجاني أو على من بعده من الماقلة حيث لم يعمل الأقرب أنه على من بعده فان لم يكن فعل الجاني اه يان  
بلفظه (٩) وأما هي فلا تبرأ براءتها فلا يحصل إلى إلزام الجاني الضمان دونها لو سقط الضمان على  
الكل وانسحب حكم الفرع على الأصل وقيل أما الماقلة فعرض عما سيحكم عليها ذكر السيد الهادي ابن  
يحيى اه كواكب ولفظ البيان في السامري فرع وبعد الحكم بالدية على الماقلة إلى آخره (٨) حيث هو حر  
اه سحرني (٩) وفي البيان وأما إذا كان أبوه مملوكاً وله قرابة أحرار فقال الهادي عليم يعقل عنه  
أقرب أمه لا عاقلة أبيه ولو علق الاب قبل تسليم الدية قبل عوف وهذا على قوله الضيف إن الرق  
يقطع النسب والتوارث وأما على قوله الصحيح والسادة فلا يقطع بل يعقل عنه قرابة أبيه قرز اه يان  
وإنما يقطع الرق الولي فقط لا النسب قال عليم والأقرب أن الهادي عليم بن كلامه على غائب الحال وهو  
أن العبد للمولك لا عصية له أحرار ولا كان نادراً لم يجمع إلى الاحتراز منه في البارة وقد سلكت  
هذا المسلك في الإز وقلنا عن ابن العبد عاقلة أمه بناء على الأغلب وهي كونه لا عاقلة من جهة أبيه اه  
غيث (٩) ومثله في البيان

فما قلته عاقلة أمه<sup>(١)</sup> كمن لأب له (والامام<sup>(٢)</sup> ولي مسلم<sup>(٣)</sup> قتل ولا وارث له) ميتين<sup>(٤)</sup> أو ورثته  
كفار ذميون أو حريون فأمر دمه إلا الامام لانه نائب عنهم<sup>(٥)</sup> فيتوفي الاصلح لهم من  
قود أو دية (ولا) يصدر من الامام (عفو) عن الجاني عن القود والدية لأن الحق لغيره وهم  
المسلمون قيل ل فان كان للمسلمين مصلحة<sup>(٦)</sup> في اسقاطها<sup>(٧)</sup> تفضل على الاستيفاء جاز  
للإمام ﴿باب﴾ والقسامة<sup>(٨)</sup> مشروعة عند أكثر العلماء وإن اختلفوا في تفصيلها  
وحكى في شرح الإبانة عن الناصر أنها غير مشروعة لكن تجب الدية من بيت المال والاصل  
في ثبوتها أن رجلاً<sup>(٩)</sup> أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أخي قتل بين قريتين<sup>(١٠)</sup>  
فقال يختلف منهم خمسون رجلاً فقال مالى غير هذا فقال ومائة من الابل فالتضى وجوب  
القسامة والدية عليهم وإما (تجب) القسامة (في الموضحة<sup>(١١)</sup> فصاعداً) فلا تجب فيما دونها  
بل الدعوى فيها دونها كالدعوى في الاموال وعن الحنفية أن القسامة لا تجب إلا في النفس  
قيل ح وهو الاصح واعلم أن الحاكم لا يلزم أهل البلد التي وجد فيها<sup>(١٢)</sup> القتل القسامة إلا  
(إن طلبها الوارث<sup>(١٣)</sup>) كسائر الحقوق (ولو) كان ورثة القتل (نساء) فان القسامة تجب  
لهن أن طلبها (أو عفي عنها البعض<sup>(١٤)</sup>) من الورثة فأنسقط حقه من القسامة لم يسقط حق  
باقي الورثة<sup>(١٥)</sup> بل تجب لهم إن طلبوها وقال م بالله بل تسقط كفو بعضهم عن القود (ولا  
يستبد الطالب بالدية) بل يشترك فيها هو وسائر الورثة لأنها حقان مختلفان<sup>(١٦)</sup> فلا يسقط

- (١) والخياران عاقلة أمه كسائر المسلمين (٢) فان لم يكن إمام فعل القاتل الدية بصرها في المصالح لأنها كالظلمة  
اه هداية وقيل أن حاكم المصالح هو المحتسب يقوم مقام الامام وهو الاولى (٣) أو ذمى أو مباحدون تكون دية  
في مصالح ديام وتكون ولاية بصرها إلى الامام ذكره الهادي والقرطبي الله والقيف ف قرز (٤) يعرف اه بيان  
(٥) ولعله ينفي عن المسلمين (٦) نحو أن يسلم لأجل تلك المصلحة مثل الدية من بيت المال اه زهور (٧)  
العفو والدية (٨) اشتقاقها من التسم لأن فيها الايمان التي يحلفها المدعى عليه اه بيان (٩) وقيل إن اسمه  
زيد بن أبي مريم وقيل انه الراوى للحديث اه شفاء وغيث (١٠) هكذا في الزهور ومسودة التثيث  
وقى بعض نسخ التثيث جبل فرحين مكان قريتين اه ام (١١) التي تعقل (١٢) وعن التقي المراد أرشه  
أرش موضحة رأس المجني عليه ولو عبداً أو امرأة وقرز (١٣) صوابه الذي وجد فيه لأن البلد مذكر  
قال الله تعالى وهذا البلد الأمين (١٤) صوابه من إليه الولاية وعبارت الامار نحو وارث آزاد يصحو الوارث  
الامام والحاكم اه شرح آثار وكذا الجروخ في نفسه وقرز (١٥) ولا رجوع كاسقاط الشقة اه بيان (١٦)  
وإذا أسقطها بعض اسحق طالبا الخمسين كاملة اه بحر ولو نقص حصتهم عن أرش موضحة (١٧) قال  
في الشرح القسامة والدية حقان مختلفان فالعفو عن أحدهما لا يكون عفواً عن الثاني فأبهما عفى عنه لم

حقه من الدية بإسقاط حقه من القسامة<sup>(١)</sup> ﴿فصل﴾ في بيان من تجب فيه القسامة ومن لا (فن قتل أو جرح<sup>(٢)</sup> أو وجد أكثره<sup>(٣)</sup> في أي موضع<sup>(٤)</sup>) دار إسلام أم غيره<sup>(٥)</sup> (يختص بمحصولين<sup>(٦)</sup> غيره<sup>(٧)</sup>) فانها تجب فيه القسامة قال الاخوان ولو عبداً<sup>(٨)</sup> لأن موضع القسامة حرمة النفس والحرم المبد في ذلك على سواء وقال ك لا قسامة في المبد فأما المرأة<sup>(٩)</sup> فلا خلاف في وجوب القسامة فيها وقد حصل من مفهوم هذا الضابط الذي في الازهار أنه لا قسامة فيمن لم يوجد فيه أثر القتل<sup>(١٠)</sup> لجواز أنه مات حتف أنفه وقال ش تجب فيه ولا فيمن وجد نصفه فادون لثلاث يؤدي إلى قسمتين وديتين في القتل الواحد فان كان الرأس موثقاً أحداً النصفين ﴿قال عليه السلام﴾ فلفل فيمن الخلاف بين المذاكرين

يسقط الآخر اهـ بيان (٥) فلو حلف أحد الشركاء أهل يلد القسامة من دون اخذ شركائه ثم طلب من لم يحلف شيئاً أخرى لأنه لم يأخذ في الأولى أجاب سيدنا سعيد السني الحق ثابت لكل وارث فلا يسقط حقه باستيفاء صاحبه لتعدد الاستحقاق ولناظر نظره قرز (٥) فلو هذا لو أبرء من الدية لم يسقط حقه من القسامة اهـ كواكب وبيان معنى ولو أبرء من القسامة لم يسقط حقه من الدية اهـ بيان معنى وقرز (١) إلا أن يكون الذي أسقط حقه أسقط القسامة والدية سقطاً جميعاً اهـ بيان معنى (٧) أو نحوه كالخلق اهـ سحولي (٣) بالينة أو علم الحاكم وإن وجد في محله من مدينة (١) فالقسامة على أهل تلك المحلة وكذا إن وجد في بيت من قرية فالقسامة على أهل ساكن البيت وقرز (١) نحو شارع مسدود قرز (٤) فلو ادعى ورثة القتل وجوده قتيلاً بين قريتين محصورتين وأنكر أهل القريتين وجوده قتيلاً بينهم فان أقاموا البينة على وجوده ثبتت القسامة أشار إليه المولى بالله في الزيادة تركه التقيي على وإن لم يقيموا البينة لم يكن لهم تخليف أهل القريتين حتى تخليف على القسامة وأما البين لثني الدعوى فصحب وقرز (٥) دار حرب يوم مؤتمن (٩) ولو واحداً ان لم يدعه اهـ دوازي فيقول ادعي عليك القسامة ويحلف محسنين شيئاً وتحمل الدية حاقله وقرز (٥) فائدة لو وجد القتل بين ورثته ولا مخالط لهم غيره وطلب لكل واحد منهم القسامة والدية من الباقين ولو في حصته فلا تقرب وجوب ذلك اهـ بيان والدية على الواقل ومن ثمرته منهم لم يخرم عليه اليراث الا لأعمدة من المال ولا من الدية وقرز (٥) فلو وجد بين قريتين منحصرتين أهلها لكن إحداها محاربتين والثانية مسلمين فطلبها تحسب الدية فما خرج عن الحريتين هدر وما خرج عن المسلمين حلوه ولزمهم اهـ كواكب وقص وقرز (٧) أي غير المجني عليه اهـ سماح (٨) ولو لم تبلغ قيمته أرض موضحة وقرز (٩) والعتي (١٠) ولا تجب دية من يتلالم أيضاً (٥) إذا كان فيه جرح لا يموت مصغاباً ولا قادراً اهـ بيان (٥) وكذا فيمن وجد طائفاً ولم توجد فيه المراحة فلا قسامة لجواز أنه سقط للماء والأصل براحة الدية فلو وجد في بطن أو بئر أو في ماء فلا قسامة لأن الماء قاتل بنفسه اهـ شامى قرز (١) إلا أن يكون مجروحاً يحل مثله اهـ شامى وقرز ولو وجد فيه جراحة (١) أو



ما تقدم في غسله <sup>(١)</sup> وحصل من المفهوم أيضاً أنه لاقسامة فيمن وجد في موضع لا يختص بمحصورين وأنها تلزم المحصورين ولو كفاراً أو مسلمين وكفاراً <sup>(٢)</sup> وحصل من المفهوم أيضاً أن ذلك الموضع إذا كان يختص بالقتيل كداره وبستانه وبئر ونهر فانه لاقسامة فيه <sup>(٣)</sup> ولو كان مستأجراً لذلك الموضع فلا فرق بينه وبين ملكه (ولو) وجد القتل في موضع ذلك الموضع (بين قريتين استويا فيه <sup>(٤)</sup>) في القرب اليه وفي تردد أهلها <sup>(٥)</sup> فان القسامة حينئذ على أهل القريتين جميعاً فان كانت إحداها أقرب اليه فلقسامة على أهلها <sup>(٦)</sup> قال عليه السلام <sup>(٧)</sup> والمدعة على التصرف <sup>(٨)</sup> فلو كان أهل البعثة يتصرفون <sup>(٩)</sup> في ذلك الموضع دون القرية كانت القسامة على أهل التصرف (أو) كان الموضع الذي وجد فيه القتلى (سفينة <sup>(١٠)</sup> أو داراً أو مزرعة أو نهراً <sup>(١١)</sup>) فانه إذا وجد في أي هذه الأشياء وجبت فيه القسامة على من يختص بها <sup>(١٢)</sup> ولو مستأجراً أو مستعيراً ولا شيء على المالكين إلا أن يشاركوا في متصرف فيها والتردد إليها (و) أعا تثبت القسامة إذا (لم يدع الوارث على غيره <sup>(١٣)</sup>) وأما إذا ادعى وارث القتل أن القتال له غير أهل ذلك الموضع الذي وجد فيه (أو) أن القتال له جماعة

متردداً من جبل لأن هذه الأشياء قائمة بنفسها فلا تصح دعوى القسامة فيمن وجد ميتاً بسببها (١) فعندنا لا شيء لاقسامة ولا غسل وقرز (٢) ذميين لا حربيين لأن الأحكام مقطعة (٣) قال في البحر والفتح ويهدر دمه اه وقيل بل يجب الدية في بيت المال حيث ليس معه غيره فيها وإلا وجبت على النهر اه سحولي (٤) فرع فلو وجد بين قريتين في موضع هما فيه سواء لكن أهل أحدهما منعصرون والثانية لا ينحصرون فهذا محل النظر والأقرب عدم الوجوب كما إذا وجد في قرية ينحصر أهلها لكنه يخلط بهم من لا ينحصر اه يان بلفظه (٥) فان كان تردد أحدهما أكثر من الثانية كانت القسامة عليهم قطعاً ومنعاه في البيان (٦) والتصرف وإلا قيل أهل القرية أو الأكثر تصرفاً اه سحولي لفظاً وقرز (٧) فلو كان أحدهما أقرب من الأخرى والتصرف على سواء كان على الأقرب للاختصاص اه كواكب وقيل بل عليهما على سواء قرز (٨) أو م أكثر تصرفاً فلهما وقرز (٩) فترم القسامة من كان فيها من الركان والملاحين الكاملين الشروط وأما البعاس التي في الأسواق فان وجد فيها القتل في الليل ثبتت القسامة على أهلها وإن كان في النهار فلا شيء اه عامر وقرز (١٠) حيث وجد حول النهر لا فيه إلا أن يجد فيه أثر الجرادة القائمة وقرز (١١) من الملاحين والركان اه يان (١٢) أو م جميعاً ولم يدع القسامة عليهم (١٣) فلو أخرج واحد من أهل القرية أو ادعى على أحد البقريتين بطلت القسامة والصحيح أنها لا تبطل في الطريقين قرز اه من خط حيث يرثله عن الملقى (١٤) فلو ادعى بعض الورثة على أهل بلد والآخرين على أهل بلد أخرى هل يحلف جميع أهل ذلك البلدين لجواز أنهم المقاتلون الكل أو يختار

(ميتين) من أهل الموضع أو واحد منهم فإن القسامة تسقط حيثئذ<sup>(١)</sup> ويعود إلى الدعوى والبيئة على من ادعى عليه لا على أهل الموضع لاتفاء التهمة في حقهم فتى لم يدع الوارث أن القاتل غير أهل الموضع ولا عين القاتل (فله أن يختار<sup>(٢)</sup> من مستوطنينا<sup>(٣)</sup> الحاضرين وقت القتل<sup>(٤)</sup> خمسين<sup>(٥)</sup>) إذا كان أهل ذلك الموضع كثرة تريد على التحسين وإعلم أن الحالفين شروطاً ستة قد ذكرها عليه السلام في متن الكتاب \* الأول أن يكونوا مسوطنين لذلك

من كل بلد خمسة وعشرين الأول الأول وبجمعون دية واحدة الجميع اه من خط مرغم (١) فلو اختلف الورثة فادعى أحدهم على أهل البلد والآخر ادعى على معينين فاتها تلزم القسامة للذي ادعاهما ويعقوبه له خمسين يميناً وتلزم حصته من الدية عواقبهم والذي ادعاه على معين أن يمين على القتل وأنه عند سقط القود وتلزم حصته من الدية على المدعى عليه وإن لم يبين لم يستحق شيئاً من القسامة (١) وسقطت حصته من الدية اه عامر وفي التذكرة ما لفظه فان عفا (٢) ولي أو عين قاتل أو ولي بخلافه فله القسامة والدية للكل وقرز مع عدم البيئة وأما مع البيئة فكلام سيدنا عامر (١) وهلا قيل تبطل القسامة على الجميع مع البيئة في جواب مولانا المتوكل على الفلكي ما لفظه أما حيث أتم البيئة على الدعاء على المعين وحكم بها الحاكم فالأقرب أن القسامة تبطل على الجميع وفاً وذلك لأن الحكم يقطع الخلاف ويفصل الشجار ويصير منه الحكم الظني قطعياً كما صرح به الأئمة الأظهر ولم يحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقسامة إلا لالقياس الأمر عليه ولو علم صلى الله عليه وآله وسلم القاتل بغير غير أو بيئة مستند الفعل إليه لكان الحكم بها ما استقر عليه في شريعته كسائر الأحكام المعنوية فاعلم اه بلفظه (٢) حيث عن العافي عن القسامة ولم يذكر الدية فلا يسقط نصيبه منها ذكره في اللمع والشرح اه كواكب (٢) فلو أبرأ الورثة بعض أهل البلد من القسامة فالأقرب أنه يكون لهم تخفيف الباقيين (١) لأن لم الخيار والتخفيف لمن شاءوا لكن لا تلزم الباقيين من الدية إلا حصتهم اه بيان قيل إذا كانوا قدر خمسين أو فوق وإلا بطلت القسامة والدية فلا يقال أنه يكون عليهم خمسون اه يحقق هذا بل يلزمهم يميناً ولا تكرار وعليهم من الدية حصتهم ولا وجه لبطالان القسامة والدية إذا لم يخرجهم من الدعوى وإن أبرأهم فما يجب عليهم من ذلك بعد صحت الدعوى اه متى وقرز (١) وعلى الذين أنسقت عنهم القسامة حصتهم من الدية لأنها قد توجبت على أهل القرية الكل الذين اجتمعت فيهم الشروط اه كواكب وبستان (٣) فإن لم تكن فمن المقيمين فإن لم تكن فمن السافرين اه شرح فصح وقرز (٤) ويحوي اه محوى (٥) حيث علم وقته أو عند الوجود وإن لم يعلم وقت قتله اه سماع شامي وقرز (٥) ينظر لو عين أحد الأولياء خمسين والآخر خمسين هل لكل واحد تخفيف من عين أم لا سل إنه إذا قدم أحدهم فالقياس أنه يصح من عينه (١) لأن لكل وارث ولاية فإن اختلفوا في حالة واحدة فعل النظر قيل أنه يبطل التمين ويرجع إلى رأى الحاكم فمن عينه عين اه ذوي (١) وقياس ما تقدم في فرع البيان المتقدم في باب التذر على قوله وصح تطبيق نصه في الدمة أنه لا يصح التمين إلا ما تراضوا عليه الكل وقرز أو تمين الحاكم وقرز

الموضع ذكره السيد ط<sup>(١)</sup> فلو لم يكونوا مستوطنين بل مقيمين فيه أو مارين به لم تلزمهم قسامة وقال م باق<sup>(٢)</sup> بل تجب عليهم لأن التهمة تتمهم والشرط الثاني أن يكونوا حاضرين وقت القتل فلو كانوا غائبين<sup>(٣)</sup> اتفق الاخوان أنها لا تجب على الغائب وقت القتل من المستوطنين لزوال التهمة وقال أبو ح<sup>(٤)</sup> بل تجب عليه أيضاً إلا أنه لا يوجبها على مكثري<sup>(٥)</sup> والشرط الثالث والرابع والخامس أن يكونوا (ذكورا مكلفين أحرارا<sup>(٦)</sup>) فلا قسامة على امرأة<sup>(٧)</sup> وصبي وعجنون وعبد والغشي اللبسة<sup>(٨)</sup> كالمرأة تغليا للحظر والشرط السادس أن يكونوا على هذه الصفات (وقت القتل<sup>(٩)</sup>) فلو كانوا أصفارا أو عجائين أو عبيدا<sup>(١٠)</sup> وقت القتل وصاروا عند التحليف مكلفين أحرارا لم تجب عليهم قسامة (إلا أن يكون الذكر الحر على صفة تدفع التهمة عنه في القتل وقته نحو أن يكون شيخا (هرما أو) مريضا (مدقا) وقت القتل فالتهمة مرتفعة في حقهما<sup>(١١)</sup> فلا قسامة عليهما وإذا كملت هذه الشروط وجب عليهم (يحلفون<sup>(١٢)</sup>) ما قلناه<sup>(١٣)</sup> ولا علمنا قاتله<sup>(١٤)</sup>) فان قال بعضهم علمنا أن قاتله زيد فان صدقهم

(١) وهذا الخلاف حيث كان بعضهم مسوطنا وبعضهم مسافرا أو مقيا فأما لو كانوا مسافرين جميعا أو مقيمين جميعا لزمهم القسامة إذا وجد بينهم كمن وجد في سفينة وبين قاتله قرز (٢) وحده التهمة أن تتفق عنهم التهمة ولا فرق بين القليل والكثير (٣) ولا مستعير (٤) ولو كفارا أو سحولي لفظا قرز (٥) خالصين قرز (٥) إذ لا نصرة لمن ولا تهمة تعلق بينه وبين (٦) وإنما سقطت على الغشي اللبسة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم يختار خمسين رجلا واجتمع في اللبسة موجب ونسقط فالجبرة بالسقط (٧) ونحوه أو سحولي (٨) لشغلهم بخدمة ملائكة ولا الصبيان والمجانين لرفع الظن بهم (٩) ومن هنا أخذ من بالله أن لأهل الولايات أن يعاقبوا المتهم بأي معصية وقد حبس صلى الله عليه وآله وسلم بالتهمة أو تكيل (١٠) مسألة ويصير توالي الأيمان في مجلس واحد شفاء لتيظ الولي وقيل بل يجوز (١١) تحريقها إذ المقصود وقوعها أو بحر لفظا (١٢) مع رضاه الولي قرز (١٣) فلو طلب أهل البلد من ولي القتل يحلف ما قتله فلان أو من القتلان (١٤) يحلف ما قتل فلانها تجب هذه اليمين لأن إقراره يلزم بسقوط القسامة عليهم أو بحر وغيت (١٥) قيل فائدة تحليف القتلان لصحة الرجوع عليه إذا أقر (١٦) المراد ما قلنا تدخل الموضوعة (١٧) فاعله (١٨) فان قيل ما الوجه في قوله ولا علمنا لقاتلا ولو قالوا قد علمنا لم يسمع منهم قلنا هكذا وردت به السنة وقيل لمل الوجه جواز أن يكون القاتل محبدا فيقر سيده عليه ويصدقه الولي فيؤمر بتسليمه أو تسليم الدية أو كبر مثله في البرهان فان قيل لما معنى تحليفهم وإذا قالوا قد علمنا لم يسمع منهم والجواب أنه وردت به السنة فلا يطلب منه القسامة لأن القسامة إنما تحليفها فيه نظرا واجتهادا وأما ما قوله بالنسبة الواردة فليس علينا طلب القسامة إلا إذا أردنا نحمل غيره عليه أو من شرح القاضي زيد

الوارث سقطت القسامة ولم تثبت له على المضاف إليه حتى يشهدتهم كما سيأتي <sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى لكن عليه اليمين ما لم يقر <sup>(٢)</sup> أو يكون عبداً للشهود فيخبروا بين تسليمه بجنايته لتغير القتل أو يفسدوه بأرض الجناية بالغة ما بلغت وإن لم يصدقهم الوارث قالوا في اليمين ولا علمنا له قاتلاً إلا فلاناً وقال ف لا يلزمهم أن يقولوا ولا علمنا له قاتلاً (ويحبس الناكِل <sup>(٣)</sup>) عن اليمين ولا يخرج (حتى يحلف <sup>(٤)</sup>) وقال ش وف لا يحبس (وتكرر) اليمين (على من شاء إن قصوا <sup>(٥)</sup>) عن الحسين حتى تكمل خمسين يمينا قال أبو جع فان كانوا خمسة وعشرين حلف كل واحد منهم يمينا قال مولانا علي <sup>(٦)</sup> وان اختار التكرار على بعضهم فله ذلك <sup>(٧)</sup> قال أبو جع فان كانوا ثلاثين حلف كل واحد منهم يمينا ثم اختار منهم عشرين وكردت <sup>(٨)</sup> عليهم اليمين قال مولانا علي <sup>(٩)</sup> وان اختار للتكرار أقل جاز (ويبدل من مات <sup>(١٠)</sup>) وكذا لو مات بعض من اختاره لتكرار اليمين حيث قصوا (ولا تكرار مع وجود الحسين) فإذا كان أهل الحلة التي وجد القتل فيها الجاعون للشرط للتقدمة خمسين فصاعداً لم يكن لوليه أن يكرر الآية على دون خمسين منهم (ولو تراخوا) بذلك لأن اليمين لا يصح فيها التوكيل

(١) في قوله ولا تهيل شهادة أحد من بلد القسامة (٢) بل ولو أقروا لم يصادقهم مدعى القسامة قرز (٣) فلا يلزمه شيء بالتكول اه سحوى قرز (٤) وإنما لم يحكم بالتكول لأن الحق هو عس اليمين كما لو امتنع من عليه الحق من تسليمه بخلاف سائر الدعاوى لأن الحق فيه هو تسليم المدعى فيه فاليمين لقطعه فإذا لم يحصل ثبت اه حاشية (٥) وأقبر وصادقه الأولى ولا يلزمه شيء بالتكول اه سحوى فقطاً وقرزوا قال في يمينه ولا أعلمه قاتلاً إلا أنا فكذا وردت به السنن ولم يطل قرز (٦) ولو طلبوا أو أحدم أنهم مسلمون الآية ولا يحقون لم يكن لهم ذلك اه كواكب وفتح إلا أن يتراضوا بذلك جاز اه بيان وقرز (٧) بعد تحليف الخمسة والعشرين وقرز (٨) أو تكرر من أول مرة على عشرة مثلاً كما هو ظاهر الاز والاقمار وصرح به الامام في النيث والبحر خلاف ظاهر البيان اه شرح فتح يقال لفظ التكرار في الاز يفيد أنه لا يكون إلا بعد تحليف الجميع (٩) بعد تحليف الثلاثين (٨) فلو وجد في قرية ثم مات أهل القرية هل تصح دعوى القسامة على ورثتهم أولاً تصح قال السيد بطل القسامة وتكون دية في بيت المال وأوجب السيد الشامي أنه إذا طلب أن يحلف له الورثة ما قبل في زمان مؤثرتهم فإظهار أنها تلزمهم اليمين على النعم وإن لم يحلفوا لزمه الدية من عواقبهم حتى عواقب الأموات وسقطت القسامة اه شامى وقرز وينظر لو التمس من كان كامل الشروط في ذلك الوقت نسل يقال لادية وقرز (٩) أو غاب مقطعة أو ارتد أو جن ذكره الفقيه أو خرّس لا لو استخ لأنهم قد تميّنوا باختياره وعفا عن الباقيين وقرز (٩) فان لم يبق إلا واحد كردت عليه اليمين بحسين مرة وكانت الدية على عاقلة اه وابل وقرز (٩) فرح وإذا

ولا التبرع بها عن أحد فلو فعل برضاه لم يبرؤا وكانت الايمان عليهم باقية <sup>(١)</sup> حتى يستكلموا على عدد الرؤوس (٢) إذا كان القتل أكثر من واحد وجب أن (تعدد) القسامة (بتعديده <sup>(٣)</sup>) فإذا وجد قتيلان فطلب أولياؤها القسامة استطلق الأولياء في كل واحد منهما خمسين يمينا <sup>(٤)</sup> فإن اقتصر على خمسين يمينا لم يحز ذلك <sup>(٥)</sup> ولم يبرؤ من القسامة وكان لكل طائفتين أولياء القتلين أن يستأفقا وتحلفهم خمسين يمينا فإن كانوا أولياء القتلين طائفة واحدة لحلفوا لهم خمسين يمينا جاز ذلك وبرؤا من القسامة <sup>(٦)</sup> ذكر ذلك كله أبو ع قيل فظاهره أن لا اختلاف الأولياء فائدة في وجوب التكرار لا إذا اتفقوا وقيل ح إن الواجب قسامتان فإذا رضوا بواحدة جاز <sup>(٧)</sup> وسواء اتفقوا أو اختلفوا أئى الأولياء (ثم) بد تحلف الحشنيين المختارين من أهل البلد (تأثم الدية <sup>(٨)</sup> عواقلهم <sup>(٩)</sup>) أي عواقل أهل ذلك البلد <sup>(١٠)</sup> الحالفين وغيرهم <sup>(١١)</sup> (ثم) إذا لم تكن لهم عواقل أو تردت عواقلهم <sup>(١٢)</sup> حتى تقصت فلم تكمل بهم الدية وجبت الدية (في أموالهم ثم) إذا لم يكن لأهل ذلك البلد مال يمكن الدية منه كانت الدية (في بيت المال <sup>(١٣)</sup>) (ثلاثا يهدر دمه) (فإن كانوا) أهل ذلك الموضع الذي وجد فيه القتل (صناراً <sup>(١٤)</sup> أو نساء <sup>(١٥)</sup> منفردين) ليس منهم رجال بالتين (فالدية <sup>(١٦)</sup>) والقسامة (تجب على عواقلهم <sup>(١٧)</sup>) قيل ح والمراد إذا

طلب الوارث تحليف غيره الذين قد اختارهم لم يكن لذلك بل قد تميت العين على الذين اختارهم إلا أن يصبر تحليفهم بموت أو نحوه اه يان أو تراضوا بذلك اه دأوى (١) على من لم يحلف قرز (٢) أي القتل ونحوه من تعدد الجنايات التي توجب القسامة اه سحوى لفظا وقرز (٣) وأما إذا تعددت الجنايات الموضعات فإن ادعاها جميعا لم تزمهم إلا قسامة واحدة وإن ادعاها دعاوى تعددت القسامة وقيل تعدد ولو في دعوى واحدة وهو ظاهر الأثر في الدعاوى في قوله أو تعدد حتى (٤) يعني لم يمكنه (هـ) مع اتفاق الأولياء لا مع اختلافهم فلا يصح ولا يجرى عن أيها ولو تراضوا بذلك اه يان معنى (٦) لأنهم كانوا أربابا من واحد وطلبوا للأخيرة اه سماح (٧) أو نحوها قرز (٨) ومن لا عاقلة له منهم لم يصبه من الدية اه كواكب (٩) يعني تفرق الدية على أهل البلد كلهم الذين اجتمعت فيهم الشروط وما خرج على كل واحد منهم حمله فاقطعه فإن قصر منهم شيء فهو عليه وإن لم يكن له عاقلة حله وحده اه يان لفظا وسواء كانت العاقلة بمن وجبت عليهم القسامة أو من غيرهم اه ن يحظه (١٠) بمن تزمهم القسامة (١١) على القول (١٢) ثم للبلدين كما مر اه سحوى التماس ثم على أهل بلده ليستكون أعم قرز (١٣) أو نحوهم اه سحوى (١٤) أو نحوهم (هـ) قال في تعليق القتيبي س فإن كانوا عبيدا فالقسامة على ملاكهم (١٥) قال شيخنا لا قسامة وهو القول عليه وهو ظاهر الأثر في قوله مكلفين أحرار (١٦) إذا كانوا يرضون اليهم وإلا فلا اه مفتي ولد على عواقل ملاكهم ذكره في تعليق القتيبي اه (١٧) أو نحوها اه ح في (١٦) وليس

كانت عواقبهم تختلف اليهم<sup>(١)</sup> وإلا فلا قسامة عليهم قال مولانا عليهم وهو قوى وتكون الدية في بيت المال (وإن وجد) القتل (بين صفين<sup>(٢)</sup>) مقتلين مفترقتين غير مختلطتين (فلى الأقرب إليه) مسافة (من ذوى جراحته من رماة<sup>(٣)</sup>) إن كانت من جرائم الرماة فليهم (وغيرهم) إن كانت بالسيف فلى أهل السيوف وإن كانت بالرمح فلى ذوى الأرماع ويلزم الأبعد إن كانت جراحته لا تكون إلا من سلاح الإبدن فإن استوت المسافة وكان أهل جراحته موجودين في الفريقين فلى من هو مقبل إليه إن كانت في قبله وعلى من وراءه إن كانت في دبره فإن كانت في أحد جنبيه قال عليهم فالأقرب أن القسامة على أعدائه منهم دون أوليائه<sup>(٤)</sup> فإن استوا في ذلك فليهم جميعاً فإن كانوا مختلطتين فلى ذوى جراحته فإن استوا فليهم جميعاً ﴿فصل﴾ (فإن لم يختص) للموضع الذي وجد فيه القتل بأحد كقفر خال أو نهر (أو) يختص بأناس لكنهم لم ينحصروا) كأهل مصر عظيم أو قرى غير منحصرة أهلها وكالسوق<sup>(٥)</sup> والطريق العامة والمساجد<sup>(٦)</sup> العامة وكن يعوت في الحج بازدهام الطائفتين أو نحوهم<sup>(٧)</sup> (فلى بيت المال<sup>(٨)</sup>) ديته (ولا تقبل شهادة أحد من بلد

لتراد أنها تجب الدية على عواقل النساء والصبيان بل عواقل عواقلهم لأن القاتلة كأنها هي القاتلة إحدى وابل وفتح قلراد أن القسامة تزم عواقلهم والدية تزم عواقل عواقلهم والوجه في ذلك أنهم ليسوا من أهل النصرة إحدى بيان قرز (١) عند وجود القتل (٢) أما لو وجد القتل بين صفين صفار فادعى أولى القسامة على الصغار وترك أولياءهم هل الظاهر أنه لا شيء في ذلك إلا من باب الدعوى إذا ادعى على معين وبين عليه أو سقر عاقته أو ينكل عن العيين بعد بلوغه إحدى شامى قرز وأقده أعلم (٣) فإن التمس في الإقبال والالابار بعدما أصيبه أو كان تارة كذا وتارة كذا فليهم جميعاً إحدى كواكب وبيان قرز (٤) مسألة إذا أراد رجل أن يدعى القسامة على أهل علة أو كذا أو أقل فيقول أنا أدعى (١) على أهل محل فلان القسامة لا تى وجدت فلان قليلا في ذلك المحل ولم أعلم من القاتل له فلو قال أنا أدعى على أهل ذلك المحل على أنهم القاتلين لذلك القاتل لم تصح القسامة بل تبطل لأنه قد عين القاتلين ومن شرط دعوى القسامة الاجمال في الدعوى ولا يقول هم القاتلون له لأن ذلك يكون من باب الدعوى مع التبيين إحدى من تعليق الفقيه على اللفظ ذكره في التكميل (١) أو على رجل واحد أو على رجلين أو نحو ذلك وأقده أعلم (٤) بل عليهم جميعاً ذكره في البيان والفتح (٥) في رومه لافى سائر الأيام فلى من ينخص بالسوق قرز (٦) لا كساجد الحصون ومساجد القرى للنحصر أهلها (٧) كمرقومى ومزدلفة وبين الأسطوانات في وقته (٨) وهكذا في كل قبل لم يعرف قاتله ولا وجبت فيه قسامة فإنها تجب بدية في بيت المال إحدى بيان (٩) وإذا لم يكن يتحمل (١) فلى المسلمين إحدى بحر معى أو برغونه حيث لا وارث له إحدى بحر (١) فإن

القسامة<sup>(١)</sup> يعني لو شهد عدلان من البلد الذي وجد فيه القتل أن قاتله فلان منهم أو من غيرهم لم يقبل شهادتهم ذكره أبوع وأبوح<sup>(٢)</sup> لأنهم يسقطون عن أنفسهم بها حقاً وهي القسامة وقال ما يقوفاً ومحمد بل تقبل لأن القسامة قد بطلت بالدعوى على المعين شهدوا أم لا (وهي) في الأحكام جارية على (خلاف القياس) الذي يقتضيه أصول الشريعة وذلك من وجوه<sup>(٣)</sup> أحدها أن الدعوى على غير معين الثاني لزوم الدية بمد التطليف من دون بينة الثالثة أنه لا يحكم على من نكل من البين<sup>(٤)</sup> الرابع زيادة ما علمنا لمقاتل في البين (وتسقط) القسامة<sup>(٥)</sup> (عن الحاملين<sup>(٦)</sup>) للمقتول (في تابوت ونحوه<sup>(٧)</sup>) مما يحمل عليه الموقف في المادة لارتفاع التهمة عنهم بهذا الفعل لأن القتالين لا يفعلونه في المادة (و) تسقط القسامة عن أهل البلد الذي وجد فيه القتل (بتعيينه الخضم قبل موته<sup>(٨)</sup>) لأن القتل إذا عين قاتله قبل أن يموت فقد عينه في حال يصح منه الدعوى<sup>(٩)</sup> فسقطت كلو ادعى ذلك وارثه (و) إذا

تعطل أو تمة مصلحة أم<sup>(١٠)</sup> (١) وعواظهم (٢) مسألة إذا ادعى أهل القرية التي وجد فيها القتل أن قاتله رجل معين أو جماعة معينون منهم أو من غيرهم وأنكر الوارث فعليهم البينة بذلك على قسم القتل أو على إقرار الورثة أو إقرار القتل قبل موته (٣) بذلك فإن يتوا بشاهدين عدلين من غيرهم (٤) صحت دعواهم وسقطت عنهم القسامة ولا يلزم للدعي عليه شيء لأن الوارث أنكره (٥) ولا يصح أن تكون شهادتهم من أهل قريتهم لأنهم دافعون عن أنفسهم ولا من غيرهم ممن بينه وبين القتل أو ورثته عداوة أو شحنة لأنه يجهل بأحدادهم ذكره في الشرح اهـ وإن لفظاً (٦) في حال يصح منه الإقرار (٧) غير عواظهم (٨) ولا يقال أننا دعوى لنير مدع لأنهم يدعون إسقاط القسامة عنهم قال مولانا المتوكل على الله ويصح أن تكون شهودهم ورثة القتل الذين ادعوا على آخر معين كما نص الهادي عليهم على نظير ذلك في مسألة الإقرار بالوارث فإنه قال يصح أن يكون المقر بالوارث شاهداً على المنكر ووجه ذلك واضح اهـ من جوابه عليهم على القلي (٩) قال في الزهور وجه قولهم أنهم يجهلون بأن الأولياء أسقطوا عليهم القسامة ليشهدوا لهم وهذا أولى من تطيل الشرح (١٠) أربعة بل سبعة (١١) وهو يقال لها نظير كالنكول عن الجد والنسب اهـ سحولي لفظاً (١٢) والخامس أنه يجرى غير للمنى عليهم السادس أن المقر لا يلزم إلا أن يصادقه الوارث السابع أن البين لا ترد أمافي هذا الوجه فاقسامة فيه وغيرها على سواء إذ لا بد من مصادقة المقر له المقر وإلا فلا حكم لإقراره اهـ حتى لفظاً قرز (١٣) والدية (١٤) وكذا المشيعين اهـ ح بهران والخالفين القير (١٥) ما لم يقصدوا الحيلة وذلك بأن يكونوا متفقين أو مخالطين للقباء اهـ متى (١٦) مسألة (١٧) وإذا وجد القتل على دابة ونحوها فإن كان معها سائق أو قائد أو راكب فاقسامة عليه وإن اجتمعوا فليهم الكل وإن لم يكن فيها أحد فعل أهل ذلك البلد أو النكان لا على مالك الدابة اهـ بيان وشرح أمان (١٨) ولو لاشارة (١٩) إذا كان يموت منها بالمرية لا بالباشرة لأنه في حكم الميت اهـ بحر وذلك كالتفخيل ونحوه أمان قطع نصين أو تغذه أو أحد ورثته فلا تصح أن تهاطله لأنه قد صار

طلب الولي القسامة من أهل البلد فادعوا أنه قد حلفهم وأنكر لزمهم البينة (والقول للوارث في انكار وقوعها ويحلف<sup>(١)</sup>) قيل وله رد اليمين عليهم فيحلفوا<sup>(٢)</sup> أنهم قد حلفوا  
**﴿فصل﴾** في بيان كيفية أخذ الدية وما يلزم المائلة اعلم أن الدية إذا وجبت في التقتيل فانها لا تجب حالة (وإنما تؤخذ الدية<sup>(٣)</sup> وما يلزم المائلة<sup>(٤)</sup> في ثلاث سنين) وهذا مما لا خلاف فيه في قتل الخطأ بين الجمهور وأما دية المدفني على وجهين أحدهما أن لا يوجب القود بل تسقط عن العائد لشبهة كالتوكل ابنه فقال أبو حنيفة رضي الله عنه أنها تجب مؤجلة وقال شبل تجب حاله ومثله في شرح الابانة والكافي لاصحابنا والوجه الثاني أن يوجب المدفون القود لكن تسقط بمفو الولي فقال في الكافي وشرح الابانة أنها تجب حالة بالاجماع<sup>(٥)</sup>  
**﴿قال مولانا عليهم﴾** وفي دعوى هذا الاجماع نظر فان في العلماء<sup>(٦)</sup> من لا يوجب الدية هنا رأساً وحكي الامام عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنها تجب مؤجلة في المدفون مطلقاً من غير تفصيل وحكي

في حكم الميت وأما من بلغ حال الفراق أو غلب في الظن انه يموت من جراحه فالتقارحة ألقاها وظاهر هذا ولو الجراحة قاتلة بالباشرة (١) وأطلقت في البيان في المسئلة التاسعة من أول كتاب الوصايا وشرح ان واضح بطلان عزمه من خط سيدنا حسن رحمه الله وهو ظاهر إطلاقات الأثر في قوله ولا في المرض إلا من التثنية وقوله هنا وصيته انضم قبل موته والله أعلم انه من خطه رحمه الله (٢) إذا كان مكافاً له زهون (٣) لكل واحد منهما كسائر الحقوق أنه بغير قرز (٤) فلو حلف بعض الورثة وكل بعضهم أو رد اليمين مثل حال التاكيل كالبري من القسامة ويحلفون لغير التاكيل من الورثة قرز (٥) جميع أهل البلد ولو زادوا على الخمسين (٦) وتسقط عليهم القسامة لا الدية اه ان قلنا حلف البعض دون البعض وكذا لو كان أهل البلد فوق الخمسين حلف لهم محسون وامتنع الباقيون سل لها تكون القسامة على التاكيل (١) حيث لم يكن قد انقضى قرز (٢) وقيمة العبد والقرعة (٣) وسواء كانت لواحد أو أكثر وسواء كانت الدية اللازمة في واحد أو أكثر اه يستأن معنى وقضه مسئلة وإذا لم يقاتل أكثر من نحو دين أو أكثر أخذ من ماله في ثلاث سنين ذكره في الجمع بقضه (٤) ظاهر الأثر وما يلزم المائلة سواء كانت دية كاملة أم أقل عبارة الأتمار وقسط ما دونها قال في شرحه أي فيادون الدية من الأرض فإذا كان الواجب قدر تلك الدية فما دون واجب أن يؤخذ في سنة وإن كان فوق الثلث إلى الثلثين أخذ في سنتين وإن كان فوق الثلثين تسقط في ثلاث سنين وهذه العبارة أجود من عبارة الازهار لان عبارة الازهار توهم ان الذي يجب على المائلة وهي الموضحة لما فوقها مما دون الثلث يؤخذ في ثلاث سنين وليس كذلك وإنما المراد ما ذكره المؤلف قال في شرح الأتمار وشرح التبع وما ذكره من التقييد ثابت سواء كان الواجب على الحائز أو على المائلة اه تكيل (٥) لعله يريد إجماع من يوجب الدية (٦) أبو حنيفة وأصحابه والثاني وزيد بن علي ومالك



عن شواص أنها تجب حالة واختار الامام ي قول أبي حواص<sup>(١)</sup> قال مولانا عليم خان كان اختلاف  
بما حكى الامام ي في الانتصار فالصحيح للمذهب قول الحنفية وأنه لا فرق بين عمد وعمد  
عندنا ه تنبيه قال في الكافي يكون ابتداء التأجيل من حين الحكم عند القاسمية<sup>(٢)</sup> وح وعن  
الناصر وش أنه من يوم القتل<sup>(٣)</sup> نعم والمأخوذ في هذه السنين (تقسيمًا)<sup>(٤)</sup> عليها فالثالث  
فادون يؤخذ في سنة<sup>(٥)</sup> ومتى زيد عليه مثل نصفه إلى الثلاثين<sup>(٦)</sup> أخذ في سنتين ومتى زيد  
على ذلك مثل ربه أخذ في ثلث كلوا كملت<sup>(٧)</sup>

## كتاب الوصايا<sup>(٨)</sup> الوصية هي إقامة المكلف مكلفاً آخر مقام

نفسه بعد الموت في بعض الأمور<sup>(٩)</sup> والأصل فيها من الكتاب قوله تعالى كتب عليكم  
إذ حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية<sup>(١٠)</sup> ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) الله حيث لم يجب التعصم من حيث قل عمد أي القتل وقيل الوالد لأنه لا دية عنه في العمد  
أو على أحد قوله (٢) في حق العاقلة وقرز (٣) في حق القاتل وقرز (٤) قيد لكل اه سحولي لفظا (٥)  
قيل أما إذا لم الجاني دون الدية قال عليم وجب حالا إذ لا دليل على وجوب تأجيله اه بحري الظاهر  
خلاف ذلك فانه لا فرق بين ح نفع تأجيلا (٥) إلا ما كان بدلا عن النفس ففي الثلاث السنين مطلقا  
ذكره في البيان ولفظه قرع وكذلك قيمة البد تأخذ في ثلاث سنين لأن كل واحد منها بدلا عن  
النفس ذكره في النعم اه لفظا (٥) وهذا التضييق حيث يؤخذ من الجاني وأما ما يؤخذ من العاقلة  
فأخذ في ثلاث سنين ولو قل اه تاهن ومثله في البحر للمولى صلى الله عليه وآله وسلم لا تحمل العاقلة غرباً  
حالا اه وفي شرح ابن بهران خلافة وهو أنه يعود إليهما معا (٥) من في حلة السقوف حاشية ما قلناه  
ولا يؤخذ إلا في آخر السنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحمل العاقلة غرباً حالا اه بحر  
(٦) وكذا لو زاد على الثلاثين إذا كان الزامه عليهما دون نصف الثلث نحو الثلاثة الأرباع وإن كان  
الزائد مثل نصف الثلث نهي أن يكون الأرض خمسة أسداس الدية لما فرق بينك حكم الكل يؤخذ  
في ثلاث اه كواكب لفظا وقرز (٧) فحصل من هذا أن دون لتصف يؤخذ في سنة والخمسة الاسداس  
تؤخذ في ثلاث سنين وما بينهما في سبعين اه كواكب وقرز (٨) قال بعضهم في الوصية شراً  
إذا ما سكنت مصغراً وصياً فكيف لها طمعت وصي نفسه

سجديد ما زرعته غداً ونحني إذا وضع الحساب شمار غرمك

(٩) ويؤتى لعل عليم معلوم ولا يفتات إلى تشكيلك المضمون في ذلك اه حاشي هداية (٩) أو كتب  
(١٠) لتخرج الباءات البدية (١٠) المجر أربعة آلاف دينار وقيل أربع مائة دينار اه غيت وقيل مالي  
ولو قل (١٠) الأولى أن يصح بقوله تعالى (١٠) من بعد وصية الآية وما في الكتاب صحيح أيضاً لأنه  
وإن نسخ وجوب الوصية للزواج بالشرعية تأية على المختار (١١) إذ الآية المصح بها في الكتاب مطروحة

ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه أن يبني ليلتين<sup>(١)</sup> إلا ووصيته عند رأسه<sup>(٢)</sup> قال في  
 للعالم معنى ما حق أى مأولاه<sup>(٣)</sup> وأحقه بذلك ولا خلاف في استحبابها ﴿فصل﴾  
 فيمن تصح وصيته ومن لا تصح واعلم أن الوصية (انما تصح من مكلف<sup>(٤)</sup> مختار حالها)  
 فلا تصح من صبي ولا مجنون ولا مكره حال عقدها وعندك تصح من ابن العسر وخرجه  
 م باق للهادي<sup>(٥)</sup> قال في الوافي إذا كان يرجى منه الاحتلام والإلم تصح و (بلفظها) نحو  
 أو صيت إليك أو جعلت لك وصيا قيل ع أو اخطني أو أنت خليفتي<sup>(٦)</sup> (أو لفظ الأمر  
 لبعد الموت) نحو أن يقول افعل كذا بعد موتي وتصح بالاشارة من الأخرس إجماعا  
 وأما المصمت فالمذهب أنه كذلك وقال أبو حنيفة لا حكم لشارته قال الطحاوي ما لم يأس

﴿واعلم﴾ أن الوصية تنقسم إلى حقيقية وعجازية فالحقيقية أن يأتي بلفظ لا يصاد أو يضعها إلى بطلان الموت والمجازية  
 أن ينفذ في حال المرض المخوف منه وهاتان الوصيتان يفتقان في ثلاثة أحكام وهي أنهما من الثلث  
 إن مات ولا يصحان لو ارتكبا على قول من منع من الوصية الوارث ذكر ذلك في الزيادات وأنه يشرك  
 بينهما على ما أشار إليه ما بقى في الزيادات وحكى عن أبي مضر وعن الأستاذ أنه يقدم ما نفذ في حال  
 حياته ويختلان في وجوه ثلاثة وهي أنه يصح الرجوع في الحقيقية لا في المجازية وأنه إذا برىء من  
 مرضه نفذت المجازية من رأس المال وأنه إذا مات للوصي له قبل موت الوصي بطلت الحقيقية لا المجازية اه زيادات  
 (١) بعد التكليف (٢) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية (٣) قال  
 في النهاية ما أحق (٤) أى الأنهم له والأحوط وقيل ما المعروف بالأخلاق الحسنة إلا هذا لا من  
 جهة القرض اه وقيل مناه لا ينبغي له أن يمضي عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته النفع قال في الزهور  
 سمعته عن امام الحديث احمد بن سليمان الأوزرى رحمه الله تعالى (٥) بفتح الحاء (٦) وتصح من السكران  
 على الأصح كسائر انشاءاته اه حلى (ه) قال في البحر عن الامامى ولا تعلقها الاجازة فهو أوصى  
 بال التبر وأجاز ما لم يكن (١) فلا تعلقه الاجازة به فليحقق بل لانها استهلاك (١) إلا أن تكون عقدا (ه)  
 وتصح من العبد بالعبادات لا بالمال إلا إقامات حرا هذا حيث أوصى بشيء معين وإن أوصى بشيء في الذمة  
 (١) فإن مات عبدا فلا حكم لها وإن مات حرا وقد ملكها لا في صحته وجهان الأرجح الصحة ذكره  
 في البحر اه يان معنى وفي حاشية الأرجح عدم الصحة لأنهم يكن أهلا لها حال العقد اه بستان (١) لا فرق  
 إلا في العبادات فتح وصيته (ه) وينظر ما وجه التقييد بقوله حالها هنا بخلاف سائر العقود والانشاءات  
 فاكفى بقوله مكلف مختار اه سحولى لفظا لعله أراد خروج حالة الموت التي هي وقت النفوذ في الوصية  
 الحقيقية اه شيخنا حفظه الله تعالى (ه) من قوله من أوصى فوصيته جائزة إلا أن يكون صغيرا  
 لا يقل كلن خمس أو ست أو سبع وما دون الشر فدل على صحة وصية ابن العسر إذا كان  
 يقل اه غيث وقد حمل صاحب الوافي كلام المصنف على أنه قد أحكم (٦) قوله صلى الله عليه

من برئه في سنة كالميتين <sup>(١)</sup> (و) تصح (إن لم يذكر وصياً) فليس من شرط انعقاد الوصية أن يعين الوصي بل لو قال أوصيت بهذا المسجد بعد موتي <sup>(٢)</sup> أو لفلان <sup>(٣)</sup> أو للفقراء صحت الوصية وكذا لو قال يطعم عني بعد موتي أو يصرف عني أو نحو ذلك ﴿فصل﴾  
 في حكم التصرف في الملك في حال الحياة (و) اعلم أن (ما نفذ في) حال (الصحة وأوائل المرض غير المخوف <sup>(٤)</sup>) ولم يلقه بجملة (فن رأس المال <sup>(٥)</sup>) من تملك أو صدقة أو هدية أو وقف أو عتق أو غير ذلك وأوائل المرض غير المخوف حكمه حكم الصحة (و) (لا) يمكن تصرفه في حال الصحة وما في حكمها بل في مرض غوف أو معلقاً <sup>(٦)</sup> بجملة (فن الثلث ولا رجوع) له فيما قد نفذ (فيهما) أي فيما ينفذ من رأس المال وفيما ينفذ من الثلث إلا فيما يصح الرجوع فيه كالهبة ﴿فصل﴾ (وتجب) الوصية (والاشهاد على من له مال) (فن كان يملك مالا وعليه حق لآدمي أو لله تعالى وجب عليه الوصية بتخليصه ووجب عليه أن يشهد على وصيته <sup>(٧)</sup>) وهذا إذا لم يمكنه التخلص في الحال فإن أمكن فهو الواجب

وآله وسلم لعل أنت خليفتي ووصي (١) لقصة امامه وقصة الجارية أما قصة أمامة بنت أبي العاص فروى أنها لما أصممت قال لها الحسن والحسين عليم أفلان كذا فأشارت نعم فأجاز وصيتها بذلك وهو صريح في الوصية وأما الجارية فهي التي رضخ رأسها اليهودي وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لها خصمك فلان فكانت تشعر برأسها لا فلما ذكرها اليهودي أشارت نعم وأقر اليهودي قتله النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه شرح فتح وليس القتل بمجرد قولها بذلك ذكر معناه في التهاج الجلي (٥) إذ صار كالأخرس (٦) لا يحتاج إلى قوله بعد موتي لأن الوصية لا تكون إلا بعد الموت (٧) وتكون إلى الوارث أو الحاكم (٨) ولما أراد أنه غير خوف في أوله بل في انتهائه فتقدم غير المخوف ماخذ إلى الأوائل وكذا يصح في المكس وهو حيث كان خوفاً في أوله لا في آخره فصحت الوصية في آخر المرض لا في أوله ما لم يسلم كما في الطرف الأول في أوله لا في آخره ما لم يسلم وذلك لما مر قرز (٥) وهو الذي لا يحتاج منه الموت فلو مات منه فقيل من رأس المال وقيل يكون من الثلث لأنه انكشف كون الرجوع خوفاً ورجحه الامام أي اه شرح قد ذكرتموه في المذاكرة (٥) صوابه المخوف إذ هو صفة للأوائل اه مفتي (٥) إلا التردد من الثلث كما تقدم في باب (٥) فائدة أول ما يجب إخراجها من التركة ما يحتاج إليه الميت من النسل والتسكين والبقعة والحمل حتى يدفن فيه ثم وكذا ما يحتاج إليه من حياطة وغيرها ثم بعد ذلك نفقة زوجته ثم قضى دينه للمالية اه تكميل وقرز (٦) الأولى حذف قوله أو معلقاً بجملة لأن مقصود كلام الأوزاعي أن الثلث فيما قد نفذه بذليل قوله ولا رجوع فيهما إذ اللغزان إلى ما بعد الموت يصح الرجوع فيه اه تكميل (٧) حيث عرفناه أنه لا يتخلص إلا بالاشهاد وإلا لم يجب اه سحولي مني

فإن لم يكن له مال وعليه حق فذكر الشيخ على خليل أن الوصية لا تجب عليه أو هو الذي في الأثر<sup>(١)</sup> وخرج أبو مضر<sup>(٢)</sup> لم بالله أنها تجب وقد يعين عليه السلام تفاصيل ما تجب الوصية به بقوله (بكل حق لأدى أو لله تعالى مالي أو يتعلق به ابتداء أو انتهاء) فيبين أن كل حق واجب تلزم الوصية بتخليصه وهو أربعة أنواع النوع الأول حق لأدى كالدين والمظلمة للمعين أربابها<sup>(٣)</sup> النوع الثاني حق لله في المال لا في البدن كزكوات والأعشار والفطر والإخماس والمظالم<sup>(٤)</sup> للتبليس أهلها<sup>(٥)</sup> النوع الثالث حق لله تعالى متعلق بالمال ابتداء وبالبدن انتهاء وهي الكفارات لليمين<sup>(٦)</sup> والظهار والقتل وتخريج أبي طه<sup>(٧)</sup> لهادى عليه السلام أنها تشبه الحج لتعلقها بالبدن في الانتهاء النوع الرابع يتعلق بالبدن ابتداء وبالمال انتهاء وذلك كالحج وكفارة الصلاة<sup>(٨)</sup> والصوم وأجرة الاحكام (فالثلاثة الأول) وهو دين الأدي ودين الله المالى ودين الله الذى يتعلق بالمال<sup>(٩)</sup> في الابتداء ثم بالبدن يجب إخراجها (من رأس المال)<sup>(١٠)</sup> وإن لم يوص<sup>(١١)</sup> وقال أبو حنيفة<sup>(١٢)</sup> أن دين الله المالى من الثلثان أو منى والأسقط (و) إذا نقصت التركة عن الوفاء بهذه الحقوق الثلاثة وجب أن (يقسط<sup>(١٣)</sup> التناقص بينهما) كل

(١) في مفهوم قوله على من له مال اه غيث (٢) والسجد للصين (٣) وكذا كفارات الصوم التي تلزم للشبوخة وكذلك كفارات القوت كما تقدم قرز (٤) وأموال المساجد المنسبة لالمدينة والشر غير المؤمنين قرز (٥) حيث جنت في الصبغة قرز (٦) قلها تكون من الجميع على المذهب إذا صرح بالأيضاء أنها واجبة عليه أو علم ذلك بأنها باقية عليه ولو لم يوص وأما لو لم يصرح بها بالأيضاء عليه بل أوصى بها فقط فهو يحتمل الاحياط فيكون من الثلث وكذلك في سائر الواجبات اه كواكب والأولى أنها تكون من الجميع أن لم يصرح بالاحياط (٧) عند زيد بن علي وأما عند أهل المذهب فلا تجب قرز لأنها لم تنقل إلى المال في حال الحياة وكفارة الصوم تنقل إلى المال حال العجز (٨) يعني حيث أظفر لعنه فرجوه وأما كفارة الصوم التي تلزم للشبوخة وكفارة حول الخول وكذا حيث أظفر لعنه ما يوصى فوجب من رأس المال قرز لأنها تجب حيث قل في المال إضمار عليه الآز في الصيام في قوله ينفذ في الأول من رأس المال وإلا فمن الثلث (٩) والتذور المالية حيث كان التنزيق الدمة اه بيان وقرز وأما المعين فقد خرج عن ملكه قرز (١٠) ومن جملة ذلك دماء الحج فإنها من رأس المال كما مر (١١) إلا التفرغ من الثلث هذا بناء على أن الوارث صغير أو كبير توافق في المذهب وإلا فلا بد من الحكم قرز وعليه الآز بقوله حيث يقيم والوارث صغير أو توافق اه صانع سيدنا حسن (١٢) لكن حيث أوصى بقى الخلاص بإخراجه له وللوارث وحيث لم يوصى بقى الخلاص بإخراجه للوارث لا للميت ذكره في الكافي ولعل المراد أنه ما يقابل على تركه للقبضاء وتركه للوصية بالقضاء إذا كان يمكن من ذلك اه بيان بقوله (١٣) ورد رسول في رجل أوصى بثلث ما يملك يبيع عنه فلان وبعد هذا أوصى للذكر زوجته بالثلث فأجاب بعض الفقهاء أنه رجوع وأجاب سيدنا

واحد يصرف له قدر حصته (ولا ترتيب) بينهما بل هي كلها مستوية في التركة هذا هو الصحيح للعذهب وهو قول ابني الهادي واختاره أبو ط. القول الثاني حصله الاخوان ليحيى واختاره م بالله وهو قول أبي ح وأحد قولي ش أن دين الآدمي مقدم على دين الله تعالى (١) القول الثالث للشأن دين الله مقدم (٢) والرابع (٣) وهو الذي يجب ابتداء في البدن ثم ينتقل إلى المال كالخج وكفارة الصلاة (٤) والصيام وأجرة الاعتكاف فهذا كله انما يكون (من ثلث الباقي) على الديون الثلاثة التي تقدمت ولا يكون من رأس المال ويكون (كذلك) أي يسطر الثلث بين هذا النوع وانما يلزم الورثة اخراج هذا النوع (إن أوصى) به الميت فان لم يوص سقط عن الورثة اخراجه (و) هذا النوع من الواجبات (يشاركه التطوع) (٥) في وجوب تنفيذه على الورثة من الثلث ذكره م بالله على أصل يحبي عليه السلام وقال في تعليق الافادة بل يقدم الواجب على التطوع (قال مولانا عليم) هو الأول أصح قيل ويحتمل إذا كانت التبرعات لله ولادمي أن تأتي الأقوال الثلاثة في دين الله ودين الآدمي ويحتمل خلاف ذلك وهو التقيسط قيل ف وهو الظاهر \* تنبيه أما لو قضى المديون شيئاً في حال

حسن أن يكون على حسب التقيسط بينهما (هـ) مثال التقيسط لو كان عليه دين لآدمي ستون درهما وزكوات أربعين درهما وكفارات ثقل عشرون درهما وتركته ثلاثون درهما فيقسط لدين الآدمي النصف خمسة عشر درهما ولزكاة عشرة دراهم والكفارة خمسة دراهم (١) لأنه محتاج والله تعالى غير محتاج قال عليه السلام وهذه العلة فيها غاية الضعف إذ دين الله إنما هو للآدميين ومصلحته أهم من مصلحة الآدميين فهو أولى بالوفاء اه نجري (٢) لحجج الخصمية حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم قد بين الله أحق أن يقضى (٣) ولا بد أن يوصى بهذا النوع الرابع بخصوصه فلا يدخل في مطلق الايصاء ولو علمه الوصي اه ساج جبري أو باقى بلفظ عموم كان يقول اخرج جميع الواجبات علي قرز (٤) قال في تعليق الافادة وإذا أوصى بالكفارات ولم يبين فانه يلزم الوصي بأن يكفر بأدنى ما قيل وهو نصف صاع لعبادة يومه وليته ولم يقيد بالبر وفي الافادة قيده بالبر قال في شمس الشريعة وأكثر ما قيل نصف صاع من بر لكل صلاة وفي البيان سفلة من أوصى بإخراج كفارة أو كفارات عنه ولم يبين جلسها فانها تحمل على كفارات الايمان لانها التائب في العادة اه بيان بلفظ من الكفارات وهل يعمل على كونه حث في المصحة فيكون من رأس المال أو يعمل على كونه حث في المرض فيكون من الثلث قرز أنها تكون من رأس المال وقرره الشامي (هـ) يعني في وجوب تنفيذه وتقيسطه وصورته أن يوصى بتسعة أواق حبة مثلاً وست أواق كفارة صلاة وصيام وثلث أواق أجرة اعتكاف وثلث أواق صدقة تنفق على الفقراء وثلث التركة مثلاً سبع أواق فذلك تسبب الحاجة وهي تسع أواق من جميع للوصي به وهو إحدى

حياته ولم يقض الباقي فمن م بالله ينفذ ويأم<sup>(١)</sup> ولو في حال الصحة<sup>(٢)</sup> وعن أبي جعفر إذا كان مريضاً لم ينفذ لأنه قد صار المرض حجباً لأهل الدين<sup>(٣)</sup> ﴿فصل﴾ في حكم تصرفات المريض ونحوه<sup>(٤)</sup> (و) حكمه أنه (لا ينفذ في ملك تصرف غير عتق<sup>(٥)</sup> ونكاح<sup>(٦)</sup> ومعاوضة معتادة من ذي مرض خوف) وأما الثلاثة المذكورة فنافذة أما العتق فلقوة نفوذه ولأنه لا يفوت على الوارث به شيء لوجوب السماية<sup>(٧)</sup> على العبد وأما النكاح فلا لأنه مستثنى له كالطعام والشراب والكسوة وأما المعاوضة فلا لأنها ليست تبرعاً إذا كانت معتادة أي لم ينبت المريض فيها غيباً فاحشاً فإن غبن فاحشاً كان قدر الغبن من الثلث<sup>(٨)</sup> (أو) وقع التصرف من (مبارز<sup>(٩)</sup>) لقتال عدوه فإن حضر القتال ولم يبارز فكالصحيح (أو مقود<sup>(١٠)</sup>) للقصاص بالقتل أو قدم للقتل<sup>(١١)</sup> بحق أو بنير حق فإن حكمه حكم المريض مرضاً خوفاً فاما

وحشرون أوقية يأتي ثلاثة أسباع التركة يأتي ثلاث أواق والكفارة سبعان يأتي أوقيين وأجرة الاحكام سبع ويأتي أوقية والصدقة سبع أواق وكذا تقسط في سائر الوصايا أبو الدين قرز (ه) الأولى ويشاركه البيع ليدخل المباح نحوه إذ ليس هو من الطلوع كأن يوصي لغيره بشيء اه عامر وقرز (١) مع اللطالة اه وشلى أو قصد الصجوز (٢) صوابه ولو في حال المرض يظهر خلاف أبي جعفر وقيل إن قوله ولو في حال الصحة يعود إلى الآثم فإذا لا تصويب وأما النفوذ في حال الصحة فهو اتفاق اه عامر فمأزى (٣) قلنا حجب عن التبرعات لا قضاء الدين فهو معاوضة اه بحر (٤) المقود ونحوه (ه) قال في البحر وأما الكتابة فن الثلث لأن الكسب من مال السيد فأشبهه العتق بنير عوض اه بحر وقيل يصح من رأس المال إذ هي معاوضة معتادة اه هبل وقواه الشامي (٦) وإقرار لأنه مستثنى له (٧) في الزائد على الثلث يقال فإن لم يقدر على السعاية سل قيل ينفذ ويقتى في ذمته (٨) فلو باع عينا بشرة دراهم وقيمتها مائة ولا مال له غيرها قد البيع في محسبها اه نجري (٩) فرع فلو اشترى بمائة ما يملك غيرها ما قيمته عشرة اشترى منها أربعين وعلة ذلك أنه متبرع بما عدا العشرة من العين في صورة البيع ومن التهن في صورة الشراء فيغذي ثلثه مضموماً إلى العشرة ويقتى في ذمة المريض ستة (١٠) في المسئلة الأولى وسعون في المسئلة الثانية كالدين اللازم للمحجور بعد الحجر اه معيار وهل يكون التابع أولى بالثلاثة الأثمان لصدر ثمنها عليه سل لا يعد أن له ذلك (١١) وعلى كلام الزهور ثلاثة وأربعين وثلث وهو المقرر ولفظ الزهور وصورة أن يشتري أرضاً من المريض بمائة وخمسين وهي تسوى ثلاث مائة فإن برئ من مرضه قد البيع وإن ملت عاد لورثته سدس هذه الأرض لأن نصفها بالتين وثلثها بالوصية وعاد سدس للوثة ذكره أبو مضر وغيره وقرز هذا الكلام يقضى أنه ينفذ العين من تلك الجميع وكلام التجري من تلك الباقي بعد المعاوضة فينتظر في ذلك (٢) يعني ستة أعشار العين في الأولى وسعون من التين في الثانية (٩) والمبارز من تبغ السهام وجولان الخيل ولو في مرس وقرز (١٠) وقدم (١١) مسئلة من قطع بموته كالذي يبلغ حال النزاع (١) ومن قطع نصفين

من حكم عليه بالقتل ولما تقدم فحكمه حكم الصحيح<sup>(١)</sup> وقيل من بل كالمرضى إذا التجوز  
 واحد ﴿قال مولا ناعليم﴾ وهو قوى (أو) تصرف امرأة (حامل) قد دخلت (في) الشهر  
 (السابع)<sup>(٢)</sup> صار حكمها حكم المريض في تصرفاتها هذا مذهبا وهو قول لثو قال زيد بن علي  
 والناصر وم بالله والفرقان بل حكمها حكم الصحيح حتى يضر بها الطلق<sup>(٣)</sup> قيل لفلو وقع  
 الخلاف هل فعلت ما فعلته منجزاً في السابع أم قبله فلي قول الهادي وم قديماً القول  
 قول الموصي له<sup>(٤)</sup> لأنه يدعى صحة الوصية وعلى مدعي فسادها البينة وعلى قول م بالله أخيراً  
 القول قول الورثة<sup>(٥)</sup> لأن الأصل بقاء الملك وعدم انتقاله وهي تشبه مسألة النكاح<sup>(٦)</sup> هل  
 ترد إلى الأصل الأول أم إلى الثاني ﴿قال مولا ناعليم﴾<sup>(٧)</sup> ولو قيل إن الأصل عدم الوصية  
 فيحكم بأقرب وقت عندم جميعاً لم يمد قيل من ولوكذا فيما ضله منجزاً فادعى الوارث أنه  
 فعله في مرض غفوف والمجمول له تقول في مرض غير غفوف (و) إن لم تنفذ التصرفات  
 في هذه الأحوال إذا تصرف (و) له وارث<sup>(٨)</sup> لأن الخبر إنما هو لأجله وأما من لا وارث  
 له فإن تصرفاته كلها تنفذ في هذه الأحوال ووصاياه عماله جميعاً وقال ض بالقنوش في قديم  
 قوله لا ينفذ إلا الثلث بناء على أن يثبت المال وارث حقيقة واعلم أن التصرف في تلك  
 الأحوال التي تقدمت لا تنفذ (إلا بزوالها) فإذا تصرف المريض بهية أو نحوها ثم برى

أو أحد ورثته أو غلظه فهو كاليت فلا تصح وصيته ولا توجبه ولا إسلامه ولا حكم لجنايته على غيره  
 ولا لجنايته غيره عليه بخلاف من غلب في الظن أنه لا يعيش من مرضه أو من جراحته قلنا تصح لأغايه  
 وتصرفاته ذكره في البحر اه يان بلفظه<sup>(٩)</sup> قلت أما الذي يقع حال النزاع فوصيته صحيحة قرز<sup>(١٠)</sup> شكل  
 على الألف ووجهه لأنه أراد أو لم يكن مقوداً للتصاص بل قدم لغيره كعدم ردة أو وجع أو ظم أو قف  
 مقود قد أغنى عن لفظ قدم ويكون من عطف الخاص على العام اه املاء<sup>(١١)</sup> لأنه يجوز العفو عنه أو  
 شهود الإحصان برجون<sup>(١٢)</sup> وبعد الوضع حتى تخرج للشيمة قرز<sup>(١٣)</sup> قال في القنع أو حال اضطراب  
 سفينة بالأمواج أو فشاء الطاعون اه شرح قص<sup>(١٤)</sup> قلنا لا بل للمعير التجوز القريب فأما البعيد فكل أحد  
 يجوز الموت بل قاطع بمصولة<sup>(١٥)</sup> قال في النيام الطلق بصريك العلاء وتشديدها وسكون اللام وجع  
 الولادة والية الطلقة التي لا تؤذي بحر ولا برد<sup>(١٦)</sup> مع التاريخ<sup>(١٧)</sup> مع الإطلاق<sup>(١٨)</sup> حيث قال الزوج  
 وقع البعد في المعسر فيلزم وقالت في الكبر قلم أرض<sup>(١٩)</sup> مع الإطلاق<sup>(٢٠)</sup> يستغرق جميع المال ولو  
 بالرد لا من لا يستغرق كالزوجهين فأما بما في أخذان فرضهما كاملاً بعد الثلث فلي هذا لترك زوجة  
 فقط وأوصى بجميع ماله لزيد فالمسألة تصح من اثني عشر<sup>(٢١)</sup> فيخرج الموصي له الثلث أربعة ولها  
 ربع الباقي سهران والباقي للموصي له فقد انقضت ثلث ما كان لما قبل الوصية فعلم اه شامي وقرز<sup>(٢٢)</sup>  
 لأن مسألة الوصية من ثلاثة ومسألة الزوجة من أربعة تضرب أحدهما في الآخر تكون اثني عشر

من مرضه <sup>(١)</sup> نفقت الية وكذلك للبارز إذا سلم وكذلك من عليه القود إذا عفى عنه <sup>(٢)</sup> والحامل إذا وضعت <sup>(٣)</sup> وعوفيت <sup>(٤)</sup> ولا (لا) يزل تلك حتى مات (فا) لنافذ حينئذ إنما هو (الثلث فقط إن لم يستغرق <sup>(٥)</sup>) ماله بالدين فأما إذا كانت التركة مستغرقة أي لا تتسع لنير الدين لم ينفذ تبرعه بالثلث ولا دونه لأن الواجب تقديم الدين فان فضل شيء فذلك التبرع من ثلثه والباقي موروث (وما) فعل المالك في تلك الأحوال و (أجازه وارث <sup>(٦)</sup>) نفذ أيضاً ولو زاد على الثلث فان أجاز بعضهم نفذ من حصته دون حصته شركائه وإنما ينفذ الزائد على الثلث بأجازه الوارث إذا كان (غير مغرور) فأما لو كان مغروراً نحو أن يوم الطالب للأجازة أن الوصية بالثلث <sup>(٧)</sup> وهي بالنصف أو نحو ذلك فلا تأثير لأجازته حينئذ فيرد إلى الثلث قال القاسم عليم <sup>(٨)</sup> وكذا لو أجاز غائباً لذلك من غير أن يفرم أحد فانه لا ينفذ إلا الثلث لعدم طيبة نفسه بالزائد على ما ظنه قاله بالله يعني في باطن الأمر لا في الظاهر <sup>(٩)</sup>

(١) أو خف المرض بحيث صار لا يخاف عليه الموت اه يان يلقظه من الية وقرز (٢) أو آخر وان لم يصف (٣) وضعت الشمية اه سحولى (٤) قال ص بالله عليم ومن مات عن ديون يستغرق ماله وأوصى وصيته وأجازها أهل الدين فان هذه الوصية تصح ويجب اغاؤها وليس الوارث اعراض عليها لأن مع استغراق الدين لا يرث لهم اه تعليق دواوى وقيل لاحكم لأجازة الغرما لأن لبيت لا يبرأ بالأجازة بل بالأبراء ومع إبراهيم اه ينفذ من الوصية الثلث فقط لأن الحق لورثته مع الأبراء اه عامر وهو المذهب وأما قبل الموت فتصح منهم الأجازة اه ع لأن دينهم ثابت في ذمته (٥) فرع ولما كان المرض سبب تعلق حق الورثة بصح كثر من العلماء إجازتهم قبل موت الموروث إذ هي إسقاط للحق بعد سلبه ومنه الجمهور بناء على أن سبب الملك إنما هو الموت فكما لا يصح إسقاط للميراث والمصلحة عنه قبل الموت لا تصح الأجازة التي هي إسقاط حق قبله وقد يفرق بأن الأجازة إسقاط حق الميرور وقد وجد سببه حقيقة وهو المرض بخلاف المصلحة عن الإرث وإسقاطه فان سببها الموت فلا يصحان قبله اه معيار تجري بلفظه من فصل الموت والله أعلم (٦) ومن مات من الورثة قبل أن يجيز ثم أجازوا إرثه صححت إجازته اه كواكب فلى هذا لو مات الوارث ولا وارث له هل ينفذ من رأس المال أم لا سل نعم ينفذ عندنا لأن بيت المال ليس وارث حقيقة اه مفتي يقال وصية الاول من ثلث المال لأنه مات وله وارث والثلثين لبيت المال انقل من الوارث الذى مات ولا وارث له وموته ليس بأجازة اه شامى وقرز (٧) أما الوصية بالثلث فلا تحتاج الى ائجة فالاولى أن يقال أن يوم أن الوصية المينة مقدار النصف وهي الثلثان ولعله يعمل مثال الشرح في احتياج الثلث الى الأجازة إذا قال الموصي للموصى له أوصيت لك بثلث مالى ان أجاز وارثى اه عامر وقرز (٨) قول القاسم عليم مثل قول ص بالله في الأبراء والأجازة خلاف م بالله عليم كما مر في الأبراء (٩) المذهب انه ينفذ ظاهره وأما لانه لا فرق في إسقاط الحقوق بين العلم والحمل



قيل ي فان طلبت منه إجازة النصف <sup>(١١)</sup> مثلاً فأجاز علناً أنه مائة فبان ألفاً لم يصح رجوعه بالاجماع <sup>(١٢)</sup> لأن إجازته انصرفت إلى صريح السؤال (ولو) بان ذلك الميز في حال إجازته (مرضاً <sup>(١٣)</sup> أو محجوراً <sup>(١٤)</sup>) عليه فان إجازته تنفذ ذكره م بالله وكذا في شرح الاية عن عامة أهل البيت والخفية وأحد قولي ش لأنها إسقاط حق لعليك وقال ش في التقديم وك أنها عليك فلا تنفذ إجازة المريض إلا من الثلث ولا المحجور ولا يصح تعليقها بشرط ولا يكون مأجازه مجبواً ولا تقتصر إلى القبول ويصح الرجوع عنها قبله (و) المريض ومن في حكمه (يصح اقراره <sup>(١٥)</sup>) بالزائد على الثلث لأن الاقرار إخبار عن أمر ماض وليس بإنشاء تبرع <sup>(١٦)</sup> ولا تصرف وكذا إقرار الوارث <sup>(١٧)</sup> ولو محجوراً <sup>(١٨)</sup> (و) إذا ادعى الورثة أو بعضهم <sup>(١٩)</sup> أن اقرار المريض ونحوه ما هو توليع ليدخل عليهم النقص وجب أن (يبين <sup>(٢٠)</sup> مدعي التوليع) بذلك والبيئة مستندة إلى اقراره أو أمارات قاضية بأن ذلك مقصده

**فصل** في بيان ما يجب امتثاله من الوصايا (و) اعلم أنه (يجب) على الوصي <sup>(٢١)</sup> إن كان أو المتولي <sup>(٢٢)</sup> (امتثال <sup>(٢٣)</sup>) جميع (مأذكر) الموصى في وصيته (أو) لم يذكره لكنه (عرف من قصده <sup>(٢٤)</sup> ما لم يكن مقصوده أمراً محظوراً <sup>(٢٥)</sup>) نحو أن يوصي للبناء على

ذكره الفقيه من أه دياج (١) من غير تدليس ولا تحقير قرز (٢) بل فيه خلاف من بالله الذي مر في الإبراء (٣) إذا مات الموصى قبل الميز والام يصح لانه تبين أنه غير وارث أه كواكب معنى إذا أضيء وارث آخر (٤) في الحياة أي في حياة الموصى لا بعدها لانه قد تناوله الحجر وكذا في المرض قرز (٥) إلا أن يقر المريض هبة أو وقف أو عتق أو غيرها من سائر التصرفات فانه ينفذ من الثلث ذكره الحنفى وكذا في القاعدة لا يحصل على أقرب وقت فيكون في حال المرض وعلى ما ذكره في البيع للمذهب أنه يكون من الرأس ويقضون انه اذا أضافه إلى حال المرض فن الثلث وفقاً من كتاب الاقرار (٦) ثم انه لا يمكنه التوصل إلى التخلص منه مما كان لازماً لما من قبل الاقرار فوجب قبوله أه غيث (٧) قيل المراد مع اقرار الموصى قلنا لا قاعدة في اقراره قلنا بل لا قاعدة وهو انه لا تصح منه دعوى التوليع (٨) ولعله قبل موت الموصى والا فقد نفذ ملكه في تناوله الحجر فلا يصح منه الاقرار (٩) أو أهل الدين (١٠) وإذا بين هذا الثلث أه ح لي والمذهب لأشئ قرز (١١) في شيء عام (١٢) في شيء خاص (١٣) مستلذ ذكره من بالله من أوصى أن يقر في موضع ويبنى عنده مسجد فعصر فقره هناك فانه يقر حيث يمكن وينقل الوصية بهارة المسجد إلى حيث يقر لان ذلك أقرب إلى عرف الموصى أه دياج (١٤) مع اللفظ فيه (٥) عبارة الامار ووجب امتثال مضمون ما ذكر بنص أو قصد وعدل عن عبارة الا لا تاو م انه يجب العمل بالقصد إن لم يكن ثمة لفظ يدل عليه كأن يعرف أن قصده الصحيح ولم ينطق بشيء وذلك غير صحيح فانهم أه وابل (١٥) لقوله

الأطلاق أو للكفار أو للمحاربين<sup>(١)</sup> وكذا لو أوصى لنمي بمصحف أو دقتر فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>(٢)</sup> لم يصح واعلم أنما عرف من قصده ولم ينطق به فاعا يجب امتثاله حيث قد لفظ بلفظ يوجه نحو أن يقول حججوا عني فلانا ويعرف من قصده أن ذلك الرجل إن لم يفعل حججوا غيره بقرينة حالية<sup>(٣)</sup> أو مقالية<sup>(٤)</sup> وأما لو لم ينطق بشيء رأساً وعرف منه أنه يريد أن يقرب عنه بأي القرب فإنه لا يجوز أن يعمل بما عرف من مراده حيث أن لم يصدر منه لفظ يبيح ذلك التصرف ولا حكم لما في النفس مع عدم اللفظ بالمرة إذ الوصية من جملة العقود الشرعية فكما لا يثبت حكم عقد شرعي من دون لفظ ممن يمكنه اللفظ فكذلك الوصية (وتصح) الوصايا (بين أهل الذمة) إذا كانت (فيما يمكن) كمقودم يجب تنفيذها إلا أنا لأنهم بينهم إلا بما يوافق شريعتنا<sup>(٥)</sup> قطعاً أو اجتهاداً<sup>(٦)</sup> (ولو) أوصى أهل الذمة لكنيسة<sup>(٧)</sup> وبيعة<sup>(٨)</sup> بشيء لم ينعوا من تنفيذه لتقريرهم على شرائعهم هذا كلام الأخوين وأباح وعن ف ومحمد لا تصح وصيتهم لها بحال (وتصح) الوصية من المسلم (للنمي)<sup>(٩)</sup> وإن لم يكن معينا<sup>(١٠)</sup> ومفهوماً أنها لا تصح للكافر الحربي<sup>(١١)</sup> والمستأمن

صلى الله عليه وآله وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (١) سواء كان لمين أو غيره (٢) أو شيء من شريعته وذلك لأنهم يستحقون به فلا يصح تعليقهم إياه لأوصية ولا غيره ما كواكب أو ما كتب التوحيد والنحو فيجوز ذلك اه طليق ناجي وفي حاشية ما لفظه وكذا شريعته أو شيء من كتب التوحيد لأنهم يستحقون بها قرز (٣) بأن تكون مادته بأن يقصد أهل العدل وأهل الصلاح في حياته (٤) نحو أن يقال إن فلانا عدلاً أو ورثاً فيقول حججوه عني (٥) نحو أن يوصي لغير الوارث والاجتهاد نحو أن يوصي للوارث (٥) في غير الخمر والخنزير فتصح الوصية بذلك منهم لأنه مال لهم يملكونه ويصح الحكم لها لغيره على من أتقاه اه أثمار ومثله في التذكرة (٦) أو مقرون عليه (٧) اليهود (٨) للصاري (٩) وكذلك العكس يعني وصية الذي المسلم وهذا إذا كان معينا فاما إذا كان غير معين فلا يصح لأن ذلك قرينة (١٠) وهي لا تصح من كافر اه كب ووجه أنه إذا كان معينا محصوراً أجرى مجرى الهبة اه غيت (١١) وفي البيان ما لفظه مستغلة وتصح وصية الذي للمسلم فاما الفقهاء فلا تصح لأنها قرينة لا قرينة لكافر وقيل ع بل تصح اه بيان بلفظه وقواه التهامي لأنها إباحة (٥) ويصح أن يكون المسلم وصياً للذي ولا يصرف إلا فيما يستجيزه اه راض (١٠) لأن الوصية ليس من شرطها القرينة بل تجري مجرى الهبة وإذا لم تكن القرينة لم يصح لها أن تعطاهم مباح (٥) وقال في الكواكب لا تصح لاهل الذمة عموماً ولا للقاسق عموماً أيضاً فلا تصح لاهل الذمة عموماً لأنهم مقرون بخلاف القاسق فأعطاهم عموماً اغراء على المعصية (١١) لأن الله تعالى نها عن برهم اه حيث قال الله تعالى إنما فيها لكم الله عن الذين قالوا كم

كالنمى وذكره باقية في الافادة أنها تصح للنمى بشرط التحين لاعلى الاطلاق ومثله ذكر  
 الفقيه ح (قال مولانا عليم) والصحيح خلافه وقال ش أنها تصح للحربي (و) يصح أن  
 يوصى (لقاتل العمد<sup>(١)</sup>) إن تأخرت الوصية على الجناية نحو أن يضرب رجل رجلا ضربة  
 لا يموت منها في الحال ثم يوصى المضروب<sup>(٢)</sup> للضارب بشيء من ماله ثم يموت<sup>(٣)</sup> من تلك  
 الضربة فإن الوصية حينئذ تنفذ بخلاف ما أوصى له ثم قتله بعد الوصية فإن الوصية تبطل حينئذ  
 كالميراث ولو تمسكها الضو وإجازة الوارث لأن الباطل لا يعود لإلّا تجديد وعن أبي حنيفة  
 أنها تعود بإجازة الوارث وأما إذا كان القتل خطأ فإنه لا يبطل الوصية كالميراث من المال<sup>(٤)</sup>  
 وتبطل إن أوصى له بشيء من الدية<sup>(٥)</sup> كإثمه منها وقالت الحنفية وأحد قولي ش بل تبطل  
 الوصية بالقتل عمداً كان أو خطأ وقال ابن شبرمة والاوزاعي وأحد قولي ش لا تبطل بالقتل  
 عمداً كان أو خطأ (و) تصح (للحمل<sup>(٦)</sup> والعبد<sup>(٧)</sup>) وتكون لسيده<sup>(٨)</sup> وكذا تصح الوصية  
 لأم ولده نص عليه القاسم وأحمد بن عيسى قبله وتختلف القن بأن الوصية لها<sup>(٩)</sup> يجرى من

في الدين الآية (١) ولو بالدية اه بستان بعد المفقوع عن القود اه بستان قرز (٢) كما وصى على عليم في طعام ابن  
 ملجم لعنه الله بعد ما ضربه ثلاثة أيام ثم مات على عليم بعد الثلاث في إحدى وعشرين يوماً من  
 رمضان اه سيرة (٣) بالسريرة اه بل لا فرق قرز (٤) فيأخذ الوصي له الوصية من تلك التركة ولا تدخل  
 دية الخطأ في التركة فإن كان لا يملك سواها لم تصح ولعل الوجه كون القاتل لا يرث (٥) نحو أن يقتلني  
 خطأ فقد أوصيت لك بالدية أو بشيء منها قرز (٦) حيث تأخر القتل عن الوصية لا لو تقدم فتصح  
 كقاتل العمد قرز (٧) فرع وإذا أوصى للحمل فولد ذكر وأتى وخشى لئس كانت عليهم أثماناً فإن  
 أوصى للحمل إن كان ذكراً فله كذا وإن كان أنثى فله كذا فخرج خنثى أو ذكرين أو اثنين أو ذكر  
 وأتى فلا شيء له اه يان يقال لو خرج توأمين أحدهما ميت والآخر حي كم يستحق الحي قيل يسلم له  
 النصف قرز وقيل بل يستحق الحي الجميع فإن خرج أنثى وخشى فتصمان إذ هو عطية (٨) بشرط أن يكون  
 موجوداً حال الوصية (٩) أو تأتي به لدون ستة أشهر من يوم الوصية (١٠) وأن يخرج حياً ولو خرج  
 ميتاً بطلت الوصية اه يان أما إذا كان موجوداً حال الوصية فيصح ولو أتى لا يكون من ستة أشهر ذكر  
 معناه في السحوى (١) فإن أوصى لما يحدث من حل امرأة معينة بعد موته لم يصح لأنها لم تدوم ذكره إلا أمام  
 ي اه يان (٢) بل من موت الوصي قرز (٣) حيث كان لغيره (٤) فرع ولو أوصى من ماله لعبده فإن  
 كان يجرى مشاع صح وعق العبد كما تقدم وإن كان لشيء معين فإن كان العبد يحق بموت سيده  
 كالدير وأم الولد صح وإن كان لا يحق لم يصح لأنه كأنه أوصى لنفسه اه يان (٥) إلا أن يردّها  
 بطلت ولو قبلها سيده اه يان وقرز (٨) حتى يحق قلت الأقرب استمرارها للسيد إذ قد ملكها بموت  
 الوصي اه بحر (٩) صوابه معين لا يجرى فلا فرق بينهما وبين العبد

المال معين يصح لأن استقرار الوصية يصادف وقت عقبتها (و) الوصية (بهما<sup>(٣)</sup>) يصح نحو أن يوصى بحمل أمته أو بهيمته أو بعبده (و) يصح الإيصال (بالرقبة دون المنفعة والفرع دون الأصل والثابت دون المئنت) نحو أن يوصى برقبة عبده أو أرضه لشخص واستثنى النافع<sup>(٤)</sup> لما شاء صح ذلك وكذلك لو أوصى بشعر الشجرة أو ولد الدابة لشخص واستثنى الشجرة<sup>(٥)</sup> والدابة لما شاء صح ذلك أيضاً وكذلك لو أوصى بالشجر الثابت في الأرض واستثنى الأرض لما شاء صح ذلك (و) كذلك لو أوصى بخدمة عبده أو ثمرة بستانه لشخص وجعل تلك الوصية (مؤبدة<sup>(٦)</sup>) صح ذلك (و) يصح (عكس ذلك) وهو الإيصال بالمنفعة دون الرقبة والأصل دون الفرع وللمئنت دون الثابت ومنقطعة غير مؤبدة<sup>(٧)</sup> (و) إذا أوصى لإنسان بخدمة عبده ولآخر بالرقبة أو استثناهما<sup>(٨)</sup> للموصى كان (لذي الخدمة) فوائده (الفرعية) وهي المهر<sup>(٩)</sup> والأجرة<sup>(١٠)</sup> قال في الانتصار ولأن سيده من شاء ويسافر به ويؤجره لانه قد ملك منافعه وقال الأزرقى وض زيد<sup>(١١)</sup> ليس له أن يؤجره<sup>(١٢)</sup> (والكسب) الحاصل من العبد أيضاً لمستحق خدمته وذلك نحو ما يحينه أو يتهبه أو يلتقطه<sup>(١٣)</sup> (و) من له الخدمة وجب (عليه) للعبد الخادم (التفقة والفطرة<sup>(١٤)</sup>) ذكره الواقي للمذهب وقول أبي ح وقال الأزرقى وشي بل هما على مالك الرقبة (و) تكون (لذي الرقبة) الفوائد (الأصلية<sup>(١٥)</sup>) وهي الولد والصوف والبن والتمر<sup>(١٦)</sup> (و) له أرش (الجنابة) عليه فإن قتل قاتل وجب عليه

(١) ويقع الحق وملكيته لذلك في حالة واحدة لكن للفقوة فيكون في الذهن أسبق للحصول اه من شرح القاضي عياض على اللح (٢) ولعله حيث نطقت الوصية بالوجود إلا لفائدة كافي التاج قرز (٣) لا يحتاج إلى ذلك لأنها باقية على ملكه اه غيث (٤) لا يحتاج قرز (٥) إلى موت الموصى له (٦) ولا تورث عنه عندنا وح أص وقال شافى في إحدى قولي بل تورثوا اختاره في الانتصار اه غيث (٧) والرقبة مطلقاً (٨) هذا في النافع دون الأعيان فلفظ وتصور مؤبدة كافي اهية (٩) لا يحتاج إلى الاستثناء لأنها لم تدخل (٨) مهر اليب مطلقاً والبكر حيث وجب بغير دخول قرز (٩) حيث غصب أو كان مؤجراً حال موت الوصى قرز (١٠) لأنه ربح مالم يضمن ومعنى قولنا لا يضمن أن الرقبة لا تختلف من ماله وإن فعل كانت الأجرة لصاحب الرقبة ولعل وجه كونها ربح ماهو مضمون وقيل له ويأتى قرز (١١) بناءً بينهما أن الوصية بذلك إباحة وقرز (١٢) في اليسر الذي يتسامح به وقرز (١٣) يعني ولاية ما التقطه العبد أما الولاية فهي إلى العبد ذكره في البيان في باب التلقطة وتصح من السيد أن ينزعها منه كما ذكره في البحر وقيل ليس لذلك إذ الولاية إليه (١٤) والكفن والسكنى والكسوة والدواء وقرز (١٥) والأذن له بالتجارة يكون اليها مما وما لزمه في رقبته ومنفخته اه يان (١٦) ومهر البكر حيث وجب بالدخول

قيمته للمالك رقبته<sup>(١)</sup> وهو قول مالك وقال أبو حنيفة يؤخذ بالقيمة عبد يكون كالأول هذا إذا كانت الجناية خطأ أما إذا كانت عمداً قال في الانتصار يحتمل أن القصاص لصاحب الرقبة وحده<sup>(٢)</sup> ويحتمل أنه لا بد من اجتماعهما وهو المختار (وهي) أي إذا وقعت الجناية من العبد كانت (عليه) تعلق برقبته يسلمها للمالك<sup>(٣)</sup> أو يفتديها وأما إذا أراد الزوج<sup>(٤)</sup> فقي مذهب الشافعي وجوفاً أحدهما أن الأذن لصاحب الرقبة<sup>(٥)</sup> لأنه للمالك • الثاني لصاحب الخدمة لأن المهر له • الثالث لا بد من اجتماعها واختاره الإمامي (واعراض المنافع)<sup>(٦)</sup> على مالك الرقبة يسلمها للمستحق خدمته (إن استهلكه) مالك الرقبة (بغير القتل) نحو أن يمتته<sup>(٧)</sup> قال أبو مضر أو يبيعه<sup>(٨)</sup> وهذه القيمة ثمانية (الحيولة) بينه وبين المنافع (إلى موت الموصي) له<sup>(٩)</sup> (أو) موت (العبد) وأما إذا استهلكه بالقتل فإنه لا يلزمه<sup>(١٠)</sup> لئلا يخدمه شيء (ولا تسقط) الوصية بالخدمة لشخص دون الرقبة (بالبائع)<sup>(١١)</sup> أي يبيع ذلك الموصى بخدمته

(١) بمناقبه أو راض ومعبىح كما لو جنى على المؤجر قرز (٢) فلو عفا صاحب الرقبة فلا شيء لصاحب المنافع في القيمة كما لو قتله هو قرز (٣) وبطل الوصية وقيل لا تبطل قرز بل تبقى كما لو باعها فأنها لا تبطل بالبائع (٤) وأما نفقة زوجة العبد والمهر فهي على من أذن منهما وتكون على الخلاف في الأذن أهو كواكب وقيل أن المهر والنفقة من كسبه أو ماله ومثله في البيان أما النفقة فلهما تابعة للنفقة العبد أو تهايم المذهب أن المهر على مالك الرقبة قرز (٥) قال في البحر يكون العقد إلى مالك الرقبة وراضى من الخدمة فإن رضى فلم يرض لم يصح النكاح لأنه جعل مرضاته شرطاً كمراضات البائنة للعاقلة قرز (٦) والفرق بين عتق العبد المشترك إذا عتقه أحد الشريكين فلا يضمن لشريكه قيمة الخدمة أن هنالك يجب لصاحب الخدمة شيء من قيمة الرقبة وفي مسألة الشريكين قد ضمن الحق قيمة تعيب شريكه في الرقبة أو تعلق ابن مفتاح على التذكرة (٧) أو يكاتبه (٨) وأما منافعها فقال في الانتصار ومنه يشأنها تبقى لصاحبها وهو المصحيح أو يان لأن منافع الحر تملك والموصى له بالنفقة أن يستوفيا لأنه يملكها من قبل الحق أو أن المختار خلافه وهو أنها تبطل إذ منافع الحر لا تملك ويضمن الحق وهو مالك الرقبة لصاحب الخدمة قيمة النفقة إذ هي مستحقة شيئاً فشيئاً ويجب ضمانها إلى موت الموصى له أو العبد وقد ذكره في التذكرة في الوصايا (٨) يستقيم حيث تنو استيفاء للنفقة من المشتري لغيره وإلا فيأتي أنها لا تسقط بالبائع (٩) لأن المنافع لا تورث أو غيت والفرق بين الوقف والوصية أن منافع الوقف تورث بخلاف الوصية أن رقبة الوقف لله مورثة منصفته والوصية الرقبة لا تسقط فلا تورث منصفته بل يعود لصاحب الرقبة أو كواكب وحفيظ (١٠) إذ لا تملك حياته بخلاف الحق فقد علم حياته (١١) ونحوه بل يستوفيا من هي له أو سعى لفظاً (١٢) لأن بيع الرقبة يبيع مالك المنافع وكذلك إذا سلم العبد كان تسليمه إجازة أو تذكرة وكب ولو باعها لا يشبه إجازة المستأجر البيع (١٣) ولو باعها لقرز (١٤) قال لو باع العبد (١٥) من

إذا باعه مالك لرقبته فإن المشتري يملك الرقبة دون الخدمة فتبقى مستحقها<sup>(١)</sup> (و) الوصية بالخدمة (هي عيب) في العبد المباع للمشتري أن يفسخه بذلك إذا جهله يوم العقد<sup>(٢)</sup> (ويصح إسقاطها<sup>(٣)</sup>) أي إذا أسقط الموصي له بالخدمة حقه من الخدمة صح ذلك الإسقاط ولم يكن له أن يرجع **فصل** في ذكر ما تصح الوصية به ومالا<sup>(٤)</sup> أعلم أن الوصية تصح بالعلوم اتفاقاً (وتصح) أيضاً (بالمجهول جنساً) نحو أن وصي لفلان بشيء من ماله<sup>(٥)</sup> أو يقول ثلث ماله<sup>(٦)</sup> أو نحو ذلك (و) بالمجهول (قدرأ) فقط نحو أن وصي بشيأ<sup>(٧)</sup> أو بقر<sup>(٨)</sup> أو بإبل ولا يذكر قدرها (و) إذا وصى بمجهول فإنه يجب أن يستفسر) أي يطلب منه تفسير ذلك المجهول لئلا يحصل حيف على الموصي له أو على الورثة وهذا ظاهر فيما لا يصح رجوعه عنه كالذي أراد تنفيذه<sup>(٩)</sup> في الحال أو كان عن حق واجب عليه لأمي أو لله تعالى وأما ما كان له أن يرجع عنه فالاستفسار إنما يندب فقط تحفظاً وتحوطاً وأما ما ليس له الرجوع عنه فلا بد أن يستفسر (ولو) استفسر (قصرأ<sup>(١٠)</sup>) أي كرها (و) أعلم أن لفظ (ثلث المال) موضوع (للقول) من المال كالحیوان والسمع (وغيره<sup>(١١)</sup>) أي ولنغير المنقول

صاحب النصفة هل تسقط النصفة أولاً ولعله يطل حقه كما لو أجاز يبعه بطل وفادته لو خرج إلى ثالث قرز يفتق ما وجه سقوط حقه (١) ولعله يشبه ما تقدم في البيع في قوله أو من المستأجر وينظر لو رده بما هو تقض للعقد من أصله هل تعود النصفة سل أقول تعود إذ التاقض للعقد من أصله يصير به العقد كالمسودم وهذه قاعدة كلية مسلوكة اه عدي بن علي الشوكاني (١) فرع فإن كانت الوصية بالسكراء صح بيع الوارث للأصل ويزم تسليم السكراء منه الموصي له في كل وقت بمضي بقدره بخلاف المنافع فإن الموصي له يستحقها بنفسها فلا يصح أن يسلم البائع قيمتها وكذلك إقتار والتاج اه قال في الزهور وهذا الفرق هو الأصح لعله حيث تنذر على الموصي له الاستيفاء من المشتري وإلا فهو باق له وهو الموافق للأز وكذا إذا أجلس المشتري فعلى البائع قرز (٢) ويوم الفيض قرز (٣) وليس من شرط الإسقاط لفظه بل لو أجاز البيع صاحب الخدمة بطلت قرز (١) ولا شيء من الثمن بل البائع اه ن وبرهان (١) ولوله اضبطه بما هو تقض للعقد من أصله (٤) شكل عليه وجهه أنه لم يذكر ما تصح الوصية به بل قد ذكره بالفهم في قوله وأعطى الناس لا يصح بمفهومه أجل الناس اه ينظر (٥) يقال هو مجهول جنساً وقدرأ وإما يستفهم أن يوصي بمائة مثلاً (٦) وهو مجهول القدر أيضاً (٧) يقال أما الثلث فهو مشارك في السكك كما سيأتي فليس من المجهول إذ لا يحتاج إلى تفسير وقرز (٧) ولا يقبل تسميته بدون الجمع وهو ثلاثة قرز (٨) ضوابع هذه في الحال كالأقرار والتندر (٩) ويحلف على القطع ووارثه على العلم كما تقدم في الأقرار فإن لم يكن له قصد أو لم يعرف الوارث قال الدوازي يفسر يعلم أو ظن قرز فيعطون ما يعلمون أن مؤثرهم أراد غيرهما قرز (١٠) وتدخل الأشياء الخفية كالنمل والحفب خلاف القديس وهو الذي كان

كالأراضي والدور (ولو) كان المال غير حاصل في يد المالك بل صار (دينا) على الغير فانه لا يخرج بذلك عن تسميته مالا. بل يسمى مالا بلا خلاف بل الخلاف في المالك فعند باق  
 أن الدين لا يسمى ملكا كما مر (فان كان) أوصى بثلاث ماله (لعمى<sup>(١)</sup>) من مسجداً أو آدمي أو نحو  
 ذلك<sup>(٢)</sup> (شارك) ذلك للعمى الورثة (في الكل) من مال الموصي المتقول وغيره لانه صار بذلك  
 مستحقاً جزئاً مشاعاً كأحدهم فلا يجوز للورثة أن يسطوه من أي الانواع إلا برضاه<sup>(٣)</sup> قال  
 في الشرح ولا خلاف فيه (ولان) لا يكون ذلك الجزء المشاع موصى به لمصرف معين بل قال  
 ثلث مالي للفقراء أو للمساجد أو لمسجد غير معين<sup>(٤)</sup> أو نحو ذلك (فألى الورثة<sup>(٥)</sup> تعيينه)  
 أي لهم أن يمينوا للفقراء من أي تركه الميث<sup>(٦)</sup> من متقول أو غيره ما يساوى قيمته قيمة  
 ثلث التركة وهذا ذكره القاضي زيد<sup>(٧)</sup> للهدوية وأشار بالله في الزادات<sup>(٨)</sup> إلى أن الفقراء  
 يشاركون في كل جزء<sup>(٩)</sup> كالمصرف للعمى<sup>(١٠)</sup> (وثلث كذا لقدم من جنسه<sup>(١١)</sup> ولو شراء<sup>(١٢)</sup>)  
 أي إذا أوصى بثلث غنمه مثلاً أو ثلث خيله أو ثلث دوره أو نحو ذلك فان الواجب على  
 الورثة أن يضرخوا قدر ذلك من ذلك المجلس فإذا كانت غنمه ثلاثين أخرجوا عشراً<sup>(١٣)</sup>  
 وإن لم تكن من عين غنمه بل اشتروها بشراء وليس لهم أن يضرخوا القيمة عن ذلك إلا برضا

يقضى به (١) أو غير معين ويكون للشهود (٢) مثل أو طريق (٣) أو رضى ولي مسجد لمصلحة  
 وقرز (٤) فاما إذا قال للمسجد بالتصريف فللمشهور كما تقدم في التذرع وقرز (٥) هذا حيث استوت ولم  
 يكن فيها مشهوراً ولا معتاداً للصلاة وإلا كان كما تقدم في التذرع من خط حيث يقال لا شهرة مع  
 التنكير حيث قال أو لمسجد اه مفتي (٥) حيث لا وصى لم يكن لهم التصرف اه بخير (٦) أو غيرها اه سحولى  
 لفظاً (٧) وأصح القاضي زيد بالقياس على الزكاة لبا كانت زكاة الذهب والفضة للفقراء جملة لم تجب من  
 العين اه غيث وإلا تركه الميت كالمجلس الواحد (٨) قوى وأخطره الامام شرف الدين والمثني والبهل  
 والتهامي قال ابن حيث وهو المقرر المتعدد (٩) وهذا يخالف ما تقدم لمفتي الزكاة في قوله وتجب من العين  
 ثم المجلس ثم القيمة ويمكن أن يقال الفرق كون مقصود الشارع فيما مر هو دفع الفقراء وهو يحصل  
 بالمجلس أو القيمة كما يحصل بالعين بخلاف هنا فقد جعلهم شركاء فلم يميز الدلول إلى القيمة ونحوها هذا  
 ما أمكن من الفرق على أصل اللزوم بالله اه شامى (٥) وهذا حيث لم يعرف قصده ولا جرى عرف وإلا  
 عمل به عند الجميع اه شرح فتح وقرز (١٠) لأنه هنا أختار بخلاف ما تقدم له في الوقف ليمن وقف كتبها  
 لا يملك غيرها فهو يوافق الهدوية فيها (١١) صوابه من عينه ولو غير معين لا شراء اه مفتي وظاهر الاز  
 خلاصه (٧) هذا ليقينه من والإصح أنه يعني ثلث ذلك للعمى سواء كان الموصى له معيناً كزيد أو غير  
 معين كالفقراء فلا وجه للدلول إلى المجلس كما في قوله وللعمى ليعنه ان بقيت اه سحولى لفظاً (١٣) حيث

الموصى له والخيار للورثة في الاخراج من العين أو من الجنس <sup>(١)</sup> قال عليم ذكر معنى ذلك في التذكرة <sup>(٢)</sup> قال ولا أعرف وجهاً لجواز المدول من العين إلى الجنس والقياس يقتضي أن الموصى له مقصداً شرعياً يكفي الغنم حيث يكون مميئناً <sup>(٣)</sup> وأما إذا كانت لغير معين فالكلام مستقيم قال فينظر في تصحيح المسألة (و) أما (مسمى الجنس) من الوصايا (كشاة <sup>(٤)</sup>) أوصى بها للميت نحو أن يقول أوصيت فلان بشاة فإن هذا اللفظ موضوع (لجنسه) أي لجنس ما أوصى به (ولو) لم يعط الموصى له من غنم الميت بل حصلها الورثة له (شراء <sup>(٥)</sup>) أو نحوه من إتهاب أو غنيمة أو نحو ذلك مع كونها موجودة في تركة الميت لأنه لم يقل من غنمي بل أطلق <sup>(٦)</sup> (و) أما (العين) إذا أوصى به نحو أن يقول اعطوه الثوب الفلاني أو القرس الفلاني أو نحو ذلك فهو (لعيته <sup>(٧)</sup>) فلا يجوز المدول عنها إلا برضا الموصف <sup>(٨)</sup> بل يجب إخراجها بعينها (إن بقيت) ولم تكن قد فانت بأى وجه فأما إذا فانت <sup>(٩)</sup> قبل أن يموت الموصى بطلت الوصية وأما إذا فانت بعد موته قال الاخوان بطلت الوصية ولم يضمن الورثة قيل فإِنْ كَانَ هَذَا قَبْلَ التَّسْكِنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ وَلَمْ يَحْصُلْ جَنَابٌ يَتَوَلَّاهُ بِطَرَفٍ فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ <sup>(١٠)</sup> وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّسْكِنِ <sup>(١١)</sup>

استوت القيمة والا قدر تلك بالقيمة وقرز (١) ليس في التذكرة ما يدل على ما ذكره عليم اه وابل قال الامام شرف الدين وإنما وم الامام عليم من قوله في التذكرة ولعلوم سلموه من أين شافوا واشتروا قوم أن المراد بذلك المعلوم تلك غنمه ونحو ذلك وليس كذلك بل المراد به أنه إذا أوصى بمعلوم القدر كصاع من حب ونحوه سلموه من أين شافوا واشتروا كما هو المقصر به في تطبيق التذكرة وذلك واضح صحيح لا غبار عليه وهذا الصواب إلى آخر ما ذكره عليم اه شرح بهراني (٢) لا فرق اه قوى على المختار ذكره في البيان (٣) سواء كانت صغيرة أم كبيرة وسواء كانت من الضأن أو من المعز لا كشاة ولا تيساً لأن اسم الشاة لا يقع عليه وإنما يقع على الإناث دون الذكور اه بستان وبجر (٢٧) وفي البيان يشترى الأدنى ذكرأ وأتى ما يطلق عليها اسم الشاة (٤) ولو اشترى أدنى اه بيان وكذا لو اشترى نصفاً من شاتين أو ثلث من ثلاث (٥) دل على تضمين المسئلة الأولى (٦) ولو هدأ اه بيان من البيع (٧) إذا كان مميئناً اه فان كان غير معين كالقرء فالامام والحاكم لمصلحة (٨) إذا كان المستهلك الموصى حساً أو حكماً وإن كان المستهلك غيره إذا لم يطل (٩) إلا إذا كان الاستهلاك حساً وإن كان الاستهلاك حكمة سلمه على صفته وقرز (١٠) لكن يضمونه وسواء كان المستهلك الوارث أو الموصى أو غيرهما (٩) قوى تهامي وجري وهبل (١٠) والقبض في الوصي لاني الورثة فلا يشترط قبضهم كما في وارث العامل قرز بخلاف الوصي فانه لا يضمن إلا ما قبض ان فرط أو كان أجراً مشتركاً وقد قبض وفي الوارث يضمن مع التسكن قبض أم لا



ففي تعليق الافادة عن ابى ط أنه يجب الضمان<sup>(١)</sup> وقال في الافادة إذا قصر الوصى عن التفريق حتى أخذه الظالم فلا ضمان قبل ع وله قول آخر أنه يضمن<sup>(٢)</sup> ومبنى القولين على كون الواجبات على الفور فيضمن أو على التراخي فلا يضمن (و) إما إذا قال لفلان (شئ) وصية من مالى (ونحوه) أن يقول حظ أو قسط أو جزء<sup>(٣)</sup> فكل ذلك (لما شاءوا<sup>(٤)</sup>) أن يخرجوه من قليل<sup>(٥)</sup> أو كثير لكن لا بد أن يكون مما له قيمة (و) أما (النصيب والسهم) إذا قال أو صيت لفلان بنصيب من مالى أو بسهم من مالى فهو (لمثل أنفسهم) نصيباً<sup>(٦)</sup> فيعطى الموصى له مثل أقل الورثة نصيباً (ولا يتعد بالسهم السدس<sup>(٧)</sup>) أي إذا أوصى لرجل بسهم من ماله استحق مثل نصيب أقل الورثة إذا كان الأقل هو السدس فإدونه فإن كان الأقل هو أكثر من السدس رد إلى السدس ولم يجز تعديده وقال بمأله وح ص وش أن للورثة أن يعطوه ماشاءوا حيث أوصى بنصيب من ماله وحكى في الوافى عن القاسم قال في الشرح وعليه دل كلام م بالله أنه يرجع إلى تفسير الورثة حيث أوصى بسهم

كما يليق طائر أوريح في ملك قرز (١) وقد فهم من هذا أن الاتصال على الوارث والوصى قرز (٢) بعد قبضه للتركة اه بيان (٣) وعن الصادق ان الجزء ربع (٤) لقوله تعالى فتخذ أربعة من الطير إلى قوله ثم اجعل على كل جبل منهم جزءاً ان ابراهيم أخذ طاووساً وديكاً وقطاً وغراباً فزبحهم وخلط بعضهم ببعض وجعل على كل جبل جزءاً ثم دعاهن فأتين سعياً بقدره الله تعالى يقال لا دليل في هذه الآية على ما ذكر (٥) والمذهب قرز مافى الشرح والله أعلم (٦) فان اختلف الورثة في التبيين للوصية في المال فعين بعضهم غير ماعينه الآخر فله لا يصح إلا ما تراضوا به الكل اه ن وقياس ما تقدم في التذرع أنه يكون لمن تقدم لأن لكل وارث ولاية كاملة اه وقال الشامي قال لم يراضوا فألحاهم بعين وقرز فان اختلفوا في قدر ما بينه صبح ما اتفقوا عليه ومن الزائد قدر نصيب من عينه وكذا لو اختلفوا في عينه فيصح في نصيب كل واحد ما عينه اه كواكب هذا إذا اختلفوا في قدره وأما في العين فلا بد من تراضهم الكل اه بيان من المتق (٦) ويكون بعد التحليف ويكون على العلم والظن وقيل لا تلزم التبيين (٦) قيل ع ويكون ذلك النصيب بعد الادخال مثاله جد أو جدة وابن فيكون للموصى له السبع فو لم يكن ثم أقل كان يكن له اثنان فأوصى بنصيب من ماله لزيد فاته يكون له الثلث فان كان واحداً فله النصف إذا أجاز هذه الوصية من النصف فان لم يجز فالثلث للموصى له هذا في الوصية بالنصيب وإن لم يكن له وارث فله النصف لأنه أكثر الانصاء ذكره في تعليق الفقيه ح اه زهور فان كان له ابنا وبناتا كان للموصى له السدس بعد الادخال فان كان له أخت لأبوين وأخت لأب وأخوان لأم وجدة وأوصى بنصيب كان للموصى له الثمن وعلى هذا قس وله العشر في عول تسعة (٧) مع عدم العول (٨) ووجهه أن السهم اسم للنصيب وهو عند العرب اسم للسدس وفي الحديث ماروى أن رجلاً جعل لرجل سهماً

من ماله ومثله عن الناصر وش وقال ف ومحمد أنه يستحق مثل أقل أنصباء الورثة ما لم يجاوز  
 (الثالث (و) أما (الزيف) إذا أوصى به ولم يسم له جنساً فإنه (لما كان يتفق<sup>(١)</sup>) الموصي في  
 حال حياته من بر أو شعر أو ذرة أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>) (فإن جهل) الجنس<sup>(٣)</sup> الذي كان يتفق  
 (فا) لواجب إخراج (الأدون) من الأجناس وعلى الجملة أنه يجب أن يبدأ بما كان يتاد التصديق  
 به ثم بما يأكله ثم ما يتاد في البلد فإن اختلف الجنس أو النوع أو القدر أخذ بالأقل حيث  
 لا غالب وفي شرح أبي مضر عن أبي ط إذا أوصى أن يتصدق بمائة رغيف قبل دفنه فلم  
 يفعلوا تصديقها بعد الدفن<sup>(٤)</sup> قال أبو مضر وذلك صحيح (و) إذا أوصى بشيء من ماله  
 يصرف في (أفضل أنواع البر) ويجب أن يصرف في (الجهاد)<sup>(٥)</sup> لأنه أفضلها بدليل قوله  
 تعالى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الجهاد  
 ستام<sup>(٦)</sup> الدين قال الهادي عليه السلام والمراد مع إمام الحق قيل ي فإن لم يكن ثم إمام صرف إلى  
 مدارس أهل العدل والتوحيد<sup>(٧)</sup> قيل ف ما لم يقصدنا الكفار<sup>(٨)</sup> وإلا قدم صرفه في الجهاد  
 وإن لم يكن ثم إمام وعن أبي علي أن العلم أحسن وجوه البر<sup>(٩)</sup> ولم يذكر جهاداً (و) أما إذا  
 أوصى بأن شيئاً من ماله يعطى (أعقل الناس)<sup>(١٠)</sup> فإنه يجب أن يعطى (أزهدهم)<sup>(١١)</sup> لأن الأقل

من ماله فربح إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل له السدس فكان هذا الإجم مشركاً بين التصبيب  
 والسدس فجعل له المتيقن وهو الأقل اه غيث بلفظه (٥) ولا بالتصبيب النصف حيث لا وارت فإن كان  
 ثمة وارت استحقه مع الاجرة وإلا فالثلث اه زهور معنى ووجهه أن الله سبحانه لم يجعل للواحد إلا  
 نصفاً (١) صدقة اه بيان وهداية (٢) وكبر وصغر اه شرح فتح (٣) بعد أن علم أو لم أو كان لا يتفق  
 (٤) وكذا لو أوصى بختمه حال الدفن فلم يفعلوا درسوها بعد الدفن قرز (٥) ويصير وجود الجهاد في  
 ذلك البلد حال الموت حيث كان الموصى به عينا وإن كانت علة فقال حصولها اه كواكب وقرز (٦) ستام  
 الشيء ذروته وأعله (٧) المراد بأهل العدل والتوحيد يقولون بالعدل والتوحيد ولو قرأهم في غيرهما  
 (٨) أو البتة (٩) بدليل قوله مداد العلماء يوازن دم الشهداء (١٠) فإن قال لأجهلهم لم يصح لأن أجهل  
 الناس الكفار والساق وجم غير محصورين اه بيان (١١) قال المؤلف يتبع العرف في الإذن إذا كان  
 كذلك وإن جرى عرف بأن المراد به من له خبرة وممارسة الكثير من الأمور وهو الذي حنكته  
 الصغارب وعرف ما يقدم عليه ويحجم فهذا هو أعقل الناس اه شرح فتح ومثله في السجوى (٥) لأنه لا  
 عقل ونسك من أن الزهد في الدنيا يريح قلبه والبدن والرغبة فيها يكثر الهم والحزن كما ورد عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وعرف أن حلالها حناب وحرامها عقاب كما روى عن علي عليه السلام فلا يعرف  
 ذلك وينظر فيه ويملك نفسه حتى يترك للباحات القضيبة الشهوات ومحاسن نفسه كما يحاسب الشريك  
 شريكه اه شرح فتح وشرح أمثل

من يختار الآخرة ونعيمها على دار البلى وحطامها قيل ع وتصرف في الأزهد من أهل بلده  
فإن لم يوجد ففي الأزهد من أقرب أهل بلد إليه <sup>(١)</sup> (و) أما إذا أوصى بشيء من ماله (لكننا  
وكذا) نحو أن يقول لزيد وعمر <sup>(٢)</sup> أو للساجد والفقراء <sup>(٣)</sup> أو للمسجد ولزيد فإن الموصي  
به (نصفان <sup>(٤)</sup>) بين ذينك المصرفين المذكورين (و) أما لو قال الموصي (إذا ثبت) فلان  
(على كذا) نحو أن يقول إذا ثبت فلان على الإسلام أو على ترك النكاح ونحو ذلك فاعطوه  
كذا فإنه يستحقه <sup>(٥)</sup> (لثبوته عليهم ولو لم يثبت عليه إلا ساعة <sup>(٦)</sup>) فإن ذلك كاف في استحقاقه  
الوصية ذكره صاحب الوافي <sup>(٧)</sup> قال المذاكرون وهو مخالف للعرف لأن الثبوت في  
العرف عبارة عن الاستمرار إلى الموت <sup>(٨)</sup> ولا تبين صحة الوصية إلا بالموت <sup>(٩)</sup> (و) أما  
إذا قال الموصي للورثة (اعطوه ما ادعي) فهو مصدق فإن ذلك (وصية <sup>(١٠)</sup>) تنفذ من

(١) فإن لم يوجد بطلت ولو وجد من بعد لأنها وصية لمعلوم (٢) فرع فإن أوصى للساكنين أو لفلان  
وللمسجون فهو يحتمل وجهين الأول أن يكون التغيير في تسليم نصفه للساكنين أو لفلان ونصفه للمسجون  
والثاني أنه خير بين أن يسلم للساكنين كله أو لفلان وللمسجون ونهما نصفين فإن عرف من قصده أي  
الوجهين أراد عمل به واختار الموصي وأن لم يعرف قصده بذلك عمل بالأول ذكره في النعم عن أبي ط  
وقيل ف بل الثاني أقرب جوسط حرف التغيير بين الساكنين وبين فلان والمسجون وأحكم  
(٣) أو قال لفلان والساكنين كان ذلك نصفين لأن الساكنين غير محصورين قرز وقد تقدم في المتن  
خلافه (٤) صوابه وللفقراء لا وجه للتصويب لأنه غير منحصر فلا يحتاج إلى اللام والله أعلم وأحكم  
(٥) بخلاف ما إذا قال لفلان وبني فلان فيكون على عدمه لا إن قال لفلان ولبن فلان فإنه يكون لفلان  
نصف ولبن فلان نصف ذكره في البحر اه بستان قرز (٥) مع العرف (٦) حتى بعد الموت أي موت الموصي  
(٧) مع عدم العرف (٨) فرع فلو جاء بالوصية على جهة القصد نحو أن يقول لأمتي قد أوصيتك بعتك  
على أن تبقى على التوبة أو على العزبة فاتها حتى بالقبول فإن خالفت بعد موته رجع عليها ورثته بقيتها  
خلاف الناصر وأخذ قولي م بالله لأن الفرض هاهنا لينسب بال ويكون قبولها لذلك على الخلاف هل  
يكون في مجلس الوصية أو في مجلس العلم بموت الموصي ولو قال أنت حرة بعد موتي إن لم تزوجي فاتها  
لا تنطبق على قولنا أن إن لم تزوجي أه شرح بهراني في مسئلة ١١ من أوصى لأرامل بني فلان كان لبن  
أرملت منهم من الزوج ذكره الفقيه وقال في الشفاء وبعد لبن أرملت من الزوج والمسال مما  
وقال التواوي والشعي لبن أرملت من ذكورهم وأتاهم فلما دخلوا الذكور في الأراامل هو جاز اه ن  
(٧) مع عدم العرف (٨) وسلم إليه الوصية لا نكتشفه فإن لم يثبت ضمن اه كب وضع وهل يعود إن عاد سل يعود  
في النافذ بل لا يعود ولهذا قال في الرأى أنه لا بد من الثبوت عليه مسعمر أو إذا لم يثبت لم يسعق شيئا اه وأبل  
(٩) ويكون كلام الأزمع عدم العرف اه تعليق آثار (١٠) فيمضى الثلث من غير بنية ويطلق بالاستمرار ويصح

الثالث<sup>(١)</sup> (و) أما لفظ الفقراء والاولاد والقرابة والأقارب والوارث<sup>(٢)</sup> فالحكم فيها (بإجماع<sup>(٣)</sup>) في كتاب الوقف فإذا قال أعطوا الفقراء فإن كان لاعتق حق فهو لمن عداه من أولاده الفقراء أو من غيرهم وإن كان عن حق فلا مل ذلك الحق وإن قال هذا لأولادي أو لأولادي فأولادهم أوهم أولادهم أو أولادهم أو قال لقرابتي أو لأقاربي أو لوارثي فحكمه ما تقدم في الوقف<sup>(٤)</sup> (وفى قال) الموصي (أرض كذا للفقراء وتباع لهم فلمهم الغلة<sup>(٥)</sup>) وهى أجرتها الواجبة على من زرعها (قبل البيع) لأنهم قد ملكوها (إن لم يقصد) أن (تمنها)<sup>(٦)</sup> لهم لاهى بنفسها فإن قصد أن تمنها لهم لم يستحقوا غلاتها قبل البيع<sup>(٧)</sup> قال أبو مضر ولو أوصى ببيع أرض للحج أو قال أوصيت بهذه الأرض للحج ثم استغل الورثة من هذه الأرض لا يبعد أن تكون الغلة لهم لأنها لا تكون للحج ولكنها وصية يبيعها قال وليست كأرض وصى بها للفقراء قيل ف ووجه الفرق أن العرف<sup>(٨)</sup> جار بأن ما أوصى به للحج

الرجوع عنها وما زاد على الثلث انقضت إلى التبة والحكم وإجازة الورثة اه سحوى قرز (١) في الزائد على الثلثين وأما الثلثين فمن رأس المال اه طاهر قرز وللظنون وقرز (٢) قاعدة قال في الروضة إذا أوصى لورثة فلان ظن ورثته (١) من ذكر أو أنثى من نسب أو سبب ويكون بالسوية لاعتق قدر الارث وإن لم يكن له وارث صرف إلى بيت المال (١) وفي البيان في الوقف مسألة إذا وقف على ورثته أو على ورثة زيد سكان بينهم على حسب الميراث اه بلفظه (٣) إلا في اشتراط وجود الموصى له حال موت الموصى فهذا شرط هنا بخلاف ما تقدم في الوقف يعنى في الوصية بالعين كافي البيان وقرز (٤) وهذا حيث أوصى بالمتاع لا بالعين فلا يستقيم فإن أوصى بالعين لم يدخل إلا من كان حاصلًا عند موت الموصى لأنه وقت حصص الوصية لا من يحدث من بعد لأن ذلك تملك عين فلا يصح لمحدوم ومن مات فتصبيه لورثته وإن كان بالمتاع أو الثلاث كانت كالوقف يدخل فيها من ولد ومن مات فتصبيه للباقيين لأن المتاع معدومة فيعتبر فيها بمن يولد حال حصولها اه بيان من الوقف (٥) وهذا يعلم حصص الوصية المبنية إلى عقيب ستة من موته كما قاله جماعة لا كما قاله آخرون أنه يدخل في ملك الورثة بالموت لأن فيها حق يمنع من ذلك اه معيار ومثله في البيان وقواء التهامي (٦) فإن التمس ما أراد حمل على أنه أراد الرقبة فيصكون للفقراء ونحوهم ومن استغنى لزمه الكراء قل عن القاضي طاهر وقرز (٧) وذلك وفاق لبقاء الأرض على ملك الوارث لكن يلزم فيها متى أمكن فلو تلفت بعد تمكنه من البيع ضمنها للموصى له سواء كان للحج أو للفقراء أو لشخص معين وأما إذا أوصى بالأرض بيمينها فإن كانت للبيع فكذا لأنه لا يملك اه كواكب يعنى لا يجب الكراء (٨) لو قيل في الفرق لأن الفقراء قد ملكوا من عند الموت وأرض الحج لا يملكها إلا الجبر إلا بالقد وقيل القصدى باقية على ملك الميت والغلة لهم لأنه لم يوص إلا بأرض لكان أوضح وأجلى في الفرق اه املاء سيدنا على

المقصود به القدر<sup>(١)</sup> لا مأوصى به الفقراء<sup>(٢)</sup> فإن فهم له قصد عمل به فلي هذا مأوصى به للصح لا يجب الكراء سواء أوصى ببيع الأرض للصح أم ببناها وهو بالخيار إن شاء استأجر بها أو بدراهم وقضاهما أو باعها واستأجر بثمنها<sup>(٣)</sup> (و) أما<sup>(٤)</sup> إذا قال أعطوه (ثلاثة مضاعفة<sup>(٥)</sup>) وجب أن يعطى (سته<sup>(٦)</sup>) بناء على أن الضعف مثل الأصل<sup>(٧)</sup> لا مثله (و) أما إذا قال أعطوا فلانا (أضعافاً) أى أضعاف الستة وجب له (ثمانية عشر<sup>(٨)</sup>) لأن الأضعاف جمع الضعف وأقل الجمع ثلاثة فالسته مكررة ثلاث مرات ثمانية عشر (و) أما (مطلق النلة والثمرة والتناج) إذا أوصى بها مثال مطلق النلة أن يقول أجرت دارى أو أجرت أرضى أو دابى ونحو ذلك<sup>(٩)</sup> فلان لأن النلة هى الكراء ومثال مطلق الثمرة أن يقول ثمار بستانى لفلان ولا يقيد ذلك بشرط<sup>(١٠)</sup> ولا وقت ومثال مطلق التناج أن يقول قد أوصيت بنتاج فرسى لفلان ولا يقيد بشرط ولا وقت فإن النلة والثمرة والتناج إذا أوصى بها وصية مطلقة

(١) يعنى أجرة التصحيح وهو الثمن اه ح فتح (٢) فالمقصود به العين (٣) حيث عرف من قصده الضلعن والا ففى تعيين كما تقدم (٤) شكل على أما ووجه أن الواو مع أما من غير تخدم أما لا تستعمل (٥) فإن قال ضعف ثلاثة فثلاثة اه ينظر (٦) فإن أوصى بثلاثة أضعافاً كانت تسعة فإن قال ثلاثة أضعافاً مضاعفة كانت ثمانية عشر فإن قال ثلاثة مضاعفة أضعافاً أحمل أن يكون مراده ثمانية عشر وقد ذكره فى التذكرة واحمل أن يكون مراده تسعة وأنها تضاعف الثلاثة أضعافاً ولعله أولى لأنه للثنتين اه يان وكذا لو أوصى لزيد بعشرة ثم أوصى بخمسة عشر أحمل أن تلزمه خمسة عشر واحمل أن تلزمه خمسة وعشرون والأول أولى لأنه للثنتين اه يان معنى (٧) فرع فإن أوصى بضعف كذا كان مثله وإن قال بضعفيه فقال ع يكون مثليه أيضاً وقال ش ثلاثة أمثله اه يان بلفظه وفى البحر ما لفظه (مستعمل) القاسم ابن سلام من القهاء وضعف الشيء مثله فإذا قال أعطوه كذا وضعف أعطى مثله بل ضعف الشيء مثله لقول الخليل التضييف أن يزداد على الشيء مثله فإذا قال أعطوه ضعف كذا أعطى مثله الإمام ي منشأ الخلاف بينهم فى الأصل هل يعتبر به فى الحساب أولاً فعندهم يعتبر وعندهم لا يعتبر ولا خلاف بينهم أن الضعف جزءان والحق أن الأصل معبر لاستناد المضاعفة إليه فيكون الضعف مثله ولا زيادة بدليل قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أى جدمع الحد الأول قلت أما قوله لا خلاف أن الضعف جزءان فيه نظر مع قوله أن الضعف المثل وإنما محل الخلاف عدى فى جواز إطلاق الضعف على الجزأين فالقهاء يميزون أن يقال للشرين ضعف المشرة والمادى يمنع من ذلك بل يقال ضعف المشرة بعشرة وهو الحق لا لا يقر النلة إلا أن يجرى عرف بخلافه فالحكم للعرف اه بحر لفظاً (٨) فإن قال ستة وأضعافاً فأربعة وعشرين اه روضة (٩) الحائوت (١٠) شكل عليه ووجهه أن الشرط لا تأثير له فى اعتبار الموصى والاقتصار على الموجود بل إن حصل الشرط وهناك شيء مما ذكر من الثلاث ونحوها فلم يوجد والا

غير مقيدة فانها (للموجودة<sup>(١)</sup>) بمن ذلك كله فاذا كانت الدار مؤجرة<sup>(٢)</sup> بأجرة وفي البستان ثمرة<sup>(٣)</sup> موجودة حال الوصية<sup>(٤)</sup> وللقرن نتاج موجود حال الوصية ولو حلا استحقتها الموصى له ولا يستحق ما بعد الموجود حال الوصية (ولا) ن (لا) تكن ثم غلة موجودة حال الوصية المطلقة ولا ثمرة ولا نتاج بل الدار غير مؤجرة والبستان غير مثمر في تلك الحال والبيهة حائل لا نتاج تحتها<sup>(٥)</sup> (قويمة<sup>(٦)</sup>) أى فالوصية بهذه الأشياء مؤبدة فكأنه قال له ما يحصل من غلة دارى أبداً<sup>(٧)</sup> أو من ثمرة بستانى أبداً أو من نتاج غرسى أبداً هذا قول أبى طوابع وقال أبو ج بل يطل الوصية قلنا بل تصح (كطلق الخدمه والسكنى) فان باع<sup>(٨)</sup> يوافق بصحة الإيصاء بخدمة العبد وسكنى الدار وأنها مؤبدة وإن كانت المستقبلية معدومة (و) إذا أوصى رجل لنبيه بسكنى داره وهو لا يملك غيرها فقد اختلف في حكم ذلك فقال أبو ط وض زيد والحنفية أنه (يفذ من سكنى دار) إذا أوصى بها للغير وهو (لا يملك غيرها سكنى ثلثها<sup>(٩)</sup>) إلى موت الموصى له لأن الوصية بالسكنى تأبد وقال الاستاذ وأبو

لقويمة عرف عدم اعتبارها في ذلك (١) حال الموت اه سحولى ومثله في البيان والكواكب (ه) متصل أو منفصل اه طاهر ويدخل ما كان يرضع الى الفصال للعرف بتسميته نتاجا اه (٢) ينظر ما مراد بالأجرة في الأجرة هل مدة التأجير في الحال والمساخ والمستقبل أوفى أحدها سئل ظاهر كلام الشرح أنها للوجودة ويستحقها الموصى له في المستقبل الى وقت الاقطاع اه شامى وقرز وينظر لو كان الموصى قد قبض الأجرة قيل وجب رد أجرة ما بقى من المدة الى موت الموصى له وقرز أو انقضاء مدة الاجارة اه سيدنا على رحمه الله (٣) متصلة وفي السحولى ولو منفصلة وقرز (ه) صوابه حال الموت اذا كانت تخرج من الثلث والا فمن الثلث اه بيان وشرح فتح (ه) ولا فى بطنها (٦) لانه لمسلم يمكن موجودا علمنا انه أراد المعلوم فلا يخص بعض البعض المعلوم دون بعض اه فيث (ه) الى موت الموصى له أو موت الدابة أو خراب الدار اه ح بهران فان مات الموصى له بعد بئو التبر قبل صلاحه بقي الى الصلاح بأجرة المثل كما ذكرنا فيها ينتقل بالوقف وقرز (ه) الى موته فقط ولو نطق بالتأيد هكذا كلام ط وح وقش وهو يأتي قول ص باقه وض زيد والأنزقي وهو المفهوم من اللع اعنى أن الموصى له لا يستحق الثبة الا الى موته فقط ثم يرجع الى وصية (١) لأن الوصية والهبة بالمعدوم تكون اباحة لا تحك ولذا خالفت الشر بالتنازع من أنه يملك ويورث كالوقف لأن التملك في الوصية حقيق فلم تصح بالمعدوم فكانت اباحة بخلاف الوقف اه ح فتح (١) أى الموصى (٧) وأما فرقة بين السكنى ونحوها وبين الإيصاء بالنتاج ونحوه فان الإيصاء بالسكنى ونحوها مانع لا يخصص بالإيصاء بها الا ونحو معدومة بخلاف النتاج ونحوه فهى أعيان اعتبر فيها أن تكون موجودة انلا يصبح تملك معدوم وأما المنفعة المعدومة فيصعب تملكها كالأجرة اه شرح أثمار (٨) وتعود لورثة الموصى اه بيان وما حدث قبل موت الموصى ثم يصحقه الموصى له (٩) بالمأبأة

جعفر<sup>(١)</sup> يعتبر الثلث بالتقويم فيسكن ثلثها<sup>(٢)</sup> إلى أن يموت أو تنتهي أجرة سكنى ذلك الثلث قدر قيمة ثلث الدار (و) أما (من أوصى) بشيء من المال (و) هو في حال الوصية (لا يملك شيئاً أو) كان في تلك الحال يملك مالا (ثم) إن ذلك المال (تلف) كله (أو) تلف بمضه حتى (نقص) قدره عن القدر الذي أوصى به نحو أن يوصى بإخراج عشرين مثقالاً من مائة مثقال فتناقصت حتى جاء الموت وهو لا يملك إلا عشرة (قالهبة<sup>(٣)</sup> بحال الموت<sup>(٤)</sup>) لا بحال الإيصاء فإذا كان لا يملك شيئاً عند الإيصاء ثم ملك عند الموت وجب إخراج ما أوصى به مما قد ملكه عند موته وكذلك يخرج من الناقص بقدره فيخرج من العشرة المثاقيل ثلثها

أو تقسم الدار أثلاثاً (١) قال بعضهم إن كلام الشيخين هو القياس من حيث جعل الوصية نافذة من تلك التركة لأن ربة الدار من حلتها كما هو قياس الصيرط بخلاف قول ط ومن معه فلم يجزوا الرقة بل ثلث المنفعة فقط والرقة مال يعتبر في الضمان ولهذا نظر ما ذكره في الفيت من أنه إذا وقف ماله على ورثته كالتوريث أنه ينفذ كما تقدم تحقيقه اه شرح فصح (٧) بالهاية اه ينظر (٥) وقيل من في التذكرة وكذلك قال أبو جعفر والأستاذ يسكنها كلها حتى يستغرق من أجرها قدر ثلث قيمتها اه كوابك ورياض وبيان (١) وكيفية معرفة خروج الوصية من الثلث أن تقوم الدار مسلوكة للمنافع إلى موت الموصي له أو خراب الدار فما زاد على قيمتها مسلوكة للمنافع فهي الوصية اه بحر وإذا استغرقت الوصية جميع اللذة استحقها الموصي له مثله أن تكون قيمتها مسلوكة مائتين وغير مسلوكة ثلثائة كان كانت قيمتها غير مسلوكة أو بمائة استحق ثلث اللذة ويتأهل هو والورثة إلى موته أو خرابها (١) واختاره الشامي وقواه حيث قيل ف وقياس ما ذكره في السمرى يسكن الجميع حتى يستوفى الثلث وأما خدمة البعد حيث لا مال له سواء فيقتسمونها بالهاية لأنه غشي موته (٣) ينظر لو نقص ثم زاد إلى قدر الأول هل يحكم بالأقل وهو الذي بقي بعد النقص أو بالزيادة التي إلى قدر المال وكأنه لم ينقص سل ولعله يقال العبرة بحال الوصية قرز (٥) فرح ومن أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له في الحال ثم مات وله غنم صحت وصيته وإن لم يكن له وقت الموت إلا شاة بطلت وصيته إلا إذا كان قد ملك أكثر من شاة من وقت الإيصاء إلى وقت الموت إذ كأنه وصى بأحداهن وقال بعضهم إنه إذا لم يكن له وقت الموت إلا شاة صح ثلثها إذ كأنه قال ثلث غنمي والظاهر هو الأول اه ميار (٥) واعلم أن الأولى في هذه المسئلة بخلاف كلام الأزهاري وهو أن العبرة بحال الموت مطلقاً سواء زاد أو نقص أو استوى وهو يقال أما لفرق بينه وبين التذكرة فإنه إذا نذر بئله نذر مطلقاً بشرط ثم زاد ماله قبل حصوله فإن الزيادة لا تدخل قلنا لأن التذكرة ينقذ حال نذره ولهذا لا يصح الرجوع عنه والوصية تنقذ عند موته ولهذا يصح الرجوع عنها وقد أشار إلى شيء من هذا في صرح به في الكوابك وقال فيه خلاف ما في الأزهاري (٤) وهذا مع عدم النص ولا يملك الوصية بثلث العين وقرز

فما يخرج من الثلث<sup>(١)</sup> وأما إذا مات ولا مال له فإن الوصية تبطل بالاجماع (فإن) أوصى بحزمة من ماله نحو ثلث أو ربع أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup> وكان له مال عند الايصاء ثم إن ذلك المال (زاد) قدره عند الموت على قدره يوم الايصاء<sup>(٣)</sup> (في الأقل<sup>(٤)</sup>) أي فالعبرة بالأقل فيجب اخراج ذلك الربع أو الثلث مما كان يملكه عند الايصاء فقط لا عند الموت وقد ذكر ذلك الفقيه س في تذكرته قيل ف ترجع إلى أنه لا يعتبر بالأقل بل بحال الموت ﴿ قال مولانا عليم ﴾ وتعمري أن نظره الأول<sup>(٥)</sup> أقرب إلى الصواب<sup>(٦)</sup> ﴿ فصل ﴾ في بيان ما تبطل به الوصايا (و) اعلم أن جملة ما (تبطل) به ستة أمور<sup>(٧)</sup> • الأول (برد الموصى له)<sup>(٨)</sup> فإن الموصى إذا قال أوصيت فلان بكذا أو أعطوا فلاناً كذا بعد موتي فقال الموصى له رددت هذه الوصية أو لا أقبلها أو أنا لا أخضعها<sup>(٩)</sup> أو نحو ذلك فإن الوصية تبطل ويصير ذلك للورثة وأما بطلانها بعدم القبول فالذهب والخنفية أنها لا تبطل بذلك والغلاف في ذلك للم بالله وش حيث الوصية لمعين (و) الثاني (موته<sup>(١٠)</sup>) أي موت الموصى له قبل موت الموصى فإذا أوصى

(١) يخرج الدين ونحوه مما يخرج من رأس المال فيخرج كلها (٢) ونحوه كخدمة العبد وغلة الأرض ذكره ط اه شرح بهران قرز (٣) والفرق بين الزيادة حال الموت مع غفل التلف أنه يعتبر بحال الموت وبين الزيادة حال الموت مع عدم غفل التلف أنه يعتبر بحال الوصية هو أنه لما تلف المال تلفت بالذمة لعدم ما تعلق به من المال بخلاف الزيادة فهي متعلقة بالوجود حال الوصية وهو الذي في الأظهار والتذكرة اه شرح فتح (٤) وهذا معنى على أنه بقي من المال الموصى به شيء إلى بعد الموت فأما إذا لم يبق شيء وملك بعده لزمه ثلثه اه بحر (٥) هذا مع التصيين قوي اه مفتي وأما إذا لم يكن معيناً فالعبرة بحال الموت وصورة التصيين أن يقول أوصيت بهذا الثلث فيتصين هذا المعين ولو زاد المال حال الموت وإن لم يعين بل قال أوصيت بثلث ما أملك فالعبرة بحال الموت فإن زاد المال حال الموت أخرج الثلث من الجميع يعني الأصول والزاك وظاهر الأظهار عدم الفرق بين المعين وغير المعين إذ الوصية تلتفت بالوجود حال الوصية اه ح سيدنا حسن وقرز (٥) يعني في الأقل (٦) قال سيدنا علي بن عبد الله رابع بل نظره الآخر أقرب إلى الصواب وقواه سيدنا إبراهيم حيث والمفتي والسحولي (٧) والسابع تلف المعين (٨) وسواء ردها في حياة الموصى أو بعد موته اه سحولي وقرز (٩) فلو رد الموصى له على أحد الورثة معين أحتمل أن يكون الرد لم جميعاً واحتمل أن يكون له وحده اه بحر معنى (١٠) ولو عبداً وهل يكون الرد على القور أم على التراخي للذهب أنه على القور وقال في البيان أنه على التراخي اه طاهر وهل (١١) في المجلس أو مجلس بلوخ الخبر اه طاهر وظاهر الأظهار لا فرق وقد تقدم في الهبة في قوله وردها ففسخ كلامه فاجتمع (١٢) ولو بعد القبول وقيل ما لم يقبل قرز (١٣) للذهب أنها لا تبطل إلا بالرد لا بقوله لا أقبلها ولا أخضعها اه إلا أن يجري عرف أنها رد (١٤) أو لحوقه بدار الحرب حيث ارتدت قومها في حالة واحدة بطلت وحيث التمس يحصل أن يكون كالقرعة لكن حيث



زيد لعمرو بكذا فأت عمرو قبل موت زيد بطلت الوصية قال علي لم ولا أحفظ في ذلك خلافاً<sup>(١)</sup> (و) الثالث (انكشافه) أي انكشاف الموصي له (ميتاً<sup>(٢)</sup> قبل) موته (الموصى<sup>(٣)</sup>) فإذا أوصى رجل لرجل بشيء وانكشف أن الموصى له كان ميتاً عند الوصية أو انكشف أنه مات قبل موت الموصي ولو كان حياً عند الايصاء فإن الوصية تبطل بذلك قال علي لم ولا أحفظ فيه خلافاً<sup>(٤)</sup> (و) الرابع (قتله للموصي عمداً<sup>(٥)</sup>) أي إذا قتل الموصى له الموصي عمداً بطلت الوصية (وإن عفا<sup>(٦)</sup>) عنه الموصي فإن الوصية لا يصححها عفو (و) الخامس (انقضاء وقت المؤقت<sup>(٧)</sup>) وذلك حيث يوصي رجل لرجل بسكنى داره سنة فإنه إذا سكنها السنة بطل استحقاقه للسكنى بمدة انقضاء السنة وكذلك لو أوصى بثلة بستانه أو نتاج دابته مدة معلومة (و) السادس (برجوعه<sup>(٨)</sup>) أي يرجوع الموصي عن الوصية (أو) يرجوع (المخير) لوصيته<sup>(٩)</sup> من ورثته عن الاجازة إذا رجع الورثة عن الاجازة (في حياته) أي في حياة الموصي (عملاً يستقر لا بعوته) وهي الوصايا التي يضيفها إلى بعد الموت دون ما نفذ في الحال مثال ذلك أن يوصي زيد بثلث

الثبس هل في حالة أو مرتب لا يستحق الموصى له الاثلاث الوصية لأنه ساقط في حالي<sup>(١)</sup> ويستحق في حال وحيث علم المتقدم والثبس فله التصديق يحصل ذلك أن يطل أح فتح وقوامر<sup>(١)</sup> وذلك لأنه يحول فنقول ما في حالة واحدة لأشياء تخدم موت الموصي له لا شيء تأخر موت الموصي له فله فيكون له الثلث والتصحيل هنا معهود لأنه لن يخالق أه شرح فتح ومثله في القيمة<sup>(١)</sup> بل فيه خلاف لك في الطرفين مما له بحر<sup>(٢)</sup> مسألة ولو أوصى لاثنتين فأنكشف أحدهما ميتاً استحق الحي نصف الوصية كذا كانا حين فأت أحدهما قبل موت الموصي ح وعهد ولم يل يستحقها جميعاً وينفذ كالميت كذا أوصى له وبالعاطل أبو بكر الرازي إن علم به فالكل للحي إذ ينفذ كالميت كالعاطل وإن جمل فالنصف إذ لم يحصل للحي سواء قلت وهو الأقرب قرز<sup>(٣)</sup> صوابه قبل الوصية<sup>(٤)</sup> (٤) بل فيه خلاف لك<sup>(٥)</sup> فإن كان خطأ فالوصية له صحيحة يعني في المال دون الذبة لأن هذا مقيس على الميراث وقد صرح به في الشرح وذكره في الروضة<sup>(٥)</sup> عدواناً أه شرح فتح وقرز<sup>(٦)</sup> ولو أجازها الوارث فلا بد من تجديدها بعد الحياية أه بيان<sup>(٧)</sup> هذا في النافع لا في الأعيان فليكن الثأقيت كما في الهبة أه بيان وكذا لو قال يكون المال بعد موت وارثي للقرء أو للمساكين أو نحو ذلك لم تصح هذه الوصية لأن ملك الوارث قد استقر والايصاء ملك الغير لا يصح أه عامر<sup>(٨)</sup> قولاً أو فعلاً أه فتح وخياطة الموصي به وتعليمه يكون رجوعاً أه بيان معنى<sup>(٩)</sup> قولاً قط<sup>(٥)</sup> أما لو قال المخير كما رجعت عن الاجازة قد أجزت هذا في الجميع فلو قال من بعد كما أجزت قد رجعت عن الاجازة سل الأظهر أنهما يتأمان قوله كلما رجعت عن الاجازة قد أجزت وقوله كلما أجزت قد رجعت فيطلان جيمان ويصير هذان التطلان كلا وهو قياس عامر في الوكالة أنه ينقض قوله الأول بالأخر فيصير كأنه لم يجز والله أعلم انظر الناظري

ماله بعد عينه<sup>(١)</sup> ثم يقول رجعت عن ذلك أو يوصي له بنصف ماله وأجاز وارثه هذه الوصية ثم إن الوارث رجع عن الاجازة قبل أن يموت الموصي فإن رجوعهما صحيح<sup>(٢)</sup> وأما إذا رجع الجيز بعده وثب الموصي لم يصح رجوعه نص عليه في الأحكام<sup>(٣)</sup> وهو قول الحسن وعطاء وابن أبي ليلى وقال الهادي في الفنون ومبايعة وأبوح وش بل له الرجوع قال للذا كرونو أدلة الفنون أقوى<sup>(٤)</sup> وأظهر وقال إن أجازوا في حال مرضه فلا رجوع لهم وإن كان في حال الصحة فلهم الرجوع<sup>(٥)</sup> وهذه المسئلة فيها ثلاثة أقسام الأول أن يميزوا بعد الموت ويرجعوا بعده فلا يصح الرجوع هنا اتفاقا والثاني أن يميزوا في حال الحياة ويرجعوا في حال الحياة فمن الصادق والناصر ليس لهم الرجوع وفي المنى عن القاسمية لهم الرجوع<sup>(٦)</sup> الثالث أن يميزوا في حال الحياة ويرجعوا بعد موته ففيه الخلاف المتقدم<sup>(٧)</sup> ثم فإذا صح الرجوع عن الوصية فإنه إذا أوصى بشيء ثم أوصى وصية تنقض وصيته المتقدمة تنقضت (فيعمل بناقضة الأولى<sup>(٨)</sup>) مثال ذلك أن يوصي بموضع من ماله يزيد ثم يوصي بأن ذلك الموضع بينه يباع ويصرف عنه في الفقراء أو في المساجد أو نحو ذلك وأما إذا أوصى ثانيا لزيد بما أوصى به بعينه لمعرو فقليل ع يكون رجوعا عن الوصية لمعرو وذكر في الكافي وشرح الابانة عن أصحابنا والفقهاء أنها يشتركان فيه<sup>(٩)</sup> ولا يكون رجوعا<sup>(١٠)</sup> إلا أن يقول النسي أو صيت به لمعرو قد أوصيت به لزيد فإن هذا رجوع عن الأولى فتكون لزيد قال في شرح الابانة ولا خلاف بين العلماء أنه لو أوصى بالثلث لزيد ثم أوصى بالثلث لمعرو أنها يتحاصن في الثلث<sup>(١١)</sup>

﴿فضل﴾ في بيان من يصح الايصاء اليه وبما تنعقد الوصية (و) اعلم أنه (إعسا

(١) أو أطلق (٢) أي الوارث والموصي فيبطل الوصية حيث رجع الموصي وحيث رجع الوارث تبطل فيما زاد على الثلث أم وقرز (٣) والوجه فيه أن الوارث حقا في مال الموروث بذليل أنه لا يخرج في وصيته فوق الثلث أه غيث فلهم إبطال حقه وإذا أطلوه لم يكون لهم الرجوع كالنفيش إذا رجع بعد البيع أه زهور وجر (٤) واستقر به الإمام في البحر (٥) والوجه في هذا ظاهر وهو أن حقه ثابت في المرض (٦) الصحيح لا يرجع (٧) أو بعضها (٨) حيث لم يفهم من قصده الرجوع (٩) قوى إذا عرف من قصده الاشتراك أه طهر (١٠) فإن مات الموصي بعد موت أحدهما قال ح تكون للثاني منها وقال لك تكون له نصبه فقط ولله أولى عندنا أه بيان ومثله عن الفقيه في البحر أه ولله يؤخذ من هذا أن من أوصى بشيء للحمل ثم خرج أحدهما ميتا أنه لا ينسحق إلى إلا النصف أه شامي وقرز (١١) إلا أن يميز الورثة قد التفتان أه نص

يشعن وصيا من عينه الميت) بأن يقول وصي فلان<sup>(١)</sup> أو أوصيت إلى فلان<sup>(٢)</sup> أو أنت وصي أو تم على أولادي أو نفذ ما أوصيت به أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup> (وقيل<sup>(٤)</sup>) الموصى إليه تلك الوصية أما باللفظ بأن يقول قبلت أو أنا أفعل أو يسكت ويمثل ما أمر به وقال ش أن الامتنال لا يقوم مقام القبول واشترط القبول في المجلس أيضا<sup>(٥)</sup> (و) الموصى لا يصح وصياً إلا بشروط<sup>(٦)</sup> الأول أن قبلها (و هو حر<sup>(٧)</sup>) فلو كان عند قبولها عبدا لم تنفذ<sup>(٨)</sup> الوصاية سواء كان عبد الموصى أو عبد غيره وسواء أذن له سيده بقبولها أم لم يأذن له وهذا أحد قولي أبي ع وهو قول ف ومحمد وش وفي أحد قول أبي ع أنها تصح إلى عبد غيره إذا كان مأذونا له في قبولها وعن الناصر أن الوصية إلى العبد تصح مطلقاً سواء كان

(١) وتصح الوصاية مشروطة ومطلقة ومعلقة كالوكالة اه يان قال في الروضة فان قال أوصيت إليك إلى أن يبلغ ابنى فلان أو يقدم من سفره فاذا بلغ أو قدم من سفره فهو الوصي أو قال أوصيت إليك سنة وبعدها وصي فلان صحت الوصية (١) وبه قال الجمهور وأصح في الطرف الآخر لا في الطرف الاول للجهالة وفي البحر تصح لدخول الجهالة فيها اه قال في البحر وتصح مستقبل ومشرطة ومؤقتة ومسلسلة (١) كأوصيت إلى فلان فان فسق قال فلان لعله (٢) صلى الله عليه وآله وسلم في أمراء مؤتة وأسد على عليم وصيته إلى الحسن فان مات قال الحسن عليهما السلام وفاطمة عليها السلام أوصت إلى أمير المؤمنين عليم فان مات قال ولديها وصي أوصى إلى حفصة فان ماتت قال ذوى الرأي اه شرح آثار (٢) أما الاستدلال بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في أمراء مؤتة فقير قيم إذ ليس ذلك وصية منه صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى إذ الوصية إقامة المكلف لغيره مقامه بعد الموت فتأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ذلك الامراء في حياته فتأمل (٢) ولو امرأة اه يات من القضاء (٣) أنت خليفتي أو أخلفني ذكره الفقيه ع وكذا إذا قال وكلتك بعد موتي ذكره أبو مضر إمام زعفران (٤) ولو في غير المجلس ذكره في الكافي (٥) فان لم يقبل كانت الولاية إلى الوارث إن كان وإلا فاله الامام والخامس قرز (٥) عنده لا عندنا اه حناية (٦) ثلاثة (٧) فان قيل لم يصح من العبد أن يقول للقضاء ولم يصح أن يقبل الوصية قيل لعل وجه الفرق والله أعلم ان القضاء من التكليف العامة الشاملة لكل صالح لها كالجهد ودفن البيت والصلاة عليه وتجهيزه ونحو ذلك فصحت هذه من العبد وتعين عليه حيث لم يتم غيره مقامه بخلاف الوصية ففيها نوع من التبرعات وبهذا اختلف فيها هل ينصرف الوصي بالولاية أم بالوكالة اه ولا يقال تنصص مع الاذن كالوكالة لا تاهول فيها شائبة ولاية واستقلال وليس من أهل ذلك اه شامي (٥) أو مكاتب وقيل لا يصح بالم يقل إذا خضعت فانت ذصي قرز (٨) وقد ينصح من العبد قبولها في حال وهو من باب الصلاحية حيث لم يصح غيره من الاحرار ولم يقبلها غيره أحد وجب عليه قبولها وتعين عليه اه حازم وقال لفتي ذلك ولاية ولا تثبت للعبد بحال وقرز وهو ظاهر الاثر

عبد الموصى <sup>(١)</sup> أم عبد غيره وسواء كان مأذوناً له فيها أم غير مأذون وقال أبو حنيفة إنها لا تصح إلى عبد النير بحال وتصح إلى عبد نفسه بشرط أن لا يكون في الورثة بالغ قيل ع ومن قال إنها تصح إلى المأذون بطلت بموت سيده بطلان الأذن \* الشرط الثاني أن يقبلها وهو ( مكلف ) فلو قبلها قبل تكليفه لم تنعقد وقال <sup>(٢)</sup> في تعليق ابن أبي الفوارس <sup>(٣)</sup> يصح الإيصال إلى الصبي ويقبل عند بلوغه أو يرد إن شاء \* الشرط الثالث أن يقبل وهو ( عدل ) <sup>(٤)</sup> فلو كان فاسقاً <sup>(٥)</sup> لم يصح الإيصال إليه عند الهادي والقاسم والناصر وش وهو أحد قولى السيدان ولا فرق على هذا القول بين أن يكون فاسقاً حال الإيصال أو يكون الفسق طارئاً وقال السيدان في أحد القولين بل يصح الإيصال إلى الفاسق وهو قول أبي حنيفة فلو كان عدلاً على هذا القول في حالة الإيصال ثم فسق قبيل لا يضر ذلك كالفسق الأصلي وقال أبو مضر لم بالله قولان أحدهما أنه كالفسق الأصلي والآخر أن وصيته تبطل لأنه قد ارتضاء إذا كان فسقه أصلياً لا طارئاً <sup>(٦)</sup> وهذا الخلاف في الفاسق <sup>(٧)</sup> حيث لم يكن خائناً وأما إذا كان خائناً فلا خلاف في بطلان ولايته فيما خان فيه وفي عودها بالتوبة الخلاف <sup>(٨)</sup> وأما ما لم يخن فيه فإن لم يفسق بما أخذ إما لقلته وإما لكوننا لا نفسق بالقياس فوصايته باقية وإن ثبت فسقه جاء الخلاف في البطل إذا فسق هذا هو الذى يقتضيه كلام الزيادات وقد ذكره كثير من فقهاء م بالله وقيل <sup>(٩)</sup> بل الخيانة منافية للوصاية فتبطل وصايته في الذى خان فيه وفي غيره قولاً واحداً قال مولانا عليهم السلام والأول أظهر <sup>(١٠)</sup> واعلم أن الوصاية تصح إلى

(١) قلنا مولانا عليه فلا يصح قبوله كالجئون اه بحر (٢) لو حذف الواو كان أولى لأن بقاء يوم أن قوله مخالف وليس كذلك بل مطابق للاز اه عي هذا مستقيم على القول بعدم اشتراط المجلس كما هو المذهب وقرز (٣) والمخار حالة القبول قرز (٤) ومثله في البحر لبعض أصحابنا (٥) كمدالة إمام الصلاة وقيل كمدالة الشاهد قرز (٦) ومن شرطه أن يكون على هذه الصفات حالة الاستاد وحالة القبول اه شرح أتمار (٧) فاسق جارحة كما في الشهادة قرز (٨) مفهوم الشرع ان المجروح يصح الإيصال إليه وهو خلاف مفهوم الأذن والذى في الشفاء في الفاسق التصريح وأما فاسق التأويل فيصح الإيصال إليه ذكره في الشفاء والمخار عدم الصحة وكذا كافر التأويل فتصح كشهادته (٩) وجه قول م بالله أخيراً أن الوصية إقامة لنير مقام نفسه فلا تبطل بنفسه كالوكالة اه ومقتضى هذا الطليل عدم الفرق بين الفسق الطارئ والأصلي اه شرح أتمار (١٠) صوابه في الوصي فأما الفاسق فالخلاف فيه ظاهر (أ) في الوقت والمذهب لا يعود قرز (٩) على أصل م بالله (١٠) على قول م بالله

النير (ولو) كان ذلك الموصى اليه (متعمداً<sup>(١)</sup>) نحو أن يقول وصي فلان وفلان وفلان فاهم  
يصيرون جميعاً أوصياء (أو) إذا أسند الميث وصيته (إلى من قبل) الوصاية من المسلمين  
فإن ذلك يصح (فيجب<sup>(٢)</sup>) على المسلمين (قبولها) لكنه فرض (كفاية<sup>(٣)</sup>) فإذا قام  
بقبولها البعض سقط الفرض عن الباقيين<sup>(٤)</sup> وكانت الولاية لذلك القابل دون غيره (ونفى  
عن القبول) باللفظ (الشروع<sup>(٥)</sup>) في الأعمال التي أمر بها الميث فإن ذلك قائم مقام القبول  
(وتبطل) الوصية إلى الشخص<sup>(٦)</sup> (بالرد) أي برد الموصى اليه (و) إذا ردها ولم يقبلها فإنها  
(لا تعود بالقبول بعده<sup>(٧)</sup>) أي بعد الرد إذا قبلها (في الحياة) أي في حياة الموصى فإن  
الموصى اليه إذا رد الوصية ثم قبل بعد ذلك للرد والموصى باق في الحياة لم تنقضي بذلك القبول  
الواقع بعد الرد (الا بتجديد<sup>(٨)</sup>) المقد<sup>(٩)</sup> ذكره م باق له لأنه قد بطل الإيجاب برد قبوله فلا  
يصح بعد الرد لها الا باستئناف الإيجاب والقبول وسواء قد علم الموصى بردها أم لم يعلم في  
أنها تبطل<sup>(١٠)</sup> وقيل فاما إذا لم يعلم بالرد حتى رجع إلى القبول صح<sup>(١١)</sup> لأن الموصى مع عدم  
علمه بالرد باق على الأمر **قال مولانا عليم** وهذا ضعيف جداً لأن الموصى باق على الأمر  
ولو علم برده إياها فبقاؤه على الأمر لا يمنع بطلانها بالرد وقال أبو حنيفة إنها تصبح بالقبول بعد  
الرد قال أبو حنيفة وهذا صحيح على أصلنا **قال مولانا عليم** بل الضحيح ما ذكره م باق له  
(و) هكذا (لا) تعود بالقبول (بعدها) أي بعد حياة الموصى فلو قبلها بعد ردها فإنها  
لا تعود بالقبول بعد الرد (إن) كان هذا الموصى (رد) الوصية (في وجهه<sup>(١٢)</sup>) أي في وجه  
الموصى فإن قبولها بعد ذلك الرد الواقع في وجهه لا يصح بعد موت الموصى ولا خلاف

(١) منحصر (٢) في الواجب واجب وفي المتدبر مندوب اه يقال قد صار غير الواجب واجباً بالوصية كما  
ذكره الامام المهدي عليم (٣) في الميل قرز اه طاهر وقيل في اليد (٤) فلو قبلها جماعة في حال واحدة مع اجتماع  
الشرائط كانوا أوصياء جميعاً اه سموي لفظاً (٥) والا فخطب من يصلح لها اه شرح فتح (٦) ولو على  
الترخي قرز (٧) ولو على التراخي مالم يقبل ولو وقع الرد بعد الموت اه مباح سيدنا حسن وقرز (٨) وضابطه  
أنه يصح الرد قبل القبول ويصح في وجهه أو طهره بكتاب أو رسول اه زهور (٩) لأنها ولا يستفاد هكذا  
ذكره في الزهور وتعليق الصيغرى عن المؤيد بالله وقرره المؤلف اه شرح فتح (١٠) الانشاء (١١) وهو  
ظاهر الاز (١٢) وهو مفهوم الأظهار فيما يأتي (١٣) ظاهر الكلام أنها تصبح عند المؤيد بالله والذي رواه في  
الزهور أنها تصبح عند طاهرته المؤيد بالله (١٤) اعلم أن الرد إن كان قبل القبول الوصية صح في وجه الموصى  
وفي غير وجه قبل الموت وبه ولا يصح القبول بعد صحة الرد وإن كان الرد بعد صحة القبول لم يصح

في ذلك بين السيدين وأما إذا كان الرد في غير وجه الموصى فقال أبو ط أنه يصح<sup>(١)</sup> قبول الوصي بعد الرد وقال م بالله لا يصح<sup>(٢)</sup> (ولا) يصح أن (يرد) الوصية (بعد الموت) أى بعد موت الموصى (من قبل) الوصية (بعده) أى بعد موت الموصى ولم يكن قد قبلها قبله قيل ع وهذا متفق عليه عند من جعل الوصاية ولاية لأنه أوجب إمضاءها على نفسه بقبولها فلم يكن له الرد لعدم من ولاه كالآب والجد<sup>(٣)</sup> قال وإن قلنا أنها وكالة جاء الخلاف هل يصح أن يزل نفسه في غير وجه الموكل أم لا<sup>(٤)</sup> وقال ش لا وصى أن يزل نفسه متى شاء في الحياة وبعد الموت في وجه الموصى وفي غير وجهه لأنها وكالة عنده وقال أبو ح إذا رفع أمره إلى الحاكم وأظهر المعجز جاز لإخراج الحاكم له من الولاية لا من دون حاكم<sup>(٥)</sup> (أو) إذا كان الوصى قد قبل الوصاية (قبله) أى قبل موت الموصى فليس له الرد للوصية بعد ذلك القبول (إلا في وجهه)<sup>(٦)</sup> أى في وجه الموصى فله الرد في وجهه وليس له الرد في غير وجهه قيل ح وذلك على حسب الخلاف في عزل الوكيل نفسه فالخلاف في الوصي والوكيل واحد وقد مر كلام الفقيه ع<sup>(٧)</sup> (و) اعلم أن ولاية الوصاية (تعم) جميع التصرفات<sup>(٨)</sup> التي تصح من

إلا في وجه الموصى فقط اه تذكرة معنى أو علمه بكتاب أو رسول (١) ومنشأ الخلاف هل المقد يطل بالرد أم لا فليقول ط لا يطل إذا تداركه بالقبول وعلى قول المؤيد بالله يطل ولو تداركه بالقبول بل لا بد من عقد جديد اه بستان (٢) وهو مفهوم الإلزام ولكن المنطوق وهو قوله ويطل بالرد يطلانه (٣) وجهه قول ط أن الوصية قد تمت من جهة الموصى والرد ضعيف لأنه وقع إلى غير من إليه الرد فيصح القبول بعد الرد حسب وجهه وقوله للمؤيد بالله أن حكمه حكم الوكيل اه غيث (٤) وهذا هو الموافق للأصول من أن الفسوخ لا يصح الرجوع فيها كما ذكره في الأقالة وغيرها وهو مذهب في كثير من الشروح قال في الوابل لأن كل ولاية مستفادة إذا بطلت لم تعد إلا بجديد وجهه قول ط الضرورة وفيه ما فيه إذ يقوم الوارث مقامه حيث كان وإلا فالحاكم اه وابل (٥) فليس لها رفع الولاية الثانية من جهة الله تعالى فكذا الوصى بعد موت الموصى اه غيث (٦) الذي تقدم لا يصح (٧) قلت وهو قوى اه بحر والأولى أن الحاكم يقيم معه غيره بيته ولا يزل له ليوافق غرض الموصى اه مفتي (٨) أو علمه بكتاب ورسول (٩) له كالتفقي بما أراده عليم أن قال وتبطل الوصاية برد الموصى إليه قبل القبول مطلقا (١٠) فان قيل لم يصح منه الرد بعد الموت فكذا قبله إلا في وجه الموصى أو علمه ولا تعود بعد الرد إلا بجديد اه سماع سيدنا على رحمه الله (١١) سواء رد بعد الموت أو قبله سواء علم الموصى أم لا اه سماع (١٢) وفائدة ذلك أنه إذا أراد أن يقبل ثانيا قبل العلم ولا في وجهه صح ذلك وكذا لو مات الموصى بعد ذلك الرد قبل العلم وما في حكمه وهو وجهه لزم الوصي الوصاية اه هداية معنى (١٣) هذا ليس من كلام الفقيه ح بل من كلام الشارح لأن الفقيه ح متقدم على الفقيه على (١٤) لكنه يقال ما الفرق بين الوصي والحاكم أن الحاكم



الموصى إذا قال لنيره امض وصيتي وفلان مشارف عليك أو رقيب عليك أو لاتصرف إلا بما يكون فلان عالماً به فإن (المشارف والرقيب<sup>(١)</sup>) والمشروط عليه<sup>(٢)</sup> وصي<sup>(٣)</sup>) مع ذلك الوصي المأمور بالتصرف فهما جيمما وصيان<sup>(٤)</sup> كما لو قال أو صيت إلي كجيمما وقال في الكافي أنه ذكر أو طوم بالله خير أن المشارف لا يكون وصياً وقال مولا ناعليم<sup>(٥)</sup> وكذلك الرقيب والمشروط عليه لأن هذا ألفاظ كلها بمعنى واحد قال في الكافي وقال م بالله ولا أنهما وصيان وفي مجموع على خليل لم بالله قولاً هل يكون المشروط عليه ورأي وصياً أم لا فقال مولا ناعليم<sup>(٦)</sup> ولا إشكال أن المشارف والرقيب في معناه مخالف فيهما واحد (لا) يكون (المشروط حضوره<sup>(٧)</sup>) في حال التصرف وصياً بالاتفاق لأن هذا اللفظ لا يفيد إلا الشهادة لا غير (و) إذا كان له وصيان مصرح بالإصاء إليهما أو وصي ومشارف أو رقيب جاز (لكل منهما أن ينفرد<sup>(٨)</sup>) بالتصرف فيما يتعلق بتركة الميت مما تناوله أمره في منيب شريكه في الوصاية

البحر (١) والمبين قرز (٢) ورأيه واستشارته قرز (٣) قال لو صحح كل واحد من الوصيين عن الميت مثلاً ولم يعمل الآخر وكان ذلك منهما في وقت واحد ملذا يقال في صحة ذلك وما اللازم للأجيرين سل وجد جواب لحي السيد العلامة عبد بن إبراهيم بن مفضل رحمه الله تعالى أن القياس صحة التأجير عن الميت ويلزم الوصيين ضمان أحد الأجيرين للتقصير في البحث قرز وفي بعض الجواهر الجواب أنه إن ترتب الصحيح منهما كان الواقع عن فرض الموصى هي الأولى والثانية إن كان الوصي المستأجر لها قد علم بصحيح الأول أو قصر في البحث كانت الاجرة من ماله وإذا دفع من مال الموصى كان القرم للورثة وإن لم يعلم ولا قصر في البحث رجع على تركة الميت لأنه كالغفور من إجهته إن كان له تركة وإلا فمن ماله وإن وقع الاستعجار في حالة واحدة والنس الحلال وكان استعجار كل واحد بأجرة الثلث لما فوجئهما غير هذين فيرجان بالاجرة على تركة الميت ولو من الزائد على الثلث لانهما كالغفورين من جهته ويقع عن فرضه أحدهما وإن كان يجوز تدم أحدهما وتأخر الآخر فلا يضر ذلك لأنه ليس أحدهما بالتقدم أولى من الآخر لكن إذا تدمت أحدهما كانت هي الواقعة عن الفرض هذا الذي يحصل عندي في جواب هذه المسئلة اه إفاة السيد العلامة أحد بن علي الشافعي رحمه الله تعالى (٤) وأما حضوره فلا بد منه اه كواكب وقرز إلا أن يتج صبح تصرفه وقيل يطل قرز اه تجري (٥) أو شهادته أو اطلاعه وقرز (٦) وإذا امتل المشروط حضوره فاقباس أن تطل الوصية اه قد ذكره والمضار عدم البطلان (٧) قيل في كافي المرأة إذا كان لها وليان مستويلان في القرابة فلكل واحد منهما أن يزوجه وإن لم يحضر صاحبه قال عليم وهذا أجل مطرد أن من كان له ولاية فله أن ينفرد بالتصرف اه بستان (٨) وهذا بخلاف الوكالة مع الاعلاق فهنا يتصرف في جميع الاشياء لانها ولاية وفي الوكالة لا يتصرف أحدهما مع الاعلاق إلا فيما خشي فوته



أو حضوره ومن ثم قال عليم (و) تصرف أحدهما وحده (في حضرة الآخر<sup>(١)</sup>) جاز  
تصرفه وتقديره ما يصح تصرف كل واحد منهما وحده عندنا بشرطين<sup>(٢)</sup> أحدهما قوله (إن  
لم يشترط الاجتماع<sup>(٣)</sup>) فأما إذا أمرهما الموصي أن لا تصرفا إلا مجتمعين فإنه لا يصح تصرف  
المفرد منهما حيث<sup>(٤)</sup> تخالفته ما أمر به فلا بد أن يكونا مجتمعين على التصرف أو في حكم  
المجتمعين بأن يوكل أحدهما الآخر في إيقاد ذلك التصرف (و) الشرط الثاني أن (لا) يكون  
قد (تشاجرا<sup>(٥)</sup>) في بعض التصرفات فاستصلحه أحدهما واستقيحه الآخر فإنها إذا  
تشاجرا لم يجوز لأحدهما أن يخالف الآخر فلا ينفذ تصرفهما مع التشاجر إلا مجتمعين<sup>(٦)</sup>  
ولو لم يشترط عليهما الاجتماع أمالو تشاجرا أيهما يكون التصرف مع اتفاقهما على جنس ذلك  
التصرف فليلع لم يصح لكل واحد منهما أن يتصرف إلا في النصف<sup>(٧)</sup> **تنبيه** قيل ع  
إن الموصي إذا شرط اجتماعهما فأت أحدهما<sup>(٨)</sup> بطلت ولاية الآخر إلا أن يوصي إليه الميث أو  
إلى غيره لأنه يقوم مقامه وذكر أبو مضر أنه يحتمل أنه يتصرف لأن شرط الاجتماع إنما يكون  
مع الامكان ويحتمل أن الحاكم يعصب معه بدل الميث<sup>(٩)</sup> **فصل** في بيان ما أمره  
إلى الوصي (و) اعلم أن الوصي (إليه تنفيذ الوصايا<sup>(١٠)</sup>) من تصحيح أو عارة مسجد أو وصي بمارته

(١) ومع غيبه بالأولى (٢) إشارة إلى خلاف ح وجه فقال لا يصح إلا في خمسة أشياء شراء الكفن  
وما لا بد للصغير منه كالطعام والكسوة وقضاء الدين وإيقاد وصية معينة درء الغضومة قلنا بل يجوز  
في كل شيء اه نجري (٣) قال في البحر إلا في رد الوديعة والنصب فلا يجب الاجتماع ولو شرط  
الموصي لأنه لا يحتاج إلى ولاية اه خويد وكواكب قلنا وهكذا لو قال سلما هذه الدراهم إلى زيد  
عن زكائي لم يشترط الاجتماع اه طبر وقرز (٤) بل يبقى موقوفاً وقرز (٥) ولا تخفى فساد التصرف  
فيه أو فوته اه سحولي قلنا فلا يغير اجتماعهما ولو شرط عليهما الاجتماع وقيل ولو خشي الفساد  
أو القوت وهو ظاهر الأضرار وقواه الشامي وهو ظاهر الأضرار أيضا في الوكالة (٦) إلا في حصته  
اه بيان وظاهر الأضرار خلافه وقرز (٧) قال عليه السلام قلن رضا قضيتهما إلى الحاكم فحكم  
بصلاح نظر أحدهما عند تصرفه وصاروا بذلك في حكم المجتمعين على ذلك اه نجري وقرز (٨)  
وإذا تشاجروا عتد من يكون المال المسموه إن أمكن بخير ضرر وإلا أمسكوه بالهابة أو  
عدلوه مع ثقة غيرهم اه كواكب وقال ك بل يترك مع أعدله اه كواكب (٩) بل هذا فيما يتصرف  
ولا يضره التعيب فإن كان يضره فينظر الحاكم وقرز (١٠) أو قاب أو حمدا أو تخذت مواسلته اه  
شرح فتح والقياس أنها تؤخر حتى يمكن قرز وصلبه في البحر للذهب قال لمواقة غرض الموصي  
اه واختاره في البيع (١) إن أمكن فإن تخذت التعيب تصرف وحده لأنه أوصى بأمرين وهو  
إخراج الشيء الموصى به وبأن يجزئته قلنا قلنا فإذا بطل أحدهما لم يطل الآخر (١٠) وكذا  
قبض الأعيان وإلزامها من زديعة ونحوها اه سحولي قلنا وقرز (١١) مسألة ويجوز للموصي أن

أو اطعام مساكين أو صى به الميت أو نحو ذلك (و) كذلك اليه قضاء الديون التي على الميت (و) كذلك (استيفاءها<sup>(١)</sup>) أي استيفاء الديون التي يستحقها الميت على الناس واختلف في الوارث هل له على ذلك ولاية مع ولاية الوصي فنقدم بالله في أحد قولي أنه لا ولاية له مع الوصي بل هو كالاجنبي وقالم بالله في قوله الثاني بل للوارث مع الوصي ولاية وهو الظاهر من عموم كلام أبي ع (قال مولانا عليم) والقول الأول عندى أرجح (و) إذا أراد الوصي بيع شيء من التركة<sup>(٢)</sup> لتنفيذ وصيته أو قضاء دين فإنه يكون (الوارث<sup>(٣)</sup>) للميت<sup>(٤)</sup> (أولى<sup>(٥)</sup>)

يفعل في مال اليتيم ما فيه صلاح له نحو الترم الذي يتأده الناس أو إطعام الضيف حيث فيه مصلحة له ظاهرة قبل س ويجوز للضيف الأكل منه وقيل لا يجوز ولعله يجوز حيث عرف المصلحة وإن عرف عدمها لم يجوز وإن التمس الحلال جاء الخلاف فيما فيه الولى هل الظاهر الصلاح أو عدمه اه بيان أما إطعام الضيف فالقياس أنه يجوز مطلقاً لأنه حق في المال (٥) قال القاضي عبد الله الدواوى ولا يجب إيصال ما أوصى به لمعين وإنما عليه إعلامه وتسليمه بخلاف ما كان تغير العين كالكوكبات والاعشاره ديباج إن قلت قد قال أصحابنا في التذرع أنه يزمه الإيصال بما قدر به ولأنه من تمام ما أمر به الوصي بخلاف وارث المضارب فالخلاف اه مفق وقرع المختار قول القاضي (٥) مسألة ويجوز لوصي أن يجرى في مال اليتيم أو يدفعه إلى غيره مضاربة إذا رأى فيه صلاحاً مع ظن السلامة وهل يجب دفعه إلى الغير مضاربة أو يستأجر من يجرى فيه كما يجب زراعة أرضه أو لا يجب ذلك لأن الضرر في ترك زراعة أرضه أكثر سل ولعل الآخر أظهر اه بيان (٥) قال أبو مضر ذكر الحنفى إذا قضى أحد دون رجل أو هذ وصاياه بغير إذن الوصى أو الوارث جاز إذا حصلت الإجازة بمن له ولاية اه من تعليق القاضي عبد الله الدواوى على الزيادات (١) من مجلس الدين ومن غير جنسه لكن من غير الجنس للورثة أن يقضوا ما فعل إذا كانوا كباراً وإن كانوا صغاراً صح من باب المصلحة اه كواكب وظاهر الأزهار أن له الاستيفاء والقضاء من الجنس وغيره بخلاف الوارث كما سيأتى اه سحولى لأن ولاية الوصى أقوى من ولاية الوارث اه ولفظ البيان مسألة وحيث لا وصى الخ (٥) وكذا قبض الأعيان وإقباضها من ودية ونحوها اه سحولى لفظاً (٥) قال في شرح الجلال قلت الحق الاستيفاء إن كان لتنفيذ الوصايا أو قضاء الديون المجمع عليها أو في حكمها اختص به لعدم صحة الاعتراض من الوارث في ذلك والاختصاص (٧) وإذا أوصى بين معينين أو غيره استحقها ولا حق للوارث في ذلك فإن عين الوصى شيئاً يبيع به عنه أو يصرف في الفقراء أو نحو ذلك فإن دفعه بعينه فلا حق لأولوية الوارث أيضاً اه مقصد حسن لفظاً وقرع (٣) وإن كانوا أكثر من واحد ولم يطلبها إلا أحدهم كان أولى في قدر حصته والباقي بالشفعة اه مفق إذا كان له سبب غير هذا المبيع لاهذا فلا وقرع وقيل أو بهذا فينظر في ذلك على قول أبي مضر أن لم في التركة حق ضيف (٤) ووارثه قرع (٥) وروى عن سيدنا إبراهيم حيث أن الأولوية تمت في وجه أربعة في المضاربة والشركة في المو واليهل وفي هذه الصورة المذكورة في الأثر وفي المنارسة إذا أراد رب الشجرة بيعها كان للمناسر أخذها

(بأن يأخذ ذلك المبيع<sup>(١)</sup>) وإنما يأخذه (بالقيمة) ولا يجب عليه دفع قدر الثمن الذي قد دفع فيه إذا كملت قيمته أقل ويحصل بها الوفاء بما بيع لأجله فيأخذه بالأقل من القيمة أو الثمن لأن الزيادة مستحقة له (مالم تنقص) القيمة<sup>(٢)</sup> (عن) وفاء (الدين)<sup>(٣)</sup> أو الوصية والثمن زائد عليها فيحصل به الوفاء (فبالثمن) يأخذه الوارث إذا اختار أخذه وليس له أن يأخذه بالأقل (تنبيه) قيل ح أما لو نقصت قيمة العين<sup>(٤)</sup> وعنهما عن الوفاء بالمقصود وطلب الغريم أنه يأخذها بكل دينه والوارث طلب أنه يأخذها بالأكثر من القيمة أو الثمن فإن الغريم أحق بها من الوارث<sup>(٥)</sup> لأن العين حيثئذ بمنزلة الثمن الأوفر الذي يحصل به تخليص الدين جميعا وروى الفقيه ح هذا القول عن م بالله قال مولانا عليم وهو القوي عندي وقال أبو مضر بل الوارث أولى به بالقيمة<sup>(٦)</sup> وقيل نس أن كان ديننا واجبا فصاحب الدين أولى وإن كان غير واجب فالوارث أولى قال مولانا عليم لا وجه للفرق لأن غير الواجب قد صار واجبا بالوصية كوجوب الدين فالموصى له أحق كالدين<sup>(٧)</sup> (و) اعلم أن الوارث

من باب الأولوية (١) وإذا كانت العين قيمتها زائدة على الدين وتقدر قسمتها بين الوارث وصاحب الدين ولم يمكن بينهما إلا جميعا أجبر الممتنع على بيعها وقطع بحق الآخر وقرز (٢) صوابه التركة إلا أن يحصل التراخي على أهل الدين في بيع شيء من التركة غير هذا اه تذكره معنى (٣) ولا تركة غيرها فان كان حق تركة غيرها لم يجب على الوارث إلا قدر القيمة اه سحولى معنى وقرز (٤) صوابه التركة (٥) إلا أن يأخذها الوارث بجميع الدين فيكون أولى قرز (٥) وصورة أن يوصى لرجل بمائة درهم ومات وخلف ثلاث شاة قيمة كل شاة ثمانية دراهم قال الموصى له أعطوني شاة وقال الوارث مالك إلا القيمة فأخلف فالفقيه س قال مالك إلا القيمة ولذهب أن له تلك التركة حيث قصمت التركة اه عامر (٦) وصورة ذلك أن يوصى لزيد بمائة درهم وهى لا تسوى إلا مائتي درهم فهو يستحق تلك التركة فعلى قول الفقيه س لا يستحق الموصى له إلا قدر تلك التركة وهو ستة وستون وثمان وعشرون وعلى قول الامام المهدي عليم أنه يستحق تلك التركة ببيعها بثمن أو لا يبيعها إلا أن يسلم الوارث المائة جميعا فزك الامام المهدي تلك التركة في حجة الوصية بمنزلة كل التركة في مسألة الدين فكان في المسئلة إطلافا وتخصيلا اطلاق لأهل المذهب أن للموصى له أولى سواء كان ديناً أو غيره واطلاق لا يضر أن الوارث أولى بالقيمة مطلقا والتخصيل للفقيه س أن للموصى له أولى في مسألة الدين والوارث أولى في مسألة غير الواجب اه وابل لفظا (٧) وهذا حيث أجاز الوارث أو أظف ثلث التركة أو على القول إنما عينه الموصى تين اه ع وقد ذكر معناه في شرح النصح لأن التطوع إنما ينشأ من الثلث فكيف يستقيم الكلام والمسئلة مفروضة أن لا تركة سوى ما أوصى به وأما لو كان ثمة تركة فالوارث أولى بالمبيع بالقيمة اه يقال ولو كان ثمة تركة فقد نزك الامام تلك التركة في مسألة الوصية بمنزلة التركة في مسألة الدين كما ذكره

إذا أخذ العين المبيعة بالقيمة أو الثمن أخذها ولا عقد<sup>(١)</sup> يحتاج إليه (فيهما) أي في تملكه تلك العين بالقيمة أو بالثمن لأن ملكه لها متقدم فلا يشتري بملكه (و) إذا كان الوارث أولى بالمبيع كان بيع الوصي موقوفا على رضاه. ولهذا قال عليم (و) ينقض<sup>(٢)</sup> الوارث (البالغ<sup>(٣)</sup>) بيع الوصي للعين (ما لم يأذن<sup>(٤)</sup>) له بالمبيع قبل العقد (أو) لم يكن قد أذن لسكنه لم (يرض<sup>(٥)</sup>) بالمبيع عند بلوغ الخبر به فيصح نقضه<sup>(٦)</sup> للبيع حينئذ (وإن تراخي) عن النقض بعد بلوغ الخبر ولم يصدر منه رضاه ولا نقض فانه ينقض متى شاء لأن خيار العقد<sup>(٧)</sup> الموقوف على التراخي (و) أما (الصغير<sup>(٨)</sup>) إذا باع الوصي شيئا من خلف مؤثره فان له أن ينقض بيع الوصي (بعد بلوغه<sup>(٩)</sup>) كذلك أي كما أن البالغ أن ينقض إذا بلغه خبره البيع هو اعلم أن الصبي لا ينقض بيع الوصي إذا بلغ إلا (إن كان له وقت البيع مصلحة) في شراء ذلك المبيع (و) له

في الوابل أه سيدنا حسن وقرز (٢) يعني في قدر حصته وأما حصه شركائه فلا بد من العقد أه سحولي لفظاً (٢) وإذا قضى الوارث البيع وقد غرم المشتري غرامات كان حكمة كسلة القلس (١) حيث أعرس عن الثمن وقد غرم فيها غرامات وله نقض البيع ونحوه كالشفيع وقرز (١) يعني فيرجع بما كان له لئلا يلبقاء وقرز (٥) المؤسر وقت البيع كالصغير وقيل ولو مصرأ بشرط تخصيص الموصى به فان لم يحصل الدين ونحوه بيع ماله ومن جله هذا كما ذكروا في الشفيع للتمس حاله مع عدم الشرط في الحكم أه ح وقرز (٥) قال في شرح الإبانة هذا إذا باع قضاء دين الميت وتنفيذ الوصايا فاما إذا كان البيع لما يحتاج إليه صغار الورثة من النفقة والمؤنة فليس لهم استرجاع ذلك لأنهم كانوا يبيعون لأنفسهم أه دياج هذا هو ظاهره يشرح الأثر (٣) والقواعد المشتري ذكره القتيبي وقد ذكر مثله في الانهار لأن قد نفذ البيع وإنما هو موقوف عاز وفي الهداية والقواعد بن استقر له الملك (٤) وله الرجوع عن الاذن قبل وقوع البيع من الوصي قرز (٥) كان الأولي أن يقال في العبارة ما لم يأذن له بالمبيع قبل العقد أو يرضى بالمبيع بعد العقد فان كان قد أذن أو رضي بسد عليه بالمبيع فليس له النقض وحيث لم يصدر منه إذن بالمبيع ولا رضى فله نقض البيع حينئذ وإن تراخي عن النقض فله النقض متى شاء لأن خيار العقد الموقوف على التراخي هذا هو الصواب لأن عبارة شرح الاظهار فيها ما فيها أه من خط سيدنا أحمد بن حسن بن أبي الجال رحمة الله (٥) أي لم يجز أه شرح فتح (٦) لا تامة لكلام الشرح على قوله أو يرضى أه (٧) والفرق بينه وبين الشفيع أن الشفيع حقا في المبيع فقط والوارث ملك فيبيع الوصي تركه الوارث بمنزلة بيع مال الغير أه شرح أثمار معنى وغيث (٥) وإذا ماتت لورثته ما كان له ذكره القتيبي وقيل انها تبطل بالموت أه (٨) المراد بالصغير هنا الذي لا ولاية الوصي عليه كأن يكون الصغير (١) زوجة الميت أو أخت الميت وإلا قد بطلت ولاية الوصي حيث الصغير مصلحة ومال وله على الصغير ولا يفيجمل على هذا أه شرح فتح (١) وتكون له ولاية مخصوصة (٩) والقول قول الصبي أن له مصلحة وعليه اليقنة أن له مال عند البيع

(مال<sup>(١)</sup>) يمكن الوصي تخليص الثمن منه يوم البيع (وإن لا) يكن له وقت البيع مصلحة في شراء ذلك المبيع أو كان له فيه مصلحة لكن لا مال له في تلك الحال في القيمة أو الثمن (فلا) يصح له أن يقض البيع عند بلوغه ولو كانت المصلحة قد تيسرت في تلك الحال ووجد الثمن بعد عدمه لأن العبرة بمحال بيع الوصي<sup>(٢)</sup> ﴿فصل﴾ في بيان كيفية تصرف الوصي في التركة (و) الوصي يجوز (لأن يستقل<sup>(٣)</sup> بقضاء الدين (المجمع عليه<sup>(٤)</sup>) وهو ما كان ديناً آدماً كالقرض<sup>(٥)</sup> لأنه لا يسقط بالموت اجمعاً<sup>(٦)</sup> ومعنى استقلاله بقضائه أنه يقضيه من دون مؤاذنة<sup>(٧)</sup> للورثة وسواء قضاها سرّاً أم جهراً (و) كذلك له أن يستقل بنفسه بقضاء الدين (المختلف فيه) أي المختلف في لزومه بد الموت كحقوق الله تعالى من الزكوات والكفارات ونحوها وكحق الآدمي<sup>(٨)</sup> الذي التبس ماله به حتى صار لبيت المال فإن بأحنية وغيره<sup>(٩)</sup> يقولون إن هذه الحقوق تسقط بالموت<sup>(١٠)</sup> فهذه الحقوق هي المختلف فيها فلا يستقل الوصي بقضائها من دون مؤاذنة الورثة إلا (بعد الحكم<sup>(١١)</sup>) بلزومها قال علي خليل<sup>(١٢)</sup> والمراد

(١) غير العين التي يمت بقضاء الدين (٢) ويستمر وقيل لا يجر الاستمرار إلى المجرى بوجود المال حال البيع وحال الأخذ (٣) بناء على أنها علماء جميعاً يفرق الحال بين هذا وبين ما ساقى في قوله وما علمه وحده قضاء سرا إلى آخره (٤) قيل ح قوى وفيه نظر لأن الخلاف في أن الوارث خليفة أم لا لا خلافاً في وجوبه إلا أن يقال لم يخاصموا ولا هو في أيديهم اه زهري أو صغيراً أو موافقاً للذهب والجواب أن وجوب قضاء الدين يجمع عليه وإن وقع الخلاف في وفاة ذلك على يد الوصي أو الوارث وما هذا حاله فالخلاف لا يمنع تصرف الوصي بدليل أن القضية لو انتهت إلى الحاكم لم يحكم إلا بذلك وكذا في مسألة انقصاص حيث شاهد الوارث القتل أو أقره أو توارثه ولم يحكم به الحاكم فإن انقصاص وإن كان فيه خلاف ش والميزة لانه لو رجع فيه إلى الحاكم لحكم به بخلاف ما كان غلطاً في سقوطه فلا بد فيه من الحكم اه تعليق ض عيد الله النوارى على البيع من الجنائيات (٥) وكذلك الأرض ومهر النكوحات ومن المبيعات وقرض وقيم التلغات وقرض (٥) وهذا حيث يثبت لازماً لبيت اما بأقراره أو بنجر موافق لا بمجرد الشهادة العادية إلا بعد الحكم وقرض (٦) وكذا اخراج حقوق الله تعالى التي هي باقية معينة كالاعشار والمظالم الباقية بينها للتبس ماله كما ان هذه تخرج وقفاً ولا تحتاج إلى حكم وله أن يقضي هذا النوع سرّاً وجهراً اه سحولى نقلاً وقرض (٧) ولا حكم حاكم وقرض (٨) الحق غير العين وقرض (٩) زيد ذلك وأما بعد الله (١٠) لتعلقها بالذمة والذمة تبطل بالموت قلنا بل تنقل إلى المال كدين الآدمي اه بخر (١١) وهذا ما لم يوصى فإن أوصى لم يسقط اجمعاً فيخرج عن عدم من التلك (١٢) يقال هي لازمة فكان الصواب أن يقال بعد الحكم لوجوب اخراجها كما يأتي في آخر الكلام (١٣) يعود إلى الكل المجمع عليه والمختلف فيه اه مفتي (١٢) قال في ح الأثمار ما معناه أن كلام علي خليل لا يليق

بحكم الحاكم أنه يرفع الوارث<sup>(١)</sup> إلى الحاكم فيقول<sup>(٢)</sup> آجيز هذه الوصية أم تردها إلى الثالث حتى يكلفه الحاكم أحد الجوابين فإن أمضاه جاز وإن قال أردتها إلى الثالث<sup>(٣)</sup> عمل فيه على ما يحكم به الحاكم وما يؤدي إليه اجتهاده وليس المراد به أن الحاكم لو أذن في ذلك أو قال حكمت به من غير مزافة إليه أن ذلك جائز فإن ذلك لا يصح<sup>(٤)</sup> ذكره م بالله قدس الله روحه \* نعم فإذا حكم الحاكم عليه بوجوب إخراجها جاز له<sup>(٥)</sup> من دون مؤاذنة الورثة (مطلقاً) أي سواء كان متيقناً لذلك الدين أم غير متيقن وإنما ثبت بينة عادلة وسواء كان الوارث صغيراً<sup>(٦)</sup> أم كبيراً موافقاً في المذهب أم مخالفاً لأن الحكم يرفع الخلاف (و) كذلك للوصي أن يستقل بقضاء الدين المجمع عليه<sup>(٧)</sup> والمختلف فيه (قبله) أي قبل أن يحكم عليه حاكم وذلك (حيث يثق به) لازماً للبيت إما بخبر متواتر<sup>(٨)</sup> أو باقرار الميت لا بمجرد الشهادة السادة (و) يثق به أيضاً لا يكتفى في المختلف فيه إلا حيث (الوارث صغيراً) لم يكن الوارث صغيراً بل كبيراً لكتبته (موافق<sup>(٩)</sup>) للوصي في مذهبه فينثذ يجوز للوصي أن يقضي الدين الذي الوارث موافق له في كونه لازماً وإن لم يؤاذه (و) (لا) يكن الوارث صغيراً ولا كبيراً موافقاً للوصي في المذهب (فلا) يجوز للوصي حينئذ أن يقضي الدين المختلف فيه بل

شرحاً لقوله والمختلف فيه لأن المراد بالحكم هنا أن يحكم بالزوم أو السقوط (١) أو حيث كان الوارث متمرداً أو غائباً اهـ سحولى لفظاً (٢) الوصي والمقول له الوارث اهـ تعليق الفقيه ع (٣) حيث أوصى (٤) وقرره المتوكل على الله (٥) قال وقد ذكره من الحنفية ابن نجيم في الأشباه والنظائر ثم قال امامنا المتوكل على الله وفي معنى ذلك لوياع الولي أو الإمام أو الحاكم على العبي ولم يرض المشتري شراء ذلك إلا بحكم ثم حكم الحاكم له أنه يصح ويكون حكماً صحيحاً قال لأن العبي لا يحتاج إلى تنفيذ البيع كان بمثابة المنازع والمخاصم إلى الحاكم حتى لو ادعى بذلك وبعد وقوع الحكم لم تسمع دعواه ولا يلتفت إليها الحاكم إذا الحكم لا يقضي وهذا حكم نافذ مخصوص قرز (١) قال المتوكل على الله عليم أن حكم الحاكم مع عدم المنازع لاحكم له كما يفعل في بصائر الاوقاف والحج وإنما هو بمثابة العلم الواقع ولا يفيد الحكم شيئاً قط كأنه قال اطاعت على هذا ونهيت ما فيه وعرفته (٥) أي الوصي (٦) وينصب الحاكم من يدافع عنه (٧) له حيث حكم على الوصي بالينة والوصي هو المنازع (٧) شكل عليه ووجهه أن قد تقدم أن له أن يستقل بقضاء الدين المجمع عليه ولأن سياق الكلام في المختلف وقرز (٨) ويلحق بالوارث والقرار كون الوصي شاهداً بأصل الدين اهـ تكييل لفظاً (٩) فإن لم يكن للوارث مذهب سل لأبذ من الحكم قرز (٥) لأن الدين مع الموافقة كالتأيت بالحكم اهـ أنهار (٥) في وجوب الحق وفي كونه لا يجوز للموافق المراجعة إلى المخالف وأن الوارث ليس بخليفة وقرز

يعمل في ذلك على مؤازرة الوارث أو على حكم الحاكم بما تقدم <sup>(٣)</sup> وقال على خليل بل يجوز له  
 الاخراج مهما لم تقع غصاة وقيل ع <sup>(٤)</sup> إن كان المال تحت يده ولم يخاصه الوارث فله  
 الاخراج من دون حكم وإن كان تحت يد الوارث لم يكن له القضاء إلا باذنه أو بعد الحكم  
 وهذا الخلاف حيث كان الورث حاضراً سأكناً أو غائباً (و) اعلم أنه يجوز (للموافق) الوصي  
 من الورثة في وجوب القضاء (المرافعة <sup>(٥)</sup>) للوصي إذا أراد أن يقضى ذلك الدين وإن كانا  
 متفقين على وجوب قضائه فله مرافعته (إلى) الحاكم (المخالف) لعله يحكم بسقوطه فيسقط  
 عنهما جميعاً بحكم المخالف لهذا ذكر معنى ذلك بما تقدمنا على خليل <sup>(٦)</sup> ليس للمرافعة <sup>(٧)</sup> مع موافقته  
 في الوجوب وقد قيل ح <sup>(٨)</sup> أن الخلاف متفرع على قاعدة مختلف فيها وهي كون الاجتهاد  
 الأول بمنزلة الحكم أم لا إن كان بمنزلة الحكم لم تكن له المرافعة وإن لم يكن بمنزلة الحكم  
 فله المرافعة <sup>(٩)</sup> (وما علمه) الوصي من الديون اللازمة للميت ولم يعلمه معه غيره بل علمه  
 وحده <sup>(١٠)</sup> قضاهاً سراً <sup>(١١)</sup> أي بحيث لا يعلم الوارث بذلك ذكر ذلك م بالتمو ظاهره يقتضي

(١) فإن قضاء أئمه ولا يضمن إلا بحكم الحاكم اه بيان وقرز (٢) وظاهر الازخلافه (٣) اختار في الامتار أنه  
 لا يجوز للموافق للمرافعة إلى المخالف مطلقاً إذ يلزم منها الدخول فيها لا يجوز والمخالفة لاجتهاد المجتهدين إذ  
 يلزم أن من طلق زوجته طلاقاً ثلاثاً وهماريان وقوعه في اجتهادها ثم أراد المحاكمة إلى ما حكم بقوله بخلافه  
 لأجل رفع ذلك الطلاق أن ذلك يجوز لهما مع كونه مذهباً وهما باقيان إذ لا معنى لذلك إذا الحكم لا يكون إلا  
 بعد دعوى وإجابة ومع ذلك لاحكم للدعوى والإجابة مع كونهما متفقين بجمرة غيلظ: يجب على الحاكم  
 الشكر عليهما إذ كل ذي مذهب يقتضيه بوقوعه بديل أنه لو سأل القويدي هذين في الطلاق للتابع يقال  
 قد وقع ونحو ذلك اه شرح آثار وشرح فصح (٤) ومثله للامام شرف الدين (٥) فإن رافع أئمه ويحل  
 له الدين وسقط المال (٦) قيل كلام القتيح فيه نظر لأنه لا يكون كالاجتهاد إلا إذا تقدمه عمل أو قال قولاً  
 كالطلاق ونحوه وهنا لم يحصل شيء من ذلك فلا أولى بقاء كلام الكتاب على ظاهره اه سماح حيث  
 وكواكب والأولى في التحليل أن يقال لا يجوز هنا إذ هو باق على مذهبه غير متقبل عنه فهو كالخمس عليه اه  
 شام (٧) قيل هذا فيما لم يقدم له عمل كمشكلة الكتاب وميراث الجد (٨) مع الأخ ولو وجوب الزكاة  
 في الغنصارات لا ما تقدم له عمل كمشكلة الطلاق ونحوه قد تقدم في دريابة الكتاب اه حيث ونقض وقال  
 السيد الملق القول واحد ولا فرق ولكن عقيب دعوى كما في الكتاب لأنه ليس كالحكم من كل  
 وجه (٩) لعل الصواب وميراث الأخ مع الجد قرز (١٠) نحو أن يكون شاهداً بذلك أو أقر به  
 الموصي عنه اه كواكب وقرز (١١) ينظر لو كان الدين له هل يقتضيه من التركة سل اه يقال له أن  
 يقتضيه إذا كان الدين مجماً عليه كل كان مستفيضاً أو أقر به الوارث اه املاء سيدنا على (٩) يقال

أنه يجب على الوصي القضاء وإن خشي التضمين<sup>(١)</sup> وقيل ح ما ذكره م بالله مبنى على أنه لم يخش التضمين<sup>(٢)</sup> فإن خشي لم يجب عليه إلا بحكم<sup>(٣)</sup> قال مولانا عليم<sup>(٤)</sup> وليس له ذلك أيضاً إلا حيث يثق به والوارث صغير<sup>(٥)</sup> أو موافق والا فلا (فإن منع) من القضاء لم يلزمه عند الجميع لامن التركة ولا من ماله قيل ع والمراد إذا لم يكن الوصي قد قبض التركة فأما إذا كان قد قبضها فإنه يضمن للرماء دينهم من ماله على القول بأن الوارث ليس بخليفة لأن دينهم قد تعلق بها فصارت كالملك لهم فما قبضه ضمنه<sup>(٦)</sup> نعم فإن قضى ببدل المتع (أو ضمن) بالحكم<sup>(٧)</sup> ما قد أخرجه بغير علم<sup>(٨)</sup> الورثة (ضمن) لهم ذلك (و) اعلم أن الوصي (يعمل) في تنفيذ وصايا الميت<sup>(٩)</sup> (باجتهاده) أي باجتهاد الوصي<sup>(١٠)</sup> لا الميت فإذا كان مثلاً يرى سقوط حقوق الله تعالى بالموت لم يخرجها<sup>(١١)</sup> وإن كان مذهب الميت أنها لا تسقط إلا أن يكون قد عين له الأخراج وفي العكس وهو أن يرى الميت سقوطها بالموت ويرى الوصي وجوبها لا يجوز للوصي هنا أن يعمل باجتهاده لأن الموصي مات ولا واجب عليه فلا يتجدد عليه وجوب

الوارث أولى بالمبيع فكيف يقضيه سراً ولعله حيث قضى التبرع دراهم أو دنانير أو عرضاً حيث يعرف أن الوارث مع الظهور يبعد الدين لأن حق الميت في براءة الذمة أولى من أولوية الوارث اه أملاء سيدنا علي وقرز (هـ) في المجمع عليه والمختلف فيه وما تقدم أنه يقضيه في المجمع عليه سراً وجبراً مبنى على أنه قد صار مستغنياً (١) ولفظ السحوى وهذا في التحقيق هو مضمون قوله وقبلة حيث يثق به الخ فإوجه إعادة ذلك ولعله قال هذا الطرف حيث علمه الوصي وحده والطرف الأول حيث علمه الوصي والوارث اه باللفظ (٢) الظاهر أن هذا في المختلف فيه كما أفهمه كلام الامام في الشرح وأما المجمع عليه فقد تقدم أنه يقضيه سراً وجبراً اه سيدنا حسن وقرز (١) حيث قد قبض التركة (٢) حيث لم يقبض التركة وأما بعد القبض فيجب وإن خشي التضمين (٣) قيل هذا في المختلف فيه لا في المجمع عليه فلا يشترط إلا يثق به ققط وقرز وفي السحوى لا فرق (٤) ما لم يسلم التركة بأمر الحاكم وقيل بل يضمن ولو كان بأمر الحاكم حيث سلم للوارث من غير حكم لسقوط الدين أو يكون الوارث خليفة وقرز (٥) يعني ضمنه الحاكم (٦) صوابه بغير إذن (٧) ولا يجب عليه الضمان في جميع الصور إلا بحكم اه كواكب (٨) ينظر في قول الشارح ويسل في تنفيذ وصايا الميت لأن الظاهر طرد ذلك الحكم فيما لموص به وهو لازم كالذي يخرج من رأس لئال من الديون ونحوها اه تكميل لفظ قرز (٩) وحاصل ذلك أن الوصي يعمل فيما مضى بمذهب الوصي لزوماً وسقوطاً لا في المصروف ما لم يمين له وما وجب عليه في المستقبل بمذهب يعمل الوارث بعد بلوغه فيما يجب عليه حال صغره ولم يخرج الوصي بمذهب الوصي وفي المصروف وما وجب عليه في المستقبل بمذهب اه شرح آثار (١٠) بل يخرجها على مذهب الموصي لأنها



واجب بعد موته (و) الوصى (يصح الايصاء منه <sup>(١١)</sup>) فيما هو وصي فيه <sup>(١٢)</sup> (لا النصب <sup>(١٣)</sup>) فليس له أن ينصب معه وصياً آخر من الميت قيل ع ويكون وصي الوصى أولى من جد الموصى عليهم كالوصي فإنه أولى من الجدة عندنا وقيل ل الجد أولى <sup>(١٤)</sup> من وصي الوصي وقال شليس للوصي أن يوصى إلى غيره فيما هو موصى فيه كالتقاضي <sup>(١٥)</sup> فإن أذن الميت له في أن يوصى فقولان للش **فصل** في بيان أسباب ضمان الوصي فيما هو وصي فيه (و) اعلم أن الوصى (يضمن) ما هو وصى فيه بأحد أمور الأول (بالتعدي <sup>(١٦)</sup>) وهو يكون متعدياً بأن يخالف ما أوصاه به الميت أو بأن يخون في شيء من التركة أو بأن يبيع من دون مصلحة اليتيم <sup>(١٧)</sup> أو نحو ذلك فيضمن <sup>(١٨)</sup> ما تعدي فيه <sup>(١٩)</sup> (و) الثاني أن يحصل منه (الترخي) عن إخراج ما أوصى بإخراجه (تقرضاً) أي لا لعذر يسوغ تراخيه من خوف أو نحوه من حبس أو مرض أو غير ذلك مما يتعذر معه الإخراج (حتى تلف المال <sup>(٢٠)</sup>) فإذا تراخي على هذا الوجه ضمن قال في تعليق الافادة عن م بالله ولو فرط في الإخراج حتى تلف المال ضمن كالزكاة <sup>(٢١)</sup> (فإن) تراخي تقرضاً ولم تلف للمال <sup>(٢٢)</sup> بل (بقي) أخرج الصغير متى بلغ <sup>(٢٣)</sup>

قد صارت واجبة وإنما يعمل بمذهبه في المستقبل اه جري (١) بل يجب اه اتار أن هناك ما يجب تنفيذه اه سحولى وهذا ذكر معناه في الكواكب (٢) وإن لم يوص إلى أحد لم يكن لورثته أن يصر فوافيا كان وصياً فيه اه ن بل يكون التصرف في ذلك لورثة الميت الاول كن لاوصى له قرز (٣) فإن أوصى بأمر نفسه ولم يذكر ما هو وصى فيه دخل ما هو وصى فيه في وصيته اه تعليق ناجى وهو ظاهر الا في غير (٧) ما لم يجز قرز (٣) المراد ليس له أن يخرج نفسه من الوصاية وينصب غيره بدله وأما التوكيل لن يمينه فله ذلك لأنه يصر فبالولاية اه مجر ومناه في سحولى (٤) ووصيه اه سحولى قرز (٥) يعنى فليس له أن يولى قاضياً بعد موته اه بهران (٦) مع القبض قرز (٥) ولو زال التعدي كالودع وينزل لا نهاد بظلت ولاجه والتجديد قد تعذر وأيضاً قد اخلت عدالته وهي شرط فاعلم اه شامي وقرز وهذا مع العلم لامع الجهل فلا ينزل قرز (٥) قال في الكافي وأما لو عطل الوصى أرض اليتيم فلا يضمن بالإجماع إذا لم يمنع الزرع وقيل تبطل ولاجه ذكر معناه في البيان ومثله في الصغيرى (٥) فائدة قال في شرح أبى مضر ذكر الشيخ الأستاذ أن الوصى أو المتولى إذا علم أن الظالم يأخذ مال اليتيم اجمع ناز له أن يدفع شيئاً منه غاية الباقي ولا يأثم ويضمن للورثة أو الفقراء اه رياض كلام الأستاذ على أصله في المضاربة والمختار في المضاربة أنه لا يضمن فيكون هنا كذلك لا ضمان على الصحيح وقد ذكر مثل ذلك في البيان (٧) وينزل مع العلم لامع الجهل وأما البيع فلا يصح قرز (٨) أى يستغنى ما كان بائناً فان تعذر فاقبضه (٩) مع القبض (١٠) حيث قبض للمال كما تخدم في الوقت قرز (٥) في الجميع يعنى في المسائل من أول الفصل (١١) حيث أمكن الأداء (١٢) هذا صريح في النول (١٣) قال في الآثار و بزم الصغير بعد بلوغه في نحو

مأوصى الميث<sup>(١)</sup> باخراجه (وعمل الصغير في ذلك (باجتهاد الوصى<sup>(٢)</sup>) لا باجتهاد نفسه لأن اجتهاد الوصى اجتهاد للصغير في حال صغره لأن الصبي يلحق هنا في المذهب بأبيه ولهذا كان مسلماً بإسلام أبيه فلما جعل دينه دين أبيه جعل مذهبه مذهب وليه في صغره وهذا بناء على أن الاجتهاد الأول بمنزلة الحكم<sup>(٣)</sup> إذ لو لم يكن كذلك كان حكم الصبي إذا بلغ وخالف اجتهاد الوصى حكم المجتهد إذا تدير اجتهاده فليس له أن يعمل إلا بالاجتهاد الثاني لا الأول (و) الثالث (بمخالفته ماعين<sup>(٤)</sup>) أى ماعينه له الموصى (من مصرف ونحوه) أما المصرف فنحو أن يقول أصرف إلى المسجد فيصرف إلى الفقراء أو يقول أصرف إلى الفقراء فيصرف في غيرهم من مسجد أو نحوه وأما نحو المصرف فثاله أن يقول أخرج من غنمي

زكاته يعمل بمذهب الوصى فيما قبله ولم يذكر مأوصى به الميث لأن أمره إلى الوصى وإن تراخى فالتراخي لا يطل ولا يمهو كلام الازعاجيل بخلاف كلام الشرح أمه<sup>(١)</sup> بناء على أن الوصى قد أنزل وأما الكبير فيصرف في الحال وقيل أنه لا ينزل بمجرد التراخي (٢) قال في معيار التجري ولا ولاية الوصى بعد بلوغ الصبي في ذلك بطلان الخليفة وأما مأوصى الميث إلى الوصى باخراجه مما هو واجب عليه في حياته قال ظاهر أن الولاية إلى الوصى ولو بلغ الصبي أمه معيار (٣) وهذا يستقيم فياوجب على الصغير بد موت أبيه وقيل ينزل الوصى بوجه من الوجوه تماماً ما وجب بعد أن أنزل الوصى وقيل بلوغ الصغير فانه متى بلغ أخرجه وعمل بمذهب الأمام والحاكم في الوجوب وعدمه وبمذهبه في الصرف لأن الولاية فيما بعد بطلان ولاية الوصى لها قرز (٤) فائمه من خط سيدنا حسن رحمه الله في المواضع الواقي ذكر فيها الوصية زمانها ومكانها في البيان في الحج مالم يظله وإن خالف الوصى في الزمان الذي عينه الوصى فيما تقدم عليه يجوز (١) وبالتأخير عنه بجزء (٢) ويرأى ثم إذا كان لغيره عذر (٣) وسواء في الفرض والتلف على المختار (٤) ويجزى في الفرض لا في التلف فلا يجوز في الوقف مالم يظله (فرح) فأما الوصية والإباحة إذا عين موضعها الذي تصرف فيه فانه حينئذ مطلقاً سواء كانت المضافة في الزمان أو في المكان إلا إذا كان ذلك عن حق واجب فانه لا حينئذ مطلقاً وكذا في الوقت إذا كانت غلته عن حق واجب أو في التدرج مالم يظله وأما الوصية فان كانت لاعتق واجب معين ماعينه لها وإن كانت عن حق واجب وعين لها زماناً أو مكاناً لم يمين وإن عين لها مالاً أو جنساً من المال معين ذكره ص بالله قرز وفي الوصايا مالم يظله مسألة وإذا عين الموصى وقتاً لأخراج مأوصى به فأخرجه الوصى في وقت غيره فقال في السكافي لا يضمن (١) فيل ف يستقيم في الوصية بالواجب وأما في المباح فانه حينئذ الوقت فان خرج قبله ضمن وإن أخرج بعده أجرى للضرورة (٢) وضعفه في الأثر حيث قال قيل له قيل وكلام التقي ف وهو الذي تنبى عليه القواعد فتأمل أمه سيدنا حسن (٣) لكن لا يكون بمنزلة الحكم إلا إذا كان قد تبعه عمل أو في حكمه وهذا لم يتبعه عمل فيعمل باجتهاد نفسه أم ظاهر كلامهم الاطلاق أم سيدنا حسن (٤) قد دخل في قوله بالصبي

فيشترى شاة من ماله <sup>(١)</sup> ويخرجها أو نحو ذلك (ولو خالف) ذلك الذي عينه الميت (منعجه) أي مذهب الوصي نحو أن يوصي أن يخرج زكاة طعام قد كان حصده وداسه <sup>(٢)</sup> وهو دون النصاب ومذهب الوصي أنها لا تجب إلا في النصاب فإنه إن لم يخرجها ضمنها للفقراء وكذلك العكس وهو أن يخرجها وقد ذكر له الميت <sup>(٣)</sup> أنه لا يخرج من دون النصاب (قيل إلا) أن يخالفه في أحد ثلاثة أشياء • الأول أن يخالفه (في وقت صرف <sup>(٤)</sup>) نحو أن يقول اصرف هذا في رمضان فصرفه في غيره أو يوم الجمعة فصرفه يوم الخميس أو نحو ذلك فإنه لا يضمن لأنه إذا قدم فهي مسارعة إلى الخير وإن أخر فقد امتثل ذكر معنى ذلك في الكافي • الثاني مما لا يضمن بالمخالفة فيه قوله (أو) كانت مخالفته (في مصرف واجب <sup>(٥)</sup>) نحو أن يقول اصرف هذه الزكاة أو الكفارة إلى فلان فيصرفها إلى فقير غيره فإنه لا يضمن <sup>(٦)</sup> ذكره في الكافي وأبو مضر وأما لو لم يكن عن واجب بل تطوعا فإنه يضمن <sup>(٧)</sup> قيل إجماعا قال عليم والأقرب عندي أنه يضمن في الطرفين <sup>(٨)</sup> جميعا أعني في مخالفته في الوقت وفي المصرف • الثالث مما لا يضمن بالمخالفة فيه قوله (أو شراء رقبتي <sup>(٩)</sup>) بالف لعتق والمذكور واحدة به <sup>(١٠)</sup> نحو أن يقول الموصي اشتري رقبة بألف درهم واعتقها عني فاشترى

ولعله إما أن يرب عليه ما يبدد (١) أي من مال الموصي (٢) على قول م بأنه (٣) أو لم يذكر لأن الميت مات ولا واجب عليه (٤) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في التذرع في قوله وإذا عين الصلاة الفلانة في التذرع هو المخرج بنفسه فله أن يقدمه بخلاف الوصي فله ما مور في ذلك الوقت فلا يجوز مخالفته (٥) قيل ف وهذا يستقيم في الوصية بالواجب وأما بالباح فإنه يضمن الوقت فإن أخرجه قبله ضمن وإن أخرجه بعده (٦) أجزى للضرورة أي بيان إذا كان لتذرع إلا فقد انزل فيضمن أم تجزى وقال في ح الإتيان لا ينزل بالزواحي (٧) والمذهب الضمان في صورتين مع الواجب والتطوع (٨) المذهب أنه يضمن في المصرف مطلقا سواء كان واجبا أو تطوعا (٩) واختار الضمان مع بقاء الاستحقاق في المصرف للعين قرره (١٠) والفاضل يضمنه إن (١) صوابه في المستلحق يعني في الواجب والتطوع (٢) المخدرات أنه يضمن ويعتق الرقيان جميعا إن لم يصف الشراء إلى الموصي قطعا (٣) وإلا لم يشهد الشراء فلا يعتق أو كان التيمم يضمن من التركة أح أقار قرره (٤) وأولى وصداقه البائع إذا كان قبل العتق وإلا فلا تصح المصادقة من البائع لأن الحق لله تعالى وقرره (٥) مسألة من أوصى بدرهم مينة يشتري بها طعاما ويصدق به عنه فأنفق بها الوصي ثم غلا سعر الطعام فإنه يشتري بها طعاما ويصدق به ولو قل ذكره في الإفادة قيل ع وهو يستقيم إذا قل ذلك قلنا منه يجوز له فلا يطل ويصاحبه فإذا غلا طعاما يطل ويصاحبه لأن ذلك جناية منه يعني فلا يصح منه إخراج الطعام عن الميت وكذلك في كل جناية مما أشبه ذلك اه ان (١٠) فإن أوصى الميت بذلك قبل الوصي ثم انكشف على الميت ومن مستغرق لماله قال ح

بأنه يقين فاعتقهما فانه لا يضمن ذكره في الكافي (و) الرابع من أسباب ضمان الوصي أنه يضمن (بكونه أجبراً مشتركاً<sup>(١)</sup>) يعني أن الوصي إذا لم يكن متبرعاً بالتزام الوصاية<sup>(٢)</sup> بل شرط لنفسه أجرة ما يعمل فيه من تنفيذ الوصايا أو لم يشرط ولكنه يعتاد التزام الوصايا بالأجرة لا تبرعاً فانه حينئذ يضمن ما تصرف فيه ضمان الأجبر المشترك (و) اعلم أن الأجبر<sup>(٣)</sup> إنما يستحقها أي يستحق الأجرة في ثلاث صور \* الصورة الأولى (إن شرطها<sup>(٤)</sup>) لنفسه فيستحقها ويلزم الوصي الدخول في الوصية إن كانت واجبة على الوصي ولم يقر غيره مقامه ولا كانت أحواله الشاقة<sup>(٥)</sup> \* الصورة الثانية قوله (أو اعتادها<sup>(٦)</sup>) فانه إذا كان يعتاد أخذاً لأجرة على الوصاية<sup>(٧)</sup> قبل الوصية وعمل استحق الأجرة وإن لم يشرطها \* الصورة الثالثة قوله (أو عمل) الوصي عملاً (للورثة فقط<sup>(٨)</sup>) لا للميت نحو أن يعمل لهم في أموالهم<sup>(٩)</sup> التي اقتسموها<sup>(١٠)</sup> عملاً وهو يريد الرجوع<sup>(١١)</sup> بأجرة ذلك العمل عليهم إن كانوا صغاراً أو كباراً وأمره بالعمل وهو لا يعمل مثله في المادة<sup>(١٢)</sup> إلا بأجرة أو نحو ذلك مما لا يأمره الميت به ولا يختص به (و) أجرة الوصي حيث استحق على الوصاية (هي) تكون (من رأس المال<sup>(١٣)</sup>

تصح ويضمن الوصي للرماء وقال لا يصح قال الفقيه وهو الأولى اه يان نعمي (١) مع القبض قرز (٥) أو خاصاً وقرر خلافه (٥) يضمن غير الغالب (٢) أو غيرها اه سحق قرز (٣) أي الوصي (٤) على الوصي وتطبيع له ولو تعين عليه الدخول في الوصاية اه يان لأن أصل الوجوب على الوصي اه (٥) قيل ف والمشفة الخاصة والمشاعة وقيل حيث هناك شبهة يخفى منها على دينه اه يان ولعل المراد أنها بخشية الضرر فصح الترك لأن الواجب لا يبيحه إلا ذلك (٦) وكنت بمرتين (٥) وتندب للفني أن يصف عنها هداية لفظ لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستغف وأما الفقير فليأكل بالمعروف وهي أجرة المثل وله أن يصف عن ذلك اه هاشم هداية (٧) المراد على أي عمل (٨) وهذا ليس بما نحن فيه لأن هذا من باب الإجارة لا من باب الوصية (٩) قال في المقتع انه اذا اشتغل الوصي عن مكسبه بحفظ مال اليتيم والمفضل فيه والتقاضى فله أن يأكل من مال اليتيم بقدر أجرة مثله على مثل كفايته اه قال فيرواذا بلغ اليتيم وأنس متفرشه به صلاح لنفسه وحفظ ماله دفع إليه الوصي ماله وإن يأنس متفرشه حبس ماله حتى يؤنس رشفه اه اشارة الى الآية الكريمة التي تمسك بها من تقدم كما تقدم في الحجير اه شرح فص (١٠) أو غيرها اه فص (١١) وتوى والقول قوله في نية الرجوع (١٢) لعله في الكبار لا في الصغار قلنا نواها رجوع لأن له ولاية كالأول استأجر غيره وأما كونه يعتاد أخذ الأجرة أو عدمها فاما ذلك بالنسبة الى كون القول قوله أم لا قرز (١٣) لأنها مالية من أصلها اه غيث (٥) أو لم يجد من يستأجره اه رباح أجرة المثل والزائد من التلك اه ح لي (٥) قيل ف وأما ما استأجر عليه الوصي غيره فقل أجرته من التلك وفاق وهو محتمل أن يقال إن كان

مطلقاً) أى سواء كان خرج ماله وصى فيه من الثلث أو من رأس المال وعن م بالله قولان حيث الوصايا من الثلث أحدهما أن أجرته تكون من جميع المال والثاني أنها من الثلث (و) هى أيضاً مقدمة<sup>(١)</sup> (في وجوب إخراجها) (على) (إخراج ماله منه) أى ماله من رأس المال<sup>(٢)</sup> من الوصايا وسواء كانت حقوقاً لله تعالى أو لأدمي فالأجرة يجب تقديمها بالتوفير لصاحبها \* فصل \* في بيان حكم وصايا الميت إذا لم يكن قد عين له وصياً كامل الشروط وقد أوضع ذلك عليم بقوله (فإن لم يكن) له وصي معين<sup>(٣)</sup> (فلكل وارث<sup>(٤)</sup>) إذا كان بالغاً عاقلاً من ورثته (ولاية كاملة<sup>(٥)</sup> في التنفيذ) لما أوصى به (وفي القضاء) لغيرائه الذين يستحقون عليه ديناً (و) في (الاتضا) لديونه التي يستحقها هو على غيره لكن ليس لأحد من الورثة أن يقتضى ديناً<sup>(٦)</sup> للميت إلا إذا كان الذي يأخذه (من جلس) الدين<sup>(٧)</sup> (الواجب) له (قط) فإذا كان يستحق دراهم جاز لكل واحد من الورثة أن يقتضى منه دراهم وليس لأن يقتضى بها ثوباً ولا مثاقيل ولا غير ذلك<sup>(٨)</sup> بل إذا قبل بقي موقوفاً على إجازتهم<sup>(٩)</sup>

الوصي أجراً فأجرة من يستأجره عليه وإن كان متديراً فأجرة من يستأجره كأجرته على الخلاف اه يان للذهب من الرأس قرز (ه) وزاد الفرح على الأصل في أربعة مواضع في أجرة المحرم وفي أجرة الوصي فيما يخرج من الثلث وفي ماله الحج والراح حيث أظفر لغير ماوس فكون الكفارة من الرأس (١) عزلاً لاستحيلا إلا بالشرط اه حيث وسعوى أو عرف (ه) وإنما قدمت لتلاخيصها الوصي فيمتنع التصرف لأن له حبس العين كما تقدم فيكون كالمترين فله أحق بمن الرهن على سائر الثمر اه يان وصيقرى (٢) ومن الثلث أولى وأخرى (٣) الأولى وصي راساً لأنه إذا كان غير معين فقد صار الوارث وصياً إذا قبل أو اجعل اه ولفظ السجوى وهذا حيث قال أوصيت بكذا وكذا ولم يقل إلى فلان ولا إلى من قبل أما لو قال أوصيت إلى من قبله أجده من الورثة أو غيرهم أو تصرف فيما أمر به الوصي كان ذلك قبولاً للوصية فيكون القابل أو للتصرف وصياً حقيقة لا من باب ولاية الوارث لعدم الوصي اه باللفظ (٤) مكلف من نسب أو سب من ذكر أو أنى (ه) مسألة من مات في سفر ولم يوص إلى أحد صار لرفيقته ولاية في تجهيزه وتكفيله كمن مثله وظلاً ولا يجوز له القبض منه ولا الزيادة عليه فان زاد بمن الزاد دمكره في الشرح والشرع فان اختلف كمن مثله عمل بالوسط وكذلك حفظ بأمره من المال لا يحتاج فيه إلى ولاية وأما التصرف فيه فلا يجوز إلا بالولاية اه يان وللذهب أنه يجوز له بيع السلع التي سافر بها ليبيعها هناك لأنه من الحفظ ومثله في شرح بهران (ه) فله أمين ولو فاستعين اه وسعوى واختاره السيد عبد الله الخليلي ومما ذهبوا إليه ظاهر الأثر اه (ه) غير قطعي (ه) وحل له أن يفتي على الصبي سل ظاهر الأثر اه ليس في ذلك وإنا هو إلى الأمان ومعه (٦) وأن يقتضى اه يان معنى (٧) مالك إلى القضاء والإعتناء (٨) مع عدم المصلحة (٩) معنى في الزائد على قدر حمته وأما في

(و) اعلم أن الوارث إذا اقتضى شيئاً من ديون الميت فانه (لا) يجوز أن يستبد<sup>(١)</sup> (أحد) منهم (عاقبض<sup>(٢)</sup> ولو) كان ذلك المقبوض (أعاهو) (قدر حصته<sup>(٣)</sup>) أي لا يأخذ لنفسه القدر الذي يستحقه ويتصرف فيه تصرف المالك بل كلما قبضه فهو مشترك بينه وبين سائر الورثة ذكر ذلك أبو ع قيل ف ولعل مراد أبي ع<sup>(٤)</sup> أن ذلك حيث لم يشرط القابض عند قبضه أنه قضى عن نصيبه دون أنصباهم قال مولانا عليم<sup>(٥)</sup> وفي هذا الحمل نظر لأن الدين المستحق على المدين يستحقه جميع الورثة فليس لمن هو عليه<sup>(٦)</sup> أن يخص به بعضهم من دون إذنتهم ولا للقابض أن يختص به دونهم قال فالأولى بقاء كلام أبي ع على ظاهره (وعلك) القابض للدين (ماشرى به<sup>(٧)</sup>) من الأعيان إذا اشترى تلك الأعيان لنفسه<sup>(٨)</sup> دون شركائه ودفع ذلك القدر الذي قبضه إذا كان من التقدين (و) سائر الورثة (يرجمون عليه) بحصتهم

قدر نصيبه فينفذ وإن قضى من غير جلسه من ماله صح القضاء أو كان متبرعا ولا يرجع على التركة ولا على الورثة بخلاف الوصي في ذلك كله لأن ولايته أقوى اه تكيل وقرض ومثله في البيان (١) وعند الشافعية لا يستبد أحد بما قبض إلا في صورة واحدة وهي إذا ادعى ديناً لمورثه على الغير وله إخوة وأبى شاهد وحلف معه للتممة (١) فانه يستقل بما قبض وشريكه إن حلف استحق نصيبه وإلا فلا ذكره الأسيوطي في الإنشاء والنظائر وأقر به سيدنا إبراهيم حيث في مسألة وردت عليه قرز (٢) وبثب الدعي عليه على الباقي ومن حلف أخذ وقرز (٣) إلا بما قسمته إقراراً بشرط أن يصير إلى كل وارث حصته اه سحولى وقرز ومثله في الزهرة (٤) بخلاف الدية فلكل منهم أن يستقل بحصته من قضائها (١) اه افادة ولعل الفرق أن الدين لأبيهم ملك بخلاف الدية فهي لهم (٢) ومفهوم الكتاب الإطلاق ولا فرق بين الدين وغيره اقرز لأنها كسائر أملاك الميت ولهذا تضم إلى التركة اه مجامع سيدنا حسن (٢) قلت فان قبض شيء للاستبداد كان جناية اه مفتي وقرز (٣) لأنه قبض بالولاية اه بيان وأما في غير ذلك كتمن المبيع أو نحوه بين اثنين فمن قبض قدر حصته فهو له لانه ليس له ولاية ولا وكالة في قبض حتى الثاني اه بيان من الشركة (٤) فيما قسمته إقراراً بشرط مصير النصيب إلى الآخر (٥) وهو قوي ويكون مشروطاً بمصير النصيب إلى سائر الورثة حيث كان قسمته إقراراً اه كواكب وقرز ولفظ الزهرة قوله فا أخذه المستوفى حيلفت يصير حفا له هذا إذا كان الدين الذي أخذ دراهم أو دنانير أو ذوات أمثال فانه يكون له دون غيره على القول بأن القسمة إقرار بالغ وأما إذا كان الدين من ذوات القيم بأن يكون من قرض أو سلم لم يختلف المؤيد بالله والحدوية أن ما قبضوه كلهم يكون مشتركاً بينهم اه زهره لفظاً باختصار يسير وقرز (٥) في ذوات القيم (٦) قد تقدم أنه لو قضى بعض الثرماء صح منه فينظر في الفرق اه يؤخذ من هذا تحليل الامام عليم (٧) بالرجوع ويصدق بما زاد على حصته اه سحولى إذا كان الثمن معيناً مدفوعاً وقرز (٨) يعني ولم يضاف إلى

مما قبض ودفعه ثمة لذلك المبيع (ولا يجمعون على أي الفريقين<sup>(١)</sup>) وهما التي كان عليه الدين<sup>(٢)</sup> والتي باع منه تلك العين<sup>(٣)</sup> فليس لأحد منهم أن يرجع على أيهما وأما على القول بأن الدرهم والدنانير تمينان فلورثة أن يرجعوا على البائع بمصصهم مما قبض (فإن لم يكونوا) أي لم يكن هناك وصى ولا ورثة بالنون (فالواجب أن يتولى تنفيذ وصاياه وقضاء ديونه واستيفاءها (الامام<sup>(٤)</sup>) لأنه ولي من لا ولي له (ونحوه) الحاكم المتولي من جهته أو من جهة خمسة إذا لم يكن ثم إمام أو من يصلح لتولى ذلك على قول من لا يتبر النصب فان تولى ذلك اليهم **فصل** في بيان المندوب من الوصايا (و) اعلم أن الوصية مهما لم تجب على الموصى فقد (ندبت<sup>(٥)</sup>) ممن له مال غير مستغرق) بمقوق الأديين أو حقوق الله تعالى أن يوصى (بثلثه<sup>(٦)</sup>) يصرف (في القرب) (المقربة إلى الله تعالى من بناء المساجد أو للتاهل أو مواساة الفقراء أو العلماء أو المتعلمين أو نحو ذلك وعن الناصر عليه السلام دون الثلث وكذا عن أصحاب إذا كان ورثته فقراء قال في الكشف كان الصحابة رضي الله عنهم

شركائه (١) إذ لو ارت ولاية على القبض والتسليم إليه كالتسليم إليهم جميعاً ولا يرجع على البائع لأن التقديرات لا يلزم الناصب استيفاءها كما مر بل يخرم مثلها كما مر (٢) فأما لو شري بما في الذمة لم يرد من هو عليه فيرجع سائر الورثة على من عليه الدين لا على المشتري وإن كان يصح البيع كذلك فذلك ليس مقصوداً هنا ولا هو مما نحن فيه (٣) قال عليه السلام (٤) قال عليه السلام (٥) إذا علم مشاركة الورثة للمشتري في تلك الدرهم لا يجوز له قبضها وأنه في حكم الناصب لكن ليس للوارث مطالبة إذا كان قد خرجت عن يده كما تقدم في النصب (٦) ونحوه وفي البيان أنها تطيب له أي بعد قبضها تطيب فأما جواز القبض فاختار قول الامام أنه لا يجوز له إعلاده سيدنا حسن وقرز (٧) فيقول ما كان يولاه الوصي أي بهران (٨) حيث تنفذ أو امره أو المختص (٩) والأفضل التسجيل في حال الحياة لما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن سئل عن أفضل الصدقات فقال أن تصدق وأنت صحيح شحيح تؤمل الغنى وتحشى الفقر ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا (١٠) يستأن (١١) حيث لا وارث وإلا فبالكل اه تذكرة وقرز (١٢) إلا حيث له ورثة فضلاء فقراء فإنه يكره له الإبقاء بشيء من التبرعات المقربة إلى الله تعالى حيث كان الباقي لا يسد خلهم لأن بقية المال وعدم الإبقاء حيث قد قربت لفلان يضررون بسبب الوصية ويكتفون التابعين بقيمة المال صدقة وصلة (١٣) لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إن الله أعطاكم تلك أموالكم في آخر أعماركم زيادة في حسناتكم دل على أن مسلماً لو أوصى لذي بصيرة أودق فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصح الوصية على أصل يحيى عليه السلام لأنه ليس من الحسنات ودل على أن الوصية للحرى باطلة لأنها ليست من الحسنات

يستحبون أن لا يتبع الوصية الثلث وإن الخمس أفضل من الربع والربع أفضل من الثلث<sup>(١)</sup> (ولو) كانت الوصية للمندوبة موسى بها (لوارث<sup>(٢)</sup>) للموصي فإنها مندوبة عند اليهودية قال أبو ط وهو إجماع أهل البيت<sup>(٣)</sup> وعندهم بالله وأكثر الفقهاء أنها لا تصح للوارث<sup>(٤)</sup> وحكام في شرح الابانة عن زيد بن علي وأبي عبد الله الداعي واختلفوا إذا أجاز الوارث<sup>(٥)</sup> قال في شرح الابانة فمزيدوم بالله وأبي عبد الله الداعي والخفية وأحد قولي ش أنها تصح<sup>(٦)</sup> وأحد قولي ش أنها لا تصح قال في شرح الابانة والاعتبار بكونه وارثاً بحال للوثة لا بحال الأيضاء والوصية لمعد الوارث كالوصية له ولا فرق بين أن يوصي للوارث أو يرثه حال المرض أو يهب له قال علي خليل وهذا إذا خصه فأما إذا أوصى لقراءة فإنها تصح<sup>(٧)</sup> ويدخل الوارث (و) تدبث الوصية أيضاً (من المئتم<sup>(٨)</sup>) للمال في حال وصيته فإذا كان لا يملك شيئاً من المال تدب له أن يوصي (بأن يرثه الاخوان<sup>(٩)</sup>) أما بقاء دينه إن كان عليه دين لأدمي أو لله تعالى<sup>(١٠)</sup> أو بأن يتصدقوا عنه بما أمكنهم إن لم يكن عليه دين أو عجموعهما



أه شفاء (١) يحمل على أن الوارث محتاج إليه (٢) الأصل في ذلك حديث عامر بن سعيد عن أبيه سعيد ابن مالك قال مضت فأباني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يودني قلت يا رسول الله أن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي فأوصي بمالي كله وفي بعض الأخبار فأوصي بختي مالي فقال لا قلت فألتصبت فقال لا قلت فأقلت فقال الثلث والثلث كثير أنك أن تتركه ورحمتك أغنياء خير مما تتركهم قاله يكتفون الناس (٣) قد دل على أن للتع ضها في أكثر من الثلث هو حق للورثة وانقض هذا أنهم إن أجازوا جاز لأنه حق لهم أه صيرني (٤) أي يسألوم بأ كفهم أه هامش البهجة (٥) لقوله تعالى للوالدين والأقربين بالمعروف والنسخ ويجوزها لا يفسخ نكاحها كما أن نسخ وجوب صوم يوم عاشوراء لا يفسخ نكاحه (٦) أهل التصوص (٧) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث قلنا أن صح الخبر حمل على الوجوب لا على التدب (٨) يعني أجاز باقي الورثة للوارث (٩) قول ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يجوز الوصية للوارث إلا أن يشاء الورثة فنفقوا الجواز بالمشقة من الوارث قد دل على أنهم إن شاموا غدت الوصية أه بستان (١٠) أخاها والظاهر بقاء الخلاف (١١) وغير المئتم وكذا المستغرق قرز (١٢) قولاً وفعل (١٣) ولعله بناء على كلام الفقهاء أن اليرع (١٤) يحق الله تعالى يصح أو يكون المراد بأن فرض للبيت ثم يرثه (١٥) قال لا تصح مع الوصية أه شامي وسلامي (١٦) ألا الشفاء للبيت فإنه مخصوص بالأجاء على ما ذكره الحاكم والنووي لا يستفاد الملائكة المؤمنين ودعاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم للحبي والبيت وقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان وأما قراءة القرآن فذكر ابن حنبل أنها تلحظ أيضاً والمختار على خلافه إلا زينة القور فأما إجماع فقيل السلف والخلف ذلك من غير وصية والخلاف فيها عند ذلك أه شرح آيات الباطن من سورة النجم (١٧) ينظر



فيلحقه ثواب ما فعل لأجل وصيته <sup>(١)</sup> فإن لم يوص لم يتبعه شيء <sup>(٢)</sup> قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 إلا برأؤا لدانته يلحقه من الولد وإن لم يوص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عند نزول قوله  
 تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ألا وإن ولد الإنسان من مسميه <sup>(٣)</sup> ولقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم إذا مات الرجل اقتطع عنه كل شيء إلا ثلاثا صدقة جارية أو علم ينتفع به <sup>(٤)</sup>  
 أو ولد صالح يدعو له ولما روى أن سعد بن عبادَةَ خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم في بعض منازبه فأتته أمه وقيل لها قبل موتها أوصي فقالت فيأ أوصي أن المال مال  
 سعد فتوفيت قبل أن يقدم فلما ذكر ذلك له فقال يا رسول الله هل ينفعنا أن أتصدق عنها <sup>(٥)</sup>  
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم نعم فقال سعد حائط كذا وكذا صدقة عليها أي عنها

فبارواه عن الجمهور فإن القرآن أفضل الدعاء ولا أظن فيه خلافاً من كونه دعاءه متى وحيث  
 (١) فإن قيل إذا كان فعل البذل لا يصير فضلاً لغيره حكاه إلا بالاستئذان فكيف يلحق البذل ثواب عمل  
 غيره فيما ورد من دعاء المؤمن لأخيه يظهر القريب بل الدعاء للمؤمنين عموماً كما حكى الله تعالى من  
 ملائكته ورسله ولذلك شرعت زيارة الموتى والدعاء لهم وتلاوة القرآن على قبورهم قولاً أنهم يلحقهم  
 به ذلك لما شرعت ولا الاستئذان في شيء من ذلك قلنا تلك صلة شرعت بين المؤمنين أنفسهم لا باهي  
 فيكون الدخول في الأيمان والأخوة في الله سبحانه الذي هو سببها كالأمر بها والتوصية بفعلها فيكون  
 استئذان في المعنى كما قيل إن عقد الرقة في سحر الخلع استئذان في أعماله عند نهاب العطل ولأن  
 الاستئذان ونحوه استئذان في الاتفاق عند التوبة ولا يحتاج إلى أمر الحاكم عند التضييق أم معيار  
 لفظاً وعند الحنفية أن أعمال الباطل تلحق من قصدت به وإن لم يكن هناك وصية وحجبتهم استئذان  
 الملائكة لمن في الأرض مع عدم الأضياء وفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه كان إذا ضحى  
 ضحى بكنتين عظيمين ويحمل أحدهما عن أمته جميعاً مع عدم الوصية أم من تخليق القاضي عبد الله  
 الدويري على الزلزمات (٢) مسألة من أراد أن يرغبه بقراءة أو صلاة من ولد أو غيره فمنهم من  
 قال ينوي بعد الفراغ وعندنا لا بد أن يتوحي في أول صلاته وقراءته ذكره القاضي من أمه من هامش  
 تذكرة الشمليل وأما القراءة على قبور الموتى فمن ظاهره الحق واليقين بالصبيان فأخذ الأجرة  
 على ذلك مع الوصية فالذي يختص به نصوص أهل الذنب والقواعد أنه لا يجوز وتبطل الوصية  
 بذلك إذ هي محظورة ويكون للموصي ميراثاً من خط العلامة إن حيث رسمه الله تعالى وقور  
 (٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لله من مالك إلا بما كتبت فأثبت أو اكتسبت أو  
 تصدقت فأثبت (٤) واختاره في الصحيحين الأئمة (٥) أي من عمله (٦) قلنا أراد  
 نفس الولد لا سبي الجاهل إلا أن لا يكون له ميراث من ميراث أبيه وطاعة لأمه لا به ولا عقل  
 به نحو الصبيات في عولته من ميراثه وميراث أمه من ميراثه في العلم فانه يحصل به الثواب للأموال  
 الذين احتوا في العلم وبه أمه سال وسعد بن عبادَةَ (٧) قيل فيه معنى الوصية فلا تارض أمه مأمور

## كتاب السير<sup>(١)</sup>

لصفة سيرة الإمام في الأمة أي طرقتهم فيهم لأن السيرة الطريقة  فصل  في بيان حكم الإمامة<sup>(٢)</sup> أعلم أنه (يجب على المسلمين<sup>(٣)</sup> شرعا نصب إمام<sup>(٤)</sup>) يعني أن طريق وجوب الإمامة الشرع لأن الله تعالى أوجب واجبات جعل الإمام شرطاً فيها وهذا مذهب الزيدية<sup>(٥)</sup> وجمهور المعتزلة وقال أبو الحسين البصري وأبو القاسم البلخي أن طريق وجوبها الشرع والمقل<sup>(٦)</sup> أيضاً لأن بها يحصل التناصف ودفع المضار واعلم أنه لا يصير إماماً بالنسب ولا بالدعوة إلا من جمع أربعة عشر شرطاً وهي نوعان خلقية واكتسائية أما الخلقية

(١) وعليهم الكتاب قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع وأعتنا أهل البيت ولم يجيبها كبه الله على متخذه في تاريخهم والمراد بالوافية الدعوة (٢) وسميت سيرة بهذا الجمع لأن للإمام في المسلمين سيرة وفي المرتدين سيرة وفي الحريين سيرة وفي الذميين سيرة وفي البغاة سيرة (٣) قال في شرح الآيات لا خلاف بين الشيعة في وجوب معرفة إمامة علي عليه السلام والموام وقال ابن شروين يجب على العلماء لا على العامة قال في شرح الآيات ومن لم يعرف إمامه وجوزوا الاختلاف بها من كل وجه فسق (٤) عند الترة إلا ما قلناه فليقطع بنفسه وهو قول المعتزلة ولا يجب معرفة إمامة ولديه الحسين عليهما السلام مع أن إمامتهما جمع عليهما إلا أن الكرامية وأهل الحشواه يان (٥) ينظر وجهه فهو خلاف الأصول قرز (٦) الامامات عامة فاقوا أحكام مخصوصة لشخص مخصوص لا يد فوق يده في تنفيذها وهي قطعية اه هداية قال الشاعر

لنا ملك ما فيه للناس آية • سوى أنه يوم السلام متوج

يقوم لأصلاح الورى وهو مائل • وكيف يقوم الظل والعود أعوج

(٣) لكن من يختار النصب فأصل الوجوب على الناصب والمتصوب ومن قال طريقها الدعوة فعل المتصوب وعلى المسلمين إجابته اه بجري (٤) ولا يتخلو الزمان من يصلح للامامة ذكره في ح الأصول وغيره إلا عند من لا يوجب الامامة (٥) ولا يحتاج إلى عقد كها هو قول الرجعة ولا يؤمنهم عبارة الأثر احتياجها إلى عقد من قوله نصب إمام لأن الإمام المهدي قل تلك العبارة بلفظها من التذكرة وربما أن التقيس قل السير من بعض كتب الشافعية قوضه على ما وجدته ولم يكن له قصد بمخافة المذهب فافهم اه شرح فتح (٦) ولا يحتاج إلى نصب كما زعمته الامامية فإن منهم من قال هي في اثني عشر لا زيادة فهم على والحسنان وعلى بن الحسين وعبد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي وعلى بن محمد العسكري والحسن بن علي وعبد بن الحسن المنتظر اه شرح فتح (٥) والزيدية من وافق زيد بن علي في ثلاث مسائل تقديم علي عليه السلام في الامامة وأن الامامة تاجية في الحسين لا فيمن عداها قال بالعدل والوحيد فن قال بذلك فهو شيخي زيدي اه بحر وريحان (٦) قلنا إنما

نفسه<sup>(١)</sup> الاول في كون النصب أو الدعوة واقعا من (مكلف) أي بالغ عاقل فلا تصح إمامة الصبي والمجنون بلا خلاف قال في شرح الابانة فان جن ثم أفاق لم يقتصر إلى تجديد دعوة<sup>(٢)</sup> وعن الناصر والمعتزلة والفقهاء بل تجدد الدعوة \* الشرط الثاني كون ذلك واقعا من (ذكر) فلا تصح إمامة المرأة<sup>(٣)</sup> \* الشرط الثالث وقوع ذلك من (حر) فلا تصح إمامة العبد قال في الانتصار بالاجماع<sup>(٤)</sup> وذهب الجويني والاصم إلى جواز إمامته<sup>(٥)</sup> \* الشرط الرابع وقوعه من (عكوي فاطمي<sup>(٦)</sup>) أي من ذرية علي عليم وفاطمة فلو تزوجت فاطمية رجلا غير علوي<sup>(٧)</sup> لم يصح نصب المتولد عنهما وحكي في التقرير عن الامام احمد بن سليمان<sup>(٨)</sup> أن الاعتبار إنما هو بفاطمة فتي كان فاطميا صرح إماما وإن لم يكن علويا وقيل بل العبرة بعلي عليم وإن لم تكن الام فاطمية وقالت المعتزلة والمجبرة والصاحبة<sup>(٩)</sup> من الزيدية إنها تختص بقرش فكل بطون قرش على سوا في صحتها وفيهم (ولو) كان الفاطمي (عتيقا) نحو أن يتزوج فاطمي بمملوكة لغيره فقتل فان ولدها فاطمي علوي وهو مملوك فاذا أعتقه سيد الأمة صلح إماما

المقل دفع ضرر عن النفس فقط ذكره ابن بهران (١) بل هي سبعة داخلها عليم لأنه جعل التكليف شرطاً واحداً وهو مجموع شرطين باعتبار البلوغ والعقل ثم جعل عليم كونه سليم الحواس والأطراف شرطاً واحداً وهو شرطان (٢) ما لم يأس من عود عقله فانه يحتاج إلى تجديد قرز (٣) قال في شرح الابانة إلا عن قوم لما كان من أمر حادثة يوم الجمل قيلف وهو خلاف الاجماع (٤) اذ هو مسلوب الولاية (٥) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أطيعوا السلطان ولو عبداً خبيثاً قلنا الإمامة من المسائل القطعية فلا يؤخذ فيها بالأحد سلمناه فمع احتماله أمره الانزياح أنهار (٦) كل فاطمي علوي لا العكس فكان قوله فاطمي ينفي عن قوله علوي (٧) قال في ح الآثار سبطي أي بشرط أن يكون من أولاد الحسين فلا يصح من غيرهم وحذف قوله في الأظهار ولو عتقاً لأن قد دخل مصاه في معنى قوله سبطي وحذف قوله لا مدعي لأنه لا يلزم كون المدعي سبطي الا اذا كان المدعي بين سبطين وقد فهم من المنطوق وأيضاً فإن ظاهر عبارة الأثر أنها لا تصح إمامة المدعي سواء كان مدعي بين سبطين أو سبطي وغير سبطي وأيضاً فإن قوله علوي فاطمي يوم أنه لو تزوج من أولاد عباس بن علي فاطمية فحصل منها ولد صلح إماما اذ قد صدق عليه قوله علوي فاطمي وليس كذلك قائم اه يقال العبرة بالأب في النسب وهو علوي فقط فلا اعتراض قرز (٨) فيفتح سبطي أي من أولاد السبطين الحسن والحسين لا من غيرهم اه فتح يخرج لو تزوج علوي فاطمية فلا يصح أن يكون الابن إماما (٩) صوابه غير فاطمي (أ) قلت هذا مخالف لما تقدم له في النكاح في القيل لكن يعمل هذا على أنه بوطه شبهة حيث كان يلحق به (٩) من الزيدية الذين ينسبون إلى الحسن بن صالح بن حي

(لا) إذا كان الرجل (مدعى<sup>(١)</sup>) بين علوى وبين غير علوى<sup>(٢)</sup> فانهما لم يحكم به العلوى<sup>(٣)</sup> دون الآخر لم يصح اماما • الشرط الخامس وقوعه من (سليم الخواس<sup>(٤)</sup>) فلا يصح أن يكون أعمى<sup>(٥)</sup> ولا أحمى ولا أخرس<sup>(٦)</sup> (و) (سليم) (الأطراف<sup>(٧)</sup>) فلا يصح مقعدا ولا أشل اليد أو الرجل ولا مسلوب أحدهما قال عليم وقد دخل في هذا الشرط اعتبار سلامته من المنقرضات كالجذام والبرص لأنهما يخلان بحاسة اللمس فهذه الشروط الخلقية • وأما الأكثسابية فسيمة لكنه عليه السلام أدخل بعضها في بعض • الأول وقوع ذلك من (مجتهد<sup>(٨)</sup>) في العلوم الدينية وقد تقدم في ديانة الكتاب بيان علوم الاجتهاد قال عليم وقد حكى أصحابنا في كتبهم الكلامية كشرح الأصول<sup>(٩)</sup> وغيره من كتب أهل البيت والمعتزلة إجماع السلف على كون الاجتهاد شرطا معتبرا<sup>(١٠)</sup> في الامام قال الامام في الاختصار

(١) أو متى لمعان (٢) وكذا لو كان مدعى بين فاطميين فلا يصح امامته الا اذا كان من منهما اه تهاى من خط سيدنى حسين بن القاسم (٣) لا فرق اه وعن الشامي ولو حكم لأنه غير مشهور السب ومثله في الوايل (٤) الخس اه سحوى (٥) وأما العور فلا يضر (٦) لا التم (٧) ولا الذوق فلا يضر اه حفيظ وفي السحوى الخواس الخس لا نقص اليسر فلا يقدح في امامته قرز (٨) ولا يضر كونه خصيا أو مجنونا أو عتيا قرز (٩) وهل يدخل في الأطراف اللسان فلا تصح امامته لو كان ألعج اه سحوى قد قال في كب لا يضر كما كان من الحسين بن على عليم كان في لسانه زنتال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من عمه موسى عليم ذكره في الشفاء (٨) قال في الشفاء وغيره ويكون أكثر علمه الفقه لأنه يعلق بمرقة الحلال والجرام والاحتياج اليه أكثر اه وفي حاشيتي جواب (٩) للسيد ما تكدم اه شرح آثار بلغة العجم ويجه القمير وسمى بذلك لمصاحبة وجهه وامته أحد بن الحسين بن أبي هاشم من ولده زيد بن الحسن ومات في الري لأربع مائة اه بحر (١٠) ونهض بعض أهل العلم الى جهاز إمامة المقلد لكنه لا بد أن يكون مجتهدا في أبواب السياسة وهذا قول جماعة من شيعة أهل البيت المتأخرين وخبرتهم تنذر الاجتهاد في آخر الزمان وكان الامام المطهر ومن قال امامته على هذا الاعتبار لأنه كان قاصرا عن درجة الاجتهاد وهذا مذهب الامير الحسين والحسين بن وهاس والقاضي جعفر وكذا ذكر الفقيه عبد الله بن زيد عن هؤلاء قال وهو مذهب القاضي فثبت من علماء الزيدية اه وفي البحر ما قلناه ويجب أن يكون مجتهدا ليتكبر من إجراء الشريعة على قوانينها قال السيد عبد الله بن يحيى أبو الطياف في هامش نسخة قلت وهو يمكن إجراء الشريعة على قوانينها مع التقليد اه من خط يحيى حيد (٥) فان لم يوجد صالح للإمامة فمستحب ولوم يكن مجتهدا ولو غير سبطي على قرشي أو غيره لكن يجب فيه العقل والواور والبرز كما هو وجوده الرأي ونقوم بما الى الامام الا الاربعة الحدود والحيات والنزول والصناعات اه في خبر قرز وقال الامام

فإن لم يوجد مجتهد في الزمان ففي جواز إمامة المقلد تردد المختار جوازها <sup>(١)</sup> \* الشرط الثاني من الاكتسابية وقوع ذلك من (عدل) فلا تصح إمامة من ليس بعدل وقد تضمن هذا شرطين الاسلام والمدالة وقد تقدم تحقيق المدالة في دياحة الكتاب والورع ليس بأمر زائد عليها \* الشرط الثالث وقوعه من (سخي) <sup>(٢)</sup> بوضع الحقوق <sup>(٣)</sup> المالية (في مواضعها) فلا يخلو شح نفسه عن إخراج ما يجب لإخراجه وهذا الشرط في التحقيق داخل في المدالة \* الشرط الرابع وقوعه من (مدير) <sup>(٤)</sup> والقدر للمعتبر في التدبير أن يكون (أكبر رأيه الامامية) قال عليم ولا شك أن من كملت له علوم العقل بحيث يمكنه النظر المؤدى إلى العلوم الاكتسابية والظنون الامارية لا يخلو من التدبير المعتبر ولا نجد أحداً يكون أكثر رأيه الخطأ في أنظاره إلا وهو ناقص العقل غير كامل من غير تردد في ذلك ولا يمتد كونه من الدهاة للمفترطين في الخدق والدهاء وأعمال الخيل <sup>(٥)</sup> \* الشرط الخامس وقوعه من شجاع (مقدام) على القتال <sup>(٦)</sup> لا يصدده جن <sup>(٧)</sup> ولا فشل (حيث يُجوز السلامة) <sup>(٨)</sup> ولا يعتبر أن يكون مقداماً حيث لا يجوز السلامة بل لا يجوز له الاقدام حيثئذ \* الشرط

شرف الدين إليه ما إلى الامام لا يستلزم شيء قرز (١) فلا يحصى رسم الدين اه صبحري (٥) واختاره في شرح التلخيص واحج له وهذا على القول بأنه يخلو الزمان من مجتهد والمصحيح في كتب الكلام أن الزمان لا يصبح خلو من مجتهد صالح للإمامة قال عليم وإنما يجوز ذلك الأشعرية ومن لا تحقيق عنده من المدلية (٥) وظاهر المذهب أنه يكون محتسباً ولا يكون إماماً قرز (٧) كما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم فرق خراج البحرين (١) ما بين وضوءه وصلاته وهو تانوناً فأرواه في الكشاف اه كواكب (١) وهي الحساء والتعطيف (٣) وتنبأ تصافه بالزهد في إظهار الذات للباحة وقلة الرغبة في الدنيا وزخارفها وورعته في الآخرة وكونه حسن الخلق سلس القياد بين البركة لا يتأخذ في الله لومة لائم فيما يأتي ويذر اه بحر بلفظه (٤) وحقيقة التدبير مؤامرة الطريق التي يوصل بها إلى الأغراض على وجه لا ينكر من عرف وجهه سلكها تصميلاً وكونها أقرب ما يوصل به ذلك الطالب إلى ذلك المطلوب بحسب حاله وسواء أوصله إلى مطلوبه أم لا اه بحر (٥) كما يوقعه من العاصي والمتهربين شعبة وغيرهم (١) من الدهاة لأن الصماعة لم يعتبروا ذلك بل ولوا فضلهم عندهم أو صدقهم لمحتفلين لو كان ناصر أعين دهاة الدهاة اه غيث والهجعة صدق اللسان (١) كفاضي القضاء (١) يعني متى احتاج إلى ذلك ولا فهو لا يشترط أن يكون القتال بنفسه بل يشترط أن تكون له شجاعة في قبله ومبات في أمره فلا يظلمه الفشل حال الحرب بل يكون تدير الحرب في ذلك الحال اه كواكب (٧) هو أن يخل بنفسه عند أن يجب القتال والفشل هو الجبن وضعف الرأي اه جوهره (٨) ويجوز عدمها اه سحولي لفظاً \* حقيقة التجوز في قضاي القول لا لا يحصل العقل

السادس أن يدعو في حال ( لم تقدمه <sup>(١)</sup> ) في الدعوة داع آخر (عجاب <sup>(٢)</sup> ) أي قد أجابه من الأمة من ينتفع بأجابته <sup>(٣)</sup> في القيام بالجهاد فأما لو كان قد تقدمه داع عجاب لم يجوز له الدعاء إلى نفسه حينئذ بل إلى ذلك الداعي وإلا كان باغيا حيث الأول كامل الشروط (و) اعلم أنه لا بد من طريق إلى اختصاص الشخص بالامامة وقد اختلف الناس في الطريق إلى ثبوت الامامة فعدت الزيدية أن ( طريقها الدعوة ) فيما عدا عليا عليه السلام <sup>(٤)</sup> والحسن والحسين ومعنى الدعوة أن يدعو الناس إلى جهاد الظالمين وإقامة الحدود والجمع وغزوالكفار والبناء ومباينة الظالمين حسب الامكان وقالت المعتزلة والمرجئة وبعض الزيدية بل طريقها المقدس <sup>(٥)</sup> والاختيار <sup>(٦)</sup> ( ولا يصح ) أن يقوم بها ( إمامان <sup>(٧)</sup> ) في زمان واحد قال في شرح الابانة عند عامة المعتزلة والمعتزلة والفقهاء بم الله أخيراً أنه لا يجوز أن يكون إمامان في وقت واحد وقال م بالله قديماً يجوز ذلك قيل وحكاة في الزوائد عن جماعة من السادة والعلماء وعن الناصر عليه السلام يجوز

ثبوت الشيء ولا فيه حقيقة التشمل هو يجوز ما يقضى العقل بعدم وقوعه في غالب الأحوال والخزم والاحتراز ما يقضى العقل بوقوعه لولا الاحتراز اه حدائق ( ١ ) فان وقع في حالة واحدة أو التمس بطلت الدعوات واستأنف الدعوة أفضلها فان استويا في التفضل سلم أحدهما للآخر فان تنازعا صار الحكم في الاختيار إلى غيرهما من أهل الحل أو العقد وقال ش يرح بينهما قلنا القرعة ليست معتبرة في شيء من الشرع اه بحر وشرح أثمار (٢) لأن مع عدم الاجابة يكون كالعدم اه كواكب معنى (٣) وفي الأثمار لم يقدم مثله في الامامة سواء كان الأول قد أجاب أم لا لأنه لا عبرة بالاجابة وعدمها بل العبرة بكامل الشروط والصفات إن هي التي يهت بها الحق فيجب على الآخر القيام مع السابق والمتأخرة له وعدم معارضته ولذلك عدل عن عبارة الأثمار (٣) قيل ويستبر في الاجابة أن يجيبه أهل بلد كبير أو صغير بحيث ينفذ فيه أمره ونهيه اه بيان (٤) قيل لكن النص في علي عليه السلام خفي غير صريح كحديث الغدير ونحوه وهذا لا يقطع بنقض من تقدم عليه من الصحابة وقالت الجارودية من الزيدية أن النص في امامته صريح من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا يسكفرون من تقدم عليه قال الامام ع وذلك خطأ وجهالة وجرة على الله تعالى لأن إيمان من تقدم عليهم من الصحابة معلوم وإخراجهم عنه مشكوك فيه وأما الحسنان فالنص فيها صريح وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين إمامان فلما أوتقدا وأبوها خير منهما اه رياض (٥) وهي البيعة للإمام اه شرح مقدمة (٦) خمسة لسادس (٧) والحجة على المنع إجماع الصحابة في يوم السقيفة فلما قالت الانصار منا أمير ومنكم أمير فأنكروا ذلك غاية الانكار وقال عمر سيفان في غمد إذا لا يصلحان ولأن المقصود بالامامة إنما هو إقامة قانون الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا حاصل بقيام واحد فلا حاجة إلى إمامين وقال بعضهم يجوز إمامين في وقت واحد وبالله واحد وقال انه إجماع آل الرسول (٨) وكذا محسبان في بلد واحد اه وأبل وبيان من الوقف قرز

إذا تباعدت الديار<sup>(١)</sup> فإن اتفقا سلم المفضول للأفضل<sup>(٢)</sup> ﴿فصل﴾ فيما يجب على من بلغته دعوة الامام (و) اعلم أنه يجب (على من تواترت<sup>(٣)</sup> له دعوته دون كاله أن ينهض<sup>(٤)</sup>) للبحث عن حاله في الكمال وعدمه ليمثل بمقتضي ما ينكشف له (فيبحثه<sup>(٥)</sup> عما يعرفه) من الشروط نحو الشجاعة والسخاء والعدالة والتدبير فإن الباحث يعرف هذه الأشياء بمقتضاها فيمكنه تعقل حصولها في الأشخاص اما بالخبرة أو بالنقل ولا يحتاج في هذه المذكورة الى مراجعة لأن طرقها الأفعال لا الأقوال فيتأمل أحوال الامام في هذه الأمور فهي تظهر له لكن ليس له أن يأخذ بمجرد ما يظهر فربما اعتقد في منعه المعطية في بعض الأحوال أنه بخُل وله مندوحة<sup>(٦)</sup> لو اطلع عليها علم أنه ليس يخيّل وكذلك الكلام في الشجاعة والعدالة والتدبير (و) عليه أن يسأل (غيره) أي غير الامام (عما لا يعرفه<sup>(٧)</sup>) وهو المسلم فإن الباحث اذا لم يكن مجتهداً لم يمكنه معرفة اجتهاد الامام إلا بنقل الناقلين من العلماء المجتهدين أو كل عالم بمن يخبره أنه وجده عارفاً للقدر المحتاج اليه من فنه فاذا نقلوا ذلك فلعلمي الأخذ بنقلهم فيعتد إمامته ثقة بقولهم وإن لم يبلغ حد التواتر لأن شرط التواتر المفيد للعلم هنا مفقود وهو الاستناد الى المشاهدة والعلم لا يشاهد لكن يدل عليه الأقوال فقط فالتواتر حينئذ هنا لا يفيد علماً فيجتزئ<sup>(٨)</sup> بالظن فإن اختلف الناقلون في كمال علمه رجع الى الترجيح

(١) وحد التباعد عنده أن يوسط بينهما سلاطين الجور (٢) قال في البحر المراد بالأفضل هو الأكمل في الشرط لا الأكثر في الثواب فذلك لا يعلم (٣) ظاهر هذا إنما دون التواتر لا يجب النهوض للبحث كالكتاب والرسول والأقرب أنه إذا غلب في ظنه حصول دعوته وجب عليه النهوض إذ كثير من التكليف وجبت به أي بالظن اه شامي وقرز (٤) إلا أن يكون له عنده شيء يجب عليه الخروج ذكره في الصبح قال القاضي عبد الله الدواري ومن المندر أن يغشى على نفسه أو من يقول تلقاً أو ضرراً لأن الواجبات يجوز تركها تخشية الضرر (٥) وجوباً مضيقاً فوراً فلو تراخى كان غيلاً واجب اه يان وفتح (٥) وأما النساء فلا يقرب أنه لا يلزم من البحث إذ فرض الجهاد ساقط عنهن فلهن أن يخلدن في محبة إمامه اه غيث وفي بعض الحوائث إلا أن يكون عليها زكاة فيجب عليها معرفة إمامه اه دياج وفي التيث وأما الزكاة فلا ملزم أن يطلبها ويأخذها ممن لا يعتقد إمامه ولمن أن يخلدن في محبة إمامه هذا الذي يرجع عندي اه غيث وقرز (٦) يعني عند ربيع إلى أمر ديني يحمد به عند الله وفي نظام التريب المندوحة السعة والتوسع (٧) ومن الطرق القاطعة في ذلك حكم الحاكم المجمع عليه بذلك اه دياج (٨) في هذا نظر لأن التواتر يحصل بالاستناد إلى علم ضروري من قول وغيره وقد ذكر معنى ذلك في بعض الكتب الكلامية (٩) ويؤخذ من هذا أن الإمامة ثلثية فينظر اه متى يقال لا مأخذ إذ الظن طريق في محبة الإمامة وثبوتها وبعد ذلك

في صحة تقلبهم فان حصل ترجيح عمل به والا فالواجب الوقف <sup>(١)</sup> حيثنه قال عليهم هذا هو الذي يتحصل عندنا في ذلك ومن هذا النوع الذي لا طريق الي معرفته الا النقل حصول المنصب المخصوص فانه لا يعرف الا بالشهرة المستفيضة <sup>(٢)</sup> كالعلم (و) اعلم أن (بمد الصحة) لامامة الامام (تجب طاعته <sup>(٣)</sup>) فيما يأمر به وينهى عنه الا فيما يخص نفسه وفي المبادات قال عليهم وليس من شرط صحة إمامته وقوع الاجماع عليها كما زعم صاحب الكافي لان ذلك لم يكن في واحد من الأئمة أبدا بل وقع الخلاف في كل واحد فيؤدي الى بطلان إمامة كل واحد بمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك اجماع الأمة على الاخلال بواجب وهي الامامة وقال في المتن بل يعتبر الاكثر عند الهادي (قال مولانا عليهم) والاولى أن لا يعتبر ذلك الا العامي في معرفة علم الامام عملا بالترجيح عند اختلاف الناقلين لا غير ذلك بل تصح إمامة من لم يقل به إلا أقل علماء زمانه <sup>(٤)</sup> (و) تجب (نصيحته <sup>(٥)</sup>) وتجب أيضا (يتمته <sup>(٦)</sup>) إن طلبها أي اذا طلب الامام من بعض المكلفين أن يبايعه على طاعته وجب عليه أن يبايعه <sup>(٧)</sup> (وتسقط عدالة من أباه <sup>(٨)</sup>) أي من أن يبايع الامام وقد طالبه

يجب علينا اعتقاد حتمها وفعل ما يترتب عليها ولا يمتنع أن يترتب القطعي على أمر ظني كما قيل في حق المهتد إذا رجح له بعض الأدلة فانه يجب عليه أن يعمل بما ترجح له قطعاً وإن كان أصل الترجيح ظني وذلك منصوص في مواضع من أصول الفقه اه املاء شام <sup>(١)</sup> بل يجب البحث ومعناه في البيان <sup>(٢)</sup> لا بالظن والشهادة ذكره في الكافي والشافي اه بيان وقيل بل تليت بالشهادة كما تليت بها السبب اه هبل وقواه المتقى <sup>(٣)</sup> قال في مذهب المتصوياته ولا يجوز الاخلال بطاعة الامام ولا الشك في إمامته لاجل تخليط العمال لأن عمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والوصى عليه السلام حدث منهم الحوادث الكبار ولم يقدح في نبوته والامامة دونها وأحداث أصحاب علي عليهم السلام لا تنحصر اه بالقط <sup>(٤)</sup> قال المؤيد بالله الأئمة ثلاثة صحيح الباطن والظاهر فهذا يجوز هو وأصحابه الثاني حسن الظاهر فاسد الباطن فهذا حلهك ويتبعو أصحابه الثالث قسد الظاهر والباطن فهذا حلهك هو وأصحابه اه بالقوة بقط <sup>(٥)</sup> بل وإن لم يقل بإمامته أحد فصحب عليه حيث كانت فيه الشروط ويكون هذا أول حجب قرز <sup>(٦)</sup> أما التسمية فتجب لكل مسلم اه بهران <sup>(٧)</sup> وهي وضع اليد على اليد وإذا طلب منه اليمين وجبت <sup>(٨)</sup> وكانت ألقاظ رتبة الامام للمتصور بالله عليه السلام أن يقول بمد بسط يده أنا أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموالاة ولينا ومعاداة عدونا والجهاد في سبيل الله بين أيدينا فإذا قال الرجل نعم قال عليك عهد الله وميثاقه وأشد ما أخذ الله على نبي من عند أوعده فيقول الرجل نعم فيقول الامام بمد ذلك الله على ما نقول وكل اه شرح هداية واملاء سيدنا أحد بن جاسب <sup>(٩)</sup> مستغلة



بذلك سقطت عدالته فتطرح شهادته (و) يسقط أيضاً (نصيبه<sup>(١)</sup> من النبي<sup>(٢)</sup>) لأنه إنما يستحق في مقابلة النصرة للامام والمتنع من يمتعه كالمتمنع من العزم على المناصرة (ويؤدب من يثبط عنه<sup>(٣)</sup>) أي عن طاعة الامام ومما هدته ومناصرته والتأديب على حسب ما يراه الامام من حبس أو ضرب أو شتم أو أي ونحوه التنزيير (أو ينفي<sup>(٤)</sup>) من أرض الانام إن لم ينزجر بالتأديب (ومن عاداه) أي عادى الامام (فقبله غط<sup>(٥)</sup>) لأنه أخل بواجب عليه وهي موالة الامام لأنه رأس المؤمنين وموالة المؤمنين واجبة ومعنى المصاداة بالقلب أن يريد نزول المضرة به من الله أم من غيره (و) إن عاداه (بلسانه<sup>(٦)</sup>) فهو (فاسق) لأن الأذى باللسان<sup>(٧)</sup> كالأذى باللسان<sup>(٨)</sup> (و) إن عاداه (بيده) فهو (عارب<sup>(٩)</sup>) وقدم تفسير المحارب وحكمه ولهذا حكمه لأنه سعى في الأرض فساداً<sup>(١٠)</sup> وحارب الله تعالى بحاربة خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الامة

ومن نكت من يمة الامام بعد أن باعه ولم يقاتل فسق ولم يجوز قتله ولو تكلم على الامام إلا أن يقاتل للامام جاز قتله اه يان بقطعه (٥) يعني إذا امتنع من غير شبهة بل تعد صفة امامته عنده لأن يمتعه من جملة طاعته التي يقوى بها أمره واجبة كما تقدم فان الامتناع من البيعة امتناع من واجب قطعي فيكون فسقاً قال الامام ع فان خرج من طاعته فسق اجماعاً اه شرح آثار وفي شرح مقدمة البحر للتجري أنه لا يكون فسقاً فينظر (١) يعني نصيبه من بيت المال كما منح أمير المؤمنين على عليم عبد الله بن عمر حال أن خذل عن الجهاد وبثاليه شككت في إمامتنا فشكلنا في إعطائك اه شرح آثار (٢) ان لم ينصر قورز (٣) وهو خذلان الامام وهو مصيبة ولا يحكم على صاحبه بالسبق (٤) ومن ثمة قى عثمان بن عفان يأذر الغفاري رحمه الله من المديفة إلى الرتبة وأعظم بأنه كان يبط عنه اه غيث (٥) أي خطأ عتملاً (٦) ولا يقطع بنفسه لأن هذا حقيقة القتل والمصاداة توجب الفسق وهي الإرادة مع فعل الضرر ان أمكن ويجزم على ذلك والقتل لا يصحبه عزم على الضرر وان أمكن فافرة هذا أحسن ما يحمل عليه الاز وأيضاً المصاداة بالقلب ويمر عند اللسان بشيء اه يان معنى (٧) ولو بالقلب لأنه أحد اللسانين (٨) على قول من يفسق بالقياس وقد ورد في هذا خير لكنه آسدى وقيل للاجماع على ذلك ان صح (٩) بل للاجماع اه غثم (١٠) يعني حكم البناء في جواز قتله وحره اه شرح هداية وقيل هذا يأتي على قول الناصر والامام ع وش الذي تضمنه في المحاربة ولو في الضرر ومثله عن عامر بن خارج عن الصورتين جميعاً فيحقق فيكون هذا بالنص لم يخالف ليس هو محارب حقيقة فتجربى عليه أحكامه وإنما المراد أن له حكم المحاربين في حكم حربه وقوله اه قيل بل حكم المحارب في جميع وجوهه (١١) فان كان قد قتل مسلماً قتله به وإن كان قد جرح أحداً أفسس منه وإن لم يكن فعل شيئاً في ذلك حبس وقيد كما يأتي في

من السمع والطاعة فهو عليها خليفته (و) الباغي <sup>(١)</sup> على الامام يجب له نصيبه من ألفي <sup>(٢)</sup> إن (نصر) الامام في بعض أحواله (و) اعلم أن (الجهاد) <sup>(٣)</sup> فرض (بلا خلاف لقوله تعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم والآي الدالة على وجوبه أكثر من أن تحصى <sup>(٤)</sup> لكنه فرض (كفاية) لا فرض عين وروى عن ابن المسيب <sup>(٥)</sup> أنه فرض عين ولا خلاف في كونه فرض عين إذا قصد الكفار <sup>(٦)</sup> ديار المسلمين قال في شرح الابانة إلا أن يكفي البعض في دفعه وإذا ثبت وجوبه فإنه يجب أن يخرج له <sup>(٧)</sup> ولكل واجب) كالجهد وطلب العلم الواجب (أو مندوب <sup>(٨)</sup>) كالجهد فلا زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض الفضلاء (غالباً) أي في غالب الأحوال لافي جميعها فإنه قد لا يجوز الخروج وقد يكره أما حيث لا يجوز فهو إذا كان يفوت بخروجه لتلك الواجب واجب مثله <sup>(٩)</sup> أو أم منه نحو أن يخرج لطلب ما هو فرض كفاية من العلم ويحل بخروجه بنفقة من يلزمه إنفاقه والتكسب له في جهته أو يخرج لطلب العلم وفي جهته جهاد واجب متعين لإمام مع أم مع مدافع عن نفسه

الجاموس والأسير قرز (١) الأولى وللعاذي (٢) يعني الفتيمة (٣) لقول علي عليه السلام لا تنكح من التي مادامت أيديكم في أمدينا ولا تنكح من مساجدنا مادامت على ديننا ولا تبدأكم بالحاربة حتى تبتؤا أه أوتار (٣) فرع وقدم من الجهاد والعم ما ينشئ ضياعه فإن خشي ضياعهما مما قدم العلم إذ به يعلم الجهاد لأن الله تعالى علم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثم أمره بالجهاد لأن وجوب العلم علة مؤثرة في وجوب الجهاد ووجوده علة غائية في وجود العلم والمؤثرة مقدمة على الغائية اه معيار بلفظه (٤) قائمة وقد اقتص علي عليه السلام من مطلبه الجهاد ما لم يختص أحد قتل يد المباركة ثمانين ألف نفس من أعداء الله تعالى منهم سبعين ألف مبارزة شهد له بذلك جبريل عليه السلام بأحد لاسيف إلا ذوالفقار ولا فتي إلا على عليه السلام اه هاشم هداية (٥) مستئلة فإن تعد العدو لم يجب التهورض اليه إلا إذا وجد زادا وراحلة ومؤنة من يلزمه أمره حتى يرجع كالجهد لقوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون ولا على الذين إذا ما اتزك لصحلمهم وعليه يقول الزاد من الامام إذ في بيت المال حق له فلامنة اه بحر بلفظه (٦) مبالة وإلا فمن تحصى (٧) بكسر الياء روى عن ابن المسيب أنه قال من قال بفتح الياء سب الله عاقبه أي أنا ابن المسيب للدينا والذي في الدياج بفتح الياء وتشديد باء جاء به في باب مفضل اه دياج (٨) أو البائة (٩) وأما للديون فقال في الانتصار ومن عليه دين حال لم يجز الخروج إلا بأذن أربابه وفي المؤجل احتمالان اخبار في الانتصار أنه يمنع خطر الحرب اه يان معنى وقيل يجوز كما يجوز له الخروج للتجارة اه بستان معنى وعن التهاى إذا كان الرجل يعلم أو يظن أن الحاجة داعية اليه وجب عليه الخروج ويجب الإيصاء بالدين الحال والمؤجل عند حلول أجله وقرز (٨) هذا لا يستقيم عطفه على قوله لكل واجب بل يقال ويجب لكل واجب ويندب لكل مندوب قرز (٩) أما المثل فخير على

أو نحو ذلك<sup>(١)</sup> وأما المكروه فحيث يفوت مندب أفضل مما خرج له أو مثله<sup>(٢)</sup> نحو أن يخرج لزيارة بعض أخوانه في جهة نازحوا والداه يسكنان من فراقه وتشتد لوعتهما<sup>(٣)</sup> بحيث يكون ادخال السرور عليهما بالوقوف أفضل من تلك الزيارة (و) أما إذا كان الذي خرج له واجبا كالجهاد والنفقة الواجبة أو أفضل نحو أن يكون في غير وطنه أقرب إلى المواظبة على الطاعة والبعد عن الشبه<sup>(٤)</sup> والمكروهات فإنه يجوز<sup>(٥)</sup> له الخروج (وإن كره الوالدان<sup>(٦)</sup>) خروجه لم يتأخر عن الخروج لأجل كراهتهما الخروج وقال الأميرح في الشفاء والامامى بل لا يجوز<sup>(٧)</sup> خروجه للجهاد إلا بأذن والديه المسلمين أو أحدهما وكذا في مذهب ش قيل وكذلك الخلاف في الخروج للحج وطلب العلم (ما لم تضررا<sup>(٨)</sup>) بخروج الوالدان تضررا حرم حيثئذ الخروج بالاجماع<sup>(٩)</sup> قيل إلا أن يكونا كافرين<sup>(١٠)</sup> فله الخروج بالاتفاق (فصل في بيان ما أمره إلى الاعتدال الآحاد) واعلم أن الامام يختص بان (اليهود حده<sup>(١١)</sup>)

الصحيح (١) مع محرم الدم كأهل الذمة (٢) بل يغير (٣) يعني حزنها (٤) المجاورة (٥) بل يجب فيها هو واجب ويندب فيها هو مندوب قرز (٦) قال في البحر ويدخل في ذلك الجهد والجدة اه بحر معنى وقيل الأب والأم فقط وهو الظاهر (٧) قوله صلى الله عليه وآله وسلم لئولئك على السرير برا لوالديك تضعحكما ويضحكانك أفضل من جلادك بالسيف في سبيل الله اه غيث (٨) أو أحدهما (٩) يعني مضرة في أبدانها وإن كان من جهة النفقة (١٠) والكسوة كان من صورة غالبا فأما التضرر من جهة الشفقة فلا نسيان لا يسمع بفراق حبيبه (١١) وقيل يترك الا اتفاق اه كواكب معنى ولو كافرا (٢) حريين في غير تضرر البدن فأما المسلمان والذميان فلا فرق بين تضرر الاتفاق وتضرر البدن (٢) والمذهب قول الفقيه ح الذي تقدم في التفقات أنها لا تجب النفقة للحريين فلا يمنع الخروج لتضرر الحريين مطلقا قرز (٥) وذلك لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلا هاجر من اليمن فقال له صلى الله عليه وآله وسلم ألك أحد في اليمن فقال أبوان فقال مر إليهما فاستأذنها فإن أذنا فجاهد وإن لم يأذنا فابرها وروى أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليأيه على الجهاد فقال صلى الله عليه وآله وسلم ألك أبوان قال نعم فقال قههما فجاهد وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أربع إليهما فأضحكهما كما أبكتهما اهستان (٩) ما لم يكن فرض عين كالطعم بصحة الصلاة أو معرفة الله تعالى فيخرج وإن تضرر الوالدان قلن خشى تنهما سل (١٠) قيل لا يجب لأن ترك الواجب أهون من فعل المحذور (١١) وظاهر الأثر وشرحه زولو فرض عين فتأمل وقرز (١٠) حريين لا ذميين (١١) غالبا احتراز من السيد فإنه يقيم الحد على عبده حيث لا إمام أولا تنفذ أوامره ونواهي (٥) قال في النيث واعلم أن هذه التسعة الأحكام ضربان ضرب بمنخص الامام على كل حال ولا يحواله غيره من غير أمره في حياته ولا بعد وفاته وذلك كالحدود والجمع وغزو الكفار إلى ديارهم وأخذ الحقوق كرها والحمل على

الولاية في تسعة أمور الأول (إقامة الحدود<sup>(١)</sup>) على من فعل ما يوجبها من زنا أو سرقة أو قذف أو شرب خمر أو ردة أو نحوها<sup>(٢)</sup> فلا يجوز لأحد أن يتولى إقامة حد على أحدولا أن يوليّه غيره إلا بولاية صحيحة من إمام حق وعن الفضل بن شروين<sup>(٣)</sup> وأحد قوليه م بأقّه أنه يجوز إقامتها لنير الامام من أهل الولاية (و) الثاني إقامة (الجمع) فليس لنير الامام أن يقيم الجملة إلا بولاية منه<sup>(٤)</sup> (و) الثالث (نصب الحكام<sup>(٥)</sup>) بين المسلمين فليس لنير الامام أن يولي حاكم عند الهدوية والخلاف فيه لمن اعتبر نصب الخمسة في غير وقت الامام (و) الرابع (تنفيذ الأحكام<sup>(٦)</sup>) أي إزام من حكم عليه بأمر القيام بما حكم عليه به من فعل أو ترك عمداً وللحاكم أن يفعل ذلك عن ولاية الامام لا من قبل نفسه<sup>(٧)</sup> إذ ولايته ليست كولاية الامام (و) الخامس (إزام<sup>(٨)</sup>) من عليه حق<sup>(٩)</sup> لآدمي<sup>(١٠)</sup> (أو قه) (الخروج منه) وذلك كديون الأديين والزكوات والكفارات والمظالم وروى عن ض جعفر<sup>(١١)</sup> وأبي الفضل بن شروين<sup>(١٢)</sup> أنه يجوز لنير الامام من كل بالغ<sup>(١٣)</sup> رشيد<sup>(١٤)</sup> منصوب أم غير منصوب أن يستوفي الحقوق الواجبة من الزكوات وغيرها ممن امتنع من تسليمها وأن يضمن من قد وجب عليه الحق وقال مولانا عليم<sup>(١٥)</sup> ولمل هذا الخلاف يأتي في الأمر الرابع أيضاً إذ هو والخامس شيء واحد (و) السادس (الحل<sup>(١٦)</sup>) على (فعل) (الواجب<sup>(١٧)</sup>)

الواجبات وضرب بخص الامام إن كان موجودا فان عدمه فالى غيره من ذوى الولايات وهو باقيا انه نيرى وذلك نصب الحكام وتنفيذ الأحكام والإزام من عليه حق الخروج منه ونصب ولاية المصالح والأحكام فان ذلك يجوز لنير الامام في غير وقت من باب الحسبة كما تقدم بيانه في أبوابه (١) المقدرة ليخرج الصير (٢) من خذه القتل (٣) بفتح الشين وكسر الواو وسكون الراء والياء وهو من المعتزلة في الأصول ومن الزيدية في الفروع اه ذكره في اللع (٤) إلا أن تنطبق الحادثة كما تقدم (٥) وكذا الخسب (٦) هذا بعد الحكم (٧) بل اليه ذلك مع وصيته للقضاء (٨) شكل عليه ووجهه أن تطلبه على تسليم ما حكم عليه مشكراً فيكون البع في ذلك إلى كل أحدولو في وقت إمام اه ينظر في جعل هذا تعطيل للشرح فالقياس أن يكون تعطيل لا قد قهره اه شيخنا رحمه الله تعالى (٩) حيث في الزمان إمام ولا من صلح شيء فله اه ح فتح (٨) والراد بالإزام هنا أن يحبس من عليه الحق أو يوجد حتى يخرج هو الحق بنفسه اه غيث بفظه (٩) هذا اجزاء (١٠) سنياني للقاضي جعفر لأهل الولايات فقط (١١) ولعله يجوز في الأول وقبله أو الفضل ولا يقال انه غيره اه ح فتح (١٢) عاقل (١٣) بمن يصلح الولاية (١٤) أي الاكراه (١٥) الإزام والحل من تنفيذ الأحكام ولذا اخذه في الفتح اه يقال هنا اجزاء لإزام والأول بعد الحكم (١٦) الواجب التديني ولا يقال إن هذا نوع من التكرار حيث ذكر الامام الإزام فيأمر

كالصلاة<sup>(١)</sup> والصيام والحج<sup>(٢)</sup> والجهاد فان أمر ذلك إلى الامام لا إلى الأحاد (و) السابع (نصب ولاة المصالح) العامة كالساجد والمناهل والطرقات المسبلة<sup>(٣)</sup> والمقابر فان نصب الولاية عليها النظر في مصالحها إنما هو إلى الامام وحده فلا يتولاها غيره في وقته<sup>(٤)</sup> (والإيتام) كالمصالح في أن التولى عليهم إنما يكون من جهة الامام حيث لا وصى عليهم<sup>(٥)</sup> (و) الثامن (غزو الكفار) والبناء<sup>(٦)</sup> إلى ديارم) فلا يجوز لأحد ذلك من غير إمام<sup>(٧)</sup> أو أذنه أما منع غزو الكفار إلى ديارم فقد صرح به الهادي عليم قال في شرح الابانة وهو خلاف الاجماع<sup>(٨)</sup> قال وقد نص زيد بن علي وم باقاه والفقهاء على جواز قصصهم<sup>(٩)</sup> من غير امام وقال ك بل واجب في كل سنة<sup>(١٠)</sup> وعند الفريقين أنه مستنون فقط وأما البناء فقد اختلف الناس في جواز قصصهم

والحمل هنا لأن ما تقدم هو في الواجب السال وإن كان الالتزام يدخل في عموم عبارة الحمل وقرز (هـ) هكذا في الأزهار وفيه نظر (١) إذ لا يستقيم على أصل الهدوية وأما على أصل التوיד بالله فستقيم وأما الحج فاتفق أنه لا يعمل عليه لأنه مخطف فيه هل على الفور أم على التراخي (١) لأن فعل المسكوكه عندهم كالفعل وأما عند التوיד بالله فله حكم وأيضاً فإن مذهب الهدوية أن من ترك الواجبات لا يكرمه الامام فعلياً بل يستحب فإن تاب وإلا قتل (١) لأن الحمل عليها إنما يكون بضرب أو حبس أو نحو ذلك مما يجري مجرى الحدود والمناقبات فكان أمره إلى الامام وحده كالحدود اه غيث لكن التعزير إلى كل ذي ولاية فيحقق إلا أن يقال ليس بتعزير (٢) الموصى به أو عند من يقول انه على الفور أو كان مذهب الأمور أنه على الفور أيضاً وقرز سيأتي في كلام الفقيه من أن الامام له التهي عن المخطف فيه وإن كان مذهب الفاعل جوازه اه يشرح زهور من فصل الأمر بالمعروف اه لكن يقال هذا من باب المبادات فلا يلزم فيه (٣) حيث لا واقف وإلا فالولاية اليه (٤) ومكانه (هـ) ولا ولي كالحل (٥) لقوله تعالى ستنعون إلى قوم الآية (١) ولا خلاف أن الدعاء هو إلى الامام ولا أنه لم يكن أحد يخزي في وقت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلا معه أو بأذنه وذلك مأخوذ منه اه نجري وعنه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يخز ولم يحدث شس بالفرز مات على شعبة من النفاق (١) فشرط في وجوب القتال الدعاء والاجماع على أن التصود بالآية الامام (٢) إلا الظلمة من أهل الجبايات ونجوم فيجوز قصصهم وقتلهم من غير إمام اتفاقاً لأن ذلك من باب الدفع عن المنكر اه تذكره علي بن زيد وقرز وذكره في الشفاء وصرح به في البيان قرز (٨) لأن ذلك حد وهو إلى الامام (٩) قال في التكيل وقد قتل الدويد في شرحه عن بعضهم أن قول الهادي عليم إجماع قال في شرح التبيين وأما قوله في شرح الابانة أن قول الهادي عليم خلافاً للاجماع فذلك من الجاهل على إمام الأئمة (١٠) قلب وهو قوي كما يجوز الطعن لاختلاف أموالهم ونفوسهم وفاقاً اه كواكب واختاره من باقاه العالمين بن محمد عليم لقول علي عليم لا يفسد الجهاد جور جائر كما لا يفسد الامر بالمعروف والهي عن المنكر غلبة أهل الفساد اه شرح أساس (١١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يخز ولا

الى ديارهم فقال القاسم والسادة الهارونيون<sup>(١)</sup> وص باقه أخيراً أنه يجوز للامام فقط وقال  
الامام محمد بن عبد الله والجرجاني<sup>(٢)</sup> وأبو سعيد الخاكم<sup>(٣)</sup> بل يجوز للامام وغيره وقال ش  
لا يجوز مطلقاً ما لم يقصدوا (و) التاسع (أخذ الحقوق) المالية من زكاة وفطرة وغيرهما  
(كرهاً)<sup>(٤)</sup> وتجزئاً بالمأخوذ عليه<sup>(٥)</sup> فلا يجوز لغير الامام أخذها كرهاً (و) اعلم أن الامام  
يجوز (له) أمور أربعة الأول<sup>(٦)</sup> (الاستماعة) على الجهاد (من خالص<sup>(٧)</sup> المال) الذي تملكه  
الرعية لكن ليس له أن يستعين بشيء من خالص المال الا بشروط ستة الأول أن تكون  
الاستماعة بما هو فاضل عن كفاية السنة<sup>(٨)</sup> (للمالكه ومن يومن فأما لو لم يكن مع المالك  
الا كفاية السنة لم يجوز للامام أن يستعين بشيء منه رأساً اعتبر هذا الشرط ببعض أصحابنا  
ذكره الفقيه في تذكرته قال مولانا عليم<sup>(٩)</sup> والأقرب عندي أن الامام اذا خشي استئصال  
قطر من أقطار المسلمين جاز له الاستماعة بما لا يصف بالمأخوذ عليهم مدة مدافته بل يبق  
لهم ما يسد لهم حتى تنقضي تلك المخافة قربت مدتها أم بعدت ثم ذكر وجه كلامه عليم في

حدث نفسه بالقرومات على شعبة من النفاق (١) ط وم وع (٢) الامام الحسين بن القاسم من أهل  
اليث عليهم السلام مؤلف سورة المارقين (٣) صاحب السفينة (٤) فان قلت إن هذا الحكم قد دخل  
في قولك وإلزام من عليه حق الخروج منه فكيف أعدت ذكرها والمختصر يجلب الفكرار قلت كلا  
لأن المراد بالالزام هناك أن يحبس من عليه الحق أو يوعده حتى يخرج هو الحق بنفسه وهامنا  
للمراد أنه يجوز للامام ومأموره جولى إخراج الحقوق من مالك من وجبت عليه وإن كان كارها  
وسواء أخذها منه أو من ودع أو نحوه وهذا ليس بالزام بل أخذ فلم يدخل أحدهما تحت الآخر  
اه غيث بلفظه (٥) وعليه البينة (٦) مسألة قال المنصور باقه وللإمام أن يلزم رعيته الضيافة (٧) لجنده  
على حسب ما راء من المصلحة وقد قال المؤيد باقه وأبو مضر للإمام أن يزل جنده في الزائد على  
ما يحتاج اليه الرعية من دورم إذا لم يتم له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا بذلك وروى  
الاستاذ عن المؤيد باقه أنه لا يجوز ذلك اه بيان بلفظه (٨) والظاهر من مذهب الهدوية خلافه  
قرز (٩) ويستثنى لما يستثنى للفلس كالقرز (١٠) مسألة قال المنصور باقه في المذهب أن ما يجمع الظلمة  
على وجه التقي والمداغة فهو جائز إن لم يمكن دفعهم إلا به ويجوز أخذه من الضيف والقوي  
ومع الرضا والكرامة وهو في ذلك يصحى بجهده من شيخ أو رئيس ولا يحيف وما وقع من غير  
اعتاد فلا حرج وقريب من ذلك في ميار التجري وذكره الهادي عليه السلام في مسائل الطبرين  
لكن المشهور من المذهب أنه لا يكره أحد على أخذ ماله إلا الامام المؤيد باقه اه تكيل لفظاً (١١)  
ولو دوراً أو ضياعاً اه تنهى قرز (١٢) بناء على أنه لا دخل وإلا قال وقته وقرز (١٣) والوجه فيه أنه  
إذا وجب عليهم إحقاق ما يحتاج الامام للجهاد صار في حكم من عليه دين يلزمه قضاءه وله فصله فاستثنى

النيت<sup>(١)</sup> \* الشرط الثاني أن تكون الاستمانة بخالص المال واقعة (حيث لا شيء في بيت مال المسلمين موجود في خزائن الامام فان كان ثم شيء موجود لم يجوز له الأخذ من خالص المال قال عليهم السلام إلا أن يكون الذي في بيت المال إذا أنفق الامام في الدفع عن ذلك القطر خشية أن يصل عليه عدو يستأصل قطره أو قطر آخر في حال اشتغاله بالدفع عن ذلك القطر<sup>(٢)</sup> فانه يجب عليه حفظ ذلك المال الذي في بيت المال<sup>(٣)</sup> ويستعين بخالص المال من الرعية حينئذ لأن وجود بيت المال في هذه الصورة كلا وجود إذ صار مستحقاً للصحة الأخرى والله أعلم (و) \* الشرط الثالث أن (لا) يكون الامام إذا طلب ما لا (تتمكن من شيء يستحقه) الامام أى يستحق المطالبة به من يوت الأموال من أعشار أو أخماس أو مظالم أو نحوها<sup>(٤)</sup> فأما إذا كان متمكناً من أخذ شيء يستحق على الرعية فالواجب عليه تحصيل ذلك<sup>(٥)</sup> وإتقائه في دفع العدو ولا يأخذ شيئاً من خالص المال \* الشرط الرابع أن لا يتمكن من طلب تحصيل الحقوق الواجبة كالزكوات<sup>(٦)</sup> فان تمكن من ذلك لم

له الكفاية الى القلة ويسلم الزائد كذلك هنا اه غيث معني (١) قال لأنه اذا خاف على المأخوذ عليهم الاجحاف بهم في حال مدافعة العدو أو لم يكن دفع أحد المخالفين أولى من الأخرى فلا يجوز له دفع مضرة المقصودين على دفع مضرة المأخوذ عليهم حينئذ وأما لو لم يخف الاجحاف عليهم الا في المستقبل بعد اندفاع المخافة الأولى فلا عبرة بذلك عندى وصار الحال فيه كالحال في وجوب سد رمق المضطر فانه يجب على المتمكن منه حيث لم يخش على نفسه في تلك الحال اذا أفتق ما عنده ولو خشي في المستقبل أنه لا يجد ما يسد رمقه فان الوجوب لا يسقط عنه بهذه الخشية بل يلزمه سد رمق المضطر وبكل المستقبل الى الله تعالى هذا هو الأرجح عندى تمسكاً بقوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم فأوجب الجهاد بالمال على الاطلاق من دون قيد فلا يخرج إلا ما خصه الاجماع أو دليل خاص ولا دليل يقتضي إخراج ما سد رمقه لحاجته ستة كاملة بل الاجماع على استثنى ما يخصص به في الحال لا في المال إلا في صورة واحدة وهى أن تكون في سفر في بلد قفر بعيد من الحى وذلك لا ينقطع إلا في مدة مديدة ولا يطع فيه ميله بل يخشى التلف من الحاجة قبل اقضاء تلك المسافة فانه لا يلزمه أن يتفق إلا القاضى عن كفايته في تلك المسافة لأن الضرر بالمستقبل في هذه الصورة في حكم الحاضر فيجب اعداد ما يدفعه كالحاضر وكذلك ما شبه هذه الصورة وهذا هو الأقرب عندى اه غيث (٢) أو يكون في بقائه إزهاب اه وابل (٣) وكذا شحته الحصون (٤) كتضمنين ما يمكن تضمينه من عليه حق لله تعالى اه بيان (٥) لعله بعد تمرد أهلها عن إخراجها ومع التلف يضمونها وقرز أو على القول (٦) التي يجوز تعجيلها

يخرج له الاستمانة من خالص المال بشيء ومن ثم قال عليه (أو استمجال الحقوق<sup>(١)</sup>) فانه إذا تمكن من ذلك تعين عليه<sup>(٢)</sup> ولم يعدل إلى خالص المال حينئذ قال عليه (لأن يخشى من طلب تمجيل الحقوق مفسدة من خلاف من يخالف عليه<sup>(٣)</sup> ويخرج عن طاعته فلا حرج عليه في الاستمانة بخالص المال حينئذ الشرط الخامس أن لا يتمكن من استقراض مال ينقلب في ظنه أنه يدخل عليه من يوت الأموال ما يخلطه عنه فأما إذا وجد ذلك وجب عليه تقديم عليه على طلب الاعانة من خالص المال ومن ثم قال عليه السلام (أو قرض<sup>(٤)</sup>) ينقلب في ظنه أنه (يجد قضاء في المستقل<sup>(٥)</sup>) فإذا وجد قدمه على الاستمانة بخالص مال الرعية (و) الشرط السادس أن يكون الامام قد (خشي<sup>(٦)</sup> استئصال قطر<sup>(٧)</sup> من أقطار المسلمين<sup>(٨)</sup>) بمعنى استئصاله الاستيلاء عليه وإهلاك أهله<sup>(٩)</sup> أو أكثرهم لكن ينبغي أن يقدم ما لهم على مال غيرهم من الرعية و زاد التزالي شرطاً سابكاً وهو أن يكون الاستمانة من خالص المال مأخوذة على وجه التسوية فيأخذ من المال القليل بحسبه ومن الكثير بحسبه قال لأن خلاف ذلك يؤدي إلى إضمار الصدور وإعاش القلوب وقال مولانا عليه السلام (و لم ير أن هذا واجب ما لم يخش حصول مفسدة حيث يطلب التسوية قال فالأولى أن يكون تقسيط الاستمانة من الرعية موضع اجتهد للامام (و) الأمر الثاني مما يجوز للامام قطعه هو الاستمانة

قبل حول الحلول اه دوازي (١) فما يصح تمجيله وفي غيره على سبيل القرض (٢) ويصح تمجيل الجزية ذكره في الشرح اه بيان بقطعه من الزكاة (٣) ولو كانت لعبي أو عتقون وقرز (٤) مع المصلحة كما تقدم (٥) مخالفة لقاعدة (٤) فان لم يجد يجد الاستقراض شيء من بيت المال لم يلزمه هو من مال نفسه لأنه لمصالح المسلمين (٥) مسئلة قلت وما يؤخذ في أبواب المدن من التجار وأهل الصناعات وهو الذي يسمى القانون في عرفهم فان كان باهر الامام عند كمال الشروط جاز وان كان على خلاف ذلك فهو ظلم وعدوان اذ لا دليل عليه اه بيان معنى (٥) ولا ضمان ان تجز عن القضاء في المشغل ولا يلزمه أن يقضى من مال نفسه لأنها متعلق به الحقوق إلا لأجل الولاية وإذ اتمت قبل القضاء وجب على من قام مقامه (١) القضاء من بيت المال اه آثار أو انزل وقرز (٢) من امام أو محتسب (٦) ولا فرق بين أن يكون الامام طالباً أو مظلوماً لأن الاحصاء جائزة إذا جعلت للتخشية قال في البيان ويجب عليهم التسليم عند كمال الشروط (٧) نحو السد والهند والزوم وغيرها من الأقاليم اه بستان ومثل القطر الجانب والناحية لقوله تعالى ولو دخلت عليهم من أقطارها اه خمس علوم وقرز (٨) لا التمتع اه هداية لأن لم يقرر بذبح الضرر عنهم وفي البستان أو الدمين وقرز (٩) لا يشترط الهلاك بل الضرر كلف فقط السحوي المراد بالاستئصال الاستيلاء على أهله حتى يكون الحكم عليهم طغياناً وكفراناً وإن لم يهلكوا أهل



(بالكفار<sup>(١)</sup>) والفساق على جهاد الباقين المسلمين وقال لا يجوز الاستمانة بغيرك على قتال أهل  
البنى ويجوز بالفساق وقال مولانا عليهما السلام ولا خلاف بين أصحابنا أنه إنما يجوز له الاستمانة  
بالكفار والفساق (حيث معه) جماعة (مسلمون<sup>(٢)</sup>) (واختلف في قدرهم فقال بعض المذاكرين لا بد  
أن يكونوا قادرين على قتال الخصوم لو أفر دواعن هؤلاء المستمان بهم فتكون الطائفة المستمان

القطر وقرز (١) وإنما جازت الاستمانة بهم مع قوله تعالى ولا تركنوا إلى الذين ظلموا الآية قيل لأن  
المراد بالركون الثقة بهم وتصديقهم في التصحح للمسلمين قلت لأن الركون في اللغة الميل السير أه كواكب  
(٢) والحجة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمان بألف من المشركين واستمان على عليهما السلام بأبي موسى  
الأشعري ولا شئت بن قيس وقتل جبان (١) أه غيث واستمان الناصر جماعة الذين الذين ورثهم  
جستان وكان متزوج جدته وأسلموا جميعاً أه بحر (١) قيل هم أربعة رافة بن رافع الأنصاري وجيلة  
ابن عمر بن حزم وعبد بن أبي بكر وعبد بن أبي حذيفة وعبد الله ومحمد ابن بديل الخزاعين ذكرها  
في المصابيح لأبي العباس الجسني (٢) وقد استمان على عليهما السلام بن قيس وكان ملكاً في اليمن حتى  
قال فيه عليهما السلام

و الله در الخيري الذي أتى • البنا مغيراً من بلاد الشامني  
سعيد بن قيس خير حمير والد • وأكرم من في عربها والأعاجم

أه تكله أحكام وظاهر كلامهم أن سعيد بن قيس غير مستقيم على الطريقة ووجد عليه بخط السيد  
الامام إبراهيم بن عبد الله بن الهادي هذا فيه نظر لأنه كان من أعظم أنصار علي عليه السلام وأعطاه راية حميدانية  
ولم يكن كافراً ولا فاسقاً بل مؤمناً (٢) لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه استمان  
بالمشركين في يوم حنين فكان معه ألفان وثلاثهم يومئذ بالفنائم فكان يسطي الواحد منهم أربعة مائة ناقة  
ويطلي الواحد من المسلمين الشاة أو البعير قال عباس بن مرداس لا أعطاه أربعة من الابل ورأه تألف  
عينة بن حصن والأقرع بن حابس فقال في شعره

أؤخذ نبي ونهب العمير • د يطي عينة والإقرا  
ويطي اللقي منهم أربعا • مينا وأعطى أنا أربعا  
لما كانت حصن ولا حابس • ينفون مرداس لو أجمعا  
وما كنت دون امرئ منها • ومن يفض اليوم لن يرفعا

دل ذلك على أنه يجوز الاستمانة بالمشركين لأمم الحق أه تعال يلفظه ولا فرق بين أن يكون للمستمان  
عليهم كفاراً أو فساقاً بما جمع جواز القتال أه ومعناه في الزمور (٢) قال إمامنا عليهما السلام ولا فرق بين  
أن يكون المسلمون مؤمنين أو فاسقين حيث قد عرفهم بكثرة المخالطة حتى عرف أمانيهم ونجدتهم ومخاطبتهم  
على الروعة بحيث أنه يعرف أن ثلثيهم الخديعة والخذلان كما في كثير من أخبار الزمان أه شرح قبح  
وفي الواهب ولو نجده فساقاً إفا وهي منهم الصبرة والنصيحة والامتنال للحلا يؤدى اعتبار كون الخذلان

بها فضلة وقيل بل يكونون قدراً يكفي لقمع المستعان بهم إذا حاولوا التعدي والفساد وقيل بل قدر استعان بهم في الرأي وتصحيحه وقيل بل قدراً يمكنه أن (يستقل بهم<sup>(١)</sup> في إمضاء الأحكام) الشرعية على المخالفين لأمره من أهل السيرة<sup>(٢)</sup> قال عليم وهذا هو الصحيح لأن المقصود بقيامه إمضاء أحكام الله فإذا استعان بمن لا يقدر أن يعضى عليه حكم الله عاد على النرض المقصود بالنقض (و) الأمر الثالث مما يجوز للإمام هو (قتل جاسوس<sup>(٣)</sup> وأسير) الجاسوس هو الذي يدخل في الجيش ليتجسس أخبارهم<sup>(٤)</sup> والأسير ظاهر فيجوز للإمام قتل الجاسوس والأسير بشروط ثلاثة الأولى أن يكونا (كافرين أو باغيين<sup>(٥)</sup>) والثاني أن يكونا قد (قتلا<sup>(٦)</sup>) من جند أهل الحق (أو) قتل أحد منهم (بسببهما<sup>(٧)</sup>) إما أن يدلا عليه أو نحو من ذلك<sup>(٨)</sup> فيجوز قتلها حينئذ لكن إذا كانا قد قتلا كان قتلها قصاصاً<sup>(٩)</sup> وإن حصل القتل بسببهما كان قتلها حداً<sup>(١٠)</sup> (و) الشرط الثالث أن تكون (الحرب قائمة) أي لا مهادنة في تلك الحال (و) (لا) تكون الحرب قائمة<sup>(١١)</sup> في حال ظفر الإمام بالجاسوس أو كان الأسير مأخوذاً قبل المهادنة فإنه لا يجوز قتل الباغي<sup>(١٢)</sup> وأما الكافر فيجوز أن لم يدخل في عقد الهدنة<sup>(١٣)</sup> لأجل كفره لا لتبذره ذلك فإذا ظفر بالجاسوس ولم يحصل قتل بجساسته

الذي يستقل بهم مؤمنين إلى تعطيل الجهاد اه سحولى معنى (١) ينظر ما تفرق بين هذا وبين القول الثاني قيل الفرق بينهما أن في الأول يمكنه قمعهم عن الصدى والفساد بما يشتم وحريهم والا يمكن إقامة الحدود عليهم وفي الثاني يمكنه ذلك مع إقامة الحدود عليهم اه ام (٢) وفي بعض النسخ السرية (٣) وهو الرئيسة اه سحولى (٤) وبطانة أمرهم ونجدهم ليرفع ذلك إلى الصدى وذلك هو قول إلى نظره قد يكون الأرجح ترك قتله حيث في معسكر الإمام من الصلاة والنجدة والقوة والكثرة وغير ذلك مما يقهره العدو فإن تركه أولى ليخير العدو حتى يتفادوا إلى الطاعة أو يفر أو فيحصل ما يحصل اه شرح فتح (٥) هذا قيد واهي لأنه لا يجوز به اه سحولى خطأ (٦) ولو امرأة أو عبداً أو ذنباً لأن قتلها حداً (٧) وحيث قتلا أو بسببهما لا يشترط أن تكون الحرب قائمة بل يقتلان مطلقاً متى حيث قتلا بعد عقد المهادنة أو قبلها ولم يدخل في الصلح اه سحولى وقرز (٨) صبراه حتى قتله غيرها (٩) ويكون إلى ولي الدم (١٠) وقد يكون قتلها حداً مطلقاً حيث الورثة صغاراً أو رأى المصلحة في ذلك كما كان إمامنا يفتله في كثير وأعلم أن شرط وقوع القتل كذلك إنما هو في حق الباغي لا الكافر فيجوز قتله مطلقاً سواء كان قد قتل أو بسببه أحد أم لا كما ذكره السيدان للذهب وإن كان ظاهر قول الهادي عليم أن الشرط محير في الكل ذكره في الزهور وعبارة الاز وشرحه موهمة لكن رفع الإيهام في آخر الكلام اه شرح فتح (١١) صوابه وألا تكمل الشروط (١٢) إن لم يكن قد قتل وإلا قتل قصاصاً (١٣) إلا أن يرى إنما دخل ولم

ولم تكن الحرب قائمة<sup>(١)</sup> (حبس الباغي وقيد) بالحديد<sup>(٢)</sup> إذا خيف عليه الحرب<sup>(٣)</sup>  
 (و) الأمر الرابع بما يجوز للإمام فعله<sup>(٤)</sup> هو (أن يعاقب) من أخطأ خطأً يحمته العقوبة والزجر  
 وتلك العقوبة إما (بأخذ المال) وصرفه في المصالح (أو إفساده)<sup>(٥)</sup> أي أي يعاقب بإفساد المال  
 (و) جملة ما يجب (عليه) بما يتعلق بولايتهم سبعه أمور<sup>(٦)</sup> الأولى (القيام عاليه أمره) من إقامة الجمعيات  
 والحدود ونصب الحكام وتنفيذ الأحكام وإلزام من عليه حق الخروج منه والحل على  
 الواجب حيث أمكنه ونصب الولاة للمصالح والأيتام وغزو الكفار والبغاة إلى ديارهم وأخذ  
 الحقوق كرهاً (و) الأمر الثاني (تسهيل الحجاب)<sup>(٧)</sup> حتى يتصل به الضعفاء والمساكين  
 والمظلومون لقضاء حوائجهم التي يجب عليه قضاؤها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من

ليفسد ويكشف طائفة إلا سلام فإنه قتل كما أن يكون من أهل القتل والحد والاعتداء والقتل والمكر  
 والتدبير في إهانة الإسلام (١) بل ولو الحرب قائمة إذا لم يقتل أحد أو قرز (٢) وفي هذه العبارة إشكال لأنه  
 يفهم منه أنه إذا حصل قتل بجساسته قتل وإن لم تكن الحرب قائمة وقد تقدم أن من ظفر به في الهادنة  
 لم يقتل ولو كان قد قتل حيث قال والحرب قائمة ويفهم منه أن من ظفر به والحرب قائمة قتل ولو لم يكن  
 قد قتل وقد تقدم أنه لا يقتل حيث قال قتلاً لا إذا لم يقتل فكان الأولى أن يقال ولم يحصل قتل بجساسته  
 أو لم تكن الحرب قائمة فيأتي بالتصغير فيكون أحدهما كاف (٣) قال في شرح الآثار غالباً احترازاً من أن  
 يكون الجاسوس والأسير يغشى منها الكر والعود إن لم يقتل فإنه يجوز قتلها وإن لم يكن قد قتل  
 ويجتزأ أيضاً من أن يكون قد قتل قائماً يقتلان ولو في وقت هدنة حيث لم يدخلها فيها هذا احترازاً  
 من المفهوم وقرز (٤) مع الفل في أوقات الصلاة (٥) والكافر حيث أخذ بعد الهدنة برد ولا يقتل  
 لأنه آمن بالهدنة وقيل يقتل لأنه يكون ذلك حرم في حقه فيجوز قتله اهـ سحولى (٦) أو حاكمه أو  
 الخليل أو من جهة الصلاة (٧) فيغير فيمن فعل معصية أو ترك واجباً متمرداً بين أن يأخذ جميع  
 ماله أو بعضه أو جلساً منه أو يفسد ذلك كما قال عيسى من إعطاء زكاة ماله طامعاً فله أجرها ومن قال  
 لا أخذناها وشرط ماله عزمة من عزمات ربنا ذكره في التيث وكما فعله على عليم في حق المعكر حسب  
 ما برأه مما هو زجر كما تقدم اهـ فتح وأخرب دور قوم من أصحابه لحقوا بمأوية اهـ سحولى (٨) هذه  
 المنهات وإلا فهي كثيرة والأولى أن يقول ومن جملة ما يجب عليه (٩) قال في الانتصار عنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم أيما وال احجب عن قضاء حوائج الناس احجب الله عنه يوم القيامة وروى عنه صلى  
 الله عليه وآله وسلم أنه قال من ولي أمراً من أمور المسلمين ثم أغلق باباً دون المسلمين والمضيف وذو  
 الحاجة أغلق الله عنه بابه رحمة عند حاجته وقره أحوج ما يكون البهاو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم أنه قال من ولي من أمور المسلمين شيئاً واحجب دون خلتهم وفاتهم احجب الله عنه يوم  
 القيامة دون خلتهم وحاجته وقره يعني حجب رحمة عنه زوا هذا في القضاء (١٠) ولا خلاف أن

ولي من أمور المسلمين شيئاً فاحتجب دون<sup>(١)</sup> خلتهم<sup>(٢)</sup> وفاتهم<sup>(٣)</sup> احتجب الله عنه<sup>(٤)</sup> يوم القيامة دون خلتة وحاجته وفقره (إلا) أنه يباح له الحجاب (في وقت) خلوة عند (أهله) وهي زوجته وعارمه وأولاده ولو ذكوراً ونحوهم ممن يريد الخلوة به فلا حرج عليه في ذلك (و) كذلك يجوز له الحجاب عند (خاصة أمره) من مأكل أو مشرب أو عبادة ينفرد لأجلها<sup>(٥)</sup> أو نظر في أمر (و) الأمر الثالث هو (تقريب أهل الفضل<sup>(٦)</sup>) أي جعلهم أقرب إلى الاتصال به من غيرهم من أئمة الناس لأنه يفتني تعظيمهم وهذا نوع من التعظيم (و) مع تقريبهم يلزمه (تعظيمهم<sup>(٧)</sup>) كل على حسب ما يليق بماله لأن الفضل مراتب<sup>(٨)</sup> والتعظيم مستحق لهم على قدر مراتبهم فيه (و) يجب أيضاً (استشارتهم<sup>(٩)</sup>) فيما ينظرهم فيه بحال من

تخليق دريبلد جائز للامام في الليل وإن كان فيه حق للهارة اه زيادات (١) يعني عند (٢) بالفتح الحاجة وبالضم الخلة والكبر الصاحبة قال الشاعر  
أغضب الخلة إذا الخلة • قلت ما نيل النساء بالخلة

(٣) عطف بمسرى (٤) يعني رحمة الله احتجب عنه (٥) وقلاً يضرب به المسلمون اه ح آيات (٦) والمراد بأهل الفضل أهل العلم والحلم والأعمال الصالحات (٧) بالأقوال والأفعال والمجلس والاصابة ويصحبهم أحسن الصحبة كما يجب عليهم فوق ما يجب عليهم له ولقد كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا يصحبه وأهل مجلسه وجمع أمره كالأب الشقيق من الرق والبن الرقيق بل ولئن ورد من غيرهم حتى قال إنما أنا ابن امرأة الخمر اه شرح فتح ومن التعظيم قبول شفاعتهم اه هداية (٨) وفي الحديث إنما يعرف الفضل لأهل الفضل الا أولو الفضل اه دياج (٩) الا لمصلحة نحو أن يكون في مشاورتهم مفسدة وحصول أفة منهم ان لم يعدل إلى ما قالوه أو كان يحصل بالمشارة اقتناء ما المصلحة في كتمه أو كان يحصل بذلك اختلاف في رأيهم فيؤدي إلى اللحناء بينهم ونحوه مما يحصل به التشوش بأمرات كاذبة اه شرح آثار (١٠) قال في القلaid عنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان أمراً أو ك خياركم وأغنياءكم معصواكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها وإذا كان أمراً أو ك شراركم وأغنياءكم بخلافكم وأمركم إلى نساءكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها (١١) كلاً بما يليق به ولذلك أن الله تعالى أمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بما يليق استشار جل وعلا ملائكته الكرام في خلق آدم عليهم مع عليه بما يكون وغيبه ما ذلك إلا لبالائة في شرعية الاستشارة فانه قد يقع في قلب القاصر من الآراء الصائبة ما لم يقع في قلب الكامل اه شرح فتح (١٢) فائمة قال أبو علي يجب على الامام أن يصد العالم والمصلح ويرزقهما من بيت المال ليغرغا إلى العلم كما أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله وما كان المؤمنون ليغرغا كافة الآية قلن لم يفصل الامام أمم وهو أولى من الجهاد كما قال صلى الله عليه وآله وسلم لولا العلماء لما عبد الله تبارك وتعالى اه لمة

أمر الأمة كما قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وشاورهم في الأمر<sup>(١)</sup> وقد اختلف في وجوب ذلك فقيل يجب لظاهر الأمر<sup>(٢)</sup> وقيل يندب<sup>(٣)</sup> ولا يجب وإنما هو لمناس لهم وتطبيب لخواطرهم (و) الأمر الرابع هو (تعهد الضعفاء<sup>(٤)</sup>) (و) تعهد (المصالح) أما تعهد الضعفاء فيما يحتاجون إليه من إعطاء أو إنصاف من ظالم وأراد بالضعفاء هنا من لا يتصل به من النساء والصبيان والمرضى والمساكين قال عليهم وكيفية من تعهدهم أن يوصي نائب كل جهة في تعهد مساكينها ومواساتهم كل بقدر حاله وعائلته وأما تعهد المصالح وهي المساجد والمناهل والطرفات المسبلة والأوقاف العامة<sup>(٥)</sup> ونحوها فهو بأن يقيم عليها نوابا صالحين لها ولا ينقل عن البحث عمالها وأولئك الولاة من إصلاح أو إفساد فيقرر المصلح ويعزل المفسد (و) الأمر الخامس هو (ألا ينتحى<sup>(٦)</sup>) عن الإمامة والقيام بما إلى الامام (ما وجد ناصراً<sup>(٧)</sup>) من المسلمين فإن لم يجد من يستقل بإعانتهم جاز له<sup>(٨)</sup> أن يستزل الأمر قال عليهم ولهم رد العلماء باعتزاله في هذه الصورة إبطال ولايته بحيث لا يجوز له بعد التمكن من التناصر القيام بما إلى الأمة الأبد تجديد دعوة بل ولايته باقية وإنما سقط عنه فرض الجهاد فقط لعدم الناصر<sup>(٩)</sup> (إلا) أن ينتحى (لأنهض منه<sup>(١٠)</sup>) بأمر الجهاد أو أصلح للأمة فإن له ذلك<sup>(١١)</sup> وإن وجد الناصر إذ المقصود بالإمامة صلاح أمر الأمة فإذا كان بقيام الآخر أتم وأكمل وغلب في الظن ذلك وجب على الثقات الأول التنحى له<sup>(١٢)</sup> رعاية للمصلحة (و) الأمر السادس هو (أن يؤمر على السرية<sup>(١٣)</sup>) أميراً صالحاً لها) يأمر تلك الطائفة بأن يستمعوا له ويطيعوا ويرجعوا

(١) وقول علي عليهم لاخير في أمر لا يصدر عن مشورة أهـ بحر (٧) فيما نظرم فيه مجال (٣) فيما لا نظرم فيه مجال (٤) المحبوسون وكان علي عليهم يهدم كل جمعة أهـ ما من هداية (٥) كالسكة حكاً وعياراً ولا بأس في كتابة اسم الامام وما يعاد عليها وعلى الطراز اسم الامام وقد كتبت السكة والطراز وهي البريق باسم المهدي عليهم أهـ هداية (٦) لأن الجهاد قد وجب عليه بدخوله في الإمامة فلا يخرج منها ولو عزل نفسه (٧) على تنفيذ أوامره وتواحيه ولو في بلد واحدة أهـ بيان (٨) قيل ولا يجب (٩) والحجة على هذا فعل علي عليه السلام والخلفاء بعدهم بن إبراهيم أهـ بيان (١٠) في الآثار وأن لا يقدم ما وجد ناصراً وينتحي لأنهم منه وقرز (١١) المراد عرف أنه أنهض ولم يدع ثللاً يخالف قوله لم يقدمه داع بحجاب أهـ سيدنا حسن (١٢) وقيل يجب أهـ سحولي قرز واختاره الملقى وقواه التهاى الجواز لا الوجوب (١٣) فيعزل نفسه عند الهدوية وعند المؤيد بالله في وجه الناصبيين أو مثلهم أهـ ديباج (١٤) كان لم ينتحى كان ذلك قلنا في عدائه (١٥) السرية من

إليه فيما نأبهم من أمر الجهاد ومعنى صلاحه لذلك كونه شجاعاً سخياً ذا رأى<sup>(١)</sup> في تدبير ما وجه له (ولو) كان ذلك الأمير (فاسقاً<sup>(٢)</sup>) فإن فسقه لا يمنع من تأمره على السرية (و) الأمر السابع هو (تقديم دعاء الكفار<sup>(٣)</sup>) إلى الاسلام (قبل مقاتلتهم بالاجماع فإن أجابوا لم يقاتلهم قوله (غالباً) احتراز من المرتدين<sup>(٤)</sup> ومن قد بلغتهم دعوة الاسلام<sup>(٥)</sup> وعرفوه فانه لا يجب تقديم دعائهم لكنه يستحب إعادة الدعاء إذا رآه الامام صلاحاً (و) يجب عليه أيضاً تقديم دعاء البغاة<sup>(٦)</sup> إلى الطاعة للامام والانضباط في سلك المسلمين (وندب) في دعاء البغاة<sup>(٧)</sup> إلى الطاعة (أن يكرر عليهم ثلاثاً) أي ثلاثة أيام (وتنشر فيها الصحف<sup>(٨)</sup>) على أيدي الرجال ويدعوهم إلى ما فيها (وترتب الصفوف<sup>(٩)</sup>) كأنه يريد التسمية للقتال في تلك الحال فيهيء

خمسة وسبعين إلى أربعائة ولا تبلغ أربعائة (١) وندب أن يكون ثامناً أميناً مهيئاً ذا عشرة ومائة بالولايات والحرب اه يان كما أمر<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسامة بن زيد على المهاجرين والأنصار وقال فيه إنه خلق بالأمانة اه من خط قيس فو غلب بالظن صلاحه من غير عادة جاز اه يان (٧) كما أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا سفيان بن حرب وعمر بن العاص وكانا فاسقين وغالد بن الوليد اه أم وقيل أما خالد فلم يكن منه ما يقطع فسقه بل هو كما قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيف سله الله على المنافقين (٣) وإنما قدم الدعاء هنا مع إباحة دم الكافر مطلقاً لأن في الحرب خطر كما في الحدود اه شرح فتح (٤) فإن قيل لم قتلوا قبل الاستجابة والجواب أنهم قد تحزبوا وعرفوا الاسلام وحيث ذكروا الاستجابة حيث لم يحزبوا اه زفروا ولفظ البيان فزع وتسقط استجابة المرتدين إذا تحزبوا في بدائع (٥) ومن قتل منهم قبل ذلك أثم ولا دية عليه اه يان (٦) ومن قتل أحداً منهم قبل الدعوة وجبت الدية اه تجري (٧) والكفار (٨) قال في البحر قتل على عليه السلام في الخوارج اه رواه صاحب روضة الجعوري عن علي عليه السلام أنه قال يا قوم من يأخذ مني هذا للمصحب فيدعو القوم إلى ما فيه فوجب غلام من بني عاصم فقال له مسلم فقال أنا أخذه يا أمير المؤمنين فقال علي عليه السلام أقطع عينك ويسارك بالسيف ثم قتل قال النبي أنا أصير على ذلك فأعاد علي عليه السلام المرة الثانية والمصحب بيده فقام ذلك النبي فأعاد علي عليه السلام القول الاول فقال رضيتم بالقتل وهذا قليل في دين الله فقال خذ المصحب وانطلق في أصحاب الجمل فقال هذا كتاب الله بيننا وبينكم فحضر رجل من أصحاب الجمل يده اليمنى قطعها فأخذ المصحب يساره فقطع يساره فاحضن المصحب بصلبه فقتل (٩) قال الامام شرف الدين علي عليه السلام نشر المصحب غير مندوب لأنه لم يكن من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فعل علي عليه السلام وإنما فعله بمعية طليقاً بخدمة الحق وإما ما ذكره في البحر من كونه من فعل علي عليه السلام فلم يوجد في شيء من الكتب انه فعله إما كان منه الإرسال بالمصحب ونحوه طليقاً إلى الآية لا فيه لا تنشره على رؤوس الرماح فبدعة فعلها معاوية اه شرح آثار (٩) والوجه في ذلك فعل علي عليه السلام قال في المصبرى مني

الجناحين<sup>(١)</sup> والقلب لابسين لأمة الحرب كاملة زاحفين عليهم إرهابا بهم \* (فصل ١٢)  
 في بيان ما يجب إذا امتنع الكفار والبناة عن الرجوع إلى الحق أعلم أن الواجب دعاؤهم  
 أولا (فان أبوا) إلا التماذي في الباطل (وجب الحرب<sup>(٢)</sup>) لهم لكن لا يلزم الامام الحرب  
 لهم إلا (ان ظن القلب<sup>(٣)</sup> فيفسق من فر<sup>(٤)</sup>) من عدوه حينئذ (إلا) أن يكون في فراره  
 (متحيزا إلى فئة<sup>(٥)</sup>) يعني إلا أن يكون الفار يأوي بنفسه إلى ما عنته من عدوه وهي الفئة  
 وتلك الفئة إما (ردما) وهو المركز الذي يتركه الزاحفون على العدو مستقيا وراء ظهورهم  
 (أو منعة) يأوي إليها الفار أي مكان متحصن ينعمه من عدوه إذا كر عليه فإذا انصرف من  
 عدوه لينعمه منه الرد المذكور أو المنعة المذكورة لم يفسق (وان بملت<sup>(٦)</sup>) (المنعة وسواء  
 كانت معقلا أم ريسا) (أو) فر (لخشية الاستئصال<sup>(٧)</sup>) بالسرية<sup>(٨)</sup> فإذا خشي ذلك<sup>(٩)</sup> جاز له الفرار  
 ولو إلى غير الفئة على ما صححه الفقيه للذهب (أو) خشية (قص عام للإسلام) يقتل الصابر

الذي قاتلهم من أصحاب الجمل وصفين والنهروان وروى انه عليم دفع المصحف يوم الجمل إلى بعض  
 أصحابه وأمره أن يقف بين الصفيين ويدعوم إلى حكم الكتاب والرجوع إلى الحق فرموه وانما قاتلهم  
 بعد أن يدؤوه بالقتال وأشهد الله عليهم (١) وعلى كل جناح أمير (٢) مسئلة وتحرم القتل في الأشهر  
 الحرم قد نسخ عند الأكثر وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة والرابع قيل رجب وقيل الحرم أه بيان  
 والذي ذكره الامام أي أن الأشهر الحرم ذو القعدة والحجة وعمرم وواحد فرد وهو رجب ومثله في  
 المقاليدو النهاية وهو الاصح أه بستان (٣) والميرة ظن الامام ورئيس القوم لا ظن أحد الناس أه مفتق (٤)  
 قبل الدخول قطع أه بيان لا يهده إلا بما يأتي وقرز (٥) وكذا في الرفيق إذا فر من رفيقه فلتفصيل واحد  
 (٥) قال في الكشف قوله تعالى الا تحرفوا لقتال وهو الكر بعد الفري يخيل عدوه أنه منهزم ثم  
 يطفئ عليه وقوله تعالى متحيزا إلى فئة أخرى غير الجماعة التي هو فيها سواء قرب أم بعد (٦) وعن  
 ابن عمر قال خرجت مرة وأأفيهم قفروا فلما رجعت إلى المدينة قلت يا رسول الله عن الفراريون قال  
 صلى الله عليه وآله وسلم بل أأنتم المكارون وأنا ففسكم والمكار الكرار أه زعمور (٦) مسئلة من غلب  
 في ظنه انه إن لم يفر قتل لم يلزمه الفرار اجامعا وفي جوارحه وجها الامام لا يجوز للأمة الكريمة  
 ولا قص يم المسلمين بقتله وقيل يجوز قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أه بحر لفظا (٧)  
 والهدية في ذلك على الامير واما انه يجوز لكل أحد الفرار مع تكامل الشروط فغير صحيح (٨) بل  
 يحرم فيفسق قلعه لأنه يؤدي إلى أن لا يستقر جماد ولا يجوز أيضا إلا إلى فئة مع خشية الاستئصال لا  
 لتغير هذين الشرطين إذ لو جاز تغييرهما لجاز ترك الجهاد من الأصل ولو جاز من غير أمر الامير لزم أن  
 يجوز الفرار من كل من منه وتركه الامير والامام حيث كان معهم فيلزم المصدرة الظني إلى آخر ما  
 ذكره عليهم أه شرح اتمام (٩) وظاهر الاختلاف هذا (٨) أو أكثرها (٩) قلا أو أسرا أو شريدا

إن لم يفر فانه حينئذ يجوز له <sup>(١)</sup> الفرار ولو إلى غير فئة إذا غلب في غلبه أن الفرار ينجيه  
(و) إذا ظفر المسلمون بالكفار فانه (لا) يجوز أن يقتل شيع كبير فانه لا يطبق  
المقاتلة (و) لا (متخل) للمباداة <sup>(٢)</sup> لا يقاتل كرهبان النصراني <sup>(٣)</sup> (و) لا (أعمى) لا (مقدم)  
(و) لا (صبي) صغير لا يقاتل مثله <sup>(٤)</sup> (و) لا (امرأة) <sup>(٥)</sup> (و) لا (عبد) مملوك <sup>(٦)</sup> (إلا) أن يكون  
أحد هؤلاء السبعة (مقاتلاً) مع الكفار في تلك الحال أو في غيرها طائفاً مختاراً وقتاله  
تأثير (أو) لم يكن يقدّر على القتال لكنه باق فيهم كامل العقل والتدبير (ذا رأى <sup>(٧)</sup>)  
ينتفع به المشركون (أو متقابه) أي إذا أتى الكفار بصبيانهم أو نسلهم أو عييدهم أو  
شيوخهم أو عيانيهم أو مقعديهم جاز قتل الترس (للضرورة) وهي إن لم يقتل الترس استولوا  
على من أصالوا عليه أو لم يتمكن <sup>(٨)</sup> من قتل مستحق القتل إلا بقتل الترس (لا) إذا اتقوا  
(بمسلم <sup>(٩)</sup>) فيحرم قتل الترس حينئذ (إلا) إذا ترسوا بالمسلمين ولم يكونوا مقصودين بل  
كانوا قاصدين <sup>(١٠)</sup> للمسلمين فانه يجوز قتل الترس المسلم حينئذ (لخشية الاستئصال) بأهل ذلك  
القطر <sup>(١١)</sup> الذي قصده الكفار ويكفي في ذلك غالب الظن وعن النزالي أنه لا بد من العلم (و) إذا  
قتل الترس المسلم وجبت (فيه الدية <sup>(١٢)</sup>) لأهله أو لبيت المال إن لم يكن له أهل يعرفون

(١) بل يجب عليه (٢) ولو شارب قرز (٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقتلوا أهل الصوابع  
(٤) والراهب الخائف والرهانية على المبالغة والترهب التبع من رهب إذا خلف وخشى والرهانيون  
الزهاد والأخبار العلماء اه ترجمان (٥) الصواب حذف مثله وقرز (٦) ولا تخنق قرز (٧) قال في البحر  
وإذا رأى الإمام صلاحاً في قتل امرأة جاز كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل جارية  
كانت تفتين بهجومه صلى الله عليه وآله وسلم اه يان (٨) ولو مكاتباً قرز (٩) ومن قتل منهم أئم  
القاتل ولا دية (١٠) كما فعل دريد بن الصمة يوم حنين وكان شيخاً قانياً لكن قيل رأيه كان منه  
الشور على هوان أن لا يخرجوا معهم الفدري فغافه مالك بن عوف فخرج بهم فزموه فقال دريد شعراً  
أمرتهم أمراً بمنعرج اللوى • ظم يستينوا الرشد حتى صمى التند

وكان ممن قتل ولأن الرأي أبلغ من الحرب ولهذا قال المتلي

الرأي قبل شجاعة الشجوان • هو أول وهي المجل الثاني

قالا هما اجتمعا لنفس مرة • بلغت من الطيلاء كل مكاني

ولربما طمن اتقى أقرانه • بالرأي قبل تطاعن الاقران

اه زهري (١) لأن نكابة ذوى الرأي أعظم من نكابة ذوى القتال (٢) ومثله عبارة التذكرة والبيان (٣)  
وكذا ذمى ومطاهد وعبارة الآثار بشعره صلى الله عليه وآله وسلم والحمد (٤) وفي شرح بهران سواء كانوا  
مقصودين أو قاصدين وهو ظاهر الا لا (٥) أو أكثره وقرز (٦) أو المقاتلين قرز (٧) تكون على القاتل



(و) تجب أيضاً (الكفارة<sup>(١)</sup>) لأن ذلك بمنزلة قتل الخطأ حيث ذوق أبو حنيفة لاجتباب دية ولا كفارة (ولا) يجوز أن يقتل (مسلم) ذو رحم رحمه<sup>(٢)</sup> من الكفار بالأب والابن والآخ والم والم والخال (إلا) ل أحد وجهين الأول أن يقتله (مدافعة عن نفسه أو) عن (غيره<sup>(٣)</sup>) فلم يندفع إلا بالقتل فيجوز حيث ذوقه (أو) لا يكون مدافعا لكن يقتله<sup>(٤)</sup> (لئلا يمتدح<sup>(٥)</sup>) على (من قتله) من المسلمين فيؤدي إلى التباغض والشحناء ﴿فصل﴾ في بيان ما يجوز في قتال المشركين والبناءة للضرورة فقط ولا يجوز في السمة (و) اعلم أنه يجوز للإمام ومن يلي من قبله أن (يحرق<sup>(٦)</sup>) من حاربه<sup>(٧)</sup> (و) أن (يفرق) من أمكنه تفرقه بالماء (و) أن (يخنق) أي يرمى بحجر المنجنيق لكن لا يجوز ذلك إلا بشرطين أحدهما (إن تعذر) ليقاع (السيف) بهم لتحصنهم في قلاع أو بيوت مأمنة أو في سفينة في البحر \* (و) الشرط الثاني أن يكون في تلك الحال قد (خلوا عن لا) يجوز أن يقتل (من صبيان ونسوان ونحوهم) فإذا اجتمع هذان الشرطان جاز قتلهم بما أمكن<sup>(٨)</sup> وكذا يبييتهم أي هجومهم

أن عرف القاتل والافعل بيت المال لورثة القتول ومثله في البيان وقيل ع بل يكون في بيت المال مطلقا لأن يقتله يعود النفع إلى جملة الدين ومثله في شرح البحر المحقق واختاره الإمام شرف الدين عليم (١) من ماله وقرز (٢) بل يتركه غيره يقتله لما نعى صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر عن قتل ابنه وقال دعه يقتله غيره وظاهر كلامه التحريم وقرره في النسخ وكلام محمد بن عبد الله للاستصحاب ما شرحه في (٣) نسب محرم لأن فيه قطعية رحم وظاهره الإز ذ و رسم محرم وعبرة الاز والبيان والبحر بقيد المسموم (٣) أو ماله أو مال غيره وقرز (٤) وبره أن كان باغيا لا كافرا أه تذكرو وقرز (٥) لأنه قد يقع في القلب ما لا يمكن دفعه وقد اتفق في وقته صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال بعضهم أني لا أستطيع أني أرى إلى قاتل أبي في الحياة وقال صلى الله عليه وآله وسلم لو حشيت بن حرب كيف قتلته الجزة فأخبره فقال صلى الله عليه وآله وسلم غيب وجهك عني فاني لا أستطيع أن أنظر إلى قاتل الجزة اه وابل (٦) فإن قيل في إخراج سائر الحيوان التي تضر كالتراب ونحوه ما حكمه قلنا عموم الخبر (٧) التحريم وأما ما جرت به عادة المسلمين في الجراد فخرج بالاجماع الفصل اه ثمرات وقرز سئل النبي عن ما يعتاده الناس من تصف رش الجراد ومكارعها حية ثم تطرح على النار فقال ذلك جائز كالأضجاع للتذكية (٢) ومقدمات الذبح اه مفتي وأجاب الشامي أنه لا يجوز إذ هي مثله اه ومثله لابن حابس عن ابن مهران (١) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرق بالنار إلا الرب النار واختارها أبا حنيفة الشرع قتله من الحيوانات وتعد قتله جاز قتله بالنار وغيرها (٢) وجه التباس غير واضح للفرق المعلوم بين الأضجاع وتصف الأعضاء فتأمل اه شامي (٧) وكذا القرآن يجوز لو لم يمكن قتلهم إلا بأحراره لأن الاستيلاء على الإسلام يؤدي إلى هتك حرم كثيرة قرآنا وغيره ودفع أعظم الفسادتين بأهونهما مما يوجهه اه شامي (٨) وجاز

على حين غفلة منهم في ليل أو نهار (و) أن (لا) يحصل الشرطان للذكور أن (فلا) يجوز  
 الاحراق ونحوه (اللاضرورة) ملحظة<sup>(١)</sup> وهي تعذر دفعهم عن المسلمين أو تعذر قتلهم حسب  
 ما تقدم في قتل الرثس<sup>(٢)</sup> (و) يجوز للإمام أن (يستعين) على الجهاد (بالمبيد<sup>(٣)</sup>) (الماليك  
 للنير سواء رضي مالكهم أم كرهوا وإنا يجوز له أن يستعين بهم (للضرورة) إليهم  
 قيل وفي شرح الابانة عن الناصر وزيد أنه لا يستعان بالمبيد إلا بأذن مواليهم (ولا ضمان  
 عليه) فيهم لأنهم عند الحاجة إليهم في الجهاد يصيرون كسائر المكلفين في وجوب الجهاد  
 و(لا) يجوز أن يستعين بأن يأخذ (غيرهم من الأموال) للملوكة كالخيل ونحوها إلا برضا  
 (فيضمن<sup>(٤)</sup>) تلك الأموال إذا لم يبع لأهلها أخذها قيل لعلنا إذا لم تتكامل شروط  
 الاستعانة من خالص المال كما تقدم (و) يجب أن (ترد النساء<sup>(٥)</sup>) عن الخروج للجهاد (مع  
 الثنية) عنهن لأن الجهاد غير لازم لمن لضعفهن فإن كان لاغنى عنهن لصنعة طعام<sup>(٦)</sup> أو  
 متناول شراب<sup>(٧)</sup> لم ترد<sup>(٨)</sup> **فصل** في بيان ما يجوز أن يقتله المجاهدون وكيفية  
 قسمة الغنائم (و) اعلم أنه يجوز أن (ينضم من الكفار<sup>(٩)</sup>) قوسهم<sup>(١٠)</sup> أي إذا قهروا وبقيت  
 الحكمة عليهم جاز أن يستعبد المسلمون ويملكوهم ولا خلاف في ذلك بين الأمة (إلا  
 المكلف) وهو البالغ العاقل (من مرتد<sup>(١١)</sup>) وهو من رجع عن الإسلام بعد أن دخل فيه

منهم للمرة وللشراب اه يان (١) يعني حيث الرثس منهم اما صبيانهم (٢) أو ضالهم أو ممن لا يجوز  
 قتله لا حيث ترسوا بمسلم فلا يبيع قتلهم إلا ما يبيع قتل الرثس وهو خشية الاستعصال وفيه الدية والكفارة  
 اه سماح هبل وقرز (٣) إن كانوا من أولاد الكفار فكما مر وإن كانوا من أولاد البغاة فكما في قتل  
 الرثس المسلم وقرز (٤) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نصب المجتئق على أهل الطائف وفيهم من لا يجوز  
 قتله (٥) ويسقط عنهم طاعة سيدم في هذه الحالة اه يان ولا أجرة على الصحيح (٦) من بيت المال  
 مع جهله لأن جهله خطأ وخطأ الإمام من يتلأل وهذا حيث هي عارية فضمت وإن لم يكن برضا  
 لمن ماله قرز (٧) ونحوهم اه سحرى وذلك كالعيد ونحوهم (٨) ولا يحتاج إلى إذن الزوج أو السيد  
 في حق الأمة اه ح هيران (٩) وقد خرجت امرأة وأجمعها نسبية وفي الانحصار نسبية وفي بعدها حرية  
 قيل لما ما تريدن بهذه قتالت أبيع بها بطن مشرك اه تيرات (١٠) ويجب عليهن ويحرم المحرم في  
 حق الحرمة وقرز (١١) كما فعل هبل الله عليه وآله وسلم في سبايا أوطاس وفي المصطلق وغيرهم (١٢)  
 وبه الحكمة في استبعادهم انهم لقرظ جهلهم نزلوا منزل البهائم فجاز تملكهم اه هيران (١٣) وأولادهم  
 (١٤) ولو عبداً اه بحر (١٥) لا ولد وولد لولده ما زل قتلهم ينضموا كما سيق قوله ويسترق ولدا ولد الخ  
 (١٦) ولو صار له شوك فلا يسي والوجه فيه انه لا يطرق الرق بعد الإسلام لكن قد ذكرنا ان المبيد

إلى الكفر فانه لا ينتم (ولو) كان ذلك المردد (أثنى) فانه لا يصح غنيمتهما وسيبها عندنا<sup>(١)</sup>  
بل إن رجعت إلى الاسلام وإلا قتلت وقال أبو حنيفة (و) كذلك كل (عربي)<sup>(٢)</sup> من  
الكفار قال في الشرح والعرب هم من نسب إلى اسماعيل<sup>(٣)</sup> (ذكر) لا أثنى<sup>(٤)</sup> (غير كتابي)<sup>(٥)</sup>  
أى ليس بنى ملة مستندة إلى كتاب مشهور كالنوراة والانجيل فانه لا ينتم (فا) لواجب  
على الامام والمسلمين أن يطلبوا منه (الاسلام أو السيف) إن لم يقبل الدخول في الاسلام  
ولا يجوز أن يسى ويغلك بخلاف المجبى فانه يجوز سبيه سواء كان وثنيا أو كتابيا (و) كما  
يجوز أن تنغم نفوس الكفار تنغم (أموالهم) كلها المنقول وغيره الحيوان والجماد وهذا مما  
لا خلاف فيه (ولا) يجوز أن (يستبد غنم) بما غنم (دون سائر المسكر الذين لم يحضروا

إذا ارتد قتل كالخربي ولا طرو فيه (١) وأم محمد بن الحنفية عليه السلام يجعل على أنها كانت معهم  
مملوكة وغنمت (٢) والوجه أنه لا يجوز سبي كفار العرب وذلك لأن مشرك العرب عظم جرمهم  
بحكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها جده وجعودهم ومصادمهم ولأن هذا أعظم الله عقوبتهم  
بأنه ليس لهم إلا الاسلام الذى كرهوه أو السيف ليظهر الأرض منهم إلا من له كتاب كنى تطلب  
وم فرقة من الصابري وكتابتهم الإنجيل فيجوز أن تنتمهم اه بستان (٣) قال ابن الأثير العرب قسبان  
القسم الأول ولد اسماعيل بن إبراهيم عليه السلام وم عدنان قال ابن الأثير وتسمى العرب العاربة  
والقسم الثاني ولد قحطان بن هود بن حرب وم أهل اليمن قال ابن الأثير وتسمى العرب السبئية  
وأما العرب الباقون فهم أولاد سام يقال له العرب العاربة اه بالمعنى من طرفة الاصحاب في معرفة  
الانساب (٤) أو غيره كحمير (٥) والجمع من ينسب إلى اسحاق بن يافع (٥) بناء على أن قحطان  
ينسب إلى اسماعيل وهو أبو اليمن وأول من تكلم بالعربية حرب بن قحطان وليس من العرب  
كتابي إلا إلى يني تطلب (٦) ويجوز سبي النساء والعبيدان وكذلك الجنون من مشركي العرب وبعد  
التكليف لا يقبل منه إلا الاسلام أو السيف وقال في الزهري بل يترك ولو بعد التكليف لانه عبد  
مملوك وهو لا يجوز قتله اه حيث وينظر في العربي الثاني والأخير ونحوهما هل يجوز استرقاقهم  
أو لا يقبل منهم إلا الاسلام أو السيف قلت حمير بين اليمن والقيس والاسترقاق لشبهتهم بالعبي (١)  
والثاني انهم يخطون ونظيره الامام ي فعل هذا أن الثاني ونحوه لا يقبل قرز (٢) ذكر في  
البحر وجهين اخبار منهما أن يكون حكمهم حكم الصلبي وقرز (٣) يجوز من الكتابي فانه يجوز سبيه  
وعقد الدمة عليه وضابط ذلك أنه يجوز سبي كل منبر وأتى مطلقاً ومن له كتاب مطلقاً ولو من العرب  
إلا الكبير من العرب فلا يجوز ولا يقبل منه إلا الاسلام أو السيف اه ذويد (٤) وأما الباطنية  
في اليمن فانهم عرب فلا يجوز سبهم (٥) وإنما سبي نسائهم وجهانهم كما فعل الامام صلاح الدين  
عليه السلام وولاه قاته سبي منهم زهاء ألف كما هو معروف من التواريخ (٦) إلى يجوز سبهم ولو  
كتابهم القرآن كما هو ظاهر الأزهاري (٧) إلا ما كولا له ولدا اه

اغتنامه ولا أعانوه على الاعتحام إعانة مباشرة (ولو) كان ذلك الغنائم (طليعة) من طلائع المسكر والطليعة هي التي تقدم على الجمع لتنتظر من قدامهم من الخصوم أو لتخبرهم وتدرى بحالهم في الكثرة والقلة والنجدة فان الطليعة إذا غفرت بشيء من مال أهل الحرب فاستولت عليه لم يميز لها أن تستبد به دون الجمع المتأخر (أو) كان ذلك الغنائم (سرية<sup>(١)</sup>) أرسلها الامام في طلب العدو والامام وجنوده باقون لم ينصرفوا مع تلك السرية فانها إذا أصابت شيئاً من المنعم لم يميز لها أن تستبد به دون الامام وجنوده الذين بقوا معه هذا إذا كان اقتدارهم على تلك الغنيمة إنما حصل (بقوة ردهم) وهيبته والرد هو الملجأ الذي يرجع إليه المنهزم من الجند فإذا كانت الطليعة والسرية لا يمكن من ذلك المنعم إلا بهيبة ردهما وجب عليهما تشريك الرد فيما أصاباه من المنعم ولا يستبدان به (إلا) أن يكون استبدادهم به واقفاً (بشرط الامام<sup>(٢)</sup>) نحو أن يقول من قتل قتيلاً<sup>(٣)</sup> فله سلبه<sup>(٤)</sup> أو من أصاب شيئاً من المنعم

(١) السرية خمسة أنفس إلى ثلاثة إلى أربعة أو خامس وفي الدياج السرية إلى خمسمائة إلى ثلثمائة والفرق بين الطليعة والسرية أن الطليعة للاخبار والسرية للقتال (٢) أو أمير الجيش (٣) فرع وإذا قال الامام من قتل قتيلاً فله سلبه ثم اشترك اثنان في قتل قتيلا كان سلبه لهما معاً اه يان معنى حيث مات يقبلهما وإن مات بفعل أحدهما فقط كان له لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسطر ابن مسعود سلب أبي جهل حين جر حرقه غلامان من الأنصار فقتلاه فكان السلب لهما اه بستان فإذا قال رجل إذا قتل قتيلاً أو إذا قتل فلاناً فسلبه لك ثم اشترك هو وغيره في قتله لم يستحق منه شيئاً ذكره في الأحكام اه يان وذلك لعدم حصول الشرط وهو أن يقتله وحده اه بستان (٤) وإذا قال الامام قتل فلاناً ولك سلبه فاستبان أو استأجر غيره (١) فالسلب له لا للعين لأجل الشرط وإن شرط الامام مالا معلوماً من قتل رجلاً لزمه الوفاء به من الغنيمة ثم من بيت المال إذا هو للمصالح وحيث لا بيت مال فمن الصدقة من سهم الجهاد اه يمر ولعل الترتيب مستحب وأما الوفاء فواجب فقط البيان قيل في وهذا الترتيب بين المصارف مستحب غير واجب (٢) بخلاف ما إذا قال من قتل قتيلاً لأنه قال في البيان فرع فان قال من قتل قتيلاً فله سلبه ثم استأجر رجلاً غيره على قتل قتيلا كان سلبه للاجبر الغافل ينظر في الاستعجار على ذلك لأنه على فعل واجب اه يان معنى يقال يجري مجرى التثليل اه وشلي وللفظ البيان قلنا والاجرة على ذلك باطلة لأنها على فعل واجب هذا في قبض الأجرة وأما السلب فباح (٣) ويدخل فيه الامام فيستحق سلب من قتل على القول بأن مخاطب يدخل في خطاب نفسه اه تعليق قال في البصر مستحب ويدخل الامام في عموم من أخذ كذا فهو له أو من قتل فلاناً لعموم اللفظ إلا لقضية خصصة نحو أن يقول من قتل منكم (ش قم) لا يدخل في خطابه لنا ما مر اه يمر ويان معنى (٤) والوجه فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك يوم بدر ولأن فيه تمريض على القتل وقد قيل ان ذلك مستحب للامام إذا كانوا لا يردونه في القتل لئلا يقعوا في الاتم اه زهور (٤) ويخصم السلب كما سيأتي

فهو له فان ذلك يوجب استبعاد كل غانم بما غنم على هذا الوجه ولا حق لنبيه فيه <sup>(١)</sup> ولو لم يتمكن الغانم من النسيئة إلا بقوته <sup>(٢)</sup> (أو تنفيله <sup>(٣)</sup>) أي إشارته ببعض المجاهدين <sup>(٤)</sup> بأن يخصصه باعطائه ما غنم وحده لأن للإمام أن ينقل من شاء ولو بعد احرار النسيئة وحوزها الى دارنا وهو غير مقدّر <sup>(٥)</sup> وقال الاوزاعي لا يجاوز الثلث وعن زيد بن علي عليه السلام والحنفية أنه لا يجوز التنفيل بعد الاحراز (فلا يمتنع الرحم <sup>(٦)</sup>) حيث كان في دار الحرب <sup>(٧)</sup> فغنمه ذو رسم من أب أو أخ أو عم أو خال لأنه لا ملك له فيه قبل القسمة (و) كذلك (نحوه) أي نحو الاستيلاء على ذي الرحم وهو أن ينضم صبيبا <sup>(٨)</sup> أو صبية فيعتقه قبل القسمة فان العتق لا يقع عليه إذ لا عتق قبل الملك (و) إذا ثبت أن الغانم لا يملك ما غنم قبل القسمة لزم من ذلك أن (من وطئ <sup>(٩)</sup>) سبية قبل القسمة (ردّها) في جملة النسيئة <sup>(١٠)</sup> (ورد عقرها) (و) رد (ولدها) منه في جملة الغنائم لأنه وطئ ما لا يملك (و) لكن (لاحد <sup>(١١)</sup>) عليه لأجل الشبهة وهو كون له نصيب في جملة المنعم وهي من جملة فلا يحد ولو علم التحريم كأحد الشريكين (ولا نسب <sup>(١٢)</sup>) لذلك الولد من الوطئ <sup>(١٣)</sup> وقال شبل ثبت النسب والاستيلاء والحرية وعليه القيمة والمهر يرد الى النسيئة وهكذا روى عن من بالشوا في مفسر (و) اعلم أن (للإمام) من الغنائم التي ضمنها المجاهدون (قبل من ولو) كان عند مجاهد (غانبا) عنهم ولو في بيته (الصفي <sup>(١٤)</sup>)

(١) هذا فيما ظهر على التحول من السلاح ونحوه لا البهائم اه تجرى الاعراف أو يقول ما ظهر وما خفي اه ن (٢) لأن شرط الامام قد أبطل حقه من ذلك (٣) التنفيل الزيادة ومنه سمي ولد الولد فافله (٤) لمصلحة (٥) أو غيرهم (٦) ولو استغرق جميع ذلك (٧) فإذا خرج له في قسمته حتى عليه ولا شيء له فان خرج بالقسمة له ونفيه حتى وضمن للشريك قيمة نصيبه اذا كان مؤسرا وإلا سمي فيها الرحم ذكره في الشرح والأولى في العتق أنه لا يضمن بل يسمى وصحبا لآخرين لأنه دخل في ملكه بغير اختياره اه تخليق له إلا أن تكون القسمة بالراضى ضمن وقيل لا فرق وقرز (٧) المراد من أهله ولو كان في دار الاسلام (٨) لا فرق اه يان ولطرح لي يعني من أولاد العرب وغير الكتابيين وإلا فلا فرق بين كبير وصغير وقرز (٩) وكذلك لو وطئ سائر المسلمين أو الذميين لوجوب الرضخ وقرز (١٠) ولا شيء في الاستخدام (١١) لكن يحز كأحد الشريكين (١٢) ولو رخصت اليه بالقسمة أو التنفيل (١٣) لكن يعني ان ملكه تقدم اقراره بالوطئ اه يسجد وقرز (١٤) وقد اصطفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حفصة بنت خبيز أخيط ووضعه رداءه عليهما فعرّفا أن قد اضمطفاها التي صلى الله عليه وآله وسلم واصطفى رجلا من بني قريظة وكانت جدته ومات وهي ملكة وبعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإمامان رواه أبو بكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا طعم الله نبيه شيئا كان لنبيه

وهو شيء واحد<sup>(١)</sup> يختاره الامام كسيف أو فرس أو سبية أو نحو ذلك قال صلى الله عليه وآله إنما يستحقه بشرط أن تبلغ الغنيمة مائتي درهم فما فوق قبل ع ولم يُقدَّر أهل المذهب شيئاً وإنما يكون الصفي إذا كان المنوم شيئين فأكثر لا إذا كان شيئاً واحداً قال أبو ط ولا يمنع أن يكون لأمر الجيش الذي ينصبه الامام أن يصطفى لنفسه<sup>(٢)</sup> قال أبو ط والامام لا يستحق الامام سوى الصفي ونصيبه من الحسن<sup>(٣)</sup> قال أبو ط وما ادعاه على ابن المباس من اجماع أهل البيت عليهم السلام على أن للامام أن يأخذ سهماً كأحد العسكري فضيف وقال أكثر الفقهاء أنه لا يصح بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنما كان خاصاً له<sup>(٤)</sup> إذا أخذ للامام الصفي فإنه (يقسم الباقي<sup>(٥)</sup>) من الغنائم بين المجاهدين ولا يقسمه إلا (بعد التخصيص) وهو اخراج الحسن منها ليضمه في مصارفه التي تقدم تفصيلها (و) بعد (التفصيل<sup>(٦)</sup>) لمن يريد تنفيله أن كان يريد ذلك والتفصيل يجوز قبل التخصيص<sup>(٧)</sup> وبمده وظاهر كلام أهل المذهب أنه لا خمس في الصفي وقيل بل يجب فيه الحسن<sup>(٨)</sup> لأنه غنيمة قال مولانا عليم وهو القياس وإنما تقسم الغنائم (بين مجاهدين<sup>(٩)</sup>) ذكور<sup>(١٠)</sup>) لا إناث فلا حق لهن في

يقوم مقامه اهستان (١) من المقلولات وقيل ولو أرضاً أو دوراً اه كواكب معن وقرز وهو ظاهر الكتاب (٢) كما اصطلى على عليه السلام جارية لنفسه في سرية جله صلى الله عليه وآله وسلم أميراً فيها ولم ينكر عليه صلى الله عليه وآله وسلم بل أنكر على أربعة من أصحابه حين حدثوه مستنكرين لذلك والفضب يعرف في وجهه صلى الله عليه وآله وسلم قال ماتريدون من علي أن علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بهذا (٣) إذا كان الامام غالباً ولهذا ضعف كلام الفقيه س (٤) وفي البحر للذهب اذا حضر الامام الرقعة فهو كثيره في التسليم اذا أخذ صلى الله عليه وآله وسلم سهمين فلي هذا يكون الصفي وسها مع الغائبين وسهم الرسول من الحسن وسهم القراءة اه يان (٥) قال في الانتصار وكانت الغنيمة محظورة في شرع من قبلنا وكانت تنزل لما تارفعر قها وهو أمارة القبول وفي شرعنا في أول الاسلام يخص بها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بفعل بها منشاء وعليه قوله تعالى ويسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ونسخت بقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء الآية (٦) قال في تعليق الدوازي ويقرب أن له أن ينقل الغنيمة نجماً ولا فرق عندنا بين أن تكون الغنيمة قد صارت في دار الاسلام أم هي باقية في دار الحرب لظاهر قوله قل الأنفال لله والرسول ولم يعد حداً قليل ولا كثير (٧) قيل ف وظاهر كلام اللع أن التفصيل لا خمس فيه وأن التفصيل يكون مقدماً اه زهور وللذهب أنه يلزم كاللخصيص ما صار إليه حيث قل قبل التخصيص وقرز (٨) قال الامام للهدى والقياس أنه خمس ثم ينقل اه بحر (٩) ذكره في الحفيظ اه يان (١٠) وهذا حيث لم يشرط الامام من أخذ شيئاً فهو له فأما مع شرطه

التنائيم وإن جاهدن وقال الأوزاعي بل يسهم لهن إذا جاهدن ولا بد أن يكون الذكور (مكففين) فلو كانوا صبياناً<sup>(١)</sup> أو عجانين<sup>(٢)</sup> لم يقسم لهم وقال لشبل يسهم للصبيان إذا أطاقوا القتال<sup>(٣)</sup> ومع كونهم مكففين لا يقسم إلا بين (أحرار<sup>(٤)</sup>) إذ لا جهاد على العبيد<sup>(٥)</sup> كالنساء ولا بد أن يكونوا أيضاً (مسلمين) فلا نصيب للكفار<sup>(٦)</sup> في التنايم وإن جاهدوا ولا بد أن يكونوا أيضاً قد قاتلوا<sup>(٧)</sup> أو كانوا ردها<sup>(٨)</sup> للمقاتلين وأما الذين لم يقاتلوا ولا كانوا ردها فلا سهم لهم هذامذهبنا وكوش وقال زيد بن علي وأبو ح<sup>(٩)</sup> أنه يجب الاسهام لمن لحق من الجيوش قبل إحرازها إلى دار السلام ولم يقسم في دار الحرب وإن لم يحضروا الوقعة (و) اعلم أن المجاهدين الجامعين لشروط الاستحقاق للنيمة لا يستحقونها بمجاهدتهم أو إعانتهم إلا حيث (لم يفروا<sup>(١٠)</sup>) عن قتال العدو<sup>(١١)</sup> (قبل إحرازها) أي قبل إحراز النيمة حتى

فأخذ العبد يكون لسيده والمرأة والمعي والكافر يكون له وقرز (١) وإذا ادعى الصبي البلوغ بالاحتلام ليأخذ منها من المنم قيل قوله وحلف أن نكل لم يسط شيئا به بحر من باب القضاء وقيل لا يمين عليه لأن ثبوتها فرع على بلوغه اه مفتي إذ لو حلف لحكم بلوغه قبل التحليف (٢) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يسهم لمن لا يقتل (٣) يعني وقاتلوا (٤) لنا ما رواه ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يسهم للنساء والعبيد مع حضورهم ورضخ وكذا الصبيان لما روى ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني في القاتلة وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجزني في القاتلة اه صميترى (٥) ويخصص للكتاب بقدر ما أدى وقيل لا يخصص له في النيمة ولو جاهد لأنه لا يجب عليه الجهاد إذ الجهاد لا يتخصص وقرر هذا المفتي (٥) ملك السيد منافقهم وكان صلى الله عليه وآله وسلم يبيع المالك على الاسلام دون الجهاد ولرده المملوك الذي خرج غير إذن مالكه اه بحر (٦) وإذا أسلم قبل الوقعة قسم له إن حضراه بيان معنى (٧) ومن مرض بعد الحضور مرضاً أقده لم يسقط سهمه إذ سوى صلى الله عليه وآله وسلم بين القوى والضعيف اه بهران لفظاً (٨) لأنه تعالى أضاعها إلى التائمين بقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقسم لأبأن بن سعيد وأصحابه وقد سطقهم بعد فتح خيبر اه أنهار وقال صلى الله عليه وآله وسلم النيمة لمن حضر الوقعة اه صميترى (٨) أو قوة لهم ولو كانوا من التجار والرضى اه بيان وكذا الجاسوس يقسم له على أحد الاحتمالين ذكره الامامى لأنه في مصلحةهم ذكره في وناضع ما أعظم من الثبات في الصنف (٩) فرار بحر عليهم وقيل قوله أنهم فروا إلى اتفاق رجع قبل إحرازها قسم له اه بحر وقرز (١٠) وكذا لو فروا قبل الإحراز ورجعوا قبله فلهم سهمهم اه بحر وبهران (١١) وذلك لأنه تقض ما فضل أهل النبوة لأن النيمة إنما يستحقها من يقاتل أو من يكون ردها وألغار كغيره في هذين الصنفين الذي في الكتاب فيكون بمنزلة من لم يحضر الوقعة بل حالة أمر لأن فراره

حكم عليها المسلمون وصارت في حرز من الكفار فأما إذا فروا قبل احرارها غير متحيزين إلى فئة <sup>(١)</sup> فقد أسقطوا حقهم منها بالفرار \* وأما كيفية قسمة الغنائم فكيفيتها أن يكون (للا رجل سهم) واحد (و) يكون (لذي الفرس <sup>(٢)</sup> لا غيرها) من بئر أو بئر أو حمار (سهمان <sup>(٣)</sup>) هذا قول الهادي عليه وآني ح وقال الناصر والقاسم ولشوش يسطى الفارس ثلاثة أسهم وعندنا أنه لا يزداد لمن معه فرسان على سهم من معه فرس واحد وقال القاسم وزيد بن علي أنه يسهم لفرسين <sup>(٤)</sup> وعندنا أن لذي الفرس سهمين عربية كانت الفرس <sup>(٥)</sup> أم حبيبة وقال ش في أحد قوله لا يسهم للفارس إلا أن تكون من المزاب واعلم أنه لا يستحق ذو الفرس سهمين إلا (إن حضر) الوقعة (بها) أي بالفارس (ولو قاتل <sup>(٦)</sup> راجلا <sup>(٧)</sup>) وقال زيد بن علي وأبو حبل الاعتبار بدخوله دار الحرب فارساً فيستحق السهمين ولو تلف فرسه قبل الوقعة (ومن مات <sup>(٨)</sup>) من المجاهدين الغائبين (أو أضر <sup>(٩)</sup> أو ارتد <sup>(١٠)</sup>) عن الاسلام (بعد الاحراز <sup>(١١)</sup>) للقيمة (ظهوره <sup>(١٢)</sup>) أن يطالبوا بحصته من القيمة (و) إذا قسم الامام الغنائم بين المجاهدين المستحقين للاسهم في القيمة فعليه أن (رضخ <sup>(١٣)</sup>) أي يدفع (وجوباً <sup>(١٤)</sup> لمن حضر الوقعة <sup>(١٥)</sup>)

ويورث وهما في غيره اه بستان (١) وقيل لا شيء الذي قد قل قبل الاحراز ولو إلى فئة ينظر (٢) ولو عضياً أو جزوة أو صغيرة إذا كانت تصلح للقتال في بر أو بحر. قرز أو مستأجرة أو مستعارة قرز (٣) إذ أثر الفارس أقوى وأفع اه شرح فتح (٤) والوجه فيه ما رواه ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسهم يوم بدر للفارس سهمين وللراجل سهماً واحداً اه غيث وشرح آثار (٥) فإن اشترك رجل وامرأة في ملك الفرس كان للرجل نصف سهم الفرس فقط (٦) اه مع حمزة بن قلو كان الفارس عبد الله يستحق السهمين لأن الرجلين سل قليل لا شيء له لأنه يشترط في الفارس أن يكون جامعاً للشرط المتغيرة في استحقاق السهم وقرره الثامني (٧) وهذا إن حضرته المرأة وإن لم يحضر استحق الرجل الجميع لأنه إنما مضاف أو مستعير اه شرح آثار وقرز (٨) ستة أسهم اه كواكب على أصلهم (٩) العربية خيل العرب والبراذين خيل الجبل والغرف الذي أمه عربية وأبوه عجمي والمخين عكسه اه بيان (١٠) قال في الشرح ولو لم يقاتل إذا حضر الوقعة بفرسه (١١) أو كانت الوقعة في موضع لا تنفع فيه الخيل فإن كانت لاثنتين فلهما سهم واحد يقاتل إذا حضرا بها أما لو قاتل عليهما أحدهما سل لهما يكون للقاتل كما في الغائب قرز (١٢) أو فرسه اه هداية بعد الاحراز فسبها لصاحبها قرز (١٣) أما الأسير فيحفظ نصيبه اه هداية. إلا إذا مات بعد الأسير قرز (١٤) ولحق وإلا بقي موقوفاً وقرز (١٥) وفي التذكرة بعد الوقعة (١٦) حيث مات في الأسير وإلا قبوله وفي الردة نيت الحق وإلا بقي موقوفاً على الحقوق وقرز (١٧) الرضخ في اللغة هو الزجر بالجواردة فاستعمل لا يخطئ من لا سهم له في القيمة اه حمزة (١٨) قال في شرح ابن بدران أنه ليس في الأحاديث ما يقتضي الوجوب (١٩) ضوايه



(من غيرهم) أي من الذين لاسمهم لهم في الغنيمة من عبد أو ذى أو امرأة وتقديره على ما يراه الامام <sup>(١)</sup> (و) اذا غنم المسلمون ما يملكونه <sup>(٢)</sup> وهو نجس في حكم الاسلام فانه لا يظهر بالاستيلاء أي باستيلاء المسلمين عليه <sup>(٣)</sup> (الا ما نجس) بأحد أمرين أما (بتذكيته) <sup>(٤)</sup> فان ما ذكاه الكافر فهو ميتة فاذا استولى المسلمون على المذكي <sup>(٥)</sup> طهر <sup>(٦)</sup> (أو وطئهم) <sup>(٧)</sup> كالسمن والأدهان والآية التي يستعملونها ويترطبون بها فانها تطهر باستيلاء المسلمين عليها (ومن وجد <sup>(٨)</sup>) في الغنيمة (ما كان له <sup>(٩)</sup>) مما سلبه الكفار على المسلمين (فهو أولى به بلا شيء <sup>(١٠)</sup>) أي بلا عوض يرد في الغنيمة اذا وجد (قبل القسمة <sup>(١١)</sup>) للغنيمة (و) اما اذا وجد (بمدها) فانه لا يكون أولى به (الا بالقيمة <sup>(١٢)</sup>) أي يدفع القيمة الى من وجدته في سهمه وقال ش يأخذه بلا شيء <sup>(١٣)</sup> قبل القسمة وبمدها لأنهم لا يملكون علينا عنده قيل فوكذا أتى على أصل م بالله في أحد قولي (الالعبد الآبق <sup>(١٤)</sup>) فانه اذا وجدته فانه يأخذه بلا شيء قبل القسمة وبمدها ذكره محمد بن عبد الله وهو قول أبي ح وأحد قولي أبي ط وقال ف ومحمد وأحد قولي أبي ط بن العبد كثيره <sup>(١٥)</sup> في أنه يأخذه بعد القسمة بالقيمة ﴿فصل﴾ في حكم ما تملكه

القيمة سواء حضر الوقعة أم لا (١) قال في البحر ولا يبلغ الرضخ حد السهم كالا يبلغ التعزير الحد بل ولو كلها قرز (٢) يعني المسلمين (٣) عبارة البيان بالاستيلاء على دارم وعليه ح الأز يقوله إلا ما أخذ بالتلصص فلا يظهر (٤) حيث وقعت منهم التذكية للمسيبة من فري الأوداج اه سحولي (٥) حيث قد تكاملت شروط التذكية (٦) في الاسلام قطعاً أو اجتهاداً اه وهذا خاص في دار الحرب لأنه يشترط في الذابح الاسلام (٧) فان التيس فلا ضل الصلعة وقرز (٨) وحل اه تذكرة (٩) وأما ما كان نجساً لا يكفرهم كالحبر والخزير والليت فانها باقية على النجاسة اه شرع فتح وسحولي مع (٨) وحضر وقائل اه ينظر (٩) وكذا وارثه يكون أولى به اه ميار (١٠) من منقول أو غيره وقرز (١٠) ولا نجس عليه اه ح لي قطعاً (١١) لقوله صل الله عليه وآله وسلم لمن عرف بغيره ان أصبحت قبل القسمة فهو لك وان وجدته بعد ما قسم أخذه بالقيمة فكان الخبز حبة وان كنا نقول ان الكفار قد ملكوه فكان صاحبه يبقى له فيه حق اه زهور وغيث معي (١٢) قلن كان قد خرج يبيع أو نحوه فبالأكثر من القيمة أو النصف وقرز (١٣) وتسلم قيمته من بيت المال (١٤) قيل ح المسئلة (١) عمولة أي العبد لم تثبت عليه يد أحد إذ لو تثبت أخذ بالقيمة (٢) كخدم وأما البعير فيتأهل الثالب أنها تثبت عليه اليد ولا فيها سواء (١) في ح سيدنا حسين قروي وكذا في آخر الحاشية (٢) وظاهر الكتاب الاطلاق (٣) ووجه الفرق بين العبد وغيره أنهم إنما يملكون ما يهرون وما هذا العبد صارت اليهم بالاخيار فثبت يده على نفسه ولا تثبت لهم يدع ثبوت يده على نفسه اه زهور واختر المفق حليم للفرق بينهما (١٥) قوى

من الفنائم ويان ما يملكه الكفار علينا (و) ما تضر حله <sup>(١)</sup> من الفنائم (أحرق <sup>(٢)</sup>) ثلاثا ينتقموا به <sup>(٣)</sup> وذلك حيث يكون جماداً كالثياب والطعام ونحوهما (و) أما (الحيوان) فلا يحرق (إلا بعد الذبح) وإن كان مما لا يؤكل وإنا جاز ذبحه ثلاثا ينتفع به الكفار قال علي لم وإنما يحرق بعد الذبح ما يستريحون أكله <sup>(٤)</sup> فأما ما لا يأكلونه ولا يتفعمون بشيء من ميتته فلا وجه لأحرقه <sup>(٥)</sup> (و) إذا كان في الفنائم بعض للمشركين وتعد على النافعين الخروج بهم إلى دار الإسلام أو إلى حيث يبرزونهم جاز أن يقتل منهم (من كان يجوز قتله) وهو من ليس بقات ولا متخل ولا أمي ولا مقعد ولا صبي ولا امرأة ولا عبد (و) أما (السلاح) فإنه (يدفن <sup>(٦)</sup> أو يكسر <sup>(٧)</sup>) إذا تضر حله (و) أما يان ما يملكه الكفار علينا فاعلم أنهم (لا يملكون علينا <sup>(٨)</sup> ما لم يدخل دراهم قهراً) أي ما لم يأخذوه علينا بالقهر والغلبة كالعبد

وقوله حيث والجل والنهاي (٩) لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما هاجر إلى المدينة احتوى عليل على دور النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان عليه وآله وسلم يوم فتح مكة هلا نزل دارك وفي رواية رباع قتال صلى الله عليه وآله وسلم قبل ترك لنا عقيل من رباع وهي المنازل فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يبق له شيء لأنهم قد ملكوه وهكذا ذكره م بالله عليه في شرح التجريد اه فتح وبستان معنى حتى قال وهذا آخر ما يعتمد على أن أهل الحرب يملكون علينا أموالنا في دورم بالقية اه شرح فتح (١) ويجوز للسليدين إخراج يوتهم ونحوها من الأموال إذا لم يمكنهم إحرازها وكان العدو يقوى بها ومن أظف مال غيره في تلك الحال باذن مالكه أو إذن الامام جاز ولا ضمان وبشر إذنه بضمن اه يان (٢) المراد الاتفاق وقرر (٣) قال في الآثار وذلك وجوباً ثلاثا ينتقموا به الكفار (٤) على الإحلاق أو للضرورة وقرر (٥) قلنا ولا يجوز عقر الحيوان لأنه مثله ذكره في الجمع قيل ف إلا إذا لم يمكن ذبحه جاز عقره كما في البهي إذا نده وتضر ذبحه جاز طمته ودمه وكذا اه يان يقتله وأشار إليه في التقرير قال في الشرح ولا خلاف في جواز عقر الفرس أو نحوه التي غلبه العدو في حال الحرب (٦) قيل ف وأما ذبح مالا يؤكل لحمه عند مكابدة الموت وكثرة أله أو عند انكساره كسر لا ينبغي أو أصابه عاهة منكورة فهل يجوز ذبحه تسجيلاً لموته ويكون ذلك للضرورة فيه نظر اه قال الامام المهدي أحدين يعني يجوز قال في البرهان وقد فضله الامام المهدي في فرس له انكسر فأمر بذبحه اه بستان ورجح في القيث عدم الجواز إذ لا سبيل إلى تمييز المضار (٧) كفضل حنظلة بن الراهب والمهدي في الزمى اه بحر للدهي منسوب إلى الدهد روى أن حنظلة ابن الراهب عقر دابة أبي سفيان يوم أحد فسقط عنها فقد حنظلة بن الراهب على صدره فراه أبو مسعود من أصحابه قتل حنظلة بن الراهب (٨) على وجه يخفى عليهم (٩) ويدفن أيضاً إن كان ينفق بكساره اه سحولى قلنا (١٠) الأولى حذف الألف (٨) فرع وما كانت لا يصح

الآبق والفرس النافر اليهم<sup>(١)</sup> ونحو ذلك وقال ش إني لا يملكون علينا شيئاً وهو أحد قولي م بالله (ولا البغاة وغير ذى الشوكة من الكفار) كالمتردين الذين لم تثبت لهم شوكة فانهم لا يملكون علينا شيئاً (مطلقاً) أى سواء أخذوه قهر أم لا ولو أدخلوه دارهم

﴿فصل﴾ فى أحكام دار الحرب (و) اعلم أن (دار الحرب) وهى الدار التى شوكتها لأهل الكفر ولا ذمة من المسلمين عليهم ولا صلح<sup>(٢)</sup> (دار إباحة<sup>(٣)</sup>) أى (يملك كل فيها ما ثبتت يده عليه) من آدمى وغيره<sup>(٤)</sup> بقهر أو حكم<sup>(٥)</sup> (و) إذا ثبت أن كلاً فيها يملك ما ثبتت يده عليه جاز (لناشر أهله) منه (ولو) اشتريته (والد<sup>(٦)</sup>) من ولد) له قهره جاز لنا نشر أهله منه وملكناه بالشراء<sup>(٧)</sup>

منا تملكه لم يملكوه الكفار كالوقوف وأموال المساجد ونحوها اه يان القياس فى أموال المساجد ان لم يملكها الكفار قيل أن ذلك فى المنقول فقط وأما فى غيره فيملكونه لأن دار الحرب لا تتبع اه مفتى (هـ) الصحيح أنه لا فرق بين أن يدخل قهراً أو غيره على أحد القولين فانهم يملكون علينا إذا ثبتت أيديهم عليه على الصحيح ذكر معنى ذلك فى البيان (١) هذا مثال ما لا يملكون علينا مطلقاً سواء ثبتت أيديهم أم لا ومن القاضى عامر ما ثبتت أيديهم عليه يملكونه ولو لم يدخلوه قهراً اه ولفظ حاشية ظاهر هذا ولو ثبتت أيديهم عليه وقوله وله استرجاع العبد الآبق كذلك وفى قوله الا العبد الآبق كذلك أيضاً أى أن ظاهر هذه المواضع انهم لا يملكونها ولو ثبتت أيديهم عليها وقوله يملك كل فيها ما ثبتت يده عليه يخالف تلك المواضع بهذا الإطلاق قال ض عامر ان العبرة ببلوت اليد سواء دخلوه قهراً أم لا وانه اعلم وهو المختار الذى يمتشى عليه الكلام (٢) الصلح لا يخرجها عن كونها دار حرب بل يحرم الأخذ منها لأجل الصلح فقط وقرز (٣) ويصح بيعهم وشراؤهم مع كونها دار إباحة ومن قهر غيره نفساً أو ماله ملكه اه كواكب (فائدة) اذا استقرض المسلم ماله من حربى وجب عليه قضاؤه لأنه أخذ بالعاملة ومعاملته صحيحة وكذا الردية يجب أداؤها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أدأمانة الى من ائتمتكم ولا تخن من خانك وقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها هذا قول الهادي عليم وقال فى البيان يجوز أخذه من يلقظه (هـ) يعنى بين الكفار وبين المسلمين أو بين الكفار لا بين المسلمين (١) وقيل بين الكفار فقط لا بين الكفار والمسلمين فانهم لا يملكون علينا الا ما أدخلوه قهراً كما هو فى الشفاء والتذكرة (١) ولقطة المحوى فيها بين الكفار أو فيما بينهم وبين المسلمين (٤) مستقلة اذا دخل مسلم دار الحرب فشتى فيها أرضاً أو داراً ثم ظهر ناعى بلادهم فهى فى المسلمين لأنها من جملة دارهم ذكره فى التقرير والكافى وح وعبد وقال ش وف بل هي له اه يان (هـ) أى حكم له حاكم المشرىين لأنه فى معنى القهر قال فذلك يحصل بالقهر لا بضعة الحكم فى نفسه اه شرح فتح (٦) صوابه ذورهم يتم (٧) وليس بشراء صحيح لأنهم لا يملكون الا ما يملك المسلمون فتكون جملة على تمكيننا منهم اه ن وحكى فى الشفاء عن ط وأشار الى الهادي عليم أنه شراء صحيح ولكن خاص فى الكفار بدار الحرب

(الاحرار<sup>(١)</sup> قد أسلم) فانه إذا قهر في دار الحرب لم يملك (ولو) كان الحر المقيوم قد ارتد) عن الاسلام فانه لا يملك بالقهر إذا لا يقبل من المرتد إلا الاسلام أو السيف (و) لما كانت دار الحرب دار إباحة وجب القضاء بأنه (لا قصاص فيها<sup>(٢)</sup>) بين أهل الجنائيات (مطلقا) سواء كانت الجنائيات بينهم أم بين المسلمين أم بين الكفار وبين المسلمين فلا قصاص وقال ش<sup>(٣)</sup> يجب القصاص بين المسلمين في العمد إذا علم الجاني إسلام الجاني عليه (و) كذلك (لا تأرش) أي لا يجب أرض لكل جنائية وقعت من بعض أهل دار الحرب على بعض (إلا) إذا كانت الجنائيات (بين المسلمين<sup>(٤)</sup>) فانه وإن سقط القصاص فيها لم يسقط الأرض (و) اعلم أن أهل دار الحرب إذا أثبتوا أحدا كان (أمانهم لمسلم) مع كونه أمانا له فهو (أمان لهم منه فلا) يجوز لمن أمنوه أن ينضم عليهم<sup>(٥)</sup> شيئا من أموالهم ولا أنفسهم (و) إذا لم يجوز أن ينضم عليهم شيئا وجب عليه أن (يرد) لهم (ما اشتراه<sup>(٦)</sup>) من غنائم أخلت عليهم إذا اشتراه (من غنمه بعد الأمان) الذي انقضى بينه وبينهم ذكره الامام<sup>(٧)</sup> محمد بن عبد الله قيل خ وفيه نظر وقال في البيع والشرح بل يستحب فقط أن لا يشتري<sup>(٨)</sup> ما غنمه غيره قال مولانا عليم وهو الأقرب (ولا يف) المستأمن (محظور شرطه) لهم على نفسه في مقابلة الأمان (من لبث<sup>(٩)</sup>) معهم في دار الحرب مع كونه

قلت وهو ظاهر الأزام تكيل قال عليم ولا يمنع ذلك كونه يصح الحق من الكفار (١) بل ولو عبد أقياس انه يملك إلا أنه إذا كان بعد الردة لم يقبل منه إلا الإسلام أو السيف (٢) وأما الدية فتجب ذكره طه أيان (٣) ينظر لو كان القاتل جماعة قيل تلزم دية واحدة لسقوط القصاص وانه أعلم والخيار تعدد عليهم وهو ظاهر الأزام (٤) ولك وفيه وقواه الإمام شرف الدين (٥) أول المؤمنين أو المصلحين أو الذين وقروا وجه الفرق بين المسلمين والكفار وجوب القاتل قوله تعالى وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتصبر رزية مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله أم يهران ولم توجب قصاصا (٦) فلو أخذ عليهم شيئا آثم ولم يضمته لهم (٧) ولو أسلموا من بعد ما كواكب لفظا بخلاف المستأمن منهم والمصلح ابن أئمة عليهم شيئا لزمه ضيائه أن حيث كان في دارنا (٨) وقيل يضمته إذا ألقه (٩) مسئلة إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان ثم بنت طائفة أخرى كانت كافرة على التي هو معهم لم يجز له أن يقاتل معهم لأن متاصرة الكفار لا تجوز إلا أن يخشى على نفسه دافع عنها ذكره في الشرح عن محمد بن عبد الله أم يان (١٠) الأولى ما دخل ملكه بخياره (١١) أما لو كان الاختتام قبل الأمان وشراء من الغنائم بعد الأمان فلا يجب الرد وقفا وعن بعض المشايخ انه يجعل قوله بعد الأمان مطلقا بالشراء يعني ولا فرق بين أن يكون الاختتام قبل أو من بعد الظاهر خلافه إذ سحول (١٢) فان قيل استحب له الرد قرز (١٣) إذا

محظوراً على المؤمنين (وغيره) كالعود إليهم والاعانة لهم ويستحب الوفا لهم بالمال ما لم يكن سلاحاً وكراماً وعن الأوزاعي يجب (و) المستأمن من المسلمين إذا دخل دار الحرب جاز (له) استرجاع<sup>(١)</sup> العبد الآبق<sup>(٢)</sup> على المسلمين إلى دار الحرب لأنهم لا يملكون علينا ما لم ندخل دارهم قهراً (و) يجوز (لغير المستأمن) من المسلمين إذا دخل دار الحرب (أخذ ما غنم به<sup>(٣)</sup>) من أموالهم سواء أخذه قهراً أو بالتلصص أو بالسرقة أو بأي وجه أمكنه التوصل إلى أخذه<sup>(٤)</sup> (ولا غنس عليه<sup>(٥)</sup>) فيما غنمه منهم بأي هذه الوجوه وقال ابن بلزومه الخمس لأنه غنمية ﴿فصل﴾ في حكم من أسلم من الحريين إذا استولى المسلمون على دار الحرب (و) اعلم أن (من أسلم<sup>(٦)</sup>) من الحريين وهو عند إسلامه (في دارنا لم يحصن في دارهم<sup>(٧)</sup> إلا طفله<sup>(٨)</sup>) الموجود حال الإسلام فإذا كان له أطفال في دار الحرب لم يجز للمسلمين سبيهم لأنهم قد صاروا مسلمين بإسلامه وأما أمواله التي في دار الحرب من متقول أو غيره فاتها لا تحصن بإسلامه في دار الإسلام بل للمسلمين اغتنامها إذا ظفروا بتلك الدار ولو كانت وديعة عند مسلم<sup>(٩)</sup> وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يكون طفله فينا كاله إذا

كان أكثر من سنة (١) أو استحل الإقامة ولو قلت أنه بيان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا بريء من كل مسلم أقام في دار الشرك وهو محمول على إقامته سنة قصاعداً أه أن وغيث بالقلم ظاهره أنه يجوز دون سنة وفيه نظر لأنها تجب الهجرة عن دار الحرب قال في البحر هذا مبنى على تندر الهجرة (١) أو سنة كما أفهمه البستان والنيث والمختار (١) مفهومه ومفهوم قوله ومن وجد ما كان له إلى قوله إلا العبد الآبق أن الفرس النادر بخلافه لا يسترجع وتجب لمن صارت له القيمة بعد التسمية ظاهره ولو لم تثبت أيديهم عليه والعبد الآبق ولو ثبت عليه اليد والأزهار في قوله دار إباحة تملك كل فيها ما ثبت يده عليه ظاهره ولو عبداً أتما فقال القاضي ما لم يضطرب كلام أهل المذهب العبرة بثبوت اليد من غير فرق بين الآبق والفرس النادر وغيرها وهو المختار للذهب أه سيدنا حسن (٢) ما لم تثبت أيديهم عليه فيملكونه كما تقدم في الصورة الأولى أه (٣) الأولى ما لم يملكونه وقرز (٣) في غير هدنة (٤) غير الرأ وقرز (٥) ولو بأمر الامام أه متى لعله حيث أخذه بنير القهر (٦) أو دخل فيه الهدنة وقرز فرع فان كان في يد هذا الذي دخل في الهدنة أمة مسلمة ساقط منه أمر باعتزالها ومتى باقتضاء عدتها وهو موضع حلها وتسمى له في قيمتها ويكون ولاؤها مسلمة بإسلامها أه أن لفظاً (٧) غالباً احتراز من المملوك إذا أسلم فإنه لا يحصن طفله إذا لا يده أه ح بهر أن ولعل الوجه أن الولد يلحق بأمه يقال قد صار مسلماً بإسلام أبيه إلا أن يكون مملوكاً كان أمه مملوكة لم يحصن ويجوز اغتنامه وقرز (٨) والمجنون (٩) ومال طفله المتقول (٩) يعني في دار الحرب (٩) لأن يده قد

أسلم في دار الاسلام (٧) إذا أسلم (في دارم فطفله وماله<sup>(١)</sup> المنقول) محصنان محترمان سواء كان في يده أو في يد ذمي فأما غير المنقول فلا تحصن باسلامه<sup>(٢)</sup> (٧) ثلاثة أشياء من المنقول أحدها (ما) استودعه (عند حربي<sup>(٣)</sup> غيره<sup>(٤)</sup>) فانه لا تحصن بل يجوز للمسلمين إغتنامه إذا غفروا بتلك الدار (و) الثاني (أم ولد المسلم<sup>(٥)</sup>) إذا كانت قد استولى عليها الشركون ثم أسلم من هي في يده في دار الحرب فانه لا يستقر ملكه عليها باسلامه<sup>(٦)</sup> (فيردها) لكن لا يجب عليه زدها بلا عوض بل (بالفداء<sup>(٧)</sup>) فان لم يكن مع مستولدها شيء عين من بيت المال<sup>(٨)</sup> فان لم يكن في بيت المال شيء بقيت في ذمته قيمتها قل عليم ومن ثم قلنا (ولو بقي) عوضها (دينار) في ذمة مستولدها وقال أبو حنيفة لا يملكون علينا<sup>(٩)</sup> الا ما يصح أن تملكه نحن بالشراء ونحوه وأم الولد لا يصح ذلك فيها فيجب أن ترد بغير شيء عنده (و) ثالثها (المدر) الذي دبره المسلم ثم استولى عليه كافر في دار الحرب ثم أسلم ذلك الكافر فانه لا يحصن للمدر باسلامه عن أن يرده بل يجب عليه رده لمدره من المسلمين لكن إنما يرده (بالفداء<sup>(١٠)</sup>) كأم الولد سواء بسواء (و) ها (يعتقان) في يد المشرك

زالت عنها باختلاف الدار اه غيث (١) صوابه وماله قرز (٧) لأن دار الحرب لا تجبض (٥) بدليل قوله تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم (٣) من قبل الاسلام وأما لو أودعه بعد الاسلام أو بعد دخوله في الذمة فلا يجوز إغتنامه لأنه قد حصنته بالاسلام أو بدخوله في الذمة والله أعلم ومثله في البيان (٥) وأما ما أودعه عند مسلم أو ذمي أحرزه باسلامه وسواء بقي بعد الاسلام في دار الحرب أو خرج (٤) لا فائدة لقوله غيره (٥) وكذا أم ولد الذمي (٦) ولا يجوز لمن أسلم عنها أن يطأها قبل أن يغديها وذلك لأن الاسلام قد منته من وطئه أم الولد التي لا يملكها فهي ملك مسلم آخر وبالإسلام قد زال ملكه عنها وإنما يستحق قيمتها فان كان الحربي قد وطئها في دار الحرب وأسلم عنها وهي حامل فولدت (١) ثبت النسب له لأنه وطنها في حال ملكه لها فاذا أسلم عادت للأول فلا يجوز للأول وطئها حتى تضع وتبقى من فاسا كوطوءة لشبهة إذا عادت إلى زوجها أو سيدها اه نجيري (١) ولا تكتأ أم ولد الثاني قرز قيل ويكون حر أصل ولا ضمان فيه وقد يركب فراش على فراش قرز (٧) وله حبسها حتى يستوفي الفداء (٥) والوقف حكمه حكم أم الولد في رده بالقيمة على صاحب النفقة ذكر معناه في شرح الآثار فيحقق والصحيح أنهم يملكونه علينا لأن الدار لا تجبض يستقيم في غير المنقول وأما المنقول فلا يملكونه اه سيدنا حسن (٨) ولا يسمى بخلاف الرهونة إذا استولدها الرابن فانها تسمى كأم والفرق أنها في الرهن الدين في رقيتها والنجانية من سيدها فسبت عنه بخلاف هذه فانه لا دين ولا نجانية رأساً فلم تسع ذكره الوالد في المصباح اه ح فصح لأنه لم ينفذ عنها ولا يحصل منها حاجة توجب السعاية (٩) وقواء حيث (١٠) إلى قدر قيمته (٥) فان أصر سيده ولا يت مال بيع المدر اه وفي البيان أنه كأم الولد

(بعوت) السيد<sup>(١)</sup> (الأول<sup>(٢)</sup>) الذي استولوا دبر قيلع ولا يلزمه فداؤهما<sup>(٣)</sup> لومات قبل إسلام  
الحربي الذي صار في يده لأنه لم يكن قد لزمه الفداء له وقيل من ح يلزمه الفداء ولولم يسلم الحربي  
لتعليقه بهما الحرية قال مولانا عليهم فيلزم على هذا أن يكون الفداء من تركته<sup>(٤)</sup> (و) أما  
(المكاتب) الذي كاتبه مسلم ثم استولى عليه كافر فإن الكافر إذا أسلم لم يلزمه رده لمكاتبه  
للمسلم بفداء ولا غيره ولا ينقض عقداً لمكاتبه لكنه يستق (بالوفاء) بمال الكتابة يدفعه  
(للاخر) أي لسيده الكافر لأنه قد ملكه فان عجز نفسه ملكه الكافر (و) إذا اعتقت أم  
الولد أو المدبر أو المكاتب التي استولى عليهم الكافر وجب أن يكون (ولاؤهم للأول<sup>(٥)</sup>)  
وهو للمسلم الذي استولوا أو دبر أو كاتب لأن حريتهم وقمت من جته \* (فصل)  
في بيان ماهية الباغي<sup>(٦)</sup> وحكمه (و) اعلم أن (الباغي<sup>(٧)</sup>) في اللغة هو المتمددي على غيره وأما  
في الشرع فهو (من) جمع شروعا ثلاثة \* الأول أن (يظهر أنه عني والامام مبطل) وسواء

ولفظه وإن لم يثبت القيمة عليه في ذمه ويردان عليه لأنهما قد خرجا عن ملك الذي أسلم اه بلفظه  
(١) أو تنجز عقبهما ولعل ذلك بعد اسلام<sup>(٨)</sup> للمستولي اه تنامي وهل يعتان بتنجيز عقبهما من الثاني  
بعد اسلامه قيل لا يعتان اذ قد زال ملكه عنهما بالاسلام<sup>(٩)</sup> وان كان قبل اسلامه لم يعتان ولا يقال  
فلم يعتان بعوت الأول وان كان المستولي لم يسلم قلنا ليست الحرية من جهته بل من جهة الله تعالى اه تنامي  
(٢) وسواء كان قبل اسلام الثاني أو بعده اه ن اذا كان بعد تسقط القيمة التي قد وجبت على الأول الثاني  
ولورحمه ان كان قد مات اه كواكب لفظا وقرز<sup>(٣)</sup> ولا سعاية عليهما اه ح لي ولفظ البيان فرع ولا يلزمهم  
السعاية هنا الخ اه (٤) وفيه نظر اه بحر (ه) قيل الا أن يجز عقبهم الآخر كان الولاء له اه ح انما اذا كان  
قبل الاسلام في غير المكاتب واما هو فيبقى مطلقا سواء كان عقبه قبل الاسلام أو بعده والوجه فيه ان عقد  
الكتابة لم يتنسخ قرز<sup>(٦)</sup> (٦) وجهاد البقاء أفضل من جهاد النكفار لانهم أو الاسلام من معدته ولأن  
شبهتهم أظهر ولما أثر إذ يغني بطلانها على بعض من الناس فكانت كالمصيبة في الحرم وبالرحم فكانت  
كالحرمة من وجوب ضلوا وأضلوا بخلاف الكفر فقد علم بطلانها من أول لأنه لم يكن أحدهم المسلمين  
يوم مصحة ما م عليه ذكره في الزينات اه شرح فتح ولأن الكفار كادوا الاسلام من أطرافه البقاء  
كادوا الاسلام من بيوحه وذلك لأن مصحهم وقعت في دار الاسلام فصار كالمصيبة في المسجد  
اه كواكب (٧) والأصل في هذا الفصل الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى وإن طاعتان  
من المؤمنين اقتولا الى قوله تعالى قتلتوا التي تبني حق تعالى الى أمر الله فامر بقتل أهل البغي حتى  
يرجعوا من بينهم وأما السنة فما روى عن علي بن أبي طالب من قال ما بينة وطلحة والزبير وقتل الخوارج  
وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا علي سقاتل الناكثين والفاستين والمنازين اه تعليق أم  
قوله الناكثين طلحة والزبير وجندهما والفاستين بني معاوية وأصواته والمنازين هم الخوارج

كان إظهاره لذلك عن اعتقاد جازم<sup>(١)</sup> أم لا عن اعتقاد<sup>(٢)</sup> \* (و) الشرط الثاني أن يكون قد (حاربه أو عزم) على حربه (أو منع منه واجباً) طلبه منه نحو أن يطالبه بركة ماله أو بخمس ما يبخس أو نحو ذلك فامتنع من إعطائه مظهر أنها لا تجب طاعته<sup>(٣)</sup> (أو منعه) أن ينفذ أمرًا (واجباً) عليه إنفاذه من جهاد قوم أو إقامة حد قد وجب عليه إقامته (أو قام بما أمره إليه) من إقامة جمعة أو حد من الحدود أو نحو ذلك مع كراهة الامام<sup>(٤)</sup> ونفيه عن ذلك \* (و) الشرط الثالث أن يكون (له منعة) تحصن فيها ويلوذ بها إما حصن أو مدينة أو عشيرة تقوم بقيامه وتقدم بقعوده فتى اتفقت هذه الشروط الثلاثة في شخص سمى بأغيا شرمًا قال عليم فإن اختل أحدهما لم يقطع بكونه بأغيا لا إسما ولا حكما<sup>(٥)</sup> (وحكمهم<sup>(٦)</sup>) في المقاتلة لهم أن يصنع في قتالهم (جميع ما مر<sup>(٧)</sup>) ذكره في قتال الكفار (إلا) في ثلاثة أحكام الأول (أنهم لا يُسبون<sup>(٨)</sup>) لا ذكورهم ولا إناثهم ولا صبيانهم باجماع المسلمين \* (و) الثاني أنهم (لا يقتل جريحهم<sup>(٩)</sup>) إذا قدر عليه المؤمنون ووجسده جريحا (ولا) يجوز أن يقتل (مدبرهم<sup>(١٠)</sup>) إذا أنهزموا وظفر بهم المجاهدون مدبرين فإنه لا يجوز لهم قتلهم في حال إدبارهم منهزمين (إلا) أن يكون النهنزم<sup>(١١)</sup> منهم ذاقلة ينهزم إليها من رده أو منعة تمنحه فإنه يجوز قتله حينئذ عندنا وأبي ح وقال ش لا يجاز على الجريح<sup>(١٢)</sup> ولا يقتل المدبر وإن كان له فئة لأنهم إنما يقتلون عنده للدفع (أو لخشية العود<sup>(١٣)</sup>) أي إذا خشي منه الكر بعد الفرجاز قتله أيضا \* وأعلم أن قتل الباغي النهنزم يجوز للإمام حيث خشي أن تركه عاد لقتاله

أه نجري (١) كالغوارج (٢) كما وبه (٣) أما إذا كان مقتداً أن الأمام حق فهو فاسق جارحة كما وبه (٤) لا فرق (٥) سواء لم يأنز وأما الكراهة فلا عبرة به وأما ذكر الأمام الكراهة فلا يلزم من قوله أن من تقدم عليا عليم بأغيا ذكر منعه في الفيت (٥) بل حكه حكم ما تقدم هل قبله أو لمساته أو يده قرز (٦) ومن وجد من المسلمين أباه أو أبا أرحامه من البغاة تجب قتله على الخلاف الذي تقدم في الكفار فإن لم يلق قتله جاز ويرمه كما إذا قتله قصاصاً عندنا (٧) مسئلة وفيمن حضر معهم ولم يقاتل وجبان الأمامي أصحها لا يقتل كمن ألقى السلاح وقيل يقتل إذ لم يشكر على عليم قتل محمد بن طلحة السجاد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من سود علينا فقد شرك في دماننا أه بخر يلقظه (٨) روي الأمران وهوان لا يقتل الجريح ولا يسي عن علي عليم (٩) جرحا مشغيا إلا اليسير فسكا لصحيح وقيل الذي لا يمكن معه القتال وإن لم يكن مشغيا (١٠) فإن فعل أتم ولا شيء عليه أه شامي قرز والمقرر أنه يلزمه القود مع العمد والذي مع الخطأ (١١) أو الجريح أه بيان ونجري قرز (١٢) المقصود أنه لا يجم الجريح بالقتل كما هو ظاهر عبارة البيان (١٣) قيل ح ولو بعد زمان طويل أه كواكب وقواء الذماری



(كلكل<sup>(١)</sup> مبني عليه<sup>(٢)</sup>) أي كما يجوز ذلك لكل مبني عليه وإن كان غير إمام<sup>(٣)</sup> (و) الحكم الثالث أنه (لا) يجوز أن (يضم) شيئاً (من أموالهم إلا الإمام<sup>(٤)</sup>) فيجوز له أن يضم (مأجلبوا به<sup>(٥)</sup>) من مال وآلة حرب (يستمنون به على الحرب (ولو) كانت ذلك الشيء الذي أجلبوا به (مستماراً لذلك<sup>(٦)</sup>) أي ليستمان به على أهل الحق فإنه يجوز أخذوه وعكسك الفاعون (لا) إذا كان الذي أجلبوا به (غصباً<sup>(٧)</sup>) على غيرهم<sup>(٨)</sup> فإنه لا يضم بل يرد لما لكة وقال محمد بن عبد الله لا يضم أموال أهل القبلة<sup>(٩)</sup> وهو قول الفريقين لكن أباح أجازا لا تنافع بأسلحتهم وكراعهم مادامت الحرب قائمة فإذا وضعت الحرب أوزارها ردت إلى أربابها وقال أحمد بن عيسى<sup>(١٠)</sup> والحسن بن صالح أنه يجوز لتغير الإمام<sup>(١١)</sup> أخذ مأجلبوا به كما يجوز قتلهم (ولا يجوز) اغتنام (ماعداً ذلك) أي ماعداً مأجلبوا به من أملاكهم من منقول وغير منقول (بالاجماع<sup>(١٢)</sup>) (لكن) يجوز (للإمام فقط<sup>(١٣)</sup> تضمينهم) ما قد قبضوه من الحقوق<sup>(١٤)</sup> التي أمرها

(١) وذكر في البيان عن أحمد بن عيسى أنه يجوز للبني عليه أن يضم من مال الباسعي لأنه إذا حل دمه حل ماله وهو قول الهادي عليه السلام (٢) قال في الثقات وإذا صال عدو على قرية عدونا فلم صرف واجباتهم في استيجار من يدفع عنهم في القس والتبال والخذل ونحو ذلك وإن أرادوا عمارة سور يحميم أو قعدة أو نحو ذلك جاز قال فيها وقد ذكر ذلك في جامع الامهات اه ترجمان (٧) في الحال أو المال اه هداية قرز (٨) وجب امانة المبني عليه مدافعة إلا أنه لا يجوز قصده الى داره لتغير الإمام ومن يمكن من قبله اه شرح فتح وقيل بل يجوز قصده إذا أحس أنه لا يتدفع منه الا بقصده الى بيته اه حيث قرز (٣) وكذا أميره بقتالهم اه ح (٤) وكذلك ما أجلب به التجار (١) منهم اه يان وكذلك يجوز اغتنام الجلايين اليهم اه رياض ويسان ويجب على الفاع من أموالهم الخمس اه قرز (١) وعلى وجه الاعانة لهم والارحاف على المسلمين فإنه يضم اه يان بلفظه (٥) وعلى التفسير أنه لذلك والا كان غصباً (٥) ولا يضمن المستجير لأن هذا غالب وقيل يضمن لأن العارية لذلك مخطورة (٦) أو ودية أو رهن (٧) وأما منهم فإن كان مما أجلب به صاحبه ثم غصب عليه فكا أجلب به اه مفتي قرز (٨) وم من صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما جاء به وصلى الى القبلة (٩) وص بالله وهو نص الهادي عليه السلام في الاحكام حيث قال من شاق الحق أو مآنه وجب قتاله وحل دمه ومن حل لنا بالمحاربة دمه فهو فيء للمسلمين عسكريه اه بسنن بلفظه قيل فيلزم في المرتد اه مفتي (١٠) لأن ما يختص الإمام به هو الاربة فقط (١١) وقال ص بالله يجوز أخذ أموالهم عقوبة لهم اه يان (١٢) إشارة الى خلاف أبي مضر (٥) في البغاة والظلمة وأئمة الجور الخ اه يان بلفظه (١٣) قال في شرح الاية نبيه وعلى قولنا أن للإمام تضمين الظلمة ما قبضوه من الواجبات للراي بذلك ما أخذوه من أيدي عمال الإمام بعد قبضهم بها من أرباب الأموال براضام وأما ما أخذوه بغير رضام فهو باق على ملكهم ويجب على الإمام رده اليهم ان كانوا معروفين إلا أن

إلى الامام من واجبات أو خراج أو مظالم ملتبس أهلها أو نحو ذلك (و) كذلك يجوز له تضمين (أعوانهم حتى يستوفى الحقوق) التي عليهم بما أمره إليه سواء كانت عليهم فعلوها منه <sup>(١)</sup> بعد المطالبة <sup>(٢)</sup> أو قبضوها من غيرهم وقد اختلف الناس في التضمين فقال أهل المذهب على ما حصله الشيخ على خليل في مجموعه أنه لا يجوز إلا للامام <sup>(٣)</sup> فقط وقال أبو مضر بل يجوز لآحاد الناس <sup>(٤)</sup> وقال ضجفر بل يجوز <sup>(٥)</sup> لأهل الولايات كافة سواء كانوا نصويين من جهة الامام أو من خمسة أو من باب الصلاحية ولا يجوز لغيرهم (و) اعلم أن الامام وإن جازله تضمين الظلمة فإنه (لا) يجوز له أن (ينقض له) أي لأجل التضمين (ما وضعه من أموالهم في قرية) كصلة الرخم وإطعام الجائع وكسوة المريان <sup>(٦)</sup> ووقف أرض <sup>(٧)</sup> أو دار أو صارة مسجد أو نحو ذلك فإنهم إذا فعلوا ذلك وأنفقوا فيه مالا هم يملكونه <sup>(٨)</sup> لأن أموال الله تعالى فإن ذلك المال وإن كان باقيا في يد من أعطوه لم يجوز للامام استرجاعه ونقض الهبة والصدقة ونحوها لتضمين الواهب والمصدق ولو كان ذلك مستغرقا لو صرف

يعل أن عليهم شيئا من الواجبات مثله أو أكثر جزأه على وجه التضمين لهم والاخذ بقدر ما عليهم وزد الزائد قيل الاجتزاء فيجب رداه <sup>(٩)</sup> لأن أخذها منه لانتها سقط بالقوت وأخذ الظالم لها غير صحيح لاسيما مع وجود الامام فإن كان الذي أخذ منه الواجبات من غير رضاه غير معروف كان حكمها حكم الظالم فإن كان الظالم قد صرفها في مستحقها فقد أجزته على قولنا إن ولاية النظام إلى الظالم لا على القول بأن أمرها إلى الامام له شرح بهران <sup>(١٠)</sup> والمخاض عدم الرد لانتها في مقابلة الامان من إمام أو غيره <sup>(١١)</sup> أي أخذوها <sup>(١٢)</sup> يعني إذا طلب الامام الواجبات وأمره بأخذ عليهم فعلوها ثم علم الامام ذلك فله بعد الظفر تضمينهم ولو كانوا قد وضعوه في عمله وكذا إن لم يخرجوه إلى عمله سواء كان قد طلب الواجبات أم لا لأنه تضمينهم وأما لو وضعوه في عمله قبل مطالبة الامام فليس له التضمين لأجله أما لو لم ينفذ أمره عليهم وطلب الامام منهم الواجبات قبل قول السيد يحيى والفقهاء من ليس له ذلك يعني التضمين وعلى قول الفقهاء فله ذلك لأن الطلب يقطع الخلاف <sup>(١٣)</sup> أو قبلها ولم يخرجوها وقرز <sup>(١٤)</sup> والاستيلاء إذ بعد الاستيلاء تكون من يده ولاية وقرز <sup>(١٥)</sup> وواله قرز <sup>(١٦)</sup> ولعل المراد بالآحاد من يصلح لذلك وبمقتضى غيرهم ويصرفه في مصارفه وإن لم يبلغ درجة الكمال له شرح فتح <sup>(١٧)</sup> وهكذا الخلاف فيمن أراد الأخذ من أموال الظلمة تضميناً لهم عما عليهم من النظام وأموال الله تعالى التي لا يخرجونها أه بيان <sup>(١٨)</sup> ينظر قد تضمنه له خلاف ذلك يعني عدم اعتبار الولاية هناك واعتبارها هنا في فعل ما أمره الله إلى الامام فينظر ما الفرق إذ يقال ما تقدم مروى عنه وهذا مذهبه <sup>(١٩)</sup> ولو من غايته أموال الظالم <sup>(٢٠)</sup> ولومهم قرز <sup>(٢١)</sup> حيث لم يكن شيء في ذمته من النظام فإن كان في ذمته شيء منها لم يصح وقفه لأن الوقف مع المطالبة لا يصح وهو مطالب في كل وقت والمذهب أنه يصح ولا ينقض وهو ظاهر الاظهار <sup>(٢٢)</sup> أو

في قضاء المظالم لأنه قد خرج عن ملكهم وملكه الذي صار إليه ملكاً مستقراً فلا وجه  
لابطال ملكه (أو) وضمو شيئاً من أملاكهم في (مباح) كالهدايا والهبية للأغنياء فليس للإمام  
تقصه (مطلقاً) أي سواء كان باقياً أم تالف في يد المعطي (أو) وضمو شيئاً من أملاكهم في  
أمر (محظور) نحو أن يسطوا بنية أجزتها أو مغبة أو زماراً أو رشوة على شهادة زور أو  
نحو ذلك فإن الإمام لا يضمنه القابض إذا أراد تضمينهم (وقد تلف<sup>(١)</sup>) ذلك الشيء في يد  
من استعطاه لأنه أتلفه برضاء مالكه فهو كالبيع له وأما إذا كان باقياً في يد قابضه فإن  
للإمام استرجاعه وهذا إذا كانت المحظورة مشروطاً لأن القابض لم يملك وأما إذا لم يكن  
مشروطاً فإن القابض يملكه وعليه التصديق به وللإمام أن يأخذه من يده إلى بيت المال  
كهدايا الأمراء (و) يجوز (للمسلم<sup>(٢)</sup>) أخذ ما ظفر به من مال الله معهم لنفسه<sup>(٣)</sup> (إذا كان  
(مستحقاً) لذلك الحق الذي أخذه من زكاة أو فطرة أو خمس (أو) يأخذه (ليصرف) ما أخذه  
في مستحقه من الفقراء أو المصالح **﴿فصل﴾** في بيان حكم الرسل التي تأتي من  
الكفار والبناة وحكم من وقع له أمان (و) اعلم أن حكم (من أرسل<sup>(٤)</sup>) اليها من جهة الكفار  
أنه آمن وإن لم يصدر له أمان من أحد من المسلمين لكن لا بد من بيته<sup>(٥)</sup> على أنه رسول  
إما كتاب استصحاب أو شهادة<sup>(٦)</sup> أو قرينة حال<sup>(٧)</sup> فن أرسل (أو أئتمت قبل نهي الإمام) لأصحابه عن  
أن يؤمنوا أخذاً (مكلف<sup>(٨)</sup>) لم يكن لأخذه من المسلمين غرم أمانه سواء كان ذكر أم أنثى حرًا<sup>(٩)</sup>

من أموال الله تعالى وهي مما لا يضمن ولا تقص قرز (١) هذا على القول بأن الإباحة لا تبطل  
بإعلان عوضها فالحظران الاعطاء للمحظور أن كان مشروطاً وده القابض مع البقاء وضمنه مع  
التلف وإن كان مضراً فهو مظلمة في يد القابض فيجب عليه إخراجها مع البقاء إلى مصرفه وضمنه  
بجمله أو قيمته مع تلفه فإن علم ذو الولاية منه التمرد عن ذلك كان له أخذه منه أحرى على قرز. ينظر  
في هذا الطرف الأخير بل ليس له أخذها وإنما يحرم فقط أنه سيداً على وهو صريح قوله حيث أجزأ  
أو أخذاً من نحو ودع (٢) هذا مبنى على قول الفضل بن شاذان أنه يجوز تسليم الإمام تولى ما أمره  
إلى الإمام من غير ولاية وأما المذهب فلا يجوز ذلك إلا مع عدم الإمام أو في غير ولايته (٣) هذا  
على قول أبي مضر أنه يجوز لأحد الناس وأما على المختار فهذا لا يستقيم قرز (٤) أو دخل ليسمع الوعد  
أو كلام الله تعالى فهو آمن أنه يحرم وكذا كتب قرز (٥) أي قرينة (٦) من المسلمين ولو واحداً ولو أنى به  
خيراً (٧) كان يستوعب الحرب حاله إلا أن سأل (٨) ولو سكر أو قرز (٩) والوجه أن زيب بنت الرسول  
صلى الله عليه وآله وسلم أجارت زوجها أبي النضر بن الربيع وهذا قول الثوريين قال بالله ولا أعرف  
فيه خلافاً ونحو القامح الخلف لقوم أنه لا يصح أمانها ومثله ذكر صاحب الوافي أنه زهروا م هانيه ابنة

أَم عَبْدًا<sup>(١)</sup> وقال في الوافي لا يصح أمان المرأة وقال أبو حنيفة لا يصح أمان العبد إلا بأذن سيده (مسلم) لا كافر ولو ذميا (متنوع منهم) بأن يكون في جانب المسلمين أو معه جماعة<sup>(٢)</sup> في دار الحرب يضمنون أنفسهم من الأسر والقتل فأما لو كان أسيراً للكفار أو يمكنهم قهره في حال عقده للأمان لم يشهد أمانه \* نعم وليس لواحد من المسلمين<sup>(٣)</sup> أن يعقد لأحد من المشركين أماناً إلا مدة يسيرة وهي (دون سنة<sup>(٤)</sup>) وليس له أن يعقده سنة<sup>(٥)</sup> فصاعداً ولم بالله فيما دون السنة وفوق أربعة أشهر قولان فينعقد الأمان باجتماع هذه الشروط<sup>(٦)</sup> (ولو بإشارة أو) إذا قال المسلم للمشرك (تعال) إلينا فإنه يكون أماناً للمدعو<sup>(٧)</sup> كالوقال أمتهك وأنت آمن أو مؤمن أو في أمان<sup>(٨)</sup> أو لا خوف عليك أو لا نصير أو لا بأس<sup>(٩)</sup> أو لا شر أو نحو ذلك<sup>(١٠)</sup> فإذا انعقد الأمان بهذه القيود (لم يجز خرمه<sup>(١١)</sup>) لقوله تعالى أو فو بالتقود وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطوهم ذمتكم وفوا بها (فإن اختلف

أبي طالب أمنت رجلين رجل من أحباتها وزوجها دخلا دارها فغاب أخوها علي بن أبي طالب عليهم ليقتلها فجات إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له حالهما فقال لها مرحبا يا أم هانئ قد أجرتنا من أجرت وأماناً من أمنت (١) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمان رجل من أقمناكم يعني أعلامكم أو أدناكم من أحراركم أو عبيدكم أعطى رجلاً أماناً فله الأمان أنه ذكره (٢) ولو كفراً قرز (٣) وأما الامان فيجوز مطلقاً مع أمان (٤) لشخص معين أو جماعة معينين (٥) وأن لا تكون فيه مضرة بالمسلمين كالجاسوس أو يان (٦) لا لأهل قطر منهم أو مصر فذلك إلى الامان أن يلقظه (٧) لتسير الامان واليه بمن يقوم مقامه أو ما هو له ذلك وإن كثرت (٨) (إلا بجزية إذهي الوقت الذي تأخذه فيه وليس له أن يقرم في بلادنا بغير عوض إلا للدة التي لا عوض مثلها إذ فيه قضاه بحر وقرز (٩) الأربعة (١٠) قال في البحر ولا بد أن يقبله المؤمن بقول أو صل يدل على قبوله فإن رده أو سكت عنه لم يصح الامان أن لا أن يجعل وجوب القبول رد أمانته وقرز (٧) ولولده الصغير وأمواله المنقولة أو بحر ونسائه أو من يان حيث (٨) أو جاري أو رفيق أو من (٩) أي لا خوف لفظان مترادفان (١٠) نحو وقف أو عطية خاتمه وكذا السلام عليك ذكره في التقرير عن القاسم عليهم أن وقرز (١١) فرع والرقابة للذمة واجب اجماعاً فمن استعمل قرضها كفر ومن خرمها غير مستعمل فسق ذكره القاضى جعفر قال في التقرير بخرم قرضها أشهر وأظهر من تحريم الزنى ونحوه أن (٥) خبر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا ثبت أميراً على جيش قال له إذا حاصرت حصناً فإرادوك أن تجعل لهم ذمة الله أو ذمة نبيك فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيك ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك فانكم إن تغفروا ذمتكم وذمة آبائكم أهون عليكم من ذمة الله وذمة رسول الله وإذا حاصرت حصناً فإرادوك أن تغلظهم على حكم الله فلا تغلظهم على حكم الله ولكن أتركهم على حكمك فانكم لا تدرى أن تصيب حكم الله أم لا فهذه الألفاظ ينبغي لامان

قيد<sup>(١)</sup> من هذه القيود التي تقدمت (رد مأمنه<sup>(٢)</sup>) أي لم يحز قتله في تلك الحال ولا إتمام  
أمانه بل يرد إلى مأمنه قبل بلوغه مراده بالأمان (غالباً) احتراز من أمان عُقِدَ بعد نهى  
الامام<sup>(٣)</sup> عن الأمان فانه لا يرد مأمنه بل يحوز قتله و (يحرم) عقد الأمان (للعذر<sup>(٤)</sup>)  
بالاجماع (ولا) يجوز أن (يمكن المستأمن من شراء آلة الحرب) سيف أو قوس أو درع  
أو فرس أو منفر أو نحو ذلك (إلا بأفضل<sup>(٥)</sup>) منه (و) إذا ادعى بعض المشركين أنه دخل  
بأمان فأنكر المسلمون ذلك كانت (البيضة على المؤمن<sup>(٦)</sup>) أي التي ادعى أنه مستأمن (مطلقاً)  
أي سواء كانت دعواه قبل الفتح أم بعده فإن بين الأمان إما بشهادة أو إقرار من ادعى<sup>(٧)</sup>  
أنه آمنه عمل بمقتضى ذلك ولا جاز قتله (و) أما إذا ادعى بعض المسلمين أنه قد كان من بعض  
المشركين كانت البيضة (على) المسلم (للمؤمن) للمشرك إذا ادعى ذلك (بعد الفتح<sup>(٨)</sup>) أي بعد  
أن افتتح المسلمون دار الكفر لأن الظاهر خلاف ذلك بعد الفتح لاقبله فالتقول قوله

الحق أن يوصي بها عسكريه وأميرهم اه شفاء (١) وإذا وقع الأمان من غير أهله ثم أجاز من هو أهله  
صبح اه معيار (٢) قال فل شيء (٣) والوجه أنه مفروق بخلاف ما إذا دخل الحربي نهجاً لانه يحتل  
لأنه غير مفروق قال في الانحصار وإذا قال المسلم ما قصبت الأمان وقال الكافر فهمت الأمان وجب رده  
إلى مأمنه ولا يجوز قتله اه بيان (٤) قال المؤلف ومن أظهر أنه منهم فانه لا يصح تأمينه بل يجوز له ولغيره  
قتله لأنه نقض تأمين كافر في الظاهر عديم فالجواب خدعة كقصة كعب بن الأشرف وذلك أنه لما بالغ  
في عداوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم من لي ببن الأشرف فقال  
جد بن مسلمة أنا أقتله فقال افضل إن قدرت فقال يا رسول الله إنه لا بد لنا من أن نقول فيك ما هو كالكذب  
فقال قولوا فأت في حل من ذلك فاجمع قتله جماعة فيهم أبو نائلة وكان رضيماً لكعب فقال له ويحك  
يا بن الأشرف أتى قد جئت لك حاجة أريد ذكرها لك فآتمنى عنى فقال افضل قال أبو نائلة كان قد قدم  
هذا الرجل يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علينا بلاء من البلاء عادتنا العرب وزمونا عن قوس  
واحدة وقطعت عنا السبل حتى ضاع الميال وجهت الأضراس وأصبحتنا قد جهدنا ونجهد عيالنا قال  
كعب بن الأشرف أما والله لقد كنت أخبرك يا بن مسلمة أن الأمر يصير إلى ما أقول إلى آخر القصة  
وهو مبسوط في البحر وغيره حتى أنه سار معهم إلى شعب الجوز ثم إن أبا نائلة شام يده فوق رأس  
كعب إذ كان عروساً وكرر ذلك حتى قال أبو نائلة اضربوا عداوة قتله اه شرح فتح (٣) وعلمه  
المؤمن والمؤمن اه بيان وقرئ وأما لو علم أحدهما دون الآخر فلا يقبل بل رد مأمنه قرئ (٤) فإن غير  
كانت الديمة من ماله وفي ح الفتح ما قلناه فان قتله فإلى فيه وماله ليت المال (٥) من آلة الحرب لامن  
غيرها (٦) بشهادة عدلين اه بيان بل المراد شهادة كاملة كما في قوله في الأثر فيكفي شاهد أو عيان الخ  
(٧) قبل الفتح لا بعده فلا يقتل (٨) وكذا بعد نفي الإمام قبل عليه به

لأن له أن يؤمن من شاء قبل الفتح ما لم ينه الامام (إلا) إذا كان المدعي لأمان بعض  
المشركين هو (الامام) فالقول له (ولا ينه عليه لا قبل الفتح ولا بعده لأن الأمان اليه  
في أى وقت شاء) **﴿فصل﴾** في حكم المهادنة وما يتبعها أما حكمها فقد أوضحه عليم  
بقوله (و) يجوز (للامام) عقد الصلح <sup>(١)</sup> مع الكفار والبنات (لصلحة) قال عليم ولا خلاف  
في ذلك والمصلحة قد تكون لأجل ضعف المسلمين في تلك الحال وقد يكون لا تتظار حال  
يضعف فيها العدو وقد يكون لطلب تسكين قوم ليفرغ الجهاد آخرين <sup>(٢)</sup> جهادهم أم وأقدم  
ولا بد أن يكون الصلح (مدة معلومة) ولا يجوز أن يكون مؤبداً <sup>(٣)</sup> قال في الانتصار  
ومذهب الشافعي وأكثر ما تكون مدة المهادنة قدر عشر سنين لصلحه صلى الله عليه وآله  
وسلم لقريش هذا القدر ولا يجوز أكثر من ذلك قال ولا مع قوة المسلمين أكثر من  
أربعة أشهر <sup>(٤)</sup> نعم وبعد عقد المهادنة يلزمه العمل بمقتضاه (ففي بياض) <sup>(٥)</sup> لهم في مدة  
الهدة قال في الانتصار ولا يطل الصلح بموت الامام <sup>(٦)</sup> ولا بزمه (ولو) أصلهم الامام  
(على) شرط (رد من جاءنا) من الكفار <sup>(٧)</sup> (مسلماً) <sup>(٨)</sup> أى جاءنا ليدخل في دين

(١) أو أمير السرية وقرز (٢) ويجب للمصلحة (٣) أو ثابته بأذنه أو مفوضاً (٤) كما فعل على عليم حين  
صالح معاوية ليفرغ قتال الخوارج اه بيان معنى (٥) قال في الشرح ولا خلاف فيه لأن في التأيد بطلان  
ما هو المقصود منهم وهو التجل أو الاسلام أو الجزية اه زهور (٦) وقيل ع على رأى الامام اه بيان  
بلفظه وهو المختار ما لم يؤد إلى إسقاط الجهاد بالسكية (٧) ولا يجوز هضم الصلح (٨) إلا لحياة نخشاهما  
أو نحوها جاز بعد الإتياء لهم ذكر معنى ذلك في شرح الآثار وفي الهداية يجوز للمصلحة اه وقطع البيان  
عالم يبدؤه بالحياة نحو حكاية أهل الحرب أو إياه الماسوس وأخذ مال مسلم فهو خيانة وقض للعهد منهم  
ذكر في البحر بلفظه (٩) ولو للمصلحة وقرز (١٠) قوله تعالى أو فؤا بالقرود وقوله تعالى وأوفوا بالعهد إن  
العهد كان مسؤولاً وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث ليس لأحد فيهن رخصة ير الوالدين مسلماً كانا  
أو كافرين والإفاء بالعهد لمسلم كان أو كافر وإفاء الأمانة إلى مسلم كان أو كافر اه غيث (٨) وكذا  
رميس الكفار والبنات وقرز (٩) أو البلاء (١٠) وذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صالح  
قريشاً عام الحديبية عشر سنين واشترط فيها هذا الشرط قال في الشفاء غاي أبو بصير (١) مسلماً إلى  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحث قريش في أمره فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يا أبا بصير إننا قد أعطينا هؤلاء القوم ما نريد ولا يصلح منا في ديننا التبر فأنطلق فانطلق قال الله سبحانه  
ولن يملك من المستضعفين قريباً ونحزباً فانطلق قال يا رسول الله يا محمدني إلى المشركين لينصروني أن قاله  
لينصروني في ديني قال يا أبا بصير فان الله سبحانه يملك من المستضعفين قريباً ونحزباً فانطلق

الاسلام<sup>(١)</sup> فانه يجوز الصلح على هذا الشرط اذا كان المشرط وزده من أسلم (ذكر أ) لا اذا كانت امرأة<sup>(٢)</sup> فانه لا يجوز ردها لكن يكون ذلك الرد (تخيلة) بينهم وبينه اذا طلبوا استرجاعه اليهم و(لا) يجوز لنا أن نرده اليهم بأن يقع منا (مباشرة<sup>(٣)</sup>) لرده بأن نلزمه ونجذبه بأيدينا اليهم فان ذلك لا يجوز (أو) على (بذل رهائن) من المشركين اليها أما من أموالهم أو من أنفسهم يضعونه وثيقة في عام ما وضعوه لنا على أنفسهم في مدة المهادنة (أو) بذل (مال) معلوم أما (منا<sup>(٤)</sup>) لهم لأجل ضعفنا (أو) على بذل مال (منهم) لنا (ولا) يجوز أن (يرهن<sup>(٥)</sup>)

مع رجلين من المشركين فلما كان في بعض الطريق قتل أحدهما وعمد إلى الساحل واجتمع معه جماعة من المسلمين مقدار سبعين رجلاً قرشياً وحارب قرشياً وكانت لا تمر عبر قرش إلا أخذها وحسبها وأرسل يغمسها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكذب القصة في الشفا فذكر في أحاديث البحر بغير هذا اللفظ اه وابل (١) يصير يفتح الباء الموحدة وكسر الصاد المهله عية بن أسيد التقي عية بضم العين وسكون التاء فوقها قطتان وبالباء الموحدة وأسيد يفتح الهمزة وكسر السين المهملة اه جامع أصول (١) وله عشرة لامن لاعشرة له اه هداية وقرز (٢) أو خشي وقرز (٣) فلا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقد الصلح بالمدينية على ذلك فقامت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة فجاء أخوها يطلبها فأنزل الله تعالى لا ترجعوا من إلى الكفار قال صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تعالى منع الصلح في النساء اه شفاء (٢) أو دالة (٤) كما هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلح الأحزاب يوم الخندق قال في الشفاء وذلك أن الأحزاب لما أحاطوا بالمسلمين وحاصروهم واشتد الأمر على المسلمين كما حكي عز وجل إذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر إلى آخر الآية بحسب المتأقين قال الله تعالى وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض إلى قوله وما هي بعودة إن يريدون الا فراراً فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح للمشركين على ثلاث تار للمدينة ويصرفون فأمر بكتابة الصحيفة بعد أن رضى المشركون بذلك ثم شاور السعد بعد كتابتها وهم سعد بن معاذ وسعد بن عباد وسعد بن زبارة فقال هذا شيء أمرك الله به فسلم لأمر الله وإن كان شيئاً تتبع فيه هو لك فرأيتنا تبع رأيك وهو لك وإن كان هذا لا بأمر الله ولا بهواك فقد كفاكم الله ولا يصيبون من تمر ولا مسرة في الجاهلية إلا يسرى أو قرى فكيف وقد أعزنا الله بالاسلام ثم تناولوا الصحيفة ومزقوها اه صيرى (٥) فان قلت فالملوم أن طاعة أمية الهندي قبض أطفال من الغاة والمفسدين رهائن بالسمع والطاعة فكيف جاز ذلك والملوم أن تلك الرهائن لا تملك بالنسك ولا يجوز جنسهم من آياتهم وأمهاتهم مع تألم الأطفال بذلك وإن جاز إيلام آياتهم عقوبة فما الوجه للسوغ بذلك في هذا الوجه فالك عليم هذا سؤال واقع على أصحابنا ولا يمكن توجيهه إلا بالإقتباس للرسول وذلك لا بد قد علمنا جواز أنواع أطفالهم في بعض الحالات وذلك حيث ناسراً لأبواب عظيمهم وأصحابهم في يوتهم ونحو ذلك من وجوه الخرج للأطفال مما يلحق آياتهم وإعنا أصحابنا رجاء لحصول المصلحة

مسلم<sup>(١)</sup> لأنه لا يصح طر والمالك على مسلم أبدا<sup>(٢)</sup> ولو ارتد كما تقدم موضوع الرهن المالك<sup>(٣)</sup> عند عدم الوفاء (و) اعلم أنه يجوز أن (عكس) رهائن الكفار<sup>(٤)</sup> المالية<sup>(٥)</sup> والنفوس بالنكث<sup>(٦)</sup> إذا وقع منهم لأنهم يرجعون بالنكث إلى أصل الإباحة (و) يجب على الإمام أن (يرد)<sup>(٧)</sup> على الكفار والبناة (مأخذه السارق<sup>(٨)</sup>) من أموالهم أيام المهادنة (و) كذا يرد مأخذه (جاهل الصلح<sup>(٩)</sup>) من المسلمين أي إذا لم يعلم بعض المسلمين بانقضاء الصلح ففهم شيئا من أموال الكفار أو نفوسهم في حال جهله للصلح فانه يجب على الإمام استرجاعه منه وورده لهم (و) يجب<sup>(١٠)</sup> على الإمام أيضا أن (يؤذي<sup>(١١)</sup>) من قتل فيه أي من قتل من المشركين في حال الصلح (و) يجب على الإمام أن (يؤذي<sup>(١٢)</sup>) من كان واقفا (في دارنا<sup>(١٣)</sup>) أيام الصلح (أنه إن تعدى السنة<sup>(١٤)</sup>)

وهي قوة شوكة الحق وضعف شوكة الباطل فذلك يجوز استرهاب أطفالهم وإن تألموا بفراق آبائهم وأمهاتهم في تلك الحال رجاء للحصول تلك المصلحة قال فهذا أقرب ما توجه به هذه المسئلة اه غيث بلفظه هذا الجواب غير مخلص كما ترى بل فيه تكلف ظاهر والحق يقال وقد وقع من المطهرين شرف الدين في أيام والده ارتبأن أطفال من المسلمين ثم قتلهم فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه من خط القاضي السلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله (٥) يعني لا يرهنون مسلما كان معهم اه تجري أو منهم وقد اسلم (١) ولو عبدا لحزمة الاسلام قرز (٢) الاولى في التعليل بالآية قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا إذ يلزم من تعليل الكتاب صحة رهن العبد المسلم (٣) يعني في هذا الحل لا في غيره فلا يملك إلا بالبيع اه طاهر (٤) الرهن فيقال للمسلم والنفوس يعود عليها الحكم الاصل اه بيان معنى (٥) وأما البناة فيجوز على جهة التقوية والتضمين اه معنى والنفوس يجوز حبسها اه ن معنى (٦) إذ هي أمانة فيبطل حكمها بالنكث فتصير غنيمة كلوا أخذت قهرا اه بحر (٧) فإن لم يرد لتزدد الأخذ أو إصهاره احتمل أن يفر من بيت المال واحتمل أن الواجب إخافة التمرد حتى ترد وأما للمصر فكسائر الديون اه غيث (٨) ولا يقطع إذ سببه في غير بلد الولاية اه ح لى لفظا (٩) إن علم والا فمن بيت المال وكذا أن أعصر وفي التيت وأما للمصر فكسائر الديون اه منه (١٠) لأنه ثابت فيصطلق به حق المطالبة (١١) وتكون الدية من ماله أن علم الصلح وإن جهل فعل ماقلته وإن جهل القاتل فمن بيت المال وإن كان القاتل الإمام فالدية من بيت المال مع الجهل اه ن معنى وفي البرهان أن الدية على القاتل وإن جهل الصلح كما تقدم في قوله وإلا فعمد وإن ظن الاستحقاق (١٢) بأمان أو في صلح اه ن (١٣) وقد رتب البناة لأنها مقدرة لا الجزية وغيرها من الحقوق ولأنها كافية لقضاء الحوائج والبحث عن أمور الدنيا والدين ولا اعتبارها في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا بئزى ممن أقام في دار الشرك سنة (١٤) أي المدة المضروبة ومضاف في السجود والمذهب ما في الأزهاري ذهبي المدة التي لا عوض فيها قرز هذا بناء على أنه أعجمي أو كتابي اه ولفظ ح لى بضربة الجزية إن كان ممن يؤيد صلحه اه لفظا قرز



مقيماً فيها (منع الخروج) من دارنا (وصار ذمياً<sup>(١)</sup>) فان (وقف السنة حتى تمداها جاهلاً<sup>(٢)</sup>) بأن ذلك يلزمه بعد السنة (خير الامام) بين أن يزعمه عن دار الاسلام وبين أن يقرره<sup>(٣)</sup> سنة أخرى فان تمداها ضرب عليه الجزية<sup>(٤)</sup> ﴿فصل﴾ (و) من أحكام أهل الحرب أنه يجوز فك أسراهم<sup>(٥)</sup> بأسرائنا<sup>(٦)</sup> بلا خلاف<sup>(٧)</sup> قال أبو (ط) و (لا) يجوز فك أسراهم من أيدينا (بالمال) إذا بذلوه قياساً على بيع السلاح والكرام منهم ثلاثا يستينوا به وهذا أبلغ (قال مولانا علي) والصحيح للمذهب جواز ذلك<sup>(٨)</sup> وهو قول الشافعي (و) يجوز (رد الجسد<sup>(٩)</sup>) من قتلاء المشركين لكن لا يرد بموض بل يرد (مجاناً) أى بلا عوض<sup>(١٠)</sup> لأنه بمنزلة بيع النجس (ويكره حمل الرؤوس<sup>(١١)</sup>) من قتلاء المحاربين والبناء إلى الأئمة والأمراء قيل وهي كراهة ضد الاستحباب فتزول بتقدير المصلحة<sup>(١٢)</sup> من إرهاب العدو أو

(١) صوابه ورد إلى أصله اه فتح (٢) قال تمداها علماً بأنه لا أمان له بعد المدة خير الامام بين قتله واسترقاقه لأنه يعود عليه حكم الأصل اه شرح آثار (٣) أو جاهلاً لمضى السنة اه ح (٤) بجزية وقيل بشر جزية قرز (٥) ان كان ممن تضرب عليه الجزية وإلا فالاسلام أو السيف قرز (٦) ولو كثروا اه ح لفظاً قرز (٧) ولو واحداً قرز (٨) بل فيه خلاف ح ذكره في البيان (٩) لقوله تعالى فاماتنا بعد وإما فداء ولعله صلى الله عليه وآله وسلم في أسراء بدره بستان (١٠) وربما كان في أخذ المال للمسلمين من القوة ما هو أبلغ من حبس المشرك وربما كان تقع المال للمسلمين أكثر من تقع الرجل لقومه وقد حمل كلام ط على أنه لا مصلحة للمسلمين في ذلك وكلام أهل اللذهب حيث المصلحة حاصلة. جميعاً بين السكاملين وهذا أقرب والله أعلم اه غيث (١١) وأما أخذ الجسد من عديم غنائم لنا أن ندفع لهم المال اه ح سحولي وقرز (١٢) وذلك لأن الميت لا يجوز بيعه ولا أخذ العوض عليه ولو كان أخذ أموالهم مباح لأن ذلك توصلاً إلى المباح بالمحظور ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أخذ عشرة آلاف درهم بهذا المشركون على رد قبيل منهم سقط في الخندق وردده لهم بشيء وهو نوفل بن عبد الله بن النخيلة المخزومي اقتصر الخندق طام الأحزاب فتورط فيه فقتل وغلب المسلمون على جسده فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة آلاف درهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا حاجة لنا في جسده ولا ثمنه وخل بينه وبينهم رواء ابن هشام في السيرة (١٣) ولا يحرم لأنه حمل رأس أبي جهل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشكره اه ح وقد روى الجمل إلى علي عليه السلام من ذلك وقال ما كان في زمن النبي اه وقد روى أنه حمل إلى الناصر بن المهدي عليه السلام مائة رأس من قتلاء بني أمية وإلى غيره من الأئمة فيحمل على أنهم لم يأمروا بذلك (١٤) وقد أمر المهدي عليه السلام بحمل رؤوس من البون إلى صعدة وإلى بخران (١٥) ووجه الجواز أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر يوم بدر بطلب أبي جهل وطلبه عبد الله بن مسعود بين القتل فوجدته في آخر رمق فوضع رجله على عنقه وأحتر رأسه ثم أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

نحو ذلك (وتحرم المثلة<sup>(١)</sup>) بالقتل وكل حيوان ومعنى المثلة لإقاع القتل على غير الوجه المعروف من ضرب المتقى في الأعميين والذبح والنحر في البهائم أو زيادة تعدى القتل من جدد أنف أو يد أو رجل أو نحو ذلك (قيل و) يحرم أيضاً (رد الأسير) من المشركين (حرياً) بالئن عليه أو مفادته بموض ذكر ذلك أبو ط وض زيد (قال مولانا عليم) والصحيح خلاف ذلك<sup>(٢)</sup> **فصل** في حكم الصلح المؤبد ويان من يجوز تأييده صلحه ومن لا يجوز (و) اعلم أنه (يصح تأييد صلح المعصي<sup>(٣)</sup>) والكتاني<sup>(٤)</sup> بالجزية<sup>(٥)</sup> وحكم الجيوس حكم أهل الكتاب<sup>(٦)</sup> لقول صلى الله عليه وآله وسلم سنوابعهم سنة أهل الكتاب غير آكلى ذبايحهم ولانا كفى نسائهم ولا يجوز تأييد صلح العربي الذي ليس بكتاني لأنه لا يقبل منه جزية وقال ش لا تقبل الجزية من غير أهل الكتاب و (لا) يجوز في الكتانيين إذا ظفر بهم أنهم (يردون حريتين) بل يقع الخيار للامام بين قتلهم واسترقاقهم وتقريرهم على دينهم بجزية تؤخذ منهم كل سنة هذا إذا لم يقبلوا الاسلام فان قبلوه وجب قبوله وصار حكمهم حكم من أسلم طوعاً<sup>(٧)</sup> وقيل بان يجوز للمعصي باطلاعهم من ذلك كله كما يجوز للمعصي على أسير الكفار والخلاف فيها واحد (قال مولانا عليم) والأقرب أن ذلك لا يجوز في هذه الصورة وان جاز في الأسير إلى آخر ما ذكره عليم (و) إذا امتنعوا من الاسلام وانتمزوا الجزية فأنهم (يلزمون)<sup>(٨)</sup>

وسلم فلم ينكر عليه اه ان وروى عنه لعنه الله انه قال لعبد الله أعمق في قطع رأسي لا يقال أبو جهل كان قصير العنق (١) إلا لضرورة ملحة أو مصلحة مرئية كأن يعرف أنه لا يحصل الأثر جار الا بذلك جاز قيل أو يكون قد فعل المدوساً مثل ذلك اه شرح فتح معني (٢) وهو أنه يجوز رده حرياً الا للمصلحة وهو خاص في الأسير لعله صلى الله عليه وآله وسلم (٣) وان لم يكن كتاباً والكتاني سواء كان عربياً أو عجمياً (٤) العربي اه سنجولي (٥) خراجاً أو معاملة (٦) مسئلة وأما الصلح بصحف إبراهيم عليم وأدريس أو يجوز داود عليهم السلام فله حكم الكتانيين في الجزية ولنا كحقه والباح لعموم قوله تعالى ولا يدينون دين الحق الآية وقيل كل جيوس وقيل كلوثي إذ كتبهم لم يكن فيها أحكام بل مواعظ وقصص ولا جرمة لها (٧) فلا يستر ولا ولاء عليه (٨) قال في البحر ومنعون من لباس الحر ورفيع القطن والكتان وحمل السلاح ومن الجيوس في صدور الخبالس ومن مزاحة المسلمين ومن زجره قد دورم وأبوابهم ومن ليس خواتم الذهب والفضة والقصص الغالية ومن تكوير العانة فوق ثلاث طائفت وإرسال ذوائبها ويطعنون إلى أخيق الطريق ولا يفتدرون بالسلام قبل الحاجة تدعو اليه ولا يقيم في وجوههم اه كواكب لفظاً ولا يصاحفون ولا يضربون ولا يكفون فيها يحدون به في كتبهم اه هداية

أن يتخذوا (زيّاً يميزون به <sup>(١)</sup>) عن المسلمين (فيه صغار) لهم <sup>(٢)</sup> واذلال (من زنا) وهو لباس مخصوص لا يستعمله أهل الشرف <sup>(٣)</sup> والزنا منطقة <sup>(٤)</sup> يرتبطا في وسطه <sup>(٥)</sup> قال أبو حنيفة ويكون لأبوابهم علامات يعرفون بها ثلاث يدعوا لهم القرباء (و) إذا لم يستصلح الزنا أزموا (لبس غيار <sup>(٦)</sup>) أي لبساً مغايراً للباس المسلمين قال عليه السلام قال علي بن أبي طالب (و) لا يلبس اليهود الزايمهم لبس الأغبر ليشتبهوا بالقردة كما قال تعالى وجعل منهم القردة والخنزير ولا يلزمون أصفر ولا أحمراً لأنهما محظوران على المسلمين ولا يجوز أن تأمرهم بما هو محرم علينا ويليق بالنصارى نحو الأزرق لأنه ليس كالأبيض والأخضر في الجمال والجلوس الأكعب <sup>(٧)</sup> لبائتهم النار (و) إن شق ذلك في اللباس لمرض الزموا (جزء وسط الناصية) ومنعوا فرق الشر ولبس القلنسوة والعمامة لتظهر تلك العلامة لمن يرام فالتزير لهم بأي هذه الوجوه الثلاثة واجب (و) لهم أحكام يجب أن يلزموها <sup>(٨)</sup> إصغار لهم وهي ثمانية الأول أنهم (لا يركبون على الأكف <sup>(٩)</sup>) إلا عرضاً (الأكف بضم الهمزة والكاف وتحقيف الفاء هي جمع كاف وهو الوقاء الذي يوضع على ظهور الأحرار <sup>(١٠)</sup>) ليقى ظهورهم من أن تجرحها الأحمال وفي حكمها سروج الخيل <sup>(١١)</sup> وحقائب الابل فيجب أن يمنع الثمنون من الركوب على الأكف ونحوها إلا عرضاً وهو أن تكون رجلاه جميعاً مجتمعين في أحد الجانبين من الذابة (و) الثاني أنهم (لا يظهرون شعارهم) وهو صلبانهم وكتبتهم (إلا في الكنائس) لأن عمر رضي الله عنه وضع عليهم <sup>(١٢)</sup> أن لا يبيعوا الخمر وأن لا يظهروا صلبانهم <sup>(١٣)</sup> وكتبتهم في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم <sup>(١٤)</sup>

(١) وقد كانت يهود اليمن بالعمامة فأمرهم المتوكل على الله إسماعيل بالقلانس وذلك لتكفة حصلت منهم (٢) وكذا سائهم إذا خرجن كان لهن زيّ يميزن به كرمي القفر إيهان بلفظه (٣) يعني المسلمين (٤) بكسر الميم إيه من خط سيدي الحسين بن القاسم (٥) فوق ثيابه (٦) بكسر التين إيه قاموس (٧) وهو بين الأحرار والأسود إيه فتح (٨) ويجوز لأحد الناس لأنه من باب التضييق عن الفكر ويجب إذا تكاملت الشروط (٩) وأما إذا لم يمكن على ظهر البهيمة أكف جاز أن يركبوا كيف شاؤوا (١٠) ولو كان الركب غير مكلف قرز (١١) يعني البراذين وقيل لا فرق قرز (١٢) حيث وضعت على الخمر وإلا فهم ممنوعون من ركوب الخيل (١٣) بحضرة على عليه السلام ولم يمنعهم إيه شرح أعمار (١٤) وقيل إيه الصنم البشير وقيل صنم على صورة من عليه السلام يركبون بها وقيل يصي عليه السلام بالسكراني الصليب هو المخرج للظهور الذي للنصارى من الخشب يدعون أن عيسى عليه السلام صلب على خشبة على تلك الصورة (١٥) قاله في الهداية ويدعون لشراب السكر من الخمر لادونه

ولا يضربوا ناقوسهم<sup>(١)</sup> إلا ضرباً خفيفاً ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءة في كنائسهم إذا حضروا أحد<sup>(٢)</sup> من المسلمين ولا يرفعوا أصواتهم بالبكاء<sup>(٣)</sup> على موتاهم (و) الثالث أنهم (لا) يتحدثون يمة<sup>(٤)</sup> ولا كنيسة<sup>(٥)</sup> لم تكن موجودة يوم ضرب النمة عليهم (و) يؤذن (لهم) في تجديد ما خرب (من) البيع والكنائس في خططهم فقط<sup>(٦)</sup> (و) الرابع أنهم (لا) يسكنون في غير خططهم<sup>(٧)</sup> (و) المخطط هي البلد التي اختلطوه من قبل أي اتخذوها مسكنًا واختصوا به وخططهم هي إملة<sup>(٨)</sup> وصورية وفلسطين<sup>(٩)</sup> وخير<sup>(١٠)</sup> فإن هذه البلدان كانت لهم دون غيرهم فليس لهم أن يسكنوا غيرها من بلاد الإسلام (إلا باذن المسلمين<sup>(١١)</sup>) وليس لهم أن يأذنوا لهم بذلك (إلا) لمصلحة<sup>(١٢)</sup> مرجحة لتبقيتهم أما ليتنفع المسلمون بقربهم لأجل الجزية أو لصنائع يختصون بها أو نحو ذلك<sup>(١٣)</sup> وأما النذر لمصلحة فلا يجوز تقريرهم (و) الخامس أنهم (لا) يظهرون

(١) خشبة كبيرة طويلة وهو النصارى وأخرى صغيرة أه قاموس وم يضربون ليصلهم بأوقات الصلاة والبولق اليهود وهو قرن ينطق فيه فيقول منه صوت فيؤذن بالصلاة (ويكره) مجاورة أهل الذمة أه هداية لأنهم المنضوب عليهم والقبائل كال يمي عليم الأولى سكنهم في مترج عن المسلمين نحو ميلين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم المسلم والكافر لا تزاى تاراهما (٢) لا فرق (٣) قيل لا اختصاص لهم بهذا بل لا يجوز رفع الصوت بالبكاء لا للمسلمين ولا للذميين (٤) ولا مقبرة جديدة إلا لضرورة (٥) وأما كنيسة صنعاء وغيرها من اليمن فلإمام هدمها لأنها ليست بمحطة وإنما ترك الأئمة هدمها لمصلحة (٥) والذهب أن لهم تجديد ما خرب حيث هم مقرون عليه ولو في خططنا وهو ظاهر الأزهار والبحر واختاره المؤلف ومثله في الزيادات (٥) وكذا في خططنا لمصلحة ذكره الإمامان وقيل يجوز للإمام الآن لهم بذلك لمصلحة يراها كما في صنعاء وغيرها ويزول ذلك بزوال المصلحة أو بتغير الإمام زواله وقد أمر الهادي عليم بهدم البيع والكنائس بعمدة وبعض النواحي باليمن وهدم الإمام ي الكنيسة العظمى الذي كانت بمناء وكان موضعها عند مسجد الفياض ذكره السيد صارم الدين في هامش هدايته وترك من ترك بالجزية لضرب من الصلاح أه شرح فتح بلفظه (٦) وذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه من جزيرة العرب بني اليهود والنصارى وروى أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يجمع دينان في جزيرة وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يخرج اليهود من جزيرة العرب أه بستان قال الإمام ي والمراد بجزيرة العرب هي مكة والمدنية والجماعة وغاليتها (٧) وهي ما بين مصر والشام (٨) بيت المقدس (٩) والقسطنطينية وهي استنبول (١٠) ولهم الرجوع عن الآن وقرز (١١) قال في الزوضة وما اشقوه في اليمن قائمهم بملكوته وللإمام أن يأمرهم بيمه إذا رأى إخراجهم من خطة المسلمين أه زهور بلفظه (١٢) أهل الحل والعقد من أمة عبد صلى الله عليه وآله وسلم (١٣) إمارة على الجهاد

الصلبان في أعيادهم إلا في البيعة الصلبان بضم الصاد جمع صليب وهي عيدان يضرب بعضها على بعض (و) السادس أنهم (لا يركبون الخيل<sup>(١)</sup>) لأنهم ممنوعون من السلاح وهي من أبلغ السلاح (و) السابع<sup>(٢)</sup> أنهم (لا يرفعون دورهم على دور المسلمين<sup>(٣)</sup>) ذكره في الكافي وقال في التفريمات لا يعمنون من تطويل البناء الثامن قوله (ويديمون رقاً<sup>(٤)</sup>) مسلماته<sup>(٥)</sup> وكذا من أسلم من أرقانهم غير أم الولد<sup>(٦)</sup> فانهم يلزمون يمه قال أبو ط ويلزم المستأمن<sup>(٧)</sup> بيع ماشراه من عبيد<sup>(٨)</sup> في دار الاسلام ولو<sup>(٩)</sup> كانوا كافرين لأنه يجري مجرى السلاح والكراع (ويستق) العبد (بإدخالهم إياه دار الحرب قهراً) لأن أملاكهم في دارهم مباحة فيجب أن يملك نفسه لاسلامه قال أبو ط والاصح على مذهب الهادي عليه السلام أنه لا يستق<sup>(١٠)</sup> وهو قول ف ومحمد<sup>(١١)</sup> قال مولانا علي<sup>(١٢)</sup> والأقرب أنهم يتفقون على أنه لا يستق بإدخاله إليهم في مدة الامان لحرمه المال منه والقتل<sup>(١٣)</sup> في فصل في بيان ما ينتقض به عهد أهل الذمة<sup>(١٤)</sup> (و) لا خلاف

(١) وكذا البذل ذكره في بيان عن البحر (٥) العربية وقيل لا فرق قرز (٧) قال في روضة النووى من المهمات أن يمنع أهل الذمة من إخراج الأجنحة إلى شوارع المسلمين وان جاز لهم اسطرافها لأنها كاعلاهم البناء على بناء المسلمين أو أبلغ وهذا هو الصحيح (٥) هل للراد حيث بنوا بحسب المسلمين أم ليس لهم رفع دورهم كما يرفع المسلمون دورهم ولو كانوا في حلة منفردين الذي يحفظ تقريره المعنى الاول اه سحوى وقرز قيل ولو في فلاة إذ يكون في ذلك إنزال لهم واصغار وتمييز عن المسلمين اه شامى كما في نظائر ذلك من القباس وغيره والاثر يجعله (٥) ولا يساوون قيل أما المساواة فغائبة على مفهوم الأثر (٥) ولا يهدمون مشروعه وقرز (٥) فان رفضوا لم يهدم اه حيث وقال شيخنا بل يؤمرؤن يهدمه قرز اه شطبي وقواه الفلكني وينظر لو اشتراه مرسماً قيل لا يهدم قرز وقيل بل يهدم الزائد اه مفتق (٣) وينظر بما يستحق في دور المسلمين هل أعلاها أو أدناها أو أسفلها قلت يستحق التاليف وهذا في غير الجاور وأما الجاور لدور المسلمين فلا يرفع على داره المتقدم مطلقاً أما إذا لم يجاور بل منفرد غير فزون كيف شاق على المختار قرز (٤) ذكرنا وأما الأمة فلا يصح تملكها بالاجماع اه بيان من كتاب البيع للأز يطاها وهو محظور (٥) صوابه يملكوه قرز (٦) وأما للكتاب فانه يعقق بالبقاء فان عجز بيع اه ولفظ البيان فلو كانوا مكاتبين سلوا له ما في عليهم من مال الكتابة وعقوا فان عجزوا أمر ببيعهم اه ن من السيرة (٥) وأما ما قد تقدم انها متحق وتسعى كما تقدم في مدر المؤسر قلن كان مسيراً أجبر على يمه اه بيان من الحق قرز (٧) قوي وظاهر الأثر خلافه (٨) لعل لأطالبي في هذا على قوله الذي تقدم في الأثر في قول ط لا لبال وفي قوله قيل ورد الإسير حرياً والمختار قول الامام للهدى عليه السلام سيدنا حسن (٩) الصواب حذف الواو (١٠) قلت وهو قوي اه يجري لأنه لا يملك نفسه بغيره وأما إذا كان باختياره ملك نفسه وعق<sup>(١١)</sup> والبيعة والمحارين اه هذاية منى

في أنه (ينتقض عهدهم) بابتدائهم لنا (بالتكث<sup>(١)</sup>) للعهد بقول أو فعل أما القول فنحو أن يقولوا نحن برآء من العهد<sup>(٢)</sup> الذي بيننا وبينكم أو قد تقضينا العهد أو الزموا حذركم منا أو نحو ذلك. وأما الفعل فنحو أن يأخذوا السلاح ويأهبوا للقتال<sup>(٣)</sup> المسلمين أو يأخذوا شيئا من أموال المسلمين على جهة القهر والمناياة ونحو ذلك<sup>(٤)</sup> لكن ذلك كله لا يكون تقضا للعهد عهدهم جميعا إلا حيث يحصل هذا التكث بالقول أو بالفعل (من جسيمهم<sup>(٥)</sup>) أو (من بعضهم<sup>(٦)</sup>) ورضى الباؤون به أو سكتوا عن التاكثين ولهذا قال عليم (إن لم يباينهم<sup>(٧)</sup> الباؤون قولاً وفعلًا<sup>(٨)</sup>) وأما إذا كره الباؤون التكث وباينوا التاكث لم يكن تقضا للعهد المستمسك<sup>(٩)</sup> منهم والمباينة إما بقتال التاكث معنا أو بإظهار البراءة منه والعزم على القيام عليه مع المسلمين (وإن لم يقع التكث من جسيمهم انتقض عهدهم من امتنع من الجزية إن تمرد أكرهه<sup>(١٠)</sup>) على تسليمها وقال ش بل ينتقض عهده بمجرد الامتناع من الجزية فيقتل أو يسترق قيل أو نكح مسلمة أو زنى بها فإنه ينتقض عهده بذلك (أو قتل مسلماً أو فتنه) عن دينه إما بالتوعد بما لا يباح من قتل أو ضرب أو أخذ مال بخف<sup>(١١)</sup> قال عليم أو بزيين دينه وذم دين الإسلام ووصفه بالباطلان لأنه كذب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أودل على عورته<sup>(١٢)</sup>) نحو أن يدل لصاً أو سارقاً على مال له ليأخذه باطلاً أو يدل باغياً عليه فيقتله ونحو ذلك (أو قطع طريقاً) من

- (١) وإذا أنكروا فعل ما يوجب التقض قال قولهم اه يجر (٢) في اللؤد والوقت اه سحولي لفظاً
- (٣) محوماً أو خصوماً لأجل الإسلام (٤) إواء الحاسوس ومكائهم إلى غيرهم من أهل الحرب
- (٥) على جميع المسلمين لأجل قوم مخصوصين إلا أن يكون لأجل الإسلام وقرز (٦) ولو واحداً اه سحولي لفظاً
- (٧) حيث هم يقدرون على المباينة وإلا لم ينتقض عهدهم وقرز (٨) وفي الهداية قولاً أو فعلاً
- (٩) مستغلة ولا ينتقض عهدهم بضربهم التافوس وتركهم الزنار وإظهار مضدهم أن الله ثالث ثلاثة وهداه المسلمين إلى الحق وركب الخيل وتغوماً بما لا ضرر فيه بل يوزون ولو شرط الإمام التقض بذلك لم ينتقض بل يعمل على الصخوف (١٠) إذ لا دليل على أنها موجبة للتقض اه يجر وأما الذي إذا سب نبياً صلى الله عليه وآله وسلم وكذب القرآن العظيم فقال المادى والتاسير والامامى انه يكون تقضا لعهد فيقتل وقال م بالله لا يكون تقضا بل يردده وأما إذا قال أن عبداً رسول الله ليس بنبي (١١) أو أن الله ثالث ثلاثة أو غرر ابن الله فإنه لا يحل بذلك لأنه ذمهم الذي صوروا عليه اه كب (١٢) ينظر أمامع الشرط فقيه ما فيه وفي المتنزع انه ينتقض إذ الشرط أنك (١٣) يستقيم حيث كان على جهة الأخبار بمقتديته لأجل جهة الاستخفاف فيقتض قرز (١٤) إلا أن يكون للصبر بقوة أحد من فلول المسلمين لم يكن ناكثاً اه عامر ومثله في التيت وقرز (١٥) لا فرق قرز (١٦) معنى ملكة لقوله تعالى إن يومنا نحوزة

طرق المسلمين<sup>(١)</sup> فإنه متى فعل أى ذلك انتقض عهده فيجوز قتله أو استرقاقه ذكر هذه الأمور وانتقاض العهد بها الناصر<sup>(٢)</sup> عليم ولا نص لأهل المذهب فيها<sup>(٣)</sup> **﴿قال مولانا عليم﴾** والاقرب أن أهل المذهب لا يحكمون بانتقاض العهد بذلك بل يحكمون بأجراء الحد على من زنى والقصاص على من قتل والنكاح للمسلمة زان مع العلم<sup>(٤)</sup> وأما الفتان عن الدين فهو بمنزلة الساب للرسول<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم في انتقاض عهده<sup>(٦)</sup> والدال على العورة يوزر وقاطع الطريق يجرون عليه حكم الحارث وقد أشرنا إلى أن اختيار أهل المذهب غير ما ذكره الناصر عليم بقولنا قيل فجعل ذلك للمذهب فيه ضعف **﴿فصل﴾** في بيان دار الاسلام وعييزها من دار الكفر وحكمها (و) اعلم (أن دار الاسلام<sup>(٧)</sup> ما ظهر فيها الشهادتان<sup>(٨)</sup> والصلاة<sup>(٩)</sup> من غير ذم ولا جوار (ولم تظهر فيها خصلة كفرية) من تكذيب نبي أو إنكار كتاب أو إلحاد (ولو) كانت تلك الخصلة ليست بكفر تصريحاً وانما تكون كفراً (تأويلاً) أى يلزم القائل بها الكفر وهو أنكار ما علم من دين النبي ضرورة وإن لم يلزم أن ذلك القول يتضمن تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك من أنواع الكفر فإنه لا يخرج بذلك عن لزوم الكفر إمامه وذلك كالقول بالجبر والتشبيه أو نحو ذلك كالقطع<sup>(١٠)</sup> بدخول فساق هذه الامة الجنة وإن<sup>(١١)</sup> ماتوا على الفسق والقرء وهذا كله كفر تأويل لا تصريح فاذا ظهر في دار من غير جوار كانت دار كفر (إلا) أن يكون ظهوره ممن أظهره أعلام له في تلك

(١) أو الذين (٢) وزيد بن علي (٣) بل نص المهدي عليم في الاحكام أن الزنا لا ينتقض به العهد وكذا سائر الاحكام تابعة للزنى ذكره في كتاب الحدود اه مفتي (٤) لا فرق بين العلم والجهل قرز (٥) ينتقض (ومن ذلك) قول الذي أنعماً ليس نبي وكان على جهة الاستغفاف وأما على جهة الاخبار فيقيد لم يكن سباً لأنهم معاصون على ذلك فلا يكون قضياً عهد اه ذكره من زيد في شرحه قرز (٦) فيقول أو يسرق ولو في غير زمن الامام اه سحولي نقضاً قرز (٧) فرح وقائمة معرفة الدار أن من وجد فيها مجهول حاله حكم له بحكمها من الرطوبة والملازمة والذبيحة والتأكل اه بيان والصلاة ونحو ذلك (٨) ولو من واحد وقيل ح من الكل أو الاكثر اه وبطل (٩) أي الصلوات الخمس اه بهر ان وكذا سائر الاركان الخمسة اه شرح فتح (١٠) وعبروا بالشهادتين والصلاة هـ لأنهما الظاهران من أركان الاسلام لكونه تذكروها في كل يوم (١١) قال ع الحسن في كتاب المصالح والكسب المقتضى مائة كتاب وأربعة كتب على شئت عليم محسون وعلى إمامين الاثنين وعلى إمامهم عشرة وعلى مومنين قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل والقرآن والقرآن اه شرح سفة (١٢) لا الصجور خطأ لا يبلغ كفر ولا فسق اه ع هبل (١٣) شكل على الزوار ووجهه أنه بهم التوكيد في حالي الفسق وعدمه لأن المراد ماتوا على الفسق فقط اه هبل

الدار (بجوار<sup>(١)</sup>) من بعض المسلمين الذين الحكم لهم في تلك الدار فأنها لا تصير باظهاره على هذا الوجه دار كفر بل الدار دار اسلام (والا) تظهر فيها الشهادتان والصلاة الا بجوار من أهل الكفر أو ظهر فيها خصلة كفرية تصريحاً أو تأويلاً من غير جوار (فدار كفر<sup>(٢)</sup>) أى فهى دار كفر (وإن) كان الشهادتان قد (ظهرتا فيها) من دون جوار فصارت دار الكفر تم بأحد أمرين إما بأن لا تظهر فيها الشهادتان الا بجوار أو بأن تظهر فيها خصلة كفرية من غير جوار فأنها تصير بذلك دار كفر وإن ظهر فيها الشهادتان من غير جوار (خلافهم) بالله أنى ح فانها يقولان أن الحكم لظهور الشهادتين في البلد فإن ظهرتا فيه من غير جوار فهى دار اسلام ولو ظهر فيها خصلة كفرية من غير جوار فلا حكم لظهور ذلك مع ظهور كلمة الاسلام<sup>(٣)</sup> وقال من بالله أن الاعتبار بالشوكة وقال فومحمد أن العبرة بالكثرة (و) إذا عرفت ماهية دار الكفر فقد اختلف الناس<sup>(٤)</sup> في وجوب الهجرة عنها وعن دار الفسق فقال المهادي والقاسم والناصر أنها (تجب الهجرة عنها<sup>(٥)</sup>) أى دار الكفر<sup>(٦)</sup>

وقيل الواو واو الحال (١) المراد بالجوار الذمة والأمان (٢) كناية وعمورية فهى دار اسلام لا أنها لم تظهر فيها خصلة كفرية إلا بذمة (٣) كالبشة (٤) وقد اختلف في الفرق بين دار الحرب ودار الكفر فمنهم من لم يفرق وهو ظاهر الا للمذهب وغيره وإن اختلف الحكم بين أنواع الكفر على خلاف بين العلماء ومنهم من يفرق كالداودي يحيى بن الحسن فإنه فرق بين دار الكفر ودار الحرب قلراد بدار الحرب هى المقدم ذكرها بقوة ودار الحرب دار إباحة وهى ما كان أهلها كفار تصرح ودار الكفر ما ظهر فيها خصلة كفرية من غير ذمة وبجوار فيدخل كافر التأويل ومن في حكمه فعل هذا دار الحرب دار كفر من غير عكس فمن لم يفرق سوى في الحكم وإنما فرق في السي ونحوه كما تقدم ومن فرق فيه خفف في دار الكفر وغلظ في دار الحرب فوجب الهجرة من دار الحرب اجماعاً ومن دار الكفر على الخلاف اه هامش وابل يحيى حميد (٣) فاعتبر بظهور الاسلام من غير جوار في مصبها دار اسلام كالذمة وعدم ظهور الاسلام إلا بجوار في مصبها دار كفر كمكة اه سحولي لفظاً (٤) دل هذا على أن وجوب الهجرة من دار الكفر ظني أما دار الحرب فوجب الهجرة عنها بالاجماع والخلاف في دار الفسق (٥) والظاهر وجوب الهجرة ولو حل مضطجها حيث تمكن من ذلك والسبب يشعر من ذلك أيضاً وهو ما قبله ضمرة بن جندب فيطائف الحج لأنه لا بد من التحكك من الركوب قاعد إلا أن الحج فعل واجب والهجرة ترك محظور فهى أشد اه شرح آيت (٦) اجماعاً حيث حل على مصيبة فضلاً أو تركاً أو طلبها الامام لقوة سلطانه اه بحر



(وعن دار الفسق <sup>(١)</sup>) وهي ما ظهرت فيها المصاعى من المسلمين <sup>(٢)</sup> من دون أن يتمكن المسلم من انكارها بالفعل ولا عبرة بتمكنه بمجرد القول إذ القصد فيها فيما لم يتمكن من تغييرها وجب عليه الانتقال من موضعها <sup>(٣)</sup> هذا هو مذهب هؤلاء الأئمة قال ص بالله وهو الظاهر من مذهب أهل البيت عليهم السلام قال في اللع والافسق <sup>(٤)</sup> بالاقامة لقوله تعالى فلا تقعدوا <sup>(٥)</sup> معهم إنكم إذا مثلهم ولهذه العلة يكفر من ساكن الكفار <sup>(٦)</sup> عند القاسم والهادي قال ص بالله وإن لم يستحل الوقوف معهم لأنه أظهر على نفسه الكفر قال في مذهب وكان وقوفهم معهم أكثر من سنة <sup>(٧)</sup> قال مولانا عليم <sup>(٨)</sup> وأما الفقهاء والامامى فلم يثبتوا دار فسق الا أن أبا على الأجباني اختار ثبوتها إذا كان من قبيل الاعتقاد <sup>(٩)</sup> ولا تجب الهجرة عنهما الا (الى) موضع (خلي) مما هاجر لأجله (من) المصاعى فيها جاز من دار الكفر الى دار الاسلام ومن دار عصيان الى دار احسان (أو) إذا لم يجد دار احسان بل كانت

(١) والمراد بالمهاجرة من دار الفسق الخروج من الميل اه يان الاقرب انه يجب عليه الخروج الى مكان لو حاول المصاعى أن يمسى في تلك الدار منع ولو فوق البريد اه ماهر قرز (٢) وقال ص بالله وأكثر التقياء وأكثر المعتزلة لا تجب الهجرة عنها يعنى عن دار الفسق اه ن (٣) حجة من أنهم القياس على دار الكفر والجامع أنها دار تظهر فيها الكيائى وخالفه الشرع فيجب أن حكمها كذلك وقال ح في أحد قوليه غيظ ولا مانع من القياس اذ هو طريق في الشرع (٤) الموجبة للحق فعل هذا الدفن والمزمار لا يوجبان الهجرة وقيل لا فرق كافى شرح الاز لانا قد صارت دار عصيان (٥) فان أظهر هجرهم في عبادتهم ومواظبتهم وغيرها بحيث تزول التهمة عنه بالرضى بالفسق فهو كالمهجرة (٦) وان لم وجبت الهجرة اه ن بلفظه واعلم أن العلة في وجوب الهجرة عن دار الفسق انما هي لزول عنه تهمة الرضى بالفسق لان من رضى بالفسق كمن رضى بالكفر فكفر وللالتباس بالسفقة اه بستان بلفظه (٧) والذي في الاز خلافه (٨) اعلم أن التفسير في ذلك فيه نظر لان المسئلة ظنية مما لا يليق القول به لم ينظر ذلك عليم في شرحه لكن قد قدم التنظير في نظير ذلك وفيه نظر (٩) ومن لم يمكنه الاقامة الا بصطيمهم ومواظبتهم لزم الهجرة ومن لم يمكنه الاقامة الا بفعل قبيح لزم الهجرة بلا خلاف يدل قوله تعالى ان الذين توفاهم الملائكة الآيات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من مشى الى ظالم وهو يعلم ظلمه قد برئ من الله والمراد من مشى لتعظيمه (١٠) يعنى فان التلاوة غير هذا الا أن يريد جمعا بين التحذيرين والآية الدالة حتى يرضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم (١١) حيث التمس بهم اه مفي (١٢) أو اسعمل الاقامة معهم ولو قلت اه ن (١٣) كدار الخوازيج اذا دأبوا به واعتقدوه فأشبهه دار الكفر اه بمجرد لافسق التصريح انهم يملوه مذهبها يسحبون اليه فيكون لهم دارا اه مجرد ونقط البستان فانهم اذا كانوا مختصين بالبرادة من أمير المؤمنين عليم وإظهار عداوته ودأبوا بذلك واعتقدوه وقبضوه مذهبها

المصيان منتشرًا في البلدان وجب عليه أن يهاجر من موضعه الذي فيه المعاصي ظاهرة إلى (ما فيه دونه <sup>(١)</sup>) من المعاصي نحو أن يكون الموضع الذي هو فيه يظهر فيه الزنا والظلم ولا يتكرروا فيه غيره يظهر الظلم دون الزنا فانه يجب عليه أن ينتقل إلى الموضع الذي فيه إحدى المصنيتين دون الأخرى واعلم أنها تلزم المكلف المهاجرة (بنفسه <sup>(٢)</sup>) وأهله <sup>(٣)</sup>) أي لا يكتفيه أن ينتقل وحده ويقتى أهله وأولاده في الدار التي تجب الهجرة عنها بل ينتقل بهم جميعاً <sup>(٤)</sup> (إلا أن يكون وقوفه في دار الكفر أو الفسق (بمصلحة <sup>(٥)</sup>) يرحبوا بها أو إرشاد بعض أهلها وانتقامهم من الباطل فإذا غلب في ظنه أن في وقوفه حصول الهدى لكلهم أو بعضهم <sup>(٦)</sup> جاز له الوقوف <sup>(٧)</sup> بل لا يبعد وجوبه وكذا لو كان في وقوفه مصلحة أخرى يعود ثقلها إلى

لهم واحصوا عليه فانها تكون دار فسق من جهة التأويل اه بقضه (١) أو ما فيه المنكر إلى ما فيه ترك واجب وقرز (٥) وذلك كما يجب قليل التجاسة وإن لم تزل جميعاً يجب قليل المعصية ولا شك في أن رؤية المعصين أعظم من رؤية المعصية الواحدة فكذا ظهور معصيتين في بلد أعظم من ظهور معصية واحدة اه بستان فلا انتقال إليها كقليل التجاسة والأصل في وجوب الهجرة قوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظلالى أنفسهم الآية اه غيث (٧) قال في الفيت ما معناه فلو كان المهاجر ذا مال في دار الكفر أو الفسق وله ذرية ضغفاء يخشى ضياعهم إذا هاجر بهم وليس عند الامام ما يسد خلتهم ويغشى أرب يحكف الناس بماله قال عليم فلا قرب أن ذلك لا يسقط وجوب الهجرة لأن نظر الامام واجتهاده أولى فيلزمه الهجرة وقد ذكره من باقه أن الامام إذا احتاج في الجهاد إلى الرجل وطالبه بالوصول وله حالة يخشى ضياعهم لا حيلة لهم في أنفسهم ولا منعة عندهم انه يجب قتلهم إلى أقرب حي من المسلمين ويرفهم بحاله ويهضم إلى إيمانه ويكمل أمر عياله إلى الله تعالى وإلى ذلك الحي من المسلمين قال عليم ومن تصفح أحوال الصحابة وسيرهم علم أن أكثرهم هاجر لدينه عن دار وعقار ومال وبقي المهاجر يؤجر نفسه ليعود عليه ما ينطق على أولاده وقد نبه الله تعالى أن خشية العيلة ليس عذراً في مثل ذلك حيث قال وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله اه متقوله (٣) زوجته وأولاده الصغار والماليك وقرز (٤) لأن القصد به إخراج أهل الباطل والاحتراز من أن يحكم لهم بحكم أهل الدان من لم يعرف حالهم في الإيمان فالواجب تمحيصه وتمحيص أهله وأولاده الواقفين على أمره ونهيه وما يؤكده هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم أشد الناس عذاباً يوم القيامة من أجل أهله وولده قتل يارسول الله وكيف يجهل أهله وولده قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يلهم أمر دينهم ولا أمرهم بالمعروف ولا ينههم عن المنكر ولا يزهدهم إلى الدنيا ولا يرغبهم إلى الآخرة فيقولون له غداً في الموقف لأجرك الله عنا خيراً كنت لأتبعنك ولا تنهانا عن المنكر ولا تأمرنا بالمعروف فاعلمكنا فيما نؤمن أحجم إلى التارثم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الذين آمنوا إنما أنصركم وأهل بيكم تاراً الآية له تراث (٥) دليقة (٦) ولو واحداً (٧) ما لم يحصل

المسلمين <sup>(١)</sup> بأن يكون وقوفه داعياً لنيره إلى نصرته الإمام والقيام معه ونحو ذلك <sup>(٢)</sup> (أو) إذا كان وقوفه من أجل (عذر) نحو مرض أو جسد أو خوف سبيل أو نحو ذلك <sup>(٣)</sup> فإنه يجوز التخلف (وتضييق) وجوب الهجرة (بأمر الإمام <sup>(٤)</sup>) فإذا أمر الإمام بالهجرة لم يجوز للمأمورين الإقامة وإن كان ثم مصلحة عندهم في وقوفهم إلا بأذنه لأنه أولى بالنظر في المصالح الدينية فنظره أولى من نظر غيره فلا يجوز الوقوف للمصلحة بعد مطالبهم <sup>(٥)</sup> وأما المذمور فيجوز <sup>(٦)</sup> **فصل** في بيان الردة وأحكام المرتدين (و) اعلم أن (الردة) عن الإسلام بأحد وجوه <sup>(٧)</sup> أربعة إما (باعتقاد) كفرى <sup>(٨)</sup> نحو أن يعتقد أن الله تعالى ثالث ثلاثة كالنصارى أو أن المسيح ابن الله أو أن عيسى بن مريم نبي الله أو يعتقد كذب النبي <sup>(٩)</sup> صلى الله عليه وآله وسلم في بعض ما جاهد به أو أن الماد <sup>(١٠)</sup> المذكور في القرآن والكتب المنزلة المراد به الروحاني دون الجسائي <sup>(١١)</sup> أو أن المراد بالتعذيب قتل الأرواح إلى هياكل تتعذب فيها بالأسقام من دون أن يكون هناك عشروجة ونار أو أن المراد بالقيامة قيام الإمام <sup>(١٢)</sup> ولا يقيم سوى ذلك بل هذا العالم باقياً أبداً ونحو ذلك <sup>(١٣)</sup> مما يتضمن رد ما علم من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة لأنه مستلزم اعتقاد كذبه وإن لم يلزم القائل بذلك فأى هذه الاعتقادات إذا

على ترك واجب أو فعل محظور اه تجرى (١) فائدة خرج العباس عليم مع المشركين إلى بدر فمكروها وأسر وفدى نفسه وأبى أخويه عقيلاً ودوناً بن الحارث وأسلم عقيل ذلك قال النووي وقيل أسلم قبل الهجرة وكان يمكن إسلامه مقبلاً بمكة يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عونا للمسلمين المستضعفين بمكة فلما أراد القدوم إلى المدينة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامك بمكة خير رويانا هذا في مسند أبي يعلى الموصلي عن سهل بن سعد الساعدي (٧) التلميم والتعلم اه تطبيق (٢) كأن يكون مقبوراً لشكر أو مباحة أو بالتسكيب لأولاد غنم ضياعهم أو تدعى الدور كلها في ذلك الوقت ولا يمكنه الافراد عن الناس وسكون الجبال اه من شرح مقدمة البحر للنجاشي (٤) قيل فتكون بطلبه قطعية اه ح ل (٥) انه وفي الأم بعد مطالبته (٦) يرجع إلى نفسه (٧) وفي البيان (مسئلة) وأسباب الردة ثلاثة القول والفعل والاعتقاد اه بلفظه (٨) من مكلف وفي السكوت الخلف الحظر أنه يجزئ عليه وأما الصغير المنزلة قال م بالله وسط ومن لا يصح إسلامه ولا ردة إذ لو صح تردته لقتل ولو صح إسلامه لزمه السكالك في الشرعية وقال ح أنهما يضمنان وقال ح يصح إسلامه لارده اه ن (٩) أي لم يصدق (١٠) البعث والقيامة والجنة والنار (١١) كما تزعم الباطنية وبعض الفلاسفة (١٢) يعني إعادة الروح لا الجسم فلا يجوز له (١٣) المستظهر (١٤) كالبغرية لأنهم يقولون ما جليل كذا

وقعت بمن كان قد أسلم<sup>(١)</sup> وصدق الأنبياء فيما جاؤا به كان ردة موجبة للكفر بلا خلاف بين المسلمين في ذلك (أو فضل<sup>(٢)</sup>) يدل على كفر فاعله من استخفاف بشرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بما أمر الله بتعظيمه كوضع المصحف<sup>(٣)</sup> في القاذورات<sup>(٤)</sup> أو إحراقه أو رميه بالحجارة أو السهام<sup>(٥)</sup> فإن ذلك وما أشبهه يكون ردة بلا شك<sup>(٦)</sup> (أو) اتخاذ<sup>(٧)</sup> زى<sup>(٨)</sup> يختص به الكفار دون المسلمين كالزنا إذا لبسه معتقداً وجوب لبسه<sup>(٩)</sup> فيكفر بالاجماع أمالو لبسه على وجه السخرى<sup>(١٠)</sup> والمجانة<sup>(١١)</sup> من دون اعتقاد قال في شرح الأمانة فإنه لا يكفر عند السادة والفقهاء لكن يؤدب<sup>(١٢)</sup> وهو قول أبي هاشم<sup>(١٣)</sup> والقاضي<sup>(١٤)</sup> وقال أبو بلى بل يكفر<sup>(١٥)</sup> واختاره السيد ط (أو) اظهار (لفظ كُفري<sup>(١٦)</sup>) نحو أن يقول هو يهودي أو نصراني أو كافر بأقماؤه وبنبيه أو مستحل للحرام<sup>(١٧)</sup> أو يسب نبياً أو القرآن أو الاسلام

إلا الدهر (١) أو حكمه بالاسلام اهـ (٢) مع طبعه بأنه كفر ولا حامل لمن اكراه أو غيره ظاهر للذهب ولوجعل كونه كفراً (٣) قال في الاختصار أو شيء من كتب الحديث أو الفقه أو شيء من علوم الهداية وكذا علم اشتمل عليه اسم الله تعالى اهـ لعله مع الاستخفاف اهـ (٤) مع قصد الأمانة قرز (٥) مع العدد وقرز (٦) وكذا هدم الكعبة تغير عذر على وجه الاستخفاف قال لم يلقه لا يكون كفراً قال في البحر وكذا الكلام في المساجد وتمزيق المصاحف وتوزيع الحرام كالآدم والأخت فانه يكفر بالعد لاظهار استحلال ذلك اهـ كواكب (٧) مسئلة للمشعذ هو من يعرف بأن ما يفعله محرم أو حقه يد وأنه لا حقيقة له فلا يكفر بذلك ولا يقتل عليه بل يؤدبه الامام أو غيره من أهل الولايات إذا رأى فيه صلاحاً لمافيه من الايام اهـ بيان من الحدود (فائدة) كان الامام من بالله عبدالله بن حمزة والامام المهدي أحمد ابن الحسين والتموكل على الله الظاهر بن يحيى وولده والامام علي بن محمد عليهم السلام يحكون فيمن مال إلى سلاطين الجور المخالفين للأئمة الحق أنه مرتد فيقتلون ماله وزوجون وزجاته في قصص طوال هذه خلاصتها اهـ من خط صارم الدين ونقل عن الامام من بالله القسم بن محمد وولده م بالله عليها السلام أنما فلا فيمن مال إلى سلاطين الأتراك منهم الفقيه على الشهابي والفقيه محمد الداعي عتدان مالا إلى جعفر باشا اهـ من خط الشامي (٨) أي شرعيته (٩) الاستهزاء (١٠) الزناح (١١) كالمعرف بالقوم (١٢) المراد عند أبي هاشم ومن تاباه أن لا يطلع في صكونه كفراً في الباطن وأما في الظاهر فتجوز عليه أحكام الكفر كما حققه الامام عليم في غاية الإفسار (١٣) وهو قاضي القضاة وهو عبد الجبار (١٤) وهو ظاهر الأثر (١٥) فائدة اعلم أن من نطق بكلمة الكفر فلا بد أن يعرف أن معناه الكفر وإلا لم يكفر فتأمل ذلك فقد يقع فيه فعل هذا لا يكفر العاصي بقوله هو مستحل الحرام ونحوه لعدم معرفة معناه قال التاطري والعلماء مضمون على أنه لا بد من معرفة للنبي وإن اختلقوا هل من شرطه أن يعتقد الحق أم لا وقد ذكر ذلك في العيصري والتاطري (١٦) قيل واختار في ذلك أن ما كان فيه قصص على الله تعالى

فانه يكفر بذلك (وان لم يعتقد معناه <sup>(١)</sup>) الا أن يقوله (حاكيا <sup>(٢)</sup>) نحو أن يقول قال فلان أنا يهودي أو نحو ذلك (أو) يقوله (مكرها) نحو أن يتوعدة قادر بالقتل أو إتلاف عضو منه <sup>(٣)</sup> أن لم يلزم بدين اليهود أو النصراني أو نحو ذلك فينطق بالالتزام مكرها لا معتقداً فانه لا يكفر بذلك بالاجماع (ومنها) أي ومن الردة عن الاسلام فعل (السجود <sup>(٤)</sup>) لغير الله تعالى من ملك أو صنم أو نحو ذلك لقصد تعظيم المسجود له لاعلى وجه الاكرام أو السخرية والاستهزاء ففيه الخلاف المتقدم <sup>(٥)</sup> (وبها) أي وبالردة الواقعة بأي هذه الوجوه (تبين الزوجة) من الزوج سواء كان هو المرتد أم هي <sup>(٦)</sup> قال م بالله إلا المدخول بها فلا تبين بالردة كما تقدم في النكاح <sup>(٧)</sup> فإذا ارتد الزوج بانت منه امرأته (وإن تاب) من ردتها فلان لا تعود اليه إلا بعدد جديد (لكن) الزوجة إذا ارتد زوجها (ترثه <sup>(٨)</sup>) إن مات (أو) لم تمت لكنه (لحق) بدار الحرب وهي (في المدة) ولم تكن قد انقضت عدتها بعد رده وهي مد خولة لأنها في حال المدة في حكم المطلقة رجعيًا <sup>(٩)</sup> وإن لم تصبح الرجعة عليها (وبالحقوق تمتق أم

كان يقول ان الله ثالث ثلاثة كفر وان لم يعتقد وان لم يمكن على الله تعالى هوى كان يقول هو يهودي أو نصراني قلن اعتقد كان ردة والا فلا وقد ذكر معناه جيد الشهد وقواء سيدنا اه تذكره وظاهر الاثر خلافه وقرز (١) أما لو نطقت المرأة بالكفر لتيين من زوجها لا لأجل اعتقاد ذلك فقد أفق حى الامام ي عليه السلام بأنها لا تبين من الزوج وهو فرع على أنها لا تكفر به لأنها لم تعتقد معناه واحج بقوله تعالى ولكن من شرع بالكفر صبرا قال وهي لم تشرح بالكفر صبرا وإنما هي في حكم المكروه لما كان الحامل لماطى ذلك النطق شدة كراهة الزوج قال عليه السلام ولم يرى أن نظره قوى اه غيث (٢) مائد الى اللفظ والزي والقيل راجع الى اللفظ (٣) وأما ما بعده من فعل أو زى وان لم يعتقد معناه فعل الخلاف وقرز (٤) ومثله في السحوى (٥) أى معناه اللفظ الكفرى وفي البحر بشرط أن يعلم أن ذلك يقتضى الكفر ولعل الخلاف في اجبار الاعتقاد وعدمه انما هو في اللفظ وأما الافعال الكفرية كتمزيق المصحف ونحوه اه سحوى (٦) أو حالفا أو ناسيا وكذا في حال الغضب اه شرح آثار (٣) قيل أو هتك عرض اه شرح أثمار (٤) والركوع لقصد العبادة كفر اجماعا العزة والفرقان والتاسم لا إن قصد التعظيم فليس بكفر بل يأثم فقط اه بحر من الحدود وأما مجرد الالتماع فيكفر فقط اه شرح آيات (٥) يكفر (٦) وفي السحوى ولو قصدت به افساخ النكاح فقط (٧) على أصل م بالله (٨) وكذا هو يرثها ان ارتدت وبلقت أو ماتت وكان بعد المدخول (٩) فان أسلم بعد رده أو هي ثم ماتت أو ماتت لم يوارثا ولو في المدة اذ المدة عدة طلاق يائن اه على لأن مسئلة الردة مخصوصة وبعد الاسلام خرجت الأخصمية (٩) بل يائنا وقد تقدم في المدة ما يناقض هذا ولعل المراد هنا في

ولده <sup>(٣)</sup> (و) يمتق (من الثالث مدبره) كما يمتقان بموته (ويرثه ورثته المسلمون) عند لحوقه <sup>(٣)</sup>  
 بدار الحرب إذ الحقوق بها كالموت ولا فرق بين ماله الحاصل من قبل الردة والمكتسب  
 من بعدها في أنه لورثته المسلمين أن مات أولحق بدار الحرب فأما ما اكتسبه <sup>(٣)</sup> بعد  
 الحقوق فحكمه حكم أموال أهل الحرب ولا اختصاص لورثته به وقال أبو حنيفة أن ماله الحاصل  
 من قبل الردة تكون لورثته والمكتسب بعدها وقبل الحقوق تكون للمصالح وقال ش  
 أن ماله الحاصل والمكتسب بعد الردة موقوف فإن أسلم فله وإن هلك على رده فلامصالح  
 ولاحق للورثته مطلقاً (فإن عاد) إلى الاسلام <sup>(٣)</sup> بعد أن لحق بدار الحرب واقتسم الورثة  
 ماله (رد له <sup>(٣)</sup> ما) كان باقياً في أيديهم أو يديهم (لم يستهلك حساً أو حكماً <sup>(٣)</sup>) بلا  
 خلاف بين المسلمين وأما إذا عاد قبل أن يقسم ماله فأولى وأحرى أنه له (و) أما بيان  
 (حكم) أي حكم المرتدين فهو (أن يقتل مكلفهم <sup>(٣)</sup> إن) طول بعد الردة بالرجوع إلى  
 الاسلام ثم (لم يسلم <sup>(٣)</sup>) وسواء كان المكلف رجلاً أو امرأة وقال أبو حنيفة لا تقتل المرأة بل  
 تسي (و) من أحكامهم أنها (لا تنضم أموالهم) إذا قهرناهم ولم يحصنوا عنا بكثرة ولا منعة  
 بل يكون لورثتهم (و) منها أنهم (لا يملكون علينا) ما أخذوه من ديارنا <sup>(٣)</sup> ولو قهرنا (ألا)

البراث قطع لئلا يناقض ما تقدم اه متقي (١) من رأس المال (٢) بل عند رده بشرط الحقوق  
 (٣) أو أدخله معه دار الحرب (٤) ولو لم يخرج من دار الحرب إلى دار الاسلام اه سحولى لفظاً وقرز  
 (٥) فإن كان الوارث قد رده أو أجره أو زوج الامة لم ينقص شيء منها لكن له الاجرة من يوم  
 التوبة إن لم يكن قد استهلك الوارث وكذا الراهن وله أن يستهلك الرهن ويرجع على الوارث إن لم  
 يكن مؤثقاً أو مؤثقاً وقد اختلف في الوقت ولا انتظار اه ميار (٥) وفوائده (١) اه بحر الأصلية والقرعية  
 وقرز (١) وقيل تكون لورثته لأن عود ملكه اليه بملك جديد اه كواكب وقيل يرد كافي النصب واختاره  
 المتقي وقرز (٢) والحكم ما تقدم في البيع وهو قولنا وقضالغ اه شرح فتح وفي الكواكب الاستهلاك الذي  
 في النصب وقرره المتقي وقرز (٣) ولو من أحد السبعة غير الصبي ومثله في ن (٥) ولو هرما ومدناً  
 (٨) ويصح اسلام الحرب والمرتد كرها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس الخير لا الذي  
 لأنه محقق الدم فلا يصح اكرامه على الاسلام اه بحر (٩) وأما ما حمله من ماله وأدخله دار الحرب فانه  
 يكون للمسلمين فيما لم يظفر به اه كواكب لفظاً وإن رجع من دار الحرب وأخذ شيئاً من ماله وجهه إلى  
 دار الحرب ثم ظفروا به فهو لورثته لأنه لم يملك ذكره في الشرح واللع والتقرير والكافي والتذكرة  
 وظاهره مثل قول أبي مضر أن المرتدين لا يملكون ما أخذوه علينا وقيل حوى أنهم يملكون علينا

أن يكونوا قد تمزبوا واجتمعوا حتى صاروا (ذوى شوكة<sup>(١)</sup>) لأن دارم حينئذ تصير دار  
حرب قيل ح أمامادخلوا به دار الحرب التي ثبتت دار حرب قبل ردتهم<sup>(٢)</sup> فيه لمكونه  
كالجربى وقيل ع وسوف لا يملكون<sup>(٣)</sup> بذلك أيضاً (و) منها أن (عقودهم) الواقعة بعد الردة  
(قبل اللحق) بدار الحرب هي (لغو في القرب) كالوقف والنذر والصدقة ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>  
إلا المتق<sup>(٥)</sup> فإنه وإن كان قربة فهو يقع من الكافر كما مر قال في الوافي وتكون جنايته الخطأ  
الواقعة في حال رده في ماله<sup>(٦)</sup> لا على عاقلته (و) إذا لم تناول عقودهم القرب في حال الردة  
فهى (صحيحة في غيرها) أى في غير القرب كالياعات والهبات والاجارات ونحوها<sup>(٧)</sup> لكنها  
(موقوفة<sup>(٨)</sup>) غير نافذة في الحال بل كمقد الفضولى فإن أسلم ذلك الماقد نفذ عقده وإن  
هلك أو لحق بدار الحرب بطل عقده وقال ف وش في قول بل تصح وتنفذ سواء أسلم  
أم هلك أم لحق بدار الحرب وقال محمد إن أسلم صحت وإلا فذنت من الثلث كالنقود للقتل  
لأباحة دمه (وتلغو) عقودهم هذه التي صححناها وجعلناها موقوفة (بده)<sup>(٩)</sup> أى بمد  
اللحق بدار الحرب فلا يصير لها حكم بل كأنها لم تكن (إلا الاستيلاء<sup>(١٠)</sup>) (الواقع بعد

كثير من الكفار اه يان بلفظه (١) وهذا الاستثناء طامد إلى هذه والتي قبلها (٢) وهو المذهب مع  
مصرم ذوى شوكة أذمه لا يستأبون ومع عدم الشوكة يستأبون ولو كانوا في دار الحرب اه ولفظ البيان  
فروع ويسقط استأب المرتدين إذا تمزبوا (٣) في بلد وإن لحقوا بدار الحرب نظراً بهم فأنهم يستأبون  
فإن تابوا إلا فتواذ كرهه بالجمع اه يان بلفظه من السير حتى وصارت لهم شوكة اه بستان بلفظه (٤) يعنى  
حيث لا شوكة لهم كالردة الواحد والجماعة إذا لم يصرفهم شوكة لأنه يمكن حملهم بالاسلام ومع الشوكة  
لا يجب بل يجوز قتلهم كالشكاف الأصل اه بستان لفظاً (٥) حيث لا شوكة (٦) كالحندية للقرء (٧) ولو  
لحق بدار الحرب لقوته اه يان (٨) وكذا الاقرار ذ كرهه في البحر وسواء كان عيناً أو ديناً فله في البحر  
عن الامام ي قال وفيه نظر ووجهه أنه يكون موقوفاً في العين والدين (٩) سواء عاد إلى الاسلام  
أم لا وهو صريح البيان في المسئلة الجامعة من أول باب الديت (١٠) ان أسلم فإن لحق بى في ذمته لا في  
ماله لأنه لحق له في التركة بعد المصوق ما لم يعد إلى الاسلام ولا عاقلة له لأجل كفره اه طهر وقيل  
انه يصكون من ماله لأنه دين والدين مقدم على الميراث اه سماع وجعل (٧) كالوصية والمارية والرمز  
(٨) وليس لقوة اجازة عقوده أملهج اللحق فلا أنه كاللوروث وقد بطل البعد وأما لو أجازوا قبل  
المصوق فينظر (٩) قيل لا يطعن على ظاهر الاز اه شرح الشامي (١٠) إذ ليست له مال البعد اه سماع (٩)  
وكذا المتق يلغوا بعد المصوق وقرز لأنه قد خرج عن ملكه اللحق (١٠) ولو بعد اللحق اه شرح  
أخبار لأن له شبهة لكن ان عرفه أنه وطعها قبل اللحق فيقرب أنها متق باللحق وان عرف أنه

ردته <sup>(١)</sup> فانه ينفذ سواء مات أو لحق بدار الحرب لأنه عتق والمتق <sup>(٢)</sup> ينفذ من الكافر وذلك نحو أن يدعى ولد الجارية قبل ح ولأميراث له فيها وجبت قسمته قبل الدعوة لأن نسبه لم يثبت <sup>(٣)</sup> إلا بها (و) منها أنها (لا تسقط بها الحقوق) التي قد وجبت على المرتد قبل رده من زكاة وفطرة وكفارة وخمس ودين لآدمي فإذا مات أو لحق بدار الحرب كانت واجبة في ماله يخرج قبل وقوع القسمة من الورثة وأما إذا أسلم سقطت بالاسلام <sup>(٤)</sup> (و) منها أنه (يحكم لمن حمل به في الاسلام به) أي إذا ارتد المسلم وامرأته حامل منه من قبل الرد فانه يحكم بأن ذلك الحمل مسلم وإن <sup>(٥)</sup> أرتد أبواه جميعاً لأنه قد ثبت إسلامه باسلامهما عند الملوک فلا يطل حكم إسلامه بكفرهما <sup>(٦)</sup> (و) يحكم لمن حمل به (في الكفر) من أبويه (به) أي بالكفر لأن أمه علقت به وهي كافرة وأبوه كافر والولد يلحق بأبويه في الكفر والاسلام فلو أنت به لست أشهر <sup>(٧)</sup> من وقت الردة <sup>(٨)</sup> حكماً بكفر الولد حينئذ <sup>(٩)</sup> (و) منها أنه (يسترى) <sup>(١٠)</sup>

لم يطأها إلا بعد الحقوق فيقرب منها لا تنق إلا بالوطء اه تطيق دوازي وقرع (ه) يعني إذا وطئ جاريته التي كانت له فولدت منه صارت أم ولد وذلك لأن له شبهة ولو صارت لورثته ذكره في الشرح وكذا لو كان له عبد مجهول النسب قهر به فانه يصح اقراره ويثبت نسبه منه وإذا كانت أمه أمة مملوكة للمرتد هذا ثبت أم ولده ومتحق وذلك لأنه يحتاط في أمر النسب (١) مالا يحتاط في غيره اه كواكب وقرز (١) ليكون أمه أم ولد لأنه يحتاط في النسب اه بيان (ه) سواء كان الذي وقع منه بعد الحقوق مجرد الدعوة مع تقدم الوطء أو وقع منه الوطء بعد الحقوق وادعى الولد فانه يصبح ذلك لقوة شبهة وترجيح ثبوت النسب اه سحوى لفظاً مع أنها قد خرجت عن ملكه لكنه شبهة الملك وهو أنه إذا أسلم رجعت له اه شرح فتح (١) أي لحوقه اه زهور قرز (٢) قال سيدنا والأولى في التعليل أن يقال لأنه شبهة وإلزام أن يثبني عبده بعد الحقوق وليس كذلك لخروجه عن ملكه بالحقوق إلى ملك الورثة وقرز (٣) قال سيدنا وفيه نظر (١) والأولى أن يرث ان علم وجوده وقت الردة أو يأتي به لدون ستة أشهر من يوم الردة اه زهور وفي حاشية من يوم الحقوق وهذا حيث تكون الأم مسلمة حال تقدير الوطء والا يرث اه عامر قرز (١) ومثله في البستان والكواكب (٤) الا انفس ودين المسجد فلا يسقط ودين الآدمي وكفارة الظهار قرز (٥) العيوب حذف الواو (٦) فان حكى الكفر بعد بلوغه كان ردة قرز (٧) فأما دون فسلم قرز (٨) يعني من الوطء بعد الردة (٩) إلا أن يكون الحمل قد ظهر قبل الردة (ه) فلو وطئها قبل الردة وبعدها وجاءت به لست أشهر من الوطء الآخر فله حكم أبيه ولا يرجع الاسلام لأن الحاقه بأبيه أولى قبل فأما لو التمس عند الشهير فانه يحكم باسلامه لأن كل مولود يلد على الفطرة (١٠) إذا صار ذو شوكة كما صرح به في البيان (ه) وهذا حيث هم أمات أو ذكور صفار أو كبار ومن من السجيم أو من العرب الذين لهم كتاب فأما إذا كانوا من العرب الذين



ولد الولد) من المرتدين بلا خلاف (وفي الولد تردد) أي في أول بطن<sup>(١)</sup> حدث بعد الردة تردد هل يجوز استرقاقه أولا والتردد لأبي ط وفيه قولان للشأحدهما أنه يسترق<sup>(٢)</sup> وهو قول أبي ح وثانيهما أنه لا يسترق بل ينتظر بلوغه فان نطق بالاسلام فسلم وإلا استتيب فان تاب وإلا قتل (و) اعلم أن الصبي مسلم<sup>(٣)</sup> أي تثبت له أحكام الاسلام (باسلام أحد أبويه) وإن كان الآخر كافرا (و) يحكم للصبي أيضا بأنه مسلم دون أبويه (بكونه في دارنا دونهما<sup>(٤)</sup> ويحكم للمبتس) حاله هل هو مسلم أم كافر (بالدار<sup>(٥)</sup>) التي هو فيها فان كانت دار إسلام حكم له بالاسلام وإن كانت دار كفر حكم له بالكفر (و) أما الكافر (المتأول) كالشبهه والمجير عند من كفرهما فقال أبو ط<sup>(٦)</sup> هو (كالرند<sup>(٧)</sup>) أي حكمه حكمه وهو قول أبي علي الجبائي (وقيل) بل هو (كالذي<sup>(٨)</sup>) ذكر ذلك زيد بن علي وأبو هاشم قال مولانا عليهم السلام وهو الأقرب عندي إن حكمنا بتكفيرهم لأنهم مستندون إلى كتاب<sup>(٩)</sup> ونبي كثير من الكتابيين وإذا كانوا كذلك جاز لنا تقريرهم على اعتقادهم كما قررنا أهل الدمة على خلاف الشريعة المطهرة (وقيل) بل حكم التأول (كالمسلم<sup>(١٠)</sup>) في أحكام الديان أنها تقبل شهادته

لا كتاب لهم فلا يجوز سبيهم (١) كما في كفار الأصل اه كواكب فقط وقيل يكون خاصا في المرتدين أنه يسترق أولادهم ولو من العرب اه سحولي معنى ولفظح لي ظاهر للذهب أن هذا في المرتدين خاص ولو من العرب (٢) وفي التثيت يصح سبي المتأول لأن له كتاب وهو القرآن فيجوز هذا مثله (٣) أي أول درجة اه شرح أتمار (٤) وهذا هو المذهب إذ لم يخرج بالاستثنى إلا المرتد في قوله ويمن من الكفار نفوسهم وأموالهم إلا المرتد وإن كان يحكم عليه أي الولد بالكفر فلم يطعم حلوة الاسلام (٥) والمجنون الأصلي والطارئ (٦) حين في دار الحرب أو ميتين مطلقا اه شرح فصيح قرز (٧) إلا رهائي الكفار فلا يحكم باسلامهم لكونهم في دارنا دون أبويهم (٨) حيث لا قرينة اه قرز وقيل لافرق (٩) ما لم يوجد في كنيسة أو ريمة وقيل لافرق وهو ظاهر الأثر لأن الحكم للدار اه سلامي (١٠) والهادي والجرجاني وص باه وجعفر بن مبر (١١) قال في التثيت قلت الأقرب أن مراد ط فيمن قد سبق منه الغلو عن عقيدة الكفر من الجبر والتشبيه ثم قال بها فانه قد كان مسلما ثم ارتد وأما حكم من لم يبلغ التكليف من ذراريهم إلا على هذه العقيدة فلا أقرب إن أبا طالب وأبا علي لا يميلان لحكم المرتد بل حكم الكافر الأصلي إذ لا وجه لجملة مرعا (١٢) قوي حيث أقر بالصانع وعرف الشرائع الأولى يقال قوي حيث كان عدليا من قبل لأب المرتد بعد رده مقر بالصانع عارف بالشرائع اه سيدنا عبد القادر (١٣) قوي حيث لم يكن عدليا من قبل (١٤) ولا جزية عليه بل يصح تأييد صلحهم بجزية تضرب عليهم أو مال معلوم اه غيث مفتي من شرح قوله ويصح تأييد صلح السجسي إلى آخره (١٥) وهو القرآن (١٦) قوي في الشهادة وقبول خبره

ويدفن في مقابر المسلمين ويصلى خلفه ونحو ذلك وله حكم الكفار في الآخرة فقط أي  
يعذب بهذه العقيدة عذاب الكفر لا عذاب الفسق ذكره أبو القاسم البلخي رحمه الله قال مولانا  
عليه السلام وأما من زعم أنه لا كفر تأويل كالمؤيد بالله عليه السلام والامام يحيى وغيرهما فهو يجرى عليه  
أحكام المسلمين للخطئين خطيئة لا يعلم حكمها في الصغر والكبر وبعض أصحابنا <sup>(١)</sup> يحمل  
التشبيه والتجسيم فسقاً لا كفرأ فتجرى عليهم أحكام الفسق **﴿فصل﴾** في  
الأمر بالمعروف <sup>(٢)</sup> والنهي عن المنكر (و) اعلم أنه يجب (على كل مكلف مسلم <sup>(٣)</sup> الأمر بما  
علمه معروفاً <sup>(٤)</sup> والنهي عما علمه منكراً <sup>(٥)</sup>) لقوله تعالى وتكن منكم أمة يدعون إلى الخير  
ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فافتضى ذلك كونه فرض كفاية وقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لتأمرن بالمعروف وتنهين عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم سلطاناً ظالماً لا يجل

(١) القاضي جعفر وقيل م بالله وقيل ص بالله (٢) قيل ح والجهاد يفارق الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر من وجوه ثلاثة الأولى أنه لا يأمر بالمعروف إذا خشي كذا ذكر ويجوز في الجهاد الثاني أن يقتل  
في النهي عن المنكر الشيخ والبرأة لا في الجهاد الثالث أنه يجوز أخذ المال ويترك على كفرهم ولا  
يجوز أخذ المال ويترك على المنكر اه زهور وقرز (٣) بناء على أن الكافر غير مخاطب كما في الصلاة  
والصوم بل ولو كافراً فيجب عليه لأنه مخاطب بالشرعيات والإسلام ليس بشرط في وجوب الإنكار  
(٤) وفي العبارة تسامح منها أنه جعله فرض عين وهو فرض كفاية ومنها أنه جعله على المسلم وهو يجب  
على الكافر والقاسق ومنها أنه أطلق القتل وهو أنه لا يقتل على الإطلاق بل مع التفصيل ومنها الإطلاق لأنه  
لم يذكر إلى أين يجب وكما حده هل في البريد أو الميل اه ح لي المختار في الميل في الأمر والنهي اه مفتى  
(٥) كالمصلوات (٦) عمومها ولو كان للمعروف مندوب وفي فتاوى السهمودي لأن الأمر بالمندوب  
والنهي عن المنكر واجب من باب التعمية للمسلم وهي واجبة والذكرى تنفع المؤمنين ولا يجب التغيير  
والمقاتلة بل مجرد الأمر والنهي مع التعريف بالحكم أيضاً بل إنما يجب في الواجب وأما المندوب فتندوب  
فقط قرز (٧) كالزنى ونحوه (٨) يجب النهي عن المنكر ولو خرج من الميل ولا يجب دفع المال  
في إزالته قيل إلا في النفس فيجب دفع المال في النهي عنه قال عليه السلام ويجب الأمر بالمعروف في الميل فقط  
فإن كرت البلد فمن ميل يته فقط اه تجري وفي بعض الحواشي عن الملقى أنه لا يجب إلا في الميل في الأمر  
والنهي وقرز رحمه الله قال الامام عليه السلام في بعض جواباته وأما المسافة التي يجب قطعها للنهي عن المنكر فهي التي  
لا يخشى السائر لذلك أنهم إذا أخذوا في العمل فرغوا منه قبل وصوله فلا يلزم حتى يتضيق وذلك بأن  
يلفنه أخذهم في الإجماع في فعله (٩) أي في نفسه وسواء كان معصية صكفله من المكلف أو غير  
معصية كصغير شرب عمراً أو يزني يدعو مجنونة اه منهاج ولله يجب النهي عليه بغير القتل ونحوه قرز  
**﴿وقوله﴾** صلى الله عليه وآله وسلم بئس القوم قوم لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر وعنه

كبيركم ولا يرحم صغيركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك وعلى الجملة فوجوب ذلك معلوم من الدين ضرورة وقد اختلف في وجوبه عقلاً<sup>(٢)</sup> (ولو) لم يتمكن المكلف من انكار المنكر إلا (بالقتل<sup>(٣)</sup>) لفاعله جاز ذلك<sup>(٤)</sup> لأحد المسلمين بخلاف الأمر بالمعروف فلا يجوز القتل<sup>(٥)</sup> لأجله إلا بأمر الامام لأن القتل على ذلك حد بخلاف القتل مدافعة عن المنكر فانما هو لأجل الدفع فيجري مجرى المدافعة عن النفس أو المال واعلم أن النهي والأمر لا يجمان إلا بشروط \* الأول أن يسلم الأمر الناهي أن الذي يأمر به معروف حسن والذي ينهى عنه منكر قبيح والا لم يأمر أن يأمر بالقبيح وينهى عن الحسن فإن لم يحصل إلا ظن لم يجب اتفاقاً وهل يحسن قيل لا يحسن إذ الاقدام على ما لا يؤمن بقبحه قبيح وقيل ح بل يحسن وإن لم يجب<sup>(٦)</sup> وقال مولانا عليم<sup>(٧)</sup> ولا وجه له \* الشرط الثاني قوله (إن ظن التأثير<sup>(٨)</sup>) أي لا يجب على المكلف أن يأمر وينهى إلا حيث ينطب في ظنه أن لأمره ونهيه تأثيراً في وقوع المعروف<sup>(٩)</sup> وزوال المنكر<sup>(١٠)</sup> فإن لم يظن ذلك لم يجب وفي حسنة خلاف<sup>(١١)</sup> (و) الشرط

صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال والذي نفسي بيده ليخرجن من أمتي أناس من قبورهم في صورة القردة واختاير لما داهنوا أهل المعاصي وكفوا عن نبيهم وهم يستطيرون وعنه صلى الله عليه وآله وسلم مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به كله وانها عن المنكر وإن لم تتناهاوا عنه كله وعنه صلى الله عليه وآله وسلم التارك للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس بمؤمن بالقرآن ولا في أه بستان بلفظه (١) ويستنصرون فلا ينصرون ويستغفرون فلا يغفروهم (٢) للذهب أنه يجب سماً وعقلاً لله إذا كان فيه دفع ضرر بالغير والا فلا يجب عقلاً لأن العقل يقضى بإباحة ما فيه نفع سواء كان محرماً أو حلالاً (٣) تنبيه هل يجوز القتال على سبيل المال أم لا قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز لأنه منكر فيجوز القتال عليه وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من قتل مؤمناً عقلاً بغير من ماله مات شهيداً وهو اختيار م. بالله اه قلادة (٤) بل يجب (٥) فرح ولو كان الناهي عن المنكر بينه وبين فاعله حائل يمنع من الوصول إليه في تلك الحال بحيث لم يمكنه منه إلا بالمية التي تنقل في العادة ولو كان قريباً أمكنه منه بدون ذلك قيل ح أنه يجوز رميه ولو فعله لأنه لا يمكنه المنع من المنكر إلا بذلك اه بيان (٥) ولا الضرر قرز (٦) قال الامام عليم وطام الظن هنا مقام العلم لأن هذا من باب العلويات والظن في باب جلب النفع ودفع الضرر قائم مقام العلم اه زهور وكذلك كفى الظن في شرب الدواء (٥) هذا إذا كان الأمور والمنهي طرفين فان كانا جملتين وجب تعريضهما وإن لم يظن التأثير لأن ابلاغ الشرائع واجب إجمالاً اه شرح أساس (٧) أو بضه قرز (٨) أو بضه قرز (٩) للذهب أنه يحسن كما فعلت الأنبياء عليهم السلام في دعائهم لن أخيرم الله تعالى أنه لا يؤمن اه بيان بلفظه وقيل لا يحسن لأنه عبث

الثالث أن يظن (التضييق<sup>(١)</sup>) أى تضييق الأمر والنهى بحيث أنه إذا لم يأمر بالمعروف في ذلك الوقت فالت عمله وبطل وإن لم ينه عن المنكر في تلك الحال وقع المنكر فأما لو لم يظن ذلك لم يجب عليه وأما الحسن فيحسن لأن الدعاء إلى الخير حسن بكل حال (و) الشرط الرابع أن لا يؤدي الأمر والنهى إلى قبيح فلا يجب إلا إن (لم يؤد<sup>(٢)</sup> إلى) منكر (مثله<sup>(٣)</sup>) إما إخلال بواجب أو فعل قبيح (أو) يؤدي إلى (أنكر<sup>(٤)</sup>) منه فإن غلب في ظنه أنه يؤدي إلى ذلك قبح الأمر والنهى حينئذ قيل ح فأما إذا أدى إلى أدون في القبح في محل ذلك الحكم لافي غيره نحو أن ينهى عن قتل زيد فيقطع يده لم يسقط الوجوب وإن اختلف المحل سقط كأن يعلم أنه يقطع يد عمرو أو يضربه<sup>(٥)</sup> إذا نهاه عن قتل زيد قيل ف وكان الفعل الآخر من جنس الأول كما صورنا لا أن غلب في ظنه أنه<sup>(٦)</sup> أن نهاه عن قتل زيد أخذ مال حرام ولا يسقط الوجوب لأن حرمة النفس أبلغ من حرمة المال وذلك يجوز خشية التلف (أو) إذا أدى الأمر والنهى إلى (تلفه) أى تلف الأمر والنهى (أو) تلف (عضو منه<sup>(٧)</sup>) أو تلف (مال محقق<sup>(٨)</sup>) به فإن خشية ذلك يسقط به وجوب<sup>(٩)</sup> الأمر والنهى (في قبيح) الأمر والنهى حيث يؤدي إلى مثله أو إلى أنكر على الصفة التي حققها عليم أو إلى تلفه أو تلف عضو منه أو مال محقق به قوله (غالباً) يجتزئ من أن يحصل بتلف الأمر والنهى إغزاز للدين وقوة للمسلمين فإنه يحسن منه الأمر والنهى وإن غلب في ظنه أنه يؤدي إلى تلفه كما كان

(١) كمن شاهد غيره لا يصل الفريضة من أول الوقت إلا أن يبقى ما يسع الفريضة فقط فإنه يضيئ عليه الأمر فلا يضيئ الأمر بالمعروف ولا يضيئ عليه في غير ذلك الوقت اه شرح قلاو (٧) فائدة قال في الكشف هل يجب على من ارتكب المنكر أن ينهى عما يرتكبه قلت نعم يجب لأن ترك ارتكابه وإنكاره واجبان عليه فترك أحد الواجبين لا يسقط عنه الآخر اه كشف (٣) وصورة المثل في ترك المعروف أن يكون للمأمور ترك أحد الصلوات فإذا أمر به بفعلها فعلها وترك فريضة مثلها وصورة الذي يكون أعظم أن يكون للمأمور ترك الأذان فإذا أمر به فعله وترك الصلاة أو يكون للمأمور ترك فريضة فإذا أمر به بفعلها فعلها وترك فريضتين غيرها اه زهور وقرز (٤) حذف في القبح قوله أو أنكر لاغناء قوله ولم يؤد إلى مثله عنه (٥) لأنه لا يعلم أيهما عند الله أعظم موقفاً اه بيان معنى (٦) ما لم يحقق في الإكراه قرز (٧) قيل هذا قد دخل في قوله أو أنكر لكنه إعادة للقاعدة وهي أنه يحسن بمن في قبحه إغزاز للدين (٨) لا يجوز ذلك بل وإن قل لأن أخذه منكراً إذا كان محققاً (٩) هذا شرط للقبح لا لسقوط الواجب فيكون خشية الإضرار كما هدم في قوله وبالإضرار ترك الواجب وبكفي في سقوطه أيضاً خشية أخذ مال وإن قل اه سحولى (٩) قال الامام المهدي أحمد بن يحيى عليم وإذا لم يكن

من زيد بن علي والحسين<sup>(١)</sup> بن علي عليهم السلام (و) اهلهم انه (لا) يجوز للأمر والنهي أن (يُخشن)<sup>(٢)</sup> كلامه على الأمور والمنهي (إن كفى اللين<sup>(٣)</sup>) في امتثالها للأمر والنهي فإن لم يكف الكلام اللين انتقل إلى الكلام الخشن<sup>(٤)</sup> فإن كفى وإلا انتقل إلى الدفع بالضرب بالسوط ونحوه فإن كفى وإلا انتقل إلى الضرب بالسيف ونحوه دون القتل فإن كفى وإلا انتقل إلى القتل<sup>(٥)</sup> \* قال عليم وقد دخل هذا الترتيب في قولنا ولا يخشن إن كفى اللين (ولا) يجوز أيضا للمنكر أن ينكر (في) شيء (مختلف فيه<sup>(٦)</sup>) كضرب المثلث والنفي في غير أوقات الصلاة وكشف الركبة<sup>(٧)</sup> (على من هو مذهبه<sup>(٨)</sup>) أي مذهبه جواز ذلك قيل لا الامام فله أن يمنع من

انكار المنكر لا يذل مال لم يجب اه يان بلفظه (١) قلت هكذا في كتب أصحابنا الكلامية والفقهية والأقرب عندي أن ذلك سهو منهم فإن التواريخ وما فيها فاطمة بأن الحسين بن علي عليم وزيد بن علي عليم لم يقوموا بالجهاد إلا وما يظنان النصر والظفر على المدو لكثرة من كان قد كاتبهما وعادهما من المسلمين لكن انكشف لما نكت للبايعين ومختلف المتابعين بعد الصام القتال وبعد وقوع المصادمة فرجمكنا حينئذ من ترك القتال إذا تركاه وكيف لا وقد قال تعالى ولا تقوا بأيديكم إلى المهلكة وهي عامة اه غيث بلفظه والأولى في الاحتجاج بسيرة فرعون وأصحابه إلا اخذوا بما كان الأخاديد ثلاثة واحد بنجران وهو الذي نزلت فيه الآية أحدهم ذروا شالحميرى والثاني بالشام والثالث بفارس أحدهم بنت نصر وكان من خبره أن رجلا كان على دين عيسى عليم ورجع إلى نجران فقدم إلى دين عيسى عليم فأجابوه فسار إليهم ذروا شالحميرى بن النار والرجوع في اليهودية فأجروا فحرق منهم في الأخاديد اثني عشر ألفا وقيل سبعين ألفا وكان طول الخندق أربعين دراهم وعرضه اثني عشر دراهم وفي ذي قوش وجنوده نزلت اه من العهد الأكيدي في تفسير القرآن المبيد (٢) فإن خشن وهو يشد مع بالدون لم يصعد أنه يضمن ذكره الدواري (٣) غالبا احتراز من وجد مع زوجته أو ولده فانه يخشن ولو كفى اللين وكذا لو كان فاعل المنكر على يد ونحش ووقع المنكر قبل وصوله إليه فانه يجوز قطه اه ومثله في البيان (٤) قوله تعالى قولا له قولا لينا إلى آخره وقوله تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن (٥) هذا في النهي عن المنكر فقط (٥) بالضرب وقطع العضو (٥) فإن احتاج إلى جمع جيش فهو إلى الامام لا إلى الآحاد إذ هو من الآحاد يؤدي إلى أن تبيح الفتن والضلal وقال النزالي يجوز للأحادي الصبيش ولا وجه له ما ذكرناه بمر بلفظه (٦) لكن إذا كان المأمور به وللنهي عنه من قبيل الاعتقادات وجب على الأمر والنهي أن يبين بطلان للنهي عنه وتحل شبهته ويبين حقيقة المأمور به ويظهر دليله ولا يجوز أن يأمر بالاعتقاد إذ التقليد لا يجوز اه شرح نجرى (٧) ستر الركبة متفق على وجوبه اه ينظر بل فيه خلاف لك (٨) أو جاهل لا يعرف التقليد ولا صفة من يقلد فحكمه في ذلك الفعل حكم من هو مذهبه فلا انكار اه سعولي لفظا (٩) قلت وما أجمع عليه أهل البيت عليهم السلام كضرب المثلث والثناء فيجب الإنكار لأن إجماعهم حجة يجب اتباعها

المختلف<sup>(١)</sup> فيه وإن كان مذهب الفاعل جوازه وأما إذا كان مذهبه تحريم ذلك الفعل وجب  
الإنكار عليه من الموافق له والمخالف لأنه فاعل عطور عنده<sup>(٢)</sup> فإن التمس على المنكر مذهب  
الفاعل قال من باؤه وجب على المنكر أن يسأل الفاعل عن مذهبه فيه **﴿قال مولانا عليم﴾**  
والأقرب أنه يعتبر مذهب أهل الجهة فإن كانوا حنفية مثلاً لم يلزمه إنكار شرب الخمر ولا  
السؤال عن حال فاعله وإن كانوا شافعية سأل الفاعل عن مذهبه حينئذ<sup>(٣)</sup> ونحو ذلك  
كثير (ولا يجوز أن ينكر (غير ولي) للصغير أو المجنون<sup>(٤)</sup> (على صغير) أو مجنون إذا  
رآه يفعل منكراً فليس له أن ينكر عليه (بالإضرار<sup>(٥)</sup>) به بالضرب أو الحبس بل يكفيه  
الأمر أو النهي لأن ذلك من قبيل التأديب وليس من باب إزالة المنكر فكا تأديبه  
بالضرب ونحوه يختص بوليّه<sup>(٦)</sup> (إلا أن يدفعه غير وليّه (عن إضرار) بالنير إما بهيمة<sup>(٧)</sup>  
أوصى أو أي حيوان ليس بمباح فله أن يدفعه بالإضرار به بالضرب ونحوه ولو بالقتل<sup>(٨)</sup>  
قيل ح وكذا البهيمة إذا لم تندفع عن مضرة النير إلا بالقتل حل قتلها وكذا لو رآه ينير  
زرعاً<sup>(٩)</sup> أو يأخذ شيئاً من مال النير جاز له دفعه بالإضرار به<sup>(١٠)</sup> **﴿فصل﴾** في

ويحرم خلافاً له ضياء أبصار (١) لأن للإمام أن يمنع من المباح إذا كان فيه صلاحاً (٢) بل لأنه  
صار كالجميع عليه في حقه (٣) حيث كان فيها حنفية وشافعية ولا وجب الإنكار (٤) قيل ولا يترش  
هذا من كلام امرأة كلاماً مخصوصاً بحيث يستنكر في سوق أو شارع ولا يعلم من هي فانه يستحق التنكير عليه مع أنه  
يجوز أنها حرمه لكونه قد أحل نفسه في محل التهمة فاستحق الإنكار عليه لأجل ذلك ولا بين فصل ما هو مختلف  
في تحريمه ومذهبه التحريم فانه ينكر عليه مع أن تحريمه ظني ليس معلوم ولكن لما عرف أن مذهبه  
تحريمه صار كالجميع عليه في حقه (٥) وكذا السكران فانه غير مكلف ولو كان يحد إذا زنى  
ذكره في البيع والزواجات (٦) بل يقفه وقيل القياس أنه مكلف يصح منه غير العقود (٧) ظاهره ولا  
يدفع بالإضرار ولو زنى بمكفئة وأما هي فلها دفعه ولو بالقتل قال شيخنا المتقي إن ضربها وقيل لا فرق  
ونظرة في تذكرة علي بن زيد وفي البيان في كتاب الخطايا في المسئلة الخامسة من قبيل فعل الخطأ ما لفظه  
**﴿مسئلة﴾** من رواد امرأة على الصبور ولم يدفع عنها إلا بقتله قتلته هي أو غيرها فلا شيء على قاتله  
في باطن الأمر إلى آخره (٦) فإن جرى عرف بين الأولياء هل يكون إذن لمؤدب الصبي أفعى المتقي  
أنه يجوز وقرئ (٧) وفي بيان حيث ما لفظه وكذا الزنى والواط يجوز دفعه عن ذلك بالقتل فينظر فيه  
أه لا نظر لأن فيه مفسدة عظيمة (٨) ولا شأن قرئ (٩) ينظر هل هذا يطابق قوله إلا عن إضرار  
أه لا يطابق إلا مع تقييده بالأجفاف أه سيدنا حسن (١٠) ولا بد من الأجفاف في البهيمة والصبي  
وقرئ (٥) قلت أما لو أخذ (١) دون ما يجحف في دفعه بالقتل نظر أه بحر وقد يرضى له في شرح البحر

يان ما يجوز<sup>(١١)</sup> فله ملك النير لازالة المنكر (و) يجوز أن (يدخل) المكان (النصب<sup>(١٢)</sup>)  
 للانكار) للمنكر أو للأمر بالمعروف<sup>(١٣)</sup> ولا إثم عليه (و) يجوز أن (يهجم<sup>(١٤)</sup>) على دار النير  
 (من غلب في ظنه<sup>(١٥)</sup>) وقوع (المنكر) في تلك الدار والخلاف في ذلك عن أبي علي فانه  
 يعتبر العلم في وجود المنكر قيل ع<sup>(١٦)</sup> وهو قول الهدوية قال عليم فينظر أن ذكر ته الهدوية<sup>(١٧)</sup>  
 (و) إذا جاز الدخول مع الظن وجب عليه أن (يريق عصير<sup>(١٨)</sup>) وجهه<sup>(١٩)</sup> و (ظنه خمر<sup>(٢٠)</sup>)  
 ويضمن (قيمة العصير (إن أخطأ) أي أن انكشف له يقيناً أنه لم يكن خمر<sup>(٢١)</sup>) وكذا  
 يضمن الجرة لو انكسرت بغير اختياره<sup>(٢٢)</sup> أو لم يتمكن من إراقة الخمر إلا بكسرهما وعن  
 الناصر والمتكلمين لضمان الجرة حيث لم يتمكن من إراقة الخمر إلا بكسرهما وقيل ح من  
 أنه لا يجب عليه إراقة الخمر حيث لم يتمكن من ذلك إلا بكسر الجرة إذ لا يلزمه الدخول  
 فيما يخشى من عاقبته التضمين (و) يجب أن يريق (خمر<sup>(٢٣)</sup>) رآها له أو لمسلم<sup>(٢٤)</sup> (غيره (ولو)  
 كان ابتداء عصرها وقع (بنية الخلل<sup>(٢٥)</sup>) لكنه كشف غطاها غلانا أن ذلك المصير قد صار

(١) السبي ونحو البهيمة اه كب (ه) لأن ذلك قبيح فلا يشترط أن يكون الفاعل حائلاً وهذا مخالف للقبائح  
 الشرعية فأنها لا تصح إلا من مكلف لمسكن انتهى من باب التعويد والقرين اه زهري (١) بل يجب قرز  
 (٢) وسواء رضي رب الدار بدخوله أم لم يرض ولا فرق بين أن تكون الدار مفضوعة أم لا وقرز (٣)  
 لم يذكر في البيان الأمر بالمعروف وهو ظاهر الأثر ولفظ الانتصار ويدخل النصب لهما ويهجم الى آخره  
 (ه) لأهل الولايات لا في الدخول من خلاف المنافع اه عبيد بن قريز (٤) واليهجم الدخول على القوم  
 بنقطة قال في البحر فاما التجسس يطلب النكير فلا يجوز لقوله تعالى ولا تجسسوا الآية (ه) وفرقوا بين  
 ما تقدم في اشتراط العلم في القصل الاول والاكتفاء بالظن هنا بأن ذلك في كون الامر منكراً أو غير  
 منكراً فلا بد من العلم ثم بعد العلم يكفي الظن في وقوعه ألا ترى أنك لو قيل لك ان في هذه الدار خمر  
 وظننت حصوله فأنك قد طعت في الجملة ان الخمر منكراً كنعني وقوعه بالظن اه ح فصح وقال المؤلف  
 انه لا يهجم الا من علم حصول ذلك وانه لا يكفي الظن اه شرح فصح (٦) وقواه الامام شرف الدين  
 (٧) بل مأخوذ من قواعدهم كما ذكره في الشروط يعني شروط التهي عن المنكر قيل لهم أخذوه من  
 قوله عما عليه منكراً (٨) أو يفسدها بأن يهمل فيها روثاً أو بولا (٩) أي شاهدة (١٠) وهو فعل بنية الخمر اه  
 سحولي قرز (١١) فأنابى البس فلا ضمان فان ادعى صاحبها انه غير مخبر نظر قيل لا ضمان لأن الضرر هو الذي  
 أباحه وهو باق فلا ضمان مع وجود مبيع الا لا يفي هذا استقراره بملو لا عليه السلام قرز (١٢) وباختياره أولى  
 وأخرى (١٣) غير حتمى ما يستجيزه قرز (١٤) أو لذي غير مقرر اه سحولي قرز يعني إذا كان في بدليس لهم  
 سكنها اه سحولي معنى قرز (١٥) أو لا يتقوا ما ما جعل بنية الخمر فهو الذي مر من أنه يرقدها داخلان انه قد صار

خلا فوجده لم تكمل خليته بل هو خمر في تلك الحال فانه يلزمه إراقة فاما لو لم يشاهد الخمر ولا تصرف فيها<sup>(١)</sup> بل علم يقيناً أن المصير الذي خطه قد صار خمرًا ففيه مذهبان أحدهما أنه يلزمه إراقة وهو أخير قولي م بالله وقال قديماً والامام ي أنه لا يجب إراقة<sup>(٢)</sup> حيثنذر قال مولانا عليم وهو الأرجح عندي وأما لو كان عصره بنية الخمر ثم لم يشاهده<sup>(٣)</sup> خمرًا فانه يلزمه إراقة<sup>(٤)</sup> على كل حال (و) يجب أن يريق (خلا عولج<sup>(٥)</sup> من خمر) وقال م بالله لا يراق بل يحل وإن كان العلاج محرماً وقال ح بل يحل الخمر والملا (و) يجب أن يزال الخمر غير المني<sup>(٦)</sup> في كتب الهداية<sup>(٧)</sup> إلا أن يعلم أن حكمة لذلك ينقص ما هو فيه ولو حكه من هو أحق منه لا ينقصه بل يلزمه ذلك<sup>(٨)</sup> (و) يجب<sup>(٩)</sup> أن (تحرق دفاتر الكفر) والدفاتر هي الكتب المسطورة ودفاتر الكفر هي كتب الزنادقة<sup>(١٠)</sup> والمشبهة<sup>(١١)</sup> فيجوز تحريمها (إن تعذر تسويدها<sup>(١٢)</sup> وردها) على المالك قيل ويجب ردها وإن لم يكن لها<sup>(١٣)</sup> بدالتسويد قيمة (وتضمن<sup>(١٤)</sup>)

خمرًا ولو لم يشاهده فلو لم يرق الخمر بدلتسويد أسمى فإذا تحلل بعد ذلك من دون معالجة حل وطهر ولو كان قد جعل بنية الخمر اه سحوى لفظاً قرز (١) يعني قل للإصلاح قرز (٢) لوجوه ثلاثة الأولى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الأعمال بالنيات الثاني إجماع أهل الامصار على عطلها خمرًا وسكوتهما وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن الثالث أن في وجوب الإراقة حرجاً واضاعاً للمال اه زهري (٣) بل علم انه قد صار خمرًا من دون مشاهدة فانه يلزمه إراقة ولو كره مالك اه يان معنى (٤) ولا يلزم إراقة حتى يتغير ويكنى الفظن وقرز (٥) ولا يحل أيضاً قرز (٥) قال في شرح البحر والمراد علاجها بما يصير به خلا كالزواجة من الظل الى الشمس يعني بعد مصيرها خمرًا (٥) وعلاجه بوضع فيه ملح أو خردل اه أو عصارة الخمر وهو الخمر المسمى بمر هندی (٦) قال في حواشي المقق فيه نظر اذا كان فيها لا يقتضي تحليلاً ولا تحريماً ولا وجوباً ولا نهيًا بخلاف المصحف فان زيادة الحرف فيه وتقصاته منه منكر (٧) ولو كره مالك للمصحف أو الكتاب لأن بقائه منكر يجب إزالته اه كب لفظاً (٨) وكذا المصحف مطلقاً سواء كان غير المنهي أم لا لأن بقاءه منكر اذا كان خارجاً عن السبب المقارن وقرز (٨) لكن اذا كان الاحق يحضر قبل أن يتحل منه حكم والا وجب حكه وإزالته حيث لم يغشى التضمين والام يجب لأنه لا يجب الدخول فيها ما قبله التضمين (٩) يقال يجوز ولا يجب لأنه لا يجب الدخول فيها يغشى من ما قبله التضمين اه سحوى لفظاً (١٠) الزنديق الذي يقول مع الله ثانياً (١١) والمشبهة (١٢) التسويد هو الطمس (١٣) وقيل لا يجب كما يأتي يعني لأنه باذن الشرع (١٤) وفارق هذا اذا لم يتدفع عن المنكر إلا بقوله فانه يقتله ولا ضمان عليه لأنه مكلف بخلاف المال فان تلف مال الغير لا يجوز لكن حسن هذا تدفع المنكر الاعظم وهو بقاء الخمر فهذا يشبه دخول الدار للنهي عن المنكر مع كراهة المالك وهذا يدل على انه اذا لم يتدفع انسان عن القتل والزنى ونحو ذلك الا بخلاف ماله فانه يجوز ولكن يلزم من هذا الضمان



قيمة الدفاتر إذا أحرقت <sup>(١)</sup> قال عليه السلام فإن كان فيها قرآن أو ذكر الله تعالى  
فالأولى غسلها بالخل <sup>(٢)</sup> ونحوه (و) يجب أن (تزق وتكسر آيات الملام التي لا موضع في العادة  
إلاها) كرقعة الشطرنج <sup>(٣)</sup> والمزمار والطنبور <sup>(٤)</sup> ونحوه (وإن نقت في مباح) فأما إذا كان  
معمولا للمباح والمحظور كالقدح والقارورة ونحوهما لم يجز كسرها لغير أهل الولايات (وورد  
من الكسور) التي حصلت من آيات الله (ماله قيمة <sup>(٥)</sup>) وأما إذا كانت لقيمة لها بعد  
التكسير لأجل أنه لا ينفع بها <sup>(٦)</sup> بوجه من الوجوه فلا وجه لردّها (إلا) أن يرى صاحب  
الولاية <sup>(٧)</sup> أخذه عليه (عقوبة) له على ممصية جاز له ذلك ويصرفه في المصالح (و) يجب أن  
(يفرغ) مثال <sup>(٨)</sup> حيوان كامل مستقل <sup>(٩)</sup> وذلك نحو أن يصنع من فضة أو نحاس أو عود  
أو شمع أو حجر أو خلب صورة فرس أو رجل أو أي حيوان بحيث أن يستكمل في تلك  
الصورة الآلات الحيوانية <sup>(١٠)</sup> ويمكن استقلالها بنفسه والصورة كاملة فيها إلا ما لا يضر تخلفه  
في الحياة (أن كاحدا العينين <sup>(١١)</sup> أو أحدا الأصابع أو أحدا الأذنين <sup>(١٢)</sup> فإن تخلف ذلك لا يرفع التحريم  
وإنما يرفعه تخلف ما لا يعيش الحيوان بعد فقدته كالرأس أو قطع نصفه الأسفل أو شقّه  
نصفين أو نحو ذلك قال عليهم وكل ما كان من ذلك تصوير مستقل على الوجه الذي ذكرنا  
وجب تغييره (مطلقاً) أي سواء كان في موضع الإهانة بحيث يمشى عليه أم في غيره وسواء  
كان مستملا أم غير مستعمل ولا خلاف في وجوب تغيير ما هذا حاله (أو) لم يكن مستقلا  
لكنه (منسوج <sup>(١٣)</sup>) كما يكون في بعض البسط الرومية والهندية والبروجية وبعض تماطى

إلا أن يكون من أهل الولايات أو زهور وقيل لا ضمان مطلقاً سواء كان من أهل الولايات أم من  
غيرهم (١) إذا كان في دارنا لا في دار الحرب (٢) إن أمكن وإلا جاز الاحراق ونحوه (٣) يكسر  
الشين ذكره النواص (٤) الطبل الذي له وجه واحد أو شفاء وقيل رباب أهل الهند له أربعون وترًا  
لكل وتر صوت لا يشبه الآخر أو مستعذب (٥) أو لم يكن له قيمة كما تقدم في قوله في النصب ويجب  
رد عين ما لا قيمة له أو ظاهر الأظهارها لا يجب لأنه بائن الشرح (٦) لأن ما لا يضع فيه فإنه لا يملك  
كالرق واللباق ونحو ذلك أو غيث فإن كان ينفع فيه في حال وجب رده لأن له قيمة لا كالحية والحجر  
فلا يجب رده أو بحر وغيث (٧) الإمام أو من ولاء لأنه قد تقدم إلى الإمام أن يقاب بأخذ المال  
وكذا غيره من أهل الولايات (٨) بالكسر الصورة عسها وبالفتح القليل (٩) بشرط الانتكار كما مر  
ولا ضمان كآلات الملام قرز (١٠) الظاهرة أو كواكب لا الذاخل كالأسماء والتنافس فلا يضر تخلفها  
وقرز (١١) أو كلاما قرز (١٢) أو كلاما قرز (١٣) قيل وكذا التطريز أو سحولي لفظا وقرز ومثله في  
البیان قال القتي قلت وهو بالمعنى أشبه وفي شرح الآيات وأما التطريز فلا جرم له (فائدة) قال ابن

انجيل<sup>(١)</sup> ولبوسها (أو ملتم) في باب أو في آله كطشت أو أبريق ومسرجة ونحوها إلا أن يكون مموهاً فانه لا يجب تغييره فيجب تغيير المنسوج والملحم على هذه الصفة (إلا) أن تكون تلك الصورة في موضع الاهانة نحو أن يكون (فراشا) يوطأ بالاقدام (أو) يكون (غير مستعمل) بحيث لا يؤكل عليه طعاماً ولا يوضع فيه شيء ولا يشرب فيه ولا يوضع فيه ماء أو نحو ذلك وإنما هو موضع للتجمل به عند من يراه فانه لا يجب تغييره حينئذ<sup>(٢)</sup> ولا يجب تغيير التمثال (المطبوع) في ثوب أو طابع أو نحو ذلك (مطلقاً) أي سواء كان مستعملاً كالقارم التي تلبس<sup>(٣)</sup> وفيه صور غير منسوجة بل وضعت بالطابع بصباغ أو نحوه<sup>(٤)</sup> أو كان غير مستعمل فانه لا يجب تغيير شيء من ذلك أصلاً (و) يجب أن (ينكر) السامع (غيبة<sup>(٥)</sup>) من ظاهره الستر<sup>(٦)</sup> (و) النبية (هي<sup>(٧)</sup>) أن تذكر النائب<sup>(٨)</sup> بما فيه لنقصه بما لا ينقص دينه) قوله أن تذكر النائب إحتراز من الحاضر فان ذكره بما يكره أذى

عبد السلام ومن وجد ورقة وفيها البسمة أو نحوها فلا تعجلها في سيف أو غيره لأنها قد تسقط قطعاً وطريقه أن يسلمها بالماء أو يحرقها بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعريضه للاعتناء ولا كراهة للاحراق بالنار وعليه يحمل تحريق عثمان للمصاحف اه من أسنى المطالب شرح روضة الطالب لتركيا الأنصاري على روضة النوى (١) كالصيف (٢) وإيمه على فاعله لورود النعي عن ذلك اه بستان (٣) لكن يكره فعله ولبسه (٤) كقوليه بالذهب (٥) وإن التمس عليه الحال فقال ابن الخليل لا يجب وقيل يجب ولأن الأصل تحريم النية والحمل على السلامة يجب اه يان وكواكب (٦) لقوله تعالى ولا يخب بعضهم بعضاً وقوله صلى الله عليه وآله وسلم النية أشد من الزنا اه (٧) حيا كان أو ميتاً وأما إذا كان متعاً غير معين لم ينكر عليه وهل يجوز قيل لا يجوز (٨) أي السلامة (٩) وفي الفصح والبيان هي إلهامك المخاطب فيدخل الإلهام بأي شيء من رمز أو إشارة والكتابة والقلم والتمريض إلى ذلك كقوله عند اغتياب الغير أصلحت الله أو تعود بالله من ذلك أو الحمد لله أو إنا لله وإنا إليه راجعون فأما إساءة الظن بالقلب فليس بغيبة وإن كانت لا تجوز اه يان وتسمى المعصية بالقلب اه زهور (١٠) إذا كان مكلفاً أو مخيراً اه مفتي وعن الامام عز الدين لا غيبة لصغير (١١) وفي حاشية ولو لصغير فيحرم غيبته وهو ظاهر الأظهار إلا أن يكون انتقاص الصغير يحصل به أدية أقاربه اه سماع (١٢) ولعل وجهه أن الصغير لا يستحق مدحاً ولا ذمّاً بخلاف المكلف اه سيدنا حسن رحمه الله تعالى (١٣) ويجوز لمن الكافر ولو ميتاً وكذا الفاسق وفي الفاطمي خلاف قال أبو هاشم لا يلحق الحرمة التي يصل الله عليه وآله وسلم وقال أبو علي يلحق اه هداية ويخط الجاهلي من كتب الشافعية وتحرم غيبة الذمي ومن هو في أماناته العهد إذ يجب الدفع عن ماله فيجب عن عرضه وقد أخطأ من أباحها ويكفي في الرد عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع ذمياً وجبت له النار رواه ابن حبان في صحيحه ومعنى سمع أي اغتاب قل هذا عن الملق

وهو مُحَرَّم<sup>(١)</sup> وإن لم يكن غيبة قوله وبما فيه إحتراز من أن يذكره بما ليس فيه فانه بهت<sup>(٢)</sup>  
وهو أغلظ تحريماً من الغيبة<sup>(٣)</sup> وقوله لنقصه إحترازاً من أن يذكره على جهة التعريف نحو أن  
يقول ذلك الأعور<sup>(٤)</sup> أو الأعمى أو نحوها فانه ليس بغيبة ولا بأس فيه وقوله بما لا ينقص  
دينه إحترازاً من ذكره بما ينقص دينه فانه ليس بغيبة لأنه إذا كان ناقص الدين فهو غير  
محترم العرض<sup>(٥)</sup> لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا غيبة لفاسق أذكروا الفاسق<sup>(٦)</sup> بما فيه كما  
يحذره الناس فإن كانت تلك المعصية لا يقطع بكونها فسقاً فإن كان مصراً عليها غير منقطع  
ولامستتر من فعلها قال عليم فالأقرب عندي أنه لا يخرج في ذكره بها<sup>(٧)</sup> وإن كان مستتراً  
بفعل ذلك أو قد أظهر الندم على فعله فانه لا يجوز ذكره به حينئذ<sup>(٨)</sup> وذكر في الانتصار  
والحكم في السفينة والفقهاء حميد<sup>(٩)</sup> أنها لا تجوز غيبة الفاسق المستر بسفقه ومثل ذلك ذكره  
قاضي القضاة قال مولانا عليم وهذا هو القول الذي حكيناه بقولنا (قيل<sup>(١٠)</sup> أو ينقصه)  
أي ينقص دينه فانه لا يجوز<sup>(١١)</sup> ذكره به (إلا إشارة<sup>(١٢)</sup>) على مسلم يخشى أن يثق به في شيء  
من أمور الدين أو الدنيا قال في الكافي يقتصر على قوله لا يصلح إلا أن يلج عليه فيصرح  
حينئذ بحجته (أو) أن يذكره بما ينقص دينه عند الحكم (جرحاً له) لثلاثيكم بشهادته (أو)

(١) ويجب انكاره (٢) بالرفع والنصب (٣) لأنه يجمع بين الغيبة والكذب (٤) ولا يمكن الصريف  
بغيره والاحرم وقرز (٥) مطلقاً سواء كان مجاهراً أو مستتراً حيث كان موجب القس (٦) قال في شرح  
الخمس المائة ما لفظه وقد ذهب كثير من العلماء وهو المختار للمذهب إلى جواز غيبته مطلقاً وهو مفهوم  
من الآية الكريمة ويدل على ذلك قوله تعالى عجل بعد ذلك زعيم في الوليد بن المغيرة وسياق وعن الحسن  
أنه ذكر الحجاج قال أخرج إليّ بناتاً قصيرة (٧) قل ما عرفت فيها إلا غيبة في سبيل الله تعالى ثم جعل  
يطالب (٨) سعيداً ويقول يا أبا سعيد ولما مات قال اللهم أنت أجهه فأقطع سبته فانه أماناً  
أخفى أشيعه إلى آخره وقد وقع الاتفاق على جواز ذكر الفاسق لشيء من خصاله القس لمصلحة  
كالجرح والشكاية والرأي وزيادة الانزجار وغير ذلك كما ذكره النووي اه منه باللفظ من شرح قوله ولا  
ينتب بهضكم بمضاً (٩) أي غيبه (١٠) يضرب يده على كفه (١١) وغيرها (١٢) وقيل يجوز وهو ظاهر الاز  
ومثله في السحولي (١٣) في كتابه الوسيط الشهيد موقوف في جبل بن حجاج (١٤) كلام القيل عائد إلى الفاسق  
المستتر اه معنى (١٥) والمصحيح أنه يجوز

(١٦) الذم ليس بخفية في سعة • متظلم ومعرف ومخدر  
ولظهر غملاً ومستغث ومن • طلب الاعانة في إزالة منكر  
(١٧) غير فاعلة بنت عيسى (١٨) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم المستشار مؤمن وذلك كالإشارة بخدم

يذكره بذلك (شكا<sup>(١)</sup>) على من يرجو منه أنه ينفعه فيه<sup>(٢)</sup> ويسنه عليه فهذه الوجوه الثلاثة  
لاخلاف في جواز ذكر الفاسق بما فيه لاجلها \* تنبيه \* قال قاضي القضاة أما الاغتيال  
بفتح الخاء فلا يجوز لكافر<sup>(٣)</sup> ولا فاسق كالمؤمن \* قال مولا ناعليم والاقرّب أنه إذا كان  
يتقص بذلك عند السامعين وتنحط به مرتبته فلا حرج كقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
في وصف معاوية رجب البلوم<sup>(٤)</sup> وقوله الذجال أعور<sup>(٥)</sup> (و) يجب أن يستدر المنجاب<sup>(٦)</sup> إليه  
أي إلى من اغتابه (إن علم<sup>(٧)</sup>) وأما إذا لم يعلم ولا بلغه أنه قد اغتابه فانها تكفيه التوبة  
بينه وبين الله تعالى ولا يجب عليه الاعتذار قيل ي بل لا يجوز لأن فيه إفناء صدره وقال

الابن داود إن قد عرفت خيانه والاخبار بسبب السلطة اه صحت<sup>(١)</sup> أشار صلى الله عليه وآله وسلم انها  
تسبب اسامة ولا تسبب معاوية ولا أباجهم قال في شرح الإنمار في ساق تحريم الخطبة أن قاطمة بنت  
قيس قالت لئن صلى الله عليه وآله وسلم أن معاوية وأباجهم خطبان فقال صلى الله عليه وآله وسلم أما  
معاوية فصعلوك وأما أباجهم فلا يزال العصي على عاتقه قال فيؤخذ جواز غيبة الخطاطب والمخطوبة  
نصيحة وأنه لا يكون غيبة (٢) هذا عائد إلى القول أو على أصلنا فيا لا يوجب التسبب ممن هو مستتر  
اه سماح سيدنا أحمد الليل وقرز<sup>(١)</sup> وفي السكاك في باب النفقات حيث يريد الشاكي إزالة ما شكاه لاحت  
يريد بشكاه قصص من شكاه وذمه فلا يجوز (٢) لقوله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول إلا من  
ظلم وهو أحد التأويلات (٣) مسئلة من كان له جار يؤذيه فأراد رفعه إلى سلطان ظالم ليدفع منه أذيه  
وضرره وهو يعرف أن السلطان يفعل به خلاف ما يجب شرعا لم يجر له رفعه إليه ذكره المؤيد بالله وقيل  
ح بل يجوز لأن فاعل التسبب غيره وهو لم يأمر به وإنما أمر بإزالة الضرر عن نفسه اه بيان قلت تسببه  
في ظلمه كآمره به اه شرح بهران (١) قوى إذا لم يتدفع إلا به اه بل (٢) لا فرق وهو ظاهر الاز  
(٣) لأن من عاب بصحة قد عاب الصانع (٤) أي واسع الخلق كناية عن كثرة الأكل اه قاموس (٥)  
قلت هذا تعريف بصحته فقط اه مفتي (٦) على وجه التواضع واطهار التهمة اه بيان ويكون الوجوب  
في المثل قياسا على الأمر بالمعروف وعلى سائر الواجبات وفي البيان (١) وان بعد اه لأنه حتى لا أدى  
في المسألة السابقة من آخر النصب قبيل العتيق (٥) ويقل المنزلة روى عن الهادي طيل قال بلغ عن  
الحسن عليم انه قال لو سبني رجل في أذن هذه واعتذر إلي في أذن هذه قبلت عنده اه فان لم يقبل أثم  
وصحت توبته (٥) إذا قيل ما معنى قولهم على التائب اظهار توبته إلى كل من علم بمعصيته هل مرادهم أن  
ذلك شرط في صحة توبته بحيث أنه لو مات ولم تسكن ظهرت توبته إلى كل من علم بمعصيته لم تقبل سل  
اه كواكب ولفظ البيان فرع والأقرب أن الاعتذار إلى المظلوم شرط في صحة التوبة وأما إلى من علم  
بالمعصية فليس شرطا فيها بل واجب مستقل لكنه يكون على الخلاف في التوبة من ذنب دون ذنب اه بيان  
من النصب قرز (٧) ويكتفى الظن أنه قد علم اه أم قرز (٥) حيث أمكن فان غاب من يجب إظهاره عن

النورى في الأذكار لأصح أنه يجب الاستحلال ممن لم يعلم بالنية واختلقوا هل بين ما اغتابه به أم يصح الاستحلال من المجهول **﴿قال مولانا عليهم﴾** وهذا قول ساقط لا مقتضى له <sup>(١)</sup> في أبواب الشريعة (و) يجب أن (يؤذن <sup>(٢)</sup>) فاعل النية (من) حضره <sup>(٣)</sup> عند الاغتيا ب (وعلمها بالتوبة <sup>(٤)</sup>) دفعاله عن اعتقاد السوء فيه بعد أن قدتاب إلى الله تعالى لأن الدفع عن المرض واجب وكيفية الايذان بالتوبة أن يقول ما كنت قلت في فلان فأنا نادم عليه وتائب منه وإذا كان كاذباً لم يجب عليه أن يعرفهم أنه كذب <sup>(٥)</sup> والنية في وجوب التمر ب بالتوبة عنها (ككل معصية) وقمت منه وأطلع عليها غيره فانه يجب عليه تعريف ذلك المطلع بأنه قد تاب لينفى عن نفسه <sup>(٦)</sup> التهمة بالاصرار عليها **﴿فصل﴾** في حكم ماونة <sup>(٧)</sup> الظلمة والفساق (و) اعلم أنه (يجب إمانة الظالم <sup>(٨)</sup> على إقامة معروف <sup>(٩)</sup> أو إزالته منكرو) تجب أيضاً إمانة (الأقل غلاماً) من الظالمين (على إزالة الأكثر <sup>(١٠)</sup>) غلاماً (مهما وقف على الرأي)

البريد فالحاكم نائب عنه ينظر فإن ملت فقال في البيان يسقط الاحتياط قرز (ه) فإن التيس هل علم أم لا لم يجب عليه أن يضرب اليه بل تكفيه التوبة لأن الأصل عدم العلم (١) أي لا دليل ولا قياس (٢) أي يعلم (٣) معنى أول درجة لتلا يتسلسل ولا يجب إعلام الآخرين اه تمامي وضماري ومثله في البحر وقد أفهمته عبارة الشرح في قوله من حضره (٤) ولا يجب إلا في الملل كسائر الواجبات وقيل ولو بعد لأنه حق لأدعي (ه) والوجه أن قوله أنا نادم يعني أنه قد أتى بذنب ييم الصدق والكذب وهذه التسئلة تستغرق أوراتا وقد ذكر النورى في الأذكار فوائد عجيبة نفذها من هناك اه زهور (٦) مالم يظهر من حالة الصلاح (٧) في بعض نسخ التثبب معاملة (٨) وكذا إذا استعان المسلمون بظالم على إقامة معروف أو إزالة منكرو اه بستان (٩) بالنفس لا بالمال فلا يجب كما لا يجب بذل المال في النهي عن المنكر (ه) وهل للظالم الحسب على ذلك أو لا يكون إلا إلى الحق في البيان في باب الصلح في قوله **﴿مسئلة﴾** من كان له دين على غيره ولم يمكن من قبضه إلا بقطعه إلى أن قال إلا بأمر الحاكم أنه لا يجوز للظالم الحسب وفي باب القضاء **﴿مسئلة﴾** وإذا كان الحاكم مجماً عليه إلى أن قال ومقر بالدين لتسليمه وإلا حبس النخ انه يحبس ولعله الأولى لأن الذي في باب الصلح يعني لا يفعله بنفسه والذي في القضاء على يد الظالم وإن كان قد استشكل والله أعلم اه من خط سيدنا حسن وهو الذي درجنا عليه في قراءة البيان اه من خطه رحمه الله تعالى وقرز وسياً في لم بالله في آخر السير مسئلة ويجوز للمسلمين حبس الدعار والمتسدين وتعييدهم وإن طلبوا ذلك من سلطان ظالم ليفعله لم ذكره م بالله اه من خطه رحمه الله تعالى (ه) صوابه على إقامة واجب لتلا يزيد الشرح على الأصل واجب في الواجب ومتدوب في المتدوب وقرز (١٠) فإن استويا جاز من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد فهم من قوله إمانة الظالم وقرز (ه) معنى حيث قصد إزالة المنكر لا إن قصد إمانة من ظلمهم ونصرته وسواء كان أقل من الآخر أو مثله أو أكثر اه كواكب وقرز

أى على رأى المؤمنين له من المؤمنين (ولم يؤد) ذلك (إلى قوة ظلمه) بأن يستظهر على الرعية تلك الاعانة وتمتد يده فى قبض مالا يستحقه<sup>(١)</sup> من الواجبات (ويجوز) للمسلم (إطعام الفاسق<sup>(٢)</sup>) (و) يجوز أيضاً (أكل طعامه<sup>(٣)</sup>) لأنه من أهل الملة مالم يؤد الى مودتهم وميل الخاطر اليهم (و) يجوز أيضاً (التزول عليه) (ويجوز أيضاً) (اتزاله<sup>(٤)</sup>) أى دعاؤه أيضاً الى بيت المسلم (و) يجوز أيضاً (اعانته) على بعض أمور دينه<sup>(٥)</sup> (و) يجوز أيضاً (إنسانه) قولاً وفعلأما القول نحو أن يقول أنت رئيسنا وزعيم أمرنا وأهل الأكرام منا ونحو ذلك من الثناء الذى تطيب به<sup>(٦)</sup> ولا كذب فيه<sup>(٧)</sup> وأما الفعل فنحو أن يضيفه ضيافة سنية أو يكسوه كسوة حسنة أو نحو ذلك (و) يجوز أيضاً (محبتة) ومعنى المحبة أن يريد حصول المنافع له ودفع الضرار عنه إذا كانت تلك المحبة<sup>(٨)</sup> واقعة (لخصال خير<sup>(٩)</sup>) فيه)

(١) قال فى التثيب بعد كلام طويل فصارت هذه وجوه ثلاثة وهى أن يمتنع على أخذ الاعشار ونحوها فلا يجوز وعلى دفع الاكثر فيجب والثالث أن يقصدوا معاوته على دفع الاكثر لكن عرفوا أنهم إذا أعادوا على ذلك ازداد ظمناً قيل (١) ينظر فى الزيادة قل بلغت مثل ظلم العان عليه أو فقه لم تجز المعاونة وان بلغت دونه جاز (٢) لأنه دفع منكر بما هو دونه قلت وقد تضمن لفظ الاذن هذه المعاني كلها فاعلمه شافياً اه غيث بلفظه (١) التقييد على وقوله هذا يخالف ما تقدم له حيث قال إذا اختلف عمل المشركين لم يحمل الانكار (٢) وفى البيان ما قلناه فان كان ذلك يؤدى الى زيادة فى ظلمه وقوته لم يجز مطلقاً ذكره م بالله اه بلفظه (٣) وكذا الكفار لأن الله تعالى مدح (١) من أطعم الاسارى وأمر المؤمنين عليم أمر باطعام ابن ملجم لعنه الله بعد ضربه له وقد أجاز الهادى عليم الوصية للذمي اه بيان (١) بقوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً (٢) بستان (٣) وذلك لأن فى إطعام الفاسق المحتاج قرينة وثواب اه بستان (٤) لا الكافر فى الاصح يعنى حيث ترطب به لا مالا ترطب فيه فيجوز أكله اه سحولى لفظاً وقرز (٥) يعنى ضيافته لآزاله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقيف فى المسجد وهم كفار والفاسق أخف حكماً (٥) باعارة أو نحوها (٦) نفسه (٧) وقيل يعنى عنه لأنه من مكارم الاخلاق (٨) صوابه الامور (٩) عائد إلى قوله والتزول عليه واتزاله التبع وقيل هذا راجع إلى جميع الخصال من أول الفصل (١٠) وإلى هنا موالاة دنيوية من قوله وتظيمه إلى قوله لمصلحة دينية (١١) أو يكون المؤمن يفعل ذلك محبة فى الثواب أو فى المروءة ومكارم الاخلاق والإحسان إلى هذا الفاسق وغيره دفناً للذم عن نفسه اه تذكرة قرز أو مجازاة كما أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كفن عبد الله بن أبي كير المتأقين فى قبضه مجازاة على قبضه الذى كساه العباس يوم أسر يندر اه بستان قال يحيى عليم لا بأس بالمداواة للظالمين بالسان والهدية ورفع المجلس والاقبال بالوجه عليهم والرجوع اليهم لأن الله تعالى قد فعل فى أمرهم وهم أعداؤه ما فعله من جعله لهم جزءاً من الصدقات لتأليف وكان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يكاتب إلى كبراء

من كرم أخلاق أو شجاعة في جهاد أو حمية على بعض المسلمين أو نحو ذلك<sup>(١)</sup> (أو) يحبه (لرحمه) منه<sup>(٢)</sup> فإن ذلك جائز كما جاز للرجل أن يتزوج بالفاسقة<sup>(٣)</sup> مع ما يحصل بينهما من المودة والترحام ولا خلاف<sup>(٤)</sup> في جواز استنكاحها وحسن معاشرتها ومودتها و(لا) تجوز محبة (لها هو عليه) من الطغينان<sup>(٥)</sup> والعصيان فيحرم ذلك بلا خلاف (و) يجوز أيضاً (تظيمه) كما عظم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عدي بن حاتم<sup>(٦)</sup> قبل إسلامه حتى أفرشه بخدته<sup>(٧)</sup> تأليفاً له (و) يجوز أيضاً اظهار (السرو وبعسره)<sup>(٨)</sup> كما حكى الله تعالى عن المؤمنين أنهم فرحون بانتصار الروم<sup>(٩)</sup> على فارس حيث قال تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء (و) يجوز (المكس) وهو أن ينتم لهم الفاسق كما انتم المسلمون بنم الروم<sup>(١٠)</sup> ولم ينكر ذلك صلى الله عليه وآله وسلم (قال مولانا عليه السلام) وإنما يجوز كلما ذكرنا في حق الفاسق (في حال<sup>(١١)</sup>) من الحالات لافي جميع الأحوال وتلك الحال هي أن يفعل ذلك (لمصلحة دينية<sup>(١٢)</sup>) من توبة يرجوها منه أو إقلاع عن المعاصي يؤمله منه أو معونة تقع منه لمؤمن<sup>(١٣)</sup> أو دفع ظلم عنه فإن قصد بمافعله مؤانسته وموادته لم يجز ذلك (وتحرم الموالاة<sup>(١٤)</sup>) للفاسق لقوله تعالى لا تتخذوا عديي وعدوك أولياء تلقون إليهم بالمودة (و) الموالاة (هي) أن تحب له كلما

للمشركين بأحسن المكاتبة إذا كاتبوه ويفرش لهم توبه إذا أتوه ظراً منه للإسلام من غير موالاة ولا محبة  
 اه شرح فتح (١) علم أو أدب أو عقل اه تذكرة (٢) أو كانت من الله لا يمكن دفعا فإن ذلك كله جائز  
 اه بستان (٣) غير الزنى اه بيان من النكاح (٤) لعل المراد في محبة وأما الجواز فقيه خلاف الهادي  
 عليم والقاسم وغيرهما أنه لا يجوز (٥) التمدى على المسلمين (٦) كان نصرانياً (٧) وقال فيه إذا أتاكم  
 كرم قوم فاكرموه فله صلى الله عليه وآله وسلم طمعا في إسلامه اه كواكب (٧) وهي من جلد خشونة  
 سلباً (٨) في قصة مخصوصة لأعلى الإطلاق اه (٩) لأن الروم أهل كتاب أى نصارى وقراس ليس  
 مثلهم بل مجوس وليسوا بأهل كتاب (١٠) قال في الزوائد ويجوز الفرح بانتصار ظالم على ظالم بخلافه  
 ولا يرضون بالظلم الذي وقع عليه اه (١١) وهو يقال ما فائدة التقييد بقوله في حال مع قوله لمصلحة  
 دينية اه سحولي لفظاً (١٢) ولو خاصة لادنيوية فلا يجوز قرز (١٣) أو لنفسه اه وقال عليم لا لنفسه  
 لأنه يشترط أن تكون المصلحة عامة والظاهر أنه لا فرق بين العامة والخاصة قرز (١٤) والمخالطة  
 ليست بموالاة وهي جائزة للكفار والفساق اه زهور (٥) فإن قيل ما حكم من يجتمع الظلمة يستغيثون  
 به على الجبايات وأنواع الظلم قلنا خاص وفاسق بلا اشكال لأنه صار من جملتهم وفسقه معلوم فإن  
 قيل فمن يجتمع معهم للحرب للامام قلنا صار باغياً وحصل فسقه من جهة الظلم والبغي فإن كان هذا الظلم  
 مجبراً لم يغير الحكم في أمر الجندى ولو كان مضيقه أشد اه شرح هداية (٥) لا هو عليه اه هداية

تجب<sup>(١)</sup> لنفسك من جلب قتع أو دفع ضرر أو تعظيم أو نحو ذلك (وتكره له كما تكره) لنفسك من استخفاف أو نزول مضرة أو نحو ذلك (فتكون<sup>(٢)</sup> كفر أو فسقاً بحسب الحال) فالكفر حيث تكون الموالاة لكافر والمادة<sup>(٣)</sup> لجملة المؤمنين لامادة واحد من المؤمنين أو جماعة مخصوصين لأمر غير إيمانهم<sup>(٤)</sup> بل لمكروه<sup>(٥)</sup> صدر إليه منهم فإن هذه المادة لا تكون كفر أو إن كانت مضمرة<sup>(٦)</sup> وتكون الموالاة والمادة فسقاً حيث تكون الموالاة لفاسق وحيث تكون مادة لمؤمن لا لأجل إيمانه ولا لمصية ارتكبا بل ظلماً وعدواناً فانها تكون فسقاً<sup>(٧)</sup> قال (النصور) بالله (أو) بأن (بحالقه) بأن عدوها واحد وصديقها واحد

(١) قال صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفس محمد بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره وأخيه كما يحب لنفسه وقال صلى الله عليه وآله وسلم مثل المؤمن في قوادم وتعاظم مثل الجسد إذا اشعس منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى أخرجه البخاري ومسلم اه شرح بهران (٢) لكن حيث تجتمع الموالاة والمادة فكما في الكتاب وإن لم تكن إلا الموالاة فقط (٣) فلا يكفر ولا يفسق إلا أن تكون الموالاة لأجل الكفر كفر ولا لأجل الفسق فسق والمادة فقط من دون موالاة كافر لا فاسق معصية كما تقدم في معادلات الامام إلا أن تكون لأجل الايمان فكفر قرز (٤) تأمل فإن ظاهر الكتاب أن أحدهما كاف في الكفر والفسق قرز (٥) والاولى أن يقال كما يجب هو ويكره كما يكره هـ لا بهذا يحصل حقيقة الموالاة إذ لا إشكال أنه يجوز لنا أن نحب للكافر الاسلام وللناسق الايمان والتوبة اه ح لى لفظاً (٦) السباع بالهاء القوتانية اه عن المؤلف (٧) الموالاة والمادة كلاهما في القلب وبصر عنهما اللسان بخلاف المحالفة والمتاصرة فهما في اللفظ اه بيان وهذا هو الفرق بينهما (٨) الموالاة كفر مستقل والمادة كذلك كل واحدة موجبة للكفر قرز (٩) الحاصل من ذلك أن موالاة الكافر كفر وموالاة الفاسق فسق مطلقاً أي سواء انضم إليها مادة للمؤمنين أم لا والمادة إن كانت لجملة المؤمنين أو لجماعة مخصوصين لا لأجل ايمانهم فكفروا إن كانت المادة لجماعة مخصوصين لا لأجل ايمانهم معصية محتملة كما مر في قوله قبله غلط ولا يستقيم في المادة فسق والله أعلم اه من خط سيدنا حسن (١٠) المادة هي إرادة مضرة بالغير وإزالة النفع عنه متى أمكنه ذلك لا الوحشة التي تكون بين كثير من الفضلاء من غير إرادة مضرة بذلك ليس بمذاوة بل هو غلب دفعه ما أمكن ذكره في البحر اه بيان كما بين على عليم وبين الصعوبة وبين الحسين وصنوهما محمد بن الحنفية عليهم السلام وبين الحسن البصري وابن سيرين وغيرهم ولا يرد كل واحد بصاحبه ضرراً (١١) فاما لا لأجل ايمانهم فقط فيكون كفر آه تجري وقرز (١٢) ولو واحداً قرز (١٣) لعل المراد بالمكروه ما هو جائز للفاعل وإن كره (١٤) بل معصية محتملة قرز (١٥) بل معصية محتملة لا أنها لا تكون فسقاً (١٦) إلا إذا حالفه على حرب كل من عاداه ولا يعد أخذه من قوله قبله غلط (١٧) وسيأتي ما يدل عليه في آخر الكتاب



(ويناصره<sup>(١)</sup>) كذلك فإنه يكون كفرة أو فسقا قال مولانا عليم (وهذا ليس على إطلاقه<sup>(٢)</sup>) بل إنما يكون كفرة حيث يحالف الكافر على كل عدو له مؤمناً كان أم كافراً أما حاله<sup>(٣)</sup> على قتال قوم مخصوصين<sup>(٤)</sup> دون غيرهم فإن ذلك لا يكون موالاة فلا يكون كفرة وإن كانت معصية وكذا مخالفة الفاسق تكون فسقا حيث حالفه على حرب كل من حاربه من بر أو فاجر أما إذا حالفه على قتال قوم مخصوصين فإنها لا تكون فسقا وإن كانت عدواناً هذا هو الأول في تحقيق حكم المحالفة والمناصرة<sup>(٥)</sup> انتهى الكتاب والحمد لله رب العالمين

(١) الأولى بألف الصغير لأن ظاهر المحالف مع المحالف كقوله صلى الله عليه وآله وسلم للباس ظاهرك علينا إذ لم يقبل عنده بأنه خرج يوم بدر غير راض اه زهور (٢) وقد نقال الامام عليم في ختم الكتاب المبارك بالنصور والمناصرة حتى يكون من حسن الخاتمة نسأل الله تعالى حسنها اه سحولي لفظاً (٣) ولذا أنه لا أسر للباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له صلى الله عليه وآله وسلم يقتدى نفسه هو وعقيل ابن أبي طالب ونوفل بن الحارث قال ليس لي مال قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل وضعت عند أم الفضل كذا يعني امرأته وقتل لها لكل واحد من بني كذا قال العباس أشهد أنك نبى لأنه لم يعلم هذا غيرى وقال إني كنت مسلماً ولكنهم استكروني فقال صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرك علينا ولم يقبل عنده وافتدى نفسه بأربعين أوقية (٤) وكان القدامى غيره في ذلك اليوم عشرين أوقية ذكره في الكشف والسنية اه شرح فنع (٥) هو لم يستدأه قبل إسلامه اه كوكب (٦) أو ناصره (٧) لا لأجل إيمانهم فإن كان لأجل إيمانهم فكفر قرز (٨) فاعمة يجوز الدماء لفظاً بما يجوز فعله لله تعالى كالرزق والغاية لا يطلو البقاء فلا يجوز اه تكيل فإن قيل لم فرقتم بين الدماء بالرزق والغاية وبين الدماء بالبقاء مع أن الغاية والبقاء بمعنى واحد اه مرغ وقد يمكن الفرق أن الدماء بالغاية إنما هو من الألف الذي ناله ونزل به ولا يلزم منه طول البقاء إذ قد يتقيد وقد لا يتقيد بخلاف التصريح بطول البقاء والله أعلم اه شامى ولفظ متى (تكلة الأحكام) وأما الدماء أى للفاسق بما يجوز من الله تعالى كالرزق والغاية فلا بأس لا يطلو البقاء كما سيأتى اه بلفظها قال المقي رحمه الله تعالى في شرحها لكن لفظاً أن يقول إن الدماء بالغاية يتضمن الدماء بطول البقاء لأن من الغاية السلامة من الموت عاجلاً ومثله لا يجوز وإنما يجوز الدماء بما يجوز من الله بشرط عدم المصداة كما صرح به أصحابنا اه شرح تكلة لفظاً (٩) لا لأجل إيمانهم وإلا كان فسقاً بل تكون المعادة لأجل الإيمان كقرز

اتمى بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب في شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٨ هجرية مطبعة حجازي بالقاهرة ويوجد نادراً بعض أغلاط مطبعة أو سقطت حرف عند الطبع لا تخفى على القارئ تركناه كذا في جدول الخطأ والصواب إنكلا على فهم القارئ وقد ذكرنا في آخر الجزء الثاني عدم وجود أصل الكتاب المطبوع منها الخواص كالسحولي والبيان والكواكب وغيرها لأجل الترجمة على الأصل وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله إلى يوم الدين -

فهرست الجزء الرابع من شرح الأزهاري

| صحيفة                         | صحيفة                         | صحيفة                             |
|-------------------------------|-------------------------------|-----------------------------------|
| ٢ كتاب الايمان                | ٥٨ باب للضالة واللقطة والقيط  | والوشر والوشة والوصل              |
| ٣ معنى اليقين لغة واصطلاحاً   | ٦٧ فصل في حكم القيط واللقطة   | ١١٧ فيما يجب ستره من الجسد        |
| ٤ موجب الكفارة من الايمان     | ٦٨ والقيط من دار الحرب عبد    | ١١٧ ونحو التبلة والمناق بين الجنس |
| ٥ جامع شروطاً ثمانية          | ٧١ باب الصيد                  | ١١٨ فصل في الاستئذان وهو          |
| ٦ حروف القسم تنبيه إذا        | ٧٧ الأصل في المتغيب الحظر     | على وجهين                         |
| ٧ أتى بالقسم ملحوناً ألع      | ٧٩ باب الذبح                  | ١١٩ كتاب الدماوى                  |
| ٨ فصل في بيان الايمان الى     | فصل في شرائط الذبح            | ١٢٢ شروط صحة الدعوى               |
| لا توجب الكفارة وما           | ٨٤ باب والأضحية               | ١٢٩ فصل ولا تسمع دعوى             |
| يجوز الحلف به وما لا يجوز     | ٩٢ فصل في الطيقة              | تقدم ما يكذبها محضاً              |
| ٩ في حكم النية في اليقين وحكم | ٩٤ باب الأطمعة والأشربة       | ١٤٠ فصل والقول لشكر اللبس         |
| اللفظ مع عدمها                | ٩٧ فصل في حكم من اضطر         | ١٤٣ فصل في بيان من تزمه           |
| ١٠ إن لم تكن اليقين على حق    | إلى كل شيء من المحرمات        | اليقين وحكم اليقين والتكول        |
| فصلان فيه                     | ٩٨ ويحرم شم المنسوب           | ١٤٨ ولا ترد اليقين المتممة        |
| ١١ الإدام اسم لكل ما يؤكل     | ٩٩ ويكره أكل خمسة أشياء       | وللؤكدة والمردودة الخ             |
| به الطعام غالباً              | ١٠٠ فصل في الأشربة وما يحرم   | ١٤٩ فصل في بيان كيفية التحليف     |
| ١٢ الفاكية اسم لكل ثمرة       | منها والمسكر حرام وإن قل      | ١٥١ ولا ينبغي تكرار اليقين        |
| تؤكل وليست قوتاً ولا          | ٥ ويحرم التداءى بالجنس        | إلا لطلب تخليط الخ                |
| إداماً ولا دواء               | ١٠٢ ويحرم استعمال آنية        | ١٥٧ كتاب الاقرار                  |
| ٢٤ ورأس الشهر لأول ليلة       | الذهب والفضة                  | في شروط صحة الاقرار               |
| منه والشهر لآخر جزء منه       | ١٠٣ ويحرم استعمال آلة الحرير  | ١٦٢ ولا يصح الاقرار لعين          |
| ٢٤ والعشاء إلى ثلث الليل إلا  | إلا للنساء                    | إلا بمصادقته                      |
| لعرف الخ والظهر تمتد          | ٥ فصل في الولاء المتدوية      | ١٦٧ فصل في شروط الاقرار           |
| إلى بقية تسع محساً            | وهي تسع                       | بالتكاح                           |
| ٢٥ والكلام لما عدا الذكر      | ١٠٦ وتندب في الآكل ستة عشر    | ١٦٩ فصل ومن أقر بوارث             |
| المحض منه والقراءة للتعقل     | ١٠٧ وتندب المأثور في الشرب    | له وابن عمه ولم يبين التدرج       |
| ٢٥ والصوم يوم والمصلحة        | ١٠٨ باب اللباس                | ١٧٤ فصل وإذا قل على فلان          |
| لركعتين والحج للوقوف          | ١٠٩ في بيان ما يحرم من اللباس | كذا الخ                           |
| ٣٧ فصل في اليقين للمركبة وما  | ١١٢ يحرم خضيب غير الشيب       | ١٧٩ ويصح الاقرار بالمجهول         |
| يعلق بها                      | ١١٣ فصل في بيان ما يجب غرض    | ١٨٤ فصل في حكم الرجوع             |
| ٣٤ باب الكفارة                | البصر منه                     | عن الاقرار                        |
| ٤٣ باب التندر ٤٤ في شروطه     | ١١٦ ويحرم على المرأة النقص    |                                   |

| صفحة                           | صفحة                           | صفحة                               |
|--------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|
| ١٨٥ كتاب الشهادات              | ١٧٦ باب التعليل والحجر         | ٣٧٧ فصل في إنا يقطع كف اليد        |
| ١٨٧ ويجب على متحملها الأداء    | ٣٧٨ فصل في بيان حكم المشتري    | التي من مصلحه                      |
| ١٩٠ فصل في بيان كيفية أداء     | إذا أفلس                       | ٣٧٦ فصل والمخارب                   |
| الشهادة الخ                    | ٢٨٤ فصل في الحجر               | ٣٧٩ في تعداد من حده القتل          |
| ١٩٢ في بيان من لا تصح شهادته   | ٢٨٧ في بيان ما يستثنى للمفلس   | ٣٨٠ فصل والتميز                    |
| ٢٠٠ فصل في كيفية الجرح         | ٢٩٠ باب الصلح                  | ٣٨٣ الكلام في الرد والشرع          |
| والتعديل وأسباب الجرح          | ٢٩٤ في الأحكام التي يخص        | والقضاء والقدر                     |
| ٢١٦ فصل في حكم البيتان         | بها الصلح                      | ٣٨٤ كتاب الجنائيات                 |
| إذا تمارضتا                    | ٢٩٨ باب والإبراء               | فيها يوجب القصاص                   |
| ٢١٩ فصل في حكم الرجوع          | ٢٠٠ في ذكر طرف من أحكام        | ٣٨٩ فصل في حكم قتل الرجل           |
| عن الشهادة                     | الإبراء ٢٠٥ باب الإكراه        | بالمراة أو العكس والجماعة          |
| ٢٢٤ فصل في بيان صور من         | ٣٠٨ باب والقضاء                | بالواحد                            |
| الشهادات تنصرف إلى تكيل        | ٣١٢ في بيان ما يجب على الحاكم  | ٣٩٤ وما على قاتل جماعة إلا القتل   |
| ٢٢٩ ولا تصح الشهادة على نفي    | استعماله                       | ٤٠٤ فصل في بيان الأمور التي        |
| ٢٣٥ ويكفي في جواز الشهادة      | ٣١٨ ويعمر على الحاكم ستة أشياء | يسقط بها القصاص وبدون جوبه         |
| في الفعل الرؤية                | ٣٢٣ فصل في بيان ما ينفذ من     | ٤١١ فصل في بيان حقيقة جنائيات      |
| ٢٣٨ كتاب الوكالة               | الأحكام وما لا ينفذ            | الخطأ وأحكامها                     |
| في بيان ما لا يصح التوكيل فيه  | ٣٢٧ فصل في بيان ما ينزل        | ٤١٨ فصل في الفرق بين ضاني          |
| ٢٤١ فصل في بيان ما يصح         | به القاضى                      | المباشرة والتسليم                  |
| التوكيل فيه                    | ٣٢٩ في بيان ما يوجب نقص        | ٤٢٨ فصل في حكم جنائيات الخطأ       |
| ٢٤٥ فصل في حكم مخالفة الوكيل   | الحكم وما لا يوجب              | في الكفارة                         |
| للموكل                         | ٢٣٣ كتاب الحدود                | ٤٣٠ في جنائيات الحر على العبد      |
| ٢٥٦ فصل في بيان حكم الوكيل     | ٢٣٦ فصل في بيان حقيقة الزنى    | ٤٣٣ فصل في حكم الجنائيات على المال |
| في الغزل                       | ٣٤٢ فصل في بيان تعريف الزانى   | ٤٣٦ في جنائيات المالك              |
| ٢٦٠ باب والكفالة               | فصل في بيان شروط               | ٤٣٥ الحيوانات التي أجاز الشرع      |
| ٢٦٦ فصل في بيان ما يسقط به     | الاحصان وحد المحسن             | تعلقها                             |
| الكفالة بد ثبوتها              | ٣٤٨ في بيان ما يسقط به الحد    | ٤٣٩ والعبد إذا قتل عبداً لسيده     |
| ٢٦٨ فصل في بيان الكفالة        | ٣٥١ باب حد القذف               | فصل في جنائيات البهائم             |
| الصحيحة والفاستقوال بالاطلة    | ٣٦٠ باب حد الشرب               | ٤٤١ باب الديات                     |
| ٢٧٠ فصل في حكم التكفيل في      | ٣٦٣ باب حد السارق              | ٤٤٣ في بيان ما يلزم فيه الدية      |
| الرجوع                         | ٣٦٤ فصل إنا يقطع بالسرقة       | ٤٤٧ وفي كل من نصف عشر الدية        |
| ٢٧٢ باب الحوالة                | من جمع شروطاً                  | ٤٥٢ في أرض الجارضة والدامية        |
| ٢٧٤ فصل في أحكام تعلق بالحوالة | ٢٧٠ فصل في تفسير الحرز         | وبالباضة الخ                       |

| صحيفة                          | صحيفة                           | صحيفة                        |
|--------------------------------|---------------------------------|------------------------------|
| ٤٥٥ في بيان من يقتل عن الشخص   | ٥١٥ في بيان المندوب من الوصايا  | ما ينقض به عهد أهل الذمة     |
| ٤٥٩ باب والقسماء               | ٥١٨ كتاب السير                  | ٥٧١ في بيان دار الاسلام      |
| ٤٦٠ في بيان من يجب فيه         | في بيان حكم الامامة             | وتميزها من دار الكفر         |
| القسماء ومن لا                 | ٥٢٥ فيما يجب على من يلتزمه      | ٥٧٢ وجوب الهجرة من دار       |
| ٤٦٨ فصل في بيان كيفية أخذ      | دعوة الامام                     | الكفر ودار التمسق            |
| الدية وما يلزم المقاتلة        | ٥٢٧ في بيان ما أمره الى الأئمة  | ٥٧٥ في بيان الردة وأحكام     |
| ٤٦٩ كتاب الوصايا               | دون الأحاد                      | المرتدين                     |
| ٤٧٠ فيمن تصح وصيته ومن لا      | ٥٤٢ في بيان ما يجوز أن يعتنمه   | ٥٨٢ في الأمر بالمعروف والنهي |
| ٤٧٤ في حكم تصرفات تلزى         | المجاهدون                       | عن النكر                     |
| ٤٧٧ في بيان ما يجب اعتناؤه من  | ٥٤٩ في حكم ما تنذر حمله من      | ٥٨٨ ويزال لمن غير المعنى في  |
| الوصايا ٨٢ في ذكر              | الفنائم                         | كتب الهداية                  |
| ما تصح الوصية به وما لا        | ٥٥١ في أحكام دار الحرب          | ٥٨٨ وتغرق دقات الكفر إن      |
| ٤٩٢ في بيان ما تبطل به الوصايا | ٥٥٢ في حكم من أسلم من الحريين   | تنذر تسويدها وهنا            |
| ٤٩٤ في بيان من يصح الإيصاء     | ٥٥٥ في بيان ماهية الباغي        | حرف اللاء من تسويدها         |
| اليهود ما تنفذ الوصية          | وحكمه                           | في الشرح انكسر عند الطبع     |
| ٤٩٧ وتبطل الوصية برد الموصي    | ٥٥٩ في بيان حكم الرسل التي تأتي | وسقط                         |
| اليه ٥٠١ في بيان ما أمره       | من الكفار أو من البغاة          | ٥٨٩ وتزق وتكسر آلات          |
| الى الوصي ٥٠٥ في بيان          | ٥٦٢ في بيان حكم المهادة وما     | لللاهي                       |
| كيفية تصرف الوصية في التركة    | ٥٦٥ ومن أحكام أهل الحرب باخ     | ٥٨٩ ويغير تماثيل حيوان كامل  |
| ٥٠٩ في بيان أسباب ضمان         | ٥٦٦ في حكم الصلح للزبد          | مستقل                        |
| الوصي فيها هو وصي فيه          | ٥٦٧ زى أهل الذمة الذي           | ٥٩٠ ويشكر السامع غيبة من     |
| ٥١٢ في بيان حكم وصايا لليت     | يتميزون به ٥٦٩ في بيان          | ظاهرة السر                   |
| إذا لم يكن لدين وصيا           |                                 | ٥٩٣ فصل في معاونة الظلمة     |

فهرست هامش الجزء الرابع من شرح الازهار

| صحيفة                       | صحيفة                         | صحيفة                    |
|-----------------------------|-------------------------------|--------------------------|
| ٣ الفرق بين صفات الذات      | ٥ معنى القسم بأيم الله        | ١٠ وصفة الجن الزبورية    |
| وصفات الأفعال               | ٦ لفظ القسم بالفارسية         | ١٧ من خلف من القوت لم    |
| ٤ فإن قلت ما معنى كون العهد | ٧ كلام الامام القاسم في الخلف | يبحث بالهجم والزييب الخ  |
| والأمانة والذمة             | على التبر نحو والله لتضلعن    | ٨ فلو خلف لا شرب ماء     |
| ٥ من صفات أفعال الله تعالى  | كذا الخ                       | لم بحث بقاء البحر والورد |
| ٤ مسألة إذا قال رجل حرام    | ٨ حقيقة أئمة القوت            | والحكم اغ                |
| عليه كذا كل ما حل حرم       | ١٠ هل يجوز التحليف بالكفر     | ١٨ برقوق فضر غير المشمش  |

| صفحة                          | صفحة                        | صفحة                          |
|-------------------------------|-----------------------------|-------------------------------|
| ١١٩ الدعوى في الفسة           | الأشياء الطاهرة             | وليس موجوداً باليمن           |
| والاصطلاح                     | ١٠٦ في ذم الشيع وتذب        | ٢١ كان لملي عليه السلام       |
| ١٤٠ مسألة ثلاثة إخوة          | تقديم الطعام الشهي          | خواتم أربعة                   |
| مشركين                        | للضيف للحديث الخ            | » صفة وضع الخاتم في           |
| ١٤٣ مسألة إذا اقتصم الورثة    | ١٠٧ في الدماء بعد الطعام    | اليد وفي أي أصبح              |
| التركة الخ                    | » وعن آداب الأكل            | ٢١ لا يجوز الجمع بين خاتمين   |
| » مسألة من ادعى على ولي       | ١٠٨ في استحباب التجمل       | في يد واحدة                   |
| الصغير الخ                    | بالتياب                     | ٢٥ يحرم على المسلم هجر أخيه   |
| ١٤٦ فلو حلف المردودة ثم       | ١٠٩ السلام على محرم ليس     | مع القصد الخ                  |
| أراد للمدعى عليه يقيم         | الحري للذكور                | ٢٥ من حلف ليثنين على الله     |
| البينة هل تقبل الخ            | ١١١ يجوز تجميع الأنف أو     | أحسن التاء                    |
| ١٥٧ مسألة نذبلن أن فاحشة      | الن بالذهب أو بالفضة        | » أو بجميع المحامد أو         |
| أن لا يظهرها لحديث الخ        | ١١٢ الحديث بأمر الاختصاص    | أعظم التسبيح الخ              |
| ١٥٨ مسألة من أتاهم من الفسقة  | بالحناء وفادته              | ٢٩ الفرق بين المحلوف منه      |
| بسرقة مال أو جنابة الخ        | ١١٣ واعلم أن النظر ينقسم    | والمحلوف عليه                 |
| ١٥٨ اعلم أن الشهادة على أربعة | إلى خمسة أقسام              | ٦٨ مسألة والبيد الآبق         |
| أنواع                         | ١١٣ الدليل على محرم النظر   | كالضالة فيستحب ضبطه           |
| ١٨٥ حقيقة الشهادة             | إلى الأجنبية                | » مسألة ولا ينقل القبط        |
| ١٩١ في حكم شهادة النساق       | ١١٣ يجوز النظر إلى الحرية   | من بلاد الخ                   |
| ٢٣١ وقد نود في مسائل          | إذ لا حرمة لها              | ٧١ فائمة الطير في أوكارها     |
| المعاينة ابن امرأة الخ        | ١١٥ يجب على النساء للمسلمات | آمنة الخ ٧٢ حقيقة صيد         |
| ٢٣٧ وأما التواتر              | أن يسترن من النساء          | البحر ٧٦ في حكم الرمي         |
| » وجد بخط النافري             | الكافرات                    | بالندق ٨٠ في حكم              |
| ٢٣٧ في البصار المغضومة        | ١١٧ حديث لمن أقدوا شاة الخ  | ذبيحة الهيرة الخ              |
| لا يثبت حق من الحقوق          | ١١٨ اعلم أن التوبة على عصة  | » الفرق بين الذبح والضر       |
| ٢٠٨ التزيب والترهيب في        | أوجه ١١٨ حديث إن            | ٨٢ في الذبح للجن أو السلطان   |
| القضاء                        | للمسلمين إذا التيا وتعاثا   | أو إرضاء لغير                 |
| ٣١١ قضية علي عليه السلام      | نزل عليهما مائة رحمة        | ٨٣ حديث ذكاة الجنين           |
| مع صاحب الأربعة               | ١١٨ مسألة تحييل الكف بائق   | ذكاة أمه                      |
| ٣١٨ ويكون الحاكم أن يبيع      | » حكم الضكر بالقلب في       | ٩٤ فيمن ولد من الأنبياء عقرها |
| أن يشتري لنفسه لئلا يصابها    | المعاصي                     | ٩٥ مسألة يحرم دود الجن        |
| ٣٣١ مال للمصالح مذكرة نظماً   | » فرعون دخل دار غيره        | والثر الخ                     |
| ٣٣٧ في حكم أجرة الحاكم        | غير استئذان الخ             | ٩٩ ويحرم أكل ما يضر من        |

| صحيحة                       | صحيحة                          | صحيحة                          |
|-----------------------------|--------------------------------|--------------------------------|
| على رأى الامامية            | بقرة فلم يمكنها الاكل          | ٣٣٣ في اخذ الاجرة على القضاء   |
| ٥٢٤ الفاظ مباينة الامام     | حتى ماتت جوما                  | ٣٤٢ الاحصان على اربعة اوجه     |
| ٥٣٠ وللإمام أن يلزم رعيته   | ٤٤٠ مسألة من أرسل بقرة         | ٣٥٠ مسألة ونذب الغنوقيل        |
| الضياقة لجنده على حسب       | فتطعت بقرة غيره الخ            | الرفع ٣٦١ مسألة والسكران       |
| ما يراه من المصلحة          | من طرد دابة من زوجه            | من تميز غنله الخ               |
| ٥٣٧ مسألة وما يؤخذ في أبواب | فأفسدت زرع غيره الخ            | ٣٦١ مسألة ولا يبعد الذي من     |
| المدن من الصغار الخ         | ٤٤٣ مسألة ويضمن مدعي           | شرب الخمر غير المسكر           |
| ٥٣٥ حديث أبا والاحجب        | ذهاب السمع وقصاه               | ٣٧٩ وعمر تعليم السحر           |
| عن قضاء حوائج الناس الخ     | ٤٤٤ وفي سلس الرقي وجفافه       | ٣٨٣ السلام على السلاهي         |
| ٥٣٩ ونحرم القتل في الأشهر   | تجب حكومة                      | وللب الشطرنج                   |
| الحرم قد نسخ                | ٤٤٩ مسألة في القطعة حكومة      | ٣٨٤ وعيد من قتل مسلما حراما    |
| ٥٦٢ ثلاث ليس لأحد فيمن      | غير مقدرة                      | ٣٨٨ حديث لا يقاد الوالد بالولد |
| رخصة                        | ٤٥٥ والاصل في القتل من السنة   | ولا يقتل حر بميد ولا           |
| ٥٦٣ أخذ أطفال البغاة رهائن  | ٤٧٠ واعلم أن الوصية تنقسم      | منسلم بكافر                    |
| ٥٦٨ ويكره مجاورة أهل الذمة  | الى حقيقية ومجازية             | ٣٩١ الفرق بين الجنابة الفساعة  |
| ٥٧٠ الذي اذا سب النبي أو    | ٤٩٨ ما الفرق بين الوصي والمحكم | بالباشرة أو العزاية            |
| القرآن يقتل                 | ٥٠٠ لو صحيح كل واحد من         | ٤١٢ مسئلة من عض بدغيره الخ     |
| ٥٧٢ الفرق بين دار الحرب     | الوصيين عن الميت               | مسألة من عدى على غيره          |
| ودار الكفر                  | ٥٠٢ مسئلة ويجوز الوصي أن       | ظلم لا يقتله                   |
| ٥٧٦ مسألة للمشبه            | يفعل في مال اليتيم الخ         | ٤١٤ من خرق سيفه حتى دخل        |
| ٥٨٢ وعيد الحارث للامير      | مسألة ويجوز الوصي ان           | الماء ففرقت                    |
| بالمعروف والنهي عن المنكر   | يجوز في مال اليتيم             | ٤٢١ تحصيل مسئلة سقوط           |
| ٥٩١ فيما يباح من التوبة     | ٥١٧ مسئلة من أراد أن يذ        | للزباب على الثوب               |
| ٥٩٦ حديث لا يؤمن بعد حتى    | غيره بقراءة أو صلاة            | ٤٢٤ مسئلة من أنزع الحامل       |
| يجب لأخيه                   | ٥١٨ الدليل على وجوب طاعة       | فأثقت الحمل                    |
| و الولايات والمعادة         | الإمام                         | ٤٢٦ في جناية البيعة            |
| ٥٩٦ الحاصل في موالات الكافر | عدد الائمة الاثنى عشر          | ٤٣٣ مسئلة من كبر استئذان       |
| انتهت                       |                                |                                |

















